

﴿الجزء الثالث﴾ من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النبيه خاتمة المحققين الشيخ
محمد أمين الشهير بابن عابدين السماة ردالمحتار على الدر المختار شرح
تنوير الابصار في فقه مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان نفع الله
بها اهل الايمان آمين



در سعادت



فهرست الجزء ثالث من حاشية رد المختار على در مختار للعلامة السيد محمد أمين المعروف بابن عابد

صحيفة	صحيفة
٦١ مطلب حلف لا يخلف حث بالتعليق	٢ كتاب العتق
الاف مسائل	٥ مطلب الفقهاء لا يعتبرون الاعراب
٦٢ مطلب في عين الكافر	٧ مطلب في كتابات الاعتاق
٦٣ مطلب في حكم الحلف بغيره تعالى	١١ مطلب في ملك ذى الرحم المحرم
٦٤ مطلب في معنى الاثم	١٥ مطلب في حكم المتولد بين شاة وغيرها
٦٦ مطلب في الفرق بين السهو والنسيان	١٦ مضاف اهل الحرب كلهم ارقاء
٧٠ مطلب في القرآن	١٨ مطلب الشرف لا يثبت من جهة الام
٧١ مطلب تعدد الكفارة لتعدد اليقين	الشريفة
٧٨ مطلب حروف القسم	١٨ مضاف يعصم هاشمي رقيق والداد
٨٠ مطلب فيما لو اسقط اللام والنون من	هاشميان
جواب القسم	١٩ باب عتق البعض
٨٢ مطلب كفارة اليقين	٢٤ مطلب في الفرق بين ان لم يدخل وبين
٨٥ مطلب استعملوا اللفظ بذي بمعنى يجب	ان لم يكن دخل
٨٥ مطلب في تحريم الحلال	٢٧ مطلب ام الولد لاقمة لها خلافا لهما
٨٧ مطلب حلف لا ياكل معينا فكل بعضه	٣٢ باب الحلف بالعتق
٨٧ مطلب لا اذوق طعاما ولا شرابا حث	٣٣ مطلب تحقيق مهم في يومئذ
بأحدهما بخلاف لا اذوق طعاما	٣٥ باب العتق على جعل
وشرابا	٤١ باب التدبير
٨٨ مطلب الجمع المضاف كالشكر بخلاف	٤٣ مطلب في الوصية للعبد
المعرف بال	٤٤ مطلب في شرط واقف الكتب الرهن بها
٨٩ مطلب كل حل عليه حرام	٤٧ مطلب الكمال بن الهمام من اهل
٨٩ مطلب تعارفوا الحرام يلزمني والطلاق	الترجيح
يلزمني	٤٩ باب الاستيلاء
٩١ مطلب في احكام النذر	٥١ مطلب في القصد بخلاف بيع ام الولد
٩٦ مطلب النذر الغير المعلق لا يختص بزمان	٥١ مطلب في قصد القاضي بخلاف مذهبه
ومكان ودرهم وفقير	٥٤ مطلب خصومة الذي اشد من خصومة
٩٨ باب اليقين في الدخول والخروج	المسلم
والسكنى والائتمان والركوب وغير ذلك	٦٠ كتاب الايمان

صحيفة	صحيفة
٩٨ مطلب الايمان مبنية على العرف	١٢٩ مطلب لا يأكل فاكهة
٩٩ مبحث مهم في تحقيق قولهم الايمان مبنية على الالفاظ لاعلى الاغراض	١٣٠ مطلب حلف لا يأكل حلوى
١٠٥ مطلب حلف لا يسكن الدار	١٣٠ مطلب لا يأكل اداما اولاً يأتد
١٠٦ مطلب ان لم اخرج فكذا فقيده او منع حنث	١٣١ مطلب عرض عليه المين فقال نعم
١٠٧ مطلب حلف لا يسكن فلانا	١٣٢ مطلب حلف لا يتغذى اولاً يتغذى
١١٠ مطلب حلف لا يخرج الى مكة ونحوها	١٣٢ مطلب قال ان أكلت او شربت او نوى
١١٢ مطلب حلف لا يأتينه ان استطاع	معينا لم يصح
١١٢ مطلب لا يخرج الى الاباذي	١٣٥ مطلب نية تخصيص العام تصح ديانة
١١٤ مطلب لا يدخل دار فلان يراد به نسبة السكنى	لاقضاء خلافاً للخصاف
١١٥ مطلب لا يضع قدمه في دار فلان	١٣٥ مطلب اذا كان الحالف مظلوماً يفى
١١٥ مطلب في بين الفور	بقول الخصاف
١١٧ مطلب ان ضربتني ولم أضربك	١٣٦ مطلب النية للحالف لو يطلق او عتاق
١١٨ مطلب لا يركب دابة فلان	١٣٦ مطلب حلف لا يشرب من دجلة فهو
١١٩ ﴿باب العين في الاكل والشرب والملبس والكلام﴾	على الكرع
١٢٠ مطلب في الفرق بين الاكل والشرب والذوق	١٣٧ مطلب تصور البر في المستقبل شرط
١٢٠ مطلب حلف لا يأكل من هذه النخلة	انقضاء المين وبقيها
١٢٠ مطلب اذا تعددت الحقيقة او وجد عرف بخلافها تركت	١٣٨ مطلب حلف لا يشرب ماء هذا الكوز
١٢١ مطلب فيما لو وصل غصن شجرة باخرى	ولاماده او كان فيه ماء يصب
١٢٢ مطلب لا يكلم هذا العبي	١٣٩ مطلب في قولهم الدينون تقضى بأمانها
١٢٤ مطلب حلف لا يأكل لحم	١٤٠ مطلب حلف ليصعدن السماء اولاً يقابن
١٢٤ مطلب في اعتبار العرف العملى كالعرف اللفظي	الحجر ذهباً
١٢٦ مطلب لا يأكل هذا البر	١٤٠ مطلب يجوز تحويل الصفات وتحويل
١٢٧ مطلب لا يأكل خبزاً	الاجزاء
١٢٨ مطلب لا يأكل طعاماً	١٤١ مطلب حلف لا يكلمه
	١٤٣ مطلب حلف لا يكلمه شهراً فهو من
	حين حلفه
	١٤٣ مطلب مهم لا يكلمه اليوم ولا غد ولا
	بعد غد فهي ايمان ثلاثة
	١٤٤ مطلب انت طالق يوماً كره فلانا فهو
	على الجديدين
	١٤٤ مطلب ان كنهه الا ان يقده زيد او حتى

مصحف	مصحف
١٤٥ مطلب لا اؤمل كذا مادام كذا	١٥٩ مطلب ان لم آتك حتى الغدى
١٤٥ مطلب لا اؤارقك حتى تقضي حق اليوم	١٥٩ مطلب لا يلتحق الشرط بعد السكوت سواء كان له او عليه
١٤٦ مطلب حلف لا يفارقني ففر منه يحنث	١٥٩ ﴿باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها﴾
١٤٦ مطلب حلف لا يكلم عبد فلان او عرسه ثم زالت الاضافة ببيع او طلاق	١٦٢ مطلب حلف لا يزوج
١٤٨ مطلب لا اكلمه الحين او حيناً	١٦٢ مطلب حلف لا يزوج
١٤٨ مطلب لا اكلمه غرة الشهر او رأس الشهر	١٦٤ مطلب في العقود التي لا بد من اضافتها الى المؤكل
١٤٩ مطلب في المسائل التي توقف فيها الامام	١٦٧ مطلب قال ان بعته او ابتعته فهو حر ففقد باختيار نفسه عتق
١٥٠ مطلب الجع لا يستعمل لواحد الا في مسائل	١٦٩ مطلب اذا دخلت اداة الشرط على كان يبق على معنى المضى
١٥١ مطلب تحقيق مذهب في الفرق بين لا اكلم عبيد فلان او زوجاته او النساء او نساء	١٧٠ مطلب قالت له تزوجت على فقال كل امرأتى طالق الحاففة
١٥٢ ﴿باب اليمين في الطلاق والعتاق﴾	١٧١ مطلب التكررة تدخل تحت التكررة والمنعفة لا تدخل
١٥٢ مطلب اول عبد اشتريه حر	١٧٢ مطلب قال على المشى الى بيت الله تعالى او الكعبة
١٥٤ مطلب ان ولدت فأنت كذا حنت بالميت بخلاف فهو حر	١٧٢ مطلب ان لم احج العام فأنت حر فشهدا بخبره بالكوفة لم يعق
١٥٥ مطلب كل عبد بشرني بكذا حر	١٨٢ مطلب شهادة التقي لا تقبل الا في الشروط
١٥٦ مطلب التبة اذا قارنت عالة العتق صح التكفير	١٧٣ مطلب حلف لا بصوم حنت بصوم ساعة
١٥٦ مطلب ان تسربت امة فهي حرة	١٧٤ مطلب حلف لا يصلي حنت بركعة
١٥٧ مطلب كل ثماوك لي حر	١٧٥ مطلب حلف لا يؤء احدا
١٥٧ مطلب لا اكلم هذا الرجل او هذا وهذا	١٧٦ مطلب حلف لا يبيع
١٥٨ مطلب في استعمال حتى للغاية وللأسببية وللعلف	١٧٧ مطلب ان لبست من مغزولك فهو هدى
١٥٨ مطلب ان لم اخبر فلانا حتى يضربك	١٧٧ مطلب في معنى الهدى
١٥٩ مطلب ان لم يضربك حتى يدخل الليل	

- ١٧٧ مطلب في الفرق بين تعين المكان في الهدى دون النذر
- ١٧٨ مطلب حلف لا يلبس حليا
- ١٧٨ مطلب حلف لا يجلس على الارض أو لا ينام على هذا الفراش أو هذا السرير
- ١٧٩ ﴿باب الممين في الضرب والقتل﴾
- ١٨٠ مطلب ترد الحياة الى الميت بقدر ما يحس بالالم
- ١٨٠ في سماع الميت الكلام
- ١٨٢ مطلب الشهر وما فوقيه بعيد
- ١٨٢ مطلب ليقضين دينه فقضاء نهرجه أو زيوفا أو ستوقه
- ١٨٣ مطلب المسائل الخمس التي جعلوا الزیوف فيها كالجلاد
- ١٨٣ مطلب لاقضين مالك اليوم
- ١٨٥ مطلب لا يقض دينه درهما دون درهم
- ١٨٥ مطلب حلف لا يأخذ ماله على فلان الا حلة
- ١٨٥ مطلب ان انفقت هذا المال الاعلى اهلك فكذا فانفق بعضه لا يحنث
- ١٨٥ مطلب حلف لا يشكوه الامن حاكم السياسة ولم يشكه اصلا لم يحنث
- ١٨٦ مطلب حلف لا يفعل كذا تركه على الابد
- ١٨٦ مطلب حلف ليفعله بمرمرة
- ١٨٦ مطلب حلفه وال اعلمته بكل داعر
- ١٨٨ مطلب حلف ليهين له فوهبه فلم يقبل بر بخلاف البيع ونحوه
- ١٨٨ مطلب حلف لا يشم ريحانا
- ١٨٨ مطلب حلف لا يتزوج فزوجه ففضولي

- ١٨٩ مطلب قال كل امرأة تدخل في نكاحي فكذا
- ١٩٠ مطلب حلف لا مال له
- ١٩٠ مطلب الديون تقضى بامثالها
- ١٩٠ مطلب قال لغيره والله لنفعلن كذا فهو حالف
- ١٩٠ مطلب قال والله لانقم فقال لا يحنث
- ١٩١ مطلب قال لنفعلن كذا فقال نعم
- ١٩١ مطلب حلف لا يدخل فلان داره
- ١٩١ مطلب في الفرق بين لا يدعه يدخل وبين لا يدخل
- ١٩٣ ﴿كتاب الحدود﴾
- ١٩٣ مطلب التوبة تسقط الحد قبل ثبوته
- ١٩٤ مطلب احكام الزنا
- ١٩٤ مطلب الزنا شرعا لا يختص بما يوجب الحد بل اعم
- ٢٠٣ مطلب في الكلام على السياسة
- ٢٠٥ مطلب شرائط الاحصان
- ٢٠٧ باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب
- ٢٠٧ مطلب في بيان شبهة المحل
- ٢٠٩ مطلب في بيان شبهة الفعل
- ٢١٠ مطلب الحكم المذكور في باب اولي من المذكور في غير باب
- ٢١١ مطلب في بيان شبهة العقد
- ٢١٢ مطلب اذا استحل المحرم على وجه الضن لا يكفر كما لو ظن علم الغيب
- ٢١٣ مطلب في وطء الدابة
- ٢١٤ مطلب فيمن وطئ من زفت اليه
- ٢١٤ مطلب في وطء الدبر
- ٢١٤ مطلب في حكم اللواطه
- ٢١٥ مطلب لا تكون اللواطه في الجنة

- ٢١٨ باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها
 ٢٢٢ مطلب المواضع التي يحل فيها النظر
 الى عورة الاجني
 ٢٢٣ باب حد الشرب
 ٢٢٤ مطلب في نجاسة العرق ووجوب الحد
 بشربه
 ٢٢٨ مطلب في النج والافيون والحشيشة
 ٢٣٠ باب حد القذف
 ٢٣٦ مطلب في الشرف من الامه
 ٢٣٩ مطلب هل للقاضي العفو عن التعزير
 ٢٤٢ مطلب لاتسمع البينة مع الاقرار
 الا في سب
 ٢٤٤ باب التعزير
 ٢٤٦ مطلب في التعزير بأخذ المال
 ٢٤٧ مطلب يكون التعزير بالقتل
 ٢٥١ مطلب التعزير قديكون بدون معصية
 ٢٥٢ مطلب في الجرح المجرد
 ٢٥٧ مطلب فيما لو شتم رجلا بالفاظ متعددة
 ٢٥٩ مطلب في تعزير المتهم
 ٢٦٣ مطلب فيما اذا ارتحل الى غير مذهبه
 ٢٦٣ مطلب العامي لامذهب له
 ٢٦٥ كتاب المرقمة
 ٢٧٠ مطلب ترجمة عصام بن يوسف
 ٢٧٠ في جواز ضرب السارق حتى يقر
 ٢٧١ مطلب في ضمان الساعي
 ٢٧٧ مطلب في اخذ الدائن من مال مديونه
 من خلاف جاسه
 ٢٧٧ مطلب بعدد العمل بمذهب الغير عند
 الضرورة
 ٢٨٥ باب كيفية القطع واثباته
 ٢٩٣ باب قطع الطارق
 ٢٩٩ كتاب الجهاد
 ٣٠٠ مطلب في فضل الجهاد
 ٣٠٠ مطلب المواظبة على فرائض الصلاة
 في اوقتها افضل من الجهاد
 ٣٠٠ مطلب في تكفير الشهادة بمقام العاد
 ٣٠٠ مطلب فيمن يريد الجهاد مع الغنيمة
 ٣٠١ مطلب في الرباط وفضله
 ٣٠١ مطلب في بيان من يجري عليهم الاجر
 بعد الموت
 ٣٠٢ مطلب المرافطة لا يستل في القبر كالشهيد
 ٣٠٣ مطلب في الفرق بين فرض العين
 وفرض الكفاية
 ٣٠٤ مطلب طاعة والدين فرض عين
 ٣٠٦ مطلب اذا علم انه يقتل يجوز له ان
 يقاتل بشرط ان ينكى فيهم والا فلا
 بخلاف الامر بالمعروف
 ٣٠٨ مطلب في ان الكفار مخاطبون
 ٣٠٩ مطلب لفظ ينبغي يستعمل في المدح
 وغيره عند المتقدمين
 ٣١٠ مطلب في بيان نسخ المثلة
 ٣١٣ بحث الامان
 ٣١٤ مطلب لو قال على اولادى في دخول
 اولاد البنات روايتان
 ٣١٤ مطلب لو قال على اولاد اولادى
 يدخل اولاد البنات
 ٣١٤ مطلب في دخول اولاد البنات في
 الذرية روايتان
 ٣١٥ باب المغنم وقسمته
 ٢١٥ مطلب بيان معنى الغنيمة والفي
 ٢١٨ مطلب في قسمة الغنيمة
 ٣٢٠ مطلب في ان معلو المستحق من
 الوقف هل يورث

صحيفة	صحيفة
٣٢٣ (فصل في كيفية القسمة)	٣٤٥ مضاب ما يؤخذ من التصاري زوار
٣٢٣ مطلب مخالفة الامير حرام	٣٤٥ بيت المقدس لا يجوز
٣٢٥ مطلب في الاستعانة بشرك	٣٤٥ مطلب مهم فيما يتعلق بالتجار من دفع ما
٣٢٥ مطلب في قسمة الخس	يسمى سوكة وتضمن الحربى ما هلك
٣٢٧ مطلب في ان رسالته صلى الله عليه وسلم	في المركب
باقية بعد موته	٣٤٨ مطلب مهم الصبي يتبع احد ابويه في
٣٢٨ مطلب في التفيل	الاسلام وان كان يعقل ما لم يبلغ وخلافه
٣٢٩ مطلب الاقتباس من القرآن جائز عندنا	خطأ
٣٢٩ مطلب في قولهم اسم الفاعل حقيقة	٣٤٩ مطلب فيما نصير به دار الاسلام دار
في الحال	حرب وبالعكس
٣٣٠ مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل في	٣٥٠ باب العشر والخراج والجزية
المنسوب	٣٥٢ مطلب في ان ارض العراق والشام
٣٣٢ مطلب مهم في التفيل العام بالكل او	ومصر عنوة خراجة مملوكة لاهلها
يقدر منه	٣٥٣ مطلب في جواز بيع الاراضى المصرية
٣٣٤ مطلب في حكم الغنيمة المأخوذة بلا	والشامية
قسمة في زماننا	٣٥٣ مطلب اراضى المملكة والحوز لا عشرية
٣٣٥ مطلب في وطى السرارى في زماننا	ولاخراجية
٣٣٥ مطلب فيمن له حق في بيت المال وظفر	٣٥٣ مطلب لاشئ على زراع الاراضى
بشيء من بيت المال	السلطانية من عشر اوخراج سوى
٣٣٦ باب الاستيلاء الكفار	الاجرة
٣٣٦ مطلب فيما لو باع الحربى ولده	٣٥٤ مطلب لاشئ على الفلاح لوعطلها
٣٣٦ مطلب يلحق بدار الحرب المفازة	ولو تركها لايجبر عليها
والبحر الملح	٣٥٤ مطلب القول لذى اليد ان الارض
٣٣٧ مطلب في ان الاصل في الاشياء الاباحة	ملكه وان كانت خراجية
٣٣٩ مطلب في قولهم ان اهل الحرب ارقاء	٣٥٤ مطلب ليس للامام ان يخرث شيئا من
٣٤٠ مطلب اذا شرى المستأمن عبدا ذميا	يد احد الايجق ثابت معروف
يجبر على بيعه	٣٥٥ مطلب فيما وقع من الملك الظاهر ببيرس
٣٤١ باب المستأمن	من ارادته اتزاع العقارات من ملاكها
٣٤٣ (فصل في استئمان الكافر)	لبيت المال
٣٤٤ مطلب في احكام المستأمن قبل ان	٣٥٦ مطلب في بيع السلطان وشرائه اراضى
يصير ذميا	بيت المال

- ٣٥٧ مصاب في وصف الاراضي التي لبيت المال
ومراعاة شروط الواقف
- ٣٥٧ مصاب اوقاف الملوك والامراء لا يراعى
نيرطها
- ٣٥٨ مصاب على ما وقع للسلطان برقوق
من ارادته نقض اوقاف بيت المال
- ٣٥٩ مصاب في خراج المقاسمة
- ٣٦٢ مصاب لا يجوز خراج الموظف الى
خراج المقاسمة وبالعكس
- ٣٦٢ مصاب لا يلزم جميع خراج المقاسمة
اذا تعلق لكثرة المظالم
- ٣٦٤ مصاب فيما لو عجز المالك عن زراعة
الارض الحراجية
- ٣٦٥ مصاب لو رحل الفلاح من قرية لا يجبر
على العود
- ٣٦٦ مصاب في احكام الاقطاع من بيت
المال
- ٣٦٧ مصاب في اجارة الجندى ما اقطعه له
الامام
- ٣٦٧ مصاب في اعلان التعليق بموت المعاق
- ٣٦٧ مصاب في صحة تعليق التقرير في الوظائف
- ٣٦٨ (فصل في الجزية)
- ٣٧١ مصاب الزديق اذا اخذ قبل التوبة
يقتل ولا تؤخذ منه الجزية
- ٣٧٤ مصاب في احكام الكنائس والبيع
- ٣٧٤ مصاب لا يجوز احداث كنيسة في
القرى ومن افنى بالجواز فهو مخفى
ويحجر عليه
- ٣٧٤ مصاب تهدم الكنائس من جزيرة
العرب ولا يمكنون من سكنها
- ٣٧٤ مصاب في بيان الامصار ثلاثة وبيان
- احداث الكنائس فيها
- ٣٧٥ مصاب لو اختلفا معهم في انها صاحبة
او غنوية فان وجد اثر والا تركت
بايديهم
- ٣٧٥ مصاب اذا هدمت الكنيسة ولو غير
وجه لا تجوز اعادتها
- ٣٧٥ مصاب ليس المراد من اعادة المتهدمة انه
جائز انمرهم به بل المراد تركهم وما
يدينون
- ٣٧٥ مصاب لم يكن من الصحابة صاحب
مع اليهود
- ٣٧٦ مصاب مهم حادثة الفتوى في اخذ
التصاري كنيسة مهجورة لليهود
- ٣٧٦ مصاب فيما افنى به بعض المتهورين في
زماننا
- ٣٧٧ مصاب في كيفية اعادة المتهدم من
الكنائس
- ٣٧٧ مصاب في تمييز اهل الذمة في الملابس
- ٣٨٠ مصاب في سكنى اهل الذمة مع المسلمين
في المصر
- ٣٨١ مصاب في منعهم عن التعلى في البناء على
المسلمين
- ٣٨٢ مصاب فيما يتنقض به عهد الذمي وما
لا يتنقض
- ٣٨٤ مصاب في حكم سب الذمي النبي صلى الله
عليه وسلم
- ٣٨٧ مصاب في مصارف بيت المال
- ٣٨٨ مصاب من له استحقاق في بيت المال
يعطى ولده بعده
- ٣٨٨ مصاب من له وظيفة توجه لولده من بعده
- ٣٨٨ مصاب تحقيق مهم في توجيه الوظائف

- للان
 ٣٩٠. مطلب فيما اذا مات المؤمن او الامام
 قبل اخذ وظيفتهما
 ٣٩١. ﴿باب المرتد﴾
 ٣٩٢. مطلب في منكر الاجماع
 ٣٩٣. مصاب ما يشك في انه ردة لا يحكم بها
 ٣٩٥. مطلب في ان الكفار خمسة اصناف
 وما يشترط في اسلامهم
 ٣٩٧. بحث في اشراط التبري مع الاتيان
 بالشهادتين
 ٣٩٨. مطلب الاسلام يكون بالفعل كالصلاة
 بجماعة
 ٣٩٩. مطلب في حكم من شتم دين مسلم
 ٣٩٩. مطلب توبة اليأس مقبولة دون ايمان
 اليأس
 ٤٠٠. مطلب اجمعوا على كفر فرعون
 ٤٠٠. مطلب في استثناء قوم يونس
 ٤٠٠. مطلب في احياء أبوي النبي صلى الله
 عليه وسلم بعد موتهم
 ٤٠٠. مطلب مهم في حكم ساب الانبياء
 ٤٠٤. مطلب مهم في حكم ساب
 الشيخين
 ٤٠٦. مطلب في حال الشيخ الاكبر سيدي
 محي الدين بن عربي نعمنا الله تعالى به
 ٤٠٨. مطلب في الساحر الزندقي
 ٤٠٩. مطلب في الفرق بين الزندقي والمنافق
 والدهري والملاحد
 ٤١٠. مطلب في الكاهن والعراف
 ٤١٠. مطلب في دعوى علم الغيب
 ٤١١. مطلب في اهل الاهواء اذا ظهرت
 بدعتهم
٤١١. مطاب حكم الدروز والشيامة
 والتصيرية والاسماعيلية
 ٤١٢. مطلب حجة من لا تقبل توبته
 ٤١٢. مطلب حجة من لا يقتل اذا اراد
 ٤١٨. مطاب المعصية تبقى بعد الردة
 ٤١٨. مطاب لو تاب المرتد هل تعود
 حسنة
 ٤٢٣. مطاب في ردة الصبي واسلامه
 ٤٢٤. مطاب هل يجب على الصبي
 الايمان
 ٤٢٤. مطلب في معنى درويش درويشان
 ٤٢٥. مطلب في مستحل الرقص
 ٤٢٥. مطاب في كرامات الاولياء
 ٤٢٦. ﴿باب اسفاة﴾
 ٤٢٧. مطلب في اتباع عبد الوهاب الخوارج
 في زماننا
 ٤٢٨. مطلب في عدم تكفير الخوارج
 واهل البدع
 ٤٣٨. مطلب لاعتبة بغير الفقهاء يعني
 المجتهدين
 ٤٣٨. مطلب الامام يصير اماما بالمبايعه
 او بالاستخلاف ممن قبله
 ٤٣٨. مطلب فيما يستحق به الحاققة العزل
 ٤٣٩. مطلب في وجوب طاعة الامم
 ٤٣٢. مطلب في كراهة بيع ما تقوم المعصية
 به
 ٤٣٣. ﴿كتاب اللقيط﴾
 ٤٣٤. مطاب في قولهم الغرم بالغرم
 ٤٣٨. ﴿كتاب اللقطة﴾
 ٤٤٦. مطاب فيمن عابه ديون ومضرم
 جهل اربابها

صحيفة

صحيفة

- ٤٤٦ مطلب فيمن مات في سفره فباع رقيقه متاعه
- ٤٤٦ مطلب فيمن وجد حطباً في نهر او وجد جوزاً او كثرى
- ٤٤٧ مطلب التي شيئاً وقال من اخذه فهو له
- ٤٤٧ مطلب له الاخذ من نثار السكر في العرس
- ٤٤٧ مطلب وحده دراهم في الحداد او استيقظ وفي يده صرة
- ٤٤٧ مطلب اخذ سوف مئة او جلدتها
- ٤٤٨ مطلب سرق مكعبه ووجد مثله او دونه
- ٤٤٨ ﴿كتاب الآبق﴾
- ٥٥٣ ﴿كتاب المفقود﴾
- ٥٥٥ مطلب قضاء القاضي ثلاثة اقسام
- ٥٥٦ مطلب في الاغتصاب بمذهب ماله في زوجة المفقود
- ٥٥٩ ﴿كتاب الشركة﴾
- ٤٦٠ مطلب الحق ان الدين يملك
- ٤٦١ مطلب مهم في بيع الحصة الشائعة من البناء او الغراس
- ٤٦٥ مطلب شركة العقد
- ٤٦٥ مطلب اشتراط الربح متفاوتا صحيح بخلاف اشتراط الخسران
- ٤٦٥ مطلب في شركة المفاوضة
- ٤٦٧ مطلب فيما يقع كثيرا في الفلاحين مما صورته شركة مفاوضة
- ٤٧٠ مطلب لاتصح الشركة بمال غائب
- ٤٧٠ مطلب في شركة العنان
- ٤٧١ مطلب في توقيت الشركة روايتان
- ٤٧١ مطلب في تحقيق حكم التفاضل في الربح
- ٤٧٣ مطلب في دعوى الشريك انه ادى الثمن من ماله
- ٤٧٣ مطلب ادعى الشراء لنفسه
- ٤٧٤ مطلب فيما يبطل الشركة
- ٤٧٤ مطلب اشتركا على ان ما اشترى من تجارة فهو بيننا
- ٤٧٦ مطلب يملك الاستدانة باذن شريكه
- ٤٧٨ مطلب اقر بمقدار الربح ثم ادعى الخطأ
- ٤٧٨ مطلب في قول قوله دفعت المال بعد موت الشريك او الموكل
- ٤٧٩ مطلب فيما لو ادعى على شريكه خيانة مهمة
- ٤٧٩ مطلب في شركة التقبل
- ٤٨١ مطلب شركة الوجوه
- ٤٨٢ فصل في الشركة الفاسدة
- ٤٨٣ مطلب اجتماعا في دار واحدة واكتسبا ولا يعلم التفاوت فهو بينهما بالسوية
- ٤٨٣ مطلب يرجع اليأس
- ٤٨٧ مطلب اذا قال الشريك استقرضت الفا فالقول له ان المال بيده
- ٤٨٨ مطلب دفع الفا على ان نصفه قرض ونصفه مضاربة او شركة
- ٤٨٩ مطلب مهم فيما اذا امتنع الشريك من العمارة والاتفاق في المشترك
- ٤٩١ مطلب في الحائض اذا خرب وطب احد الشريكين قسمته او تعميره
- ٤٩٣ ﴿كتاب الوقف﴾
- ٤٩٤ مطلب لو وقف على الاغنياء وحدهم لا يجز
- ٤٩٦ مطلب قد يثبت الوقف بالضرورة
- ٤٩٨ مطلب في وقف المرتد والكافر

- ٤٩٩ مطلب شرائط الواقف معتبرة اذا لم تخالف الشرع
- ٥٠١ مطلب في وقف المريض
- ٥٠٢ مطلب شروط الوقف على قولهما
- ٥٠٤ مطلب في الكلام على اشتراط التأييد
- ٥٠٥ مطلب مهم فرق ابو يوسف بين قوله موقوفة وقوله موقوفة على فلان
- ٥٠٥ مطلب التأييد معنى شرط اتفاقا
- ٥٠٧ مطلب في شرط واقف الكتب ان لاتعار الابرهن
- ٥٠٨ مطلب سكن دارهم ظهر انها وقف يلزمه اجرة ماسكن
- ٥٠٨ مطلب في التراب في ارض الوقف بين المستحقين
- ٥٠٨ مطلب فيما اذا ضاقت الدار على المستحقين
- ٥٠٩ مطلب في قسمة الواقف مع شريكه
- ٥٠٩ مطلب قاسم وجمع حصّة الوقف في ارض واحدة جاز
- ٥٠٩ مطلب لو كان في القسمة فضل دراهم من الواقف صح لامن الشريك
- ٥٠٩ مطلب اذا وقف كل نصف على حدة صارا وقفين
- ٥١٠ في احكام المسجد
- ٥١٣ مطلب فيما لو خرب المسجد وغيره
- ٥١٣ مطلب في نقل اقتاض المسجد ونحوه
- ٥١٥ مطلب في وقف المنقول تبعاً للمقار
- ٥١٥ مطلب لا يشترط التحديد في وقف المقار
- ٥١٦ مطلب في وقف المشاع المقضى به
- ٥١٦ مطلب مهم اذا حكم الخلف بما ذهب اليه ابو يوسف او محمد لم يكن حاكماً بخلاف مذهبه
- ٥١٦ مطلب مهم اشكال في وقف المنقول على النفس
- ٥١٧ مطلب فيما اذا كان في المسألة قولان مصححان
- ٥١٧ مطلب في وقف المنقول قصدا
- ٥١٧ مطلب في وقف الدراهم والدينارين
- ٥١٨ مطلب في التعامل والعرف
- ٦١٩ مطلب متى ذكر للوقف مصرف لابد ان يكون فيهم تنصيص على الحاجة
- ٥١٩ مطلب في حكم الوقف على طلبة العلم
- ٥١٩ مطلب في نقل كتب الوقف من محلها
- ٥٢٠ مطلب يبدأ من غلة الوقف بعمارته
- ٥٢٠ مطلب دفع المرصد مقدم على الدفع للمستحقين
- ٥٢٠ مطلب كون التعمير من الغلة ان لم يكن الحراب بصنع احد
- ٥٢٠ مطلب عمارة الوقف على الصفة التي وقفه
- ٥٢٠ مطلب يبدأ بعد العمارة بما هو اقرب اليها
- ٥٢١ مطلب في قطع الجهات لاجل العمارة
- ٥٢٥ مطلب فيمن لم يدرس لعدم وجود الطالبة
- ٥٢٥ مطلب في استحقاق القاضي والمدرس الوظيفة في يوم البطالة

صحيفة	صحيفة
٥٢٦ مصاب في عمارة من له السكنى	٥٣٤ مصاب الناظر المشروط له التقرير
٥٢٦ مصاب من له السكنى لا يملك الاستغلال	مقدم على انقاضي
واختلاف في عكسه	٥٣٥ مصاب للمفروغ له الرجوع بمسأل
٥٢٦ مصاب فيما لو أجز من له السكنى	الانقراض
٥٢٧ مصاب لا يملك انقاضي التصرف في	٥٣٥ مصاب في اشتراط الغلة لنفسه
الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله	٥٣٥ مصاب في الوقف على نفس الواقف
٥٢٧ مصاب من له الاستغلال لا يملك سكنى	٥٣٥ مصاب في استبدال الوقف و
وبالعكس	شروطه
٥٢٧ مصاب وقف الدار عند الاطلاق	٥٣٦ مصاب في اشتراط الادخال و
يحمل على الاستغلال لأعنى السكنى	الاخراج
٥٢٨ مصاب في الوقف اذا خرب ولم يكن	٥٣٨ مصاب في شروط الاستبدال
عمارة	٥٣٨ مصاب يجوز مخالفة شرط الواقف
٥٣٠ مصاب في جعل شيء من المسجد طريقا	في مسائل
٥٣١ مصاب في اشتراط الواقف الولاية	٥٣٨ مصاب لا يستبدل العاصر الا في
لنفسه	اربع
٥٣١ مصاب في ترجمة هلال الرائي	٥٣٩ مصاب في وقف البناء بدون ارض
البصري	٥٤٠ مصاب مناظرة ابن الشحنة مع شيخه
٥٣١ مصاب بأثم بتولية الخائن	العلامة قسم في وقف البناء
٥٣٢ مصاب فيما يعزل به الناظر	٥٤١ مصاب في وقف الكردار
٥٣٢ مصاب في شروط المتولي	٥٤١ مصاب في زيادة اجرة الارض
٥٣٢ مصاب مهم في تولية النسي	المحتكرة والكدك
٥٣٣ مصاب فيما شاء في زمانا من تفويض	٥٤١ مصاب في استيفاء العمارة بعد فراغ
نظر الاوقاف للصغير	مدة الاجارة باجر امثل
٥٣٣ مصاب في عزل الناظر	٥٤٣ مصاب مهم في وقف الاقطاعات
٥٣٤ مصاب لا يصح عزل صاحب وظيفة	٥٤٣ مصاب في اوقف الملوك والامراء
بلاخضه او عده اهلية	٥٤٤ مصاب في اخلاق القاضى بيع الوقف
٥٣٤ مصاب في الزول عن الوظائف	لوقف اولوارته
٥٣٤ مصاب لا بد بعد الفراغ من تقرير	٥٤٥ مصاب بيع الوقف باطل لا قاسد
القاضى في الوظيفة	٥٤٥ مصاب في الوقف اذا انقطع نبوته
٥٣٤ مصاب لو قرر القاضي رجلا ثم قرر	٥٤٥ مصاب اوقف في مرض الموت
السادن آخر فاعتبر الاول	

تحقيقه

٥٤٦ مطلب في وقف الراهن والمرضى
المديون

٥٤٨ مطلب في وقف المرتد

٥٤٨ فصل يرعى شرط الوقف في
اجارته

٥٤٩ مطلب ارض اليتيم وارض بيت
المال في حكم ارض الوقف

٥٥٠ مطلب في الاجارة الطويلة بمقود

٥٥٠ مطلب في لزوم الاجارة المضافة
تصحيحا

٥٥٠ مطلب لا يصح ايجار الوقف باقل
من اجرة المثل الا عن ضرورة

٥٥٠ مطلب في استئجار الدار المرصدة
بدون اجرة المثل

٥٥١ مطلب ليس للناظر الاقالة

٥٥١ مطلب فيما لو زاد أجر المثل بعد
العقد زيادة فاحشة

٥٥٢ مطلب مهم في معنى قولهم

المستأجر الاول اولى

٥٥٣ مطلب الموقوف عليه لا يملك الاجارة

٥٥٣ مطلب في دعوى الموقوف عليه

٥٥٣ مطلب اذا كان الوقف على معين

قل يجوز ان يكون هو المتولى

٥٥٤ مطلب في ايجار الموقوف عليه اذا

كان معينا

٥٥٤ مطلب اذا آجر المتولى بمعين فاحش

كان خيانة

٥٥٥ مطلب سكن المشتري دار الوقف

٥٥٥ مطلب المواضع التي تقبل فيها

الشهادة حسب بلا دعوى

٥٥٧ مطلب في دعوى الوقف بلا بيان

تحقيقه

٥٥٨ لواقف وبلا بيان انه وقف وهو يملكه
مطلب في الشهادة على الوقف

بالتسامع

٥٥٩ مطلب في حكم الوقف القديم
المجهولة شرائطه ومصارفه

٥٥٩ مطلب احضر حكا فيه خطوط
العدول والقضاة لا يقضى به

٥٥٩ مطلب لا يعتمد على الخط الا في مسائل

٥٥٩ مطلب في البراءات السلطانية والدفاتر
الحاقونية

٥٦٠ مطلب فيمن ينتصب خصما عن غيره

٥٦١ مطلب في انتصاب بعض اورثة خصما
عن الكل

٥٦٢ مطلب بعض المستحقين ينتصب خصما
عن الكل

٥٦٣ مطلب اشترى بمال الوقف دارا
لا وقف يجوز بيعها

٥٦٣ مطلب في الاماء والمؤذن اذامات في
اثناء السنة

٥٦٣ مطلب اذامات المدرس ونحوه يعطى
بقدر ما يباشر بخلاف الوقف على

الذرية

٥٦٣ مطلب اذامات من له شيء من الصر
والحب يستحق نصيبه

٥٦٣ مطلب فيما اذا قبض المعلوم وغاب
قبل تمام السنة

٥٦٣ مطلب في الغيبة التي يستحق بها
العزل عن الوظيفة وما لا يستحق

٥٦٤ مطلب مهم في الاستنابة في
الوظائف

٥٦٥ مطلب فيما اذا شرط المعلوم لمباشر

محبته

محبته

الامامة لا يستحق المنصب

٥٦٦ مطلب فيما اذا اجر ولم يذكر جهة توليته

٥٦٦ مطلب الافضل في زماننا نصب المتولى بلا اعلام القاضى وكذا وصى اليتيم

٥٦٦ منصب الوصى يصير متوليا بلا نص

٥٦٧ مطلب نصب متوليا ثم آخر شراكا

٥٦٧ مطلب التولية خارجة عن حكم سائر الشرائط لان له فيها تغيير بلا شرط بخلاف باقى الشرائط

٥٦٧ مطلب طالب التولية لا يولى

٥٦٧ مطلب ولاية القاضى متأخرة عن الشروط له ووصيه

٥٦٨ مطلب المراد قاضى القضاة فى كل موضع ذكروا القاضى فى امور الاوقاف

٥٦٨ مطلب نائب القاضى لا يملك ابطال الوقف

٥٦٨ مطلب لا يجعل الناظر من الاجانب عن الوقف

٥٦٩ مطلب اذا قبل الاجنبى النظر بحانا فللقاضى نصبه

٥٦٩ مطلب للناظر ان يوكل غيره

٥٧٠ مطلب فى الفرق بين تفويض الناظر النظر فى محته وبين فراغه عنه

٥٧٠ معص شرط الوقف النظر لعدالة ثم لزيد ليس لعدالة تعالى ان يفوض لرجل آخر

٥٧٠ مطلب للوقف عزل الناظر

٥٧٠ مطلب فيمن باع دارا ثم ادعى انه وقف

٥٧١ مطلب فى عزل الوقف لدرس وامام وعزل الناظر نفسه

٥٧٢ مطلب من سعى فى نقض مام من جهته فسيه مردود عليه الا فى تسع مسائل

٥٧٢ مطلب باع عقارا ثم ادعى انه وقف

٥٧٣ مطلب فى الوقف المنقطع الاول والمنقطع الوسط

٥٧٤ مطلب وقف يتائم على عتقه فلان والباقى على عتقه هل يدخل فلان معهم

٥٧٤ مطلب وقف النصف على ابنه زيد والنصف على امرأته على اولاده

يدخل زيد فيهم

٥٧٥ مطلب استأجر دارا فيها اشجار

٥٧٥ مطلب فى قولهم شرط الوقف كنص الشارع

٥٧٥ مطلب بيان مفهوم المخالفة

٥٧٥ مطلب مفهوم التصنيف حجة

٥٧٦ مطلب لا يعتبر المفهوم فى الوقف

٥٧٦ مطلب المفهوم معتبر فى عرف الناس والمعاملات والعقبات

٥٧٦ مطلب الجامكية فى الاوقاف

٥٧٧ مطلب فيما لومات المدرس او عزل قبل محبة القلة

٥٧٧ مطلب ليس للقاضى ان يقرر وظيفة فى الوقف الا بالنظر

٥٧٨ مطلب المراد من النشر للمتولى اجر المثل

٥٧٨ مطلب فى زيادة القاضى فى معلوم الامام

٥٧٨ مطلب للسلطان مخالفة الشرط اذا

كان الوقف من بيت المال

صحيفة	صحيفة
٥٧٩ مطلب يصح تعليق التقرير في الوظائف	٥٨٩ مطلب لا ينفذ اقرار المتولى على الوقف
٥٨٠ مطلب ليس للقاضي عزل الناظر	٥٨٩ مطلب فيما يأخذه المتولى من العوائد العرفية
٥٨٠ مطلب للقاضي ان يدخل مع الناظر غيره بمجرد الشكاية	٥٩٠ مطلب في تحرير حكم ما يأخذه المتولى من العوائد
٥٨٠ مطلب في الاستدانة على الوقف	٥٩٠ مطلب فيما يسمى خدمة وتصديقا في زماننا
٥٨١ مطلب في اتفاق الناظر من ماله على العمارة	٥٩٠ مطلب في احكام الوقف على فقراء قرابته
٥٨١ مطلب في اذن الناظر للمستأجر بالعمارة	٥٩١ مطلب اذا قال مادامت عزايا فتزوجت وطلقت ينقطع حقها
٥٨١ مطلب لو اشترى القيم العشرة بثلاثة عشر فالربح عليه	٥٩١ مطلب فيما اذا قضى بدخول ولد البنت
٥٨٢ مطلب في المصادقة على الاستحقاق	٥٩٢ مطلب ثبت واحد انه من الذرية يرجع بما يخصه في الماضي
٥٨٣ مطلب في المصادقة على النظر	٥٩٢ مطلب من وقف على اولاده هل يشمل الواحد او لا
٥٨٣ مطلب في جعل النظر او الربع غيره	٥٩٢ مطلب في اقالة المتولى عقد الاجارة
٥٨٤ مطلب لا يكفي صرف الناظر لثبوت الاستحقاق	٥٩٣ مطلب للمستأجر غرس الشجر
٥٨٤ مطلب متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر	٥٩٣ مطلب انما يحل للمتولى الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا
٥٨٤ مطلب مهم في قول الواقف على الفريضة الشرعية	٥٩٣ مطلب في حكم بناء المستأجر في الوقف بلا اذن
٥٨٥ مطلب مراعاة غرض الواقفين واجبة والعرف يصلح لمخصصا	٥٩٣ مطلب في حكم بناء المتولى وغيره في ارض الوقف
٥٨٧ مطلب فيما لو اشترى دار الوقف وعمر او غرس فيها	٥٩٤ مطلب لو اجر المتولى لابنه او ابيه لم يجز الا بأكثر من اجر الثل
٥٨٧ مطلب اذا هدم المشتري او المستأجر دار الوقف ضمن	٥٩٥ مطلب في الوقف على الصوفية والعميان
٥٨٨ مطلب في الوقف اذا انتقض ثبوته	٥٩٥ مطلب في شرط التولية للارشد فالارشد
٥٨٨ مطلب في محاسبة المتولى وتحليفه	٥٩٥ مطلب اذا صار غير الارشد ارشد
٥٨٨ مطلب في قبول قول المتولى في ضياع الغلة وتفريقها	٥٩٦ مطلب ليس للمشرع التعريف
٥٨٨ مطلب اذا كان الناظر مقسدا لا يقبل قوله بيمينه	

صفحة

صفحة

- ٥٩٦ مطلب القيم واستولى والتاخر بتعي واحد
٥٩٧ مطلب لا يجوز الرجوع عن الشرط
٥٩٧ مطلب في ان لاصل عود الضمير الى
قرب مذكور
٥٩٨ مطلب اذا كان لفظ محتملان تعين
حدها فريض وقف
٥٩٨ مطلب في ان عى اولادى واولاد
اولادى المذكور
٥٩٨ مطلب اذا تقدم القيد يكون لما قبل
تعطف
٤٩٩ مطلب الودع بعد حمل يرجع الى
الاخير عندنا
٥٩٩ مطلب اشروط والاستثناء يرجع الى
الكل اتفاقا لوصف فيه للاخير عندنا
٦٠٠ مطلب عى ان من مات عن ولد من
قيل الشرط
٦٠٠ مطلب في تحرير الكلام على دخول
اولاد البنات
٦٠٢ مطلب مهم في مسألة السكى الواقعة في
الاشياء في نقض القسمة والدرجة
الحليلة
٦٠٤ فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد
٦٠٥ مطلب لو قل على اولادى بلفظ الجمع
هل يدخل كل المقتون
٦٠٦ مطلب وقف عى ولاده وسماه
٦٠٦ مطلب في بين صلوة مية بدى انصبه
الاستحقاق
- ٦٠٧ مطلب قول الذكر كائين ويزوجد الا
ذكر فقط او اناث فقط
٦٠٧ مطلب مبه في الوشرط عود نصيب من
مات لاعت ولد على طقة
٦٠٨ مطلب في النسل والعقب والآل
والخمس واهل البيت والقراة
والارحام والانساب
٦٠٨ مطلب يعتبر في لفظ القراة المحرمة
والاقرب فالاقرب
٦٠٩ مطلب في تفسير الصالح
٦١٠ مطلب المراد بالاقرب اقرب
٦١١ مطلب ذكر مسائل استصراعية خارجة
عن كتاب الوقف
٦١٦ مطلب المواضع التي يكون فيها السكوت
كالقول
٦١٩ مطلب في المواضع التي لا يحلف فيها
السكر
٦٢٤ مطلب القاضي اذا قضى في مجتهد فيه
نفذ قضاؤه الا في مسائل
٦٢٧ مطلب ما خالف شرط الواقف فهو
مخالف للنص والحكم به حكم بلا
دليل
٦٢٧ مطلب المراد ما صاحبنا اثمتا الثلاثة
وبالمشاخ من لم يدرك الامام
٦٢٧ مطلب قضيا القضاة على ثلاثة اقسام
٦٢٩ مطلب في قضاء القاضى بخلاف
مذهبه

هو المعين

الجزء الثالث من رد المحتار على الدر المختار
شرح شعير الانصار

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب العتق

كتاب العتق

ميزت الاسقاطات باسماء
اختصارا لاسقاط الحق من
القصاص عفوا وغماي الذمة
ابراء وعن البيع طلاق
وعن الرق شق وعنون به
لا بالاعتاق ليعتقوا استيلاء
وملك قريب (هو) مة
الخروج عن المملوكية من
باب ضرب ومصدره عتق

(قوله ميزت الاسقاطات الخ) جمع اسقاط والمراد به ما وضعه الشارع لاسقاط حق له على
آخر وأشار الى وجه مناسبة ذكر المتي عتق الرقيق وهو اشترأ اكهما في ان كلامه يعا لاسقاط
العتق وقدم الطلاق لمناسبة النكاح (قوله اختصارا) لان العتق اخصر من اسقط حقه عن
مملوكه وكذا الباقي (قوله وعن الرق عتق) المناسب اعتاق لان العتق قائم بالعبد والاعتاق
وهو الاسقاط فعمل المولى ائذنه الرقيق قال في المصباح ويتعدى بالهاء مرة فيقال عتقه فهو
معتق لانفسه فلا يقال عتقه ولا عتق هو بالانث مبنيا للفاعل بل الثلاثي لازم والرباعي
متعد ولا يجوز عتد متوق لان شئ مفعول من افعلت شاذ مسموع لا يقاس عليه وهو عتيق
فمبني بمعنى مفعول وجمعه عتقاء وامة عتيق ايضا وربما قيل عتيقة وجمعه عتائق اه لكن
قال في الفتح وقد يقال العتق بمعنى الاعتاق في الاستعمال الفقهي تجوزا باسم السبب كقول
محمد انت طالق مع عتق مولدك اه (قوله وعنون به الخ) اي جمعه عنوانا بضم العين
وقد تذكر ما يستدل به على الشئ مصباح ومراده ان العتق صفة قائمة بمن كان رقيقا والاعتاق
ابقاء المتي من المولى وليس في الاستيلاء ملك القريب اعتاق بل عتق فلذا عنون به
لان الاعتاق وقد يقال ان الاستيلاء اسراء فعمل المولى والجواب ان المتي حصل بموت سيد
المسئولة وفي الشراء هو اثر الملك لا مل مة (قوله عنة الخ) عنة عن المملوكية عزاء في
البحر الى ضياء الجملة ودرية قولهم اعتق لامة انوة وفي السرعة القوة بسرعة لان اهل اللغة
لا يقولوا ذلك اعتقه في التبر ان مراده عتبه في المسيرط وعنه جرى كثير فيعد كون التافل
قوة لا باغت الى رد قلبه عتق في الفصح هذا المقام بما شئ الشراء (قوله ومصدره عتق

وعتاق) وكذا عتاقه بفتح الاول فيمن والعق بالكسر اسم منه مصباح ومثله في القهستاني وما نقل عن البحر من ان الاول بالكسر والثاني بالفتح لم أجده فيه فافهم **(قوله)** وشرا عابرة عن اسقاط الخ) المناسب عن سقوط لان المحدث عنه العتق والاسقاط معنى الاعتاق كاعلمت الا ان يكون اطلاق العتق على الاعتاق نحو زنا كمر والمراد بالوجه مخصوص ما استوفى ركنه وشروطه من قول او فعل ملك القريب بشراء ونحوه فان فيه اسقاطا معنى والا كان التعريف قصرا فافهم وعرفه في الكثير وغيره بانه اثبات القوة الشرعية للمملوك وهي قدرته على التصرفات الشرعية واهليته للولايات والشهادات ورفع تصرف الغير عليه * ثم اعلم انه سيأتي في عتق البعض ان الاعتاق يجزأ عنده لاعندها ومعنى الخلاف على ما يوجه الاعتاق اولا وبالذات فعنده زوال الملك وبقية زوال الرق لكن بعد زوال الملك عن الكل وعندها زوال الرق ولا يخفى ان كلا من التعريفين يأتي على كل من القولين بأن يراد بالاول اسقاط الملك او اسقاط الرق وبالثاني اثبات القوة المستتعة لزوال الملك او زوال الرق فافهم **(قوله)** يصيره المملوك من الاحرار) خرج به التدبير والكتابة قبل موت السيد واداء التجوم فان فيهما اسقاط البيع والهبة والوصية لكن لم يصير العبد بهما من الاحرار ط **(قوله)** وركنه اللفظ الدال عليه) سواء كان اقرا بالحرية او ادعاء لنسب او لفظا انشائيا والضمير يرجع الى العتق سواء نشأ عن اعتاق أم لا ليصح قوله وملك قريب ط **(قوله)** ودخول حرى الخ) صورته اشترى حرى مستأمن عبدا مسلما فادخله دار الحرب عتق عنده مولانا الامام رضى الله عنه وقال صاحبه لا يعق ط واما عتق اقامة لتباين الدارين مقام الاعتاق وهذه احدى مسائل تسع يعق العبد فيها بلا اعتاق لانه عتق حكى ككسائي في الجهاد قيل باب المستأمن ان شاء الله تعالى **(قوله)** واجب لكفارة) اى كفارة قتل وظهار وافطار وبين وهل المراد بالوجوب المصطلح او الافتراض قولان ط **(قوله)** بالانية) اى نية قرابة او معصية ط **(قوله)** لانه ليس بعبادة) اى وضعا وبصير عبادة او معصية بالانية كغيره من العبادات رحى **(قوله)** لحديث عتق الاعضاء) هو ما رواه الستة عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايتا امرى مسلم اعتق امرأ مسلما استغنى الله بكل عضومنه عضومنه من النار وفى لفظ من اعتق رقبة مؤمنة اعتق الله بكل عضو منها عضوا من اعضائه من النار حتى الفرج بالفرج واخرج ابوداود وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم ايتا رجل مسلم اعتق رجلا مسلما كان فكاكا من النار واما امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكا من النار وروى ابوداود وبارجل اعتق امرأتين مسلمتين الاكثاف فكاكا من النار يجزى مكان عظمين منهما عظما من عضائه وهذا دليل ما فى الهداية من استحباب عتق الرجل الرجل والمرأة المرأة لانه يظهر ان عتقه بعق المرأتين بخلاف عتقه رجلا كذا فى الفتح **(قوله)** وهل يحصل ذلك) اى المندوب المترتب عليه الثواب المذكور مع النية من غير توقف على مادة العتق والبحث لصاحب المنهط **(قوله)** الظاهر) لان بالتدبير اعتاقا لا وبشرا ما القريب اعتاقا وصلة وفى الحديث ان يجزى ولد والده الا ان يجده رقيقا فيشترىه فيعتقه اى فيسبب عن شرائه عتقه اذ هو لا يتأخر عنه رحى **(قوله)** ومكرهه لفلان) صرح فى الفتح بانه من المباح وكذا فى البحر عن الخطمى قال فى البحر ففرق بين الاعتاق لآدمى وبين الاعتاق للشيطان وعلى حرمة الاعتاق للشيطان بانه قصد

وعتاق وشرا (عبارة عن اسقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه) مخصوص (يصيره المملوك) اى بالاسقاط المذكور (من الاحرار) وركنه اللفظ الدال عليه او ما يقوم مقامه كملك قريب ودخول حرى اشترى مسلما دار الحرب وصفته واجب لكفارة ومباح بالانية لانه ليس بعبادة حتى صح من الكافر ومندوب لوجه الله تعالى لحديث عتق الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير وشراء قريب الظاهر ومكرهه لفلان

تعظيمه اه اى بخلاف قصده تعظيم فلان لانه غير منتهى تأمل **(قوله وحرمان بل كسر الشيطان)**
وكذا للصنع كسبا قى ولعل وجه القول بانه كسر هو ما سيد كره عن الجوهره ان تعظيمهما دليل
الكفر الباطن كالسجود للصنع ولو هزلا فيحكم بكفره وهذا كله اذا لم يقصد التقرب والعبادة
والافهو كسر بلا شبهه سواء كان فلان او للشيطان وذ كرف فتح القدر من ان الاعتاق المحرم
اذا غلب على ظنه انه لو اعتقه بذهب الى دار الحرب او برتد او يخاف منه السرقة وقطع الطريق
وينفذ عتقه مع تخريمه خلافا للظاهرية قال وفي عتق العبد الذي مالم يخف منه ما ذكرنا أجر
لتحصيل الجزية عنه للمسلمين **(فرع)** في البحر عن المحيط ويستحب ان يكتب للعق كتابا ويشهد
عليه شهودا توثيقا وصيانة عن التجاحد والتنازع فيه كما في المدائنة بخلاف سائر التجارات
لانه مما يكثر وقوعها فالكاتب فيها تؤدي الى الحرب ولا كذلك العتق **(قوله ويصح من حر)** فلا
يصح من عبد ولو ملكا لئلا يمتنع عن التبرعات او ما ذونا لذلك ولعدم الملك ولذا اقال في البحر لاجابة
اليه مع ذكر الملك **(قوله مكلف)** اى عاقل بالغ وعجزه قوله لامن صبي الخ ولم يشترط اسلام
لانه يصح من الكافر ولو مرتدة اما اعتاق المرتد فموقوف عنده نافذ عندهما ولا قبول العبد لانه
غير شرط الا في الاعتاق على مال كسيد كره في باب بحر ولا النطق باللسان لانه يصح بالكاتبه
المستينة والاشارة المهمة بدائع اى من الاخرس **(قوله ولو سكران او مكرها الخ)** سيأتي
في المتن التصريح بهذين لكن ذكرها تحميلا للتعميم فانه اشار الى انه لا يشترط كونه صاحبا
او طائعا او امدا او مريضا او عالما بانه مملوك لان السكران محظور غير معذور فهو في حكم
الصاحي في الاحكام والمكره اختار ايسر الامرين فكان قاصدا له وان عدم الرضا وما صح مع
الهزل لا يؤثر فيه الاكره لعدم توقيفه على الرضا ولذا صح من الخطي **(قوله وشار الى)**
المبيع فيه اكفاء والاصل او الى المصوب **(قوله عتق)** اى اذا قال المشتري او المالك
اعتقته ويكون هذا بمنزلة القبض من المشتري فيلزمه النسي وبمنزلة القبض من المصوب منه
فلا يلزم الغاصب شي سأمحاني **(قوله ومعتوه الخ)** تقدم في اول الطلاق بيان معانيها فراجعه
(قوله ومجنون) اى في حال جنونه حتى لو كان يجن ويبقى فاعتق في حال افاقته يصح **(قوله)**
او قال وانا حربي الخ كونه حريا غير قبل بل يشترط كون العبد حريا فانه لا يعتق الا بالتخلية
بخلاف المسلم الذي كاذ كره **(قوله وقدم ذلك)** اى علم منه وقوع العتوه ونحوه وكونه في دار
الحرب واما الصبا والنوء فملومان قطعا لكن يبنى تقييد تصديقه فيها بما اذا لم يعلم ملكه
له بعد صباه وبعد افاقته من آخر نومة تأمل **(قوله فالقول له)** وهل يخلف اذا طلب العبد
تخليفه يعرض ط قلت كل من اذا أقر بشي لزمه فانه يخلف رجاء نكوله الا في النسي وخسين تأتي
قبل البيع وليست هذه منها **(قوله في ملكه)** خرج اعتاق غير المملوك ولا يرد عتق الفضولي
الجاز كونه في البحر لان الاحازة اللاحقة كالوكالة السابقة نهر **(قوله اذا ولدته لسته اشهر)**
اى من وقت العتق لعدم التيقن بوجوده وقت بحر **(قوله ولو باضا فاليه ٢)** باضا فاليه العتق
الى الملك وشار الى ان الشرط وجود الملك وقت وقوع العتق فان كان منجزا اشترط وجود
الملك وقت التسيج لانه وقت الوقوع وان كان معلقا بالملك او سبيه اشترط تحقق ذلك فينزل
الجزء وقت الملك والحاصل كما في البحر انه اذا علق بالملك او سبيه كالشراء لا يشترط تحقق الملك

وحرمان بل كسر للشيطان
(ويصح من حر مكلف)
ولو سكران او مكرها
او محظا او مريضا ولا يعلم
بانه مملوك كقول الغاصب
للمالك او البائع للمشتري
اعتق عبدي هذا وشار
الى المبيع عتق لامن صبي
ومعتوه ومدعوش ومبرسم
ومغنى عليه ومجنون وتأم
كما لا يصح طلاقهم ولو
استند لحالة مما ذكر او قال
وانا حربي في دار الحرب
وقد علم ذلك فالقول له
(في ملكه) ولو رقية
كمكاتب وخرج عتق الحمل
اذا ولدته لسته اشهر
فاكثر ولو لافصل صح
(ولو باضا فاليه) كان
ملكك او الى سبيه كان
اشتريتك فانت حر

٢ قوله ولو باضا فاليه هكذا
بخطه بغير ضمير والذي في
المتن ولو باضا فاليه بضمير
وهو الذي يشير اليه نفسه
بقوله اى باضا فاليه الخ
تأمل اه مصححه

وقت التعليق وان علق بغيرها كدخول الدار اشترط وجود الملك وقت التعليق ووقت نزول
الجزء ولا يشترط وجود الملك فيهما **(قوله بخلاف الح)** محترزا لاضافة الى سبب الملك لان
موت المورث ليس سببا للملك لانه قد يخرج من ملك المورث قبل موته وان بقي فقد يورثه جدامنع
من الارث كقتل ورثة نعم اذا قال ان ورثتك فهو مثل ان اشتريتك وهذا اذا كان الخطاب اعمد
المورث اما اذا قال لبعده ان مات مورثي فانت حر فهو مثل ان دخلت الدار فانت حر كالأخفى
(قوله لان الموت ليس سببا للملك) اي ليس سببا مساويا بل قد يكون وقد لا يكون كما قلناه فهو نظير
ما قدمه الشارح في اول باب التعليق لوقال كل امرأة اجتمع معها في فراش فهي طالق فتزوج لم
تطلق وكذا كل جارية اطؤها فهي حرة فاشترى جارية فوطئها لم تعتق اي لان الاجتماع في فراش
لا يلزم كونه عن نكاح كان وطء الجارية لا يلزم كونه عن ملك فلم توجد الاضافة الى سبب الملك
(قوله فانت الاب) اي ولم يترك وارثا غيره او ترك بالاولى ط **(قوله وكأنه الح)** التوجيه
لصاحب النهر وتوضيحه ان العتق معلق بالموت وحين الموت لم تكن في ملكه فلا تعتق لان الملك
ينتقل اليه عقبه والمعلق بشئ وهو العتق هنا يقع بعد وجود ذلك الشئ وهو الموت فصار كل
من الملك والعتق حاصلًا عقب الموت في آن واحد وشرط العتق وقوعه على مملوك وهي لم
تصر مملوكة الامع وجود العتق فلم يوجد شرطه قبله فلم يقع وكذا الطلاق معلق على الموت لحقه
ان يوجد عقبه لكن وجد الملك عقب الموت ايضا وانفسخ به النكاح فلا يقع الطلاق لانه وجد
في وقت انفساخ النكاح كافي انت طالق مع موتي او موتك فالعتق والطلاق ثبت الملك مقارنا
لهما ولا بد من سبقه عليهما حتى يقعا ولم يوجد فلذا لم تطلق ولم تعتق فله وطؤها بملك الميمن ولو
اعتقها ثم تزوجها ملك عليها لانها لعدم وقوع الطلقتين المعلقين افاده الرحمن **(قوله بالموت)**
متعلق بثبت الباء للسببية ح **(قوله فتأمل)** اشار به الى دقة تعليل المسئلة ح **(قوله بصريحه)**
متعلق بصريح وصرح به كما في الايضاح وغيره ما وضع له وقد استعمل الشرع والعرف
واللغة هذه الالفاظ في ذلك فكانت حقائق شرعية على وفق اللغة فيها وتامة في الفتح **(قوله)**
بالانية اي بلا توقف على نيته فيقع به نواه او لم ينو شيئا وكذا لو نوى غيره في القضاء اما فيما بينه
وبين الله تعالى فلا يقع كما لو قال نويت بالمولى الناصر وان نوى الهزل وقع قضاء ودبانه كما يقتضيه
كلام محمد وتامة في الفتح وفي البحر عن الحانية لو قال اردت به اللعب يعتق قضاء ودبانه **(قوله)**
كانت حر اي بفتح التاء وكسر ها لكل من العبد والامة كما يذكره عن الحانية قال الفهستاني
وفي حروف المعاني من الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الا ترى انه لو قال لرجل زينت
بكسر التاء والامرأة بفتحها وجب عليه حد القذف **(قوله او عتق)** يحتمل قراءته بكسر التاء
صيغة مبالغة فيناسب ما قبله وما بعده ويحتمل السكون مصدر افاته من الصريح كما صرح به
وجزم به في الفتح خلافا لما في جوامع الفقه من انه لا يمتنع الابالية في انت عتق او اعانق ففي
البحر والنزهة ضعف **(قوله كان كناية)** اي فتوقف على التوبة ولذا قال في الحانية لو قال حر
فقبل له لمن عنت فقال عدى عتق عبده بحر قلت لكن هذه التوبة ليست توبة معنى العتق بل توبة
العبد لان المبتدأ المحذوف لما احتمل ان يكون تقديره عدى وان يكون عبدا فلان مثلا توقف
اعتاق عبده على قصده اياه لاعلى قصده معنى التحرير الشرعى وفي كون ذلك كناية نظرتأمل

مطلب

الفقهاء لا يعتبرون الاعراب

(قوله : حـ) عطف على قوله وصفه في أي صفته الحجة الموضوع عنه للاشهاد لأن الكلام في الصريح وهو ما وضع له **(قوله في الأصح)** لأن المعنى اعتنق الله لأنى اعتنقتك وعن هذا أفنى قارى الهداية وغيره في أنراك الله أي براه أسما والأعرف يساعده كما قدمناه في الطبع ومقابل الأصح ما قيل أنه أتابعني بالية كالحكماء في الفتح **(قوله أو هذا مولاي)** به ملحق بالصريح لانه وإن كان يأتي لمعان أو صلها ابن الأعرابي ثلث وعشرين كالناصر وابن البربر والمعتق بالكسر والمعتق بالفتح إلا أن إضافته للمعتق عن الأخير وهو الأصح وقيل لا يعتق الابائية وأيده الاتفاق في غاية البيان وردده المحقق ابن الهمام كما بسطه في البحر وفيه عن الطهريه وغيره ما قال أنت مولى فلان عني قضاء تأت عني فلان بخلاف اعتنقت فلان **(قوله أو نادى)** عطف على قوله وصفه ط لأن النداء لاستحضار المتأدى فدأ ناداه بوصف يملك انشاء كان تحقيقا لله الموصوف درر **(قوله نحو يا مولاي)** قيده لانه لا يعتق بسيدي أو يسيدي أو يا مالكي الابائية لانه قديذ كر على وجه التعظيم والاكرام بخبر اى وحقيقته كذب بخلاف يا مولاي وفي الزهر وقيل يعتق والأصح الامام بسو **(قوله في الأصح)** اى انه لا يعتق حتى عن اى القاسم الضمير انه سئل عن رجل مات جازيته بسراج فوقفت بين يديه فقال لها ما صنعت بالسراج فوجهك أضواء من السراج يا منى أنا معتنق قال هذه كفة لطف لا تعتق بها هذا اذا ما ينو المعتق قال نوى عن محمد فيه روايتان خالية **(قوله دين)** اى فيما بينه وبين ربه تعالى اما القاضي فلا يصدقهم وكذا لو صرح بقوله من هذا العمل كايذ كره قريبا وهذا بخلاف ما لو أراد الهزل أو الملب فانه لا يدين أيضا كما قدمناه ووجهه انه قصد التلطف بما هو موضوع للعنف ولم يرد به معنى آخر فتمت المعنى الموضوع وان لم يصدقها ماها فقد اراد به معنى آخر يصلح به اللفظ فصيح قصد به ديانة لكنه خلاف الظاهر فلذا لم يصدق قضاء وفي التنازع خالية عن المنعق انه عند حل دمه بالتقصاص فقال له اعتنقتك ثم قال نويت به العتق عن الدم عتق قضاء ولزمه العفو بقراره وان لم يسم لم يلزمه العفو ولو اعتقه لوجه الله تعالى عن التقصاص كان كقول ولو كان به على رجل قصاص فقال اعتنقتك فمعه عفو قيسا واستحسانا **(قوله الا اذا سمعناه)** لأن مراده الاعلام باسم علمه هداية **(قوله واشهد)** اى على انه شاهد بذلك وهذا اذا لم يكن معروفا به عند الناس فلو معروفا به لا يعتق كفى البحر عن المبسوط **(قوله وكذا في الطلاق)** رد على ما في التنقيح حيث فرق وبين هذا وبين ما لو سعى امرأه بطلاق حيث يقع اذا ناداه لا عهد التسمية بغير كاحرين قس بخلاف طلاق فانه تعهد التسمية به قال في البحر وفي اكثر الكتب لم يفرق بينهما الا ان امرأه لم يشرط فيه ان يكون معه ودا والكلام فيما اذا شهد وقت التسمية فيها فاشهر عدما يفرق اه والظاهر ان ما في التنقيح مبنى على عدم اشتراط الاشهاد او الشهرة فيها **(قوله ثم اقرأه)** بالجمعة اى لفظ الاعجمى وليس احترازا عن مرادفه العربى كما عتق كابد منه لتعليل **(قوله كذا أراد)** فتح التهمة والى الجمع معدها ألف ثم دال مهملة ساكنة **(قوله لعدم)** الامامية لأن الامامية بصيغة حر أو أراد لا يأمى فمعتبر اخبارا عن الوصف لأختها لاقبال الذات **(قوله ونحوها)** متابعيه عن البدن كالفرس بمد والامة بخلاف الذكر في ظاهر الرواية خالية وكذا رويتك أو دلتك أو بدنتك كدلت حر **(قوله كذا نه)** ولو قيل سبه منك حر اعتق سدس

(أو) أخبر نحو (حبريتك) واعتنقتك أو اعتنقتك الله في الأصح طهريه (هـ) هذا مولاي (و) نادى نحو (ب) يا مولاي (و) يا مولاي بخلاف اتاعتبك في الأصح (أو) أقر أو أعتق (هـ) لو قال أدت الكذب أو حرمه من العمل دين (الاداسه به) واشهد وقت تسميته خالية فلا يعتق ما لم يرد الانشاء وكذا في الطلاق (ثم) بعد تسميته بالحر (إذا ناداه) بمردفه (بالجمعة) كذا أراد (أو عكس) بأن سمعناه أراد (ناداه بالعربية) يساخر (عتق) اعده العامة (كذا رأسك) حر (وه) جهك حر (ونحوها) متابعيه عن البدن كاحمر في الطلاق ولو أضفناه الى جزء شائع كذا نه عتق ذلك القدر

ولو قال جزء أو شيء يعتق منه ماشاء المولى « قوله ليس من الماشاء » **(قوله)** تجزى به عند الإمام
 اشار الى الفرق بينه وبين الطلاق فانه لا تجزى الاطلاق فذكر منه كذا كل ما في غاية البيان من
 النسوية بينهما ماسو بحر وعلبه في التسمية على قولهما **(قوله)** من الصريح الخ لان التقية
 لا يعتبرون الاعراب كما مر آنفا **(قوله)** منه وهبتك او تلك نفسك (زاد في الحاشية تصدقت
 بنفسك عليك فقيل ان هذه الثالثة مباحة بالصريح وقيل انها كتابة وهما مبيتان على ان
 الصريح يخص الوضع وعلق انها صراحة حقيقة كما قال به جماعة لانه لا ينسب الوضع
 واختاره المحقق ابن الهمام بحر **(قوله)** فيعتق مطلقا اى سواء قبل او لا نوى او لا ان الابتاع
 من الواهب والبائع ازالة الملك وانما الحاجة الى القبول من الموهوب له والمشتري لسبوت الملك
 لهما وهما لا يثبت الملك للعبد في نفسه لانه لا يصلح مملوكا لنفسه فيبقى البيع والهبة ازالة الملك
 عن الرقيق لا الى احد وهذا معنى الاعتاق بحر عن البدائع **(قوله)** توقف على القبول اى في
 المجلس لانه مبادلة كسائى في بابه **(قوله)** لجواز وجوبه لكفارة ظهيرية تمام عبارة الظهيرية
 هكذا بخلاف طلاقك على واجب لان نفس الطلاق غير واجب وانما يجب حكمه وحكمه
 وقوعه اما العتق فجاز ان يكون واجبا اه اى قد اصرح بالوجوب في العتق ولم ينو العتق
 صدق لانه محتمل كلامه واعترض الرحمي بأن على تفيد اللزوم فينبى اشتراط التية وان لم
 يصرح بالوجوب اه قالت لا يفتى ان الوجوب او اللزوم عامل خاص فلا يتعلق به لفظ على
 بدون قرينة بل يتعلق بالاستقرار العام والحصول فيدل على ثبوته في الحال تأمل واعترض
 الرملى قوله لان نفس الطلاق غير واجب بانه متزوج لانه قد يجب عند عدم الامساك بالمعروف
 ولو سلم فلا يلزم من وجوبه وجوده في الخارج **(قوله)** لم يعتق في التهر عن المحيط يعتق وكأنه
 تحريف فقد رأيت في الذخيرة البرهانية لصاحب المحيط مثل ما هنا وفرق بين العتق والنسب
 حيث يثبت ان العتق يقتضي الى العبارة ولا تقوم الاشارة مقام العبارة حالة القدرة والنسب
 لا يقتضي الى العبارة وسائى في أوائل كتاب الاقرار متنا مانسه والائمة بالرأس من الناطق ليس
 باقرار بمال وعتق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف افتاء ونسب واسلام وكفر الخ
 وفي الجوهرية ولو قال العبد لمولاه وهو مريض اما حر شرك رأسه اى نعم لا يعتق اه واما
 ما قدمناه عن البدائع من انه يصح بالاشارة المفهومة فهو محمول على الاخرس وتقدم الكلام
 على ذلك في أوائل كتاب الطلاق **(قوله)** ولو زاد من هذا العمل الخ كان الاولى ذكره عقب
 قوله وقال اردت الكذب او حريته من العمل دين قال في البدائع وقال انت حر من عمل
 كذا او أنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء لان العتق بالنسبة الى الاعمال لا تجزى فكان
 اعتاقا عن الاعمال وفي الازمان جميعا ونية البعض خلاف الظاهر فلا يصدق القاضي **(قوله)**
 عتق المحجب لانه مخاطب بالاعتاق **(قوله)** عتقا قضاء اما ديانة والذي ناداه فقط ولو قال يا ساء
 انت حر فاذا عبد آخر له او لغيره عتق ساء لانه لا مخاطبة هنا الا انه فيصير الى بحر عن البدائع
(قوله) عتق قضاء اى لا ديانة لعده القصد **(قوله)** لا يعتق لانه على معنى التبريد بذكره
 مثل رأس حر فانه لا يعتق كما في الهندية عن السراج **(قوله)** لانه وصف اى للرأس بالحريية
 والرأس مما يعبر به عن الكل فكانه قال انت حر ط **(قوله)** وبكسائيه ان نوى

مطلب

في كتابات الاعتاق

في الأصول ان الشرط في الكناية النية او مايقوم مقامها من دلالة الحاصل لزول ما فيها من
الاشتباه اه ط (قوله للاحتيال) لان نفي الملك وما بعده جاز ان يكون بالبيع والكتابة كما جاز
ان يكون بالعق و نفي السبيل يحتمل ان يكون عن العقوبة واللوم لكمال الرضا وان يكون
للعق فيؤل الى معنى لاملك لي عليك اذ هو الطريق الى نفاذ التصرف نهر (قوله قد اطلقتك)
يهمز في اوله من الاطلاق وهو رفع القيد بخلافه بدون همز فانه ليس بصريح ولا كناية فلا يقع
به اصلا كما يأتي (قوله وانت اعنت) فيه حذف دل عليه ما بعده والتقدير وانت أعنت من فلانة
وهي معتقة ح فان قيل انما كان اعنت واطلق كناية لاحتماله اقد في ملكي واطلق يدا فقال
ان مثله عتيق فالجواب ان المتبادر في عتيق ارادة التحرير بخلاف اعنت واطلق لعدم احتمال
العتق والطلاق للتفاضل الذي هو اصل فعل التفضيل رحتي (قوله كتهجيهما) اى تهجى
ألفاظ الطلاق والعق قال في الذخيرة وعن ابى يوسف فيمن قل لامته الف نون تاء حاء راء
هاء او قال لامرأته الف نون تاء طاء الف لام فاف انه ان نوى الطلاق والعاق وتطابق المرأة
وتعتق الامة وهذا بمنزلة الكناية لان هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من صريح الكلام
الا انها لا تستعمل كذلك فصار كالكتابة في الافتقار الى نية اه (قوله وفي الخلاصة) عبارتها
لوقال لعبدك انت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له ان يدعيه بعد ذلك ولان يستخذه فان مات
لا يرثه بالولاء فان قال المملوك بعد ذلك انما مملوك له فصدقه كان مملوكا ظاهرا وكذا لوقال ليس
هذا بعبدى لا يعتق اه قلت وذكر في الذخيرة المسئلة الاولى ثم ذكر الثانية بعبارة فارسية
ثم قال في جوابها يعتق في القضاء لانه اقر بالعق والصحيح انه لا يعتق بدون النية عند ابى
حشيفة كما في قوله ليست بامرأتى لانه ليس من ضرورة ان لا يكون عبد الله ان يكون حرا ويؤيد
هذا القول المسئلة الاولى اه وحاصله ان اللفظ في المسلتين كناية فان نوى عتق فيهما والا فلا
لكن ليس له ان يدعيه لنفاذ اقراره على نفسه ولهذا قال في البحر وظاهره انه يكون حرا ظاهرا
لامتقا فتكون احكامه احكام الاحرار حتى يأتي من يدعيه ويثبت فيكون ملكا له اه (قوله
وقاس عليه الخ) اى جعله في حكم مسئلة الخلاصة وهو انه اذا لم ينو العتق ليس له ان يدعيه
لاقراره بعدم الملك (قوله نازعه في النهر) حيث قال وعندى انه هذه المسئلة اى مسئلة
الخلاصة مغايرة لمسئلة الكتاب اى قوله لاملك لي عليك وذلك انه في مسئلة الكتاب انما اقر
بانه لاملك فيه وفي هذا لا ينافي ملكا لغيره ومسئلة الخلاصة موضوعها اقراره بانه غير مملوك
اصلا اما لاعتقاله او لحرية الاصلية فتنبه لهذا فانه مهم اه قال ح قلت والذي يظهر بأدنى
تأمل ان الحق مع صاحب البحر فان الفرق الذي ابداه في النهر غير مؤثر فانه اذا نفي ملكه
عنه وليس هناك من يدعيه ساوى من قبله ان انت غير مملوك ويدل لما قلنا تسوية صاحب
الخلاصة بين قوله انت غير مملوك وبين قوله ليس هذا بعبدى تأمل اه قلت والحاصل ان كلا
من مسئلة الكتاب ومسئلة الخلاصة كناية في العتق فلا بدله من النية وقد نص في مسلتى
الخلاصة على انه اذا لم يعتق اى عند عدم النية ليس له ان يدعيه اى لاقراره على نفسه بانه غير
مملوك وانه ليس عبده وهذا موجود في مسئلة الكتاب ايضا فينبى منع دعواه فيها ايضا ولا فرق
في صحة اقراره على نفسه بين نفيه عن نفسه فقط أو عنه وعن غيره بل نفيه عن غيره لا فائدة فيه

للاحتيال (كلا ملك لي
عليك ولا سبيل اولارق
او خرجت من ملكي
وخليت سبيلك) كقوله
(لامته قد اطلقتك) وانت
اعتق اولزوجته اطلق
من فلانة وهي مطلقة
تعتق وتطابق ان نوى
كتهجيهما وفي الخلاصة
قال لعبدك انت غير مملوك
لا يعتق بل يثبت له احكام
الاحرار حتى يقر بانه مملوك
ويصدقه فيملكه وكذا
ليس هذا بعبدى لا يعتق
وقاس عليه في البحر لكن
في البحر لاملك لي عليك
لكن نازعه في النهر

لانه لا ولاية له على غيره في ذلك فافهم **(قوله** او بنى) أى او هذه بنى ولا يصح ان يكون التقدير او هذا بنى لمسايقى انه كناية وكلامه الآن في الصريح ولو قال او هذه بنى لكان اولى ح وقوله انه كناية فيه كلام بأتى **(قوله** وان لم يصلحوا لذلك) أى الابوة والجدوة والامومة **(قوله** ولذا جاء بالباء الخ) أى ان قول المصنف وبهذا بنى باعادة الباء الجارة ليعيدانه عطف على قوله ويكنياته مقابل له ولوحذف الباء لاولهم انه عطف على امثلة الكناية مع انه من امثلة الصريح وانما آخره وذكره بعد الفاظ الكناية لما فيه من التفصيل المفاد بقوله فان صلحوا الخ **(قوله** فان صلحوا) حاصله ان هذا ابنى على وجهين اما ان يصلح ابنا له بان كان مثله يولد له ولا وكل منهما اما ان يكون العبد مجهول النسب اولا فان صلح وهو مجهول عتق وثبت نسبه منه اجماعا وان كان معروف النسب لا يثبت منه بلا شك لكن يعتق عندنا وان لم يصلح ولد له فكذلك عند الامام وعندنا لا يعتق وكذلك الكلام في هذا أبى أو أبى فان صاح أباه أو أمه وليس للقاتل اب او ام معروف ثبت النسب والعتق بالاخلاف وان صاح وله اب معروف لا يثبت النسب ويعتق عندنا وان لم يصلح لا يثبت النسب ولكن يعتق عنده لا عندها ولو قل لصغير هذا جدى فقبل هو على الخلاف وهو الاصح لانه وصفه بصفة من يعتق عليه بملكه كما في البحر **(قوله** في مولدهم) قل في القنية مجهول النسب الذى يذكر في الكتب هو الذى لا يعرف نسبة في البلدة التى هو فيها او مختارا لمحققين من شراح الهداية وغيرهم انه الذى لا يعرف نسبة في مولده ومسقط رأسه وتمامه في الدرر **(قوله** وليس للقاتل اب معروف) اراد بالاب الاصل فيشمّل الجدة والام قال ط وهذا يفتى عنه قوله وجهل نسبهم **(قوله** فيعتق فقط) أى بلا ثبوت نسب لان العتق باعتبار الجزئية والزنا يبنى النسبة الشرعية لا الجزئية **(قوله** وهل يشترط) أى في ثبوت النسب تصديق العبد للسيد فقبل لان اقرار السيد على مملوكه يصح بلا تصديق وقبل يشترط فيما سوى دعوى النبوة لان فيه حمل النسب على الغير زيلجى قلت ومضى في كافى الحاكم على الثانى حيث قال في مسألة الاب والام وصدة في ذلك ولم يذكر ذلك في مسألة الابن **(قوله** ولا نصير امه او ولد) قال في فتح القدير ثم اذا قال هذا ابنى هل نصير امه أم ولد له اذا كانت في ملكه فقبل لاسواء كان الولد مجهول النسب او معروفه وقبل نصير في الوجهين وقبل ان كان معروف النسب حتى لم يثبت نسبه منه لا نصير ام ولد له وان كان مجهوله حتى ثبت نسبه منه صارت أم ولد له وهذا اعدل اه وبه علم ما في كلام الشارح من الاطلاق في حل التفصيل فافهم **(قوله** افقر للثة) فيه نظر في المحتجى قال اغلامه هذه بنى او لجارته هذا ابنى يعتق عندها خلافا لابي حنيفة وقبل لا يعتق عند الكل وهو الاظهر اه ومثله في الذخيرة والقهستاني وقال في النهر قال في المحتجى والاظهر انه لا يعتق بعنى الابالية ويدل عليه ما مر من انه لو قال لعبد انت حرة اولامته انت حر ذكر في بعض المواضع انه صريح وفي بعضها كناية اه فقوله يعنى الابالية الخ ليس من كلام المحتجى كما علمت وفيه نظر وما استدلل به لا يدل له لجواز كون الثابت في قوله للعبد انت حرة باعتبار كونه ذاتا او جنة او نسمة والتذكير في قوله للامة انت حر باعتبار كونها شخصا او خالفا بخلاف اطلاق البنت على الابن وعكسه لما في فتح القدير حيث قال في تحليل المسئلة لان الاول مجاز عن عتق في الذكر

(و) يصح ايضا (بهذا
ابنى) او بنى (لاصغر)
سما من المالك (والا كبر)
كذا (هذا ابى) او
جدى (او) هذه (مى
وان لم) يصلحوا لذلك
والم (ينو العتق) لانها
صرايح لا كناية والذاج
باباء وأخرها لتفصيلها
فان صلحوا وجهل نسبهم
في مولدهم وليس للقاتل
اب معروف ثبت النسب
ايضا ما لم يقل ابى من الزنا
فيعتق فقط وهل يشترط
تصديقه فيما سوى دعوى
النبوة قولان ولا نصير امه
أم ولد ولو قل لعبد هذه
بنى او لامته هذا ابنى
افقر للثة وفي هذا خالى
او مى

والثاني عنه في الآتي وسبب حقيقته لا يشاء محل ينزل فيه ولا يجوز في لفظ الابن في الثالث وعكسه الظاهر قول ومدة الرد المصنف يعني صاحب الهداية بيان التعليل عنقه بطريق آخر وهو انه اذا احدثت الاسارة والتسمية والمسمى من جنس المشار بعاق بمشاور وان كان من خلاف حاسه مدعى بالجنس والمشار اليه هنا مع المسمى جاسان لان الذكر والآتي في الاسان جنسان لاختلاف بقاصد فيلزم ان يتعاقب الحكم بالمسمى أعني مسمى بنت وهو ممدود لان الثابت ذكر اه فأنتم ترى ان مقتضى التعليل بهذين الوجهين كون الكلام لغوا لا يتعاقب به حكم سواء نوى اولوا ويظهر من هذا انه لا فرق بين قوله ناميد هذا بنتي او هذو بنتي بتدكير اسم الإشارة او تأنيته لان اللغو جاء من اخلاق البنت على الابن حيث لا يستعمل احدهما في الآخر حقيقة ولا مجازا ومن كونه خلاف جنس المشار اليه كإتيان فصا على انه ياقوت فاذا هو زحاج فالبيع باطل وبطل لما قلنا انه في مثل الثاني غير بقوله هذا بنتي **(قوله عتق)** اي بلا خلاف فتح وينبغي توقيفه على التية تأمل **(قوله داخي لا)** أي وفي قوله هذا أخي لا يمتنع بدون تية قال في البحر وقرق في البدائع بأن الاخوة تحتل الاكرام والنسب بخلاف النعم لانه لا يستعمل الاكرام عادة وهذا كله اذا اقتصر فلو قال أخي من ابني أو من أمي أو من النسب فته يمتنع كافي الفتح وغيره ولا يخفى انه اذا اقتصر يكون من الكسائيات فيمتنع بالتية اه **(قوله لا يمتنع بياني وبياخي)** اي بدون تية كما يأتي قال في الدر المنثور وعنه انه يمتنع والظاهر الاول لان المقصود بالبدء استحضر انشادي فان كان بوصف يمكن اثباته من جهة نحو يا حمر كان لاثبات ذلك الوصف وان لم يمكن كاثباته كان لجرد الاعلام قال في الفتح وينبغي ان يكون محل المسئلة ما اذا كان العبد معروف بالنسب والا فهو مشكلى اذ يجب ان يثبت النسب تصديقه فيمتنع اه ولو قال يا أخي من أمي أو ابني أو من النسب عتق كما مر اه **(قوله ولا سلطان لي عليك)** لان السلطان عبارة عن الحجة واليد وفي كل منهما لا يستدعي نفي الملك كالكسائر يثبت للمولى فيه الملك دون اليد **(قوله خلاف عكسه)** وهو وقوع الطلاق بالفاظ العتق لا اذ الله ملك الرقية مستلزما لزالة ملك المائة إلا عكس ددر **(قوله كما مر)** أي في اول الحقائق **(قوله قيد الاخيرة)** يعني ان قوله وان نوى راجع الى المسئلة الاخيرة وهي الفاظ الطلاق اما الاولى وهي مسئلة البدء والثانية وهي مسئلة نفي السلطان فيتوقف وقوع العتق فيها على التية فهمان كنياته **(قوله كانه ابن الكمال)** اي عن غاية البيان وكذا نقله في البحر عنهما عن النخبة وقال خيئة لا ينبغي الجمع بين هذه المسائل في حكم واحد واقره في التهر ايضا قالت بل على ما مر من بحث الفتح ينبغي ان يثبت العتق بلا تية اذا كان مجهول النسب **(قوله كما رجه الكمال)** ونقله ايضا عن بعض المشايخ وبه قال الائمة الثلاثة اذ لا يظهر فرق بينه وبين لا سبيل وعن الامام الكرخي ففي عمري ولم يتضح لي الفرق بينهما ثم قال الكمال بعد تقرير عدم الفرق والذي يقتضيه النظر كونه من الكسائيات **(قوله واقره في البحر)** وكذا في التهر والشعر ببلالية والمقدسي **(قوله لا يمتنع بالتية)** الاولى لا يمتنع الا بالتمية **(قوله ذكر دكر ابن الكمال وغيره)** أي ذكر اشراط التية لا يمتنع ومنه في البحر عن الزباني وتية البيان وعزاه في المنهر الى العناية عن البسوط **(قوله لا في قوله لا)** استدل من قوله وبالفاظ الحقائق وزاد قوله اضاقك مع انه

عتق واخي لا ملأ ينو من النسب (لا) يمتنع (يا) ابني وبياخي) وبيا اخي وبيا ابني (ولا سلطان لي عليك ولا بالفاظ الطلاق) صريحه وكنايته بخلاف عكسه كما مر (وان نوى) قيد للاخيرة لتوقفه في البدء على التية كما نقله ابن الكمال وكذا في السلطان كما رجه الكمال واقره في البحر (و) كذا (انت) مثل الحر) يمتنع بالتية ذكره ابن الكمال وغيره (الافق قوله) اطلقتك ولو لعبد فتح (امرك بيدك

قدمه المصنف لتكميل ما استثنى ولكن استثناء الامر باليد والاختيار منقطع لانهما من كليات
التفويض لا كليات الطلاق **(قوله او اختارى)** عزاه في البحر والنهر الى البدائع قات
وهو خلاف المذهب ففي الذخيرة قال محمد في الاصل اذا قال الرجل لامته امرك بيدك يتوى
به العتق يصير العتق بيدها حتى لو اعتقت نفسها في المجلس جاز ولو قال انها اختارى يتوى
العتق لا يصير العتق في يدها فقد فرق بين الامر باليد وبين قوله اختارى في العتق وسوى
بينهما في الطلاق اه كلامه الذخيرة وكذا صرح في الفتح بأنه لو قال انها اختارى فاعتبرت
نفسها لا يثبت العتق وان نواه اه وصرح بذلك ايضا في كافي الحاكم بلا حكاية خلاف وانت
خير بأن ما في الاصل والكافي هو نص المذهب فلا يعدل عنه ولم أر من نبه على ذلك فاعتنمه
(قوله ولا بدع) اى ليس ذلك امرا منفردا خارجا عن نظائره وهو جواب عن قوله فهو من
كليات العتق ايضا اى كانه من كليات الطلاق لانهما احتمل العتق وغيره كان من كلياته ايضا
(قوله ويتوقف) اى العتق فى امرك بيدك واختارى بخلاف طائفتك فانه لا تملك فيه حتى
يتوقف **(قوله وان لم يحتاج لينة)** لانه صرح حيث ذكر لفظ العتق - **(قوله لانه تملك)** تملك
للتشبيه اى وكذا اختر العتق يتوقف على المجلس لانه تملك - او هو علة لقوله يتوقف **(قوله)**
وان نوى لانه من كليات الطلاق المختصة به - **(قوله لكن يكفر بوطئها)** لان تجزير الجلال
بين فكانه قال والله لا أطوك - **(قوله بقوله عدى او حمارى)** يعنى جمع بين هذين اللفظين
وقوله او جدارى اى بدل حمارى وهذا عنده وقال لا يصح وبيانه في الزيلعي ط **(قوله الحية)**
نعت لامراته وامته وأفرده لكون العطف بأو وقوله والميتة بمعنى وامراته وامته الميتة فهو
مقابل مدخول بين **(قوله جوهره)** ونصها ولو جمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كاليهمة
والخائط والسارية فقال عدى حر أو هذا اوقال احدكم عتق العبد عند ابى حنيفة وعندها
لا يعتق وان قال لعبد انت حر اولا لا يعتق اجماعا وان قال لعبد وعبد غيره احدكم لم يعتق
عبد اجماعا الا بالنية لان عبد الغير لا يوصف بالحرية الا من جهة مولاه وقد يجوز ان يكون
اوقع حرية موقوفة على اجازة المولى وكذا اذا جمع بين امة حية وامة ميتة فقال انت حرة او
هذه واحدا كحرة لم تعتق امته لان الميتة توصف بالحرية فيقال ماتت حرة وماتت امة فلا
تختص الحرية بأتمه اه - **(قوله بملك ذى رحم محرر)** شمل المالك بشراء او هبة او وصية او
غيره فمستأنى وشمل ما لو باشره بنفسه او نائبه فدخل ما اذا اشترى العبد المأذون ذارحم محرر
من مولاه ولادين عليه اما المديون فلا يعتق ما اشتراه عنده خلافا لهما وخرج المكاتب اذا
اشترى ابن مولاه فانه لا يعتق اتفاقا بخر عن الظهيرية - **(تبيينه)** في الفتية وطى جارية أبيه
فولدت منه لا يجوز بيع الولد ادعى الواطى الشبهة اولا لانه ولدوله فبعث عليه حين دخل
فى ملكه وان لم يثبت النسب كمن زنى بجارية غيره فولدت منه ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت
نسبه منه اه وفى حاشية الحموى عن غاية البيان لو اشترى اخاه من الزنا لا يعتق عليه لانه
ينسب اليه بواسطة الاب ونسبة الاب منقطعة فلا تثبت الاخوة قالوا الا اذا كان من أمه
فيعتق عليه اذا ملكه لان نسبة الولد اليها لا تنقطع فككون الاخوة ثابتة اه **(قوله اى)**
قريب (تفسير لذى الرحم وقوله حره نكاحه ابا تفسير للمحرر قال في الدر المنثور ثم المحرمان

او اختارى فانه عتق مع
النية) فانه من كليات العتق
ايضا ولا بدع بدائع ويتوقف
على القبول في المجلس وكذا
اختر العتق او امر عتقت
بيدك وان لم يحتاج لينة لانه
تمليك كالطلاق ولا يعتق
بخواتك على حره وان
نوى لكن يكفر بوطئ (و)
يصح ايضا (بقوله عدى
او حمارى) او جدارى
(حر) كالو جمع بين امراته
وبهيمة او حجر وقال احدا كما
طالق طلقت امراته لا لوجع
بين امراته او أمته الحية
والميتة جوهره وزيلعي (و)
يصح ايضا (بملك ذى رحم
محرر) اى قريب حره
نكاحه ابا ولو شقصا
فيعتق بقدره

مطلب
فى ملك ذى الرحم المحرم

شخصان لا يخبرون بشكاح بينهما لو كان احدهما ذكرا والآخر انثى فالحرمة بلا رحم كأبنة
رسالة وزوجة صلبه وفرعه فلا يعتق عليه اتفاقا وكذا الرحم بلا محرم كبنى الاعمام
والاخوال لا يعتق عليه اتفاقا وكفى وغيره اهـ **(قوله عنده)** اى عند الامام لتجزى العتق
عنده خلافا لهما ط **(قوله او حملا الخ)** فيعتق دون أمه وليس له بيعة قبل ان تضع حملها
لانه ملك أخاه فيعتق عليه بدنه وهذا مناف لتقولهم ان الحمل لا يدخل تحت المملوك حتى
لا يعتق بكن مملوك لى حر فيحتاج الى الجواب بخر وافول لا يلزم من كون الشئ ملكا كونه
مملوكا مضاعفا نهر وتوضيحه ان المملوك في كل مملوك لى حر حيث اطلق ينصرف الى ذات
مملوكه له مستغنية بنفسها واحمل جزء من أمه فلا يلزم من كونه ملكا له ان يصدق عليه اسم مملوك
حيث اطلق وهنا علق العتق على دخول القريب في ملكه لا على كونه مما يصدق عليه لفظ
مملوك مطابق فلذا دخل الحمل هنا لانه كقوله **(قوله ولو للمالك صلبا او محنونا)** انا جعلنا اهلا
لعتق القريب عليهما لانه تعالى به حق العبد فشا به النفقة بخر **(قوله في دارنا)** اى دار
الاسلام قيد به لانه لاحكامنا في دار الحرب فتح **(قوله حتى لو أعتق الخ)** تفريع على التقيد
بقوله في دارنا وكان الاظهر ان يقول حتى ملك قريبه في دار الحرب لكن افاد ذلك بالاولى
لانه اذا كان لا يعتق بالاعتاق الصريح فكذلك بالملك بالاولى وقد جمع بينهما في الفتح فقال فلو ملك
قريبه في دار الحرب او أعتق المسلم قريبه في دار الحرب لا يعتق خلافا لابي يوسف وعلى هذا
الخلافا اذا أعتق الحرابي عبده في دار الحرب ذكر الخلاف في الايضاح وفي كافى الحاكم عتق
الحرابي في دار الحرب قريبه باطل ولم يذكر خلافا وما اذا أعتقه وخلاه فقال في المختلص يعتق
عند ابي يوسف ولأؤدله وقال لاؤدله لكنه عتق بالتخيلة لا بالاعتاق فهو كالمرائغ ثم قول المسلم
اذا دخل دار الحرب فاشتري عبدا حرييا فأعتقه ثمة القياس لا يعتق بدون التخيلة لانه في دار
الحرب ولا تجزى عليه احكام الاسلام وفي الاستحسان يعتق من غير تخيلة لانه لم تنقطع عنه
احكام المسلمين ولاؤدله له عندها وهو القياس وقال ابو يوسف له الولاء وهو الاستحسان وذكر
قول محمد مع ابي يوسف في كتاب السير وعلى هذا فالجمع بينه وبين ما في الايضاح ان يراد بالمسلم
ثمة الذي نشأ في دار الحرب وهنا نص على انه داخل هناك بعد ان كان هنا فلذا لم تنقطع عنه
احكام الاسلام اهـ ما في الفتح وحاصله ان الحرابي اذا سلم في دار الحرب ابقى حرييا لو ملك
أو أعتق قريبه ثمة لا يعتق خلافا لابي يوسف اذا دخل سبيله بأن رفع يده عنه واطلقه فيعتق
بالتخيلة لا بالاعتاق ولاؤدله له خلافا لابي يوسف فعنده له الولاء. واما المسلم الاصلى اذا دخل دار
الحرب فاشتري عبدا حرييا فأعتقه ثمة فلا استحسان انه يعتق بدون التخيلة وله الولاء وعلى هذا
فتطابق المسارح المسلم مقيد بكونه ناشئا في دار الحرب فلا احسن ما في بعض النسخ حتى
لو أعتق المسلم الحرابي بدون أو اى المسلم الناشئ في دار الحرب **(قوله عبده)** اى الحرابي بقرينة
قوله ولو عبده مسلما الخ **(قوله فلاؤدله)** تفريع على عتقه بالتخيلة لا بالاعتاق لان الولاء
من احكام الاعتاق ولا يعتق به **(قوله عتق بالاتفاق)** اى بأعتاق سيده او بشرائه ان كان ذا
رحم محرم **(قوله تحرير وجه لله تعالى الخ)** لانه تجزى الحرية وبين غرضه الصحيح او
الفساد فلا يقدح به كفى البدائع والمراد بوجه الله تعالى ذاته او رضاه والشيطان واحد

عنده او حملا كثيرا زوجة
أبيه الحامل منه (ولو) للمالك
(صلبا او محنونا او كافرا)
في دارنا حتى لو أعتق المسلم
او الحرابي عبده في دار الحرب
لا يعتق بعتقه بل بالتخيلة
فلاؤدله خلافا للثاني
ولو عبده مسلما او ذميا
عتق بالاتفاق لعده محليته
لا استرق في زيبى (و) صحيح
ايضا بتحرير (وجه الله
والشيطان والصحة)

قوله كالمرائغ اى من خرج
من دار الحرب على رجم
مولاه اى خرج اليه مسلما
او اسلم بعد اه منه

(وان أثم و) (كفر به) اى بالاعتاق للصم ﴿ ١٣ ﴾ (المسلم عند قصد التعظيم) لان تعظيم الصم كفر وعبارة الجوهره

لوقال للشيطان اولصم
كفر (و) يصح ايضا
(بكره) اى اكراه ولو غير
ملجئ (وسكر بسبب
محظور) سيجي ان كل
مسكر حرام فلا يخرج
الاشرب المضطر فانه
كالانماء (و) يصح ايضا
مع (هزل) هو عدم قصد
حقيقه ولا مجاز (وان علق)
العنق (بشرط) كدخول
دار (صح) وعنق ان دخل
(والتعليق بأمر كائن تحيز
قلو قال لعبد) وهو فى
ملكه (ان ملكتك فأنت
حر علق للحال بخلاف
قوله للمكاتب ان انت عبدى
فأنت حر) لا يعتق لقصور
الاضافه ظهيرية وفيها
تصبح حرًا تعليق وتقوم
حرًا وتقدر حرًا تحيز قال
ان سقيت حمارى فذهب به
للماء ولم يشرب علق لان
المراد عرض الماء عليه قال
عبدى الذى هو قديم
الصحة حر عنت من محبه
سنة هو المختار ولو قال انت
عنتى ونوى فى الملك دين
ولو زاد فى السن لا يعتق
٣ قوله معتوق صوابه معتق
لان عنت التاني لازم فلا
يأتى منه اسم المفعول
ولا يصح ان يكون اسم

شياطين الانس والجن بمعنى مردتهم والصم صورة الانسان من خشب اودهب اوفضة فلو
من حجر فهو ون كفى البحر (قوله وان أثم وكفر به) لف ونشر مرتب فالام فى الاعتاق للشيطان
والكفر فى الاعتاق للصم بقرينة تفسيره مرجع الضمير المجرور والافلا فائدة فى زيادته لفظ اثم
لكن لا يظهر فرق بينهما ومافعله الشارح هو ما عنى عليه المصنف فى المنع وهو ظاهر البحر
ايضا ولا يظهر مافى المتن والجوهره من الكفر بكل منهما (قوله اى اكراه) هو حمل الغير على
ما لا يرضاه بجر وأشار الى ان المراد مصدر المزيده لان الكره أثر الاكراه لكن كل منهما صحيح
ايضا فافهم (قوله ولو غير ملجئ) الملجئ ما يفتون النفس والعضو وغير الملجئ بخلافه والاولى
المبالغة للملجئ كالا ينجى ط ونجى القبة على المكره جوهره وفى التارخانية قال لمولاه فى
موضع خال ان اعتقتى والافتلتك فأعتقه مخافة القتل يعتق ويسمى فى قيمته لمولاه (قوله
سيجي) اى فى كتاب الاشربة ان كل مسكر حرام اى كل ما أسكر كثيره حرم قلبه وهو قول
محمد المفتى به فدخل فيه الاشربة المتخذة من غير العنب والمثلث لا يقصد السكر بل يقصد
الاستمرار والتقوى وتقيع الزبيب بلا طبخ فالسكر بها يكون بسبب محظور كالسكر من الخمر واما
على قول الامام اذا شربها لا يقصد المعصية فلا يكون محظورا فاذا سكرها لا يصح طلاقه
ولا عتاقه اما السكر نفسه فهو حرام اتفاقا بمعنى انه يحرم القدر المؤدى الى الاسكار حتى لو علم
ان شرب كأسين لا يسكر واما يسكر الكأس الثالث حرم شرب الثالث فقط عند الامام فلو
سكر من كأسين لم يكن بسبب محظور اما عند محمد فان الحرام كل ذلك وان قل كالحرف فافهم (قوله
فلا يخرج) اى عن السبب المحظور الاشرب المضطر اى لاساعة اللقمة او بسبب الاكراه
ومثله ما يحصل من مباح كالعسل عند غلبة الصغراء (قوله مع هزل) هو اللعب وقدمنا الكلام فيه
(قوله وان علق العنق بشرط) شمل تعليقه بالملك او بسببه كامر التصريح به لكن لا بد من
تعليقه على ملك صحيح ففى الجوهره لوقال المكاتب او العبد كل مملوك املكه فيما استقبل فهو
حر فعنتى ثم ملك مملوكا لا يعتق عنده وعندها يعتق وان قال اذا عنتك فملكك عبدا فهو حر
فاعتق فملك عبدا عنت اجماعا لانه اضاف الحرية الى ملك صحيح وان قال ان اشتريت هذا العبد
فهو حر لم يعتق حتى يقول ان اشتريت بعد العتق وعندها يعتق اه (قوله وعنتى ان دخل)
اى ان بقى فى ملكه فانه يجوز له بيعه واخراجه عن ملكه قبل وجود الشرط لان تعليق العنق
بالشرط لا يزيل ملكه الا فى التدبير خاصة جوهره ولو باعه ثم اشتراه فدخل عنتى كافى
(قوله لقصور الاضافة) لان فى اضافة المكاتب الى نفسه بعنوان العبد قصورا اى
عدم تحقق اذ مراده بقوله ان أنت عبدى ان كان لا يصدر منك أمر الا بأذن فأنت حر
والمكاتب ليس بهذه الصفة والحاصل ان المطلق يتصرف الى الكامل والمكاتب عبد ناقص
(قوله تعليق) كأنه قال اذا أصبحت فأنت حر ط (قوله تحيز) لان المراد انه ٣ معتوق
فى جميع احواله ط (قوله لان المراد عرض الماء عليه) اى لازالة العطش لانه ليس فى وسعه
ولانه يقال سقيته فلم يشرب (قوله عنتى من محبه سنة) المراد انه يعتق من دخل فى ملكه منذ
سنة صاحبه أولا ط (قوله ونوى فى الملك) اى انه قديم فى ملكه ط (قوله دين) ولا يصدق
قضاء (قوله ولو زاد فى السن) اى صرح بذلك بأن قال أنت عنتى فى السن اى كبير السن وفى

المفعول من اعتق الربى قال فى المصباح ولا يجوز عبد معتوق لان محيى مفعول من افعلت شاذ سموع لا يقاس عليه اه وصححه

البحر من حانية و هو سحر النفس يعني في الاحلاق عتق في القضاة **(قوله)** وعتق بمانت
 (الاحر) لان الاستثناء من التي اثبات على وجه التأكيد كما في كلمة الشهادة هداية ويستثنى منه
 ما نقله اجماع عن مية المتقي اذا امر غلامه بشئ فامتنع فقال له ما امت الاحرق انه لا يعتق ذكره
 ابو السعود قال ط لان قريسة الحال دالة على ان المراد ما افعلت هذه الافعال الحر

(قوله) لا بمانت الامثل الحر وان نوى كذا نقله في الدر المتقي عن المحيط مع انه في البحر
 والقهستاني نقل هذه المسئلة عن المحيط بدون قوله وان نوى وكذا في الجوهره لكن بدون
 عز ونعم في القهستاني لا يصح بقه لانه مثل الحر او الحرة وان نوى وقال بعضهم انه يعتق بالنية

كما في الاختيار اه واقتصر الزياي على الثاني وقال لانه اثبت الممانلة بينهما وهي قد تكون
 عامة وقد تكون خاصة فلا يعتق بالنية لاشك **(قوله)** ولا بكل مالى حر) لانه يراد به الصفاء
 والخالص عن شركه الغير بخر **(قوله)** او اهل بلخ) اى كل عبيد اهل بلخ وهو من اهل بلخ ولم
 ينو عبده كما في التارخانية ومقتضاه انه لو نوى عبده يعتق والظاهر ان مثله يقال في كل عبد في

الارض وعبيد اهل الدنيا ويؤيده انه قال بعده ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عبده الا
 بالنية بالاتفاق **(قوله)** حر) افر دالخبر نظرا للفظ كل في المسئلة الثانية ط **(قوله)** بخلاف هذه
 السكة او الدار) اى قانه يعتق وان لم ينو بلا خلاف كما في التارخانية وقال قبله وعلى هذا

الخلاف اذا قال كل عبد في هذا المسجد يعنى المسجد الجامع يوم الجمعة فهو حر وعبده في
 المسجد الا انه لم ينو او قال كل امرأة طالق وامرأته في المسجد الا انه لم ينوها اه وحينئذ
 فالفرق بين السكة والمسجد الجامع ان المسجد الجامع في حكم البلدة لكونه جامعا لاهلها ولذا

قيده بيوم الجمعة بخلاف السكة لان لها اهلا محصورين فلذا اعتق فيها بالنية اتفاقا هذا
 والشارح عز المسئلة الى البحر مع انه في البحر لم يذكر السكة بل ذكر الدار **(قوله)** عتقا
 اطاقه فشمع ماذا استثنى حملها فانه يعتق تبعاتها كما في التارخانية **(قوله)** اسالة) يفتح الهمزة
 وعطف القصد عليها من عطف العالة على المعلوم ط اما في الام فظاهر واما في الجنتين فمن

حيث انه جزء والتحرير المساط على الكل مساط على الجزء اسالة وقصد وهذا لا ينافي قول
 البحر عتقا اى الام والحمل تبعاتها لانه باعتبار كون الجزء في ضمن الكل وهذا مقيد بأن
 لا يكون خرج اكثر الولد فان خرج اكثر لا يعتق لانه كانه فصل في حق الاحكام الا ترى انه

تلقضي به العدة ولو مات في هذه الحالة برت وتامه في البحر **(قوله)** اذا ولدته الخ) لليقين بوجوده
 وقت الاتفاق ط **(قوله)** ولا اكثر) اى من الاقل فيشمل تمام النصف ح **(قوله)** عتق تبعا
 حاصله ان الحمل يعتق بانه ماء مطابقا لكنه اذا ولد له الاقل من نصف حول يعتق اسالة ولا اكثر

تبعها وانما قيد النصف بالاول الاكثر مع قوله الاتى والولد يتبع الام **(قوله)** وثمرته) اى
 ثمرة الفرق بين عتقه اسالة او - الثمرات ولانه وهي المذكورة في كتاب الولاء حيث قال هناك
 ومن اعتق امته والحال ان ذمها من الغير فولدت لاقل من نصف حول مدعتقت لا ينتقل ولا
 الحمل عن موالى الام ابداء الام له بعد عتقها لاكثر من نصف حول فولاذ لموالى الام ايضا
 لتعذر بيعته للاب لرفقه فان سبق الفس وهو الاب قبل موت الولد جرد ولا ابنه الى مواليه
 لزوال المانع هذا اذا لم يكن معتدة فلو معتدة فولدت لاكثر من نصف حول من العتق ولدون

(وعتق بمانت الاحر)
 لا بمانت الامثل الحر
 وان نوى ولا بكل مالى حر
 ولا بكل عبد في الارض او
 كل عبيد الدنيا او اهل بلخ
 حر عند الثاني وبه يقتضى
 بخلاف هذه السكة او
 الدار بخر (حرر حاملا
 عتقا) اسالة وقصد (اذا)
 ولدت بعد عتقها لاقل من
 نصف حول) ولو لاكثر
 عتق تبعا وثمرته انحرار
 ولانه

حولين من الفراق لا ينتقل إلى الأب أي لتيسر بوجود حمل عند العتق حيث يجب
إضافة الموقوف إلى ما قبل الفراق (قوله ولو حرره أم) أي حررا حمل واحد بأن كان حمل
حر أو قال المضغة أو العاقبة التي في بطنك حر عتق خاتمة لكن لا بد من تحقق وجوده قبل
التحرير بأن ولدت لأقل من ستة أشهر فلو نسيه فكثر لا يعق ولا يكون قوله متى بطنك حر
أقرار بوجوده لعدم التيقن به لجواز حدوثه وتكمه في البحر (قوله أو أن حلت بوجه حر)
الظاهر أنه يشترط أن تلده لا أكثر من ستة أشهر إذ لو كان أقل علم أنه حمل موجود والشرط حمل
حادث ويبنى أنه لو أنكر حدوثه بعد ستة أشهر أن يكون القول له إلى ستين أما بعدها فهو حمل
حادث يقينا تأمل (قوله عتق فقط) أي دون الأم إذ لا وجه لاعتاقها مقصودا لعدم الإضافة
ولا تبعاً لأن فيه قلب الموضوع نهر (قوله ولو نجز بيع الأم) لأنه لما كان في بطنها لا يقبل النقل
صار بمنزلة الحمل المستثنى والاستثناء شرط فاصدق البيع والهبة لكن البيع يبطل بالشرط
الفاسدة بخلاف الهبة كما يأتي في البيع الخامس (قوله ما نجز هبتها في الأصح) والفرق أن
بالتدبير لا يزول ملكه عما في البطن فإذا وهب الأم بعد التدبير فالهوب متصل بما ليس
بموجب فيكون في معنى هبة انشعاق بما يحتمل القسمة وأما بعد العتق ففي البطن غير ملوك
بحر عن المبسوط (قوله وبطل شرط المال عليه) لأنه لا وجه إلى الزام المال على الخين لعدم
الولاية عليه ولا إلى الزام أمه فإذا قل اعتقت ما في بطنك على الف عتقت فبطلت فبطلت بولد
لأقل من ستة أشهر يعق بلا شيء لأنه معاق بقبولها الألف وقد قبلته فعق الولد وبطل المال
لأن اشتراط بدل العتق على غير المعتق لا يجوز بحر مخصص (قوله لكن يشترط قبولها) أي
قبولها المال إذا شرطه عليها وقوله للعق متعاق يشترط (قوله قل ما في بطنك) الخبر محذوف
تقديره حر وهو موجود في بعض النسخ (قوله تابع) أي على الأداء فإذا ولدت لأقل من ستة
أشهر فهو حر متى أدى إليه الألف كفي البحر (قوله أوصى به) أي بما في بطن أمته وماتت أي
الموصى واعتقه الورثة أي اعتقوا ما في بطنها تبعاً لاعتق أمه والعبادة في البحر عن الظهيرية
وهكذا رأيتها في الظهيرية والأحسن عبارة كفي أحاكم فاعتق الوارث الأمه أم قل ط
والظاهر عدم جواز اعتاقه قصد لأنه غير ملوك (قوله جاز) أي اعتاقهم لأنها دخلت في
ملكهم ولم يدخل حملها في ملك الموصى له إذ لا بدخل في ملكه إلا بعد الولادة (قوله وضمنوه
يوم الولادة) لأنه أول يوم يدخل في ملكه أن لو بقي بلا اعتاق ط (قوله فلو هبها خروجا أكبر)
ظاهرة لو خرجا معاً لم يعق واحد منهما لأن تلداً ثالثاً قبل مضي ستة أشهر فيعتقن لأنها
أكبر منه والولد وإن ذكر مفرداً لكنه مفرد مضاف فمع ط عن السيد أبي السعود (قوله
مادام جنباً) أما بعد الولادة فلا يتبعها في شيء مما ذكره حتى لو اعتقت لا يعق بحر وسيد
الشارح استثناء مستلثين مع زيادة ثلاثة أشهر (قوله ببيع الأم) للاجماع ولأنه متيقن به من
جنبها ولذا بقيت نسب الزنا وولد الملائعة من أمه حتى تزمت وبزمتها لأنه قبل الانفصال كعضو
منها حواسها وبعثها في البيع والعتق وغيرها فكان حالها أرحح بحر (قوله فيكون
لصاحب الأم) كما إذا تزاكر لرجل على شيء لا أخر كان حالها لصاحبها فقط (قوله لو أمه
كذلك) أي لو كانت أمه مما يؤكل ويضحي بها والمراد أنه يأخذ حكم أمه ولا يزول عنه بعد

مطلب

في حكم التولد بين شاة
وعغيرها

الولادة كما يأخذ حكمها في العتق وغيره كذلك فلا يردان الكلام في الجنين وهو لا يصح به قبل
الولادة فافهم وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي عن جوامع الفقه والولوجية الاعتبار في المتولد
للأم في الأنحية والحل وقيل يعتبر بنفسه فيهما حتى اذا نزا طغي على شاة اهلية فان ولدته شاة
تجاوز الضحية بها وان ولدت نطيا لم تجز ولو ولدت الرمكة حمارا لم يؤكل وفي الخلاصة في
الأنحية المتولدة بين الكلب والشاة قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام الجرجاني ان كان
يشبه الأم يجوز اه وسأني مسألة المتولد بين الكلب والشاة في الذبائح عن نظم الوهبانية
والحاصل ان المفهوم مما مر ان الولد تبع لأمه مطلقا وقيل لا تعتبر التبعية بل يعتبر بنفسه
والاول المعتمد كما يقتضيه كلام البدائع في كتاب الأنحية وهو مقتضى اطلاق المتون لكن على
ما قاله عامة العلماء يستثنى ولدا الكلب والظاهر ان المتولد بين آدمى وشاة كذلك بل اولي لانه
جزء آدمى لا يحل الانتفاع به فضلا عن أكله فافهم **(قوله)** بسائر اسبابه كسراء وهبة وارتح
(قوله) الاولاد المغرور كما اذا تزوج امرأة على أنها حرة فاذا هي قطة فالولادة منها أحرار بالقيمة
وتعتبر القيمة يوم الخصومة شرنبالية وهذا اذا كان المغرور حرا فلو مكاتب او عبدا أو مديرا
فالاولاد أرقاء حوى عن البرجندى قال ط وينبغي ان يستثنى ايضا مالو تزوج أمة و شرط
حرية الولد فانه يكون حرا **(قوله)** وصوره الرق بلا ملك الخ لما كان الاصل في العتق
الغايرة كان مظنة ان يقال هل يتصور رق بلا ملك فين صورته واما صورة الملك بلارق فهي
ظاهرة كالحيوان والثياب وكذا صورة اجتماعهما لكن قد يكونان كاملين كافي الفن وقد يكون
احدهما كاملا والآخر ناقصا فالمديرة وام الولد الرق فيهما ناقص فلم تجز عتقهما عن الكفارة
والملك فيهما كامل حتى جاز وطؤها والمكاتب رقة كامل فجاز عتقه عن الكفارة وملكه
ناقص حتى خرج من يد المولى وتماه في البحر **(قوله)** فان كلهم أرقاء اي بعد الاستيلاء عليهم
بدليل التفرع اما قبله فهو احرار لما في الظاهر يقول له بعدة نسلك حرا واصلك حرا ان علمته
سبي لا يعتق وان لم يعلم انه سبي فهو حر قال وهذا دليل على ان اهل الحرب احرار اه وسيأتي
في باب استيلاء الكفار ما يؤيده ايضا **(قوله)** فاذا أخذ الخ ليس هذا التصوير في الفهستاني
وهو خطأ اذ لو لدحيثه مسترق اصاله والمثال الصحيح كما قاله ح اخذ حاملا بتمه الحمل في
الرق وذلك لان المقام في تبعية الجنين لا الولد المتفصل ط **(قوله)** والحرية اي الاصلية بأن
تزوج عبد حرة اصلية خجمت منه واما الطارئة فقد مرت نهر اي في قوله حر حاملا عتقا
(قوله) والعتق هو حرية طارئة وقدمت كما علمت لكن المراد بما مر عتق الولد قصدا ولذا
قيده المصنف هناك بما اذا ولدته بعد عتقها لاقل من نصف حول والمراد بما هنا العتق تبعا للام
فيراد به ما اذا ولدته نصف حول فأكثر فتكون هذه الصورة مفهوم قوله هناك اذا ولدته لاقل
من نصف حول فلا تكرار كما افاده ح وقدم الشارح التمرة في انحرار الولا وما قيل ان هذه
الصورة سبق فلم لان الموضوع في الجنين لافي الولد بعد انفصاله فيه ان المراد انه يحكم بعتقه
قبل الولادة ولكن اذا ولد نصف حول فأكثر علم انه عتق تبعا لأمه لكونه جزءا منها وان ولدته
لاقل علم انه عتق قصدا و اصاله ليقين وجوده وقت الاعناق فافهم **(قوله)** ككتابة بأن
كاتب أمته الحامل خجمت به لاقل من ستة اشهر من وقت الكتابة نهر قال ح فيعتقان معا

(في الملك) بسائر اسبابه
(والرق) الا ولد المغرور
و صورة الرق بلا ملك
كالكفار في دار الحرب
فان كلهم ارقاء غير مملوكين
لاحد فأول ما يؤخذ الاسير
يوصف بالرق لا المملوكية
حتى يخرج بدار فاذا أخذت
ومعها ولد يتبعها في الرق
فهستانى (والحرية والعتق
وفروعه) ككتابة

مطلب

اهل الحرب كلهم ارقاء

بأدائها البذل وكذا كل ولد تلده في مدة الكتابة اه وعليه فقيد النهر باقل من ستة أشهر
تكون الكتابة واقعة على الحمل اصالة وقصدا والافكل حل في المدة يتبعها في حكم الكتابة
كاعتلت **(قوله وتدير مطلق)** احتزبه عن المقيد كان مت من مرضى هذا فأت حرة فاته
لا يتبعها ولدها فيه اه وعزاه في النهر للظهيرية قلت هذا ظاهر في الولد الذي تأتى به بعد
التدير وكلامنا في الحمل فاذا بر حاملا من غير سيدها صار الحمل مدبرا قصدا واصالة لان ولده
لاقل من ستة أشهر وان لاكثر فهو مدبر تبعها لكن لا فرق هنا بين التدير المطلق والمقيد
لان المقيد في حكم المعاق فاذا قال ان مت من مرضى هذا فأت حرة ثم مات بعد شهر مثلا
عتقت وعق حماتها تبعها لكن هذا من مسائل التبعية في الحرية العارضة وهذا لو ولدت
بعد موت المولى اما قبله فلا يعتق ولدها لانه ولد قبل عتقها فلا يتبعها بخلاف التدير المطلق
فانه لا فرق فيه بين ولادتها قبل موته او بعده لانه ثبت تديرها قبله حتى لا يجوز له بيعها فاعمل
تقيده بالمطلق اهنا فأم **(قوله واستيلاد)** بان زوج أم ولده حملت تبعها ولدها في حكم
امومية الولد فيعتق بموت السيد كالأم نهر **(قوله)** اذا لم يشترط الزوج حرية الولد هذا بحث
لصاحب النهر فلو شرط ذلك عتق بالولادة قبل موت السيد قال ح وينبغي ان يستثنى أيضا
المغرور كالابن **(قوله كاسر)** اى في باب نكاح الرقيق كما قاله في الدر المنثور **(قوله وفي رهن)**
اى اذا رهن حاملا كان ولدها رهنها معها ح اى فاذا وضعت لیس للراهن نزع من يد المهرمن
ط **(قوله ودين)** صورته اذن لامته الحامل في التجارة ثم لم يهادين تبعها الولد فيه حتى يباع فيه
ح **(قوله وحق افحج)** اى اذا اشترى شاة حاملا للأفحجة لزمه الضحية بولدها ايضا اه
ح اى بعد خروجه حيا **(قوله واسترداد بيع)** اى اذا باع امه بيعا فسد ثم استردها وهى
حامل يتبعها الولد في الاسترداد ح **(قوله وسريان ملك)** قال في الاشباه وحق المالك القديم
يسرى اليه اه ح وصورته اذا تداولت الايدى الجارية فردت ببيع قديم على المالك
الاول وهى حامل تبعها حماتها وكذا اذا استحققت اه ط **(قوله فبى اثنا عشر)** اى
المسائل التى يتبع فيها الحمل أمه **(قوله ولا يتبعها في كفالة)** اى اذا كفلت وهى حامل بمال
او نفس لا يتبعها الولد في الطاب اذا استمرت الكفالة حتى ولده وكبر وكذا اذا كفلت امه
حامل باذن السيد لا يتبعها ولدها ط اى لا يتبعها بعد الولادة اما قبلها فلو لم يملك المال بيعها
حاملا اذا لم يفدها المولى فاذا ولدت بعد البيع كان الولد للمشتري تأمل **(قوله واجارة)** اى اذا
آجرها عشر سنين مثلا وكانت حاملا فولدت في اثنا عشر لا يدخل الولد في الاجارة حتى لا يستخذه
ط **(قوله وجناية)** بان قلت رجلا خطأ وهى حامل فلا يتبعها ولدها في الدفع عن الجناية
واذا فدى السيد انما يفدى الأم فقط اه ط وحاصله انه لو تبعها لزم بعد الولادة دفعه
معهما او فداؤه أيضا اما لو دفعها قبل الولادة ملكه المجنى عليه حتى لو ولدت بعد الدفع لم يكن
للسيد اخذ الولد كالأبني لان تبعها في الملك **(قوله ووجد)** فلا يتحد وهى حامل أى حدكان فاذا
ولده فان كان حدها الرجم رجعت الا اذا كان الولد لا يستغنى عنها وان كان الجد يفد النفاس
كأبائى في الحدود ط **(قوله وقود)** فلا تقتل الا بعد الوضع ح **(قوله وزكاة سائمة)** لانه
لا شئ في الفصائل والمجايل والحملان الا اذا مات الكبار أثناء الحول وخافت صغارا فيها

وتدير مطلق واستيلاد
اذ لم يشترط الزوج حرية
الولد كاسر وفي رهن ودين
وحق أضحية واسترداد
بيع وسريان ملك فبى
اثنا عشر ولا يتبعها في
كفالة واجارة وجناية
وحد وقود وزكاة سائمة

كبير فالاول لا يحب في الحمل شيء **(قوله ورجوع في هبة)** سيد كرفى الهبة مانصه ولو حبلت ولم تلدها للواهب الرجوع قال في السراج لا وفي الزيلعي نعم اه ووجه في المنح الاول بأن الولد زيادة متصلة لم تكن وقت الهبة والثاني بأن الحمل نقصان لازيادة اه قلت والتوفيق ما سيد كره في باب خيار العيب من ان الحمل عيب في الآدمية لا في البهيمة أو مافي الهندية من الهبة من ان الجوارى تختلف فهن من تسمن به ويحسن لونها فيكون زيادة تمنع الرجوع ومنهن بالعكس فيكون نقصانا لا يمنع الرجوع اه ويؤيد هذا التوفيق مافي الخلاصة والبرازية من ان الحمل ان زاد خيرا منع الرجوع وان نقص لا اه فاذا كانت الموهوبة امة وحبلت عند الموهوب له ونقصت بذلك كان للواهب الرجوع ولا يتبعها حملها بل اذا ولدت بعد الرجوع يسرده الموهوب له لكونه حدث على ملكه كما قالوا فيها لو نبي في الدار الموهوبة بناء منقصا كبناء تنور في بيت السكنى فانه لا يمنع الرجوع كما في الحائنة وللموهوب له اخذه فقد سقط ما قبل ان ماذ كره الشارح لا يوافق القولين فافهم ثم لا يخفى ان هذا في الحمل العارض اما لو وهبها حلي ورجع بها كذلك صح وليس الكلام فيه خلافا فافهمه المحوى وبقي ما لو كان الحمل من الموهوب له فيبحث بعضهم بأنه مانع من الرجوع وسيأتى تمام الكلام على ذلك في الهبة ان شاء الله تعالى **(قوله وايضا بمخدمتها)** يعنى اذا اوصى بمخدمة جاريتة الحامل من غيره ليس للموصى له ان يستخدم الحمل بعد وضعه لعدم دخوله في الوصية وان كان متحققا وقتها لانه انما جعل له الانتفاع بها خاصة لابذات أخرى ط وحاصله ان الخدمة منفعة وهو انما اوصى بتفعتها لابذاتها ولا يتعمده ولدها بخلاف ما اذا اوصى بذاتها فان الحمل الموجود يتبعها في الملك للموصى له لانه يملكها باسائر اجزائها وحملها جزء منها **(قوله ولا يتذكر بذكاة امة)** اى بذبحها سواء كان تام الخلق ام لاحي اذا خرج ميتا لم يؤكل وهو الصحيح وقالوا ان تم خلقه اكل ط **(قوله وزاد في البحر الخ)** زاد البيرى ثمانية وهى مافي خزانة الاكمل لو قال لجارية اذا ملكتك فانت حرة فولدت ثم اشتراها عتقت دون الولد اه قلت وزدت ثالثة وهى ولد المغصوبة لا يتبعها في الغصب حتى لو ولدت ومات عند الغاصب بالاعتد منه لم يضعه وكذا سائر زوائد الغصب كشمع الشجر ونحوه لانه امانة كما سيأتى في باب **(قوله ولا في نسب الخ)** لان النسب للتعريف وحال الرجال مكشوف دون النساء كذا في التمشي فهذا صريح بأن الشرف لا يثبت من جهة الام الشريفة باقائى نعم لولدها شرف ما بالنسبة لغيره **(قوله رقيق كأمه)** لان الزوج قد رضى برق الولد حيث اقدم على تزوجها مع العلم برقتها بحر قال الخبر الرملى فلو كان هذا الولد اتى فزوجت بها شئ فأتى له ولدها فهو اى هذا الولد رقيق وهو هاشمى ابن هاشمى وهاشمية فيصور هاشمى من هاشميين وهو رقيق يصح بيعه وسائر ما يجوز في الرقيق من التصرفات اه **(قوله ولا يتبعها بعد الولادة)** اى في حكم حدث بعد الولادة اما الحكم الحادث قبلها ولو كان قبل الحمل كالتدبير والاستيلاد فان الاولاد المتأخرين يتبعونها فيه كما سبق ط **(قوله اذا استحققت الأم ببينة)** اى اذا ولدت الميعة عند المشتري بالاستيلاد فاستحققت ببينة يتبعها ولدها بشرط القضاء به في الاصح اذا سكنت الشهود فلو بينا انه لهدى اليد أو قالوا لا ندرى لا يقضى به وان اقر ذواليد بها لرجل لا يتبعها كما سيأتى في

ورجوع في هبة وايضا بمخدمتها ولا يتذكر بذكاة امة فهى تسع كإسبط في يسوع الاشياء وزاد في البحر ولا في نسب حتى لو نكح هاشمى أمة فولدها هاشمى كأبيه رقيق كأمه ولا يتبعها بعد الولادة الا في مستثنين اذا استحققت الام بينة

مطلب

الشرف لا يثبت من جهة الام الشريفة

مطلب

يتصور هاشمى رقيق والداه هاشميان

واذا بيعت البهيمة ومعهما ولدها وقته (وولد الامة من زوجها ملك لسيدها) تبعها (وولدها من مولدها) (وقد يكون حراما رقيقين بالانحرار كأن نكح عبدة أمه فولده حر لانه ولد ولد المولى ظهيرية وعليه فولدها من سيدها او أبنته او أبية حر (فرع) حلت أمة كافرة لكافر من كافر فأسلم هل يؤمر مالكة الكافر ببيعها لاسلامه تبعها قال في الاشباه لم أره قلت الظاهر انه لا يجبر لانه قبل الوضع موهوم وبه لا يسقط حق المالك والله أعلم

باب عتق البعض

(اعتق بعض عبده) ولو مبهما (صح) ولزمه بيانه (ويسى فيما بقى) وان شاء حرره (وهو) اى معتق البعض (مكتاتب) حتى يؤدى الا فى ثلاث (بلارد الى الرق لو عجز) ولو جمع بينه وبين قن فى البيع بطل فيها ولو قتل ولم يترك وفاقه فلا قود بخلاف المكتاتب (وقالا) من أعتق بعضه (عتق كله)

الاستحقاق ان شأ الله تعالى والفرق كما ذكره فى الدرر هناك ان البيعة تثبت الملك من الاصل والولد كان متصلا بها يومئذ فيثبت بها الاستحقاق فيها والاقرار حجة قاصرة تثبت الملك فى الخبر ضرورة حجة الخبر فتقدر بقدرها (قوله) واذا بيعت البهيمة (الح) سأتى فى فصل ما يدخل فى البيع تبعا انه يدخل ولد البقرة الرضيع لا ولد الاثان رضيا أولا به يعنى اه والفرق ان البقرة لا ينفق بها الا بالمعجل ولا كذلك الاثان كفى البحر هناك اى لان البقرة تقصد للحلب ومنها الشاة والثاقة بخلاف الاثان وبخلاف الولد العظيم (تمه) يزدتبعه الولد لها اذا سلمت فان الولد يتبع خير الابوين دينيا كاهن فى الكناح وزاد اليرى مستثنين ايضا عن خزانة الاكل ماله وكله ان يعق أمه فولدت ولدا لان يعق ولدها ايضا وماله ولدت الودعية للوكيل قبضه معها الا اذا ولدت قبل ان يوكاله اه فالمستثنى خمس (قوله) ملك لسيدها (هذا داخل تحت قوله) والولد يتبع الأم فى الملك وتقدم استثناء المغرور من شرط حرية الولد (قوله) حر) لانه علق حر الا نماء جاريته مملوكة فلا يعارض ماله كفى المبسوط وقيل انه يعق عليه وتامه فى النهر (قوله) كأن نكح عبد) اى بأذن سيده (قوله) وعليه) اى على ماله الظهيرية والتفريع لصاحب البحر وفيه استدراك على تعبد المصنف بالمولى (قوله) او ابنته او أبية) اى ونحوها من كل ذى رحم محرم منه (قوله) من كافر) اى من زوج كافر (قوله) قلت (الح) البحث لصاحب النهر (قوله) لانه قبل الوضع موهوم) مفاده انه لو تحقق وجوده بالعلامات القاطعة التى تدركها ارباب الخبرة انه يجبر الا ان يرد بكونه موهوما ما يعبر ماذكر وبمع كونه ينفصل عنها او يموت فى بطنها فان انفصاله موهوم ط (قوله) وبه) اى بوهوم الحمل المأخوذ من موهوم ط (قوله) لا يسقط حق المالك) اى من عنها فلا يجبر على بيعها ط والله سبحانه اعلم

باب عتق البعض

آخره عن الكل اما لانه من العوارض لقلة وقوعه وللخلاف اولانه تبع للكل اولانه دونه فى الثواب نهر (قوله) ولو مبهما) كجزء منك حر اوشئ منك حر ولو قال سهم منك حر عتق السدس خالية (قوله) صح) اى اعتاقه وهو عبارة عن زوال الملك عن البعض لاعن زوال الرق لانه عند الامام دقيق كله كفى الفتح وبأنى تمامه (قوله) ولزمه بيانه) اى فى المبهم (قوله) ويسى فيما بقى) اى فى بقية قيمته لمولاه وتعتبر قيمته فى الحال فتح وفى البحر عن جوامع الفقه الاستسعاء ان يؤاجر ويأخذ قيمة ما بقى من اجرة اه وفى الفهستانى وعن أبى يوسف انه يؤجر ولو صغيرا يعقل فيأخذ من اجرته كاجر المدبون الى ان يؤدى السعاية (قوله) مكتاتب) فى انه لا يباع ولا يورث ولا يتزوج ولا تقبل شهادته ويصير احق بمكاسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية والاعتاق ويحول بعض الملك عنه كما يزول ملك اليد عن المكتاتب فيبقى هكذا الى ان يؤدى السعاية در متقى وفيهستانى (قوله) بلارد الى الرق لو عجز) لانه اسقاط محض فلا يقبل النسخ بخلاف الكتابة در متقى (قوله) بطل فيها) لانه لما تعذر رده الى الرق صار بمنزلة الحر ولو جمع بين قن وحر فى البيع بطل فيها فكذا هذا (قوله) ولو قتل) اى قتله أحد عمدا ولم يترك وفاقه اى ما بقى بما عليه لسيده فلا قود بقتله اى لا قصاص للاختلاف

فانه يمتنع كله ولا يمكن ان اذقتل عن وقته وله وارث فقيل يموت حرا وقيل لا فقد جهل
 المستحق هل هو الوارث او المولى ام المالك الذي لم يترك وفاء فانه مات رقيقا بالاخلاق **(قوله**
 والصحيح قول الامام الخ) وكذا نقل العلامة قاسم تصحيحه عن أئمة التصحيح وايدته في
 فتح القدير بالمعنى والسمع ومنه حديث الصحيحين من اعتق شركاه له عبد فكان له مال يبلغ
 ثمن العبد فوه عليه قيمة عدل فاعطى شركاه حصصهم وعق العبد عليه والا فقد عتق منه
 ما عتق فإذ تصور عتق البعض فقط الخ **(قوله** والاحلاف مبنى الخ) هذا ما حققه في فتح القدير
 وهو ان ايراد الاحلاف في تجزى العتق او الاعتاق وعدمه غلط في تحرير محل النزاع بل الاحلاف
 فيما يوجه الاعتاق أولا وبالذات فعندها زوال الرق وهو غير متجزئ اتفاقا وعنده زوال الملك
 ويتبعه زوال الرق فلهذا تجزى موجه غير ان زوال الرق لا يثبت الا عند زوال الملك عن الكل
 شرعا حكمه الحدث لا يزول الا عند غسل كل الاعضاء وغسلها متجزئ وهذا ضرورة ان العتق
 قوة شرعية هي قدرة على التصرفات ولا يتصور نبوتها في بعضه شاعرا وتامه فيه **(قوله** وعلى
 هذا الاحلاف المدير) فإذ ادبر بعض عبده اقتصر عليه عبده وسعى في الباقي بعد موت سيده
 وسرى الى كله عندها ولا اسعاية عليه ط **(قوله** الاستيلاء) اي فانه متجزئ عنده لا عندها
 والاحلاف في استيلاء المشتركة المدبرة لا التفتة قال في الفتح واما الاستيلاء فتجزئ عنده حتى
 لو استولده نصيبه من مدبرة اقتصر عليه حتى لو مات المستولدة تعلق من جميع ماله ولو مات المدير
 عتقت من ثلث ماله وانما كل في الفتنة لانه لما ضمن نصيب صاحبه بالاخلاف ملكه من حين
 الاستيلاء فصار مسئوله حارة نفسه ثبت عدم التجزى ضرورة اه **(قوله** ولا خلاف في
 عدم تجزى العتق والرق) فيه ان اتفق ان كان بمعنى زوال الملك تجزى وان كان بمعنى زوال
 الرق لا تجزى اه ح قلت ليس مراد المشرح موجب العتق وهو ما ذكر بل مراده نفس
 العتق في الزباني الاعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو متجزئ وعندها زوال الرق وهو غير
 متجزئ واما نفس الاعتاق والعتق فلا تجزى بالاجماع لان ذات القول وهو العلة وحكمه وهو
 نزول الحرية فيه لا يتصور فيه التجزى وكذا الرق لا تجزى بالاجماع لانه ضعف حكمي والعتق
 والحرية قوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد اه اي اجتماع الضعف الحكمي
 والقوة الحكمية وهما الرق والعتق **(قوله** ومن الغريب الخ) انما كان غريبا لمخالفته المشهور
 من الاتفاق المذكور ولكن هذا حكاية في البدائع عن بعض المشايخ جوابا عن استدلال
 الصحاحين بان الرق لا تجزى في حالة النبوت حتى لا يصرف الامام الرق في نصف السبايا ويمتنع
 عن نصيبهم فكذا في حال البقاء ثم قل في جوابه من مشايخنا من منع ذلك فان الامام لو فعل
 ذلك حاز ويكون حكمهم حكم معتق البعض في حالة النقاء اه قلت ويظهر في الجواب انه ليس
 في ذلك تجزى الرق في حالة النبوت لان الرق ثبت عليهم حالة الاستيلاء كما مر فصرف الرق الى
 نصف كل واحد منهم تقرير يثبت ثبوتهم على النصف الباقي بمعنى اعتاق انصافهم فصار ذلك
 اعتاق البعض ابتداء وبقاء فتدبر **(قوله** فالشريعة) اي الذي يصح منه الاعتاق حتى لو كان
 صديقا او ممتنا انظار بلوغه وادبه ان لم يكن ولو وصى فان كان اعتاق عليه العتق فقط نهر
(قوله ما سيع) لان التحرير نوعان منجز ومضاف وهذا قول الامام وقال ليس له الا انصاف

والصحيح قول الامام
 قهستاني عن المضمرات
 والاحلاف مبنى على ان
 الاعتاق يوجب زوال
 الملك عنده وهو متجزئ
 وعندها زوال الرق وهو
 غير متجزئ وعلى هذا الاحلاف
 التدبير والاستيلاء ولا
 خلاف في عدم تجزى
 المتق والرق ومن الغريب
 ما في البدائع من تجزئهما
 عند الامام لان الامام لو
 ظهر على جماعة من الكفرة
 وضرب الرق على انصافهم
 ومن على الانصاف جاز
 ويكون حكمهم بقاء
 كلبعض ولو اعتاق شريك
 نصيبه فالشريعة
 خيارا بل سعي امان
 يحرر نصيبه منجزا

قوله لان ذات القول اي
 الاعتاق وفيه وحده
 العتق فدية وبشر
 مرتب اه منه

مع اليسار والسعاية مع الاعسار نهر (**قوله** اءضافا لمدة كمدة الاستسعاء) قال في الفتح
ويبنى اذا اضافته ان لا تقبل منه اضافته الى زمان طويل لانه كالتدبير معنى ولودبره وجب
عليه السعاية في الحال فيعتق كما صرحوا به فينبغي ان يضاف الى المدة تشاكل مدة الاستسعاء
كذا في البحر ح (**قوله** اءوصلح) اى الساكت المعتق او العبد كايافاد من البحر ط (**قوله**
لاعلى أكثر من قيمته) راجع الى الصلح والكتابة والمراد قيمة حصته كالنصف مثلا فيصيح
على نصف القيمة أو أقل لأكثر زيادة لا يتعاقب الناس فيها فالفضل باطل لانه ربما كفى البحر
(**قوله** لو من التقدين) فلو على عرض أكثر من قيمته جاز بحر (**قوله** لو عجز استسعى) اى لو
عجز العبد عن بدل الكتابة استسعاء الساكت أفاده في البحر والظاهر ان عجزه عن بدل الصلح
كذلك ط (**قوله** فان امتنع أجره جبرا) اى ويؤخذ نصف القيمة من الاجرة كذا في الشاى
ومنه يستفاد انه عند العجز عن بدل الكتابة والصلح يرجع الى اعتبار القيمة لا ما وقع عليه
العقد وان كانت الزيادة سيرة ط (**قوله** وتلزمه السعاية للحال) ولا يجوز لسيد ان يتركه
على حاله ليعتق بعد المولت بل اذا أدى عتق لان تدبيره اختيار منه للسعاية بحر (**قوله** فلو مات
المولى الخ) ظاهر كلام الفتح انه لا فائدة للتدبير والكتابة لرجوعهما الى السعاية وأجاب في
البحر بأن للتدبير فائدة هى انه لو مات المولى سقطت عنه السعاية اذا خرج من الثلث كان فائدة
الكتابة تعيين البذل لانه لو لا الكتابة لاحتيج الى تقويمه والمحاج نصف القيمة وقد يحتاج فيها
الى القضاء عند التنازع في المقدار (**قوله** كامر) من كونه يؤجر جبرا ان امتنع كإفهم من النهر
ح (**قوله** والولاء لهما) اى فى جميع الحارات السابقة ط (**قوله** او يضمن المعتق) وحينئذ
فالسيد ايضا بالخيار ان شاء أعتق مابق وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى بدائع وان
أبرأه الشريك عن الضمان فله ان يرجع على العبد والولاء للمعتق هندية ط (**قوله** استسعاء
على المذهب) وعن أبى يوسف انه لا التضمن لانه عنده ضمان عليك لا اتلاف بحر والظاهر ان
اقتصاره على السعاية يريد به نفى الضمان لاننى الاعتاق والتدبير والكتابة والصلح فانها بمنزلة
السعاية ط (**قوله** ويرجع بما ضمن) وله ان يحيل الساكت على العبد فيؤكله بقبض السعاية
اقتضاء من حقه هندية (**قوله** ان تعدد الشركاء نعم) اى اذا اختار بعضهم السعاية وبعضهم
الضمان فلكل منهم ما اختار في قول أبى حنيفة بحر عن البدائع (**قوله** والا) اى وان لم
يتعدد الشركاء فليس للساكت ان يختار التضمن في البعض والسعاية في البعض بحر عن
المبسوط وفي الهندية عن الفقيه أبى الليث انه لا رواية في ذلك فلقائل ان يقول له ذلك ولقائل
ان يقول ليس له ذلك (**قوله** رضى اختار أمرا تعين) واختاره ان يقول اخترت ان أضملك
او يقول أعطى حقى اما اذا اختار بالقلب فليس بشئ ط عن النهاية (**قوله** الا السعاية فله
الاعتاق) الظاهر ان الكتابة والتدبير والصلح مثل السعاية ط (**قوله** ولو باعه) اى
لواع الساكت لشركه المعتق لم يحجز استسعاانا لانه ليس محلا للملك وأما ملك بالضمان
ضرورة قلت فلو فعل ذلك هل يترتب عليه موجه حتى لو أعتقه صح او يكون لغوا فلو أعتقه
الساكت صح وصار الولاء لهما الظاهر الثانى مقدسى (**قوله** لانه كمكاتب) وعندنا حر
مديون (**قوله** ويساره يكونه مالكا الخ) هذا ظاهر الرواية كما في الفتح واقتصر عليه ن

ارءضافا لمدة كمدة الاستسعاء
فتح او يصلح او يكتب
لا على أكثر من قيمته لو
من التقدين ولو عجز
استسعى فان امتنع أجره
جبرا (او يدبر) وتلزمه
السعاية للحال فلو مات
المولى فلا سعاية ان خرج
من الثلث (او يستسعى)
العبد كامر (والولاء لهما)
لانهما المعتقان (او يضمن)
المعتق (او موسرا) وقد
اعتق بلاذنه فلو به استسعاء
على المذهب (ويرجع)
بما ضمن (على العبد
الولاء) كله (له) اصدور
العتق كله من جهته حيث
ملكه بالضمان وهل يجوز
الجمع بين السعاية والضمان
ان تعدد الشركاء نعم والا
لاومنى اختار أمرا تعين
الا السعاية فله الاعتاق ولو
باعه او وهبه نصيبه لم يحجز
لانه كمكاتب (ويساره)
بكونه مالكا قدر قيمة
نصيب الآخر

الهدية به وخار بعض شيخ يسار الحق نحره بمصدقة والاول مسح ٥ في الجني (قوله يوم الاعناق) مرسل بقوله مالكا وبقوله قيمة فلو عتق وهو موسر ثم عسر فشرى به حق التضمين وبكسه لاول كان العبد يوم العتق أعني في نخل بياض عليه نجب قيمته أعني وعكسه في عكسه في الفتح (قوله سوى ملبوسه الخ) نفس الفتح وفي رواية الحسن استثنى الكفاف وهم النزل والحذاء ونيات البدن قل في البحر والذي يظهر ان استثناء الكفاف لا بد منه على ظهر الرواية ولذا أقصر عليه في الحبط ويحجه في الجني اهـ (قوله ان وثما قوم للحال) هذا اذا لم يتصادف على العتق فيما مضى والاي نظر الى قيمته يوم ظهر العتق لان العتق حادث فيحال على أقرب أوقات حدوثه كذا في الفتح (قوله والا) بأن كان العبد حالكا فالقول للمعتق لتعذر معرفة قيمته بالعيان بتغير اوصافه بالوت والساكت بدعي الزيادة والمعتق ينكر فيكون القول له وتامه في البحر (قوله وكذا) أي يكون القول للمعتق ذ كان العتق متقدما على يوم الخصومة في مدة يختلف فيها اليسر والاعسار والاي يعتبر للحال ذ كان على يساره في الحال فلامعنى الاختلاف وان لم يعلم فالقول للمعتق بحر وبه علم ان القول للمعتق عند الجمالة والمقيد بذلك لانه لامعنى للاختلاف عند العلم كما علمت فافهم ولم يذكر مسألة ماذا مات العبد او عتق او الشريك قبل ان يختار شيأ وهي مبهوسة في البحر والفتح (قوله لعمد قبولها) غلة تفسر الشهادة بالاخبار وقوله لجرهم مغنا غلة للغة وشار الى ان الغلة يست كونها شهادة فرد اذا تناظر دلو كانوا جماعة فتشهد كل اثنين ٣ منهما على آخر فتها لا قبل ايضا لانهما يشهدان لنفسهما حق التضمين زاد في الفتح او يشهدان لعبيدها وانما اثبتا السعاية باعتراف كل منهما على نفسه بحرمة استرقاقه ضمنا لشهادته فتمين السعاية اهـ (قوله كل من الشريكين) قيد اتفاقي اذ لو شهد احدهما على صاحبه انه عتقه وانكره الآخر فحكم كذلك بحر ونهر (قوله وانكر كل) فلو اعترفوا لهما اعتقهما او على التعاقب وجب ان لا يضمن كل الآخر ان كانا موسرين ولا يستسي العبد لانه عتق كله من جهتهما ولو اعترف احدهما وانكر الآخر فان النكر يجب ان يحلف لان فيه فائدة فانه ان نكل صار معتقا او باذلا فصارا معتقرين فلا تجب على العبد سعاية كما قلنا في (قوله ما يخالفهما القاضي الخ) اشار الى ان ما ذكره المصنف تبعا لغيره من لزوم استماع كل منهما بعد اتمامها فانه اذا اقرقا على قض بل خاطب كل منهما الآخر بأنك اعتقت تصيبك وهو ينكر اما لو اراد احدهما التضمين أو اراداه ونصيهما متفاوتا فترافعا أو روفهما ذو حصة فيما لو استرقه عد قولهما فان القاضي لو سألهما فأجابا بالانكار لحلفا لا يسترق لان كلا يقول ان صاحبه حلف كاذبا واعتقاده ان العبد يحرم استرقاقه ولكن استعاذه وان اعترف وأحدهما قد دمر آنفا فح والاصل انهما ان حلفا لا يسترق بل يسي لهما وان اعترف لا يسترق ولا يسي ومثلهما لو نكلا لان النكول اعتراف او بطل كسر وعلى هذا فقول الشارح حينئذ يسترق او يسي صوابه لا يسترق او لا يسي أي لا يسترق ان حلفا ولا يسترق ولا يسي ان اعترف او نكلا (قوله ولو نكل احدهما) أي وحلف الآخر اذ لو نكل ايضا صارا معتقرين وقد مر (قوله فلا سعاية) أي على العبد للمعتق وعليه السعاية لا يحلف - (قوله ولو دعت قبل ان يتفقا)

يوم الاعتاق سوى ملبوسه وقوت يومه في الاصح بجني ولو اختلف في قيمته ان فثما قوم للحال والا فالقول للمعتق لانكاره الزيادة وكذا لو اختلفا في يساره واعساره (ولو شهد) أي اخر لعمد قبولها وان تعددوا لجرهم مقننا بدائع (كل من الشريكين عتق الآخر) حظه وانكر كل (سوى لهما) ما لم يخالفهما القاضي حينئذ يسترق او يسي (في حظههما) ولو نكل احدهما صار معتقا فلا سعاية ولو مات قبل ان يتفقا فليت المال بحر (مطلقا) ولو موسرين

٣ قوله منهما كذا بخسه بضمير التثنية والاصل الصواب منها او منهم أي الجماعة فقل ما لم يصححه

بمعنى لومات العبد قبل ان يتفقا على اعتاق احدهما فولاؤه لبيت المال واعلم ان وضع هذه الجملة في هذا الموضع غلط لانه يقتضى ان الولاء عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى موقوف وليس كذلك وموضعها بعد قوله حتى يتصادقا كما فعل في البحر والفتح وغيرها لانها من تنمة كلام الصالحين ح (قوله او مختلفين) صرح به وان فهم تما قبله تمهيدا للاعتراض الآتى ولانه منشا الوهم في كلام المصنف فانهم (قوله والولاء لهما) لان كلامهما يقول عتق نصيب صاحبي عليه باعتاقه وولاؤه وعتق نصيبي بالسعاية وولاؤملى وهو عبد مادام يسمى كالكتاب بحر ط (قوله ولو تخالفا الخ) عطف على قوله يسمى للمعسرين (قوله يسمى للمعسر) لانه لا يدعى الضمان على صاحبه لاعتقاره وانما يدعى عليه السعاية فلا يبرأ عنها ولا يسمى للمعسر لانه يدعى الضمان على صاحبه ليساره فيكون مبرئا للعبد عن السعاية ح عن البحر (قوله والولاء موقوف) اى عندها في الكل اى في يسارها واعسارها واختلافهما لانه كل واحد منهما يحمله على صاحبه ويبرأ عنه كذا في البحر ح (قوله حتى يتصادقا) اى يتفقا على اعتاق احدهما فومات قبل ان يتفقا وجب ان يأخذ بيت المال كذا في البحر ح (قوله كذا في البحر الخ) الاشارة راجعة الى ما قرر من مذهب الامام ومذهب الصالحين (قوله في المتن خلل) هو قوله ولو تخالفا يسارا الخ حيث اوهم انها من كلام ابى حنيفة مع انها منافية لقوله مطلقا والشارح اصح المتن بقوله وقال يسمى للمعسرين لالمعسرين وجعل قوله ولو تخالفا الخ من تنمة كلام الصالحين ح (قوله نبه على ذلك) اى نبه في حاشيته على المنع على هذا الخلل كذلك اى كما فهمه الشارح (قوله ولا يئنه للبائع) اما لو كان له يئنه ثبت حث منكر الشراء فيعتق العبد كله عليه ويلزمه بمن حصة البائع بموجب الشراء لا الاعتاق (قوله عتق بلا سعاية) اما عتقه فلان كلامهما يزعم ان شريكه الآخر حاثن واما عدم السعاية لمدعى البيع فلان شريكه لما انكر الشراء وكان القول قوله لم يثبت بيعه فقد وجد شرط عتق مدعى البيع فكان العتق من جهته فليس له سعاية على العبد واما سعايته لشركه الشراء فلانه لم يثبت عتقه لانكاره وانما ثبت عتق شريكه لكن لم يثبت عتق شريكه الا بسبب انكاره فلم يكن له تضمينه لو كان موسرا وان اضيف العتق حقيقة الى تعليق مدعى البيع فكان المعلق صاحب العلة والمكر صاحب الشرط والحكم يضاف لعلته ولذا لو رجع شهود الزنا وشهود الاحصان يضمن شهود الزنا فقط فلما كان انكاره شرط للعق صار له دخل في عتقه فلا يضمن شريكه ولما كان الشريك مباشر العلة اضيف العتق اليه فكان للعكر استعفاء العبد بكل حال اى سواء كان البائع موسرا او معسرا هذا ما ظهر لى في توجيهه لكن قد يقال انه كان ينبغي ان يسمى في نصفه لهما لانه عتق نصفه يبين لتعلق عتقه على الشراء وعدمه فلا بد من ان يكون الذى عتق منه حصة احدهما وهو مجهول وكون الذى عتق حصة مدعى البيع غير ظاهر لانه منكر شرط العتق وكون القول لشريكه انه ما اشترى انما يظهر بالنسبة لعدم لزوم الثمن فيكون القول له فيه والقول للبائع بالنسبة لعدم العتق كالمعلق طلاقها على عدم وصول نفقة البها يوم كذا فادعى الوصول وانكرت فالقول لها بالنسبة الى لزوم النفقة والقول له بالنسبة الى عدم الطلاق لان القول لمكر شرط الحث وهنا كذلك نعم قيل ان القول للمرأة في الطلاق ايضا

او مختلفين (والولاء لهما)
وقال يسمى للمعسرين
لالمعسرين (ولو تخالفا
يسارا يسمى للمعسر
لاضده) وهو المعسر
الولاء موقوف في الكل
حتى يتصادقا كذا في البحر
والملقى وعامة الكتب
قلت في المتن خلل لا يخفى
فتنه ثم رأيت شيخنا
الرملى نبه على ذلك كذلك
قله الحمد (فرع) قال
احدشريكين لا خربعت
منك نصيبي وان لم اكن
بعته منك فهو حر وقال
الآخر ما اشتريته وان
كنت اشتريته منك فهو
حر فالقول لمكر الشراء
بينه فان حلف ولا يئنه
للبيع عتق بلا سعاية لمدعى
البيع بل الآخر في حظه
بكل حال وكذا عندها

وإتياع معسر وموسر
لم يبع لأحد في الأصح ولو
عاق أحدهم عتقه بفعل
غدا مثلاً كان دخل فلان
الدار غدا فأت حر
(وعكس) الشربث
(الآخر) فقال إن
يدخل مضي غدا وجهل
شرطه أدخل ملاً عتق
نصفه حلت أحدهم يفتن
(وسى في نصته لهما)
مطلقاً والولاء لهما ولا
عتق واستأجر لهما (و
حلل عبيد كن واحد
منهما لأحدهم) فحاش
الجهالة حتى لو أعتد ما
كان اشتراهم من عتق
بخلفهم عتق عليه أحدهم
وامر بالبيان فتح أو حلت
بأن (ول عبده حر إن
يكن فلان دخل هذه
الدار اليوم ثم قل امرئ
طالق إن كان دخل اليوم
عتق وطلقت) لأنه كان
يسمى زماً أعتق في
الأخرى

مطلب

في الفرق بين أن يدخل
وبين أن يكتن دخل

في كل من يكون له من عبده (قوله) لو سلع معسر (لأنه يملكه بجزء سعيه
غدا لا يملكه بجزء سعيه) (قوله) لو سلع واحد (لأنه يملكه بجزء سعيه)
وإتياع مضي فلان حقه في تصديق جند دون الاستدراك عتق (قوله) في الأصح هو
رواية أبي حفص وفي رواية في أبي إسحق يسي لهما غداً جميعاً إن كانا معسرين وإن كان
موسرين يسي مدعي سعي في نصف فتمت فقط نهر عن الخيط (قوله) ولو عتق أحدهم (ي
أحد المشركون في عبده واحد) (قوله) بفعل) سواء كان فعل حلتى وأحسوف عتقه
(قوله) مثلاً يعني أن ذكر غداً ليس فيه دلالة على مراد وقت معين لا فرق بين غداً واليوم والأمر
بغير وكذا ذكر ما جاوز (قوله) فقال إن لم يدخل) أي فلان غداً لم يدخل فأت حر
(قوله) مضي (ع) أي مع غداً وبكيفية في آخر الغد ماذا أخرجه أحدهم عن ملكه فبين
قد فعل تعليقاً بمضي الغد وبطريق تعقيب لآخر إن غداً وقوع سره عتق حظه والأفلا
لا يخطئ (قوله) وجهل سره) أي شرط عتق وهو دخول ثياب أو أثباتاً فلو علم أحدهم
بينة أو اقتران حلت لا قرار فلان نعم بقتل (قوله) يسي في نصته هذا غداً وفل محرم
يسي في جميع قبته لأن مقتضى عليه سقوط سعيه بجهل (قوله) وسلفاً) أي موسرين
ومعسرين أو مختلفين (قوله) واستأجر لهما) أي حلت أحدهما عن فعل فلان
غداً وعكس الآخر (قوله) كن واحد منهم لأحدهم) أي كن واحد من العبدین بتمامه مملوك
و أحدهم من الحالفين (قوله) فحاش) أي فحاشي فلان بجهل فلان بجهل فلان بجهل
بخرية وبسقوط نصف سعيه عنه وحلت مقتضى عليه عتق والمعموم واحد وهو
المقتضى به عتق خرية وسقوط السعيه وفي عكس وحلت مكن لأن مقتضى له بخرية
و مقتضى به معموم وبجهل واحد وهو حلت مقتضى عليه بمتنع القطب عند عادة
العبادة كما قد عرفت عن نرجسي (قوله) حتى ولو سلع) أي لو سلع في مفهوم التقييد بفحاش
العبادة وقد حكى عتق أحدهم لأن جهة في مقتضى عليه ارتفعت (قوله) عتق عليه
أحدهم) (ولم يفتي عليه بعتق أحدهم) بكن بخرية سره لأنه لا قبل ملكه له غير
معتبر كقوله فخرية عبده ومولاه يكثر ثم اشتد صبح وذا صبح شرؤه لهما واجتمعا
في ملكه عتق عليه أحدهم لأن علمه معتبر لأن ويؤمر بدين لأن مقتضى عليه معموم كد
في الفتح قل في البحر وهو يفتي أن أحد الحالفين لو اشتري لغيره من حالف الآخر يصح
ويعتق عليه ويؤمر بدين كما لا يخفى وفي حديثه أن الذي اشتري لغيره من حالف الآخر يصح
فأدخلى لغيره ولا يجوز على دين ما تقدم بينة عن ذلك (قوله) والحالف) عتق
على أن لا يملك له أحد من الحالفين والمقتضى له وهو عبده وأثره والمقتضى له وهو
الخرية والطلاق وفيه حكم كذا وكذا بعتق على عبده (قوله) عتق
وطلقت) وقيل لا يعتق ولا يصح لأن أحدهم معلق بغيره بالأخرى وبوجوده وكما
منها يفتن بخرية وعنده قد لا يفتن في مثل قوله إن يدخل فبغيره حر بخلاف أن لا يفتن دخل
فأنه يستعمل لتحقيق الدخول في ما يرضى من الدخول وعنده فكان معتز
بالدخول وهو مبرر بخلافه فوقع بخلافه إن يدخل بس فيه تحقيق وصيغة أن كان دخل

ظاهرة لتحقيق عدم الدخول دأ على من تردد فيه فكان موثوق بعدم الدخول وهو شرط وقوع العتق فوقع بخلافه ان دخوله ليس فيه تحقق اصلا فقد اشبهه على ذلك التماس تركيب بأخرويه سقط ايضا قول الزبلي ينبغي ان يفرق بين التعليق بكان فمقع تصور الاقرار فيه وبين غيره لعدم اه من البحر والنهر واصل الجواب لانفتح (قوله) بخلاف ما لو كانت الاولى بالله) قال ابن بليان في باب العيمين تنقض صاحبها من ايمان شرح تأخير الجمع مانعه لو كانت العيمين الاولى بالله تعالى بان قال والله ما دخل هذه الدار ثم قال عبدي حر ان لم يكن دخل لا تلزمه كفارة ولا عتق لانه ان كان صادقا فلا كفارة وان كان متعمدا للكذب فهو الغموس والغموس ليس بما يدخل تحت حكم الحالك ليكون الحكم اكدا بالعيمين الاخرى اه وقد تقدمت هذه المسئلة قبيل طلاق المريض ونهنا هناك على غلط الشارح في تصويرها (قوله) ومن ملك قريبه) اى من يعتق عليه (قوله) بسبب ما) اى بشرائه او هبة او صدقة او اراث نهر وصوره الارث امرأة اشترت ابن زوجها ثم ماتت عن زوجها وعن أخيها وكذلك اذا كان لرجلين ابن عم ولا ابن العم جارية تزوجها احدهما فولدت ولدا ثم مات ابن العم جوهرة (قوله) مع رجل آخر) اى عقد واحد قبلاه جميعا قاله الاقناني ووضح هذا القيد المسئلة الآتية حموى عن شرح ابن الحلي والمراد بالمسئلة الآتية قوله وان اشترى بعضه اجني ابو السعود (قوله) بالضان) اى قيمة نصيب شريكه لو موسرا نهر (قوله) علم الشريك) اى الاجني والضمير في قريته الشريك القريب ط (قوله) على الظاهر) اى ظاهر الرواية وهو مرتبط بقوله بسبب ما بقوله علم الشريك بقريته اولا وهذا قول الامام وقالوا يضمن في غير الارث نصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا يسعى العبد في نصف قيمته لشريك قريبه المشتري كذا في مسكين ط (قوله) لان الحكم) هو الضمان او عدمه يدار على السبب وهو التعدي او عدمه وقد عدمه التعدي هنا ط كذا قال لغيره كل هذا الطعام وهو مملوك للأمر ولا يعلم الأمر بملكه بخ (قوله) اما لو ملك مستولده) ولو بالارث بخر وقوله بالسكاح متعلق بقوله مستولده ط (قوله) لكونه ضمان تملك) اى فلا يختلف باليسار والاعسار اه ولو قل الشارح فيضمن حظ شريكه ولو كان معسرا لكان أولى ليفيد ان هذه العالة الاطلاق ط (قوله) فله) اى للاجني ان يضمن المشتري لوجود التعدي ولو ابدل المشتري بالقرب لكان اوضح ط (قوله) او يستسى العبد) لان يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده خلافا لهما (قوله) هذه ساقطة) اى حلة قوله وان اشترى نصفه اجني الخ سقطت من نسخة المتن التي شرحها المصنف ط (قوله) لا يضمن لباثمه) وحيثه فالباثم ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استأسى بخر (قوله) مطابقا) اى موسرا كان او معسرا وقالوا لو موسرا يجب عليه الضمان بخر (قوله) لشريكه) فنعلة دخول المبيع في ملك المشتري الايجاب والقبول وقد تشارك فيه نهر (قوله) لزمه الضمان) اى لزم المشتري ضمان حصص الشريك الذي لم يبيع لانه لم يشاركه في العالة فلا يضمن حقه بفعل غيره ولا يضمن البايع شيئا بخر ط (قوله) لو موسرا) فلو معسرا سعى العبد بالااجاع هدية ط (قوله) وبعدمه اعتقه آخر) اى قبل الضمان اما لو اعتقه بعد تضمين الساكن المديون ضمن المديون ثلث قيمته قنا لان الاعتاق وجد بعد تملك المديون

تخلاف ما لو كانت الاولى به اذا لغموس لا يدخل تحت الحكم ليكذب به بخلاف الاخرى (ومن ملك قريبه) بسبب ما (مع) رجل (آخر عتق حظه بالضان علم) الشريك (بقريته اولا) على الظاهر لان الحكم يدار على السبب (والشريك ان يعتق) او يستسى (اما لو ملك مستولده بالسكاح مع آخر فيضمن حفظه شريكه لكونه ضمان تملك (وان اشترى نصفه اجني ثم القريب باقيه فله ان يضمن المشتري) موسرا (او يستسى) العبد هذه ساقطة من نسخ الشارح (وان اشترى نصف قريبه عن يملكه) كاه (لا يضمن لباثمه مطلقا) لشاركته في العالة وقيد بملك لاه (واشترى من احد الشريكين لزمه الضمان) اح عا (لشريك الذي لم يبيع) (والمشتري) موسرا عند بين ثلاثة (بعدمه) اعتقه آخر

نصيب الساكت وأما ضمنه الثالث الذي ضمنه للساكت قنا لبقائه قنا على ملكه فإن
التدبير تجزأ وثلاثا الولاء للمدير وثلاثة للمعتق لأن ضمان المعتق ضمان جنابة لأضمان تملك
ح عن البحر (قوله) وهما موسران) اما لو كان المدير معسرا فالللمدير الاستعلاء دون التضمين
وكذا المعتق لو كان معسرا فالللمدير الاستعلاء دون تضمين المعتق بحر (قوله) ان شاء وان شاء
نصيبه او استسعى العبد في نصيبه او اعتقه او كاتبه او تركه على حاله لان نصيبه باق على ملكه
فاسد بافساد شريكه حيث سد عليه طرق الانشغال بالبيع ونحوه ح عن الزبلي (قوله) ورجع
بها) اى بثلك قيمته واث الضمير لاكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه كما في قطعت
بعض اصابعه (قوله) لان التدبير الح) على حذف مضاف اى ضمان التدبير والحاصل ان
التدبير لما كان متجزئا عنده اقتصر على نصيب المدير وقسده نصيب الآخرين حيث امتنع
ببعضه وهبته فابكى منها الحياضات المارة فاذا اختار أحدها المعتق تعين حقه فيه فتوجه
للساكت سببا ضمان تدبير المدير واعتاق المعتق غير ان له تضمين المدير ليكون ضمان معاوضة
اذ هو الاصل في المضمونات عندنا لكونه قابلا للنقل من ملك الى ملك وقت التدبير لكونه
قائومه ولا يمكن ذلك في الاعتاق لاجل التدبير لانه لا يقبل النقل المذكور ولهذا يضمن المدير
وهذا عنده وعندنا صار العبد كله مديرا واعتاق المعتق باطل ويضمن لشريكه ثلثي قيمته
موسرا كان او معسرا لان التدبير لا تجزأ عندها وتامة في الزبلي (قوله) لنفسه بتدبيره
علة لتضمينه المعتق ثلثه مديرا فكان الاولى ذكره عقبه فان المعتق أفسد على المدير نصيبه
مديرا والضمان يتقدر بقدر المتلف زبلي (قوله) اما علة عدم تضمينه المعتق ثلثه قنا وهو ما ملكه
المدير من جهة الساكت فهي ان ملكه فيه ثبت مستندا الى ما قبل الاعتاق فكان ثابتا
من وجه غير ثابت من وجه فلا يظهر في حق التضمين ولهذا قلنا لو اعتقه بعد تضمين الساكت
المدير كان للمدير تضمين المعتق ثلث قيمته قنا مع ثلثه مديرا لان الاعتاق وجد بعد تملك المدير
نصيب الساكت فله تضمين كل ثلث بصفته وتامة في الفتح والحاصل ان المدير يرجع على
المعتق بما كان له قبل الاعتاق فان كان الساكت ضمنه قيمة ثلثه صار للمدير الثلثان قبل
الاعتاق ثلث مديري وثلث قن فيرجع بقيمتها على المعتق وان لم يكن ضمن الساكت شيئا حتى
اعتاق الآخر يرجع المدير بما ضمنه للساكت على العبد كامرا ويرجع بقيمة ثلثه المدير على
المعتق (قوله) وسبجي) اى في المقت آخر باب التدبير قال في البحر فلو كانت قيمته قنا سبعا
وعشرين دينارا ضمن اى المعتق للمدير ستة دنانير لان ثلثها وهو قيمة المدير ثمانية وعشرين وثلثها
وهو المضمون ستة والمدير يضمن للساكت تسعة (قوله) اثلاثا) هذا قول الامام وعلى قولهما
الولاء كله للمدير كافي الهداية وقد أهل الشراح التنبيه على ذلك ابو السعود (قوله) لعقته
هكذا على ملكهما) فان احدا الثلثين كان للمدير اصاله والاخر تملكه باء الضمان للساكت
فصار كأنه تبرئته من الابتداء بخلاف المعتق فانه وان كان له ثلث اعتقه وثلث أدى ضمانه
للمدير ليس له الا ثلث الولاء لان ضمانه ضمان افساد لأضمان تملك ومعاوضة لما ذكرنا من ان
المدير غير قابل للنقل وحين اعتقه كان مديرا ولو كان الساكت اختار سعاية العبد قالوا له بينهم
اثلاثا لكل ثلثه فتح (قوله) وانكر شريكه) فلو صدق كانت امواله ولزمه نصف قيمتها ونصف

وهما موسران ضمن
الساكت) الذي لم يدبر
ولم يحجر (مديره) ان
شأنك قيمته فتاوى رج
بها على العبد (لامتقته)
لان التدبير ضمان معاوضة
وهو الاصل (و) ضمن
(المدير) معتقه ثلثه مديرا
لاما ضمنه) المدير من ثلثه
قنا لنفسه بتدبيره وسبجي
ان قيمة المدير ثلثا قيمته
قنا (والولاء بين المعتق
والمدير اثلاثا ثلثه للمدير
وما بقى للمعتق) احقته هكذا
على ملكهما (ولو قال هي
ام ولد شريكه وانكر)
شريكه

عقرها كلامه المشتركة اذا كنت بود فدمه احدهم لا يبقى بحر (قوله ولاينة) امره
كانت له بنته فهو كلوصدقه (قول له تحدمه) اي اشكر (قول له لخدمه) اي لخدمه احدها ولا
سعاية عليها للمكر ولا للمكر لانه يتبرأ منها ويدعى نصر من شريكه وهذا عند بني حنيفة
وهو قول الثاني آخر اكفى الاصل وقال محمد ليس لمكر الا الاستسعاء في نصف قيمتها
(قول له ونفقها في كسبها) قال في الفتح وفي المختلف في باب محمد ان نفقها في كسبها وليس
لها كسب فعلى المكر ولم يذكر خلافا في النفقة وقال غيره نصف كسبها لمكره ونصفه
موقوف ونفقها من كسبها فان لم يكن لها كسب فنصف نفقها على المكر لان نصف الجارية
للمكر وهذا الاطلاق بقول ابى حنيفة انه قال في البر ونسبه العيني اليه (قول له وجانيها
موقوفة) اي الى تصديق احدها صاحبه فتح ونه بفصل بين جانيها والجانية عليها وفي التهر
عن المحيط والجانية عليها موقوفة في نصب المكر دون المكر في اخذ نصف الارش واما
جانيها فقيل هي كذلك والصحيح انها موقوفة في جنابها لا تعذر ابتهاجها في نصيب المكر
عليه لعجزه عن دفعها لها من غير منع منه فلا يلزمه الغيبة فوجب الموقوف في نصيبه ضرورة
كانت بخلاف الجانية عليها لانه امكن دفع نصف الارش الى المكر = (قول له لا ضرورة
اسلام أم ولد النصراني) فيها تسعي في قيمتها وهو ثلث قيمتها فله في لا يستلاد لانه يعتقد
تقوها وقد امرنا بتركهم وما يدعون وحكمنا بكتابتها عليه دفعا للضرر عنها فلا يمكن بقاؤه
ملوكة له ولا اخر احدا بحجنا ط عن الزبلي (قول له وقوماها) اي ولا لها قيمة وهي ثلث قيمتها
قة (قول له فلا يضمن غنى الم) فربح على ماله به يظهر الترخلاف وقيد بالغنى لانه محل
الخلاف اما لعسر فلا يضمن اتفاقا بل تسعي عندها تساعت في نصف قيمتها (قول له اعتقها
احدها الم) اي اعتق نصيبه فانه يعتق كلها ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق عند بني
حنيفة خالية به علم ان عتق ام الولد لا يخبر لانه عتق كلها متى مضى اتفاق كسباني في باب
(قول له كذا الولد) اي ولدا آخر بعد الولد اشتركت = (قول له ولا ضمان) اي لا يضمن
لشريكه قيمة الولد عنده لان ولدا الم الولد كاهه فلا يكون مقبوما عنده بخبر عن الكافي وقوله ولا
سعاية اي على الولد ولا على امه (قول له خلافا لهما) فعندها يضمن المومر في المستبين ولو
معمرا تسعي الم في الاولى والولد في الثانية = (تنبيه) زعم الزبلي ان هذا مختلف ناسيا في
الاستيلاد من انه لو ادعى والدومة مشتركة ثبت نسبه منه وهي أم ولده وضمن نصف قيمتها
ونصف عقرها لاقية ولدها وايدكره واخلافه فيه فلا يضمن والد القبة فكيف يضمن عنده
ولدام ولده مع انه لم يعلق شيء منه على ملك الشريك واجاب في البحري انه يضمن والد القبة لانه
ملكها بالزمان فيبين انه علق على ملكه فلا يخبره بخلاف ولدا الم الولد لانها لا تقبل النقل فله
يكن الاستيلاد في ملكه التام فيضمن نصيب شريكه وتامه فيه (قول له انما يضمن بالجانية
اجاما) اي بثلث قيمتها فله ط واحتج بالجساسة عن الغصب فله على حادف فلا يضمن به
عنده لو ماتت خلافا لهما كافي البر (قول له لانه ضمان جناية) كذا قولهم حيث غصب
بالاتفاق فتح (قول له ولذا يضمن الغني الخربشلة) اي بثلث هذا القوم في بقية رجل في سبع
فقرسه يضمن الرجل دينه مع انه حر لاقية له صلافة المومر لا في فليس يتبين آخر

مطابقا

أم الولد لاقية لها خلافا
لها

ولاينة (تخدمه يوما
وتتوقف) بلا خدمة
(يوما) محصلا بقراره
ونفقها في كسبها ولا فعلى
المكر وجانيها موقوفة
(ولا يضمن له ولد)
الضرورة اسلام أم
ولد النصراني وقومها
بثلث قيمتها (فلا يضمن
غنى اعتقها مشتركة) بان
ولدت قدغاه وصارت
أم ولدها فأعتقها احدها
لا يضمن وكذا لو ولدت
قدغاه احدها ثبت نسبه
ولا ضمان ولا سعاية خلافا
لها (و) انما يضمن
بالجانية اجاما (فوققرها
اي سبع فقرتها ضمن)
لانه ضمان جناية لا ضمان
غصب ولذا يضمن الصبي
آخر بثلث زباني (ولو قال
لعبدين

للاحتراز عن المملوك بل لكون الحر ائتمنه اموال بقى عنه التقوى فافهم **(قوله)** عده اى حصرا
عنده ط **(قوله)** بمر بالبيان فان بدأ ببيان الايجاب الاول فان عني به الخارج عتق الخارج
بالايجاب الاول وتبين ان الايجاب الثانى بين الثابت والداخل وقع صححا لوقوعه بين عديين
فيؤمر بالبيان لهذا الايجاب وان عني بالايجاب الاول الثابت عتق الثابت بالايجاب الاول
وتبين ان الايجاب الثانى وقع لغوا لوقوعه بين حر وعبد في ظاهر الرواية وان بدأ ببيان الايجاب
الثانى فان عني به الداخل عتق الداخل بالايجاب الثانى وبقي الايجاب الاول بين الخارج
والثابت على حاله كما كان فيؤمر بالبيان وان عني به الثابت عتق الثابت بالايجاب الثانى وعتق
الخارج بالايجاب الاول لتعيينه للعتق باعتقاق الثابت كذا في البحر **(قوله)** وان مات اى
السيد أما لو مات احد العبد قبل البيان فاموت بيان فان مات الخارج عتق الثابت بالايجاب
الاول لزوال المزاحم وبطل الايجاب الثانى وان مات الثابت تعين الخارج بالايجاب الاول
والداخل بالايجاب الثانى وان مات الداخل خير في الايجاب الاول فان عني به الخارج تعين
الثابت بالايجاب الثانى وان عني به الثابت بطل الايجاب الثانى كذا في التارخانية ومثله في
المعراج والغاية وفتح القدير وغيره الا ذكر وغيرها فاموت البحر تبعاً للبدائع من قوله في الصورة
الاخيرة فان عني به الخارج عتق بالايجاب الاول وبقي الايجاب الثانى بين الداخل والثابت
فيؤمر بالبيان الخ مشكل فان الموت بيان فموت الداخل يقتضى تعين الثابت بالايجاب الثانى
فعله تحريف اوسبق قل فافهم **(قوله)** عتق ممن ثبت ثلاثة اربعة ومن كل من غيره نصفه
الخارج فلان الايجاب الاول دائر بينه وبين الثابت فوجب عتق رتبة بينهما فيصيب كلا
منهما النصف اذا لم يرجع وكذا الايجاب الثانى بينه وبين الداخل غير ان نصف الثابت شاع
في نصفه فما اصاب منه المستحق بالاول لغا وما اصاب الفارغ من العتق فتم له ثلاثة
الاربعة ولا معارض لنصف الداخل فعتق نصفه عندها وقال محمد يعتق ربعة لانه ان اريد
بالايجاب الاول الخارج صح الثانى وان اريد الثابت بطل فدارين ان يوجب اولا فينصف
فيعتق نصف رتبة بينهما نهر **(قوله)** لثبوت الخ جواب عما يقال هذا ظاهر عند الامام لتجزى
العتق عنده اما عندها فلا لعدم تجزیه والجواب ان قولهما بعدم التجزى اذا وقع في محل
معلوم اما اذا كان الحكم بثبوت الضرورة وهي منتزعة لا تقسمه اقدم للضرورة وهي
لا تستدعى موضعها والحاصل ان عدم التجزى عند الامكان والانقسام ضرورى كذا في الفتح
ثم ذكر فيه ايرادا قويا لبعض الطلبة ونقله ح فرأجه وذكره ايضا في البحر والنهر **(قوله)**
وضاق الثلث عنهم الخ اموال خرجوا من الثلث او أجاز الورثة لحكم المرض كالصحة **(قوله)**
وقيتمهم سواء ليس هذا القيد لازما حكما مشرئبالية **(قوله)** كما مر اى على ثلاثة ارباع الثابت
ونصف الداخل والخارج **(قوله)** ان جعل الخ بيانه ان حق الخارج في النصف وحق الثابت
في ثلاثة الارباع وحق الداخل عندها في النصف ايضا فيحتاج الى مخرج له نصف وربع واقله
اربعة فتقول الى سبعة فيحق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين
فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة لان العتق في المرض وصية ويصير ثلثا
المال اربعة عشر هي سهام السعاية وصار جميع المال احدا وعشرين وماله ثلاثة اعد

سبعة من ثلاثة اعدله احدا
حر فخرج واحد ودخل
آخر فاعاد قوله احدا
حر فادام حيا يؤمر بالبيان
(و) ان مات بلا بيان
عتق ممن ثبت ثلاثة اربعة
نصفه بالاول ونصف
نصفه بالثاني (و) عتق
(من كل من غيره نصفه)
لثبوت بطريق التوزيع
والضرورة فلم يتعد (وان
صدر ذلك) المذكور
(منه في مرضه) وضاق
الثلث عنهم (ولم يجزه
الورثة) وقيمتهم سواء
قسم الثلث بينهم كما مر بان
(جعل كل عبد سبعة)
اسهم (كسهم العتق)
لاحتياجنا الى مخرج له
نصف وربع وأقله اربعة
فتقول لسبعة وهي ثلث
المال (وعتق ممن ثبت ثلاثة)
من سبعة وسى في اربعة
(و) عتق (من كل من غيره
سهمان) وسى في خمسة
فبلغ سهام السعاية اربعة
عشر وسهام الوصايا سبعة
لتفاذه من الثلث (وان
طلق) نسوته الثلاث
(كذلك)

فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج سهمان ويسعى في خمسة وكذا الداخل ويعتق من
 الثالث ثلاثة ويسعى في أربعة فيبلغ سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية أربعة عشر فاستقام الثالث
 والثالثان وتامه في الدر قال السأحني فإن لم تستوف قيمتهم بأن كانت قيمة الثالث احدى وعشرين
 والخارج أربعة عشر والداخل سبعة فاللثان اثنان واربعون وثلاثة أربعة عشر وسهام الوصية
 سبعة فيوضع عن الثالث ستة وعن الخارج أربعة وكذا عن الداخل ويسعى الثالث في خمسة
 عشر والخارج في عشرة والداخل في ثلاثة فيسهم السعاية ثمانية وعشرون **(قوله)** ومهرهن
 سواء **(قوله)** هذا القيد ليس لازما ايضا كما في الشرع بلالة **(قوله)** ليفيد البيونة **(قوله)** قال في المنع
 وانما فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطء ليكون الايجاب الاول موجبا للبيونة فما اصاب
 الايجاب الاول لا يبيح محلا للايجاب الثاني فيصير في هذا المعنى كالعتق اهـ **(قوله)** ثم
 بالايجاب الثاني سقط الربع **(الح)** قيل هذا قول محمد وعندها يسقط ربع مهر الداخلة
 كما في العتق والخيار انه بالاتفاق كما في الملتقى وغيره والفرق لهما كافي العناية هو ان الثالث
 في العتق بمنزلة المكاتب لانه حين تكلم كان له حق البيان وصرف العتق الى ايها شاء من
 الثالث والخارج فادام له حق البيان كان كل واحد من العبدین حرا من وجه عبدا من
 وجه فاذا كان الثالث كالمكاتب كان الكلام الثاني صحيحا من وجه لانه دار بين المكاتب
 والعبد الا انه اصاب الثالث منه الرابع والداخل النصف لما قلنا فاما الثابتة في الطلاق
 فمترددة بين ان تكون منكوعة او اجنبية لان الخارجة ان كانت المرادة بالايجاب الاول
 كانت الثابتة منكوعة فيصح الايجاب الثاني فيسقط نصف النصف وهو الربع موزعا بين مهر
 الداخلة والثابتة فيصيب كل واحدة منهما الثمن اهـ **(قوله)** من ربع **(قوله)** اي ان لم يكن
 فرع وارث وقوله او ثمن اي ان كان فرع وارث **(قوله)** لانه لا يزاحمها الا الثابتة **(قوله)** اي
 لا يشاركها في الزوجية واعلم انه لا يزاحم الداخلة الا احدى الاوليين غير معينة والاخرى
 مطلقة يبقين فاستحقت الداخلة النصف ونصف النصف الآخر بين الخارجة والثابتة
 فالاولى ان يقول لانه لا يزاحمها الا واحدة اي غير معينة ط ملخصا من حـ **(قوله)** احتياطا
 في امر الفروج وهي مما يجب الاحتياط فيها ط عن المصنف **(قوله)** لا الطلاق **(قوله)** اي لعدة
 الطلاق لعدم الدخول بهن والعدة في الطلاق انما تجب بعد الدخول ط والمراد بالدخول
 الشامل للخلاوة الصحيحة **(قوله)** في طلاق بائن **(قوله)** بان كان قبل الدخول او بعده فقال طالق بائن
 او نالنا فتح ثم قال وانما قيدنا به لانه لو كان رجعا لا يكون الوطء بيانا لطلاق الاخرى لانه محل
 وطء المطلقة الرجعية اهـ وامامنا لنسبة الى الموت فهو غير مقيد لان الطلاق مطلقا لا يقع على
 الميتة فعبئت الاخرى **(قوله)** قبل **(الح)** قال في الفتح وهل ثبت البيان في الطلاق بالمقدمات
 في الزيادات لا يثبت وقال الكرخي يحصل بالتفصيل كما يحصل بالوطء **(قوله)** لا الطلاق **(قوله)**
 قال في البحر قيد بالوطء والموت لانه لو طلق احداها ينبغي ان لا يكون بيانا لان المطلقة يقع
 الطلاق عليها مادامت في العدة فلا يدل على ان الاخرى هي المطلقة اهـ وفيه اجمال
 والتفصيل ان يقال ان كان الطلاق المهم رجعا لا يكون طلاقا معينة بيانا رجعا كان
 او بائنا وان كان بائنا فان كان طلاقا معينة رجعا فكذلك وان كان بائنا كان بيانا لما علم

من ان الماتن لا يصدق اليائمين - قلت ويشير الى هذا قول القهستاني ولو شاق طلقه واحدة
فهل هو - ان قيل مدة سائلة لا تقضاء العدة ويذهب ان لا يكون بيانا لان الطلاق الرجعي لا يحرم
الولد اه والقد بقوله في هذه الح الى زيادة قيد آخر **(قوله)** وهل التهديد بالطلاق كالطلاق
لا معنى اعمدا للبحث بالنسبة لما قاله من ان الطلاق لا يكون بيانا لان الطلاق اذا لم يكن بيانا
وهو اقوى فلا ان لا يكون التهديد بيانا وهو ادنى اولى نعم لو كان كل من المبهم والمعين بائنا
لكان له وجه كما هو ظاهر - قلت قد يجاب بأن الطلاق انما لم يكن بيانا لا امكان وقوعه
على المصلحة كما علمت اما التهديد فانما يكون بغير الحاصل اذ لو كان المهدد به حاصلا لم يكن
لتهديد به معنى - فعمل بالتهديد ان المصلحة غيرها الا انه قد يقال يجوز ان يكون تهديدا بطلاق آخر
لكنه خلاف التبدل فظهر ان تردد الشارح في محله فهم **(قوله)** كالعرض على البيع كالباع
في بعض النسخ والعرض بالو او عتقا على التهديد والصواب التكاف لانه لا يناسب قوله لم اره
من كون العرض على البيع بيانا في العتق المبهم كالباع مشهور فانه صرح به في متن الملتقى
نابى شرحه وكذا في البحر والنهر والقهستاني وشرح المجمع وغيرها وهذا الكتب ما أخذ
شرح فكتب يقول لم اره - وحيد فوجه الشبه ان التهديد بالطلاق في معنى عرض الطلاق
عندما لان قوله اطلقت ان فعلت كذا بمنزلة قوله اباع عبدي هذا **(قوله)** كبيع الح ابدا كلام
لشبهة البيع وما عطف عليه بامر من كون كل من المذكورات بيانا في عتق مبهم فانه لو قل
احدكم حرتم باع عبدا معينا منهما لم يبق محلا للعتق من جهته فعتق الآخر للعتق وقوله
لو قاسدا شمل ما كان معه قبض اولا وما كان معاقا وبشرط خيار كفى القهستاني وغيره قال
في النهر وظاهر انه لو باعهما معا لم يكن بيانا لبطلان البيع لان احدهما حريتين اه قلت التعديل
ببطلان البيع غير مفيد لما علمت من ان العرض على البيع كالبيع وكذا المساومة وليس في ذلك
بيع اصلا بل الاولى التعليل بأنه لم يخص احدهما بتصرف يدل على تعيين الآخر للعتق
(قوله) وموت - أي موت احدا مبدئين لانه لم يبق محلا للعتق اصلا وقوله ولو بقتل العبد نفسه
بحث لصاحب النهر اخذا من الاطلاق فانه مثل ما لو قتله اجنى اما لو قتله المولى فظاهر كونه
بيانا لانه بفعله قل في النهر واذا أخذ المولى القيمة من الاجنبي القاتل فبين العتق في المقتول
عتقا وكانت القيمة لورثة المقتول اه اي لافرار المولى بحريته فلا يستحقها بحر واحترام ما يوت
عن قطع اليد فانه لا يكون بيانا غير ان المولى ان بين العتق فيه فالأشهر فيما ذكر القدوري
وقال الاسيحياني للمجنى عليه نهر **(قوله)** ونحرير - المراد به انشاؤه فيعتق هذا بالاعتناق
المستأنف وذلك لانفط السابق ولو ادعى به عتق بقوله انتقلت مالزمه بقوله احدهما حر
صدق قضاء ولو لم يقل شيئا عتقا بحر ونهر **(قوله)** ولو مملوك - كأن قال لاحدهما ان دخلت
لدار فأبى حر بعتق الآخر بحر - أي بعتق المملوك وكذا المضاف كانت حر غدا قال ط
لا به افعى الحق مجي الزمان بخلاف دخول الدار اه قلت ولا نعتقد عتقه في الحال بخلاف
المعاق **(قوله)** مديري - لانه فيد بقاء الانتفاع الى موته اوالى ما يقدمه وكذا الاستيلاء وذلك
يعين ارادة العبد الآخر بالعتق المبهم **(قوله)** اجارة - قل الزباني ولا يقال الاجارة لا تخص
بالمالك لحوان اجارة الحر لانا نقول الاستعداد باجارة الاعيان على وجه يستحق الاجر لا يكون

وهل التهديد بالطلاق
كالطلاق كالعرض على
البيع كالبيع لم اره (كبيع)
ولو قاسدا (وموت) ولو
بقتل العبد نفسه (ونحرير)
ولو مملوك (وتدبير) ولو
مقيدا (واستيلاء) وكذا
كل تصرف لا يصح الا في
المالك ككتابة واجارة

وايضا وتزوج ورهن (وهبة وصدة) وغير (مسلمين) ذكر ما بين الكمال لان المساومة بيان فهدا اولى بلا قبض بدائع (في حق عتق مبهم) كقوله احدا كحرف فعل ماذكر ﴿٣١﴾ تعين الآخر ولو قيل له ايها الموت فقال لم اعن هذا عتق الآخر ثم ان قال

لم اعن هذا عتق الاول ايضا وكذا الطلاق بخلاف الاقرار اختيار ولو جنى احدهما تعين الجاني وعليه الدية دفعا للضرر ولو الجانية (لا يكون) (الوطء) ودواعيه بيانا (فيه) وقالا هو بيان حبلت اولا وعليه الفتوى لعدم حله الا في الملك (وكذا الموت لا يكون بيانا في الاخبار) اتفاقا (فلو قال لغلامين احدا كذا ابني او قال لجاريتين احدا كذا ام ولدي فمات احدهما لا يتعين الباقي للعتق ولللاستيلاد) لان الاخبار يصح في الحى والميت بخلاف الانشاء (قال لامته ان كان اول ولد تلديه ذكرا فانت حرة فولدت ذكرا واشي ولم يدر الاول رقب الذكر) بكل حال (وعتق نصف الام والانثى) لعقهما بتقديم الذكر ورقمها بعكسه فعتق نصفهما ويستسعيان في نصف قيمتهما (شهدا بعق احد مملوكيه) ولو امته (لفت) عند ابني خيفة لكونها على عتق مبهم (الا ان تكون)

الام الملك فتكون تعينا دلالة وهكذا تقول في الانكاح اه ح **(قوله وايضا)** اي ايضا به بحر لانه تملك بعد الموت للموصى له **(قوله ورهن)** لان استبداده به على وجه يكون مضمونا بالدين لو هلك دليل على استبقائه على ملكه فبتعين الآخر مراد بالعتق **(قوله ولو غير مسلمين)** اشار به الى ان قول المتن مسلمين تبعا للهداية قيد اتفاقا كانه عليه في كافي النسب لان قيد التسليم لا فائدة للملك وهو غير لازم **(قوله فيه)** اي هذه التصرفات اعني الهبة والصدقة اولى بكونها بيانا حالة كونها بدون قبض وتسام **(قوله بخلاف الاقرار)** اي بالمال قال في الاختيار كان قال لاحدهما الرجلين على الف درهم فقيل اهوهذا فقال لا لا يجب للآخر شي والفرق ان التعيين في الطلاق والعناق واجب عليه فاذا انقضى عن احدهما تعين الآخر اقامة الواجب اما الاقرار فلا يجب عليه البيان فيه لان الاقرار بالمجهول لا يلزم حتى لا يجبر عليه فمكن نفى احدهما تعينا للآخر **(قوله ولو جنى احدهما)** امالو جنى عليه بقتل او قطع فقد مر **(قوله دفعا للضرر)** اي عن المولى **(قوله لا يكون الوطء الح)** لان الملك قائم في الموطوء لان الايقاع في المتكررة والموطوء معينة فكان وطؤها حلالا فلا يجمل بيانا ولهذا حل وطؤها على مذهبه بحر **(قوله فيه)** اي في العتق المبهم **(قوله حبلت اولا)** اشار به الى ان قول الامام مقيد بعدم الحبل فلو حبلت عتقت الاخرى كافي البحر **(قوله وعليه الفتوى)** قال في البحر والحاصل ان الراجح قولهما وانه لا يفتى بقول الامام كافي الهداية وغيرها لما فيه من ترك الاحتياط مع ان الامام ناظر الى الاحتياط في اكثر المسائل وفي الفتح الحق انه لا يحمل وطؤها كالا يحمل بينهما **(قوله لعدم حله الا في الملك)** حاصله ان وطء احدهما جائز بلا خلاف فلو لم يكن بيانا لتخصيص العتق بالآخرى لزم وقوع الوطء في غير الملك ولا سببا على قوله يحمل وطء الاخرى اذ لا شك ان احدهما حرة ييقن كذا ظهر لي في تقرير هذا المحل **(قوله بخلاف الانشاء)** ظاهره ان حجة احدا كذا ابني لا تصلح لانشاء الحرية مع انه يصلح قالوجه التفصيل بين ارادة الاخبار فلا يكون الموت بيانا وبين ارادة الانشاء فيكون ط **(قوله ولم يدر الاول)** اي بان تصادقا على ذلك امالو اتفاقا على ان الغلام كان اولا عتقت الام والجارية وانه كان ثانيا لم يعتق احدثهما في ح عن الشربلية **(قوله بكل حال)** اي على تقدير ولادته اولا أو ثانيا لان ولادته شرط لحرية الام فعتق بعد ولادته فلا يتبعها **(قوله لعقهما بتقديم الذكر)** فعتق الام بالشرط وعتق البنت بالتبعية لان الام حرة حين ولدتها بحر وتام الكلام على هذه المسئلة فيه **(قوله ولو امته)** أي بالمبالغة لان عتق الامة لا يتوقف على الدعوى اجماعا لما فيه من تحريم فرجها على المولى وهو خالص حقه تعالى فاشبه الطلاق لكن لم تقبل الشهادة هنا لانها على عتق مبهم وهو لا يجرم الفرج عنده **(قوله لكونها على عتق مبهم)** اي فلم تصح الدعوى لجهالة من له الحق **(قوله الا ان تكون الح)** الاستثناء منقطع بحر ورده في التبرأ بانه متصل وفيه نظر اذ لا يصح اتصاله في قوله او طلاق مبهم فافهم **(قوله ومنها التديري في الصحة والعتق في المرض)** المناسب اسقاط قوله ومنها والايتان بالكاف لان المراد بالوصية

شهادتهما (في وصية) ومنها التديري في الصحة والعتق في المرض (او طلاق مبهم) فتقبل اجماعا والاصل ان الطلاق المبهم ٣ قوله لان الاقرار بالمجهول هكذا بنحوه ولعل الاصوب للمجهول باللام بدليل صدر العبارة فتأمل اه لمصححه

هو مد كبر كفسه به في سحر وغيره وقيد بالتدبير في الصحة لا للاحترار بل للعل
 كونه وصية في حجة صريح بالاولى ثم اعلم ان السبادر من كلام المصنف قبول الشهادة فيها
 ذكر سواء ادبت في مرض موته وبعده وبه صرح في الهداية وقال انه الاستحسان يعنى
 عند الامم وبسر تال في رسالة سها (اصابة الغرض الهم في العلق المبهمة) اعرض فيها على
 الهداية وسر احده في شرح مختصر الجاوي للاستيعاب حيث قل فيه واذا شهدا على
 رجل انه قل لعبدى احده حر والعبدان يدعيان او يدعى احدهما ففي قولهما تقبل هذه
 الشهادة ويخير على البيان واما على قول ابى حنيفة ان كان هذا في حال الحياة فلا تقبل ان
 شهدا بعد الوفاة فن قل انه كان في حال صحة فهو على الاختلاف ايضا وان قالوا كان ذلك في
 المرض تقبل استحسانا و منع من كل واحد نصفه على اعتبار الثالث ولو شهدا انه قال لعبدى
 احدهم مدبر ومن شهدا في حال الحياة فهو على الاختلاف وان كان بعد الوفاة يقبل سواء كان
 يقول في المرض او صحه لان هذه وصية والجهالة لا تبطل الوصية اه ثم قل في آخر الرسالة
 وحاصل ان الشهادة انه علق احدهما في حجة لا تقبل عنده صلا غير ان الاصح انهما لو
 شهدا بعد موت احدى الوفاة في حجة حر تقبل كما ذكره ابن الهمام ونقل تصحيحه ابن
 كمال ناشا عن الشيخ واما الشهادة على انه علق احدهما في المرض او دبر احدهما في الصحة
 وفي المرض فلا تقبل حال حياة احدى بل بعد موته اه ملخصا قلت ويؤيد ما في كافي
 لما ذكره حيث قل وان شهدا انه علق احد عبديه بغير عينة فالشهادة باطلة في قول ابى
 حنيفة ولو قالوا كان هذا عند الموت استحسن ان اتفق من كل واحد منهما نصفه و قل
 هو يوسف ومحمد الشهادة حائزة في الحياة ايضا ه (قوله بخره الفرج) اى فرجهما
 حتى يبين ولو بوطء واذا التزم به انها زوجته تبين عدم حرمة ط (قوله فلا يخرمه
 عنده) اى لا يخرمه فرجهما بل يحل وطؤها عنده كما مر (قوله عنى الاصح) مقابله مر
 اتفاق عن شرح الصجدى (قوله ولا يعرفونه) الاولى ولا يعرفانه (قوله للجبهة)
 غلة لقوله فلا علق وقوله تقبل اى جهالة المشهود له وهما يشهدا بما تحملاه وهو علق
 معلوم او معلومة او ضلأها وهو قول الامام وعند زفر تقبل ويخير على البيان قل في الفتح
 ويجب ان يكون قولهما كقول زفر في هذه لانها كشادتاهما على علق احدى امتيه او طلاق
 احدى زوجتيه اه والله سبحانه اعلم

باب الخلاف بالعلق

شروع في بيان التعلق مد ذكر التحريم وانما ذكر مسألة التعاقب بالولادة في معق العوض
 بيان انه متفق من بعض عند عدم التحريم وهو بكسر اللام مقصد سماعي واه اسكونها
 و تحبها اثناء بكرة كقوله حدثت به حافة فاجر و تمامه في الفتح (قوله فكلى
 نموسى) يشمل عبد ولامه وبه كالأدب يقع على الذكر والانثى كما في الذخيرة فهستانى
 وياتى بيانه وفي بعض النسخ مد قوله لى زيادة وهى بخلاف قوله لعبد غيره ان دخلت
 لدار قات حر فاشتره فدخل لى علق لانه لم ينف عبد الى ملكه الا صريحا والامعنى

بخره الفرج احكام فيكون
 حق لله فلا تشترط به
 الدعوى بخلاف العلق
 انهم فلا يخرمه عنده كلى
 لمخير ان يلقى به فليحفظ
 (ك) تقبل (وشهدا مد
 موته) اى اولى (قل
 في صحته) تخبه (احد ك
 حر عنى الاصح) شيون
 العلق فيهما بانوت فخر
 كلى حصصا متعينا و صححه
 ابن الكمال وغيره (فرو)
 شهدا بغير سلا ولا يعرفونه
 علق ولوا عبدان كل اسم
 ساء ووجد فلا علق
 كشهدتهما بعقبة لمعنة
 سماها فاسيا اسمها
 او بطلاق احدى زوجتيه
 وسماها فسيها لم تقبل
 للجهالة فتح والله تعالى
 اعلم

باب الخلاف بالعلق

(قل) دخلت الدار فكلى
 نموسى يومئذ حر علق
 من له حين دخوله

• ملاب •
تحقيق مهم في يومئذ

قوله وقت يفلون الخ هكذا
خطاه وأعل الموافق لأول
العبارة وقت وقت يفلون
تكرار كلمة وقت تأمل
اه مصدحه

ولوليلاه (ملكه بعد
حلفه اوقبله) لان المعنى
يوم اذ دخت فاعتبر ملكه
وقت دخوله (و) لذا
(لو لم يقل يومئذ عتق من له
وقت حلفه فقط كقوله
كل عبد لي او املكه حر
بعد غد) او بعد شهر اعتبر
وقت حلفه لان لي او املكه
للحال فلا يتناول الاستقبال
حتى لو لم يملك شيأ يوم
حلفه لفا يمتنه (ودبر بكل
عبد لي او املكه حر بعد
موتي من) كان (له) مملوك
(يوم قال) هذا القول
(لا) يكون مدبرا مطلقا
بل مقيدا (من ملكه
مدوه) لكن (ان مات
عتقا من التثنية) لتعلقه
بالموت فيصير وصية (المملوك
لا يتناول الحال)

(قوله ولوليلاه) اي ولو كان دخوله ليا اذ ان لفظ اليوم مراد به الوقت لانه اضيف الى فعل
لا يمتد وهو الدخول فتح (قوله لان المعنى يوم اذ دخت) اشار به الى ان اضافة يوم الى
الدخول اخذ بالحاصل وميل الى جانب المعنى والا فالذي يقتضيه التركيب ان يوما مضاف الى
اذ المضاف الى الدخول قال في الفتح لانه اضيف الى فعل لا يمتد وهو الدخول وان كان في اللفظ
انما اضيف الى اذ المضافة للدخول لكن معنى اذ غير ملاحظ والا كان المراد يوم وقت الدخول
وهو وان كان يمكن على معنى يوم الوقت الذي فيه الدخول تقييدا لليوم لكن اذا اريد به مطلق
الوقت يصير المعنى وقت وقت الدخول ونحن نعلم مثله كثيرا في الاستعمال الفصح كمنحوه يومئذ
يفرح المؤمنون بنصر الله ولا يلاحظ فيه شيء من ذلك اذ لا يلاحظ في هذه الآية وقت
يفلبون يفرح المؤمنون ولا يوم وقت يفلون يفرحون ونظائره كثيرة في كتاب الله تعالى
وغيره فعرف ان لفظ اذ لم يذكر الاكثر للعرض عن الجملة المحذوفة او عمدا له اعني
التوين لكونه حرفا واحدا ساكنا تحسينا ولم يلاحظ معناها ومثله كثير في اقوال اهل
العربية في بعض الالفاظ لا تخفى على من له نظر فيها اه ح (قوله فاعتبر ملكه وقت
دخوله) فيشمل من لم يكن في ملكه وقت الحلف ثم اشتراه ثم دخل ومن كان وفي حتى دخل (قوله
ولذا) اي لكون المعنى ما ذكرناه مستفاد من لفظة يومئذ (قوله لان لي او املكه للحال) اي
فان لي متعلق بثابتة مثلا وهو اسم فاعل والخيار في الوصف من اسم الفاعل او المفعول ان
معناه قائم حال التكلم بمن نسب اليه على وجه قيامه به او وقوعه عليه وصيغة المضارع وان
كانت تستعمل للاستقبال لكن عند الاطلاق يراد بها الحال عرفا وشرعا ولغة واللام
للاختصاص فلزم من التركيب اختصاص ياء المتكلم بالنصف بالملوكة للحال فلو نوى
الاستقبال لم يصدق لصفه على ظاهره فيعتق مملكه للحال لما ذكرنا وكذا ما استحدثت الملك
فيه لاقراره ولو قال كل مملوك املكه اليوم فهو حر عتق ما في ملكه وما استفاد ملكه في اليوم
ومثل اليوم الشهر والسنة فان عني احد الصنفين صدق ديانة لا قضاء وتأماته في البحر وفيه
كل مملوك اشترى فهو حر ان قلت زيدا او اذا كته فهو على ما يشترى قبل الكلام لا بعده وان
قدم الشرط فبالعكس وكذا ان وسطه مثل كل مملوك اشترى اذ ادخات النار فهو حر ولا يمتنع
ما اشترى قبله الا ان ينويهم (قوله ودبر) بالياء للفاعل كما يفيد قول المصنف في شرحه ان
من مفعوله لكن لا يظهر بناء للمفعول ومن نائب الفاعل (قوله مملوك) كذا في النسخ التي
رأيناها وصوابه النصب اه ح (قوله بل مقيدا من ملكه بعده) حاصله ان من كان في ملكه
يوم الحلف يصير مدبرا مطلقا فلا يصح بيعه بعد هذا القول ومن ملكه بعده يصير مدبرا مقيدا
فيصح بيعه قبل موت سيده (قوله عتقا من التثنية) هذا ظاهر مذهب الكل وعن الثاني
لا يمتنع ما استفاده بعد لان اللفظ حقيقة للحال كما سبق فلا يمتنع به ما سيملكه ولهما ان هذا اي
مجموع التركيب المحاب عتق وايضا ما يبقوله بعد موتي ولذا اعتبر من التثنية فمن حيث الجهة
الاولى يتناول المملوك حتى صار مدبرا مطلقا ومن حيث الجهة الثانية يتناول المستفاد لما
استقر ان الوصية يشتر فيها كل من الجنين أن يرى انه يدخل في الوصية مالم لا اولاد فلان
ما يستفاده ومن يولد له بعدها فيصح كانه قال عند الموت كل مملوك املكه فهو حر اه نهر

(قوله لانه تبع لاه) لانه كعضو من اعضائها ولذا لم يجز عن الكفارة ولم تجب صدقة فطره ولا يجوز بيعه منفردا نهر (قوله ولو لم يسل الخ) يعني ان المملوك لا يتناول الحمل سواء وصف المملوك بذلك او لا وانما فائدة وصفه بعدم دخول ام الحمل فلو لم يوصف به تدخل امه ولكن يعتق هو لا يتناول اللفظ له بل بتبعيته لها وبه ادفع ما فهمه في البحر كما فاده في النهر وذكر في الفتح ان تناول مملوك للام مبنى على ان الاستعمال استمر فيه على الاعية او على انه اسم لذات متصفة بالمملوكية وقيد التذكير ليس جزء المفهوم وان كان التانيث جزء مفهوم مملوكة فيكون مملوك اعم من مملوكة فالتانيث فيه عدم الدلالة على التانيث لا الدلالة على عدم التانيث اه لكن ذكر ايضا في الايمان في باب الحلف بالعق والطلاق ان لفظ كل مملوك للرجال حقيقة لانه تعميم مملوك وهو الذكر وانما يقال لانثى مملوكة ولكن عند الاطلاق يستعمل لها المملوك عادة اذا عمم بادخال كل ونحوه فيشمل الاناث حقيقة فلذا كان نية الذكور خاصة خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ولو نوى النساء وحدهن لم يصدق اصلا اه (قوله لا يتناول المكاتب) لانه غير مملوك على الاطلاق اذ هو حر بدا ولانه غير عبد كذلك لانه يتصرف بلا اذن سيده والعبد ليس كذلك وسيأتي في باب الحلف بالعق والطلاق عن الفتح انه ينبغي في كل مرفوق لى حران يعتق المكاتب لان الرق فيه كامل لا أم الولد الابالية (قوله والمشارك) قال في البحر الا بالية وذكر في المحيط الا اذا ملك النصف الاخير بعده فانه يعتق في قوله ان ملكت مملوكا فهو حر لانه وجد الشرط وهو مملوك كامل فلو باع نصيبه ثم اشترى نصيب شريكه لم يعتق استحسانا وتماه فيه (قوله على الصواب) تحطه لصاحب المجتبي في قوله لا يدخل العبد المراهون والمأذون في التجارة كاذكره في البحر ح ثم المأذون ان لم يكن عليه دين عتق عبيده ان نواهم السيد والا فلا وان كان عليه دين لم يعتقوا وان نواهم كذا في الفتح وغيره ط (قوله ولو نوى الذكور) اى بقوله كل مملوك لى حر فانه لا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر في عرف الاستعمال ويصدق ديانة ط (قوله دين) لانه نوى تخصيص العام فقد نوى ما يحتمله لفظه فيصدق ديانة لكنه خلاف الظاهر فلم يصدق قضاء اه ح والاولى ان يقول او نوى غير المدبر لان عدم نية المدبر صادق بعدم نية شئ اصلا وذلك لا يكون تخصيصا فاده ط (قوله لم يدين الخ) اى في نية الذكور لانه تخصيص للعاء وهو ما يملك فانه جمع مضاف فيم مع احتمال التخصيص ولما اكد بكلمهم ارفع احتمال التخصيص بخلاف كل مملوك فان التانيث فيه اصل العموم فقط قبل التخصيص فاده في البحر (قوله حث) لان الكتابة عتق معلق باءا بالنجوم وفي شراء القريب قد باشر سبب الاعتاق وفي الثالثة باع العبد لنفسه وهو اعتاق ط (قوله وصحيا) والفرق ان يزول العتق المعلق بعد الشرط وهو بعد البيع ليس بمملوك فلا يعتق والمالك في البيع الفاسد باق لا يزول الاستسلامه فيعتق الا ان يكون المشتري تسلمه قبل البيع فحينئذ يزول ملكه بنفس البيع فلا يعتق كافي الفتح عن المبسوط (قوله عتق) لان الدخول فعل العبد وصاحب الدار في شهادته به غير متهم فصحت شهادته فتح (قوله لانها على فعل نفسه) كذا قال في الفتح اى لان شهادة فلان على نفسه وهو التكليم قال المقدسى وفيه انه انما شهد على فعل العبد وانما يظهر هذا لو قال ان كلك فلان (قوله ولو شهد ابن فلان) اى

لانه تبع لاه (فلا يعتق حمل جارية من قال كل مملوك لى ذكر فهو حر) ولو لم يقل ذكر لدخل الحمل فيعتق الحمل تبعا (وكذا) لفظ المملوك والعبد لا يتناول (المكاتب) والمشارك ويتناول المدبر والمراهون والمأذون على الصواب ولو نوى الذكور او لم ينو المدبر دين وفي مالم يملكهم احرار لم يدين لدفع احتمال التخصيص بالتاكيد * (فروع) . حلف لا يعتق عبد فكاتب واشترى قريبا واشترى العبد نفسه حث * ان بعتك فانت حر فباعه فاسدا عتق وصحيا * ان دخلت دار فلان فانت حر فشهد فلان واخر انه دخل عتق وفي ان كفته لانها على فعل نفسه ولو شهد ابن فلان انه كالم اباها

في صورة التعليق على كلام أبيهما (قوله جازت ان جحد) اي الاب لانها على ايها بالكلية
وعلى انفسهما بوجود الشرط فتح (قوله عند محمد) لانه لا منفعة للمشهود به لانيهما فمحمد
يعتبر المنفعة لبوت التهمة واو يوسف يعتبر مجرد الدعوى والانكار لان بشهادتهما يظهر
ان صدقه فيما يدعيه فتح والله سبحانه اعلم

باب العتق على جعل

آخره لان الاصل عدمه (قوله بالضم الخ) قال في البحر والجعل في اللغة بضم الجيم ما يجعل
للعامل على عمله ثم سمي به ما يعطى المجاهد ليستعين به على جهاده واجعلت له اعطيته له
والجماثل جمع جميلة او جعلالة بالحركات بمعنى الجعل كذا في المغرب وقوله بالحركات اي حركات
الفاء في جعلالة اي الضم والفتح والكسر وقد اقتصر في العناية تبعاً للجوهري على الكسر
واعترضه في النهر بان المذكور في ديوان الادب وغيره الفتح ثم ذكر ما في المغرب فلم ان الضم
ضعيف وان الاشهر الكسر والفتح وهذا في الجملة وما في الجعل فلم نرم ذكر غير الضم فقول
الشارح ويفتح يحتاج الى نقل وعبارته في شرح الملتقى احسن حيث قال والجعل بالضم ما جعل
للانسان من شيء على فعل وكذا الجمالة بالكسر والفتح (قوله المال) اي المراد به هنا المال
المجموع شرطاً لعتقه نهر (قوله اعنت عبده على مال) مثل ان يقول انت حر على الف
درهم او بألف درهم او على ان تعطيني الف او على ان تؤدي الى الف او على ان تحييتي بألف
او على ان لي عليك الف او على الف تؤديها الى أو قال بعتك نفسك منك على كذا او وبعت لك
نفسك على ان تعوضني كذا ح عن البحر (قوله صحيح معلوم الجنس والقدر) هذه شروط
لصحة التسمية لانفاذ العتق في هذه المسئلة لان نفاذه موقوف على القبول وان لم تصح التسمية
وفسادها موجب لقيمة العبد احتراز بصحيح عن المحر في حق المسلم قال في البحر وشمل
اطلاق المال المحر في حق الذمي فانها مال عندهم فلو اعنت الذمي عبده على خر او خنزير فانه
يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان اسلم احدها قبل قبض المحر فعندها على العديته وعند
محمد عليه قيمة المحر كذا في المحيط اه وقوله معلوم الخ قال في البدائع وان كان المسمى معلوم
الجنس والنوع والصفة كالملك والوزون فعليه المسمى وان كان معلوم الجنس والنوع
مجهول الصفة كالتياب الهروية والحيوان من الفرس والعبد والحارية فعليه الوسط منه
واذا جاء بالقيمة يجبر المولى على القبول وان كان مجهول الجنس كالنوب والدابة والدار فعليه
قيمة نفسه لان الجهالة متفاحشة ففسدت التسمية اه وفي النهر وان لم يعلم الجنس كنوب
وحيوان عتق بالقبول ولزمه قيمة رقبته اه فقد ثبت ما قلنا من ان هذه شروط لصحة
التسمية لانفاذ العتق هنا واما ما نقله ح عن النهر من انه اذا لم يكن معلوماً كدراهم او كان
مجهول الجنس كنوب او غير صحيح ككذا من المحر لم يجبر على القبول ففيه ان هذا ذكره
في النهر في المسئلة الآتية وهي تعليق عتقه بأدائه ففيها لا يعتق الا بالاداء ويجبر المولى على قبول
المؤدى الا اذا كان مجهولاً او غير صحيح فلا يجبر على قبوله وهذا لا يتأتى في مسئلتنا لان الشرط
فيها قبول العبد العتق على المال فاذا قبل عتق بالقبول ثم اذا كان المال صحيحاً معلوماً لزمه
لصحة التسمية والا لزمه قيمة نفسه كما قلنا فافهم (قوله قبل العبد) شرط قبوله لانه

جازت ان جحد وكذا ان
ادناه عند محمد وابطلها الثاني

باب العتق

على جعل

بالضم ويفتح المال (اعتق
عبده على مال) صحيح
معلوم الجنس والقدر
(قبل العبد)

معدومة من حابه والى ذلك الرجوع وانتهى بهن عليه قبل قبول الاولى بقيام قولى
 ان من يعاقب من جانب المولى ولذا لم يصح رجوعه عنه ولم يجعل قيمته من خمس شهر
(قوله كل المال) فلم يقل في نصف بل يجرى عند الامام ما فيه من الاضرار بالمولى ولا يجوز
 يعنى كله بالكل بناء على تجزى الاعتناق وعدمه شهر **(قوله)** يجلس علمه لو غابا فان
 قبل فيه صح والا يخل اذ الحاضر يعتبر فيه مجلس الانجاب **(قوله لانه)** اى العلق المضموم من
 علق معلق على القبول اى قبول العبد للعقد لانه معاوضة من جانبه كما عانت **(قوله)** حتى ورد
 الخ (تفرع على تعاقب) **(قوله)** او اعرض بان قام من مجلسه أو اشتغل بعمل آخر بعد
 منه انه قطع ما دفعه بحر **(قوله)** فاس بحر اى بانفاه في الجواب لانه لم يأت بها أو اى بالواو
 تجزى لكونه ابتدئ لاحوال عدم الرابض بحر وفيه كلام قدمناه في تعاقب الطلاق **(قوله)**
 صار مأذونا لم بشرط قبله هنا اى فيما اذا عاقبته باده اذ لا يحتاج اليه ولا يصل بآرد
 كفى التبيين بخلاف نسخة سابقة وهى ما اذا قال له أنت حر على الف شرى لانه **(قوله)** دلالة
 لانه رغبة في الاكتساب بطابه الاداء منه ومراده التجارة لا التكدى فكان الدلالة دبر
(قوله) تردد فيه في البحر حيث قل ولم أر صريحا انه لو حجر على هذا العبد المأذون هل يصح
 حجره وقد يقال انه لا يصح لان الاذن له ضرورى لنسخة التعاقب بأداء المال وقد يقال انه يصح بان
 له تلك بيعه فيملك حجره بالاولى اه واستظهر السامع ان الاول والاظهر الثانى لانه لا يشترط
 اخذ ما ظن به من كسب العبد فليأمل **(قوله)** لانه صريح في تعاقب العلق بالاداء اما الكتابة
 فهي صريحة في عقد المعاوضة نعم هو ملحق نظرا الى اللفظ ومعاوضة نظرا الى المقصود لكن
 ما لم يكن المال لازما على العبد تأخر اعتبار المعاوضة الى وقت ادائه اياه ولما تأخر الى ذلك
 لم يثبت من احكام المعاوضة الا ما هو بعد الاداء وهو ما اذا وجد السيد بعض المؤدى زبوا فله
 ان يرجع بالحياد وتقديم ملك العبد لمساواة وانزاله قابضا اذا أتاه به واما فيما قبل الاداء
 فلمعتبر جهة التعاقب فكثرت آثاره فلذا خاف المعاوضة التي هي الكتابة في صور كثيرة
 اه ما خلا من الفتح **(قوله)** فلا يشترط عتقه عن قوله (فاذا أدى بعد قول المولى ان أدبت
 الخ عتق ويشترط القبول في الكتابة كفى الواقعة ط **(قوله)** ولا يبطل برده اى ولو صريحا
 كقوله لا أرضى **(قوله)** قبل وجود شرطه اى شرط العتق **(قوله)** خلاف فسد ابن يوسف
 يجب وعند محمد لا وسكن لو قبضه عتق بخلاف الكتابة فانه لا خلاف في انه يجب ان يقبضه
 وبعد قبضه بحر واختار في الفتح الاول وبين وجهه ثم ان هذه مسألة رابعة ط ولا يظهر
 كون هذه المسألة من مسائل الخلاف وان عددها في البحر والنهر منها لان المكتتب لا يبيع
(قوله) وعتق بالتاحلية استحيه رفع الموانع بان يضع المال بين يدي المولى بمحت لومديده
 خذنه فاحتمل يحكم القاضي باه قبضه وكذا في تم المبيع وبدل الاجارة وسائر الحقوق وهذا
 معنى قوله اجيره الحساكم على قصه اى حكم به لانه يجبر عليه بخمس ونحوه واما ذكر
 التاحلية فيفيد انه عتق بحقيقة قبض بالاولى بحر فال في الفتح وهذا اذا كان العوض صحيحا
 اما لو كان خيرا أو مجبور لا جهالة فاحتمل ان يقال ان أدبت الى خيرا أو نوبا فانت حرة فادى
 ذلك لاخير عن قولهما اى لا يفتل فاما الا ان اخذه مختارا اه وحاصله ان العتق بالتاحلية

كل المال (في المجلس) بر
 مجلس علمه لو غابا (عتق)
 وان لم يؤذ لانه معلق على
 القبول لا اداء حتى لورد
 او اعرض حل (و) ام
 (و عاقبه ما دانه) بان أدبت
 فانت حر (صار مأذونا)
 له دلالة وهل يصح حجره
 تردد فيه في البحر
 (امكتابا) لانه صريح في
 تعاقب العتق بالاداء وهو
 بخلاف المكتتب في عشرين
 مسألة ذكر منها تسعة فقال
 (فلا يشترط) عتقه (على)
 قبوله ولا يبطل برده
 والله على بيعه قبل وجود
 شرطه وهو الاداء ولو
 باعته ثم اشتراه هل يجب
 قبول مائتيه به خلاف
 (وعتق بالتاحلية) بحث
 لومديده للمال اخذه (ولو)
 ادى عنه غيره تبرأ

انما ثبت لوالعوض صحبها معلوما والا فلا يثبت الا شريطة التخييل وهذا معنى ما نقله من
 التبر في الاستقالات الاولى ومحل ذكره هنا كانهما عليه (تأنيده) العتق بالتخية لا بنفس العتق
 المعلق فان الكتابة كذلك فلا وجه لعدم ذلك من مسائل الخافضة كما قلناه - ولذا لم يعمد
 منها في البحر وغيره نعم ذكر في الفتح انه عند زفر لا يعتق بالتخية وعليه تظهر الخاتمة بين
 وبين الكتابة (قوله) او امر غيره بالاداء الخ) مثله ما اذا أدى مديون العبد عنه لا يثنى
 فلو اسقط التبرع كان اخضر وأعمح قلت وفيه ان أداء المديون ديناً على دائته ان كان بأمره
 برى المديون والا فهو متبرع فمسألة مديون العبد لم تخرج عن احدها نعم لو اسقط منه ما
 استغنى عن قوله او امر غيره وهذا وقد نقل في البحر مسألة الامر عن المحيط ثم نقل بعدد بركة
 عن البدائع لوقال لعبد له ان ادبنا الى النفا فمأخران فأدى احدهما حصته لم يعتق احدهما
 لانه علق العتق بأداء الالف ولم يوجد وكذا لو أدى احدهما الالف كله من عنده وان أدى
 احدهما الالف وقال خمسمائة من عندي وخمسمائة بعث بها صاحبي ليؤديها اليك عتقا
 لوجود الشرط حصه احدهما بطريق الامالة وحصه الآخر بطريق النيابة لان هذا باب تجري
 فيه النيابة فقام ادائه مقام أداء صاحبه اه قال وبين التباين تناف الان يوفق بأن ما في المحيط
 انما هو في الامر من غير اعطاء شيء من العبد وما في البدائع فيما اذا بعث مع غيره المال فلا
 اشكال اه (قوله لان الشرط أدائه) لما مر من انه صريح في تعليق العتق بالأداء بخلاف
 الكتابة فانها معاوضة حثيقة معنى التعليق فكان المقصود منها حصول البدل (قوله) او
 حط عنه البعض بطلبه الظاهر انه انما يقيد بالصواب لان المحيط يلحق بأصل العقد فاذا لم يلحق
 هنا بتراضيهما لا يلحق بدونه بالاولى افاده السامحاني وهذا بخلاف مال الكتابة فانه مال
 واجب شرعا لانها عقد معاوضة اما هنا فغير واجب بل هو شرط للعتق وشرط العتق لا يحتصل
 الحط ذخيرة (قوله) وكذا لو أبرأه اى عن البعض او عن الكل لا يبرأ ولا يعتق بخلاف
 المكاتب جوهره واعتراض في البحر تبعاً للفتح بأن الفرق انما يكون بعد تحقق الإبراء في
 الموضعين والإبراء لا يتصور في مسألة التعليق لانه لا دين على العبد بخلاف الكتابة اه ومثله
 يقال في الحط لكن قال ح ويمكن ان يشاب بأنه يكفي في الفرق عتق المكاتب اذا قال له مولاه
 ابرأتك عن بدل الكتابة لصحة الإبراء عنه لانه دين وعدم عتق المعلق عتقه على الاداء اذا أبرأه
 مولاه لعدم صحة الإبراء (قوله) وأداء الى الورثة اى ادى المال المعلق عليه العتق (قوله
 لعدم الشرط) علة للمسائل الست المذكورة في قوله كما لا يعتق الخ (قوله) بل العبد با كسابه
 للورثة اى فلهم بيعه وأخذ كسبه بخلاف المكاتب وهذه المسألة عدها في البحر وغيره من
 جملة المسائل ولو عدت هنا لزادت على العشرين لانها الرابعة عشر ولعل الشارح لم يعد منها
 قوله وعتق بالتخية لما مر فكون هذه الثلاثة عشر فافهم (قوله) بل له أخذ ما ظن به اى
 من كسب العبد قبل أداء البدل وقوله او ما فضل عنده اى بعد أداء البدل وحاصله أن للسيد
 أخذ ما ظن به مما في يد العبد قبل عتقه بأداء البدل وبعمد بخلاف المكاتب في الصورتين كفى
 البحر (قوله) ولو ادى من كسبه قبل التعليق اى ما اكتسبه قبل التعليق عتق بخلاف
 الكتابة فانه لا يعتق بأدائه لانه ملك للمولى الا ان يكون كاتبه على نفسه وماله فانه حينئذ يكون

او امر غيره بالاداء فأدى
 (لا) يعتق لان الشرط
 ادائه ولم يوجد (كما)
 لا يعتق (لو) قيد بدراهم
 فأدى دنائير او بكيس
 ايض فدفع في كيس اسود
 او بهذا الشهر فدفع في
 غيره او (حط عنه البعض
 بطلبه وادى الباقي) وكذا
 لو أبرأه (او مات المولى
 واداه الى الورثة) لعدم
 الشرط بل العبد با كسابه
 للورثة كالومات العبد
 قبل الاداء فتركته لمولاه
 بل له اخذ ما ظن به او ما
 فضل عنده من كسبه ولو
 ادى من كسبه قبل التعليق
 عتق ورجع السيد بمثله
 عليه

أحق به من سيده ودادى منه عتق بخر وقوله قبل التعليق متعلق بكسبه وقيد به ما في البحر عن الهداية لو ادعى الفاعل اكتسبها قبل التعليق رجع المولى عليه وعتق لاستحقاقها ولو كان اكتسبها بعده لم يرجع عليه لانه مأذون من جهةه بالاداء منه اهـ **(قوله)** وتعلق أدأؤه في بعض النسخ وتقيده أدأؤه بالجلس اى فلا يعتق ما لم يؤدى ذلك المجلس فلو اختلف بان اعرض او اخذ في عمل آخر فأدبى لا يعتق بخلاف الكتابة فتح **(قوله)** هذا اى لا يعتق بالجلس ومنها ما متى كافى الفتح لانهما للعموم الاوقات كما مر في الطلاق **(قوله)** ولا يتبعه اولاده اى لو كان المعلق عتقه ماداه امة فولدت ثم أدت فعتقت تابعه ولقد لانه ليس لها حكم الكتابة وقت الولادة بخلاف الكتابة فتح **(قوله)** دين صحيح يصح التكفيل به فيه انه قبل الاداء لا دين لان السيد لا يستوجب على عبده ديناً وبعد الاداء لا دين ايضا فلا معنى لهذا الكلام بل ذكر هذه المسئلة غلط هنا ومحالها اول الباب عند قول المتن اعتق عبده على مال فقبل العبد في المجلس عتق كما فعل في البحر حيث قال فاذا قبل صار حراً وما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع المثاني وهو قيام الرق على ما عرف اهـ والكفالة لا تصح الا بالدين الصحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء او الابراء وبذل الكتابة يستند بغيرها وهو التعجيل **(قوله)** وهذه الموفية عشرون) سواءه عشرون على انه مضمول الموفية ح وقد غامت ان هذه المسئلة ساقطة لانها ليست من مسائل التعليق على مال فلو فى لعشرين مالى الذخيرة **(قوله)** ورجع الغريم على المولى) اى رجع المقرض على المولى بالانث والظاهر ان المولى لا يرجع به على العبد لانه انما يرجع بما اكتسبه قبل التعليق لا بعده كما قدمناه آنفاً عن الهداية وهنا الاستقراض بعد التعليق ففهم **(قوله)** فدفع احدها) المناسب لما قبله وما بعده احداها بأنث التانيث قبل ضمير التانيث **(قوله)** فالغريم مطالبة المولى بهما) اى بالانث التى قبضها وبالانث التى استهلكها العبد قيد المسئلة في الذخيرة بما اذا كانت قيمة العبدانين اى فلو اقل للغريم مطالبة المولى بقدر القيمة لانه بالعتق عطل على الغريم قيمته فقط اذ لو لا العتق كان له بيعه لاستيفاء دينه **(قوله)** لانه) الضمير الاول والاخير للغريم والثاني والثالث للعبد وهذا التعليق كقول ط انما يظهر للانث التى استهلكها امالاً حتى دفعها للمولى فعلمنا ما مر من ان الغرماء احق بمال المأذون **(قوله)** ان قبل عبده اى) امالاً قبل الموت لا يعتق لانه مثل انت حرر غداً بالانث فان القبول بحاله الغد لان القبول انما يعتق في مجلسه ومجلسه وقت وجوده والاضافة تؤخر وجوده الى وجود المضاف اليه وهو هنا ما بعد الموت بخلاف انت مدبر على انث فن القبول للجال لانه انجب التدبير في الحال الا انه لا يجب المال في الحال اقباء الرق والمولى لا يستحق على عبده ديناً ولا بعده لانه لما يجب عند القبول ما يجب بعده وروى عن أى حليفة ان القبول ان القبول هنا ايضا بعد الموت وكذا روى عن أبى يوسف الا انه اختلف كلامه في لزوم المال والاعدل لزومه وهو المروى عن محمد ايضا لان المولى ما رضى بعتقه الا بعدل والمولى يستحق على عبده المال اذا كان بالعتق كما سكت على ان يستحق المال بعد موت المولى وحده يكون حراً اهـ ما يخصنا من الفتح **(قوله)** مع ذلك) اى مع وجود القبول المذكور **(قوله)** هو الاصح) مقابله ما روى عن الامام انه يعتق بمجرد

(وتعلق أدأؤه بالجلس)
ان علق بأن وبأذ ولا يتبعه
اولاده بخلاف المكتسبة
في الكل (وهو) اى مال
(دين صحيح يصح التكفيل
به بخلاف بدل الكتابة)
فانه لا تصح الكفالة به
وهذه الموفية عشرون
وزاد ما في الذخيرة لو عاتقه
بأنث فاستقرضها فدفعه
لمولاه عتق ورجع الغريم
على المولى لان غرماء
المأذون احق بماله حتى
تم ديونهم ولو استقرض
ألفين فدفع احدها وأكل
الاخرى فللغريم مطالبة
المولى بهما لنعمه بعتقه من
بيعه بدينه (ولو قال انت
حر بعد موتى بأنث أن
قبل عبده) اى بعد موته
(وانتقته) مع ذلك (وارث
او وصى او قرض عند
امتناع الوارث) هو الاصح

القبول كإظهار اطلاق المتون وايد في غاية البيان والفتح **(قوله)** لان الميت ليس بأهل للاعتاق (تعليل للاصح واعترض بأنه لو جن بعد تعليق العتق او الطلاق ثم وجد الشرط وقع لان الاهلية ليست بشرط الا عند التعليق او الاضافة ولذا يعتق المذبر بعد الموت وليس التدبير الا تعليق العتق بالموت وأجيب بالفرق وهو انه هنا خرج عن ملك المعلق الى ملك الورثة فلم يوجد الشرط الا وهو في ملك غيره ولا يخفى ان هذا غير دافع لان الاعتراض على التعليق هو ان فوات اهلية المعلق لا اثر له هذا الجواب ابداء علة اخرى والصواب في الجواب ان المعارض فهم ان فوات الاهلية بسبب الموت والمراد أنه بخروجه عن ملكه وتامه في الفتح وقد عنى هذا الجواب قبل ان أراه والله الحمد وبه ظهران تعليلا شارحا تسعيا للهداية صحيح فافهم **(قوله)** والولاء للميت (اي للورثة كافي البحر فيرثه عصبته المتعصبون بانفسهم دون الاناث ولو كان الولاء للورثة ابتداء لدخل فيه الاناث فليأتمل ط وهو ظاهر **(قوله)** لا يعتق بذلك (اي بذلك القول لانه عتق بمال فلا بد فيه من القبول ولما كان القبول بعد الموت نزم تأخر العتق عن الموت ويلزم منه خروجه الى ملك الورثة فلا يعتق الا بعقدهم كما لو قالت انت حر بعد موتى بشهر وتامه في الفتح **(قوله)** ولو حرره على خدمته (اي خدمة العبد للمولى ولغيره افاده في النهر **(قوله)** نقيل) (اي في المجلس در متقى **(قوله)** متقى في الحال) لان الاعتاق على الشيء يشترط فيه وجود القبول في المجلس لا وجود القبول كسائر العتود بحر **(قوله)** وفي ان خدمتي الخ) تقدم انه ان علق بأن تقيد اداؤه بالمجلس ولعل الفرق ان اداء المال ممكن في المجلس فيتقيد به والخدمة سنة لا يمكن تحصيلها فيه فلم تقتصر على المجلس ولو علقها بأن فلينظر اه شر نبالة **(قوله)** لا يعتق الا بالشرط (اي لا يتوقف على القبول بل لا بد من وجود الشرط وهو الخدمة لانه تعليق لامعاوضة بخلاف مسألة المتن **(قوله)** فلو خدمه اقل منها (اي ولو لعجزه عنها بمرض او حبس فيما يظهر **(قوله)** لان ان للتعليق الخ) بيان لوجه الفرق بين مافي المتن ومافي الشرح حيث توقف الاول على القبول فقط والثاني على الشرط فقط **(قوله)** وخدمه) يعني من ساعته بحر اي ان ابتداء المدة من وقت الحلف **(قوله)** الخدمة المعروفة (عبارة كافي الحاكم والخدمة خدمة البيت المعروفة بين الناس اه والظاهر ان المراد خدمة مصالح البيت لكن تختلف باختلاف المولى فلو كان صاحب حرفة او زراعة يخدمه في عمله حيث كان معروفا تأمل وصرحوا في الاجابة بأنه لو استأجره للخدمة يخدمه في الخضر لا السفر لان خدمة السفر اشق **(قوله)** ايا كانت (اي سنة او اقل او اكثر بحر اي المدة المشروطة **(قوله)** او مات هو) (اي العبد **(قوله)** ولو لحكما) المراد به ان يصير بحالة لا يمكن فيها الخدمة وهذا بحث لصاحب البحر وتبعه اخوه في النهر **(قوله)** قبلها (اي الخدمة متعاقب مات بصورته ط **(قوله)** ولو خدم بعضها فبحسابه) كسنة من اربع سنين ثم مات فعندها عليه ثلاثة ارباع قيمته وعند محمد قيمة خدمته ثلاث سنين بحر عن شرح الطحاوي **(قوله)** فتؤخذ منه للورثة (اي لورثة المولى وقال عيسى بن ابان بل يخدمهم ما بقى منها لانها دين فيخلقه وارثه فيه كالواعتقه على الف فاستوفى بعضها ومات لكن في ظاهر الرواية لا يخدمهم لان الخدمة منفعة وهي لا تورث او لان الناس

لان الميت ليس بأهل للاعتاق (عتق) بالاناب والولاء للميت (والا) يوجد كلا الامرين (لا) يعتق بذلك (ولو حرره على خدمته حولا) مثلاً كأعتقتك على ان تخدمني سنة (فتقبل عتق في الحال) وفي ان خدمتي سنة قالت حر لا يعتق الا بالشرط فلو خدمه اقل منها او عوضه عنها او قال ان خدمتي واولادي فمات بعض اولاده لا يعتق لان ان للتعليق وعلى للمعاوضة (وخدمه) الخدمة المعروفة بين الناس (مدته) ايا كانت (فأن) جهلت او (مات هو) ولو حكما كمي (او مولا قبلها) ولو خدم بعضها فبحسابه (تجب قيمته) فتؤخذ منه للورثة او من تركته للمولى وعند محمد تجب قيمة خدمته وبه نأخذ

يتفاوتون فيها وتامة في البحر (قوله حاوي) المراد به الحاوي القدسي نقله عنه في البحر
والنهر واقراء (قوله على نفقة نباله) هذه حادثة سئل عنها في البحر ولم يجدها فثقلت
وهذا خاص بنسبه المأوضة كما هو صورة الحادثة اما في مسألة التعليق فلا شبهة في ان نفقته
على سيده لانه باق على ملكه الى انتهاء مدة الخدمة (قوله حتى يستغنى) اى عن الاكتساب
(قوله غث في البحر الثاني) وقال لانه الآن معسر عن اداء البذل فصار كما اذا اعتقه على مال
ولا قدرته عليه فانه يؤخر الى الميسرة واقراء في النهر (قوله والمصنف الاول) حيث قال
ويمكن ان يقال بوجودها على المولى في المدة المذكورة ويجعل كالموصى له بالخدمة فان النفقة
واجبة عليه وان لم يكن له ملك الرقبة لكونه محبوسا بخدمة والحبس هو الاصل في هذا الباب
اصله القاضي والفقهاء فأن مرض فينبغي ان يفرض في بيت المال بخلاف الموصى بخدمته اذا
مرض فان نفقته على مولاه واعترضه ح بأنه قياس مع الفارق فان الموصى به بخدمة الموصى له
لا في مقابلة شيء فإذا كانت نفقته عليه اما هذا فانه بخدم في مقابلة رقبته فكان كالسائر تأمل اه
وكذا اعترضه الحبر الرملي بأن الموصى بخدمته رقيق محبوس في خدمة الموصى له وليست
الخدمة بدل شيء فيه وما نحن فيه هو حر قادر على الكسب فكيف نوجب نفقته وفقهه عليه على
معتقه بسبب دين واجب له عليه فان الخدمة هنا بمنزلة الدين لما في التنازعانية عن الاصل اذا
قل انت حر على ان نخدمنى سنة قبل العبد فهو كما لو قل انت حر على الف درهم فقبل اه
وقد صرحوا قاطبة بأنها بدل في هذا المحل تأمل اه (قوله كبيع عبده) اى من العبد بغير ان
الخلاف المار مبني على الخلاف في مسألة اخرى وهى ما اذا باع نفس العبد منه بجماعة بعينها
ثم استعتقت او هلكت قبل تسليمها يرجع عليه بقيمة نفسه عندها وعند محمد بقيمة الجارية
وتامة في الهداية وغيرها قال في الفتح ولا يخفى ان بناء هذه على تلك ليس بأولى من عكسه بل
الخلاف فيهما معا ابتدائي (قوله بالنسبة على ان تزوجها) كذا في بعض النسخ زيادة
على الجارية لضمير المتكلم وفائدتها الدلالة على عدم وجوب المال عند عدم ذكرها بالاولى اذ
في الفتح والبحر (قوله وأبى النكاح) افاد ان لها الامتناع من تزوجها لانها ملكت نفسها
بالعق فخرج وقيد به لانها لو تزوجته قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها كما بان (قوله ولا شيء له على
آمره) لان حاصل كلام الأمر أمره المخاطب باعتاقه امره وتزوجها منه على عوض الف
مسرورة عليه عنها وعن مهرها فلما لم يتزوج به بطلت عنه حصته المهر منها واما حصته العتق
فباطلة لان العتق يثبت للعبد فيه قوة حكمية هى ملك البيع والشراء ونحو ذلك ولا يجب
المعوض الا على من حصل له المعوض اه فخرج اى ومن حصل له المعوض لا يجب عليه لانه
لم يشترط عليه (قوله في الطلاق) كخلاف الاب صغيرته لانه ليس في مقابلة عوض حقيقة لان
المرأة لم يحصل لها ملك المملوك فكانت بخلاف العتق (قوله ولو زاد) اى بأن قال اعتق امك
عنى بالنسبة الخ ولم يتزوج (قوله لنفسه الشراء اقتضاء) اى مع المقابلة بالبيع ايضا في قوله
على ان تزوجها ولما كان ذلك ونحوه لكونه مذكورا صريحا لم يذكره في علة الانقسام
فافهم والحاصل ان اعتاقه عن الأمر يقتضى سبق ملكه له فصار المعنى به منى واعتقه عنى
وصار اثنان للمأور قولنا قل في الدرر واذا كان كذلك فقد قابل الالف بالرقبة شراء

قوله في هذا الباب اى
باب النفقة اه منه

حاوي وهل نفقة عياله
لوفقيرا على مولاه في المدة
كالموصى له بالخدمة
او يكتسب للاتفاق حتى
يستغنى ثم يخدم المولى
كالعسر بحث في البحر
الثاني والمصنف الاول
(كبيع عبده بعينه)
كعتك نفسك بهذا العين
(فهلكت) او استعتقت
(نجب قيمته) وعند محمد
قيمتها (ولو قال) رجل
لمولى أمة (اعتق أمك الف
على ان تزوجها) ان
فعل (العتق) وابى
النكاح (عتقت جانا ولا
شيء له على أمره) لصحة
اشتراط البذل على الغير
في الطلاق لا في العتاق
(ولو زاد) لفظ (عني قسم
الالف على قيمتها ومهرها)
اى مهر مثلها لتضمنه
الشراء اقتضاء

(و) لذا (نحب حصه ماسلم)

اي القيمة وتسقط حصه مهر (فلو تكحت) القائل (فحصه مهر مثلها) من الالف (مهرها) فيكون لها (في وجهه) ضم عنى وتركه (وما أصاب قيمتها) في الاولى هدر و (في الثانية لمولاها) باعتبار تضمن الشراء وعدمه (اعتق) المولى (امته) على ان تزوجه نفسها فزوجه فلها مهر مثلها) وجوزوه الثاني اقتداء بنقله عليه الصلاة والسلام في صفة قلنا كان صلى الله عليه وسلم مخصوصا بالنكاح بلامهر (فان أبت فعلها) السعاية قيمتها (اتساقا) وكذا لو اعتقت المرأة عبدا على ان ينكحها فأن فعل فلها مهرها وان أبى فعليه قيمته (ولو كانت) المتقة على ذلك (ام ولده) فقبلت عتقت (فان أبت) نكاحه (فلا شيء) عليها) خائبة لعدم تقوم ام الولد (فرع) قال اعتق عنى عبدا وان حرقة عتق عبدا جيدا لا يعتق وفي ادلى يعتق لانه ادخل في ملكه فيكون راضيا بالزيادة وأما العتق اخراج لان كسه ملك للمولى

باب التدبير

والبيع نكاحا فانقسم عليهما ووجب حصه ماسلمه وهو الرقية وجل عنه ماسلم هو البضع اه فلو فرض ان قيمتها الف ومهر مثلها خمسمائة قسم الالف على الف وخمسمائة قلنا الالف حصه القيمة وثله حصه المهر فيأخذ المولى الثلث ويسقط الثلث وعكس في الشربالية وهو سبق فلم (قوله ولذا) لاداعي للتعليل هنا قالوا لبقاء المثلث على حاله لان قوله ونحب عتقت على قسم من تمة الحكم (قوله فحصة مهر مثلها مهرها) اي اذا نكحته بضم الالف ايضا على مهر مثلها وقيمتها فما أصاب المهر وجب لها في الوجهين أعنى الوجه الاول وهو ما اذا لم يقل عنى والوجه الثاني وهو ما اذا قاله وما أصاب قيمتها سقطت عنه في الوجه الاول لعدم الشراء فيه وأخذ مهرها في الوجه الثاني تضمن الثاني الشراء اقتضاء كإس فلو فرض أن قيمتها مائة ومهرها مائة قسم الالف عليهما نصفين فيجب لها نصفه في الوجهين والتصف الثاني يسقط عنه في الوجه الاول وبأخذ المولى في الوجه الثاني وكذا لو تفاوتا بأن كان قيمتها مائتين ومهرها مائة فيجب لها ثلث الالف في الوجهين ويسقط عنه ثلثه في الوجه الاول وبأخذها المولى في الوجه الثاني (قوله ضم عنى وتركه) بدل من وجهه بدل مفصل من مجمل - (قوله وما أصاب قيمتها الخ) قبل فيه تكرار مع ماسبق وليس كذلك فافهم (قوله باعتبار تضمن الشراء وعدمه) لف ونشر مشوش ط (قوله فلها مهر مثلها) اي عندها لان العتق ليس بمال فلا يصح مهرها بشر (قوله وجوزوه الثاني) اي ابو يوسف اي جوزوه هذا التعويض المعلوم من المقام فقال بجواز جعل العتق صداقا ط (قوله في صفة) هي بنت حي أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها من سي خبير اعتقها صلى الله عليه وسلم وجعل عتقها مهرها ط (قوله قيمتها) بدل من السعاية ا هـ وفي نسخة في قيمتها وهي اوضح لكن فيها تغيير اعراب المتن وفي نسخة سعاية قيمتها بالاضافة على معنى في وفيه تغيير المتن ايضا لكن الشارح تركه كثيرا (قوله على ذلك) اي على شرط التزوج ط (قوله فقبالت) افاده ان القبول شرط العتق هنا وفيما قبلها ط لانه معاوضة لا تعليق (قوله لعدم تقوم ام الولد) هذا انما يظهر على قول الامام لا على قولهما اذها بقولان يتقوما ط (قوله لانه ادخل الخ) ذكر هذا التعليل في البحر عن المحيط ومقتضاه انه يعتق بالعبد الردي في الوجه الاول وهو مخائف لما في الهندية من انه يتصرف الى الوسط ويصير العبد مأذونا في التجارة فلو اعتق عبدا رديا أو مرقعا لا يجوز وفي الاداء اذا لم يبين القيمة والجنس لو أتى بعدد وسط او مرقع يجزى المولى على القبول لا لو أتى بردي الا ان قبله ولو أتى بقيمة الوسط لا يجزى ولا يعتق وان قبلها ا هـ مخلصا (تمه) لو قال ادالى الف وان حربا لو لا يعتق مالم يؤد ولو قل فأنتم حر بالفاء يعتق في الحال والفرق ان جواب الامر بالواو بمعنى الحال معناه انت حر حال الاداء فلا يعتق قبله واما بالفاء فهو بمعنى التعليل اي لانك حر مثل اشر فقد اتاك الغوث قبل هذا قولهما اما عنده فيدبني ان يعتق في الحال كما في طائفي ولك ألف فطابقها بجمع جانبا عنده وقيل انه قول الكل وتامه في الذخيرة

باب التدبير

شروع في العتق الواقع بعد الموات بعد الفراغ من الواقع في الحياة وقدمه على الاستيلاء اشهره الذكر ايضا وركنه اللفظ الدال على معناه وشرائطه نوعان عام وخاص فالعام ما مر في شرائط

العتق كونه من الأهل في الخُل منجزاً أو معلقاً أو مضافاً إلى الوقت أو إلى الملك أو سببه
والخاص تعليقه بطلاق موت المولى لا يمتنع غيره كما يأتي وصفته التحزى عنده خلافاً لهما
فلو دبره أحدهما اقتصر على نصيبه وللآخر عند يسار شريكه ست خيارات الخمسة المسارة
والترك على حاله وسيأتي بيان أحكامه من عدم جواز إخراجها عن الملك ومن عتقه من الثلث
بعد موت المولى الخ بخر **(قوله هو لغة الخ)** يشمل تعليقه بموته مقيداً وبموت غيره فهو عام
من المعنى الشرعي وفيه بيان وجه التسمية فإن الدبر كافي للمصباح بضمينين ويخفف خلاف
القبل من كل شيء ومنه يقال لآخر الأمر دبر وأصله ما دبر عنه الإنسان ومنه دبر عبده
واعتقه عن دبر أي بعد دبره في ضياء العلوم التدبير العتق بعد الموت وتدبير الأمر النظر فيه إلى
ما يصير إليه العاقبة وقصر في الدبر تفسيره لغة على هذا الأخير وقال كأن المولى نظر إلى عاقبة
أمره فأخر جعبه إلى الحرية بعده ثم قال أنه شرعاً يستعمل في المطلق والمقيد اشتراكاً معنوياً وهو
تعليق العتق بالموت أي موت المولى أو غيره فأمراً من المعنى اللغوي جعله المعنى الشرعي ورد بأنه
خلاف ظاهر كلام عامة المأثبات حيث قصروه شرعاً على المدبر المطلق كما بسطه في الترتيبات
ولذا خالفه المصنف والشارح مع كثرة متابعتها **(قوله ولو معني)** قال في التهر وقولنا لفظاً
أو معني يصح أن يكونا حالين من التعليق والتعليل معنى الوصية برقبته أو بنفسه أو بثأله
لامته وإن يكونا حالين من مطلق والمطلق معنى كأن مت إلى مائة سنة فأنت حر فإنه مطلق
في المختار اه وتمثيل الشارح الثاني فقط بوجه قصره عليه **(قوله وخر ج الخ)** فيه رد على الدبر
كأمر ومن التدبير المقيد تعليقه بموته وموت فلان كإسباني وكذا أنت حر قبل موتي بشهر
وسيأتي تمامه **(قوله أصلاً)** أي مطلقاً لا مقيداً خلافاً لما ذكره المصنف **(قوله أو أحدث)** في
حادث لأنه متعريف الحادث والحادث في الموت بخر **(قوله زاد بعد موتي أولاً)** أي يصير مدبراً
الساعة لأن التدبير بعد الموت لا يتصور فيلغو قوله بعد موتي أو يجعل قوله أنت مدبر بمعنى
أنت حر كافي البحر عن المحيط **(قوله أو أنت حر يوم موت)** لافرق في العتق المضاف إلى الموت
بين أن يكون معلقاً بشرط آخر أولاً فلو قال إن كنت فلاناً فأنت حر بعد موتي فكله صار
مدبراً لأنه بعد الكلام صار التدبير مطلقاً وكذا لو قال أنت حر بعد كلامك فلاناً وبعد موتي فكله
فلان كان مدبراً وكذا في البدائع ولا فرق في التدبير بين كونه منجزاً أو مضافاً كأنت مدبر غداً
أو رأس شهر كذا فإذا جاء الوقت صار مدبراً بخر **(قوله صح الخ)** لأنه نوى حقيقة كلامه وكان
مدبراً مقيداً لأنه علق عتقه بما ليس بكائن لمحال وهو موته بالنهار عن المتوسط **(قوله)**
وغلب موته قبلها) بأن كان كبير السن **(قوله هو المختار)** كذا في الزيلعي لكن ذكر قاضي خان أنه
على قول أصحابنا مدبر مقيد وهكذا في النابيع وجوامع الفقه واعترض في الفتح على صاحب
الهداية بأنه كالناقض لأنه اعتبره في النكاح توقيتاً وبطل به النكاح وهنا جعله تأبيداً واجاب
في البحر بأنه اعتبره في النكاح توقيتاً للنهي عن النكاح الموقت فلاحطاً في منه تقديم
للمحرم لأنه موقت صورته وهنا نظر إلى التأيد المعنوي لأن الأصل اعتبار المعنى بلا مانع فلذا
كان المختار وإن جزمه الولوالجي بأنه غير مدبر مطلق تسوية بينه وبين النكاح **(قوله وإفاد)**
بالكاف) أي في قوله كذا ذات عدم الحصر لما في الفتح أن كل ما أفاد أثبات العتق عن دبر فهو

هو لغة الاعتاق عن دبر
وهو ما بعد الموت وشرعا
(تعليق العتق بطلاق موته)
ولو معني كأن مت إلى مائة
سنة وخر ج عبده الاطلاق
التدبير المقيد كالـ يجي ويؤتوه
تعليقه بموت غيره فانه ليس
بتدبير أصلاً بل تعليق
بشرط (كذا) أو متي أو أن
(مت) أو هلك أو حدث
في حادث (فأنت حر)
أو عتق أو مطلق (أو أنت
حر عن دبر مني أو أنت
مدبر أو دبرك) زاد بعد
موتي أولاً (أو أنت حر يوم
اموت) أريد به مطلق
الوقت لقترانه بما لا يتعدان
نوى النهار صرح وكان مقيداً
(أو أنت مت إلى مائة سنة)
مثلاً (وغلب موته قبلها)
هو المختار لأنه كالكاثر
لإحالة وإفاد بالكافي عدم
الحصر حتى لو أوصى
لعبده يسهم من ماله عتق
بموته ولو بجزء لا والفرق
لا يخفى

صرح وهو مائة اقسام * الاول ما يكون بلفظ اضافة كدبرتك ومنه حررتك او اعتقتك او انت حر او عتيق بعد موتى * الثاني ما يكون بلفظ التعليق كأن مات الخ وكذا انت حر مع موتى او فى موتى بناء على ان مع وفى تستعار لى حرف الشرط * الثالث ما يكون بلفظ الوصية كأوصيت لك برقبتيك او بنفسيك او بعنتك وكذا اوصيت لك بثلت مالى قد دخل رقبته لانها من ماله فيعتق ثلث رقبته اه ملخصا (قوله وذكرناه فى شرح الملتقى) عبارته وعن الثانى اوصى لبعده بهم من ماله يعتق بعدهم ولو يجزى لا اذ الجزء عبارة عن الشيء المبهوم والتعيين فيه للورثة اى فلم تكن الرقبة داخلة تحت الوصية بخلاف السهم فانه السدس فكان سدس رقبته داخلا فى الوصية اه ومثله فى البحر عن المحيط ثم قال وما عن ابى يوسف هنا جزم به فى الاختيار اه قلت ومقتضى قوله يعتق بعد موته انه يعتق كله وهو خلاف ما مر آتفا عن الفتح فى اوصيت بثلت مالى انه يعتق ثلث رقبته اذلا فرق بين الوصية بالثلث او بالسدس الذى هو معنى السهم ولعل ما هنا مبنى على قول الصحاحين بعدم تجزى التدبير كالاتفاق فحيث دخل سدسه فى الوصية عتق كله وما فى الفتح مبنى على قول الامام قنامل ثم رأيت فى وصايا خزائن الاكل اوصى لبعده بدراهم مائة وبشئ من الاشياء لم يجز ولو اوصى له ببعض رقبته عتق ذلك القدر وبشئ فى الباقي عند ابى حنيفة ولو وهب له رقبته او تصدق عليه بها عتق من ثلثه ولو اوصى له بثلت ماله صح وعتق ثلثه فان بقى من الثلث اكل له وان كان فى قيمته فضل على الثلث سعى للورثة اه وقوله عند ابى حنيفة يشير الى انه عندهما يعتق كله بلا سعاية وقوله فان بقى من الثلث الخ معناه والله اعلم انه يحكم الوصية استحق ثلث جميع المال ومنه ثلث رقبته فان كانت رقبته جميع المال سعى للورثة فى ثلثى رقبته وان كان المال اكثر فان زاده على ثلثى رقبته شئ اكل له ليستوفى ثلث جميع المال وان كان ثلثا رقبته اقل من ثلث باقى المال سعى للورثة فيما زاد (قوله لما مر) اى فى تعريفه انه تعليق لكن فيه معنى الوصية لانه معلق على الموت فكان تعليقا صورة وصية معنى (قوله ولا رجوع) تكرار مع قول المتن ولا يقبل الرجوع اه ح (قوله ثم جن) قبل شهرا وقبل تسعة اشهر وقيل سنة والفتوى على التفويض لرأى القاضى ط عن الحموى وجزم الشارح فى الوصايا بتقديره ستة اشهر (قوله بطلت) الاولى فانها تبطل (قوله وزاد مدبر السفيه) فى الحانية يصح تدبير المحجور عليه بالسفه بالثلث وبموت يسهى فى كل قيمته وان وصية المحجور عليه بالسفه بالثلث جائزة اه فيطلب الفرق ولعل الفرق هو ان التدبير اتلاف الآن بخلاف الوصية فانها بعد الموت وله الرجوع قبله فلا اتلاف فيها نهر والمراد بقوله يسهى بكل قيمته كل قيمته مدبرا كما فى البحر ح قات وحيث وجبت عليه السعاية فى كل قيمته لم يأخذ حكم التدبير من كل وجه فكان تدبيره يصح ففهم (قوله ومدبر قتل سيده) يعنى اذا قتل المدبر سيده عتق وسعى فى قيمته واذا قتل الموصى له الموصى فلا شئ له لانه لا وصية لقاتل وسبأى تفصله ح (قوله فلا يباع المدبر المطاق) استشكل بما اذا قال كل مملوك املكه فهو حر بعد موتى وله ماله واشترى ماله ك ثم مات فانهم يعتقون ولو باع الذين اشتراهم صح واوجب بأن الوصية بالنسبة الى المعدم يعتبر يوم الموت والى الموجود عند الانجاب وتام تقريره فى الفتح قل

مطاب
فى الوصية للبعد

وذكرناه فى شرح الملتقى
(دبر عبده ثم ذهب عقله
فالتدبير على حاله) لم ير انه
تعلق وهو لا يبطل بخنون
ولا رجوع (بخلاف
الوصية) برقبة الانسان ثم
جن ثم مات بطلت (ولا
يقبل التدبير (الرجوع)
عنه (ويصح مع الاكراه
بخلافها) فالتدبير كوصية
الا فى هذه الثلاثة اشياء
وزاد مدبر السفيه ومدبر
قتل سيده (فلا يباع المدبر)
المطابق خلافا لاشافى ولو
قتنى يصح بيعه فخذ
وهل يبطل التدبير

ط والمراد انه لا يباع من غيره ، فانه من نفسه وبسته منه باع في سائر بلاد مل فلا
اشكال في نزع التسمية من حدى (قوله قيل نعم) قال في البحر وفي صيغة ون باعه
وقضى القاضي بخوان بيعه فله قضاؤه ويكون فسخا للتدبير حتى لو باع اليه يوما من الدهر
بوجه من الوجوه ثم مات لاعتق وهذا ممكن لا يخل بفساد القضية مع مخالفت فيه ،
هو مختلف فيه لزوم التدبير لاجتماع ما بين في بيعي لا يخل وصف منزله لغيره وقوله
وهذا ممكن اح من كلام السهيرة (قوله نعم وقضى بطلان بيعه صار كالخر) اي في بيان
الفساد الى الثمن انضم اليه في صفة قال في البحر وسأني في البيع ان يبع المدبر باطل
لا يملك بائنه فلو باعه المولى فرفعه العبد الى قاض حتى وادعى عليه ادعى المشتري شكك
الحق بطلان البيع ولزوم التدبير فانه يصير متقفا فليس للمشتري ان يقضى بخوان بيعه
بعده كافي فتاوى الشيخ ومن هو موافق للقواعد فينبغي ان يكون كالخر فلو جمع بينه وبين
فن يبنى ان يسرى الفساد الى الثمن كاسيئته ان شاء الله في محله اهـ ح (قوله ولا يرهن)
لان الرهن والارهاق من باب ايضاء الدين واستيفائه عندنا فكان من باب تملك الدين
وتملكها بخر عن البدائع (قوله فشرط الخ) تفريع على العلة التي ذكرناها كما فعل في
البحر و اشار الى الشارح ووجه الفرع ان العلة كما فادت ان الرهن لا بد ان يمكن الاستيفاء
منه فقد افادت ايضا ان المرهون به لا بد ان يكون ديناً مضموناً يطالب بايفائه فيالنظر الى
الاول لا يصير رهن المدبر بل آخر بالنظر الى الثاني لا يصح رهن مال يكتب الوقت فالجامع
بينهما عدم صحة الرهن في كل العلة المذكورة فلا تقصر المأذنة في كون المدبر مرهوناً والكتب
مرهوناً بها فافهم (قوله فلا يأتى الخ) قيل مقتضى كونها امانة انها تضمن بالتعدي فما
المانع من صحة الرهن لهذه الخلية وعليه يحمل شرط الوقتين تصحيحاً لاغراضهم قلت قد
صرحوا بأن الرهن لا يصح الا بدین مضمون وانه لا يصح بالامانات والودائع وسأني في بابيه
متنا والامانات تضمن بالتعدي هاتفاً رهن او غيره ولا يمكن الاستيفاء من الرهن الباطل ولا
حبسه على ذلك فلا فائدة له فافهم ثم اعلم ان هذا كله ان اريد بالرهن مدلوله الشرعي امانة
اريد مدلوله اللغوي وان يكون تذكراً فيصح الشرط لانه غرض صحيح كما قاله السبكي قال
واذا لم يعلم مراد الواقف فلا يقرب حمله على اللغوي تصحيحاً لكلامه ويكون المقصود بتجوز
الواقف الانتفاع لمن يخرجه من خزانته مشروطاً بان يرضع في الخزانة ما يذكره هو به اعادة الموقوف
ويذكر الحازن به مطالبته من غير ان تثبت له احكام الوقف قال في الاشياء قال في القول في الدين
بعد ان نقل عبارة السبكي بطولها واما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى اللغوي فغير بعيد
(قوله ولا يخرج من الملك) عطف على خاص في الذخيرة وغيرها كل تصرف لا يقع في الحر
نحو البيع والامهار يقع في العبد لانه باق على حكم ملك المولى الا انه انعقد له سبب لحرية فكل
تصرف يبطل هذا السبب يقع المولى منه اهـ فلذا لا تجوز الوصية به ولا رهنه بخر (قوله
الا لا اعتاق) اي لا يلدل او يهتبر (قوله وسيبضح في بابيه) ايضاح ان المدبر الذي كتب اما
ان يسعى في ثلث قيمته ان شاء او يسعى في كل البذل يموت سيده فقير لم يترك غير وما اذا ترك ما لا
غيره وهو يخرج من الثلث في حياط وهو حاصل ما في البحر عن الفتح (قوله او ان بقيت الخ)

مطلب

في شرط واقف الكتب

الرهن بها

قبل نعم نعم لو قضي بطلان
بيعه صار كالخر (ولا يوجب
ولا يرهن) فشرط واقف
الكتب الرهن باطل لان
الوقف في يد مستعير امانة
فلا يأتى الايفاء والاستيفاء
بالرهن به بخر (ولا يخرج
من الملك الا بالاعتساق
والكتابة) تعجيباً للحرية
وسيوضح في بابيه والخلية
لمريد التدبير على وجهه
يملك ببيعته ان يدبره مقيداً
كان مت و انت في ملكي
أو ان بقيت بعد موتى
فانت حر

حيلة ثانية اختصرها مما في البحر عن الوطية قال هذا متى ان احتجبت الى بيعة ابيها وان بقيت بعد موتى فهي حرة فباعها جاركذا في فتاوى الصدر الشهيد اه وفهم قال في البحر ولم يصرح بأنها مدبرة تدبراً مطلقاً ومقيداً اه قلت كيف يصح كون تدبرها مطلقاً مع تصرّحه بشيوائه ابيها فلذا جزم الشارح بكونه مقيداً **(قوله ويستخدم المدبر الخ)** هو وما بعده بالبناء للجهول وكان المناسب ان يقول ويؤجر بدل ويستأجر كما عبر في الكثير وغيره وقوله جبر اقبال الجميع الى ما لم يأت بجبره على الخدمة وعلى ان يؤجره وعلى ان يملكه اى يروجه بالولاية عليه وعلى ان يباع المدبرة وعلى ان يملكها اى يزوجه لغيره قال في البحر وانما جازت هذه التصرفات لان الملك ثابت فيه وبه تستفاد ولاية هذه التصرفات **(قوله وأرثه)** اى أرث الجناية عليه واما أرث الجناية منه فعلى المولى وبطابق بالاقل من اقامة ومن أرث الجناية ولا يضمن اكثر من قيمة واحدة وان كثرت الجنايات افادته في البحر وفي بعض النسخ وارثه وهو تحرّيف لانه مادام سيده حياً لا يملك شيئاً ط **(قوله لبقاء ملكه في الجملة)** تبع فيه الدرر واعترضه في الشرنبلالية بأن الملك في المدبر كمل لعتقه بقوله كل مملوك لى حر اه ح وقد يجاب بأن معنى كل ملكه انه مملوك رقيق وبدا بخلاف المكاتب وهذا لا ينافى نقضه من جهة اخرى وهى انه لا يملك التصرف فيه بتأخيره عن ملكه بغير العتق والكتابة لانه انعقد له سبب الحرية كما مر بخلاف الفن فإن ملكه كامل من كل وجه **(قوله وبموته)** اى المولى **(قوله كالحقاه)** بفتح اللام اى مع الحكمه كما في الدر المنثور وكذا المستأن اذا اشترى عبداً في دار الاسلام فذبره ولحق بدار الحرب فاسترق عتق مدبره كفى البدائع نهـ **(قوله عتق في آخر جزء الخ)** نقله في البحر عن المحيط ثم قال وهو التحقيق وعليه يعمل كلامهم اه ومفاده ان فيه قولين وفيه نظر فانه اذا قل ان مت فانت حر او انت حر بعد موتى لانق الحرية الا بعد الموت ط **(قوله يوم موته)** صفة ماله اى من ثلث ماله الكائن يوم موته لا يوم التدبير **(قوله في محنته)** فلو مرضه فكل من التصفين يخرج من الثلث ط **(قوله انت حر او مدبر)** اى بدد بينهما **(قوله ومات مجبلاً)** اسم فاعل من المضعف اى لم يبين مراده فلو بين فعلى ما بين ح **(قوله فيعتق الخ)** اى مراعاة للفظين فلو لم يترك غيره وكانت قيمته ستائة مثلاً عتق نصفه بثلاثمائة وعتق من نصفه الآخر مائتان وسى بمائة **(قوله ان لم يخرج من الثلث)** كالمكانت قيمته ثمانية وكان الثلث مائتين فانه يسمى في مائة **(قوله وفي ثلثيه)** عطف على قوله بحسابه **(قوله لان عتقه من الثلث)** لما مر انه تعليق العتق بالموت بحيث لم يترك سيده غيره يعتق من الثلث ويسى في ثلثيه اما اذا خرج من الثلث فلا سعاية عليه الا اذا كان السيد سبياً وقت التدبير او قتل سيده فانه يسى في قيمته كفى الدر المنثور عن الاشباه وقد مر وبأنى **(قوله سى في قيمته)** لانه لا وصية لقاتل الا ان فسح العقد بعد وقوعه لا يصح فوجب عليه قيمة نفسه نه اذا كان القتل خطأ فالجناية هدر وكذا فيما دون النفس ولو عمدا فللورثة تحصيل القصاص او تأخيرهم الى ما بعد السعاية جوهره ملخص **(قوله كمدبر السفينة)** فانه يسى في كل قيمته مدبراً وليس عليه نقصان التدبير كالمصالح اذا ذبره ومات وعليه ديون بحر **(قوله لاشئ عليها)** اى انها تعتق لان القتل موت وبقتص منها ولو القتل عمداً والا فلا سعاية ولا غيرها لان عتقها

(ويستخدم) المدبر
(ويستأجر ويملك والامة
توطأ وتسكح) جبراً
(والمولى احق بكسبه
وارثه ومهر المدبرة)
لبقاء ملكه في الجملة (وبموته)
ولو حكماً كالحقاه مرئداً
(عتق) في آخر جزء من
حياة المولى (من ثلثه) اى
ثلث ماله يوم موته الا اذا
قال في محنته انت حر او
مدبر ومات مجبلاً فيعتق
نصفه من الكل ونصفه
من الثلث حاوى (وسى)
بحسابه ان لم يخرج من
الثلث و (في ثلثيه) لان
عتقه من الثلث (ان لم
يترك غيره وله وارث لم
يجزه) اى التدبير (فان لم
يكن وارثاً) او كان واجازة
عتق كله لانه وصية ولذا
لو قتل سيده سى في قيمته
كمدبر السفينة ولو قتلته
ام الولد لاشئ عليها كما
يسطه في الجوهره (وسى
في كله)

ليس بوسيلة بخلاف مدبرة فنقلناه له ودله بوسيلة جوهره ملخصا (قوله) أى كل قيمته مدبرا) وعنى ثانيا قيمته ما جمر في عتق البعض وأتى (قوله) وهو حينئذ مكاتب (الح) كذا ذكره في البحر ووقع عليه أنه لا تقبل شهادته ولا يزوج بهه عنده مستلزما بتا في الجمع لو ترك مدبرا فقتل خفاً وهو يسمى بالوارث فعليه قيمته لوليه وقلايته على ناقته اه قال وكذا المنجز عنه في مرض الموت إذا لم يخرج من الثلث فإنه في زمن السعاية كالمكاتب عنده وللعلامة الشربلالي رسالة سماها (إيقاظ ذوى الدراية لوصف من كلف السعاية) حرر فيها أنه إذا لم يخرج من الثلث يسمى وهو حر واحكامه احكام الاحرار اتفاقا وكذا المعتق في مرض الموت والمعتق على مال أو خدمة وإطال وطاب ولحسن كلامه فيها علقناه على البحر وقال السيد المحمدي في حاشية الأشباه وهو تحقيق بالتقويل حقيق بعض عليه بالتواجد (قوله) بمحيط (أى يدين محيط بجميع ماله الذى من جلته المدبر أو برقية المدبران لم يكن مال سواء اه ح اما لو كان الدين أقل من قيمته فإنه يسمى في قدر الدين والزيادة على الدين ثلثها ودية ويسمى في نهي الزيادة بحر عن شرح الطحاوى (قوله) خيارات المعتق (وهى سبعة إذا كان الشريك موسرا وسعة إذا كان معسرا باسقاط التضمن ط وممرت في باب عتق البعض (قوله) فن ضمن شريكه (أى ضمن الساكن الشريك المدبر فلما ضمن أن يرجع بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث ماله وسعى العبد في التصف الآخر كاملا للورثة وهذه الخيارات عند الامام وعندنا صار العبد كله مدبرا بتدبير احدها وهو ضامن لتصيب شريكه موسرا كان أو معسرا ح عن الهندية ماخصا (قوله) وولد المدبرة (أى المولود بعد التدبير لاقباله لأن حق الحرية لم يكن ثابتا في الأم وقت الولادة حتى يسرى إلى الولد ولو اختلفا فادعت ولادته بعد التدبير فنقول للمولى أنها قبله مع ينسبه على العلم والبيئة لها وتماه في البدائع والفتح (قوله) مدبر) فيعتق بثبوت سيده امه (قوله) وذكر المصنف (الح) عبارته ولد المدبر كهو اه ووقع نحوه في بعض نسخ الهداية لفظ ولد المدبر مدبر ورد في البحر بأن التبعية تنمى للأب لا للأب وأجاب بأن لفظ المدبر يتناول الذكر والأنثى كما مر في لفظ المملوك ويكون المراد به في عبارتهما الاتنى بقرينة ما قدمناه من أن الولد ينسب الأم في التدبير لا الأب اه لكن هذا الجواب لا يصح في عبارة الشارح حيث عبر بقوله كآبيه فلو ذكر عبارة المصنف من غير تصرف فيها لكان أولى ط (قوله) تنأمل (أمر بالتأمل لخالفته لما مر من عدم تبعية الأب وفي بعض النسخ فقال وهو تحريف ظاهر لأن مابده ما يذكره المصنف في البيع الفاسد ولو كان ذكره لا يناسب قفريه على ما قبله كما قاله المحمدي (قوله) واما تدبير الحمل فكعنته (أى أنه يصح تدبيره وحده لكن قل في الكافي ولم يكن له أن يبيع الأم ولا يهبها ولا يهبها من ولدت لأقل من ستة أشهر كان الولد مدبرا وإن لاكثر كان رقيقا اه وتقدم في كتاب العتق أنه لو اعتق الحمل لم يجز بيع الأم وجاز هبتها ولو دبره لم تجز هبتها في الأصح وتقدم وجه الفرق وهذا قبل الولادة فيجوز بعدها البيع والهبة (قوله) وبطل التدبير (معنى البطلان كما قاله صاحب الذخيرة أنه لا يظهر حكمه بعد الاستيلاء فكأنه بطل وليس المراد بإبطاله بالكلية فن قلت ما فائدة التدبير حينئذ قلت دخولها

أى كل قيمته مدبرا محمدي وهو حينئذ مكاتب وقال آخر مديون (لو) المولى (مديونا) بمحيط ولو دبر أحد الشريكين فللاخر خيارات العتق فان ضمن شريكه فمات سعى في نصفه مختار (وولد المدبرة) تدبرا مطلقا (مدبر) اما المقيد فلا يتبعها وذكر المصنف في البيع الفاسد أن ولد المدبر كآبيه فتأمل واما تدبير الحمل فكعنته (ولو ولدت المدبرة من سيدها فهي ام ولده وبطل التدبير) لانه من الثالث والاستيلاء من الكل فكان أقوى

في قوله كل مدبر لي حر فتعق حالا ولا يتوقف عتقها الى ما بعد الموت ط **(قوله)** وبيع الخ قال في البحر بيان للمدبر المقيد واحكامه وحاصله ان يعلق عتقه بموته على صفة لا بمطابقه او بزيادة شيء بعدموته كأن مات وغسلت او كفت ودفت فانت حر فيعتق اذا مات استحسانا وانما يبيع المدبر المقيد لان سبب الحرية لم يتعقد في الحال للتردد في هذا القيد لجواز ان لا يموت منه فصار كسائر التعليقات بخلاف المدبر المطلق لانه تعلق عتقه بمطلق موته وهو كائن لا بحالة اذ اشار الشارح بقوله ووهب الى ان المراد بالبيع الاخراج عن الملك لا خصوصه ط **(قوله)** مما يقع غالبا اي مما يقع حياته بعدها غالبا احترز به عن نحو الى مائة سنة فانه يكون مدبرا مطلقا وقدمر الكلام عليه ومعنى قوله الى عشرين سنة اي ان وقع موته في هذه المدة التي ابتدأها هذا الوقت وتنتهي الى عشرين ط وكذا الى سنة فلو مات قبلها عتق وبعدها لا ولو في رأسها فقتضى الوجه لا يعتق لان الغاية هنا للاسقاط اذ لو لاها تناول الكلام ما بعدها فتح ملخصا وأجاب في البحر بأن هذا غير مطرد لانتقاضه في الاكلمه الى غدا فان الغاية لا تدخل في ظاهرها الرواية فله ان يكلمه في الغد مع انها للاسقاط ونازه المقدسي بأن السنة ليست في الحقيقة غاية فلا بد ان يقدر الى مضي سنة بخلاف الغد فانه اسم لزمان مستقل له اسم خاص دخل عليه الى التي للغاية تأمل **(قوله)** وكفت في نسخ باو وهي الموافقة لما في البحر ط **(قوله)** او ان مات اوقلت اي برده بين المجلتين فلا يس بمدر مطلق عند ابى يوسف لان الموت ليس بقتل وتعليقه بأحد الامرين يمنع كونه عزيمة في احدها خاصة ببحر **(قوله)** ورجحه الكمال اي رجع قول زفر انه مدبر مطلق بأنه احسن لانه في المعنى تعليق بمطلق موته كيفما كان قتلا او غير قتل وقدمنا غير مرة ان الكمال من اهل الترجيح ٣ كأفاده في قضاء البحر بل صرح بعض معاصره بأنه من اهل الاجتهاد ولا سباق قد أقره على ذلك في البحر والنهر والمنح ورمز المقدسي والشارح وهم اعيان المتأخرين فافهم **(قوله)** بعدموتى وموت فلان او موت فلان وموتى كافي الحكاية **(قوله)** فيصير مطلقا جواب للعفهوم والتقدير فان مات فلان قبله صار الآن مدبرا مطلقا قال في الكافي الا ترى انه لو قال انت حر بعد كلامك فلانا بعدموتى فكلم فلانا كان مدبرا وكذلك قوله ان كلت فلانا فأنت حر بعدموتى فكلمه صار مدبرا اهل قال ح عن الهندية فلو مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبرا وكان للورثة ان يبيعوه **(قوله)** من انه اي ما ذكر من مسألة المتن وكذا قوله بعد موتى وموت فلان كما في البحر **(قوله)** حتى لو مات الخ تفريع على كونه تعليقا متضمنا لبيان الفرق بينه وبين التدبير المقيد بعد اشتراكهما في جواز البيع والعلق بالموت والفرق هو انه ان مات فلان فقط في مسألة المتن عتق من كل المال وان مات المولى اولا في المسئلتين بطل التعليق كما لو قال ان دخلت الدار فأنت حر فمات المولى قبل الدخول والمدبر المقيد مثل المطلق لا يعتق الا بموت المولى ومن ثلث ماله لا كاله **(قوله)** بأن مات من سفره او مرضه ذلك اي أو في المدة المعينة فلو أقام اوصح او مضت المدة ثم مات لم يعتق لبطان اليمين قبل الموت بحر **(قوله)** من الثلث متعلق بقوله ويعتق وذكره بيانا لوجه الشبه وافادته يسى فبا زاد وان استغرق فتى كله كما في الدر المنثور **(قوله)** ففرق بين من

٣ مطلب

الكمال ابن الهمام من اهل الترجيح

وفي) ووجهه ان من تفيد ان الموت مبتدأ وناشئ من ذلك المرض بأن يكون ذلك المرض سبب الموت والقتل سبب آخر واما في قائلها تفيد ان الموت واقع في ذلك المرض سواء كان سببه او بسبب آخر (قوله فتحول) أعاد الضمير مذكرا مع ان الحكي مؤنثة على تأويلها بالمرض (قوله هو مرض واحد) لعل وجهه ان احد هذين المرضين ينشأ عن الآخر غالبا فعدا مرضا واحدا والافلاذكور في كتب الطب انهما مرضان ولعل تخصيص محمد بالذكر لكونه المخرج للقرع والا فلم أره مقابلا لقاده ط (قوله به يفتي) وقيل هي قيمته قنا وقيل قيمة خدمته مدة عمره وقيل نصف قيمته قنا كالمكتاب وهو الاصح وعليه الفتوى باقاني وفي البحر انه مختار الصدر الشهيد والوالجحي قال في الدر المنلق في باب عتق البعض قلت ولكن المتن على الاول ووجهه كما صرح به في الهداية ان النافع انواع ثلاثة البيع واشباهه والاستخدام واماله والعتاق وتوابعه والتدبير فات البيع (قوله يقوم قنا) فاذا لم يخرج من الثلث ولزمه السعاية في ثلثي قيمته أو في كلها يقوم قنا لمدبرها (قوله قبل موتى بشهر) اما لو قال بعدموتى بشهر فهو وصية بالاعتاق فلا يعتق الا باعقاق الوارث او الوصي كما في البحر عن الحنجي (قوله عتق من كل ماله) في الحانية ولو مات بعد شهر قيل يعتق من الثلث وقيل من الكل لان على قول الامام يستند العتق الى اول الشهر وهو كان صحيحا فيعتق من الكل وهو الصحيح وعلى قولهما يصير مدبرا بعدمضي الشهر قبل موته اه وفي الظهيرية فان مضى شهر كان مطلقا عند البعض وقال بعضهم هو باق على التقييد اه قلت القول بعقته من الثلث يصح بناؤه على كل من القولين الآخرين واما صحته في الحانية من عقته من الكل فهو على انه غير مدبر اصلا لما علمت من المدبر الخلق والمقيد انما يعتق من الثلث وقيد بأنه مات بعد شهر لما في الحنجي من انه لو مات المولى قبل مضى الشهر لا يعتق بالاجماع (قوله ولمولاه بيعه) قال في الشرنبلالية وتفيد صحة بيعه بأن يعيش المولى بعد البيع بأقل شهر لينتق المحلل للعتق حال المدة التي يليها موت المولى تأمل اه اي لانه لو مات بعد البيع باقل من شهر ظهر انه وقت البيع كان حرا لاستناد العتق الى اول الشهر الذي يليه الموت فانهم لكن هذا التقييد غير صحيح لما قولوا من ان الاستناد هو ان يثبت الحكم في الحال ثم يستند الى وقت وجود السبب حتى لو قال انت حرة قبل موت فلان بشهر ثم باعها ثم مات فلان لتاتم الشهر لم تعتق لعدم المحلية اي لعدم كونهما محلا في الحسب وانظر ما مر في الطلاق في الاحكام الاربعة في باب الطلاق الصريح (قوله في الاصح) راجع الى قوله عتق من كل ماله وقوله ولمولاه بيعه (قوله لان الاول امر الحق) اي والامر هو طلب التعلل من الأمور وهو امر متحقق مع التلغظ به فلا يصح استنائه بخلاف انت حر فأنه في الاصل اخبار محتمل للصدق والكذب ثم استعمل لانشاء الحرية فيصح استنائه نظرا لاصله كما مر في بابه ووفق في الذخيرة هنا بأن الاحتجاب يقع ملز ما بحيث لا يقدر على ابطاله بعده فيحتاج الى الاستثناء فيه حتى لا يلزم منه حكمه والامر لا يقع لازما فانه يقدر على ابطاله بعزل الأمور به فلا يحتاج للاستثناء اه وسياق في تمامه قيل باب التيمين في الدخول والخروج والله تعالى اعلم

وفي ولو له حمى فتحول صداعا او بعكسه قال محمد هو مرض واحد حتى (وقيمة المدبر) المطلق (ثلاثا) قيمته قنا) به يفتي (و) المدبر. المقيد يقوم قنا) درر عن الحانية وفيها عنها صحيح قال لعبداه انت حر قبل موتى بشهر فمات بعد شهر عتق من كل ماله زاد في الحنجي ولمولاه بيعه في الاصح (فرع) قال مريض اعتقوا غلامى بعد موتى ان شاء الله صح الايصاء وفي هو حر بعد موتى ان شاء الله لم يصح لان الاول امر والاستثناء فيه باطل والثاني احتجاب فيصح الاستثناء

تقدم في التدبير وجه المناسبة وهو على تقدير مضاف أي أحكام الاستيلاء **(قوله)** وخصه الفقهاء بالثاني (أي خصوصاً الاستيلاء بطلب الولد من الأمة أي استحقاقه قول في الدر المنثور) قام الولد جارية استولدها الرجل بملك الخمين أو النكاح أو بالشبهة ثم ملكها فإذا استولدها بالزنا لا نصير أم ولد عندهم استحساناً وتفسير أم ولد قياساً كما قال زفر اه لكن لو ملك الولد عتق عليه كما سيأتي في الفروع **(قوله)** ولو سقطا (قال في البحر اطاق في الولد فشمع الولد الحلي والميت لأن الميت ولد بديل أنه يتعلق به أحكام الولادة حتى تنقضي به العدة وتفسير به المرأة فقضاء وشمل السقط الذي استبان بعض خلقه وإن لم يستبين شيء لا تكون أم ولد وإن ادعاه اه **(قوله)** ولو مدبرة) فيجتمع لحررتها سببان التدبير والاستيلاء وقوله في الباب السابق وبطل التدبير تقدم معناه **(قوله)** من سيدها) أي المالك لها كالأب أو بعضاً وشمل المسلم والكافر ذمياً أو مرتداً ومستأنفاً كما في البدائع قال في الدر المنثور وسواء كان مولاه حقيقاً أو حكمياً يشمل ما إذا وطئ الأب جارية الابن ثم ولدت فادعاه **(قوله)** ولو باستدخال الخ) تعميم للولادة أي سواء كانت بسبب الوطء أو بإدخالها منه في فرجها **(قوله)** بأقراره) أي بأقرار المولى بأن الولد منه منج ومثله في الدرر وقوله ولو حاملاً أي ولو كان أقراره حال كونها حاملاً درر قلت قاله في بأقراره بمعنى مع حال من الولادة المفهومة من ولدت وقوله ولو حاملاً حال من أقراره والمراد منه أقراره بالولد كما علمت فصار المعنى إذا ولدت من سيدها ولادة مقترنة بأقراره بالولد ولو كان أقراره بالولد في حال كونها حاملاً لأن الأقرار وإن كان قبل الولادة يبقى حكمه فيقارن الولادة ولا يخفى أن هذا المعنى صحيح فلا حاجة إلى تطريق احتمالات التصحح وردها فافهم وإذا ان المدار على الأقرار والدعوى سواء ثبت النسب معها أو لا قالوا من أنه لو ادعى نسب ولد أمته إلى زوجها من عبده فإن نسبها إنما يثبت من العبد لا من السيد وصارت أم ولد له لأقراره بثبوت النسب منه وإن لم يصدقه الشرع وبه اندفع ما في الفتح من أنهم اخلوا بقيد ثبوت النسب كإحرازه في النهر قلت لكن يرد عليه ما لو زني بأمة غيره وادعى أن الولد منه فإنها لا نصير أم ولد إذا ملكها عندنا كما مر لأن أمومية الولد فروع بثبوت النسب وسيأتي آخر الباب مزيد بيان **(قوله)** كقوله حملها الخ) قال في النهر ينبغي أن يقيد بما إذا وضعته لأقل من ستة أشهر من وقت الاعتراف فإن وضعت لاكثر لا نصير أم ولد وفي الزيلعي لو اعترف بالحمل فجاءت به لستة أشهر من وقت الأقرار لزمه التيقن بوجوده وقت الأقرار ويوافقه ما في المحيط لو أقر أن أمته حبلت منه ثم جاءت بولد لستة أشهر ثبت نسبته منها لأنها صادفت ولداً موجوداً في البطن وإن جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يلزمه النسب لأنها لم تثبت بوجوده وقت الدعوى لاحتمال حدونه بعدها فلا تصح الدعوى بالشك اه **(قوله)** وما في بطنها مني) لكن إن قال ما في بطنها من حمل أو ولد لم يقبل قوله أنها لم تكن حاملاً وإنما كان ريحاً ولو صدقته وإن لم يقل وصدقته يقبل كما في البحر **(قوله)** اما ديانة الخ) قال في الفتح فاما الديانة فالمراد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إن كان حين وطئها لم يعزل عنها وحصلها عن مظان ذرية الزنا يلزمه من قبل الله تعالى أن يدعيه بالاجماع لأن الظاهر والحال هذه كونه منه والعمل بالظاهر واجب وإن كان عزل عنها حصلها أو لا أو لم يعزل ولكن

باب الاستيلاء

هو أفضة طاب الولد من زوجة أو أمة وخصه الفقهاء بالثاني (إذا ولدت) ولو سقطا (الأمة) ولو مدبرة (من سيدها) ولو باستدخال منه فرجها (بأقراره) وينبغي أن يشهد للابن استرق ولده بعد موته (ولو حاملاً) كقوله حملها وما في بطنها مني كما مر في ثبوت النسب وهذا قضاء أما ديانة فيثبت بلا دعوة

لم يحسنها فتركها تدخل وتخرج بلا رقيب مأمون جازله ان ينفقه لان هذا الظاهر وهو كونه
 منه يعارضه ظاهر آخر وهو كونه من غيره لوجود احد الدليلين على ذلك وهما العزل أو عدم
 التحسين **(قوله كاستيلاء معتوه ومجنون)** مقتضى التشبيه انه يثبت بلا دعوة ديانة لاقضاء
 والمتبادر من نظم الوهبية انه يثبت قضاء ايضا واصله مافى القنية عن نجم الاثمة البخارى
 متى ولدت الجارية من مولاهما صارت أم ولد له في نفس الامر وانما تسترط دعوة للقضاء
 ولهذا يصح استيلاء المعتوه والمجنون مع عدم الدعوة منهما اه قال العلامة عبدالبر بن الشحنة
 في شرح النظم وعامة المصنفين لم يستثنوا هاتين الصورتين من القاعدة المقررة في المذهب انه
 لا يثبت النسب في ولد الامة الاول الا بالدعوة اه وظاهره انه فهم ان المراد شيوع الاستيلاء
 فيهما قضاء والا فلا حاجة الى التشبيه على ان عاتمهم لم يستثنوها وكذا فهم في البحر حيث
 قال فهذا ان صح يستثنى وهو مشكل فان الاستثناء والاشكال في ثبوت قضاء لافى ثبوت
 ديانة كما لا يخفى وهكذا فهم في النهر ايضا حيث اجاب عن الاشكال بأنه يمكن ان تكون
 الدعوى من وليه كعرض الاسلام عليه بأسلام زوجته اه واعترضه بعضهم بأن الفرق ظاهر
 اذ في دعوى الولي تحمیل النسب على الغير ثم لا يخفى ان المشكل الذي فيه الكلام هو
 ما اذا كان للمجنون أو المعتوه امة يطؤها فولدت اما اذا كانت له زوجة امة لتغير ولدت منه
 وثبت نسب الولد منه بحكم الفرائض ثم ملكها فلا شبهة في انها تصير ام ولد له قضاء بلا دعوى
 كالماتل فحمل كلام النظم والقنية عليه غير صحيح بل هو محمول على ما قلنا فانهم ولكن الحق
 ان ثبوت في القضاء مشكل اذ هو فرع العلم بالوطء وهذا غير فجرد ولادتها في ملكه بدون
 دعوى صحيحة لا يثبت به الاستيلاء ولا النسب فلذا لم يستثنه عامة المصنفين من القاعدة
 المذكورة فالاقرب حمل كلام القنية على مافهمه الشارح من ثبوت ديانة لاقضاء وان خالف
 مافهمه غيره والمعنى انها اذا ولدت له ثم أفق وعلم انه وطئها في حال جنونه وان هذا الولد منه
 صارت أم ولد له في نفس الامر ووجب عليه ديانة ان يدعيه وان لا يبيعها والا فلا هذا ما ظهر لى
 تحريره والله سبحانه اعلم **(قوله من زوج)** خرج ماله ولدت من زنا فملكها الزاني كافي البحر
 وسيأتى في الفروع **(قوله ولو فاسدا)** ككناح بلا شهود **(قوله كوطه بشبهة)** تنظير لا تميل
 للفاسد لان المراد به ما ليس بعقد اصلا كما لو وطئها على ظن انها زوجته **(قوله فاشترها)**
 الزوج الاول ان يزيد أو الواطئ ليشمل الشبهة **(قوله اى ملكها)** تعميم للشراء ليدخل
 فيه الملك بائنا أو هبة وقوله كالا أو بعضا تعميم للضمير المفعول وافاد به عدم تجزئ الاستيلاء
 وفي الدر المنقى هل تجزئ الاستيلاء في التبيين نعم وفي غيره لا اذا امكن تكميله اه وفي
 البدائع الاستيلاء لا يجزئ عندها كالتيدير وعنده هو متجزئ الا انه قد يتكامل عند
 وجود سبب التكميل وشروطه وهو امكان التكميل وقيل لا يجزئ عنده ايضا لكن فيما يحتمل
 النقل فيه ويجزئ فيها لا يحتمل كامة بين اثنين ولدت فادعاه احدها صارت أم ولدها وان ادعياه
 جميعا صارت ام ولد لهما **(قوله او بعضا)** بأن اشترها هو وآخر فصيبرام ولد للزوج بزمه
 قيمة نصيب شريكه وتماه في البحر **(قوله من حين الملك)** اى لا من حين العلوق بحر **(قوله)**
 فلو ملك ولدها من غيره يعنى الولد الحادث قبل ملكه اياها قل في الفتح وفي النيسوط ولما قلنا

كاستيلاء معتوه ومجنون
 وهبانية (او) ولدت (من
 زوج) تزوجها ولو فاسدا
 كوطه بشبهة فولدت
 (فاشترها الزوج) اى
 ملكها كالا او بعضا (فبى
 ام ولد) من حين الملك فلو
 ملك ولدها من غيره فله بيعه

فَوَجَبَتْ خَرْقُ وَلَدِهِ مِنْهُ ثُمَّ اشْتَرَى الْكَلْبَ صَارَتْ أُمُودُ وَلَدِهِ وَعَقْتُ وَلَدِهِ وَوَلَدُهَا مِنْ غَيْرِهِ يَجُوزُ
بِيعَهُ خِلَافًا لَزُفْرِ بِخِلَافِ الْحَادِثِ فِي مَلِكَةٍ مِنْ غَيْرِهِ فَانَّهُ فِي حُكْمِ أُمِّهِ أَهْ (تَفْهِيمٌ) اسْتَفْنَى فِي
الْمَتَّحِ مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّ الْحَادِثَ فِي مَلِكَةٍ مِنْ غَيْرِهِ حُكْمُهُ كَأُمِّهِ مَا إِذَا كَانَ جَارِيَةً فَانَّهُ لَا يَسْتَمْتَعُ
بِهَا لِأَنَّهُ وَطِئَ أُمُّهُ وَزَادَ فِي الْبَحْرِ مَا لَوْ شَرَى أُمُّهُ وَلَدًا غَيْرَ مِنْ رَجُلٍ جَاهِلًا بِخِلَافِهَا فَوَلَدَتْ لَهُ ثُمَّ
اسْتَحَقَّتْهُ مَوْلَاهَا فَاهُ عَلَى الْمُشْتَرَى قِيمَةُ الْوَلَدِ لِلزُّفْرِ وَكَانَ يُبْنَى أَنْ لَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ عِنْدَ الْإِمَامِ لِأَنَّ
وَلَدَ أُمِّ الْوَلَدِ لَا مَالِيَّةَ فِيهِ كَأُمِّهِ إِلَّا أَنَّهُ ضَمِنَ عِنْدَهُ لِأَنَّ عِدَّةَ مَالِيَّتِهِ بَعْدَ ثَبُوتِ حُكْمِ أُمِّهِ الْوَلَدِ فِيهِ وَلَمْ
يُنْبِتْ لِعَلْوَقِهِ حَرَّ الْأَصْلِ فَلِذَا بَضَمْنُ بِالْقِيَمَةِ أَهْ (قَوْلُهُ) كَذَا لَوْ اسْتَوْلَدَهَا بَنَاتُكَ (عَطَفَ عَلَى
قَوْلِهِ) أَوَّلَدَتْ مِنْ زَوْجٍ أَيْ وَكَذَا تَكُونُ أُمُّ وَلَدِ لَوْ اسْتَوْلَدَهَا ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ أَوْ لَحِقَتْ ثُمَّ مَلَكَهَا أَهْ
ح (قَوْلُهُ) ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ) أَيْ اسْتَحَقَّتْهَا الْغَيْرُ بِأَنَّ ثَبُوتَ أُمِّهِ قَالَتْ ح وَبُنْيَانُ أَنْ يَكُونَ
وَلَدُهَا حَرًّا بِالْقِيَمَةِ لِأَنَّهُ مَغْرُورٌ (قَوْلُهُ) فَإِنَّ عَقْقَ أُمِّ الْوَلَدِ يَتَكْرَرُ) يَعْنِي أَنَّ كَوْنَهَا أُمًّا وَلَدِيَّتُكَ يَتَكْرَرُ
وَإِطَاقُ عَلَيْهِ الْعَقْقُ لِأَنَّهُ اعْتِاقٌ مَالًا لِحَدِيثِ اعْتَقَهَا وَلَدُهَا وَحَاصِلُهُ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ أَوْ الْإِحْقَاقَ
لَا يَتَأَيَّ فِي عَوْدِهَا أُمًّا وَلَدَ تَجَدُّدِ الْمَالِكِ وَلَوْ بَعْدَ اعْتِاقِهَا لِأَنَّ سَبَبَ صِيورِ زَوْجِهَا أُمُّ وَلَدِ قَائِمٌ وَهُوَ ثَبُوتُ
النَّسَبِ مِنْهُ فَافْهَمْ وَمَا ذَكَرَهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْحَاشِيَةِ وَنَفْسُهَا عَقْقَ أُمِّ الْوَلَدِ يَتَكْرَرُ يَتَكْرَرُ الْمَلِكُ كَقَتْنِ
الْحُمَارِ يَتَكْرَرُ يَتَكْرَرُ الْمَلِكُ وَتَفْسِيرُهُ أُمُّ الْوَلَدِ إِذَا اعْتَقَهَا وَارْتَدَّتْ وَلَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ
سَبَيْتَ وَاشْتَرَاهَا الْمَوْلَى فَانَّهُ عَوْدُ أُمِّ وَلَدِهِ وَكَذَا لَوْ مَلَكَ ذَاتَ رَحِمٍ مَحْرُومَةٍ مِنْهُ وَعَقَّتْ عَلَيْهِ ثُمَّ
ارْتَدَّتْ وَلَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ سَبَيْتَ فَاشْتَرَاهَا عَقَّتْ عَلَيْهِ وَكَذَا ثَانِيًا وَثَالِثًا أَهْ (قَوْلُهُ) بِخِلَافِ
الْمَدْبَرَةِ) أَيْ فَانَّهُ إِذَا اعْتَقَهَا ثُمَّ ارْتَدَّتْ وَسَبَيْتَ فَلِكُلِّهَا لَا تَصِيرُ مَدْبَرَةً وَالْفَرْقُ أَنَّ عَقْقَ الْمَدْبَرَةِ
وَصَلَ إِلَيْهَا بِالْإِعْتِاقِ وَبَطَلَ التَّدْيِيرُ فَلَا يَبْقَى عَقْقُهَا مَعْلُوقًا بِالْمَوْتِ بِخِلَافِ اسْتِيلَادِ فَانَّهُ لَا يَبْطُلُ
بِالْإِعْتِاقِ وَالْإِرْتِدَادِ أَقْيَامُ سَبَبِهِ وَهُوَ ثَبُوتُ نَسَبِ الْوَلَدِ بِحَرْ (قَوْلُهُ) حُكْمُهَا كَالْمَدْبَرَةِ) فِي
كَوْنِهَا لَا يُمْكِنُ تَمْلِكُهَا بِكُلِّ بَعْضٍ وَلَا بِدُونِهِ (قَوْلُهُ) وَقَدَمَرُ) فِي قَوْلِهِ لَا تَبْنِي الْمَدْبَرَةَ (قَوْلُهُ) فِي ثَلَاثَةِ
عَشَرَ) قَالَ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ مِنَ الْبَحْرِ وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ هَذَا أَعْلَمُ أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ تَخَالَفَ الْمَدْبَرَةَ فِي ثَلَاثَةِ
عَشَرَ حُكْمًا لَا تَضْمَنُ بِالْغُصْبِ وَبِالْإِعْتِاقِ وَبِالْبَيْعِ وَلَا تَسِيَّ الْغَرِيمِ وَتَعْتَقُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ وَإِذَا
اسْتَوْلَدَ أُمُّ وَلَدٍ مَشْتَرَكَةً لَمْ يَمْلِكْ نَصِيبُ شَرِيكَةِ وَقِيمَتِهَا الثَّانِي وَلَا يَخْذُ الْقَضَاءُ بِجَوَازِ بَيْعِهَا وَعَلَيْهَا
الْعِدَّةُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ أَوْ اعْتِاقِهِ وَيُثْبِتُ نَسَبَ وَلَدِهَا بِالْإِدْعَاةِ وَلَا يَصِحُّ تَدْيِيرُهَا وَيَصِحُّ اسْتِيلَادُ
الْمَدْبَرَةِ وَلَا يَمْلِكُ الْحَرِيُّ بَيْعَ أُمِّ وَلَدِهِ وَبِمَلِكَةٍ بَيْعَ مَدْبَرَةٍ وَيَصِحُّ اسْتِيلَادُ جَارِيَةٍ وَلَدِهِ وَلَا يَصِحُّ
تَدْيِيرُهَا كَذَا فِي التَّلْقِيحِ أَهْ ح وَذَكَرْنَا هُنَا أَرْبَعَةَ (قَوْلُهُ) تَعْتَقُ بِمَوْتِهِ) أَيْ وَلَوْ حُكْمًا كَحَقِيقَةِ
بِدَارِ الْحَرْبِ مَرْتَدًا وَكَذَا الْمُسْتَأْمَنُ لَوْ عَادَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ فَاسْتَرْقَ وَلَهُ أُمُّ وَلَدٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ نَهْرُ
(قَوْلُهُ) مِنْ كُلِّ مَالِهِ) هَذَا إِذَا كَانَ أَقْرَبُهُ بِالْوَلَدِ فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ وَمَعَهَا وَلَدًا وَكَانَتْ جَلِيَّةً فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَقَّتْ مِنَ الثَّلَاثِ لِأَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الشَّاهِدِ أَقْرَبُ بِالْعَقْقِ وَهُوَ وَصِيَّةٌ كَذَا فِي
الْحَيْطِ وَغَيْرِهِ نَهْرُ وَسَيَأْتِي فِي الْفُرُوعِ (قَوْلُهُ) وَالْمَدْبَرَةُ تَسِيَّ) أَيْ أَنَّ نَحْرَ مِنْ الثَّلَاثِ عَلَى
مَا سَرَّ تَفْصِيلَهُ (قَوْلُهُ) وَلَوْ قَضَى بِجَوَازِ بَيْعِهَا) أَيْ قَضَى بِهِ حَتَّى مَثَلًا عَلَى أَحَدِ الرَّوَاتِبِينَ عَنْ
الْإِمَامِ أَنَّ الْقَاضِيَ لَوْ قَضَى بِخِلَافِ رَأْيِهِ يَنْفَذُ قَضَاؤَهُ أَيْ مَا لَمْ يَقْبِهِ السُّلْطَانُ بِمَذْهَبٍ خَاصٍ
أَمَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الْآخَرَى وَهُوَ قَوْلُهُمَا الْمَرْجَحُ لَا يَنْفَذُ مَعْلُوقًا فَإِذَا الْقَاضِيَ الْمُتَقَلِّدُ لِدَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ

وكذا لو استولدها بغير
استحقت أو لحقت ثم
ملكها فإن عتق أم الولد
يتكرر بتكرار الملك كالخادم
بخلاف المدبرة (حكمها)
أي المسئولة (كالمدبرة)
وقد مر (ال) في ثلاثة
عشر مذكورة في فروق
الاشباه والبيع الفاسد
من البحر منها (أنها)
تعق بموته من كل ماله)
والمدبرة من ثلثه (من غير
سعاية) والمدبرة تسمى
ولو قضى بجواز بيعها

مطابق

في القضاء بجواز بيع أم
الولد

مطابق

في قضاء القاضي بخلاف
مذهبه

فانه يقول بجواز بيعها وله واقعة مع ابى سعيد البردعى شيخ الكرخى حكاهما الزبائى وغيره
 وذكرها ح فراجعه **(قوله لا ينفذ)** هذا عند محمد وعليه الفتوى ولا ينفذ الخلاف مبنى
 على خلاف فى مسألة اصولية هي ان الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف المتقدم عندها لا يرفع
 لما فيه من تضليل بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم وعنده يرفع ح عن المنع وذكر فى
 التحرير ان الاظهر من الروايات انه لا ينفذ عندهم جميعا اه و مفاده ارتفاعه عندهم
 فيثبت الاجماع المتأخر لانه حيث ارتفع الخلاف المتقدم لم يبق فى المسئلة قول آخر فكان
 القضاء به قضاء بما لا يثبت به فلا ينفذ لمخالفته الاجماع قلت لكن المقرر فى كتاب القضاء كسبائى
 تحريره ان شاء الله تعالى ان الحكم ثلاثة انواع منه ما لا يصح اصلا وان نفذ الف قض وهو
 ما يخالف كتابا او سنة مشهورة او اجماعا ومنه ما ثبت فيه الخلاف قبل الحكم ويرفع بالحكم
 حتى لو رفع الى قض آخر لا يراه امضاء ومنه ما ثبت فيه الخلاف بعد الحكم اى وقع الخلاف
 فى صحة الحكم به فهذا ان رفع الى قض آخر فان كان لا يراه ابطله وان كان يراه امضاء
 ومقتضى قوله بل يتوقف الخ انه من هذا النوع ومقتضى كونه مخالفا للاجماع انه من النوع
 الاول وبه صرح الشارح فى كتاب القضاء حيث قال عند قول المصنف أو اجماعا حكم الشبهة
 لاجماع الصحابة على فساد وكيع أم ولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح فجعل عدم النفاذ
 مبنيا على مخالفته للاجماع وعليه فلا يصح قوله بل يتوقف الخ فتأمل ثم رأيت فى التحرير عزرا
 قوله بل يتوقف الى اجماع ووجهه بأن الاجماع السبوق بخلاف مختلف فى كونه اجماعا فيه
 شبهة كخبر الواحد فكذا فى متاعفه وهو ذلك الحكم المجمع عليه فكان القضاء به نافذا لانه
 غير مخالف للاجماع القطعى وقال شارحه ثم الاظهر ان الخلاف فى القضاء يبيع ام الولد فى
 نفس القضاء كفى متعلقه الذى هو جواز البيع لا فى نفس متعلقه فقط فتجسس ما فى الجامع لان
 قضاء الثانى هو الذى يقع فى مجتهد فيه اعنى الاول فلذا قال فى الكشف وهذا الوجه الاول
 اه والله سبحانه اعلم **(فرع)** باع ام ولده والمشتري يعلم بها فولدت فادعاه فهو للبائع لان له
 فراشا عليها فان نفاذ ثبت من المشتري استحسانا وكذا لو لم يعلم المشتري الا ان الولد يكون حرا
 لو نفاذ البائع ولو باع مدينته ووطئها المشتري علما بها فولدت منه ثبت منه ولم يعتق ورده مع أمه
 الى البائع لانه غير مدبر ومحيط **(قوله وان ولدت بعده)** اى بعد الولد الذى ثبت منه باعترافه
 أو بنسكاحه **(قوله اذا لم تحرم)** قيد لقوله بلا دعوى **(قوله بخونسكاح)** اى من كل حرمة منزلة
 للفراش بخلاف الحرمة بالحيض والتفاس والصوم والاحرام وادخل بلفظ نحو الاشتراك
 فيها فلو ولدت المشتركة ولدا ثانيا لم يثبت بلا دعوى كسب ذكركه قيل قوله وهى ام ولدها
 وبأنى بيانه او كانت الحرمة بسبب ارضاعها زوجته الصغيرة نهر **(قوله او وطء ابنة)**
 مصدر مضاف لقاعله والمراد ان يسأها احد احواله او فروعه **(قوله أو المولى امها)** المراد ان
 يعا المولى احدى احوالها او فروعه **(قوله خيذ)** اى فيجن اذ حرمت عليه بأحد هذه
 الاشياء **ح (قوله لاكثر من ستة اشهر)** كذا فى البحر عن البدائع قل ح والاولى لستة
 اشهر فكثر كالاتى **(قوله لا يثبت الا بدعوة)** لان الظاهر انه ما وطئها بعد الحرمة فكانت
 حرمة الوطء كالتى دلالة فن ساء ثبت لان الحرمة لا تزال انكاح **(قوله فلا يثبت)** لان الولد

لا ينفذ بل وقف على قضاء
 قض آخر امضاء وابطالا
 ذخيرة وينفذ فى المدينته
 كما مر (وان ولدت بعده
 ولدا ثبت نسبه بلا دعوى)
 اذا لم تحرم عليه بخونسكاح
 او كتابة او وطء ابنة او مولى
 امها خيذا لو ولدت لاكثر
 من ستة اشهر لا يثبت الا
 بدعوة الا فى المزوجة فلا
 يثبت بل يعتق عايه بدعوته

للمرأه وهو الزوج (قوله ولو لأقل الخ) قال في البحر بعد عزه مامر بالبدائع وظاهر
تقيده بالاكثر من الستة انها لو ولدت بعد عروض الحرمة لأقل من ستة اشهر فانه ثبت نسبه
بالادعوة للتيقن بأن العلوق كان قبل عروضها وقد ذكره في فتح القدير بحثا اى فقد وافق
بحته مفهوم الرواية فافهم لكن ينبغي تقيده هذا بما اذا زوجها المولى غير عالم بالحل لما في
التوشيح وغيره من انه ينبغي انه لو زوجها بعد العلم قبل اعترافه به انه يجوز النكاح ويكون
نفيها ذكره في البحر وغيره في فصل محرمات النكاح وقدمناه في نكاح العبد والمدربرة
والقنة كام الولد الاول لانه اذا كان نفيها ثبت بالسكوت ففبا لا يثبت الا بالدعوة اولى
كافي النهر من المحرمات (قوله لتدب استبرأها قبله) اى استبرأ المولى اياها قبل النكاح
وظاهر ان العلة في فساد النكاح ندب الاستبراء وان ذلك مذكور في البحر وليس كذلك بل
العلة في فساد ظهور الجبل قبل تمام الستة اشهر كما تقيده عبارة البحر حيث قال وأفاد
بالتزويج انه لا يجب عليه الاستبراء قالوا هو مستحب كالستبراء البائع لاحتمال انها جلبت منه
فيكون النكاح فاسدا فكان تعريضا للفساد ط قلت وقدمنا في فصل المحرمات ان الصحيح
وجوب الاستبراء قبل التزويج وقوله لاحتمال اخ يفيدانه لو تحقق حملها منه بان ولدت لأقل
من ستة اشهر يكون النكاح فاسدا سواء استبرأها أولا وبقيده عبارة كافي الحاكم حيث قال
ولا ينبغي له ان يزوج ام ولده حتى يستبرأ فيعلم انها ليست بحامل فان زوجها فولدت لأقل
من ستة اشهر فهو من المولى والنكاح فاسد اه ووجهه ان الاستبراء علامة ظاهرة باعتبار
الغالب والافقد تكون حاملا ومراثة من الدم استحاضة والولادة لأقل من ستة اشهر من
وقت التزويج دليل قطعي على كونها حاملا وقته فلا تعارضه العلامة الظاهرة الغالبة ولا يقال
ان تزويجها بعد الاستبراء يكون نفيها للولد فلا يثبت منه لانا نقول انما يكون نفيها له اذا علم
بوجوده كما مر عن التوشيح اما اذا زوجها على ظن عدم وجوده ثم علم انه موجود فمن اين
يكون نفيها لنفسه فافهم (قوله للامة) فانه لا يثبت الا بالدعوة وينبغي بلاللعان (قوله لام
الولد) يثبت بلا دعوة وينبغي بلاللعان ويملك نقل فراشها بالتزويج (قوله للمعتدة) اى
معتدة البائن ح (قوله لعدم اللعان) لان شرط اللعان قيام الزوجية بأن تكون منكوحة او
معتدة رجعي كما تقدم في باب ح (قوله الا اذا قضى به) استثناء من قوله ولكنه ينبغي بنفيه
ط (قوله غير حنفى) اما الحنفى فليس له الحكم من غير صريح الدعوى بحر (قوله يرى
ذلك) اى يرى صحة القضاء بأنه ولده بعد نفيه من غير دعوى (قوله كما مر في اللعان) حيث
قال هناك نفى الولد الحلى عند التهنئة ومدتها سبعة أيام عادة وعند ابتياع آله الولادة صح وبعده
لا اقراره به دلالة اه (قوله لانه دليل الرضا) عبارة البحر لان التناول دليل اقراره
لوجود دليله من قبول التهنئة ونحوه فيكون كالتصريح (قوله في هاتين صورتين) زاد في
الشربلالية ما لو اعتقها فانه يثبت نسب ولدها الى سنتين من يوم الاعتقاد كما اذا ماتت ولا
يمكن نفيه لان فراشها تأكد بالحرية اه (قوله يعنى الكافر) اى يشمل الحربى المستأمن
أما الذى في دار الحرب فلا يتمكن من عرض الاسلام عليه فهو معلوم انه غير مراد فافهم
(قوله او مدربرته) ذكره في البحر والنهر ايضا (قوله نظرا للجباين) اى جانباه لولد

ولو لأقل من ستة اشهر ثبت
بلا دعوة وفسد النكاح
لتدب استبرأها قبله بحر
وقدمناه في نكاح الرقيق
وشبوت النسب (لكنه
ينبغي بنفيه من غير توقف
على لعان) لان الفرائش
اربعة ضعيف لامة
ومتوسط لام الولد وعلم
حكمهما وقوى للمنكوحة
فلا يبنى الا باللعان وقوى
للمعتدة فلا يبنى اصلا لعدم
اللعان (الا اذا قضى به قاض)
غير حنفى يرى ذلك فيلزمه
بالقضاء (او تناول الزمان)
وهو ساكت كما مر في
اللعان لانه دليل الرضا بحر
(فلا) ينبغي بنفيه في هاتين
الصورتين (اذا أسلمت أم
ولد الذمى) يعنى الكافر
او مدربرته ممكن (عرض
عليه الاسلام) فان أسلم فهي
له (او أسلمت) نظرا للجباين

بدفع اليها بصبر وبها حرة يد وجانب الذي يصل الى بدل ملكه **(قوله)** لان خصومة
 الذي الخ) في الحية من الغضب مسلم غضب من ذي مالا وسرقه فنه يعاقب عليه يوم القيامة
 لانه اخذ مالا معصوما والذي لا يرجي منه العفو بخلاف المسلم فكانت خصومة الذي اشد وعند
 الخصومة لا يعطى ثواب طاعة المسلم للكافر لانه ليس من اهل الثواب ولا وجه لان يوضع
 على المسلم وبه كفر الكافر فيبقى في خصومته وعن هذا قالوا ان خصومة الدابة تكون اشد من
 خصومة آدمي عن آدمي اهـ **(قوله)** في ثلث قيمتها) كذا قاله الاقناني بان يقدر القاضي
 قيمتها فينجمها عليها فتصير مكاتبه وهي وان كانت عند الامام غير منقومة الا ان الذي يعتد
 في هذا تقويمها أفاده في التهر ومثله في الفتح **(قوله)** اذا لوردت) اي الى الرق لا عتد مكانة لقيام
 الموجب ما لم يسلم مولاه عني **(قوله)** ولومات قبل سعياتها ولها ولد الخ) كذا في عامة النسخ
 وفي بعضها ولو مات قبل سعياتها عتقت بلا سعاية ولو ماتت هي ولها ولد الخ وهي الصواب
 لان قوله ولها ولد انما يناسب موتها لا موت سيدها لكن يبقى قوله والاعتقت بحاجات غير
 مرتبط بما قبله ولا معنى له فكان عليه ان يقول بعد تمام عبارة النصف ولو ماتت هي ومعها ولد
 ولدته في سعياتها سعى فيها عليها كاعبده في شرحه على الماتني **(قوله)** في ثلث قيمته) اي قنا
 وقل في نصفها كمر **(قوله)** ولا امر بيعه) لان البيع هنا ممكن بخلاف مال الولد والندبر **(قوله)**
 ذكره مسكين) اي ذكر تقييد الجبر على البيع بعرض الاسلام عليه وبانه كافي البحر **(قوله)**
 ولو مع ابنه) في بعض النسخ ولو ابيه بانو حدة ثم انشأته وهي الموافقة لقوله في الدر المنثور
 ولو كان الشريك أباه واعترضها ح بأنها غير صحيحة واستدل لذلك بقول البحر وشمل ما اذا
 كان المدعى منهما الاب كما اذا كانت مشتركة بين الاب وابنه فدعا الاب صح ولزمه نصف
 النصف والعقر كلاجني بخلاف ما اذا استولدها ولا ملك له فيها حيث لا يجب العقر عندنا اهـ
 قلت وفيه نظر ظاهر الا مانع من دعوى الابن والد الامة المشتركة مع أبيه نعم يقدم الاب اذا
 ادعاه معه كما أتى ولا دعوى هذا الا من واحد وتخصيص صاحب البحر بكون المدعى الاب
 لبيان الفرق بين هذه المسئلة وبين مسألة اخرى وهي ما اذا ادعى ولد امة ابنه حيث لا يجب عليه
 العقر لانه اذا لم يكن الاب فيها ملك مست الحاجة الى اثبات الملك فيها سابقا على الوطء فيقاله
 عن الزنا فلا عقر واذا كان له فيها ملك في شقص منها لم يكن زنا وانتفت الحاجة فيلزمه نصف
 العقر ففيه **(قوله)** ثبت نسبه منه) لان النسب اذا ثبت منه في نصفه لمصادفته ملكه ثبت في
 الباقي ضروره انه لا يجوز ما نسيبه وهو المعلق لا يجوز اذا ولد الواحد لا يعلق من ما ين درر
(قوله) او مكاتب الخ) في كافي الحاكم واذا كانت الجارية بين حر ومكاتب فولدت ولدا فدعا
 اشكبت فان الولد لولده وجارية مولده ويضمن نصف قيمتها يوم علقته منه ونصف عقرها
 ولا يضمن من قيمة الولد شيئا فان ضمن ذلك ثم عجز كانت الجارية ولولده يضمن ثلثي مولاه وان لم
 يضمنه ذلك ولم يضمنه ربع نصف الجارية ونصف الولد للشريك اخر اهـ **(قوله)** لكنه ان عجز
 فله بيعها) فقد علمت انه ان عجز بعد الضمان سارت الجارية ولولدها مولاه وان عجز قبله رجع نصف
 الجارية والولد للشريك وحينئذ فالنصف له بيعها على الاول يرجع للمكاتب يعني باذن مولاه
 او للمولى وعن الثاني يرجع للشريك ويكون المراد في بيعها بيع حصته منها فهم **(قوله)** يوم

مقابل

خصومة الذي اشد من
 خصومة المسلم

لان خصومة الذي والدابة
 يوم القيامة اشد من خصومة
 الذي) ثلث (قيمتها) ثلث
 (وعتقت بعد ادائها) اي
 القيمة التي قدرها القاضي
 (وهي مكاتبه في حال
 سعياتها) الا في صورتين
 (بالرد الى الرق لو عجزت)
 اذا لوردت لا عتدت (ولو
 مات قبل سعياتها) ولها
 ولد ولدته في سعياتها سعى
 فيها عليها والا (عتقت بحاجات)
 لانها أم ولد وكذا حكم
 المندبر في ثلثي قيمته
 (ولو اسلم قبل الذي عرض
 الاسلام عليه فان اسلم فيها
 والا امر بيعه) تخلص من
 يد الكافر ذكره مسكين
 (فان ادعى ولد امة مشتركة)
 ولو مع ابنه (ثبت نسبه
 منه) ولو كافر او مريضا
 او مكاتباً لكنه ان عجز
 فله بيعها (وهي أم ولد
 وضمن) يوم الموقوف

العلوق) الاولى ذكره بعد قوله نصف قيمتها ونصف غيرها في كلام من القيمة والعقر يعتبر يوم
العلوق كافي الفتح وغيره **(قوله نصف قيمتها)** لانه تملك نصيب صاحبه حين استكمال الاستيلاء
دور **(قوله ونصف عقرها)** لانه وطى جارية مشتركة اذ ملكه ثبت بعد الوطء حكما بالاستيلاء
فيعقبه الملك في نصيب صاحبه دور وقدما في اول باب المهر عن الفتح ان العقر هو مهر مائها
في الجمال اى ما يرغب به في مائها جبالا فقط **(قوله ولو معسرا)** لانه ضامن تملك بخلاف ضمان
العق كافر في موضعه دور **(قوله لانه عاق حر الاصل)** اذ النسب يستند الى وقت العلوق
والضمان يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه ولم يعلق منه شئ على ملك شريكه دور
* (تنبيه) * قيد المسئلة في الفتح بقوله هذا اذا حملت على ملكهما فلو اشترياها حاملما فادعاه
احدها ثبت نسبه منه ويضمن لشريكه نصف قيمة الولد لانه لا يمكن استناد الاستيلاء الى
وقت العلوق لانه لم يحصل في ملكهما ولذا لا يجب عليه عقر لشريكه هنا وتامه فيه **(قوله)**
وان ادعياه معا) قيد بالبيعة لانه لو سبق احدها بالدعوة فالسابق اولى كائنا من كان جوهره
وكونهما اثنين غير قيد عند بل عند ابى يوسف وعند محمد يثبت من ثلاثة لا غير وعند زفر من
خمس **(قوله)** وقد استويا الخ) اى بان يكونا مالكين اجنيين مسلمين او حرين او ذميين
او مجوسين **(قوله)** وقت الدعوة الخ) فلو كان احدها مساما والآخر ذميا وقت العلوق ثم اسلم
الذمى وقت الدعوة كانا متساويين وكان لهما كذا ذكره في غاية البيان **(قوله)** قدم من العلوق في
ملكه) قال في الفتح اذا حامت على ملك احدها رقبة فباع نصفها من آخر فولدت يعنى لتامسة
اشهر من بيع النصف فادعياه يكون الاول اولى لكون العلوق في ملكه اه وكان المناسب
ان يقول لاقل من ستة اشهر من بيع النصف بدليل قوله لكون العلوق في ملكه وبدليل ما بانى
في مسئلة التكاثر اه ح وفي كافي الحاكم من باب دعوة الحمل واذا كانت الامة بين رجلين
فولدت ولدا فادعياه جميعا وقدمك احدها نصيبه منذ شهر والآخر منذ ستة اشهر قدم
صاحب الملك الاول **(قوله ولو بتكاثر)** قال في الفتح اذا كان الحمل على ملك احدها نكاحته
اشترها هو و آخر فولدت لاقل من ستة اشهر من الشراء فادعياه فبى ام والزوج فان نصيبه
صار ام ولد له والاستيلاء لا يحتمل التجزى عندها ولا بقاء عنده فيثبت في نصيب شريكه ايضا
اه ح **(قوله وب)** معطوف على من في قوله قدم من العلوق في ملكه ط **(قوله على ابن الخ)**
لف على سبل النشر المرتب ط **(قوله ومرتد)** كذا وقع في البحر وتبعه في النهر والشرب لئلا
وهو سبق قام من صاحب البحر لخالفته لما في كافي الحاكم وغاية البيان والفتح والزباني من تقديم
المرتد على الذمى لانه اقرب الى الاسلام اى لانه يهجر على الاسلام فيكون الولد مسلما وهذا انفع
له ونقل ط عن ابى السعود التنبيه على انه سبق قل كقولنا ثم اعلم ان مقتضى تقديم احدها في
هذه المسائل وهو من وجد معه المرجح انه يصير حكمه حكم ماوادعاه احد الشريكين فقط لما
سمعت من عبارة الفتح من انها تصير ام ولد الزوج ويثبت النسب منه وعليه فيضمن نصف قيمتها
ونصف عقرها هذا ماظهر لى فاغتمه فاني لم ار من صرح به ثم رأيت في كافي الحاكم الشهيد
مانعه واذا كانت الجارية بين مسلم وذمى ومكاتب وعبد فادعوا جميعا ولدها فدعوة المسلم اولى
وان كان نصيبه اقل الانصاء وعليه ضمان حصه شركائه من قيمة الام والعقر وعلى كل واحد

(نصف قيمتها ونصف
عقرها) ولو معسرا (لا قيمة
ولدها) لانه علق حر
الاصل (وان ادعياه معا)
او جهل السابق (وقد
استويا) وقت الدعوة
لا العلوق (في الاوصاف
فيو اشهما) فلو لم يستويا
قدم من العلوق في ملكه ولو
بتكاثر وب) ومسلم وحر
وذمى وكنتان على ابن
وذمى وعبد ومرتد
ومجوسى

من الآخرين حصه من مئة لاقية من مئة لا يولد بخلافه ما عدا ما سبق ههنا
 صريح في قولهم **(قوله)** انما لا يثبت احد (قوله) هذا راجع لاصل المسئلة وهو ما اذا ادعى
 معا وقد استويا في الاوصاف وثبت نسبه منهما لا تصور الدعوى مع امر حرج وان اوده كلاله
 تبع البحر والشهر خلافا لما علمت من تقدمه مع الترجيح وانها تصير امة بدو وبثبت النسب منه
 وحيث صارت امة واده وحده لم يبق له شريك فيها فلا يخبره وطؤها عليه فإذا جاءت بولد ثان
 يثبت منه بلاد دعوى كولو ادعاء احد الشريكين فقط وقد نقل في البحر والنهر المسئلة عن المحقق
 والذي في المحقق دليل ما قلنا فانه قل في تعليل اصل المسئلة ولانها استويا في سبب الاستحقاق
 فيستويان فيه حتى ولو وجد امر حرج لا يثبت منهما بان كان احدهما ابا الآخر او كان مساما والآخر
 ذميا ثبت من الاب وان لم يوجد امر حرج وثابت نسبه منهما صارت امة ام ولد لهما ويقع
 عقرها قصاصا ولو جاءت آخر لم يثبت نسبه من واحد الا بالدعوى لان الوطء حرام فتمت
 الدعوى اه فقوله وثابت نسبه منهما راجع لاصل المسئلة لانه راجع لقوله في مسئلة امر حرج
 لا يثبت منهما فقوله ولو جاءت بآخر من فروع اصل المسئلة ايضا كاهو ظهر ففهم واغتم
 هذا التحرير فانه من فتح القدير **(قوله)** كامر اي في قوله اذا انحصر عليه **(قوله)** وهي امة
 ولدها فتخذه كلامهما يوما واذا مات احدهما عتقت واذا مات للمي في تركه المي لرضا كل
 منهما بعقها بعد الموت ولا تدعى للمي عنداني حنيفة لعدم تقومها وعلى قولهما تدعى في نصف
 قيمتها بحر **(قوله)** ان حات في ملكهما بان ولدت امة اشهر فأكثر من يوم التزويج عن
 البحر **(قوله)** لا ياتكون مولد لهما واشترى حاجي بان ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت
 الشراء فدعوه وكذا واشترىها بعد الولادة ثم ادعاه بحر **(قوله)** لانها دعوة عتق اي ادعوة
 استيلاء فيتمتع الولد مقتصرا على وقت الدعوة بخلاف دعوى الاستيلاء فان شرطها كون
 العتوق في تلك وتستند الحرية الى وقت العتوق فيتمتع حرا اه فتح وحاصله ان قول كل منهما
 هذا الولد ابني تحرير منهما ولا تصير امة له ولد لهما ولا يجب على كل واحد منهما العقر
 لصاحبه لعدم الوطء في ملكه كافي الزيلعي **(قوله)** فلو اؤده لهما تفريع على كونها دعوة عتق
 من كل منهما فكان كل واحد اعتق نصيبه منه فيكون ولاؤه له لكن صرح الزيلعي وكذا في
 الدرر بنيت النسب منهما حيث ثبت النسب فبذمة الاول تأمل من تقدمه اول الحق انه اذا قل
 هذا ابني عتق مطلقا وكذا يثبت نسبه اذا صالح اباه وكان مجهول نسب والام لا يثبت نسبه وبه
 يحصل التوفيق تأمل **(قوله)** يضمن نصف قيمة ولده اي لانها دعوة اعتق فيضمن حصه
 شريكه من الولد بخلاف ما اذا حبلت في ملكهما فانه لا يضمنه كامر في قوله لا قيمة ولدها
(قوله) لا العقر لعدم الوطء في ملك صاحبه **(قوله)** وعلى كل نصف عقرها لان الوطء في
 محل المحرم لا يخلو عن عقرا وعقر وقد عذر لاوله بشبهة فتعين الثاني نهر **(قوله)** ونقصا
 اي سقط ما على كل واحد منهما الآخر بما له على الآخر ان تساويا قل في النهر وقد ادعوا
 العقر مع هذا انه لو ابرأ احدهم صاحبه في حق الآخر ولو قوه نصيب احدهما بالدرهم
 والآخر بالذهب كان له ان يدفع درهمه ويأخذ الذهب **(قوله)** في خدمته الزيادة وكذا
 الغلة والنكس والخدمة نهر **(قوله)** بخلاف البتوة اي بسبب **(قوله)** والارث اي
 ارث الولد منهما **(قوله)** والولاء حق تعبير عن ولاية اي ولاية لا نكاح بها تثبت بكل

ثم لا يثبت نسب ولدان بلا
 دعوة طرمة الوطء كامر
 (وهي امة ودمه) ان حات
 في ملكهما لا واشترىها
 حلي لانها دعوة عتق
 فلو اؤده لهما وادعاه احدهما
 يضمن نصف قيمة ولده
 لا العقر (وعلى كل نصف
 عقرها ونقصا الا اذا كان
 نصيب احدهما اكثر
 فيأخذ منه الزيادة) لان
 المهر بقدر الملك (بخلاف
 البتوة والارث والولاء
 فان ذلك لهما

من المدعين كلاً وكذا في المال عند أبي يوسف قال في البحر عن وصالها الحائنة فان كان لها
الولد مال ورثة من اخيه من امه او وهب له لا ينفرد بالتصرف فيه أحد الابوين عندها وعند
أبي يوسف ينفرد اهـ **(قول له سوية)** اي لاعلى قدر الخصص بل يستويان في ثبوتها لكل منهما كمالاً
(قول له ادمه تجزى النسب الح) قال الزيلعي النسب وان كان لا تجزى لكن يتعاق به احكامه متجزئة
كالميراث: النفقة والحضانة والتصرف في المال واحكامه غير متجزئة كالنسب والولاية - الاكل - فاقبل
التجزئة ثبتت بينهما على التجزئة ولا يقابلها ثبت في حق كل واحد منهما على الكمال كأنه
ليس معه غيره اهـ وتامه في البحر **(قول له اذ ابن كامل)** لا قواركل منهما انه ابنه على الكمال
نهر **(قول له)** وورثته اذ ابن واحد لان المستحق أحدها فيقتسمان نصيبه لعدم الاولوية نهر
واذا مات أحدها كان كل الميراث للباقي منهما ولا يكون نصفه للباقي ونصفه لورثة الميت كذا قالوا
ويلزم عليه ان تكون أمه ام ولد للباقي فلا يعتق شيء منها بموت أحدها حوى عن يعقوبية وأجاب
السيد ابو السعود بأن عدم توريث وورثة الميت للمانع وهو حججه بأبوة الباقي لثبوتها له كلاً
ولامانع لعنق الام بموته فظهر الفرق **(قول له وكذا الحكم الح)** اي ان قوله وان ادعيه معا ليس
بقيد بل اذا كان الشركاء جماعة وادعوه ثبت نسبه منهم عند الامام وعند أبي يوسف ثبت النسب
من اثنين فقط وعند محمد من ثلاثة وعند زفر من خمسة **(قول له ولو نساء)** اي لو تنازع فيه امرأتان
قضى به ايضا بينهما عنده لا عندها ولو معهما رجل يقضى بينهما عنده وللرجل فقط عندها بحر
(قول له عتقت بلاشيء) اي بالسعاية والاضمان المامر من عدم تقومها عنده **(قول له قات الح)** هو
لصاحب البحر وقال انه نبه عليه في المجتبى قلت والذي في المجتبى قال استاذنا ظن بعض الناس
ان قوله عتقت بالاجماع دليل على ان الاعتاق لا يجزأ عند أبي حنيفة وقد كشف السر فيه
القاضي الصدر في غنى الفقهاء وشيخ الاسلام بأن الاعتاق تجزأ عنده لكن العتق لا يجزأ
فيسمى الى نصيب شريكه وانما اخر العتق فيما اذا اعتق بعض الثمن نظرا لما سكت ليصل الى
حقه بالضمان او السعاية قبل بطلان ملكه ولا كذلك هنا لانه لا يجب لا الضمان ولا السعاية
عنده فلا فائدة في تأخير العتق فيه فيعتق في الحال اهـ ثم اعلم ان الكلام في تجزى اعتاق
ام الولد واما نفس الاستيلاء فانه تجزأ عنده كالتيدير كاقدمناه عن البدائع وقوله لا في
الولد يفيد ان الاعتاق تجزأ في المدر والمكاتب وذكرنا فيما علقته على البحر ما يدل عليه
واما ما استدلل به ط على ذلك فهو اما يدل على تجزى التدير والكتابة لاعلى تجزى اعتاق
المكاتب والمدر فافهم **(قول له)** وخرج الكلامان منهما معا اما لو تقدم أحدها فان كان
الدعوى فهو كذلك بالاولى وان كان الاعتاق فالظاهر انه اولى لكون المعتق قد اعتق نصيبه
فاشريكه الخيارات السابقة ومنها الاعتاق وقوله انه اخى اعتاق و ثبت نسبه منه ان جهل
نسبه وكأنهم سكتوا عن بيان ذلك لظهوره **(قول له فالدعوة اولى)** واول المدعى كافرا كافي كافي
الحاكم **(قول له)** لاستادها للعلق اي لو قت العلق والاعتاق يقتصر على الحال فيكون المعتق
معتقا والدا غير ط عن المنع **(قول له)** كدعوتها ولد جارية الاجنبى بجماع عدم ملكه التصرف فيها
بخلاف مالو ادعى ولد جارية ابنه لان الاب يملك فالايمتر تصديق الابن بل يعتبر تصديق
المكاتب والاجنبى لكن يأتي انه يعتبر في الاجنبى تصديقه في الولد والاحلال اذ لو ادعاه من

سوية وان كان احدها
اكثر نصيبا من الآخر
لعدم تجزى النسب فيكون
سوية لعدم الاولوية ويتبعه
الارث والولاية (وورث
الابن من كل ارب ابن)
كامل (وورثته اذ ابن)
واحد وكذا الحكم عند
الامام لو كثروا ولو نساء
وتامه في البحر وفيه لومات
أحدها او اعتقها عتقت
بلاشيء قلت فاعتق انما
يجزأ في الفقة لا في المولد
بل يعتق كلوا اتفاقا مجتبى
فايحفظ (جارية بين رجلين
ولدت فادعاه احدها
واعتقه الآخر وخرج
الكلامان) منهما (معا
فالدعوة اولى) لاستادها
للعلق خاتمة (ادعى ولد
أمة مكاتب هو صدقه المكاتب
لزم النسب) لتصدقهما
كدعوتها ولد جارية الاجنبى

زنا لا يثبت بسبه (قوله ما ولد مكاتبه) أى لو ادعى ولد نفسه مكاتبه لم يشترط تصديقها وخبرته بين البقاء على كتابتها وأخذ عقرها وبين أن تعجز نفسها وتصبر له ولد كذا فى الهداية والدراية نهر (قوله كاسيحي) أى فى كتاب المكاتب ح (قوله ولو لم يدعى العقر) لأنه وطى بغير نكاح ولا ملامات بين درر (قوله وقيمة الولد) لأنه فى معنى المنور حيث اعتمد دليل وهو أنه كسب كسبه فلم يرض برفه فيكون حرا بالقيمة ثابت بالنسب منه إلا أن القيمة هنا تعتبر يوم ولد وقيمة ولد المنور يوم الخصومة بخر والفرق فى الفتح (قوله لحجرة على نفسه) أى شفع السيد نفسه عن التصرف فى كسب المكاتب بال عقد أى بعقد الكتابة فاشترط تصديقه إلا أنه لو ملك الولد يوما عتق عليه نهر (قوله ولدت منه الخ) فى كافى الحاكم وإذا وطى جارية رجل وقال أحملها والولد ولدى وصدقه أنولى بأنه أحملها وكذب فى الولد لم يثبت نسب الولد منه لأن الإحلال ليس بنكاح ولا ملك يمين فإن ملكه يوما ثبت نسبه منه وإن ملك أمه كانت أم ولد له وإن صدقه المولى بأن الولد منه فهو ابنه حين صدقه وهو عبد لمولاه وكذلك الجواب فى جارية الزوجة والأبوين أن ادعى أن مولاهما أحملها له وإن الولد ولده إلا أن الولد يعقب بالقرابة إذا ثبت نسبه اه وظاهر قوله لأن الإحلال ليس بنكاح ولا ملك يمين يفيد أن المراد به أن يقول أحملتها لك ولعل وجه ثبوت النسب أن هذا القول صار شبهة عقد لأن حملها له لا يكون إلا بالنكاح أو تلك اليمين فكأنه قال ملكتك بضعها باحد هذين السبيين وذلك وإن لم يصح لكنه يصير شبهة مؤثرة فى نفي الحد وفى ثبوت النسب إذا صدقه السيد أو ملك الولد لما مر من أنه إذا ملكها بعدما ولدت منه بنكاح فسد أو وطء بشبهة تصير أم ولد أى لثبوت النسب بذلك هذا مظهر لى وفى حدود الفتاوى الهندية عن المحيط رجل أحل جاريته غيره فوطئها ذلك الغير لاحد عليه اه فهذا يؤيد ما مر من أن الإحلال قوله أحملتها لك بدون ملك ولا نكاح أدل كان باحدهما لم يكن للتصريح إسقاط الحد وجه إذا لمعنى للقول بأن من وطى زوجته أو أمته لاحد عليه فافهم (قوله والألا) أى وإن لم يصدقه فيهما جميعا بأن كذبه فيهما جميعا أو فى الإحلال فقط أو فى الولد فقط لم يثبت نسبه لكن الأخيرة مذكورة فى المتن والأولى مفهومة منها بالأولى فثبتت الثانية مقصودة بالثنية عليها لحاقها بظاهر كلام الزيلعي المذكور ولد فى المخالفة بينهما فافهم (قوله وقول الزيلعي الخ) هذا الجواب للمصنف ح (قوله فلا مخالفة) أى بين ما فى الزيلعي وبين ما فى الحاشية والدرر من أنه لا يثبت النسب إلا إذا صدقه فى الأمرين جميعا ومثل ما فى الزيلعي بمقدمته من عبارة الكافى (قوله أى المولى) أفاد أن إضافة تكذيب للضمير من إضافة المصدر لفاعله والمفعول محذوف أى تكذيب المولى أياه (قوله ولو لم مكاتبه) أى ولو كان مولى لامة مكاتب المدعى أفاد به ثبوت النسب بتلك الولد فى مسألة المكاتب المارة (قوله ثبت النسب) أى فى صورتين صورة ملكها وسورة ملكه أما الثانية فظاهر وأما الأولى فقد تبين المصنف فيها الحاشية والدرر واستشكلها ح بأن المكذب لدعواه قبل أن يتذكره موجود بخلاف ما إذا ملكه فإنه حينئذ ارتفع المانع وزال المنازع اللهم إلا أن يكون قوائمه ملكها أى مع ولدها اه قلت لكنه خلاف ما فهمه الشارح حيث جعل ما بقوله أو ملكه فانه ظاهر فى أن المراد ملكها وحدها ولعل وجهه أنه

أما ولد مكاتبه فلا يشترط تصديقها كاسيحي (و) لزوم المدعى (العقر وقيمة الولد) يوم ولد (وسقط الحد) عنه (لشبهة) ولم تصبر أم ولده لعدم ملكه (وإن كذبه) المكاتب (لم يثبت النسب) لحجرة على نفسه بالعقد (ولدت منه جارية غيره) وقول أحملها لى مولاهما والولد ولدى وصدقه المولى فى الإحلال وكذبه فى الولد لم يثبت نسبه فإن صدقه فيهما جميعا (ثبت والألا) وقول الزيلعي ولو صدقه فى الولد يثبت أى مع تصديقه فى الإحلال فلا مخالفة كما لا يخفى (ولو ملكها) أو ما ملكه (بعد تكذيبه) أى أنولى ولم مكاتب (يوما) من الدهر (ثبت النسب) وتصير أم ولد

إذا ملكها وصارت أم ولده بحكم اقراره لزم ثبوت نسب الولد عنه لأن امومية الولد فرع ثبوت نسب الولد فثبت نسبه من المدعى ضرورة مع بقاءه على ملك المولى حتى إذا ملكه المدعى عتق عليه وهذا إذا كان المراد بقوله بعد تكذيبه أى فى الاحلال والولد اما إذا كان المراد تكذيبه فى الولد فقط مع تصديقه فى الاحلال فالامر اظهر لتصادقهما على ان وطأها كان حلالا فتامل (قوله إذا ملكها) قيد به ليفيد ان قوله وتصير أم ولده راجع للصورة الاولى فقط ولولا ذلك لتوهم انه راجع للصورتين كارجع اليهما قوله ثبت النسب وهو غير صحيح لانه إذا ملك الولد ولم يملكها لتصير أم ولده لما يملكها ولا يلزم من ملك الولد وثبوت نسبه ان تكون أمه أم ولد قيل ان يملكها كما لا يخفى فعلم ان هذا التقيد لا بد منه فافهم (قوله ولا نسب) أى لتحصنه منا كعلماءه فى كتاب الحدود (قوله الا ان يصدقه فيهما) مخالف لاطلاقهم فى كتاب الحدود عدم ثبوت النسب وان ادعاه وتعلمهم بتحضه زنا يدل عليه فلا محل لهذا الاستثناء هنا ولم نجد له غيره نعم محله فى المسئلة السابقة وضمير فيهما يعود الى الاحلال والولد (قوله عتق عليه) أى ولم يثبت نسبه كما فى الكافى فعلة العتق هنا الجزئية لا النسب كما يأتى لكن توقف عتقه على ملكه خاص بما إذا كانت الجارية لأمه أو أمه بخلاف أبيه أو أمه لمسا فى الفتية وطى جارية أبيه فقولت منه سواء ادعى شبهة أو لا لم يجز بيع الولد لانه ولد ولده فيعتق عليه وان لم يثبت النسب اه أى يعتق على الأب للجزئية (قوله لعدم ثبوت النسب) لأن امومية الولد فرع ثبوت النسب كما قدمناه قال فى الكافى وقوله ظنتها تحلى لم يكن شبهة فى ذلك اه أى فى ثبوت النسب وانما هو شبهة فى سقوط الحد بخلاف ما مر من دعوى الاحلال فانها شبهة فيهما كامر والحاصل ان الوطء فى دعوى الاحلال وطء شبهة وبه يثبت النسب فثبت امومية الولد بخلاف الوطء مع ظن الحلق فانه زنا محض وان سقط فيه الحدو اذا كان ظن الحلق غير معتبر فى ثبوت النسب ومحض الفعل معه زنا لا تثبت امومية الولد اذا ملك الام وان كان اقر بالولد لان الزنا لا يثبت فيه النسب وامومية الولد فرع ثبوته وفى الفتح عن الايضاح امة جاءت بولد فدعاه اجنى لا يثبت نسبه صدقة المولى او كذبه فان ملكه المدعى عتق ولا تصير امه ام ولد اه أى لان عتقه للجزئية لا لثبوت النسب ولذا قال عتق ولم يقل ثبت نسبه وبهذا سقط ما ورد على تعليل الشارع ان لما ادعى الولد فقد اقر له بالنسب ولا ممة بامومية الولد فاذا ملك الام زال المانع وهو كونها ملك الغير فينبى ان تصير ام ولد وان لم يثبت نسب الولد اه لانه اذا لم يثبت لتصير ام ولد فافهم فان قلت قد تصير ام ولد مع عدم ثبوت النسب فيما لو زوج امته من بعدهم ولدت فدعاه قلت انما صارت ام ولدا للمولى لا اقراره بأن الولد علق منه قبل التزويع بوطء حلال لكن لم يثبت منه لوجود الفرائض الصحيح فقد تعلق به حق الغير وهو الزوج ولولا لاه ثبت من المولى فلم يثبت منه هنا لعارض والزنا لا يثبت منه الولد على كل حال هذا ما ظهروا (قوله لكنه نقل) أى المصنف وقوله ثبت النسب أى فتصير ام ولد ضرورة ثبوت النسب مع زوال المانع وهو ملك الغير فينبى قوله لا تصير ام ولده ثبوت نسبه والجواب ان ما نقله المصنف عن الدرر والحانية ليس فى هذه المسئلة وهى قوله ظنت حلتى بل فى مسئلة دعوى الاحلال ونقل ح عبارتهما بتمامها وقد علمت الفرق بين المسائلين وان

إذا ملكها لبقاء اقراره (ولو استولد جارية أحد أبويه) أو جده (أو امرأة) وقال ظنت حلتى فلا (حد) لشبهة (ولا نسب) لا ان يصدقه فيها (وان ملكه يوما عتق عليه) وان ملك امه لا تصير ام ولده لعدم ثبوت النسب كذا ذكره المصنف تبعاً لما نقله عن الرقيق نقل هنا وفى نكاح الرقيق عن الدرر والحانية انه لو ملكها بعد تكذيبه يوماً ثبت النسب لبقاء الاقرار فقدر

طس الخس سبه في سقوط الحد لافي ثبوت النسب بخلاف دعوى الاحلال فيه سبه فيها
 فالاستدراك في غير محله ففيه **(قولہ)** نعم في الحاية الخ) عني ان هذا لا اشكال فيه لان الرنا
 لا يثبت فيه النسب فلا تصير له ولد وان ملكها لكن قد علمت ان الوطء في مسألة طن الحبل
 رنا ايضا **(قولہ)** لا تصير له ولد) اي فلا يبعها ط **(قولہ)** وان ملك الولد عتق) لانه جزؤه
 حقيقة **(قولہ)** لا اخته لايه لا) والفرق ان الاخ ينسب الى اخته لايه بواسطة الاب ونسبة
 الاب منقضة فلا يثبت الاخوة اما النسبة الى الام فلا تنقطع فكون الاخوة ثابتة من جهة
 فيعق بالاب في سروح الهداية ولذا لمات يرثه اخوه لامه دون اخيه لايه **(قولہ)** يملكها
 لعناله) فائدة دنا وان خرجت من ملكه انه يخاف انها اذا ولدت منه قد تمررد عليه وتكدر
 عيشه فذا علمت ان له بيعها كما اراد انقاد له واذا باعها يتفق ثمنها على طفله بدلا عما كان
 يتفق عليه من ماله وله ايضا اتفاقه على نفسه عند الاحتياج اليه ففهل ان بيعها لخصه
 يتفق بلا خسر بربحته وفيه **(قولہ)** ثم تزوجها) اي تزوجها لنفسه واذا ولدت منه ولد اعق
 على الطفل لكونه ملك اخاه **(قولہ)** والاقرن الثالث) لانه عند عده الشاهد اقرار العتق في
 المرض وهو من الثالث كما قدمناه **(قولہ)** وما في يدها للمولى) لانه كان مأكاله قبل ان تعق بموته
(قولہ) الا اذا اوصى لها به) لانها تعق بموته فيكون وصية حرة بخلاف الفن اذا اوصى
 له شي من ماله فلا يصح الا اذا اوصى له بثل ماله او بريقه فانه يصح كمر في باب التدبير
(قولہ) ان يترك لها الخ) طاهر الاطلاق انها تستحق ذات لانه يشمل ما اذا كان في الورثة
 صغار ولو كان ذلك على وجه التبرع لم يصح تأمل وقد مر تفسير المناجفة والقيص والمنفعة في المنفعة
 من باب التبرع **(قولہ)** ولا شيء ثم تدبر) اي من الباب وغيره يخرج عن الخيبي ثم هل المدبرة كذلك
 لم أره وليست وجه الفرق بينه وبين ام الولد وفي حالية رجل اعق عبده وله مال فماله ولولاه
 الاثما يورث العبد اي ثوب شاء المولى * (تمه) * نقل ط في هذا الباب عن قاضيخان سئل
 ابو بكر عن رجل مات وترك ام ولد هل يجب لها النفقة في ماله قال ان كان لها منه ولد فلها
 النفقة الا فلا نفقة اياها قالت المراد انها تنجب نفقتها على ولدها ولو صغيرا كما قدما التصريح
 به في باب النفقة عن الاخيرة اي فتنتق من مال ولدها الذي ورثه لامن اصل مال الميت لانه
 صار مال الورثة وهي اجنية عنهم فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابُ الْإِيمَانِ

(قولہ) مناسبتہ الخ) قال في الفتح اشترك كل من العین والعاق والطلاق والتكاح في ان
 الهزل والاكرام لا يؤثر فيه الا انه قد التکاح لانه اقرب الى العبادات كما تقدم والطلاق رفعه
 بعد تحققه فيلزم له اياه او جه واختص العتاق عن العین بزيادة مناسبتة بالطلاق من جهة
 مشاركتة لاه في تمام معناه الذي هو الاسقاط وفي لازمه الشرعي الذي هو السرية فقدمه
 على العین **(قولہ)** في الاسقاط) من الطلاق اسقاط قيد التكاح والعتاق اسقاط قيد الرق
 ط **(قولہ)** سبابة) فاذا طلق سبها سري الى الكل وكذا العتق اي عندها لقولهما بعد
 تجزیه اما منده فهو متجز ط **(قولہ)** لغة القوة) قال في التبرع والعین لغة لفظ مشترك بين
 الحارحة والقوة والتقسيم الا ان قوله كما في المغرب وغيره سبي الخلف بينا لان الحالف

يتقوى بالتقوى وانهم كانوا يجمعون بايماءهم عند التقسيم يفيد كفى الفتح ان تقوى تقوى مقبول ه
 اقول هو مقبول من اصل اللغة الى عرفها فلا ينافي كونه في اللغة مشتركا بين الثلاثة وانما
 اقتصر الشارح على القوة لظهور المناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحي المذكور في المتن
 ح قلت اولائها الاصل فقد قل في الفتح في باب التعاقب ان اليمين في الاصل القوة وتسميت
 احدى اليدين باليمين لزيادة قوتها على الأخرى وسمى الحلف بالله تعالى يمينا لافاقته
 القوة على المحلوف عليه من الفعل والقرن والاشتراك في تعاقب المكره للنفس على امر
 يفيد قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعليق المحبوب لها على ذلك يفيد الحمل عليه فكان يمينا
 اه فقد افاد ان اصل المادة بمعنى القوة ثم استعملت في اللغة معان اخر لوجود المعنى الاصل
 فيها كلفظ الكافر من الكفر وهو السر فيطابق على الكافر بالله تعالى وكافر التعمية على
 الليل وعلى الفلاح وهكذا في كثير من الالفاظ المعنوية التي تصاق على اشياء ترجع الى اصل
 واحد عام فيصح ان يطلق عليها لفظ الاشتراك نظرا الى اتحاد المادة مع اختلاف المعاني وان
 يطلق عليها لفظ المنقول نظرا الى المعنى الاصل الذي ترجع اليه والقول بان المنقول يهجر فيه
 المعنى الاصل وهذا ليس منه غير مقبول فان اليمين اذا اطلق على الحلف لا يراد به القوة لغة
 ولهذا قال في الفتح هنا بعد ذكره انه مقبول ومفهومة لغة جملة اولى التشابيه صريحة
 الجزئية يؤكد بها جملة بعدها خبرية فاحترز بالاولى عن التوكيد اللفظي بالجملة نحو زيد فمزيد
 قائم فان المؤكدة فيه هو الثانية لا الاولى عكس اليمين وبانشائية عن التعاقب فانه ليس يمينا
 حقيقة لغة الخ وقوله يؤكد بها الخ اشارة الى وجود المعنى الاصل وهو القوة لاعلى انه هو
 المراد وكذا اذا اطلق على الجارحة لا يراد به نفس القوة بل اليد المتعاقبة لليساير وهي ذات
 والقوة عرض فقد هجر فيه المعنى الاصل وان لم يحفظ اعتباره في المنقول اليه وبهذا ظهر ان
 المناسب ببيان معنى اليمين المعنوي المراد به الحلف ليقابل به المعنى الشرعي واما تفسيره بالمعنى
 الاصل فغير مرضي فافهم **(قوله على الفعل او الترتيب)** متعلق بالعزم او يقوى **(قوله انه)**
 يمين شرعا لانه يقوى به عزم الحائث على الفعل في مثل ان ادخل الدار فزوجه طابق وعلى
 الترك في مثل ان دخلت الدار قل في البحر وظاهر في البديع ان التعاقب يمين في اللغة ايضا
 قال لان محمدا طاق عليه يمينا وقوله حجة في اللغة **(قوله)** المذكورة في الاشياء عبارته حلف
 لا يخاف حث بالتعليق الا في مسائل ان علق بفعل القنوب وعلق بنجي الشهر في ذوات
 الاشهر او بالتعاقب او يقول ان أدبت الى كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق وان حنضت
 حنضة او عشرين حنضة او بطولع الشمس كما في الحسام اه قلت وانما لم يخش في هذه
 الحنسة لانها لم تنحصر للتعلق اما الاولى كانت طالق ان أدبت او احييت فلا ان هذا يستعمل
 في التملك ولذا يقتصر على المجلس واما الثانية كانت طالق اذا جاء رأس الشهر او اذا أهل
 الهلال والمرأة من ذوات الاشهر دون الحيض فلا انه مستعمل في بيان وقت السنة لان رأس
 الشهر في حقها وقت وقوع الطلاق السني لافي التعاقب واما الثالثة كانت طالق ان طافتك
 فلاه يحمل الحكاية عن الواقع وهو كونه مالكا لتطبيقه فيمنحصر للتعلق واما الرابعة
 كقوله ان أدبت الى الفا فانت حر وان عجزت فانت رقيق فلاه تفسير للكتابة واما الحنسة

على الفعل أو الترك
 فدخل التعاقب فانه يمين
 شرعا الا في خمس مذكورة
 في الاشياء

مطلب

حلف لا يخاف حث
 بالتعليق الا في مسائل

كانت طالق ان حُضت حِيضة أو عشرين حِيضة فلأن الحِيضة الكاملة لا وجود لها الا بوجود جزء من الطهر فيقع في الطهر فأمكن جعله تفسيرا لطلاق السنة فلم يمتنع التعليق وحيث لم يمتنع التعليق في هذه الحس لا يحمل على التعليق حيث أمكن غيره صونا للكلام العاقل عن المحذور وهو الخلاف بالطلاق وأما حث في ان حُضت فانت طالق لانه لا يمكن جعله تفسيرا للبدعي لان البدعي انواع بخلاف السنة فإنه نوع واحد وحث ايضا في انت طالق ان طلعت الشمس مع ان معنى اليقين وهو الحل أو الشئ مفقود ومع ان طلوع الشمس متحقق لوجود لا خطر فيه لاننا نقول الحمل والتمتع ثمرة اليقين وحكمته فقد تم الركن في اليقين دون الثمرة والحكمة والحكمة الشرعي في العقود الشرعية يتعلق بالصورة لا بالثمرة والحكمة ولذا لو حلف لا يبيع فباع فسد حث لوجود ركن البيع وان كان المطلوب منه وهو الملك غير ثابت اهـ ملخصا من شرح تلخيص الجامع لابن بلدان الفارسي وبه يظهر ان قول الاشياء أو بطلوع الشمس سبق قوله بحسب اسقاطه ان ان يقول لا بطلوع الشمس ففهم **(قوله)** فلو حلف لا يخلف الخ) تفرع عن كون التعليق ينسب وقوله حث بطلاق وعناق اي بتعليقهما ولكن فيما عدا المسائل استثناء فكان الاولى تأخير الاستثناء الى هنا كإمرا في عبارة الاشياء - (تنبيه) * يتفرع على القاعدة المذكورة ما في كافي الحاكم لو قال لامرأته ان حلفت بطلاقك فعبدى حر و قال لعبد ان حلفت بعققت فامرأتى طالق فان عبده يعتق لانه قد حلف بطلاق امرأته ولو قال لها ان حلفت بطلاقك فأنت طالق وكرره ثلاثا طلقت ثنتين باليمين الاولى والثانية لو دخل بها والا فواحدة **(قوله)** وشرطها الاسلام والتكليف قال في التهر وشرطها كون الخلف مكلفا مسلما وفسر في الحاشي السعدية التكليف بالاسلام والعقل والبلوغ وعزاه الى البدائع وما قلناه اولي اهـ وجه الاولوية ان الكافر على الصحيح مكلف بالفروع والاصول كالحق في الاصول فلا يخرج بالتكليف واعلم ان اشتراط الاسلام انما يناسب اليقين بالله تعالى واليمين بالقرب نحو ان فعلت كذا فعلى صلاة واما اليقين بغير القرب نحو ان فعلت كذا فأنت طالق فلا يشترط له الاسلام كالا يخفى حـ والحاصل انه شرط لليمين الموجهة لعبادة من كفارة أو نحو صلاة وصوم في يمين التعليق وسيدكر المصنف انه لا كفارة بين كافر وان حث مسلما وان الكفر يبطلها فلو حلف مسلما ثم ارتد ثم اسلم ثم حث فلا كفارة اهـ وحديث الاسلام شرط امقادها وشرط بقائها واما تخلف القاضي له فهو بين صورة رجاء تكواه كيان ومقتضى هذا انه لا يتم عليه في الحث بعد اسلامه ولا في ترك الكفارة وكذا في حال كفره بالاولى على القول بتكليفه بالفروع فما قيل من ان يمين الكافر منعقدة لغير الكفارة وان من شرط الاسلام طرا الى حكمها فهو غير ظاهر ففهم ويشترط خلوه عن الاستثناء نحو ان شاء الله او الا ان يدولى غير هذا او الا ان أرى أو احب كافي ط عن الهندية قال في البحر ومن زاد الحرية كاشمعي فقد سها لان العبد يعتق منه ويكفر بالصوم كإصر حوا به اهـ قلت ويشترط ايضا عدم الفاصل من سكوت ونحوه ففي الجزائية اخذه الاولى قال بالله فقال منه ثم قال ثنتين يوم الجمعة فقال الرجل منه فبرأت لا يثبت لانه بالحكمة وسكوت صار وصلا بين اسم الله تعالى وحلفه اهـ وفي الصيرفة لو قال على عهد الله

فلو حلف لا يخلف حث
بطلاق وعناق وشرطها
الاسلام والتكليف

مطلب
في يمين الكافر

وعهد الرسول لأفعل كذا لا يصح لأن عهد الرسول صار فصلا أهـ أى لأنه ليس فيها خلاف
 عهد الله **(قوله واماكن البر)** أى عندها خلافا لأبى يوسف كفى مسألة الكوز بحر **(قوله)**
 وحكمها البر أو الكفارة) أى البر أصلا والكفارة خلفا كما فى الدر المنقى وانت خير
 بان الكفارة خاصة باليمين بالله تعالى ح وأراد البر وجودا وعندما فانه يجب فيها اذا حلف
 على طاعة ويحرم فيها اذا حلف على معصية ويندب فيها اذا كان عدم الحلو ف عليه جائزا وفيه
 زيادة تفصيل سيأتى **(قوله)** وهل يكره الحلف بغير الله تعالى الخ قول الزيلعي واليمين بغير الله
 تعالى أيضا مشروع وهو تعليق الجزاء بالشرط وهو ليس بين وضعها وانما سمى يمينا عند الفقهاء
 لحصول معنى اليمين بالله تعالى وهو الحلف او المنع واليمين بالله تعالى لا يكره وتقليده اولى من
 تكثيره واليمين بغيره مكروهة عند البعض للنهي الوارد فيها وعند عامةهم لا تكره لانها يحصل
 بها الوثيقة لاسيا في زماننا وما روى من النهى محمول على الحلف بغير الله تعالى لاعلى وجه
 الوثيقة كقولهم وايك ولعمري أهـ ونحوه فى الفتح وحاصله ان اليمين بغيره تعالى تارة يحصل
 بها الوثيقة أى اتفاق الخصم بصدق الحالف كالتعليق بالطلاق والعناق مما ليس فيه حرف
 القسم وتارة لا يحصل مثل وايك ولعمري فانه لا يلزمه بالحث فيه شئ فلا تحصل به الوثيقة
 بخلاف التعليق المذكور والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من كان حالفا فليحلف بالله
 تعالى الخ محمول عند الاكثرين على غير التعليق فانه يكره اتفاقا لما فيه من مشاركة التمس به
 لله تعالى فى التعظيم واما اقسامه تعالى بغيره كالضحى والنجم والليل فقالوا انه مختص به تعالى
 اذله ان يعظم ما شاء وليس لنا ذلك بعد نهينا واما التعليق فليس فيه تعظيم بل فيه الحلف او المنع
 مع حصول الوثيقة فلا تكره اتفاقا كما هو ظاهر ما ذكرناه وانما كانت الوثيقة فيه اكثر من
 الحلف بالله تعالى فى زماننا لقلة المبالاة بالحث ولزوم الكفارة اما التعليق فيمتنع الحالف فيه
 من الحث خوفا من وقوع الطلاق والعناق وفى المراج فلو حلف به لاعلى وجه الوثيقة او
 على الماضى يكره **(قوله)** ولعمرك أى بقاءك وحياتك بخلاف لعمرك فانه قسم كسأيتى
(قوله) لعدم تصور الغموس واللغو) على حذف مضاف أى تصور حكمهما والانافى قوله
 فيقع بهما ح **(قوله)** فى غيره تعالى) أى فى الحلف بغيره سبحانه وتعالى **(قوله)** فيقع بهما) أى
 بالغموس واللغو **(قوله)** ولا يرد) أى على قوله لعدم تصور الخ لوقال هو يهودى ان كان فعل
 كذا متمعدا الكذب او على ظن الصدق فهو غموس او لغو مع انه ليس يمينا بالله تعالى **(قوله)**
 وان لم يعقل وجه الكناية) اقول يمكن تقرير وجه الكناية بان يقال مقصود الحالف بهذه
 الصيغة الامتناع عن الشرط وهو يستلزم النفرة عن اليهودية وهى تستلزم النفرة عن الكفر
 بالله تعالى وهى تستلزم تعظيم الله تعالى فكأنه قال والله العظيم لا أفعل كذا أهـ ح **(قوله)**
 تعمسه فى الانتم ثم التار) بيان لما فى صيغة فعول من المبالغة ح **(قوله)** وهى كبيرة معانها
 أى اقطع بها حق مسلم اولا وهذا رد على قول البحر يبنى ان تكون كبيرة اذا اقطع بها مال
 مسلم او آذاه وصغيرة ان لم يترتب عليها مفسدة فقد نازعه فى النهى بأنه مخالف لاطلاق حديث
 البخارى الكبائر الاشرار بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس وقول شمس
 الأئمة ان اطلاق اليمين عليها مجاز لانها عقد مشروع وهذه كبيرة محضة صريح فيه ومعلوم

مطلب

فى حكم الحلف بغيره تعالى

واماكن البر وحكمها البر
 او الكفارة وزكها اللفظ
 المستعمل فيها وهل يكره
 الحلف بغير الله تعالى قيل
 نعم للنهى وعامةهم لا يوبه
 فتوى الاسيا فى زماننا وحملوا
 النهى على الحلف بغير الله
 لاعلى وجه الوثيقة كقولهم
 باييك ولعمرك ونحو ذلك
 عيني (وهى) أى اليمين بالله
 لعدم تصور الغموس واللغو
 فى غيره تعالى فيقع بهما
 الطلاق ونحوه عيني
 فليحفظ ولا يرد نحوه
 يهودى لانه كناية عن اليمين
 بالله وان لم يعقل وجه
 الكناية بدان (غموس)
 تعمسه فى الانتم ثم التار
 وهى كبيرة مطلقا لكن انتم
 الكبائر متفاوت نهر (ان)
 حلف

ان انما الكائن متفاوت اه وكذا قال ان قدسي اى مفسدة اعداء من هتك حرمه اسم الله تعالى
(قوله على كاذب) اى على كلام كاذب اى مكذوب وفى نسخة على كذب **(قوله عمدا)** حال من
فاعل حلف اى عمدا وبجى الحال مصدرا كثير لكنه سامى **(قوله لو غير فعل اوترك)** كان
الاولى ذكره قبل قوله والله انه بكر فانه مثال لهذا فيستغنى به عن المثال المذكور وعن تأخير
قوله فى ماض **(قوله لان)** قيد به لما تعرفه قريبا **(قوله فى ماض)** متعلق بمحذوف صفة
نوصف كاذب اى على كلام كاذب واقع مدلوله فى ماض ولا يصح تعلقه بقوله حلف اذ ليس
المراد ان حلفه وقع فى الماضي كى لا يخفى ففهم **(قوله وتقيدهم بالفعل والماضى)** الخ رد على
صدور الشريعة حيث جعل التقييد الاحتراز وان والله انه حجر من الحلف على الفعل بتقدير كان
او يكون وجعل الخ من الماضى لان الكلام يحصل اولافى النفس فيعبر عنه باللسان فالأخبار
المعلق بزمان الحال اذا حصل فى النفس فعبر عنه باللسان انعقاد اليقين وصار الحال ماضيا بالنسبة
الى زمان انعقاد اليقين فاذا قل كذب لا بد من الكتابة قبل ابتداء التكلم فيكون الحلف عليه
حالفا على الماضى وأشار الى وجه الرد بلفظ الآن فانه لا يمكن ان يقدر معه كان ليصير فعلا ولا
يمكن ان يكون من الماضى لما فاتته لالفاظ الآن على ان الحال اتماما يعبر عنه بصيغة المضارع المستعملة
فى الحال اوفى الاستقبال ولا يعبر عنه بصيغة الماضى اصلا نعم قد يراد تقرب الماضى من الحال
فيؤتى بصيغة الماضى مقرونة بقدر نحو قدوة زيد اذا أردت ان قيامه قريب من زمن التكلم
فاذا قال والله قت لا يصح ان يراد به الحال اصلا بخلاف اقوم فانه يراد به الحال اولا استقبال
كما هو مقرر فى محله ثبت لا يصح ان يكون فعلا ولا ماضيا تعين ان يكون تقيدهم بالفعل
وبالماضى في قولهم هو حلفه على فعل ماض الخ اتفاقا اى لا للاحتراز عن غيره او
اكثر اى اى لكونه هو الاكبر **(قوله ويأثم به)** ٣ اى اتماما على كما فى الحاوى القدسي والاثم
فى اللغة الذنب وقد تسمى الحما والاثم فى الاصطلاح عند اهل السنة استحقاق العقوبة وعند
المعتزلة لزوم العقوبة بناء على جواز العفو وعدمه كما اشار اليه الاكمل فى تقريره ببحر **(قوله)**
فلزمه التوبة اذ لا كفارة فى الغموس يرتفع بها الاثم فتعين التوبة للتخلص منه **(قوله)**
الافى ثلاث الخ استثناء منقطع لان الكلام فى اليقين بالله تعالى وهذا فى غيره ولذا قل فى
الاختيار ويرى ابن رستم عن محمد لا يكون النغو الا فى اليقين بالله تعالى وذلك ان فى حلفه بالله
تعالى على امر يقته كما قل وليس كذلك لغا المحلوف عليه وبقي قوله والله لا يلزمه شئ وفى
اليقين بغيره تعالى بلغو المحلوف عليه حتى قوله امرأته طالق وعبد حرج عليه حج فيلزمه اه
ما خلا **(قوله يقع الدلائق)** اى والعاقب ويلزمه الذر كما علمت **(قوله انه)** اى يظن نفسه
(قوله عرفت الخ) قول هناك فارق آخر وهو ان الغموس تكون فى الاثمة الثلاثة على
سبب اى والغموس لا تكون فى الاستقبال **(قوله)** واما فى المستقبل فالعقوبة لا يخفى ان
كلامه فى الحلف كاذبا بلفظه صادة وهذا فى المستقبل لا يكون الا بمقتضى منعقدة فلا يراد ان
الغموس يكون فى المستقبل اذ لا ان الغموس لا بد فيه من تعمد الكذب وليس الكلام فيه
ففيه **(قوله وخصه الشافعى الخ)** اعلم ان تفسير اللغو بما ذكره المصنف هو المذكور فى
التبويب بزيادة وشروحه ونقل الزيلعى انه روى عن أبى حنيفة كقول الشافعى وفى

على كاذب عمدا) ولو غير
فعل اوترك كوالله انه حجر
الآن فى ماض (كوالله
ما فعلت) كذا (لما فعله او)
حال (كوالله ماله على الف
علما بانه غيره) وتقيدهم
بالفعل والماضى انصافى
او اكثرى (ويأثم بها)
فلزمه التوبة (و) تأنيها
(نعم) لا يؤخذ فيها الا
فى ثلاث ضلوك وعناق وتذكر
أشياء فيقع الدلائق على
غالب الظن اذا تبين خلافه
وقد اشتهر عن الشافعية
خلافه (ان حلف كاذبا
يقضه صادة) وفى ماض او حال
فالعراق بين الغموس
والاثم عمدا والكذب واما
فى المستقبل فالمعقدة وخصه
الشافعى بما جرى على
اللسان بلا قصد مثل لا
والله وبلى والله

٣ معاد

فى معنى الاثم

الاختيار انه حكاه محمد عن ابي حنيفة وكذا نقل في البدائع الاول عن اصحابنا ثم قال وما ذكر محمد على اثر حكاية عن ابي حنيفة ان اللغو ما يجري بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله فذلك محمول عندنا على الماضي او الحال وعندنا ذلك لغو فيرجع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي في يمين لا يقصدها الخالف في المستقبل فعندنا ليست بلغو وفيها الكفارة وعندهم لغو ولا كفارة فيها اه فقلوه فذلك محمول عندنا الى آخر كلامه خبر قوله وما ذكر محمد الخ فهو مبنى على تلك الرواية المحكية عن ابي حنيفة اراد به بيان الفرق بينها وبين قول الشافعي وذلك ان المستقبل يكون لغوا عنده لاعندنا وقد فهم صاحب البحر من كلام البدائع حيث عبر بقوله عندنا وقوله فيرجع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي الخ ان مذهبنا في اليمين اللغو انها التي لا يقصدها الخالف في الماضي او الحال كما يقوله الشافعي الا في المستقبل قلت وهذا وان كان يوهمه آخر كلام البدائع لكن اوله صريح بخلافه حيث عزا ما في المتن الى اصحابنا ثم نقل ما حكاه محمد عن ابي حنيفة فعمل ان قوله عندنا الخ بناء على هذه الرواية كما قلنا وبين المذهب وهذه الرواية منافاة فان خلفه على امر يقضه كما قال لا يكون الا عن قصد فينافي تفسير اللغو بالتالي لا يقصدها نعم ادعى في البحر ان المقصودة اذا كانت لغوا فالتالي لا يقصدها كذلك بالاولى فيكون تفسيرنا للغوا من تفسير الشافعي ولا يخفى ان هذا خروج عن الجادة وعن ظاهر كلامهم ولا بدله من نقل صريح والذي دعاه الى هذا التكليف نظره الى ظاهر عبارة البدائع الاخيرة وقد سمعت تأويلها وكأن الشارح نظر الى كلام البحر من ان مذهبنا اعم من مذهب الشافعي انذا قال وخصه الشافعي فافهم نعم قد يقال اذا لم تكن هذه لغوا يلزم ان تكون قسما خارجا عن الاقسام الثلاثة فالاحسن ان يقال ان اللغو عندنا قسمان الاول ما ذكر في المتن والثاني ما في هذه الرواية فتكون هذه الرواية بيانا للقسم الذي سكنت عنه اصحاب المتن وباتى قريبا عن الفتح الصريح بعدم المؤاخذة في اللغو على التفسيرين فهذا مؤيد لهذا التوفيق والله سبحانه اعلم **(قوله ولولات)** اي ولول زمان آت اى مستقبل فانه لغو عند الشافعي لاعندنا حتى على الرواية المحكية عن ابي حنيفة **(قوله فلذا قال الخ)** اي للاختلاف في اللغو قال ويرجى غفوه وهذا جواب عن الاعتراض على تعليق محمد الغفو بالرجاء فان قوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم مقطوع به فأجاب في الهداية بأنه علقه بالرجاء للاختلاف في تفسير اللغو واعترضه في الفتح بان الاصح ان اللغو بالتفسيرين متفق على عدم المؤاخذة به في الآخرة وكذا في الدنيا بالكفارة قال فالوجه ما قيل انه لم يرد به التعليق بل التبرك باسمه تعالى والتأديب كقوله عليه الصلاة والسلام لاهل المقابر وانا ان شاء الله بكم لاحقون واجاب في التبر بأنه اختلف في المؤاخذة المنفية هل هي المعاقبة في الآخرة او الكفارة قال ولا شك ان تفسير اللغو على رأينا ليس امرا مقطوعا به اذ الشافعي قائل بأنه من المنقذة فلا جرم علقه بالرجاء وهذا معنى دقيق ولم أر من عرج عليه اه قلت انما لم يرج احد عليه لما علمت من الاتفاق على عدم المؤاخذة به في الآخرة وكذا في الدنيا بالكفارة فافهم **(قوله وكاللغو الخ)** حاصله ان حلقه على ماض صادق يمين مع انه لم يدخل في الاقسام الثلاثة فيكون قسما رابعا وهو مبطل لحصرهم اليمين في الثلاثة واجاب صدر الشريعة بأنهم

ولولات فلذا قال (ويرجى غفوه) او تواضعا وتأديبا وكاللغو حلقه على ماض صادق

أرادوا حصر الخمين التي اعتبرها الشرع ورتب عليها الأحكام وردة في البحر أن عدم الاتم فيها حكمه وقال في التهر وفيه نظر قول ح الحق مافي البحر ولا وجه للنظر اه قلت واحاب في الفتح بأن الأقسام الثلاثة فيما يتصور فيه الحث لافي معلق الخمين (قوله كونه انى لقائم الآن) تبع فيه التهر وكأنه تغيير لاثميشل اشار به الى ان الماضي كالحل والاحسن قول الفتح كوالله لقد قدم زيد امس (قوله على مستقبل) لاحاجته اليه اه ح وقد يجاب بأن لفظ آت اسم فعل وحقيقته ما التصف بوصف في الحال فثله ثم حقيقة فيمن اتصف بالقيام في الحال ويحتمل الاستقبال وكذلك لفظ آت حقيقة فيمن اتصف بالايان في الحال ويحتمل الاستقبال فزاد الشارح لفظ مستقبل لدفع ارادة الحال ولا يردان لفظ مستقبل حقيقة في الحال ايضا لانا نقول معناه انه متصف في الحال بكونه مستقبلا اى منتظرا وذلك لا يقتضى حصوله في الحل لكن كان سلب تأخير مستقبل عن آت (قوله بكنهه) اشار الى مافي التهر حيث قال ويجب ان يراء بالفعل فعل الحالف ليخرج نحو والله لا اموت الخ لكن هذا اعمر من الممكن وغيره وتعبير الشرح احسن لانه يرد على عبارة التهر نحو والله لا اشربن ماء هذا الكوناليوم والامام فيه لا يثبت لعدم امكان البر مع انه من فعله ومقتضى كلامه ان هذا المثال من الغموس لكن ينبغي تقييده بماذا علم وقت الحلف انه لاماء فيه واما اذا لم يعلم فليس منها ولا من المتعقبة لعدم الامكان فان جعلت من المغو انتقض ما مر من انها لا تكون على الاستقبال والذي يظهر لي انها غيرتين اصلا سواء علم او لا من مر من ان شرط الخمين امكان البر فليتامل (قوله ولا يتصور حفظ الا في مستقبل) قلت كون الحفظ لا يتصور الا في مستقبل معناه انه لا يتصور في ماض او في حال لان الحفظ منع نفسه عن الحث فيها بعد وجودها مترددة بين الهتك والحفظ وذلك لا يكون في غير المستقبل ولا يخفى ان هذا لا يستلزم ان كل مستقبل كذلك اى يتصور فيه الحفظ حتى يرد عليه الغموس المستقبلة التي لا يمكن حفظها نعم يرد لو قال ولا يتصور مستقبل المحفوظ والفرق بين العاريتين ظاهر فافهم (قوله فقط) قيد للهام فيه فالمعنى ان فيه لاق غيره من قسميه الكفارة لا للكفارة حتى يصير المعنى ان فيه الكفارة لا غيرها من الاتم لكن الاولى ان يقول وفيه فقط الكفارة اه ح وهذا جواب للمعنى دفع به اعتراض الزملي على الكثر بأن المتعقبة فيها اتم ايضا واعترضه في البحر بأن الاتم غير لازم لها لان الحث قد يكون واجبا او مستحبا واجاب في التهر بأنه تخلف لعارض فلا يرد (قوله وان لم توجد منه التوبة عنها) اى عن الخمين والمراد عن حثه فيها وهو متعلق بالتوبة وقوله معها متعلق بتوحد وفي عدم لزوم التوبة مع الكفارة كلام قدماه في جنائات الحج فراجع (قوله ومحض) من اراد شيأ فسق له الى غيره كما افاده القهستاني قال في التهر كما اذا اراد ان يشرب سقى الماء فقال لله لا اشرب الماء (قوله او ذاهلا و سهيا او ناسيا) قال ابن ابراهيم في شرح البحر . حزم كثير بانحاء السهو والنسيان لارادة لا تفرق بينهما وان فرقا بينهما بأن السهو زوال صورة عن المدركة مع بقائها في ظرفه والنسيان زوالها عنها مع فيجاء حينئذ في حصولها الى سبب حديد وقيل بسبب عدم ذكر ما كان مذكورا وسهو غفلة عما كان مذكورا وما لم يكن مذكورا فليس ان اخص منه مطلقا وقيل يسمى

كونه اني الخمين الآن في حال
قيمه (و) نالها (متعقبة
وهي حثه على) مستقبل
(آت) يكنهه فبحو والله
لا موت ولا طلع الشمس
من غموس (و) هذا
القسم (فيه الكفارة)
آية واحفظوا انما لكم
ولا يتصور حفظ الا في
مستقبل (فقط) وعند
الشارح يكفر في الغموس
ايضا (ان حث وهى) اى
الكفارة (ترفع الاتم وان
لم توجد منه) التوبة عنها
(معه) اى مع الكفارة
سرا حجة (ولو) الحالف
(مكره) او محض او ذاهلا
او سهيا (او ناسيا)

مطال

في غرق بين السبه
والنسيان

زوال ادراك سابق قصر زمان زواله نسيانا وغفلة لاسهوا وزوال ادراك سابق طال زمان
 زواله سهوا ونسيانا اعم منه مطلقا وقال الشيخ سراج الدين الهندي والحق ان
 النسيان من الوجدانيات التي لا تنقصر الى تعريف بنحس المعنى فان كل عاقل يعلم النسيان كما
 يعلم الجوع والعطش ا هـ قلت لكن ظهور الفرق بينه وبين السهو يتوقف على
 التعريف وفي المصباح فرقوا بين الساهى والناسى بأن الناسى اذا ذكرته تذكر الساهى
 بخلافه اهـ وعليه فالسهو ابلغ من النسيان وفيه ذهل بفتحين ذهولا غفل وقيل الزمخشري
 ذهل عن الامر تنساه عمدا وشغل عنه وفي لغة من باب تعب **(قوله بأن حلف ان لا يخلف)** قل
 في النهر اراد بالناسى المخطئ وفي الكافي وعليه اقتصر في العناية والفتح هو من تافط باليمين
 ذاهلا عنه والمالجي الى ذلك ان حقيقة النسيان في اليمين لا تصور قاله الزبلي وقال العيني
 وتبعه الشعي بل تصور بأن حلف ان لا يخلف ثم نسي الحلف السابق فحلف وردده في البحر
 بأنه فعل المحلوف عليه ناسيا لان حلفه كان ناسيا اهـ وفيه نظر اذ فعل المحلوف عليه ناسيا
 لا يتحقق كونه مينا بدليل انه يكفر مرتين مرة باعتبار انه فعل المحلوف عليه واخرى باعتبار
 حثه في اليمين اهـ كلام النهر اقول الحق ما في البحر فان فعل المحلوف عليه ناسيا وان لم يناف
 كونه مينا لكن تعاقب النسيان به من جهة كونه حثا لامن جهة كونه مينا اذهو من هذه
 الجهة لم يتعاقبه النسيان كما لا يخفى على منصف ا هـ **(قوله لحديث الخ)** في شرح الوقاية
 للعلامة مثلا على القاري لفظ اليمين غير معروف انما المعروف مارواه اصحاب السنن الاربعة
 من حديث ابى هريرة وحسنه الترمذى وصححه الحاكم بلفظ النكاح والطلاق والرجعة
 وقد رواه ابن عدى فقال الطلاق والنكاح والعناق اهـ وفي الفتح اعلم انه لو ثبت حديث
 اليمين لم يكن فيه دليل لان المذكور فيه جعل الهزل باليمين جدا والمهازل قاصد اليمين غير
 راض بحكمه فلا يعتبر عدم رضاه شرعا بعد مباشرته السبب مختار والناسى بالتفسير
 المذكور لم يقصد شيئا اصلا ولم يدبر ماصع وكذا المخطئ لم يقصد قط التلفظ به بل بشئ آخر فلا
 يكون الوارد في المهازل واردا في الناسى الذي لم يقصد قط مباشرة السبب فلا يثبت في حقه
 نضاه لاقباس اهـ **(قوله في اليمين او الحث)** متعلق بقوله ولو مكرها او ناسيا اى سواء كان
 الاكراه او النسيان في نفس اليمين وقدر او في الحث بأن فعل ما حلف عليه مكرها او ناسيا
 لان الفعل شرط الحث وهو سبب الكفارة والفعل الحقيقي لا يستعمل بالاكراه والنسيان
(قوله في حث بفعل المحلوف عليه) فلو لم يفعله كالمحلف ان لا يشرب فصب الماء في حلقه
 مكرها فلا حث عليه نهر **(قوله لو فعله وهو مفعى الخ)** اما لو حلف وهو كذلك فلا يلزمه
 شئ لعدم شرط الصحة كما مر **(قوله والقسم بالله تعالى)** اى بهذا الاسم الكريم **(قوله ولو رفع**
الهاء) مثله سكوتها كافي لجمع الانهر قال وهذا اذا ذكر بالياء واما بالواو فلا يكون مينا الا
 بالجر ا هـ قلت اما الرفع مع الواو فلا نه يصير مبتدأ وكذا النصب لانه يصير مفعولا لشئ
 اعبد فلا يكون مينا واما السكون فغير ظاهر لانه اذا كان مجرورا وسكن لا يخرج عن كونه
 مينا على ان الرفع يحتمل تقدير خبره قسميا كاسميا في حذف حرف القسم والحامل ان
 تخصيص ما ذكر بالياء مشكلى ولعل المراد ان غير المجرور مع الواو لا يكون صريحا في القسم

بأن حلف ان لا يخلف ثم
 نسى وحلف فيكفر
 مرتين مرة لحثه واخرى
 اذا فعل المحلوف عليه
 عيني لحديث ثلاث هزل
 جد منها اليمين (في اليمين
 او الحث في حث بفعل
 المحلوف عليه مكرها
 خلافا للشافعي) وكذا
 يثبت (لو فعله وهو مفعى
 عليه او مجنون) فيكفر
 بالحث كيف كان (والقسم
 بالله تعالى) ولو رفع الهاء
 او نصبها

فيحتج الى التية وهذا كله ان كل ما ذكره منقولا ولم أره نعم ذكرنا ذلك في حذف حرف القسم في الحاتية لو قال الله لا فعل كذا وسكن الهاء او نصبها لا يكون بينا لانعدام حرف القسم الا ان يعربها بالكسر لان الكسر يقتضى سبق الحافض وهو حرف القسم وقيل يميننا بدون الكسر اه ومثله في البحر عن الظهيرية وفي الجوهرية وان نصبه اختلفوا فيه والصحيح يكون بينا اه قلت ومثله تسكين الهاء على ما حققه في الفتح من عدم اعتبار الاعراب كما سذكره عند الكلام على حروف القسم **(قوله)** او حذفها قال في المجتبى ولو قال والله بغيرها كعادة الشطار فيعين قلت فعلى هذا ما يستعمله الاتراك بالله بغيرها يمين ايضا اه وهكذا نقله عنه في البحر ولعل احدا لم يضع يمين بغيرها وبالأو لا بالهمزة ي بغير الالف التي هي الحرف الهاوى تأمل ثم رأيت كذلك في الوهبانية وقال ابن السخنة في شرحها المراد بالهاوى الالف بين الهاء واللام فاذا حذفها الحافظ او الذباغ او الداخل في الصلاة قيل لا يضر لانه سمع حذفها في لغة العرب وقيل يضر **(قوله)** وكذا واسم الله في البحر عن الفتح قال بالاسم الله لافان المختار ليس بينا لعدم التعارف وعلى هذا بالواو الا ان نصارى ديارنا تعارفوه فيقولون واسم الله اه اى فيكون بينا لمن تعارفه مثلهم لالهم ناسر من ان شرطه الاسلام **(قوله)** ورجحه في البحر حيث قال والظاهر ان بسم الله يمين كاجزم به في البدائع معللا بان الاسم والمسمى واحد عند اهل السنة والجماعة فكان الحلف بالاسم حلفا بالذات كأنه قال بالله اه والعرف لاعتباره في الاسماء اه ومقتضاه ان واسم الله كذلك فلا يختص به النصارى **(قوله)** بكسر اللام الخ اى بدون مد والظاهر ان مثله بالاولى المد على صورة الامالة وكذا فتح اللام بدون مد لان ذلك كله يكلمه كثير من البلاد فهو لغتهم لكن اذا تكلم به من كان ذلك لغته فالظاهر انه لا يشترط فيه قصد اليمين تأمل **(قوله)** ولو مشتركا الخ وقيل كل اسم لا يسمى به غيره تعالى كالله والرحمن فهو يمين وما يسمى به غيره كالجليم والعليم فان اراد اليمين كان بينا والا لا ورجحه بعضهم بأنه حيث كان مستعملا لغيره تعالى ايضا لم تتعين ارادة احدها الا بالية ورد الزيلعي بان دلالة القسم معينة لارادة اليمين اذا القسم بغيره تعالى لا يجوز نعم اذا نوى غيره صدق لانه نوى محتتملا كلامه وانت خير بان هذا مناف لما قدمه من ان العامة يجوزون الحلف بغير الله تعالى نهر اقول هذا غفلة عن تحرير محل النزاع فان الذى جوزوه العامة ما كان تعليق الجزاء بالشرط لا ما كان فيه حرف القسم كما قدمناه والحاصل كافى في البحر ان الحلف بالله تعالى لا يتوقف على التية ولا على العرف على الظاهر من مذهب اصحابنا وهو الصحيح قال به اندفع ما في الوالوجية من انه لو قال والرحمن لا فعل ان اراد به السورة لا يكون بينا لانه يصير كأنه قال والقرآن وان اراد به الله تعالى يكون بينا اه لان هذا التفصيل في الرحمن قول بشر المربى **(قوله)** والطالب الغالب فهو يمين وهو متعارف اهل بغداد كذا في الفخيرة والوالوجية وذكر في الفتح انه يلزم اما اعتبار العرف فيما لم يسمع من الاسماء فان الطالب لم يسمع بخصوصه بل الغالب في قوله تعالى والله غالب على امره واما كونه بناء على القول المنفصل في الاسماء اه اى من انه تعتبر التية والعرف في الاسم المشترك كاسم وأجاب في البحر بان المراد انه بعد ما حكم بكونه بينا اخبر بان أهل بغداد

او حذفها كما يستعمله الاتراك وكذا واسم الله كلف النصارى وكذا باسم الله لا فعل كذا عند محمد ورجحه في البحر بخلاف بله بكسر اللام اذا ذكر الهاء وقصد اليمين وباسم من اسمائه ولو مشتركا تعورف الحلف به اولا على المذهب (كالرحمن والرحيم) والجليم والعليم ومالك يوم الدين والطالب الغالب (والحق) معرفا لامشكرا

تعارفوا الحلف بها اه قات ينافيه قوله في مختارات النوازل فهو يمين لتعارف أهل بغداد
 حيث جعل التعارف علة كونه يميناً فلا محيص عما قاله في الفتح وايضا عدم نبوت كون
 الطالب من اسمائه تعالى لا بدله من قرينة تعين كون المراد به اسم الله تعالى وهي العرف
 مع اقتارانه بالغالب المسموع اطلاقه عليه تعالى وهو وان كان مسموعاً لكنه لم يجعل مقسماً
 به اصاله بل جعل صفه فلا يكون قسماً بدونه كما في الاول الذي ليس قبله شيء فانه لا يقسم
 بالاول بدون هذه الصفة ومثله الآخر الذي ليس بعده شيء فافهم وما وقع في البحر من عطف
 الغالب بالواو فهو خلاف الموجود في الواو الجلية والذخيرة وغيرها (قوله كاسيحي) اي
 بعد ورقة وسيحيي تفصيله وبيانه (قوله وفي المجتبى الخ) المراد به الاسماء المشتركة كما
 في البحر وقدمناه آتفاً عن الزيلعي معللاً بأنه نوى محتمل كلامه وظاهره انه يصدق قضاء
 وعبرة المجتبى واليمين بغير الله تعالى اذا قصد بها غير الله تعالى لم يكن حالفاً بالله لكن في البحر
 عن البدائع فلا يكون يميناً لانه نوى محتمل كلامه فيصدق في أمر بينه وبين ربه تعالى اه ولا
 يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر كما، * (تنبيه) * اعترض بعض الفضلاء التعبير بالقضاء
 والديانة بما في البحر عند قوله ولوزاد نوباً الخ من ان الفرق بين الديانة والقضاء انما يظهر في
 الطلاق والعناق في الحلف بالله تعالى لان الكفارة حقه تعالى ليس للعبد فيها مدخل حتى
 يرفع الحالف الى القاضي اه قات قد يظهر فيها اذا عاق طلاقاً او عتقا على حلفه ثم حلف
 بذلك فافهم (قوله وبصفة الخ) المراد بها اسم المعنى الذي لا يتضمن ذاتاً ولا يحمل عليها فهو هو
 كالعزة والكبرياء والعظمة بخلاف نحو العظيم وتنقيد يكون الحالف بها متعارفاً سواء
 كانت صفة ذات او فعل وهو قول مشايخ ما وراء النهر ومشايخ العراق تفصيل آخر وهو ان
 الحلف بصفات الذات يمين لا بصفات الفعل وظاهره انه لا اعتبار عندهم للعرف وعدمه فتج
 ملخصاً ومثله في الشرع نبالية عن البرهان زيادة التصريح بأن الاول هو الاصح وقال الزيلعي
 والصحيح الاول لان صفات الله تعالى كلها صفات الذات وكلها قديمة والايمان مبنية على
 العرف ما يتعارف الناس الحلف به يكون يميناً ومالاً فلا اه ومعنى قوله كلها صفات الذات
 ان الذات الكبرمية موصوفة بها افراد بها الذات سواء كانت مما يسمى صفة ذات او صفة فعل
 فيكون الحالف بها حالف بالذات وليس مراده نفي صفة الفعل تأمل ثم رأيت المصنف استشكله
 وأنجب بأن مراده ان صفات الفعل ترجع في الحقيقة الى القدرة عند الاشاعرة والقدرة صفة
 ذات اه وما قلناه اولى تأمل (قوله صفة ذات) مع قوله بعده او صفة فعل بدل مفصل
 من مجمل وقوله لا يوصف بضدها الخ بيان للفرق بينهما كما في الزيلعي وغيره (قوله كثر ذاته)
 قال القهستاني اي غلبته من حد نصر او عدم الظير من حد ضرب او عدم الخط من منزلة
 من حد علم وقوله وجلاله اي كونه كامل الصفات وقوله وكبريائه او كونه كامل الذات اه
 (قوله وملكوته وجبروته) بوزن فعلوت وزيادة الهمزة في جبروت خطأ فاحش وفي شرح
 الشفاء للشهاب الملوكوت صفة مبالغة من الملك كالرحمت من الرحمة وقد يخص بما يقابل عالم
 الشهادة ويسمى عالم الامر كما ان مقابله يسمى عالم الشهادة وعالم الملك اه وفي شرح المواهب
 قال الراغب اصل الجبر اصلاح الشيء بضرب من القهر وقد يقال في الاصلاح الجرد كقول

كاسيحي وفي المجتبى لو نوى
 بغير الله غير اليمين دين (او
 بصفة) يحلف بها عرفاً
 (من صفاته تعالى) صفة
 ذات لا يوصف بضدها
 (كثر ذاته وجلاله وكبريائه)
 وملكوته وجبروته

على باحار كل كبير ومسهل كل صغير ونارة في اقتمر الجرد اه اولده ط (قوله وعظمته)
 أي كونه كامل الذات اصاله وكامل الصفات تبعاً وقوله وقدرته أي كونه يصبح منه كل من
 الفعل والترك فهستاني (قوله كالغضب والرضا) أي الانتقام والانعام وهذا تمثيل لصفة
 الفعل في حد ذاتها فلا يتأق ما يأتي ان الرضا والغضب لا يخالف بهما ط (قوله فان الايمان
 مبنية على العرف) علة للتقييد بقوله عرفاً ط وهذا خاص بالصفات بخلاف الاسماء فانه
 لا يعتبر العرف فيها كاسم (قوله لا يقسم بغير الله تعالى) عطف على قوله والقسم بالله تعالى
 أي لا يعتقد القسم بغيره تعالى أي غير اسمائه وصفاته ولو بطريق الكتابة كاسم بل يحرم
 كافي القهستاني بل يخاف منه الكفر في نحو وحياتي وحياتك كما يأتي (قوله قال الكمال
 الخ) مبنى على ان القرآن بمعنى كلام الله فيكون من صفاته تعالى كما يفيد كلام الهداية
 حيث قال ومن حلف بغير الله تعالى لم يكن حائفاً كالنبي والكعبة لقوله عليه الصلاة والسلام
 من كان منكم حائفاً فليحلف بالله اولى ذكر وكذا اذا حلف بالقرآن لانه غير متعارف اه
 فقوله وكذا يفيدانه ليس من قسم الحالف بغير الله تعالى بل هو من قسم الصفات ولذا علله
 بأنه غير متعارف ولو كان من القسم الاول كما هو المتبادر من كلام المصنف والقدرى لكانت
 العلة فيه التهيؤ المذكور او غيره لان التعارف انما يعتبر في الصفات المشتركة لافي غيرها وقال
 في الفتح وتعالى عدم كونه مبنياً بأنه غيره تعالى لانه مخلوق لاه حروف وغير المخلوق هو الكلام
 النفس منع بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ولا يخفى ان المنزل في الحقيقة ليس الا
 الحروف المتقضية المتعددة ومأثرت قدمه استحالة عدمه غير انهم اوجبوا ذلك لان العوام اذا
 قيل لهم ان القرآن مخلوق تعدوا الى الكلام مطلقاً اه وقوله ولا يخفى الخ رد للمنع وحاصله
 ان غير المخلوق هو القرآن بمعنى كلام الله الصفة النفسية القائمة به تعالى لا بمعنى الحروف المنزلة
 غير انه لا يقال القرآن مخلوق لثلاثتهم ارادة المعنى الاول قلت حيث لم يحجز ان يطلق عليه انه
 مخلوق ينبغي ان لا يجوز ان يطلق عليه انه غيره تعالى بمعنى انه ليس صفته لانه الصفات ليست
 عيناً ولا غيراً كما قرر في محله ولذا قالوا من قال بمخلوق القرآن فهو كافر ونقل في الهندية عن
 المضمرات وقد قيل هذا في زمانهم اما في زماننا فيمين وبه تأخذوناًمر ونعتقد وقال محمد بن
 مقاتل الرازي انه يمين وبه أخذ جمهور مشايخنا اه فهذا مؤيد لكونه صفة تعارف الحلف
 بها كتمه الله وجلاله (قوله فيدور مع العرف) لان الكلام صفة مشتركة (قوله وقال العيني
 الخ) عبارته عندى لو حلف بالمصحف أو وضع يده عليه وقال وحق هذا فهو يمين ولا ينافي
 هذا الزمان الذي كثرت فيه الايمان الفاجرة ورغبة العوام في الحلف بالمصحف اه واقره
 في النهر وفيه نظر ظاهر اذا المصحف ليس صفة الله تعالى حتى يعتبر فيه العرف والا لكان
 الحالف بالنبي والكعبة يميناً لانه متعارف وكذا بحياة رأسك ونحوه ولم يقل به احد على ان
 قول الحالف وحق الله ليس يمين كما يأتي بتحقيقه وحق المصحف منه بالاولى وكذا وحق كلام
 الله لان حقه تعظيمه والعمل به وذلك صفة العبد نعم لو قال اقسم بتأني هذا المصحف من كلام الله
 تعالى ينبغي ان يكون يميناً (قوله ولو تبرأ من احدها) أي احد المذكورات من النبي والقرآن
 والقبلة (قوله الامن المصحف) أي فلا يكون التبري منه يميناً لان المراد به الورك والجلد

مطلب
في القرآن

(وعظمته وقدرته) أوصفه
 فعل بوصف بها وبضدها
 كالغضب والرضا فان
 الايمان مبنية على العرف
 فالتعريف الحلف به فيمين
 وما لا فلا (لا) يقسم (بغير
 الله تعالى كالنبي والقرآن
 والكعبة) قال الكمال و
 لا يخفى ان الحلف بالقرآن
 الآن متعارف فيكون
 يميناً واما الحلف بكلام الله
 فيدور مع العرف وقال
 العيني وعندى ان المصحف
 يمين لاسيما في زماننا وعند
 الثلاثة المصحف والقرآن
 وكلام الله يمين زاد احد
 والنبي ايضاً ولو تبرأ من
 احدها فيمين اجاباً الامن
 المصحف الا ان يتبرأ مما فيه

وقوله الآن يتبرأ كافيه لان مافيه هو القرآن وما ذكره في النهر عن المجتبى من انه لو تبرأ من
المصحف انعقد يميناً فهو سبق قلم فان عبارة المجتبى هكذا ولو قال أنا برئ من القرآن أو ما
في المصحف فيمين ولو قال من المصحف فليس يمين اه ومثله في الذخيرة (**قوله** بل لو تبرأ
من دفتر) صوابه ثمانية دفتراً كما علمته في المصحف قال في الحاشية ولو رفع كتاب الفقه أو دفتر
الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال أنا برئ مما فيه ان فعل كذا ففعل كان عليه
الكفارة كما لو قال أنا برئ من بسم الله الرحمن الرحيم (**قوله** ولو تبرأ من كل آية فيه) اى فى
المصحف كما فى المجتبى والذخيرة والحاشية (**قوله** ولو كرر البراءة الخ) قال فى الذخيرة ولو قال
فهو برئ من الكتب الاربعة فهو يمين واحدة وكذا هو برئ من القرآن والزبور والتوراة
والانجيل ولو قال برئ من القرآن وبرئ من التوراة وبرئ من الانجيل وبرئ من الزبور
فهى أربعة أيمان وفى البحر عن الظهيرية والاصل فى جنس هذه المسائل انه متى تعددت
صيغة البراءة تعددت الكفارة واذا اتحدت اتحدت (**قوله** يمينان) اى لتكرار البراءة مرتين
أما لو قال برئ من الله ورسوله فقبل يمينان وصحح فى الذخيرة والمجتبى الاول وعبارة البحر هنا
موهمة خلاف المراد (**قوله** فأربع) لان لفظ البراءة فى الثانية مذكور مرتين بسبب التثنية
بحر (**قوله** يمين واحدة) لان قوله ألف مرة للمبالغة فلم يتكرر فيها اللفظ حقيقة تأمل
(**قوله** أو صوم رمضان الخ) زاد فى الذخيرة ولو قال أنا برئ من هذه الثلاثين يعنى شهر
رمضان ان فعلت كذا فان نوى البراءة من فرضيتها فيمين أو من أجزائها فلا وكذا لو لم تكن له
نية للشك ولو قال فأنا برئ من حجتي التى حججت أو من صلاتي التى صليت لا يكون يميناً بخلاف
قوله من القرآن الذى تعلمت فإنه يمين اه وفى البحر عن المحيط لأنه فى الاول تبرأ عن فعله لا
عن الحجة المشروعة وفى الثانى القرآن قرآن وان تعلمه فالتبرئ عنه كفر (**قوله** أو من المؤمنين)
لان البراءة منهم تكون لانكار الايمان خاتية (**قوله** أو أعبد الصليب) كأن قال ان فعلت كذا فأنا أعبد
الصليب (**قوله** لانه كفر الخ) تعاليل لقوله ولو تبرأ من أحدها مع ما عطف عليه (**قوله**
وتعليق الكفر الخ) ولو قال هو يستحل الميتة أو الحرام أو الخنزير ان فعل كذا لا يكون يميناً
والحاصل ان كل شئ هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط حرمة بحال كالكفر وأشباهه
فاستحلاله معلقاً بالشرط يكون يميناً وان سقط حرمة بحال كالميتة والخمر وأشباه ذلك فلا ذخيرة
(**قوله** وسيجي) أى قريباتى المتن (**قوله** والايكفر) بالتشديد أى تلزمه الكفارة (**قوله**
وتتعدد الكفارة لتعدد اليمين) وفى البغية كفارات الايمان اذا كثرت تدخلت ويخرج بالكفارة
الواحدة عن عهدتها الجميع وقال شهاب الائمة هذا قول محمد قال صاحب الاصل هو المختار عندى اه
مقدس ومثله فى القهستاني عن النبية (**قوله** وبمحجة أو عمرة يقبل) لعل وجهه ان قوله ان فعلت
كذا فعلى حجة ثم حلف ثانياً كذلك يحتمل ان يكون الثانى اخباراً عن الاول بخلاف قوله والله لا
أفعله مرتين فان الثانى لا يحتمل الاخبار فلا تصح به نية الاول ثم رأيت كذلك فى الذخيرة وفى
ط عن الهندية عن المبسوط وان كان احدى اليمين بمحجة والاخرى بالله تعالى فعليه كفارة
وحجة (**قوله** وفيه معزياً للاصل الخ) اى وفى البحر والظاهر أن فى العبارة سقطاً فان الذى فى
البحر عن الاصل لو قال هو يهودى هو نصرانى ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودى ان

بل لو تبرأ من دفتر فيه بسمة
كان يميناً ولو تبرأ من كل
آية فيه أو من الكتب
الاربعة فيمين واحدة
ولو كرر البراءة فأيمان
بعددتها وبرئ من الله
وبرئ من رسوله يمينان
ولو زاد الله ورسوله يمينان
منه فأربع وبرئ من الله
ألف مرة يمين واحدة
وبرئ من الاسلام أو
القبلة أو صوم رمضان
أو الصلاة أو من المؤمنين
أو أعبد الصليب يمين
لانه كفر وتعليق الكفر
بالشرط يمين وسيجي انه
ان اعتقد الكفر به بكفر
والا يكفر وفى البحر عن
الخلاصة والتجريد وتعدد
الكفارة لتعدد اليمين
والجلس والمجالس سواء
ولو قال غيت بالثانى الاول
ففى حلفه بالله لا يقبل وبمحجة
أو عمرة يقبل وفيه معزياً
للالسل هو يهودى هو
نصرانى يمينان وكذا والله
والله او والله والرحمن

مطلب

تعدد الكفارة لتعدد اليمين

فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهما يمينان (قوله في الاصح) راجع لمستلتي اي ذا
 ذكر الواو بين الاسمين فلا يصح أنهما يمينان سواء كان الثاني لا يصح بعنا للاث أو يصلح وهو
 ظاهر الرواية وفي رواية يمين واحدة كما في الذخيرة قلت لكن يستثنى ما في الفتح حيث قال ولو
 قال على عهد الله وأمانته وميثاقه ولا نية له فهو يمين عندنا ومالك واحمد وحكى عن مالك يجب
 عليه بكل لفظ كفارة لان كل لفظ يمين بنفسه وهو قياس مذهبا اذا كررت الواو كما في والله
 والرحمن والرحيم الا في رواية الحسن اهـ (قوله وانفقوا الخ) يعني أن الخلاف المذكور اذا
 دخلت الواو على الاسم الثاني وكانت واحدة فلو تكررت الواو مثل والله والرحمن فهما يمينان
 اتفاقا لان احداها للعطف والاخرى للقسم كما في البحر وأما اذا لم تدخل على الاسم الثاني واو
 أصلا كقولك والله الله وكقولك والله الرحمن فهو يمين واحدة اتفاقا كما في الذخيرة وهذا
 هو المراد بقوله وبلا عطف واحدة (قوله قال الرازي) هو على حسام الدين الرازي له كتب
 منها خلاصة الدلائل في شرح القندوري سكن دمشق وتوفي بها سنة احدى وتسعين وخمسمائة
 (قوله) وان اعتقد وجوب البر فيه يكفر) ليس هذا من كلام الرازي المتقول في الفتح والبحر
 بل ما بعده وهذا اما ذكره في الفتح قبل نقل كلام الرازي وكان الشارح ذكره هنا ليعين به انه
 المراد من قوله يكفر وكان الاولى التصريح بأي التفسيرية ثم المراد باعتقاد وجوب البر فيه
 كما قال ح اعتقاد الوجوب الشرعي بحيث لو حثت اثم وهذا قلما يقع (قوله ولا يعلمون) اي
 لا يعلمون ان اليمين ما كان موجبا البر أو الكفارة الساترة لهتك حرمة الاسم وان في الحالف باسم
 غيره تعالى تسوية بين الخالق والمخلوق في ذلك (قوله) قلت انه مشرك) اي ان الحالف بذلك وفي
 بعض النسخ انه شرك بدون مع اي ان الحلف المذكور وفي القهستاني عن المنية ان الجاهل
 الذي يخلف بروح الامير وحياته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد وفيه وما أقسم الله تعالى بغير
 ذاته وصفاته من الليل والنضح وغيرها ليس للبعد أن يخلف به (قوله وعن ابن مسعود الخ)
 لعل وجهه أن حرمة الكذب في الحلف به تعالى قد تسقط بالكفارة والحالف بغيره تعالى
 أعظم حرمة ولذا كان قريبا من الكفر ولا كفارة له ط (قوله ولا يصفه الخ) مقابل قوله
 المار أوصفه بخلف بها وهذا مبني على قول مشايخ ماوراء النهر من اعتبار العرف في الصفات
 مطلقا بلا فرق بين صفات الذات وصفات الفعل وهو الاصح كما مر فالعلة في اخراج هذه عدم
 العرف فلا حاجة الى ما في الجوهره من أن القياس في العلم أن يكون بينا لانه صفة ذات لكن
 استحسنا عدمه لانه قد يراد به المعلوم وهو غيره تعالى فلا يكون بينا الا اذا أراد الصفة لزوال
 الاحتمال اهـ (قوله ورضائه) الانسب ما في البحر ورضاء لانه مقصور لا ممدود (قوله
 وسخطه) قال في المصباح سخط سخطا من باب تعب والسخط بالضم اسم منه وهو الغضب
 (قوله وشربته ودينه وحدوده) لا محالة ذكرها هنا لانها ليست من الصفات لان المراد بها
 الاحكام المتعبد بها وهي غيره تعالى فلا يقسم بها وان تعورف كما علم ثم مر ويأتي فالتناسب
 ذكرها عند قول المصنف المتقدم لا غير الله تعالى كما فعل صاحب البحر (قوله وصفته)
 في البحر عن الحائفة لوقال بصفة الله لا أمل كذا لا يكون بينا لان من صفاته تعالى ما يذكر
 في غيره فلا يكون ذكر الصفة كذا كرا لاسم اهـ (قوله وسبحان الله الخ) قال في البحر

في الاصح وانفقوا أن والله
 والرحمن يمينان وبلا
 عطف واحدة وفيه معزيا
 للفتح قال الرازي اخاف
 على من قال بجائى وجانك
 وحياء رأسك انه يكفر
 وان اعتقد وجوب البر
 فيه يكفر ولولا ان العامة
 يقولونه ولا يعلمون لقلت
 انه مشرك وعن ابن مسعود
 رضي الله عنه لان الحلف
 بالله كاذبا أحب الى من ان
 احلف بغيره صادقا (ولا)
 يقسم (بصفة لم يتعارف
 الحلف بهامن صفاته تعالى
 كرحمته وعلمه ورضائه
 وغضبه وسخطه وعذابه)
 ولنته وشربته ودينه
 وحدوده وصفته وسبحان
 الله ونحو ذلك

ولو قال لاله الا الله لا افعل كذا لا يكون بينا الان ينوى وكذا قوله سبحانه الله والله أكبر
لا افعل كذا لعدم العادة اه قلت ولوقال الله الوكيل لا افعل كذا ينبغي ان يكون بينا
زمانا لانه مثل الله أكبر لكنه متعارف **(قوله)** لعدم العرف قال في البحر والعرف معتبر في
الحلف بالصفات **(قوله)** وبقوله لعمر الله بخلاف لعمرك ولعمر فلان فإنه لا يجوز كإي
القهستاني وقد مر وهو يفتح العين والضم وان كان بمعنى البقاء لانه لا يستعمل في القسم
لانه موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو مع اللام مرفوع على الابتداء والخبر محذوف
وجوب السجواب القسم مسدود مع حذفه منصوب نصب المصادر وحرف القسم محذوف
تقول عمر الله فعلت قال في الفتح واما قولهم عمرك الله ما فعلت فمعناه باقرارك له بالبقاء وينبغي
ان لا ينغدي بينا لانه بفعل المخاطب وهو اقراره واعتقاده اه نهر ملخص **(قوله)** وايم الله قال
في المصباح وايم استعمل في القسم والتمز رفعه وهمزته عند البصريين وصل واشتقاقه
عندهم من اليمين وهو البركة وعند الكوفيين قطع لانه جمع يمين عندهم وقد يختصر منه فيقال
وايم الله بحذف الهزمة والتون ثم اختصر ثانيا فقيس الله بضم الميم وكسر هاء اه قال
القهستاني وعلى المذهبين مبتدأ خبره محذوف وهو يميني ومعنى يمين الله ما حلف الله به نحو
الشمس والضحى واليمين الذي يكون بأسبانه تعالى كاذكره الرضى **(قوله)** اى يمين الله هذا
مبنى على قول البصريين انه مفرد واشتقاقه من اليمين وهو البركة ويكون ذلك تفسير الحاصل
المعنى والافكان المناسب أن يقول اى بركة الله او يقول اى ايم الله بصفة الجمع على قول
الكوفيين تأمل **(قوله)** وعهد الله لقوله تعالى وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان
فقد جعل اهل التفسير المراد بالايمان اليهود السابقة فوجب الحكم بأعتبر الشرع اياها
ايمانا وان لم تكن حلفا بصفة الله كحكم بأن اشهد بيمين كذلك وايضا غلب الاستعمال فلا
يصرف عن اليمين الابنية عدمه وتماه في الفتح وفي الجوهره اذا قال وعهد الله ولم يقل على
عهد الله فقال ابو يوسف هو يمين وعنده لاه قلت لكن جزم في الحاشية بأنه يمين بلا حكمة
خلاف «(نبيه)» افاد ما مر أنه لوقال على عهد الرسول لا يكون بينا بل قدمنا عن الصيرفية
لوقال على عهد الله وعهد الرسول لا افعل كذا لا يصح لان عهد الرسول صار فاصلا اه **(قوله)**
ووجه الله لان الوجه المضاف الى الله تعالى يراد به الذات بحر اى على القول بالتأويل والا
فيراد به صفة له تعالى هو اعلم بها **(قوله)** ان نوى به قدرته والا لا يكون بينا كفى البحر وكأنه
احتراز عما اذا نوى بالسلطان البرهان والحجة **(قوله)** وميثاقه هو عهدهم وكذا يمين وعهد كفى
المفردات قيساني **(قوله)** وذمته اى عهدهم ولذا سمي الذى معاهدا فتح **(قوله)** واغزم معناه
اوجب فكان اخبارا عن الانجاب في الحال وهذا معنى اليمين وكذا لوقال عزمت لا افعل كذا
كان حالفا بحر عن البدائع **(قوله)** أو اشهد بفتح الهزمة والهاء وضم الهزمة وكسر الهاء
خطأ مجتبى اى خطأ في الدين لما يأتى من انه يستغفر الله ولا كفارة لعدم العرف **(قوله)** بلفظ
المضارع لانه للحال حقيقة ويستعمل للاستقبال بقرينة كالسين وسوف فيعمل حاله للحال
بلانية هو الصحيح وتماه في البحر **(قوله)** بالاولى لدلالته على التحقق لعدم احتماله الاستقبال
(قوله) وآيت) بمد الهزمة من الالية وهى اليمين كفى البحر **(قوله)** اذا علقه بشرط (وعلى نذر)

عدم العرف (د) القسم
ايضا بقوله لعمر الله اى
بقاؤه (وايم الله) اى يمين
الله (وعهد الله) ووجه
الله وساطان الله ان نوى به
قدرته (وميثاقه) وذمته
(د) القسم ايضا بقوله
(اقسم او احلف او اعزم
او اشهد) بلفظ المضارع
وكذا الماضى بالاولى
كأقسمت وحلفت وعزمت
وآيت وشهدت (وان لم يقل بالله) اذا
علقه بشرط (وعلى نذر)

بقسم عليه قال في التبريد و علم انه وقع في التوبة وتبعه في الذرية ان مجرد قول القائل اقسم
واحلف بوجوب الكفارة من غير ذكر محلوف عليه ولا حث تمسكاً بما في الذخيرة ان قوله على
يتمين موجب للكفارة واقسم ملحق به وهذا وهم بين اذ الحين بذكر القسم عليه وفي الذخيرة
معناه اذا وجد ذكر القسم عليه ونقضت الحين وتركه للعلم به يفسح عن ذلك قول محمد في الاصل
والحين بالله تعالى او احلف او اقسم الى ان قال واذا حلف بشئ منها الفعل كذا فحلت وجبت
عليه الكفارة اه قلت واصل الرد لصاحب غاية البيان وتبعه في الفتح والبحر ايضا وهو وجه
لكن هذا في غير على نذر او على يمين كايأتي قريباً (قوله فان نوى) مقابله محذوف تقديره
انما يكون ميتاً اذا نوى به قربته فان نوى الحلف في كافي الحاكم واذا حلف بالنذر فان نوى شيئاً
من حج او عمرة او غيره فعليه ما نوى وان لم تكن لنية فعلية كفارة يمين (قوله وسيوضح) اي
قيل الباب الآتي (قوله وان يضاف الى الله تعالى) وكذا ان اضيف بالاولى كان قال على نذر
الله او يمين الله او عهد الله (قوله اذا علقه بشرط) اي بمحلوف عليه حتى يكون ميتاً منعقدة
مثل على نذر الله لا فعلان كذا ولا افعال كذا فاذا لم ينف بمحلوف لزمته كفارة اليمين لكن في لفظ
النذر اذا لم يسم شيئاً قال على نذر الله فانه وان لم يكن ميتاً تلزمه الكفارة فيكون هذا التزام
الكفارة ابتداء بهذه العبارة كافي الفتح وذكر في الفتح ايضا ان الحق ان على يمين مثله اذا قاله على
وجه الانتشاء لا الاخبار ولا يرد عليه فيوجب الكفارة لانه من صيغ النذر ولو لم يكن كذلك
لغا بخلاف احلف واشهد ونحوها فانها ليست من صيغ النذر فلا يثبت به الالتزام ابتداء
اه وحاصله ان على نذر يرا ديه نذر الكفارة وكذا على يمين هو نذر الكفارة ابتداء بمعنى على
كفارة يمين لا حلف الابد تعليقه بمحلوف عليه فيوجب الكفارة عند الحث لا قبله ورد في
البحر بما في المجتبى لوقال على يمين يريد به الاجاب لا كفارة عليه اذا لم يعلقه بشئ اه اقول
الذي في المجتبى بعد ما مر من بلفظ ط للمحيط ولو قال على يمين او يمين الله فيمين ثم قال اي صاحب
الرمز المذكور على يمين يريد به الاجاب لا كفارة عليه اذا لم يعلقه بشئ وكذا اذا قال الله على
يمين هكذا روي عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة على يمين لا كفارة لها يريد الاجاب فعليه يمين
لها كفارة اه ما في المجتبى وظاهر كلامه ان في المسئلة اختلاف الرواية واذا كان على يمين من
صيغ النذر تترجحت الرواية المروية عن ابي حنيفة فالرد على الفتح بالرواية المروية عن ابي يوسف
غير صحيح ثم رأيت في الحاوي ما نصه ظم على نذر او على يمين ولم يعلقه فعليه كفارة يمين اه فهذا
صريح ما في الفتح فافهم (تنبيه) قدمنا ان اليمين تطلق على التعليق ايضا فلو علق طلاقاً او
عتقاً فهو يمين عند الفقهاء فصار لفظ اليمين مشتركاً ولعلمهم انما صرفوه هنالى اليمين بالله تعالى
لانه هو الاصل في التسمية وعية ولا نهه المعنى اللغوي ايضا فيصرف عند الاطلاق اليه وينبى
انه لو نوى به العتاق ان تصح يمينه لانه نوى محتال كلامه فيصير الطلاق معلقاً على ما حلف وتقع
به عند الحث طلاق رجعية لا بائنة لانه ليس من كتابات الطلاق خلافاً لمن زعم انه منها ولم يزعم انه
لا يلزمه الا كفارة يمين كما حققناه في باب الكتابات لكن لوقال ايمان المسلمين تلزمي ان فعلت
كذا فأنفى العلامة الطلورى بأنه ان حثت وكانت له زوجة تطلق والازمته كفارة واحدة
ورده السيد محمد ابو السعود وافى بأنه لا يلزمه شئ لانه ليس من الفاظ اليمين لا صريحاً ولا

فان نوى بلفظ النذر
قربة لزمته والا لزمته
الكفارة وسيوضح (و)
على (يمين او عهد وان لم
يضاف) الى الله تعالى اذا
علقه بشرط يجزئ (و)
القسم ايضا بقوله (ان
فعل كذا فهو) يهودى
او نصرانى او فاشهدوا
على بالنصرانية وشريك
للكفار او (كافر)

كتابة واقره المحشى ولا يخفى ما فيه فان ايمان جمع يمين واليمين عند الاطلاق ينصرف الى الحلف بالله تعالى وعند التية يصح ارادة الاطلاق به كما علمت وفي الحانية رجل حائض رجلا على طلاق وعناق وهدى وصدقة ومنى الى بيت الله تعالى وتل الحائض لرجل آخر عليك هذه الايمان فقال نعم يلزمه المشى والصدقة لا الاطلاق والعناق لانه فيما بمنزلة من قال لله على ان أعق عبدي او اطلق امرأتى فلا يجبر على الطلاق والعناق ولكن ينبغي له ان يعق وان قال الحائض لرجل آخر هذه الايمان لازمة لك فقال نعم يلزمه الطلاق والعناق ايضا اهـ لان قوله نعم بمنزلة قوله هذه الايمان لازمة لى فصار بمنزلة انشاء الحلف بها فتلزمه كلها حتى الطلاق والعناق ومقتضى هذا ان يلزمه كل ذلك في قوله ايمان المسلمين تلزمى خصوصا الهدى والمشى الى بيت الله لانها خاصة بالمسلمين وكذا الطلاق والعق والصدقة فانقول بعدم لزوم شئ او يلزم الطلاق فقط غير ظاهر الا ان يفرق بأن هذه الايمان مذكورة صريحا في فرع الحانية بخلافها في فرعنا المذكور لكنه بعيد فان لفظ ايمان جمع يمين ومع الاضافة الى المسلمين زادت في الشمول فينبغى لزوم انواع الايمان التى يحلف بها المسلمون لخصوص الطلاق ولا خصوص اليمين بالله تعالى هذا ما ظهر لى والله تعالى اعلم **(قوله فيكفر بمحنة)** اى تلزمه الكفارة اذا حث الحاق له تحريم الحلال لانه لماجعل الشرط عامسا على الكفر وقد اعتقده واجب الامتناع وأمكن القول بوجوبه بغير جعلناه بينهما **(قوله أما الماضى)** كان كنت فعلت كذا فهو كافر او يهودى ومثله الحال **(قوله عالما بخلافه)** اما اذا كان طائفا بمحنة فلعو - **(قوله فموس)** لا كفارة فيها الا التوبة فتح **(قوله واختلف في كفره)** اى اذا كان كاذبا **(قوله والاصح الح)** وقيل لا يكفر وقيل يكفر لانه تجزئ معنى لانه لماعلقه بأمر كائن فكأنه قال ابتداء هو كافر واعلم انه ثبت في الصحيحين عنه صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من حلف على يمين بئمة غير الاسلام كاذبا متعمدا فهو كافر والظاهر انه اخرج مخرج الغالب فان الغالب ممن يحلف بمثل هذه الايمان ان يكون جاهلا لا يعرف الا لزوم الكفر على تقدير الحث فان تم هذا والا فالحديث شاهد لمن اطلق القول بكفره فتح **(قوله في اعتقاده)** تفسير لقوله عنده ح قال فى الصباح وتكون عند بمعنى الحكم يقال هذا عندى افضل من هذا اى فى حكمى **(قوله وعنده انه يكفر)** عطف تفسير على قوله جاهلا وبعبارة الفتح وان كان فى اعتقاده أنه يكفر به يكفر لانه رضى بالكفر حيث أقدم على الفعل الذى علق عليه كفره وهو يعتقد أنه يكفر اذا فعله اهـ وبعبارة الدرر وكفر ان كان جاهلا اعتقده أنه كفر الح وبه ظهر ان عطف وعنده بالواو هو الصواب وما يوجد فى بعض النسخ من عطفه بأو خطأ لانه يفيد ان المراد بالجاهل هو الذى لا يعتقد شئ ولا وجه لتكفيره لما علمت من انه انما يكفر اذا اعتقده كفرا ليكون راضيا بالكفر اما الذى لا يعتقد كذا لم يرض بالكفر حتى يقال انه يكفر فانهم **(قوله يكفر فيهما)** اى فى الغموس والمعتقد اما فى الغموس فى الحال واما فى المعتقد فعند مباشرة الشرط كما صرح به فى البحر قيل قوله وحرر فح ولا يقال ان من نوى الكفر فى المستقبل كفر فى الحال وهذا بمنزلة تعليق الكفر بالشرط لانا نقول ان من قال ان فعلت كذا فانا كافر مراده الامتناع بالتعليق ومن عزمه أن لا يفعل فليس فيه رضا بالكفر عند التعليق بخلاف ما اذا باشر الفعل معتقدا أنه يكفر بمباشرة

فيكفر بمحنة لو فى المستقبل
أما الماضى عالما بخلافه
فغموس واختلف فى كفره
(و) الاصح ان الحائض
(لم يكفر) سواء علقه
بماض او آت ان كان عنده
فى اعتقاده انه (يمين وان
كان) جاهلا و (عنده انه
يكفر فى الحلف) بالغموس
وبمباشرة الشرط فى
المستقبل (يكفر فيهما)
لرضاه بالكفر

فإن يكفر وقت مباشره لرسبه بالكفر وأما الجواب بأن هذا تعليق بماله خطر الوجود فلا يكفر به في الحال لخلاف قوله إذا جاء يوم كذا فهو كافر فانه يكفر في الحال لانه تعليق بمحقق الوجود فبقيته انه لم ينفه انه خطر يكفر ايضا لقوله ان كان كذا غدا فانا اكفر فانه يكفر من ساعته كما في جامع المصنفين لانه رضى في الحال بكفريه المستقبل على تقدير حصول كذا فافهم وعلى هذا لو كان صاحب وقت الحجاب ناولا على العمل وقول ان فعات كذا فهو كافر ينبغي ان يكفر في الحال لانه يصير عاجزا في الحال على الفعل المستقبل الذي يعتقد كفريه به **(قوله)** بخلاف الكافر) اني قد مر ان فعلت كذا فانه مباح في بعض النسخ بخلاف الكفر وعليها فضمير يصير عاجزا عن الكفر بدى استمره الكفر والاولى اظهره **(قوله)** لانه ترك اى لان الكفر ترك التصديق والقرار فبصح تعليقه بالشرط بخلاف الاسلام فانه فعل والافعال لا يصح تعليقها بالشرط والح و بهذا التقرير عرفت ان هذا تعليل لقوله يكفر فيهما لا لقوله فلا يصير مسلما لما سبق اه قات لكن الظاهر انه تعليل للمخالفة وبين لوجه الفرق والا لعنه على التعليل الاول **(قوله)** كاذبا حال من الضمير في قوله **(قوله)** الاكثر من لانه نسب خلاف الواقع الى غيره الى ان يفتضم نسبة الجهل اليه تعالى **(قوله)** وقال الشمني الاصح لا جعله في الحتمي وغيره رواية عن ابي يوسف ونقل في نور العين عن الفتاوى تصحيح الاول وعلى القول بعدم الكفر قلح يكون حينئذ يتبين غمسه سالاه على ماض وهذا ان تعورف الحلف به والا فلا يكون يتبين وعلى كل فهو مضية بحجب التوبة منه اه لكن علمت ان التعارف انما يعتبر في الصفات المشتركة تأمل **(قوله)** وكذا لو طوى المصحف الخ عبارة الحتمي بعد التعليل فنقول هنا عن الشمني هكذا قات فعلى هذا اذا طوى المصحف قلنا انه فعل كذا او لم يفعل كذا وكان كاذبا لا يكفر لانه مقصد به ترويع كذبه لا اهانة المصحف اه لكن ذكر في القنية والحاوي ولو قال انها ضعي رجالك على الكرامة ان لم تكوني فعلت كذا فوضعت عليها رجالها لا يكفر الرجل لان مراده التحذوف وتكفر المرأة قال رحمه الله فعلى هذا لو لم يكن مراده التحذوف ينبغي ان يكفر ولو وضع رجله على المصحف حالما يتوب وفي غير الحالف استخفافا يكفر اه ومقتضاه ان الوضع لا يستلزم الاستخفاف ومثله في الاشياء حيث قال يكفر بوضع الرجل على المصحف مستخفا والافلا اه وبظهر لي ان نفس الوضع بلا ضرورة يكون استخفافا واستهانة ولذا قل لو لم يكن مراده التحذوف ينبغي ان يكفر اى لانه اذا اراد التحذوف يكون معظما لانه مراده حمايتها على الاقرار بأنها فعلت لعلمه بأن وضع الرجل امر عظيم لا تقفه فغير ما الكرامة اما اذا مراد التحذوف فانه يكفر لانه امرها بما هو كافر بما فيه من الاستخفاف والاستهانة يدل على ذلك قول من قال يكفر من صلى بلا طهارة او لغبر القنينة لانه استهانة فلنأمل **(قوله)** والعرف) قلت هو في زماننا متعارف وكذا الله يشهد اى لا فعل ومثله بهذا الله تعالى ان لا فعل فيدى في جميع ذلك ان يكون يتبين للتعارف الآن **(قوله)** يكون يتبين) في لى ليجر ويأى الى الحجاب اذا قصد في المكان من الله تعالى انه لا يكون يتبين لانه حينئذ ليس بكافر بل هو الايمان اه **(قوله)** ولا يكفر) لانه كان مقتضى حلفه كون الاله في السماء كان مسلمة يشوع ككفره نفس الحجب ان فيه ثبوت المكان له تعالى فقال ولا يكفر ولعل

بخلاف الكافر فلا يصير مسلما بالتعاقب لانه ترك كما بسطه المصنف في فتاويه وهل يكفر بقوله لله عمل او بعباد الله انه فعل كذا لو فعل فعل كذا قل الزاهدى الاكبر وقول الشمني الاصح لانه قصد ترويع الكذب دون الكفر وكذا لو طوى المصحف قلنا ذلك لانه لترويع كذبه لا اهانة المصحف محتمية وفيه شهيد الله لا افعال ستغفر الله ولا كفارة وكذا الشهيد والشهد ملائكتك لعدم العرف وفي الذخيرة ان فعلت كذا فلا اله في السماء يكون يتبين ولا يكفر وفي فتاوى من الشفاعة ليس جبين

وجعله ان اطلاق هذا اللفظ وارد في النصوص كقوله تعالى «هو الذي في السماء» وقوله تعالى «أأنتم من في السماء فلا تكفر باطلاقة عليه تعالى» وان كانت حقيقة القرابية غير مرادة فبالنظر الى كون هذا اللفظ واردا في القرآن كان نفيه كفرا ولذا انعقدت به الجين كما في نظائره وبالنظر الى ان اعتقاد حقيقته اللغوية كفر كان مظنة كفره لاقتضاء حاشته كون الاله في السماء هذا غاية ما ظهر لي في هذا المحل وفي اواخر جامع الفصولين قال الله تعالى في السماء عاذا لو اراد به المكان كفر لالو اراد به حكاية عما جاء في ظاهر الاخبار ولو لانية له بكفر عدا كثرهم اه فتأمل (قوله لان منكرها مبتدع لا كفر) أي واليمين انما تعتقد اذا عقلت بكفر ط (قوله وكذا فصلائي الخ) أي انه ليس بيني وبين من المجتبى ط (قوله واما فصوصي الخ) في حاوي الزاهدي وصولاتي وصياماتي لهذا الكافر فليس بيني وعليه الاستغفار وقيل هذا اذا نوى التواب وان نوى القرية فيمين اه قلت وبه علم ان ما هنا قول آخر اذ يظهر فرق بين صلاتي وصومي بل التفصيل جار فيها على هذا القول اي ان اراد القرية والعبادة يكون يمينا لكونه تعليقاً على كفر واما ان اراد التواب فلا لان التواب على ذلك امر غيبي غير محقق ولان هبة التواب للغير جائزة عندنا فاعلمه اراد تخفيف عذابه وان لم يكن الكافر اهلاً للتواب والعبادة تأمل (قوله وحقا) في المجتبى وفي قوله وحقا وحقا الاختلاف المشايخ والاكثر على انه ليس بيني اه اي لا فرق بين ذكره بالواو وبدونها فاني الملتقى وغيره من ذكره بدونها ليس بقيد فيها (قوله الا اذا اراد به اسم الله تعالى) مكرر مع ما يأتي منها وكأني اشار الى ان المناسب ذكره هنا - (قوله وحق الله) الحاصل ان الحق اما ان يذكر معرفة او منكرا او مضافا فالحق معرفة سواء كان بالواو او بالياء بين اتفاقا كما في الحانية والظهيرية ومنكرا يمين على الاصح ان نوى «منافا» ان كان بالياء فيمين اتفاقا لان الناس يحلفون به وان كان بالواو فنقدها واحدى الروايتين عن ابي يوسف لا يكون يمينا وعنه رواية اخرى انه يمين لان الحق من صفاته تعالى والخالف به تعارف وفي الاختيار انه المختار اعتبارا بالعرف اه وبهذا علم ان المختار انه يمين في اللفظ الثلاثة مطاوعا فاداه في البحر وتقدم ان المنكر بدون واو بالياء ليس يمين عند الاكثر هذا وقدا عتض في الفتح على ما في الاختيار بأن التعارف يعتبر بعد كون الصفة مشتركة في الاستعمال بين صفة الله تعالى وصفة غيره واللفظ حق لا يتبادر منه ماهو صفة الله تعالى بل ماهو من حقوقه ثم قال ومن الاقوال الضعيفة ما قال الباغي ان قوله بحق الله يمين لان الناس يحلفون به وضعفه لما علمت انه مثل وحق الله (قوله وحرمة) اسم بمعنى الاحترام وحرمة الله مالا يحل انتهاكه فهو في الحقيقة قسم بغيره تعالى حموى عن البرجدي ط (قوله وبحرمة شهد الله) البالد المهملة في كثير من النسخ والكتب وفي بعضها شهر الله البراء وكل من النسختين صحيح المعنى - (قوله وبحق الرسول) فلا يكون يمينا لكن حقه عظيم ط عن الهندية (قوله ورضاه) مكرر مع ما مر في قوله ولا بصفة لم يتعارف الحالف بها الخ وكونه ليس يمينا لان ما مر في قوله وصفة فعل يوصف بها وبصدها الخ كما قدمناه هناك (قوله لكن في الحانية الخ) حيث قال واما الله يمين وذكر الطحاوي لا يكون يمينا وهو رواية عن ابي يوسف اه وفي البحر ذكر في الاصل انه

لان منكرها مبتدع لا كفر
وكذا فصلائي وصيامي
لهذا الكافر واما فصوصي
اليهود فيمين ان اراد به
القرية لان اراد به التواب
(وقوله) مبتدأ خبر قوله
لا (وحقا) الا اذا
اراد به اسم الله تعالى
(وحق الله) واختار في
الاختيار انه يمين للعرف
لوالياء فيمين اتفاقا بحر
(وحرمة) وبحرمة لا اله الا الله
وبحق الرسول او الايمان
او الصلوة وعذابه وتوابه
ورضاه وعفة الله وامانه
لكن في الحانية امانة الله
يمين وفي النهر ان نوى
العبادات

يكون مينا خلافا للطحاوي لانها اطاعته ووجه ما في الاصل ان الامانة المضافة الى الله تعالى عند القسم برادها صفة اه وفي الفتح فعدنا ومالك واحمد هو بين وعند الشافعي بالية لانها فسرت بالعبادات قلنا غالب ارادة اليمين اذا ذكرت بعد حرف القسم فوجب عدم توقفها على التية للعادة الغالبة اه وبه علم ان المتمد ما في الحاتبة (قوله قايس بين) أي اتفاقا لانها ليست صفة لكن على المتمد ينبغي ان لا يصدق في القضاء (قوله فعليه غصبه الخ) أي لا يكون مينا ايضا لانه دعاء على نفسه ولا يستلزم وقوع المدعوى بل ذلك متعلق باستجابة دعائه ولانه غير متعارف فتح (قوله او هو زان الخ) لان حرمة هذه الاشياء تحتمل النسخ والتبديل فلم يكن في معنى حرمة الاسم ولانه ليس بتعارف هداية اي ان حرمة هذه الاشياء تحتمل السقوط للضرورة او نحوها (قوله اعدم التعارف) ظاهره انه علة للجميع وقد علمت ان العرف معتبر في الحلف بالصفات المشتركة تأمل (قوله فاعودف الخ) اي في هو زان وما بعده كما يفيد كلام النهر والظاهر ان مثله فعليه غصبه الخ (قوله ظاهر كلامهم نعم) فيه نظر لانهم لم يقتصر على التعايل بالتعارف بل عللوا بما يقتضي عدم كونه مينا مطلقا وهو كون عليه غصبه ونحوه دعاء على نفسه وكون هو زان يحتمل النسخ ثم عللوا بعدم التعارف لانه عند عدم التعارف لا يكون مينا وان كان مما يمكن الحلف به في غير الاسم فكيف اذا كان مما لا يمكن (قوله وظاهر كلام الكمال لا) حيث قال ان معنى اليمين ان يعاقب الحالف ما يوجب امتناعه عن الفعل بسبب لزوم وجوده اي وجود ماعاقبه كالكفر عند وجود الفعل المحلوف عليه كدخول الدار وهما لا يصير بمجرد الدخول زانيا او سارقا حتى يوجب امتناعه عن الدخول بخلاف الكفر فانه مباشرة الدخول تحقق الرضا بالكفر فيوجب الكفر اه ما خلا موثقا والمراد انه يوجب الكفر عند الجهل والكفارة عند العلم ولا يتحقق ان هذا التعايل يصلح ايضا لنحو عليه غصبه لانه لا يتحقق استجابة دعائه بمباشرة الشرط فلا يوجب امتناعه عن مباشرة فلم يكن فيه معنى اليمين وان تعودف (قوله وفي البحر الخ) هذا غير منقول بل فهمه في البحر من قول الولوالجية في تعايل قوله هو يستحل الدم او لحم الخنزير ان فعل كذا لا يكون مينا لان استحلال ذلك لا يكون كفر الاحالة فانه حالة الضرورة يصير حلالا اه واعترضه المحشي بأنه وهم باطل لان قول الولوالجية لا محالة قيد للمعنى وهو يكون لا تاني وهو لا يكون فالمعنى ان كون استحلاله كفرا اعلى الدوام منى بل قد لا يكون كفرا لو نحوه ما لم يحيط من انه لا يكون مينا للشك لانه قد يكون استحلاله كفرا كما في غير حالة الضرورة فيكون مينا وقد لا يكون كفرا في حالة الضرورة فلا يكون مينا فقد حصل الشك في كونه مينا او لا بخلاف هو يهودي ان فعل كذا لان اليهودي من ينكر رسالة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك كفر دائما فكل ما حرم مؤدفا فاستحلاله ما قبله شرط يكون مينا ولو لا افلا اه ملخصا (قوله ومن حرمه) ان كان له حرمه اخر نحوه من الله بكسر الميم ومضمه ما صرح به في تهستني عن الرضى ح قلت وفي عدم معنى عن التسهيل ومن مثلت الحريتين مع نواقي الحركتين اه فانهم والمراد بالحروف الالهات لان من الله كذا التسمي مختصر من ايمان كاسر والضمير في حروفه فراجع

قليس بين وان فعليه فعليه غصبه او سخطه او لمة الله او هو زان او سارق او شارب خمر او آكل ربا لا يكون قسما لعدم التعارف فلو تعودف هل يكون مينا ظاهر كلامهم نعم وظاهر كلام الكمال لا وتمامه في النهر وفي البحر ما يباح للضرورة لا يكفر مستحله كده وخنزير (الا اذا اراد) الحالف (يقوله حقا اسم الله تعالى فيمين على المذهب) كما تحججه في الحاتبة (و) من (حروفه)

مطلب
حروف القسم

الى القسم او الحلف والى اليقين بتأويل القسم والافاليتين مؤنة سباعا **(قوله)** الواو والباء
والياء. قدم الواو لانها اكثر استعمالا في القسم ولذا لم تقع الباء في القرآن الا في باقية التثنية
لظلم عظيم مع احتمال تعلقها بالتثنية وقدم غيره الباء لانها الاصل لانهما صلة الحلف واقسم
ولذا دخلت في المظهر والمضمر نحو لا فعلن **(قوله)** ولا لام القسم وهي المختصة بالله في الامور
العظام فتهتاني اى لا تدخل على غير اسم الجلالة وهي مكسورة وحكى فتحها كفى حواشى
شرح الاجرومية وفي الفتح ولا تستعمل اللام الا في قسم متضمن معنى التعجب كقول ابن عباس
دخل آدم الجنة فله ما غربت الشمس حتى خرج وقولهم لله ما يؤخر الاجل فاستعملها قوما
مجردا عنه لا يصح في اللغة الا ان يتعارف كذلك وقول الهداية في المختار كفى بعض النسخ
احتراز عما عن أبي خيفة انه اذا قال لله على ان لا اكلم زيدا انها ليست بين الا ان ينوى لان
الصيغة للتذرع ويحتمل معنى اليقين اه **(قوله)** وحرف التنبيه المراد به ما محذوف الالف او
ثابتها مع وصل ألف الله وقطعها كفى التسهيل لان مالك **(قوله)** وهمزة الاستفهام هي همزة
بعدها ألف ولفظ الجلالة بعدها مجرور وتسميتها بهمزة الاستفهام مجاز كذا في الدمامي على
التسهيل ح والظاهر ان الجر بهذه الالف حرف لثابتها عن أحرف القسم ط **(قوله)** وقطع الف
الوصل اى مع جر الاسم الشريف ح اى فالهمزة ثابت عن حرف القسم وليس حرف
القسم مضمرا لان ما يضر فيه حرف القسم تبقى همزته همزة وصل نعم عند ابتداء الكلام
تقطع الهمزة فيحتمل الوجهين اما عند عدم الابتداء كقولك يا زيدا لا فعلان فان قطعها
كان مما نحن فيه والافهه من الاضمار فافهم **(قوله)** والميم المكسورة والمضمومة وكذا
المفتوحة فقد نقل الدمامي فيها التثنية وفي ط لعلمهم اعتبروا صورتها فعدوها من حروف
القسم والافقد سبق أنها من جملة اللغات في أيمن الله كنى الله **(قوله)** بكسر لام القسم وجر
الماء كما قدمناه فافهم **(قوله)** وهاء الله مثال لحرف التنبيه والهاء مجرورة ح **(قوله)** وم الله
بتثنية الميم كما قدمناه والهاء مجرورة **(قوله)** وقد تضمر حروفه فيه ان الذى يضر هو الباء
فقط لانها حرف القسم الاصل كما نقله الفهستاني عن الكشف والرضي وأراد بالاضمار عدم
الذكر فيصدق بالحذف والفرق بينهما ان الاضمار يبقى أثره بخلاف الحذف قال في الفتح
وعليه ينبغي كون الحرف محذوف في حالة النصب ومضمرا في حالة الجر لظهور أثره وقوله
في البحر قال تضمر ولم نقل تحذف للفرق بينهما الخ يومه انه مع النصب لا يكون حالها وليس كذلك
ولذا قال في النهر انه مجزئ عن التحقيق لانه كما يكون حالها مع بقاء الاثر يكون ايضا حالها مع
النصب بل هو الكثير في الاستعمال وذلك شاذ اه اى شاذ في غير اسم الله تعالى فافهم **(قوله)**
بالحركات الثلاث اما الجر والنصب فعلى اضرار الحرف او حذفه مع تقدير ناصب كياتى واما
الرفع فقال في الفتح على اضرار مبتدأ والاولى كونه على اضرار خبر لان الاسم الكريم أعرف
المعارف فهو أولى بكونه مبتدأ والتقدير الله قسمى او قسمى الله اه **(قوله)** وغيره اى ويختص
غير اسم الجلالة كالرحمن والرحيم بغير الجراى بالنصب والرفع اما الجر فلا لانه لا يجوز حذف
الجار وبقاء عمله الا في مواضع منها لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو الله لا فعلن **(قوله)**

الواو والياء والتاء. ولا م
القسم وحرف التنبيه
وهمزة الاستفهام وقطع
الف الوصل والميم
المكسورة والمضمومة
كقوله لله وهاء الله وم الله
(وقد تضمر) حروفه
ايجازا فيختص اسم الله
بالحركات الثلاث وغيره
بغير الجر والتزم رفع أيمن
ولعمري الله (كقوله الله)

بنصبه بترع الحافض) هذا خلاف اهل العربية بل هو عندهم بفعل القسم لما حذف الحرف
 اتصل الفعل به الان يراد عنه اتزاع الحافض اى بالفعل عنده كذا في الفتح اى قالبا في بترع
 للسببية لاصلة نصبه لان التزاع ليس من عوامل النصب بل الناصب هو الفعل ويستعدي بنفسه
 توسعا بسبب ترع الحافض كما في اعجمتم امر ربكم اى عن امره واقعدوا لهم كل مرصد اى عليه
(قوله وجره الكوفيون) كذا حكى الخلاف في المبسوط قال في الفتح ونظريه بأنهما اى
 النصب والجر وجهان سائغان للعرب ليس احديهما احدهما ليناى الخلاف اه وسكت
 الشارح عن الرفع مع انه ذكره ايضا في قوله بالحرركات الثلاث (تنبيه) هذه الالوجه الثلاثة
 وكذا سكون الهاء ينقدها اليمين مع التصريح بباء القسم ففي الظهيرية بالله لا أفعل كذا
 وسكن الهاء او نصبها أو رفعها يكون مينا ولو قال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء او نصبها لا يكون
 مينا الان يعرفها بالجر فيكون مينا وقيل يكون مينا مطلقا اه قلت وقول التون وقد تضمن
 بشرالى القول الاول لما علمت من ان الاضمار يبق اثره فلا بد من الجر لكنه خلاف مامنى
 عليه في الهداية وغيرها من تجوز النصب وقد منا عن الجوهرة انه الصحيح بل قال في البحر
 وينبى انه اذ انصب انه يكون مينا بلا خلاف لان اهل اللغة لم يختلفوا في جواز كل من
 الوجهين ولكن النصب اكثر كما ذكره عبد القاهر في مقتضاه كذا في غاية البيان اه قلت
 في الكلام على عدم كونه مينا مع سكون الهاء وقدرده في الفتح حيث قال ولا فرق في ثبوت
 اليمين بين ان يعرب القسم به خطأ او صوابا او يسكنه خلافا لما في المحيط فياذا سكنه لان معنى
 اليمين وهو ذكر اسم الله تعالى للنعى او الحل معقودا بما أريد منه او فعلة ثابت فلا يتوقف على
 خصوصية في اللفظ اه **(قوله ان اضمار حرف التأكيذ)** الاضافة في حرف للجنس لان المراد
 اللام والتون فان حذفهما في جواب القسم المستقبل المثلث لا يجوز ثم حذف احدهما جائز
 عند الكوفيين لا عند البصريين وكذا يجوز ان كان الفعل حالا كقراءة ابن كثير لا قسم بيوم
 القيامة وقول الشاعر

مينا لأبغض كل امرئ يزخر فولا ولا يفعل

(قوله الخاف بالعربية الخ) على هذا اكثر ما يقع من العوام لا يكون مينا لعدم اللام والتون
 فلا كفرة عليهم فيها مقدسى يعنى لا يكون مينا على الانبات وقوله فلا كفارة عليهم فيها اى
 اذا تركوا ذلك الشئ ثم قل المقدسى لكن ينبى ان تلزمهم لتعارفهم الخاف بذلك ويؤيده
 ما نقلناه عن الظهيرية انه لو سكن الهاء ارفع او نصب في بالله يكون مينا مع ان العرب
 ما خلقت بغير الجر فليتأمل وينبى ان يكون مينا وان خلا من اللام والتون ويدل عليه
 قوله في الواو الجية سبحانه الله افعل لاله الله افعل كذا ليس يمين الان ينويه اه واعترضه
 الحثير الرملى بأن ما نقله لا يدل لمدهاه اما الاول فلا أنه تغير اعرابى لا يمنع المعنى الموضوع
 فلا يضر التسكين والرفع والنصب لما تقرر أن اللحن لا يمنع الانقياد واما الثانى فلا أنه
 ليس من المتنازع فيه اذ المتنازع فيه الانبات والنبي لأنه يمين والنقل يجب

بنصبه بترع الحافض وجره
 الصكو فيون مكين
(لا فعلن كذا) فادان
 اضمار حرف التأكيذ في
 القسم عليه لا يجوز ثم
 صرح به بقوله (الخاف)
 بالعربية (في الانبات
 لا يكون الا بحرف التأكيذ
 وهو اللام والتون كقوله
 والله لا فعلن كذا)

مطلب

فيما لو اسقط اللام والتون
 من جواب القسم

اتباعه اه قلت وفيه نظر اما اولاً فلأن الالحن الحظاً كما في التماموس وفي المصباح للحن
الخطأ في العربية واما ثانياً فلأن قول الولوالجية سبحانه الله افعل عين المتنازع فيه لاغيره فانه
أتى بالفعل المضارع مجرداً من اللام والنون وجعله يمينا مع النية ولو كان على النفي لوجب ان
يقال انه مع النية يمين على عدم الفعل كما لا يخفى وانما اشترط النية لكونه غير متعارف كما مر
وقال ح وبحت المقدسي وجيه وقول بعض الناس انه يصادم المنقول بحجاب عنه بأن
المنقول في المذهب كان على عرف صدر الاسلام قبل ان تنبر اللغة واما الآن فلا يأتون باللام
والنون في مثبت القسم اصلاً ويفرقون بين الاثبات والنفي بوجود لا وعدمها وما اصطلاحهم
على هذا الاكاصلاح لغة الفرس ونحوها في الايمان لمن تدبر اه قلت ويؤيده ما ذكره
العلامة قاسم وغيره من انه يحمل كلام كل عاقد وحوالف وواقف على عرفه وعادته سواء وافق
كلام العرب ام لا وياتي نحوه عن الفتح في اول الفصل الآتي وقد فرق اهل العربية بين بلى ونعم
في الجواب بأن بلى لا يجاب ما بعد النفي ونعم للتصديق فاذا قيل ما قام زيد قال قلت بلى كان معناه
قد قام وان قلت نعم كان معناه ما قام ونقل في شرح المنار عن التحقيق ان المعنى في احكام
الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما مقام الآخر اه ومثله في التلويح وقول المحيط
هنا والحلف بالعربية ان يقول في الاثبات والله لافعلن الخ بيان للحكم على قواعد العربية
وعرف العرب وعادتهم الحالية عن الالحن وكلام الناس اليوم خارج عن قواعد العربية سوى
التأدير فهو لغة اصطلاحية لهم كباقي اللغات الاعجمية فلا يعاملون بغير لغتهم وقصدهم الامن
الترجم منهم الاعراب او قصد المعنى القوي فينبغي ان يدين وعن هذا قال شيخ مشايخنا
السامحاني ان ايماننا الآن لا يتوقف على تأكيد فقد وضعتها وضعا جديداً واصطلاحنا عليها
وتعارفناها فيجب معاملتنا على قدر عقولنا ونياتنا كما وقع المتأخرون الطلاق بعلى الطلاق
ومن لم يدر يعرف اهل زمانه فهو جاهل اه قلت ونظير هذا ما قالوه من انه لو اسقط الغاء
الرابطة لجواب الشرط فهو تجيز لا تعليق حتى لو قال ان دخلت الدار انت طالق لطلق
في الحال وهذا مبنى على قواعد العربية ايضاً وهو خلاف المتعارف الآن فينبغي بناؤه على
العرف كما قدمناه عن المقدسي في باب التعليق وقدمنا هناك ما يناسب ذكره هنا فراجعه والله
سبحانه اعلم (تنبيه) مامراً بما هو في القسم بخلاف التعليق فانه وان سمي عند الفقهاء حلفاً وبقينا
لكنه لا يسمى قسماً فان القسم خاص باليمين بالله تعالى كما صرح به الفهستاني اما التعليق فلا
يجزى اشتراط اللام والنون في المثبت منه لاعند الفقهاء ولا عند اللغويين ومنه الحرام
يلزمني وعلى الطلاق لا افعل كذا فانه يراد به في العرف ان فعلت كذا فهي طالق فيجب امضاؤه
عليهم كما صرح به في الفتح وغيره كما يأتى قال ح فاندفع بهذا ما توهمه بعض الافاضل من ان في
قول القائل على الطلاق اجب اليوم ان جاء في اليوم وقع الطلاق والا فلا لعدم اللام والنون
وانت خير بأن التحاة انما اشترطوا ذلك في جواب القسم المثبت لافي جواب الشرط والا كان
معنى قولك ان قام زيد اقم ان قام زيد لم اقم ولم يقل به عاقل فضلاً عن فاضل على ان قوله اجب
ليس جواب الشرط بل هو فعل الشرط لان المعنى ان لم اجب اليوم فانت طالق وقد وقع هذا
الوهم بعينه للشيخ الرملي وفي الفتاوى الحيرية وغيره ايضاً قال السيد احمد الحموي في ذكر كونه

قوله كل واحد منهما الخ
اي من نعم وبلى اه منه

الكبرى رفع الى سؤال صورته رجل اغتاط من ولد زوجته فقال على الطلاق انى أصبح
اشكتك من القبح فلما أصبح تركه ولم يشسكه ومكث مدة فهل والحالة هذه يقع عليه
الطلاق ام لا الجواب اذا ترك شكايته ومضى مدة بعد حلقه لا يقع عليه الطلاق لان الفعل
المذكور وقع في جواب اليمين وهو مثبت فيقدر النفي حيث لم يؤكد الله تعالى اعلم كنه
المفقر عبد السلام التتبي فرمعه الى جماعة قائلين ماذا يكون الحال فقد زاده الامر وتقدم بين
العوام وتأخرت اولو الفضل افيدوا الجواب فأجبت بعد الحمد لله ما أفنى به من عدم وقوع
الطلاق معللا بان الفعل المذكور وقع جوابا لليمين وهو مثبت فيقدر النفي حيث لم يؤكد فنى
عن شرط جهله وحققه وكثرة مجازفته في الدين وخرقه اذ كان في الفعل اذا وقع جوابا بالقسم بالله
نحو والله تقتضى أى لا يغتفر لافى جواب اليمين بمعنى التعليق بما يشق من طلاق وعناق ونحوهما
وحينئذ اذا أصبح الحالف ولم يشسكه وقع عليه الطلاق الثالث وبانت زوجته منه ببنوة
كبيرة اذا تقرر هذا فقد ظهر ان هذا النفي الخطأ خطأ صراحا لا يصدر عن ذى دين وصلاح
والله در القائل

من الدين كشف السر عن كل كاذب * وعن كل بدعى أتى بالعجائب
فياولا رجال مؤمنون لهدمت * صوامع دين الله من كل جانب

والله الهادى للصواب واليه المرجع والمآب (قوله) والله لقد فعلت بصيغة الماضي ولا بد
فيها من اللام مقرونة بقداور بما ان كان متصرا والا فغير مقرونة كما في التسهيل (قوله) وفى
النفي (الح) عطف على قوله فى الاثبات اى ان الحلف اذا كان الجواب فيه مضارعا متفيا
لا يكون باللام والتون الا لضرورة او شذوذاً يكون بحرف النفي ولو مقدرا كقوله تعالى
ثالله تقتضى قوله حتى لو قال اى تعريضاً لا بد من ان يحرف النفي اذ لم يذكر بقدر وأن الدال
على تقديره عدم شرط كونه مثبتا وهو حرف التوكيد وانه اذا دار الامر بين تقدير النافى
وحرف التوكيد تعين تقدير النافى لانه كلمة لا بعض كلمة فافهم لكن اعترض الحريزى بان
حرف التوكيد كلمة اضاف الجواب ان المراد بالكلمة ما يشكك بها بدون غيرها او ما ليست متصلة
غيرها فى الحذف (قوله) كذرتة اى اليمين بمعنى الحلف او القسم فلا يرد انها مؤنث سماعته
(قوله) هذه اضافة بشرط (ما كان الاصل فى اضافة الاحكام اضافة الحكم الى سببه كذا لزمنا

والشرع او المصلحة واليمين ليس سببا عندنا للكفارة خلافا لما شافى رحمه الله تعالى بل السبب
عندنا هو الحنث كما يأتى بين ان ذلك خارج عن الاصل وانه من الاضافة الى الشرط مجازا وهو
جائز ونابذة فى الشرع كما فى كفارة الاحرام وصدقة الفطر وكون اليمين شرطا لاسباب ميين
بادلتها فى الفتح وغيره (قوله) تحرير رقية لم يقل عتق رقية لانه لو ورت من يعق عليه فوى
عن الكفارة لم يجز نهر (قوله) عشرة مساكين اى تحقيقا او تقديرى حتى لو اعطى مسكينا
واحدا فى عشرة ايام كل يوم نصف صاع يجوز ولو اعطاه فى يوم واحد دفعات فى عشر ساعات
قبل يجزى وقبل لاهو اصحح لانه اناجاز اعطاؤه فى اليوم الثانى تنزيلا له منزلة مسكين آخر
لتجد الحاجة من حاشية السيد ابى السعود وفيها يجوز ان يكسو مسكينا واحدا فى عشر
ساعات من يوم عشرة اواب او ثوبا واحدا بان يؤديه اليه ثم يسترده منه اليه الى غيره بهية او

والله انقد فعلت كذا
مقرونا بكلمة التوكيد وفى
النفي بحرف النفي حتى لو
قال والله افعل كذا اليوم
كانت بمنه على النفي وتكون
لامضمرة كأنه قال لا افعل
كذا لامتناع حذف حرف
التوكيد فى الاثبات لاضمار
العرب فى الكلام الكلمة
لا بعض الكلمة من البحر
عن المحيط (وكفارتة) هذه
اضافة للشرط لان السبب
عندنا الحنث (تحرير رقية
او اطعام عشرة مساكين

مضاد
كفارة اليمين

غيرها لان تبدل الوصف تأثيرا في تبدل العين لكن لا يجوز عند اكبرهم فهمتاني عن
الكشف وقوله لكن لا يجوز يحتمل تعلقه بالثانية فقط او بها وبالاولى ايضا وهو الظاهر بدليل
ما قدمناه اه قات ومراده بالثانية قوله او ثوبا واحدا وفي الجوهره واذا اطعمهم بلا ادم لم
يجز الا في خبز الحطة واذا غدى مسكينا وعشى غيره عشرة ايام لم يجز لانه فرق طعام العشرة
على عشرين كما اذا فرق حصص المسكين على مسكينين ولو غدى مسكينا واعطاه قيمة العشاء
اجزاه وكذا اذا فعله في عشرة مساكين ولو عشاءهم في رمضان عشرين ليلة اجزاه اه لكن
في البرازية اذا غدهم في يوم وعشاءهم في يوم آخر فعن الثاني فيه روايتان في رواية شرط
وجودهما في يوم واحد وفي رواية المعلى لم يشترط وفي كافي الحاكم وان اطعم عشرة مساكين
كل مسكين صاعا عن يمين لم يجز الا عن احدها عندهما وقال محمد يجز به عنهما **(قوله كما صر**
في الظاهر) اي كالتحرير والاطعام المارين في الظاهر من كون الرقبة غير فاشة جنس المنفعة
ولاستحقاق الحرية بجهة وفي الاطعام اما التملك او الاباحة فيعشيم ويغديهم ولو اطعم خمسة
وكسا خمسة اجزاء ذلك عن الاطعام ان كان اخص من الكسوة وعلى العكس لا يجوز هذا
في اطعام الاباحة اما اذا ملكه فيجوز ويقام مقام الكسوة ولو اعطى عشرة كل واحد الف من
من الحطة عن كفارة العين لا يجوز الا عن واحدة عند الامام والثاني وكذا في كفارة الظاهر
كذا في الخلاصة نهرقات وبه علم ان حياة الدور لا تنفع هنا بخلافها في اسقاط الصلاة **(قوله**
بما يصلح للاوساط) وقيل يعبر في التوب حال القابض ان كان يصلح له يجوز والا فلا قال
السرخصي والاول اشبه بالسواب برزية **(قوله)** ويأتى به فوق ثلاثة اشهر) لانها اكثر
نصف مدة التوب الجديد كما في الخلاصة فلا يشترط كونه جديدا والظاهر ان لو كان جديدا
ريقا لا يتيقن هذا المدة لا يجوز **(قوله)** ويستوعق البدن اي اكثره كالماء فاولجته او القميص
او القباء فهمتاني وهذا بيان لاداءه عندهما والروى عن محمد ما يجوز فيه الصلاة وعليه
فيجز به دفع السر او يل عند مل للرجل لانه راءة **(قوله)** فلم يجز السر او يل هو الصحيح لان لابس
يسمى عريانا عريانا فلا بد على هذا ان يعطيه قميصا او جبة او رداء او قباء او ازارا سابلا بحيث
يتوشع (٢) به عندهما والا فهو كالسر او يل ولا تجزى العمامة الا ان امكن ان يتخذ منها ثوب
مجزى او اما القلمسوة فلا تجزى بحال ولا بد للمرأة من خمار مع التوب لان صلاتها لا تصح بدونه
وهذا اي التعليل المذكور يشابه المروى عن محمد في السر او يل انه لا يكتفى للمرأة وضاهر
الجواب ما يثبت به اسم المكتسب ويتفق عنه اسم العريان لا لصحة الصلاة وعدمها والمرأة اذا
كانت لاسية قميصا سابلا وخمارا غطى رأسها واذنها دون عنقها لاشك في ثبوت اسم انها
مكتسبة لاعريانة ومع هذا لا تصح صلاتها اه مخلصا من الفتح وحاصله انه لا بد مع التوب
من الخمار لكن لا يشترط ان يكون الخمار مما تصح به الصلاة وقد اقتصر في البحر على صدر
عبارة الفتح فالوهم انه لا يشترط الخمار اصلا وليس كذلك فليتبناه والسر بلبالية وذا رحك
ما يغطي رأس الرجل اه قات ان كان توقفه في اجزائه فلا شك في عدمه وان كان في
اشتراطه مع التوب فظاهر مامر عدمه وفي الكافي الكسوة ثوب لكل مسكين ازاو رداء او
قميص او قباء او كساء اه وقدمنا ان المراد ما يسترا كثر البدن **(قوله)** الا باعتبار قيمة

كما صر في الظاهر (او كسوته)
بما يصلح للاوساط
ويأتى به فوق ثلاثة اشهر
و (يستوعق البدن) فلم
يجز السر او يل الا باعتبار
قيمة

(٢) قوله يتوشع به يقال
توشع بمره وهو ان يدخله
تحت اية الايمن ويأتميه
على منكبيه الايمر كما يفعل
الحجر مصباح اه منه

الاطعام (ولو أدى الكحل) حلة أو مريتا أو لم ينو الأبد تمامها للزوم النية لصحة التكفير (وقع عنها واحد هو اعلاها قيمة ولو ترك الكحل عوقب بواحد هو ادناها قيمة) لسقوط الفرض بالأدنى (وان عجز عنها) كلها (وقت الاداء) عندنا حتى لو وهب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع به اجزاء الصوم مجتنبى قلت وهذا يستثنى من قولهم الرجوع في الهبة فيسخ من الاصل (صام ثلاثة ايام ولا) ويبطل بالحض بخلاف كفارة الفطر وجوز الشافعى التفريق واعتبر العجز عند الحنث مسكين (والشرط استمرار العجز الى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر يومين ثم قبل فراغه ولو ساعة (أيسر) ولو يموت مورثه موصرا (لا يجوز له الصوم) ويستأنف بالمال خالية ولو صام ناصيا للمال لم يجز على الصحيح مجتنبى ولو نسي كيف حلف بالله أو بطلاق أو بصوم لا شيء عليه الا ان يذكر خاتبة (ولم يجز) التكفير ولو بالمال خلافا للشافعى (قيل حنث) ولا يسترد من الفقير لوقوعه صدقة (ومعصر فيها مصر في الزكاة)

الاطعام) ومثله لو اعطى نصف نوب تبلغ قيمة نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير اجزاء عن اطعام فقير وكذا لو اعطى عشرة مساكين نوبا كبيرا لا يكفي كل واحد حصته من الكسوة وتبلغ حصه كل منهم قيمة ما ذكرنا اجزاء عن الكفارة بالاطعام ثم ظاهر المذهب انه لا يشترط للاجزاء عن الاطعام ان ينوى به عن الاطعام وعن ابي يوسف يشترط فتح (قوله ولم ينو الا بعد تمامها) شرط في قوله مرتبا فقط وفيه ان النية بعد تمامها اتماما ثم الاطعام والكسوة لصحة النية بعد الدفع ماداما في يد الفقير كافي الزكاة واما الاعتاق فلا الا ان تصور المسئلة فيما اذا تقدمت الكسوة والاطعام وعند الاعتاق نوى الثلاثة عن الكفارة ا ح والمراد بالاطعام التحليك لا الاباحة لانهم لو اكلوا عنده ثم نوى لم يصح فيما يظهر تأمل ثم ان مراد الشارح بيان امكان تصوير المسئلة وهو وقوع الاعلى قيمة عن الكفارة لانه اذا كان لابد من النية فاذا فعل الثلاثة فما نواه او لا وقع عنها وان كان هو الأدنى فين امكان ذلك بما اذا فعل الكحل حلة أو مرتبا لكنه اخرا النية (قوله للزوم النية) غلة للاستيف من المقام انه لا بد في التكفير من النية وقد نص عليه الكمال وغيره ط (قوله وان عجز الخ) قال في البحر اشار الى انه لو كان عنده واحد من الاصناف الثلاثة لا يجوز له الصوم وان كان محتاجا اليه في الخاتبة لا يجوز الصوم لمن يملك ما هو منصوص عليه في الكفارة أو يملك بدله فوق الكفاف والكفاف منزل يسكنه ونوب يلبسه ويسترد عورته وقوت يومه ولو له عبد يحتاجه للخدمة لا يجوز له الصوم ولو له مال وعليه دين مثله فان قضى دينه به كفر بالصوم وان صام قبل قضاءه قيل يجوز وقيل لا ولو له مال غائب او دين مؤجل صام الا اذا كان المال الغائب عبدا لقدرة على اعتاقه ا ح ما خلا وفي الجوهر والمرأة المعسرة لزوجهما منها من الصوم لان كل صوم وجب عليهما بالاجابها له منعها منه وكذا العبد الا اذا ظهر من امراته فلا يمنعه المولى لتعلق حق المرأة به لانه لا يصل اليها الا بالكفارة (قوله وقت الاداء) اى لا وقت الحنث فلو حثت موصرا ثم اعسر جاز له الصوم وفي عكسه لا وعند الشافعى على العكس زيلبي (قوله قلت الخ) قاله صاحب البحر ووجهه انه لو كان فسخاى كأنه لم يقع لكان المال موجودا في يده فلا يحز به الصوم ط (قوله ولا) بكسر الواو والمداد متتابعة لقراءة ابن مسعود وابي فصام ثلاثة ايام متتابعات فجاز التقيد بها لانها مشهورة فصارت كخبره المشهور وتماه في الزيلبي (قوله بخلاف كفارة الفطر) اى الفارة الا فطرية رمضان فان مدتها لا تخلو غالبا عن الحيض (قوله التفريق) اى صوم الثلاثة متفرقة (قوله فلو صام المعسر) مثله العبد اذا اعتق واساب ما قبل فراغ الصوم كافي الفتح (قوله ثم قبل فراغه) اى من صوم اليوم الثالث بقرينة ثم فافهم والافضل اكل صومه فان افطر لا قضاء عليه عندنا كما في الجوهر (قوله لم يجز على الصحيح) وقياسه انه لو صام لعجزه فظهر ان مورثه مات قبل صومه ان لا يحز به نهر (قوله ولم يجز التكفير الخ) لان الحنث هو السبب كالمصر فلا يجوز الابعد وجوده وفي القهستاني واعلم انه لو اخرج كفارة الجمين اثم ولم تسقط بالوث والقتل وسقوط كفارة الظهار خلاف كافي الحزامة (قوله ولا يسترد) اى لو كفر بالمال قبل الحنث وقلنا لا يحز به ليس له ان يسترد من الفقير لانه تحليك لله تعالى قصد به القرية مع شيء آخر وقد حوّل الثوب فليس له ان ينقضه

فلا فلا قبل الا لذي خلا فالا ناني وبقوله ﴿٨٥﴾ يعني كاسم في بابها (ولا كفارة بين كافر وان حنت مسلما) بآية

انهم لايمان لهم وامان
نكثوا ايماهم فيعسى
انصوري كتخليف احكم
(وهو) اي الكفر (بها)
اذا عرض بعدها (فلا
حانت مسلما ثم اريد)
والعياذ بالله تعالى (ثم اسلم
ثم حنت فلا كفارة) اصلا
لما تقرر ان الاوصاف
الراجعة للمحل يستوي فيها
الابتداء والبقاء كالخيرية
في النكاح وكذا لو نذر
الكافر بما هو قربة لا يبرئه
شي (ومن حانت على
معصية كعدمه بكلام مع ابويه
او قتل فلان) وانما قالا
(اليوم) لان وجوب الحث
لايتأتى الا في اليقين المؤقت
اما المتلفعة حثه في آخر
حياته فيوصي بالكفارة
بموت الحالف ويكفر عن
يمينه بهلاك المحلوف عليه
غاية (وجب الحث والتكفير)
لانه اهون الامرين وحاصله
ان المحلوف عليه اما فعل
او ترك وكل منهما اما
معصية وهي مسئلة المثل
او واجب كخلفه ليصلين
الظهر اليوم وبره فرض
او هو اولي من غيره او غيره
اولا منه كخلفه على ترك وطه
زوجته شهرا ونحوه وحنته
اولي او مستويان كخلفه

ويصله فتح (قوله فلا فلا) اي لا يجوز دفع الزكاة اليه لا يجوز دفع الكفارة اليه (قوله
الا لذي) فانه لا يجوز دفع الزكاة اليه ويجوز دفع غيرها (قوله خلا فالا ناني) فمعه لا استسار
(قوله في بابها) اي الزكاة (قوله يعني الصوري) اي المراد بهذه الآية اليقين صورة كتخليف
القاضي لهم اذا المقصود منها جوار النكول والكافر وان لم يثبت في حقه مشرعا اليقين المستعقب لحكمه
لكنه في نفسه يعتقد تعظيم اسم الله تعالى وحرمة ما يمين به كاذبا يمتنع عنه فيحصل المقصود فسرغ
الزامه بصورتها لهذه الفائدة وتمامه في الفتح (قوله يصلها) مقتضاه انه لا يأتهم بالحث بعد الاسلام
(قوله لما تقرر الخ) علة لكون الكفر العارض مبطلا لليقين كالكفر الاصيل كحرمة المصاهرة
العارضة كاذان في بأم امرائه فانها تمت بقاء الصفة كالحرمة الاصلية لان الكفر والحرمية من
الاوصاف الراجعة للمحل وهو الكافر والحرم فيستوي فيها الابتداء والبقاء اي الطرود والعروض
ولم أر هذا التعليل لغيره تأمل (قوله اما العطاقة حثه في آخر حياته) هذا اذا كان المحلوف عليه
اثباتا اما ان كان قفيا فتأتى الحث في الحال بأن يكلم أبويه وهذا عرفت ان اليوم قيد في الثاني
فقطح (قوله في آخر حياته) الاولى ان يقول في آخر الحياة ليشمل حياة الحالف وحياة
المحلوف عليه (قوله ويكفر) عطف على يوصي (قوله لانه اهون الامرين) لان فيه تقويت البر
الى جابر وهو الكفارة ولا جابر للمعصية لو بركا في البحر (قوله وحاله) اي حاصل ما قيل في
هذا المقام لاحصل المتن فانه قاصر على الحلف بمعصية فعلا وتركها (قوله كخلفه ليصلين الظهر
اليوم) هذا مثال للفعل ومثال الترك والله لا شرب الخمر اليوم ح (قوله او هو اولي من غيره) مثال
الفعل منه والله لاصلين الضحى اليوم ومثال الترك والله لا آكل البصل وحكم هذا القسم بقسميه
ان بره اولي او واجب ح اي على ما يجتهد الكمال في القسم الحامس (قوله كخلفه على ترك الخ) هذا
مثال الترك ومثال الفعل والله لا آكل البصل اليوم ح (قوله ونحوه) اي نحو الشهر تمام يبلغ
مدة الايلاء والا كان من قسم المعصية (قوله او مستويان) اي الفعل والترك بأن يترجح احدهما
قبل الحالف بوجوب ولا اولوية (قوله تفيد وجوبه) هو بحث وجيه ويجري ايضا في القسم الثالث
ولا يبعد ان يكون الوجوب هو المراد من قوله اولي وعبر في المجمع بقوله ترجح البر وقربه قول
الهداية والكفر وغيرها ومن حلف على معصية ينبغي ان يبحث فان الحث واجب كما علمت فارادوا
بلفظ ينبغي الوجوب مع ان الغالب استعماله في غيره فكذا هذا كما تقول الاولى بالمسلم ان
يصل (قوله فهي عشرة) من ضرب اثنين وهي صورتا الفعل والترك في خمسة المعصية
والواجب وما هو اولي من غيره وما غيره اولي منه وما استوى فيه الامران ط (قوله اي على
نفسه) تنوع في هذا التعبير صاحب البحر حيث قال وقيد بكونه حرمه على نفسه لانه لو جعل
حرمته معلقة على فعله فانه لا تلتزمه الكفارة لما في الخلاصة لوقال ان أكلت هذا الطعام فهو على
حرام فأكله لاحث عليه اه كلام البحر وانت خير بأنه في التعليق ايضا حرم على نفسه غاية
الامرانه بتحريم معلق فلا تحسن المقابلة والاولي ان يقول قيد بتجيز الحرمة لانه لو علقها بالخلاف
ح قات وفيه انه لو قال كذلك لو ورد عليه مثل ان كنت زيد افهدا الطعام على حرام مع ان علقها
على فعل نفسه بل الاولى ان يقول قيد بتجيز الحرمة لانه لو علقها على فعل المحلوف عليه ويمكن

لا يأكل هذا الخبز مثلا وبره اولي وآية واحفظوا ايمانكم تفيد وجوبه فتح فهي عشرة (ومن حرم) اي على نفسه
مطلب استعملوا لفظ ينبغي بمعنى يجب مطلب في تحريم الحلال

ان يكون هذا مراد بحر في قوله عن فوعه اى فعل الخلو ف عليه ففوه. **(قوله)** واستشكه المضاف الى حيث قلت وهو مشكل بما تقر من المعاق شرطا كما حذر تد ووقع الشرط اه والجواب بالفرق بين الشجر والمعاق وهو ان الشجر حرم على نفسه طعاما موجود اما في المعاق فانه محرمه لا بعد الاكل لما علم ان الجزاء ينزل عقب الشرط وحينئذ لا يكن الغدوة موجودة اه - قلت لكن ذكر في الفتح مسئلة الخلاصة المذكورة ثم قل عقبها وذكر في التتقي لوقل كل طعام آكله في مثلك فهو على حرام في القياس لا بحث اذا آكله هكذا روى ابن سبعة عن ابي يوسف وفي الاستحسان بحث والناس يريدون بهذا ان آكله حرام اه وعنى هذا يجب في اتي قباهما ان بحث اذا آكله وكذا ما ذكر في الجبل ان اكلت طعاما عندك ابدا فهو على حرام فآكله لا بحث ينبغي ان يكون جواب القياس اه وتبعه في النهر **(قوله)** فيمين لان حرمة لا تقع كونه حائلا نهر **(قوله)** منه برد الاخبار المناسب ان يقول ان اراد الاشياء فيخرج ما اذا ارد الاخبار اوله بردش لان عبارة الحائلية هكذا اذا قل هذه الحائرية على حرام فيه قولان واقتضى على انه ينوى في ذلك ان اراد به تحريم لا تلزمه الكفارة وان اراد به اليمين تلزمه الكفارة وعند عدم التلزم الكفارة اه وفي الفتح وان اراد الاخبار اوله بردش لا تجب الكفارة لانه امكن تصحيحه اخبارا **(قوله)** بأكل او نفقة اى او نحوهما من لبس ثوب او سكنى دار كل شئ بما يناسبه ويقصده من قل في الفتح واعلم ان الظاهر من تحريم هذه الاعيان انصراف اليمين الى الفعل المنقوص منها كفى تحريم الشرع لها في نحو حرمت عليك امهاتكم وحرمت الخمر والحزير فانه ينصرف الى السكاح والشرب والاكل ولذا قل في الخلاصة لوقل هذا الثوب على حرام فذهب حنث الان ينوى غيره **(قوله)** ولو تصدق الخ) قل في الفتح ولوقل لدرهم في يده هذه الدرهم على حرام ان اشترى بها حنث وان تصدق بها او وهبها لا بحث بحكمه العرف اه اى ان العرف جار على ان المراد تحريم الاستمتاع بها لنفسه بان اشترى بها ما يأكله او يلبسه لا بان يتصدق بها والظاهر انه لو قضى بها دينه لا بحث تأمل وفي البحر ولا خصوصية لدرهم بل لو وهب ما جعله حراما وتصدق به لا بحث لان المراد التحريم حرمة الاستمتاع **(قوله)** يمينه اى لاجل يمينه التي حنث بها فهو علة لقوله كفر وقوله لما تقر الخ علة لتكون ذلك يميناً فهو علة للعلة ولا يرد عليه ان تحريمه الحلال قد لا يكون يميناً بان قصد الاخبار لانه اذا قصد الاخبار لا يوجد التحريم لان التحريم انشاء والاخبار حكاية فانهم ودليل كون التحريم يميناً مبسوط في الفتح وغيره **(قوله)** حنث البعض) قل في الهداية ثم اذا فعل ما حرمة قليلا واكثر حنث ووجب الكفارة لان التحريم اذا ثبت تناول كل جزء منه اه **(قوله)** لا بحث لا يمكن اى بكلام كل القوم المخاطبين واكل كل الرغبة فلا بحث بكلام بعضهم ولا يأكل لقمة قل في التمهيد وحزمه في الخلاصة والمحيط في اكل الرغبة على حرام بانه يحنث بلقمة ولعل وجه الفرق ان تحريمه الرغبة على نفسه تحريمه اجزائه ايضا وفي لا آكله اتمامه نفسه من اكل الرغبة كله فلا بحث بالعص وهذا يضعف مدعى الحائلية قل مشايخنا الصحيح انه لوقل اكل هذا الرغبة على حرام لا بحث "كل لقمة منه لان هذا بمنزلة قوله والله لا آكل هذا الرغبة ولو قل هكذا لا بحث بأكل البعض اه قلت ويشير الى هذا الفرق ما نقلناه عن

الهداية وتوضيحه ان الرغبة اسم لكاه وبأكل بعضه لا يسمى آكله لأن اذ احرمه على نفسه
فقد جعله بمنزلة محرم العين حيث نسب التحريم الى ذات الرغبة وجعله بمنزلة الحظر والميتة وما
كان محرماً لا يحل تناوله قليلاً ولا كثيراً وحيث جعلنا هذا التحريم مبنياً صار حالنا على عدمه
تناول شيء منه لأن ذلك مدلول الاصل وهو التحريم بخلاف قوله والله لا آكله فإنه ليس فيه منع
نفسه عن كل جزء منه بل عن جميعه لكن أيد في البحر كلام الحائية بان حرمة العين يراد منها
تحريم الفعل فإذا قال هذا العلما على حرام فالمراد آكله وفي هذا الباب المراد ليسه قات وفيه
ان اسناد الحرمة الى العين حقيقة عندنا كما تقرر في كتب الاصول على معنى اخراج العين عن
محلية الفعل لينتفى الفعل بالاولى فالمقصود نفي الفعل وتوصيفه بالحرمة بطريق الكناية
والانتقال عن نفي العين فلا بد من ظهور الفرق بين اسناد الحرمة الى الفعل ابتداء واسنادها
الى العين وقد ظهر فيما ذكره هنا لكن هذا يظهر في قوله هذا الرغبة على حرام اما لو قال آكل
هذا الرغبة على حرام لايبحث بالبعض لاسناده الحرمة الى الفعل فصار كقوله والله لا آكله
ومثله كالمكلم على حرام لان الحرمة لم تنصف الى العين بل الفعل وهو الكلام بمعنى التكليم ولم
ارمن فرق بين ذلك مع ان الذي في الحائية هذا الرغبة بدون لفظة آكل على خلاف ما نقله
في النهر مع انه لا يظهر الفرق المار الا بدون لفظة آكل نعم وقع التعبير بهافي غير الحائية والحاصل ان
المسئلة مشككة فلتحذر (قوله الا اذا لم يمكن الخ) اي فيبحث بأكل بعضه وهو الاصح المختار
لمشايخنا والاصل فيها اذا حلف لا يأكل معينا فأكل بعضه ان كان يأكله الرجل في مجلس او
يشربه في شربة فالحلف على جميعه ولا يبحث بأكل بعضه لان المقصود الامتناع عن آكله وكل
ما لا يطلق آكله في المجلس ولا شربه في شربة يبحث بأكل بعضه لان المقصود من العين الامتناع
عن اصله لا عن جميعه ولو قال لا اشرب ابن هاتين الشاتين لم يبحث حتى يشرب من لبن كل شاة
ولا يعتبر شرب الكل لانه غير مقصود او لا يأكل سمن هذه الحائية فأكل بعضه حث ولو كان مكان
الأكل بيع فباع بعضها لايبحث لان الأكل لا يتأتى على جميعه في مجلس ويتأتى البيع كذا
في المحيط زاد في البدائع عن الاصل لو قال لا آكل هذه الرمانة فأكلها الاحبة اوجبت حث
في الاستحسان لان ذلك القدر لا يعتد به لانه في العرف يقال انه أكلها وان ترك نصفها او ثلثها
او أكثر مما لا يجزى في العرف انه يسقط من الرمانة لم يبحث لانه لا يسمى آكلها لجميعها او به يعلم
ان البسير من الرغبة وغيره كالقمة كالعديم اه ملخصا من البحر في باب العين بالاكل والشرب
وسبق في هذا الاصل هناك (قوله او حلف الخ) معطوف على المستثنى وهو قوله اذا لم يمكن
أكله قال في النهر وفي مجموع التوازل وكذا كلام فلان وفلان على حرام يبحث بكلام احدها
وكذا كلام اهل بغداد وفي المحيط في كلام فلان وفلان على حرام او والله لا آكل فلانا وفلانا
الصحيح انه لا يبحث في المسئلتين ما لم يكلمهما الا أن ينوى كلام واحد منهما فيبحث بكلام
احدها لانه شدد على نفسه اه قلت وهذا اذا لم يذكر لا بعد العاطف في البرازية حلف
بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق احدها طاقته كما لو حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا ولو
قال لا اذوق طعاما وشرابا فذاق احدها لا يبحث اه واذا كرر لافاته يصير يمينين كما سذكره
في بحث الكلام عن الواقعات (قوله ونوى احدها) اي نوى ان لا يكلم كل واحد منهما

الا اذا لم يمكن آكله في مجلس
واحد أو حلف لا يكلم فلانا
وفلانا ونوى احدها او لا
نكلم اخيه فلان

مطلب

حلف لا يأكل معينا فأكل
بعضه

مطلب

لا اذوق طعاما ولا شرابا
حث باحدها بخلاف
لا اذوق طعاما وشرابا

• (تنبيه) • في الحواشي الزاهدي عن الجامع ان لم أكن ضربت هذين السوطين في دار فلان فعبدي حر فغضب احدهما في دار غيره اوقال ان لم أكل فلانا وفلانا اليوم فانت طالق فكلم احدهما اليوم فقط فبحث قال والحق بعضهم بذلك ان لم تحضري فراشي ولم تراعيني فانت طالق فلم تحضري فراشه ولكن راعته فانه بحث قال وفيه اشكال وبينهما فرق جلي لان البحث في اليقين انما يتحقق اذا صدق ما دخل عليه حرف الشرط ففي ان دخلت الدار انما يبحث اذا صدق دخلت وفي ان لم ادخل انما يبحث اذا صدق لم ادخل فاذا قال ان لم ادخل هاتين الدارين اليوم او ان لم أكن ضربت هذين السوطين في دار فلان فحرف الشرط دخل على النفي وهو لم أكن دخلت او ضربت هاتين وهو نفي لمجموع دخول الدارين وضرب السوطين ونفي المجموع يتحقق بنفي احدى جزائه بخلاف قوله ان لم تحضري فراشي ولم تراعيني فانه لما كرر حرف النفي كان نفيًا لكل واحد منهما ونفي كل واحد منهما لا يصدق مع ثبوت احدهما فانه لا يصدق قولنا لم يقدم زيد ولم يقدم عمرو مع قدوم احدهما ويصدق ان لم يقدم زيد وعمرو مع احدهما لكن ذكر في المحيط ما يدل على صحة هذا الجواب فانه قل اذا قل ان لم تكلمني فلانا ولم تكلمني فلانا اليوم فانت طالق فكلمت احدهما ومضى اليوم طلقت فقد صح هذا الجواب من حيث الرواية لكن ما فاتته من الاشكال قوي اه قلت والجواب انه اذا كرر حرف النفي يكون نفي كل واحد بانفراده مقصودا ففي ان لم تحضري فراشي ولم تراعيني يتحقق شرط البحث بنفي كل واحد بانفراده لانه يصير كأنه حلف على كل واحد بعينه لانه اذا كرر النفي تنكرر اليقين حتى لو قال لا أكلك اليوم ولا غدا ولا بعد غد فهي ايمان ثلاثة وان لم يكرر النفي فهي يمين واحدة حتى لو كلفه ليا لا يبحث بمنزلة قوله ثلاثة ايام كسائي عن الواقعات في بحث الكلام واما عدم الصدق فلم يقدم زيد ولم يقدم عمرو مع قدوم زيد مثلا فلانه اخبار عن قدوم كل منهما بانفراده حيث جعله مقصودا بالانفي فاذا علق ذلك بالشرط يتحقق شرط البحث وهو انه لم يقدم زيد هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله وله أخ واحد) اي وهو عالم به كما قد بذلك قيل باب اليقين بالطلاق والعاق فحينئذ يبحث اذا كلفه لانه ذكر الجمع واراد الواحد وان كان لا يعلم ان الاخ واحد لا يبحث لانه لم ير الواحد فثبت اليقين على الجمع كمن حلف لا يأكل ثلاثة ارغفة من هذا الحب وليس فيه الارغيف واحد وهو لا يعلم لا يبحث بحر عن الواقعات (قوله قلت الخ) البحث لصاحب البحر في الباب الآتي وقوله وبه علم اي بما ذكره من مسألة الاخوة فانه جمع ليس فيه الالف واللام بل هو مضاف مثل اولاد زوجته فثبت كان عالما بتعدددهم لا يبحث الا بالجمع كما في لا اكلم رجلا او نساء بخلاف ما فيه الالف واللام مثل لا اكلم الفقراء او المساكين او الرجال فانه يبحث بالواحد لانه اسم جنس كما في الواقعات ومما عن الواقعات في اخوة فلان صريح في ان الجمع المضاف كالذكر وسبائي في آخر باب اليقين بالاكل والشرب والكلام تمام تحقيق المعرف والتكرار والمضاف وتحرير جواب هذه الحادثة قل في البحر لكن قل في الفقيه ان احسنت الى اقربائك فانت طالق فاحسنت الى واحد منهم. يبحث ولا يراد الجمع في عرفنا اه فيحتاج الى الفرق الا ان يدعي ان في الالف فورا اه قات لا يعني ان العرف الآن عدم التفرقة بين اخوة فلان واقربائك واولاد زوجته وتكون من الجمع المضاف في انه يراد به الجنس الصادق بالواحد والاكثر

وله أخ واحد وتامة فيها
قلت وبه علم جواب حادثة
حاشا بالطلاق على ان اولاد
زوجته لا يصامون بینه
فصاع واحد منهم لا يبحث
مطلب
الجمع المضاف كالذكر
بخلاف المعرف بال

فينبغي الحث في الحادثة المذكورة **(قوله كل حل الح)** فب الهداية ولو قل كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوى غير ذلك والقياس ان يثبت كإفراغ لانه باشر فعلا بما هو المتفلس ونحوه وهذا قول زفر وجه الاستحسان ان المقصود وهو المير لا يتصل مع اعتبار العموم فينصرف الى الطعام والشراب للعرف فانه يستعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأة الابانية لاسقاط اعتبار العموم واذ انواها كان ابلاء ولا يصرف اليه عن المأكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية مشايخا قلوا يقع به الخلاف من غير نية لعبة الاستعمال وعليه الفتوى اه قالت ومقتضى قوله فانه يستعمل فيما يتناول عادة ان العرف كان اولاً في استعماله في الطعام والشراب ثم تغير ذلك الى عرف آخر وغلب استعماله في الصلح ثم ان ما ذكره هنالكا في ما ذكره في الابلاء من التفصيل بين نية تحريم المرأة او الظاهر او الكذب او الخلاف لان ذلك في انت على حرام وما هنا في التحريم باللفظ العام والفتوى على قول المتأخرين بانصرف الى الطلاق البائن علما او خاصا كذا كرناه هناك **(قوله زاد الكمال الح)** لا محل لذلك هذا هنا لان مراد الكمال ان هذا يراد به الطلاق فقط بحسب العرف كباقي **(قوله)** ولكن الفتوى في زماننا اي الزمان المتأخر عن زمان المتقدمين وتوقف البرزوى في مبسوطه في كون عرف الناس اعادة الخلاف به فلا حياط ان لا يخاف المتقدمين قل في الفتح واعلم ان مثل هذا اللفظ لا يتعارف في ديوان بل المتعارف فيه حرام على كلامك ونحوه ككل كذا وابسه دون الصيغة العامة وتعارفوا ايضا الحرام يلزمي ولا شك في انه يريدون الطلاق معلقا فاتهم يذكرون بعده لا فعل كذا ولا فعان وهو مثل تعارفهم الخلاف يلزمي لا فعل كذا فانه يراد به ان فعلت كذا فهي طالق ويجب امضاؤه عليهم والحاصل ٣ ن الاعتبار انصرف هذه اللفاظ عربية او فارسية الى معنى بلانية التعارف فيه فان لم يتعارف سئل عن نيته وفيما ينصرف بلانية لوقال أردت غيره لا يصدق القاضي وفيما بينه وبين الله تعالى هو المصدق اه واقره في البحر والنهر والمقدس والشرائلي وغيرهم وتقدم تمام الكلام على ذلك في الخلاف **(قوله)** ولوله أكثر بن جميعا في هذه المسئلة كلام طويل قدمناه في باب طلاق غير المدخول بها وفي باب الابلاء والذي حررناه هناك انه لا خلاف في ان انت على حرام ينحصر المخاطبة وفي كل حل على حرام يعم الزوجات الأربع لصريح ادلة العموم الاستغراق وفي امرأتى حرام او طالق يقع على واحدة منهم وانما الخلاف في نحو حلال الله او حلال المسلمين فقبل يقع على واحدة غير معينة نظرا الى صورة افراده والاشبه العموم اسكل فافهم **(قوله)** وان لم تكن له امرأة الح قل في الظهيرة وان قل لم اتو الخلاف لا يصدق فيه لانه صابر طلاقا عرفيا قل وان حالف به ان كان فعل كذا وقد كان فعل وله امرأة واحدة و أكثر بن جميعا وان لم تكن له امرأة لا يلزمه شيء لانه جعل بينا بالخلاق ولو جهل بمبانيه تعالى فهو غموس وان حالف بهذا على امر في المستقبل ففعل ذلك وليس له امرأة كن عليه الكفارة لان تحريم الحلال بين اه وحاصله انه اذا لم تكن له امرأة وحلف على ما ذكره لا يلزمه شيء لانه جعل طلاقا على الفتى في فعله وعدم الزوجة ولو جعل بينه بالله تعالى ففدوس لانه كناية عن الحلف بالله تعالى كامر في هو يهودى انه كناية وان لم يغفل وجهها فبى لوجهين

مصاب
كل حل عليه حرام

(كل حل) او حلال الله
او حلال المسلمين (على
حرام) زاد الكمال
والحرام يلزمي ونحوه
(فهو على الطعام والشراب
و) لكن (الفتوى) في
زماننا (على اثنين امرأته)
بتطبيقه ولوله أكثر بن
جميعا بلانية وان لوى الح
فقلت وان قل لم اتو طلاق
لا يصدق قضا اللعبة الاستعمال
ولذا لا يخاف به الاثر الح
ظهري (وان لم تكن له
امرأة) وقت اثنين

مصاب
وتعارفوا الحرام يلزمي
والخلاق بين منى

٣ قوله ان الاعتبار انصرف الى
الح كذا بخطه ولعله سقط
من قامه كذا في الاصل ان
المعتبر في انصرف الح الح مل
ه مصححه

(٤) جمع ما من يهودى
ط

لا يلزمه شيء سوى الاستمرار في قول ان قوله ولو جعل بيننا بالله تعالى اى بناء على طهر الرأية من حمله على الطعام والشراب وفيه نظر لانه اذا قال ان كنت فعلت كذا فكل حل على حرام يصير بمعنى ان كنت فعلته فوالله لا آكل ولا اشرب فذا كان قد فعل انعقد بينه على عدم الاكل والشراب فيكفر بأكله او شربه فلا تكون لغوا وفهم وعلى هذا فمسا في النهاية عن التوازل من انه ان لم تكن له امرأة تجب عليه الكفارة محمول على انه جعل بيننا بالله تعالى مع كون الحلف على مستقبل والا كان نحو سافلا تلزمه الكفارة واما قوله في البحر معناه اذا اكل أو شرب لانصرافه عند عدم الزوجة الى الطعام والشراب لا يكفيهم من ظاهر العبارة اه ففيه نظر بل محمول على ما يفهم من ظاهر العبارة وهو وجوب الكفارة وان لم يأكل ولم يشرب بناء على ما قلنا والاورد عليه ما ذكرناه من النظر السابق ويؤيده ان انصرافه الى الطعام والشراب كان في اعرف السابق ثم تغير ذلك العرف وصار مفسر وفا الى الطلاق كما مر فيعد ما صار حقيقة عرفية في الطلاق لا يصح حمله على العرف المهجور بل يبقى مراد به الطلاق غير انه اذا لم تكن له امرأة يبقى مراد به الطلاق فيلغو ويجعل بيننا بالله تعالى فتجب به الكفارة ان لم يكن نحو سافلا ترد في كلام الظهيرية مبنى على قولين بدليل ما في البرازية حيث قال وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حثت لزمته الكفارة والنسفي على انه لا يلزمه اه فاما قوله النسفي مبنى على انه يبقى مراد به الطلاق وظاهر كلامهم ترجيح خلافه فانتم تحقيق هذا المقام فانه من منح الملك السلام **(قوله)** سواء كسح بعده أولا) هو ما عليه الفتوى كما يأتي **(قوله)** فيكفر بأكله او شربه مبنى على تفسيره في البحر عبارة التوازل وقد علمت ما فيه والصواب ان يقول فيكفر بئحده اى بفعله المحلوف عليه كأن قال ان دخلت الدار فكل حل على حرام ثم دخلها يلزمه كفارة الخمين لانها تبين منعقدة على عدم الدخول في المستقبل لا على عدم الاكل والشراب حتى لو أكل او شرب قبل الدخول او بعده لا يلزمه شيء **(قوله)** ولو بالله على ماضى لفظ بالله سبق قلم اى ولو كانت بينه على ماضى كما اذا قال ان كنت فعلت كذا فكل حل على حرام وكان علما بأنه فعله فهي نحو سافلا ان جعلت بيننا بالله تعالى فلا تلزمه كفارة وقوله واوغواى ان جعلت بيننا بالطلاق كافة النسفي وظاهر ما مر عن الظهيرية من قوله لانه جعل بيننا بالطلاق اعتاد الاول وهو ظاهر ما قدمناه ايضا عن البرازية وكذا ما يأتي قريبا وبما قررناه علم ان ما ذكره الشارح من قوله فندوس أو لغو هو حاصل ما قدمناه عن الظهيرية فليس في كلامه خلل سوى زيادة لفظ بالله فانهم **(قوله)** ولو له امرأة وقتها الخ) مقابل قول المصنف وان لم تكن له امرأة قال في الظهيرية وان حلف بهذا على امر في المستقبل ففعل ذلك وليس له امرأة كان عليه الكفارة لان تحريم الحلال يمين و كان له امرأة وقت الخمين فمات قبل الشرط أو بانتهى الى اى عدة ثم باشر الشرط لا تلزمه الكفارة لان بينه انصرف الى الطلاق وقت وجودها وان لم تكن له امرأة وقت الخمين ثم تزوج امرأة ثم باشر الشرط اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر تبين المتروجة وقال غيره لا تبين وبه اخذ الفقيه ابو الثبت وعليه الفتوى لان بينه جعل بيننا بالله تعالى وقت وجودها فلا يكون طلاقا بعد ذلك اه ومثله في الحائض وفي عبارة البرازية في هذه المسئلة خلل نبتها

سواء نكح بعده أولا
(فيمين) فيكفر بأكله او
شربه لو بينه على آت ولو
بالله على ماضى فندوس
او لغو ولو له امرأة وقتها
فبانت بالعدة

عليه في باب الایام (قوله فأكل) سواء به فبإسراء الشرط كما في عبارة الفقهية وغيرها وذلك
كدخول الدار مثلا ولا نظير فيه الاكل وعدمه كما علمت (قوله وقدم في الایام) ما مر هناك
فيه خلل تابع فيه البرازية كما هو نضاه هناك (قوله ومن نذر نذرا مطلقا) أي غير معلق بشرط
مثل لله على صوم سنة فتح واقادانه يلزمه ولو لم يقصده كالمو اراد ان يقول كلا ما جرى على لسانه
النذر لان هزل النذر كالجحد كالمطلق كما في صيام الفتح وكما لو اراد ان يقال لله على صوم يوم
تجرى على لسانه صوم شهر كما في صيام البحر عن الوالوجية واعلم ان النذر قرينة مشروعة اما
كونه قرينة فلما يلزمه من القرب كالصلاة والصوم والطح والعق ونحوها واما شرعيته
فلما و امر الواردة بإضافته ونعامة في الاختيار قلت وانما ذكر والنذر في الايمان لما يأتي من انه
لوقال على نذره ولا نية له لزمه كفارة ومرفى آخر كتاب الصيام انه لو نذر صوما فان لم يشؤ شيئا
او نوى النذر فقط او نوى النذر وان لا يكون مينا كان نذرا فقط وان نوى اليمين وان لا يكون
نذرا كان مينا وعليه كفارة ان افطر وان نواها او نوى اليمين كان نذرا ومينا حتى لو افطر
قضى وكفر ومر هناك الكلام فيه (قوله كما يصرح به) أي المصنف قريبا ويأتى في الكلام عليه
ان شاء الله تعالى ط (قوله وهو عبادة مقصودة) الضمير راجع للنذر بمعنى المنذور لا لواجب
خلافا لما في البحر قال في الفتح مساهو طاعة مقصودة لنفسها ومن جنسها واجب الخ
وفي البدائع ومن شروطه ان يكون قرينة مقصودة فلا يصح النذر بعبادة المريض وتشيع
الحنزية والوضوء والاعتسسال ودخول المسجد ومس المصحف والاذان وبناء الرباطات
والمساجد وغير ذلك وان كانت قربا الا انها غير مقصودة اه فهذا صريح في ان الشرط
كون المنذور نفسه عبادة مقصودة لا ما كان من جنسه ولذا صححوا النذر بالوقت لان من
جنسه واجبا وهو بناء مسجد للمسلمين كما يأتي مع انك علمت ان بناء المساجد غير مقصود لذاته
(قوله خرج الوضوء) لانه عبادة ليست مقصودة لذاتها وانما هو شرط لعبادة مقصودة وهي
الصلاة ط عن المتح (قوله وتكفين الميت) لانه ليس عبادة مقصودة بل هو لاجل حجة الصلاة
عليه لان ستره شرط تحتها ط (قوله وجد الشرط) معطوف على قوله وكان من جنسه
عبادة وهذا ان كان معلقا بشرط والالزم في الحال والمراد الشرط الذي يريد كونه كيا تي
تصحيحه (قوله لزم الناذر) أي لزمه الوفاء به والمراد انه يلزم الوفاء باصل القرينة التي اتزها
لا بكل صف والتمه لانه لو عين درهما او فقيرا او مكانا لتصدق او للصلاة فالتعيين ليس بالالزم
بحر وتحقيقه في الفتح (قوله لحديث الخ) قال في الفتح هو حديث غريب الا انه مستغنى عنه
ففي لزوم المنذور الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى وليوفوا نذورهم وصرح المصنف أي
صاحب الهداية في كتاب الصوم بأنه واجب للآية ولتقدم الاعتراض بأنها توجب الافتراض
للقطعية والجواب بأنها مؤولة اخض منها النذر بالمعصية وما ليس من جنسه واجب فلم تكن
قضية الدالة ومن قال من المتأخرين بافتراسه استدل بالاجماع على وجوب الايفاء به اه
ملخصا وفي الشرنبلالية عن البرهان انه أي الافتراض هو الاظهر (قوله لوجب العتق)
ترك ذكر الواجب من الصلاة والصوم والصدقة لظهوره ط (قوله والمشي للحج) المراد الحج
ماشيا والا فالشي ليس عبادة مقصودة اه ح وفيه ان المشروط كونه عبادة مقصودة

مطلب

في احكام النذر

فأكل فلا كفارة لا يصرافها
لالمطلق وقدم في الایام
(ومن نذر نذرا مطلقا او
معلقا بشرط وكان من
جنسه واجب) أي فرض
كما يصرح به تبعا للبحر و
الدرر (وهو عبادة مقصودة)
خرج الوضوء وتكفين
الميت (ووجد الشرط)
المعلق به (لزم الناذر)
لحديث من نذر وصي فعلية
الوفاء بما سعى (كصوم
وصلاة وصدقة) ووقف
(واعتكاف) واعتاق قرينة
وحج ولو ماشيا فاعبادات
مقصودة ومن جنسها
واجب لوجب العتق
في الكفارة والمشي للحج
على التقادير من اهل مكة

هو المنذور لاما كان من جنسه كما قدمناه وسيأتي في باب اليمين في البيع انه لوقل على المشي الى بيت الله او الكعبة يلزمه حج او عمرة وسنذكر ان هذا استحسان والقياس ان لا يجب به شيء لانه ليس بقربة تأمل (قوله والقعدة الاخيرة الخ) كذا ذكره في اعتكاف البحر واورد عليه ان التشبيه ان كان في خصوص القعدة فهو غير لازم في الاعتكاف لجواز الوقوف في مدته وان كان في مطلق الكينونة فلم خص التشبيه بالقعدة مع ان الركوع كذلك والجواب اختيار الاول والغالب في الاعتكاف القعود وذكر في اعتكاف المعراج قلنا بل من جنسه واجب لله تعالى وهو اللبث بعرفة وهو الوقوف والنذر بالشيء انما يصح اذا كان من جنسه واجب او مشتملا على الواجب وهذا كذلك لان الاعتكاف يشتمل على الصوم ومن جنس الصوم واجب وان لم يكن من جنس اللبث واجب وتعقبه في الفتح في باب اليمين في الحج والصوم بأن وجوب الصوم فرع وجوب الاعتكاف بالنذر والكلام الآن في صحة وجوب التبوع فكيف يستدل على لزومه بلزومه ولزوم الشرط فرع لزوم المشروط ثم قد يقال تحقق الاجماع على لزوم الاعتكاف بالنذر موجب اهدار اشتراط وجود واجب من جنسه اه اى فهو خارج عن الاصل (قوله وقف مسجد) اى في كل بلدة على الظاهر ط (قوله والا) اى وان لم يفعل الامام فعلى المسلمين (قوله ما ليس من جنسه فرض) هذا هو الذى وعد به ذكره قال المصنف في شرحه وهذا ثبت ان المراد بالواجب في قوله من جنسه واجب الفرض وبه صرح شيخنا في بحره الخ وبأن تمام الكلام عليه (قوله كفاية مريض الخ) هذا يفيد ان مرادهم بالفرض هنا فرض العين دون ما يشمل فرض الكفاية اه ح او فان هذه فرض كفاية كما في مقدمة ابن الليث فافهم وقدمنا عن البدائع خروج هذه المذكورات بقوله عبادة مقصودة على انه يرد عليه دخول المسجد لاطواف واصلاة الجمعة اذا كان الامام فيه فان الدخول حينئذ فرض لكنه ليس مقصودا لذاته وكذا عبادة الوالدين اذا احتاجا اليه لان برهما فرض وقدمنا ان المشروط كونه عبادة مقصودة هو المنذور (قوله ولو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم) الاولى ذكر مسجد مكة لانه المتوهم ط (قوله وهذا هو الضابط) الاشارة الى ما ذكره من ان ما ليس من جنسه فرض لا يلزم وبعبارة الدرر المنذورة اذا كان له اصل في الفروض لزم الناذر كالصوم والصلاة والصدقة والاعتكاف وما لا اصل له في الفروض فلا يلزم الناذر كعبادة المريض وتشيع الجنائز ودخول المسجد وبناء القنطرة والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الاصل الكلى (قوله فزاد) اى على الشرطين المارين في المتن (قوله ان لا يكون معصية لذاته) قال في الفتح واما كون المنذور معصية يمنع انعقاد النذر فيجب ان يكون معصية اذا كان حراما لعينه او ليس فيه جهة قربة فان المذهب ان نذر صوم يوم العيد يعتقد ويجب الوفاء بصوم يوم غيره ولو صامه خرج عن الهدية ثم قال بعد ذلك قال الطحاوى اذا اضاف النذر الى المعاصي كالله على ان اقل فلانا كان يميننا ولزمته الكفارة بالحث اه قلت وحاصله ان الشرط كونه عبادة فيعمل منه انه لو كان معصية لم يصح فهذا ليس شرطا خارجا عما مر لكن صرح به مستقلا ببيان ان ما كان فيه جهة العبادة يصح النذر به لما مر من انه يلزم الوفاء بالنذر من حيث هو

والقعدة الاخيرة في الصلاة
وهي لبث لالة تكاف ووقف
مسجد للمسلمين واجب
على الامام من بيت المال
والا فعلى المسلمين (ولم
يلزم) الناذر (ما ليس من
جنسه فرض كعبادة مريض
وتشيع جنازة ودخول
مسجد) ولو مسجد الرسول
صلى الله عليه وسلم والا فبشي
لانه ليس من جنسها فرض
مقصود وهذا هو الضابط
كما في الدرر وفي البحر
شرائطه خمس فزاد ان
لا يكون معصية لذاته

قربة لا بكل وصف التزومه به فصيح التزام الصوم من حيث هو صوم مع الغاء كونه في يوم العيد
والذا في الفتح ان قات من شروط النذر كونه بغير معصية فكيف قال ابو يوسف اذا نذر
ركعتين بلا وضوء يصح نذره خلافا لحمد فالجواب ان ابو يوسف صححه بوضوءه لانه حين نذر
ركعتين لزومه بوضوءه لان التزام الشرط التزام الشرط فقوله بعبء غير وضوءه نحو لانه نذر
ونظيره اذا نذرهما بلا قراءة الزمان ركعتين بقراءة او نذر ان يصلي ركعة واحدة التزاما ركعتين
او ثلثا الزمان بأربع اه وتامه فيه **(قوله)** لانه لغيره (اي لان كونه معصية لغيره وهو
الاعراض عن ضيافة الحق تعالى **(قوله)** وان لا يكون واجبا عليه قبل النذر) في الضحية
البدائع لو نذر ان يضحي شاة وذلك في ايام النحر وهو موسر فعليه ان يضحي بشاتين عندئذ شاة
للنذر وشاة بايجاب الشرع ابتداء الا اذا عني به لاخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه الا واحدة
ولو قبل ايام النحر لزمه شاتان بالاخلاف لان الضيغة لا تحتمل لاخبار عن الواجب ان لا
وجوب قبل الوقت وكذا لو كان معسرا اتم اليسر في ايام النحر لزمه شاتان اه والحاصل ان
نذرا الضحية صحيح لكنه يتصرف الى شاة أخرى غير الواجبة عليه ابتداء بايجاب الشرع الا
اذا قصد الاخبار عن الواجب عليه وكان في ايامها ومثله ما لو نذر الحليج لان الضحية والحليج قد
يكونان غير واجبين بخلاف حجة الاسلام فلها نفس الواجب عليه لانها اسم لفريضة العمر
كصوم رمضان وصلاة الظهر فلا يصح النذر بها بخلاف ما قد يكون تطوعا و واجبا كاصلاة
والصوم كما سنحقة في الضحية انشاء الله تعالى **(قوله)** او ملكا لغيره (فان قيل ان النذر به
معصية فيخفى عنه ما مر قلنا انه ليس بمعصية لذاته وانما هو لحق الغير اقاده في البحر لكنه
خارج بكونه لا يملكه فيشمل الزائد على ما يملكه وملا ملك له فيه اصلا كهذا وفي البحر عن
الحلاصة لوقوله على ان اهدى هذه الشاة وهي ملك الغير لا يصح النذر بخلاف قوله لأهدين
ولو نوى اليمن كان يمينا اه قال في التهر والفرق بين التأكيد وعدمه مما لا أثر له يظهر في حجة
النذر وعدمه ثم على الصحة هل تلزمه قيمتها او يتوقف الحال الى ملكها محل تردد اه قلت
الظاهر الثاني لان الهدى اسم لما يهدى الى الخيرة فاذا صح نذره توقف الى ملكها لا يمكن
اهدائه تأمل ويظهر لي ان قوله لأهدين يمين لا نذر وقوله ولو نوى اليمن كان يمينا راجع الى
المسئلة الاولى فان تم هذا التصح الفرق فتأمل **(قوله)** لزمه المائة فقط) سيذكر الشارع وجهه
(قوله) قلت ويزاد الخ) ذكر هذا الشرط صاحب البحر في باب الاعتكاف وعنه الفرع
المذكور الى الواجب قل ط وبه صارت الشروط سبعة ما في المتن وهذه الخمسة لكن
اشراط ان لا يكون أكثر مما يملك وان لا يكون ملك الغير خاص ببعض صور النذر **(قوله)**
مستحيل الكون) يشمل الاستحالة الشرعية لما في الاختيار لو نذرت صوم ايام حبضا او قات
لله على ان اصوم غدا فاضت فهو باطل عند محمد ونظر لانها اضافت الصوم الى وقت لا يتصور
فيه وقال ابو يوسف تقضي في المسئلة الثانية لان الاجاب صدر صحيحا في حال لا ينافي الصوم ولا
اضافة الى زمان ينافيه اذ الصوم يتصور فيه والعجز بعارض محتمل كالمرض فتقضي كما اذا
نذرت صوم شهر يلزمها قضاء ايام حبضا لانه يجوز خلو الشهر عن الحيض فصيح الاجاب
وتامه فيه **(قوله)** وفي القية الخ) عبارتها كفي البحر نذر ان يتصدق بدينار على الاغنياء يعني

فصيح نذره صوم يوم النحر
لانه لغيره وان لا يكون
واجبا عليه قبل نذره
نذره حجة الاسلام لا يلزمه
شيء غيرها وان يكون
ما يلزمه اكثر مما يملكه
او ملكا لغيره فلو نذر
التصدق بالمائة ولا يملك
الا مائة لزمه المائة فقط
خلاصة انتهى قلت ويزاد
مفي زواجر الجاهل هو وان
لا يكون مستحila يكون
فلو نذر صوم أمس او
اعتكافه لا يصح نذره وفي
القية نذر التصديق على
الاغنياء لا يصح ما لم ينف
أبناء السبيل

ان لا يصح قلت وينبغي ان يصح اذا نوى ابتداء السبيل لانهم محل الزكاة اه قلت ولعل وجه عدم النصحة في الاول عدم كونها قرينة (٢) او مستحيلة الكون لعدم تحققها لانها تنفي هبة كان الهبة لتعبر صدقة **(قوله)** ولو نذر التسبيحات لعل مراده التسبيح والتجديد والتكبير لاننا ولانين في كل واطاق على الجميع تسبيحا تعاليا لكونه سابقا وفيه اشارة الى انه ليس من جنسها واجب ولا فرض وفيه ان تكبير التشريق واجب على المتي به وكذا تكبير الاحرام وتكبيرات العيسدين فينبغي صحة النذر به بناء على ان المراد بالواجب هو المصباح ط قلت لكن ما ذكره الشارح ليس عبارة القنية وعبارتها كافي البحر ولو نذر ان يقول دعاء كذا في دبر كل صلاة عشر مرات يصح **(قوله)** يلزمه وكذا لو نذر قراءة القرآن وعلله القهستاني في باب الاعتكاف بأنها للصلاة وفي الحاشية ولو قل على الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة او على ان اقرا القرآن ان فعلت كذا لا يلزمه شيء اه قلت وهو مكمل فان القراءة عبادة مقصودة ومن جنسها واجب وكذا الطواف فإنه عبادة مقصودة ايضا ثم رأيت في باب التمسك قال في باب انواع الاطوفة الخامسة طواف النذر وهو واجب ولا يختص بوقت فهذا صريح في صحة النذر به **(قوله)** لزمه لان من جنسه فرضا وهو الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مرة واحدة في العمر ونجب كما ذكرنا فما هي فرض على قال ح ومنه يعلم انه لا يشترط كون الفرض قطعيا **(قوله)** وقيل لا لعل وجه اشتراطه كون الفرض قطعيا **(قوله)** نعم ان المعلق الخ اعلم ان المذكور في كتب ظاهر الرواية ان المعلق يجب الوفاء به مطلقا اي سواء كان الشرط مما يرد كونه اي يطالب حصوله كأن نفي الله مريضى او لا كأن كنت زيدا او دخلت الدار فكذا وهو المسمى عند الشافعية بنذر الججاج وروى عن ابي حنيفة التفصيل المذكور هنا وانه رجع اليه قبل موته بسبعة ايام وفي الهداية انه قول محمد وهو الصحيح اه ومشى عليه اصحاب المتون كالتحقيق والجمع ومختصر النقاية والمثني وغيرها وهو مذهب الشافعي وذكر في الفتح انه المروى في النوادر وانه مختار المحققين وقد انعكس الامر على صاحب البحر فظن ان هذا الأصل في الرواية وان رواية النوادر انه مخير بينهما مطلقا وانه في الخلاصة قال وبه يفتى وقد علمت ان المروى في النوادر هو التفصيل المذكور وذكر في النهر ان الذي في الخلاصة هو المعلق بما لا يرد كونه فالاطلاق ممنوع اه والحاصل انه ليس في المسئلة سوى قولين الاول ظاهر الرواية عدم التخيير اصلا والثاني التفصيل المذكور واما ما توجه في البحر من القول الثالث وهو التخيير مطلقا وانه المتي به فلا اصل له كما اوضحه العلامة الشرنبلالي في رسالته السماة (تحفة التحرير) فافهم **(قوله)** بشرط يريده الخ انظر لو كان فاسقا يريد شرطاً هو معصية فعلق عليه كافي قول الشاعر

على اذا ما زرت ليلى بخفية  زيارة بيت الله رجالا حافيا

فهل يقال اذا بشر الشرط يجب عليه المعلق ام لا يظهر لي الوجوب لان المنذور طاعة وقد علق وجوبها على شرط فلا حصل الشرط لزمته وان كان الشرط معصية بحرم فعلها لان هذه الطاعة غير حاملة على مباشرة المعصية بل بالعكس وتعريف النذر صادق عليه ولذا صح النذر في قوله ان زريت بفلانة لكنه يتخير بينه وبين كفارة اليمين لانه اذا كان لا يريده بصريحه معنى

٢ قوله او مستحيلة الكون الاولى ان يقول او كونها مستحيلة الخ المعلق على قوله عدم بدليل قوله لعدم تحققها الخ والا فظاهر عبارته ان الاستحالة مفقودة وهو لا يظهر فتدبر اه مصححه

ولو نذر التسبيحات دبر الصلاة لم يلزمه ولو نذر ان يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا لزمه وقيل لا نعم ان المعلق فيه تفصيل فن (علقه بشرط يريده كأن قدم غالي) او شفي مريضى (بوفى) وجوبا (ان وجد) الشرط (و) ان علقه (فما يرد كذا) زريت بفلانة (ملا فاحت) (وفى) بنذره (او كفر) لعينه (على المذهب)

العين فيتحير كما يأتي تقريره بخلاف ما إذا كان يرده لقوات معنى العين فيذنب الجزم بلزوم
النذر فيه وإن لم أره صريحا فافهم **(قوله)** لانه نذر بظاهره (الح) لانه قصده المنع عن الجهاد
الشرط فيميل الى اى الجانبين شاء بخلاف ما اذا علق بشرط يريد ثبوته لان معنى العين وهو قصد
المنع غير موجود فيه لان قصده اظهار الرغبة فيما جعل شرطه **(قوله)** فيخير ضرورة (جواب
عن قول صدر الشريعة اقول ان كان الشرط حراما كان ذنبه يذنب ان لا يخير لان التحذير
تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف قال في الدرر اقول ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل
وجود دليل التخفيف لان المانع لما كان نذرا من وجه وبينما من وجه لزم ان يعمل بمقتضى
الوجهين ولم يخز اهدار أحدهما فلزم التحذير الموجب للتخفيف بالضرورة فتدبر اه **(قوله)** فلا
يجبره القاضي (لان العبد لم يثبت له حق العتق عليه لان ذلك بمنزلة ما لو حانف بالله تعالى ليعتقه
ليس له اجباره على ان يبرئ منه لان ذلك مجرد حق الله تعالى **(قوله)** نذر ان يذبح ولده (الح) المسئلة
منصوصة في كافي الحاكم الشهيد وغيره وفي شرح الجمع وشرح دور البحار انه يجب به ذبح
كبش في الحرم او في ايام النحر في غير الحرم وانه يشترط لصحة النذره في عامة الروايات ان يقول
في النذر عندهما ابراهيم او بمكة وفي رواية عنه لا يشترط وفي الاختيار ولو نذر ذبح ولده او نحره
لزمه ذبح شاة عند أبي حنيفة ومحمد وكذا النذر يذبح نفسه او عبده عند محمد وفي الوالد والوالدة
عن أبي حنيفة وروايتان والاصح عدم الصحة وقال ابو يوسف وذفر لا يصح شيء من ذلك لانه
معصية فلا يصح ولهما في الولد مذهب جماعة من الصحابة كعلي وابن عباس وغيرهما ومثله
لا يعرف قياسا فيكون سماعا ولان الجواب ذبح الولد عبارة عن الجواب ذبح الشاة حتى لو نذر ذبحه
بمكة يجب عليه ذبح الشاة بالحرم بيانه قصة الذبيح فان الله تعالى اوجب على الخليل ذبح ولده
وأمره بذبح الشاة حيث قال قد صدقت الرؤيا فيكون كذلك في شريعتنا اما لقوله تعالى ثم
اوحينا اليك ان اتع ملة ابراهيم حنيفا ولان شريعة من قبلنا تليمننا حتى يثبت النسخ وله
نظائر منها ان الجواب المشى الى بيت الله تعالى عبارة عن حج او عمره والجواب المهدى عبارة عن
الجواب شاة ومثله كثير واذا كان نذر ذبح الولد عبارة عن ذبح الشاة لا يكون معصية بل قرينة حتى
قال الاسيحاوي وغيره من المشايخ ان اراد عين الذبح وعرف انه معصية لا يصح ونظيره الصوم
في حق الشيخ الفاني معصية لا فضائه الى اهلاكه ويصح نذره بالصوم وعليه القدية وجعل ذلك
الالتزام للقدية كذا هذا ولمحمد في النفس والعبدان ولايته عليهما فوق ولايته على ولده ولاي
حنيفة ان وجوب الشاة على خلاف القياس عرفناه استدلالا بقصة الخليل وانما وردت في
الولد فيقتصر عليه ولو نذر بلفظ القتل لا يلزمه شيء بالايجاع لان النص ورد بلفظ الذبح والنحر
مثله ولا كذلك القبل ولان الذبح والنحر وردا في القرآن على وجه القرينة والتعبد والقتل لم يرد
الا على وجه العقوبة والانتقام والنهي ولانه لو نذر ذبح الشاة بلفظ القتل لم يصح فهذا أولى اه
(قوله) لغا لجماعا (ج) بناء على أصح الروايتين كما مر **(قوله)** لان الذبح ليس من جنسه فرض (الح)
هذا التعاليل لصاحب البحر وينافيه ما في الحاشية قال ان برئت من مرضى هذا نذبت شاة فبرئ
لا يلزمه شيء الا ان يقول فله على أن أذبح شاة اه وهي عبارة عن الدرر وعلاها في شرحه
بقوله لان الزوم لا يكون الا بالنذر والدال عليه الثاني لا الاول اه فأفاد ان عدم الصحة

لانه نذر بظاهره عين بمعناه
فيخير ضرورة (نذر)
مكتف (متفرقة في ملكه
وفي به ولا) (ن) (الم)
بالترك (ولا يدخل تحت
الحكم) فلا يبرئه القاضي
(نذر ان يذبح ولده فعليه
شاة) قصة الخليل عليه
الصلاة والسلام والغاء
الثاني والشافعي كندره
بقائه (ولما لو كان يذبح
نفسه او عبده واوجب
محمد الشاة ولو يذبح (أبيه
أوجده او امه) لغا لجماعا
لانهم ليسوا كسبه (ولو
قال ان برئت من مرضى
هذا نذبت شاة او على
شاة اذبحها فبرئ لا يلزمه
شيء) لان الذبح ليس من
جنسه فرض بل واجب
كلاخية فلا يصح (الا اذا
زاد والتصدق باجمعا)
فيلزمه لان الصدقة من
جنسها فرض

لكون الصيغة المذكورة لاندل على التذر اى لان قوله ذبحت شاة وعدلانذر ويؤيده ما في
الجزائية لوقل ان سلم ولدى أصوم ماعتشت فهذا وعد لكن في الجزائية ايضا ان عوفيت
صمت كذا لم يجب ما قبله على وفي الاستحسان يجب ولو قال ان فعلت كذا فانا أحج ففعل
يجب عليه الحج اه فلي ان تعليل الدرر مبنى على القياس والاستحسان خلافاً فيه ايضا قول
المصنف على شاة ذبحها وعارة الفتح فعل بالفاء في جواب الشرط اذ لا شك ان هذا
ليس وعدا ولا يقال انما يلزمه شيء لعدم قوله لله على لان المصريح به صحة التذر بقوله لله
على حجة او على حجة فيعين حمل ما ذكره المصنف على القول بأنه لا بد ان يكون من جنسه فرض
وحمل ما في الحاتية والدرر من صحة قوله لله على أن أذبح شاة على القول بأنه يكفي ان يكون
من جنسه واجب وسيأتي في آخر الاضحية عن الحاتية لو نذر عشر أضحيات لزمه تتان
لحجى الامر بهما وفي شرح الوهبانية الاصح وجوب الكل لا يجابه ماله من جنسه ايجاب
ونقل الشارح هناك عن المصنف ان مفاده لزوم التذر بما من جنسه واجب اعتقادي
او اصطلاحى اه ويؤيده ايضا ما قدمناه عن البدائع وبه يعلم ان الاصح ان المراد بالواجب
ما يشمل الفرض والواجب الاصطلاحى لخصوص الفرض فقط **(قوله فتح وبجر)**
يوهم انه في الفتح ذكر هذا التعليل مع ان المذكور فيه عبارة المتن فقط وكذلك في البحر
معزيا الى مجموع التوازل **(قوله في متن الدرر تناقض)** اى حيث صرح أولا بأنه
يشترط في التذر ان يكون له أصل في الفروض ونص ثانيا على صحة التذر بقوله لله على
أن أذبح شاة مع ان التذر ليس له أصل في الفروض بل في الواجبات واجاب ط بأن مراده
بالفرض ما يعم الواجب بأن يراد به اللازم فلا تناقض **(قوله كذا في مجموع التوازل)**
الاشارة الى ما في المتن من قوله ولو قال ان برئت الى قوله جاز **(قوله ووجهه لا يحنى)** هو ان
السبع تقوم مقامه في الضحايا والهدايا ط **(قوله لما تقر في كتاب الصوم)** اى في آخره
قيل باب الاعكاف وعبارته هناك مع انن والتذر من اعكاف اوحج اوصلا اوصياء
وغيرها غير المعاق ولومعينا لا يحنى بزمان ومكان ودرهم وفقير فلو نذر التصديق يوم الجمعة
بمكة هذا الدرهم على فلان فخالف جاز وكذا لو عجل قبله فلو عين شهرا للاعكاف او للصوم
فعجل قبله عنه صح وكذا لو نذر ان يحج سنة كذا فحج سنة قبلها صح اوصلا في يوم كذا فصلها
قبله لانه تعجيل بعد وجوب السبب وهو التذر فيلغو التعيين بخلاف التذر المعاق فانه لا يجوز
تعجيله قبل وجود الشرط اه قلت وقد مرنا هناك الفرق وهو ان المعاق على شرط لا يتعجل
سبا للحال كما تقر في الاصول بل عند وجود شرطه فلو جاز تعجيله لزم وقوعه قبل سببه فلا
يصح وبما ظهر من هذا ان المعاق يتعين فيه الزمان بالنظر الى التعجيل اما تأخيره فالظاهر انه حائر
اذ لا محذور فيه وكذا يظهر منه انه لا يتعين فيه المكان والدرهم والفقير لان التعليق انما
أثر في انعقاد السببية فقط فلذا امتنع فيه التعجيل وتعين فيه الوقت اما المكان والدرهم
والفقير فهي باقية على الاصل من عدم التعيين ولذا اقتصر الشارح في بيان المخالفة على
التعجيل فقط حيث قل فانه لا يجوز تعجيله فتدبر قلت وكما لا يتعين الفقير لا يتعين عدده
في الحاتية ان زوجت بنتي فأنت درهم من مالى صدقة لكل مسكين درهم فزوج ودفع

وهي الزكاة فتح وبجر في
متن الدرر تناقض منح
(ولو قال لله على ان أذبح
جزورا واتصدق بلحمه
فدفع مكانه سبع شياه جاز)
كذا في مجموع التوازل
ووجهه لا يحنى وفي الحاتية
ان ذهبت هذه العلة فعلى
كذا فذهبت ثم عادت
لا يلزمه شيء (نذر فقره
مكة جاز الصنف الفقير
غيرها) لما تقر في كتب
الصوم ان التذر غير المعاق
لا يحنى شيء (نذر ان
يتصدق بعشرة دراهم
من الخبز فتصدق بغيره

مقابل

التذر غير المعاق لا يحنى
زمان ومكان ودرهم وفقه

الالف الى مسكن جملة جائز * (تسبة) * انما لم يخص النذر بزمان ونحوه خلافاً لفرلان لزومه ما لزمه باعتبار ماهو قرينة لا باعتبار اوقات اخرى لادخلها في صيرورته قرينة كمر قول في المتح وكذا اذا نذر ركعتين في المسجد الحرام فأداه في أقل شرفاته او فيما لا ينصرف له اجزؤه خلافاً لفرلان المعروف من الشرع ان الزامه بما هو قرينة موجب ولم يثبت من الشرع اعتبار تخصيص العبد العبادة بالمكان بل بما عرف ذلك الله تعالى وتماه فيه قات وانما عين المكان في نذر الهدى والزمان في نذر الاضحية لان كلا منهما اسم خاص معين فالهدى ما يهدي للحرم والاضحية ما يذبح في ايامها حتى لو لم يكن كذلك لم يوجد الاسم وسنذكر تمام تخفيفه في باب اليمين في البيع ان شاء الله تعالى (قول في جائز) اشار الى ان تعيين ما يشتري به مثل عين الزمان والمكان (قوله قضاء وحده) اى قضى ذلك اليوم فقط لئلا يقع كل الصوم في غير الوقت كمر في الصيام (قوله وان قال متابعاً) لان شرط المتابع في شهر بعينه لغو لانه متابع لتتابع الايام وايضا لا يمكن الاستقبال لانه معين درر واما اذا كان الشهر غير معين فان شاء تابعه وان شاء فرقه الا اذا شرط المتابع فيلزمه ويستقبل فتح اى يستقبل شهراً غير لو افطر يوماً ولو من الايام المنتهية كمر في الصوم وتقدم هناك تمام الكلام على ما يجب فيه المتابع وما لا يجب وما يجوز تقديمه وتأخيره وما لا يجوز فراجع (قوله فكل اعذر) وكذا لدونه ح (قوله فاسى) لكل يوم نصف صاع من بر أو صاعاً من شعير وان لم يقدر استغفر الله تعالى كمر (قوله لزمه ما يملك منها فقط) وان كان عنده عروض او خادم يساوى ماؤه فانه يبيع ويتصدق وان كان يساوى عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن شئ ففلاشئ عليه كمن اوجب على نفسه الف حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجة شربلالية عن الحائية وانظر هل يدخل في ذلك الدين كما يدخل في الوصية بثلاث ماله ظاهر التعليل عدم الدخول لان الدين لا يملكه قبل قبضه واذا قبضه صار ملكاً حادثاً بعد النذر وفي الوصية بثلاث المال يعتبر ماله عند الموت تأمل لكن سياتى في اول الشركة ان الحق كونه مملوكاً (قوله لم يوجد الخ) اى وشرط حجة النذر ان يكون المذخور ملكاً للناذر او مضافاً الى السبب كقوله ان اشتريت فقله على ان اعتنقك ط (قوله في المساكين صدقة) اى يتفق عاينهم في معنى على (قوله لم يصح اتفاقاً) اما لو كان له مال يصح ويكون المراد به جنس مال الزكاة استحساناً اى جنس كان بلغ نصابه او لاعليه دين مستغرق او لا وان لم يجد غيره امسك منه قدر قوته فاذا ماله غيره تصدق بقدره اى بقدر ما امسك كما سياتى في متفرقات القضاء ان شاء الله تعالى وذكر الشارح هناك عن البحر قول ان فعلت كذا فما ملكك صدقة فخلته ان يبيع ملكه من رجل بشوب في منديل وقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرد به بخيار الرؤية فلا يلزمه شئ اه قال المقدسى هناك ومنه يعلم ان المعتبر الملك حين الحث لاحين الخائف (قوله فيما مر) اى من قوله ان النذر غير المعلق لا يختص بشئ (قوله ولم يزد عليه) فلو قال نذر حج مثلاً لزمه (قوله ولو نوى صياماً الخ) محترز قوله ولان له واشار الى انه لو نوى شيئاً من حج او عمره او غيره فله ما نوى كفى في الحاکم (قوله لزمه ثلاثة ايام) لان ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى

جائز ان ساوى العشرة) كصدق بمئة (نذر صوم شهر معين لزمه متتابعاً لكن ان افطر) فيه (يوماً قضاء) وحده وان قال متتابعاً (بالا) لزومه استقبال لانه معين ولو نذر الصوم الا بديناً كل اعذر فدى (نذر ان يتصدق بالالف من ماله وهو يملك دونها لزمه) ما يملك منها (فقط) هو المختار لانه فيما لم يملك لم يوجد النذر في الملك ولا مضافاً الى سببه فلم يوصح كماله (قال مالى في المساكين صدقة ولا مال له لم يصح) اتفاقاً (نذر التصدق بهذه المائة يوم كذا على زيد فتصدق بمائة اخرى قبله) اى قبل ذلك اليوم (على فقير آخر جائز) لما تقرّر فيما مر (قل على نذر ولم يزد عليه ولا ينفاه فعليه كفارة يمين) ولو نوى صياماً بلا عدد لزمه ثلاثة ايام

ولو صدقة وطعام عشرة
مسكين كخضرة وودر
تلاص حجه لزمه بقدر عمره
(وصل خاتمه ان شاء الله
بطل) تيمنه (وكذا بطل
به) اي بالاستثناء المتعمل
(كل ما ملق بالحقول عادة
او معاملة) لو بصيغة الاخبار
ولو بالامر والتمني كاعتقوا
عبدى يدمون ان شاء الله
لم يصح وبع عبدى هذا
ان شاء الله لم يصح الاستثناء
(خلاف لتعلق القلب)
كاثنية كامر في الضوم

باب العين في الدخول
والخروج والسكنى
والايمان

والركوب وغير ذلك
الاصل ان الايمان مبة
عند الشافعي على الحقيقة
الغوية وعند مات على
الاستعمال الغير آني وعند
احمد على انية وعندنا على
العرف من يوم يعتمله
المعنى فلاحث في ايهده
يتا بيت العاكبوت الا
بالبية فتح

(٣) مثال

الايمان مبة على العرف
(٤) قوله ان كان من غيرها
هكذا يصحده على الاسب
من غير ان اهل اللغة

اه مصححه

وادي ذات في الصياح الا انه في كندرة العين بخر عن المرواحية (قوله ولو صدقة) اي
بلا عدد (قوله كخضرة) اي بكل مسكين نصف صاع بروكذ الوالوق لله على طعام مسكين لزمه
نصف صاع براسحسا وان قل لله على ان اطعم المسكين على عشرة عنداني خيفة فتح
(قوله لزمه بقدر عمره) اي لزمه ان يخرج بقدر ما يعيش ومشى في باب المناسك على انه يلزمه
الكل وعليه ان يخرج بنفسه قدر ما عاش ويجب الايصاء بالبقية وعزاه القارى في شرحه الى
العيون والحنية والسر احية قل وفي التوازل انه قولهما والاول قول محمد وفي الفتح الحق
لزوم الكل اهما محض (قوله وصل بخاتمه) قيد بالوصل لانه لو فصل لا يفيد الا اذا كان للتنفس
او سعال او نحوه وعن ابن عباس انه كان يجوز الاستثناء المنفصل الى ستة اشهر ويلزمه
اخراج العقود عما عن ان تكون ملزمة وان لا يحتاج للمجال الثاني لان المطابق يستثنى وفي
المسئلة حكاية الامم مع المنصور ذكرها في الدرر وغيره (قوله ان شاء الله) ممنوع وصل
(قوله عبادته) كندرة واعتق او معاملة كسلاقي وقرار ط (قوله والتمني) كقوله لو كيك
لا تبع فلان ان شاء الله ط (قوله لم يصح الاستثناء) جواب قوله ولو بالامر قافهم اي
فلما مور ان بيعه والفرق ان لا يجب يقع ملزما بحيث لا يقدر على ابطاله بعد فيحتاج الى
الاستثناء حتى لا يلزمه حكم الانحساب والامر لا يقع لازما فانه يقدر على ابطاله بعزل
الأمور به فلا يحتاج الى الاستثناء فيه ذخيرة وقدمناه قبيل باب الاستلاد (قوله كامر في
الضوم) من انه اذا وصل المشيئة بالتلفظ بالبينة لا تبطل لانها لطالب التوفيق حموى وظاهره
انها ليست فيه بالاستثناء حتى يقال ان البينة ليست من الاقوال فلا تبطل بالاستثناء ط عن
ابن السعود والله سبحانه وتعالى اعلم

باب العين في الدخول والخروج والسكنى والايمان والركوب وغير ذلك

(قوله وغير ذلك) كاخلوس والزواج والتطهير (قوله وعندنا على العرف) (٣) لان
المتكلم انما يشكك بالاستعمال العرفي اعني الفاظ التي يراد بها معانيها التي وضعت لها
في العرف كما ان العرف حال كونه بين اهل اللغة انما يشكك بالحقائق الغوية فوجب صرف
الفاظ المتكلم الى ما عهده المراد بها فتح (قوله فلاحث الخ) صرح صاحب الذخيرة
والمرغبات بماه يثبت بهدم بيت العنكبوت في الفرع المذكور فن المشايخ من حكم بانه
خسبا ومنهم من قيد حال الكلام على العرف بما اذا لم يمكن العمل بحقيقته قال في الفتح
ولا يخفى انه على هذا يصير ماله وضع لغوي ووضع عرفي يعتبر معناه الغوي وان تكلم به اهل
العرف وهذا مبهمة فعدة حل الايمان على العرف لانه لم يصير المعنى الا باللغة الاما عذر وهذا
بعد اذا لاشك ان المتكلم لا يشكك لا بالعرف الذي به التخاطب سواء كان عرف اللغة ان
كان من اهلها او غيرها ان كان من غيرها (٤) نعم ما وقع مشتركا بين اللغة والعرف تعتبر فيه
اللغة على انها العرف فاما الفرع المذكور فالوجه فيه ان كان بواه في عموم قوله يتا حث وان
لم يخصه فلا لا يحصراف الكلام الى التعارف عند اطلاق لفظ بيت فظهر ان مرادنا
بالعصراف الكلام الى العرف اذا لم تكن له نية وان كان له نية شيء والمفقط يثبت له العقد العين

(باعتباره)

باعتباره اه وتبعه في البحر وغيره (قوله الايمان مبني على الالفاظ الخ) في الالفاظ
العربية بقرينة ما قبله واحترز به عن القول ببنائها على عرف اللغة او عرف القرآن في حلقه
لا يركب دابة ولا يجلس على وتد لا يثبت بركوبه انسانا وجلوسه على جبل وان كان الاول
في عرف اللغة دابة والثاني في القرآن وتدا كاسيائي وقوله لاعلى الانغراض اي المقصد
والثبات احتز به عن القول ببنائها على الية فصار الجاهل لا يعتبر انما هو لفظ العرفي
المسمى واما غرض الحالف فان كان مدلول اللفظ المسمى معتبر وان كان زائدا على اللفظ فلا يعتبر
ولهذا قال في تلخيص الجامع الكبير وبالعرف يخص ولا يزداد حتى خص الرأس بما يكس
ولم يرد الملك في تعليق طلاق الاجنية بال دخول اه ومعناه ان اللفظ اذا كان عاما يجوز
تخصيصه بالعرف كما لو حلف لاني كل رأسا فانه في العرف اسم لما يكس في التور وبيع
في الاسواق وهو رأس الغنم دون رأس العصفور ونحوه فالغرض العرفي يخص عموم
فذا اطلق ينصرف الى استعار بخلاف الزيادة الخارجة عن اللفظ كما لو قال لاجنية ان دخلت
الدار فانت طالق فانه يابغى ولا تصح ارادة الملك اي ان دخلت وانت في نكاحي وان كان هو
استعار لان ذلك غير مذكور ودلالة العرف لاتأثيرها في جعل غير المافوظ ملفوظا اذا عامت
ذلك فاعلم انه اذا حلف لايشترى انسان شيئا بفلس فلفظ المسمى وهو الفلاس معناه في اللغة
والعرف واحد وهو القطعة من التحس المشروبة بالنعومة فهو اسم خاص معلوم لا يصدق
على الدرهم او الدينار فذا اشترى له شيئا بدرهم لا يثبت وان كان الغرض عرفي فان لا يشترى ايضا
بدرهم ولا غيره ولكن ذلك زائد على اللفظ المسمى غير داخل في مدلوله فالتصحيح ارادته باللفظ
الفلاس وكذا لو حلف لا يخرج من الباب فيخرج من السطح لا يثبت وان كان الغرض عرفي
القرار في الدار وعده الخروج من السطح والطاق او غيرها ولكن ذلك غير المسمى ولا يثبت
بالغرض بلا مسمى وكذا لا يضربه سوطا فضربه بعض الانعصا غير مذكورة وان كان الغرض
لا يؤله بان لا يضربه بعضا ولا يغيرها وكذا لا يغدبه بالف فاشترى رغيفا بالف وغدبه به لا يثبت
وان كان الغرض ان يغدبه بماله قيمة وافية وعلى ذلك مسائل آخر ذكرها ايضا في تلخيص الجامع
لو حلف لا يشترى بعشرة حنث باحد عشر ولو حلف بالبيع لا يثبت به لان مراده ان يشترى
المطابقة ومراد البائع المفردة وهو الحرف ولو اشترى اوباعا بآسعة لا يثبت لان المشتري
مستقص والبائع ان كان مستزيدا لكن لا يثبت بالغرض بلا مسمى كافي لمسائل المارة اه
فهذه اربع مسائل ايضا * الاولى حلف لا يشترى بعشرة فاشترى باحد عشر حنث لانه
اشترى بعشرة وزيادة والزيادة على شرط الحنث لا تتبع الحنث كما لو حلف لا يدخل هذه الدار
فدخلها ودخل دار اخرى * الثانية لو حلف بالبيع لا يبيع بعشرة فباع باحد عشر لا يثبت
لان العشرة تطلق على المفردة وعلى المقرونة الى التي قوت بها غيرها من الاعداد وما كان المشتري
مستقصا اي طالبا لنقص الثمن على العشرة علم ان مراده مضائق العشرة اي مفردة ومقرونة
ولما كان البائع مستزيدا اي طالبا لزيادة الثمن عن العشرة علم ان مراده بقوله لا يبيع بعشرة
العشرة المفردة فقط تخصيصا بالعرف فلذا حنث المشتري بالاحد عشر دون البائع * الثالثة
لو اشترى بآسعة لم يثبت لانه لم توجد العشرة بنوعيتها مع انه وجد الغرض ايضا لانه مستقص

مبحث

مبني في تحقيق قولهم الايمان

مبني على الالفاظ لاعلى

الانغراض

(الايمان مبنية على الالفاظ

لاعلى الانغراض فلو)

اشتاظ على غيره و(حلف

ان لا يشترى له شيئا بفلس

فاشترى له بدرهم) او

اكبر (شيئا لم يثبت

• الواقعة نوعاً بصفة لم يثبت أيضاً لأنه وإن كان غرضه الزيادة على العشرة وأنه لا يبيعه بصفة
ولا ياقل لكن ثبت غير مسمى لأنه أتمسمى العشرة وهي لا تصاق على التسعة ولا يثبت الغرض
بالمسمى لأن الغرض يصاح بمخصصاً لا مزيداً كما مر إذا علمت ذلك ظهر لك أن عدة بناء الأيمان
على العرف معناه المعتبر هو المعنى المقصود في العرف من اللفظ المسمى وإن كان في اللغة
أو في الشرع أعمر من المعنى المتعارف وما كانت هذه عدة موهمة اعتبار الغرض العرفي
وإن كان زائداً على اللفظ مسمى وخارجاً عن مدلوله كفي المسئلة الأخيرة وكفي المسائل الأربعة
التي ذكرها المصنف دفعوا ذلك الوهم بذكر القاعدة الثانية وهي بناء الأيمان على اللفظ
لا على الأغراض فقولهم لا على الأغراض دفعوا به توهم اعتبار الغرض الزائد على اللفظ
المسمى وأرادوا بالتلفظ اللفظ العرفي بقراءة القاعدة الأولى ولولاها شوهم اعتبار
اللفظ ولو لغوية وشرعية فلا تنافي بين القاعدتين كما يتوهمه كثير من الناس حتى
الشرع بل لا يحمل الأولى على الديانة والثانية على القضاء ولا تنقض بين التفرع التي ذكروها
نعم اعلم أن هذا كله حيث لم يجعل اللفظ في العرف مجازاً عن معنى آخر كفي لأضع قدمي في دار
فلان فإنه صار مجازاً عن الدخول مطلقاً كسألتني في هذا لا يعتبر اللفظ اصلاً في موضوع
قدمه ولم يدخل لا يثبت لأن اللفظ محرور صار المراد به معنى آخر ومثله لا آكل من هذه الشجرة
وهي لا تخرم بتصرفي إلى ثمنها حتى لا يثبت بعينها وهذا خلاف مذهب من أن اللفظ فيه لم يهجر
بل أريد هو وغيره فيعتبر اللفظ المسمى دون غيره الرائد عليه أما هذا فقد اعتبر فيه الغرض
فقط لأن اللفظ صار مجازاً عنه فلا يخالف ذلك القاعدتين المذكورتين فغنم هذا التقرير
الساطع الثبر الذي لحصاه من رسالتنا المسماة (رفع الانتقاض) ودفع الاعتراض • على
عنى قولهم الأيمان مبنية على اللفظ لا على الغرض • فإن زادت الزيادة على ذلك الوقوف
على حقيقة ما هنالك فراجع إليها واحرص عليها فإنها كشفت الغطاء عن حور مقصودات
في الحياء والحمد لله رب العالمين (قوله) أولاً يضربه أسواطاً (في بعض النسخ سوطاً وهو
اسواقف ما في تلخيص جامع (قوله) وضرب بعضها) أي بعض الأسواط وفيه أنه لم يذكر
للأسواط عدد وفي بعض النسخ وضرب بعضها بعين وصاد مهملة وفيه توافق لما في تلخيص
الجامع (قوله) لأن العبرة لعموم اللفظ (فيه أنه لا عموم في هذه الفروع على أن العرف يصلح
مخصصاً لعموم اللفظ كما قدمناه فصارت العبرة للعرف لا لعموم اللفظ فالسواب استقاط اللفظة
عموم فيوافق مذهب من اعتبار اللفظ لا الأغراض على مذهبنا • (قوله) (أي مسائل)
لا حاجة إلى هذا الاستثناء لأن هذه المسائل داخلية في عدة اعتبار اللفظ كما علمت
(قوله) (واسبعة) بكسر الباء وسكون الياء وقوله للتصاري أي متعبد لهم والكسبة للبهود أي
متعبد لهم وتوافق أيضاً على متعبد التصاري مصباح وفي الفهستان عن القاموس البيعة متعبد
التصاري أو متعبد اليهود أو الكفار اه فيستعمل كل منهما مكان الآخر (قوله)
والدهليز (بكسر الدال ما بين الباب والدار فارسي معرب بجر عن الصحاح (قوله) والظلة
التي على الباب (قوله) في البحر والظلة الساط الذي يكون على باب الدار من سقفه جذوع
أطرافها على جدار الباب وأطرافها لاخر على جدار الحار المقابل له وإنما قيدنا به لأن الظلة

ممكن حيث لا يخرج من
الباب ولا يضربه أسواطاً
ويغديه اليوم بالظ
فخرج من السطح وصرب
بعضها وغدى برغيف
أشتراه بالاشباه (لم يثبت)
لأن العبرة لعموم اللفظ
الأي مسائل حلف لا
يشترط بعشرة حيث بأحد
عشر بخلاف البيع اشباه
(لا يثبت بدخول الكعبة
والمسجد والبيعة) للتصاري
(والكسبة) • • • • •
(والدهليز والظلة) • •
على الباب

إذا كان معناها ما هو داخل البيت مسقفاً فانه يحنث بدخوله لانه يبات فيه اه (قوله) اذا
 يصلح للبيتوتة (اما اذا صالحها يحنث بان كانت المظلة داخل البيت كمر وكن الدهايز كبيراً
 بحيث يبات فيه قال في الفتح فان مثله يعتاد بيتوته للضيوف في بعض القرى وفي المدن يبات
 فيه بعض الاتباع في بعض الاوقات فيحنث والحاصل ان كل موضع اذا اغلق الباب صار
 داخلاً لا يمكن الخروج من الدار وله سعة تصالح للميت من سقف يحنث بدخوله اه (قوله)
 في حلقه) متعلق بقوله لا يحنث ط (قوله) لانها) اي هذه المذكورات وهو علة لقوله لا يحنث
 والصالح للبيتوتة من دهليز وظلة يعد عرفاً للبيتوتة ط (قوله) ولذا) اي ليكون الاعتبار
 الصلوح للبيتوتة وعدمه ط (قوله في الصفة) اي سواء كان لها اربع حوائط كاهي صقاف
 الكوفة او ثلاثة على صاحبها في الهداية بعد ان يكون مسقفاً كاهي صقاف دوراً لانه
 يبات فيها غاية الامر ان مفتحه واسع كذا في الفتح (قوله) والايوان) عطف تفسير ط (قوله)
 لانه) اي الصفة بتأويل البيت او المكان (قوله) وان لم يكن مسقفاً) قد علمت انه في الفتح
 قال بعد ان يكون مسقفاً نعم ذكر في الفتح ان السقف ليس شرطاً في معنى البيت والدهايز قال
 في الشر نبالية فكذا الصفة اه قلت وعرفنا في الشام اطلاق البيت على ماله اربع حوائط
 من جملة اما كن الدار السفلية اما الاماكن العلوية فتسمى طبقة وقصراً وعلية ومشرفة
 واهل مدينة دمشق عرفهم اطلاق البيت على الدار بمجملتها فيحكم على كل قوم بعرفهم (قوله)
 لابتنا بها اصلاً) قيد به تبعاً للفتح حيث قال وهذا هو المراد فانه قال في مقابلته فيما اذا حلف
 لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما صارت صحراء حنث وانما تقع المقابلة بين المعين والمنكر في
 الحكم اذا توارد حكمهما على محل فاما ما دخل بعد ما زال بعض حيطانها في هذه دار خربة فينبغي
 ان يحنث في المنكر الا ان تكون له نية اه (قوله) لان الدار اسم للعروة) اي انها في اللغة اسم
 للعروة التي ينزل بها أهلها وان لم يكن بها بناء اصلاً لانهم كانوا يضعون فيها الاخوية لا ابنية
 الحجر والمدرفص ان البناء وصف فيها غير لازم بل كونها قد تزلت غير انها في عرف
 اهل المدن لا تقال الا بعد البناء فيها ولو انهدم بعد ذلك بعضها قبل دار خراب فيكون الوصف
 جزء مفهوماً فان زالت بالكلية وعادت ساحة فالظاهر ان اطلاق اسم الدار عليها عرفاً كهذه
 دار فلان مجاز باعتبار ما كان والحقيقة ان يقال كانت داراً فتح (قوله) والبناء وصف الخ)
 بيان لوجه الفرق بين الدار المنكورة والمعرفة اما البيت فلا فرق فيه كإثباتي (قوله) انما اعتبر في
 المنكر) لانها هي المعرفة لا في المعين لان ذاته تتعرف بالاشارة فوق ما تتعرف بالصفة فتح
 (قوله) الا اذا كانت شرطاً في الذخيرة قالوا الصفة اذا لم تكن داعية الى المعين انما لا تعتبر في
 المعين اذا ذكرت على وجه التعريف اما اذا ذكرت على وجه الشرط تعتبر وهو الصحيح
 الا ترى ان من قال لامرأته ان دخلت هذه الدار راكبة فهي طالقة فدخلتها ماشية لا تطلق
 واعتبرت الصفة في المعين لما ذكرت على سبيل الشرط اه قلت وقوله هذه اشارة للمرأة
 فاعل دخلت الدار مفعوله ليصير قوله راكبة صفة للمعين بالاشارة وهو المرأة (قوله) او داعية
 للمعين) اي حاملة عليه فان الامتناع عن اكل الرطب قد يكون لضربة فلا يحنث بعد صبر ورثه
 ثم راسياً في تمام الكلام عليه (قوله) وان جعلت) اي الدار المعرفة بالاشارة (قوله) او بيتاً

اذا لم يصلحاً للبيتوتة بخر
 (في حلقه لا يدخل بيتاً)
 لانها لم تعد للبيتوتة (و) لذا
 (يحنث في الصفة) والايوان
 (على انه ذهب) لانه يبات
 فيه صيفاً وان لم يكن مسقفاً
 فتح (وفي لا يدخل داراً)
 لم يحنث (بدخولها خربة)
 لابتناؤها اصلاً (وفي هذه
 الدار يحنث وان) صارت
 صحراء او (بنيت دار اخرى
 بعد الانهدام) لان الدار
 اسم للعروة والبناء وصف
 والصفة انما تعتبر في المنكر
 لا المعين الا اذا كانت شرطاً
 او داعية للمعين كحلفه على
 هذا الرطب فيتعبد بالوصف
 (وان جعلت) بعد الانهدام
 (بستاناً او مسجداً او حماماً
 او بيتاً او غلب عليها الماء
 فصارت نهراً

في النهر عن الخيف لوكست دارا صغيرة جعلها بيتا واحدا وأشرع به إلى الطريق أو إلى دار أخرى لا يثبت بدخولها لتبدل الاسم والصفة بحدوث امر جديد اه **(قوله لا يثبت)** لانها لا تسمى دارا لحدوث اسم آخر لها ذخيرة **(قوله وان ثبت بعد ذلك)** لانه عاد اسم الدار بسبب جديد فزل منزل اسم آخر وكذلك لو ما ثبت لانه لم يزل اسم المسجد ونحوه عنها يقال مسجد خراب وجماء خراب ذخيرة **(قوله وكذا بيتا بالاولى)** لانه اعتبر وصف البناء في معرفه في مذكوره اولى قال في البحر فصار الحاصل ان البيت لا يفرق فيه بين ان يكون منكرا او معرفا فإذا دخله وهو خراب لا يثبت لزوال الاسم بزوال البناء واما الدار ففرق بين المنكرة والمعروفة اه **(قوله لزوال اسم البيت)** اي بالانهدام لزوال اسمها وهو البناء الذي يثبت فيه بخلاف الدار لانها تسمى دارا ولا بناء فيه فتح وفي الذخيرة قال قائلهم

الدار دار وان زالت حوائطها * والبيت ليس بيت بعد تهديم

(قوله لانه كصفة) الضمير للسقف قال في الهداية يثبت لانه يثبت فيه والسقف وصف فيه اه وفي الذخيرة لان اسم البيت لم يزل عنه لا مكان اليتوتة فيه او نقول اسم البيت ثابت لهذه البقعة لاجل الحيطان والسقف جميعا فاذا زال السقف فقد زال الاسم من وجه دون وجه فلا يثبت العين بالشك وعلى قياس الاول يثبت في المنكر ايضا لان اسم البيت لم يزل وعلى قياس الثاني لا يثبت لانه بيت من وجه والحاجة هنا الى عقد العين فلا يثبت عليه بالشك بخلاف العين فن العين كانت منعقدة على هذه العين فلا يثبت بالشك اه ما خصا **(قوله وعزاء في البحر الى البدائع الخ)** اي عزاء ما ذكر في المنكر ومقتضى ما قلناه عن الذخيرة ان الحكم فيه غير منقول وانما هو تخريج مبنى على اختلاف التعاميل في المعرف فما في البدائع احد وجهين والوجه الآخر ما بحثه في النهر فافهم **(قوله حيث بدخلها على اى صفة كانت)** اي دارا او مسجدا او حماما لان عقد العين على العين دون الاسم والعين باقية ذخيرة **(قوله كذا المسجد)** اي فانه يثبت بدخوله على اى صفة كان **(قوله يفتي)** خلافا لقول محمد انه اذا خرب واستغنى عنه يعود الى ملك الباني او ورثته ط عن الاسف **(قوله لا يثبت)** لان العين وقعت على بقعة معينة فلا يثبت غيرها بحر **(قوله وكذلك الدار)** اي لو زيد فيها حصة **(قوله رذال)** اي ما عقد يمينه عليه موجود في الزيادة قلت وهذا الفرع يؤيد القول بان ما زيد في مسجده صلى الله عليه وسلم له فنيصلة اصل المسجد الواردة في حديث صلاة في مسجدي وقدما تمام الكلام على ذلك في الصلاة **(قوله فنقضت)** اي حتى صارت خشبا **(قوله لا يثبت)** لان ذلك اعيد بصنعة جديدة قائمة بالعين من ذلك اذا حلف لا يجلس على هذا البساط فضبط حياها وجعل خراجا وجلس عليه لا يثبت لانه صار يسمى خراجا فان فنقت الحياطة حتى غلبت الحياطة فحلف عليه حيث لان الاسم عاد بالصنعة جديدة قائمة بالعين لان الفتق ابطال الصنعة لاصنعة ولوقع وجعل خرجين ثم فنقه وخط القطع وجعلها بساطا واحدا لا يثبت وان عاد الاسم لانه عاد بصنعة جديدة قائمة بالعين الا ترى انه بمجرد الفتق لا يعود اسم البساط الى البدائية وهذا اذا كان كل واحد من الخرجين لا يسمى بساطا لصغره فلو سمي يثبت وتامه في الذخيرة **(قوله ثم براه)** لانه انما صار قلما بسبب جديد ذخيرة **(قوله فاذا كسره)**

لا يثبت وان لم يمس بعد ذلك **(كذلك البيت)** وكذا بيتا بالاولى **(فهم اوبى)** بيتا **(آخر)** ولو ينقض الاول لزوال اسم البيت **(ولو هدم السقف دون الحيطان فدخله حث في المعين)** لانه كصفة **(لاي المنكر)** لان الصفة تعتبر فيه كمرور عزاء في البحر الى البدائع لكن نظرا فيه في النهر **(له لافق حيث صالح لا يثبت)** قيد بهذه الدار لانه لو اُشترى ما يسمي **(ان ل هذه حيث بدخلها على اى صفة كانت كذا)** المسجد فيخرّب لبقائه مسجد الى يوم القيامة به يفتي ولو زيد فيه حصة فدخلها لا يثبت ما يفتي مسجد بنى فلان في **(ان وكذلك الدار لانه عقد يمينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة بدائع بحر)** ولو حلف لا يجلس الى هذه الاسطوانة الى هذا الحائط فهدم ما بينهما **(ولو فنقضها)** او لا يرك هذه السفينة فنقضت ثم أعيدت بنيتها **(لم يثبت كالحلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه فككتب به)** لان غير

قال الفضلى هذا اذا كسره على وجه يزول عنه اسم القلم فانه يحتاج الى التماس اما اذا
كسر رأس القلم بان لا يحتاج الى الاصلاح بحث صيرفية قال ط والعرف الآن بخلاف
هذا فانه يقال قلم مكسور (قوله) والواقف على السطح (اي سطح الدار المحلوف على عدم
دخولها اذا وصل اليه من سطح آخر وانما عد داخلا لان الدار عبارة عما احاطت به الدائرة
وهذا حاصل في علو الدار وسفلها كما في الفتح (قوله) خلافا للمتأخرين (هم المعبر عنهم في قول
الهداية وقيل في عرفنا يعني عرف المعجم لا يثبت فتح (قوله) وعدمه على مقابلة (اي عدم
الحث الذي هو قول المتأخرين على مقابلة اي على سطح لاستارله لانه ليس الا في هواء الدار
فلا يثبت من حيث اللغة الا ان يكون عرفه داخل الدار والحق ان السطح لاشك انه
من الدار لانه من اجزائها حسا لكن لا يلزم من القيام عليه ان يقال انه في العرف داخل الدار
مالم يدخل جو فيها اذ لا يتعلق لفظ دخل بالجو حتى يصح ان يقال لم يدخل الدار ولكن سعد
السطح من خارج افاده في الفتح وحاصله ان الدخول لا يتحقق في العرف الا في موضع له سائر
من حيطان او درابزين او نحوه قال في النهر ومقتضى كلام الكمال انه لو حلف لا يخرج منها
فصعد الى سطحها الذي لاستارله ان يثبت والمسطور في غاية البيان انه لا يثبت مطلقا لانه
ليس بخارج اه قالت فيه نظرا لانه لا يلزم من عدم تحقق الدخول في صعود السطح ان يتحقق
الخروج فيه بل يصح ان يقال ان من صعد السطح ليس بداخل ولا خارج لان حقيقة الدخول
الانفصال من الخارج الى الداخل والخروج عكسه ولا شك ان السطح حيث كان من اجزاء
الدار لم يكن الصاعد اليه خارجا عنها ومقتضى هذا ان يثبت اذا توصل اليه من خارجها لانه
انفصل من خارجها الى داخلها لكن مبنى كلام الكمال على انه لا يسمى في العرف داخلا فيها
مالم يدخل جو فيها والجوف المستور بسائر هذا ما ظهر لي فافهم (قوله) لا يثبت (لان الواقف
على السطح لا يسمى واقفا عندهم زبلي وهذا على توفيق الكمال محمول على سطح لاستارله
لما علمت من ان المتأخرين هم المعبر عنهم في كلام الهداية بقوله وقيل في عرفنا يعني عرف المعجم
فيكان ينبغي للشارح ان يذكر توفيق الكمال بعد قوله وقال ابن الكمال لكن يبقى بعد هذا في
كلامه ايهام ان ما نقله عن ابن الكمال قول ثالث خارج عن قولي المتقدمين والمتأخرين مع
انه قول المتأخرين كما سمعت (قوله) وعليه الفتوى (لان المفق به اعتبار العرف فثبت تغير
العرف فالفتوى على العرف الحادث فافهم (قوله) وافاد (اي قوله والواقف على السطح
داخل (قوله) لو ارتقى شجرة (اي في الدار والمراد انه ارتقى اليها من خارج الدار والاكاد داخلا
في الدار فيثبت بلا خلاف ح (قوله) او حائطا (اي محتضا بالدار فلو مشترك بينهما وبين الجار
لم يثبت كما في الظهيرية بحر فافهم (قوله) لانه لا يسمى داخلا عرفا (لما مر من انه لا يتعلق
لفظ دخل بالجو (قوله) لا يثبت بها اهل الدار (اما لو كان للقناة موضع مكتشف في الدار
يستقون منه فاذا بلغه حث لانه من منافع الدار بمنزلة بئر الماء وان كان للفضوء لم يثبت لانه
ليس من مرافقها ولا يعد داخلا داخل الدار بحر عن المحيط وملخصا وقوله للفضوء اي لفضوء
القناة كما عبر في الحانية وفي بعض نسخ البحر للوضوء وهو تخريف (قوله) قال (اي في البحر
(قوله) وعم اطلاقه (اي اطلاق السطح بان حلف لا يدخل المسجد فدخل سطحه (قوله)

(والواقف على السطح
داخل) عند المتقدمين
خلافا للمتأخرين ووفق
الكمال بحمل الحث على
سطح له سائر وعدمه على
مقابله وقال ابن الكمال
ان الحائض من بلاد المعجم
لا يثبت قال مسكين وعليه
الفتوى وفي البحر وافاد
انه لو ارتقى شجرة او حائطا
ثبت وعلى قول المتأخرين
لا والظاهر قول المتأخرين
في الكل لانه لا يسمى داخلا
عرفا كمن حفر سردابا او
قناة لا ينتفع بها اهل الدار
قال وعم اطلاقه المسجد
فلو فوقه مسكن فدخله
لم يثبت

لأنه من مسجد لعم. وقد الدخول بالباب حدث بالحدث ولو تقيا ١٠٥ إذا حدثه بالاشارة بدائع (و) الواقف بقدميه

لأنه من مسجد (مسجد) مدبر على قول من لم يركب من المسجد إلى المسجد أو إلى غيره من المسكن مسجداً مستقلاً
يخرج المصباح عن حكمه. مسجداً لكن في العرف لا يسمى ذلك المسكن مسجداً مستقلاً
(قوله) ولو تقيا: أي في البحر من قبل الدار بما آخر فدخل بحث لأنه عقد بينه على الدخول من
باب مسجود الدار وقد وجد وان عن باب الأول يدين لأن ألفظه بحثه ولا يصدق في القضاء
لأنه خلاف الظاهر حيث أراد بالطاق المقيد (قوله) إلا إذا عينه بالاشارة (و) إذا دخل من باب
آخر لا يبحث لأنه لا يوجد الشرط بغير (قوله) كان خارجاً أي كان الطاق أو الواقف خارجاً
من الباب (قوله) بحث (الح) تصوير للعكس (قوله) انعكس الحكم ففي الوجه الأول بحث
وفي عكسه لا (قوله) لكن في المحيط (الح) استدراك على ما فاده قوله انعكس الحكم من أنه إذا
وقف على عتبة الخارجة بحثت في حلقه لا يخرج فإن مقتضى ما في المحيط أن لا يبحث لكون
العتبة من سائر الدار لأنه إلا أن يفرق بالعرف فإن من كان على العتبة الخارجة بعد خارجاً ومن
كان على أغصان الشجرة بعد مستعلياً على أغصان الشجرة التي في الدار لا خارجاً ط قلت وصر
أن الظاهر قول المتأخرين في أنه لا يعد داخلاً عرفاً بارتقاء الشجرة فكذلك لا يعد خارجاً في
مسئلتنا (قوله) لأن الشجرة كتباً الدار) أي فهي ككتلة في الدار على الطريق (قوله) إذا
كان الحائط) أي على عدم الخروج (قوله) لا يبحث) لأن اعتقاد جميع يده على رجله التي هي
في الجانب السفلي (قوله) زباني) وبعثه في كثير من الكتب بخر (قوله) هو الصحيح) عزاه
في الظهيرة إلى السرخسي وفي البحر وهو ظاهر لأن الانفصال التام الح) وقول في الفتح وفي المحيط
وأدخل أحدي رجليه لا يبحث به أخذ الشيخان الإمامان شمس الأئمة الحلواني والسرخسي
هذا إذا كان يدخل قائماً فلو مستلقياً على ظهره أو بطنه أو جنبه فقد خرج حتى صار بعضه
داخل الدار إن كان الأكثر داخل الدار يصير داخلاً وإن كان سائر خارجاً (قوله) ودوام
الركوب واللبس الح) يعني لو حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها أو لا يلبس هذا الثوب
وهو لاسه أو لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فمكث ساعة حنت فلو نزل أو نزع الثوب
أو أخذ في النقلة من ساعته لم يبحث (قوله) فيحنت بمكث ساعة) لأن هذه الأفعال لها دوام
يحدث أمثالها ولا يفدوا الفعل حقيقة مع أنه عرض لا يبقى مستحب كذا في النهر والمراد
بالساعة التي تكون دواماً هي ما يمكنه فيها النزول ونحوه كما في البحر فلو دام على السكنى لعدم
امكان الخروج وانقضاء لا يبحث كما يأتي بيانه (قوله) لا دوام الدخول الح) لأن الدخول حقيقة
واقة وعرف في الانفصال من الخارج إلى الداخل ولادوام لذلك ولذا لو حلف ليدخلها إذا
وهو فيها فمكث حتى مضى الفتح بحث لأنه لم يدخلها فيه إذا لم يخرج ولو نوى بالدخول الإقامة
فيها لم يبحث وكذا لو حلف لا يخرج وهو خارج لا يبحث حتى يدخل ثم يخرج وكذا لا يتزوج
وهو متزوج لا يتطهر وهو متطهر فسداه النكاح والظهار لا يبحث فح (قوله) والعنايط
أن ما يقيد) أي ما أصبح متداداً كقعود وإقامة ولذا أصبح قرآن المدة بكنية يوم والشهر (قوله)
وهذا) أي الحنت بمكث. وقوله) لو لم يخرج حال الدوام أي لو حلف وهو متلبس بالفعل
بأن قال إن ركبت فكذا وهو راكب فيحنت بامكث أمّا لو حلف فيه فلا يبحث بامكث بل
بشاه الركوب في الفتح لأن الركوب إذا لم يكن الحالف راكباً يركبه إنشاء الركوب فلا

(في قول) (الح) أي ما يقيد
التي (بحث) لو أعلم أن
كان خارجاً لا يبحث (و)
كان مكثه) حب وانقضى
أن داخلاً (حنت) في
حانه لا يدخل (و) لو كان
المحيط عليه خروج
العكس الحكم) لكن في
المحيط حان لا يخرج فرفق
شجرة فسداه لو يقيد
سقط في الطريق لا يبحث
لأن الشجرة كتباً الدار
(وهذا) الحكم المذكور
(إذا كان) حان (واقفاً)
بقدميه في طاق الباب فلو
وقف بأحدى رجليه على
العتبة وأدخل الأخرى فإنه
استوى الجانبان أو كان
الجانب الخارج أسفل لم
يبحث وإن كان الجانب
الداخل أسفل حنت (زباني)
(وقول) لا يبحث مطلقاً هو
الصحيح (ظهيرة لأن
الانفصال التام لا يكون
إلا بالقدمين (ودوام الركوب
واللبس والسكنى كالانشاء)
فيحنت بمكث ساعة (لادوام
الدخول والخروج والتزوج
والظهار) والعنايط أن
ما يقيد فإدوايه حكم
الابتداء (لا فلا وهذا لو
اليمين حال الدوام لا يقيد فلا
فأول كل ركبت فانت طاق
أو فمكث درج ثم ركب و د
لزمه مطلقاً ودورهم ولو كان راكباً لزمه في كل ساعة يمكنه النزول طلاقة ودورهم قلت في عرفنا لا يبحث إلا في ابتداء الفعل (يبحث)

يبحث بالاستمرار وإن كان له حكم الابتداء بخلاف حلف الراكب لا ركب فإنه يراد به الامتناع من ابتداء الفعل وما في حكمه عرفاً (قوله في الفصول كلها) أي ما يمتد وما لا يمتد سواء كان متلباً بالفعل ثم حلف أو لم يكن ط (قوله واليه مال استاذنا) عبارة الخبي وفيه عن أبي يوسف ما يدل عليه واليه أشار استاذنا اه ونقل كلامه في البحر وأفرده غله والظاهر أن عرف زمانه كان كذلك أيضاً (قوله حلف لا يسكن الخ) فلو حلف لا يقعد في هذه الدار ولا ياتيه له قالوا إن كان ساكناً فيها فهو على السكنى والأفعلى المقعود حقيقة بحر عن المحيط وفي الحاشية حلف لا يخرج من بلد كذا فهو على الخروج ببذنه وفي لا يخرج من هذه الدار فهو على انتقالها منها بأهله إن كان ساكناً فيها ألا اذال الدليل على أنه أراد الخروج ببذنه اه (قوله يعني الحارة) كذا قال في البحر الحلة هي المسافة في عرفنا بالحارة اه قلت الحلة في عرفنا الآن تطلق على الصقع الجامع لازفة متعددة كل زقاق منها يسمى حارة وقد تطلق الحارة على الحلة كلها (قوله فيخرج) وكذا لو لم يخرج بالاولى بحر لأن السكنى مما يمتد فلدوامه حكم الابتداء وظاهر ما مر عن المجتبي عدم الخت في عرفهم (قوله واهله) قل في البحر الواو بمعنى ما ولأن الخت يحصل ببقاء أحدها والمراد بالأهل زوجته وأولاده الذين معه وكل من كان يأويه لخدمته والقيام بأمره كافي البدائع (قوله حتى لو بقي وتد حث) جعل حث جواب لو فصار المتن بلا جواب فكان المناسب الاخصر أن يقول ولو وتدا وهو بكسر التاء افسح من فتحها فهستاقى وهذا تعميم للمتع جرياً على قول الإمام بأنه لا بد من نقل انتاع كله كالأهل (قوله واعتبر محمداً) أي لأن ما وراء ذلك ليس من السكنى هداية وقال أبو يوسف يعتبر بنقل الأكبر لتعذر نقل الكل في بعض الاوقات قال في البحر وقد اختلف الترجيح فانقلبه أبو الليث رجح قول الإمام وأخذ به المشايخ استثناء منه ما لا يتأثر به السكنى كقطعة حصير ووتد كذا ذكره في التبيين وغيره ورجح في الهداية قول محمد بأنه احسن وأرفق ومنهم من صرح بأن الفتوى عليه كفي الفتح وصرح كثير كصاحب المحيط والفوائد الظهيرية والكافي بأن الفتوى على قول أبي يوسف والاقايع قول الإمام أولى لأنه احوط وإن كان غيره ارفق اه قال في النهر أنت خبير بأنه ليس المدار الاعلى العرف ولا شك ان من خرج على نية ترك المكان وعدم العود اليه ونقل من امتعته ما يقوم به أمر سكناه وهو على نية نقل الباقي يقال ليس ساكناً فيه بل انتقل منه وسكن في المكان الغلاني وبهذا يترجح قول محمد اه قات وهذا الترجيح بالوجه المذكور مأخوذ من الفتح وفي الشرنبلالية عن البرهان أن قول محمد أصح ما يفتى به من التصحيحين اه قلت ويؤيده ما مر من استثناء المشايخ فإن عليه يحد قول الإمام مع قول محمد وأما قول النهر أنه ليس قول واحد منهم فهو غير ظاهر وإن كان كلام الزيلعي وغيره يوهم ما ذهبت فقامل (قوله على الاوجه) قال في الهداية فإن انتقل الى السكة أو الى المسجد قالوا لا يرد عليه في الزيادة أن من خرج بماله من مصره فلما يتخذ وطناً آخر يبقى وطنه الاول في حق الصلاة كذا هذا اه وفي الزيلعي وقال أبو الليث هذا اذا لم يسلم الدار المستأجرة الى اهله وأما اذا سلم فلا يبحث وإن كان هو وانتاع في السكة او في المسجد اه قال في الفتح واطلاق عدم الخت اوجه وبقه وطنه في حق تمام الصلاة لا يستلزم تسميته ساكناً عرفاً بل يقع العرف فيمن نقل اهله

مطلب

خلف لا يسكن الدار

في الفصول كلها وإن لم يمتد
واليه مال استاذنا عني
(حلف لا يسكن هذه الدار
او اليات او الخبي) يعني
الحارة (فيخرج وفي مسحه
واهله) حتى لو بقي وتد
(حث) واعتبر محمد بنقل
مقوم به السكنى وهو
ارفق وعيه لفتوى قوله
العبي ولو الى سكة او
مسجد على الاوجه قوله
الكامل وقره في النهر

وامتنعه وخرج مسافرا ان لا يزال فيه انه ساكن وتماه فيه وفي البحر عن الظاهرية والصحيح
انه لم يحنث «الم تحذم مسكننا آخر اه قلت المعتبر العرف والعرف خلافه كما علمت (قوله وهذا الح)
الاشارة الى ما في المتن قال في التهر وجواب المسئلة متقيد بقيود ان تكون المين بالعربية وان
يكون الحائف مستقلا بالسكنى وان لا يكون الترك اطلاق منزل (قوله ولو بالفارسية بر
بخروجه بنفسه) وان كان مستقلا بسكنائه فتح وهذا الفرق منقول عن ابي الليث قال في التهر
وكأنه بناء على عرفهم (قوله كما لو كان سكنائه تبعا) كائن كبير ساكن مع ابيه وامرأة مع زوجها
فلو خاف احدهما لا يسلن هذه الدار فخرج بنفسه وترك اهله وماله او هي زوجها وماله
لا يحنث فتح (قوله وكما لو ابنت المرأة وغلبته) اي وخرج هو ولم يردها العود اليه بحر وأطلقه
فشمعل ما اذا خاص بها عند الحالكه أولا كما في البرازية (قوله ولو لم يكن له الخروج الح) عطفه على
ما قبله غير مناسب لان ما قبله في المسائل التي يبر فيها بخروجه بنفسه وهذا ليس منها فالمناسب
ان يقول ولو لم يكن له الخروج الح ويكون الجواب قوله الآتي لم يحنث قال في الفتح ثم انما
يحنث بتأخير ساعة اذا أمكنه النقل فيها والابان كان امذر ليل او خوف اللص او منع ذي
سلطان او عدم موثع ينتقل اليه او اغاقي عليه الباب فلم يستطع فتحه او كان شريفا وضعيفا
لا يقدر على حمل المتاع بنفسه ولم يجده من يتقله لا يحنث ولا يحنث بذلك الوقت بالعدم للعذر وأورد
ما ذكره الفضل فيمن قال ان لم يخرج من هذا المنزل اليوم فهي طالق فقيد او منع من الخروج
حنث وكذا اذا قال لامرأته وهي في منزل ابيها ان لم تحضري الليلة منزلي فتمها أبوها من
الخروج حنث واجيب بالفرق بين كون المحلوف عليه عدما فيحنث بتحقيقه كيفما كان لان
العدم لا يتوقف على الاختيار وكونه فعلا فيتوقف عليه كالسكنى لان المعقود عليه الاختيار
وينعدم بعدمه فيصير مسكنا لاساكنه فلم يتحقق شرط الحنث اه ثم اعاد المسئلة في آخر
الامان وذكر عن الصدر الشهيد في الشرط العدمي خلافا وان الاصح الحنث لان الشرع
قد يجعل الموجود معدوما بالعذر كالاكراد وغيره ولا يجعل المعدوم موجودا وان وجد العذر
اه ونحوه في الزباني والبحر وقد اوضحنا هذه المسئلة في آخر التعاقب من العلقاق (قوله
ولو بدخول ايل) هذا بمنجرده عذر في حق المرأة بخلاف الرجل لما في آخر ايمان الفتح عن
الحلاصة قال لها ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكان ليلا فهي معذورة حتى تصبح ولو قال
لرجل لم يكن معذورا هو الاصح الاخوف اص او غيره (قوله واغاق باب) اي اذا يقدر على
فتحه والخروج منه ولو قدر على الخروج بهدم بعض الحائط ويهدم لم يحنث لان المعتبر القدرة
على الخروج من الوجه المعهود عند الناس كفي الظاهرية بحر (قوله وان بقي اياما) هو الصحيح
لان طلب المنزل من حمل النقطة فصار مدة الطلب مستثنى اذا لم يفرط في الطلب فتح (قوله وان
امكنه ان يستكرى دابة) اي النقل المتاع في يوم واحد مثلا الا يلزمه النقل بأسرع الوجوه بل
يقدر ما يسحق ناقل في العرف فتح (قوله دين) اي ولا يصدق في القضاء بحر عن البدائع
« (فرع) » حلف لا يسكن هذه الدار ولم يكن ساكنا فيها لا يحنث حتى يسكنها بنفسه وينقل
اليها من مائة ما يات فيه ويستعمله في منزله كفي البحر عن البدائع (قوله فانه يبر بنفسه

مطلب

ان لم اخرج فكذا فقيد
او منع حنث

وهذا لو يمينه بالعربية ولو
فالفارسية بر بخروجه
بنفسه كما لو كان سكنائه تبعا
وكما لو ابنت المرأة النقطة
وغلبته او لم يكن له الخروج
ولو بدخول ايل او غاقي
باب او اشتغل بمطلب دار
اخرى او دابة وان بقي اياما
او كان له امة كثيرة
فاشتغل بتقائها بنفسه
وان امكنه ان يستكرى
دابة لم يحنث ولو نوى
التحول ببدنه دين وعند
الشافعي يكفي خروجه
بينة الاستئصال (بخلاف
المبصر) والبلد (والقرية)
فانه يبر بنفسه

فقط) أى ولا يتوقف على نقل المتاع والأهل فتح قال فى النهر وفى عصرنا بعد ساكننا بئرنا
أهله ومتاعه فيها ولو خرج وحده فيبغى ان يبحث قال الرملى كونه يعدسا كنا مطلقا غير مسلم
بل انما يعدسا كنا اذا كان قصده العود اما اذا خرج منها لا يقصد العود لا يعدسا كنا واهله ومقيد
بذلك **(قوله حاتف لايساكن فلانا)** فان كان ساكنا معه فان اخذ فى القلعة وهى ممكنة والاحت
قال محمد فان كان وهب له المتاع وقبضه منه وخرج من ساعته وليس من رأيه العود فليس
بمساكن وكذلك ان اودعه المتاع او اعاره ثم خرج لا يريد العود بحر وفى حاشية الرملى عن
التاريخانية لاثبتت المساكنة الأهل كل منهما ومتاعه **(قوله فساكنه فى عرصة دار)** أى
ساحتها وكذا فى بيت او غرفة بالاولى **(قوله او هذا فى حجرة)** فى بعض النسخ بالواو ونسخة
او احسن وهى الموافقة للبحر **(قوله حث)** فلو نوى ان لايساكنه فى بيت واحد او حجرة واحدة
يكونان فيه معام يبحث حتى يساكنه فيما نوى وان نوى بيتا بعينه لم يصح بزايته وفى الذخيرة
وغيرها لايساكنه فى هذه المدينة او القرية او فى الدنيا فساكنه فى دار حث ولو سكن كل فى
دار فلا الاذناوى **(قوله الا ان تكون دارا كبيرة)** نحو دار الوليد بالكوفة ودار نوح بخارى
لان هذه الدار بمنزلة الحلة ظهيرة **(قوله ولو تقاسماها الخ)** يعنى لو حاتف لايساكن فلانا فى
دار فاقسماها وضربا بينهما حائطا وفتح كل منهما لنفسه بابا ثم سكن كل منهما فى طائفة فان
سمى دارا بينهما حث وان لم يسم ولم يتوفلا كما فى الحانية ووجهه كما قال السامحانى ان العين
اذا عقدت على دارا بينهما يبحث بعد زوال البناء فبعد القسمة الاولى **(قوله ولو دخلها فلان
غصبا)** معناه لو سكنها لانه لا يبحث بمجرد الدخول رملى ومران المساكنة لا تثبت الا أهل كل
منهما ومتاعه **(قوله وان انتقل فورا)** أى على التفصيل السابق **(قوله كما لو نزل ضيفا)** أى
لا يبحث قال فى الخلاصة وفى الاصل لو دخل عليه زائرا أو ضيفا فاقام فيه يوما او يومين
لا يبحث والمساكنة بالاستقرار والدوام وذلك بأهله ومتاعه اه وفى الحانية حاتف لايساكن
فلا تافزل الحالف وهو مسافر منزل فلان فسكننا يوما يومين لا يبحث حتى يقيم معه فى منزله
خمس عشرة يوما كالحالف لايسكن الكوفة قريبا مسافرا ونوى اقامة اربعة عشر يوما
لا يبحث وان نوى اقامة خمسة عشر يوما حث اه وقد وقعت هذه المسئلة فى البحر بدون قوله
وهو مسافر فواهم ان مسئلة الضيف مقيدة بما دون خمسة عشر يوما مع احتمال ان يفرقوا
بينهما والله اعلم **(قوله به يفتى)** هو قول ابى يوسف وعند الامام يبحث بناء على ان قيام السكنى
بالأهل والمتاع بزايته وقرض المسئلة فى التاريخانية عن المتفق فيها اذا سافر المحلوف عليه
وسكن الحالف مع اهله ولا يخفى ان هذه اقرب الى مظنة الحث **(قوله ولو قيد المساكنة بشهر
الخ)** عبارة البحر لو حاتف لايساكنه شهر كذا فساكنه ساعة فيه حث لان المساكنة بما
لا يمتدولو قال لاقيم بالركة شهرا لا يبحث، ما لم يقيم جميع الشهر ولو حالف لايسكن الرقة شهرا
فسكن ساعة حث اه قلت فقد فرقوا بين لفظ المساكنة ولفظ الإقامة وعاله الفارسى فى باب
يمين الابد والساعة من شره على تايخيص الجامع بأن الوقت فى غير المقدر بالوقت ظرف
لاميار والمساكنة والمجالسة ونحوها غير مقدرة بالوقت لصحتها فى جميع الاوقات وان قلت فيكون
الوقت لتقدير المنع الثابت باليمين لا لتقدير الفعل بالوقت وذكر ان السكنى لم يذكرها محمد فى

مطلب

حاتف لايساكن فلانا

فقط * (فروع) * حاتف

لايساكن فلانا فساكنه فى

عرصة دار او هذا فى حجرة

وهذا فى حجرة حث الا ان

تكون دارا كبيرة * ولو

تقاسماها بجائط بينهما ان

عين الدار فى يمينه حث

وان انكره الا هو ولو دخلها

فلان غصبا ان اقامه معه

حث علم الاول وان انتقل

فورا الا كما لو نزل ضيفا

وكذا لو سافر الحالف

فسكن فلان مع اهله به

يفتى لانه لم يساكنه حقيقة

ولو قيد المساكنة بشهر

حث بساعة لعدمه امتداد

ها بخلاف الإقامة بحر

الاحل وانما اختلف فيها المشايخ فقبل كالمساكنة وقبل يشترط استيعابها الوقت اه
ومقتضى هذا ان الاقامة مقدرة بالوقت بمعنى انها لا تسى اقامة ما لم تمتد مدة ويشتر الى هذا
ما في التنازخانية واذ احاطت بالايقيم في هذه الدار كان ابو يوسف يقول اذا اقام فيها اكثر النهار
او اكثر الليل بحث ثم رجع وقال اذا اقام فيها ساعة واحدة بحث وهو قول محمد واد احاط
لايقيم بالرفقة شهرا فليس يبحاث حتى يقيم بها تمام الشهر اه ومفاده ان الاقامة متى قيدت
بالمدة لزم في مفهومها الامتداد وتقيدت بالمدة المذكورة كلها بخلاف المساكنة فانه لا يلزم
امتدادها مطلقا صدقها على القليل والكثير فلا تكون المدة قيد الها بل قيد للمنع بمعنى انه
منع نفسه عن المساكنة في الشهر فاذا سكن يوما منه حث لعدم المنع هذا غاية ما ظهر لي
في هذا المحل وبه طهر ان قوامها هنا ان المساكنة بما لا يمتد معناه لا يلزم في تحققها الامتداد
بخلاف الاقامة اذا قرئت بالمدة فلا ينافي ما مر في كلام المصنف والشارح تبعا لغیرها ان
المساكنة بما يمتد بخلاف الدخول والخروج لان معناه انها يمكن امتدادها وهذا غير المعنى
المراد هنا وقد حثني هذا على الخير الرملي وغيره فادعوا ان ما هنا مناقض لما مروا من الصواب
اسقاط عدم من قوله لعدم امتدادها فافهم ثم اعلم انه في التنازخانية وغيرها ذكر انه لو قال
عنيت المساكنة جميع الشهر صدق ديانة لا قضاء وقبل قضاء ايضا والصحيح الاول قلت وانت
خير بان مبنى الايمان على العرف والعرف الآن فيمن حلف لا يسكن فلانا شهرا او لا يسكن
هذه الدار شهرا او لا يقيم فيها شهرا انه يراد جميع المدة في المواضع الثلاث والله سبحانه اعلم
(قوله وفي خزنة الفتاوى الح) بخلاف ما يأتي في باب العين بالضرب من انه يشترط في الضرب
القصد على الظاهر اه ح قلت ومع هذا لا مناسبة لذكره هنا الا ان يقال استوضح به قوله
في المسئلة المارة ان اقام معه حث علم اولا **(قوله من المسجد)** قيده تبعا للامام محمد في الجامع
الصغير احترازا عن الدار المسكونة قال في الذخيرة مانصه قال القدوري الخروج من الدار
المسكونة ان يخرج بنفسه ومناعه وعياله والخروج من البلدة والقرية ان يخرج ببذنه خاصة
زاد في المتن اذا خرج ببذنه فقد برأ رد سفر او لم يرد اه ولا يخفى ان قوله زاد في المتن
الحراجع لمسئلة الخروج من البلدة والقرية فلا يدل على انه يكفي ان يخرج ببذنه في مسئلة
الدار ايضا فليس في ذلك ما يخالف ما في البحر وغيره فافهم نعم في الظهيرية والحانية لو حلف
لا يخرج من هذه الدار فهو على الرحيل منها بأهله ان كان ساكنها فيها الا اذا دل الدليل على انه
اراد به الخروج ببذنه **(قوله ان حمل مكرها)** اي ولو كان محال بقدر على الامتناع ولم يتنع في
الصحيح خاتمة وفي البرازية تصحيح الحث في هذه الصورة هذا واعترض في الشرح لئلا يذكروا
الاكراه هنا بأنه لا ينافي قوله ولو راضيا اذ لا يجمع الاكراه الرضا اه وفي الفتح والمراد
من الاخراج مكرهاها ان يحمله فيخرجها كارهه لذلك الاكراه المعروف وهو ان يتوعد حث
يفعل فانه اذا توعد فخرج بنفسه حث لما عرف ان الاكراه لا يبعد الفعل عندنا اه وأقره في
البحر واعترض في اليمقوية العادل بما قالوا في لا يسكن الدار فقيد ومنع لا يبحاث لان
للاكراه تأثيرا في اعدام الفعل واجبت عنه فيما علقته على البحر بأنه قيد يقال انه بعدم الفعل
ببحث لا يناسب الى وعله اذا اعدم الاختيار وهنا دخل باختباره فليتأمل وفي الفهستاني

وفي خزنة الفتاوى حاتف
لا يضر بها ففسرهما من غير
قصد لا يبحاث (وحث في
لا يخرج) من المسجد (ان
حمل واخرج) مختارا (بامر
وبذنه) بان حمل مكرها

عن المحيط لو خرج بقدومه للتهديد لم يحنث وقيل حنث اه و مفاده اعتقاد عدم الحنث لكن في اكره الكافي للحاكم الشهيد لو قال عبده حران دخل هذه الدار فاكروه بوعيدتلف حتى دخل عتق ولا يضمن المكره قيمة العبد **(قوله لا يحنث)** لان الفعل وهو الخروج لم ينتقل الى الخالف لعدم الامر وهو الموجب للتلف فنج **(قوله في الاصح)** وقيل يحنث اذا حمله برضاه لابعامره لانه لما كان يقدر على الامتناع فلم يفعل صار كالآمر وجه الصحيح ان انتقال الفعل بالامر لا بمجرد الرضا ولم يوجد الامر والا لفعل منه فلا ينسب الفعل اليه ولو قيل ان الرضا ناقل دفع بفرع اتفاقي وهو ما اذا امره ان يتلف ماله ففعل لا يضمن المتلف لا لتساقب الانلاف الى المالك بالامر فلو اتلفه وهو ساكت ينظر لم ينهه ضمنه بلا تفصيل لاحدين كونه راضيا او لا فتح **(قوله اقسام)** من الحمل والادخال بالامر او بغيره مكرها او راضيا فهستاني **(قوله واحكاما)** من الحنث وعدمه **(قوله واذا لم يحنث)** شرط جوابه قول المصنف لا تحل يمينه ط **(قوله او يزلق)** عطف على بلا امره اي يزلق قدميه وهو يفتحن مصدر زلق كفرح وفي نسخة ولو يزلق **(قوله او يعثر)** بصيغة المصدر فهو يسكون التامثلة قال في القاموس عثر كضرب ونصر وعلم وكرم عثر او عثر او عثارا وعثر كما ابا ط **(قوله اوجج دابة)** في المصباح جج الفرس براكيه يجمع حاما بالكسر وجوها استعصى حتى غاب تأمل **(قوله على الصحيح)** راجع الى جميع المعاطيف ط **(قوله فتح وغيره)** عبارة الفتح قال السيد ابو شجاع تحل وهو اوفق بالناس وقال غيره من المشايخ لا تحل وهو الصحيح ذكره القرطبي وقاضيان وذلك لانه انما لا يحنث لانقطاع نسبة الفعل اليه واذا لم يوجد منه المحلوف عليه كيف تحل اليمين فبقيت على حالها في الذمة ويظهر اثر هذا الخلاف فيما لو دخل بعد هذا الاخراج هل يحنث فمن قال انحاث قال لا يحنث وهذا بيان كونه ارفق بالناس ومن قال لم تحل قال حنث ووجبت الكفارة وهو الصحيح اه وقوله فيما لو دخل بعده هذا الاخراج يعني ثم خرج بنفسه لان كلامه فيما لو حلف لا يخرج فاخرج محمولا بدون امره واذا لم تحل اليمين بهذا الاخراج يحنث لو دخل ثم خرج بنفسه لا بمجرد دخوله فافهم **(قوله لكنه خالف في فتاويه الخ)** ذكر الرمي انه لم يجز ذلك في فتاوى صاحب البحر بل وجد ما يخالفه قلت ولعل ذلك ساقط من نسخته والافقد وجده فيها **(قوله قاصدا)** اي قاصدا الخروج اليها فلو قصد الخروج لغيرها حنث وان ذهب اليها **(قوله عند انفصاله)** من باب داره) لانه بذلك يعد خارجا نهر فلو كان في منزل من داره فيخرج الى بيتها ثم يرجع لا يحنث مالم يخرج من باب الدار لانه لا يعد خارجا في جنازة فلان مادام في داره بحر عن المحيط **(قوله لان الشرط الخ)** علة لقوله متى معها ام لا ولما استشهد عليه من عبارة البدائع ايضا وحاصله ان المستثنى هو الخروج على قصد الجنازة والخروج هو الانفصال من داخل الى خارج ولا يلزم فيه الوصول اليها ليمشي معها او يصلي عليها واما علة عدم الحنث فيما اذا أتى أمرا آخر بعد خروجه اليها فهي مفاده ان الفتح من أن ذلك الاتيان ليس بخروج والمحلوف عليه هو الخروج **(قوله والذهب)** كون للذهب مثل الخروج هو الذي منى عليه في الكثر وغيره وصححه في الهداية وغيرها قال في الدر المنقي وقيل كالاتيان فيشترط فيه الوصول وصححه

(لا) يحنث (ولو راضيا بالخروج) في الاصح (ومثله لا يدخل اقسامه واحكاما واذا لم يحنث) بدخوله بلا امره او يزلق او يعثر او هو ب رشح او ح دابة على الصحيح ظهريه (لا تسحل يمينه) لعدم فصله (على المذهب) الصحيح فتح وغيره وفي البحر عن الظهريه به يفتي لكنه خالف في فتاويه فتني بانحلالها اخذ بقول ابن شجاع لانه ارفق لكنك علمت المعتمد (ولا يحنث في قوله لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها) قاصدا عند انفصاله من باب داره متى معها ام لا لما في البدائع ان خرجت الا الى المسجد فأنت طالق فخرجت تريد المسجد ثم بعد اليها فذهبت لغير المسجد لم تطلق (ثم أتى أمرا آخر) لان الشرط في الخروج والذهب

في الحانية والحلاصة فل أتتني والمتمند الأول نعم نوى بالذهب الاتيان أو الحروج فكما
نوى اه قلت والارسال والبعت كالحروج ايضا في انه لا يشترط فيهما الوصول في الذخيرة
لوقال ان لم أرسل اليك اوان لم أبعث اليك هذا التمر نفقتك فانت كذا فصاعت من يد الرسول
لايبحث **(قوله والروح)** هو بحث بالبحر كباقي ويظهر لي ان العرف فيه استعماله مراد به
الوصول ولا يخفى ان التية تكفي ايضا **(قوله والعبادة والزيارة)** تابع في ذلك صاحب البحر
حيث قال وقيد بالاتيان لان العبادة والزيارة لا يشترط فيهما الوصول ولذا قال في الذخيرة اذا
حلف ليعودن فلانا او ليزورنه فأتى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه لايبحث وان أتى بابه
ولم يستأذن حث اه قلت ومقتضاه ان الاتيان يشترط فيه الاجتماع وليس كذلك لافي
الذخيرة ولو حلف لأتاني فلانا فهو على ان يأتي منزله او حانوته لقيه او لم يلقه وان أتى مسجده
لم يبحث رواه ابراهيم عن محمد اه فقد علم ان العبادة والزيارة مثل الاتيان في اشتراط
الوصول الى المنزل دون صاحبه بل يشترط في العبادة والزيارة الاستئذان فهما أقوى من
الاتيان في اشتراط الوصول فلا يصح إلحاقهما بالحروج والذهب والحمد لله ما هم الصواب
(قوله لافي الاتيان) صوابه لافي الاتيان والعبادة والزيارة كعلمت من اشتراط الوصول في
الثلاثة ومثلها الصعود في الذخيرة قال لأمروته ان صعدت هذا السطح فانت كذا فارتقت
مرقتين او ثلاثة فبئيل يجب ان يكون فيه الخلاف المار في الذهب وقال ابو الليث وعندي
لايبحث هنا بالاتفاق اه قلت وصححه في الحانية ولعل وجهه ان صعود السطح الاستعلاء
عليه فلا بد من الوصول نعم لوقال ان صعدت الى السطح ينبغي ان يجري فيه الخلاف المار تأمل
وفي الذخيرة عن المتقي لازم رجلا خلف الماتزم يأتيه غدا فأتاه في الموضع الذي لزمه فيه
لايبر حتى يأتي منزله ولو لزمه في منزله فتجول الى غيره لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تجول اليه
ولو قال ان لم أتك غدا في موضع كذا فأتاه فلم يجده فقد بر بخلاف ان لم أوافك لانه على ان
يجتمعا **(قوله فلو حلف الح)** تفريع على قوله لان الشرط في الحروج والذهب الح ط
(قوله بخر بحثا) يؤيده العرف وكذا ما في المصباح حيث قال وقد يتوهم بعض الناس ان
الروح لا يكون لافي آخر النهار وليس كذلك بل الروح والغدو عند العرب يستعملان في المسير
اي وقت كان من ليل او نهار قاله الازهرى وغيره وعليه قوله عليه الصلاة والسلام من راح
الى الجمعة اول النهار فله كذا اي من ذهب اه **(قوله ثم رجع عنها)** وكذا لو لم يرجع بالاولى
فهو غير قيد ولذا قال في التلخيص رجع عنها او لم يرجع **(قوله قصد غيرها املا)** اي لان الحث
تحقق بمجرد الحروج على قصدها فلا فرق حينئذ بعد ما خرج بين ان يقصد الذهاب الى غيرها
اولا **(قوله فخرج بحثا)** حيث قال وقد قالوا امايبحث اذا جاوز عمران على قصد ما كانه ضمن
لفظ أخرج معنى أسافر للعلم بأن المضي اليها سفر لكن على هذا لو لم يكن بينه وبينها مدة سفر
بانبغي ان يبحث بمجرد انفصاله من الداخل اه قلت يؤيده قوله في الذخيرة لان الحروج الى
مكة سفر والانسان لا يعد مسافرا اذا لم يجاوز عمران مصره اه اي بخلاف الحروج الى الجيزة
لكن لما كانت الجيزة في المصر اعتبر في الحروج انفصاله من باب داره وان كانت المقبرة خارج
المصر لانه يباحث على الحروج الى المقبرة اما لو حلف على ذلك او على الحروج الى القرية مثلا

والروح والعبادة والزيارة
التية عند الانفصال
لا الوصول الا في الاتيان
فلو حلف (لا يخرج اولا
يذهب) او لايروح بخر بحثا
(الى مكة) فيخرج يريد هاتم
رجع) عنها قصد غيرها
أم لا (حث اذا جاوز
عمران مصره على قصد ما
ان بينه وبينها مدة سفر
والا حث بمجرد انفصاله
فخرج بحثا

معلب

حلف لا يخرج الى مكة
ونحوها

يلزم منه الخروج من المصير فالظاهر انه يلزم مجاوزة العمران وان لم يقصد مدة سفره وفي البحر
عن البدائع قال عمر بن اسد سألت محمدا عن رجل حلف ليخرج من الرقة ما لم يخرج قال
اذا جعل البيوت خلف ظهره لان من حصل في هذه المواضع جازله القصر اه قال في البحر
فالحاصل ان الخروج اذا كان من البلد فلا يحنث حتى يجاوز عمران مصره سواء كان الى
مقصده مدة سفره او لا وان لم يكن خروجا من البلد فلا يشترط مجاوزة العمران اه وهذا
مخالف لما بحثه في الفتح فليتأمل **(قوله وفيه الخ)** لما أجذبنا في الفتح بل هو في البحر وغيره
(قوله مع فلان العالم) الذي في البحر وغيره العالم اي هذه السنة فهو ظرف زمان معرف بال
التي لا حضور **(قوله بر)** فاذا بدله ان يرجع رجع بلا ضرر بحر قلت والظاهر انه لا بد من ان
يكون خروجه على قصد السفر لا على قصد الرجوع ولذا قال فاذا بدله الخ ويدل عليه قوله
في الحاشية فاذا خرج معه تجاوز البيوت ووجب عليه قصر الصلاة فقد برأه لا يحنث ان وجوب
القصر لا يكون الا عند السفر وكذا قول المصنف وغيره فيخرج يريد بها * (تيسره) * يعلم
نما قرناه جواب ما يقع كثيرا فيمن حلف ليسافر فانه يبر بمجاوزة العمران على قصد السفر
الى مكان يشهونه مدة السفر فاذا بدله الرجوع رجع بلا ضرر وبه أفق المصنف وغيره لكن
لا بد من قصد السفر كما قلنا لا مجرد الخروج على قصد الرجوع لانه لا يتحقق به السفر والله اعلم
(قوله فيخرج مع جنازة) اي يخرج من بغداد مع الجنازة بأن جاوز العمران قال ولكن
العرف بخلافه فان من حلف لا يخرج من مصر فزار الامام لا يعد خارجا منها في عرفنا اه
قلت لكن اذا قامت قرينة على ارادة الخروج مطلقا السفر أو غيره بعد خارجا **(قوله كما مر)**
اي قريبا في قوله الا في الاتيان **(قوله الفرق لا يحنث)** هو ان الخروج الانفصال من الداخل
الى الخارج واما الاتيان فعبارة عن الوصول قال تعالى فأتيا فرعون قولا **(قوله فذهبت)**
قبل العرس) اي بحث لا تعد عرفا انها ات العرس بأن كان ذلك قبل الشروع في مباديه
وفي البرازية لا يذهب الى وليمة فذهب لصاب غريمه لا يحنث اه اي اذا كان الغريم في الوليمة
وذكر في الذخيرة انه افق بذلك شيخ الاسلام الاسديجاني **(قوله فهو ان يأتي منزله او حانوته)**
فلو أتى مسجده لا يحنث فالشرط الوصول الى محله لا الاجتماع كما قدمناه **(قوله حتى مات)**
احدها) قدر لفظ احدها لان الحث لا يحنث بموت الحالف فقط بل المحلوف عليه مثله
كما يأتي **(قوله حث في آخر حياته)** اي حياة احدها فلو كانت يمينه بالعلاق فمات المرأة تبق
اليمين لا يمكن الاتيان بعد موتها ثم لو كان الشرط طلاقها مثل ان لا يطلقك فأت طالق ثلاثا
يحنث بموتها ايضا لتحقق اليأس عن الشرط بموتها اذ لا يمكن طلاقها بعده بخلاف الاتيان
ونحوه كما قدمناه في الطلاق الصريح عن الفتح وكلام الفتح هناموهم خلاف المراد فتنه **(قوله)**
وكذا كل يمين مطلقة) اي لخصوصية للاتيان بل كل فعل حلف ان يفعله في المستقبل والطاقه
ولم يقيد بوقت لم يحنث حتى يقع اليأس عن البر مثل يضربن زيدا او يعطين فلانة او يعطفن
زوجه وتحقق اليأس عن البر يكون بموت احدها ولذا قال في غايه البيان واصل هذا ان
الحالف في اليمن المطلقة لا يحنث مادام الحالف والمحلوف عليه قائمين لتصور البر فاذا مات
احدها فانه يحنث اه قال ح وهذا اذا كانت على الانثبات فان كانت على التني

وفيه حلف ليخرج من
فلان العالم الى مكة فيخرج
معه حتى جاوز البيوت بر
وفي لا يخرج من بغداد فيخرج
مع جنازة والمقابر خارج
بغداد حثت) وفي لا يأتيها
لا) يحنث الا بالوصول
كمر والفرق لا يحنث (ك)
لا يحنث (واو حان) ان لا تأتي
امرأته عرس فلان فذهبت
قبل العرس وكانت تمة
حتى مضى العرس لانها
مأنت العرس بل العرس
أنا هاذ خيرة خلف (اليأنة)
فهو ان يأتي منزله او حانوته
لقية أم لا (ف) لو (لم) يأتيه حتى
مات احدها) حث في
آخر حياته) وكذا كل
يمين مطلقة

قوله موهم خلاف المراد
فانه قال هناك ان كان الحالف
بطلاقها يفعل ولا يفعل
حث بموت احدها ولا
فرق في ذلك بين موته وموتها
في الصحيح وتقدمت هذه
في الطلاق اه منه

لا يثبت في آخر حياته من من حشته خلا كالا يثبت **(قوله)** اما المؤمنة فيعتبر آخره اي آخر وقتها
 وفي بعض النسخ آخره اي آخر الوقت معلوم من المات اي وذا مضى الوقت ولم يفعل حشث
(قوله) فلا حشث) اما في الحشث بآخر الوقت ولم يوجد في حشثه **(قوله)** بطلان يمينه بالله تعالى
 اشار به الى ان يمينه لو كانت باطلا لكانت باطلا لا بطلان بالردة لان الكفر لا ينافي في المعلق بغير القرب
 ابتداء فكذا بقاء ا هـ **(قوله)** كما مر اي اول الايمان **(قوله)** فندبر) امر بالتدبر اشارة الى
 خلفاء ائمة دنا من قوله حشث ووجهها ان حشثه في آخر حربه يدل على بقاء اليقين بخيصة قبل
 الموت اذ الباطلة لا حشث فيها والحكم بالحق مرتدا وان كان مونا حكما لكنه غير مرادها
 لبطلان ائمين بمجرد الردة قبل الحكم بالحق الذي هو في حكم الموت فحيث بطلت اليمين قبل
 الموت علم ان مراده بقوله حتى مات الموت الحقيقي اذ لا يتصور الحشث بالموت الحكمي فانهم
(قوله) فهي استطاعة الصلحة اي الاستطاعة المعلومة من استطاع هي سلامة آلات الفعل
 المحلوف عليه وصحة السبب كما في الفتح والمراد بالآلات الجوارح كالرؤس ليس يستطيع
 وصحة الاسباب تمهية لارادة الفعل على وجه الاختيار فخرج الممنوع نهر اي من منعه سلطان
 ونحوه **(قوله)** لا اله الا الله تعالى اي المعنى المذكور هو المعروف عند الإطلاق كافي قوله تعالى من
 استطاع اليه سبيلا بخلاف المعنى الآتي في المتن **(قوله)** فتفتح على دفع الموانع) يشمل المانع
 المعنوي كالمرض والحسنى كالقيد ونحوه في معنى بذل عن ذكر سلامة الآلات ولهذا فسرهما
 محمد بقوله اذا لم يمرض ولم يتعه الساعان ولم يشي) امر لا يقدر على اتيانه فلم يأت حشثه **(قوله)**
 بحر بختا) حيث قل فيا نبي الله اذا نسي اليمين لا يثبت لان النسيان مانع وكذا لو جن فلم يأت حشثه حتى
 مضى المد كالا يخفى **(قوله)** المقارن للآلات اي التي تتحقق معها بالانذار اليه لان افعال العباد
 مخلوقة لله تعالى فيج **(قوله)** صدق ديانته) فذلل بأنه لعذر أو غيره لا يثبت كأنه قال لا يثبت ان
 خلق الله تعالى اتياني وهو اذا لم يأت ما يخلق اتيانه ولا استطاعته المقارن والآتي فيج **(قوله)**
 لانه خلاف الظاهر) دل في الفتح وقيل يصدق ديانته وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه لان اسم
 الاستطاعة يشارك بالاشتراك على كل من المعنيين والاول اوجه لانه وان كان مشتركا بينهما
 لكن تعذر عرف استعانة الله عند الإطلاق عن القرينة لاحد المعنيين بخصوصه فصار ظاهرا فيه
 بخصوصه فلا يصدق الثاني بخلاف الظاهر ا هـ **(قوله)** وقد اظهر الزاهد اعترافها
 بتقديم فطير ذلك في باب الحج عن الغير حيث قل ان مذهب اهل العدل والتوحيد انه ليس
 للانسان ان يعمل له امره لقوله عز وجل لا يبرأ منكم اهل الاعتراف كما مر بيانه وعبارته هنا وفي قوله اي
 صاحب الهداية حقيقة الاستطاعة انما يقارن الفعل نظر قوي لانه بناء على مذهب الاشعرية
 والسادة ان القدرة تقارن الفعل والله باطل الذل كان كذلك لما كان في عون وهامان وسائر
 الكفرة الذين ماتوا على الكفر فدينون على الايمان وكان تكليفهم بالانذار تكليفا بما لا يطلق
 وكان ارسال الرسل والانبيا وازال الكتب والاوامر والنواهي والوعود والوعيد ضالعة
 في حقهم ا هـ قال في البحر وهو غلط لان التكليف ليس مشروطا بهذه القدرة حتى يلزم
 ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة وهي - لامة الآلات وصحة الاسباب كما عرف في
 الاول **(قوله)** شرط لا اله الا الله خروجه (اذن) لانه متعلق بشرط ولكل متعلق بنائب المتعلق وهو

مطلب
 حاشف لياتيه ان استطاع

اما المؤمنة فيعتبر آخره اي
 مات قبل مضى عليه فلا حشث
 وقوله حشث يفيد انه لو ارتد
 وطلق لا يثبت لبطلان يمينه
 بالله تعالى بمجرد الردة كما مر
 فندبر حاشف) لياتيه غدا
 ان استطاع فيهي) استطاعة
 الصلحة لانه المتعارف فتفتح
 (على دفع الموانع) كمرض
 او سلطان وكذا جنون
 او نسيان غير بختا) وان
 نوى) اي (القدرة) الحقيقية
 المتعارفة) هل (صدق ديانته)
 لا قضاء على الادب ففتح
 لانه خلاف الظاهر قد
 اظهر الزاهد اعترافه هنا
 في الجزئي كالقوله في القرينة
 في موضعين من الفاظ
 التكفير (لا يخرج) بغير
 اذني ا هـ (الاباذي) او
 بأمرى او ماعى ا هـ
 (شرط) ا هـ (كلى خروج
 اذن)

مطلب
 لا يخرج الاباذي

اذن لا بشرط لثلا يلزم تعدية فعل بحرفين متفق اللفظ والمعنى افاده القهستاني ثم لا يخفى ان اشتراط الاذن راجع لقوله الاباذنى اماما بعده فيشترط فيه الامر او العلم او الرضا وانما شرط تكراره لان المستثنى خروج مقرون بالاذن فإوراءه داخل في المنع العام لان المعنى لا يخرجى خروجاً الاخر وجامداً باذنى قال في النهر ويشترط في اذنه ان تسمعه والا لم يكن اذناً وان تفهمه فلو اذن لها بالعربية ولا عهد لها بها فخرجت حث وان لا تقوم قرينة على انه لم يرد الاذن فلو قال لها اخرجى أما والله لو خرجت ايجزيتك الله لا يكون اذناً صرح به محمد وكذا لو قال لها في غضب اخرجى بنوى التهديد لم يكن اذناً اذا لمعنى حينئذ اخرجى حتى تطلقى اه ماخصاً وفي البرازية قامت للخروج فقال دعوها تخرج ولانية لم يكن اذناً ولو سمع سائلاً فقال لها اعطه لقمة فان لم تقدر على اعطائه بلا خروج كان اذناً بالخروج والا فلا وان قال اشترى اللحم فهو اذن ولو اذن لها بالخروج الى بعض اقاربه فخرجت لكس الباب أو خرجت في وقت آخر حث ولو استأذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت الاخ لا يبحث لوجود الاذن بالخروج الا ان قال ان خرجت الى احد الاباذنى وفي لا يخرجى الا برضا فأذن ولم تسمع او سمعت ولم تفهم لا يبحث بالخروج لان الرضا يتحقق بلا علمها بخلاف الاذن وفي الأامرى قال امر ان يسمعها بنفسه او رسوله وفي الإرادة والهوى والرضا لا يشترط سماعها وفي الإيعامى لا يبحث لو خرجت وهو رايها أو اذن لها بالخروج فخرجت بعده بلا علمه اه ماخصاً اه تمام فروع المسئلة هناك قال في البحر ولا فرق في المسئلة بين ان يكون المحاطب الزوجة او العبد بخلاف ما لو قال لا اكلم فلانا الاباذن فلان أو حتى باذن او الا ان باذن أو الا ان يقده فلان أو حتى يقدم او قال لرجل في داره والله لا يخرج الاباذنى فانه لا يتكرر الاذن في هذا كله لان قدوم فلان لا يتكرر عادة والاذن في الكلام يتناول كل ما يوجد من الكلام بعد الاذن وكذا خروج الرجل مما لا يتكرر عادة بخلاف الاذن للزوجة فانه لا يتناول الا ذلك الخروج المأذون فيه لا كل خروج الابن صريح فيه مثل اذنت لك ان تخرجى كما أردت الخروج كذا في الفتح اه * (تمه) * في النهر عن المحيط لوقال الاباذن فلان فأت المحلوف عليه بطلت اليمين عندها خلافاً لابن يوسف اه وفي الفخيرة حاتف لا يشرب بغير اذن فلان فنأوله فلان بيده ولم ياذن باللسان وشرب ينبى ان يبحث لانه ليس باذن بل هو دليل الرضا **(قوله او فرقة)** قال في الفتح ثم انعقاد اليمين على الاذن في قوله ان خرجت الاباذنى فانت طالق والله لا يخرجى الاباذنى مقيد ببقاء النكاح لان الاذن انما يصح لمن له المنع وهو مثل السلطان اذا حاتف انساناً ليرفعن اليه خبر كل داعر في المدينة كان على مدة ولايته فلو ابانها ثم تزوجها فخرجت بلا اذن لا تطلق وان كان زوال الملك لا يبطل اليمين عندنا لانها لم تنعقد الاعلى بقاء النكاح اه فلو لم يقيد بالاذن لم يقتيد بقاء النكاح كما سيذكره الشارح عن الزيلعي في أواخر الايمان مع عدة مسائل من هذا الجنس وهو كون اليمين المطلقة تصير مقيدة بدلالة الحال بقى لو خرجت في عدة البائن هل يبحث بظهرلى لانها وان كانت ممنوعة لكن مانعها الشرع لا الزوج تأمل **(قول له دين)** اى ولا يصدق في القضاء وعليه الفتوى خاتية اى لانه خلاف الظاهر وانما دين لانه محتمل كلامه لان الاذن مرة موجب الغاية في قوله حتى اذن ومن الاستثناء والغاية

الافرق او حرق او فرقة
ولو نوى الاذن مرة دين

• منه من حيث ... بعدهم تخلف لها قبلهما فيستعمل الأبدن معنى حتى إذا فتح
(قوله) ... يلوخرجت بغير إذن ووقع الخلاف ثم خرجت مرة ثانية بلا إذن
 لا يقع على إحلال التحريم بوجود الشرط وليس فيه ما يدل على تكرار بجر عن الظهيرة
(قوله) ... (قلت صح) ... يبعد قوله كما خرجت حائض في الحائض به أخذ الشيخ
 الإمام بن عجل حتى لو خرجت بعد ذلك حائض وإذا لها بطرود ثم قال لها كانهنك فقد
 أذن لك فبه لا يصح نهيها **(قوله)** وفي التصريفية (أ) هذه مسألة استقرافية وذكر
 في الذخيرة عشرة ورية وقال بعدها ثم إن الزوج ذهب إلى سمرقند وبعث إليها الخشب
 أسلحاً حتى خرجوها على كره منها وذهبوا بها إلى زوجها بسمرقند بامر الزوج هل يحنث
 في ميثه فقيل بغيره راجع على ظاهر جواب الكتاب أن الزوج نقلها من بلدة إلى بلدة
 أخرى بغيره وفي معن لانه صح الأمر بالخراج من الزوج والنقل فعل المخرج إليه فكان
 الزوج حراً بنفسه ما على اختياره في البت أنه ليس له نقلها يصح الأمر ولم ينقل فعل
 المخرج إليه فلا يحنث **(هـ قوله)** خلاف قوله (ج) مرتبة بتقدمه في المتن أي لو قال
 لا تخرجي إلا أن أذن وأذن فنهكس لأن مرة واحدة لأنه ما احتج فظاهره
 وأما إلا أن فتجوز بالأعقاب بتعدد سنه لأن من خروج وتقدمه في فتح والبحر قال في
 البحر وأشار إلى أنه لو قال عبده حر أن دخل هذه الدار إلا أن يسي فدخلها ناسياً ثم دخل
 ذاكر لم يحنث بخلاف قوله الناسياً لأنه استثنى من كل دخول دخولاً بصفة ففيه ما سواه
 داخل تحت حين ما لا دلالة فيه بمعنى حتى فعله دحياً ناسياً التمس لزين **(هـ قوله)** صدق
 أي قبضه لأنه محتمل كلامه وفيه تشديد على نفسه بخر **(قوله)** ولو ساء حتى لو حلف
 لا يدخل داره أو يبيت وهي تسكن مع زوجها حائض بدخول نهر عن أخوته قلت وهو
 خلاف ما سيذكره آخر الأيمان عن لو فعت لكن ذكر في التتارخانية أن فيه اختلاف
 الرواية ويظهر أن الرجعية مذهب حيث كان الاعتبار بنسبة السكني عرف ولا يتحقق أن بيت المرأة
 في العرف ما تسكنه تبع زوجها وفقر مستذكره آخر الأيمان **(قوله)** أو بارة) لا فرق
 بين كون السكني ملكاً أو لأجرة أو عارية إذا استعملها يتحفظها وله فدخلها الحالف
 فانه لا يحنث كفي العدة ولو وجه فيه ظاهر نهر أي لأنها ليست مسكنها **(قوله)** اعتبار عموم
 المخرج (ج) مرتبة بقوله يراد يعني أن الأصل في دار زيد أن يراد بها نسبة الملك وقدايرد بها
 ما يشمل العارية ونحوها وفيه جمع بين الحقيقة والحجاز وهو لا يجوز عندنا فحالف بأنه من عموم
 الحجاز بأن يراد به معنى عام يكون المعنى الحقيقي فرداً من الأفراد وهو نسبة السكني أي ما
 يسكنه زيد تلك أو عارية كس في ماذا دخل داراً موكدة زيد وسأكنه غيره فحلف رجل
 لا يدخل دار زيد ففتضح كون اعتبار نسبة السكني أن لا يحنث وفي المتن عن الإيضاح أن فيه
 عن محمد روايتين وقيل إذا كان زيد دار غيرها يسكنها لم يحنث ولا يحنث أه قلت وجزم
 في حائضه ما حث ولم يفتل وهو مرجح لاحدى الروايتين وعليه فكان على المصنف أن يقول
 يراد به نسبة السكني ولو ملك سكن مشى في الحيف على عبده أحنث وفي التهر اعلم أنه إذا حلف
 لا يدخل دار زيد فداره مصفاً دار يسكنها فلو دخل دار غلته لم يحنث كفي الحيف وعليه تفرع

وأحل يمينه بغير وجه مرة
 إلا أن ولو قال كما خرجت
 فقد أذن لك سقط أذنه
 ولو ساء ما بعد ذلك صح عند
 محمد وعليه فتقوى وواجبة
 وفي التصريفية حالف
 بأصلاقي لا ينقل أهله لاند
 كما أفرغ الأمر لمحاكم
 فبعث رجلاً أذنه فقل أهله
 لا يحنث (خلاف قوله) (أ)
 أن وحتى (أ) ذلك أنه
 لم يقاسه ولو ساء تعدد
 صدق (حالف لا يدخل
 دار فلان يراد به نسبة
 السكني أي) عرفه وروى
 أو بارة باعتبار عموم الحجاز
 ومعه كون محل الحقيقة
 فرداً من أفراد الحجاز (أو)
 حالف (بضع قدمه في دار
 فلان حث بدخولها
 معناه)

معاص

لا يدخل دار فلان يراد به
 نسبة السكني

ما في الحجة ان دخلت دار زيد فعدى حروان دخلت دار عمرو فامرأته طلق فدخل دار زيد
وهي في دمر عمرو باجارة لم يعتق وطلق فانه نوى شيأ صدق اه قات لكن الذي رأيته في الخبر
وكذا في البحر نقلا عنه يعتق وطلاق وعليه فهو متفرع على ما في الحاشية لاعلى ما في المحيط
وفي الحاشية ايضا لا يدخل دار فلان فأجرها فلان فدخلها الخائف فيه روايتان قلوا عدمه
الحث قول ابى حنيفة وابى يوسف لان الاضافة عندهما كما تبطل بالبيع تبطل بالاجارة
والتسليم وملك اليد للغير اه قلت هذا يفيد ان ما جزم به في الحاشية اولاً قولهما واحدى
الروايتين عن محمد ويفيد ايضا انها اذا بقيت بيد المالك غير مسكونة لاحد تبقى النسبة له فيحدث
الخائف بدخولها ولو كان المالك ساكناً في غيرها تأمل * (تليه) * في الحاشية ايضا حلف
لا يدخل دار زيد ثم حلف لا يدخل دار عمرو وبقاها زيد من عمرو وسامها اليه فدخلها الخائف
حث في العين الثانية عنده لان المستحدث بعد الامين يدخل فيها لومات مالك الدار فدخل
لا يحنث لا يتقالتها للورثة ولو كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلمة يحنث وقال ابو الليث
لا عليه الفتوى لانها وان لم يملكها الورثة وبقيت على حكم ملك الميت لم تكن مملوكة له من
كل وجه اه مخلصا (قوله ولو حافيا) الاولى ان يقول ولو متعللاً مع النعل لم تمس قدمه
الارض فيشمل الحافى بالاولى (قوله متعذرة) نحو والله لا آكل من هذه الخلة كما أتى اول الباب
الآتى (قوله او مهجورة) كافي مثالا (قوله وضع قدميه) اى بحيث يكون جسده
خارج الدار دور (قوله لم يحنث) هو ظاهر الرواية كافي الفتح شرح بلالاية قال في الذخيرة
ومتى صار اللفظ مجازاً عن غيره لا يعتبر اللفظ بحقيقته وينصرف الى المجاز كافي وضع القدم
الدليل يدل على عدم ارادة المجاز فتعتبر الحقيقة فاذا قال لامرأته ان ارتقي هذا السلم
او وضعت رجلك عليه فأنت كذا فوضعت رجلك عليه ولم ترتقي حث لان العطف دل على
انه أراد به الحقيقة ثم قل وفي المتن لا ضربك بالسباط حتى اقتلاك فهذا على الضرب الوجيع
ولو قال لا ضربك بالسيف حتى تموت فهذا على الموت عرف مراده من تقيده بالسيف اه
قلت وهذا لا ينافي قولهم الايمان مبنية على الالفاظ لاعلى الاغراض لان المراد الاثناظ التي
لم تهجر كما قدمناه اول الباب (قوله لم يرد الخروج والضرب) اى لشخص اراد
الخروج او اراد الضرب وهو متعلق بقول المصنف في قوله اى قول الخائف وقوله فعلة فوراً
نائب فاعل شرط وضيمه للمذكور من الخروج والضرب (قوله فوراً) سئل السعدي بماذا
يقدر الفور قال بساعة واستدل بما ذكر في الجامع الصغير ارادت ان تخرج فقال الزوج ان
خرجت فعدت وجلست وخرجت بعد ساعة لا يحنث حموى عن البرجندى ولا يشترط لعدم
حنثه اذا خرجت بعد ساعة تغيير تلك الهيئة الحاصلة مع ارادة الخروج يشير اليه قول الفتح
تهبات للخروج تخاف لا تخرج فاذا جلست ساعة ثم خرجت لا يحنث لان قصده منها من
الخروج الذي تهبات له فكأنه قال ان خرجت الساعة وهذا اذا لم يكن له نية فان نوى شيأ عمل به
شرط الالية قات وهو مفاد عبارة الجامع الصغير ايضا لكن في البحر عن المحيط ان تقوى الساعة
وتجئى الى الدار فأنت كذا فقامت الساعة ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست
حتى خرج الزوج فخرجت وأنت الدار بعده لا يحنث لان رجوعها وجلسها مادامت

مصاب

لا يبع قدمه في دار فلان

ولو حافيا اورا كبا ماتقرر
ان الحقيقة متى كانت متعذرة
او مهجورة صير الى المجاز
حتى لو اضطح وضع
قدميه لم يحنث (وشرط
للحنث في) قوله (ان
خرجت مثلاً) فأنت طالق
او ان ضربت عبيدك
فعدى حر (لم يرد الخروج)
والضرب (فعلة فوراً)
لان قصده المتع عن ذلك
الفعل عرفاً ومدار الايمان
عليه

مطلب

في عين الفور

في تهيؤ الخروج لا يكون تركا بغير كمال لو اخذها البول قبالت قبل لبس الثياب اه ماخصا
 الا ان يفرق بين الاثبات والثبوت في المحلوف عليه في الاول عدم الخروج وهو ترك فيتحقق
 بتحقيق شدة وهو الجلوس على وجه الاعراض فانما جلسا للاعراض عن الخرجة
 المحلوف عليها فيتحقق عدم الخروج سواء تغيرت الهيئة او لا والمحلوف عليه في الثاني المجيء
 المثبت وهو لا يتحقق الا بقباله والفاعل اذا تهيأ للفعل وجلس منتظرا له عازما عليه لا يكون
 معرضا عنه بل هو فعل حكما لكن لا بد من بقاء تلك الهيئة هنا ليعلم بها ان الجلوس ليس
 على وجه الاعراض لان الله وس ضد الفعل المراد ظاهرا هذا ماظهر لي فتدبره **(قوله)** وهذه
 تسمى بين الثمور اح (من فارت التدر غات استعير للسرعة او من فوران الغضب انفراد
 الامام باظهارها وانما تخرج او لا قسمين مؤبدة أى مطلقة ومؤقتة وهذه مؤبدة لفظا
 مؤقتة معنى تنقيد بحال ما ان تكون بناء على امر حالى كما مثل او ان تقع جوابا للكلام
 يتعاقب بالحال كما في ان تغديت افده في النهار **(قوله)** ولم يخالفه احد (كذا في البحر عن المحيط
 لكن نقل في المتح عن زهير والشافعي اخذت بها اعتبار الاطلاق اللفظي **(قوله)** تغديه معه
 نائب قال شرط فلو خرج الى منزله فتعدى لم يحنث لان جوابه خرج مخرج الجواب فينطبق
 على السؤال فيصرف الى الغداء المدعو اليه كذا في الهداية **(قوله)** ذلك الطعام المدعو اليه
 كذا في الايضاح لان كل معزيا الى الهداية والذي في الهداية هو ماسمعه وهو محتمل ان يكون
 المراد به الفعل اى التغدى وان يكون المراد به الضم الذى هو حقيقة الغداء بالادال المهمة
 والظاهر الاول وان قول الهداية فيصرف الى الغداء اح على حذف مضاف اى الى اكل
 الغداء او انه اطلق الغداء على التغدى تساهلا بدليل قوله في الباب الآتى الغداء الاكل
 من طواع الفجر الى الظهر قل في الفتح هناك وهذا تساهل معروف المعنى فلا يعترض به اه
 ويلزم على فمفهمه ان كمال انه لو اكل ذلك الطعام في بيته وحده يحنث وليس كذلك لان المحلوف
 عليه هو التغدى مع العشاء لانه هو المدعو اليه وليس في كلام الطالب ولا في كلام الخائف
 تعيين طعام بل لو دعاه الى الغداء معه قبل حضور طعام اصلا فالظاهر ان الحكم كذلك
 بدليل تعليمه بان الجواب ينطبق على السؤال نعم لو قال الطالب تغدمنى هذا الطعام
 تغيد به اما بدون ذلك فلا والذي يظهر لي ان هذا الفهم الذى فهمه ابن كمال غير صحيح
 ولم أر من سبقه اليه وان عول الشارح عليه تأمل **(قوله)** اليوم او معك (مفعول ضم
 اى بان قال ان تغديت اليوم او قال ان تغديت معك حث بمطابق التغدى واعتراض ح قوله
 او معك بانه لم يزد على السؤال لان السؤال فيه الغفلة مع فالصواب ان يقول تغد عندى
 كما قال في المتن اه قلت لكن في الذخيرة قال له تغد معي فقال والله لا تغدى فذهب الى بيته
 وتغدى مع اهله لا يحنث ووجه ذلك ان بيته عقدت على غداء معين وهو الذى دعاه اليه لان
 قوله والله لا تغدى خرج جوابا لسؤال الخاطب وامكن جعله جوابا لانه لم يزد على
 حرف الجواب فيجعل جوابا والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال والسؤال وقع على غداء
 بعينه بدلالة قوله تغد معي اى هذا الغداء فيجعل ذلك كالمصرح به في السؤال كأنه قال تغد معي
 هذا الغداء والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال بخلاف ما لو قال والله لا تغدى معك لانه زاد

وهذه تسمى بين الثمور
 تفرد ابو حنيفة رحمه الله
 باظهارها ولم يخالفه احد
 (د) كذا (في) حلته (ان)
 تغديت فيكذا (بعد قول
 الطالب) نعل (تغديه)
 شرط للحنث (تغديه معه)
 ذلك الطعام المدعو اليه
 (وان ضم) الى ان تغديت
 (اليوم او معك) فتعبدى حر

على حرف الجواب ومع الزيادة عليه لا يمكن ان يعمل جوابا لجعل ابتداء ولا بد فيه اه
ومثله في التاخر خاتمة عن السراجية فلم ان قوله ان تغديت معك زيادة على الجواب وان كان
لفظ مع مذكورا في كلام الطالب الاستغناء عنه وامومه المدغم اليه وغيره اى التغدى
معه في ذلك اليوم وغيره لكن لا يخلو عن ظاهر ما ناله من تقدير ثم في هذه العبارة
اطلاق الغداء على التغدى كما وقع في عبارة الهداية اساهلا (قوله حث بمطلق التغدى)
الاطلاق بالنظر لليوم معناه سواء تغدى معه او في بيته مثلا في ذلك اليوم وما ينظر الى
قوله معي تغدى معه ولو في غير هذا الوقت ولا يثبت ان تغدى مع غيره ولو في الوقت الذى
حالفه طه (قوله لجعل مبتدأ) لكن لو نوى الجواب دون الابتداء صدق ديانة
لان احتمال كونه جوابا قائم لا قضاء لمخالفته الظاهر فيما فيه تخفيف عليه ولو قال ان تغديت
ونوى ما بين الفور والابد كالיום او الغد لم يصدق أصلا لان التنية انما تعمل في المأخوذ
والحال لا تدل عليه قاتني دلالة الحال ودلالة المقال كلو حالف لا يتزوج النساء ونوى عددا
اولا ياكل طعاما ونوى لقمة او لقمتين لم يصح كذا في شرح تلخيص الجامع (قوله ان لا تغدى
الح) احتراز بها عن اذا فانها للفور في الحاتية اذا فبات كذا فلم افعل كذا قيل ابو حنيفة
اذا لم يفعل على اثر افعال المحلوف عليه حث ولو قال ان فعلت كذا فلم افعل كذا فهو على
الابد وقال ابو يوسف على الفور ايضا اه ومعنى كون ان لا تغدى انها تكون لا تغدى
وغيره عند عدم قرينة الفور والمراد فعل الشرط الذى دخلت عليه او ما رتب عليه فإذا
قال لها ان خرجت فيكذا وخرجت فوراً أو بعد يوم مثلا حث الزاقرينة الفور فيقيده
كما مر منه ما مثل به وكذا ما في الحاتية ان خلت دارك فلم اجلس فهو على الفور اه اى الجلوس
على فور الدخول وفيها ايضا ان بعث اليك فلم تأتني فبعدي حرقمته اليه فأتاه ثم بعث
اليه ثانيا فلم يأتني حث ولا يبطل العين بالبرحتى يحنث مرة فحينئذ يبطل العين اه وفي الذخيرة
ان ضربتني ولم أضربك فهذا على الماضي عندنا كما أنه قال ولم أكن ضربتك قبل ضربك
ايى وان نوى بعد صبح اى ان ضربتني ابتداء ولم أضربك بعده ويكون على الفور واحاصل
ان كلمة ولم تقع على الابد كان أتيتني ولم آتك ان ذرتني ولم اذرك وقد تقع على الفور والمعتبر
في ذلك معانى كلام الناس وكذلك تقع على قبل وعلى بعد كما مر وفي ان كئني ولم أجبك على
بعد لان الجواب لا يتقدم وعلى الفور ايضا باعتبار العادة اه ملخصا (قوله حث) قال في
الاختيار لان مقصوده الدخول لقضاء الشهوة وقد فات فصار شرط الحث عدم الدخول
لقضاء الشهوة وقد وجد اه (قوله وفي البحر عن المحيط) عبارته اذا قل الامرته اذا لم
تجئ الى الفراش هذه الساعة فأنت طالق وهما في التشاجر فطال بينهما كان على الفور
حتى لو ذهبت الى الفراش لا يحنث اه وظاهره ولو كان بعد سكون شهوته فيقيده ما قبله
لكنه خلاف ما فهم مما نقلناه عن الاختيار فيبني تقييد هذا بما اذا لم تسكن شهوته فتأمل
(قوله وكذا الح) وكذا لو أخذها البول فبات كما قدمناه وقيل الصلاة تقطع الفور لانها
عمل آخر والقوى على الاول كما في البحر (قوله واشتغلت بالصلاة المكتوبة) اى اذا
خافت فوتها كما يعلم ما قبله وهذا تكرار الا ان يحمل على ما اذا كان الحلف وهى تصلى

مطلب

ان ضربتني ولم اضربك

تأمل قول في البحر ولو اشتغلت بالتطوع او بالوضوء او أكلت واشربت حثت لان هذا ليس بعذر شرعا اهـ (**قوله** مركب العبد المأذون الخ) يعني لو حثت لايركب دابة فلان فركب دابة عبده فانه يحنث بشرطين الاول ان ينوبها الثاني ان لا يكون عليه دين مستغرق اما اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنث وان نوى لانه لا ملك للمولى فيه عند ابن حنيفة وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن عليه دين لا يحنث مالم ينو لان الملك فيه للمولى لكنه يضاف للعبد عرفا وكذا شرعا قال صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال الحديث فتحل الانشطة الى المولى فلا بد من التوبة وقال ابو يوسف في الوجوه كلها يحنث اذا نواه وقال محمد يحنث وان لم ينو باعتبار حقيقة الملك اذ الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندها هداية قلت وبه ظهر ان القيد بالمأذون لانه محل الخلاف فيحنث في غير المأذون اذا نواه بالاولى انصافا (**قوله** والمكاتب) لم أر من ذكره هنا ولا يأتى فيه هذا التفصيل وانما قال في البحر عن الخيط ولو ركب دابة مكاتبه لا يحنث لان ملكه ليس بمضاف الى المولى اذا نواه ولا يدا اهـ ومقتضاه انه لا يحنث وان نواه اتفاقا لان دابته ملك له لا مولا له ولذا يضمها المولى بالاتلاف سواء كان عليه دين او لا فتدبر ثم رأيت الفهستاني قال والاشافة الى المأذون تشير الى انه لو ركب مركب المكاتب لم يحنث (**قوله** لا يحنث استحسانا) اى وان كان اسم الدابة لما يدب على الارض اذا قال دابة فلان لان العرف خصه بالركوب المعتاد والمعاد هو الحمار والبغل والفرس فيقيد به وان كان الجمل مما يركب ايضا في الاسفار وبعض الاوقات فلا يحنث بالجمل الا اذا نواه وكذا الفيل والبقر اذا نواه حثت والا لا وينبى ان كان الحالف من البدوان ينعقد على الجمل ايضا بلانية لان ركوبه معتاد لهم وكذا ان كان حضر ياجلا والمخولف على دابة جمال دخل في يمينه بلانية واذا كان مقتضى اللفظ انعقادها على الانواع الثلاثة فلو نوى بعضها دون بعض بان نوى الحمار دون الفرس مثلا لا يصدق ديانة ولا قضاء لان نية الخصوص لا تصح في غير اللفظ وسبأني تمامه في الفصل الآتى كذا في الفتح قلت اى لان الحمدول على العرف هو لفظ اركب لالفظ دابة فان لفظ دابة يشمل الكل عرفا ولغة وانما خصص العرف لفظ اركب بهذه الانواع الثلاثة فلو نوى بعضها لم يصح لانه تخصيص الفعل ولاعموه له وسبأني تمامه ثم حيث كان المدار على العرف المعتاد فينبى ان الحالف لو كان ليس ممن يركب الحمار ان لا يحنث بالحمار وانه لو كان الحالف مسافرا ان يحنث بالجمل بلانية (**قوله** وينبى حثه بالبعير الخ) اى اذا كان ممن يركب البعير كالسافر والجمال واهل البدو كما عرفت مما نقلناه عن الفتح (**قوله** ولو حل الخ) اما لو اكره على الركوب فركب حث ط (**قوله** ولو حلف لايركب الا لايركب مركبا) كذا في بعض النسخ ومثله في البحر عن الظهيرية وكذا في الحاتية وهو مخالف لقول المصنف المار قريبا فاليمين على ما يركبه الناس نعم في بعض النسخ حلف لايركب مركبا ومثله في النهر وفي التارخانية حلف لايركب مركبا فركب سفينة قال الحسن في النجريد لا يحنث وعليه الفتوى اهـ لكن العرف الآن المركب خاص بالسفينة فينبى ان لا يحنث بغيره (**قوله** وسيجيى) اى قريبا في الباب الآتى والله سبحانه وتعالى اعلم

باب العين في الاكل والشرب والامساك

لم يذكر مسائل اللبس هنا بل ذكرها في باب العين في الشرب والامساك فكان المناسبات
 اللبس من هذه الترجمة وذكره هناك (قوله في الاكل) ترتيب اخباري ط (قوله في
 الجوف) متعلق بإيصال فلو حلف لا يأكل كذا ولا يشرب فدخله في فيه ومضغه ثم ابتلاه
 لا يئخذ حتى يدخله في جوفه لانه بدون ذلك لا يكون أكلا بل يكون ذوق ط عن البحر
 (قوله كاه وعسل) اي غير جامد والا فهو مأكول تأمل ثم ان المائع الذي لا يئخذ لا يئخذ
 انما يسمى مشروبا اذا تناوله وحده والا فهو مأكول وكذا عكسه ففي البحر عن البدائع
 لو حلف لا يأكل هذا العين فأكله بخبز او تمر او لا يأكل هذا العسل او اخل فأكله بخبز يئخذ
 لانه هكذا يكون ولو أكله بانفراده لا يئخذ لانه شرب لا يأكل وكذلك ان حلف لا يأكل هذا
 الحزب فحلفه ثم دقه وصب عليه الماء فشربه لا يئخذ لانه شرب لا يأكل اه وفي الفتوح حلف
 لا يأكل ابنا فشربه لا يئخذ ولو ترد فيه فإصالة الى جوفه حث اه وقوله ترد فيه نائب
 الثالثة اي فت الحزب فيه وفي الحانية حلف لا يأكل العين فطبخ به أرزا فأكله قال ابو بكر
 الباخي لا يئخذ وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عيه وكذا لو جعله جبنا الا ان ينوي أكل
 ما يئخذ منه حلف لا يأكل السمن فأكل سويقا ماتوا باسمين ذكر في الاصل ان كان السمن
 مستينا بحد طعمه حث لانه ليس يستهلك وذكر الحاكم في المختصر ان كان يئخذ لو عصر
 سال منه السمن حث والا لا وان وجد طعمه قل اي فضيحا وبني ان يكون الجواب
 في مسألة الأزر على هذا التفصيل اه قلت والحاصل انه اذا حلف لا يأكل مأكلا يئخذ وسمن
 واخل فان شربه لا يئخذ وان تناوله مع غيره ولم يستهلك كأكله بخبز او تمر حث وان
 استهلك بأن لا يئخذ طعمه او بان لا ينصرف على الخلاف في تفسيره في بحث قل السامحاني
 وقول الحاكم أرفق ولذا مشيت عليه الشروح اه واما لو خلط مأكولا بما كؤل آخر
 فيأتى بيانه في الفروع الآتية في أثناء الباب (قوله في حلقه الخ) تقرير على تعريف الاكل
 ط (قوله حث بلعها) اي مع قشرها او بدونه اذا كانت مسلوقة (قوله وفي لا يأكل
 عبا الخ) قل في الفتوح ولو حلف لا يأكل عبا او رمانا فجعل يئذه ويرى نغله ويتبع يستحصل
 بالمص لا يئخذ لان هذا ليس أكلا ولا شربا بل مص اه ومثله في البحر عن البدائع قلت لكن
 يصدق عليه تعريف الشرب المذكور وهو إيصال ما لا يئخذ المضع من المائعات الى الجوف
 الا ان يكون المراد المائع وقت ادخاله الفم وعليه فشراد بالمص استخراج مائة الجامد بالغم
 وإيصالها الى الجوف ومقتضاه انه لو حلف لا يئض شيئا لا يئخذ بشرب المائع مع ان السنة
 في شرب الماء المص فعلم ان المص أعم من الشرب من وجه فيجتمعان فيما اذا أخذ الماء فيه
 مع ضيق الشفطين وينفرد الشرب بالعب والمص باستجلاب مائة الجامد بالغم حتى لو
 عصر القماكة وشرب ماءها عبا يئخذ في حثه لا يشرب لافي حثه لا يئض ولو شربه مصا
 حث فلهما هذا ما ظهر لي (قوله لان المص نوع ثالث) اي في بعض الاوجه كفي الصورة
 المذكورة والا فقد يكون شربا كما علمته (قوله وأكل قشره) اي ولم يشرب مائه لان
 ذهاب الماء لا يخرج من ان يكون أكلا له ألا ترى انه اذا مضغه وابتلع الماء انه لا يكون أكلا له

باب العين في الاكل

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

باب العين في الشرب والامساك

لا يحنث بضمه في حرمها لحنث واما الذوق فعمل الفم لحد معرفة ١٢٠ م. ولم يصل الى الجوف اذ افكل اكل وشرب

باب صلاح ماء فدل ان اكل العنب هو اكل القشر والحصرم منه وقد وجد فيحنث بخمر عن
البدائع وفيه نظر (١) كما في الذخيرة وحاصله انه ذكر في العيون انه اذا ابتلع ماء فقط
لم يحنث ولو ابتلع الحب ايضا دون القشر يحنث وعلله الصدر الشهيد بأن العنب اسم لهذه
الثلاثة في الاول اكل الاقل وفي الثاني الاكثر وله حكم الكل (قوله لا يحنث بضمه) لانه
ليس باكل فقد وصل الى جوفه مالا يتأتى فيه المضغ ذخيرة (قوله وفي عمر فليحنث) من
تمة كلام القلانسي وهو يحط الاستدراك اهـ ح اي لانه يؤكل بالمضغ و بالمش عادة وكذا
العنب والرمان (قوله واما الذوق فعمل الفم اهـ) هذا هو الحق على ما في الفتح خلافا
لما في النظم من انه يحمل الشفاه دون الحلق فانه يدل على ان عدم الوصول الى الجوف
ماخوذ من مفهوم الذوق قات لكنه موافق لما في الفتح من رواية هشام حلف لا يذوق فيمينه
على الذوق حقيقة وهو ان لا يوصل الى جوفه الا ان يتقدمه كلام يدل عليه نحو ان يقال تعد
مى فحلف لا يذوق معه طعاما فهذا على الاكل والشرب اهـ (قوله فكل اكل وشرب
ذوق ولا عكس) (٢) اي وايس كل ذوق اكل او شربا بناء على ان الذوق اعم مطلقا لانه لا يشترط
فيه الوصول الى الجوف بل يصدق بدونه بخلافهما فاذا أكل او شرب يحنث في حلفه
لا يذوق واذا حلف لا يأكل او لا يشرب فذاك بلا اتصال الى الجوف لم يحنث لكن فيه انه قد
يتحقق الاكل بلا ذوق كالماء ابتلع ما يتوقف معرفة طعمه على المضغ كيضه او لوزة و عليه
فين الاكل والذوق عموم وجبى وعن هذا قال في الفتح ان قول المحيط لو حلف لا يذوق
فأكل او شرب يحنث يغلب على الظن ان المراد به الاكل المتقرن بالمضغ او بلع ما يدرك طعمه
بلا مضغ لاننا نقطع بأن من ابتلع قاب لوزة لا يقل فيه ذاقها ولا يحنث ببلعها اهـ قلت وعلى
ما مر عن النظم فيبينهما التباين كابين الاكل والشرب فلا يحنث الحائض على واحد من الثلاثة
بفعل الآخر (قوله لا يحنث) اي في حلفه لا يذوق الماء كما في الجوهره لانه لا يقصد به ذوق
الماء بل اقامة القرية ولذا كره الذوق للصائم دون المضغ (قوله لم يصدق الدليل) اي
كقول القائل له تعد مى كما مر وكذا اعرف الآن لو قال ابتداء لا أذوق في بيت زيد طعاما فانه
يراد به الاكل (قوله حلف لا يأكل من هذه النحلة اهـ) (٣) الاصل في جنس هذه المسائل
ان العمل بالحقيقة عند الامكان فان تعذر او وجد عرف بخلاف الحقيقة تركت (٤) فاذا عقد
يمينه على ما هو مأكول بعينه انصرفت الى العين لا مكان العمل بالحقيقة واذا عقدها على ما
ليس مأكولا بعينه او هو مأكول الا انه لا يؤكل عينه عادة انصرفت الى ما يتخذ منه مجازا لان
العمل بالحقيقة غير ممكن فاذا حلف لا يأكل من هذه الشاة شيئا فأكل من لبنها او سمعها
لا يحنث لان عين الشاة مأكولة فينصرف الى عينها لا ما يتولد منها وكذا العنب فلا يحنث
بزبيبته وعصيره وفي النحلة يحنث بقرها وطلعها لان عينها غير مأكولة وفي الدقيق يحنث بخبزه
لان الدقيق وان كان يؤكل الا انه لا يؤكل كذلك عادة وتسامه في الذخيرة (قوله او
الكريمة) شجرة العنب ولم أرها بالتاء فلتر اجمع (قوله بالثلاثة) لان المراد ما يتولد منها سواء
كان ثمرها بالثلاثة او غيره كالبلح وهو شئ ابيض لين في رأس النحلة ولان النحلة مثال والمراد

ذوقه لا يحنث ولو ابتلع ماء
لاداة لا يحنث ولو ابتلع
بالذوق الاكل لا يصدق
الدليل (حلف لا يأكل
من هذه النحلة) او الكريمة
(تقيد حتمه بأكله من ثمره)
بالمثلة اي ما يخرج منها
بلا تغير بضمه جديدة

(١) قوله كما في الذخيرة
حيث قل وانه مشكل
لان العنب اسم للكل
وكذلك الرمانة فاذا اكل
القشر والحصرم فقد اكل
بعض ما عقد عليه اليمين
فلا يحنث وذكر المسئلة
في العيون في صورة اخرى
فقال اذا رمى قشره ووجهه
وابتلع ماء لم يحنث ولو
ابتلع ماء ووجهه فقط
حنث وعلله المسائل
الشهيد بأن العنب اسم
لهذه الثلاثة ففي الوجه
الاول اكل الاقل فلا
يصير آكلا وفي الثاني اكل
الاكثر وله حكم الكل
في كثير من الاحكام
انتهى ما خلا اهـ منه

(٢) مطلب
في الفرق بين الاكل
والشرب والذوق

(٣) مطلب حلف لا يأكل من هذه النحلة (٤) مطلب اذا تعذر الحقيقة او وجد عرف بخلافها تركت (ما)

مايعمها وغيرها مما لا تؤكل عنه (**قوله** فيحنت بانهصير) استشكل بان اليمين على الاكل والعصير مما لا يؤكل واجب بان الاكل هنا مجاز عن تناول فلراد لا تناول منها شيئاً ط قلت مقتضى الجواب انه يحنت يشرب العصير ويحتاج الى نقل فان كلامهم يصح بدون هذا التأويل فقد ذكرنا عن البحر لو حلف لا يأكل هذا اللبن او العسل او الحل فأكل ما يخرج يحنت لان أكله هكذا يكون وكذا لو نرد في اللبن وفي البرازية لا يأكل طعاما ينصرف الى كل ما كور مطعوم حتى لو أكل الحل يحنت اه فقط صح أكل ما يشرب فكذلك يقال هنا فأنزل (**قوله** لا بالديس المطبوخ) وكذا التبيذ والناطف والحل لانه مضاف الى فعل حادث فلم يبق مضافا الى الشجرة بحر ولذا عطف عليه في قوله تعالى * لا يأكلوا من ثمره وما عملته ايديهم * فتح واحترز بالمطبوخ عما يسيل من الرطب فانه يحنت بأكله كما في الذخيرة (**قوله** ولا يوصل الخ) يعني اذا قطع غصنا من الشجرة المحلوف عليها ووصله شجرة اخرى واكل من الثمر الخارج منه لا يحنت اه ح وقال بعضهم يحنت فتح وبحر واكل وجه الاول ان الغصن صار جزءا من الثانية ولا يسمى في العرف أكلا من الاولى ومقتضى الاطلاق انه لا يفرق بين كون الشجرتين من نوع واحد او من نوعين ونقل في الذخيرة المسئلة مطابقة كما مر ثم صورها بما اذا حلف لا يأكل من شجرة التفاح فوصل بها غصن شجرة الكمثرى قال فان سماها باسمها مع الاشارة بأن قال لا آكل من هذه الشجرة التفاح يحنت وان لم يسمها بل قال من هذه الشجرة حنت ثم نقل عن بعضهم ان الرواية هكذا قلت ويمكن التوفيق بين القولين بحمل الحنت على ما اذا اختلف النوع وسعى الشجرة باسمها ثم أكل مما سعى والقول بعدم الحنت على ما اذا اختلف النوع واختلف ولم يسم والله تعالى اعلم (**قوله** فيحنت اذا اشترى به ما كولا وأكله) لفظة وأكله زادها في البحر على ما في الفتح قال في الشرنبلالية وقد يقال يراد بالاكل الاتفاق في أى شئ فيحنت به اذا نوى فيلنظر اه قلت اذا نوى ذلك لا كلام اما اذا لم ينو فالظاهر تقييده بالأكل حقيقة حتى لو اشترى به مشروبا وشربه لا يحنت الا اذا أكله مع غيره عملا بحقيقة الكلام ما لم يوجد نقل بخلافه ففهم (**قوله** ولو أكل من عين الشخة لا يحنت) هو الصحيح كما في النهر وغيره (**قوله** مهجورة) سواءه متعذرة كما عبر به ايضاح الاصلاح وقال في حاشيته ومن قال مهجورة لا يفرق بين المتعذر والمهجور قال صاحب الكشف المتعذر مالا يوصل اليه الا بمشقة كأكل الشخة والمهجور ما يتيسر اليه الوصول لكن الناس تركوه كوضع القدم اه ح وقد يقال أراد بالمهجورة الغير المستعملة تجوزا كما تجوز صاحب الكشف باطلاق المتعذر على المتعسر مع ان المراد ما يشمل القسمين وحقيقة المتعذر مثل قوله لا يأكل من هذا القدر فافهم (**قوله** لم يحنت بأكل ما يخرج منها) مقتضاه ان نية عينها صحت فهو قول آخر غير ما في الولوجية كما أفاده في النهر فافهم ولم أر من صحح احدهما وما نقل عن حاشية ابن السعدي انه قال ما في الولوجية هو الصحيح فهو خلاف الواقع وانما فيها ما نقلناه عن النهر أنما من تصحيح ما في المتن ثم ذكر بعده عبارة الولوجية ففهم (**قوله** لتعين المجاز) ولذا انصرف اليه عند عدم ثبوت الحقيقة فكانت الحقيقة خلاف الظاهر (**قوله** انما يأكلونه مطبوخا) اي فلا يحنت بأكله لكونه دخله صنعة جديدة - (**قوله** من هذا البسر

مطبوخا —

في الوصل غصن شجرة

باخرى

فيحنت بالعصير لا بالديس

المطبوخ ولا يوصل غصن

منها شجرة اخرى (وان)

يكن) للشجرة ثمرة

(تنصرف) يمينه (الى ثمتها

فيحنت اذا اشترى به

ما كولا وأكله ولو أكل

من عين الشخة لا يحنت)

وان نواها لان الحقيقة

مهجورة ولواجبة وفي

الحيط لو نوى أكل عينها

لم يحنت بأكل ما يخرج منها

لانه نوى حقيقة كلامه قال

المصنف تبع الشيخه وينبغي

ان لا يصدق قضاء لتعين

المجاز زاد في النهر فان قلت

ورق الكرم مما يؤكل عرفا

فينبغي صرف اليمين لعينه

قلت اهل العرف انما

يأكلونه مطبوخا (وفي

الشاة يحنت باللحم خاصة)

لا باللبن لانها ما كولة فتعقد

اليمين عليها (ولا يحنت في)

حلفه (لا يأكل من هذا

البسر

(٨) قوله حلال هكذا
لوجه الحلية وبعبارة
التماموس نفيد انه بالخاء
المعجمة ونصها في فصل
الحامس باب اللامو الرطب
(اي وتخلل الرطب) طبا
بين خلال السعف وذلك
الرطب خلال وحالة
بعضهما اهـ وليجروا
مصححه

مطابقاً

لا كما هذا الصبي

او الرطب او العين اكل
رطب وتمر وشيرازة لان
هذه صفات داعية الى العين
فتنقيد بها (بخلاف لا يكلم
هذا الصبي ارضه الشاب
فكلامه بعدم ماشاء ولا يأكل
هذا الحبل) بفتحيتين وند
الشاة) نأكله بعدم صار
كبش) فنه بحث لانه غير
داعية والاصل ان الحلوف
عليه اذا كان بصفة داعية
الى العين تنقيد في المعروف
وانكره واذا زالت زالت
العين وما يصاح داعية
اعتبر في المنكر دون المعروف
وفي المنحى حلف لا يكلم هذا
الحنون فبر او هذا المنكر
واسلم لا ينحى لانه صفة
داعية وفي لا يكلم رجلا
فكلم صيا حنث وقيل

او الرطب (الخطبة على ست مراتب اولها طلع وثانيها حلال (٨) وثالثها بلح ورابعها بسر
وخامسها رطب وسادسها تمر كما يظهر من الصحاح عزمية (قوله) أكل رطبه وتمر وشيرازة
لف وتشر مرتب قل في المصباح والشيراز مثل دينار اثنين الرائب يستخرج منه ماء وقال
بعضهم لن يغلى حتى يشحن ثم يشف ويبل الى الحوضه اهـ (قوله) لان هذه صفات الح
اذ لاخفاء ان صفة السورة والرطوبة واللينة مما قد تدعو الى العين بحسب الامرجة فاذا
زالت زال ما عقدت عليه العين فأكله أكل ما لم تستعد عليه العين نهر وفتح (قوله) بعد
ماشاء (اي صار شيخا وهو فوق الكهل كباقي) (قوله) بفتحيتين (اي فتح الحاء المهملة والميم
ولدا الشاة في السنة الاولى حمة حلال في المصباح (قوله) لانها غير داعية) اي هذه الصفات
غير داعية الى الامتناع لان هجران المسلم بمنع الكلام منهي فلا يعتبر ما يخال داعيا الى العين
من جهل الصبي او الشاب وسوء أدبه وكذا صفة الصغر في الحبل فان المتعمع عنده أكثر امتناعا
عن لحم الكبش لان الصغر داع الى الاكل الى عدمه واعترض بان الهجران قديم يجوز
او يجب اذا كان لله تعالى بان كان يشكلم بما هو معصية او يخشى فتنه او فساد عرضه بكلامه
فاذا حلف لا يكلمه علم انه لو وجد المسوغ فيعتبر الداعي فيتنقيد بصباه وشبيته وبان الحبل غير
محمود لكثرة رطوبته حتى قيل فيه التحس بين الجدين واجاب في الفتح بان الاعتراض بذلك
ذهول ونسيان عن وضع المسألة وانها بنيت على العرف وان المتكلم لو أراد ما تنصحه ارادته
من الاقلال يمنع منه في الحبل عند العموم غدا في غاية الصلاح وما يدرك تحسه الا افراد عرفوا
الطب فوجب تحكيم العرف اذا لم ينو ذات الحبل اذ لا يحكم على فرد من العموم انه على
خلافهم فينصرف حلفه اليهم وكذا الصبي لما كان موضع الشفقة والرحمة عند العموم وفي
الشرع لم يجعل الصبا داعية الى العين في حق العموم وهذا لا ينفي كون الحالف عرف عدم طيب
الحبل او سوء أدب صبي علم انه لا يردعه الا الهجر او علم ان الكلام معه يضره في دينه او عرضه
فيعقد يمينه على مدة الحلية او الصبا فاما نصرف يمينه حيث صرفها وانما الكلام اذا لم ينو
شيأ فيسلك به ما عليه العموم اخطأوا فيه أو أصابوا فليكن هذا منك ببال فانك تدفع به كثيرا
من امثال هذا الغلط المورد على الأئمة اهـ ما خصا وهو في غاية الحسن وقد عدل في الذخيرة
عن التعاليل بكون الصفة داعية او غير داعية وقال الصحيح انه لا ينحى في الرطب او العنب
اذا صار تمرا او زيبا لانه اسم لهذه الذات والرطوبة التي فيها فاذا أكله بعد الحلف فقد أكل
بعض ما عقد العين عليه بخلاف الصبي بعدم ماشاء أو الحبل بعدم صار كبشا فانه لم يتقصر بل زاد
والزيادة لا تمنع الحنث فلهذا الفرق هو الصحيح وعليه الاعتقاد (قوله) تنقيد به (الاولى
بها (قوله) في المعروف والمنكر) مثل لا آكل هذا البسر الا آكل بسر (قوله) اعتبر في المنكر
مثل لا آكل حملا او لا آكل صبا لان الكشف لا يسمى حملا ولا الشيخ صبا فلم يوجد الحلوف
عليه بخلاف المعروف كهذا الحبل او هذا الصبي لان الصفة الغير الداعية تنمو مع الاشارة
فتعتبر الذات المشار اليها وهي باقية بعد زوال الصفة فلا تزول العين (قوله) فبرا (في المصباح
برى من المرض يبرا من باب تعب ونفع (قوله) فكلم صبا حنث لان اسم الرجل يتناول
الصبي في اللغة كما صرح به ابن الكمال في تصحيح المراجعة ولكن في العرف لا يسمى فالحق

القول الثاني اهـ (**قوله** بدعي شامو الخ) في الوجيز ابرهان البخاري حلف لا يكلم صا
او غلاما او شابا او كهلا في اكلامه في معرفتهم لغة وشرعا وعرفا اما اللغة فقالوا انني احي
غلاما الى تسع عشرة ثم شاموا الى اربع وثلاثين ثم كهلا الى احد وخمسين ثم شيخا الى آخر عمره
واما الشرع فالغلام الى اربع وثمانين ثم شابا وفي وعن ابن يوسف من ثلاث وثلاثين كهل الى
خمسين فهو شيخ قال القدوري قال ابو يوسف الشاب من خمس عشرة الى خمسين مالم يغ
عليه السطح قبل ذلك والكهل من ثلاثين الى آخر عمره والشيخ فبازداد على الخمسين وكان
يقول قبل هذا الكهل من ثلاثين الى المائة سنة فأكثر والشيخ من اربعين الى المائة وهنار ويات
اخر والممول عليه مابه الاقتاء كذا في الفتح ما خصا لم يذكر معناها عرف لان كل اناس قد عداوا
مشربهم (**قوله** فصار جبا) فيه ثلاث لغات اجودها سكون الباء والثانية ضمها للاتباع
والثالثة وهى قلما التثنية ومنهم من يجعلها من ضرورة الشعر مصابح (**قوله** كذا في نسخ
الشرح) اى شرح المصنف حيث جعلها متنا في شرحه (**قوله** لم يحنث) لان بعضها ذات
داعية وبعضها انقلت عنها (**قوله** فأكل حيسا) فسر الحيس في البدائع بانه اسم لعريضة
في اللبن ويتشرب فيه اللبن وقبل هو طعام يتخذ من تمر ويضم الى شئ من السمن او غيره
والغالب هو التمر فكان أجزاء التمر بحالها فيبقى الاسم اه بخر (**قوله** الاصل الخ) قدما
الكلام عليه قبل قوله كل حل عليه حرام * (**قوله** ذكر في البحر عن الوقعات ان اكلت هذا
الريغيف اليوم فامرأته كذا وان لم آكله اليوم فامته حرة فاكل النصف لم يحنث وكذا لو حلف
على لقمة في فيه فأكل بعضها واخرج البعض لان شرط الحنث أكل الكل اه ما خصا
* (**نتية**) * الاكل والشرب غير قيد في البرازية ضاع مال في دار فحلف كل واحد ان يأخذه
ولم يخرج من الدار ثم علم ان واحدا اخرج مع آخر ان كان لا يطبق حمله وحده حنث لان
اخرجه كذلك يكون وان اطافه وحده لا يحنث لانه صادق اه قلت وعليه لو حلف لا يحنث
هذه الحشبة او الحجر فهو على هذا التفصيل ثم اعلم ان امر عن الوقعات مشكل جدا كما قال
في الحاوي الزاهدي قال فانه يجب ان يحنث في يمين العتق لانه لم يأكل الريغيف اذ يقول لا واسطة
بين النبي والاثبات وكل واحد منهما شرط الحنث فيحنث في احدهما وفي الجامع الاصح
عن ابي القاسم الصفار قال ان شرب فلان هذا الشراب فامرأته طالق وقال الاخر ان
يشربه فلان فامرأته طالق فشرط فلان مع غيره او انصب بعضه في الارض حنث الثاني دون
الاول اه (**قوله** ان كل شئ) بفتح هـ من ان والمصدر المنسبك خبر الاصل (**قوله** وكذا لا يحنث
الخ) اشار الى انه لا فرق بين ذكره معروفا وهو مامر او منكرا لزوال اليقين بزوال الصفة
الداعية كما تقدم (**قوله** فان الاسم يتناول الرطب ايضا) يسكون الماء في الرطب وكان المناسب
ابداه باليابس لان وجه المتخافة بين البسر والغلب وبين الجوز واللوز الحنث في يابس
الاخيرين لتناول الاسم له دون الاولين هذا وفي عرف الشام الآن اللوز خاص باليابس اما
الرطب فيسمونه عقاية فلا يحنث بها (**قوله** او بسرا) اى او حلف لا يأكل بسرا (**قوله**
حنث يا كل المذهب) في المغرب بسر مذهب بكسر التون اى مع التشديد وقد ذنب اذا بدا
الارطاب من قبل ذنبه وهو مسائل من جانب القمع والعلاقة اه وفي الصباح ذنب الرطب

بدعي شامو في الاكل
فلا يحنث الى خمس فتيحة
(**قوله** كذا في نسخ
فصار جبا) هذا هو بدعي
معصوف عن قوله من هذا
البسر فلما يحنث به (**قوله**
ياكل هذا بين فصار جبا
اولا) كمن من هذه البيضة
فأكل فصار بسرا (**قوله**
نسخ الشرع وفي نسخ المتن
فرخا لا ولا يذوق من هذا
التمر فصار خالوا من زهر
هذه الشجرة) كمن بعد
فاصلوا (**قوله** او مشتملا
يحنث بخلاف حلفه لا
ياكل تمر فاكل حيسا فانه
يحنث لانه تمر فحنث وان
ضم اليه من السمن او
غيره بخر وفيه اصل فيما
اذا حلف لا يأكل معينا
فأكل بعضه ان كل شئ
ياكله الرجل في مجلس او
يشربه في شربة فاحلف
على كله والا فعلى بعضه
(**قوله** لا يحنث لو حلف
لا يأكل بسرا فكل رطبا
اولا) كمن غلبا فكل
زبيبا) بخلاف نحو
لوز وجوز فن لاسم
يتناول الرطب ايضا (**قوله**
حلف لا يأكل رطبا او بسرا
او حلف لا يأكل رطبا
ولا بسرا حنث) ياكل
(**قوله** بكسر التون

تذنيبا بد فيه الارطاب والمراد انه يبحث بأكل البسر المذب أو الرطب المدب وهو الذي
أكثره رطب وشئ قليل منه بسر عكس الاول قل في البحر وحاصل مسائل ربع وقفتان
وخلافتان = فلو قفتان لا يأكل رطبا فأكل رطبا مذبنا لا يأكل بسرا فأكل بسرا مذبنا
فيبحث فيهما اتفاقا وخلافتان لا يأكل رطبا فأكل بسرا مذبنا لا يأكل بسرا فأكل رطبا
مذبنا فيبحث عندهما خلافا لابي يوسف اه وفي عامة نسخ الهداية ذكر قول محمد مع ابي
يوسف وفي بعضها مع الامه وهو الموافق لما في اكثر الكتب المعتمدة كفي الفتح والزباني
(قوله لا أكله الخوف عليه وزيادة) لان أكل ذلك الموضع آكل رطب وبسر فيبحث به وان
كان قبلا لان ذلك التقدر كاف للبحث ولهذا لم يذكره وأكله يخفى زبلي ويبحث فيه في الفتح
بان هذا بناء على اعتقاد اثنين على الحقيقة لا العرف والا فالرطب الذي فيه بقعة بسر لا يقال
لا أكله آكل بسر في العرف فكان قول ابي يوسف اقم **(قوله لان الشرا ما)** جواب عما
استشهد به ابو يوسف على قوله بعدم البحث في المسئلة الاولى اعتبار الغالب كافي هذه المسئلة
وحاصل الجواب ان اعتبار الغالب هنا وقوع الشراء على الجملة لا اكله فينقضي شأ فشيئا
فيصادف المغلوب وحده فلا يتبع الغالب ويبحث في الفتح بأن هذا قصر على ماذا فصله
فأكله وحده اما لو أكله جملة تحققت الشيعة اه وأشار الى ان البسر غالب بقرينة
الاضافة قل الفهستاني اذا استبادر من اضافة الكسابة الى البسر وجعلها نظرا للرطب ان
البسر غالب فلو كان الرطب غالبا وهو والبسر متساويين ينبغي ان يبحث اه **(قوله لا يأكل**
الحما) تنقذ هذه على لم الابل والبقر والجاموس والغنم والطيور مطبوعا ومشوبا او قد بدا
كما ذكره محمد في الاصل فهذا من محمد اشارة الى انه لا يبحث بالنهي وهو الاظهر وعندنا الليث
يبحث بحر عن الخلاصة وغيرها **(قوله باكل مرقه)** قيد في الفتح بحثا في فروع ذكرها
آخر الايمان بما اذا لم يجد طعم اللحم أخذ ما في الخائبة لا يأكل مما يجي به فلان فجا، يحمص
فأكل من مرقه وفيه طعم الحمص يبحث اه **(قوله مع تسميتها في القرآن الحما)** هذا يظهر في
الثلاثة الاخيرة واما المرق في الحديث المرق احد اللحمين ط **(قوله وما في التبيين)** اي
تبيين الكتب للزبلي حيث قل وذكر العتاني انه لا يبحث بأكل لحم الخنزير والادمي وقال في
الكافي وعليه الفتوى فكانه اعتبر فيه العرف ولكن هذا عرف عملي فلا يصح مقيدا بخلاف
العرف اللفظي الا ترى انه لو حلف لا يركب دابة لا يبحث بالركوب على انسان للعرف اللفظي
فان اللفظ عرفا لا يتناول الا الكراع وان كان في اللغة يتناوله ولو حلف لا يركب حيوانا يبحث
بالركوب على انسان لان اللفظ يتناول جميع الحيوان والعرف العملي وهو انه لا يركب عادة
لا يصح مقيدا اه **(قوله رده في النهر)** وكذا قل في البحر رده في فتح القدير بانه غير صحيح
تصريح أهل الاصول بقولهم الحقيقة تترك بدلالة العادة اذ ليست العادة الاعراف عمليا ولم
يجب اى صاحب الفتح عن الفرق بين الدابة والحيوان وهي واردة عليه ان سلمها اه ولا ينبغي
انه لا يسلمها بدليل انه رده به وهو عدم اعتبار العرف العملي وبعبارة النهر هكذا وفي بحث
التخصيص من التحرير مسألة العادة العرف العملي مخصوص عند الحنفية بخلاف للشافعية
سكروا الطعام وادعاهم أكل البر اعصر في اليه وهو اوجه اما بالعرف القولي فتوافق كالدابة

٢ مطلب

حلف لا يأكل الحما

لا أكله الخوف عليه وزيادة
(ولاحظ في شرا كسابة)
بكسر الكاف اي عرجون
ويقال عنقود (بسر فيها
رطب في حلقه لا يشتري
رطب) لان الشرا يقع على
الجملة والمغلوب تابع بخلاف
حلفه عن الأكل لو وقوعه
شيا فشيئا (ولا) حث (في)
حلفه (لا يأكل الحما ك)
مرقه او (سك) الا اذا
نوعه (ولا في لا يركب دابة
فركب كافر) او لا يجلس
على وتدفجس على جبل)
مع تسميتها في القرآن الحما
ودابة واوتاد العرف وما
في التبيين من حثه في لا
يركب حيوانا يركوب
الانسان رده في النهر بان
العرف العملي مخصوص
عندنا كالعرف القولي
(ولم الانسان)

مطلب

في اعتبار العرف العملي
كالعرف اللفظي

للحمار والدرهم على النقد الغالب وفي الحواشي السعدية ان العرف العملي يصلح مقيدا عند بعض مشايخ بلخ لما ذكر في كتب الاصول في مسألة اذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز متعارفا اه قال في النهر وهذه القول تؤذن بأنه لا يبحث بركوب آدمي في لا يركب حيوانا **(قوله والكبد)** بالرفع وكذا ما بعده عطفًا على لم وكان الاولى ذكر الحنزير عقب الانسان كما فعل في الكثر ليكون مجرورا عطفًا على الانسان باضافة لم اليهما لانهما اعم فتكون من اضافة الجزء الى الكل بخلاف الكبد وما بعده فان اللحم ليس جزأ منه بل هو عنه فلذا قلنا انه بالرفع عطفًا على المضاف وان صح جره عطفًا على المضاف اليه على جعل الاضافة فيه بيانية لكن يلزم عليه اختلاف الاضافتين في لفظ واحد وفي القهستاني الكبد بفتح الكاف وكسرهما مع سكون الباء والكشر بفتح الكاف وكسر الراء وسكونها **(قوله)** والرئة **(قوله)** بالهمزة ويجوز قلبها ياء السحر مصباح وفيه السحر وزان فلس وسبب وقيل هو الرئة وقيل ما لصق بالخلقوم والمرى من اعلى البطن وقيل كل ما تعلق بالخلقوم من كبد وقلب ورئة **(قوله)** لم **(قوله)** خبر المبتدأ وما عطف عليه اي هذا المذكورات داخلية في مسمى اللحم **(قوله)** هذا الخ **(الاشارة الى الكبد والاربعة التي بعده)** وعبارة البحر وفي الخلاصة لو حلف لا يأكل لحما فاكل شيئا من البطون كالكبد والطحال يحنث في عرف الكوفة وفي عرفنا لا يحنث وهكذا في المحيط والمحجبي ولا يخفى انه لا يسمى لحما في عرف اهل مصر ايضا فعمل ان ما في المختصر اي الكثر مبنى على عرف اهل الكوفة وان ذلك يختلف باختلاف العرف اه كلام البحر قلت واما لم الانسان ولم الحنزير فهو لم حقيقة لفظه وعرفا فلذا مشى المصنف كثيره على انه يحنث به لكن يرد عليه كما أفاده في الفتح ان لفظ آكل لا ينصرف اليه عرفا وان كان في العرف يسمى لحما كما صرف لا يركب دابة فلان فان العرف اعتبر في ركب والمتبادر منه ركبوب الانواع الثلاثة وهي الحمار والبغل والفرس وان كان لفظ دابة في العرف يشمل غيرها ايضا كالبقر والابل فقد تقيد الركوب بالمحلوب عليه بالعرف ولذا نقل العتابي خلاف ما هنا فقال قيل الحالف اذا كان مسلما ينبغي ان لا يحنث لان أكله ليس بمتعارف ومبنى الايمان على العرف قال وهو الصحيح وفي الكافي وعليه الفتوى هذا خلاصة ما حققه في الفتح وهو حسن جدا ويؤيده ما قدمناه وبأني ايضا من انه لا يحنث باللحم التي كما اشار اليه محمد وهو الاظهر قال في الذخيرة لانه عقد يمينه على ما يؤكل عادة فينصرف الى المعتاد وهو الأكل بعد الطبخ اه مع انه لا شك في ان التي لم حقيقة فعمل ان الملحوظ اليه في العرف هو الأكل لا لفظ لم **(قوله)** ومنه علم اي من قولهم اما في عرفنا فان المراد عرف بلادهم وهي من العجم فافهم ثم ان التنبيه على هذا ليس فيه كبير فائدة لان قولهم باعتبار العرف في الايمان ليس المراد به عرف العرب بل اي عرف كان في اي بلد كان كاسيا في عند قوله والحزب ما اعتاده اهل بلد الحالف وفي البحر عن المحيط وفي الايمان يعتبر العرف في كل موضع حتى قالوا لو كان الحالف خوارزميا فاكل لحم السمك يحنث لانهم يسمونه لحما **(قوله)** لم في بين الاكل لافي بين الشراء وجعل في الشافي الاكل والشراء واحدا والاول اصح بزاوية قلت ولعل وجهه ان الرأس والاكارع مشتمة على اللحم وغيره لكنها عند الاطلاق لا تسمى لحما فاذا حلف لا يشترى لحما لا يقال في العرف انه

والكبد والكرش والرئة والقلب والطحال **(والحنزير لم)** هذا في عرف اهل الكوفة اما في عرفنا فلا كافي البحر عن الخلاصة وغيرها ومنه علم ان العجمي يعتبر عرفه قطعًا وفي الخاتمة الرأس والاكارع لم في يمين الاكل لافي بين الشراء وفي لا يأكل من هذا الحمار يقع على كراهه ومن هذا الكلب

اشترى ثوبا بل اشترى رأسا او اكارع اما اذا أكل اللحم الذي فيه فقد أكل ثوبا بحث وبشير
الى هذا الفرق ما في الذخيرة ولو أكل رأس الحيوان بحث لأن ما عليها لحم حقيقة **(قوله**
لا يقع على صيده) وأنه يقع على لحمه وهو القياس في الحمار الا ان الحمار لما كان له كراه
ويستعملون هذا اللفظ في الأكل من كراهه حمله على الكراهه وقبلوا به بقي على الأصل منج
عن جواهر الفتاوى ط **(قوله** ولا يعم البقر الجاموس) أي قلوا حلف لا يأكل لحم البقر لا يثبت
بأكل الجاموس كملكه لأن الناس يفرقون بينهما وقيل يثبت لأن البقر أئمة والصحيح الأول
كفي النهر عن التاترخانية وفيه عن الذخيرة لا يأكل لحم شاة لا يثبت بلحم الغنز مصرى كان أو قرويا
قل الشهيد وعليه الفتوى **(قوله** ولا يثبت بأكل الثي) بالهز وزان حمل والابدال
والادغام على مصباح أي ابدال الهززة ياء وادغامها في الياء لغة العوام وقد معنا وجه عدم
البحث قريبا **(قوله** رهو اللحم السمين) كذا فسر في الهداية والظاهر ان المراد به اللحم
الابيض السمى في العرف دهن البدن فإنه يكون في حالة السمن دون الهزال وقدر ابداه شحم
الكلية لأنها معانة بالظهور قل في البحر قال القاضي الاسيحي ان اريد به شحم الظهر شحم
الكلية فقولهما اظهر وان اريد به شحم اللحم فقوله اظهر اه **(قوله** بل بشحم البطن)
هو ما كان مدورا على الكرش وما بين المتصاين شحم الامعاء ط **(قوله** اتفاقا) رد على صاحب
الكافي حيث ذكر الخلاف في شحم الامعاء والشحم المختلط بالاعظم قال السرخسي انه لم يقل
احد بأن شحم الاعظم شحم اه وكذا لا ينبغي خلاف في البحث بما على الامعاء فإنه لا يختلف في
تسميته شحما فتح **(قوله** زياي) عبارته لا يثبت بأكل شحم الظهر وشراه وسبعه في مینه
لا يأكل شحما ولا يشتره ولا يبيعه وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يثبت **(قوله** بأية) بفتح
الهززة قال في المصباح قال ابن السكيت وجعاعة ولا تكسر الهززة ولا يقل لية والجمع اليات
كسجدة وسجدة والتثنية أليان بخذف الهاء على خلاف القياس **(قوله** الا بالقضم من
عينها) أي عين البر وانت ضميره لانه يسمى حنطة ايضا والاعمى لكن أي لكنه يثبت
بقضه من قضعت الدابة الشعر قضمه من باب تعب كسهره باطراف الاسنان ومن باب ضرب
لغة مصباح قال في الفتح وليس المراد حقيقة القضم بل أن يأكل عينها باطراف الاسنان او
يسطه حها وفي القهستاني فلو ابتله بخصبها خذ بالاولى كما في الكرماني فإنه احتز بالقضم
عما يتخذناه كالحز والسويق فإنه لا يثبت به عنده لأن عين الحنطة مأكول وعندها يثبت
قلت ومبني الخلاف على ان الحقيقة المستعملة اولى من الخبز المتعارف عنده خلافا لهما فان
لفظ اكل الحنطة يستعمل حقيقة في اكل عينها فان الناس يقولونها وبأكلوها فهو اولى من
الخبز المتعارف وهو ان يراد بأكلت الحنطة اكل خبزها قل في المتح لفظ اكلت حنطة
يحمل ان يراد به كل من المعدن فيترجح قوله لترجح الحقيقة عند مساواة الخبز بل الآن
لا يتعارف في اكل الخبز منها اللفظ آخر وهو اكلت الخبز ثم قل وهذا الخلاف اذا حلف على
حنطة مئة اما حلف لا يأكل حنطة ينبغي ان يكون قوله كذا لهما ذكره شيخ الاسلام
ولا ينبغي أنه تحكم والدليل المذكور المتفق على ابراده في جميع الكتب بعم المعينة والمنكرة
وهو ان عينها مأكول اه **(قوله** لو مقلية كالبليلة) قل فان الناس يقولون الحنطة

لا يقع على صيده ولا يعم
البقر الجاموس ولا يثبت
بأكل الثي هو الاسح
(ولا) يثبت (شحم
الظهر) وهو اللحم
السمين (ث) حنطة (لا) يأكل
شحما) خلافا لهما بل
بشحم البطن والامعاء
اتفاقا لما في اعظم اتفاقا
فتح (والعين على شراء
الشحم) وبسبعه (كبي
على أكله) حكما وخلافة
زياي (ولا) يثبت (بأية
في) حله (لا يأكل)
او لا يشترى (شحما او
ثوبا) لأنها نوع ثالث
(ولا) يثبت (بخبز او دقيق
اوسويق في) حلقه (لا
يأكل هذا البر الا بالقضم
من عينها) لو مقلية كالبليلة
في عرفنا اما لو قضهها نية

مطابق

لا يأكل هذا البر

(٣) قوله لو مغلية مقتضى
عبارته في هذا المثل انه اسم
مفعول من الثلاثي معناه
لازم ويتعدى بالهزة كافي
المصباح فيقال في اسم مفعوله
مغلى ومغلاة ومغلى ومغاية
اه مصححه

فلا حنت الابالية فتح وفي
النهر عن الكشف انسابه
على ثلاثة اوجه * احدها
ان يقول هذه الحطة ويشير
الصبرة وهي مسألة المختصر *
الثانية ان يقول هذه بلا ذكر
حطة فيحنت بأكلها كيف
كان ولو نية او خبز * الثالثة
ان يقول حطة فيحنت
بأكلها ولو نية لا بخبز
ولو زرع لم يحنت بالخارج
(وفي هذا الدقيق حنت بما
يخذه منه كخبز ونحوه)
كعصيدة وحلوى (لابسفه)
في الاصح كحمر في اكل عين
النخلة (والخبز ما عتاده اهل
بلد الخائف) فالشامي بالبر
والعني بالذرة والطبري بخبز
الازر وبعض اهل القرى
بالشعير فلو دخل بلد البر
واستمر لا يأكل الا الشعير
لم يحنت الا بالشعير لان
العرف الخاص معتبر فتح
(حانت لا يأكل من خبز
فلانة

مقابل

لا يأكل خبزاً

وبأكلونها وهي التي تسمى في عرف بلادنا بلبلة وتقل ايضاً اى توضع جافة في القدر ثم تؤكل
قضاها وحينئذ فقوله كالبلبلة الكاف فيه للتظهير ان كانت النسخ لو مقلية بالناف اما اذا
كانت بالغين المعجمة فهي للتشيل واللبلة هي السمة في عرف بلادنا سائلة لانها تساق بالماء
المغلى (قوله فلا حنت الابالية) ولو نوى ما يتخذ منها صبح ولا يحنت باكل عينها ذخيرة
(قوله وهي مسألة المختصر) اى المتن اى نه يحنت بأكل عينها (٣) لو مغلية او مغاية لالو نية
ولا بخبزها (قوله فيحنت بأكلها كيف كان) اعل وجهه انه اذا وجدت الاشارة بدون
تسمية تعتبر ذات المشار اليه سواء بقيت على حالها او حدث لها اسم آخر (قوله فيحنت بأكلها
ولو نية) اى بخلاف الحطة المعروفة وهو الوجه الاول فانه لا يحنت بالني * منها واما عدم الحنت
بالخبز ونحوه كالذقيق والسويق فقد اشترك فيه المعرفة والمنكرة لتقيد الخلف بالاسم فان
الخبز ونحوه لا يسمى حطة على الاطلاق بل يقال خبز حطة لكن يبقى الكلام في وجه الفرق
بينهما في التي حيث دخل في المنكر دون المعرفة ولعل وجهه ان حطة منكرة في سياق
النفي فعم جميع انواع مسماها بخلاف المعرفة فانها تنصرف الى المعهودة في الاكل والتي غير
معهود فيه هذا غاية ما ظهري في توجيهه لكن ما ذكر من الفرق بينهما مبنى على ان المنظور
اليه لفظ حطة اما لو نظرنا الى لفظ اكلت الحطة فانه لا يظهر الفرق اذ قولك اكلت حطة
مثله في انه يراد به حقيقته او مجازه المستعمل على الخلاف بين الامام وصاحبيه ويؤيده ما مر
عن الفتح من رده ما ذكره شيخ الاسلام وان كان من جهة اخرى وكذا يؤيده ما قدمناه في
لا اركب دابة فلان ولا يأكل لحما حيث اعتبر لفظ اركب وآكل فصرف الى المعهود وقيد به
لفظ دابة ولفظ لحما بلفظ بين معرفة ومنكرة والله سبحانه اعلم (قوله لم يحنت بالخارج)
اى انفاقاً نهر وهذا اذا لم يقل حطة بالتكبير (قوله بما يتخذ منه) في التوازل لو
اتخذته خبصا اخاف ان يحنت وينبى ان لا يتردد في حنته اذا أكل منه ما يبسى في دارنا
بالكسكس نهر وهو المسمى في الشام بالغريرة ومثله الشعرية (قوله في الاصح) احتراز
عما قيل انه يحنت لانه حقيقة كلامه قلنا نعم ولكن حقيقة مهجورة ولما تعين المجاز سقطت
الحقيقة كقوله لاجنية ان تكحتك فعدي حرفتي بها لا يحنت لانصراف يمينه الى العقد
فلم يتناول الوطء الا ان ينويه فتح (قوله كحمر في أكل عين النخلة) الا انه لو نوى أكل
عين الذقيق لم يحنت بأكل خبزه لانه نوى الحقيقة بحر اى بخلاف النخلة بناء على ما مر عن
الولولجية (قوله فالشامي بالبر الخ) هذا حيث لا جماعة والا فالظاهر ان المراد ما يبسى
خبزاً في ذلك الوقت (قوله والطبري) نسبة الى طبرستان وهي اسم آمل واعمالها سميت
بذلك لان اهلها كانوا يحاربون بالفأس ومعناها بالفارسية اخذ الفأس بيده اليمنى والمراد بالفأس
الطبري وهو عرب تبركافى الفتح (قوله فلو دخل الخ) عبارة الفتح قال العبد الضعيف وقد سأت
لو ان بدوياً اعتاد أكل خبز الشعير فدخل بلدة المعتاد فيها أكل خبز الحطة واستمر هو لا يأكل
الا الشعير لخاف لا يأكل خبزاً فقلت ينقصد على عرف نفسه فيحنت بالشعير لانه لم ينقصد على
عرف الناس الا اذا كان الحائف يتعاطاه فهو منهم فيه فيصرف كلامه اليه لذلك وهذا

منصف فيمن لم يوافقهم بل هو بجانب لهم اه فقول الشارح لان العرف الخاص معتبر ليس
لفظه موجودا في الفتح بل معناه فهو منه فافهم وقال المصنف في منحه قلت وبهذا ظهر ان
قول بعض المحققين ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افنى كثير باعتبارها محله
فما عدا الايمان اما هي فالعرف الخاص معتبر فيها يعرف ذلك من تتبع كلامهم وبما يدل
عليه مافي فتح القدير الخ (قوله انصرف الى الحائزة الخ) الاوضح ان يقال انصرف الى
ما تضر به في الثور لامانعجه ونهيه للضرب فيكون المعنى لو قال لا آكل من خبز هند فان
كانت خبزته في الثور حنت وان كانت محنته و هيأته اى قطعه اقرصا للخبز وخبز غيرها
لا يحنت والا فبعد التصريح باسمها لا يدخل غيرها الا ان يكون المراد بقوله من خبز فلانة انه
ذكر لفظ فلانة فيكون مشتركا بتناول الحائزة والعاجنة ثم هذا كله لو كان مراده بالاضافة
اضافة الضمة اما لو اراد اضافة الملك فانه يحنت بالخبز المملوك لها ولو كان العاجن والحائز غيرها
كما لا يخفى (قوله ومنه) اى من الخبز الرقاق وينبئ ان يخص ذلك بالرقاق اليسانى
بمصر اما الرقاق الذى يحشى بالسكر واللوز فلا يدخل تحت اسم الخبز في عرفنا كما لا يخفى بحر
قلت وذلك كالذى يعمل منه البقلاوى والسنبوسك وينبئ ايضا ان لا يحنت بالكعك
والبقسماط لانه لا يسمى خبزا في العرف (قوله لا الفطائر) الذى في الفتح والبحر القطائف
واما الفطائر فالظاهر انها كذلك فهي اسم عندنا لما يعجن بالسمن ويخبز اقرصا كالخبز
ولا يسمى خبزا في العرف وكذا ما يوضع في الصواني ويخبز ويسمى بغاجه فلا يحنت به وكذا
الزلاية (قوله والثريد الخ) فعيل بمعنى مفعول وهو ان تفت الخبز ثم تبليه بمرق مصباح قال
في الفتح ولا يحنت بالثريد لانه لا يسمى خبزا مطلقا وفي الخلاصة لا يأكل من هذا الخبز وأكله
بعد ماتفت لا يحنت لانه لا يسمى خبزا ولا يحنت بالعصيد والقطلماج ولا يحنت لودقه فضر به
وعن ابى حنيفة في حيلة اكله ان يدقه فيلقه في عصيدة ويطبخ حتى يصير الخبز هالكا اه
مافي الفتح ومثله في البحر قلت ومتفقى هذه الرواية ان يحنت لوفته بلا طبخ وكذا وجعله
ثريدا لان قوله حتى يصير الخبز هالكا يقتضى ان بقاء عينة لا يخرجه عن كونه خبزا وهذا
موافق لعرفنا الآن ويؤيده ما قدمه الشارح في حلقه لا يأكل ثمرا فاكل حيسا فانه يحنت
لانه تمومت وان ضم اليه من السمن او غيره لم يودق الخبز وضر به بماء لا يحنت لانه شرب
لا اكل وكذا لو حلف لا يأكل رغيفا وقت ارغفة وأكل منها لا يحنت بخلاف ما اذا فت رغيفا
واحدا واكله كله فانه يحنت هذا ما يقتضيه عرف زماننا والله اعلم (قوله وحنث في لا يأكل
طعاما الخ) الاسبب ذكر هذه المسائل بعد قوله والشواء والطبخ على اللحم كانه في البحر
ثم ان ما ذكره من الحل والزيت والناج لا يسمى في عرفنا طعاما فينبئ الجزم بعدم حنث به ثم
رأيت في النهركا يأتى وكذا في ح حيث تزل هذا في عرفهم اما في عرفنا فالطعام كالطبخ ما يطبخ على
النار (قوله ولو بطعام نفسه) اى ولو خلط ذلك بطعام نفسه (قوله ان يحنت لو عصر
سال السمن) هذا منبى على مافي مختصر الحاكم واعتبر في الاصل وجود النعم كما قدمناه اول الباب
(قوله لم يحنت) لان العرف في قولنا اكل طعاما ينصرف الى اكل الطعام المعتاد والتقدير

انصرف الى (الحائزة
(التى تضر به في الثور
للمن محنته وهيأته للضرب)
ظهيرية ومنه الرقاق لا الفطائر
والثريد او بعد مادقه وحنث
لانه لا يسمى خبزا وحنث
في لا يأكل طعاما من طعام
فلان باكل خله اوزيته
او ماله ولو بطعام نفسه
لا لو أخذ من نيده او ماله
فأكل به خبز او في لا يأكل
سمنافا اكل سوفا و لانية له
ان يحنت لو عصر سال
السمن حنت والا اجوده
وفي البدائع لا يأكل طعاما
فاضطر لمية فأكل لم يحنت
(والشواء والطبخ) بقان

طعاما

لا يأكل طعاما

بالاضطرار للحل والافلايحت بدونه بالاول (قوله على اللحم المشوى والمطبوخ الماء) نف
ونشر مرتب وخرج ما يشوى او يطبخ من غير اللحم قال في التهر فلو حلف لا يأكل شوا لا يثبت
بأكل الجزر والباذنجان المشويين الا ان ينوى كل ما يشوى وكذا لو حلف لا يأكل طيخا
لا يثبت الا بأكل اللحم المطبوخ بالماء لتعدر التعميم اذ الدوا مما يطبخ وكذا القول اليابس
فصرف الى اخص الخصوص وهو ما ذكرنا عملا بالعرف فيهما وفي عطف الطيخ على
الشوا ايماء الى تغايرها وهذا لان الماء مأخوذ في مفهوم الطيخ والا لكنا سواء ولذا لو أكل
قلبة لم يثبت لانها لا تسمى طيخا وتامة فيه وفي البحر عن الفتح وان أكل من مرقه يثبت
لما فيه من اجزاء اللحم ولانه يسمى طيخا وان كان لا يسمى لحما كما قدمناه اه اى فيما اذا
حلف لا يأكل لحما لا يثبت بالمرق فإنه لا يسمى لحما وان كان فيه اجزاء اللحم (قوله كجبن)
الذى رأيت في النهر خير (قوله لكن في عرفنا) عبارة التهر وأنت خير ان الطعام في عرفنا
لا يطلق على ما ذكر فينبى ان يحزم بعدم حثه به اه ورأيت بهامش نسخة التهر عن خط
بعض العلماء مانصه الذى رأيت بخط الشارح وأنت خير بأنه في عرف اهل مصر مرادف
لطيخ لا يطلق على غيره فينبى ان لا يثبت الا بما يسمى طيخا اه ثم رأيت في الحاشية لا يشترى
طعاما فاشترى حنطة حث قال الفقيه ابو بكر الباخي في عرفنا الحنطة لا تسمى طعاما
انما الطعام هو المطبوخ (قوله ما يباع في مصره) وهو ما يكسب في التور اى يطم و يدخل
فيه وهذا لان العموم المتناول للجراد والعصفور غير مراد فصرناه الى ما تعرف نهر قال
في البحر وفي زماننا هو خاص بالغنم فوجب على الفتى ان يفتى بما هو المعتاد في كل مصر وقع
فيه حلف الخالف كما أفاده في المختصر وما في التبيين من ان الاصل اعتبار الحقيقة اللغوية
ان أمكن العمل بها والافالعرف الخ مردود لان الاعتبار انما هو للعرف وتقدم ان الفتوى على
انه لا يثبت بأكل لحم الخنزير والآدمي ولذا قال في فتح اهدير ولو كان هذا الاصل المذكور
منظورا اليه لما تجاسر احد على خلافة في الفروع اه وفي البدائع والاعتقاد انما هو على
العرف اه (قوله والبطيخ) بكسر الباء ويقال الطيخ ايضا أخضر كان او أصفر وذكر
المسحسى ان البطيخ ليس من الفاكهة وما هنا رواية القدورى ورواه الحاكم الشهيد في
المتقى عن ابن يونس نهر (قوله والمشمش) بكسر الميمين وفتحهما كما في المختار وبضمهما
نقله الاجهورى الشافعى بحشى التحرير ط (قوله ونحوها) كالخوخ والسفرجل والاجاص
والكمثرى فيثبت بأكل هذه الاشياء في حلفه لا يأكل الفاكهة لانها اسم لما يتفكه به اى يتعم
قبل الطعام وبعده زيادة على المعتاد من الغذاء الاصلى وفي المحيط ماروى ان الجوز واللوز
فاكهة في عرفهم اما في عرفنا فانه لا يؤكل للتفكه نهر (قوله خلافا لهما) لانها ما قد يتغذى بها
فسقطت عن كمال التفكه فلا يتناولها مطاق الفاكهة واما عندها فهي فاكهة نظرا للاصل
وعليه الفتوى ولا خلاف ان اليابس منها كالزبيب والتمر وحب الرمان ليست بفاكهة كما في
الكرمانى قهستانى وكذا لا خلاف في الفناء والخيار والفقوس والعجور والحاصل انه
لا خلاف في النوع الاول فاكهة كالاخلاف في ان الاخير ليس بفاكهة وفي الوسط خلاف
نهر (قوله خلاف عصر) اى ان الامام قال ان الغب وأخويه ليس بفاكهة لانه كان

(على اللحم) المشوى
والمطبوخ بالماء هذا في
عرفهم أما في عرفنا فاسم
الطيخ يقع على كل مطبوخ
بالماء ولو بودك او زيت
او سمن كما نقله المصنف عن
المجتبى وفي التهر الطعام يع
ما يؤكل على وجه التعم
كجبن وفاكهة لكن في عرفنا
لا (والرأس ما يساع في
مصره) اى مصر الخالف
اعتبار العرف (والفاكهة
التفاح والبطيخ والمشمش)
ونحوها (الغلب والرمان
والرطب) خلافا لهما خلاف
عصر والعبرة للعرف

٣ مطلبه

لا يأكل فاكهة (قائدة)
من نظم سيدى على
الاجهورى المالكي
قوله

*قدم على الطعام توأخوها
والتين والمشمش والبطيخا
*وبعد الاجاص كمثرى
رطب* ومثله الرمان ايضا
والغيب ومعه الخيار والجز
فتنا وتفتاح كذلك الموز

اه منه

عرف ذكره الشهي وقوله
المصنف (والحلوى مائيس
من جنسه حامض فيحنت
بأكل خبيص وعسل
وسكر) لكن المرجع فيه إلى
عادات الناس في بلاد مال
حنت في فينيدوعسل وسكر
كما نقله المصنف عن الظهيرية
(والادام ما يصطبغ به الحز)
إذا اختلط به (كحل وزيت
وملح) لذوبه في الفم (لا
للحم والبيض والجبن وقول
محمد هو ما يؤكل مع الحز
غالبا) به يفي كاف البحر عن
التهديب وفيه ما يؤكل
وحده غالبا كتمر وزبيب
وجوز وعنب ويطبخ ويقل
وسائر الفواكه ليس ادا
الا في موضع يؤكل تبعا
للحز غالبا اعتبارا للعرف
وفي البدائع الحز رطبه
فاكهة ويايسه ادم
(فروغ) وحلف لا يأكل
سما ولا آخر فصلا ولا آخر
فلنلا فطبخ حشويه كل
ذلك فأكلوا ما يختصوا الا
صاحب الفضل لانه
لا يؤكل الا كذا

٣٣ مطلب

حلف لا يأكل حلوى
٣٣ قوله بالقصر وفي القاموس
الحلواء بالندو بقصر معروف
اه

في رمنه لا يعد منها وعند منها في زمرهما واما ان يقول مبنى هذا الجع على اعتبار العرف
والاستدلال بأنها قديمة في زمرها فممكن الجواب بخلاف كون العرف وافق اللغة
في زمره ثم انزلها في زمرهما وتامة في الفتح (قوله) فيحنت بكل (الح) صرح بذلك في الذخيرة
(قوله) مائيس من جنسه حامض (كائين) والتمه فانه ليس من جنسه حامض فالحص معنى
الخلوة فيه فلو أكل عنب أو بطيخا أو رمانا أو اجاصا لم يحن لان من جنسه مائيس بخلاف وكذا
إذا حلف لا يأكل حلوة فهو كالحلوى وتامة في البحر (قوله) لكن (الح) استدرك على المتن
حيث اطلقه مع ان ما ذكره تفسير للحلوى عندهم وقولوا المرجع فيه إلى العرف قال في البحر
والحاصل ان الحلوى والحلاوة واحد واما في عرفنا فالحلوى اسم للعسل المطبوخ على
النار بنشا ونحوه واما الحلوى والحلاوة فاسم لسكر او عسل او ماء غلب طبخ وعقد والحلاوة
الجوزية والسمسمية اه قلت وفي زماننا الحلوى كل ما يخلى به من فاكهة وغيرها كتين
وعنب وخبيصة وكنافة وقضايف واما الحلاوة والحلوى بالقصر ٣٣ ففي اسم نوع خاص كالجوزية
والسمسمية مما يعقد وكذا ما يطبخ من السكر او العسل بطحين او نشا (قوله) لا حنت في
قائيد) فيه نظر ففي المصباح القائيد نوع من الحلوى يعمل من القند والنشا اه وفيه ايضا
القند ما يعمل منه السكر فالسكر من القند كالسمن من الزبد (قوله) والادام ما يصطبغ به
الحز) في المغرب صبغ الثوب بصبغ حسن وصبغ وهو ما يصبغ به ومنه الصبغ والصباغ من
الادام لان الحز يغمس فيه ويلون به كالخل والزيت اه وفي المصباح ويختص بكل ادم مائع
كالخل وفي التنزيل وصبغ لآل كائين قال الفارابي واصلطع بالخل وغيره وقال بعضهم
واصلطع من الخل وهو فعل لا يتعدى الى المفعول صريح فلا يقال اصلطع الحز بخل اه وفي
الفتح والاصلطاع افعال من الصبغ وما كان ثلاثيه وهو صبغ متعديا لواحد جاء الافعال
منه لازما فلا يقال اصلطع الحز لانه لا يصل الى المفعول بنفسه حتى يقام مقام الفاعل اذا بنى
الفعل له واما بقاء غيره من الجار والمحرور ونحوه فلذا يقال اصلطع به اه قلت وبه علم
انه كان على الشارح ان لا يذكر لفظ الحز وان تبع فيه التهر (قوله) لذوبه في الفم جواب
عما يقال انه لا يصبغ به تأمل (قوله) به يفي (قوله) وبه أخذ الفقيه ابو الليث قال في الاختيار
وهو المختار عملا بالعرف وفي المحيط وهو الاظهر (قوله) وفيه اي البحر حيث قال وفي المحيط
قال محمد التمر والجوز ليس بأدام لانه يفرد بالاكل في الغالب فكذا العنب والبطيخ والبقل لانه
لا يؤكل تبعا للحز بل يؤكل وحده غالبا وكذا سائر الفواكه حتى لو كان في موضع يؤكل
تبعا للحز غالبا يكون ادا ما عنده اعتبارا للعرف اه وذكر في البحر ايضا اذا أكل الادام
وحده فان كان حلف لا يأكل ادا ما حنت وان حلف لا يأكل ادا ما لا يحن فلا بد ان
يأكل معه الحز كما اشار اليه في الكشف الكبير اه (قوله) ويقال (يعتاد في زماننا
أكل الفقراء الحز بالبصل والذنع والطرخون) (قوله) وفي البدائع (الح) مخالف
لقوله قبله وجوز الا ان يحمل ما قبله على الرطب وقدمنا عن المحيط ان ما روى من ان
الحز والوز فاكهة هو في عرفهم لافي عرفنا الا ان يحمل على اليابس وهو بعيد فالظاهر
ان معنى البدائع متى على عرفهم وايضا فان الجوز اليابس لا يؤكل الآن مع الحز غالبا

وانما يفر بالاكل وقد علمت ان المعبر في الادام ما يؤكل تبعاً للحيز في الغالب وليس المراد ان
 ما يمكن اكله مع الحيز ولذلك يحنث بالفاكهة مع الحيز وكذا الواكل مع الحيز كثافة او قسائف
 لان الغالب اكل ذلك وحده لا مقروناً بالحيز فلا يسمى اداماً نعم يقال في العرف لا آكل هذا
 الرغبة الاحاقا ويراد بالحاف أكله بلا شيء معه فاذا قرن معه فاكهة او نحوها يحنث تأمل
(قوله وهذا ان وجد الح) وكذا لو حلف لا يأكل ما حلف فأكل طعاماً ان كان حالاً حث
 والافلاذ قال الفقيه لا يحنث ما لم يأكل عين الملح مع الحيز او مع شيء آخر لان عينه ما كـول بخلاف
 الفلفل وعليه الفتوى فان كان في يمينه ما يدل على انه يراد به الطعام المالح فهو على ذلك خاتية
 قلت وكذا يقال في اللحم ونحوه ولكن ينبغي الحث في عرفنا في اللحم مطلقاً اذا كان ظاهرها
 في الحشو فانه يسمى آكلاله **(قوله ويزاد في الزعفران رؤية عينه)** مقتضى قوله ويزاد انه
 لا بد من وجود طعمه ايضاً لكنته بعيد وفي البرازية لا يأكل زعفراناً فاكل كمكاً على وجهه
 زعفران يحنث **(قوله فطبخه بارزاً)** اي وان لم يجعل فيه ماء ويرى عينه الا ان ينوى ما يتخذ
 منه كما قدمناه اول الباب عن الحائية ومثله في البرازية لكنته قال بعده وفي التوازل ان كان
 يرى عينه ويجد طعمه يحنث **(قوله او لا ينظر الح)** ذكر هذه وما بعدها لكونها من تمام
 كلام الصيرفة والافهى استطرادية ليست من مسائل الباب **(قوله والى رأسه وظهره وبطنه)**
 حث) فصل فيه في التاتر خاتية وكذا قال في البرازية وان رأى الصدر والظهر والبطن
 او اكثر الصدر والبطن فقد رآه وان أقل من النصف لا وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآها
 جالسة او متقبعة او متقنعة فقد رآها الا اذا عني رؤوياً الوجه فدين لا قضاء ايضاً وان رآه خلف
 الزجاج او الستورتين الوجه يحنث لامن المرأة **(قوله بمس اليد والرجل)** مفاده انه اذا
 مس غيرها لا يحنث وفيه نظر وقد يقال انما قيد بهما لذكرها في النظراى فالس يخالف
 النظر في ذلك فلا ينافي انه يحنث بمس غيرها ط **(قوله كان حالفاً)** لانه اذا قال والله لتفعلن
 كذا فقال نعم يصير كأنه قال والله لا افعلن لان ما في السؤال معادى الجواب كسباً في آخر الايمان
(قوله لكن في فوائد شيخنا عن التارخانية الح) ما عراه الى التاتر خاتية خلاف الموجود
 فيها فانه ذكر فيها مسئلة ثم قال وهذه المسئلة تشير الى ان الرجل اذا عرض على غيره ميثماً من
 الايمان فيقول ذلك الغير نعم انه يكتفى ويصير حالفاً بتلك الميثم التي عرضت عليه وهذا فصل
 اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا يكتفى وقال بعضهم يكتفى وهذه المسئلة دليل عليه وهو
 الصحيح اه فعلم ان قوله في الفوائد لا يصير حالفاً صوابه يصير بدون لا يكتبه عليه السيد
 الحموى ويؤيده ما قدمناه عن الحائية قيل قوله ان فعل كذا فهو كافر وفي آخر ايمان الفتح
 ولو قال عليك عهد الله ان فعلن فقال نعم فالحالاف المحجب ولا يمين على المبتدى ولو نواه اه
 أى لان قوله عليك صريح في التزام العهد اى العن على مخاطب فلا يمكن ان يكون يميناً على
 المبتدى بخلاف ما ذكره الله لتفعلن وقال الآخرون فانه اذا نوى المبتدى التحليف والمحجب
 الحلف يصير كل منهما حالفاً بخلاف ما نقله ح عن البحر فراجع وفي مجموع التوازل قال لا آخر
 والله لاجب الى ضيافتك فقال آخر ولا تجب الى ضيافتى فقال نعم يصير حالفاً ثانياً اه وبه
 جزم في الذخيرة والفتح وما ذكرناه مع ما قدمناه عن الحائية علم انه لا فرق بين التعلق والحلف

وهذا ان وجد طعمه
 ويزاد في الزعفران رؤية
 عينه وفي لا يأكل لبناً
 فطبخه بارزاً او لا ينظر الى
 فلان فظن الى يده او رجليه
 او اعلى رأسه لم يحنث والى
 رأسه وظهره وبطنه حث
 وفي المس يحنث بمس اليد
 والرجل * عرض عليه
 الميثم فقال نعم كان حالفاً
 في الصحيح كذا في الصيرفة
 وغيرهما قال المصنف
 هذا هو المشهور لكن في
 فوائد شيخنا عن التارخانية
 انه بنم لا يصير حالفاً هو
 الصحيح

مطلب

عرض عليه الميثم فقال نعم

ثم فرع ان ما تقع من التعاليق في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج ١٣٢ فيقول له تعالى فيقول نعم لا يصح على الصحيح (التعدي

الاكل ام ايراف الذي يقصد به الشبع) وكذا التعنى ولا بد ان يأكل اكثر من نصف الشبع في غداء وعشاء وسحور (في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر) وفي البحر عن الخلاصة عند طلوع الشمس قال ويبنى اعتاده للعرف زاد في النهر وأهل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الضحى الاكبر فيدخل وقت الغداء فيعمل بعرفه قلت وكذلك اهل الشام (في زوال الشمس) ثم لا بد ان يكون (ما يتعدى به) اهل بلده (عادة وغداء كل بلدة ما تعرفه اهلها) حتى لو شبع بشر البين بحث البدوي لا الحضرى زيلعي (والتعنى منه) اى الزوال وفي البحر عن الاسيحي في عرف فواقت العشاء بعد صلاة العشاء اه قلت وهو عرف مصر والشام (الى نصف الليل) والسحور هو الاكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر قال أن اكلت او قل ان (شربت او ايسيت) او تكتبت وتسمى ذلك فمعدى حر (دوى مينا) اى خمر او لينا وقتها (لا يصدق اصلا) فيبحث ما شئ اكل او شرب وقيل يدين

لأنه تعالى ففهم (قوله ثم فرع) من كلام المصنف فاضمير فاضمير ما دل على شخه (قوله ان الشاهد) اى كذب القاضى وهذا يدل من قوله ان ما يقع (قوله يقول للزوج تعليقا) اى يقول له كلاما فيه تعليق كأن يقول له ان تزوجت عايتها تكن طائفا (قوله لا يصح على الصحيح) اى المنقول عن الناصر خاتبة وقد علمت انه خلاف ما فيها فالصحيح انه يصح كحصر عن الصيرفة ولم يثبت اختلاف التصحيح ففهم (قوله التعدي الخ) هذا اولى من قول غيره الغداء والعشاء لان الغداء والعشاء يفتح او يلحق مع المدام لما يؤكل في الوقتين لا الاكل فيهما والمحلوف عليه الاكل فيهما لا المأكول وان أجاب عنه في الفتح بأنه تساهل معروف المعنى لا يعترض به ١٣١ (قوله الاكل المترادف) فلو اكل لقمتين ثم فصل بزمان يعد فاصلا ثم اكل لقمتين وهكذا لا يكون غداء ط (قوله الذى يقصد به الشبع) احتراز به عن اكل نحو لقمة ولقمتين او اكثر ما يبلغ نصف الشبع كافي الفتح واما الاحتراز عن نحو اللبن والتمر فيذكره في قوله ما يتعدى به عادة فافهم (قوله وكذا التعنى) ومثله التمسح على الظاهر ط (قوله اكل اكثر من نصف الشبع) كذا في البحر عن الزيلعي والظاهر ان المراد به الشبع المعتاد لا الشبع على كائنه وظاهره عدم الحث بأكل نصف الشبع ط (قوله فيدخل وقت الغداء) وينتهى الى العصر لانه اول وقت العشاء في عرفنا كيانا (قوله الى زوال الشمس) غاية لقوله وهو ما بعد طلوع الفجر وكان المناسب عدم الفصل بينهما (قوله وغداء كل بلدة ما تعرفه اهلها) يعنى عنه مقابلة ومثله العشاء والسحور ط (قوله حتى لو شبع الخ) قال الكرخی اذا حلف لا يتعدى فأكل تمرا او أرزا او غيره حتى شبع لا يحنث ولا يكون غداء حتى يأكل الحزق وكذا ان أكل لحما بغير خبز اعتبارا للعرف كذا في الاختيار ونحوه في البحر والفتح والظاهر انه مبنى على ان المراد بالغداء ما يتعدى به في العرف غالبا وهذا وان كان يتعدى به في العرف لكنه قليل ونظيره ما مر في الآدم وفي البحر عن المحيط لو تعدى بالغيب لا يحنث الا ان يكون من اهل الرستاق ممن عادتهم التعدي به في وقته (قوله بعد صلاة العصر) والظاهر انه ينتهى الى دخول وقت السحور (قوله والسحور) بالفتح ما يؤكل بالضم فعل الفاعل مصباح والمناسبات هنا ضبطه بالضم اقوله هو الاكل والمناسبات التعبر بالتعدي والتعنى قال في الفتح لما كان السحور ما يؤكل في السحور والسكر من الثالث الاخير سمي ما يؤكل في النصف الثاني اقربه من الثالث الاخير سحورا بالفتح والاكل فيه التمسح اه قلت في زماننا لا يطلقون السحور الا على ما يؤكل ليلا لاجل الصوم (قوله ونحو ذلك) كما لو حلف لا يركب الا لا يغتسل او لا يكتح او لا يسكن دار فلان او لا يتزوج امرأة ونوى الحيل او من جنابة امرأة معينة اه بالاجارة او الاجارة او كوفية لم تصح نيته اصلا نه (قوله اى خزا او لينا الخ) لف ونشر مرتب ما فادانه ليس المراد بانعين الفرد الشخصى بل ما يقع التوحي (قوله يصدق اصلا) اى لاقتضاء ولا فدية لان النية اتمامة في المملوك تعين بعض احتمالاته ومناواه غير مذكور نصا فاقصد في النية عملها فانتهى (قوله وقيل يدين) هو رواية عن الثانی واختاره الحنفى لانه مذکور تقديره وان لم يذكر تحصيله وانما يجب بأن تقديره ضرورة اقتضاء الاكل ما كولا وكذا اللبس والشك ان مقتضى الاصل انه كذا قالوا والتحقيق ان هذا ليس من مقتضى لانه ما يقدر

مطلب — حلف لا يتعدى او لا يتعنى مطلب — قال ان اكلت او شربت ونوى معينا لم يصح (لتصحيح)

لتصحيح المنطوق بأن يكون الكلام كذا طعنا كرفع الخطأ والسيان أو غير صحيح شرعا
 كأن علق عبدك عني وقولك لا آكل خال عن ذلك نعم المفعول اعني المأكون من ضروريات
 وجود الاكل ومثله ليس من المنقضي بل من حذف المفعول اقتصارا والائتم ان يكون كل
 كلام مقتضى الاول ان يستدعي مكانا وزمانا وحيث كان هذا المصدر ضروريا للمفعول لا يصح
 تخصيصه وان نعم بوقوعه في سياق النفي فان من ضرورة ثبوت الفعل في النفي ثبوت المصدر
 العام بدون ثبوت التصرف فيه بالتخصيص فان عمومه ضرورة تحقق الفعل في النفي فلا يقبل
 التخصيص بخلاف ان أكلت أكلًا فان الاسم مذكور صريحا فيقبله وتامعه في الفتح (قوله)
 كالو نوى الخ) اي كما يصدق ديانة لو نوى كل الاطعمة او المياه حتى لو اكل طعاما او طعامين
 او اكثر لا يحنث وكذا لو شرب مدة عمره لانه لما اكل الكل ولم يشرب الكل ثم اعلم انه لا يحنث
 لذكر هذه المسئلة هنا بل لم يحنثا بعد قوله ولو ضم طعاما الخ كما فعلى في البحراي فيما اوضحه بالمفعول
 كما نبه عليه ويدل عليه التعليل بقوله لانيته يحنث كلامه لانه اذا لم يصرح به يكون معناه
 لا اوجد اكلًا او شرابا او لبسا فيحنث بكل اكل وجد ولذا لم تصح نيته المعين منه بخلاف ما اذا
 صرح به لان طعاما المذكور يحنث البعض والكل فأيهما نوى صح ولذا نقل في البحر عن المحيط
 انه يصدق قضاء ايضا وعلاه في البدائع بأنه نوى حقيقة كلامه ثم نقل عن الكشف انه اما
 يصدق ديانة فقط وقال لانه خلاف الظاهر لان الانسان اما يتبع نفسه عما يقدر عليه والكل
 ليس في وسعه وفيه تخفيف عليه ايضا وتامعه فيه اقول ويظهر لي ترجيح الاول لانه اذا نوى
 البعض اما يصدق ديانة فقط كأيأتي وهذا لا نزاع فيه ويلزم منه ان يصدق قضاء وديانة اذا نوى
 الكل لان عدم تصديقه في الاول قضاء لانه خلاف ظاهر اللفظ فيكون الظاهر العموم والائتم
 تصديقه قضاء في نية الخصوص وفي تلخيص الجامع ان كالت بنى آدم او الرجال او النساء حنث
 بالفرء الا ان بنوى الكل قال شارعه فيصدق ديانة وقضاء ولا يحنث ابدا لان الصرف الى
 الادنى عند الاطلاق لتصحيح كلامه فاذا نوى الكل فقد نوى حقيقة كلامه فيصدق وقيل
 لا يصدق قضاء لان الحقيقة مبهجورة اه وسأتي هذا آخر الباب وتعييره عن الثاني بقيل فييد
 ضعفه و ترجيح الاول كما قلنا فافهم (قوله دين) اي يوكل الى دينه فيما بينه وبين ربه تعالى
 واما القاضي فلا يصدق لانه خلاف الظاهر وقدمنا في الطلاق ان المرأة كالقاضي (قوله)
 لانه نكرة في سياق الشرط فتم) لان الحلف في الشرط المتيث يكون على نفيه فقوله ان لبست
 ثوبا في معنى لا لبس ثوبا (قوله الا في ثلاث فيدين الخ) يعني لو قال ان خرجت فعبدي حر
 ونوى السفر مثلا او ان ساكنت فلانا فعبدي حر ونوى المساكنة في بيت واحد يدين لان
 الخروج في نفسه متبوع الى سفر وغيره حتى اختلفت احكامهما فقبات ارادة احد نوعيه
 وكذا المساكنة متنوعة الى كاملة هي المساكنة في بيت واحد ومطابقة وهي ما تكون في دار
 فارادة المساكنة في بيت ارادة أخص انواعها كما في الفتح وحاصله ان النية حتمت هنا لكون
 المصدر متبوعا لابعبار عمومه فهو تخصيص احد نوعي الجنس وزاد في تلخيص الجامع ان
 اشترت ونوى الشراء لنفسه اي فتصح نيته ديانة وان لم يذكر المفعول لتبوع الشراء فانه
 تارة يكون لنفسه وتارة يكون لموكله ولذا رتب على الاول المالك لنفسه وعلى الثاني المالك

كما لو نوى كل الاطعمة او
 كل مياه العالم حتى لا يحنث
 اصلا لانيته يحنث كلامه
 (ولو ضم) لان اكلت
 (طعاما او) شربت
 (شرابا او) لبست (ثوبا)
 دين اذا قال غبت شيئا
 دون شيء لانه ذكر اللفظ
 العام القابل للتخصيص
 لانه نكرة في سياق الشرط
 فتم كالنكرة في النفي
 والاصح ان الثانية انما تصح
 في المفعول الا في ثلاث
 فيدين في فعل الخروج
 والمساكنة وتخصيص
 الجنس كحاشية او عربية
 لا العفة ككوفية او بصرية
 فتح

للم كل وهذا بخلاف ما اذا نوى الخروج لبعاد او المساكنة بالاجارة او الشراء لعبد فان
الفعل فيه غير متوهم فلا يصح تخصيصه بالنية بدون ذكر كما في شرح التلخيص قلت ونظير ذلك
ما اذا قال انت بائني وبني الثلاث او الواحدة يصح بخلاف نية التثنية لان البيئونة نوعان
غالبية وخفيفة فتصح نية احدهما بخلاف التثنية لانه عدد محض كما مر تقريره في محله
لكنه يصدق في نية البيئونة قضاء قال في الفتح وكذا لو حانف لا يتزوج امرأة ونوى كوفية
او بصرية لانه لا يصح لانه تخصيص الصفة ولو نوى حبشية او عربية تحت ديانة لانه تخصيص
الجنس ثم قال وكون ارادة نوع ليس تخصيصا للعام بما يقبل المنع لانه لا يخرج عن قصر عام
على بعض متاولاته اه اقول قد يقال لا عموم هنا ولا تخصيص للعام وانما هو ارادة احد
محملي اللفظ المشترك او احد نوعي الجنس كما في التوضيح والتلويع والاولى وبسبانه
ان الخروج مشترك بين السفر والانفصال من داخل الى خارج وكذا المساكنة مشتركة
بين الكاملة وهي ما تكون في بيت واحد ومطلقة وهي ما تكون في الدار مطلقا وكذا
الشراء فانه يحتمل الحائض وهو ما يكون له والمطلق ولكن لما كان المتبادر عرفا هو المعنى الثاني
في المسائل الثلاث صدق ديانة فقط في نية المعنى الاول منها ولا يصدق القاضي لانه خلاف
الظاهر وله نظائر في تلخيص الجامع اوقال ان جامعك او بائعتك فهو على الجماع في الفرج
لانه المفاهم عرفا الان ينوى مادونه للاحتمال لكن لا يصرف عن الظاهر في القضاء فيحتمل
بهما اي اذا نوى مادونه بحث به عملا باقراره على نفسه بالحنث ونحنت بالجماع في الفرج
لتبادره وكذا ان وطئت فعبدي حر الان يعني الوطء بالقدم وفي ان أتيتك ينوى لاستواء
احتمال الجماع والزياة لكن لو نوى الزياة حث بالجماع لانه زياة وزيادة اه وبما قرناه
ظهر الفرق بين هذه المسائل المستثناة وبين ما مر في لا آكل ونحوه فان حقيقة الاكل فيه
واحدة فلم تصح نية التخصيص بخلاف ما اذا صرح بالمفعول فانه لفظ عام صريح فيصح
تخصيصه لكن نية التخصيص انما تصح فيما كان من افراد ذلك العام وهو الماء كولات كالخبز
ونحوه دون ما كان من متعلقاته الضرورية كالزمان والمكان والوصف فلو نوى في زمان وكذا
لم يصح ومثله لا تزوج امرأة ونوى حبشية او عربية فانها بعض افراد العام لان الانسان
انواع حبشي وعربي ورومي باعتبار اصوله الذين ينسب اليهم بخلاف كوفية او بصرية لانه
وصف ضروري راجع الى تخصيص المكان وهو غير ملفوظ صريحا فلا تصح نيته كبقية
الصفات الضرورية ومثله ما في البحر عن البدائع لا يكلم هذا الرجل ونوى مادام قائما لم يصح
بخلاف لا يكلم هذا القائم ونوى ذلك يدين لتخصيصه الملفوظ وكذا لا ضربته حسين ونوى
سوطا بعينه فانه يبر بأى نية ضربته وكذا لا تزوج امرأة وعنى امرأة ابوها يعمل كذا وكذا
فهو باطل اه وظهر بما قرناه ايضا ان الاستثناء في المسائل الثلاث في غير محله لان النية
انما وجدت في الملفوظ ايضا لان الفعل فيها صار مشتركا بواسطة اشتراك المصدر تأمل على
ان لا تزوج امرأة قد صرح فيه بالمفعول فهو مثل لا آكل طعاما وامله ذكره ليعنه على انما
يصح فيه تخصيص الجنس فقط دون الوصف لكن فيه ان لا آكل طعاما كذلك بدليل انه
لو نوى لقمة او لقمتين لم يصح على انه يخالفه ما يذكره قريبا فيما نو قال نويت من بلد كذا فانه

يصدق ديانة لأقضاء وأهل في المسئلة قولين يدل عليه انه في التنازع خاتمة قال وروى عن محمد
 فيمن قال لا تزوج امرأة ونوى كوفية أو بصرية الخ وذكر فيها ايضا ان تزوجت فعبدى
 حر وقال عبت فلانة او امرأة من اهل الكوفة لا يصح ولو قال ان تزوجت امرأة وقيل عبت
 فلانة يصح اه وهذا ظاهر لانه في الاول لم يذكر المنعول ثم اعلم انه يرد ما مر في بين الفتوى
 حيث خصص بما دلت عليه القرينة كالغداء المدعوا اليه وأهل وجهه ان العرف جعل اللفظ
 كالمصرح به ولا سيما اذا كان جوابا لكلام قبله لان السؤال معاد فيه فلم يكن تخصيصا للعام الغير
 المذكور بالنية وهذا الموضع من مشكلات مسائل الايمان ولم أجد من أعطاه حقه من البيان
 وما ذكرته هو غاية ما ظهر للفهم القاصر وفكرى الفاتر **(قوله)** نية تخصيص العام تصح
 (ديانة لأقضاء) هذه الجملة بنزلة التعاميل لقوله قبله ولو ضم طعاما أو شراباً أو ثوباً دين لما علمت
 من انه اذا ضم ذلك يصير مكررة في سياق الشرط فتم للعام يصح فيه نية التخصيص لكن
 لا يصدق القاضي لانه خلاف الظاهر واعلم ان الفعل لا يعم ولا يتوعد كافي لتلخيص الجامع لان
 العموم الاسماء لا للفعل هو المنقول عن سيبويه كذا في شرحه لغارسي قلت ويرد عليه ما مر
 من مسألة الخروج والمسكنة والشراء الا ان يقال كما مر ان التنوع هناك للفعل بواسطة
 مصدره لا أصالة تأمل **(تنبيه)** قيد بالنية لان تخصيص العام بالعرف يصح ديانة وقضاء
 ايضا وأما الزيادة على اللفظ بالعرف فلا تصح كما أوضحنا ذلك اول باب اليمين في الدخول
 والخروج بقى هل يصح تعميم الخاص بالنية قال في الاشياء لم أره قلت الظاهر ان تعميمه من
 الزيادة على اللفظ واذا لم تصح الزيادة عليه بالعرف فلا تصح بالنية بالاولى لان العرف ظاهر
 بخلاف النية تأمل **(قوله)** لا يصدق قضاء (ظاهره انه يصدق ديانة وهو مخالف لقوله آتفا لا
 الصفة ككوفية أو بصرية اى انه لا يدين فيها كما نسبها عليه وما ذكره الشارح مأخوذ من
 الرواوية كما ذكره في البحر ومثله في البرازية حيث قال كل امرأة يتزوجها فكذا ونوى امرأة
 من بلد كذا لا يصدق في ظاهر الرواية وذكر الحنفى انه يصدق وهذا بناء على جواز تخصيص
 العام بالنية فالحنافى جوزوه وفي الظاهر لا وعلى هذا لو أخذ منه دراهم وحلفه على انه ما اخذ
 منه شيأ ونوى الدنانير فالحنافى جوزوه والظاهر خلافه والفتوى على الظاهر واذا أخذ بقول
 الحنفى فيما اذا وقع في يد الظلمة لا بأس به اه قلت وهذا كله في القضاء اما في الديانة فنية
 تخصيص العام صحيحة بالاجماع كما في البحر وقدمر والحاصل ان نية تخصيص العام تصح في
 ظاهر الرواية ديانة فقط وعند الحنفى تصح قضاء ايضا وهذا اذا كان العام مذكورا والا
 فلا تصح نية تخصيصه اصلا في ظاهر الرواية وقيل يدين كما قدمه الشارح وقدمناه رواية
 عن الثانى وانه اختاره الحنفى فصار حاصل ما اختاره الحنفى انه في المذكور يصدق
 ديانة وقضاء وفي غيره ديانة فقط **(قوله)** متى حلفه ظالم واخذ بقول الحنفى فلا بأس **أقول**
 المناسب ان يكون أخذ بضم اوله مبنيا للمجهول اى واخذ القاضي اذ لمعنى لاخذ الحالف
 به قضاء لان أخذ الحالف بما نواه غير خاص بقول الحنفى والحاصل انه لو حلفه ظالم لحلف
 ونوى تخصيص العام او غير ذلك مما هو خلاف الظاهر وعلم القاضي بحال لا يقضى عليه بل
 يصدق أخذ بقول الحنفى واما اذا لم يكن مظلوما فلا يصدق فافهم قال في الفتاوى

مطلب

نية تخصيص العام تصح
 ديانة لأقضاء خلافا للحنافى

(نية تخصيص العام تصح
 ديانة) اجماعا فلو قال كل
 امرأة تزوجها فبى طالق
 ثم قال نويت من بلد كذا (لا)
 يصدق (قضاء) وكذا من
 غصب دراهم انسان فلما
 حلفه الحنم عامنا نوى خاصا
 (به يفتى) خلافا للحنافى
 وفي الرواوية متى حلفه
 ظالم واخذ بقول الحنفى
 فلا بأس

مطلب

اذا كان الحالف مظلوما
 يفتى بقول الحنفى

المعدة عن خلاف أراد سلفان استخلافه بأنك ما علم غمها، فلان وأقر بآه يأخذ
 ما لم شيئا لاحق لا والحية أن يذكر اسم الرجل وينوي نفيه وهذا صحيح عند
 الحنابلة لا في ظاهر الرواية فإن كان الحالف مظلوما يعني بقول الحنابلة ولو حلفه القاضي
 ماله ملك كذا حلفت وأشار بأصبعه في كفه إلى غير المدعى صدق ديانة لأقضاء اه **(قوله)**
 وذلوا النية للحالف الخ قال في الحانية رجل حلف رجلا تخلف ونوى غير ما يريد المستحلف
 أن بالطلاق والعناق ونحوه يعتبر نية الحالف إذا لم ينو الحالف خلاف الظاهر ظالما كان
 الحالف أو مظلوما وإن كانت العين بالله تعالى فلو الحالف مظلوما فآلية فيه إليه وإن ظالما يريد
 إبطال حق الغير اعتبر نية المستحلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد اه قلت وتقييده بما إذا
 لم ينو خلاف الظاهر يدل على أن المراد باعتبار نية الحالف اعتبارها في القضاء إذا خلا في
 اعتبار نيته ديانة من غرق بينه وبين مذهب الحنابلة فإن عنده تعتبر نيته في القضاء أيضا
 ويعنى بقوله إذا كان الحالف مظلوما كما علمت وفي الهندية عن المحيط ذكر إبراهيم النخعي
 الجهمي على نية الحالف لو مظلوما وعلى نية المستحلف لو ظالما وبه أخذ أصحابنا مثال الأول لو أكره
 على بيع من يبيده حلف بالله أنه دفعه إلى فلان يعني بآه لا يكره على بيعه لا يكون بين غموس
 حقيقة لأنه نوى ما يحل له لفظه ولا معنى لأن الغموس ما يقطع بها حق مسلم ومثال الثاني لو ادعى
 شراء شيء فبدل آخر بكذا وانكر خلفه بالله ما وجب عليك تسليمه إلى الحالف ونوى التسليم
 إلى المدعى بالهبة لا يبيع فهذا وإن كان صادقة فهو غموس معنى فلا تعتبر نيته قال الشيخ الإمام
 خواهر زاده هذا في العين بالله تعالى فلو بالطلاق أو العناق وهو ظالم أو لا ونوى خلاف الظاهر
 بأن نوى الطلاق عن وثاق أو العناق عن عمل كذا أو نوى الأخبار فيه كاذبا فإنه يصدق ديانة لأنه
 نوى محتمل لفظه إلا أنه لو ظان أن اسم الغموس لأنه وإن كان مأنوى صدقا حقيقة إلا أن هذا
 الجهمي غموس معنى لأنه قطع بها حق مسلم اه ملخصا وقوله ونوى خلاف الظاهر وقوله بعده
 فإنه يصدق ديانة يدل على أنه لا يصدق قضاء وهذا على إطلاقه موافق لظاهر الرواية أما على
 مذهب الحنابلة فيفترق بين المظلوم فيصدق قضاء أيضا وبين الظالم فلا يصدق والحاصل أن
 الحالف بإساق ونحوه تعتبر فيه نية الحالف ظالما أو مظلوما إذا لم ينو خلاف الظاهر كما مر عن
 الحانية فلا يعلق زوجته لأقضاء ولا ديانة بل بأثم لو ظان أن اسم الغموس ولو نوى خلاف الظاهر
 فكذلك تكون تعتبر نيته ديانة فقط فلا يصدق القاضي بل يحكم عليه بوقوع الطلاق إلا إذا
 كان مظلوما على قول الحنابلة وبوافقه ما قدمه الشارح أول الطلاق من أنه لو نوى الطلاق عن
 وثاق دين أن لم يقرنه بعدد ولو مكرها صدق قضاء أيضا اه وأما الحالف بالله تعالى فليس للقضاء
 فيه مدخل لأن الكفارة حنفية على لاحق فيها لم بعد حتى يرفع الحالف إلى القاضي كافي البحر
 ولكنه إن كان مظلوما تعتبر نيته فلا يأثم لأنه غير ظالم وقد نوى ما يحتمله لفظه فلم يكن غموسا
 لا لفظا ولا معنى وإن كان ظالما لم يعتبره المستحلف فيأثم اسم الغموس وإن نوى ما يحتمله لفظه
 قال - وهذا مختص بعمدة فهو جهة تخفيس التمسح ديانة فغنى توضيح هذا المحل
(قوله) يمكن فيه الكفر (قال في المصباح كره الماء كرا من باب فقع وكرهنا شرب فيه
 من موصعه أن شرب كفيه أو شرب آخر فليس بكفر وكفر في الأنا مال عقده إليه فترتب منه

مطلب

النية للحالف لو بإساق
 أو عناق

وقالوا النية للحالف لو
 بإساق أو عناق وكذا بنية
 لو مظلوما وإن ظالما
 فله المستحلف ولا عناق
 للقضاء في العين بالله حلف
 (لا يشرب من) شيء يمكن
 فيه الكفر

مطلب

حلف لا يشرب من دجلة
 فهو على الكفر

(قوله فبینه علی الکراع منه الخ) قال فی الفتح ای بأن يتناولوه فعه من نفس النهر عند ای حذفة یعنی اذا لم یکن له نية فلو نوى بأناه حث به اجماعا وقال اذا شرب منها کيما شرب حث بالأفرق بینه وبين قوله من ماء دجلة اه قلت وهو التعارف فی زماننا بخلاف من هذا الکوز فانه علی الکراع منه فی العرف ایضا وفي البحر عن الحیظ لا یشرّب من هذا الکوز تحقیقته ان یشرب منه کرعا حتی لو صب علی کفه وشرّب لم یحسّ اه لیکن فیہ ان وضعه علی فمه وشربه منه لا تسمى کرعا کاعلم من تعرفه تأمل (قوله لم یحسّ) لعدم الکراع فی دجلة لحدوث النسبة الی غیره بحر (قوله لا یكون الا بعد الخوض فی الماء) فانه من الکراع وهو من الانسان مادون الرکة ومن الدواب مادون الکعب کذا قال الشیخ الامام نجیم الدین النسفی بحر عن الظهیری (قوله لیکن فی الفهستانی الخ) مثله فی المنع عن التلویح وفي النهر وهذا الشرط أهمه شراح الهدایة کثیرهم لما قدمناه عن المغرب ای من أن الکراع تناول الماء بالفم من موضعه ولوائاه (قوله فیحسّ بغير الکراع ایضا) کاذبا تناولوه بکفه أو بامانه من غیر أن یدخل فیه داخله (قوله کالبئر والحب) ای اذا لم یكونا تمثلین والاحتی بالکراع والحب بالحاء الهمزة الخابیة والکرامة غطاؤها ویقال لک عندی حب وکرامة یعنی خابیة وغطاؤها ط (قوله ولو تکلف الکراع) ای من أسفل البئر فیها اذا قال لا أشرب من هذا البئر بدون إضافة ماء (قوله لعدم العرف) لان الیمین انعقد علی غیر الکراع لکون الحقیقة مہجورة کأبی ایض قدمه فی دار فلان (تنبیہ) * قال فی الفتح ونظیر المستقلین ما ر حلف لا یشرب من هذا الکوز فصب الماء فی کوز آخر فشرّب منه لا یحسّ بالاجماع ولو قال من ماء هذا الکوز فصب فی کوز آخر فشرّب منه حث بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب أو من ماء هذا الحب فنقل الی حب آخر اه (قوله امکان تصور البئر) ٣ قال فی المنع کل ما وقع فی هذه المسائل من لفظ تصور فمعناه ممکن ولیس معناه متعلّ اه فالصواب حیثذا اسقاط تصور کاهو فی بعض النسخ ط قلت لیکن عبرة فی البحر وعلیه فالمراد بتصوره کونه ذاصورة ای کونه موجودا فالمراد امکان وجوده فی المستقبل ای امکانه عقلا وان استحالة عادة احترازا عما لا یمکن عقلا ولإعادة کما فی المثال الآتی فی هذا لاتمقد فیہ الیمین ولا تنقذ بخلاف ما أمکن وجوده عقلا وعادة أو عقلا فقط مع استحالاته عادة کفی مسئلة صعود السماء وقلب الحجر ذهابا فانها تنقذ کما یأتی (قوله فی المستقبل) قید لیان الواقع لان التعمدة لاتأتی فی غیره (قوله شرط انعقاد الیمین) ای المطلقة أو المقيدة بوقت (قوله ولو بطلاق) تعمیم للیمین ای لافرق بین الیمین بالله تعالی أو بطلاق (قوله وبقائها) ای شرط بقاء الیمین منعقدة وهذا فی الیمین المقيدة فقط فاذا قال والله لاوفیک غدا فسات احدها قبل الغد بطلت الیمین بخلاف المطلقة حیث لا یشرط لها تصور البر فی البقاء باتفاق کما یأتی فی قوله وان أطلق وكان فیہ ماء فصب حث (قوله اذ لابد من تصور الاصل الخ) بیان أن الیمین انما تنعقد لتحقيق البر فان من أخبر بخبر أو وعد بوعد بکده بالیمین لتحقيق الصدق فکان المقصود هو البر ثم تجب الکفارة خلقا عنه لرفع حکم الحث وهو الاتیم لصیر بالکفیر کالبار فاذا لم یکن البر متصورا لاتنعقد فلا تجب الکفارة خلقا عنه لان الکفارة حکم الیمین وحکم الشیء انما یتبث بعد

نحو (دجلة) (یمینه) (علی الکراع) منه حتی لو شرب من نهر اخذ منه لم یحسّ وفي البحر عن الظهیری الکراع لا یكون الا بعد الخوض فی الماء لیکن فی الفهستانی عن الکشف انه لیس بشرط (بخلاف من ماء دجلة) فیحسّ بغير الکراع ایضا (وفيما لا یتأتی فیہ الکراع) کالبئر والحب یحسّ (١) الشرّب (٢) الا ناه مطلقا) سواء قال من البئر او من ماء البئر لئین الحجاز (ولو تکلف الکراع فیها لا یتأتی فیہ ذلك) ای الکراع (لا یحسّ) فی الاصح لعدم العرف (امکان تصور البر فی المستقبل شرط انعقاد الیمین) ولو بطلاق (وبقائها) اذ لابد من تصور الاصل لتنعقد فی حق الحلف وهو الکفارة ثم فرع علیه

(٣) مطلب

تصور البر فی المستقبل شرط انعقاد الیمین وبقائها

اعنده لسانه عنه و قد تم في شرح اجمع الكبير ثم اعلم انه قد دلت على ما فرغ عليه قولها وقول أبو يوسف لا يشترط تصور البر **(قوله في حلقه ح)** في محل ما مفعول فرغ وحاصل المسئلة أربعة أوجه لأن الخمين إما مقيدة ومضافة وكل منهما على وجهين أما أن لا يكون فيه ماء أصلاً أو كان فيه ماء وقت الحلق ثم صب في المقيدة لا يثبت في الوجهين لعدم انعقدتها في الوجه الأول ولإصلاها عند الحلق في الثاني وفي المضافة لا يثبت أيضاً في الوجه الأول لعدم الاعتقاد ويثبت في الثاني **(قوله اليوم)** أي مثلاً إذا أراد كل وقت معين من يوم أو جمعة أو شهر **(قوله أو بنفسه)** أي أو انصب بنفسه بلا فعل أحد **(قوله قل بابل)** أشار إلى أن المراد بابل يوم بياض النهار فلا يدخل فيه بابل **(قوله لو)** صدق بما إذا غل عدم الماء فيه أو لم يعلم شيئاً وقصره الاستيعاب على الثاني لأنه إذا غل يقع بينه على مبدئيه الله تعالى فيه وقد تحقق عدمه فيثبت وصح الزباني الأخلاق وبه حزم في التخيير فقوله في الأصح قبله نعم في قوله أولاً لكن فصل انصف في قوله الآتي ليقان فلان ما بين علمه بموته فيثبت وبين عدمه فلا ومثله في الكثير فيجعل ما غل على التفصيل الآتي فيثبت عدم حخته بما إذا لم يعلم لكن فرق الزباني هناك بأن حخته إذا غل تكون بينه عقدت على حياة ستحدث وهو متصور أما هنا فلان ما يحدث في الكوز غير المحبوف عليه أي لأن المحبوف عليه ماء مظروف في الكوز وقت الحلق دون الحادث بعد قلت وفيه نظر فإنه إذا غل بأنه لا ماء فيه يراد ماء مظروف فيه بعد الحلق أي ماء سيحدث مثل لاقتان زيدا فإن القتل أثر في الروح فذا غل بموته يراد روح ستحدث لكن سيأتي أن ذات الشخص لا تتغير بخلاف الماء فيستأمل * **(تأنيه)** * قل ط هل بأنه إذا غل أنه لا ماء فيه قياس ممر عن التمر تاشي في ليضعن السماء الاسم أه فأت وقد مر أن الغموس تكون على المستقبل فهذا منها **(قوله لعدم مكان البر)** اعترض بان البر متصور في صورة الأراقه لأن الأعادة ممكنة وأحب بان البر إنما يجب في هذه الصورة في آخر جزء من أجزاء اليوم بحيث لا يسع فيه غيره فلا يمكن إعادة الماء في الكوز وشربه في ذلك الزمان أخرج عن الغاية **(قوله لوجوب البر في المضافة كما فرغ)** قل في التخيير لئلا يقال ان يقول وجوبه في الحال أن كان بمعنى تعينه حتى يثبت في ثاني الحال فلا شك أنه ليس كذلك وإن كان بمعنى لوجوب التوسع إلى الموت فيثبت في آخر جزء من الحياة فلوقة كذلك لأنه لا يثبت إلا في آخر جزء من الوقت الذي ذكره فذلك الجزء بمنزلة آخر جزء من الحياة فلا يمتثل معنى تبطل الخمين عند آخر جزء من الوقت في الموقته ولا تبطل عند آخر جزء من الحياة في المضافة اه وأجاب في التبر بما حاصله أن الحلق في الموقته يلزم نفسه بالفعل إلا في آخر الوقت بخلاف المضافة لأنه لا فائدة في التأخير قلت أنت خير بأنه غير دافع مع استزاده وجوب البر في المطلقة على فور الحلق ولا فلا فرق وفيه ويظهر لي الجواب بأن المقيدة لما كان لها غاية معلومة لم يتعين الفعل إلا في آخر وقت ودون التحل فقد دلت قبل الوجوب فبطل ولا يثبت المضافة لعدم إمكان البر وقت تعينه أما المضافة فبقيتها آخر جزء من الحياة وذلك الوقت لا يمكن البر فيه ولا خلفه وهو الكفارة في تأخير الوجوب إليه اضطرار بالحلق لأنه إذا حلت في آخر الحياة

مضافاً

حلت لا يشترط ماء هذا الكوز ولأما أنه لو كان فيه ماء فبطل

(في) حخته **(الاشترين ماء)** هذا الكوز اليوم ولأما أنه لو كان فيه ماء... **(وصب)** ولو بضعه أو بضعه **(في يومه)** قل بابل **(واضحة)** بينه من الوقت **(ولأما أنه لا يثبت)** سواء غل وقت الحلق إن فيه ماء أولاً في الأصح لعدم إمكان البر **(وان اطلق و)** **(كان)** فيه ماء **(فصب حلت)** لوجوب البر في المضافة كما فرغ وقد وثب بصبه في الموقته في آخر الوقت

لا يمكنه التكفير ولا الوصية بالكفارة فيبقى في الائمه فتمعين الوجوب قبله ولا ترجيح لوقت دون آخر قلزم الوجوب عقب الحلف موسعا بشرط عدم الفوات فإذا فات المحل ظهر أن الوجوب كان مضيقا من أول أوقات الامكان ونظيره ما قرره في القول بوجوب الحج موسعا فقد ظهر المعنى الذي لأجله اعتبر آخر الوقت في النوقمة ولم يعتبر آخر الحياة في المطقة هذا ما وصل اليه فهمي القاصر قد بده (قوله وهذا الأصل) وهو امكان البر في المستقبل (قوله منها الحج) ومنها ما سذكره المصنف في باب العيمن بالضرب والقتل بقوله لو حلف ليقضين دينه غدا فقتضاه اليوم الحج ومنها ما في البحر لو قال لها بعد ما أصبح ان لم أجاملك هذه الليلة فانت كذا ولا نية له فان علم انه أصبح انصرف الى الليلة القابلة وان نوى تلك الليلة بطلت عيمته وكذا ان تحت الليلة وان لم أثبت الليلة هنا وقد انفجر الصبح وهو لا يعلم لا يحنث لان النوم في الليلة الماضية لا يتصور كقوله ان صمت أمس ومنها ان مات بأمرأتى الى دارى الليلة فلما أصبح قالت كنت في الدار لم يحنث وان قالت كنت غائبة حث ان صدقها ومنها لا يعطيه أولا يضربه حتى يأذن فلان فانت فلان ثم أعطاه لم يحنث اه قل الرملى ولم يقيد هذه بالوقت ومنه في الفتح وانظر ما الفرق بينهما وبين مسألة الكوز اذا أطلق وكان فيه ماء فصب (قوله فحاضت بكرة ٢) الظاهر ان المراد وقت الطلوع أو بعده في وقت لا يمكن اداء الصلاة فيه ثم ما ذكره من تصحيح عدم الحث عزاء في البحر الى المعنى لكن ذكر في باب العيمن والبيع والشراء تصحيح الحث وعليه مشى المصنف هناك وسيأتى تمام الكلام عليه (قوله لعدم تصور البر) أى فلم تعتقد العيمن فلا يترتب الحث ط وانظر ما ذكره قريبا عن شرح الجامع الكبير (قوله نوبا ملفوفا) قيد به ليكنها الرد عليه بخيار الرؤية ليعود مهرها كافي الفتح (قوله وتقبضه) هذا ليس بقيد فانه بمجرد الشراء ثبت لها في ذمته الثمن فانتقيا قصاصا ولذا لم يذكره الزلى وتماه في ح (قوله لعجزها عن الهبة الحج) يشكل عليه قوله ان الدين اذا قبض لا يسقط عن ذمة المديون حتى لو أبرأه الدائن يرجع عليه بما قبضه منه وقصارى امر الشراء به ان يكون كقبضه اه ح عن شرح المقدسى قلت وأصل الاشكال لصاحب البحر ذكره في باب التعليق عند قوله وزوال الملك لا يبطل العيمن وأجاب ط بأن مبنى الايمان على العرف والعرف يقضى بانها اذا اشترت بمهرها شيئا قصير لاشئ لها وفيه ان المقصود العجز وعدم التصور شرعا لا عرفا والا انتقض الأصل المار في كثير من المسائل فافهم وأجاب السامعاني بأنها لما جعلت المهر تمنا والكل وصف في الذمة تغير من المهرية الى الثنية فلم يكن هناك مهر حتى يوجب واما الدين فبدله لم يدفع على صريح المعاوضة فلم يقع انتقاص به من كل وجه ولم يدفع حالة كونه وصفا في الذمة حتى ينتقل اليه لقربه منه اه قلت والجواب الواضح ان يقال قد قالوا ان الديون تقضى بأمنائها أى دفع الدين الى دائنه ثبت للمديون بذمة دائنه مثل ما للدائن بذمة المديون فينتقيا قصاصا لعدم التماذ في المطالبة ولذا لو أبرأه الدائن برائة اسقاط يرجع عليه المديون كامر وكذا اذا اشترى الدائن شيئا من المديون يمثل دينه التثنية قصاصا أما اذا اشترى بمافى ذمة المديون من الدين ينبغي ان لا يثبت للمديون بذمة الدائن شيئا لان الثمن هنا معين وهو الدين فلا يمكن أن يجعل شيئا غيره فقبرأ ذمة المديون ضرورة بمنزلة ما لو أبرأه من الدين

وهذا الأصل فروعه كثيرة

منها ان لم تقضى الصبح غدا

فانت كذا لا يحنث بحضها

بكرة في الاصح ومنها ان لم

تردى الدينار الذي أخذته

من كبش فانت طالق فاذا

الدينار في كبسه لم تطلق

لعدم تصور البر ومنها ان لم

تبيني صداقتك اليوم فانت

طالق وقال أبوها ان وهبته

فأملك طالق فالحيلة ان

تشتري منه بمهرها نوبا

ملفوفا وتقبضه فاذا مضى

اليوم لم يحنث أبوها لعدم

الهبة ولا الزوج لعجزها عن

الهبة عند الغروب لسقوط

المهر بالبيع ثم اذا ارادت

الرجوع ردت به بخيار الرؤية

٢ قوله فحاضت بكرة هكذا

بخطه والذي في نسخ الشارح

التي يبدى لا يحنث بحضها

بكرة فليحذر اه مصححه

مطلب

في قولهم المديون تقضى

بأمنائها

حلف ليصعدن السماء
أو ليقبلن الحجر ذهابا

(٢) قوله: فصل هكذا بخصه
والانس يكون الحطاب
لمؤث كافي المشرح أن رسم
ثم فصل بانيا كما لا يخفى
اه مسجحه

يجوز تحويل الصفات
وتحويل الاجزاء

(وفي) حلفه والله (ليصعدن
السماء أو ليقبلن هذا
الحجر ذهابا) حيث لا محال

لا مكان البر حقيقة ثم بحث
للعجز عادة ولو وقت العي
لم بحث ما بمض ذلك الوقت
وفي حيرة الفقهاء قل

لامراته ان لم اعرج الى
السماء هذه التيلة فانت
كذا بنصب ساما ثم يعرج

الى السماء البيت لقوله تعالى
فليعبدوا سببا الى السماء الى

سما البيت قل الباقى
والظاهر خروج عن
قاعدة مبنى الامتنان (وكذا)

الحكم لو حلف (يقاس
فلانا علما بتموته) اذ يمكن
قتله بعد احياء الله تعالى

فيبحث (وان لم يكن عا)
بتموته (فلا) بحث لانه عقد
بينه على حياة كانت فيه
ولا يتصور كسالة الكون وكقوله ان تركت من السماء فعبدى حر

وه يظهر غرق بين قس لمن وبين الشره فبين (قوله) (في يصعدن سم) (الح) مثله
ان لم أمس السماء بخلاف ان تركت من السماء فعبدى حر لا بحث لان شرطه هو ان ترك
وهو لا يتحقق في غير المقدور عادة وفي الاول الشرط عدم المس والعدم يتحقق في غير المقدور
كذا في التحرير شرح الجامع الكبير لمحمدي معزيا الى التلحق ومثله في التبر عن المحيط قلت
ويظهر الفرق في قيام لا أمس السماء وفوق ترك من السماء فان الاول لا يقتضى انه معاد
يمكن بخلاف الثاني وهذا يساى ماسر في ان فصل (٢) الصبح غدا وفي ان لم تردى الدنيا وعلاه
رواية أخرى فمد (قوله) (لا مكان البر حقيقة) لانه سعدتها الملاشكة وبعض الانبياء وكذا
تحويل الحجر ذهابا بتحويل الله تعالى صفة الحجرية الى صفة الذهبية بناء على أن الجوهر كلها
متجانسة مستوية في قبول الصفات أو عدمه الاجزاء الحجرية وابدالها بأجزاء ذهبية
والتحويل في الاول أظهر وهو ممكن عند المتكلمين على ما هو الحق فتح (قوله) ثم
بحث (عطف على معلوم من القاء أى فتعقد ثم بحث ط قل في شرح الجامع الكبير
فباختيار المتصور في جملة العقدتين الخيين وباختيار المعجز عادة حيث لا محال وهذا المعجز غير
معجز المقارن ليعين لان هذا هو المعجز عن الغير اواجب بالخير اه أى بخلاف المعجز في
مسألة الكون فانه مقارن لليعين فكذا لا تتعقد واعدا ان احدث في هذه المسألة عند اثنتا الثلاثة
وقبها خلاف زفر فنده لا تتعقد الخيين ولا بحث لاحاقه استجبال عادة باستجبال حقيقة
بخلاف مسألة الكون فان فيها خلاف أى يوسف كسر (تنبيه) المراد بالمعجز هنا عدم
الامكان والتصور عادة فلو حلف يتوهم له دينه اليوم فيمكن معه شى ولم نجد من يقرضه
بحث بمضى اليوم على الحق به كسر في باب التعليق لان الاداء غير مستجبال عادة (قوله) بحث
ما بمض ذلك الوقت) أى فيبحث في آخره قل في الفتح فبومت قبله فلا كفارة عليه اذ احدث
اه (تنبيه) قل في شرح الجامع الكبير قل الكرخ اذا حلف أن يفعل ما لا يقدر عليه
كقوله لا يصعدن السماء فهو آمن وروى الحسن عن زفر فيمن قل لا آمن السماء اليوم اه
آمن ولا كفارة عليه لانه لا تتعقد عنده الاعلى ما يمكن (قوله) والظاهر خروجها الى هذا
الاعتذار يحتاج اليه ان كانت مسألة من هذا المذهب لان كانت من تخريج بعض المشايخ
على القول باعتبار الحقيقة اللغوية وان لم يمكن فالعرف وعليه مشى الزيلعي وقد تقدم رده
وان الاعتدال على العرف ولو كانت هذه المسألة منصوصة تذكرها استثناءها من القاعدة
ينبئ عليها مسائل الايمان وهي العرف والذي يظهر حمل هذه المسألة على «اذنوى حقف
لبت كاجابوا عن قول صاحب الذخيرة والمرغيباني في ايهم بيتا انه بحث بهدم بيت
المنكوبت كوا فخذاه في قول اليب سديق فراجعه ليظهر له ما قلنا (قوله) وكذا الحكم
أى في الاعتقاد واخذت للجان فقدم فقتل احترازا عن الضرب في احبانية ليضربن فلانا
اليوم وفلان ميت لا بحث عن بتموته ولو اوجبتم مات فكذلك عندهم وبحث عند أبي يوسف
اه أفاده في الشرح لاية وفيهم (قوله) فيبحث (أى) بالاجماع لان بينه انصرفت الى
حياة بخدتها الله تعالى فيه واليه متصور واذا احيى الله تعالى فهو فلان بعينه لكنه
خلاف العادة فيبحث كى في صعود السماء (قوله) كسالة الكون (تنبيه) في عهد احدث لعد

التصور لاقى التفصيل بين العالم وغيره للممر ان الاصح عدم التفصيل فيها فان حثت العالم هنا لان البر متصور كما علمت اما في الكون او خلق الماء لا يكون عين الماء الذي انعقد عليه اليمين فلا يتصور البر اصلا فكان الماء نظير الشخص لا نظير الحياة كذا في شرح الجامع وكأ انه يشير الى انه لو جعل الماء نظير الحياة لزم التفصيل فيه ايضا لان الحياة الحادثة غير المعقود عليها تأمل **(قوله)** لان الترك لا يتصور في غير المقدور لان ترك الشيء فرع عن امكان فعله عادة اى بخلاف عدمه فانه يتحقق مطلقا فلذا حثت في ان لم امس السماء كافي النهر وقدمناه عن شرح الجامع **(قوله)** حلف لا يكلمه قال في الذخيرة يقع على الابد وان نوى يوما او يومين او بلدا او متزلاته لا يصدق ديانة ولا قضاء وفي اى يوم كلفه حثت لانه نوى تخصيص ما ليس بملفوظ اه **(قوله)** هو المختار خلافا لما ذكره القدورى من انه يحنث اذا كان بحيث يسمع ورجحه السرخى متمسكا بما في السير لوامن المسلم اهل الحرب من موضع بحيث يسمعون صوته لكنهم باشتغالهم بالحرب لم يسمعه فهذا امان ودفع بالفرق وذلك ان الامان يحنث في اثباته بخلاف غيره نهر **(قوله)** لو بحيث يسمع اى ان اضى اليه باذنه وان لم يسمع لعارض شغل او صمم فلو لم يسمع مع الاصغاء لشدة بعده لا يحنث كافي البحر عن الذخيرة وفيه لو كلفه بكلام لم يفهمه المحلوف عليه فيه روايتان **(قوله)** لا تطلق اقول في البرازية فلو وصل وقال ان كنتك فانت طالق فاذهي لا يحنث ولو اذهي او اذهي يحنث اه لكن ما ذكره الشارح من التسوية بين الواو والفاء هو المذكور في الفتح والبحر عن المتقى ومثله في التارخانية **(قوله)** ما لم يرد الاستئناف قال في التارخانية وفي الذخيرة والمنتقى ان اراد بقوله فاذهي طلاقا طلقت به واحدة وباليمن اخرى **(قوله)** وقصد اسماع المحلوف عليه اى ولم يقصد خطابه مع الحائض بل قصد خطاب الحائض فقط ولذا قال في البحر وغيره لو سلم على قوم هو فيهم حثت الا ان لا يقصده فدين اموال السلام عليكم الاعلى واحد فصدق قضاء عندنا ولو سلم في الصلاة لا يحنث وان كان المحلوف عليه عن يساره هو الصحيح لان المسلمين في الصلاة من وجهه ولو سبغ له لسبو اوفتح عليه القراءة وهو مقتد لم يحنث وخارج الصلاة يحنث **(تنبيه)** لو قال ان ابتدأتك بكلام فبدي حر فالتقيا فسلم كل على الآخر لا يحنث وانحلت اليمين لعدم تصور ان يكلمه بعد ذلك ابتداء ولو قال لها ان ابتدأتك بكلام وقال هي كذلك لا يحنث اذا كلمها لانه لم يبتدئها ولا يحنث هي بعد ذلك لعدم تصور ابتدائها كذا في الفتح ومثله في البحر والزيلي والذخيرة والظهيرية وفي تلخيص الجامع ان ابتدأتك بكلام او تزوج او كنتك قبل ان تكلمتي فكلما او تزوجا معا لم يحنث ابدا لاستحالة السبق مع القران اه وبه ظهر ان قول البرازية حثت الخالف صوابه لا يحنث **(قوله)** حثت مرتين لانه انعقد اليمين بالاولى في حثت الثانية وتعتقد بها يمين اخرى فيحنث بها في الثالثة مرة لان اليمين الاولى قد انحلت بالثانية وفي تلخيص الجامع لو قال ثلاثا لغير المدخولة ان كنتك فانت طالق انحلت الاولى بالثانية لاستئناف الكلام بخلاف فاذهي باعد والله اه وحيث انحلت الاولى بالثانية لا يقع بالثالثة شيء لانها بانت لالى عدة بخلاف المدخول بها **(قوله)** حسنا او احسنت لان قوله انظر حسنا يفيد التقرع بانك لم تتأمل في الجواب وقوله احسنت وان كان تصويا الا انه يتضمن انه

مطلب
حاشا لا يكلمه

لان الترك لا يتصور في غير المقدور (حاشا لا يكلمه) فناداه وهو قائم فاقطعه فلو لم يوقظه لم يحنث هو المختار ولو مستيقظا حثت لو بحيث يسمع بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال موصولا ان كنتك فانت طالق فاذهي او اذهي لا تطلق ما لم يرد الاستئناف ولو قال اذهي طلقت لانه مستأنف ولو قال باحاطت اسمع او اصنع كذا وكذا وقصد اسماع المحلوف عليه لم يحنث زيلعي وفي السراجية سأل محمد حال صفوه اباحنفة فيمن قال لآخر والله لا كنتك ثلاث مرات فقال ابو حنيفة ثم ماذا فتبسم محمد وقال انظر حسنا يا شيخ فنكس ابو حنيفة ثم قال حثت مرتين فقال محمد احسنت فقال ابو حنيفة لا ادري اى الكلمتين اوجع على قوله حسنا او احسنت

(او) حلف لا يكلمه (الا)
 بانه فاذن له ولم يعلم (بالاذن
 فكلمه (حنت) لاشتقاق
 الاذن من الاذان فيشترط
 العلم بخلاف لا يكلمه الا
 برضاه فرضى ولم يعلم لان
 الرضامن اعمال القلب فيتم
 به (الكلام) والتحديث
 (لا يكون الا باللسان) فلا
 يحنت بشارة وكتابة كافي
 التف وفي الحاشية لا اقول
 له كذا فكتب اليه حنت
 ففرق بين القول والكلام
 لكن نقل المصنف بعد
 مسألة شم الریح من عن
 الجامع انه كالكلام خلافا
 لابن سبعة (والاخبار
 والاقراء والبشارة تكون
 بالكتابة لا بالاشارة
 والایماء والاطهار والانشاء
 والاعلام يكون بالكتابة
 و) (بالاشارة ايضا) ولو قال لم
 انوال اشارة دين وفي لا يدعيه
 اولايشره يحنت بالكتابة
 (ان اخبرتي) او اعلمتي
 (ان فلانا قدم ونحوه يحنت
 بالصدق والكذب ولو قال
 بقدومه ونحوه في الصدق
 خاصة لا فادتها الصاق
 الخبر بنفس القدم كما
 حققنا في بحث الباء من
 الاصول وكذا ان كتبت
 بقدوم فلان كاسجي في

لم يحسن قبله فكل من الكلمين موجه **(قوله)** او حلف الخ عطف على قول المصنف حلف
 لا يكلمه وقوله حنت جواب المسئلتين **(قوله)** لاشتقاق الاذن اى اشتقاقا كبيرا كما في النهر
 من الاذن وهو الاعلام ح قلت وفيه نظر يعلم بما قدمناه في الوضوء **(قوله)** فيشترط العلم
 ظاهره انه لا يكتبي بمجرد السماع بل لا بد معه من العلم بمعناه احترازا لعمال خاطبه بلغة لا يفهمها
 كما قدمنا نظيره في حلفه لا تخبرجى الا بذنى **(قوله)** فرضى اى بان اخبره بعد الكلام بانه كان
 رضى **(قوله)** فلا يحنت بشارة وكتابة وكذا بارسال رسول لانه لا يسمى كلاما عرفا خلافا للمالك
 واحمد رحمهما الله تعالى استدلالا بقوله تعالى ما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا الى قوله
 او يرسل رسولا اجيب عنه بان مبنى الايمان على العرف فتح **(قوله)** عن الجامع حيث قال
 اذا حلف لا يكلم فلانا او قال والله لا اقول لفلان شيئا فكتب له كتابا لا يحنت وذكر ابن سبعة
 في نوادره انه يحنت اه فقوله خلافا لابن سبعة اى فيها فتحصل ان الاقوال ثلاثة الحنت
 مطلقا وعدمه مطلقا وتفصيل قاضي خان ط **(قوله)** تكون بالكتابة اى كما تكون باللسان
 ولم ينه عليه لظهوره فافهم **(قوله)** والایماء بالجر عطف على الاشارة وكأنه اراد الاشارة
 باليد والایماء بالرأس لان الاصل في العطف المغايرة **(قوله)** والاطهار الخ بالرفع مبتدأ
(قوله) والانشاء كذا في النسخ والذي في الفتح والبحر والمنح الافشاء بالفاء اى لو حلف لا يفشى
 سر فلان اولايظهره اولايعلم به يحنت بالكتابة وبالاشارة **(قوله)** ولو قال الخ قال في البحر
 فان نوى في ذلك كله اى في الاظهار والافشاء والاعلام والاخبار كونه بالكتابة دون الاشارة
 دين فيما ينه وبين الله تعالى اه وهكذا في الفتح ونحوه في البرازية ولم يذكر في النهر الاخبار
 وهو الظاهر لما مر ان الاخبار لا يكون بالاشارة فاما معنى انه يدين في انه لم ينوبه الاشارة
 ومفهوم قوله دين الخ انه لا يصدق قضاء كعزاه في التارخانية الى عامة المشايخ وفيها
 وكل ما ذكرنا انه يحنت بالاشارة اذا قال اشرت وانا لا اريد الذى حلفت عليه فان كان جوابا
 لشيء سئل عنه لم يصدق في القضاء ويدين **(قوله)** اولايشره تكرر مع قول المتن والبشارة
 تكون بالكتابة اه ح ولعله اولايشره من الاسرار **(قوله)** ان اخبرتي او اعلمتي الخ
 وكذا البشارة كما في الفتح والبحر وهو مخالف للمسيذكره في الباب الآتي عن البدائع
 من ان الاعلام كالبشارة لا بد فيهما من الصدق ولو بلاه ويؤيده ما في تلخيص الجامع الكبير
 لو قال ان اخبرتي ان زيدا قدم فكذا حنت بالكذب كذا ان كتبت الى وان لم يصل وفي
 بشرتي او اعلمتي يشترط الصدق وجهل الخائف لان الركن في الاوليين الدال على الخبر
 وجع الحروف وفي الاخرين افادة البشر والعلم بخلاف ما اذا قال بقدومه لان بابه الاصاق
 تقتضى الوجود وهو بالصدق ويحنت بالایماء في اعلمتي وبالكتاب والرسول في الكل اه
(قوله) لا فادتها اى الباء الصاق الخبر بنفس القدم اى فصار كأنه قال ان اخبرتي خبرا
 ملصقا بقدوم زيد فاقضى وجود القدم لاحالة قال ط وفيه ان الباء في ان اخبرتي ان فلانا
 قدم مقدرة ومقتضاه قصره على الصدق اه قلت قد يجاب بانها لم تدخل على المصدر الصريح
 وفرقا بين الصريح والمؤول على ان تقديرها الضرورة التعدية فلا تفيد ما تفيد ملفوظة
 فتأمل **(قوله)** وكذا ان كتبت بقدوم فلان اى انه مثله في اقتصاره على الصدق بخلاف

فقال نعم يا مينا من أين أن كان

مثلاً (لا يكلمه شهرًا من حين حلفه) ولو عده فعلى باقيه (بخلاف الاعتكفين) أولاً صوم من (شهرًا من التعيين إليه) والفرق أن ذكر الوقت فيها يتناول الأبد لاخراج ماوراءه وفيما لا يتناول للمدالية زبلي (حلف لا يتكلم فقراً القرآن

اوسبح في الصلاة لا يحنث) اتفاقاً (وان فعل ذلك خارجها حنث على الظاهر) كارجحه في البحر ورجح في الفتح عدمه مطلقاً المعروف

وعليه الدرر والماتق بل في البحر عن التهذيب انه لا يحنث بقراءة الكتب في عرفنا انتهى وقواه في الشربالية قائلاً ولا عليك من اكثرية التصحيح له مع مخالفته العرف ويقاس عليه القاء درس ما لكن يعكر عليه ما في الفتح واما الشعر فيحنث به لانه كلام منظوم انتهى فغير المنظوم اولى فتأمل (حلف لا يقرأ

مطابقاً

حلف لا يكلمه شهرًا من حين حلفه

مطابقاً

لا يكلمه اليوم ولا عدا ولا بعد غد ففي ايمان ثلاثة

ان كتبت الى ان فلان قدم فعبدى حريخت الحطب الكاذب حتى لو كتب اليه قبل القدوم ان زيدا قدم حنث وان لم يصل الكتاب الى الخائف كذا في شرح التلخيص ومفاده الحنث بمجرد الكتابة ومفاد الفتح والبحر اشتراط الوصول وبدل للاول تعليل التلخيص المنار بأن الركن في الكتابة جمع الحروف اي تأليفها بالقلم وقد وجد **(قوله)** فقال نعم الخ قال السرخصي هذا صحيح لان الساعان لا يكتب بنفسه وانما يأمر به ومن عادتهم الامر بالايام والاشارة فتح **(قوله)** فن حين حلفه اي يقع على ثلاثين يوماً من حين حلف لان دلالة حاله وهي غيظه توجب ذلك كما اذا أجزء شهرًا لان العقود تتراد دفع الحاجة القائمة بخلاف الاصومين شهرًا فانه نكرة في الالتماس توجب شهرًا شائعاً ولا موجب لصرفه الى الحال فتح **(قوله)** ولو عرفه كقولاه لكان الشهر يقع على باقيه وكذا السنة واليوم والليلة وأشار الى انه لو حلف بالليل لا يكلمه يوماً حنث بكلامه في بقية الليل وفي الغد لان ذكر اليوم للاخراج وكذا لو حلف بالنهار لا يكلمه ليلة حنث بكلامه من حين حلف الى طلوع الفجر ولو قال في النهار لا يكلمه يوماً فهو من ساعة حلفه مع الليلة المستقبلة الى مثل تلك الساعة من الغد لان اليوم منكر فلا بد من استيفائه ولا يمكن الاتمام من الغد فيبقية الليل وكذا لا يكلمه ليلة فهو من تلك الساعة الى مثلها من الليلة الآتية مع النهار الذي بينهما افاده في البحر عن البدائع وفيه عن الوقعات لا أملك اليوم ولا غداً ولا بعد غد فله ان يكلمه ليلاً لانها ايمان ثلاثة ولو لم يكرر النفي فهي واحدة فيدخل الليل بمنزلة قوله ثلاثة ايام **(قوله)** فيها يتناول الأبد الخ مثل لا يكلمه لولم يذكر الشهر تأييد الميمين فذكر الشهر لاخراج ماوراءه ففي ما يلي يمتنع داخل بحر **(قوله)** وفيما لا يتناول مثل الاصومين او لا عتكفن فانه لو لم يذكر الشهر لتأيد الميمين فكان ذكره لتقدير الصوم به وانه منكر فالتعيين اليه بخلاف ان تركت الصوم شهرًا فان الشهر من حين حلف لان تركه مطلقاً يتناول الأبد فذكر الوقت لاخراج ماوراءه وتامه في البحر **(قوله)** على الظاهر اي ظاهر الرواية من الفرق بين الصلاة وخارجها وهو ما عليه القدوري **(قوله)** كما رجحه في البحر حيث قال فقد اختلف الفتوى والافتاء بظاهر المذهب اولى **(قوله)** ورجح في الفتح عدمه حيث قال ولما كان مبنى الايمان على العرف وفي العرف المتأخر لا يسمى التسبيح والقرآن كلاماً حتى يقال لمن سبى طول يومه اوقراً لم يتكلم اليوم بكلمة اختار المشايخ انه لا يحنث بجميع ما ذكر خارج الصلاة واختير الفتوى من غير تفصيل بين الميمين بالعربية والفارسية اه وافاد ان ظاهر الرواية مبنى على عرف المتقدمين وقوله من غير تفصيل الخ يبين قول الشارح مطلقاً **(قوله)** وقواه في الشربالية الخ الضمير راجع الى ما في الفتح فكان الاولى تقديمه على قوله بل في البحر **(قوله)** قائلاً ولا عليك الخ الذي رأيت في الشربالية بعد نقله عن البحر ان الافتاء بظاهر المذهب اولى قلت الاولوية غير ظاهرة لما ان مبنى الايمان على العرف المتأخر ولما علمت من اكثرية التصحيح له اه **(قوله)** ويقاس عليه اي على ما في التهذيب والبحث لصاحب النهر وكذا الاستدراك بعده **(قوله)** فتأمل اشارة الى مخالفة ما في الفتح لكلام التهذيب اولى ما في دعوى الاولوية من البحث اذ لا يلزم من كونه كلاماً منظوماً وكون قائله متكلماً ان يسمى القاء الدرس

في الصلاة او خارجها ولو قرأ البسلة بن نوى مافي الخل حث والا لا لهم لا يريدون به القرآن ولو حلف لا يقرأ سورة كذا او كتاب فلان لا يحنث بالنظر فيه وفهمه به يفتى واقامت (حائف لا يكلم فلانا اليوم فعلى الجديدين) لقراءه اليوم بفعل لا يمتدفع (فان نوى الثمار صدق) لانه الحقيقة (ولو قال لبنة) اكلم فلانا فكذا (فهو على الليل خاصة) لعدم استعماله مفردا في مطابق الوقت قال (ان كنه) اى عمرا (الا ان يقدم زيد او حين او الا ان يأن أو حتى يأن فكذا فكله قبل قدمه او قبل (اذنه حث و) لو (بعدها لا يحنث) لجعله القدوم والاذن غاية لعدم الكلام (وان مات زيد قبلهما سقط الحلف) قيد بتأخير الجزاء لانه لو قدمه فقال امرأته طالق الا ان يقدم زيد لم يكن للغاية بل للشرط

مطلب

انت طالق يوم اكلم فلانا فهو على الجديدين

مطلب

ان كنه الا ان يقدم زيدا حتى

كلما والا لازم ان تكون قراءة الكتب كذلك وهذا كله بناء على عدم العرف والا فان وجد عرف فالعبرلة كما تقرر ففهمه (قوله اليوم) قيد انفاق ط (قوله والا) اى وان لم ينفق مافي الخل بان نوى غيرها او لم ينفق شيئا لا يحنث كفى البحر (قوله لانه لا يريدون به القرآن) اى لان الناس لا يريدون بغير مافي الخل القرآن بل التبرك (قوله به يفتى) هو قول ابي يوسف ورفق محمد فقال المقصود من قراءة كتاب فلان فهم مافي وقدم حصل ويحنث بقراءة سطر منه لانصفه لانه لا يكون مفهوم المعنى غالبا والمقصود من قراءة القرآن عين القرآن اذ الحكم متعلق به كما في البحر قال ح وقول محمد هو الموافق لعرفنا كما لا يخفى (قوله حائف لا يكلم فلانا اليوم) هذا المثال غير صحيح هنا لان الحكم فيه ان اليمين على باقى اليوم كفى البحر والذي مثل به في الكثرة كعامة المتون يوم اكلم فلانا فعلى الجديدين اه ح اى لو قال يوم اكلم فلانا فانت طالق فهو على الليل والنهار سيما جديدين لتجدهما اى عودها مرة بعد اخرى فان كنه ابلا او نهارا حث (قوله لقراءه اليوم بفعل لا يمتد) قيل المراد به الكلام لانه عرض والعرض لا يقبل الامتداد الا بتجدد الامثال كالضرب والجلوس والسفر والركوب وذلك عند الموافقة صورة ومعنى والكلام الثانى يفيد معنى غير مفاد الاول وفيه ان الكلام اسم لالفاظ مفيدة معنى كيفما كان فتحقت المعاملة ولذا يقال كنه يوما فالصحيح ان المراد بما لا يمتد الطلاق ولان اعتبار العامل في الظرف اولى من اعتبار ما اضيف اليه الظرف لانه غير مقصود الا لتعيين ما تحقق فيه المقصود وتامه في الفتح وقدمر مبدوفا في بحث اضافية الطلاق الى الزمان (قوله صدق) اى ديانة وقضاء وعن الثانى لا يصدق قضاء بحر (قوله لعدم استعماله مفردا الخ) اى بخلاف الجمع فانه تستعمل في مطلق الوقت كقول الشاعر

وكنا حسبا كل بيضاء شحمة * ليالى لا قبنا جذاما وحميرا

(قوله ولو بعدها لا يحنث) اقول وكذا معهما اقول الحائبة حائف لا يدخل هذه الدار حتى يدخلها فلان قد خلاها معا لم يحنث وكذا لا اكلمك حتى تكلمنى وكذا ان كنهك الا ان تكلمنى اه سائحى (قوله لجعله القدوم والاذن غاية لعدم الكلام) اما الغاية في حثي فظاهرة واما في الا ان فلان الاستثناء وان كان هو الاصل فيها الا انها تستعار للشرط والغاية عند تمدده مناسبة هي ان حكم كل واحد منها يخالف مابعد وقيل هي الاستثناء قل في الفتح وفيه شيء وهو ان الاستثناء فيها انما يكون من الاوقات او الاحوال على معنى امرأته طالق في جميع الاوقات أو الاحوال الا وقت قدوم فلان او اذنه او الاحال قدومه واذا نه وهو يستلزم تقيد الكلام بوقت الاذن او القدوم فيقتضى انه لو كنه بعده حث لانه لم يخرج من اوقت وقوع الطلاق الا ذلك الوقت اه قلت وللفرق بين الغاية والحال قل في التناخائية وغيرها لا يكلمه الا ناسيا فكله مرة ناسيا مرة ذاكرة حث وفي الا ان ينسى لا يحنث (قوله سقط الحائف) اى بطل وبأنى وجهه (قوله قيد بتأخير الجزاء) تبع في هذا التعبير صاحب النهر واحسن منه قول البحر قيد بالشرط لانه لو قال الخ افاده ح (قوله بل للشرط الخ) قل في البحر وهي هنا للشرط كأنه قال ان لم يقدم فلان فانت طالق ولا تكون للغاية لانها انما تكون لها

فما يحتمل التأقيت والطلاق مما لا يحتمله معنى فتكون للشرط **(قوله)** لان الطلاق مما لا يحتمل التأقيت (يعنى انها انما تكون للغاية فيما يحتمل التأقيت والطلاق مما لا يحتمله فتكون فيه للشرط واعتراض بأن الشرط وهو الا أن يقدم مثبت للفهم ان القدوم شرط الطلاق لاعدمه واجيب بأنه حمل على النفي لانه جعل القدوم رافعا للطلاق وتحقيقه ان معنى التركيب وقوع الطلاق من الحال مستمرا الى القدوم فيرتفع فالقدوم علم على الوقوع قبله وحيث لم يمكن ارتفاعه بعد وقوعه وامكن وقوعه عند عدم القدوم اعتبر الممكن فجعل عدم القدوم شرطا فلا يقع الطلاق الا ان يموت فلان قبل القدوم او الاذن اه ما خلا من الفتح اى لانه اذا مات تحقق الشرط **(قوله)** بطل اليمين) بناء على ما مر من ان بقاء تصور البر شرط لبقاء اليمين الموقفة وهذه كذلك لانها موقفة ببقاء الاذن والقدوم اذ بهما يتمكن من البر بالاحت والى بقاء ذلك بعد موت من اليه الاذن والقدوم وعند التالى لما كان التصور غير شرط فعند سقوط الغاية تنأى اليمين فأى وقت كله فيه بحث وتامه فى الفتح **(قوله)** كلمة مازال ومادام (الح) هذا مادخل تحت الاصل المذكور قات ومنه قول العوام فى زماننا لا افعل كذا طول ما أنت ساكن وفى البحر لا اكلمه مادام عليه هذا التوب فترعه ثم لبسه وكلمه لا بحث ولو قال لا اكلمه وعليه هذا التوب الخ حدث لانه ما جعل اليمين موقفة بوقت بل قيدها بصفة فتبقى ما بقيت تلك الصفة قال لا يوبه ان تزوجت ماد متاحين فكذا فتزوج فى حياتهما حنت ولو تزوج أخرى لا بحث الا اذا قال كل امرأة أتزوجها مادمتا حين فيحدث بكل امرأة وان مات أحدها سقطت اليمين لان شرط الحنت التزوج ماداما حين ولا يتصور بعد موت أحدها **(قوله)** فخرج منها) اى بنفسه بخلاف مادام فى الدار فانه لا بد من خروجه بأهله وهذا اذا مينو مادامت بخارى وطئته فان نوى ذلك فهو كالدار قال فى الحائنة حلف لا يشرب النبيذ مادام بخارى ففارقها ثم عاد وشرب قال ابن الفضل ان فارقها بنفسه ثم عاد وشرب لا بحث الا ان ينوى مادامت بخارى وطئته فان نوى ذلك ثم عاد وشرب حنت لبقاء وطنه بها اه وفيها والله لا اقربك مادامت فى هذه الدار لا يبطل اليمين الا بانسقال تبطل به السكنى لان معنى مادامت فى هذه الدار ما سكنت فيها وما بقي فى الدار وقد يكون ساكنا عند ائى حنيفة وعندها لا يكون ساكنا بذلك والفتوى على قوله لهما **(قوله)** لا انتهائ اليمين ببيع البعض) الذى يظهر تقييده بما اذا كان يمكنه أكل كله وقد تقدم ما يدل على ذلك أبو السعود اى تقدم فى قول الشارع كل شئ يأكله الرجل فى مجلس او يشربه فى شربة فالحلف على كله والا فملى بعضه اقول ويظهر لى عدم الحنت مطلقا لعدم الشرط نظير ما قدمناه آنفا فى ماد متاحين اذا مات احدها ثم رأيت فى الحائنة على المسئلة بقوله لان شرط الحنت الاكل حال بقاء الكل فى ملك فلان لم يوجد اه فافهم **(قوله)** وكذا لا افارقك حتى تقضىنى حتى اليوم) اى وهو ينوى ان لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه بجر **(قوله)** بل بمفارقته بعده) اى بل يحن بمفارقته بعد اليوم بدون اعطائه وأما لو فارق قبل مضى اليوم فهو كذلك بالاولى ولذا لم يصرح به فافهم **(قوله)** ولو قدم اليوم) اى بأن قال لا افارقك اليوم حتى تعطينى حتى مضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحن وان فارق بعد مضى اليوم لا يحن لانه وقت للفراق ذاك

مطلب

لا افعل كذا مادام كذا

لان الطلاق مما لا يحتمل التأقيت فلا تطلق بقدمه بل بموته (كالوقال) لغيره (والله لا اكلمك حتى يأذن لى فلان او قال لغيره والله لا افارقك حتى تقضىنى حق) او حلف ليوفيه اليوم (فات فلان قبل الاذن أو برى من الدين) فاليمين ساقطة والاصل ان الحالف اذا جعل ليمينه غاية وفاتت للغاية بطل اليمين خلافا للتالى (كلمة مازال ومادام وما كان غاية تنهى اليمين بها) فلو حلف لا يفعل كذا مادام بخارى فخرج منها ثم رجع ففعل لا بحث لانتهاء اليمين وكذا لا يأكل هذا الطعام مادام فى ملك فلان فباع فلان بعضه لا بحث بأكل باقيه لانتهاء اليمين ببيع البعض وكذا لا افارقك حتى تقضىنى حتى اليوم او حتى أقدمك الى السلطان اليوم لا يحن بمضى اليوم بل بمفارقته بعده ولو قدم اليوم لا يحن

مطلب

لا افارقك حتى تقضىنى

حتى اليوم

(لث)

(ين)

(١٠)

اليوم بحر ووقع في الحانية ذكر اليوم مقدما ومؤخرا والظاهر انه لا فرق (قوله وان فارقه بعده) مفاده انه لو فارقه في اليوم لا يحنث لكنه مقيد بما اذا قضاه حقه والا حنث فلا يطلق في محل التقيد كما لا يخفى افاده ح * (تنبيه) قيد بالمفارقة لانه لو فرغه لا يحنث ولو قال لا يفارقني يحنث خائية وفيها لادع مالى عليك اليوم فحلفه عند القاضي بروكذا لو أقر فحبسه وان لم يحبسه يلازمه الى الليل ولو كان الدين مؤجلا لم يحل يقول له اعطني مالى فاذا قاله صار بارا وسيأتى في باب اليمين بالضرب والقتل انه لو قعد بحيث يراه ويحفظه فليس بمفارق وسيأتى تمام مسائل قضاء الدين هناك (قوله وكذا وحلف الخ) نقل في المنح هذا الفرع عن جواهر الفسوى عبارة مطولة فراجعها (قوله لتقيد من جهة المعنى بحال انكاره) اى كالم حلف المدينون لغريمه ان لا يخرج من البلد الا باذنه فانه مقيد بحال قيام الدين لكن هذا التعليل لا يظهر بالنسبة الى قوله او ظهر شهود فانه بظهور الشهود لم يزل الانكار بل العلة فيه انه بعد ظهور الشهود لا يمكن التحليف تأمل وفي البزازية حلفه ليوفين حقه يوم كذا ولا تأخذ بيده ولا ينصرف بلا اذنه فأوفاه اليوم ولم يأخذ بيده وانصرف بلا اذنه لا يحنث لان المقصود هو الايفاء اه قلت وقد تقدم ان الأيمان منية على الالفاظ لاعلى الاغراض وهذا المقصود غير ملفوظ لكن قدما ان العرف يصلح مخصوصا وهنا كذلك فان العرف يخص ذلك بحال قيام الدين قبل الايفاء ويوضحه ايضا ما يأتى قريبا عن التبيين * (تنبيه) رأيت بخط شيخ مشايخنا السامحاني عند قول الشارح لو حلف ان يبحره الخ هذا يفيد ان من حلف ان يشكى فلان انتم تصلحوا وزال قصد الاضرار واختنى عليه من الشكاية يسقط اليمين لانه مقيد في المعنى بدوام حالة استحقاق الانتقام كما ظهر لى اه فتأمله (قوله لا يكلم عبيده) هذه الاضافة اضافة ملك وقوله او عرسه او صديقه اضافة نسبة وهذا في اضافة المفرد واما اضافة الجمع فالظاهر انها كذلك من حيث زوال الاضافة والتجدد ثم يفرق في اضافة الجمع بين اضافة الملك والنسبة من حيث انه لا يحنث الا بالكل في النسبة وبأدى الجمع في الملك كما سيذكره المصنف (قوله ان زالت اضافته) اى ولو الى الخائف كما في لا آكل طعامك هذا فاهداه له فأكل لم يحنث في قياس قوليهما وعند محمد يحنث وكذلك في بقية المسائل ببحر عن الذخيرة (قوله يبيع) اى او هبة او صدقة او اوتار او غير ذلك رمى وهذا راجع للعبد والدار وما بعدها (قوله او طلاق) راجع للعرس وقوله او عداوة راجع للصديق (قوله ونحوه مما يملك كالدار) هذا التعميم لا يناسب حله لآتى حيث جعل الدار مسكوتا عنها لكونها لا تنكلم وجعل الفهستانى قوله ولكه من عموم المجاز اى وفعل الخائف واحدا من هذه الافعال بأن كلم العبد او دخل الدار المعين او غيره اه ولو فعل الشارح كذلك لصح تعميمه هنا واستغنى عما يأتى * (تنبيه) استثنى في البحر مسألة يحنث فيها وان زالت الاضافة وهى ما لو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشتري منه واكل حنث قال وعلة في الوقعات بأنه يراد به طعامه باسم ما كان مجازا بحكم دلالة الحال وكذا لا أبس من ثياب فلان اه قلت ووجهه انه اذا كان بائعا يراد به ما يشتري منه او ما يبيعه فلا تنقيد اليمين بحال قيام الاضافة لان اضافة الملك غير مقصورة (قوله اشار اليه بهذا الولا) اما اذا لم بشر

مطلب

حالف لا يفارقني فغرمته يحنث

وان فارقه بعده بحر وكذا لو حلف ان يبحره الى باب القضاء ويحلفه فاعتزف الخصم او ظهر شهود سقط اليمين لتقيد من جهة المعنى بحال انكاره كما سيبيح في باب اليمين بالضرب (وفى) حلقه (لا يكلم عبيده) اى عبد فلان (او عرسه او صديقه او لا يدخل داره) او لا يلبس ثوبه او لا يأكل طعامه او لا يركب دابته (ان زالت اضافته) يبيع او طلاق او عداوة (وكلمه) يحنث في العبد (ونحوه) مما يملك كالدار (اشار اليه) بهذا (الولا)

مطلب

حالف لا يكلم عبد فلان او عرسه ثم زالت الاضافة يبيع او طلاق

اليه فلائه عقد يمينه على فعل واقع في محل مضاف الى فلان فيحث مادامت الاضافة باقية وان كانت متجددة بعد اليمين ولا يحث بعد زوالها لعدم شرط الحنث واما اذا اشار اليه فلان اليمين عقدت على عين مضافة الى فلان اضافة ملك فلا تبقى اليمين بعد زوال الملك كما اذا لم يمين وهذا لان هذه الاعيان لا يقصد هجرانها لذواتها بل لمعنى في ملاكها واليمين تنقيد بمقصود الخالف ولهذا تنقيد بالصفة الحاملة على اليمين وان كانت في الحاضر على ما يمتان قبل وهذه صفة حاملة على اليمين فتنتقيد بها ففسار كأنه قال مادام ملكا لفلان نظرا الى مقصوده كذا في التبيين ولم يذكر المصنف حنثه بالتجدد والحكم انه ان لم يشرحت بالتجدد وان اشار لا يحث كما في الكنز (قوله على المذهب) مقابله رواية ابن سماعة ان العبد كالصديق لا كالدار بجر وعند محمد يحث في الدار والعبد عند الاشارة وبه قال زفر والائمة الثلاثة كافي الدار المتق (قوله لان العبد ساقط الاعتبار) هذا وجه ظاهر المذهب ولذا يباع كالخمار فالظاهر انه ان كان منه اذى انما يقصد هجران سيده بهجرانه (قوله بالطريق الاولى) لان العبد اقل يمكن ان يعادى لذاته ومع هذا قيل انه ساقط الاعتبار فالدار بالاولى (قوله فتنه) اى ليكون هذا مراد المصنف (قوله ان اشار بهذا) اى بأن قال لا اكلم صديق فلان هذا او زجته هذه (قوله او عين) مثل لا اكلم عبدك زيدا (قوله حنث) اى بفعل المحلوف عليه بعد زوال الاضافة كما هو موضوع المسئلة ولا يحث بالتجدد كما في الكنز (قوله لان الحر يهجر لذاته) اى فكانت الاضافة للتعريف المحض والداعى لمعنى في المضاف اليه غير ظاهر لانه لم يقل لا اكلم صديق فلان لان فلانا عدولى زيلى أقاد أن هذا عند عدم قرينة تدل على ان الداعى لمعنى في المضاف اليه فلو وجدت لا يحث بعد زوال الاضافة ومنها النية ولذا قال في البحر ان ما في المختصر اى الكنز انما هو عند عدم النية واما اذا نوى فهو على ما نوى لانه محتمل كلاله (قوله وان لم يشر (٢) ولم يمين لا يحث) الا في رواية عن محمد والمعتمد الاول شرح الماتق (قوله بأن اشترى عبدا أو تزوج بعد اليمين) لما كان المتبادر من كلام المصنف أن قوله وحنث بالتجدد مرتبط بقوله والا لا الواقع في مسئلة غير العبد مثل بما لئن احدها في العبد والاخر في غيره اشارة الى ان قوله وحنث بالتجدد مرتبط بمسئلة العبد ايضا بقرينة ان المصنف لم يذكر فيها حكم التجدد فعمل ان هذا راجع الى المسئلتين جميعا لكن هذا اذا لم يشر فيها أما اذا أشار فيها فعمل ان لا يحث لان التجدد غير المشار اليه وقت الخلف فافهم والحاصل كما في البحر أنه اذا اضاف ولم يشر لا يحث بعد الزوال في الكل لاقطاع الاضافة ويحث في التجدد في الكل لوجودها واذا اضاف وأشار فلا يحث بعد الزوال والتجدد ان كان المضاف لا يقصد بالمعاداة والا حث اه لكن قوله والا حث أى بأن كان المضاف يقصد بالمعاداة كالزوجة والصديق مقتضاها أنه يحث بالتجدد اذا أشار مع أن الحنث بالتجدد هنا قد خصه الزيلى بما اذا لم يشر كما هو المتبادر من عبارة الكنز والمصنف فافهم (قوله لا يكلم صاحب هذا الطيلسان) مناث اللام قام موس وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء مربع يجعل على الرأس فوق نحو العمامة وينطى به اكثر الوجه كما قاله جمع محققون وهو ابيان الاكمل فيه ثم يدار طرفه الايمن من

على المذهب لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار فكان كالثوب والدار (وفى غيره) اى في تكليم غير العبد من العرس والصديق لا الدار لانها لا تكلم فتكون الدار مسكوتا عنها للعالم بأنها كالعبد بالطريق الاولى فتنه (ان اشار) بهذا او عين (حنث) لان الحر يهجر لذاته (والا) يشر ولا يمين (لا) يحث (وحنث بالتجدد) بان اشترى عبدا أو تزوج بعد اليمين (لا يكلم صاحب هذا الطيلسان)

٢ قوله وان لم يشر هكذا بخطه والذي في نسخ المشرح وتفيد عبارة بعدوا البشر وهو الاوافق بكون عبارة المتن والا اه مصححه

تحت الحنك الى ان يحيط بالرقبة جميعها ثم يلقى طرفه على المكبين وتمامه في حاشية الحنك الرمي
عن شرح المنهاج لابن حجر **(قوله مثلا)** لان قوله صاحب هذه الدار ونحوها كذلك نهر
(قوله لان الاضافة للتعريف) لان الانسان لا يعادى لمعنى الطيلسان فصار كما لو اشار اليه
وقل لا كلهم هذا الرجل فتعلقت العين بعينه فتج قبل يجوز ان يكون حريرا فيعادي لاجله
قلت هو مدفوع بان عداوة الشخص منشؤها صفة في الشخص وهي ارتكابه المحرم شرعا
ونحوه لاذات الحرير والالزء انه لو كمل المشتري ولو امرأة ان تحت فافهم **(قوله الحين والزمان)**
(الح) اى سواء كان في التنى كوا الله لا اكلمه الحين او حينا او الاثبات نحو لاصوم من الحين أو
حينا او الزمان أو زمانا **(قوله من حين حلفه)** اى يعتبر ابتداء السنة اشهر من وقت الحين
بخلاف لاصوم حينا او زمانا فان له ان يعين اى ستة شهر شاء وتقدم الفرق فتح اى تقدم
في قوله لا اكلمه شهرا **(قوله لانه الوسط)** علة لقوله ستة اشهر وذلك لان الحين قد يراد به ساعة
كفى فيصبح ان الله حين تسون واربعون سنة كما قال المفسرون في هل اتى على الانسان حين
من الدهر وستة اشهر كما قال ابن عباس في ثوبى أكلها كل حين لانها مدة ما بين ان يخرج
الطعام الى ان يصير رطبا فعند عدم التنية ينصرف اليه لانه الوسط ولان القليل لا يقصد بالمتع
لوجود الامتناع فيه عادة والاربعون سنة لا يقصد بالحلف عادة لانه في معنى الابد ولو سكت
عن الحين تأبد فلظاهر انه لم يقصد الاقل ولا اربعين سنة فيحكم بالوسط في الاستعمال
والزمان استعمل استعمال الحين وتمامه في الفتح **(قوله اى بالنية)** اى يصح بالنية ما نواه
وبين الشارح بتفسير الضمير ان الضمير عائد على النية التي تضمنها نوى فهو من قبل عود الضمير
على مرجع معنوى متضمن في لفظ متأخر لفظا متقدم رتبة لان الاصل ما نواه كائن بها اه
ح **(قوله فيها)** اى في الحين والزمان اى اذا نوى مقدارا صدق لانه نوى حقيقة كلامه لان
كلامهما لا يقدر المشترك بين القليل والكثير والمتوسط واستعمل في كل كما مر فتح **(قوله)**
وغرة الشهر ورأس الشهر) وكذا عند الهلال أو اذا اهل الهلال وان نوى الساعة التي اهل
فيها صح لانه الحقيقة وفيه تغليب عليه كذا في الفتح وفيه ايضا ان الغرة في العرف ما ذكر
وان كان في اللغة للأيام الثلاثة وسليخ الشهر التاسع والعشرون **(قوله: اوله الى مادون النصف)**
كذا في البحر عن البائع ومقتضاه ان الخامس عشر ليس من اوله ويخالفه الفرع الآتى
وكذا ما في الحاشية حلف لياثني في اول شهر رمضان فأثاء الثام خمسة عشر لا بحث فان كان
الشهر تسعة عشرين يوما قال محمد ان أثاء قبل الزوال من اليوم الخامس عشر ينبغي ان
لا بحث وان أثاء بعد الزوال في هذا اليوم حث اه ونحوه في ح عن التمهتاني ومثله في
انتار خانية ولعلمها قولان يشير اليه ما في البرازية اوله قبل مضي النصف وعن الثاني
فيم قال لا تكمل آخر يوم من اول الشهر واول يوم من آخره فعلى الخامس عشر والسادس
عشر **(قوله والصيف الح)** قال في الفتح وفي الوقعات واختار انه اذا كان الخائف في بلد لهم
حساب يعرفون الصيف والشتاء مستورا ينصرف اليه والا فأول الشتاء ما يلبس الناس فيه
الحشو والخر وآخره ما يستغنى الناس فيه عنها والفاصل بين الشتاء والصيف اذا استقل
ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف والربيع من آخر الشتاء الى اول الصيف والحرير

معنا

لا اكلمه الحين او حينا

مثلا) فكلامه بعدما باعه

حدث) لان الاضافة للتعريف

ولذا لو كمل المشتري لم تحت

(الحين والزمان ومكرها

سنة اشهر) من حين حلفه

لانه الوسط (وبها) اى

بالنية (مانوى) فيها على

الصحيح بدائع (وغرة

الشهر ورأس الشهر اول

ليلة) منه (ويومها واوله

الى مادون النصف وآخره

اذا مضى خمسة عشر يوما)

فلو حلف ان يصوم اول

يوم من آخر الشهر وآخر

الشهر وآخر يوم من اول

الشهر صاء الخامس عشر

والصيف من حين القاء

الحشو الى لبسه ضد الشتاء

بدائع (و) في حلفه لا يكلمه

(الدهر

معنا

لا اكلمه غرة الشهر أو رأس

الشهر

من آخر الصيف الى اول الشتاء لان معرفة هذا يسر الناس (قوله او الابد) اى معرفة او منكرا بقرينة قصر التفصيل على الدهر (قوله هو العمر) اشار الى انه لو قال لا اكلمه العمر فهو على الابد عند عدم النية ولو نكره فمن الثانى على يوم وعنه على ستة اشهر كالخمين وهو الظاهر نهر عن السراج (قوله عند عدم النية) اما اذا نوى شيئا فتعمل نيته فاذه ط (قوله لم يدرك) اى توقف فيه ابو حنيفة وقال لا ادري ماهو قال فى الاختيار لانه لا عرف فيه فيتبع واللغات لا تعرف قياسا والدلائل فيه متعارضة فتوقف فيه وروى ابو يوسف عنه ان دهر او الدهر سواء وهذا عند عدم النية فان كان له نية فعلى ما نوى اه اى لو نوى مقدارا من الزمان عمل به اتفاقا فتح فان قيل ذكر فى الجامع الكبير اجمعوا فيمن قال ان كنهه دهورا او شهورا اوسنيا او جمعا او اياما يقع على ثلاثة من هذه المذكورات قلنا هذا تقرير لمسئلة الدهر على قول من يعرف الدهر كما فرع مسائل المزارعة على قول من يرى جوازها قاله ابن الضيا شرنبلاليه قلت والاحسن ما اجاب به فى الفتح من ان قوله انه على ثلاثة ليس فيه تعيين معناه انه ماهو (قوله توقف الامام فى اربع عشرة مسئلة) منها لفظ دهر ومنها البداية التى لا تأكل الا الجلة وقيل التى اكثر غذاها متى يطيب لحما فروى بخمس ثلاثة ايام وقيل سبعة ومنها الكلب متى يصير معلما فقوضه للمبتلى وعنه وهو قولهما بترك الاكل ثلاثا ومنها وقت الحتان روى عشر سنين اوسبع وعليه مشى المصنف آخر المتن وقيل اقصاه اثنا عشر ومنها الحنثى المشكل اذا بال من فرجيه وقالوا يعتبر الاكثر ومنها سؤر الحمار والتوقف فى طهوريته لافى طهارته ومنها هل الملائكة افضل من الانبياء ومر فى الصلاة ان خواص البشر افضل ومنها اطفال المشركين وقال محمد لا يعذب الله احدا بلا ذنب ومر فى الجنائز ومنها نقش جدار المسجد من ماله وممراته يجوز لو خيف عليه من ظالم او كان منقوشا من الوقف او اصلاح الجدار وفى الشرنبلالية انه نظمها شيخ الاسلام ابن ابي شريف بقوله

حمل الامام ابا حنيفة دينه ❀ ان قال لا ادري لتسعة اسائه
اطفال اهل الشرك ابن محلهم ❀ وهل الملائكة الكرام مفضله
أم انبياء الله ثم اللحم من ❀ جلالة ائى يطيب الاكل له
والدهر مع وقت الحتان وكلهم ❀ وصف المعلم اى وقت حصوله
والحكم فى الحنثى اذا ما بال من ❀ فرجيه مع سؤر الحمار استشكله
وأجاز ثم نقش الجدار لمسجد ❀ من وقفه ام لم يحجز ان يفعله
اه قلت والحق بها بيتا آخر فقلت

وزاد عشرة هل الجنى يشا ❀ ب بطاعة كالانس يوم المسئلة

(قوله بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل أيضا) فى الكرمانى سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن افضل البقاع فقال لا ادري حتى اسأل ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير اهلها اولهم دخولا وآخرهم خروجا وشر اهلها آخرهم دخولا واولهم خروجا وفى الحقائق انه تنبيه لكل مفت ان لا يستكشف من

مطلب

فى المسائل التى توقف فيها
الامام

او الابد) هو (العمر) اى
مدة حياة الخالف عند عدم
النية (ودهر) منكرا (لم يدرك)
وقالا هو كالخمين وغير
خافه اذ لم يدرك عن الامام
شيء فى مسئلة وجب الافتاء
بقولهما نهر وفى السراج
توقف الامام فى اربع عشرة
مسئلة ونقل لا ادري عن
الاثمة بل عن النبي صلى الله
عليه وسلم وعن جبريل ايضا

التوقف فيما لا وقوف له عليه اذ المجازفة افتراء على الله تعالى تحريم الحلال وضده كذا في
 القمستانى و قول الغزالي في الاحياء وقال صلى الله تعالى عليه وسلم ما أدرى أعزير نبي أم لاوما
 أدرى أتبع ملعون أم لاوما أدرى اذ القرنين نبي أم لا لا ح وهذا قبل ان يطلع الله تعالى على
 امرهم وقد اخبر عليه الصلاة والسلام بأن تبعاً مؤمن ط **(قوله والجمع)** معناه انه اذا
 حلف لا يكلمه الجمع يترك كلامه عشرة ايام كل يوم هو يوم الجمعة لا انه يترك كلامه عشرة
 اسابيع كما قد يتوهم وهذا حيث لانية له فان نوى الاسابيع صح بخلاف جمعة مفردا كقوله على
 صوم جمعة اذا نوى الاسبوع أو لم ينو يلزمه صوم الاسبوع بحكم غلبة الاستعمال يقال لم أترك
 منذ جمعة افاده في البحر **(قوله عشرة من كل نصف)** هذا عنده و لا في الايام و ايام كثيرة سبعة
 والشهور اثنا عشر وماعداها للابد والاصل فيه انه لتعريف العهد لو تم معهود والا فللجنس
 فاذا كان للجنس قلنا ان ينصرف الى أدناه أو الى الكل لا ما بين حافهما يقولان وجد العهد
 في الايام والشهور لأن الايام تدور على سبعة والشهور على اثني عشر فيصرف اليه وفي غيرها
 لم يوجد فيستغرق العمر وهو يقول ان اكثر ما يطلق عليه اسم الجمع عشرة وأقله ثلاثة فاذا
 دخلت عليه أل استغرق الجمع وهو العشرة لان الكل من الاقل بمنزلة العام من الخاص
 والاصل في العام العموم فحملناه عليه زياي **(قوله لانه اكثر ما يذكر بلفظ الجمع)** يعني ان
 العشرة أقصى ماعهد مستعملا فيه لفظ الجمع على اليقين لانه يقال ثلاثة رجال وأربعة رجال
 الى عشرة رجال فاذا جاوز العشرة ذهب الجمع فيقال احد عشر رجلا الخ عن البحر **(قوله)**
 خمس سنين) لان كل زمان ستة أشهر عند عدم اليقن فتح **(قوله ومنكرها)** اي منكر هذه
 اللفاظ **(قوله كمر)** اي في ايام كثيرة ويقاس عليها غيرها ط **(قوله لا يكلم عبيدا)**
 اشار به الى انه لا فرق بين المنكر والمضاد ط والى انه لا فرق بين منكر هذا اللفاظ المارة
 ومنكر غيرها اذ لم يوصف بالكثرة وبأن يك قريبا لتحقيق ذلك **(قوله وتصحية الكل)** اي
 قضاء وديانة لانه نوى حقيقة كلامه كذا في الزيادات وظاهر انه لا يحنث بواحد بجر **(قوله)**
 لان السبع لمعنى في هؤلاء) فان الاضافة فيهم اضافة تعريف فتعلقت اليين باعيانهم فاما يكلم الكل
 لا يحنث وفي الاول اضافة ملك لانها لا تقصد بالهجران وانما المقصود المالك فتناولت اليين
 أعيانا منسوبة اليه وقت الحث وقد ذكر النسبة بلفظ الجمع وأقله ثلاثة كذا في الاختيار
 ونحوه في البحر قلت وهو مخالف للعرف فان اهل العرف يريدون عدم الكلام مع اي زوجة
 منهم ومع من كان له صداقة مع فلان ط قلت وقد معنا أول الايمان قيل قوله كل حل عليه
 حرام عن الفتية ان أحسنت الى اقربائك فأنت طالق فاحسنت الى واحد منهم يحنث ولا
 يراد الجمع في عرفنا ه **(قوله فان كان يعلم به)** اي يعلم بأنه واحد حث لان الجمع قد يراد به
 الجنس كلاشترى العبيد لكن الفرق هنا ان اخوة فلان خاص معهود بخلاف العبيد **(قوله)**
 وألحق في التهر) اي بالاخوة بخلاف الظاهر انه لخصوصية للاصدقاء والزوجات بل الاعام
 ونحوهم والعبيد والدواب وغيرهم كذلك لما قلنا **(قوله من اسائل الاربع الخ)** ذكرها في
 شرحه عن المتن آخر كتاب الوقف وزاد عليها حيث قال **(قوله)** الجمع لا يكون اي لا يستعمل
 لواحد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد فله كل الغلة بخلاف بنيه وقف على

(الايام و ايام كثيرة والشهور
 والسنون) والجمع والازمنة
 والا حايين والدهور
 (عشرة) من كل نصف لانه
 اكثر ما يذكر بلفظ الجمع
 ففي لا يكلمه الازمنة خمس
 سنين (ومنكرها ثلاثة)
 لانه أقل الجمع ما لم يوصف
 بالكثرة كما مر (حلف
 لا يكلم عبيدا او (عبيد
 فلان ولا يتركب دواب او
 لا يلبس ثيابا ففعل بثلاثة
 منها حث ان كان له اي
 لفلان (اكثر من ثلاثة)
 من كل نصف (والا) بأن
 كم أقل من ثلاثة (لا) يحنث
 وتصحية الكل (وان كانت
 يمينه على زوجته او اصدقائه
 او اخوته لا يحنث ما لم يكلم
 الكل) مما سى لان المنع
 لمعنى في هؤلاء فتعلقت اليين
 بأعيانهم ولو لم يكن له الا
 اخ واحد فان كان يعلم به
 حث والا لا كما في الوقعات
 وألحق في التهر الاصدقاء
 والزوجات قلت وهي من
 المسائل الاربع التي يكون
 فيها الجمع لواحد كما في
 الاشياء

مطلب

الجمع لا يستعمل لواحد الا

اقاربه المقيمين ببلد كذا فلم يبق منهم الا واحد حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف
لا يأكل ثلاثة ارغفة من هذا الحب او الخبز وليس منه الا رغيف واحد حلف لا يكلم الفقراء
او المساكين او الناس او بنى آدم او هؤلاء القوم او اهل بغداد حث بواحد كما في الاطعمة
والتياب والنساء ثم اطال في ذلك وفي الكلاء على المسئلة الاولى وانها مخالفة لما في الحثية ثم
وفق بينهما فراجعهم وسأني ان شاء الله تعالى تمام الكلام عليها في الوقت (قوله واما
الاطعمة والتياب الخ) اي اذا كانت معرفة بأل مثل لا آكل الاطعمة ولا البس التياب
بخلاف اطعمة زيد وتيابه فلا بد من الجمعية كما مر وقوله لانصراف المرف للمعرف للعهد الخ بيان
لوجه الفرق * اقول والفرق بين هذه المسائل من المواضع المشككة فلا بد من بيانه فقول قال
في تلخيص الجامع وشرحه ان كنت بنى آدم او الرجال او النساء حث بالفرد الا ان ينوى الكل
الحاقا للجمع المرف بالمعرف فيصدق قضاء ولا يحنث ابدا لان انصراف الى الادنى عند الاطلاق
لتصحيح كلامه لا لبس في وسعه اثبات كل الجنس واذا نوى الكل فقد نوى حقيقة كلامه واما
الجمع المكرر كان قلت نساء فيحنث بالثلاث لانه ادنى الجمع ولو نوى الزائد صدق قضاء وان كان
فيه تخفيف عليه لان الزائد على الثلاث جمع حقيقة وله نية الفرد ايضا لجواز ارادته بالفظ الجمع
نحو انا ازنائه لانية المتني اه وقد صرح الاصوليون بأن المرف يصرف للعهد ان امكن
والا فللجنس لان أل اذا دخلت على الجمع ولا عهد تبطل معنى الجمعية كلا اشترى العبد اذا
علمت ذلك فتقول ان الجمع المضاف اذا كان محصورا فهو من قسم المرف المعهود فلا تبطل
فيه الجمعية ولكن تارة يكتفى بأدنى الجمع كما في عبيد فلان ودوابه وتيابه وتارة لا بد من الكل
كما في زوجته واصدقائه واخوته وقد مر الفرق واما اذا كان غير محصور مثل لا اكلم بنى آدم
او اهل بغداد او هؤلاء القوم فانه يكون للجنس لعدم العهد فيحنث بواحد ويشير الى هذا
الفرق ما في منية المفتي وعن ابى يوسف ان كان له من العبيد ما يجمعهم بتسليم واحد لم يحنث
حتى يكلم الكل وان كانوا اكثر من ذلك فكلم واحدا حث وكذا في التياب ان كان له منها
ما يلبس بلبسة واحدة لا يحنث الا بالكل وان كان اكثر فبواحدة اه فهذا صريح في الفرق
بين المضاف المحصور وغيره فصار المضاف المحصور مثل المرف بأل المعهود لا بد فيه من
الجمعية وغير المحصور مثل المكر والمرف بأل غير المعهود يكتفى فيه بالواحد وعليه يخرج
المسائل المارة عن شرح المتقي وبه يظهر حجة ما اجاب به صاحب البحر فيمن حلف ان اولاد
زوجته لا يطلعون بته فطلع واحد بانه لا يحنث ولا بد من الجمع كما تقدم قبيل قول المصنف
كل حل عليه حرام لكن كان المناسب ان يقول لا بد من طلوع الكل لانه مثل زوجات فلان
لا مثل عبيده وتقدم الفرق لكن المرف الآن خلاف هذا كما ذكرناه قريبا وظهر ايضا ان
مسئلة الوقت الصواب فيها ما في الحثية من التسوية بين الاولاد والبنين من انه اذا لم يكن
له الاولاد واحد فالنصف له والنصف للفقراء اذا فرق بين قوله على اولادى وقوله على بنى فان
كلامهما جمع مضاف معهود بخلاف قوله على ولدى فانه مفرد مضاف يشمل الواحد فكلى
الغاية وبه يظهر ايضا ان الجمع المضاف للمعهود اذا لم يوجد منه الا فرد لا يعمل اللفظ بالكلية
بل يبقى له مدخل في الكلام والالم يستحق الولد شيئا ولذا حث في لا اكلم اخوة فلان اذا لم يوجد

مطلب

تحقيق مهم في الفرق بين
لا اكلم عبيد فلان او
زوجاته او النساء او نساء

واما الاطعمة والتياب
والنساء فيقع على الواحد
اجماعا لانصراف المرف
للعهد ان امكن والا فللجنس
ولو نوى الكل صح والله
تعالى اعلم

غير واحد لكن هذا مع العلم والا كان المقصود هو الجمع لا غير كما مر فانتم تحقيق هذا المقام
فانه من مفردات هذا الكتاب والمحدث على الاتمام والاعام

باب العيين في الصلاق والعناق

(قوله الاصل فيه) اي في مسأله اي بعضها (قوله ان الولد الميت) قيد بلفظ الولد اشارة
الى اشتراط ان يستبين بعض خلقه قال في الفتح ولولم يستبين شيء من خلقه لم يعتبر (قوله ولده
في حق غيره) فتقتضى به العدة والدم بعده نفاس وامه ام ولد ويقع به العناق على ولادته ط
اي من عتقها او طلاقها مثلا (قوله لافي حق نفسه) فلا يسمى ولا يفسل ولا يصلى عليه ولا
يستحق الارث والوصية ولا يعق اه شاي وسيأتى مثال هذا الاصل في قوله ان ولدت فأنت
كذا حدث بالميت بخلاف فهو حر ط (قوله وان الاول اسم لفرد سابق) فيه ان المعتبر عدم
تقدم غيره عليه والسابق يوههم وجود لاحق وهو غير شرط كباي ان قالوا اوضح ان يقول والاول
اسم لفرد لم يتقدمه غيره افاده ط (قوله والاخير) كذا في البحر وفي نسخة بضمير الثانية والاولى
الهمزة وكسر الحاء بلاياء وهي اولى ولا يصح الفتح لصدقه على السابق وعلى اللاحق (قوله
بين العديدين المتساويين) كالتاني من ثلاثة والثالث من خمسة ولم يمثل المصنف له كالكثير ط
وسياأتى بيانه (قوله بأحدها) اي احدا الثلاثة المذكورة وفي نسخة بضمير الثانية والاولى
اولى (قوله لا يتصف بالآخر) بالمد والكسر فلو قال آخر امرأة تزوجها طلق فتزوج
امرأة ثم اخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم مات طلقت التي تزوجها مرة لان التي اعاد عليها
التزوج انصفت بكونها اولى فلا تتصف بالآخرية للتضاد كما لو قال آخر عبد اضربه فهو حر
فضرب عبدا ثم ضرب آخر ثم اعاد الضرب على الاول ثم مات عتق المضروب مرة ح عن
البحر (قوله لعدمه) اي لعدم الثنائي بيانه ان الفعل يتصف بالاولية واذا وقع ثانيا يتصف
بالآخرية لكون الثاني غير الاول فانه عرض لا يبنى زمانين وانما يعتبره الشرع قابضا
كالبيع ونحوه اذا لم يعرض عليه ما ينافيه كفسخ واقالة والافه زائل وما يوجد بعده فهو
غيره حقيقة وان كان عينه صورة فصح وصفه بالاولية والآخرية باعتبار الصورة وانتي
الثاني بين الوصفين باعتبار الحقيقة وذلك لكون الواقع آخر غير الواقع اولا ولذا قال لان
الفعل الثاني غير الاول فافهم (قوله مرتين) ظرف للمتزوجة لا لطلقت ح (قوله لعدم
الفردية) اي في العبدتين واما العبد فلعدم سبق فكان عليه ان يقول لعدم الفردية والسبق
اه ح (قوله عتق الثالث) اي في المثال المذكور لانه هو الموصوف بكونه اول عبد اشتراه
وحده ولا يخرج من الاولية شراء عبدتين معا قبله وكذا لو قال اول عبد اشتريه اسود او
بالدناير فاشتري عبدا بيضا او بالدرهم ثم اشتري عبدا اسود او بالدناير عتق كما في البحر ولا
يلزم من اشترى اولا ان يكون جمعا كالبايخي (قوله و اشار الى الفرق) اي بين وحده وبين
واحدا (قوله للاختلال) هذا الفرق لشمس الاثمة ومقتضاه انه لو نوى كونه حالامن
العبد يعق لكن عبر عنه في الفتح بقيل والذي اقتصر عليه في تلخيص الجامع الكبير
واوضحه قاضيخان في شرح الجامع الصغير وشرح الهداية وغيرهم هو ان الواحد يقتضى

باب العيين في الصلاق
والعناق

الاصل فيه ان الولد الميت
ولد في حق غيره لافي حق
نفسه وان الاول اسم لفرد
سابق والاخير لفرد لاحق
والوسط لفرد بين العديدين
المتساويين وان المتصف
بأحدها لا يتصف بالآخر
لثاني ولا كذلك الفعل لعدمه
لان الفعل الثاني غير الاول فلو
قال آخر تزوج تزوج فالتى
أزوجها طلاق طلقت
المتزوجة مرتين لانه جعل
الآخر وصفا للفعل وهو
المعدو عقدها هو الآخر
(اول عبد اشتريه حر فاشتري
عبد اعق) لما مر ان الاول اسم
لفرد سابق وقد وجد (ولو
اشترى عبدين معاً ثم آخر فلا)
عتق (اصلا) لعدم الفردية
(قان زاد) كلمة (وحده) او
أسودا بالدناير (عتق الثالث
عمالا ووصف) (ولو قال اول
عبد اشتريه واحدا فاشتري
عبدتين ثم اشترى واحدا
لا يعق الثالث) (واشار الى
الفرق بقوله (للاختلال) اي
لان قوله واحدا يحتمل ان
يكون حالامن العبد او المولى
فلا يعق بالمثل وجوز
في البحر جره صفة للعبد
معتق

اول عبد اشتريه حر

الانفراد في الذات ووحده الانفراد في الفعل المقرون به الا ترى انه لو قال في الدار رجل واحد كان صادقا اذا كان معه صبي أو امرأة بخلاف في الدار رجل وحده فانه كاذب فإذا قال واحدا لا يمتنع الثالث لكونه حالا مؤكدة لم تقدر غير ما افاده لفظ اول فان مفاده الفردية والسبق ومفادها التفرد فكان كالمذكورها اما اذا قال وحده فقد انشأ المعتقد الى اول عبد لا يشاركه غيره في التملك والثالث بهذه الصفة وان عني بقوله واحدا معنى التوحد صدق ديانة وقضاءنا فيه من التغليب فيكون الشرط حينئذ التفرد والسبق في حالة التملك كما ذكره الفارسي في شرح التلخيص وبما ذكر من الفرق علمت انه لا فرق بين النصب وان لم يذكر في تلخيص الجامع ان حقه الكسر كما في بعض نسخ الجامع وذكر شارحه عن كافي النسق ان الالف خطأ من بعض الكتاب **(قوله فهو كوحده)** اي فاعتق العبد الثالث ورده في النهر بأن الجرح كالنصب للفرق السابق قلت ويؤيده ما نقلنا عن تلخيص الجامع وشرحه **(قوله وفي النهر الح)** في بعض النسخ وجوز في النهر الح وعبارته ولم أر في كلامهم الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والظاهر انه لا يمتنع ايضا كالنصب فتدبره اه **(قوله فملك عبدا ونصف عبد)** اي معا كافي الفتح **(قوله عتق الكامل)** لان نصف العبد ليس بعبد فلا يشاركه في اسمه فلا يقطع عنه وصف الاولية والفردية كالمولود معه ثوبا او نحوه زياني **(قوله وكذا الثياب)** مثل اول ثوب املكه فهو هدي فملك ثوبا ونصفا **(قوله لا احرامه)** فانه اذا قال اول كر املكه فهو صدقة فملك كرا ونصف كرا جملة لا يلزمه التصديق بشئ لان النصف الزائد على الكر مزاحمه له يخرججه عن الاولية والفردية لان الكر اسم لاربعة قفيرا وقدمت ستين جملة فظنوه اول اربعين عبدا املكهم فهم احرار فملك ستين لا يمتنع احد فعلم ان النصف في الكر يقبل الانضمام اليه اذ لو اخذت اي نصف شئت وضممته الى النصف الزائد يصير كرا كاملا ونصف العبد ليس كذلك زياني **(قوله فأت الحالف)** وكذا لا يمتنع لو لم يمت بالاولى لانه مادام حيا يحتمل ان يملك غيره **(قوله اذ لا بد للآخر من الاول الح)** قال في الفتح وهذه المسئلة مع التي تقدمت تحقق ان المعبر بتحقيق الآخرة وجود سابق بالفعل وفي الاولية عدم تقدمه غيره لوجود آخر متأخر عنه والا لا يمتنع المشتري في قوله اول عبد اشتري فهو حر اذ لم يشتريه بعده غيره اه **(قوله بخلاف القبل)** فاذا قلت جاء زيد قبل لا يقتضي مجيء احد بعده فان معناه ان احدا لم يتقدمه في المجيء ط قلت والظاهر ان هذا فيما اذا كان قبل منصوبا متونا والا فهو مضاف تقديره الى شئ وجد بعده الا ان يقال انه لا يلزم وجوده بعده ولو صرح بالمضاف اليه حكيت قبل زيد فليتأمل **(قوله ثم مات الحالف)** قيد به لانه لا يعلم ان الثاني آخر الاموات الولي لجواز ان يشتري غيره فيكون هو الآخر بحر قلت وهذا اذا تناول العيين غير هذا العبد وكانت على فعل لا يوجد بعد موت المولى ولم يؤقت وقتا لما في شرح الجامع الكبير لو قال لاسرائيلين آخر امرأة أتزوجها منكما طالق فتزوج امرأة ثم الاخرى طالقت الثانية في الحال لانضافها بالآخرة في الحال والعين لم يتناول غيرها ولو قال لعشرة اعبد آخركم تزوجا حر فتزوج بأذنه عبد ثم عبد ثم تزوج الاول اخرى ثم مات المولى لم يعتق واحدا منهم لان بوثه لم يتحقق الشرط لاحتمال ان يتزوج آخر بعد موت المولى فلم يكن آخرهم الا اذا تزوج كلهم بأذنه فيعتق

فهو كوحده وفي النهر
رفعه خبر مبتدأ محذوف
فهو كواحدا (ولو قال
اول عبد املكه فهو حر
فملك عبدا ونصف عبد
عتق الكامل) وكذا
الثياب بخلاف المكيات
والموزونات للمزاحمة
زياني (قال آخر عبد املكه
فهو حر فملك عبدا فأت
الحالف لم يعتق) اذ لا بد
للآخر من الاول بخلاف
العكس كالعبد لا بد له من
قبل بخلاف القبل (ولو
اشتري الحالف المذكور
(عبدا ثم عبدا ثم مات)
الحالف (عتق) الثاني

العاشر في الحال بلا توقف على موت المولى لانه آخرهم ولايتوهم زوال وصف الآخريه عنه وكذا لو ماتوا قبله سوى المتزوجين فيعتق الذي تزوج مرة ولو قال آخركم تزوجا اليوم حر عتق الثاني الذي تزوج مرة بمضى اليوم دون الاول الذي تزوج مرتين لانه انصف بالاوليه فلا ينصف بالآخريه اه ملخصا وتامه فيه **(قوله)** مستندا الى وقت الشراء) هذا عنده وعندها يقع مقتصر على حالة الموت فيعتبر من التثالث على كل حال لان الآخريه لانبت الاعداد شراء غيره بعده وذلك يتحقق بالموت فيقتصر عليه وله ان الموت معرف فاما انصفه بالآخريه فمن وقت الشراء فيثبت مستندا ببحر **(قوله)** لو علق البائن بالآخر) كقوله آخر امرأة تزوجها فهي طالق ثلاثا فعنده يقع منذ تزوجها وان كان دخل بها فلها مهر بالدخول بشبهة ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول وعندها بالخوض بلا حداد ولا ترث منه وعندها يقع عند الموت وترث لانه فار ولها مهر واحد وعليها العدة بعد الاجلين من عدة المطلق والوفاة وان كان الطلاق رجعا فلعليها الوفاة وتحدد كافي البحر **(قوله)** واما الوسط الخ) فاذا اشترى ثلاثة اعبد متفرقين ثم مات عتق الثاني عند الموت وعندها وعند الامام عتق مستندا الى وقت الشراء الثالث لانه اكتسب اسم الوسط في نفس الامر عند شراء الثالث وعرفنا ذلك بموت السيد قبل ان يشتري رابعا واما قبل الثالث فلم يكتسب الثاني اسم الوسط لانعدنا ولا في نفس الامر فلا يستند العتق الى وقت شراء الثاني بخلاف ما اذا قال آخر عبد املكه فهو حر ثم اشترى عيدين متفرقين ثم مات حيث يعتق الثاني مستندا الى وقت شرائه عند الامام لانه اكتسب اسم الآخر بالشراء في نفس الامر وعرفنا ذلك بموت السيد قبل ان يشتري عبدا آخر هذا ما ظهري فتأمل وراجع اه ح قلت وهو بحث جيد والقواعد له تؤيد وفي التلخيص وشرحه للدارسي لوقال كل مملوك املكه حر الا الاوسط فملك عبدا عتق في الحال لا تمتنع الاوسطية فيمحالا ومآلا فلو ملك ثانيا ثم ثالثا لم يعتق واحد منهما لان الثاني صار اوسط بشراء الثالث والثالث يحتمل ان يصير اوسط بملك خامس وانما يعتق الثاني اذا انتفت عنه الاوسطية بأن ملك رابعا فيعتق حين ملك الرابع وهم جرا ولاوسطية تزول بموت المولى عن شفع كالاشنين والاربعة والسنة وتحقق بموته عن وتركت ثلاثة او خمسة اوسبعة ونحوها فيعتقون الا الاوسطية وتامه هناك **(قوله)** مستين الخالق) اي ولو بعض الخلق كما قدمناه **(قوله)** والا) اي وان لم يستين **(قوله)** عتق الحى وحده) اي عند الامام وعندها لا يعتق احد لان

الشرط بتحقيق بولادة الميت فتتحلل العين لا الى جزء لان الميت ليس بمحل للحرية وله ان يطلق الاسم تقيد بوصف الحياة لانه قصد اثبات الحرية له وعلى هذا الخلاف اول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتا ثم حيا أفاده في البحر **(قوله)** لبطلان الرق الخ) هذا تعليل من طرفهما الغير المذكور في كلامه الشارح وهو مالو قال اول عبد يدخل على فهو حرة فأدخل عليه عديميت ثم آخر حى عتق الحى اجماعا على الصحيح والعذر لهما ان العبودية بعد الموت لا تنطبق لان الرق يبطل بالموت بخلاف الولد في اول ولد تلدينه والولادة في ان ولدت لتحققهما بعد الموت أفاده ح **(قوله)** بل لغة الخ) قال في النهر ولا تنخص لغة بالسار بل قد تكون في الضار ايضا ومنه فشرهم بعذاب أليم ودعوى الجواز مدفوعة بمادة الاشتقاق اذ لا شك ان الاخبار بما يخافه

(مستندا الى وقت الشراء)
 فيعتبر من كل المال لو الشراء
 في الصحة والا فمن التثالث
 وعليه فلا يصير فار الوعلق
 البائن بالآخر خلافا لهما
 واما الوسط ففي البدائع
 انه لا يكون الا في وترقاني
 الثلاثة وسط وكذا ثالث
 الخمسة وهكذا (ان ولدت
 فأنت كذا حث بالميت)
 ولو سقطا مستين الخلق
 والا لا بخلاف فهو حر
 فولدت ميتا ثم آخر حيا
 عتق الحى وحده) لبطلان
 الرق بالموت بخلاف الولد
 او الولادة (البشارة عرفا
 اسم لخبر سار) خرج الضار
 فليس ببشارة عرفا بل لغة
 ومنه فشرهم بعذاب أليم
 (مدق)

مطلب

ان ولدت فأنت كذا حث
 بالميت بخلاف فهو حر

الانسان يوجب تغير البشارة ايضا ١١ اقول لامانة بين مقالته من انها حقيقة في خبر تغير البشارة
وينقرر اليائنين الاستعارة التهكمية في الآية لانه نظرفما قاله الى اصله المغة وهم انظروا
الى عرف اللغة وكلفظ اختلف معناه في اصلها وعرفها كاذبة فانها اسم لما يدب على الارض
في اصل اللغة رخصت في عرفها بذوات الارباع وكاللفظ فان معناه في اصل اللغة الرمي ثم خص
في عرفها بما يطرحه الفم كما في رسالة الوضع ا هـ وحاصله انه منقول لغوى فيصح اطلاق
لفظ الحقيقة والجواز عليه باختلاف الاعتبار كما أوضحه في التلويح في اول التقسيم الثاني في
استعمال اللفظ في المعنى **(قوله خراج الكذب)** فلا يعتبر واورد انه يظهر به في بشرة الوجه
الفرح والسرور باعتبار الظاهر وأجيب بأنه اذا ظهر خلافه يزول لكن في الفتح ان الوجه
فيه نقل اللغة والعرف **(قوله فيكون)** اى التبشير او الضمير عائد للخبر الذى عاد اليه ضمير
به **(قوله من الاول)** اى من الخبر الاول دون الباقيين اى المخبرين بعده في المثال الآتى قال
في الفتح واصله ماروى انه عليه الصلاة والسلام مر بأبن مسعود وهو يقرأ القرآن فقال
عليه الصلاة والسلام من احب ان يقرأ القرآن غضا طريا كما انزل فليقرأ بقراءة ابن أم عبد
فابتدر اليه أبو بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما بانبشارة فسبق أبو بكر عمر فكان ابن مسعود
يقول بشرنى أبو بكر واخبرنى عمر **(قوله لما قلنا)** من ان المبشر هو الاول دون الباقيين **(قوله)**
فكون كالحدث اى فلا يمتنع بالكتابة والرسالة لما مر في الباب السابق ان الحديث لا يكون
الا باللسان **(قوله ان ذكر الرسالة)** بأن قال انه ان فلانا يقول لك ان فلانا قدم كفى البحر فاعتبر
في الرسالة اسناد الكلام الى المرسل بلا اشتراط ذكر مادة الرسالة **(قوله الا الرسول)** اى وان
لم يذكر الرسالة وانما قال انه ان فلانا قدم من غير اسناد الى المرسل عتق الرسول **(قوله عتقوا)**
وان قال عتيت واحدا لم يصدق قضاء بل ديانة فيسعه ان يختار واحدا فيمضى عتقه ويمسك
البقية ط عن الهندية **(قوله فيبشروه)** كذا وقع للزبائى والكمال وصاحب البحر والتلاوة
بالواو ط **(قوله والاعلام لا بد فيه من الصدق)** كان عليه ان يزيد وجهه الحالف كما قدمناه عن
التلخيص في الباب السابق لان الاعلام لا يكون للعالم وقدعنا ان ما ذكره هنا من اشتراط
الصدق في الاعلام والبشارة مخالف لما قدمه هناك تبعا للفتح والبحر من عدم اشتراطه اذا
كانا بدون باء وان ما هنا مذكور في التلخيص **(قوله والكذب لا يفيد)** لان العلم الجزم المطابق
للحق والكذب لا مطابقة فيه ط **(قوله النية الخ)** اى نية العتق عن الكفارة وقد ذكرنا
هذه القاعدة هنا المناسبة لتعليق العتق بالشراء فانه يمين والا فلما نسب لها كفارة الظهار او
كفارة اليمين **(قوله كالشراء)** اى شراء القريب اى ادنوا عن كفارته اجزأه عندها خلافا
لزفر والائمة الثلاثة وهو قول أى حنيفة اولاء بناء على ان علة العتق عندهم القرابة لا الشراء
ولنا ان شراء القريب اعتاق لما روى الستة الا البخارى انه صلى الله عليه وسلم قال ان يجزى
ولد عن والده الا ان يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه يريد فيشتريه فيعتق عند ذلك الشراء وقد
رتب عتقه على شراؤه بالفاء لما علمت من ان المعنى فيعتق هو فهو مثل سقاء فأروا والترتيب
بالفاء يفيد العلية على ما عرف مثل سها فسجدوا تمامه في الفتح **(قوله لانه جبرى)** فان الملك
ثبت فيه بلا اختيار فلا تتصور النية فيه فلا يمتنع عن كفارته اذا ادناه لانها لمة متأخرة عن العتق

خرج الكذب فلا يعتبر
(بس ما بشره على) فيكون
من الاول دون الباقيين (فلو)
قل كل عبد بشرنى بكذا
فهو حر فبشره ثلاثة
متفرقون عتق الاول فقط
لما قلنا وتكون بكتابة ورسالة
مالم ينو المشافهة فتكون
كالحدث ولو ارسل بعض
عيده عبدا آخر ان ذكر
الرسالة عتق المرسل والا
الرسول وان بشروه معا
عتقوا لتحققهم الكل
بدليل فبشروه بسلام
عام (و) البشارة (لا فرق
فيها) بين ذكر (الباء وعدمها
بخلاف الخبر) فانه يختص
بالصدق مع الباء كما مر في
الباب قبله (والكتابة كالخبر)
فيما ذكر (والاعلام)
لا بد فيه من الصدق ولو بلا
باء (كالبشارة) لان الاعلام
اتسبت العلم والكذب
لا يفيد بداهة (قاعدة) *
(النية اذا كانت علة العتق)
الاختيارية كالشراء مثلا
بخلاف الارث لانه جبرى
(و) الحال ان (رق العتق
كامل صح التكفير والا)
مطلب
كل عبد بشرنى بكذا فهو
حر

بخلاف ماذا ملكه به او وصية ناويا عند القبول كياناً (قوله بأن تقارن) اى النية العلة
اى علة التكفير كذا كرنا فى الارث وكياناً (قوله ثم فرع عليها) اى على القاعدة المذكورة
(قوله فصح شرأبيه) اى ونحوه من كل قريب محرر (قوله لاشرأ من حلف بعقته) كقوله
عبد الغير ان اشتريتك فانت حر فاشترأ ناويا عن التكفير لايجزى به لعدم اى عدم المقارنة
لنية فان علة العتق قوله فانت حر والشرأ شرط والعتق وان كان ينزل عند وجود الشرط
لكنه انما ينزل بقوله انت حر السابق فانه العلة والشرأ شرط عملها فلا يعتبر وجود النية عنده
لان النية شرط متقدم لا متأخر حتى لو كان نوى عند الحلف يعتق عنها كياناً وقامه فى الفتح
(قوله ولاشرأ مستولداً) اى اذا تزوج امه لغيره فأولدها بالتحاك ثم قال لها اذا اشتريتك
فانت حرة عن كفارة تبتى ثم اشترأها لايجزى به عن الكفارة (قوله لنقصان رقبها) لانها استحققت
العتق بالاستيلاء حتى حمل اعتاقاً من وجهه ولذا لايجزى اعتاقها عن الكفارة ولو منجزاً ولكن
اراد الفرق بينها وبين القريب لان شرأه اعتاق من كل وجه لانه لم يثبت له قبل الشرأ عتق
من وجه اقله فى الفتح (قوله بخلاف الح) مرتبط بقوله ولاشرأ مستولداً (قوله للمقارنة)
تعليل قصر قان المقارنة موجودة فى المستولدة ايضا وانما وجه المخالفة ما فى الفتح وهو ان
حرية الفتة غير مستحقة بجهة اخرى فلم تختل اضافة العتق الى الكفارة وقد قارنته النية
فكامل الموجب (قوله كاتبا الح) كان عليه ان يذكره بعد قول المتق فصح شرأبيه للكفارة
بأن يقول وكذا اذا وهب له او تصدق عليه به او وصى له به ناويا عند القبول ح وهذه
الثلاثة ذكرها فى البحر بخلاف اوجعل مهرها مع ان الثلاثة فى الفتح والزياى (قوله
ان تسريت امه) اى اتخذتها سرية فعلية منسوبة الى السر وهو الجماع او الاخفاء (قوله
نصادقها الملك) اى نصادقه الحلف وعاد عليه الضمير مؤنثاً لان الحلف بمعنى الخمين وهى هنا
التعليق اى لو وقعها فى حالة ائلك فهو كقوله ان ضربت امه فبى حرة فضررت امه فى ملكه
عتقت بخلاف من ملكها بعد التعليق (قوله لايعتق من شرأها ففسرها) اى عندنا خلافاً
لغيره فانه يقول التسرى لا يصح الا فى ائلك فكان ذكره ذكر الملك ولنا انه لو عتقت المشتراة لزم
صححة تعليق عتق من ليس فى ائلك بغير ائلك وسببه ان التسرى ليس نفس الملك ولا سببه وتام
تحقيق ذلك فى الفتح (قوله ويثبت التسرى بالتحصين والوطء) التحصين ان يبوئها بيمينها
من الخروج اقله مسكين ط فلو وطئ امه ولم يفعل ما ذكر من التحصين والاعداد للوطء
لا يكون تسرياً وان علقته منه فتح وأفاد قول المشرح والوطء انه لا بد منه فلا يكتفى بالاعداد
بدونه فى مفهوم التسرى وهذا انه عليه فى الزهر أخذنا من قولهم لو حلف لا يسرى فاشترى
جارية فخذنها ووطئها حنت ثم قال انهم اغفلوا التنبيه عليه اه قلت لكن صرح به ابن
كثير فقال وشرط فى الجامع الكبير شرطاً ثالثاً وهو ان يجامعها (قوله وشرط الثانى) اى مع
ذلك فتح اى مع ان ذكره من الشرطين (قوله طافت وعتق) اى طلفت امرأته المعلق طالقها
على التسرى وعتق عبده المعلق عتقه عليه والمراد به العبد الذى كان فى ملكه وقت الحلف
دون التسرى بعده كفى الفتح والزهر اى لان قوله فعبدى حر ينصرف الى العبد المضاف اليه
وقت الحلف دون الحادث بعده كما مر فى كتاب الاعتاق فى باب الحلف بالعتق ومثله يقال

مطلب
النية اذا قوتت علة متق
صح التكفير

بأن تقارن النية او قوتتها
والرق غير كامل كما لو ولد
(لا) يصح التكفير ثم فرع
عليها بقوله (فصح شرأبيه
للكفارة) للمقارنة (لاشرأ
من حلف بعقته) لعدمها
(ولاشرأ مستولداً) بشكاح
علق عتقها عن كفارتها
بشرائها لنقصان رقبها
(بخلاف ما اذول الفتة ان
اشريتك فانت حرة عن
كفارة يميني فاشترأها)
حيث تجزى بها للمقارنة
ككتاب ووصية ناويا عند
القبول بخلاف اردت ثامر
زياى (وعتقت بقوله ان
تسريت امه فبى حرة من
تسرها وهى ملكه حيائداً)

اى حين حلفه نصادقها
ائلك (لا) يعتق (وشرأها)
فسرها (ويثبت التسرى
بالتحصين والوطء وشرط
الثانى عدم العزل فتح (ولو
قال ان تسريت امه فانت
طالق او عبدي حر ففسرى
بين فى ملكه لو من اشترأها
بعد التعليق طلقت وعتق

مطلب
ان تسريت امه فبى حرة

في الزوجة **(قوله)** وأفاد الفرق (الح) أي بين تعليق عتق الأمة الغير المملوكة وقت الحلف على تسريها وبين تعليق عتق عبده الذي في ملكه أو طلاق زوجته على تسري أمة وإن لم تكن في ملكه وقت الحلف حيث صح الثاني دون الأول وبين الفرق أن الأول لم يصح للمانع وهو تعليق عتق من ليس في الملك بغير الملك وسببه كإمساك ما الثاني فقد صح لعدم المانع لكونه تعليق عتق عبد أو طلاق زوجة في ملكه وقت الحلف وذلك جائز بأي شرط كان كدخول الدار وغيره من الشروط ومنها تسري أمة في ملكه وقت الحلف أو مستجدة بعده وهذا الفرق ظاهر خلافا لبعض معاصري صاحب البحر حيث قس الثاني على الأول فإنه غلط فاحش كإنبه عليه في البحر والنهر والسرنبالية وأشار إليه المصنف بتصريحه بتعليقه ولذا أمر الشارح بحفظه ٣ **(قوله)** كل مملوك (لى حر) هذه المسائل إلى آخر الباب ليست من الأيمان لعدم التعليق فيها فالأولى بها إيجابها ح قات ولعلمهم ذكرها هنا لبيان حكمها إذا وقعت جزاء في التعليق ثم رأيت ط ذكره **(قوله)** عتق عبيده ومدبروه أي الأماه والذكور فتح **(قوله)** ويدن في نية الذكور أي ولا يصدق قضاء لانه نوى التخصيص في اللفظ العام ولو نوى السود دون غيرهم لا يصدق أصلا لانه نوى التخصيص بوصف ليس في لفظه ولا عموم الال لفظ فلا تعمل نيته بخلاف الذكور فإن لفظ كل مملوك للرجال حقيقة لانه تعميم مملوك وهو الذكر وأما يقال للآثي مملوكة ولكن عند الإطلاق يستعمل لها المملوك عادة يعني إذا عم مملوك بأدخال كل ونحوه شمل الأنث حقيقة فلذا كان نية الذكور خاصة خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق أصلا فتح وتقدم في باب الحلف بالعتق من كتاب العتق انه لو قال مملوكي كلهم أحرار لم يدين في نية الذكور لانه جمع مضاف بمع احتمال التخصيص وقدر رفع الاحتمال بالتأكيذ بخلاف كل مملوك فإن الثابت فيه أصل العموم فقط فقبل التخصيص وقدم الشارح هناك أن لفظ المملوك والعبد يتناول المدبر والمرهون والمأذون على الصواب أي خلافا للمجتبي في الأخيرين **(قوله)** للمكهم يداورقة عائد للكل وهو من إضافة المصدر للمفعول أي لكونهم مملوكين له بدا أي أكسابا ورقية **(قوله)** ومعتق البعض المكاتب (أي في أنه لا يدخل في المملوك لا أنه مثله في الدخول في المرفوق أيضا لأن كلا من الملك والرق ناقص في معتق البعض فلا يدخل في المملوك ولا في المرفوق أ ح قات وتقدم في العتق أن المشترك كالمكاتب أيضا لا يدخل في الأثية وتقدم تمام الكلام عليه **(قوله)** لعدم الملك (بدا) أي لعدم ملك المولى ما في يد المكاتب فصار الملك ناقصا فلا يدخل في المملوك المطلق وكذا معتق البعض والمشارك للمعتق **(قوله)** أن يعتق المكاتب لأن الرق فيه كامل فتح **(قوله)** لا أم الولد لتقصان رقتها بالاستيلاد **(قوله)** هذه طالق (الح) كان الأنسب بهذا الباب ذكر ما لو حلف لا يكلم هذا الرجل أو هذا وهذا ففي تلخيص الجامع وشرحه أنه بحث بكلام الأول وبكلام الأخيرين لأن أول أحد الشئين ولو كم أحد الأخيرين فقط لا بحث ما يكلم الآخر ولو عكس فقال لا أكلم هذا وهذا أو هذا حث بكلام الأخير أو بكلام الأولين لأن الواو للجمع وكية أو بمعنى ولا لتاولها نكرة في التثنية فتم كافي قوله تعالى ولا تطلع منهم آثما أو كفورا أي ولا كفورا في الأول جمع بين الآخرين بحرف الجع فصار كأنه قال لا أكلم هذا ولا هذين وفي الثاني جمع بين الأولين

٣ مطلب

كل مملوك لى حر

وأفاد الفرق بقوله (لوجود الشرط) بلامانع لصحة تعليق طلاق المتكوبة بأي شرط كان فليحفظ (كل مملوك لى حر عتق عبيده ومدبروه) ويدن في نية الذكور لا الأنث (وامهات أولاده) للمكهم يداورقة (لا مكاتبه) إلا بالنسبة ومعتق البعض كالمكاتب (لعدم الملك بدوافي الفتح ينبغي في كل مرفوق لى حر أن يعتق المكاتب لا أم الولد إلا بالنسبة (هذه طالق أو هذه وهذه طائف الأخيرة وخير في الأولين وكذا العتق

٣ مطلب

لا أكلم هذا الرجل أو هذا وهذا

المذكورين وقد ادخلاه
بين الاولين وعطف الثالث
على الواقع منهما فكان
كأحد كطابق وهذه ولا
يصح عطف هذه على هذه
الثانية لازوما الاخبار
عن الثاني بالمجرد وهذا اذا
يذكر الثاني والثالث
خبراً (فلذا ذكر بأن) قال
هذه طابق او هذه وهذه
طابقان او قول هذا حر
او هذا وهذا حران) فانه
(لا يمتنع) احد (ولا حاق)
بل يخبر (ان اخار)
الايجاب (الاول عتق)
الاول (وحده وطلعت)
الاولى (وحدها وان
اخار الايجاب الثاني
عتق الاخير ان طالقت
الاخيرتان) حالف لا
يساكن فلان فساكر
الحالف فسكن فلان مع
أهل المطاف حيث عنده
لاحد الثاني وبه يفتى
« قال امدان ثمانت ليليه
حتى اضربك فأتى فلم
يضربه حنت عند الذي
لاعد الثالث وبه يفتى

مطلب

في استعمال حتى للفساية
والسبية والعطف

مطلب

ان لم اخبر فلانا حتى يضربك

بحرف الجمع كأنه قل لا اكلم هذين ولا هذين اه وذكر الفرق بينه وبين ما في المتن ان هذا
في الثاني وذلك في الاثبات فلازم ونحوه في البحر (قوله والاقرار) كما لو قال اعلان على
الف درهم او فلان وفلان لزمه خمسة ايام والاخير وله ان يشمل خمسة ايام لاي الاولين شاء
فان مات من غير بيان اشرك في الخمسة الاولان (قوله على الواقع منهما) اي على
الثابت من الاولين وهو الواحد المبهم ولذا قال في التلويح ان المعطوف عليه هو المأخوذ
من صدر الكلام لاحد المذكورين بالتعيين اه (قوله ولا يصح الخ) قال في التلويح
وقيل انه لا يمتنع احدهم في الحال وله الخيار بين الاول والاخيرين لان الثالث عطف على
ما قبله والجمع بالواو كالجعل بالف الثانية فكأنه قل هذا حر او هذان كما اذا حلف لا يكلم هذا
او هذا وهذا وأجاب شمس الأئمة بان الخيار المذكور وهو حر لا يصح خبرا للثنتين ولا وجه
لثبات خبر آخر لان العطف للاشتراك في الخبر او لاثبات خبر آخر مثله لا لاثبات مخالفه لفظا
بخلاف مسألة اليقين لان الخبر يصح للثنتين يقال لا اكلم هذا او لا اكلم هذين وجعل صدر
الشريعة هذا الجواب سببا للاولوية والرجحان للامتناع لان المقدّر قد يغاير المذكور لفظا
كما في قولك هند جالسة وزيد وقول الشاعر

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

اه ملخصا وتماه فيه وأجاب صدر الشريعة في التفسير بمجواب آخر وهو أن قوله او هذا مغير
لمعنى قوله هذا حر ثم قوله وهذا غير مغير لان الواو لا تشريك فيقتضي وجود الاول وانما يتوقف
اول الكلام على المغير لاعلى ما ليس بتغير فيثبت التخير بين الاول والثاني بلا توقف
على الثالث فصار معناه احدهما حر ثم قوله وهذا يكون عطفا على احدهما اه قلت وهذا اظهر
من الجواب الاول لشموله صورة الاقرار دون الاول لانه لا يختلف فيها تقدير الخبر فتدبر (قوله
وهذا اذ لم يذكر الثاني والثالث خبرا) صادق بمده ذكر خبر اصلا وبذكر خبر ثالث فقط بأن
يقول هذه طابق او هذه وهذه طابق ذكره مسكين ط (قوله أن قال الخ) والظاهر ان
الاقرار كذلك كما اذا قال لهذا ألف درهم او لهذا وهذا ألف درهم ط (قوله حلف لا يساكن
فلانا) محل هذه المسئلة باب اليقين في الدخول والخروج والسكنى وقدمها الشارح بعينها هناك
ح (قوله وبه يفتى) لانه لا يساكنه حقيقة كما قدمه الشارح (قوله قال لبعده الخ) سيذكر
الشارح هذا الفرع في محله وهو باب اليقين بالضرب والقتل (قوله وبه يفتى) لان حتى
للتعليل والسببية لا للغاية وفي الذخيرة ان حتى في الاصل للغاية ان امكن بأن يكون مدخولها
مقصودا ومؤثرا في انتهاء المحالوف عليه وفي تركه فان لم يمكن حملت على السببية وشروطها كون
العقد معقودا على فعلين احدهما منه الآخر من غير« ليكون احدهما جزاء عن الآخر فان
تعذر حملت على العطف ومن حكم للغاية اشتراط وجوده فان اقلع عن الفعل قبل للغاية
حلت وفي السببية اشتراط وجود ما يصاح سببا لاجود المسبب وفي العطف اشتراط وجودها
فذا قل ان لم اخبر فلانا بما صنعت حتى يضربك فمبدي حرف شرط البر الاخبار فقط وان لم
يضربه لانه لما لا يمتنع فلا يمكن حمله على الفساية ولمكنت السببية لان الاخبار يصلح سببا
للضرب كما قال ان لم اخبره بمصنعتك يضربك كما لو حلف ليهين له نوبا حتى يلبسه اودابة حتى

يركبها فوجهه يروا لم يلبس ولم يركب وإذا قال ان لم تضربك حتى يدخل الليل اوحى يشفع لك فلان اوحى تصيح فأقلع عن الضرب قبل ذلك حث لان ذلك يصلح غاية للضرب وكذا ان لم الأزمك حتى تقضي ديني واذا قال عبده حر ان لم أتك اليوم حتى أتغدي عندك اوحى اغديك اوحى اضربك فشرط البر وجودها اذا لم تكن الغاية لان الايمان لا يمتد ولا السببية لان الفعلين من واحد وفعل الانسان لا يصلح جزاء لفعله فحمل على العطف وصار التقدير ان لم أتك وأتغدي عندك وان لم يقيد باليوم فأتاه فلم يتعد عنه ثم تغدي عنه في يوم آخر من غير ان يأتيه برلانه لما اطلق لافرق بين وجود شرطي البر معاً او متفرقاً اه ملخصاً **(قوله)** واختلف في لحاق الشرط الخ (الحلاف فيما اذا كان الشرط عليه كالمثال الآتي اما اذا كان له لا يلحق بالاجماع كقوله ان دخلت هذه الدار فانت طالق فسكت سكتة ثم قال وهذه الدار لان الثانية لو لحقت باليمين لا تطلق بدخول الاولى وحدها ولا يملك تغيير اليمين كذا في الذخيرة ومثله في البرازية وكذا قال في الحائنة لا يصح في قولهم اه والحاصل انه على المفتي به لا يلحق مطلقاً سواء كان له او عليه **(قوله)** بعد السكوت متعلق بلحاق **(قوله)** فلا حث في ان كان كذا الخ مثله ما في الحائنة رجل قال لجاره ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجار ان كانت امرأتك عندي البارحة فامرأتى طالق فسكت ساعة ثم قال ولا غيرها ثم ظهر انه كان عند الحالف امرأة أخرى

باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها

(قوله) وغيرها كالشئ والبس والجلوس **(قوله)** الاصل فيه الخ ذكر في الفتح اصلاً اظهر من هذا وهو ان كل عقد ترجع حقوقه الى المباشر ويستغنى الوكيل فيه عن نسبة العقد الى الموكل لا يثبت الحالف على عدم فعله بمباشرة المأمور لوجوده من المأمور حقيقة وحكما فلا يثبت بفعل غيره لذلك وكالبيع والشراء والايجار والاستئجار والصالح عن مال و المقاسمة وكذا الفعل الذي يستأب فيه وبحتاج الوكيل الى نسبته للموكل كالمخاصمة فان الوكيل يقول ادعى لموكلتي وكذا الفعل الذي يقتصر اصل الفائدة فيه على محله كضرب الولد فلا يثبت في شئ من هذه بفعل المأمور وكل عقد لا ترجع حقوقه الى المباشر بل هو سفير وناقل عبارة بحث فيه بمباشرة المأمور كما يثبت بفعله بنفسه كالتزويج والعق بمل او بدونه والمكتاتبة والهبة والصدقة والوصية والاستقراض والصالح عن دم العمد والابداع والاستبداد والاعارة والاستعارة وكذا كل فعل ترجع مصلحته الى الأمر كضرب العبد والذبح وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل على دابته وخياطة الثوب وبناء الدار اه ملخصاً **(قوله)** تتعلق حقوقه بالمباشر خرج عنه المخاصمة وضرب الولد فانه لا يثبت فيهما بفعل المأمور مع انه ليس في ذلك حقوق تتعلق بالمباشر فلاناسب تغيير الفتح المار **(قوله)** كتنكاح وصدقة اما التنكاح فككون حقوقه تتعلق بالأمر ظاهر ولذا ينسبه المباشر الى أمره فيطالب الأمر بحقوقه من مهر ونفقة وقسم ونحوه واما الصدقة فلم يظهر لي فيها ذلك وكذا الهبة وأهل المراء بالحقوق فيهما صحة الرجوع الأمر في الهبة وعدم محته في الصدقة نعم سيأتي في كتاب الوكالة انه لا بد من اضافتهما الى الموكل وكذا بقية المذكورات في قول الفتح المار وكل عقد لا ترجع الى المباشر الخ ونذكر قريباً الكلام عليه **(قوله)** وما لاحقوق له يشمل نحو المخاصمة وضرب الولد مع انه

مطلب

ان لم تضربك حتى يدخل

الليل

مطلب

ان لم أتك حتى أتغدي

مطلب

لا يلحق الشرط بعد

المسكوت سواء كان له

او عليه

واختلف في لحاق الشرط

باليمين المقود بعد السكوت

فصححه الثاني وأبطله

الثالث وبه بقي فلا حث

في ان كان كذا فكذا

وسكت ثم قال ولا كذا

ثم ظهر انه كان كذا حائنة

باب اليمين في البيع

والشراء والصوم والصلاة

وغيرها

الاصل فيه ان كل فعل

تتعلق حقوقه بالمباشر كبيع

واجارة لا حث بفعل

مأموره وكل ما تتعاق

حقوقه بالأمر كتنكاح

وصدقة وما لاحقوق له

كأعارة

قوله لا ترجع اى حقوق الى

المباشر كاهو صريح عبارة

الفتح اه مصححه

لا بحث فيها بفعل وكيله تأمل **(قوله)** بحث بفعل وكيله ايضا) اى كما بحث بفعل نفسه والاولى ابدال وكيله بأمور لما سأتى وللعليل بأنه سفير ومعبر فإن ذلك صفة الرسول لانه معبر عن المرسل لكن يطلق عليه وكيل لما فى المغرب السفير الرسول المصلح بين القوم ومنه قولهم الوكيل سفير ومعبر يعنى اذا لم يكن العقد معاوضة كالنكاح والخلع والعق ونحوها لا يتعلق به شئ ولا يطالب شئ اهـ **(قوله)** بحث بالمباشرة) شمل ما لو كان المباشر اصيلا او وكيلا اذا حلف لا يبيع او لا يشتري الخ افاده فى الفتح **(قوله)** لا بالامر) اى لا بحث بأمره لغيره بأن يباشر عنه يعنى وقد باشر المأمور **(قوله)** من يباشر بنفسه) اى دائما او غالبا كما يأتى **(قوله)** ومنه الهبة بعوض) فلو حلف لا يبيع فوهب بشرط العوض يبنى ان يبحث كذا فى الفقيه وبه جزم فى الظهيرية ولو حلف لا يبيع داره فأعطاهها صداقا لامرأته ان أعطاهها عوضا عن دراهم المهر حث لان تزوج عليها اهـ نهر فاذا دخل ذلك تحت اسم البيع لزم منه اعطاء حكمه وهو انه لا يبحث بفعل مأموره ويكون القابل له مشتريا فيدخل فى قوله لا يشتري حتى يبحث ايضا بالمباشرة لا بالامر كما افاده ح فافهم **(قوله)** ومنه السلم) فلو حلف ان لا يشتري من فلان فأسلم اليه فى نوب حث لانه اشترى مؤجلا بجر عن الواقعات قال ح واذا كان المسلم مشتريا يجب ان يكون المسلم اليه بائعا اهـ فلا يبحاثان الا بالمباشرة ط **(قوله)** والاقالة) اى فيما لو حلف لا يشتري ماباه ثم قال المشتري حث كما عزاه فى البحر للقبنة وفيه عن الظهيرية لو كانت بخلاف الثمن الاول قدرا أو جنسا حث قيل هذا قولهما اما عنده فلا لكونه اقالة على كل حال اهـ ومقتضاه انها لو كانت بعين الثمن الاول لا يبحث عند الكل ووجهه ان الاقالة فسخ فى حق المتعاقدين ببيع جديد فى حق غيرها وهذا اذا لم تكن بلفظ مفاسخة او متاركة او تراءد والام تجمل بيعا ولا بلفظ البيع والافيع اجماعا كما سأتى فى بابها وهل يقال لو الحلف بعق او طلاق تجمل بيعا فى حق ثالث وهو هنا العبد او المرأة فيبحث بها لم أر من صرح به وببنى الحث تأمل ولا يخفى انه ان وجد عرف عمل به **(قوله)** قيل والتعاطى) يفيد ضعفه ونقل فى النهر عن البدائع تأييد عدم الحث فى البيع بالتعاطى والظاهر ان الشراء مثله فيفيد ترجيح عدم الحث فيه ايضا لكن لا يخفى ان العرف الآن بخلافه **(قوله)** أجرتها امرأته) اى ولو بأذنه **(قوله)** كتركها فى أيدي الساكنين) اى من غير قوله لهم اعدوا فهاؤالا حث كما فى البحر والمراد ان مجرد الترك لا يكون اجارة واما اخذ الاجرة ففيه التفصيل الآتى **(قوله)** قد سكنوا فيه) اى بعد الحلف او قبله فيما يظهر لان الاجارة ببيع المنافع المستقبلية **(قوله)** بخلاف شهر لم يسكنوا فيه) اى بخلاف شهر مستقبل لم يسكنوا فيه فاذا قاضاهم بأجرته حث قال فى النهر وهذا ليس الا لاجارة بالتعاطى فيبنى ان يجزى فيه الخلاف السابق **(قوله)** وقيد بقوله الخ) هذا التقيد فيما اذا كان الخالف هو المدعى عليه لان الصلح عن اقرار ببيع اما عن انكار أو عن سكوت فهو فى حقه فداء يمين فيكون الوكيل من جانبه سفيرا محضا فيبحث بمباشرة بخلاف ما اذا كان الخائف على عدم الصلح هو المدعى فانه لا يبحث بفعل وكيله مطلقا افاده ح عن البحر **(قوله)** والقسمة) بأن حلف لا يقاسم مع شريكه لا يبحث بفعل وكيله **(قوله)** والخصومة) اى جواب الدعوى سواء كان اقرارا أو نكارا ح عن الفهستانى وقيل

وابراء يبحث بفعل وكيله ايضا لانه سفير ومعبر (بحث بالمباشرة) بنفسه (لا بالامر اذا كان ممن يباشر بنفسه فى البيع) ومنه الهبة بعوض ظهيرية (والشراء) ومنه السلم والاقالة قيل والتعاطى شرح وهبانية (والاجارة والاستئجار) فلو حلف لا يؤجر وله مستغلات أجرتها امرأته واعطته الاجرة لم يبحث كتركها فى ايدي الساكنين وكأخذه اجرة شهر قد سكنوا فيه بخلاف شهر لم يسكنوا فيه ذخيرة (و الصلح عن مال) وقيد بقوله (مع الاقرار) لانه مع الانكار سفير) والقسمة والخصومة وضرب الولد) اى الكبير لان الصغيرة ملك ضربه فيملك التفويض

انه يحنث بفعل وكيله كفعله والفتوى على الال كما في شرح الوهبانية (قوله) فيحنث بفعل
وكيله) عبارة الحائية فينبني ان يحنث قال في البحر وانما لم يجزم به لان الولد اعم ولم ينصص
بالكثير في الروايات وذكر في الفتح انه في العرف يقال فلان ضرب ولده وان لم يباشر ويقول
العامي لولده غدا اسقيك عاقلة ثم يذكر لمؤدب الولد ان يضربه تحقيقا لقوله فقتضاه ان تقدم
على معنى لا يقع به ضرب من جهتي ويحنث بفعل المأمور اه ما يخصا (قوله) كالتقاضي اي اذا
وكل بضرب من يحل له ضربه صح امره به فيحنث بفعله وناله السلطان والحساب كفي الدار
المتق ح (قوله) وان كان الحالف) محترز قوله اذا كان ممن يباشر بنفسه وهو بمنزلة
الاستثناء من قوله لا بالامر وحاصله انه لا يحنث بفعل المأمور الا اذا كان لا يباشر بنفسه قال
في الفتح فان مقصوده من الفعل ليس الا الامر به فيوجد سبب الحنث بوجود الامر به للمادة
وان كان السلطان ربما يباشر بنفسه عقد بعض المبيعات ثم لو فعل الامر بنفسه يحنث ايضا
لانتقاده على الاعم من فعله بنفسه او مأموره اه فتأمل ثم قال وكل فعل لا يعتاده الحالف
كأنا من كان كلفه لا يبنى ولا يطين انعقد كذلك اه واستثنى في الهداية ايضا ما اذا نوى
الحالف البيع بنفسه او بوكيله فانه يحنث ببيع الوكيل لانه شدد على نفسه وان نوى السلطان
ونحوه ان لا يتوله بنفسه دين في القضاء لانه نوى حقيقة كلامه كما في الجوهره اي فلا يحنث
بفعل مأموره (قوله) لتقيد الممين بالعرف) فان العرف انعقاد يمينه على الاعم من فعله بنفسه
او مأموره كامر (قوله) بمقصود الحالف) الاولى اسقاطه لاثنا ما قبله عنه لان القصد انما
يعتبر اذا لم يخالف الظاهر المطلقا ولعله أشار الى انه انما يحنث اذا قصد الاعم امالو قصد فعل
نفسه الذي هو حقيقة كلامه لا يحنث كاذرناه آتاه (قوله) وان كان) اي الحالف وعبارة الفتح
ولو كان رجلا يباشر بنفسه الخ ومفاده ان الضمير ليس عائدا للسلطان وهو مفاد البحر وغيره
ايضا (قوله) اعتبر الاغلب) هذا هو الذي اعتمد في الحائية والمحيط والبرازية واقتصر عليه
في البحر تبع للزيلي منح قلت وكذا جزم به في الفتح ومقابله ما ذكره الشارح ولذا عبر عنه بقيل
(قوله) ويحنث بفعله وفعل مأموره الخ) هذا هو النوع الثاني مقابل قوله يحنث بالمباشرة
لا بالامر ثم هذا النوع منه ماهو فعل حكومي شرعي كالطلاق ومنه ماهو فعل حسي كالضرب
فلو نوى ان لا يفعل بنفسه ففي الافعال الحسية يصدق قضاء وديانة لانها لا توجد منه الا بمباشرة
لها حقيقة فاذا لم يباشرها فقد نوى حقيقة كلامه وفي غيرها روايتان اشهرهما انه لا يصدق
الا ديانة لانه كما يوجد بمباشرة يوجد بامر اه فاذا نوى المباشرة فقط فقد نوى تخصيص العام
وهو خلاف الظاهر فلا يقبل منه كما في النهر عن كافي النسقي (قوله) لم يقل وكيله) حاصله انه
عدل عن قول الكثر وفعل وكيله لانه اعترضه في البحر بان الاستقراض لا يصح التوكيل به
لكن أجاب في النهر بانه انما خص الوكيل اتعلم الرسالة منه بالاولى اه وقال الفهستاني يمكن
ان يحمل على ماهو متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض وكلاهما اذا قال المستقرض
وكلت ان تستقرض لي من فلان كذا درهم او قال الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك
كذا ولو قال أقرضني مبلغ كذا فهو باطل حتى انه لا يثبت الملك الا لاوكيل كافي وكالاته الذخيرة
اه قال ط ووجهه الزيلي في الوكالة بانه لا يجب دين في ذمة المستقرض بالمعقد بل بالقبض

فيحنث بفعل وكيله
كالتقاضي (وان كان) الحالف
(ذا سلطان) كقراض
وشريف (لا يباشر) هذه
الاشياء (بنفسه حنث)
بالمباشرة (وبالامر ايضا)
لتقيد الممين بالعرف
وبمقصود الحالف (وان)
كان يباشر مرة ويفوض
اخرى اعتبر الاغلب)
وقيل تعتبر السلعة فلو ما
يشتريها بنفسه لشرعها
لا يحنث بوكيله والا حنث
(ويحنث بفعله وفعل
مأموره) لم يقل وكيله
لان من هذا النوع
الاستقراض والتوكيل به
غير صحيح

والأمر بالقبض لا يصح لأنه ملك الغير وتصح الرسالة في الاستقراض لأن الرسول معبر والعبرة
 ملك المرسل فقد أمره بالتصرف في ملكه ويصح التوكيل بالأقراض وبقض القرض كأن
 يقول لرجل اقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه فإنه يصح اه قلت وحاصله ان التوكيل بالقرض
 او بقبضه صحيح لا بالاستقراض بل لا بد من اخراجه مخرج الرسالة ليقع الملك للأمر والواقع
 للمأمور ولا يخفى ان هذا ليس خاصا بالاستقراض بل النكاح مثله وكذا الاستمارة كما سذكره
(قوله في النكاح) فلو حلف لا يتزوج فعقده بنفسه او وكل فعقده الوكيل حث وكذا لو كان
 الخالف امرأة فلو حلفت وأجبرت عن له ولاية الاجبار ينبغي ان لا تحت كزوج فزوجه ابوه
 كارهها ولو صار معنوها فزوجه ابوه لا تحت وكذا لو كان التوكيل قبل العيّن نهر عن شرح
 الوهبانية قلت وسأني متاخر الباب الآتي ما لو حلف لا يتزوج فزوجه فضولي او زوجه
 فضولي ثم حلف لا يتزوج **(قوله لا النكاح)** اي التزوج فلا تحت به الا بمباشرة وهذا
 في الولد الكبير والاجنبي لما في المختار وشرحه حلف لا يزوج عبده او امته تحت بالتوكيل
 والاجازة لان ذلك مضاف اليه متوقف على ارادته لملكه وولايته وكذا في ابنه وبنته الصغيرين
 لولايته عليهما وفي الكبيرين لا تحت الا بالمباشرة لعدم ولايته عليهما فهو كالاجنبي عنهما
 فيتمتع بمحققة الفعل اه ومثله في الزبلي والبحر في آخر الباب الآتي بلا حكاية خلاف
 فتقول القسستاني وعن محمد لا تحت في الكل رواية ضعيفة **(قوله كتمليك)** يصلح مثلا للقب
 والبعد وعبرة الزبلي وانما تحت بالطلاق والعاق اذا وقعا بكلام وجد بعد العيّن واما اذا
 وقعا بكلام وجد قبل العيّن فلا تحت حتى لو قول لامرأته ان دخلت الدار فالت طالق ثم حلف
 ان لا يطلق فدخلت لم تحت لان وقوع الطلاق عليها بامر كان قبل العيّن ولو حلف ان لا يطلق
 ثم علق الطلاق بالشرط ثم وجد الشرط حث ولو وقع الطلاق عليها بتضي مدة الايام فان كان
 الايام قبل العيّن لا تحت والاحت تمامه فيه **(قوله والخلع)** هو الطلاق وقد مر نهر **(قوله**
والكتابة) هو الصحيح وفي المجتبى عن النظم انها كالبيع نهر **(قوله والصلح عن دم العمد)**
 لانه كالنكاح في كونه مبادلة مال بغيره وفي حكمه الصلح عن انكار قهستاني وفي حاشية
 ابي السعد واحترز عن الصلح عن دم غير عمد لانه صلح عن مال فلا تحت فيه بفعل الوكيل اما
 عن دم العمد فهو في المعنى عفو عن القصاص بالمال ولا تخيرى النيابة في العفو بخلاف الصلح
 عن المال حموي عن البرجندی **(قوله او انكار)** لان الصلح عنه فداء لليمين في حق المدعى
 عليه فوكيله سفير محض ومثله السكوت واما المدعى فلا تحت بالتوكيل مطلقا كمر وشمل
 الانكار انكار المال وانكار الدم العمد وغيره **(قوله والهبة)** فلو حلف لا يهب مطلقا او
 معينا او شخصا بعينه فوكل من وهب حث صحيحة كانت الهبة او لا قبل الموهوب له او لا قبض
 او لم يقبض لانه لم يلزم نفسه الا بما يملك ولا يملك اكثر من ذلك وفي المحيط حلف لا يهب عبده
 هذا الفلان ثم وهب له على عوض حث لانه هبة صيغة ولفظا اه نهر وفي التتارخانية ان
 وهب لى فلان عبده فأمرأته طالق فوهب ولم يقبل الخالف حث الخالف **(قوله او بعوض)**
 يعني اذا وهب بنفسه لا بوكيله ايضا لما قدمه من انه لا تحت بفعل وكيله في الهبة بشرط
 العوض وسبب وهم الشارح قول البحر قاله بشرط العوض داخلة تحت يمين لا يهب نظرا

مطلب
حلف لا يتزوج

مطلب
حلف لا يزوج عبده

(في النكاح) لا الانكاح
 (والطلاق والعساق)
 الواقعين بكلام وجد بعد
 العيّن لا قبله كتمليك
 بدخول دار زبلي (والخلع
 والكتابة والصلح عن دم
 العمد) او انكار كمر
 (والهبة) ولو فاسدة أو
 بعوض

الى انهاءه ابتداء فيحث وداخلة تحت بين لا يبيع نظرا الى انها بيع انتهاء فيحث اه وانت
خير بأن كلامه فيما اذا فعل بنفسه والاماصح قوله يحث في الموضعين افاده ح اى لانه في البيع
لا يحث بفعل وكيله **(قوله وان صدقة)** هي كالمية فيما مر قال ابن وهبان وكذا ينبغي ان يحث
في حلفه ان لا يقبل صدقة فوكل بقضها بى لو حلف لا يستدق فوهب فقير او لا يهب فتصدق
على غنى قال ابن وهبان ينبغي الحث في الاول لان العبرة بالامانة لا في الثاني لانه لا يثبت له
الرجوع استحسانا اذ قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب ويحتل العكس فيهما اعتبارا بالنظر
اه ملخصا وأيدان الشحنة الاحتمال الاخير بما في التارخانية عن الظهيرية ولا يحث بالصدقة
في بين الهبة اه قلت لكن هذا ليس نصا فيما نحن فيه لاحتمال ان المراد الهبة لغنى تأمل
هذا ونقل في النهر كلام ابن وهبان باختصار محل **(قوله)** والاستقراض اى ان اخرج
الوكيل الكلام مخرج الرسالة والافلا حث كامر **(قوله)** وان لم يقبل راجع للهبة وما بعدها
كما في النهر ح وكذا العطية والمعارية نهر قلت لكن صرح في التارخانية بأن القبول شرط
الحث في القرض عند محمد ورواية عن الثاني وفي اخرى لا والرهن بلا قبول ليس برهن ولو
استقرض فلم يقرض حث قال في النهر وقياس ما مر من انه لم يلزم نفسه الا بما تملك ترجيح
الرواية الأخرى وينبغي ان يجري في الاستقراض الخلاف في القبول كالقرض اه قلت
يمكن دفع هذا القياس بالفرق بين ما فيه بدل مالى وما ليس فيه واما الاستقراض فهو طلب
القرض فيتحقق بدون اقرض تأمل وسأأتى تمام هذا البحث في آخر الباب الآتى عند قول
المصنف حلف ليهن فلانا فوهبه له فلم يقبل بر بخلاف البيع **(قوله)** وضرب العبد لان
المقصود منه وهو الائتمان بأمره راجع اليه بخلاف ضرب العبد فان المقصود منه وهو التأديب
راجع الى الولد نهر اى الولد الكبير اما الصغير فكما لعبد كامر وقدما ان العرف خلافه **(قوله)**
قبل والزوجة قال في النهر والزوجة قيل نظير العبد وقيل نظير الولد قال في البحر وينبغي ترجيح
الثاني لما مر في الولد ورجح ابن وهبان الاول لان النفع عائدا اليه بطاعته له وقيل ان حث
فنظير العبد والا فنظير الولد قال بدیع الدين ولو فصل هذا في الولد لكان حسنا كذا في الفقة
اه ح **(قوله)** وان لم يحسن ذلك الاولى ان يقول وان كان يحسن ذلك وبعبارة الحاشية حلف
ليحفظن هذا التوب اوليين هذا الحائط فأمر غيره بذلك حث الحالف سواء كان يحسن
ذلك أولا اه قلت وظاهره انه لو تكلف ذلك بنفسه يحنث ايضا وكذا لو حلف لا يحنث ولا
يخلق رأسه او لا يقطع ضرره ونحو ذلك من الافعال التي لا يليها الانسان بنفسه عادة او لا يمكنه
فعلها الا بمشقة عظيمة مع ان الظاهر ان العين في ذلك تتعقد على فعل المأمور لاعلى فعل نفسه
لان الحقيقة مهجورة عادة ثم رأيت في البحر عن النوازل اوقال لامرأته ان لم تكوني غسلت
هذه القصعة فأنت طالق وغسلها خادماها بأمرها فان كان من عادتها انها تغسله بنفسها لا غير
وقع وان كانت لا تغسل الا بخادما وعرف الزوج ذلك لا يقع وان كانت تغسل بنفسها
وبخادما فالظاهر انه يقع الا اذا نوى الامر بالغسل اه فلي تأمل **(قوله)** والذبح الخ فلو
حلف لا يذبح في ملكه شاة او لا يودع شاة يحنث بفعل وكيله لان المنفعة تعود اليه وكذا لو حلف
لا يعبر ولو عين شخصا فارسل المحلوف عليه شخصا فالستعار حث لانه سفير محض فيحتاج الى

(والصدقة والقرض)
(والاستقراض) وان لم
يقبل (وضرب العبد)
قبل والزوجة (والبناء
والحياطة) وان لم يحسن
ذلك خاتمة (والذبح و
الاداع والاستيداع و)
كذا (الاعارة والاستعارة)

الاصافة الى الموكل فكان كوكيل الاستفراض خفيه وفي جمع التفريق ن حنت قول زفر
وعليه الفتوى خلافا لابي يوسف كافي النهر **(قوله ان اخرج الوكيل)** راجع قوله بالاستعارة
كما هو في عبارة التارخانية حيث قال وهذا اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قول ان فلانا
يستعير منك كذا فما اذا لم يقل ذلك لا يحنث اه اي لانه لو قل اعزني كذا يقع ملك المنفعة له
لا الامر فلا يحنث الامر بذلك وبه علم ان فائدة التقييد هي ان المراد بالامر هنا الرسالة
لا الوكالة كما مر في الاستفراض وأما ما كان من الأفعال الحسية كالضرب والبناء فلا شبهة في
انه لا يحتاج الى الاستناد وبما قررناه سقط ما قيل ان ما ذكره غير خاص بالاستعارة بل الوكيل
في النكاح وما بعده سفير محض فلا بد من اضافة هذه العقود المذكورة الى الموكل مائيا في
في كتاب الوكالة ان العقود التي لابد من اضافتها الى الموكل النكاح والخلع والصلح عن دمه عمد
وانكار والعق على مال والكتابة والهبة والتصدق والاعارة والاداء والرهن والاقرض
والشركة والمضاربة اه فالت المراد من الاضافة في هذه المذكورات التصريح باسم الامر
لكن بعضها يصح مع اسناد الفعل الى الوكيل كقول صالحك عن دعائك عن فلان أو عمالك
عليه من الدم وزوجتك فلانة واعتقت عبد فلان او كاتبه وبعضها لا يصح فيها اسناد الفعل
الى الوكيل بل لابد من اخراج الكلام مخرج الرسالة كقوله ان فلانا يطلب منك ان ته كذا
او تصدق عليه او تودع عنده او تعيره او تقرضه او ترهن عنده او تشاركه او تضاربه بمال كذا
او ما اسنده الى نفسه كقوله هني واتصدق على الخ فانه يقع للوكيل وكذا قوله زوجني بخلاف
القسم الاول فانه يقول بعث واشترت واجرت بأسناد الفعل الى نفسه بدون ذكر اسم الامر
اصلا هذا ما ظهر لي وسيأتى ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك في محله ففهم **(قوله وقضاء الدين)**
وقضيه) فلو حلف لا يقبض الدين من غريمه اليوم يحنث بقبض وكيله فلو كان وكل قبل قبض
الوكيل بعد التمين لا يحنث وقال قاضيخان وبني الحنث كافي النكاح **(قوله والكسوة)**
فلو حلف لا يلبس الا لا يكسو مطلقا او كسوة بعينها او معينا حث بفعل وكيله وتاممه في النهر
(قوله وليس منها التكفين) وكذا الاعارة فلو كفنه بعد موته أو اعاره ثوبا لا يحنث شرح
الوهابية عن السراجية **(قوله: الحل)** فلو حلف لا يحمل لزيد متاعا حث بفعل وكيله وهذا
في غير الاجارة لما مر قال اى التظلم والظاهر انه لا فرق بينه وبين الاستخدام فان المنفعة دائمة
عليه والمدار عليها شرح الوهابية **(قوله)** وذكر منها في البحر ريفاء واربعتين) صوابه في النهر فانه
قال تكميل من هذا النوع الهدم والقطع والقتل والشركة كافي الوهابية وضرب الزوجات
والولد الصغير في رأى فضحان وتسليم الشفعة والاذن كافي الحانية والشفقة كافي الاسياجاني
والوقف والافحية والحبس والتعزير بالنسبة للقاضي والسلطان وبني ان الحلج كذلك
كذا في شرح ابن الشيحة ومنه الوصية كافي الفتح وبني ان يكون منه الحوالة والكفالة كلا
يحل فلانا فوكل من يجابه او لا يقل حوائثه او لا يكفل عنه فوكل بقبول ذلك والقضاء
والشهادة والاقرار وعدمه في البحر التولية فلو حلف لا يولي شخصا ففرض الى من يفعل ذلك
حنث وهي حادثة الفتوى اه قلت وبهذا تمت المسائل اربعة واربعين والظاهر انها لا تنحصر
لان منها الأفعال الحسية وهي لا تنحصر بما مر بل منها النسخ والكسب وحلق الرأس ونحو ذلك

مطلب

في العقود التي لابد من
اضافتها الى الموكل

ان اخرج الوكيل الكلام
مخرج الرسالة والافلا
حنث تارخانية (وقضاء
الدين وقضيه والكسوة)
وليس منها التكفين الا اذا
اراد السر دون التملك
سراجية (والحل) وذكر
منها في البحر ريفاء واربعتين
وفي النهر عن شارح الوهابية
نظم والدى ما لحن فيه
بفعل الوكيل لانه الاقل

و اذا عمدنا الاستخدام دخلت فيه هذه الصورة وكثير من الصور المارة ايضا فافهم **(قوله)** مشيرا الى حخته فيما بقى (الاشارة من حيث انه لم يصرح بعدد ما بقى والا فالحث صريح في كلامه وقد يقال ساء اشارة لانه ساق الكلام لما لا يبحث به فيكون عبارة وغيره اشارة كافي عبارة النص و اشارة النص تأمل **(قوله)** والحث) بالنصب مفعول مقدم لقوله اثبت بوصول الهزمة للضرورة **(قوله)** اراد بدخولها عليه قريبا منه (اى بأن تقع متوسطة بين الفعل ومفعوله كان يمت لك ثوبا احترازا عما لو تأخرت عن المفعول كان يمت ثوباك فالتوسطة متعلقة بالفعل لقربها منه لاعلى انها صلة له لانه يتعدى الى مفعولين بنفسه مثل يمت زيد ثوبا ولانه لو كانت اللام صلة له كان مدخولها مفعولا فى المعنى فيكون شاريا وليس المعنى عليه بل الشارى غيره والبيع وقع لاجله فهى متعلقة به على انها صلة له مثل قت لزيد وعلى هذا فلو عبر المصنف بقوله ولام تعلق بفعل كعبر صاحب الدرر وغيره لكن اولى لكنه عدل عن ذلك تبعا للكثرة وغيره لثلاثتهم فاقمها به على انها صلة له ولثلاثتهم ان الواقعة بعد المفعول متعلقة به ايضا مع ان المراد بيان الفرق بينهما بأن الاولى للتعليل والثانية للملك لكونها صفة له اى ان يمت ثوبا يملكه هذا ما ظهروا لفهم **(قوله)** تجرى فيه النيابة) الجملة صفة فعل وقوله للغير اللام فيه بمعنى عن اى عن الغير كفى قوله تعالى وقال الذين كفروا والذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه واحتزبه عن فعل لا تجرى فيه النيابة كالاكل والشرب فانه لا فرق فيه بين دخول الباء على الفعل او على العين كما يأتى **(قوله)** وصياغة (بالياء المثناة التجة او بالياء الموحدة كما فى الفهستانى **(قوله)** امره) بالنصب مفعول اقضى وهو مصدر مضاف لفاعله وهو الضمير العائد الى الغير وهو المخاطب بالكاف والمفعول محذوف وهو الحلف وقوله ليخصه به اى ليخص الخائف الغير اى بالمخاطب به اى بالفعل المخوف عليه وفى المنح اى ليفيد اللام اختصاص ذلك الفعل به اى بذلك الغير اه فارجع الضمير المستتر اللام والمبارز للفعل والمجرور للغير وعليه فالمراد بالمخوف عليه فى كلام الشارح هو المخاطب وهو الموافق لقول الزيلعى لاختصاص الفعل بالشخص المخوف عليه **(قوله)** اذ اللام للاختصاص) وجه افادتها الاختصاص هو انها تضيف متعلقها وهو الفعل لمدخولها وهو كاف المخاطب قفيد ان المخاطب مختص بالفعل وكونه مختصا به يفيد ان لا يستفاد اطلاق فعله الامن جهته وذلك يكون بأمره واذاباع بأمره كان يبيع اياه من اجله وهى لام التعليل فصار المخوف عليه ان لا يبيع من اجله فاذا دس المخاطب ثوبه بلا علمه فباعه لم يكن باعه من اجله لان ذلك لا تصور الا بالعلم بأمره به ويلزم من هذا ان لا يكون الا فى الافعال التى تجرى فيها النيابة كذا فى الفتح **(قوله)** ولا تحقق الا بأمره) قيده فى البحر بأن يكون امره بأن فعله انفسه لقول الظهيرية لو امره ان يشتري لابنه الصغير ثوبا لا يبحث وفى التهر ان مقتضى التوجيه يعنى بكونها للاختصاص حخته اذا كان الشراء لاجله الا ترى ان امره يبيع مال غيره موجب لحته غير مقيد بكونه له اه * (تنبيه) * ذكر فى الحاشية ما يفيد ان الامر غير شرط بل يكفى فى حخته قصده البيع لاجله سواء كان بأمره او لا قال فى البحر وهذا مما يجب حفظه فإن ظاهر كلامهم هنا يخالفه مع انه هو الحكم اه قلت يؤيده ما فى شرح تلخيص الجامع لو قال لزيد ان يمت لك

مشيرا الى حخته فيما بقى
فقال

بفعل وكيل ليس يبحث
حالف * بيع شراء صالح
مال خصومة * اجارة
استئجار الضرب لابنه *
كذا قسمة والحث فى غيرها
اثبت *

(ولام دخل) مبتدأ
خبره اقضى الآتى (على
فعل) اراد بدخولها عليه
قربا منه اى كمال (تجرى
فيه النيابة) للغير (كيع
وشراء واجارة وخياطة
وصياغة وبناء اقضى)
اى اللام (امر) اى توكيله
(ليخصه به) اى بالمخوف
عليه اذ اللام للاختصاص
ولا تحقق الا بأمره المفيد
للتوكيل

(فلم يثبت ان بعث ثوبا ان باعه بلا أمر) لان قضاء التوكيل سواء (ملكة) ١٦٦ اي الخطاب ذلك الثوب (اولا) بخلاف

ثوبا فقبدي حر ولانيته دفع زيد ثوبا لرجل ليدفعه لخالته لبيعه فدفعه ووب على ولم يعلم الخائف انه ثوب زيد لم يثبت لان اللام في بعث لزيد لاختصاص الفعل بزيد وذات انما يكون بأمر الخائف او يعلم الخائف انه باعه له سواء كان الثوب لزيد او لغيره اه وتام الكلام في علاقته على البحر (قوله) فلم يثبت في ان بعث لك ثوبا التصريح بالمفعول به ليس بشرط لقول المحيط حلف لا يبيع ثوبا فباع ماله او ماله غيره بأمره حث بحر وانت خبير بأن تمايز الاقسام اعني تارة تدخل على الفعل او على العين انما يظهر بالتصريح بالمفعول به فلذا صرح به المصنف نهر وحاصله ان تصريح المصنف به لا لكونه شرطا بل ليعلم الفرق بين دخول اللام عليه او على الفعل (قوله) سواء ملكه (الح) تعميم لقوله ان باعه بلا امر وحاصله ان الشرط امره بالبيع لا كون الثوب ملك الامر (قوله) اي الخطاب تفسير للضمير المستتر في ملكه وقوله ذات الثوب تفسير للضمير البارز (قوله) فان دخل اللام (الح) حاصله ان الفعل اما ان يحتمل النيابة عن الغير او لا وعلى كل فاما ان تدخل اللام على الفعل او على مفعوله وهو العين فان دخلت على فعل يحتمل النيابة اقتضت ملك الفعل للمخاطب وهو ان يكون الفعل بأمره سواء كان العين مملوكة له او لا وهذا مامر وفي الباقي وهو دخوله على فعل لا يحتمل النيابة كالاكل والشرب او على العين مطلقا اقتضت ملك العين للمخاطب سواء كان الفعل بأمره او لا (قوله) للمحلف عليه) المراد به هنا العين (قوله) لانه كالالاختصاص اي ان اللام للاختصاص كما مر وحيث دخلت اللام على العين او على فعل لا يقبل النيابة اقتضت اختصاص العين بالمخاطب وكالالاختصاص بالملك فعملت عليه لكن يراد ما يشمل الملك الحقيقي والحكسي لان الولد لا يملك حقيقة كما يشير اليه الشارح ولذا قال في الفتح انه يثبت بدخول دارينخص بهما الخطاب اي تنسب اليه واكل طعام يملكه اه وقوله اي تنسب اليه ظاهره نسبة السكنى كما مر في لا دخل دار زيد فيشمل الاجرة والعارية فللراد ملك المنفعة تأمل (قوله ثوبك) اي موصوفا بكونه لك (قوله) ان باعه بلا أمره لان اللام لم تدخل على الفعل حتى يعتبر اختصاص الفعل بالمخاطب بأن يكون بأمره وان صح تعلقها به ولذا لو نواه صح كما يأتي لكن لما كانت اقرب الى الاسم وهو الثوب من الفعل اقتضت اضافة الاسم الى مدخولها وهو كاف الخطاب لان القرب من اسباب الترجيح كما في الفتح ولذا اذا توسطت تعلقت بالفعل اقرب به كما مر مع انه يصح جعلها حالا من الاسم المتأخر (قوله هذا نظير) اي مثال وكذا ما بعده (قوله) ان اكلت لك طعاما) وشربت لك شرابا (اقتضى ان يكون الضم) والشراب (ملك الخطاب) كما في ان اكلت طعاما لك لان اللام هنا اقرب الى الاسم من الفعل والقرب من اسباب الترجيح واما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد الاختصاص به (وان نوى

ماله قال ثوبك فانه يقتضى كونه ملكا له كما سيبي (فان دخل) اللام (او) على (فعل لا يقع) ذلك الفعل (عن غيره) اي لا يقبل النيابة (كأكل وشرب ودخول وضرب الولد) بخلاف العبد فانه يقبل النيابة (اقتضى) دخول اللام (ملكة) اي ملك الخطاب للمحلف عليه لانه كالالاختصاص (ثبت في) بعث ثوبك ان باعه ثوبه بلا امره) هذا نظير الدخول على العين وهو الثوب لان تقديره ان بعث ثوبا هو مملوكك واما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره فذكره بقوله (وكذا) اي مثل مامر من اشتراط كون المحلف عليه ملك الخطاب بقوله (ان اكلت لك طعاما) وشربت لك شرابا (اقتضى ان يكون الضم) والشراب (ملك الخطاب) كما في ان اكلت طعاما لك لان اللام هنا اقرب الى الاسم من الفعل والقرب من اسباب الترجيح واما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد الاختصاص به (وان نوى

المخاطب في المسئلة الثانية ونوى الاختصاص بالامر فانه يثبت ولو لا نيته لما حثت لانه نوى ما يحتمله كلامه بالتقديم والتأخير وليس فيه تخفيف في صدقه القاضي بخر **(قوله)** ودين فيما له) كما اذا باع بالامر نوبا لغير المخاطب ونوى بالاختصاص الملك في الاولى اوباع بالامر نوبا للمخاطب ونوى الاختصاص بالامر في الثانية لان الملام اذا قدمت على الاسم فالظاهر اختصاص الامر واذا أخرت فالظاهر اختصاص الملك فاذا عكس فقد نوى خلاف الظاهر فلا يصدق القاضي بل يصدق ديانة لانه نوى محتمل كلامه **(قوله)** كما مر) اى قيل قول المصنف لا يشرب من دجلة **(قوله)** او ابتعته) اى اشترته **(قوله)** فعقد) اى الحالف من باع او مشترى عليه اى على العبد وقوله بيعا يشمل المستثنين لان العقد بين البائع والمشتري يسمى عقدي بيع **(قوله)** بالخيار لنفسه) اى نفس الحالف المذكور وهو البائع او المشتري **(قوله)** حثت) نقل بعض المحققين عن حبل الحفاف انه لا يثبت وتحل العين حتى لو نقض الشراء ثم اشتراه ثانيا بائنا لا يعتق اه قلت لكنه خلاف ما في المتن **(قوله)** لوجود الشرط) اى مع قيام الملك لان خيار البائع لا يخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق وخيار المشتري يدخل المبيع في ملكه عندها واما عنده فالمبيع وان خرج عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري لكن المعلق بالشرط كالنجز عند الشرط فيصير كأنه قال بعد الشراء انت حر ولو نجح المشتري بالخيار لنفسه العتق يثبت الملك سابقا عليه فكذا اذا علق وتماه في النهر قال ح ومثل عقد البائع بالخيار لنفسه عقده بالخيار لاجنبى او لنفسه وللمشتري ومثل عقد المشتري بالخيار لنفسه عقده بالخيار لاجنبى **(قوله)** ولو بالخيار لغيره لا) يعنى لوباعه الحالف بشرط الخيار للمشتري او اشتراه بشرط الخيار للبائع لا يثبت اما الاول فلانه بات من جهته فلا يعتق لخروجه عن ملكه واما الثانى فلانه باق على ملك بائنه كفى البحر عن الذخيرة ولا يصح ان يراد هنا بالغير ما يشمل الاجنبى لان الحالف يثبت بائنا او مشتريا افاده ح **(قوله)** وان اجبر بعد ذلك) مر تبين بقوله ولو بالخيار لغيره لاي معنى هذا اذا رد العقد ممن له الخيار وكذا ان اجبر في الصورتين اما في الاولى اعنى ما ذاباعه الحالف بشرط الخيار للمشتري فظاهر لخروجه عن ملك البائع ثم دخوله في ملك المشتري واما في الثانية وهى عكس الاولى فلانه في مدة الخيار لم يخرج عن ملك البائع وانحجب العين بالعقد افاده ط فافهم قلت وهذا يصلح حجة للحالف وهو ان يبيعه او يشترى بالخيار لغيره فلا يعتق عليه **(قوله)** في الاصح) لم أر من صرح بتصحيحه واما قال في البحر وسواء اجاز البائع بعد ذلك او لم يجز وذكر الطحاوى انه اذا اجاز البائع البيع يعتق لان الملك يثبت عند الاجازة مستندا الى وقت العقد بدليل ان الزيادة الحادثة بعد العقد قبل الاجازة تدخل في العقد كذا في البدائع اه فأنمل **(قوله)** كما لو قال الخ) تشبيه في عدم الحث وبيان لفائدة التقييد بتعليق المبيع او الشراء قال الزيلعي بخلاف ما اذا علقه بالملك بان قال ان ملكتك فأنت حر حيث لا يعتق به عنده لان الشرط وهو الملك لم يوجد عنده لان خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في ملكه على قوله وعندها يعتق لوجود الشرط لان خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه اه قلت وهذا مقيد بما اذا لم يجز العقد بعد فلو اجازاه وأبطل الخيار او مضت مدته تحقق الشرط وهو الملك كما لا يخفى فيعتق عند الكل افاده ط **(قوله)** لانه لو قال ان بعته

مطلب

قال ان بعته او ابتعته فهو حر فعقد بالخيار لنفسه عتق

ودين فيما له ثم الفرق بين الديانة والقضاء لا يتأتى في العين بالله لان الكفارة لا مطالب لها كما مر) قال ان بعته او ابتعته فهو حر فعقد) عليه بيعا (بالخيار لنفسه حثت) لوجود الشرط ولو بالخيار لغيره لا وان اجبر بعد ذلك في الاصح كما لو قال ان ملكته فهو حر لعدم ملكه عند الامام (و) قيد بالخيار لانه (لو قال ان بعته فهو حر فباعه بيعا صحيحا بلا خيار لا يعتق) لزوال ملكه

افترض على البايع ان المشتري اذا حث بشراؤه بالخيار حثته بشراؤه بالاولى افاده
ط (قوله وتخل) عبارة الزيلعي وينبغي ان تخل (قوله في المشتلين) هما ان بعته او ابتعته
ح (قوله بالبيع او الشراء) كذا في اغلب النسخ التي رأيتها بالملك بأووفى بعضها بالواو
ولا يناسبه افراد الفاسد ولانه بيان لما يحنث به في المشتلين وهو احدهما لاجموعهما (قوله
الفاسد) قال في البحر وهو يحثل لا بد من بيانه اما في المشتلة الاولى وهي ما اذا قال ان يملك
فانت حر فباعه بيعا فاسدا فان كان في يد البايع او في يد المشتري غالبا عنه بامانة او رهن يمتنع
لانه لم يزل ملكه عنه وان كان في يد المشتري حاضرا او غالبا مضمونا بنفسه لا يمتنع لانه بالعقد
زال ملكه عنه واما في الثانية وهي ما اذا قال ان اشتريته فهو حر فاشتراه شراء فاسدا فان كان في
يد البايع لا يمتنع لانه على ملك البايع بعد وان كان في يد المشتري وكان حاضرا عنده وقت العقد
يمتنع لانه صار قابضا له عقب العقد فملكه وان كان غالبا في بيته او نحوه فان كان مضمونا بنفسه
كالمغضوب يمتنع لانه ملكه بنفس الشراء وان كان امانة او مضمونا بغيره كالرهن لا يمتنع لانه
لا يصير قابضا عقب العقد كذا في البدائع اه (قوله والموقوف) اي ويحنث بالموقوف في
حلقه لا يبيع بان يبيعه لغائب قبل عنه فضولى او لا يشتري بان اشتراه ببيع فضولى فانه يحنث
عند اجازة البايع وفي التبيين ما يخالفه بحر ونهر اي حيث قال وصوره المسئلة ان يقول ان
اشتريت عبدا فهو حر فاشترى عبدا من فضولى حث بالشراء ثم قال وعن ابي يوسف انه يصير
مشتريا عند الاجازة كالنكاح اه ومفاده ان ما في البحر رواية وان المذهب حثته بالشراء اي
قبل الاجازة لاعندها مستدكا زعمه الحثي بدليل ما في تلخيص الجامع ويحنث بالشراء من
فضولى او بالخمر او بشرط الخيار اذ الذات لا تحتل لحلل في الصفة اه قال شارحه الفارسي
لان شرط الحث وجد وهو ذات البيع بوجود ركنه من اهله في محله وان لم يملك في الحال
لمانع وهو دفع الضرر عن المالك في الاول واتصال المفسد به في الثاني والخيار في الثالث وافادة
المالك في الحال صفة البيع لا ذاته فان العرب وضعت لفظ البيع لمبادلة مال بمال مع انهم لا
يعرفون الاحكام ولا الصحيح والفساد ومتى وجدت الذات لا تحتل لحلل وجد في الصفات اه
فانهم (قوله لا الباطل) اي كما لو اشترى بمتة اودم فلا يحنث لعدم ركن البيع وهو مبادلة مال
بمال ولهذا لا يملك المبيع بخلاف ما لو اشترى بخمر او خنزير لانهما مال متقوم في حق بعض
الناس الا ان البيع بهما فاسد لاشتراطه في البيع ما لا يقدر على تسليمه فأنه سائر البيوع
الفاصلة كذا في التلخيص وشرحه (قوله الا باجازه قاض او مكاتب) لان الثاني زال
بالقضاء لانه فصل مجتهد فيه وباجازة المكاتب انفسخت الكتابة فارفع المتاع فتم العقد
بحر ومن قوله زال بالقضاء تعلم ان استعمال الاجازة في القضاء من باب عموم المجاز اه
ح قلت وفي شرح التلخيص ما يفيد انه لا بد من القضاء مع اجازة المكاتب لكن ذكر الزيلعي
نحو ما في البحر وفي الحاشية اذا بيع المكاتب برضاه جاز وكان فسخا للكتابة اه (تمه) قال
الزيلعي ولو حلف ان يبيع هذا الحر فباعه برلان البيع الصحيح لا يتصور فيه فالعقد على
الباطل وكذا الحرة وام الولد ع عن ابي يوسف ينصرف الى الصحيح لامكانه بالردة ثم ابي

وتخل العين لتحقق الشرط
زيلعي (ويحنث) الخالف
في المشتلين (د) البيع او
الشراء (الفاسد والموقوف
لا الباطل) لعدم الملك وان
قبضه ولو اشترى مدبرا او
مكاتب لم يحنث الا باجازه
قاض او مكاتب (فرع) *
قال لامنه ان بعته منك شيئا
فانت حرة فباع نصفها
من زوج ولدت منه او من
ابيه لم يقع عتق المولى ولو
من اجنى وقع

والفرق في الظهيرة (د)

اتفاقه بالبيع لانه (في خلفه لا يتزوج) امرأة او (هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد) في الصحيح (وكذا لو حلف لا يصلح او لا يصوم) او لا يحج لان المقصود منها التواب ومن التكاح الحل ولا يثبت بالفاسد فلا تحل به العيّن بخلاف البيع لان المقصود منه الملك وان يثبت بالفاسد والهبة والاجارة كبيع (ولو كان) ذلك كله (في الماضي) كأن تزوجت او صمت (فهو عليهما) اى الصحيح والفاسد لانه اخبار (فان عني) بالصحيح صدق لانه الكاح المعنوي بدائع (ان لم ابع هذا الرقيق فكذا فاعتق) المولى (او دبر) رقيقه تدبراً (مطلقاً) فلا يباح بالمقيد فتح (او استولد) الامة (حت) لتحقق الشرط بقوات محلة البيع حتى لو قال ان لم ابعك فانت حر فدبر او استولد عتق ولا يعتبر تكرار الرق بالردة لانه موهوم (قالت له) امرأته (تزوجت على فقال كل امرأته) طالق

مطلب

اذا دخلت أداة الشرط على كل تبقى على معنى المضى

(قوله والفرق في الظهيرة) وهو ان الولادة من الزوج والنسب من الاب مقدم فيقع بما تقدم سببه اولاً وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في حق الاجنبي كافي البحر ح وبيان كما افاده بعض المحشين انه لما باع نصفها من الزوج سارت ام ولده قبل الجزاء وهو العتق فلا تعلق على البايع لانها ام ولد غيره وكذلك يثبت النسب من الاب فتعق عليه (قوله في الصحيح) راجع لتعميم كما يفيد قول التهرلان بالكاح لا يحنث بالفا سدسواء عني ام لم يعينها هو الصحيح كافي الخانية (قوله وكذا لو حلف لا يصلح الخ) قال في التتار خانية عن الخلاصة النكاح والصلاة وكل فعل يقترب الى الله تعالى على الصحيح دون الفاسد (قوله او لا يحج) ذكره هنا إشارة الى ان ذكر المصنف اياه فيما سأتى ليس في محله ح (قوله ولا يثبت بالفاسد) اى الذى فساد مقارن كالصلاة بغير طهارة اما الذى طرأ عليه الفساد كما اذا شرع ثم قطع فيحسب به على التفصيل الآتى وستكلم عليه ح (قوله فلا تحل به العيّن) حتى لو تزوج فاسدا او حلى كذلك ثم اعاد صحيحا حث (قوله وانه) اى الملك يثبت بالفاسد اذا اتصل به القبض (قوله والهبة والاجارة كبيع) قال في البحر وقدمنا انه لو حلف لا يهب فوهب هبة غير مقسومة حث كافي الظهيرة فلم ان فاسد الهبة كصحيحها ولا يحنث ان الاجارة كذلك لانها بيع اه اى بيع النافع (قوله كأن تزوجت او صمت) كان المناسب ان يقول كأن كنت تزوجت كما عبر في البحر بزيادة كنت لان اداء الشرط قلب معنى الماضي الى الاستقبال غالباً فاذا اريد معنى الماضي جعل الشرط كأن كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته ان كانت فيه قد لان الاستفادة من كان الزمن الماضي فقط ومع النص على المضى لا يمكن افادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة ذكره المحقق الرضى والظاهر ان هذا اغلبي أيضاً بدليل قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا والا ان يقال ان كنتم بمعنى صرتم كافي فكانت هباء اى صارت (قوله لانه اخبار) اى فلا يقصد منه الحل والتقرب كافي البحر ولان ماضى معرف معين والصفة في المعين لغو وما يستقبل معدوم غائب والصفة في الغائب معتبرة شرح التلخيص (قوله لانه الكاح المعنوي) خص بالتعليل النكاح لانه المحدث عنه اولاً ومثله غيره والمعنوى اسم مفعول من عنى بمعنى قصد عبره تبعاً للبحر عن البدائع والمختار في الاستعمال معنى بدون او مثل مرمى والمراد انه الحقيقة المقصودة قال في شرح التلخيص الا ان بنوى نكاحاً او فعلاً صحيحاً في الماضي فيصدق ديانة وقضاء وان كان فيه تخفيف عليه لانه نوى حقيقة كلامه ورعاية الحقيقة واجبة ما يمكن وان نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وان نوى الحجاز لما فيه من التعليل ويحنث بالجائز أيضاً لان فيه ما في الفاسد وزيادة اه (قوله فلا يحنث بالمقيد) لجوازيه قبل وجود شرطه (قوله حتى لو قال) تفريع على التعليل ولا فرق بين هذا وبين ما في المتن الا من حيث ان المعلق عتق مخاطب وفي الاول طلاق الزوجة او عتق عبد آخر (قوله او استولد) هذا خاص بالامة ولا يناسبه فتح الكاف والتا في ان لم ابعك فانت حراً لان ايراد به الشخص الصادق بالذكر والا تسمى (قوله ولا يعتبر الخ) قيل وقوع اليأس في الامة والتدبير لمنوع لجواز ان ترد نفسي فيملكها الخائف وان يحكم القاضي ببيع المدبر واجب بان من المشايخ من قال لا تطلق لهذا الاحتمال والاصح ما في الكتاب لان

قلت له تزوجت على فقال
كل امرأة لي طالق طلقت
الحلقة

طلقت الحلقة (كسر اللام
وعن الثاني لا وصححه
السرخسي وفي جامع
قاضيخان وبه أخذ عامة
مشايخنا وفي الذخيرة ان
في حال غضب طلقت والا
(ولو قيل له ألك امرأة
غير هذه المرأة فقال كل
امرأة لي فهي كذا لا تطلق
هذه المرأة) لان قوله
غير هذه المرأة لا يحتمل
هذه المرأة فلم تدخل تحت
كل بخلاف الاول (فروع)
يتفرع على الحث لغوات
الحل نحو ان لم تصي هذا
في هذا الصحن فانت كذا
فكسره او ان لم تذهبي
فانت بهذا الحمام فانت
كذا فطار الحمام طلقت
قال لمحرمه ان تزوجتك
فعبدي حرفتزوجها
حتن لان يمينه تنصرف الى
ما يتصوره حلف لا يتزوج
بالكوفة عقد خارجها لان
المعتبر مكان العقد ان
تزوجت نيبا فهي كذا
فطلق امرأته ثم تزوجها
ثانيا لا تطلق اعتبارا
للغرض وقيل تعلق حلف
لا يتزوج من بنات فلان
وليس لفلان بنت لا يحنث بمن ولدته بجر (النكرة تدخل تحت المعرفة لا) (النكرة)

ما فرض امرتوهر نهر زاد في غاية البيان في الجواب عن الامة او نقول ان الحالف عقد يمينه
على الملك القائم الذي يوجد (قوله طلقت الحلقة) اي التي دعت الى الحلف وكانت سببا
فيه بجر وهذا اذا لم يقل مادمت حية لان كل امرأة نكرة والمحاطة معرفة بناء الخطاب فلا
تدخل تحت النكرة شرح التلخيص (قوله وعن الثاني) اي لا تطلق لانه اخرجه جوابا
فينطبق عليه ولان غرضه ارضاها وهو بطلاق غيرها فينتقيد به وجه المظاهر عموم الكلام
وقد زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدأ وقد يكون غرضه اباحتها حين اعترضت عليه ومع
التردد لا يصح مقيدا ولو نوى غيرها صدق ديانة لا قضاء لانه تخصيص العام بجر (قوله وصححه
السرخسي الح) وفي شرح التلخيص قال الأزدي في شرحه ان الفتوى عليه (قوله وفي الذخيرة
الح) حيث قل وحكي عن بعض المتأخرين انه ينبغي ان يحكم الحال فان جرى بينهما قبل ذلك
خصومة تدل على النكاح على سبيل الغضب يقع عليها والا فلا قل شمس الامة السرخسي
وهذا القول حسن عندى اه قلت وهذا توفيق بين ظاهر الرواية الذي عليه المتون وبين
رواية ابى يوسف وهو ظاهر فان حالة الرضا دليل على انه قصد مجرد الجواب وارضاه هالا
اباحتها بخلاف حالة الغضب وفي ذلك اعمال كل من القولين فينبغي الاخذ به (قوله لا يحتمل
هذه المرأة) لان كلام الزوج في المسئتين مبنى على السؤال وانما يدخل في كلامه ما يجوز دخوله
في السؤال ولفظ امرأة في المسئلة الاولى يتناولها بخلاف لفظ غير هذه في المسئلة الثانية افاده
في الذخيرة (قوله لغوات الحل) اي المذكور في مسئلة ان لم يحنث الرقيق الح فكان الاولى
ذكر ذلك هناك كفاعل في البحر والنهر (قوله فكسره) اي على وجه لا يمكن التامه الا بسبك
جديد كما هو ظاهر (قوله طلقت) اي لبعثان العين باستحالة البر كما اذا كان في الكوز ماء
فصب على مامرئهم وأراد بفضلائها بفضلائها وقال في النهر ايضا وكان ذلك في الحمام يمين
الفور والافعود الحمام بعد الطير ان يمكن عقلا وعادة فعبده (قوله قال لمحرمه) اي نساوا
رضانا او مصاهرة ط (قوله الى ما يتصور) وهو العقد عليها فانها محل له في الجملة قال
في التارخاية ولو قال ان تزوجت الجدار او الحمام فعبدي حر لا تنقد يمينه اه اي لانه غير
محل اصلا وفيها قال لاجنية ان نكحتك فانت طالق تنصرف الى العقد ولو لا امرأته او
جاريته فالى الوطء حتى لو تزوجها بعد الطلاق او العلق لا يحنث (قوله عقد خارجها) اي
بنفسه او وكيله فاذا كان في الكوفة وعقد وكيله خارجها لا يحنث كما في الحاشية عن جيل
الحصاف (قوله لان المعتبر مكان العقد) فلو تزوج امرأة بالكوفة وهي في البصرة وزوجها
فضولي بلا أمرها فأجازت وهي في البصرة حنت الحالف ويعتبر مكان العقد وزمانه لا مكان
الاجازة وزمانها خاتية (قوله اعتبارا للغرض) فان غرضه غير التي معه (قوله لا يحنث بمن
ولدت له) قال الصدر الشهيد هذا موافق قول محمد أما ما يوافق قوله فما قد ذكر في الجامع
الصغير ان من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس لفلان امرأة ثم تزوج امرأة وكلها الحالف
حنث عندها خلافا لمحمد وفي الحجة والفتوى على قوله ما تاتار خاتية (قوله النكرة تدخل تحت

التكررة (المراد بالتكررة ما يشمل المعرف من وجه كالمشارك له غيره في الاسم والمضاف الى الضمير اذا كان تحت أفراد مثل نسائي طواق كما يظهر والمراد بالمعرفة كقول في الذخيرة ما كان معرفة من كل وجه وهو ما لا يشاركه غيره في ذلك كالمشارك له كهنه الدار وهذا العبد والمضاف الى الضمير كدارى وعبدى اما المعرف بالاسم كمحمد بن عبدالله والمضاف اليه كدار محمد بن عبدالله فانه يدخل تحت التكررة لان الاسم لا يقطع الشركة من كل وجه ولذا يحسن الاستفهام فيقال من محمد بن عبدالله فبقى فيه نوع تنكير فمن حيث التعريف يخرج عن اسم التكررة ومن حيث التنكير لا يخرج فلا يخرج بالشك والاحتمال ولا يرد ما لو قال فلانة بنت فلان التي تزوجها طالق حيث يتعلق الطلاق بالاسم لا بالتزوج لانه لا احتمال للخروج هنا ولا يرد ايضا كل امرأة أتزوجها مادامت عمرة حية فهي طالق حيث لا تطلق عمرة اذا تزوجها لان عامة المشايخ على تقيده بما اذا كانت مشارا اليها بأن قال عمرة هذه والادخلت تحت اسم امرأة ولان الاسم والنسب وضعاً لتعريف الغائب لا الحاضر لان تعريفه بالاشارة كما في المهاداة وتام الكلام على ذلك في الذخيرة وما ذكره من عدم دخول المعرفة تحت التكررة انما هو اذا كانا في جهة واحدة بخلاف الجملتين كيا تني **(قوله)** والدار له أو غيره (أشار بالتعميم الى خلاف الحسن بن زياد حيث قال ان الدار لو كانت له لا يبحث لان الانسان لا يمنع نفسه عن دخول دار نفسه والجواب انه قد يمنع نفسه لغيظ ونحوه كما في شرح التلخيص **(قوله)** لتكبره اى لتكبر الخائف نفسه حيث لم يعينها باضافة الدار اليه لان الدار وان ذكرت بالاشارة اليها لم يعين مالها بخلاف الاشارة الى جزئه كهنه الرأس كيا تني **(قوله)** لا تحت الخائف (كان المناسب زيادة والمخاطب اى فى قوله دارك وفي بعض النسخ لا تحت بالمالك وهي اولى **(قوله)** لتعريفه) اى من كل وجه لان ياء التكميم وكافى المخاطب لا يدخل فيها غيرها فلا يدخلان تحت التكررة وهي احد الاثنى بنوى دخول نفسه أو المخاطب لان احد شخص من بنى آدم وهذا كذلك وكذا لو قال ان ابست هذا القميص احدا فانت طالق لا يدخل الخائف فلا يبحث اذا ألبسه لنفسه الابالية وكذا لو قال لعبد اعطى اى عبيدى شئت لا يدخل المخاطب حتى لو اعطى نفسه لا يمنع لان الضمير المستتر فى اعطى معرفة فلا يدخل تحت أى لانها وان كانت عند النجاة معرفة بالاضافة الا انها بمنزلة التكررة لانها تصحب التكررة لفظا مثل اى رجل ومعنى مثل اىكم يا تني بعرضها لان المعنى اى واحد منكم ولان الامر بالاعتاق توكل فلا يدخل المأمور فيه كقولها لرجل زوجنى من شئت ليس له ان يزوجه من نفسه وتام فى شرح التلخيص **(قوله)** فكان اى الخائف او ما ذكر من التعريف أقوى من ياء الاضافة اى أقوى تعريفا من تعريف ياء الاضافة **(قوله)** الابالية) اى لو نوى دخول المعرف تحت التكررة فانها تشمله وغيره كما مر في بحث قول في الذخيرة لانه نوى الجواز وفيه تغليب عليه في بحث ما نوى ونحوه لانه الظاهر فى التفضاء **(قوله)** وفى العلم) لاحاجة الى استثناء لما قدمناه من ان المراد بالصفة ما كان معرفة من كل وجه وهو ما لا يشاركه غيره **(قوله)** دخل الخائف لو هو كذلك) اى لو كان اسمه محمد بن احمد والعلامة فذا كان غلامه حنت واما لو كان الخائف غيره فانه يبحث بالاول لانه منكسر من كل وجه **(قوله)** لجواز استعمال العلم فى موضع التكررة)

مطلب

التكررة تدخل تحت التكررة
والمعرفة لا تدخل

التكررة فلو قال ان دخل
هذه الدار احد فكذا
والدار له او غيره فدخلها
الخائف حنت لتكبره ولو
قال دارى اودارك لا حنت
بالخائف لتعريفه وكذا لو
قال ان مس هذا الرأس احد
واشار الى رأسه لا يبحث
الخائف بمس لانه متصل به
خاتمة فكان معرفة أقوى
من ياء الاضافة بخلاف ذكره
انصفت قيل باب اليقين فى
الطلاق معزى بالاشباه (لا)
بائية و (فى العلم) كان
كلام غلام محمد بن احمد احد
فكذلك داخل الخائف لو هو
كذلك لجواز استعمال العلم
فى موضع التكررة فلم يخرج
الخائف من عموم التكررة
بحرقاق وفى الاشياء المعرفة
لا تدخل تحت التكررة

على طلفه ولو دخلها عونا
 ما بحث لأن المعرفة لا تدخل
 تحت التكررة وتامة في القسم
 الثالث من إيمان الظهيرية
 (ويجب حج أو عمرة ماشيا)
 من بلده (في قوله على المشى
 إلى بيت الله تعالى أو الكعبة
 وأوراق دمان ركب) لا دخاله
 النقص ولو اراد بيت الله
 بعض المساجد لم يلزمه شئ
 (ولا شئ) على الخروج
 أو الذهاب إلى بيت الله
 أو المشى إلى الحرم أو إلى
 (المسجد الحرام) أو باب
 الكعبة أو ميابها (أو الصفا
 والمروة) أو مزدلفة أو عرفة
 لعدم العرف (لا يعق عبد
 قيل له ان لم أحج العام فأت
 حر) ثم قال حججت وأكرر
 العبد وأني بشاهدين (شهادة
 بخبره) لأخيه (بكوفة)
 لم يقبل قيامه على نفي الحج
 إذا التضيعة لا تدخل تحت
 القضاء وقال محمد يعق
 ورجحه الكمال (حالف
 لا يصوم حتى يصوم ساعة
 بنية) وإن أفطر
 مغالب — قل على المشى
 إلى بيت الله تعالى أو الكعبة
 مغالب —
 ان لم أحج العام فأت حر
 فشهاد بخبره بالكوفة فلهما
 مغالب —
 شهادة التي لا تقبل إلا في الشرط

أشئ من حيث الاستسعي به لانه لم يعرف وثائقه من في غلام وجل مسمى بهذا الاسم
 ولوقول كذا في ما يتعلق بصلح صحيح وهو ثبت التكررة التي هي أحد (قوله) لا ألمعرة
 في أجزاء (أح) وكذا عله وهو المعرفة في الشرط فلهذا لا تدخل تحت التكررة في أجزاء وحاصله
 كما في شرح التاجيب ان المعرفة لا تدخل تحت التكررة إذا كانت في حصة واحدة فلو في حجتين
 لا يتبع دينونه لأن شئ لا يتصور ان يكون معرقة منكرا في حصة واحدة بخلاف الجمين
 لانهما كالشكلا من في ان دخل دارى هذه حدقات طاق قدخلتها هي تطلق لانهما ان كانت
 معرقة بناء الحجاب لا انها وقعت في أجزاء في يتبع دخولها تحت تكملة الشرط وهي أحد
 وفي قوله لانه ان قامت كذا فتسأني ضوابطي ففعلت الخطأ تعاق معهن لانها معرقة في
 الشرط جاز ان تدخل تحت أجزاء وتكون منكرا في أجزاء يعني باعتبار كونها واحدة غير
 معينة من حصة معنونه ذكرت في أجزاء اه وبه علم ان تسأني تكملة هنا وان اضيف إلى
 الضمير لان المراد بالتكررة ما ليس معرقة من كل وجه وهذا كذلك ولما يصح الاستثناء عنهن
 فيقال من نسأوك كسر في الع (قوله) لان المعرفة (أح) عله لقوله ما بحث والمراد بالمعرفة ياء
 اشكركم في دارى وقوله لا تدخل تحت التكررة أي التي في حجابها (قوله) ويجب حج أو عمرة
 ماشيا (أح) أي استحسانا وعلة في التمتع بأنه تعورف اوجب احدا للتسكين به فصار فيه مجازا
 لقويا حقيقة عرفية مثل ما لو اف على حجة أو عمرة والا فالتياس ان لا يوجب بهذا شئ لانه التزم
 ما ليس بقرينة واجبة وهو المشى ولا مقصودة اه وقدما اول الايمان في بحث النذر ان مثله
 النذر بذبح فانه عبارة عن النذر بذبح شاة وقدما ان صيغة النذر تحتل المين كما مر بيانه
 في آخر كتاب الصوم فلذا ذكره وامسائل النذر في الايمان فيه (قوله من بلده) قال في النهي
 ان لا يمكن بمكة لزمه المشى من بيته على الراجح لان حيث يحرم من الميقات والخلاف فيما اذا لم
 يحرم من بيته فان احرم منه لزمه المشى منه اتفاقا وان كان بمكة اراد ان يجعل الذي لزمه حجا
 فانه يحرم من الحرم ويخرج إلى عرفات ماشيا إلى ان يظوف طواف الزيارة كغيره وان اراد
 استقله بعمرة فعليه ان يخرج إلى الحل ويحرم منه وهل يلزمه المشى في ذهابه خلاف والوجه
 يقتضي انه يلزمه اذا حاس يلزمه المشى من بلده مع انه ليس محرمًا بل ذهب إلى محل الاحرام
 ليحرم منه فكذلك هذا اه والتوجه اصحاب التمتع وتبعه في البحر ايضا (قوله ان ركب)
 أي في كل الاوقات او اكثرها فان ركب في غير ذلك يصدق بقدره ط (قوله لا دخاله النقص)
 أي فيما التزمه (قوله) أو المشى إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام (هذا) قوله وقال لزمه في هذين
 أحد التسكين والوجه ان يجعل على انه تعورف بعد الامه اوجب الناس فيهما فقالا به
 فيرفع الخلاف كما حقق في التبع وتبعه في البحر وغيره (قوله) عدم العرف (عله) لجميع ما تقدم
 فليس الفارق في هذه المسائل الا عرف ط (قوله) نقل (أح) أي سندنا لانها قامت على
 التي لان المقصود منه في الحج زيارت الضحية لانها لا امصاب لها فصار كما اذا شهدوا انه لم
 يخرج مرة لمر ان هذا في ما يجب به على الشاهد كنه لا يميز بين في وفي تيسرا هداية
 وحاصله به لا يعمل في التي بين ما يجب به على الشاهد فتقبل الشهادة به اولا فلا بل لا تقبل

على التقي مطلقا ثم تقبل على التقي في الشروط حتى لو قيل بعده ان لم يدخل الدار اليوم قامت
حر فشهدا انه لم يدخلها قبلت ويقضى اعتقه كفي البسوط واوردان ما نحن فيه كذلك واجب
بأنها قامت على امر معين وهو كونه خارج البيت فيثبت التقي ضمنا واعترضه في السج بأن
العبد كالأحر في التحصية لاحقه في الخروج فإذا كان مناط القبول كون المشهود به
امرا وجوديا متضمنا للمدعى به كذلك يجب قبول شهادة التحصية المتضمنة للتقي فقول محمد
أوجه اه وتبعه في البحر والنهر لكن اجاب المتقدم في سرحه بأن الشهادة بعدم الدخول
اولت بالخروج الذي هو وجودي صورة وفي الحقيقة المقصود ان الخروج يمكن الاطاحة به
بالارب بأن يشاهد العبد خارج الدار في جميع اليوم فهي تقي محصور بخلاف التحصية بالكوفة
ليست ضد الحاجج على انه يمكن ان يكون ذلك كرامة له وهي جائزة كمالوا في المشرق والمغرب
فتأمل اه **(قوله)** لوجود شرطه وهو الصوم الشرعي اذ هو الامساك عن المفطر على قصد
التقرب وقد وجد تمام حقيقته وما زاد على ادنى امساك في وقته فهو تكرار الشرط ولانه
بمجرد الشروع في الفعل اذا تمت حقيقته يسمى فاعلا ولذا نزل ابراهيم عليه السلام ذابحا
بامر الله السكين في محل الذبح فقبل له قد صدقت الرؤيا بخلاف ما اذا كانت حقيقته تتوقف على
افعال مختلفة كالصلاة كما بان ففتح واعترض بأن الصوم الشرعي اقله يومين واجب بأنه يطلق
شرعا على ما دونه ودفع بأن المطلق ينصرف الى الكمال قلت جوابه ان هذا لو قال صوما كما
يأتى اما بدون تصريح بمصدر او ظرف فالمراد الحقيقة وقد وجدت بالأقل ولهذا يقال في الشرع
والعرف انه صام ثم افطر فيحنت لوجود شرط الحنت قبل الافطار ثم لا يرتفع بعد تحققه فافهم
ثم اعلم ان ما ذكره المصنف هنا كفية المتون مخالف لما قدمه في هذا الباب من انه لو حلف
لا يصلي أو لا يصوم فهو على الصحيح دون الفاسد كما قدمناه وكنت اجبت عنه في باب نكاح
الريق بأن المراد بالصحيح ما وجدت حقيقته الشرعية على وجه الصحة فلا يضره عروض
الفساد بعد ذلك وفيه ماذكرناه عن الفتح من التعليل وعليه فتوبله دون الفاسد احتراز
عن الفاسد ابتداء كالو نوى الصوم عند الفجر وهو يأكل أو شرع في الصلاة عندنا فلي تأمل
ثم رأيت في الفتح ما يفيد المناقاة بين القولين حيث استشكل المسئلة المارة ثم اجاب بأن ما هنا
اصح لانه نص محمد في الجامع الصغير لكنه بعد اسطر اجاب مستندا للذخيرة بأن المراد بالفساد
مالم يوصف بوصف الصحة في وقت بأن يكون ابتداء الشروع غير صحيح وقال وبه يرتفع
الاشكال وتبعه في البحر والنهر وهذا عين ما فهمته من الاشكال والجواب والحمد لله على الهام
الصواب **(قوله)** لانه مطلق الخ) علة للمستثنين اي فلا يراد باليوم بعينه وكذا في صوم لان
المراد بهما المعبر شرعا فافهم قال في الفتح اما في يومنا فظاهر وكذا في صوما لانه مطلق فينصرف
الى الكمال وهو المعبر شرعا ولذا قلنا لو قال الله على صوم وجب عليه صوم يوم كامل بالاجماع
وكذا اذا قال على صلاة تجب ركعتان عندنا لا يقال المصدر مذكور بذكر الفعل فلا فرق بين
حلفه لا يصوم ولا يصوم صوما فيذني ان لا نبحث في الاول الا اليوم لاننا نقول الثابت في ضمن
الفعل ضروري لا يظهر اثره في غير تحقق الفعل بخلاف الفسح فانه اختياري يرتب عليه
حكم المطلق فيوجب الكمال اه **(قوله)** لان المين الخ) جواب عما أورد من ان المين هنا

مطلب

حلف لا يصوم حنث بصوم

ساعة

له جود شرطه (ولو قال)

لا اصوم (صوما او يوما

حنث يوم) لانه مطلق

فينصرف الى الكمال

(حانث لا يصوم هذا اليوم

ركان بعد اكله او بعد

الزوال حنث) المين

(وحنث للحال) لان

المين لا تعتمد الصحة بل

التصور

صحت مع انه مقررون بذكر اليوم ولا كل ورد في الفتح لا يراد بان كلامنا كان في انصاف وهو
لفظ يؤمل لفظ هذا اليوم مقيد معرف وانما تشكل هذه المسئلة والتي بعدها على قول ابن حنيفة
ومحمد لان التصور شرعا متف وكونه تمكنا في صورة أخرى وهي صورة اللسان والاستحاضة
لا يفيد حيث كان في صورة الحلف مستجيلا شرعا لانه لم يخالف الا على الصوم والصلاة
الشرعيتين اما على قول ابن يوسف فظاهر اهـ **(قوله كتصوره في الناس)** اي في الذي اكل
ناسيا فان حقيقة الصوم وهي الامساك عن المفطرات غير موجودة مع انه اعتبر الشارع ناسيا
فقد وجد الصوم مع الاكل وهذا نظير قوله بعد اكله واما قوله او بعد الزوال فلم يوجد اه
نظير والناسي لا يصاح بنظره وعن هذا قال في النهر وانت خبير بان تصوره فيما اذا حلف بعد
الزوال في الناسي الذي لم يأكل ممنوع اه قلت ويحجب بان المراد امكان تصوره مع فقد
شرط وقد وجد ذلك في الناسي والافرق بين شرط وشرط فيصالح ذلك نظير الهمما ويدل لما قلنا
ما في الذخيرة من ان المراد بالتصور بعد الزوال وبعد الاكل ان الله سبحانه لو شرع الصوم
بعدهم لم يكن مستجيلا الا ترى كيف شرع بعد الاكل ناسيا وكذلك الصلاة مع الحيض
تصور لان الحيض ليس الادرور الدم وانه لا ينافي شرعية الصلاة الا ترى ان الصلاة في حق
المستحاضة مشروعة وشرط اقامة الدليل مقام المدلول التصور لا الوجود بخلاف مسئلة
الكوز الخ اه ما خصا قلت وبهذا يحجب عن اشكال الفتح لان المراد انه لو شرع لم يكن
مستجيلا شرعا لهذه الشواهد نعم بقوى اشكاله ما قدمه الشارع في بحث مسئلة الكوز ان لم
تصل السجدة غدا فانت كذا لا يثبت بحضها بكرة في الاصح وعزاه في البحر هناك للسنن وقال
هنا حنيفة لا يثبت في مسئلة الصوم ايضا على الاصح قال لكن جزم في الخط بالحث فيها
وفي الظهيرية انه الصحيح اه فافهم **(قوله كافي الاستحاضة)** فانها فقد معها شرط الصلاة
مع حكم الشارع عليها بالصحة فلم ان شرعيتها مع فقد شرط غير مستحيلة بمعنى انه تعالى
لو شرعها مع الحيض الامكن كما مر فلا يراد اشكال الكمال فافهم **(قوله لان محل الفعل)** اي
المحلوف عليه بقوله لا اشرب ماء هذا الكوز والحال انه لا مائه **(قوله ركة)** اي استحسانا
لان الصلاة عبارة عن افعال مختلفة فلا يأت بها لا تسمى صلاة يعني لم يوجد تمام حقيقتها
والحقيقة تنبى بانتفاء الجزء بخلاف الصوم فانه ركن واحد ويشكر بالجزء الثاني واوردان
من اركان الصلاة القعدة وليست في الركة الواحدة فيجب ان لا يثبت واجب بانها موجودة
بعد رفع رأسه من السجدة وهذا انما يتم بناء على توقف الحث على الرفع منها والاوجه خلافه
على انه لو لم فليست تلك القعدة هي الركن والحق ان الاركان الحقيقية هي الخمسة والقعدة
ركن زائد على مانحرر وانما وجبت للحتم فلا تعتبر ركن في حق الحث اه فصح ما خصا قال في
النهر وقدعنا انها شرط لاركن وهو ظاهر في توقف حتمه على القراءة في الركة وان كانت ركننا
زائدا وهذا احد قولين وقد يثبت بدونها حكاها في الظهيرية **(قوله نفس السجود)** اي
بوضع الجبهة على الارض تمام حقيقة السجود به بالتوقف على الرفع وهو الاوجه كفي الفتح
(قوله التحقق الركة) تقدم ان الصلاة تحقق بوجود الاركان الاربعة لكن اذا قال ركة
فقد التزم زيادة على حقيقة الصلاة وهو صلاة تسمى ركة وهي الركة الاولى من شفع فلو

كتصوره في الناسي وهو
(كما لو قال لامرأته ان لم
تصلي اليوم فانت كذا
خاضت من ساعتها او بعد
ماصلت ركة) فان العيين
تصح وتطلق في الحال لان
درور الدم لا يمنع كما في
الاستحاضة بخلاف مسئلة
الكوز لان محل الفعل
هو الماء غير قائم اصلا فلا
يتصور بوجه (وحت في
لا يصلي (ركعة) بنفس
السجود بخلاف ان صليت
ركعة فانت حر لا يعتق الا
بالوى شفع لتحقق الركة
(وفي لا يصلي) صلاة
بشفع)

مطلب

حلف لا يصلي حث بركة

صلى ركعة ثم تكلم لا يحنث لانها صورة ركعة لاصلاة هي ركعة وقال في الظهيرية لانه ماصلى ركعة لانها ببراءة ولو صلى ركعتين حنث بالركعة الاولى قال في البحر وقد علم مما ذكرنا أن النهي عن البتراء مانع لصحة الركعة وهي تصغير البتراء تأنيث الابدو وهو في الاصل مقطوع الذنب ثم صار يقال للتاقص اهـ (قوله وان لم يقعد الخ) مأخوذ من الفتح حيث قال حلف لا يصلى صلاة فهل يتوقف حنثه على قعوده قدر التشهد بعد الركعتين اختلافوا فيه والظاهر أنه ان عقد يمينه على مجرد الفعل وهو ما اذا حلف لا يصلى صلاة يحنث قبل القعدة لما ذكرته أى من أنها ركن زائد وان عقدها على الفرض كصلاة الصبح أو ركعتي الفجر يبنى أن لا يحنث حتى يقعد اهـ وفي النهر عن العناية ان الصلاة لا تعتبر شرعا بدونها وصلاة الركعتين عبارة عن صلاة تامة وتامها شرعا لا يكون الا بالقعدة ثم قال بعد نقل ما في الفتح وتوجيه المسئلة يشهد لما في العناية اهـ وحاصله أنه لا بد من القعدة مطلقا وهذا كله مخالف لما في البحر عن الظهيرية حيث قال والظاهر والا شبه ان عقدينيه على مجرد الفعل وهو اذا حلف لا يصلى صلاة لا يحنث قبل القعدة وان عقدها على الفرض وهي من ذوات المثنى فكذلك وان كان من ذوات الاربع حنث ولو حلف لا يصلى الظهر لا يحنث حتى يتشهد بعد الاربع اهـ لكن فيه شبه المناقاة اذ لا فرق يظهر بين قوله لأصلى الفرض وقوله لأصلى الظهر مثلا تأمل وفي التاتر خانية لو حلف لا يصلى الظهر او الفجر او المغرب لا يحنث حتى يقعد في آخرها ويظهر لى ان الاوجه ما في العناية كامر عن النهر ويظهر منه ايضا اشتراط القعدة في قوله لاصلى ركعة والا فهي صورة ركعة لاركة حقيقية تأمل (قوله امدرشوعه) متعلق باقتداء (قوله وان وصلى) لكن الذى فى نسخ المتن المجردة صدق بلا واو فتكون ان شرطية وجوبها صدق (قوله لانه امهم) اى فى الظاهر قال فى الظهيرية وقصده ان لا يؤم أحدا أمر بينه وبين الله تعالى ثم قال وذكر الناطق ان اذا نوى ان لا يؤم أحدا فصلى خلفه رجلا ن جائز صلاتهما ولا يحنث لان شرط الحنث ان يقصد الامامة ولم يوجد اهـ وظاهره انه لا يحنث قضاء ايضا فى المسئلة قولان ويظهر لى الثانى لان شروعه وحده اولا ظاهر فى انه لم يرد الامامة وصحة اقتدائهم به لا يلزم منها نيته ولذا لو اشهد لم يحنث مع صحة اقتدائهم لان نية الامام الامامة شرط لحصول الثواب له لاصحة الاقتداء (قوله ولو فى الجمعة) لان الشرط فيها الجماعة وقد وجد فتح وعبارة البحر عن الظهيرية وكذلك لوصلى هذا الحالف بالناس الجمعة فهو على ما ذكرنا اهـ ومقتضاه انه ان اشهد لا يحنث اصلا والا حنث قضاء لا يانة ان نوى لكن فى البرازية ولو اشهد قبل دخوله فى الصلاة فى غير الجمعة ان يصلى لنفسه لم يحنث ديانة ولا قضاء اهـ ومفهومه انه فى الجمعة يحنث قضاء وان اشهد ولعل وجهه ان الجماعة شرط فيها فأقدمه عليها ظاهرا فى انه ام فيها تأمل (قوله لعدم كمالها) قال فى الظهيرية لان يمينه انصرف الى الصلاة المطابقة اهـ اى والمطلقة هي الكاملة ذات الركوع والسجود وما يحنثه من الفتح من انه يبنى اذا لم فى الجنائز ان اشهد صدق فبهما والا فى الديانة خلاف المتقول كما فى النهر قلت وبحث الفتح وجيه الا اذا حلف ان لا يؤم أحدا فى صلاة فتصرف الصلاة الى الكاملة اما بدون ذكر الصلاة فالامامة موجودة فى الجنائز تأمل (قوله فانه يحنث) اى على التفصيل

مطلبه

حالف لا يؤم أحدا

وان لم يقعد بخلاف لا يصلى
الظهر مثلا فانه يشترط
التشهد (و) حنث (فى)
لا يؤم احدا باقتداء قوم
به بعد شروعه وان ()
وصلية (قصد ان لا يؤم
احدا) لانه امهم (وصدق
ديانة) فقط (ان نواه) اى ان
لا يؤم احدا (وان اشهد قبل
شروعه) انه لا يؤم احدا
(لا يحنث مطلقا) لاديانة
ولا قضاء وصح الاقتداء
ولو فى الجمعة استحسانا (كما)
لا حنث (لو امهم فى صلاة
الجنائز او سجدة التلاوة)
لعدم كمالها (بخلاف النافذة)
فانه يحنث وان كانت الامامة
فى النافذة

المار كما هو ظاهر (**قوله** منها عنها) أى اذا كانت على وجه الدعاى وهو ان يقتدى بأربعة
بواحد ط (**قوله** لا مكان الوقوف عليها) أى فكان القول للمولى لانتكاره شرط العتق
بخلاف نحو المحبة والرضا من الامور القلبية فان القول فيها للمحبة عنها (**قوله** طاعت على
الاظهر) الظاهر ان هذا فى عرفهم وفى عرفنا نارك الصلاة من لا يصلى اصلا اه ح (**قوله**
استظهر الباقى الخ) هو احد قولين ومبنى الثانى على انصراف الوقت الى الاصلى كما
فى الفتح وهو الموافق للعرف كما افاده ح لكن قد يقال لا تأخير من التائم فالأظهر ما فى البرازية
من ان الصحيح انه ان كان نام قبل دخول الوقت واتبه بعده لا يبحث وان كان نام بعد
دخوله حث (**قوله** اجتمع حدنان فالطهارة منهما) أى مطلقا كجنابتين من امرأتين
او جنابة وحيض أو بول ورعاف قال فى البحر فلو حلف لا يغتسل من امرأته هذفا صابها ثم
اصاب أخرى او بالعكس ثم اغتسل فهو منهما وحث وكذا لو حلفت لا تغتسل من جنابة او
من حيض فأجنبت وحاضت ثم اغتسلت فهو منهما وقال الجرجاني هو من الاول اتحاد الجنس
او لا كقول ورعاف وقال ابو جعفر ان احمد فى الاول والا فنهما وقال الزاهد عبد الكريم
كنا نظن ان الوضوء من اغتسلها وان استويا فنهما وقد وجدنا الرواية عن ابى حنيفة انه
منهما فرجنا الى قوله اه ملخصا وثمرة الخلاف تظهر فيما لو حلف لا يتوضأ من الرعاف
فرعف ثم بالفتوا ضحت بالاخلاف وان بالاولا ثم عرف وتوضأ فعل قول الجرجاني لا يبحث
وعلى ظاهر الجواب وقول ابى جعفر يبحث تارة خاتمة قلت وبه علم ان ما جزم به الشارح
هو ظاهر الرواية (**قوله** يصلى الفجر الخ) كذا اجاب ابن الفضل حين سئل عنه فقال ينبغي
ان يصلى الفجر الخ قال ح وفيه انه ان كان المراد باليوم بقية النهار الى الغروب فكيف ير
ثلاث صلوات فيه وان كان المراد منه ما يشمل الليلة بقرينة الجنس صلوات فما الحاجة الى
بجامعتها قبل الغروب على ان قوله بجماعة لا يدخل له فى الالغاز فتأمل اه قلت لعل وجهه
ان يمينه بظاهرها معقودة على بقية النهار وبذكره الجنس احتمل انه اراد ما يشمل الليل فاذا
جامع واغتسل نهارا يبحث يقينا وكذا لو جامع واغتسل ليلا لانه وجد شرط الحث على
كلا الاحتمالين لانه فى النهار لم يجمع وفى الليل قد اغتسل وقد حلف انه يجمع ولا يغتسل
اما اذا جامع فى النهار واغتسل بعد الغروب فانه على احتمال كون المراد بقية اليوم لم يوجد
شرط الحث وعلى الاحتمال الآخر وجد فلا يبحث بالشك واما التقييد بالجماعة فهو لتأكيد
كون الجنس هى المكتوبة ثم ظهر لى جواب آخر وهو ان يقال انها انعقدت على النهار فقط
لكن لما لم يمكنه اداها محس فى النهار انصرفت الى ما يتصور شرعا وهو اداها الكلى فى اوقاتها كما
مرفها لو حلف على تزوج محرمه فترجوها حث لان يمينه تنصرف الى ما يتصور وحينئذ فلا
ير الا اذا صلى كل صلاة فى وقتها جامع قبل الغروب واغتسل بعده اذ لو جامع واغتسل نهارا
حث لانه حلف ان لا يغتسل فى هذا اليوم وان كانا فى الليل حث ايضا لانه حلف ان يجمع
فى النهار وانظن ان هذا الوجه هو المراد وبه يدفع الابراد فاهم والله سبحانه اعلم (**قوله** حلف
لا يجمع) أى سواء قال حجة او لا كما فى البحر وغيره (**قوله** عن الثالث) أى ان هذا مروى عنه

منها عنها (فروع) ان
صليت فأنت حر فقال
صليت وانكر المولى لم يعتق
لا مكان الوقوف عليها بلا
خرج قال ان تركت الصلاة
فماتى فصلتها قضاء طلق
على الاظهر ظهيرية * حلف
ما أخر صلاة عن وقتها وقد
نام فقضاهما استظهر الباقى
عدم حثه لحديث فان ذلك
وقتها * اجتمع حدنان
فالطهارة منهما * حلف
ليصلين هذا اليوم خمس
صلوات بالجماعة ويجمع
امرأته ولا يغتسل يصلى
الفجر والظهر والعصر
بجماعة ثم يجمعهما ثم يغتسل
كما غربت ويصلى المغرب
والعشاء بجماعة فلا يبحث
(حلف لا يجمع فعلى
الصحيح منه) فلا يبحث
بالفاسد (ولا يبحث حتى
يقف بعرفة عن الثالث)
أى محمد (او حتى يطوف
اكثر العتوف) المفروض

مطلب

حلف لا يجمع

(قوله عن الثاني) اي عن ابي يوسف (قوله وبه جزم في المنهاج) جزم به ايضا في تلخيص الجامع الكبير لان الحج عبارة عن اجناس من الفعل كالصلاة فتناولت الجميع جميعها وذلك لا يوجد الاكثر طواف الزيارة فان جامع فيها لا يثبت لان المقصود من الحج القرية فتناولت العين الحج الصحيح كالصلاة شرح الجامع (قوله ولا يثبت في العمرة) اي فيها ولو حلف لا يترك (قوله اي صدقة تصدق به بمكة) ذكر ضميره على ان الصدقة بمعنى المتصدق به قال في الفتح ومعنى الهدى هنا ما يتصدق به بمكة لانه اسم لما يهدي اليها فان كان نذر هدى شاة او بدنة فانما يخرجها عن الهبة ذبحه في الحرام والتصدق به هناك فلا يجزيه اهداء قيمته وقيل في اهداء قيمة الشاة روايتان فلو سرق بعد الذبح فليس عليه غيره وان نذر ثوبا جازا التصديق في مكة بعينه او بقيته ولو نذر اهداء ما لم ينقل كاهداء دار ونحوها فهو نذر بقيتها اهـ فالاصل ان في مسئلتنا لا يخرج عن الهبة الا التصديق بمكة مع انهم قالوا لو ائتم التصديق على فقراء مكة بمكة ألغينا تعيينه الدرهم والمسكان والفقير فعلى هذا يفرق بين الالتزام بصيغة الهدى وبينه بصيغة النذر بجر ووجهه ان الهدى جعل التصديق به في الحرم جزأ من مفهومه بخلاف ما لو نذر التصديق بدرهم على فقراء الحرم فان الدرهم لم يجعل التصديق به في الحرم جزأ من مفهومه بل ذلك وصف خارج عن ماهيته ومثله تعيين الزمان والدرهم فلماذا لم يلزم بالنذر ثم رأيت نحوه في ط عن الشربة لالية وكالهدى الاخوية فانها اسم لما يذبح في اليوم النحر فالزمان مأخوذ من مفهومها كاستدراك تحقيقه في بابها ان شاء الله تعالى فالهدى والاخوية خارجان من قولهم ألغينا تعيين الزمان والمكان فان الزمان متعين في نذر الاخوية والمكان في الهدى وكذا النذر المعاق كان شفي الله مريضى فله على صوم شهر مثلا فانه يتعين فيه الزمان بمعنى انه لا يصح صومه قبل وجود المعاق عليه اما المسكان والدرهم والفقير فلا يتعين فيه كما حققناه في بحث النذر اول الايمان فافهم (قوله بعد الحلف) افادته لو كان مملوكا وقت الحلف ففزلت فلبسه فانه هدى بالاولى وهو متفق عليه بجر (قوله وشرطاملكه يوم حلف) لان النذر انما يصح في الملك او مضافا الى سبب الملك ولم يوجد لان اللبس وغزل المرأة لبسا من اسباب الملك ولان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والمتاد هو المراد وذلك سبب الملك بجرى الغزل من قطن الزوج سبب الملك الزوج لما غزاه ولهذا يبحث اذا غزلت من قطن مملوك للزوج وقت الحلف لانها اذا غزلته كان ذلك سببا لان يملك الزوج غزلها مع ان القطن ليس يملكه وتامه في العناية لكن يشكل ان الشرط انما هو اللبس وهو ليس سببا للملك الا ان يقال ان المراد ان غزلت ثوبا وابسته فيكون الشرط هو الغزل الذي هو سبب الملك لا مجرد اللبس (قوله لانها انما تغزل من كتان نفسها) اي فلم يوجد بشرط النذر هو الاضافة الى ملكه او سببه ط (قوله وبقوله الحج) هذا ذكره في النهر والاول ذكره في الفتح ويبحث في كل منهما نوح افندي بأنه في حيز المتع فان بعض ثناء مصر تغزل من كتان الزوج وبعض ثناء الروم بالعكس لاسباب النساء الجنود الذين يغيبون عنهم سنين فالاولى اعتبار الغالب اهـ ما يخصنا (قوله لا يلبس من غزلها) اي مغزولها كما عبر به قبله وهو عند عدم النية على الثوب وان نوى عين الغزل لا يبحث بلبس الثوب لانه نوى الحقيقة ولو حلف لا يلبس من

مطلب

ان لبست من مغزولك فهو هدى

مطلب

في معنى الهدى

(عن الثاني) وبه جزم في

النساج للعلامة عمر بن محمد

العقيلي الانصاري كان

من كبار فقهاء بخاري ومات

بها سنة سبعين وخمسة مائة

يبحث في العمرة حتى يظوف

أكثرها (ان لبست من

مغزولك فهو هدى) اي

صدقة تصدق به بمكة

(قلت) الزوج (قضا) بعد

الحلف (فغزاه) ونسج

(وليس فهو هدى)

عند الامام وله التصديق

بقيته بمكة لا غير وشرطا

ملكه يوم حلف وبقي

بقولهما في ديارنا لانها انما

تغزل من كتان نفسها ووقفها

وبقوله في الديار الرومية

لغزلها من كتان الزوج

نهر (حلف) لا يلبس من

غزلها فلبس بمكة منه

لا يثبت عند الثاني وبه يفتي

مطلب

في الفرق بين تعيين المكان

في الهدى دون النذر

لانه لا يسمى لابسا عرفا
(كلا يلبس ثوبا من نسج
فلان فلبس من نسج
غلامه) لا يحنث (اذا كان
فلان يعمل بيده والا يحنث)
المعين الحاذر (كحنث بلبس
خاتم ذهب) ولورجالا بلا
فص (او عقد اللؤلؤ أو
زبرجد أو زمرد) ولو غير
مرصع عندها وبه يفق
(في حلفه لا يلبس حليا)
للعرف (لا يحنث) خاتم
فضة) بدليل حله للرجال
(اذا كان مصوغا على هيئة
خاتم النساء بأن كان له فص)
فيحنث هو الصحيح زبلي
ولو كان ثوبا بذهب ينثي
حنث به نهر كخخال
وسوار (حلف لا يجلس
على الأرض فجلس على)
حائل منفصل

مصداق

حلف لا يجلس على الأرض
او لا ينام على هذا الفراش
او هذا السرير

غز لها فلبس ثوبا من غز لها وغزل غيرها حنث ولو من غز لها خيط واحد لان الغزل غير مقدر
الا اذا قال ثوبا من غز لها لان بعض الثوب لا يسمى ثوبا محيط لا يلبس من غز لها فلبس ثوبازره
وعراء من غز لها لا يحنث لانه لا يسمى لبسا عرفا بخلاف البنة والزريق منثي اه بحر ملخصا
ولو لبس ثوبا فيه رقعة من غزل غيرها حنث لالوحلف لا يلبس من غز لها فلبس ما خيط من
غز لها فتح (قوله لانه لا يسمى لابسا عرفا) بخلاف ما اذا لبس ثكته من حرير فانه يكره اتفاقا
لان المحرم استعمال الحرير مقصودا وان لم يصير لبسا وقود وجدوا المحرم بالعين اللبس ولم يوجد
بحر واعترض المصنف قوله اتفاقا بل هو الصحيح وكذا القلنسوة ولونحت العمامة كافي
شرح الوهابية وعلى مقابل الصحيح لاحاجة الى الفرق اه قال في البحر ولا يكره الزر والعري
من الحرير لانه لا بعد لابسا ولا مستعملا وكذا البنة والزريق لانه تبع كالمع (قوله ولورجالا) ٢
آتي به لان خاتم الفضة ليس حليا في حقه للعرف بخلاف الذهب (قوله بلا فص) بفتح الفاء
ولو بلا فص (قوله ولو غير مرصع عندها) اما عند الامام فلو غير مرصع لا يحنث ويقولها
قالت الأئمة الثلاثة لانه حلى حقيقة فانه يترين به وقال تعالى وتستخرجون منه حلية
تلبسونها والمستخرج من البحر اللؤلؤ والمرجان وله انه لا يحنث به عادة الا مرصعا بذهب او
فضة والايمان على العرف لاعلى استعمال القرآن قال بعض المشايخ قياس قوله انه لا بأس
بلبس اللؤلؤ للعلمان والرجال وقيل هذا اختلاف عصر ففي زمانه كان لا يحنث به الامر صا
وفقي يقولها لان العرف القائم انه يحنث به مطلقا فتح (قوله في حلفه) متعلق بقوله كما
حنث (قوله لا يلبس) بفتح اوله وثالثه وقوله حليا بضم الحاء وتشديد الياء جمع حلى بفتح
فككون كندى وندى (قوله بدليل حله للرجال) اى مع منهم من التحلى بالفضة وانما يصح
لهم لقصد التحتم للزينة وان كانت الزينة لازم وجوده لكنها لم تقصده فكان عدمها خصوصا
في العرف الذى هو مبنى الايمان وعند الأئمة الثلاثة يحنث فتح (قوله بأن كان له فص) يوم
كلامه ككلام الزبلي ان ماله فص لا يحل للرجال وفي كراهية القهستاني يجوز الخاتم من
الفضة على هيئة خاتم الرجال واما اذا كان له فصان او اكثر فخرام اه عبارة الفتح ليس فيها هذا
الايهام وهى قال المشايخ هذا اذا لم يكن مصوغا على هيئة خاتم النساء بأن كان له فص فان كان
حنث لانه لبس النساء اه تأمل (قوله هو الصحيح) وقيل لا يحنث بخاتم الفضة مطلقا وان كان
تأمله النساء قال في الفتح وليس ببعد لان العرف بخاتم الفضة ينثي كونه حليا وان كان
زينة (قوله كخخال وسوار) لانه لا يستعمل الا للزينة مكان كاملا في معنى الحلى بحر عن
الحيط «(تم)» حلف لا يلبس ثوبا ولا يشتر به فيمنه على كل ملابس يستر العورة ويجوز به
الصلاة فلا يحنث ببساط او طنفسة او قلنسوة او منديل يمتخط به او مقنعة او نقابة الا اذا
بلغت مقدار الازار وكذا العمامة ولو اتزرا بالمعص او ارتدى لا يحنث والاصل انه لو حلف
على لبس ثوب غير معين لم يحنث الا باللبس المعتاد وفي المعين يحنث كيفما لبسه ولا يحنث
بوضع القباء على اللحاف حالة النوم اه ملخصا من البحر (قوله على حائل منفصل) اى
ليس بتابع للحالف بخلاف ما اذا كان الحائل ثيابه لانه تبع له فلا يصير حائلا ولو خلع ثوبه
فقطه وجلس عليه لا يحنث لارتفاع تبعية بحر وفتح قال في النهر ولم أر ما لو جلس على

كخشب او جلد او بساط او حصير او) حلف (لا ينام على هذا الفراش تجعله فوقه آخر فقام عليه اولاً يناس على هذا السرير
تجعل فوقه آخر لا يحنث في الصور الثلاث ١٧٩ كما لو اخرج الحشو من الفراش والعرف ولو نكر الاخير يحنث

حشيش ويبنى انه لو كان كثيراً يحنث اه وظاهره ولو غير مقلوع لانه في العرف حائس على
الحشيش لاعلى الارض (قوله على هذا الفراش) مثله هذا الحصر وهذا البساط هندية ط (قوله
لا يحنث) لان الشيء لا يتبع مثله فيقطع النسبة عن الاسفل وعن ابي يوسف رواية غير ظاهرة عنه
انه يحنث لانه يسمى نائماً على فراشين فلم يقطع النسبة ولم يصير احدهما تبعاً للآخر وحاصله ان كون
الشيء ليس تبعاً لثله مسلم ولا يصير نائماً في فراشين بل كل اصل في نفسه ويتحقق الحنث بتعارف
قولنا نائم على فراشين وان كان لم ينام الا الاعلى فتح قلت وهذا هو المتعارف الآن (قوله كالمو
أخرج الحشو) اى ونام على الظهارة او على الصوف والحشو فلا يحنث فيها لانه لا يسمى فراشا
كافي البحر عن الواقعات (قوله للعرف) راجع للمسائل الثلاث (قوله الاخيرين) اى الفراش
والسرير (قوله للعموم) اى عموم اللفظ المنكر للاعلى والاسفل ط (قوله وما في القدوري)
وقع مثله في الهداية والكنز (قوله حمله في الجوهرة على المعرفة) وكذا في الفتح حيث قال قوله
ومن حلف لا ينام على فراش اى فراش معين بدليل قوله وان جعل فوقه فراشا آخر فنام عليه
لا يحنث اه قلت ووجه الدلالة ان قوله فراشا آخر يقتضى ان المحلوف عليه معين ليكون الآخر
غيره اذ لو كان منكراً لكان الآخر محلوفاً عليه ايضا فافهم قال في النهر ويمكن ان يقال ان المدعى انه
لا يحنث لانه لم ينام على الاسفل وهذا لا فرق فيه بين المنكر والمعين لا تقطاع النسبة اليه بالثاني واما
حنثه في المنكر بالاعلى فيبحث آخر اه ولا يخفى ما فيه فان قوله لا يحنث مطلق فالاحسن مامر
فقدبر (قوله لكن يبنى) اى يجب (قوله الملاة) الذى في الفتح انه سائر رقيق يجعل فوقه
كالملاء المجموعة فوق الطراحة اه وفي المصباح القرام وزان كتاب الست الرقيق وبعضهم يزيد
وفيه رقم وتقوش ثم قال والملاء بالضم والمد الربطة ذات لفقين والجمع ملاة بخذف الهاء وقال
ايضا الديطة بالفتح كل ملاة ليست لفقين اى قطعتين وقديسمى كل ثوب رقيق ربطه (قوله
بمخلاف مامر) اى من الصور الثلاث (قوله بمخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح هذا السرير
الح) هذا يوجد في بعض النسخ وهو الموجود في نسخ المتن التي بديارنا كما قدمه الشارح لكن
يجب اسقاطه كافي كثير من النسخ لثلاث بذكر مامر (قوله حنث) لانه في العرف ماش على
الارض ولو كانت الاحجار غير متصلة بها (قوله ان تمت على ثوبك الح) في البحر عن المحيط
قال لها ان تمت على ثوبك فانت طالق فاتك على وسادة لها او وضع رأسه على مرفقة لها او
اضطجع على فراشها ان وضع جنبه او اكثر بدنه على ثوب من ثيابها حنث لانه يعد نائماً وان
اتكأ على وسادة او جلس عليها لم يحنث لانه لا يعد نائماً اه والله سبحانه اعلم

باب البين في الضرب والقتل وغير ذلك

(قوله بما يناسب الح) بيان لقوله وغير ذلك لان مسائل الضرب والقتل ترجع لها في الهداية
باباً مستقلاً وكذا مسائل تقاضى الدين وترجم لما بقى بمسائل متفرقة لانها ليست من باب
واحد ويحتمل ان يكون الجار والمجرور في موضع خبر لمبتدأ محذوف اى هذا الباب مما
يناسب ترجمته الح فالصدر المنسب من ان والفعل فاعل يناسب اوهو مبتدأ مؤخر والجار
والمجرور خبر مقدم (قوله من النسل والكسوة) بيان لقوله وغير ذلك فالاول تقديمه على قول

اكثر بدنه والله اعلم باب البين في الضرب والقتل وغير ذلك مما يناسب ان يترجم بمسائل شتى من النسل والكسوة

فما يناسب ط (قوله او قبلتك) في بعض النسخ او قتلتك من القتل (قوله تقيد كل منها بالحياة) اما الضرب فلانه اسم لفعل مؤلم يتصل بالبدن او استعمال آلة التأديب في محل يقبله والايام والادب لا يتحقق في الميت ولا يرد تعذيب الميت في قبره لانه توضع فيه الحياة عند العامة بقدر ما يحس بالآلم والبنية ليست بشرط عند اهل السنة بل تجعل الحياة في تلك الاجزاء المنفردة التي لا يدركها البصر واما الكسوة فلأن التخليك معتبر في مفهومها كافي الكفارة ولهذا لوقال كسوتك هذا التوب كان هبة والميت ليس اهلا للتخليك وقال الفقيه ابو الليث لو كانت يمينه بالفارسية ينبغي ان يحنث لانه يراد به اللبس دون التخليك ولا يرد قولهم انه لو نصب شبكة فتعلق بها صيد بعد موته ملكه لانه مستند الى وقت الحياة والنصت او المراد انه على حكم ملكه فتملكه ورثته حقيقة لاهو وايضا هذا ملك لا تملك هذا مظهره لى واما الكلام فلان المنصود منه الافهام والموت بنافيه ولا يرد ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لاهل قليب بدر هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقا فقال عمر أن تكلم الميت يا رسول الله فقال عليه السلام والذي نفسي بيده ما اتم بأسمع من هؤلاء او منهم فقد اجاب عنه المشايخ بأنه غير ثابت يعنى من جهة المعنى وذلك لان عائشة ردت به قوله تعالى وماتت بمسمع من في القبور انك لاتسمع الموتى وانه انما قاله على وجه الموعظة للاحياء وبأنه مخصوص بأولئك تضعيفا للحسرة عليهم وبأنه خصوصية له عليه السلام معجزة لكن يشك عليهم ما في مسلم ان الميت ليسمع قرع نعالهم اذا انصرفوا الا ان يخصوا ذلك بأول الوضع في القبر مقدمة للسؤال جمعا بينه وبين الآيتين فانه شبه فيهما الكساف بالموتى لاقادة بعد سماعهم وهو فرع عدم سماع الموتى هذا حاصل ما ذكره في الفتح هنا وفي الجائز ومعنى الجواب الاول انه وان صح سنده لكنه معلول من جهة المعنى بعملة تقتضى عدم ثبوته عنه عليه السلام وهى مخالفة للقرآن فافهم واما الدخول فلان المراد به زيارته او خدمته حتى لا يقال دخل على حائط او دابة والميت لا يزار هو وانما يزار قبره قال عليه الصلاة والسلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزروها ولم يقل عن زيارة الموتى هذا حاصل ما ذكره الشراح هنا فتأمله واما التقييل فلانه يراد به الالة او الاسرار او الشفقة واما القتل فكالضرب بل اولى (قوله كلفه لا يغسله الخ) تمثيل لقوله بخلاف الغسل (قوله او خنقها) او عصر حلقها ط عن الجوى (قوله خلافا للمصححة في الخلاصة) قال في التهر واطلاقه يع حالة الغضب والرضا لكن في الخلاصة لو عضها او اصاب رأس انها فأدمها في الجامع الصغير ان كان في حالة الغضب يحنث وان كان في حالة الملاعبة لا يحنث وهو الصحيح اه وذكره في البحر ايضا عن الظهيرية لكن في الفتح قال فجر الاسلام وغيره هذا يعنى الحث اذا كان في الغضب اما اذا افعال في الممازحة فلا يحنث ولو أدمها بلا قصد الادماء وعن الفقيه اني الليث انه قال أرباهي في العربية اما اذا كانت بالفارسية فلا يحنث بمد الشعر والحنث والعض والحق ان هذا هو الذى يقتضيه النظر في العربية ايضا الا انه خلاف المذهب اه قال انقدسى ولعل وجهه ان هذا اللفظ صار في العرف منعا لنفسه عن ابلامها بوجهه فهو يشبه عموم المجاز فان مطلق الايام شامل لتلك الاقسام اه وقول الفتح الا انه خلاف المذهب قد يشمل حالة الممازحة

مطلب

تورد الحياة الى الميت بقدر ما يحس بالآلم

الاصل هناك (ما شارك الميت فيه) الحق يقع العيّن فيه على الحالتين (الموت والحياة) (وما اخص بحالة الحياة) وهو كل فعل بالذو يؤم ويغمر ويسر كتمه وتقييل (تقيد بها) ثم فرع عليه (فلو قال ان ضربتك او كسوتك او كليلك او دخلت عليك او قبلتك تقيد كل منها بالحياة) حتى لو علق بها طلافا او عتقا لم يحنث بفعلها في ميت (بخلاف الغسل والحمل واللبس والباس التوب) كلفه لا يغسله او لا يحمله لا يتقيد بالحياة (يحنث في حلقه) ولو بالفارسية (لا يضرب زوجته قد شعرها او خنقها او عضها) او قرصها ولو نماز خالفا لما صححه في الخلاصة

مطلب

في سماع الميت الكلام

كافهمه الشارح تبعاً للمصنف مخالفاً لتصحيح الخلاصة وعبارة المصنف في منحه إطلاقاً تبعاً
 في الهداية والكثرة وغيرها من المعبرات فانتظم ماذا كانت العين بالعربية والفارسية وماذا كانت
 في حالة الغضب أو المزاج وهو المذهب كأفاده الكمال اه قافهم **(قوله)** والقصد ليس بشرط فيه
 حتى لو حلف لا يضرب زوجته فضرِبَ غيرها فإسباها بحث لأن عدم القصد لا يعدم الفعل **(قوله)**
 وقيل شرط لأنه لا يتعارف والزواج لا يقصده بينه بجر **(قوله)** ويكنى جمعها الخ أي لو حلف
 على عدد معين من الأسواط قال في البحر عن الذخيرة حلف ليضربن عبده مائة سوط فجمع مائة
 سوط وضربه مرة لا يحنث قالوا هذا إذا ضرب ضرباً يتألم به والأفلاير لأنه صورة لامتني والعبرة
 للمعنى ولو ضرب به بسوط واحد له شعبتان خسين مرة كل مرة تقع الشعبتان على بدنه برلأنها صارت
 مائة وإن جمع الأسواط جميعاً وضربه ضربة إن ضرب بعرض الأسواط لا يبر لأن كل الأسواط لم
 يقع على بدنه وإن ضرب به رأسها أن سوي رؤسها قبل الضرب بحيث يصيبه رأس كل سوط بر وأما
 إذا اندس منها شيء لا يبر عند عامة المشايخ وعليه الفتوى اه وفي الفتح حتى إن من المشايخ من شرط
 كون كل عود بحال لو ضرب به منفرداً أو جمع المضروب وبعضهم قالوا بالحنث على كل حال والفتوى
 على قول عامة المشايخ وهو أنه لا يبرن إلا لم **(قوله)** وأما قوله تعالى الخ جواب عما أورد على أخذ
 الأيلام في مفهوم الضرب فإنه لا ييلام بحزمة الرمح فيكون خصوصية إن كانت هي المرادة بالضعف
 وعن ابن عباس أنها قبضة من اغصان الشجر وهذا جواب بالنوع أي منع الإيراد والأول جواب
 بالتسليم كافي الفتح وأجاب في الحواشي السعدية بأن الضرب في الآية مستعمل فيما لا ييلام فيه
 فلا يرد السؤال فإن مبنى الإيمان على العرف لا على الفاظ القرآن **(قوله)** ضغنا في المصباح
 هو قبضة من حشيش محتط رطبها بياضها ويقال ملء الكف من قضبان أو حشيش
 أو شرايح والذي في الآية قيل كان حزمة من اسل فيها مائة عود وهو غضبان دقاق لا ورق
 لها يعمل منه الحصر والأصل في الضغث أن يكون له قضبان يجمعها أصل واحد ثم كثر حتى
 استعمل فيما يجمع **(قوله)** فخصوصية لرحمة قال القاضي البضاوي زوجته ليا بنت يعقوب
 وقيل رحمة بنت قرايم بن يوسف ٣ ذهبت لحاجة وإبطأت خلف أن يرى ضربها مائة ضربة
 فحلف الله تعالى بمنه من ذلك اه ح قال في الفتح ودفع كونه خصوصية بأنه تسلك به في كتاب
 الحيل في جواز الحيلة وفي الكشاف هذه الرخصة باقية والحق أن البر يضرب بضغث بلا ألم
 أصلاً خصوصية لزوجته أيوب عليه السلام ولا ينافي ذلك بقاء شرعية الحيلة في الجملة حتى قلنا
 إذا حلف ليضربنه مائة سوط فجمعها وضرب بها مرة لا يحنث لكن بشرط أن يصاب بدنه
 كل سوط منها الخ **(قوله)** فهو على الكثرة والمبالغة تقدم في آخر باب التعليق إن لم اجامعها ألف
 مرة فكذا فعل المبالغة لا العدد وقالوا هناك والسبعون كثير وإذا أن القتل بمعنى الضرب
 كاهو العرف لأنه الذي تمكن فيه الكثرة لا بمعنى أن هاق الروح الأعم النية أو القرينة ولذا قال
 في الدرر شهر على إنسان سيفاً وحافاً ليقبلته فهو على حقيقته ولو شهر عصاً وحلف ليقبلته
 فعلى إيلامه **(قوله)** حلفه ليضربنه الخ الظاهر أن المراد بالمبالغة هنا الشدة لا خصوص كثرة
 العدد لقول البحر في مسئلة لاجيا ولا ميتا قال أبو يوسف هذا على أن يضربه ضرباً مبرحاً ثم إن
 هذا إذا حلف ليضربنه بالسياط حتى يموت أما لو قال بالسيف فهو على أن يضربه بالسيف

(والقصد ليس بشرط فيه)
 أي في الضرب (وقيل شرط
 على الأظهر) والأشبه
 بجر وبه جزم في الحانية
 والسرارية وأما الأيلام
 فشرط به يفتى ويكنى
 جمعاً بشرط أصابة كل
 سوط وأما قوله تعالى
 وخذ بيدك ضغثاً فاضرب
 به ولا تحنث أي حزمة
 ربحان فخصوصية لرحمة
 زوجة أيوب عليه الصلاة
 والسلام فبح (حلف
 ليضربن) أو ليقبلن (فلا نا
 ألف مرّة فهو على الكثرة)
 والمبالغة حلفه ليضربنه
 حتى يموت وحتى يقتله
 حتى يتركه لاجيا ولا ميتا
 ولو قال حتى يغشى عليه أو
 حتى يستغيث أو يبكي فعلى
 الحقيقة (إن لم يقتل زيدا فكذا
 وهو) أي زيد (ميت إن علم)
 الحالف (يموت حتى والا)
 ٣ قوله قرايم بن يوسف هكذا
 بخطه بالقاف والتاء المثلثة
 وهو مخالف لما في تاريخ أبي
 الفداء ونصه عند ذكر نسب
 يوشع عليه السلام ابن أفرام
 بقطع الهمزة المفتوحة
 وسكون الفاء وفتح الراء
 الهملة بعدها ألف فباء
 متناهية مكسورة آخره
 ميم ابن يوسف الخ اه
 وليجرح اه مصححه

وقد قدمه عند بقعة من البحر (حلف لأبي ولائنا لكونه فصر به بالسواد ومات بها حنت) كحلته لا يقبله يوم الجمعة فصرحه يوم خميس ومات يوم الجمعة حنت (وكانه) صر به كقوله يومه ١٨٢ هـ سواد (لا) بحث لأن اعتبر زمان

ويؤيد بحث البحر و لا يذكر ما لم يذكر آله والظاهر انه مثل الاول الامع التبة كما قدمه (قوله وقد قدمها) اي هذه المسئلة وبين الشارح وجهها هناك (قوله فصر به بالسواد) اي ما قرى في المصباح العرب تسمى الأخضر اسود لانه يرى كذلك على بعدونه سواد العراق خضرة اشجاره وذرعه (قوله زمان انوت ومكانه) نشر مشوش وانما اعتبر ذلك لان المقتل هو اوراق الروح فيعتبر الزمان والمكان الذي حصل فيه ذلك ط (قوله شرط كون الح) فان كان قبل الحين فلا حنت اصلا لان الحين تقتضي شرط في المستقبل لا في الماضي بخبر عن الظهيرية (قوله ان لم تأتى الح) قدمه هذا الفرع قبل الباب الذي قبل هذا وعمل ذكره هنا وقدمنا وجهه ان حنت فيه للتعليل والسببية للغة ولا يعطى وذكرنا تفاريع ذلك هناك (قوله فعل الزاخر) اي الى آخر جزء من أجزاء حياته او حياة الخوف عليه فان لم يضر به حتى مات احداهما حنت (قوله لم يحن) لان النبي الذي رتب عليه الضرب لا يكون الا في مكان يمكن فيه الضرب ولذا قالوا لوقه على سطح لا بحث ايضا قلت وهذا لو كانت يمنة على الضرب باليد فلو تسهم او هجر اعتبر ما يمكن تأمل (قوله فيعتبر ذلك الح) اي اذا حلف بيقضين دينه الى بعيد فقصي بعده شهر او اكثر بر في يمنة لوقضاء قبل شهر وفي الى قريب بالعكس (قوله فعل ما نوى) حتى لو نوى بالتقريب سنة او اكثر صحت ينه وكذا الى آخر الدنيا لانها قريبة بالنسبة الى الآخرة فتح (قوله ويدن فيناه تخفيف عليه) هذا ذكره في البحر بخا وكذا في النهر وبأى ما يؤيده (قوله كذا في البحر عن الظهيرية) ومنه في الحانية (قوله وفي النهر عن السراج الح) ذكر ذلك في النهر عند قول الكثر الحين والزمان ومنكرهما سنة اشهر حيث قل وفي السراج لا اكهم مليا فهذا على شهر الا ان بنوى غير ذلك ولو قل لا هجر لك مليا فهو على شهر فصاعدا وان نوى اقل من ذلك لم يدين في القضاء اه فافهم وفي بعض نسخ النهر فهو على سنة اشهر في الموضعين وما قل السراج موافق للنسخة الاولى وعبارة النهر هنا وقياس ماسر ان يكون على شهر ايضا اي قياس ما ذكره في البعيد والآجل فان مليا وطويلا في معناها وكان صاحب النهر نسي ما قدمه عن السراج بدليل عدوله الى القياس والا فكان المناسب ان يقول وقدمنا عن السراج انه يكون على شهر ايضا الا ان تكون النسخة سنة اشهر هذا وقول السراج لم يدين في القضاء يؤيد بحث البحر المار آنفا تأمل * (تنبيه) * في المغرب الملى من النهار الساعة الطويلة وعن ابى على القارسي الى المتسع وقبل في قوله تعالى والهجرى مليا اي دهر طويلا عن الحسن ومجاهد وسعيد بن جبير والتركيب دال على السعة والطول اه قلت يمكن ان يكون مأخذ تركيه وجه الزيادة مدته على البعيد والآجل فلذا جزم في الظهيرية والحانية بأنه شهر ويوم وتبعهما المصنف واما على نسخة سنة اشهر فاعتبار انه اسم لزمان طويل والزمان سنة اشهر تأمل (قوله احد عشر) لانه اقل عدد مركب بدون عطف واما بالعطف نحو كذا وكذا فاقبل عدد نظيره احد وعشرون (قوله ثلاثة عشر) لان البضع بالكسر ما بين الثلاثة الى العشرة وقبل الى التسع كما في المصباح لكن صريح ما في الشرح ان الثلاثة داخله وما في المصباح يخالفه تأمل (قوله نهرجة) هذا غير عربي واصله نهره وهو الحظ اي حظ هذه الدراهم من

نوت ومكانه بشرط كون ضرب والحر بعد الحين ظهيرية وفيها ان تأتى حتى ضربك فهو على الابان ضربه ولا ان رأيت لا صر به فعلى آخر حتى ما يو خور * ان نريك فلم ضربك فراءا الحلف وهو مريض لا يقدر على الضرب حنت * ان نيك فلم اضربك فراءه من قدر ميل لم يحن بخر (الشهر وما فوقه) ولو الى انوت (بعيد ومدونه قريب) فيعتبر ذلك في يقضين دينه او لا يكلمه الى بعيد او الى قريب (و) غص (الحاجل والسريع كالقريب والآجل كالبعيد) وهذا بلاية (وان نوى) بقريب او بعيد (مدة) معينة (فيهما معنى ما نوى) ويدن في فيه تخفيف عليه بخر (حلف لا يكلمه مليا وطويلا ان نوى شي فذاق والافق شهر ويوم) كذا في البحر عن ظهيرية وفي النهر عن السراج عن شهر وكذا كذا يوما احد عشر وبأى او احد وعشرون وبضعه عشر ثلاثة عشر (ير في حلفه يقضين دينه اليوم لوقضاء نهرجة)

مايرده بيت أسك (أو)
مستحقته (بغير ويعتق
المكاتب بدفعها (لا) بير
(أو قضاء رصاها أو ستوقه)
وسمها غش لانها لم يسا
من جنس الدراهم ولذا لو
تجوز بهما في صرف وسلم
لم يجز ونقل مسكين إن
التبرجة إذا غلب غشها
لم تؤخذ وأما الستوقه
فأخذها حرام لانها نحاس
اتى وهذا إحدى المسائل
الخمس التي جعلوا الزيوف
فيها كالجباد (بير) (المديون
(في حلقه) (لرب الدين
(لا قضي مالت اليوم) جاء
به فلم يجده ودفع للقاضي
ولو في موضع لا قاضي له
حنت به يفتي منية المفتي
وكذا بير (لو) وجده
فأعطاه فلم يقبل فوضعه
بحيث تناله يده لو اراد
قبضه (والا) يكن كذلك
(لا) بير ظهيرية وفيها
حلف ليجهدن في قضاء
ماعليه فلان باع ما للقاضي
بيعه لو رفع الامر اليه
(وكذا بير بالبيع)

مطلب

لنساء الخمس التي جعلوا
الزيوف فيها كالجباد

مطلب

لا قضي مالت اليوم

الفضة أقل وغشها أكثر ولذا ردها التجار أي المستغنى عنهم والمسهل منهم بقبائها **(قولہ)**
أو زيوفا جمع زيف أي كفسلس وفلوس صباح وهي المغشوشة تجوز بها التجار ويردها
بيت المال ولفظ الزيافة غير عربي وأما هو من استعمال الفقهاء نهر وفتح يعني أن فعله زاف
وقياس مصدره الزيوف لا الزيافة كما في المغرب **(قولہ)** مايرده بيت المال) لأنه لا يقبل إلا ما هو
في غاية الجودة فهستانی قالته تبرجة غشها أكثر من الزيوف فتح **(قولہ)** أو مستحقه (لغير)
بفتح الحاء أي أثبت الغير أنها حقته قال في الفتح وإذا بر في دفع هذه المسائل الثلاثة فلورد
الزيوف أو التبرجة أو استردت المستحقه لا يرتفع البروان انتقض القبض قائما ينتقض في
حق حكم قبل الانتقاض ومثله لو دفع المكاتب هذه الأنواع وعقق فردها مولاد لا يرتفع
العقق اهـ **(قولہ)** أو ستوقه يفتح السين المهملة وضمها وتشديد التاء فهستانی قال في الفتح
وهي المغشوشة غشاً زائداً وهي تعريب سي توفة أي ثلاث طبقات طبقتا الوجهين فضة وما
بينهما نحاس ونحوه **(قولہ)** لانها الخ) علة لقوله لاير قال الزليعي وإن كان الأكثر فضة
والأقل ستوقه لا بحث وبالعكس بحث لأن العبارة للغالب **(قولہ)** لم يجز) لأنه يلزم الاستبدال
ببديلها قبل قبضه وهو غير جائز كما علم في باب حـ **(قولہ)** ونقل مسكين) أي عن الرسالة
البوسفية وهي التي عملها أبو يوسف في مسائل الخراج والعشر للرشد ونقل العبارة أيضا
في المغرب عند قوله ستوقه وكذا في البحر والنهر عن مسكين ولعل المراد أن الامام لا يفتي له أن
يأخذ التبرجة من أهل الجزية أو أهل الأراضي بخلاف الستوقه فإنه يحرم عليه أخذها لأن
في ذلك تضییع حق بيت المال والله سبحانه اعلم **(قولہ)** وهذه إحدى المسائل الخمس) الثانية
رجل اشترى دارا بالجباد ونقد الزيوف أخذ الشفع بالجباد لأنه لا يأخذها إلا بما اشترى
* الثالثة الكفيل إذا كفّل بالجباد ونقد الزيوف يرجع على السكفول عنه بالجباد * الرابعة إذا
اشترى شيئا بالجباد ونقد البائع الزيوف ثم باعه مرابحة فإن رأس المال هو الجباد * الخامسة
إذا كان له على آخر دراهم جباد فقبض الزيوف فاتفقها ولم يعلم إلا بعد الاتفاق لا يرجع عليه
بالجباد في قول أبي حنيفة ومحمد كما لو قبض الجباد كذا في البحر حـ **(قولہ)** ودفع للقاضي) وذكر
الناطق أن القاضي ينصب عن الغائب وكذا لو قيل إذا غاب الطالب لا يحنث الخالف وإن لم
يدفع إلى القاضي وإلى الوكيل وفي بعض الروايات يحنث وإن دفع للقاضي والخالف الأول
خاتبة قلت وهذه إحدى المسائل الخمس التي يجوز فيها القضاء على المسخر وذكرها ط
وسيد كرها الشارح في كتاب القضاء **(قولہ)** باع بالقاضي بيعه الخ) أي لاير بيعه إلا إذا باع
ما يبيعه القاضي عليه إذا امتنع من البيع بنفسه وذلك كما في الجوهره وغيرها أنه يبيع في الدين
العروض أو لائم العقار ويترك له دست من ثياب بدنه وإن أمكنه الاجتزاء بدونها باعها
واشترى من ثمنها ثوبا يلبسه لأن قضاء الدين فرض مقدم على التجميل وكذا لو كان له مسكن
يمكنه أن يجتزى بدونه ويشتري من ثمنه مسكنا يبيت فيه وقبل يباع ما لا يحتاج إليه في الحال
فباع الجبة واللبد والتطلع في الشتاء **(قولہ)** وكذا بير بالبيع) أي وإن لم يقبض لأن البروقضاء
الدين يحصل بمجرد البيع حتى لو هلك المبيع قبل قبضه انفسخ البيع وعاد الدين ولا ينتقض
إلبر في الدين وأما نص محمد على القبض ليقدر الدين على رب الدين لا احتبال سقوط الثمن

ونحوه مما تحصل المناقصة فيه (ب) أي بالدين لأن الديون تقضى بأمتثالها (وهبة) الدائن (الدين منه) أي من المدينون ليس بقضاء (لأن الهبة اسقاط لامقاصة (و) حيث لا حث لو كانت الدين مؤقته لعدم إمكان البر مع هبة الدين وإمكان البر شرط البقاء (ك) هو شرط الابتداء كإمراة في مسألة الكوز وعليه (لو حلف ليقض دينه غدا ففناه اليوم أو حلف ليقفل فلانا غدا فأت اليوم أو) حلف (لأكل هذا الرغيف غدا فأكله اليوم) لم يحن زباني (حلف ليقض دين فلان فأمر غيره بالأداء أو أحاله فقبض بره) ان قضى عنه متبرعا (لا) بغير ظهيرة وفيها حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفى فقهه بحيث يراه أو يحفظه فليس بمفارق ولو ناه أو غفل أو شغله انسان بالكلام أو منعه عن الملازمة حتى حرب غريمه لم يحن ولو حلف بطلاقها ان يعطيا كل يوم درهما فربما يدفع اليها عند الغروب أو عند العشاء قل وإذا لم يغفل يوما ولبلة عن دفع درهم

بهلاك المبيع قبل قبضه ولو كان المبيع فاسدا وقبضه من كانت قيمة تفي بالدين والاحتلاله مضمون بالقيمة فتح قل في البحر وشمل ما اذا كان المبيع مملوكا لغير الخائف ولذا قال في الظهيرة ان ثمن المستحق مملوك ملكا فاسدا فملك المدينون ما في ذمته **(قوله ونحوه)** (الح) كإمراة الزوج الطالب إمة المملوك ودخل بها أو وجب عليه دين بالاستهلاك أو بالحاجة بغير إظهاره والظاهر ان التقيد بالدخول اتفاقي واحتمال سقوط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول لا ينقض البر كاحتمال هلاك المبيع قبل قبضه كإمراة وفيه ما في الظهيرة حلف لا يفارقها حتى يستوفى حقه منها فتزوجها على ماله عليها فهو استيفاء وفيها حلف لا يقض دينه من غريمه اليوم واستهلك شيئا من ماله اليوم فلو مثليا لا يحن لأن الواجب مثله لا قيمته ولو قيميا وقيمته مثل الدين أو أكثر حث لأنه صار قابضا بطريق المقاصة وهذا ان استهلكه بعد غصبه لأنه وجد القبض الموجب للضمان فيصير قابضا دينه وان قبله كان أحرقه لم يحن لعدم القبض اه ملخصا وتام فروع المسئلة في البحر **(قوله ب)** متعلق بالمبيع والظاهر انه غير قيد حتى لو باعه شيئا بثن قدر الدين تقع المناقصة وان لم يجعل الدين الثمن يدل عليه مسألة الاستهلاك المذكورة آنفا ولذا لم يقيد به في الفتح **(قوله لا)** لأن الديون تقضى بأمتثالها (قال في الفتح) لأن قضاء الدين لو وقع بالدرهم كان بطريق المقاصة وهو ان ثبت في ذمة القابض وهو الدائن مضمونا عليه لأنه قبضه لنفسه لئتملكه وللدائن مثله على القبض فيلتحقان قصاصا وكذا هنا **(قوله لا)** لأن الهبة اسقاط (ولأن القضاء فعل المدين والهبة فعل الدائن بالأبراء فلا يكون فعل هذا فعل الآخرفتح) * (نتية) * قيل ان شرط البر القضاء ولم يوجد فيلزم الحث والالزام ارتفاع التقضي قال في الفتح وهو غلطه فان التقضي الواجب صدق احدهما دائما ما في الأمور الحقيقية كوجود زيد وعدمه اما المتعلق قيامهما بسبب شرعي فثبت حكمهما ما في السبب قائما وقيام الدين سبب لثبوت احدهما من الحث أو البر ويتحققان بانتفائهما كإمراة قبل الدين حيث لا يروا ولا حث ولذا قلوا هنا لم يحن ولم يقولوا يروا لم يحن اه **(قوله)** وإمكان البر شرط البقاء (الح) أي في الدين المؤقته بخلاف المطلقة فانه فيها شرط الابتداء فقط وحين حلف كان الدين قائما فكان تصور البر ثابتا فالتقدم ثم حث بعد مضي زمن بقدر فيه على القضاء بالأس من البر بالهبة فتح **(قوله)** وعليه أي ويتحقق على اعتبار هذا الشرط **(قوله)** لا يحن (لثبوت إمكان البر في الغد قبل وقته فبطلت الدين **(قوله)** فأمر غيره) الضمير فيه عائدة إلى الخائف وبراءة وقبض إلى فلان قال ط فاذ به ان القضاء لا يحن بمجرد الحوالة والأمر بل لا بد معه من القبض قل في الهندية وان نوى ان يكون ذلك بنفسه صدق قضاء وديانة ولو حلف المملوك ان لا يعطيه فأعطاه على احدهما وجوه حث وان نوى ان لا يعطيه بنفسه لم يحن في التقض **(قوله)** حلف لا يفارق غريمه (الح) تقدم بعض مسائل الغريم في أو اخر باب الدين بالأكل والشرب **(قوله)** أو يحفظه) الذي في الشيخ والبحر ويحفظه بالواد ط قال في البحر وكذلك لو حال بينهما سزا أو سطوانة من أساطين المسجد وكذلك لو قعد احدهما داخل المسجد والآخر خارجا والباب بينهما مفتوح بحيث يراه وان توارى عنه بحائط المسجد والآخر خارج فقد فرق وكذا لو كان بينهما باب مغلق الا ان أدخله واغلق عليه وقعد على الباب **(قوله)** قل أي صاحب مجموع التوازل كما عزاه اليه في البحر عن الظهيرة

لم يَحْتِ (حلف لا يقبض دينه) من غريمه ١٨٥ (درهما دون درهم يقبض بعضه ولا يَحْتِ حتى يقبض كله) قبضا

(متفرق) لوجود شرط
الْحَتُّ وهو قبض الشكل بصفة
التفرق (لا يَحْتِ) بقبضه
بتفريق ضروري) كأن
يقبض كله بوزنين لأنه لا يعد
تفريقا عرفا مادام في عمل
الوزن (لا يأخذ ماله على
فلان الاجمالة ولا جماعا ترك
منه درهما يأخذ الباقي كيف
شاء لا يَحْتِ) ظهيرة وهو
الجملة في عدم حته في المسئلة
الاولى (كما لا يَحْتِ من قال
ان كان لي الامانة او غير او
سوى) مائة (فكذا بملكها)
اي الامانة (او بعضها) لان
غرضه في الزيادة على المائة
وحث بالزيادة نحو ما فيه الزكاة
مطلب
لا يقبض دينه درهما دون
درهم
مطلب
حلف لا يأخذ ماله على
فلان الاجمالة
مطلب
ان انقض هذا ناسال الا
على اهلك فكذا فانق
بعضه لا يَحْتِ
مطلب
حلف لا يشكوه الامن حاكم
السياسة ولم يشكوه اصلا
لم يَحْتِ

(قوله لم يَحْتِ) الظاهر ان وجهه انه يراد باليوم عرفا ما شاع في الليل وتقدم انه لو قال يوم اكلم
فلانا فكذا فهو على الجديدين لقراءة فعل لا يمتدفع وكذلك هنا لان الاعضاء لا يمتد ففهم
(قوله لا يقبض دينه درهما دون درهم) اي لا يقبضه حالة كون درهم منه مخالفا لدرهم آخر
في كونه غير مقبوض اي لا يقبضه متفرقا بل جملة فمجموع في تاويل حال مشتقة فهو مثل بعته
بدايئ متفاضلين كذا ظهري (قوله لا يَحْتِ حتى يقبض كله متفرقا) اي لا يَحْتِ بمجرد
قبض ذلك البعض بل يتوقف حته على قبض باقية فاذا قبضه حث فتح (قوله) وهو قبض
الشكل الخ) لانه اضاف القبض المتفرق الى كل الدين حيث قال ديني وهو اسم لكه فتح فلو قال
من ديني يَحْتِ يقبض البعض لان شرط الْحَتُّ هنا قبض البعض من الدين متفرقا وأشار الى انه
لو قيد باليوم فقبض البعض فيه متفرقا ولم يقبض شيئا لم يَحْتِ لان الشرط اخذ الشكل في اليوم
متفرقا ولم يوجد وتامه في البحر (قوله بوزنين) او اكثر لانه قد يتعذر قبض الشكل
دفعه فيصير هذا المقدار مستثنى ولان هذا التقدير من التفريق لا يسمى تفريقا عادة والعادة هي
المعتبرة زبلي (قوله فترك منه درهما) اي لم يأخذه منه اصلا (قوله كيف شاء) اي جملة
او متفرقا (قوله لا يَحْتِ) كذا ذكر في البحر عن الظهيرة هذه المسئلة غير معللة والظاهر
انها بمعنى المسئلة المارة لان درهما دون درهم بمعنى متفرقا كما مر وقوله هنا الاجمالة هو
معنى لا يقبضه متفرقا لكن الاولى في الاثبات وهذه في التني والمعنى واحد ورأيت في طلاق
الذخيرة في ترجمة المسائل التي ينظر فيها الى شرط البرهوب لرجل مالا فقال الواهب امرأتى
طالق ثلاثا ان انقضت هذا المال الذي وهبتك الاعلى اهلك ثم انه اتفق بعضه على اهله وقضى
بالباقى دينا او حج او تزوج لانطلق امرأة الخائف ذكره خواهر زاده في شرح الحليل وعاله
بان شرط بره اتفاق جميع الهية على اهله فيكون شرط حته ضد ذلك وهو اتفاق جميعها على
غيرهم ولم يوجد وهو نظير ما لو حلف لا يأخذ ماله على فلان الاجمالة واخذ البعض دون
البعض لا يَحْتِ لان شرط بره اخذ جميع الدين جملة فيكون شرط حته ضد ذلك وهو اخذ جميع
الدين متفرقا ولم يوجد ذلك كذا هنا اه وحاصله انه لا يَحْتِ بمجرد قبض البعض جملة او متفرقا
مالم يقبض الباقي كما مر فاذا ترك البعض بان لم يقبضه اصلا ببراء او بدونه لم يَحْتِ لعدم شرطه
وهو قبض كله غير جملة اي متفرقا ولما كانت هذه المسئلة في معنى الاولى كما ذكرنا قال الشارح
وهو الحلية في عدم حته في الاولى وبقي هنا شيء وهو ما لو لم يأخذ من دينه شيئا اصلا او لم يمتنع
في مسئلة الهية شيئا بان ضاعت الهية مثلا والظاهر انه لا يَحْتِ لان المعنى ان اخذت ديني لا اخذه
الاجمالة وان افقته لا تنفقه الاعلى اهلك ونظيره لا يسع هذا التوب الا بعشرة ولا يخرج
الابان في لم يبعه او لم يخرج اصلا فلا شك في عدم الْحَتِّ فكذا هنا ومنه يعلم جواب ما لو حلف
لا يشكوه الامن حاكم السياسة وترك شكله اصلا لا يَحْتِ هذا مظهره في فاعلمه (قوله
بملكها) متعلق بقوله لا يَحْتِ (قوله لان غرضه في الزيادة على المائة) اي ان ذات هو المقصود
عرفا والمحسوسون مثلا ليس زائدا على المائة وهذا بخلاف ما لو قال لي على زيد مائة وقال زيد
خمسون فقال ان كان لي عليه الامانة فهذا لفي النقصان لان قصده بينه الرد على انكساره
فتح (قوله لو ما فيه الزكاة) اي لو كانت الزيادة من جنس ما يجب فيه الزكاة كالنقدين والسائمة

والألا حتى لو قال (امرأته كذا ان كان له مال وله عروس) وضباع ١٨٦ (ودور لغير التجارة لم يحث) خزائن كل

(حلف لا يفعل كذا تركه على الابد) لان الفعل يقتضى مصدرا منكرا او التكررة في التثنية (فلو فعل) المحلوف عليه (مرة) حثت و(انحاث) بينه وما في شرح الجمع من عدمه سبو (فلو فعله مرة اخرى لا يحث) الا في كماله (ولو قيدها بوقت) كوا الله لا افعل اليوم (ففى) اليوم (قبل الفعل بر) لو جود ترك الفعل في اليوم كله (وكذا ان هلك الخالف والمحلوف عليه) يرتحق عدم ولو جن الخالف في يومه حثت عندنا خلافا لاحد فتح (ولو حلف ليفعله برمرة) لان التكررة في الانبات تخص والواحد هو التيقن ولو قيدها بوقت ففى قبل الفعل حثت ان بقى الامكان والا بأن وقع اليأس بموته او بشقوت المحل بطلت بينه كاسم في مشقة الكوز زيلى (حلفه وال ليعلمته بكل داعر) بمهملتين اى مفسد (دخل البلدة تقيد) حلفه بقيام ولايته (بيان لكون اليمين المنطقية تصير مقيدة بدلالة الحال مطلب

وعروس التجارة وان قلت الزيادة ولو كانت من غيره كالزريق والدور لم يحث وهذا لان المستثنى منه عرفه المال لا الدرهم ومطلق المال ينصرف الى الزكوى كالمال والله ليس الى مال أو قال مالى في الساكن صدقة وهذا بخلاف ما لو اوصى بثلث الماله أو استأمن الحربى على ماله حيث يتم جميع الاموال لان الوصية خلافة كليات ومقصود الحربى الغنية له بماله وتماه في شرح التلخيص (قوله حتى لو قال الخ) تفريع على ما فهم من كلامه من ان المال اذا اطلق ينصرف الى الزكوى كالمال فانما فهم (قوله تركه على الابد الخ) ففى اى وقت فعله حثت وان نوى يوما أو يومين أو ثلاثة أو بلدا أو منزلا أو ماشيه لم يدين اصلاته نوى تخصيص ما ليس بملفوظ كما في الذخيرة (قوله لان الفعل يقتضى مصدر امسكرا الخ) فاذا قال لا اكلم زيدا فهو بمعنى لا اكلمه كلاما وهذا احد تعليلين ذكرهما في غاية البيان تان بهما انه نفي فعل ذلك الشيء مطلقا ولم يقيد بشئ دون شئ فيم الامتناع عنه ضرورة عموم النفي وعليه اقتصر في البحر وهو اظهر واحسن منها ما نقلناه عن الذخيرة لما يرد على الاول ان عموم ذلك المصدر في الافراد لا في الازمان وايضا فقد قال ح ان هذا يتنافى ما مر في باب اليمين في الاكل اى من ان التائب في ضمن الفعل ضرورى لا يظهر في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح ومن ان الفعل لا عموم له كافي المحيط عن سيويه (قوله وما في شرح الجمع) اى لان ملك من عدمه اى عدم انحلال اليمين فهو سبو كافي البحر بل تحل فاذا حث مرة بفعله لم يحث بفعله ثانيا وللعلامة قاسم رسالة رد فقه على العلامة الكافيحي حيث اغتبيا في شرح الجمع ونقل فيها اجماع الائمة الاربعة على عدم تكرار الحث (قوله لا يحث) لانه بعد الحث لا يتصور البر وتصور البر شرط بقاء اليمين فلم يتبق اليمين فلا حثت من رسالة العلامة قاسم عن شرح مختصر المكرخى (قوله الا فى كماله) لاستزاهما تكرار الفعل فاذا قال كمالا فعلت كذا يحث بكل مرة (قوله وكذا الخ) هذا اذا لم يمتض الوقت (قوله والمحلوف عليه) الواو بمعنى اى (قوله لتحقق لعدم) اى عدم الفعل في اليوم ط (قوله ولو جن الخالف الخ) محل هذا في الانبات كفى الفتح وصورته قال لا اكلن الرغبة في هذا اليوم فجن فيه ولم يأكل اما في صورة اننى اذا جن ولم يأكل فلا شك في عدم الحث ط وقدم المصنف اول الايمان انه يحث لو فعل المحلوف عليه وهو معنى عليه أو مجنون (قوله لان التكررة في الانبات تخص) أراد بالكررة المصدر الذى تضمنه الفعل وهذا مبنى على التعليل السابق وقد علمت ما فيه وفى الفتح لان الملزم فعل واحد غير عين اذا المقام للانبات فير باى فعل سواء كان مكرها فيه أو ناسيا اصلا أو وكلا عن غيره واذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الحث حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بموت الخالف قبل الفعل فيجب عليه ان يوصى بالكفارة أو بفوت محل الفعل كالحلف ليضربن زيدا أو لياكلن هذا الرغبة فأت زيدا أو اكل الرغبة قبل اكله وهذا اذا كانت اليمين مطلقة اه (قوله ولو قيدها بوقت) مثل لياكلنه في هذا اليوم فتح (قوله بأن وقع اليأس) اى قبل مضى الوقت (قوله او بفوت المحل) هذا عندنا خلافا لابي يوسف فتح (قوله تقيد حلفه بقيام ولايته) هذا التحصيل بالزمان ثبت بدلالة الحال وهو العلم بأن المقصود من هذا الاستحلاف زجره بما يدفع شره أو شر غيره زجره لانه اذا زجر داعر ان زجر داعر آخر وهذا

لا تحقق الا في حال ولايته لانها حال قدرته على ذلك فلا يفيد قائلته بعدم زوال سلطته والزوال بالموت وكذا بالعزل في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يجب عليه اعلامه بعد العزل ففتح **(قوله)** وينبغي تقييد يمينه بقور علمه (هذا بحث لابن الهمام فانه قال وفي شرح الكثر من ان الحالف لو علم بالداعى ولم يعلم به لم يحنث الا اذا مات هو او المستحلف او عزل لانه لا يحنث في اليمين المطلقة الا باليأس الا اذا كانت مؤكدة فيحنث بمضى الوقت مع الامكان اه ولو حكم بان عقاد هذه للقور لم يكن بعيدا نظرا الى المقصود وهو المبادرة لجزه ودفع شره والداعى يوجب التقييد بالقور أى فور علمه به اه واقره في البحر والنهر والمنع واعترض بأنه خلاف ظاهر الرواية في العناية وليس يلزمه الاعلام حال دخوله وانما يلزمه ان لا يؤخر الاعلام الى ما بعد موت الوالى او عزله على ظاهر الرواية اه قلت قوله على ظاهر الرواية راجع الى قوله او عزله اى بناء على ظاهر الرواية من ان العزل كاللوث في زوال الولاية خلافا لما عن ابي يوسف كما يعلم مما نقلناه سابقا عن الفتح ولا شك ان التقييد بالقور عند قيام القرينة حكم ثابت في المذهب فصار حاصل بحث ابن الهمام ان الوالى اذا كان مراده دفع الفساد في البلد وحلف رجلا ان يعلمه بكل مفسد دخل البلد فليس مراده ان يخبره بعد افساده سنين في البلد بل مراده اخباره به قبل اظهاره الفساد فهذا قرينة واضحة على ان هذه اليمين بين الفور الثابت حكمها في المذهب فافى شرح الكثر والعناية مبنى على عدم قيام قرينة الفور وما بحثه ابن الهمام مبنى على قيامها حيث قامت القرينة على الفور حكم بها بنص المذهب والا فلا فلم يكن بحثه مخالفا للمعقول بل هو معقول مقبول فلذا اقره عليه الفحول فافهم **(قوله)** واذا سقطت لاتعود (اى اذا سقطت بالعزل كاهو ظاهر الرواية كما مر لاتعود بعوده الى الولاية **(قوله)** ولو ترقى بلا عزل الخ) هذا لم يذكره في الفتح بل ذكره في البحر بحثنا قوله ولم أر حكم ما اذا عزل من وظيفته وتولى وظيفة أخرى أعلى منها وينبغي ان لا تبطل اليمين لانه صار متمكنا من ازالة الفساد اكثر من الحالة الاولى اه قلت الظاهر ان محل هذا ما اذا لم يكن فاصل بين عزله وتوليته بل المراد ترقيه في الولاية وانتقاله عن الاولى الى الاعلى منها ولذا عبر الشارح بقوله ولو ترقى بلا عزل اما لو عزل ثم تولى بعد يوم مثلا فقد تحقق سقوط اليمين والساقط لا يعود **(قوله)** ومن هذا الجنس اى جنس ما تقيد بالمعنى وان كان مطلقا في اللفظ **(قوله)** او الكفيل بأمر المكفول عنه) كذا وقع في البحر ولم يذكر في الفتح والنهر لفظ الامر ولذا قيل انه لا فائدة للتقييد به اقول اى لان رب الدين له ولاية المطالبة على الكفيل سواء كان كفيلاً بأمر المكفول عنه او لا لكن هذا بناء على ان الكفيل منصوب عطفاً على غريمه ولفظ امر مضاف الى المكفول عنه وليس كذلك بل الكفيل مرفوع عطفاً على رب الدين ولفظ أمر بالتثنية والمكفول عنه منصوب عطف على غريمه فمعقول حلف بوضعه قول كافي النسبى او الكفيل بالامر المكفول عنه وعليه فالتقييد بالامر له فائدة ظاهرة لان الكفيل بالامر له الرجوع على المكفول عنه فيصير بمنزلة رب الدين فلذا كان لتحليفه المكفول فائدة وبتقيد تحليفه بمدة قيام الدين بمنزلة رب الدين فافهم وفي الحاشية الكفيل بالنفس اذا حلف الاصيل لا يخرج من البلدة الا باذنه فقضى الاصيل دين الطالب ثم خرج بعد ذلك لا يحنث **(قوله)** وولاية النع حال قيامه (اى قيام الدين ومفاده ان ذلك فيما اذا لم يكن الدين

وينبغي تقييد يمينه بقور علمه واذا سقطت لاتعود ولو ترقى بلا عزل الى منصب أعلى فاليمين باقية لزيادة تمكنه ففتح ومن هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله (كاهو حلف رب الدين غريمه او الكفيل بأمر المكفول عنه ان لا يخرج من البلد الا باذنه تقيد بالخروج حال قيام الدين والكفاله) لان الاذن انما يصبح ممكنا له ولاية النع وولاية النع حال قيامه (و) منها (لو حلف لا يخرج أمرأته الا باذنه تقييد بحال قيام الزوجية بخلاف لا يخرج أمرأته من الدار

مؤجلا ذائلا له مدحه من الخروج ولا مطاوعة قبل حنونا الاجل وفيما اذا ادعى الكفيل لرب المال ذائلا له مدحه المكفول عنه قبل الاداء وله ملازمته اوجسه اذا لم يوزع المكفيل اوجس فليأتمل (قوله لعدم دلالة التقييد) لانه لم يذكر الاذن فلا موجب للتقييد بزمان الولاية في الاذن وعلى هذا الوقال لامرأته كل امرأة تزوجها غير انك فضا في مفاصل امرته طلاقا بانها اولان ثم تزوج بغير انهما طلقا لانه لم يتقيد بميثه بقاء النكاح لانها انما تتقيد به لو كانت المرأة تستفيد ولاية الاذن والمنع بعقد النكاح اه فتح أى بخلاف الزوج فانه يستفيد ولاية الاذن بالعقد وكذا رب الدين كفي في الذخيرة وما قبل من ان الاضافة في قوله امرأتى تدل على التقييد لانها بعد العدة لم تسق امرأته مدفوع بان الاضافة للتقييد بل لتعريف كقولوا في قوله ان قبلت امرأتى فولاية فبعدم حر فقها بعد البيئونة بحث ففهم وانظر ما قدمناه في التعاليق من كتاب الطلاق (قوله ونحوه) كالاحارة والصرف والسلم والنكاح والرهن والحاليع (قوله وكذا في طرف التقييد) فذا قال لأهب حنن الانجاب فقط بخلاف البائع (قوله والاصل الخ) الفرق ان الهبة عقد تبرع قيمته اشترع اما البائع فعاوضة فاقضى الفعل من الجانبين وعند زفر الهبة كالبائع وانفقوا على انه لو قال بعثك هذا الثوب او آجرتك هذا الدار فلم يقبل وقال بل قبلت فالقول له لان الاقرار بالبائع تضمن الاقرار بالانجاب والقول وعلى الخلاف القرض وعن أبي يوسف ان القبول فيه شرط لانه في حكم معاوضة ونقل فيه عن أبي حنيفة روايتان والبراء يشبه البيع لان فادته الملك باللفظ والهبة لانه تملك بلا عوض وقال الحلواني انهما كالهبة وقيل الاشبه ان يلحق البراء بالهبة والقرض بالبائع والاستقراض كالهبة بلا خلاف اه ملخصا من الفتح والبحر وانظر ما قدمناه في باب الثمين بالبائع والشراء * (فرع) في الفتح لو قال لعبدان وهبك فلان متى فانت حر فوجهه منه ان كان العبد في بد الوهاب لا يعتق سلمه له أولا وان كان ودعة في بد الموهوب له ان بدأ الوهاب فقال وهبتك لا يعتق قبل أولا وان بدأ الآخر فقال هبه متى فقال وهبته منك عتق (قوله شرط في الحنن) هذا فيما لو كان الحلف على الشيء فلو على الاثبات فهو شرط في البر فكان المناسب اسقاط قوله في الحنن ففهم (قوله لا يشبه) بفتح الياء والشرين مضارع شمت الطيب بكسر الشين في الماضي وجاء في لغة فتح الميم في الماضي وضمها في المضارع نهر والمشهورة الفضيحة الاولى كما في الغني (قوله وباسمين) بكسر السين وبعضهم يفتحونها وهو غير منصرف وبعض العرب يعربه اشباع جمع المذكر السالم على غير قياس مصباح (قوله وانمول عليه العرف) ذكر ذلك في الفتح بعد حكاية الخلاف في تفسير الريحان وهو انه مطاب ريحه من الثبات او ما ساقه رائحة طيبة كالورد او ما اساقه من البقول ماله رائحة مستلذة وغير ذلك (قوله فو حدر ربحه) أي من غير قصد شمه (قوله اعرف) ما في البداية من حنن بالدهن لا الورق وما قاله الكرخي من حنن بهما معنى على اختلاف العرف وعرفنا ما ذكره المصنف فتح ملخصا (قوله فاجاز بالقول) كرضيت وقبالت نهر وفي حاوي الزاهدى لو هناه الناس نكاح الفضولى فسكت فهو اجازة (قوله حنن) هذا هو اختار كفي في التبيين وعليه اكثر المشايخ

(حلف ليس ولا فوجهه له فو يقبل بر) وكذا كل عقد تبرع كعارية وموصية واقرار (بخلاف البيع) ونحوه حيث لا يبر بالقبول وكذا في طرف الشيء والاصل ان عقود التبرعات بازاء الانجاب فقط والمعاوضات بازاء الانجاب والقبول معا (وحاضرة الموهوب له شرط في الحنن فلو وهب الحالف لغائب لم يحنن انما ابن ملك فليحفظ (لا يحنن في حلفه لا يشبه ريحانا بشم ورد وباسمين) والممول عليه العرف فتح (د) بين (الشم تقع على) الشم المقصود فلا يحنن لو حلف لا يشبه طيبا فوجد ريحه وان دخلت الرائحة في دماغه فتح (ويحنن في حلفه لا يشترى بنفسه او وردها بشره او رقيما لادنههم) لا يعرف (حلف لا يتزوج فزوجه ففسولى فاحز بالقول حنن

مطلب

حلف ليس له فوجهه له فو يقبل بر بخلاف البيع ونحوه

مطلب

حلف لا يشبه ريحانا

مطلب

حلف لا يتزوج فزوجه فضولى

بالقول ايضا) اتفاقا لاستنادها
لوقت العقد كل امرأت تدخل
فى نكاحى (او تصير حلالا لى
فكذا فاجاز نكاح فضولى
بالفعل لا يباحث) بخلاف كل
عبد يدخل فى ملكى فهو
حر فاجازه بالفعل حث
اتفاقا لكثرة اسباب الملك
عمادية وفيها حالف لا يطلق
فاجاز طلاق فضولى قولا
او فعلا فهو كالنكاح غير
ان سوق المهر ليس باجازه
لوجوبه قبل الطلاق قال
لامرأة الغير ان دخلت دار
فلان فأنت طالق فاجاز
الزوج فدخلت طلقت
(ومثله) فى عدم حثه
باجازته فعلا ما يكتبه الموقوفون
فى التعاليم من نحو قوله (ان
تزوجت امرأة بنفسى او
بوكلى او بفضولى) او
دخلت فى نكاحى بوجه
ما تكن زوجته طالقا لان
قوله او بفضولى الى آخره
عطف على قوله بنفسى
وعامه تزوجت وهو خاص
بالقول واما يسند باب
الفضولى لوزاد واجزت
نكاح فضولى ولو بالفعل
فلا يخص له الا اذا كان
المعاق طلاق المزوجة
فيرفع الامر الى شافى
ليفسخ النكاح المنصافة
وقدمنا فى التعاليم

والفتوى عليه كفى الحاية وبه اندفع ما فى جامع الفصولين من ان الاصح عدمه بجر **(قوله)**
وبالفعل) كيمت المهر او بعضه بشرط ان يصل اليها وقيل الوصول ليس بشرط نهر وكفتياها
بشهوة او جاعها لكن يكره تحريما لقرب نفوذ العقد من المحرم بجر قلت فلو بعث المهر
اولا لم يكره التقييل والجماع لحصول الاجازة قبله **(قوله)** ومنه الكتابة (اى من الفعل مالو
اجاز بالكتابة لما فى الجامع حلف لا يكلم فلانا او لا يقول له شيا فكتب اليه كتابا لا يباحث وذكر
ابن سامة انه يباحث نهر **(قوله)** به يفتى) مقابله ما فى جامع الفصولين من انه لا يباحث بالقول
كامر فكان المناسب ذكره قبل قوله وبالفعل أفاده ط **(قوله)** لاستنادها (اى الاجازة لوقت
العقد وفيه لا يباحث بمباشرة قبل الاجازة اولى بجر **(قوله)** لا يباحث (هذا احد قولين قاله
الفقيه ابو جعفر ونجم الدين النسفى والثانى انه يباحث وبه قال شمس الأئمة والامام البرزوى
والسيد ابو القاسم وعليه مشى الشارح قيل فصل المشبهة لكن رجح المصنف فى فتاواه الاول
ووجهه ان دخولها فى نكاحه لا يكون الا بالتزويج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به
فيصير فى التقدير كأنه قال ان تزويجها وبزويج الفضولى لا يصير متزوجا كما فى فتاوى العلامة
قاسم قلت فبقاى ان له سدين التزوج بنفسه والتزويج بلفظ الفضولى والثانى غير الاول بدليل
انه لا يباحث به فى حلقه لا يتزوج تأمل **(قوله)** لكثرة اسباب الملك) فانه يكون بالبيع والارث
والهبة والوصية وغيرها بخلاف النكاح كما علمت فلا فرق بين ذكره وعدمه **(قوله)** او فعلا
كاخراج متاعها من بيته ط **(قوله)** لوجوبه قبل الطلاق) فلا يحال به الى الطلاق بخلاف
النكاح لان المهر من خصائصه منج عن العمادية **(قوله)** قال (اى فضولى **(قوله)** فاجاز الزوج)
اى اجاز تعليق الفضولى **(قوله)** ومثله) اى مثل ما فى المتن **(قوله)** ما يكتبه الموقوفون (اى الذين
يكسبون الوثائق اى الصكوك **(قوله)** الى آخره) المناسب حذفه لان قوله او دخلت فى نكاحى
معطوف على تزوجت لاعلى بنفسى فلا يصح تعليقه بأن عامه تزوجت بل العلة فيه انه ليس له
الاسباب واحد وهو التزوج كامر وهو لا يكون الا بالقول أفاده ط **(قوله)** وهو خاص بالقول
فقوله او بفضولى ينصرف الى الاجازة بالقول فقط بجر **(قوله)** فلا يخص له (الح) كذا فى البحر
وتسعه فى النهر والمنع وفى فتاوى العلامة قاسم وجامع الفصولين انه يختلف فيه قيل لاوجه
لجوازه لانه شدد على نفسه وقال الفقيه ابو جعفر وصاحب الفصول حينئذ ان تزوجه فضولى
بلا امرها فيجيزه هو فيبحث قبل اجازة المرأة لالى جزاء لعدم الملك ثم تجيزه هى فاجازتها
لا تعمل فيجدد ان العقد فيجوز اذا عين العقدت على تزوج واحد وهذه الحلية انما يحتاج اليها
اذا قال أو تزوجها غيرى لاجلى وأجيزه اما اذا لم يقل وأجيزه قال النسفى يزوج الفضولى لاجله
فطلق فلانا اذا شرط تزويج الغير له مطلقا ولكنها لا تحرم عليه لطلاقها قبل الدخول فى ملك
الزوج قال صاحب جامع الفصولين فيه تسامح لان وقوع الطلاق قبل الملك محال اه قلت
انما سماه تسامحا لظهور المراد وهو انحلال النكاح لالى جزاء لان الشرط تزويج الغير له وذلك
يوجد من غير توقف على اجازته بخلاف قوله ان تزوجها فانه لا يوجد الا بعقد نفسه واقعد
غيره واجازته **(قوله)** الا اذا كان المعلق طلاق المزوجة) فى بعض النسخ المزوجة الى التى

مطلب — قال كل امرأة تدخل فى نكاحى فكذا

حلف ان لا تزوجها بنفسه او بفضولي احترازا عما لو كان المعلق طلاق زوجته الاصلية بأن قال ان تزوجت عليك بنفسى او بفضولى فانت طالق فان حكم الشافعى بفسخ العين المضافة يؤكد الحث لا ينافيه **(قوله ان الافاء كاف)** اى افاء الشافعى للحالف بطلان هذه العين وهو رواية عن محمد أتى بها اثمة خوارزم لكنها ضعيفة فلم يقل كل امرأة أتزوجها ففى كذا فتزوج امرأة وحكم القاضى بفسخ العين ثم تزوج اخرى يحتاج الى الفسخ ثانيا عندهما وقال محمد لا يحتاج وبه يفتى كافى الظهيرية فمن قال ان بطلان العين هو قول محمد المتفق به كافى الظهيرية فقد اشبه عليه حكم بأخر كما قدمنا بيانه في باب التعليق فافهم **(قوله بحر)** الاولى ان يقول نهر لان جميع ما قدمه مذكور فيه اما في البحر فانه لم يذكر قوله انه ما يكتبه الموفقون ولا قوله او دخلت في نكاحى بوجه ما ولا قوله وقدمنا في التعاليق **(قوله)** لان المراد بها المسكن عرفا) يعنى ان المراد ما يشمل المسكن فصدق على المملوكة غير السكونة وفيه تفصيل وخلاف ذكرناه في باب العين بالدخول **(قوله)** ولا بد ان تكون سكناه لا بطريق التبعية **(الح)** بخلاف لما قدمه في الباب المذكور من قوله ولوتبعنا وهو ما في الحانية لو حلف لا يدخل دار بنته او امه وهى تسكن في بيت زوجها فدخل الحالف حث وقد ذكر في الحانية ايضا مسألة الواقعات وقال ان لم ينو تلك الدار لا يحنث لان السكنى تضاف الى الزوج لا الى المرأة ويمكن الجواب بأن الدار في مسألة الحانية المارة لما لم يكن للمرأة انعقدت يمنة على دار السكنى بالتبعية فحنث اما في مسألة الواقعات المذكورة هنا فالدار فيها ملك المرأة فانصرفت العين الى ما ينسب اليها اصاله فلما سكنها زوجها نسبت اليه وانقطعت نسبتها اليها فلم يحنث الحالف بدخولها ما لم يتوها أفاد بعضه السيد ابوالسعود لكن قدما في باب الدخول عن التواريخية ما يفيد اختلاف الرواية ولكن ما ذكر من الجواب توفيق حسن رافع للخلاف بقيد عدم النية المذكور أخذنا مما مر عن الحانية فافهم **(قوله)** بتشديد اللام) كذا في البحر عن مسكين والظاهر ان التشديد غير لازم لانه يقال مفلس وجمعه مفاليس كافى المصباح وهذا أعم من المحكوم بأفلاسه وغيره كما لا يخفى **(قوله)** بل وصف في الذمة **(الح)** ولهذا قيل ان الديون تقضى بامثالها على معنى ان المقبوض مضمون على القابض لانه قبضه لنفسه على وجه التملك ولرب الدين على المدين مثله فالتقى الدينان قصاصا وتامه في البحر **(قوله)** فان لم يفعله المحاطب حث) كذا أطلقه في الحانية والفتح والنهر وظاهره انه يحنث سواء أمره بالفعل او لا وهو كذلك لان أمره لا يتحقق الفعل من المحلوف عليه وشرط بره هو الفعل وشرط حثه عدمه وبأن تمام بيانه قريبا هذا ورأيت في الصيرفية مر على رجل فأراد ان يقوم فقال والله لاتقم فقام لا يلزم المار شئ لكن عليه تعظيم اسم الله تعالى اه و ذكره في البرازية بعبارة فارسية فهذا الفرع مخالف لما مر وقد يجاب بان قوله لاتقم نهى وهو انشاء في الحال تحقق مضمونه عند التناظر به وهو طلب الكف عن القيام فصار الحلف على هذا الطلب الانشائي لا على عدم القيام فالنقصود من الحلف تأكيد ذلك الطلب فليتأمل والظاهر ان الامر مثل النبى فاذا قال بالله اضرب زيدا لا يحنث بعدم ضربه ويظهر ايضا انه لو قدم ثم قام لا يحنث ولو لم يكن بلفظ النبى لان المراد النبى عن القيام الذى تنهى له المحلوف عليه فهو يمين

(حلف لا يدخل دار فلان) انتظم المملوكة والمستأجرة والمستأجرة لان المراد بها المسكن عرفا ولا بد ان تكون سكناه لا بطريق التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلانة قد دخل دارها وزوجها ساكن بها لم يحنث لان الدار انما تنسب الى الساكن وهو الزوج نهر عن الواقعات لا يحنث في حلفه انه لا مال له وله دين على مفلس) بتشديد اللام اى محكوم بأفلاسه **(او)** على **(ملى)** غنى لان الدين ليس بمال بل وصف في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة **(فروع)** قال لغيره والله لتفعلن كذا فهو حالف فان لم يفعله المحاطب حث

مطلب

حلف لا مال له

مطلب

الديون تقضى بامثالها

مطلب

قال لغيره والله لتفعلن

كذا فهو حالف

مطلب

قال والله لاتقم فقام لا يحنث

الفور المارياتنا وهذه المسئلة تقع كثيرا (قوله مالم ينو الاستحلاف) فان نوى الاستحلاف فلا شيء على واحد منهما خاتية وفتح أى لان المخاطب لم يجبه بقوله نعم حتى يصير حالها قال في الخاتية ولو قال والله لتفعلن كذا فقال الآخر نعم فهو على خمسة اوجه * احدها ان ينوى كل من المبتدئ والجيب الحلف على نفسه فهما حالان أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان قوله نعم يتضمن إعادة ما قبله فكأنه قال والله لأفعلن كذا فإذا لم يفعل حننا جميعا * الوجه الثاني ان يريد المبتدئ الاستحلاف والجيب اليمين على نفسه فالخالف هو الجيب فقط * الثالث ان لا يريد الجيب اليمين بل الوعد فلا يكون احدها خالفا * الرابع ان لا يكون لاحدها نية فالخالف هو المبتدئ فقط * الخامس ان يريد المبتدئ الاستحلاف والجيب الحلف فالجيب خالف لآخره ملخصا قلت هذا الاخير هو عين الثاني فتأمل (قوله فالخالف هو المبتدئ) وكذا فيما لو قال أحلف او اشد بالله قال عليك أو لا فلا يمين على الجيب في الثالثة وان نوى ان يكون الخالف هو الجيب خاتية قلت ووجهه انه اسند فعل القسم الى نفسه فلا يمكن ان يكون فاعله غيره (قوله مالم ينو الاستهفاء) أى بأن تكون همزة الاستهفاء مقدرة فصيبر المعنى هل احلف ام لا وهذا يصلح حيلة اذا أراد ان لا يبحث فافهم (قوله فالخالف الجيب) ولا يمين على المبتدئ وان نوى اليمين خاتية وفتح أى لاستاده الحلف الى المخاطب فلا يمكن ان يكون الخالف غيره (قوله لا يدخل فلان داره الخ) نقله في النهر عن منية المفتى وهكذا رأيته فيها لكن بلفظ الدار معرف فوهذا محمول على ما اذا كان فلان ظالما لا يمكن الخالف ان يمنعه كما يعلم ما ذكره الشرنبلالى في رسالة عن الخاتية والخلاصة وغيرها حاتف لا يدخل فلانا يدخل هذه الدار فلو الدار ملك الخالف فشرط البر منعه بالقول والفعل بقدر ما يطيق فلو منعه بالقول دون الفعل حنث وان لم تكن له فتمعه بالقول دون الفعل لا يبحث بالدخول وفي القية عن الوري حلف ليخرجن ساكن داره اليوم والساكن ظالم غالب يتكلف في اخراجه فان لم يمكنه فاليمين على التلفظ باللسان اه قال وهذا يفيدان ما مر من حنث المالك بالتمنع بالقول فقط مقيد بما اذا قدر على منعه بالفعل والا فيكفيه القول ويفيده قول الخاتية بقدر ما يطيق هذا حاصل ما ذكره في الرسالة وقد خصها السيد أبو السعود تلخيصا مختلا ونقله عنه ط في الباب السابق وانه افترى بناء على ما فهمه فيمن حلف على اخته أن لا تتكلم بأنها لو تكلمت بعدما نهاها عن الكلام لا يبحث لانه لا يملك منعها وقاس على ذلك ايضا انه لو كانت اليمين على الاثبات مثل لتفعلن يكنى امره بالفعل قلت وهذا خطأ فاحش للفرق البين بين قولنا لا ادعه يفعل وبين لا يفعل بوضع ذلك ما قد مناه في التعليق عن الوالو الحية رجل قال ان ادخلت فلانا بيتي اوقال ان دخل فلان بيتي اوقال ان تركت فلانا يدخل بيتي فامرأته طالق فاليمين في الاول على ان يدخل بامرء لانه متى دخل بامرء فقد أدخله وفي الثاني على الدخول امر الخالف أو لم بامرء علم او لم يعلم لانه وجد الدخول وفي الثالث على الدخول يعلم الخالف لان شرط الحنث الترك للدخول متى علم ولم يمنع فقد تركه ونقل مثله في البحر عن المحيط وغيره فانظر كيف جعلوا اليمين في الثاني على مجرد الدخول لان المحلوف عليه هو دخول فلان فمتى تحقق دخوله تحقق شرط الحنث وان منعه قولاً او فعلاً لان منعه لا يبنى دخوله بعد تحققه وأما عدم الحنث بالتمنع قولاً وفعلاً او قولاً فقط على التفصيل المار فهو خاص بالخلف على

مطلب

قال لتفعلن كذا فقال نعم

مالم ينو الاستحلاف * قال

لغيره اقسمت عليك بالله

او لم يقل عليك لتفعلن كذا

فالخالف هو المبتدئ * مالم

ينو الاستهفاء * ولو قال

عليك عهد الله ان فعلت

كذا فقال نعم فالخالف

الجيب * لا يدخل فلان

داره فيمينه على النهي ان

لم يملك منعه والافعل النهي

والمنع جميعا * أجر داره

مطلب

حلف لا يدخل فلان داره

مطلب

في الفرق بين لا بدعه

يدخل وبين لا يدخل

انه لايدعه اولاً ليركه يدخل وكذا قوله لا يخليه يدخل لانه متى لم ينعمه تحقق انه تركه او خلاه
فيحنت هذا هو المصريح به في عامة كتب المذهب وهو ظاهر الوجه وقدمنا في آخر باب
اليمين في الاكل والشرب فيما له قال لا افارقك حتى نقضي حق الله لو فرمته لا ينحت ولو قال
لا افارق حتى ينحت كما في الحاية فقد جزم بنحته اذا فرمته بعد حاقه لا يفارق حتى وعلى هذا الصواب
في جواب الفتوى السابقة ان اخذه اذا تكلمت بنحت سواء منعها عن الكلام او لا نتحقق
بشرط الحنت وهو الكلام ومنعها لاي رفع بعد تحققه كما لا يخفى نعم لو كان الحلف على انه لا يتركها
او لا يخاطبها لكانت عليه بالبيع قولاً فقط ولا يحتاج الى المنع بالفعل لانه لا يملكه كما قال في الحاية
رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يدع فلان يترك على هذه القنطرة فتعنه بالقول يكون بآرائه
لا يملك المنع بالفعل اهـ وما قررناه طهر ان ما قلناه الشارح تبعاً للعينة لا يصح حمله على ظاهره
فالحال انما هو في الكتب فلا بد من تأويله بما قدمناه وقديراً بانه اراد معنى لا يدعه يدخل
كما أفتى به في الحية * يجب سئل عن حلف على صبره انه لا يرحل من هذه القرية فرحل قهر اعليه
فهل ينحت أجاب مقتضى ما فتى به قارى الهداية واستدل به الشيخ محمد الغزوي وأفتى به انه
ان قوى لا يمكنه فرحل قهر اعليه لا ينحت اهـ او يقول بانه سقط من عبارة النية لفظ لا يدعه والا
فهو مردود لان العمل على ما هو المشهور الموافق للمعقول والمنقول دون الشاذ الحفي المعلوم
فانتم هذا التحرير والله سبحانه اعلم * (تأنيبه) * علم ايضا ذكرناه انه لو كان الحلف على
الاثبات مثل قوله والله لافعلن كذا فشرط البر هو الفعل حقيقة ولا يمكن قياسه على لا يدعه
يفعل بأن يقال هنا يكفي أمره بالفعل فان ذلك لم يقل به أحدوا ما علمنا من الفتية في ليخرج
ما كن داره فذلك في معنى لا يدعه يسكن كما علم مما مر ما هنا فلا يكفي الامر لان حلفه على
الفعل لا على الامر به وبجرد الامر به لا ينقذه كما لا يخفى فاذا لم يفعل ينحت الحالف كما مر
سواء أمره او لا وهذا ظاهر جلي ايضاً ولكن جل من لا يسو فافهم **(قوله)** بر قوله اخرج لان
عقد الاجارة منعه من الاخراج بالفعل لان مال الدار لا يملك المتفعة مدة الاجارة فهو حينئذ
كلاجنى شرب لالي **(قوله)** وحافه بر لان قوله لا يدع ينصرف الى ما قدر عليه وبعد تحليفه
لا يقدر على الاخذ وشرط الحنت ان يتركه مع القدرة ولذا لا ينحت اذا قال لا ادع فلان يفعل
ففعلى في غايه **(قوله)** طاعت لان صار حافاً للقاعدة المذكورة عقبه **(قوله)** به يفتى وهو
قول ابن يوسف خلافاً لمختلف الماورين انه اقرضه اثنان المسئلة بحالها لا ينحت اهـ فتج
اي لجواز ان اقرضتهم أبرأوا واستوفى منه قبل الدعوى فلم يظهر كذب المدعى عليه **(قوله)** حنت
الحل لان كل واحد من الشريكين يرجع بالعهدة على صاحبه ويصير الحالف عاملاً مع الحلو
عليه وان كان عقد الشراكة نفسه لا يوجب الحقوق اما العبد المأذون فلا يرجع بالعهدة على
المولى فلا يصير الحالف شريكاً بولاه يخرج عن الظاهرية **(قوله)** فدخل المشتركة اي فلا
ينحت لان نصف الدار لا يسمى داراً فاح **(قوله)** اذا لم يكن ساكناً ترك في الفتح هذا القيد وقد
صرح به في الحاية قال ط اما اذا كان ساكناً ففي داره لان الدار حينئذ تم المستأجرة فاولى
المشركة التي سكنها والله سبحانه اعلم

ثم حلف انه لا يتركه فيما بر
بقوله اخرج * لا يدع ماله
اليوم على غريمه فقدمه
للقاضي وحافه بر * قيل له
ان كنت فعلت صحتاً
ومرأتك خائف فقال نعم
وقد كان فعل طاعت وفي
الاشباه المساعدة الحادية
عشر السؤال معاد في
الحواب قال امرأة زيد
طالق او عبده حر او غايه
المشئ ليت الله ان فعل كذا
وقل زيد نعم كان حالها الى
اخره * ادعى غايه خاف
بالطلاق ماله عليه شئ
فبرهن بالمال حنت به يفتى
حالف ان فلان تأقبل وهو عند
الناس غير ثقيل وعنده
ثقل لم ينحت الا ان ينوى
ما عند الناس لا يعمل معه
في المقصاة مثلاً فعمل مع
شريكه حنت ومع عبده
المأذون لا لا يترك ارض
فلان فروع ارضاً بينه
وبين غبه حنت لان نصف
الارض تسمى ارضاً
بخلاف لا ادخل دار فلان
فدخل المشتركة اذا لم يكن
ساكناً والله سبحانه اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحدود

لما فرغ من الإيمان وكفارتها الدائرة بين العادة والعقوبة ذكر بعدها العقوبات المحضة
ولولا لزوم التفریق بين العبادات لكان ذكرها بعد الصوم اولى لاشتباهه على بيان كفاية الفطر
المغلب فيها جهة العقوبة نهروفتح وهى ستة أنواع حد الزنا وحد شرب الخمر خاصة وحد السكر
من غيرهما والكمية متحدة فيهما وحد القذف وحد السرقة وحد قطع الطريق ابن كمال (قوله)
الحد لطفه في بعض النسخ هو لغة فالضمير عائد على الحد المفهوم من الحدود (قوله المنع) ومنه
سمى البواب والسجان حدا لما منع الاول من الدخول والثاني من الخروج وسمى المعرف
للمباهية حدا لما منع من الدخول والخروج وحدود الدار نهاياتها تمنعها عن دخول مالك الغير فيها
وخروج بعضها اليه وتماه في الفتح (قوله عقوبة) اى جزاء بالضرب او القتل او الرجم او
القتل سمي بها لانها تتلو الذنب من تعبه اذ ابتغى قهستانى (قوله مقدرة) اى مينة بالكتاب
او السنة او الاجماع قهستانى او المراد لها قدر خاص ولذا قال في النهر مقدرة بالموت في الرجم
وفي غيره بالاسواط الآتية اه اى وبالقطع الآتى (قوله حقا لله تعالى) لانها شرعت لمصلحة
تعود الى كافة الناس من صيانة الانساب والاموال والعقول والاعراض (قوله زجرا) بيان
لحكمها الاصلى وهو الاتزجار عما يتضرر به العباد من انواع الفساد وهو وجه تسميتها وحدودا
قال في الفتح والتحقيق ما قال بعض المشايخ انها موانع قبل الفعل زواجر بعده اى العلم
بشرعيتها يمنع الاقدام على الفعل وإيقاعها بعده يمنع من العود اليه (قوله فلا تجوز الشفاعة
فيه) تفريع على قوله تجب الخ قال في الفتح فانه طلب ترك الواجب ولذا انكر صلى الله عليه
وسلم على اسامة بن زيد حين شفع في المخزومية التى سرت فقال انتفع في حد من حدود الله
(قوله بعد الوصول للحاكم) واما قبل الوصول اليه والنيوت عنده فتجوز الشفاعة عند
الرافعه الى الحاكم ليطالعه لان وجوب الحد قبل ذلك لم يثبت فالوجوب لا يثبت بمجرد الفعل بل
على الامام عند النيوت عنده كذا في الفتح وظاهره جواز الشفاعة بعد الوصول للحاكم قبل
قبل النيوت عنده وبه صرح ط عن الحموى (قوله بل المظهر التوبة) فاذا حذو لم يتب بيق عليه
انهم المعصية وذهب كثير من العلماء الى انه مظهر واوضح دليلنا في النهر (قوله واجمعوا الخ)
الظاهر ان المراد انها لا تسقط الحد الثابت عند الحاكم بعد الرفع اليه اما قبله فيسقط الحد
بالتوبة حتى في قطاع الطريق سواء كان قبل جانيتهن على نفس او عضو او مال او كان بعد شئ
من ذلك كما سيأتى في باب به صرح في البحر هنا خلافا لما في النهر نعم يبق عليهم حق العبد من
القصاص ان قتلوا والضمان ان اخذوا المال وقول البحر والقطع ان اخذوا المال سبق قلم
وصوابه والضمان والحاصل ان بقاء حق العبد لا ينافى سقوط الحد وكأنه في النهر توهم ان الباقي
هو الحد وليس كذلك فافهم وفي البحر عن الظهيرية رجل اتى بفاحشة ثم تاب واناب الى الله تعالى
فانه لا يعلم القاضي بفاحشته لاقامة الحد عليه لان السر مدوب اليه اه وفي شرح الاشباه
لليرى عن الجواهر رجل شرب الخمر وزنى ثم تاب ولم يحد في الدنيا هل يحد في الآخرة قال
الحدود حقوق الله تعالى الا انه تعلق بها حق الناس وهو الاتزجار فاذا تاب توبة نصوحا رجو
ان لا يحد في الآخرة فانه لا يكون اكثر من الكفر والردة وانه يزول بالاسلام والتوبة (قوله)

كتاب الحدود

(الحد) لغة المنع وشرعا
(عقوبة) مقدرة وجبت
حقا لله تعالى زجرا فلا
تجوز الشفاعة فيه بعد
الوصول للحاكم وليس
مظهرا عندنا بل المظهر
التوبة واجمعوا انها
لا تسقط الحد في الدنيا

قوله تفريع على قوله تجب
هكذا بخطه بالمضارع
والذى في المتن ويأتى له بعد
ذلك وجبت بالماضى
والخطب سهل اه مصححه

مطلب

التوبة تسقط الحد قبل نيوته

فلا تعزير (حد) تعزير اسم لامبني معها على الفتح وحد خبرها وكذا قوله ولا قصاص حد وقدر
 الشارح خبر الاول لان الخبر المذکور مفرد لا يصلح خبر الهمزة لكنه مصدر للجنس فصاح لهما
 والخطب في ذلك سهل ثم ان الاول مفرع على قوله مقدرة والثاني على قوله وجبت حقا لله تعالى
 وقوله لعدم تقديره اى تقدير التعزير اى كل انواعه لان المقدر بمعناه وهو الضرب على ان
 الضرب وان كان اقله ثلاثة واكثره تسعة وثلاثون لكن ما بين الاقل والاكثر ليس بمقدركا
 افاده في البحر (قوله والزنا) بالفصر في لغة اهل الحجاز فيكتب بالياء وبالماء في لغة اهل نجد
 فيكتب بالفاء بدأ بالكلام عليه لانه لصيانة النسل فكان راجعا الى الموجود وهو الاصل
 وكثرة وقوع سببه مع قطعته بخلاف السرقة فانها لا تكثر كثرته والشرب وان كثر فليس
 حده بتلك القطعية نهى وفتح (قوله الموجب للحد) قيده لان الزنا في اللغة والشرع بمعنى واحد
 وهو وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهته فان الشرع لم يخص اسم الزنا بما يوجب الحد
 بل بما هو اعم والموجب للحد بعض انواعه ولو وطئ جارية امته لا يحد للزنا ولا يحد قاذفه بالزنا
 قبل على ان فعله زنا وان كان لا يحد به وتامه في الفتح وبه علم ان ما في الكثرة وغيره من تعريف
 الزنا بما مر تعريف للشرع الاعم فلا يعترض عليه بترك القيود التي ذكرها المصنف هنا لانه
 تعريف للاخص الموجب للحد على ان القيود المذكورة خارجة عن الماهية لانها شروط
 لاجراء الحكم كما في النهر تأمل (قوله قدر حشفة) اى حشفة او قدرها ممن كان مقطوعا
 لكن صرح بالحق وسكت عن الظاهر لعله بالاولى اختصارا وايقم لفظ قدر لافادة التعميم
 لا للاحتراز عن نفس الحشفة فايلاج بعضها غير موجب للحد لانه ليس وطأ ولذا لم يوجب
 الفسل ولم يفسد الحطب كما في الجوهرية وأشار بسكوته عن "الانزال الى انه غير شرط (قوله مكلف)
 اى عاقل بالغ ولم يقل مسلم لانه غير شرط في حق الحاد (قوله مطلقا) سواء ثبت عليه باقراره
 بالاشارة او بيته كما في البحر وغيره (قوله لا بالبرهان) ذكر ابن الشحنة في شرح الوهبانية انه رآه
 في نسخة الحانية وذكر ان المصنف يعنى ابن وهبان خص ذلك بالاخرس اقول الذي رأيته
 في نسختين من الحانية هكذا ولو اقر الاخرس بالزنا اربع مرات في كتاب كنه او اشارة لا يحد
 ولو شهد عليه اليهود بالزنا لا تقبل الاعمى اذا أقر بالزنا فهو بمنزلة البصير في حكم الاقرار اه
 فقوله ولو شهد عليه الشهود انا ذكره في الاخرس لا في الاعمى خلافا لما رآه ابن الشحنة
 في نسخة فانه غلط لقول الفتح والبحر بخلاف الاعمى صح اقراره والشهادة عليه ومتلوه في
 التارخانية عن المضمرات وبه جزء في شرح الوهبانية للشيخ زبالي وشرح الكثر للعقدي
 (قوله في قبل) متعلق بوطء (قوله او ماضيا) ادخل به العجز والشواه فانها وان لم تكن
 مشتهاة في الحال لكنها كانت مشتهاة فيما مضى (قوله خراج المكروه) اى بقيد طائع والدبر
 بقيد قبل وهذا بناء على قول الامام من انه لا حد بالواطئة اما على قوله ما من انه يحد بفعل
 ذلك في الاجانب فيدخل في الزنا وسيأتى في الباب الآتي (قوله نحو الصغيرة) هو المنة
 والبهيمة ح وهذا خرج بقيد مشتهاة والمراد الصغيرة ونحوها فاعلم لفظ نحو لتقصد التعميم
 كما مر آنفا ونظيره على احد الاحتمالات قولهم تلك لا يخل (قوله خال عن ملكة) اى
 ملك بيته وملك نكاحه وهو صفة لقبيل ط اوصفة لوط (قوله وشبهته) اى شبهة ملك

مطلب
 احكام الزنا

مطلب

الزنا شرعا لا يختص بشا
 يوجب الحد بل اعم

(فلا تعزير) حد لعدم
 تقديره (ولا قصاص) حد
 لانه حق انولى (والزنا)
 الموجب للحد (وطء)
 وهو ادخال قدر حشفة
 من ذكر (مكلف) خرج
 المعصبي والمنعوت (ناطق)
 خرج وطء الاخرس فلا
 حد عليه مطلقا للشبهة
 وأما الاعمى فيحد للزنا
 بالاقرار لا بالبرهان شرح
 وهبانية (طائع في قبل)
 مشتهاة (حالا او ماضيا)
 خرج المكروه والدبر
 ونحو الصغيرة (خال عن
 ملكة) اى ملك الواطئ
 (وشبهته)

اليمن و ملك النكاح فالاولى كوطه جارية مكاتبه او عبده المأذون المديون او جارية المغنم
بعد الاحراز بدارنا في حق الغازي والثانية كتزويج امرأة بلاشهود او أمة بلا اذن مولاه او
تزويج العبد بلا اذن مولاه حوى عن المفتاح ط (قوله اي في الحل) ويقال لها شبهة ملك
وشبهة حكمية كوطه جارية ابنه ط (قوله لافي الفعل) وتسمى شبهة اشتباه كوطه
معتدة الثلاث وحاصله ان شرط كون الوطه زنا خلوه عن شبهة المحل لانها توجب نفى الحد وان
لم يظن حله بخلاف شبهة الفعل فانها لاتنفيه مطلقا بل ان ظن الحل اما ان لم يظنه فلاولذا
خصص الاولى بالارادة مع انه لو اريد خلوه عما يعبر شبهة الفعل بقيد ظن الحل فيها صح ايضا
افاده السيد ابو السعود (قوله في دار الاسلام) مفعول زاد وهذا القيد يوصى اليه قولهم
واين هو وكذا قولهم في الباب الآتي لاحد بالزنا في دار الحرب والبنى و عليه فكان
الاولى ان يقول في دار العدل ليخرج دار البنى ايضا وهذا اذا لم يزن داخل العسكر الذي فيه
السلطان او نائبه المأذون له باقامة الحد والافاقه يحد كإسأى هناك (قوله او تمكينة) بالرفع
عطف على وطه واول للتقسيم والتوزيع واسم الاشارة للوطه ط (قوله فقعدت على ذكره)
اي واستدخلته بنفسها (قوله او تمكينة) لما كانت المرأة متحد الزنا وقد سماها الله تعالى
زانية في قوله الزانية والزاني علم انها تسمى زانية حقيقة ولا يلزم من كونها لاسمى واطئة انها
زانية مجازا فلذا زاد في التعريف تمكينة حتى يدخل فعلها في الميعر وهو الزنا الموجب للحد
فلو لم يكن تمكينة زنا حقيقة لما احتيج الى ادخاله في التعريف وهو ايضا اماره كونها زانية
حقيقة وان لم تكن واطئة كان الرجل يسمى زانيا حقيقة بالتمكين وان لم يوجد منه الوطه
حقيقة وبه سقط ما في البحر من أن تسميتها زانية مجاز فافهم (قوله فتم التعريف) تعريف
بصاحب الكنز وغيره حيث عرفوه بالتعريف الاعم وتقدم جوابه تأمل (قوله وزاد في المحيط
الح) حيث قال من شرائط العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرمة لم يجب الحد للشبهة واصله
ماروى سعيد بن المسيب ان رجلا زنى باليمن فكاتب في ذلك عمر رضى الله تعالى عنه ان كان يعلم
ان الله حرم الزنا فاجلدوه وان كان لا يعلم فعلموه فان عاد فأجلدوه ولان الحكم في الشرعيات
لا يثبت الا بعد العلم فان كان الشيوع والاستفاضة في دار الاسلام اقيم مقام العلم ولكن
لا أقل من ابراث شبهة لعدم التبليغ اه وبه علم أن الكون في دار الاسلام لا يقوم مقام
العلم في وجوب الحد كما هو قائم مقامه في الاحكام كلها عن البحر (قوله وردة في فتح
القدير) اي في الباب الآتي بان الزنا حرام في جميع الاديان والممل فالحرابي اذا دخل دار
الاسلام فاسلم فزنى وقال ظننت انه حلال يحد ولا يلتفت اليه وان كان فعله اول يوم دخوله
فكيف يقال اذا ادعى مسلم اصله انه لا يعلم حرمة الزنا لا يحد لانتفاء شرط الحداه واقره
في البحر والنهر والمنع والمقدس والشربلالي ونازع فيه ط بما مر عن عمر وبأن الحرمة الثانية
في كل ملة لاتنافي ان بعض الناس يجعلها كيف والباب قبل فيه الشبهات واما مسئلة
الحرابي فلعلمها على قول من لا يشترط العلم اه قلت وكذا نازع فيه المحقق ابن أمير حاج في آخر
شرحه على التحرير في بحث الجهل حيث قال بعد نقله مامر عن المحيط غير أن ظاهر قول
المبسوط عقب هذا الاثر فقد جعل ظن الحل في ذلك الوقت شبهة لعدم اشتراط الاحكام بشير

اي في الحل لافي الفعل ذكره
ابن الكمال وزاد الكمال
(في دار الاسلام) لانه لاحد
بالزنا في دار الحرب (أو
تمكينة من ذلك) بان استقى
فقعدت على ذكره فانها
يحددان لوجود التمكين
(او تمكينة) فان فعلها ليس
وطأ بل تمكين فتم التعريف
وزاد في المحيط العلم بالتحريم
فلو لم يعلم لم يحد للشبهة وورده
في فتح القدير بحرمة
في كل ملة

الى ان هذا الظن في هذا الزمان لا يكون شبه معتبرة لاشتهار الاحكام فيه ولكن هذا انما يكون مفيد للعلم بالنسبة الى الناس في دار الاسلام والمسلم المهاجر المقيم بهامدة يطلع فيها على ذلك فاما المسلم المهاجر الواقع منه ذلك في فور دخوله فلا وقد قال المصنف ببنى الكمال في شرح الهداية ونقل في اشتراط العلم بجرمة الزنا اجماع الفقهاء وهو مفيد ان جهله يكون عذرا او اذا لم يكن عذرا بعد الاسلام ولا قبله فتنى يتحقق كونه عذرا وحينئذ فالفرع المذكور اى فرع الحربى هو المشكل فليتأمل اه قلت قد يحسب بأن العلم بالجرمة شرط فيمن ادعى الجهل بها وظهر عليه اماره ذلك بأن نشأ وحدث في شاطئ اوبين قوم جهال مثله لا يعلمون بحرمه او يعتقدون اباحتها فلا يتذكر وجود ذلك فمن زنى وهو كذلك في فور دخوله دارنا لاشك في انه لا يجد اذ التكليف بالاحكام فرع العلم بها وعلى هذا يحمل ما في المحيط وما ذكر من نقل الاجماع بخلاف من نشأ في دار الاسلام بين المسلمين او في دار اهل الحرب المعتقدين حرمته ثم دخل دارنا فانه اذا زنى يجد ولا يثبت اعتذاره بالجهل وعليه يحمل فرع الحربى ويؤول عنه الاشكال وهو ايضا يحمل كلام الكمال وبه يحصل التوفيق وهو اولى من شق العصا والتفريق هذا ما ظهر الى والله سبحانه وتعالى اعلم **(قوله ويثبت)** اى الزنا عند القاضي اماثبوت في نفسه فابحاده الانسان له لانه فعل حسي **(قوله رجال)** لانه لا مدخل لشهادة النساء في الحدود وقيد بذلك من ادخل التاء في العدد كما هو الواقع في النصوص **(قوله فلو جاؤا متفرقين حدوا)** اى حد القذف ولو جاؤا فرادى وقعدوا مقدم الشهود وقام الى القاضي واحد بعد واحد قبلت شهادتهم وان كانوا خارج المسجد حدوا جميعا بجر عن الظهيرية وعبر بالمسجد لانه محل جلوس القاضي يعنى ان اجتماعهم يعتبر في مجلس القاضي لا خارجه فلو اجتمعوا خارجه ودخلوا عليه واحدا بعد واحد فهم متفرقون فيحدون **(قوله بلفظ الزنا)** متعلق بشهادة فلو شهد رجلان انه زنى وآخران انه أقر بالزنا لم يحدوا ولا تحدا الشهود ايضا الا اذا شهد ثلاثة بالزنا والرابع بالاقرار به فيحد الثلاثة ظهيرية لان شهادة الواحد بالاقرار لا تعتبر في كلام الثلاثة قذفا بجر **(قوله لا مجرد لفظ الوطء والجماع)** لان لفظ الزنا هو الدال على فعل الحرام دونهما فلو شهدوا انه وطئها وطأ محرما لا يثبت بجر اى الا اذا قال وطئها زنا والظاهر انه يكفى صريحه من اى لسان كان كما صرح به في الشرع نبالية في حد القذف فانه يشترط فيه صريح الزنا كما هنا تأمل **(قوله وظاهر الدرر الخ)** ونصها اى بشهادة ملتبسة بلفظ الزنا لانه الدال على فعل الحرام او ما يفيد معناه وسبأى بيانه اه ولا يخفى انها محتمة ان يكون قوله او ما يفيد معناه عطفًا على الضمير في قوله لانه الدال يعنى ان الدال على فعل الحرام لفظ الزنا او ما يفيد معناه وليس ذلك صريحًا في ان ما يفيد معناه تصح الشهادة به نعم ظاهر العبارة عطفه على لفظ الزنا لكن قوله وسبأى بيانه اراد به كاقاله بعض المحشين ما ذكره في التعزير من ان حد القذف يجب بصريح الزنا او بما هو في حكمه بأن يدل عليه اللفظ اقتضاء كقوله في غضب لست لابيک او باين فلان أبیه اه وأنت خير بأن هذا لا يتأتى هنا فهذا يؤيد ما قلنا من العطف على الضمير فانهم نعم انه لو لم يبينه بما ذكر في التعزير أمكن حمله على ان المراد به ما كان صريحًا فيه من لغة أخرى فافهم **(قوله لانه يدفع العان عن نفسه)** بيان للهمة وعليه لو كان قذف احدهم الرجل

(ويثبت بشهادة اربعة)
رجال (في مجلس واحد)
فلو جاؤا متفرقين حدوا (١)
لفظ (الزنا لا) مجرد لفظ
(الوطء والجماع) وظاهر
الدرر ان ما يفيد معنى الزنا
يقوم مقامه (ولو) كان
(الزوج احدهم اذا لم يكن)
الزوج (قذفها) ولم يشهد
بزناها بولده للهمة لانه يدفع
اللعان عن نفسه في الاولى

لم تقبل شهادته لما ذكر في الزوج أفاده في البحر **(قوله)** ويسقط نصف المهر) أى يسقطه الزوج بهذه الشهادة لتضمنها بجبى الفرقه من قبلها حيث كانت مطاوعة لولده واما بعد الدخول فلا يسقط شئ من المهر بمطاعته بل تسقط النفقة لنشوزها **(قوله)** ظهيرية) ومثله في البحر عن المحيط بزيادة وتحد الثلاثة ولا يحد الزوج **(قوله)** فيسألهم الامام (الخ) أى وجوبا وقال قاضيان يبنى ان يسألهم درمنتي والظاهر ان يبنى بمعنى يجب لان هذا البيان شرط لأقامة الحد قال في الفتح بعدما صرح بالوجوب ولو سألهم فلم يزيدوا على قولهم انهما زنا لا يحد المشهود عليه ولا الشهود وتامه فيه **(قوله)** أى عن ذاته وهو الابلاج) تفسير للماهية المعبر عنها بما هو وظاهر كلامهم انه ليس المراد بالماهية الحقيقة الشرعية المارة كفى البحر لكن ذكر في الفتح فائدة سؤاله عن الماهية ان الشاهد عساه يظن ان مائة العرجين حراما زنا وان كل وطئ محرم زنا يوجب الحد فيشهد بالزنا قال في النهر وهو ظاهر في ان المراد بمباهيته حقيقته الشرعية الا ان هذا يستلزم الاستغناء عن الكيفية والمكان لتضمن التعريف ذلك فهو من عطف الخاص على العام اه قلت الاستغناء مدفوع لان الماهية بيان حقيقة الزنا من حيث هو واما الكيفية والمكان وغيرها فهى في هذا الزنا الخاص المشهود به فيسألهم عن ذلك ليعلم ان هذا الخاص تحققت فيه الماهية الشرعية احتياطا في درء الحد فتدبر **(قوله)** لجواز كونه مكرها (الخ) بيان لقوله وكيف هو على طريق الترتيب والاولى ان يقول باكرها لان الضمير عائد على الزنا لانه المسئول عنه لعل الزانى **(قوله)** او في صاه) وكذا يحتمل ان يكون بعد بلوغه لكن في زمان متقدم كافي الفتح وغيره وسأيت حذا التقادم **(قوله)** او بأمة ابنة) أى ونحوها ممن لا يحد بوطئها كأمته وزوجته قال في الفتح وقياسه في الشهادة على زنا المرأة ان يسألهم عن زنى بهامن هو لاحتمال المذكور وزيادة كونه صبيا او مجنونا فانها لاحد عليها فيه عند الامام **(قوله)** هو زيادة بيان) أى لانه يعنى عنه بيان الماهية مع ان ظاهر كلامهم ان بيانه موقوف على الحكم كافي البحر و اشار الى ان الضمير في بينوه عائد الى المذكور من الاوجه المسئول عنها كما يؤخذ من عبارة القدورى خلافا لما في بعض الشروح من ان قوله وقالوا الخ بيان لقوله وبينوه لانه بمجرد القول المذكور لا يتم البيان كافي النهر **(قوله)** وعدلوا سرا وعلنا) السر بان يبعث القاضي ورقة فيها اسماءهم واسماء محلتهم على وجه يتميز به كل واحد منهم لمن يعرفه فيكتب تحت اسمه هو عدل مقبول الشهادة والعلانية بان يجمع القاضي بين المزكى والشاهد ويقول هذا الذى زكته يعنى سرا ولم يكتب هنا بظاهر العدالة اتفاقا بان يقال هو مسلم ليس بظاهر الفسق احتيالا للدرء بخلاف سائر الحقوق عند الامام قالوا ويحسبه هنا حتى يسأل عن الشهود بطريق التعزير بخلاف الديون فانه لا يجبس فيها قبل ظهور العدالة وتامه في البحر واعترضه بانه يلزم الجمع بين الحد والتعزير قلت وفيه نظر لانه بهذه الشهادة صار متبهما والمتهم يعزر والحد لم يثبت بعد على انه لا مانع من اجتماعهما بدليل ما يأتى من انه لا يجمع بين جلد ونفى الاساسية وتعزير افتدبر **(قوله)** اذا لم يعلم بحالهم) اما لو علم عدالتهم لا يلزمه السؤال لان علمه اقوى من الحاصل له من الزكى ولولا اهدار الشرع اقامة

ويسقط نصف المهر لو قبل الدخول او نفقة العدة لو بعده في الثانية ظهيرية (فيسألهم الامام عنه ما هو) أى عن ذاته وهو الابلاج عني (وكيف هو واين هو ومتى زنى وبمن زنى) لجواز كونه مكرها او بدار الحرب او في صاه او بأمة ابنة فيستقصى القاضي احتيالا للدرء (فان بينوه وقالوا رأيناها وطئها في فرجها كالميل في المكحلة) هو زيادة بيان احتيالا للدرء (وعدلوا سرا وعلنا اذا لم يعلم بحالهم

الحديث بعلمه لكن يحده بعلمه كفى الفتح قيل والاكتفاء بعلمه هنا مبنى على انه يقضى بعلمه وهو خلاف المفتي به قال ط وفيه ان القضاء هنا بالشهادة لا بعلمه بالعدالة فتأمل **(قوله حكم به)** اى بالحد وهذا اذا لم يقرأ الشهود عليه كإبائى **(قوله)** ما لم يكن متهنكا من هنك زيد الستر هنكا من باب ضرب خرقه وهنك الله ستر الفاجر فضحه مصباح قال فى الفتح بعد سوقه الاحاديث الدلالة على تدب الستر واذا كان الستر مندوبا اليه يبنى ان تكون الشهادة به خلاف الاولى التى مرجعها الى كراهة التزويه وهذا يجب ان يكون بالنسبة الى من لم يعتده ولم يتهنك به والاوجب كون الشهادة اولى لان معلوب الشارع اخلاء الارض من المعاصي والفواحش بخلاف من زنى مرة او مرارا مستترا متخوفاه ملخصا بقى لو كان احدهما متهنكا دون الآخر وظاهر التعليق المذكور ان الشهادة اولى لان درء المفسد مقدم تأمل **(قوله)** ويثبت ايضا باقراره عطف على قوله ويثبت بشهادة اربعة قدم الاول لانه المذكور فى القرآن ولان الثابت بها اقوى حتى لا يندفع الحد بالقرار ولا بالتقدم ولانها حجة متعددة والافرار قاصرة كذا فى الفتح والبحر لكن قوله ولا بالتقدم مخالف لما قدمناه ولماسأى فى باب الشهادة على الزنا ثم رأيت الرملى نبه على ذلك فى حاشية المنح فقال المقرر ان التقدم يمنعها دون القرار وكما يمنع التقدم قبولها فى الابتداء فكذا يمنع الإقامة بعد القضاء **(قوله صريحا)** اخرج به اقرارا الاخرس بكتابة او اشارة فلا يحد بالشبهة بعده الصراحة بخلاف الاعمى فانه يصح اقراره والشهادة عليه بحر وقد مر **(قوله)** صاحب احتراز عن السكران كإبائى **(قوله)** ولم يكذبه الآخر فلو اقربا لزننا فكذبته درى الحد عنه سواء قالت تزوجنى أولا اعرفه اصلا وعليه المهران ادعته المرأة وان اقربت بالزنا بفلان فكذبها فلا حد عليها ايضا عنده خلافا لهما فى المسئلتين بحر **(قوله)** اورتقها بأن تخبر النساء بأنها ارتقا قبل الحد لان اخبارهن بالرتق يوجب شبهة فى شهادة الشهود بحر **(قوله)** لجواز ابداء ما يسقط الحد اى من الحرساء او الحرس على تقدير عدم الحرس واستشكل ما اقرأته زنى بغائبه فانه يحد قبل حضورهما مع احتمال ان تذكر مسقطا عنه وعنهما اذا حضرت فيحتاج الى الفرق قلت يؤخذ جوابه بما فى الجوهره من ان القياس عدم الحد فى الثانية لجواز ان تخضر فتجحد فتدعى حد القذف او تدعى نكاحا فتطلب المهر وفى حدم ابطال حقهما والاستحسان ان يحد لحديث ما عر فانه حدم غيبة المرأة والحاصل ان القياس عدم الفرق بين المسئلتين ولكنه حدى الثانية على خلاف القياس للحديث وهذا أولى مما اجاب به بعضهم من ان الزملى على الثانية بأن حضور الغائبة ودعواها النكاح شبهة واحتمال ذلك يكون شبهة الشبهة والمعتبر هو الشبهة دون شبهة الشبهة لما اورد عليه من انه فى المسئلة الاولى كذلك قلت وقد يفرق بينهما بأن نفس الحرس شبهة محققة مانعة بخلاف الغيبة ولذا اقر بالزنا بمن لا يعرفها فانه يحد قال فى الفتح لانه اقرب بالزنا ولم يذكر مسقطا لان الانسان لا يجهل زوجته وامته اه فعمل ان الغائبة اما حدى فيها لانه لم يدم مسقطا بخلاف الحرساء فان الحرس نفسه مسقط للغة المذكورة **(قوله فى حال سكره)** متعلق بقوله ولو سرق اوزنى اى فى حال سكره وثبت ذلك

(حكم به) وجوبا وترك الشهادة به أولى ما لم يكن متهنكا فالشهادة اولى بنهر (ويثبت) ايضا (باقراره) صريحا صاحبيا ولم يكذبه الآخر ولا يظهر كذبه بحجه اورتقها ولا اقر بزنا به بحرساء او هى بأخرس لجواز ابداء ما يسقط الحد ولو اقر به او بسرقة فى حال سكره لاحد ولو سرق اوزنى حد

لان الانشاء لا يَحْتَمِل

التكذيب والاقرار يَحْتَمِلُه
نهر (اربعا في مجالسه)
اي المقر (الاربعة كلها
اقر رده) بحيث لا يراه
(وسأله كاسر) حتى عن الزنى
بها لجواز بيانه بما به نهر
(فان بيته) كما يحق (حد)
فلا ثبت بعلم القاضي ولا
بالبينة على الاقرار ولو قضى
بالبينة فاقر مرة لم يحد عند
التأني وهو الاصح ولو اقر
اربعا بوضات الشهادة اجماعا
سراج (ويحلى سبيله ان
رجع عن اقراره قبل الحد
اوفي وسطه ولو) رجوعه
(بالمفعل كبروبه) بخلاف
الشهادة (وانكار الاقرار
رجوع كان انكار الردة
توبة) كاسيحي (وكذا يصح
الرجوع عن الاقرار
بالاحصان) لانه لما صار
شرطا للحد صار حقا لله تعالى
فصح الرجوع عنه لعدم
المكذب بحر (و) كذا عن
(سائر الحدود والحالصة) لله
كحد شرب وسرقة وان
ضمن المال (وتدب تلقينه)
الرجوع (بلعلك قبلت
اولست او وطئت بشبهة)
لحديث ما عزم (ادعى الزانى
انها زوجته سقط الحد عنه
وان) كانت (زوجة للغير)
(بلا بينة ولو تزوجها بعده)
اي بعد زناه (او اشترها

بالبينة) **(قوله لان الانشاء)** اي انشاء الزنا او السرقة المعين للشهود في حال سكره لا يَحْتَمِل
التكذيب فيحد بخلاف اقراره بذلك في حال سكره **(قوله اربع في مجالسه)** ولو كل شهر مرة اما
لو اقرار بها في مجلس واحد كان بمنزلة اقرار واحد كافي النهر **(قوله اي المقر)** وقيل بجالس
القاضي والاول اصح وفسر محمد تفرق المجلس بأن يذهب المقر عنه بحيث يتوارى عن بصر
القاضي وظاهر قوله في الهداية لا بد من اختلاف المجالس وهو ان رده القاضي كما اقر فذهب
حتى لا يراه ان اختلاف المجالس لا يكون الا برده نهر **(قوله كلما اقر رده)** فيه تسامح كما قال
صدر الشريعة لانه في الرابعة لا يردده ومن ثم قال في الاصلاح الا الرابعة نهر **(قوله وسأله كاسر)**
اي سؤال مماثلا لما مر وهذا السؤال بعد الرابعة كما في الكافي وذكر انه يسأل عن عقله وعن
احصائه **(قوله حتى عن الزنى بها الخ)** سقط لفظ حتى من بعض النسخ ولا بد منه لان مراده
افادة انه لا بد من السؤال عن الخمسة المارة وصرح بالزنى بهاردا على ابن الكمال حيث قال ذلك
ان نقول انه لاحاجة اليه لكن كان عليه التصريح بالزمان ايضا لانه قيل لا يلزم لان التقادم
يمنع الشهادة دون الاقرار ورد بأن فائدته احتمال انه زنى في حال صباه **(قوله فلا يثبت الخ)**
تفريع على ما فهم من حصر نبوته بأحد شئين الشهادة بالزنا او الاقرار به وقوله ولا بالبينة على
الاقرار بيان لفائدة تقييد الشهادة بأن تكون على الزنا ووجهه كافي الزيلعي انه ان كان
منكرا فقد رجع وان كان مقرا لا تعتبر الشهادة مع الاقرار **(قوله ولو قضى بالبينة)** اي البينة
على الزنا لا على الاقرار **(قوله فاقر مرة)** أو مرتين نهر والظاهر ان الثلاث كذلك وقيد بما
بعد القضاء لانه لو اقر قبله يسقط الحد بالاتفاق كما صرح به في الفتح وظاهره ولو اقر مرة واحدة
(قوله لم يحد) اي خلافا لحد لا بشرط الشهادة عدم الاقرار ففات الشرط قبل العمل بها لان
الامضاء من القضاء في الحدود كما يأتي فصار كالاول وهو ما لو اقر قبل القضاء كما في الفتح ثم اذا لم
يكمل نصاب الاقرار الموجب للحد فلا يحد **(قوله بطلت الشهادة)** اي وصار الحكم للاقرار
فيعامل بموجبه لا بموجب الشهادة **(قوله بخلاف الشهادة)** اي بخلاف ما لو ثبت زناه بالشهادة
فهرب في حال الرجم فانه يتبع بالحجارة حتى يؤتى عليه بحر عن الحاوي وسيأتي انه لو هرب بعد
ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد ما تقادم الزمان لا يقام **(قوله وانكار الاقرار رجوع)** اي اذا
قال بعد ما اقر اربعا وامر القاضي برجه والله ما اقررت بشئ فانه يدركه عنه الحد خاتية وهذا
مكرر مع قوله ويحلى سبيله ان رجع الخ الا ان يفسر ذلك بقوله رجعت عما اقررت به تأمل
(قوله كاسيحي) اي في بابها **(قوله وكذا يصح الرجوع الخ)** اي فلا يحد وهذا اذا لم تقم البينة
على احصائه والا فيحد كما في متا قيل حد الشرب **(قوله لعدم المكذب)** اي لانه خير محتمل
للمصدق كالاقرار ولا يمكن له فيه فتحقق الشبهة في الاقرار بخلاف ما فيه حق العبد وهو
القصاص وحد القذف لوجود من يكذبه بحر **(قوله كحد شرب وسرقة)** فانه يسقط بالرجوع
عن الاقرار بهما كاسيحي في بابيهما **(قوله وان ضمن المال)** لانه حق العبد فلا يسقط بعد اقراره
بسرقة **(قوله لحديث ما عزم)** هو ابن مالك الاسلمي المروي في البخاري فان فيه تلقينه بما ذكر
قال في الاصل ينبغي ان يقول له لعلك تزوجتها او وطئتها بشبهة والمقصود ان يلتفت ما يكون
ذكره دارنا ليذكره اياها كان بحر وفتح **(قوله بلا بينة)** متعلق بادعى قال في البحر ولا يكلف

أقمة ابنة كولو ادعى السارق العين أنها ملكه سقط القطع بمجرد دعواه و لهذه المسئلة
 اخوات سند كره في باب الآتي **(قوله)** لا يسقط في الأصح (اي اذا مات زنا بالينة وكذا
 لو بالافراق اذا لم يتقدم وستأتي هذه المسئلة آخر الباب الآتي **(قوله)** ويرحم محصن) بفتح
 الصاد من احصن اذا تزوج وهي تاجاه اسم قاعله على لفظ اسم المفعول ومنه اسهب فهو
 مسهب اذا أطال في الكلام والفتح بالغاء والجمع فهو مفتح اذا افتقر فتح ملخصا **(قوله)** في قضاء
 هو المكان الواسع لانه يمكن في رجه وللأصيص بعضهم بعضا نهر **(قوله)** حتى يموت (أشار
 الى انه لا بأس لكل من رمى ان يعتمد مقتله لانه واجب القتل الا ان يكون ذارحم منه فان
 الاول ان لا يعتمد لانه نوع من قطعة الرحم فهستاني وبأق تمامه **(قوله)** فهدر (اي
 لاقصاص فيه لو عمد او لاديه لو خطأ **(قوله)** وينبغي الخ) صرح به في الفتح في باب الشهادة على
 الزنا **(قوله)** لا فتيانه (أفعال من ذت يفوت فوتا وفواتا قال في الصباح وقاته فلان بذراع
 سبقه بها ومنه قيل افتت فلان افتينا اذا سبق بفعل شيء واستبد برأيه ولم يؤمر فيه من هو
 احق منه بالامر فيه **(قوله)** والشرط بداءة الشهود به (اي بالرجح لانهم قد تجاسرون على
 الاداء ثم يستعظمون الباشرة فيرجعون وفيه احتيال للدر كافي المحيط فهستاني **(قوله)** او
 قطعوا بعد الشهادة) وكذا لو مرضوا بعدها قيد به لانهم لو قطعوا قباهم رمى القاضي بحضرتهم
 لانهم اذا كانوا مقطوعا لا يدعى لم تستحق البداة بهم وان قطعت بعدها فقد استحقت وهذا
 يفيد ان كون البداة بهم شرطا انما هو عند قدرتهم على الرجح وبحر وفتح والمراد القطع بلا
 جناية مفسقة والاخر جوا عن الاهلية **(قوله)** ولا يحدون في الأصح (لان امتناعهم ليس
 صريحا في رجوعهم وان كان ظاهرا فيه لا امتناع بعض الناس من ذبح الحيوان الحلال و تمامه
 في الفتح ولا يخفى ان هذا راجع لقوله فان ابوا اما في الموت والغية فلا شبهة في انهم لا يحدون
 وانما سقط الرجح لاحتمال رجوعهم لو حضروا **(قوله)** او قذف (اي اذا حده كافيده في الفتح
(قوله) لان الامضاء من القضاء اي امضاء الحد وإيقاعه بالفعل من القضاء فاذا لم يمتنع ثم
 حصل مانع من العمل او الشهادة بعد ثبوتها فكانت له يحصل القضاء بها اصلاط **(قوله)**
 كافي الحاكم) اي الحاكم الشهيد اي كتابه الكافي والظاهر ان الميم في كازائدة والاصل
 كافي الحاكم وهو كذلك في بعض النسخ قل في الفتح وفي غير المحصن قال الحاكم في الكافي
 بقاء عليه الحد في الموت والغية اه اي موت اليهود وغيتهم وبه سقط ما قبل ان
 المراد كافي الحاكم اي كاي حد لو مات الحاكم او غاب وكيف يصح ذلك مع ان الامضاء من
 القضاء كما سمعت ولذا قال في الكافي واذا حكم الحاكم بالرجح ثم عزل قبل ان يرجعه وولى
 غيره لم ينحكم بذلك اه ففهم **(قوله)** ثم الامام (استظهارا في حقه فرما يرى في الشهود
 ما يوجب درء الحد اه جوهره **(قوله)** قاله ابن الكمال) ثم نقله ابن الكمال عن احد وهو
 محتاج الى النقل انه خلاف ظاهر المتن **(قوله)** وما نقله المصنف عن الكمال رده في النهر) يأتي
 بين ذلك قريبا **(قوله)** فدى النهر الخ) حيث قال في الدراية يستحب للامام ان يأمر طائفة
 من المسلمين ان يحضروا لاقامة الحدود واختلفوا في عددها فعن ابن عباس واحد وقال عطاء

الشبهة وقت الفعل بحر
 (ويرحم محصن في قضاء
 حتى يموت) ويصطفون
 كصوف الصلاة ترجمه كما
 رجم قوم تحوا ورجم
 آخرون (ولو قتله شخص او
 فقتلته بعد القضاء به فهدر)
 وينبغي ان يعز لا فتيانه على
 الامام نهر (و) لو (قوله)
 اي قبل القضاء به (ينجب
 القصاص في العمد والدية
 في الخطأ) لان الشهادة قبل
 الحكم بها لا حكم لها
 (والشرط بداءة الشهود به)
 ولو بمحصة صغيرة الا العذر
 كمرض فيرجم القاضي
 بحضرتهم (فان ابوا وماتوا
 او غابوا) او قطعوا بعد
 الشهادة (أو بعضهم - سقط)
 الرجح لقوات الشرط ولا
 يحدون في الأصح (كولو
 خرج بعضهم عن الاهلية)
 للشهادة (فسق او عصى او
 خرس) او قذف ولو بعد
 القضاء لان الامضاء من
 القضاء في الحدود وهذا
 لو محصنا اما غيره فيجد
 في الموت والغية كافي الحاكم
 (ثم الامام) هذا ليس حقا
 كيف وحضوره ليس بلازم
 قوله ابن الكمال وما نقله
 المصنف عن الكمال رده
 في النهر (ثم الناس) افاد

اشان والزهرى ثلاثة والحسن البصرى عشرة اه وهذا صريح في ان حضورهم ليس شرطا
فريمهم كذلك فلو امتنعوا لم يسقط اه قلت وفيه نظر فان هذا ذكره تفسيرنا للطائفة في
قوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين والواقع في الآية الجدل لا الرجم ولو سلم فالمراد
انه اذا كان عند الامام من رجه ينبغي له ان يأمر غيرهم بان يحضروا لما قالوا من ان مبنى الحد
على التشهير فالمراد بالناس من يباشر الرجم وحضورهم لا بد منه والالزام فوات الرجم اصلا
فانتم الجميع **(قوله)** ويبدأ الامام لومقرا اى يبدأ الامام بالرجم لو كان الزانى مقرا ونبت
باقراره لقول على رضى الله تعالى عنه ابها الناس ان الزنا زنا أن زنا السر وزنا العلانية فوزنا
السر ان يشهد الشهود فيكون الشهود اول من يرمى ثم الامام ثم الناس ثم العلانية ان
يظهر الحبل او الاعتراف فيكون الامام اول من يرمى وتامة في الفتح **(قوله)** مقتضاه الخ
قال في الفتح واعلم ان مقتضى هذا انه لو امتنع الامام لا يحل للقوم رجه ولو امرهم لعلمهم
بفوات شرط الرجم وهو منتف بجم ما عز القلع بانه عليه الصلاة والسلام لم يحضره
ويمكن الجواب بان حقيقة ما دل عليه قول على هو انه يجب على الامام امر الشهود بالابتداء

(ويبدأ الامام لومقرا)
مقتضاه انه لو امتنع لم يحل
للقوم رجه وان امرهم
لقوت شرطه فتح لكن
سبجي انه لو قال قاض عدل
قضيت على هذا بالرجم
وسمك رجه وان لم تعين
الحجة وبكره للمحرم
الرجم وان فعل لا يحرم
الميراث (وغسل وكفن
وصلى عليه

احتياالا لثبوت دلالة الرجوع وعدمه وان ابتدئ هو في صورة الاقرار ليكشف للناس عدم
تساهله في بعض شروط القضاء والحد فاذا امتنع ظهرت اماراة الرجوع وامتنع الحد لظهور
الشبهة وهذا منتف في حقه عليه الصلاة والسلام فلم يكن عدم رجه دليلا على سقوط الحد
ومقتضى ما ذكرناه لو بدأ الشهود فيها اذا ثبت بالشهادة يجب ان ينهى الامام فلو لم ينه سقط
الحد لاتحاد المأخذ فيهما اه ملخصا وقوله ومقتضى ما ذكر الخ هو الذى نقله المصنف عن
الكمال ورده في التهر بانه انما يتم لو سلم وجوب حضور الامام كالشهود وهو غير لازم كما
في اوضح الاصلاح لابن كمال قلت ما ذكره ابن كمال لم يعزه لاحد كما مرو وما ذكره المحقق صاحب
الفتح هو ظاهر المتن والدليل فلا يبعد عنه الانتقال صريح معتبر ثم رأيت في الذخيرة ما نضه
تجب البداءة من الشهود ثم من الامام ثم من الناس فافهم **(قوله)** لكن سبجي الخ اى
في كتاب القضاء وهذا الاستدراك في غير محله لانه ليس في ذلك ان القاضى امتنع من البداءة
بالرجم بل المراد ان الحاكم اذا ثبت عنده الحد بالحجة اى بالينة او الاقرار وامر الناس بالرجم
لهم ان يرجعوا بالشرط المتقدم وان لم يحضروا مجلس الحكم ولم يعاينوا الحجة وقيل للفساد
الزمان قال في غرر الاذكار والاحسن التفصيل بان القاضى اذا كان عالما عادلا وجب اتخاذه
بلا تفحص وان كان عادلا جاهلا سئل عن كيفية قضائه فاذا اخبر بما يوافق الشرع يؤتمر قوله
وان كان ظالما لا يقبل قوله عالما كان او جاهلا اه **(قوله)** وبكره للمحرم الرجم كذا في البحر عن
الحيط وفيه عن الزيلعي وغيره انه لا يقصد مقتله فان بغير كفاية وظاهره انه اذا لم يقصد مقتلا
لا يكره كما يفيد ما قدمناه عن القهستاني ايضا ثم ان محل الكراهة اذا لم يكن المحرم شاهدا في
الجوهره لو شهد اربعة على ابيهم بالزنا وجب عليهم ان يتدوا بالرجم وكذا الاخوة وذوو الرحم
ويستحب ان لا يعتمدوا مقتلا واما ابن الم فلابأس ان يعتمد مقتله لان رحمه لم يكمل فاشبه
الاجنبى وقوله يستحب الخ يفيد ان الكراهة تنزيهية تأمل **(قوله)** وان فعل لا يحرم الميراث
نص عليه في كافي الحاكم قال في الجوهره ولو شهد على ابيه بالزنا او بالقصاص لم يحرم الميراث

وصح انه عليه الصلاة والسلام صلى على القامدية (وغير المحسن) مع ٢٠٢ - يجلد مائة ان حر او نفضها للعبد) بدلالة

(قوله) وصح انه عليه الصلاة والسلام صلى على القامدية (أخرجه الستة الا البخارى وامانه صلى على ماعز ففيه تعارض وتامه في الفتح **(قوله)** بدلالة النص) هو قوله تعالى فليعلن نصف ماعلى المحسنات من العذاب زلت في الاماء واذا ثبت فيهن لارق ثبت في الذكور الارتقاء دلالة اذ لا يشترط فيها اولوية المسكوت عنه بالحكم بل تكفي المساواة نهر **(قوله)** وذكر الزيلعي الخ) فيكون دخول الذكور ثابتا بعبارة النص لا بدلانه **(قوله)** لكنه عكس القاعدة) وهي تغليب الذكور على الاناث ووجه العكس هنا كما افاده في الفتح هو كون الداعية فيهن اقوى ولذا قدمت الزانية على الزاني في الآية **(قوله)** لقولهم ركنه) اى ركن الحد وفيه تأمل بل الظاهر ان الركن هو الضرب او الرجم * (تنبيه) في كافى الحاكم يقام الحد على العبد اذا اقر بالزنا او بغيره مما يوجه وان كان مولا غائبا وكذا في القطع والقصاص وان قال بعد عتقه زيت وانا عابد لزمه حد العبد اه **(قوله)** في الصحاح الخ) تفسير لما وقع في عبارة المتون كالقدورى والكثير وغيرها بسوط لانمرة له اشارة الى ان ما ذكره المصنف هو المراد بالقرة لانه المشهور في الكتب كما قاله في معراج الدراية ورجح في المغرب ان المراد بها ذنبه وذكر في الفتح من رواية النس انه كان يؤمر بالسوط فقطع ثمرة ثم يذق بين حجرين حتى يلين ثم يضرب به فالمراد ان لا يضرب وفي طرفه يس لانهم يجرح او يبرح فكيف اذا كان في عقدة والحاصل انه يجنب كل من الثمرة بمعنى العقدة وبمعنى الفرع الذى يصير به ذنبين تعميا للمشارك في الثني ولو تجاوز بالثمرة فيما يشاكل العقدة ليم الحجاز ما هو باس الطرف على ما ذكرنا لكان أولى فانه لا يضرب بمثله حتى يذق رأسه فيصير متوسطا اه ملخصا **(قوله)** بين الجراح وغير المؤلم) بأن يكون مؤلما غير جراح ولو كان المجلود ضعيف الحلقه فيخيف هلاكه يجلد جلدا ضعيفا يحتمله **(قوله)** وفرق جلده الخ) لان جمعه على عضو واحد قد يفسده وضرب ما استثنى قد يؤدى الى الهلاك حقيقة او معنى بافساد بعض الحواس الظاهرة او الباطنة **(قوله)** قيل وصدرة الخ) قاله بعض المشايخ وهو رواية عن ابى يوسف وفيه نظربل الصدر من الحامل والضرب بالسوط المتوسط عددا يسيرا لا يقتل البطن فكيف بالصدر نعم اذا فعل بالعصا كما يفعل في زماننا في بيوت الظالمة ينبغي ان لا يضرب البطن فتح **(قوله)** خمسين متوالية) قيد بالتوالى ليحصل بها الألم ولذا قال في الجوهرة ايضا ولا يجوز ان يفرقه في كل يوم سوطا وسوطين لانه لا يحصل به الايلام **(قوله)** وقال على رضى الله تعالى عنه) لفظه كافى الفتح عن مصنف عبد الرزاق يضرب الرجل قائما والمرأة قاعدة في الحدود اه فصوله والتعازير الخ ليس منه **(قوله)** غير ممدود على الارض) لان منى الحد على التشهير جرا للعامة والقيام بلغ فيه والمرأة مبنى امرها على الستر وان امتنع الرجل ولم يقف لا بأس بربطه بأسطوانة او بمسك فتح **(قوله)** وكذا لا يمد السوط) أفاد ان قوله غير ممدود يحتمل ان يعود الى السوط ايضا اى ضربا غير ممدود ومد السوط فيه تفسير ان قيل بأن يرفعه الضارب فوق رأسه وقيل ان يمد على جسمه المضروب بعد وقوعه عليه وفيه زيادة ألم قال في الفتح وكل ذلك لا يفعل لفظ ممدود معمم في جميع معانيه لانه في الثني حجاز تعميمه اه اى في مد الرجل على

النس والمراد بالمحسنات في الآية الحرائر ذكره اليعناوى وغيره وذكر الزيلعي انه غلب الاناث على الذكور لكنه عكس القاعدة (و) العبد (لا يحده سبه بغير اذن الامام) ولو فعله هل يكفى الظاهر لا لقولهم ركنه اقامة الامام نهر (بسوط لا عقدة) في الصحاح ثمرة السوط عقدة اطرافه (متوسطا) بين الجراح وغير المؤلم (وتزع ثيابه خلا ازار) ليست عورته (وفرق) جلده (على) بدنه خلا رأسه ووجهه وفرجه) قيل وصدرة وبطنه ولو جلده في يوم خمسين متوالية ومثلها في اليوم الثانى اجزاء على الاصح جوهرة (و) قال على رضى الله تعالى عنه يضرب الرجل قائما (والمرأة قاعدة) في الحدود (والتعازير (غير ممدود) على الارض كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز نهر وكذا لا يمد السوط لان المشترك في الثني يعلم ان كمال (ولا تنزع ثيابه الا الفرو والحشوة وتضرب جالسة) لما روينا (ويحفر لها) الى صدرها (في الرجم) وجاز تركه لسترها بثيابه

الأرض ومد السوط بمعنييه وهذا بناء على مختار صاحب الهداية وشمس الأئمة في جواز تعمير المشترك في التني وكذا الجمع بين الحقيقة والحجاز في التني وهو خلاف المشهور في كتب الأصول كما بيناه في حواشينا على شرح المنار **(قوله ولا يجوز الحفر له)** لعله اخذه من قول الهداية وغيرها ان الربط والامساك غير مشروع وأما الحفر للمرأة فليكونه استرلها قات وينبغي تقيده بما لو ثبت الحد بالاقرار ليكون متمكنا من الرجوع بالهرب بخلاف ما لو ثبت بالينة تأمل **(قوله ولا يربط الخ)** الا اذا امتنع كامر **(قوله ولا جمع بين جلد ورجم)** للقطع بانه لم يجمع بينهما صلى الله عليه وسلم ولان الجلد يعرى عن المقصود مع الرجم فتح **(قوله اى تغريب فى البكر)** اى في غير المحصن وقوله عليه الصلاة والسلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام منسوخ كسطره الآخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام والتب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة بحر وتام تحقيقه في الفتح **(قوله وفسره)** اى فسر التني المروى في حديث آخر كرواية البخارى من قول ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنتي عام واقامة الحد **(قوله وهو احسن الخ)** فيه انه مخالف لروايات التغريب وقولهم ان في التني فتح باب الفتنة لانفرادها عن العشرة وعن تستحى منه ولقول على حسبها من الفتنة ان ينفيا وروى عبد الرزاق قال غرّب عمر رضى الله عنه ربعه بن امية بن خلف في الشراب الى خير فلحق بهرقل فتصره فقال عمر لا غرّب بعده مسلما كافي الفتح ولعل المراد ان فعل الحبس احسن من فعل التغريب فليس المراد تفسير الوارد بذلك بقرينة التعليل فتأمل **(قوله لانه)** يعود على موضوعه بالنقض اى لان المقصود من اقامة الحد المنع عن الفساد وفي التغريب فتح باب الفساد كما علمت ففيه نقض وإبطال للمقصود منه شرعا كما انه شبه المقصود الاصل بال موضوع وهو محل العرض المختص به او بموضوع العلم وهو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبعد الانسان لعلم الطب تأمل **(قوله الا سياسة وتغزير)** اى انه ليس من الحد ويؤيده ما قدمناه من حديث البخارى من عطف واقامة حد على نفي عام كما أوضحه في الفتح وفيه ايضا لو غلب على ظن الامام مصلحة في التغريب تغزير فله ان يفعله وهو محل الواقع للنبي صلى الله عليه وسلم واهما به كغريب عمر نصر بن الحجاج لافتتان النساء بحماله والجمال لا يوجب نفا وعلى هذا كثير من مشايخ السواك المحققين رضى الله عنا بهم وحشرنا معهم يغربون المرید اذا بد منه قوة نفس ولحاج لتكسر نفسه وتلين ومثل هذا المرید او من هو قريب منه هو الذى ينبغي ان يقع عليه رأى القاضى في التغريب اما من لم يستحى وله حال تشهد عليه بغلبة النفس ففيه يوسع طرق الفساد ويسهلها عليه اه * (نتيجه) * اشار كلام الفتح الى ان السياسة لا تختص بالزنا وهو ما عناه الشارح الى النهر وفي القهستانى السياسة لا تختص بالزنا بل تجوز في كل جنابة والرأى فيها الى الامام على ما في الكافي كقتل مبتدع يتوهم منه انتشار بدعته وان لم يحكم بكفره كما في التهديد وهى مصدر ساس الى الرعية امرهم ونهاهم كما في القاموس وغيره فالسياسة استصلاح الخلق بارشادهم الى الطريق المنجى في الدنيا والآخرة فهى من الانبياء على الخاصة والعامة في ظاهرهم وباطنهم ومن

و (لا) يجوز الحفر (له) وذكره الشافعى ولا يربط ولا يمكسك ولو هرب فان مقرا لا يتبع والا تابع حتى يموت كامر (ولا جمع بين جلد ورجم) في المحصن (ولا بين جلد ونفي) اى تغريب في البكر وفسره في النهاية بالحبس وهو احسن واسكن للفتنة من التغريب لانه يعود على موضوعه بالنقض (الا سياسة) وتغزير فيفوض للامام وكذا في كل جنابة نهر (ويرجم مريض زنى ويحجلد) حتى يبرأ

مطلب —

في الكلام على السياسة

السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهره لاغير ومن العلماء ورثة الانبياء على الخاصة في باطنهم لاغير كما في المفردات وغيرها اه ومثله في الدر المنقي قلت وهذا تعريف للسياسة العامة الصادقة على جميع ماشرعه الله تعالى لعباده من الاحكام الشرعية وتستعمل اخص من ذلك بما فيه زجر وتأديب ولو بالقتل كما قالوا في اللوطي والسارق والخانق اذا تكرر منهم ذلك حل قتلهم سياسة وكامر في المبتدع ولذا عرفها بعضهم بانها تغليظ جناية لها حكم شرعي حسبما لمادة الفساد وقوله لها حكم شرعي معناه انها داخلة تحت قواعد الشرع وان لم ينص عليها بخصوصها فان مدار الشريعة بعد قواعد الايمان على حسم مواد الفساد لبقاء العالم ولذا قال في البحر وظاهر كلامهم ان السياسة هي فعل شئ من الحكم لمصلحة يراها وان لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي اه وفي حاشية مسكين عن الحموي السياسة شرع مغاظ وهي نوعان سياسة ظالمة وشرعية تحرمها وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيرا من المظالم وتردع اهل الفساد وتوصل الى المقاصد الشرعية فالشرعية توجب المصير اليها والاعتدال في اظهار الحق عليها وهي باب واسع فن اراد تفصيلها فعمله بمراجعة كتاب معين الحكم للقاضي علاء الدين الاسود الطرابلسي الحنفى اه قلت والظاهر ان السياسة والتعزير مترادفان ولذا عطفوا احدهما على الآخر لبيان التفسير كما وقع في الهداية والزيلعي وغيرها بل اقتصر في الجوهره على تسميته تعزيرا وسيأتي ان التعزير تأديب دون الحد من العزير بمعنى الرد والردع وانه يكون بالضرب وغيره ولا يلزم ان يكون بمقابلة معصية ولذا يضرب ابن عشرين على الصلاة وكذلك السياسة كامر في نفى عمر للنصر بن الحجاج فانه ورد انه قال لعمر ما ذهبي يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب لي حيث لا اظهر دار الهجرة منك فقد نفاه لاقتان النساء به وان لم يكن يصنعه فهو فعل مصلحة وهي قطع الاقتان بسببه في دار الهجرة التي هي من اشرف البقاع ففيه رد وردع عن منكر واجب الازالة وقالوا ان التعزير موكل الى الراي الامام فقد ظهر لك بهذا ان باب التعزير هو المتكفل لاحكام السياسة وسيأتي بيانه وبه علم ان فعل السياسة يكون من القاضي أيضا والتعبير بالامام ليس للاحتراز عن القاضي بل لكونه هو الاصل والقاضي نائب عنه في تنفيذ الاحكام كامر في قوله فيسألهم الامام وبدأ الامام برجه ونحو ذلك وفي الدر المنقي عن معين الحكم للقضاء تماطى كثير من هذه الامور حتى ادامة الحبس والاغلاق على اهل الشر بالقمع لهم والتخليف بالطلاق وغيره وتخفيف الشهود اذا ارباب منهم ذكره في التاترخانية وتخفيف المتهم لاعتبار حاله او انتهم بسرقة يضربه ويحبسه والى والقاضي اه وسيأتي في باب التعزير ان للقاضي تعزير المتهم وصرح الزيلعي قبيل الجهاد ان من السياسة عقوبته اذا غلب على ظنه انه سارق وان المسروق عنده فقد احازوا قتل النفس بغاية الظن كاذبا دخل عليه رجل شاهرا سيفه وغلب على ظنه انه بقله وسيأتي تمام ذلك في كتاب السرقة (قوابله الا ان يقع اليأس من برئه فيقام عليه) اي بان يضرب ضربا خفيفا بجهته وفي المتن ولو كان المرض لا يرجى زواله

الا ان يقع اليأس من برئه
فيقام عليه بجر (ويقام على
الحامل بعد وضعها)

كاسل او كان ضعيف الخلق فندنا وعند الشافعي يضرب بمشكال فيه مائة شعراخ دفعة
وتقدم في الايمان انه لا بد من وصول الكل الى بدنه ولذا قيل لا بد ان تكون مبسوطة اه
والنكاح والعكول عقود النخل **(قوله** لاقبله اصلا) اى سواء كان حدها الجلد او الرجم
كما لا يردى الى هلاك الولد لانه نفس محترمة لاجرمة منه فتح **(قوله** الا اذا لم يكن الخ) هذه
رواية عن الامام اقتصر عليها صاحب المختار قال في البحر وظاهره انها هي المذهب وفي التهر
ولعمري انها من الحسن اه وفي حديث الغامدية انه صلى الله عليه وسلم رجمها بعد
ما فطمته وفي حديث آخر قال لان رجمها وندع ولدها صغيرا ليس له من يرضعه فقال له رجل
من الانصار الى رضاعه فرجمها قال في الفتح وهذا يقتضى ان الرجم عند الوضع بخلاف الاول
والطريقان في مسلم وهذا اصح طريق الخ **(قوله** حتى يستغنى) عبارة الفتح حتى تقطعه **(قوله**
حبسها سنتين) اى اذا ثبت زناها بالينة كما شرط **(قوله** وشرائط احصان الرجم) الاضافة
بيانية اى الشرائط التى هي الاحصان فالاحصان هو الامور المذكورة فهي اجزاؤه وقد
بالرجم لان احصان التفد غير هذا كما سبأ في فتح ملخصا **(قوله** عقل وبلوغ) بدل من قوله
والتكليف وبيان له واعتراض بأن التكليف شرط لتكون الفعل زنا لان فعل الصبي والمجنون
ليس زنا اصلا وأجاب في البحر بأنه اما جعله شرط الاحصان لاجل قوله وكونها بصفة
الاحصان اه يعنى انه شرط باعتبار ان الزاني لو كان رجلا مثلا فلا يرجم الا اذا كان قد وطى
زوجة له مكلفة فكونها مكلفة شرط في كونه محصنا لافي كون فعله الذي فعله مع الاجنبية زنا
ولذا يجلد به اذا لم تكن زوجته مكلفة ولا يرجم لعدم احصانه **(قوله** والاسلام) لحديث من
اشرك بالله فليس محصن ورجعه صلى الله عليه وسلم اليهوديين اما كما يحكم التوراة قبل نزول
آية الرجم ثم نسخ بغيره وتحقيقه في الفتح وخالف في هذا الشرط ابو يوسف والشافعي **(قوله**
والوطء) اى الايلاج وان لم ينزل كافي الفتح وغيره **(قوله** وكونه بنكاح صحيح) خرج الفاسد
كالنكاح بغير شهود فلا يكون به محضاط وينبى ان يزيد اتفاقا لما سذكره المصنف قيل
حد الشرب انه لو كان بلاولى لا يكون محصنا عند الثاني تأمل **(قوله** حال الدخول) متعلق
بقوله صحيح قال في الفتح يعنى تكون الصحة قائمة حال الدخول حتى لو تزوج من علق
طلاقها بتزوجها يكون النكاح صحيحا فلو دخل بها عقيبه لا يصير محصنا الوقوع الطلاق
قبله اه وشبهه في التهر قلت ومقتضاء ان الوطء حصل في نكاح لكنه غير صحيح مع انه لم يحصل
في النكاح اصلا فالاولى ان يكون احترازا عمالو وطى في نكاح موقوف على الاجازة ثم أجازت
المرأة العقد او ولي الصغيرة فلا يكون بهذا الوطء محصنا وان كان العقد صحيحا لانه وطى
في عقد لم يصح الابعده لافي حالة الوطء تأمل **(قوله** وكونها) اى الزوجين المفهومين من قوله
والوطء بنكاح صحيح وفي هذا الحل اصلاح عبارة المتن فانها لا تفيد اشتراط احصان كل منهما
لاحصان الآخر وفيه خلاف الشافعي قالت وقد يكون احدهما محصنا دون الآخر كالأخلاق
بها وأقر بأنه وطئها او بانها كانت مسلمة وانكرت فاذا رجم لانه محصن باقراره كسبائي
قيل حد الشرب **(قوله** فلو نكح امة الخ) تفريع على الشرط الاخير اى لو نكح الحرة

مطلب

شرائط الاحصان

لاقبله اصلا بل تعبس لو
زناها بينة (فان كان حدها
الرجم رجمت حين وضعت)
الا اذا لم يكن للمولود من
يربيه حتى يستغنى ولو
ادعت الجبل يربها النساء
فان قلن نعم حبسنا سنتين
ثم رجمها اختيار (وان
كان الجلد فبعد النفاس)
لانه مرض (و) شرائط
(احصان الرجم) سبعة
(الحرة والتكليف) عقل
وبلوغ (والاسلام والوطء)
وكونه (بنكاح صحيح)
حال الدخول (و) كونها
(بصفة الاحصان) المذكورة
وقت الوطء فاحصان كل
منهما شرط لصيرورة
الآخر محصنا فلو نكح
امة او الحرة عبدا

او بعد حرة ووطئه لم يكن واحد منهما محصنا الا ان يظاهرها بعد المتق في صورتين شيئا
يحصل لكل منهما الاحصان بهذا الوطء لا يضاف كل منهما بصفة الاحصان وقته حتى لو زنى
احدهما بعد هذا الوطء يرجع بخلاف الوطء الحاصل قبل العلق وكذا لو دخل الحر المكنت
مسلم بمشكوكته الكافرة او المجنونة او الصغيرة لم يكن احدهما محصنا الا ان يظاهرها نائيا بعد
اسلامها او اوقها او زوجها وكذا لو كان الزوج صبيا او مجنونا او كافرا وهي حرة مكنته
مسلمة حتى لو دخل بها الزوج وهو كذلك ثم زنت لا ترجع لعدم احصانها وصورة كون زوج
المسماة كافرا كافي للفتح ان يكونا كافرين فسلم هي فبظاهرها قبل عرض القاضي الاسلام عليه
واباؤه فتمت زواجهن منه يفرق القاضي بينهما باباهه اه * (تبيه) * اشتراط احصان كل
من الزوجين للرجع الا ينقضي قواهما كما يأتي قبل حد الشرب اذا كان احد الزائنين محصنا
دون الآخر يرجع المحصن ويجلده غير المحصن لان المراد ان الرجل اذا كان محصنا الاحصان
الذكوري بشرطه ثم زنى بامرأة فإنه يرجع ثم المرأة المنزلي بها اذا كانت محصنة مثله ترجع ايضا
والا فتجلد وكذا المرأة اذا كانت محصنة الاحصان المذكري ثم زنت رجل **(قوله حتى لو زنى**
ذمي بمسلمة الخ) اطاق الذمي فشملم ما لو كان له زوجة دخل بها ولا وكون المنزلي بها مسلمة غير
قيد وانما يرجع لعدم احصانه لكونه غير مسلم وقت الفعل وان صار محصنا بعد اسلامه
كما يفهم من الاطلاق فينبذ انه لا بد في الرجوع من كونه مسلما وقت الزنا وكذا الحرية حتى لو اسلم
او اعتق بعد الزنا ثم صار محصنا لا يرجع بل يجلد فالرأى بهذا التفرع بيان هذه الفائدة مع
تأويل ما وقع في فتاوى قارى الهداية كما افاده في التهرجيت قل بعد تقرير شرائط الاحصان
وهذا يقتضي ان الذمي لو زنى بمسلمة ثم اسلم لا يرجع ولا يعارضه ما في فتاوى قارى الهداية
من انه لو زنى او سرق ثم اسلم ان ثبت ذلك باقراره او بشهادة المسلمين لا يدرا عنه الحد وان
بشهادة اهل الذمة لا يقام عليه الحد لانه اراد بالحد هنا الجلد اه **(قوله فاو ارتد ثم اسلم الخ)**
عزاه ابن الكمال الى شرح الطحاوي ومثله في الفتح وقيد بارتد ادها معا في الفتح اي ليعود النكاح
بعدها الى الاسلام بلا تجديد عقد آخر بقى لو ارتد احدهما في النهر وعن محمد لو حلفت
الزوجة بدار الحرب مرتدة وسببت لا يبطل احصان الزوج كذا في المحيط اه وهو ظاهر لما يأتي
من انه لا يجب بقاء النكاح لبقاء الاحصان وظاهره انه يبطل احصانها وان عادت مسلمة
ولذا قل لو اسلمت بعد الا بدخول بعده اي لا بد من تحقق شروط الاحصان عند وطء
آخر بعد الاسلام فعلم ان الردة تبطل اعتبار الوطء بالنكاح الصحيح واذا بطل اعتباره بطل
الاحصان سواء كان الردة كلامهما معا أو احدهما لكن اذا ارتد احدهما ثم اسلم لا يصير محصنا الا
بتجديد عقده عليها او على غيرها اه اطؤها بعده وهما صفة الاحصان فيعود له احصان جديد
لان الردة اطلت الاحصان السابق **(قوله وقيل بالوطء بعده)** نسبة في النهر والبحر الى ابى
يوسف **(قوله واعلم الخ)** ذكر هذه المسئلة في الدرر **(قوله ولو نكح في عمره مرة)** اي ودخل
بها دبر **(قوله ثم طلق)** عبارة الدرر ثم زال النكاح وهي اسم لها زوال النكاح بتوهم او
ردتها او نحو ذلك **(قوله ونظم بعضهم الخ)** نقله القاضي زين الدين بن رشيد صاحب العمدة عن

فلا احصان الا ان يظاهرها بعد
العلق فيحصل الاحصان
به لا يثبت له حتى لو زنى ذمي
بمسلمة ثم اسلم لا يرجع بل
يجلد وبقي شرط آخر
ذكره ابن كمال وهو ان
لا يبطل احصانها بالارتد
فاو ارتد ثم اسلمت بعد
بالدخول بعده ولو بطل
بجنون او عته عاد بالافقة
وقيل بالوطء بعده (و)
اعلم انه لا يجب بقاء النكاح
لبقاء اي الاحصان فلو
نكح في عمره مرة ثم طلق
وبقي مجردا وزنى رجعا
ونظم بعضهم الشروط
فقال

* شروط الاحسان انت ستة *
 * فيحذفها عن النص مستفهام *
 * بلوغ وعقل وحرية *
 * وادبها كونه مسامحا *
 * وعقد صحيح ووط مباح *
 * متى اختلف شرط فلا يرجاه *

باب الوط الذي لا يوجب
 الحد والذي لا يوجب

لقيام الشبهة لحديث ادروا
 الحدود بالشبهات ما استطعتم

(الشبهة ما يشبه) (الشيء

(الثابت وليس ثابت) في

نفس الامر (وهي ثلاثة

انواع شبهة) (حكمية في

الحل وشبهة) (اشتباه في

الفعل وشبهة في العقد)

والتحقيق دخول هذه في

الاولين وسنحقيقه (فان

ادعاه) اي الشبهة (وبرهن

قبل) برهانه (وسقط الحد

وكذا يسقط) ايضا (بمجرد

دعواها الا في) (دعوى

(الاكراه) خاصة (فلا بد

من البرهان) (لانه دعوى

بفعل الغير فيلزم شبهة بجر

(لاحد) بلازم (شبهة الحل)

مطلب

في بيان شبهة الحل

(٣) وقوله ودين الخ يوجد

بخطه في هامش نسخة

بدل هذا الشطر

* ودين يدوم به مسلمات

وجاهة نسخة اخرى اه

الفاكهة المالكى كما في التتائي ويوجد في بعض النسخ شروط الحصانة في ستة اه ط اقول
 وهذا هو الصواب لان الشطر الاول الذي ذكره الشارح من بحر السريع والبقية من بحر
 المتقارب فانهم وقوله في آخر الايات فلا يرجاه بالياء المتناة التحية كارتبائه في النسخ وينبى
 ان يكون بالفوقية ولانهاية واصله لا ترجى بنون التوكيد المخففة قلبت الفا اذ لو كانت
 لانافية وجب الرفع ولعل اقتصار النظم على الشروط الستة لكونها مذهب المالكية وزيد
 عليها عندهما كونهما بصفة الاحسان وقت الوط وعدم الارتداد فصار ثمانية ويزاد
 كون العقد صحيحا فتصير تسعة وقد غيرت هذا النظم جامعها للتسعة فقلت

شرائط الاحسان تسع انت متى اختلف شرط فلا ترجاه
 بلوغ وعقل وحرية ٣ ودين وفقد ارتدادهما
 ووط بعقد صحيح لمن غدت مثله في الذي قدما

باب الوط الذي يوجب الحد والذي لا يوجب

(قوله اقيام الشبهة) علة لقوله لا يوجب (قوله لحديث) علة لما فهم من العلة الاولى وهو

ان الحد لا يثبت عند قيام الشبهة وطعن بعض الظاهرية في الحديث بأنه لم يثبت مرفوعا

والجواب ان له حكم الرفع لان اسقاط الواجب بعد شبهة بالشبهة خلاف مقتضى العقل وايضا

في اجماع فقهاء الامصار على الحكم المذكور كفاية ولذا قال بعضهم ان الحديث متفق عليه

وايضا تلقته الامة بالقبول وفي تتبع المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه من تلقين

ماعن وغيره الرجوع احتيالا للدرء بعد الثبوت ما يفيد القطع بثبوت الحكم وتماه في التفتيح

(قوله ثلاثة انواع) يأتي بينها (قوله في الحل) هو الموطوءة كما في العيني والشلي وغيرها

فقوله الآتى الى الملك بمعنى المملوك (قوله وبرهن) اى على انها امة ولده او امة احد ابويه

مثلا (قوله وكذا يسقط بمجرد دعواها) اى دعوى الشبهة وهذا يقضى عماقبله لانها منه

بالاولى (قوله الا في دعوى الاكراه الخ) قلت الظاهر في وجه الفرق ان الاكراه لا يخرج

الفعل عن كونه زنا وانما هو عذر مسقط للحد وان لم يسقط الاسم كما يسقط القصاص بالاكراه

على القتل دون الاسم فلا يقبل قوله بمجرد دعواه بخلاف دعواه شبهة من شبهة الثلاث لانه

ينكر السبب الموجب للحد فان دعواه انه تزوجها او انها امة ولده انكار الوط الخالى عن

الملك وشبهته فلذا قبل قوله بالبرهان تأمل والظاهر ان لزوم البرهان على الاكراه خاص بما

اذا ثبت زناه بالينة لا ببقائه (قوله لاحد بلازم) اى ثابت (قوله شبهة الحل) هو الموطوءة

كاسم وهي المناقبة للحرمة ذاتا على معنى اننا ننظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون

منافيا للحرمة نهر يعنى ان النظر الى ذات الدليل ينفي الحرمة ويثبت الحل مع قطع النظر

عن المانع كما في التمهاتنى وحاصله انها وجد فيها دليل مثبت للحل لكنه عارضه مانع فاروث

هذا الدليل شبهة في حل الحل والاضافة فيها على معنى في وقال الزبائى اى لا يجب الحد بشبهة

وجدت في الحل وان علم حرمة لان الشبهة اذا كانت في الموطوءة ثبت فيها الملك من وجه

فلم يبق معه اسم الزنا فامتنع الحد على التقدير كلها وهذا لان الدليل المثبت للحل قائم وان

تختلف عن اسبابه حقيقة المانع فاروث شبهة فلهذا سعى هذا النوع شبهة في الحل لانها نشأت عن

دليل موجب للحل في محل بيانه قوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك يقتضي الملك
لأن الألف فيه للملك اهـ وقد عارضه مانع من ارادة حقيقة الملك وهو الإجماع على عدم
رأده حقيقة فثبتت الشبهة عملاً بالألف بقدر الامكان **(قوله** اى الملك) بمعنى المملوك فلا
ينافي تفسيره ايضا بانو حوثة ففهم اى شبهة كون المحل مملوكا له او المصدر بمعنى المالكية
اى كونه مملوكا **(قوله** ونسب شبهة حكمية) لكون الثابت فيها شبهة الحكم بالحل **(قوله**
اى الثابت حكم الشرع محله) بنصب الثابت على ان ذلك تفسير لقوله شبهة حكمية او بحججه
على انه تفسير لقوله شبهة المحل وضمير حمله للمحل وعبارة الفتح وشبهة في المحل وتسمى شبهة
حكمية وشبهة مالك اى الثابت شبهة حكم الشرع بمحل المحل فاسقط الشارح لفظ شبهة ولا بد
منه لان نفس حكم الشرع محله لم يثبت وانما الثابت شبهته يعنى انها هي التى ثبت فيها شبهة
الحكم بالحل لاحقيقته لكون دليل المحل عارضه مانع كسر **(قوله** ولو ولد له حيا) مبالغة على
قوله وولد ولده ح وتام عبارة الفتح وان لم يكن له ولاية تلك مال ابن ابنه حال قيام ابنه
وتقدمت هذه المسئلة في باب نكاح الرقيق ثم في الاستيلاد اهـ وسند ذكر انه لا يثبت فيها
النسب من الجد اذا كان ولده حيا **(قوله** حديث الخ) رواه ابن ماجه عن جابر بسند صحيح
وتامه في الفتح وذكر فيه قصة **(قوله** ولو خاما خلا عن مال) اما لو كانت بغير لفظ الخل فعلى
داخله بالاولى وقد يكون الخل خلا عن ماله لانه لو كان على مال لم يكن من هذا القسم بل
يكون من شبهة الفعل الآتية فلا يمتنع عنه الحد اذا ظن الحل كفى المتعلقة ثلاثا لانه لم يقل
احد ان المختلعة على مال تقع فرقها طلاقا رجعيًا وانما اختلف الصحابة في كونها فسحا او
طلاقا يعنى باثنا فالحرمة ثابتة على كل حال وهذا يعرف خطأ من بحث وقال يبنى جعلها من
الشبهة الحكمية هذا حاصل ما حققه في فتح القدير وبشبهه له قوله في الهداية والمختلعة
والمتفقة على مال بمنزلة المتعلقة ثلاثا لثبوت الحرمة بالإجماع ومثله في البحر عن البدائع
وبه يعلم ان ما نقله قبله عن جامع النسبى من انه لاحدوان علم الحرمة لاختلاف الصحابة في
كونه باثنا محمول على ما اذا كان الخلع بلا مال كان ما في المجتبى من ان المختلعة يبنى ان تكون
كمتعلقة ثلاثا لحرمته اجمعا محمول على ما اذا كان بمال توفيقا بين كلامهم فافهم **(قوله**
وان نوى بها ثلاثا) اى بالكنائز فلا يحد بوطئها في العدة وان قال علمت انها حرام لتحقق
الاختلاف لان دليل المخالف قئم وان كان غير معمول به عندنا افده في الفتح ثم قال وفي هذه
المسئلة يقال متفقة ثلاث وطلت في العدة وقال علمت حرمتها لا يحد **(قوله** المهور) اى التى
جعلها مهر الزوج **(قوله** قبل تسليمها لمشر وزوجة) لف ونشر مرتب لانهما في ضمان
البائع او الزوج وتعودان الى ملكة بالهلاك قبل التسليم وكان مسلطا على الوط بالملك واليد
وقد يقب اليد فتبقى الشبهة زباني **(قوله** وكذا بعده في الفاسد) الاولى ان يقول وكذا في
الفاسد ولو بعده اى بعد التسليم قل في البحر اما قبله فليقلع الملك وامعهده فلان حق الفسخ
فيه حق الملك اهـ وقد يقد ان وط البائع في الفاسد قبل التسليم ليس مما نحن فيه لانه
وط في حقيقة الملك لا في شبهة لقوله بعده للاحتراز عما قبله تأمل **(قوله** ووط الشريك الخ)
لان ملكه في البعض ثابت فتكون الشبهة فيها أظهر زباني وهذا اذا لم يكن اعتقها احد

اى ملك وتسمى شبهة
حكمية اى الثابت حكم
الشرع محله (وان ظن
حرمته كوط أمة ولده
وولد ولده) وان سفل
ولو ولد حيا فتح حديث
انت ومالك لأبيك (ومعتمدة
الكنائز) ولو خلا خلا
عن مال وان نوى بها ثلاثا
نهر لقول عمر رضى الله عنه
الكنائز راجع (و) بط
(البائع) الأمة (اشبهة
والزوج) الأمة (المهورة
قبل تسليمها) لمشر وزوجة
وكذا بعده في الفاسد
(وط الشريك) اى احد
الشريكين (الجارية المشتركة

الشريكين والافيه تفصيل مذكور في حاشية **(قوله)** ووطء جارية مكاتبه وعنده الخ) لان
له حقا في كسب عبده فكان شبهة في حقه زناي وأما غير المديون فهو على ملك سيده **(قوله)**
ووطء جارية من الغنمية) اي ووطء أحد الغنمين قبل القسمة كما في البحر عن البدائع قال ح
وسايت في كتاب السرقة عن الغاية بخنا عدم قطع من سرق من الغنم وان لم يكن له حق فيه
لانه مباح الاصل فصار شبهة فكان يبيح الاطلاق هنا ايضا تأمل اه قلت وفيه أن ما كان
مباح الاصل هو ما يوجد في دار الاسلام فانها مباحا كالصيد والحشيش فهذا لا يقطع به وان
ملك وسرق من حرز وجارية الغنم ليست كذلك والائمه ان لا يقطع بها ولو بعد الاحراز
والقسمة وكذا لو زني بها تأمل **(قوله)** ووطء جاريته قبل الاستبراء) هذه من زيادات المتح وفيه
أن الملك فيها كامل من كل وجه الا انه منع من وطئها خوفا من اشتباه النسب والكلام في
وطء حرام سقط فيه الحد لشبهة الملك وهنم فيها حقيقة الملك فكانت كوطء الزوجة الحاض
والنفساء والصائمة والمحرمه مما منع من وطئها لمعارض الاذى او افساد العبادة مع قيام الملك
الا ان يراد بشبهة الملك ملك الوطء لاما لك الرقة فاي تأمل **(قوله)** والتي فيها خيار للمشتري) اي
اذا وطئها البائع واقتصر على ذكر المشتري لانه يعلم منه ما اذا كان الخيار للبائع بالاولى لانه لم
يحد اذا كان البائع لبقاء ملكه وان كان للمشتري فلان المبيع لم يخرج عن ملك بائعه بالكلية
كافي البحر افاده ط وقد يقال ان المناسب ان لا يذكر خيار البائع لان وطئها في حقيقة الملك
لا في شبهته نظير ما مر فكان الاولى ما ذكره الشارح ويفهم منه ما اذا كان الخيار لهما او
لاجني فافهم وفي التارخانية ولو باع جارية على انه الخيار فوطئها المشتري او كان الخيار
للمشتري فوطئها البائع فانه لا يحد علم بالحرمة او لم يعلم **(قوله)** والتي هي اخته رضاعا) اي ووطء
امته التي هي اخته رضاعا قلت ومثلها أمه المحبوسية والتي تحتها اختها لوجود الملك فيهما
ايضا مع ان حرمتها غير مؤيدة تأمل **(قوله)** من لم يحرمه) اي بالذكور من الردة وما بعدها
اما الردة فقد تقدم في كتاب النكاح ان مشايخ بلخ أقنوا بعدم الفرقة بردتها واما فيما بعدها
فبخلاف الشافعي رحمه الله تعالى اه ح **(قوله)** وغير ذلك) منه ما ذكرناه من المحبوسية والتي
تحتها اختها **(قوله)** فدعوى الحظر) اي المفهوم من قول الهداية وغيرها والشبهة في الحل في
سته مواضع **(قوله)** بشبهة الفعل) اي الشبهة في الفعل الذي هو الوطء حيث كان مما قد يشتبه
عليه حرمة لافي محله وهو الموطوءة لان حرمة الحل هنا مقطوع بها اذ لم يبق فيه دليل ملك
عارضه غيره فلم يكن في حل المحل شبهة اصلا **(قوله)** اي شبهة في حق من حصل له اشتباه) هو معنى
قول المصنف ان ظن حله لان من ظن الحل فقد اشتبه عليه الامر ولذا قال في الفتح انها تحقق
في حق من اشتبه عليه الحل والحرمة اذ لا دليل في السمع بفيد الحل بل ظن غير الدليل دليلا كما
يظن ان جارية زوجته تحل له لظنه انه استخدام واستخدمها حلال فلا بد من الظن والأفلا
شبهة اصلا لفرض ان لا دليل اصلا لتثبت الشبهة في نفس الامر فلو لم يكن ظنه الحل تابنا لم
تكن شبهة اصلا اه **(قوله)** ان ظن حله) شرط لقوله ولاحد الخ فني احد هنا مشروط بظن
الحل لمعاملت ان هذا الظن هو الشبهة لعدم دليل قائم تثبت به الشبهة فلو لم يظن الحل لم توجد
شبهة اصلا بخلاف ما مر فان الشبهة فيه جاءت من دليل حل المحل فلا حاجة فيه الى ظن الحل

(و) ووطء جارية مكاتبه
وعنده المأذون له وعليه
دين يحيط بماله ورقبته
زناي (ووطء جارية من
الغنمية بعد الاحراز)
بدارنا (وقوله) ووطء جاريته
قبل الاستبراء والتي فيها
خيار للمشتري والتي هي
أخته رضاعا وزوجه
حرمت بردتها او موطئها
لايته او جماعه لاهي
او باتها لان من الأئمة من لم
يحرمه وغير ذلك كما لا يخفى
على المتبع فدعوى الحظر
في ستة مواضع متنوعة (و)
لاحد ايضا (شبهة الفعل)
وتسعى شبهة اشتباه اي
شبهة في حق من حصل له
اشتباه (ان ظن حله)

مطلب

في بيان شبهة الفعل

فلما اى الحدية سواء ظن الحل ام لا (قوله) انه يدعى الظن الخ اى لا يظن نفسه فانه
 بعد ان لم يدع وان حصل له الظن ولا يبعد ان ادعى ان اتصل به الظن ان حال وفيه تورك على
 عبارة المصنف لكن لا يخفى ان الظن امر باطن لا يعمله القاضي الا بدعوى صاحبه فتقوله ان
 ظن حله اى ان علم القاضي انه ظن الحل يدركه عنه الحد وذلك لا يكون الا بدعواه واخاره
 (قوله) ولو ادعى احد من الخ لان الشبهة اذا تمكنت في الفعل من احد الجانبين تعدى الى
 الجانب الآخر ضرورة (قوله) كوط امة ابويه الخ لان بين الاسان وبين ابويه وزوجه
 وسيدته اناساطى في الانتزاع تماثلهم واستخدام جوارهم فكان مظنة حل الوطه على توهم انه
 من الاستخدام وكذا بقاء اثر الفرائض في المعتدة من وجوب النفقة وحرمة تزوج اختها مظنة
 لتوهم حل وطئها وقيد المأمة لما في الحانية لوزنى بأمرأة الاب والجد فانه يجد وان قال ظنت
 انها محل (قوله) ومعتدة الثلاث هذا اذا لم ينو الثلاث بالكنائيات اذ لو نواها بها كان من شبهة
 المحل كما قدمه عن النهر (قوله) ولو جملة اى ولو كان تطليقه الثلاث بلفظ واحد فلا يسقط عنه
 الحد الا ان ادعى ظن الحل وكذا لو اوقع الثلاث متفرقة بالطريق الاولى اذ لم يخالف فيه احد
 لان القرآن ناطق بانتفاء الحل بعد الثالثة فلم يبق شبهة في حل المحل ولا اعتبار بخلاف من انكر
 وقوع الجملة لخالفته للقطعي وهو اجماع الصحابة الذى تقرر في زمن عمر لكن يشكل ما في
 كتاب الهداية من ان الحد لا يجب بوط المطلقة بأنا واحدة او ثلثا مع العلم بالحرمة على اشارة
 كتاب الطلاق وعلى عبارة كتاب الحدود يجب لان الملك قد زال في حق الحل فيحقق الزنا اه
 ووفق في البحر بمحمل اشارة كتاب الطلاق على ما اذا اوقع الثلاث جملة وحمل عبارة الحدود
 على ما اذا اوقعها متفرقة لان ابقائها جملة خالف فيه الظاهرية اى فيكون من شبهة المحل فلا
 يجدوان اعتقد الحرمة لشبهة الدليل واعترضه بأن المصرح به في الفتح وغيره الجزم بأنها
 من شبهة الفعل وعدم اعتبار الخلاف بعد انعقاد الاجماع وبأن اشارة لاتعارض العبارة
 قلت على انه يمكن التوفيق بوجه آخر وهو حمل اشارة على ما اذا كان الطلاق البائن بلفظ
 الكنائيات والعبارة على ما اذا كان بلفظ المصرح والله اعلم (قوله) في رواية كتاب الحدود
 اى ان محمدا كرها في كتاب الحدود من مسائل شبهة الفعل وذكر في كتاب الرهن انها من شبهة
 المحل قال في البحر والحاصل انه اذا ظن الحل فلا حد باتفاق الروايتين والخلاف فيما اذا علم
 الحرمة والاصح وجوبه وذكر في الايضاح وجوبه وان ظن الحل وهو مخالف لعامة الروايات
 قال في الدر المنقى واستفيد منه ان الحكم المذكور في بابه اولى من المذكور في غير بابه لانه
 كأنه استطرد هكذا كان افادنيه والذى فليحفظ (قوله) وهي المختار) وفي الهداية وهي
 الاصح وتبعه الشارحون لان عقد الرهن لا يفيد ملك التمتع بخال لانه انما يفيد له الملك بعد
 الهلاك فيصير به مستوفيا لحقه لكنه بعد الهلاك لا يملك التمتع اى الوطه ومقتضى هذا
 وجوب الحد وان ظن الحل لكن لما كان الاستيفاء سببا لملك المال وملك المال سببا لملك
 التمتع في الجملة حصل الاشتباه ذخيرة (قوله) المستعير للرهن) اللام للتعليل اى الذى استعار
 امة ليرهنها لا للتعدية حتى يكون المعنى استعارة مرهونة من المرتهن اه ح والمناسب
 ان يقول للثبوت لان اسم الفاعل هنا متعد بنفسه تقول انا مستعير فرسا فاذا قلت مستعير

العبرة لدعوى الظن وان
 لم يحصل له الظن ولو ادعاه
 احدهما فقط لم يحد حتى
 يقر احدهما بعلمهما بالحرمة
 وان عليا شئني) ومعتدة
 الثلاث) ولو جملة) وامة
 امرأته وامة سيدة) ووطه
 المرتهن) الامة) المرهونة)
 في رواية كتاب الحدود
 وهي المختار ذيل على
 الهداية المستعير للرهن
 كالمترهن

مطلب

الحكم المذكور في بابه اولى
 من المذكور في غير بابه

لأنه كانت رائدة التقوية العامل كقولها تعالى مصدقا لما معهم وأهل وجه كون المستعير
بتمتلة المرتهن هو أنه إذا استعراشاً أبرهه بكذا ثم هلك عند المرتهن صار المرتهن مستوفياً لدينه
ووجب مثل الدين للمعير على المستعير لأنه صار قاضياً دينه بالرهن كما تقرّر في محله فإذا غرم مثله
للمعير صار مال الكاله فكان بتمتلة المرتهن تأمل **(قوله وسيجي)** أي في هذا الباب **(قوله)** وكذا
الختامة أي على مال لأنه لو كان خالما خلا من مال كان من شبهة المحل كما قدمه عن التبر **(قوله)**
يثبت في الأولى (هذا في غير الحد إذا وطئ جارية ابن ابنه وابنه أي لأن الجد لا يملكها حال
حياة الأب فلا يثبت النسب بدعوى الجد نعم إن صدقه ابن الابن عتق لزعمه أنه عمه وما في النهاية
من أنه يثبت نسبه غلط كالحققة في الفتح **(قوله)** لتحضه زنا) لأنه لا شبهة ملك فيه بل سقط الحد
لفظه فضلا من الله تعالى وهو راجع إليه أي إلى الوطئ لا إلى المحل فكان المحل ليس فيه شبهة
حل فلا يثبت النسب بهذا الوطئ ولذا لا يثبت به عدة لأنه لا عدة من الزنا فتح **(قوله)** بشرطه
أي بشرط الثبوت والمناسب اسقاطه كما يظهر قريبا **(قوله)** بأن تلد الخ بدل من قوله بشرطه
قال ح ويحمل على وطئ سابق على الطلاق كما تقدم في باب ثبوت النسب والقول أنه انعقد من
هذا الوطئ والحرام حيث أمكن حمله على الحلال **(قوله)** لا أكثر) ومثل الأكثر تمام السنتين ح
(قوله) كما مر في باب) من أنه لا يثبت النسب في المطابقة ثلاثا بعد سنتين إلا بدعوة ح قلت
وتحصل من هذا أنه إذا ادعى الولد يثبت النسب سواء ولدت لأقل من سنتين أو لأكثر وإن لم
الوطئ في العدة لوجود شبهة العقد وأما بدون الدعوى فلا يثبت إلا إذا ولدت لأقل من سنتين
حلا على أنه بوطئ سابق على الطلاق فقول المصنف بشرطه لا محل له لأن كلامه فيها إذا ادعى
النسب وفيه يثبت مطلقا كما علمت وهو الذي حرره في الفتح وتبعه في البحر **(قوله)** بالاولى) لاها
أقل من الثلاث ط فإن حرمة الثلاث تزيل حل الحلية ولذا لا تحل له إلا بعد زوج آخر **(قوله)**
والأفي وطئ امرأة الخ الاستثناء في هذه مبنى على أنها من شبهة الاشتباه أي شبهة الفعل وعليه
مشي الزبلي وكذا صاحب البحر أولا وقيل إنها شبهة محل وذكر في الفتح أولاً لأنه الأوجه لأن
قولهن هي زوجتك دليل شرعي ميسح للوطئ لقبول قول الواحد في المعاملات ولذا حل وطئ
من قالت أرسلني مولاي هدية اليك ثم قال والحق أنه شبهة اشتباه لأن الدليل المعبر فيها
ما يقتضيه ثبوت الملك لا ما يطاق شرعا مجرد الوطئ اه ملخصا فائتأمل **(قوله)** وقال النساء
الجمع غريقه كياتي **(قوله)** فيثبت نسبه بالدعوة بحر) لفظ بالدعوة الخ يوجد في بعض النسخ
وهو غير لازم لأن أصل الكلام فيه **(قوله)** بشبهة العقد) أي ما وجد فيه العقد صورة لا حقيقة
لأن الشبهة كما مر ما يشبه الثابت وليس بثابت فخرج ما وجد فيه العقد حقيقة ولذا قال في
التارخانية وإذا كان الوطئ بملك التكاح أو بتلك يمين والحرمة يعارض آخر فذلك لا يوجب
الحد نحو الخائف والنفساء والصائمة صوم الفرض والحرمة والموطوءة بشبهة والتي ظاهر
منها أو آلى منها فوطئها في العدة لأحد عليه وكذا الأمة المملوكة إذا كانت محرمة عليه برضاع
أو مضاهرة أو لكون اختها مثلا في نكاحه أو هي مجوسية أو مرتدة فلا حد عليه وإن علم
الحرمة اه **(قوله)** كوطئ محرم نكحها) أي عقد عليها أطلق في المحرم فشمع المحرم نسا
ورضا وصهرية وأشار إلى أنه لو عقد على منكوحة الغير أو معتدة أو مطلقته الثلاث أو أمة

وسيجي حكم المستأجرة
والمنصوبة وينبغي أن
الموقوفه عليه كالرهونة
نهر (و) معتدة (الطلاق
على مال) وكذا الختامة
على الصحيح بدائع (و)
معتدة (الاعتاق) (و) الحال
انها (هي أم ولده و)
الوطئ (إن ادعى النسب
يثبت في الأولى) شبهة
المحل (لا في الثانية) أي
شبهة الفعل لتحضه زنا
(الأفي المطلقة ثلاثا بشرطه)
بأن تلد لأقل من سنتين
لا أكثر إلا بدعوة كما مر
في باب وكذا الختامة المطلقة
بعوض بالاولى نهاية (و)
ال (في وطئ امرأة زفت)
إليه (وقال النساء هي
زوجتك ولم تكن كذلك)
معتدا خبرهن فيثبت
نسبه بالدعوة بحر (و)
لأحدا أيضا (بشبهة العقد)
أي عقد التكاح (عنده)
أي الإمام (كوطئ محرم
نكحها)

مطلب

في بيان شبهة العقد

على حرة او تزوج محرمه او زعم ان لا ينكحها او زعم ان لا ينكحها او زعم ان لا ينكحها
 في عدة فوطئته او زعم ان لا ينكحها او زعم ان لا ينكحها او زعم ان لا ينكحها
 لاحد وهو الاصل على الاشهر ما عده عصره وما عده في كل شيء انما يبيح مذهبها
 او كان مجمعا على تحريمه وهي محرمه على التام لا تحرف بها وهو حتى حرره في فتح الغدير
 ومن ان الدين يوجب من القاهم وتحريرهم كآبى المذنب في الزنا لا يجد مذهبها في ذات المحرم
 لا في غير شاة مذهبها فاعادته وكذا غبارها لا يحل ما عداها كالحدة حيث قال
 تزوج امرأة من الاصل لا تحلها ولا حللها الا بعدة وان لم يمسها لم يمسها ولا يمسها ولا يمسها
 عقوبة في قول ابن حنبل ولا ان يمسها فوله الحنفية في قول ابن حنبل في قوله من

مطابقا

اذا استحل المحرم على وجه
 الظن لا يكفر كالوطن على
 الغيب

قوله ثم خص على قولها بالانكاح (قوله) لا ينكحها الا بعدة
 النكاح للمحرم وبعدة فقدمه هي بارة على معنى انه يحل بعدة لا ينكح الا بعدة من
 عاقد لقبولها ما عده من ايامه فثبتت له في وقتها على من اياها استحل محله هذا
 العاقد فلم يثبت شبهة بوجه في الشرح والبيان (قوله) علم الحنفية (قوله) ما ان طعن على قول
 يحد بالاجماع والعرب من الظاهر وغيره علم من مسائلهم ان من استحل ما حرم الله
 تعالى على وجهه ليس لا يكفر وانما يسير ما اعتقد الحرام خلافا لغيره مذكور في الترتيب
 في شرح مسلم ان من لعب جائز قبل النكاح والرمال بوقع في الاستفحال بغيره امر عادي
 فهو ظن صادق واستنوع ادعاء علماء الحنفية في طهر ان من لعب حرام لا كغيره اختلاف
 ادعاء العلم وسنوجه في الردة غير (قوله) من في القهستاني (الح) لاستدراك على قوله
 في جميع الشروع في المضمرات من شرح وفيه ان القهستاني ذكر من المضمرات انه
 قال والصحيح الاول وانه في موضع الاستدراك اذا تزوج بمحرمه بعد عدة في الردة فتدق
 اه على ان ما في عدة الشروع مقدم على الفتح نقل عن الحلاصة ان الفتوى على قوله ما
 سم وجهه بان الشبهة تقتضي تحقق الحل من وجه وهو غير ثابت والاوجب عدة والنسب
 ثم دفع ذلك بان من شاع من التزم وجهيهما ولو سلم عدم وجوبها اعدم تحقق الحل
 من وجه فالشبهة لا تقتضي تحقق الحل من وجه لان الشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت فلا
 ثبوت لانه شبهة الثبوت بوجه لا ترى ان ما حقيقه الزمان وبه يثبت ما يكون وانما يثبت
 عقوبة هي الحد فغير في الردة بان يمسها في عدة فلا يثبت سببه اه ما يحصا وحاصله ان عدم
 تحقق الحل من وجه في الزمان لا يكون له ثبوت كسب والعدة ولا يلزم
 منه عدم الشبهة الدارئة للحد ولا تخفى ان في هذا ترجيح لقول الامام (قوله) حرر في الفتح
 (الح) سواء في النهر قاله بعد مذكر مقدمه انما عن الفتح في هذا التفسير يعني انها شبهة
 اشتباه قال في الداراية وهو قول بعض المشايخ والصحيح الثبوت في عدة الزمان وروى عن جماعة قال
 سقوط الحد عنه لشبهة حكمية ثبتت بالنسب وهكذا ذكر في نسخة وهذا صريح بان الشبهة
 في الحل وفيها ثبتت بالنسب على ما مر اه كلاما في النهر قلت في عدة الزمان لا يثبت في قول الامام
 ما فيه من تحقيق الشبهة حتى ثبت بالنسب ويؤيد ما ذكره في الردة في باب النهر من العيني
 ومجمع الفتاوى انه يثبت بالنسب عنده خلافا لهما (قوله) في الحنفية (الح) مثله في الذخيرة

(قوله)

(قوله فلان الحلال) اما انما كثر لام (قوله اي حرام) في الذخيرة لكنه مخالف
 لما في الهداية من قوله ولكن يوجب عقوبة اذا كان علم بذلك فبعد العقوبة بما اذا علم ومثله
 ما مر عن كافي الحاكم وفي المنهج لم يوجب عليه الجحد عند ابن حنيفة وسفيان الثوري وزهير وان
 قال علمت انها على حرام ولكن يجب الجحد ويوافق بقية من اشد ما يؤمن من التعزير
 سياسة لاحدا متقدرا شرب اذا كان فلان بذلك وان لم يكن لا لاحد ولا عقوبة تعزير اه
 وقد يجب بأن قوله ولا عقوبة تحرير المراد به اني اشد ما يكون فلا ينافي انه يعزى بتأليف
 بحاله حيث جعل امره الايجي عادة امل (قوله خلافا للهداية) اي ذات الحجر فقط كاهم (قوله
 فعلم ان تقسيمها الى) ان اراد التقسيم من حيث الحكم فهي اثنان عند الكل غايته ان حرام
 شبهة العقد عند الامام حكم شبهة قبل وعندهم حكم شبهة الفعل وان اراد التقسيم من حيث
 المفهوم فهي اثنان ايضا لان شبهة العقد منها ما هو شبهة الفعل كمعقدة الثلاث كما صرح به في
 النهر في باب ثبوت النسب ومنها ما هو شبهة المحل كمسئلة المن (قوله وحده بوطء أمة
 اخيه ام) اي وان قال ظننت انها تحل لي لانه لا شبهة في الملك لا في الفعل لعدم انساك في
 مال الآخر فدهوى ظنه الحل غير معتبرة ومعنى هذا انه علم ان الزنا حرام ولكنه ظن أن وطئا
 هذه ليس زنا محرما فلا يارض ما مر عن الخفيف من ان شرط وجوب الجحد أن يعلم أن الزنا حرام
 فتح (قوله سوى الولاد) بالكسر مصدر ولدت المرأة ولادا وولادة اي سوى قرابة الولادة
 اي قرابة الاصول او الفروع فلا حدة فيها لكن لا يجحد في قرابة الاصول اذا ظن الحل كاهم (قوله
 وجدت على فراشه) يعني في ليلة مظلمة كفي الحانية شرهبالية فيعلم حكم النهار بالليل (قوله
 الا اذا دعاها) يعني الاعشى بخلاف البصر كما في الحانية وهو ظاهر عبارة الزيلعي والفتح ايضا
 ثم اعلم ان ما ذكره المصنف والمعارض هو المذكور في اثنون والشرع وعزاه في التارخ الحانية
 الى المتنبي والاصل لكنه قال بعد ذلك وفي الظاهرية رجل وجد في بيته امرأة في ليلة ظلمة
 فغشيها وقال ظننت انها امرأتى لاحد عليه ولو كان نهارا يجحد وفي الحاوي وعن زفر عن ابي
 حنيفة فيمن وجد في محله او بيته امرأة فقال ظننت انها امرأتى ان كان نهارا يجحد وان كان
 ليلا لا يجحد وعن يعقوب عن ابي حنيفة ان عليه الجحد ليلا كان او نهارا قال ابو الميث وبرواة
 زفر يؤخذ اه قلت ومقتضاه انه لاحد على الاعشى ليلا كان او نهارا (قوله وجاز) اي
 العطف على ضمير الرفع المتصل (قوله لا يوجب الجحد) اي خلافا لابي يوسف فعنده يجحد
 الجحدى المستأمن ايضا وقال محمد لا يجحد واحد منهما غير انه قال في العكس وهو مالو زنى ذمى
 بمستأمة كقول الامام من ان الذمى يجحد نهر والحاصل ان الزنايين اما مسلمان او ذميان
 او مستأمان او الرجل مسلم والمرأة ذمة او مستأمة او بالعكس او الرجل ذمى والمرأة
 مستأمة او بالعكس فهي تسع صور والجحد واجب عند الامام في الكل الا في ثلاث اذا كانا
 مستأمنين او احدهما أفاده في البحر (قوله تذمى ثم تحرق) اي لقطع امتداد التحدث به
 كلها وقرب وليس بواجب كما في الهداية وغيرها وهذا اذا كانت مما لا يؤكل فلان كانت
 تؤكل جازا أكلها عنده وقلا تحرق ايضا فان كانت الدابة لغير الواطي يطالب صاحبها
 أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تذبح هكذا قالوا ولا يعرف ذلك الاسمانا فيحصل عليه زيلعي ونهر

مطلب
 في وطء الدابة

مطلب

فيمن وطء من زفت اليه

قوله المنصمة بكسر الميم
والنصاد المهملة المشددة
هو الكرسي الذي تقف
عليه العروس في جلالها
مصباح اه منه

الظاهر انه يطالب ندما
لقواهم تضمن بالقيمة
(و) لا يتعد بوطء اجنية
زفت اليه وقيل (خبر
الواحد كافي في كل ما يعمل
فيه بقول النساء بحر (هي
عرسك وعليه مهرها)
بذلك قضى عمر رضي الله
تعالى عنه والعددة (او)
بوطء (دبر) وقال ان فعل
في الاجانب حد وان
عبد او امته او زوجته فلا
حد اجماعا بل يعزى قال
في الدرر نحو الاحراق
بالاثر وهدم الجدار

مطلب

في وطء الدبر

مطلب

في حكم اللواط

(قوله الظاهر انه يطالب ندما (الح) اي قواهم يطالب صاحبها ان يدفعها الى الواحش ليس على
ضيق الجبر وعادة التبر والظاهر انه يطالب على وجه التدب ولذا قال في الحانية كان
لصاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة اه وعادة البحر والظاهر انه لا يجبر على دفعها * (تنبيه) *
لو مكنت امرأة قردا من نفسها فوطئها كان حكمها كاثنيان البهائم جوهره اي في انها لا احد
عليها بل تعزى وهل يذبح القرد ايضا مقتضى التعليل بقطع امتداد التحدث نعم قائل (قوله
خبر الواحد كافي (الح) جملة معترضة بين القول ومقوله والاولى ذكرها بعدهى عرسك كاللايهوم
انها مقولة القول والمراد ان تعبير المصنف كالكثر بقبل اولى من تعبير القدورى بقلن
* (تنبيه) * مقتضى هذا كله انه لا يسقط الحد بمجرد الزفاف وانه لابد من ان ينضم اليه
الاخبار بانها زوجته ويلزم عليه ان من زفت اليه زوجته ليلة عرسه وليكن يعرفها انه لا يحل
له وطؤها ما لم يقل له واحدة او اكثر انها زوجتك وهو خلاف الواقع بين الناس وفيه حرج
عظيم لانه يلزم منه تأييم الامة والظاهر انه يحل وطؤها بدون اخبار ولا سيما اذا احضرها
النساء من اهلها وجيرانه الى بيته وجلبت على المنصة ثم زفت اليه فان احتمال غلط النساء
فيها وانها غيرها ابعدهما يكون ومع هذا لو فرض الغلط وقدر وطئها على ظن انها زوجته وانها تحل له
فوجب الحد عليه اذا لم يقل له احد انها زوجتك في غاية البعد ايضا اذ لا شك ان هذه الشبهة
اقوى من شبهة المقد على امه او بنته وظنه حلها له واقوى من ظنه حل امه ابويه ونحوها
وكذا من وجدها على فراشه ليلا على مصححيه ابوالبث ورايت في الحانية رجل زفت اليه غير
امرأته وليكن رآها قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه اه وظاهره ان الاخبار
غير شرط واطهر منه ما في كافي الحاكم الشهيد رجل تزوج فزفت اليه أخرى فوطئها لا حد
عليه ولا على قاذفه رجل فزفت له امرأة ثم قال حسبها امرأتى قال عليه الحد وليست هذه كالاولى
لان الزفاف شبهة لا ترى انها اذا جاءت بولد ثبت نسبه منه وان جاءت هذه التي تجربها بولد لم
يثبت نسبه منه اه فقولاه لان الزفاف شبهة صريح في ان نفس الزفاف شبهة مسقطة للحد
بدون اخبار فهذا نص الكافي وهو الجامع لكتب ظاهرا الرواية فالظاهر ان ما في المتن رواية
أخرى او هو محمول على ما اذا لم تقم قرينة ظاهرة من عرس تجتمع فيه النساء او من ارسال من
تأتى بها اليه او نحو ذلك لما يزيد على الاخبار فلو لم يكن شي من ذلك كما اذا تزوج امرأة ثم بعد مدة
ادخلت عليه امرأة في بيته ولم يعلم انها التي عقد عليها او غيرها ولكنه ظن انها هي فوطئها
فهنا لا بد من اخبار واحدة او اكثر بانها زوجته والا لزمه الحد هذا ما ظهر لي ولم أر من تعرض
له والله تعالى اعلم (قوله وعليه مهرها) اي ويكون لها كما قضى به على رضي الله عنه وهو
الختار لان اللواط كالجنبة عليها لا يثبت المال كما قضى به عمر رضي الله عنه وكأنه جعله حق
الشرع عوضا عن الحد وتماه في الزباني وغيره (قوله بذت قضى عمر) كذا وقع في الدرر
وصوابه على وفي العزيمة انه - هو طهر (قوله او بوطء دبر) طلقه فمحل دبر الصبي والزوجة
والامه فانه لا حد عليه مضافا لانه لا يملكه من غير هداية (قوله حد) فهو عندها كالزنا
في الحكم في حد جدار ان كان احصى ورجما ان احصى نهر (قوله نحو الاحراق (متعلق

بقوله يعزر وعبرة الدرر فعند أبي حنيفة يعزر بأمثال هذه الأمور واعترضه في التهر بان
الذي ذكره غيره تنقيد قتله بما اذا اعتاد ذلك قال في الزيادات والرأي الى الامام فيما اذا اعتاد
ذلك ان شاء قتله وان شاء ضربه وجسه ثم نقل عبارة الفتح المذكورة في الشرح وكذا اعترضه
في الشرنبلالية بكلام الفتح وفي الاشباه من احكام غيبوبة الحشفة ولا يجد عند الامام الا
اذا تكرر فيقتل على الفتى به اه قال البري والظاهر انه يقتل في المرة الثانية لصدق التكرار
عليه اه ثم ظاهر عبارة الشارح انه يعزر بالاحراق ونحوه ولو في عبده ونحوه وهو صريح
ما في الفتح حيث قال ولو فعل هذا بعده او امته او زوجته بشكاح صحيح او فاسد لا يجد اجماعا
كذا في الكافي نعم فيه ما ذكرنا من التعزير والقتل لمن اعتاده **(قوله والتكيس الح)** قال في
الفتح وكان مأخذ هذا ان قوم لوط اهلكوا بذلك حيث حملت قراهم ونكست بهم ولا شك
في اتباع الهدم بهم وهم نازلون **(قوله وفي الحاوي)** اي الحاوي القدسي وعبارته وتكلموا
في هذا التعزير من الجلد ورميه من اعلى موضع وجسه في اثنى بقعة وغير ذلك سوى الاختصاص
والجب والجلد اصح اه وسكت عليه في البحر والنهر فتأمل **(قوله التنديد بالامام الح)** فيه
كلام قدمناه قبل هذا الباب **(قوله الاستمنا حرام)** اي بالكف اذا كان لاستجلاب الشهوة
اما اذا غلبته الشهوة وليس له زوجة ولا امة ففعل ذلك لتسكينها فالرجاء انه لا وبال عليه كما
قاله ابو الليث ومجيب لو خاف الزنا **(قوله كره)** الظاهر انها كراهة تنزيه لان ذلك بمنزلة مالو
انزل بتفخيذ او تبطين تأمل وقدمنا عن المعراج في باب مفسدات الصوم يجوز ان يستثنى بيد
زوجته او اخواته وانظر ما كتبناه هناك **(قوله ولا شيء عليه)** اي من حد وتعزير وكمذا من انه
على ما قلناه **(قوله ولا تكون اللواط في الجنة)** قال السيوطي قال ابن عقيل الخبئي جرت
مسئلة بين ابي علي بن الوليد المعتزلي وبين ابي يوسف القزويني في ذلك فقال ابن الوليد لا يمنع
ان يجعل ذلك من جملة اللذات في الجنة لزوال المفسدة لانه انما منع في الدنيا نافية من قطع
النسل وكونه محلا للادنى وليس في الجنة ذلك ولهذا ابيح شرب الخمر لما ليس فيه من السكر
وغاية العربة وزوال العقل فلذلك لم يمنع من الالتذاذ بها فقال ابو يوسف الميل الى الذكور
عاهة وهو قبيح في نفسه لانه محل لم يخلق للوطه ولهذا لم يبيح في شريعة بخلاف الخمر وهو مخرج
الحدث والجنة تزعت عن العاهات فقال ابن الوليد العاهة هي التلوث بالادنى فاذن لم يبق
الا مجرد الالتذاذ اه كلامه رمى على المنع **(قوله حرمتها عقلية)** الظاهر ان المراد بالحرمة هنا
القبح اطلاقا لاسم المسبب على السبب اي قبحها عقلي بمعنى انه يدرك بالعقل وان لم يرد به
الشرع كالظلم والكفر لان مذهبنا انه لا يحرم بالعقل شيء اي لا يكون العقل حاكما بحرمة
وانما ذلك لله تعالى بل العقل مدرك لحسن بعض المأمورات وقبح بعض المنهيات فيأتي الشرع
حاكما بوفق ذلك فيأمر بالحسن وينهى عن القبيح وعند المعتزلة يجب ما حسن عقلا ويحرم
ما قبح وان لم يرد الشرع بوجوبه او حرمة فالعقل عندهم هو المثبت وعندنا المثبت هو
الشرع والعقل آلة لادراك الحسن والقبح قبل الشرع وعندنا اشاعة لاحظ للعقل قبل
الشرع بل العقل تابع للشرع فاما امر به الشرع يعلم بالعقل انه حسن ومنهيه عنه يعلم انه
قبيح وتام اجابات المسئلة يعلم من كتب الاصول ومن حواشينا على شرح التمار

مطلب

لا تكون اللواط في الجنة

(قوله وقيل سمعية) لا يستقل العقل، بل يفتحه قبل ورود الدليل النسخي (قوله فوجوده) أي يمكن أن يوجد. (قوله وقيل يخلف الله تعالى الخ) هذا خارج عن محل النزاع لأن الكلام في الاتيان في الدبر (قوله) صحيح الاول هو انه لا وجود له في الحق (قوله لحرمته) أي في حياها كسر. (قوله وتزويج حرمته الخ) وجه آخر لبيان اشدية البوطه وهو ان وطء الذكر لا يمكن زوال حرمته بخلاف وطء الانثى فإنه يمكن بزوالها وشرائها. (قوله لانه مظهر على قول) أي قول كثير من العلماء، وان كان خلاف مذهبا كسر. (قوله يكفر مستحله) قد اشرنا في باب الحيض الخلاف في كفر مستحل وطء الحائض ووطء الدبر ثم وفق بما في التراخي عن السراجية الواضحة بملوكه او مملوكته او امرأته حرام لانها مستحله لا يكفر قوله حسام الدين الخ. أي فيحمل القول بكفره على ما اذا استحل الواطء بأنجنى بخلاف غيره لكن في الشرع لانه ان هذا يعلم ولا يعلم أي لا لا تجزأ الفلسفة عليه بظنهم حله * (قمة) * للواطء احكام اخر لا يجب بها المهر والالعة في الشكاح الفاسد والافى الثاني بها الشبهة ولا يحصل بها التحليل للزوج الاول ولا تثبت بها الرجعة والحرمة انصاعرة عند الأكثر ولا الكفارة في رمضان في رواية ولو قذف بها لا يحد خلافا لهما ولا لا عن خلافا لهما بحر وهو مأخوذ من احتجى ويزاد في الشرع نبالية عن السراج يكفي في الشهادة عليها عدلان لا اربعة خلافا لهما (قوله الا ان في الخ) يعني ان ما في المتن خاص بما اذا خرج من عسكر من له ولاية اقامة الحدود فدخل دار الحرب وزنى ثم عاد وكان مع امير سرية او امير عسكر فزنى ثم اوكان تاجرا او اسيرا ام وزنى مع عسكر من له ولاية اقامة الحد فانه يحد بخلاف امير العسكر او السرية لانه انما فوض لهما تدبير الحرب لا اقامة الحدود وولاية الامام منقطعة عنه كما في الفتح شر نبالية (قوله) لاعليه ولا عليها لان فعل الرجل اصل في الزنا والمرأة تابعة له وامتنع الحد في حق الاصل بوجوب امتناعه في حق الشيع نهر وكذا اعقر عليه لانه لو لم يزوج له الولي عليها لامراله بتزويجها له بخلاف ما لو زنى النسي بضيعة او بمكرهه فانه يجب عليه العقر كما في الفتح شر نبالية (قوله والحق وجوب الحد) أي كما هو قولهما وهذا بحث لصاحب الفتح وسكت عليه في التبر والشون والشرع على قول الامام (قوله ولا بالزنا باكره) هذا ما رجع اليه الامام وكان لا يقول ان الرجل يحد لانه لا يتصور الا بالانتشار الآلة وهو آية الطوعية بخلاف المرأة فلا يحد جماعا واطلق فشمع الاكرام من غير السلطان على قولهما المتفق به من متحققه من غيره وهو خلاف عصر وزمان وتامه في البحر فاط والمراد انه لا يجب على الزاني المكروه فلو زنى مكرها بماء عمه مباح عليها الحد في حاشية الشافعي (قوله ولا اقرار ان انكره الآخرة) أي لو اقر أحدهما بالزنا اربع مرات في اربع مجالس وانكر الآخر سواء ادعى المنكر الشكاح او لم يذعه لا يحد المقر خلافا لهما في الثانية انتفاء الحد عن المنكر بدليل موجب للنفي عنه وفوت شبهة في حق المقر لان الزنا فعل واحد يتم بهما فاذا تمكنت فيه شبهة تعدت الى طرفيه لانه ما صدق بل اقر بالزنا بين ذرا الشرع الحد عنه بخلاف ما لو اطلق وقال زنيتم فانه لا موجب مبرعى يدفعه ومنه وقر بالزنا لانه لا يثبت في حقها بما يوجب النفي وهو

وقيل سمعية فتوجد وقيل يخلف الله تعالى طائفة من قوله الاعلى ذلك كونه لاسعد كالات والصحيح الاول وفي البحر حرمته اشد من الزنا لحرمته عقلا وشرعا وطعنا والزنا ليس بخرام طبعيا وتزويج حرمته زوج وشرع خلافها وعدم الحد عنه لاحتمالها بل متغاض لانه مظهر على قول وفي احتجى يكفر مستحله عند الجمهور (او زنى في دار الحرب او البني) لا اذا زنى في عسكر لا ميرة ولاية الاقامة هداية (ولا) حد (بزنا غير مكلف بمكثفة مطلقا) لاعليه ولا عليه (وفي عكسه حد) فقد (ولا) حد (بازنا باستجر قوله) أي لما زنا والحق وجوب الحد كاستجارة بخدمة فتح (ولا يراى اكرامه) لا (بقرار ان انكره الآخر) للشبهة

الانكار ولذا لو حضرت واقرت تحد فظهر ان الاعتبار للانكار للالغية فتح ملخصا قلت ويظهر من هذا ان السكوت لا يقوم مقام الانكار تأمل ثم تقدم انلو اقر بالزنا بغرساء لا يحد لاحتمال انها لو كانت تنكح لأهدت مسقطا وقدمنا في الباب السابق الفرق بينها وبين الغائبة * (تنبيه) * حيث سقط الحد يجب لها انهر وان اقرت هي بالزنا وادعى النكاح لانه لا يسقط الحد صارت مكذبة شرعا ثم لو انكرت الزنا ولم تدع النكاح وادعت على الرجل حد القذف فانه يحدله ولا يحد بالزنا وتامه في الفتح **(قوله)** وكذا لو قل اشتريتها ولو حرة (اي ولو كانت حرة لا يحد لانه لم يقر بالزنا حيث ادعى الملك وفي كافي الحاكم زنى بأمة ثم قل اشتريتها شراء فاسدا او على ان للبايع فيه الخيار او ادعى صدقة او هبة وكذبه صاحبها ولم يكن له بينة درى عنه الحد اه وفي التاتر خاتمة عن شرح الطحاوى شهد عليه اربعة بالزنا واثبتوه ثم ادعى شبهة فقال ظننت انها امرأتى لا يسقط الحد ولو قل هي امرأتى او امي لاحد عليه ولا على اليهود اه وفي البحر لو ادعى انها زوجته فلاحد وان كانت زوجة للغير ولا يكلف اقامة البينة للشبهة كادعى السارق ان العين ملكه سقط الحد بمجرد دعواه اه وتقدمت هذه متاف في الباب السابق قلت وانظر وجه الفرق بين قوله ظننت انها امرأتى وقوله هي امرأتى ولعل وجهه ان قوله ظننت يدل على اقراره بانها اجنبية عنه فكان اقرارا بالزنا بأجنبية بخلاف قوله هي امرأتى او اشتريتها ونحوه فانه جازم به وان فعله غير زنا فتأمل بقى هنا شئ وهو ان الشبهة في هذه المسائل وفي مسئلة المتن التى قبلها لم أر من ذكر انها من اى اقسام الشبه الثلاثة وظاهر كلامهم انها خارجة عنها ووجهه انه في هذه المسائل يدعى حقيقة الملك الذى لو ثبت لم يكن وطؤه فيه محرما بخلاف تلك الاقسام والظاهر ان النسب هنا لا يثبت وان الفعل تمحض زنا وانما سقط الحد لشبهة صدقه في دعواه الملك بالعتد او بالشراء ونحوه وبهذا لا يثبت النسب لان الملك ثابت لغيره وعلى هذا فيمكن دخوليها في شبهة الفعل وهى شبهة الاشتباه لان مرجعها الى انه اشابه عليه الامر يقفه الحل والله سبحانه اعلم **(قوله)** وفي قتل امة بزناها هذا عندها واما عند ابى يوسف فعليه القيمة لا الحد لانه لم يبق زنا حيث اتصل بالموت كما في المحيط فهستانى قلت وصحح في الخاتمة قول ابى يوسف لكن المتون والشروح على الاول بل ما ذكر عن ابى يوسف هو رواية عنه لا قوله وهى خلاف ظاهر الرواية عنه كما او نحه في الفتح **(قوله)** الحد بالزنا والقيمة بالقتل اشار الى توجيه وجوب الحد والقيمة بأنهما جنائتان مختلفتان بموجبين مختلفين ط **(قوله)** ولو اذهب عنها (كذا في البحر وغيره والاظهر عنها بالثنية يلزم كل القيمة لكنه مفر د مضاف فيع بقريته قوله الجنة العمية **(قوله)** فاورث شبهة (اي في ملك المتاع تبعا فيقدرى عنه الحد بخلاف ما مر فان الجنة فائنة بالقتل فلا تملك بعد الموت وتامه في الفتح **(قوله)** وتفصيل مالو افضاها في الشرح (اي شرح المصنف وحاصله انه ان افضاها وهى كبيرة مطاوعة بلا دعوى شبهة حد ولا عقر عليه لرضاها به ولا مهر لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلاحد ويجب العقر وان كانت مكرهه ولم يدع شبهة لزمه الحد لا المهر وضمن ثلث الدية ان استمسك بولها والا فكلها لتفويته جنس المنفعة على الكمال وان ادعى شبهة فلا حد ثم ان استمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فكل الدية

وكذا لو قال اشتريتها ولو حرة محبتي (وفي قتل أمة بزناها الحد) بالزنا (والقيمة) بالقتل ولو أذهب عنها لزمه قيمتها وسقط الحد لملكه الجنة العمية فاورث شبهة هداية وتفصيل مالو افضاها في الشرح (ولو غصبها ثم زنى بها ثم ضمن قيمتها

ولامهر خلافة محمد بن ابي طالب وهي صغيرة ون بنت شجاع عليها فكانت كبيرة الا في حق سقوط الارض برضه ولا فلاح ولا زعمت الدية والمهر كاملا ان استمسكت بولها ولا فكل الدية دون المهر خلافة محمد بن ابي طالب الحرة في ضمان النكاح لو وقع اصبح انسان ثم كفه قبل البتة اه (قوله فلا حد عليه اتفاق) لانه ملكها بالضمان فأورث شبهة في ملك النافع اخذا عامرا وهذا اذا تمت ففي الجوهر ولو غصب أمة فزني بها فماتت من ذلك او غصب حرة ثيبا فزني بها فماتت من ذلك قال ابو حنيفة عليه الحد في الوجهين مع دية الحرية وقبحة الامعة أما الحرية فلا اشكال فيها لانها لا تملك بدفع الدية واما الامعة فتملك بالقبحة الا أن الضمان واجب بعد الموت واليت لا يصح تملكه (قوله كما لو زني بحرة) تقدمت متا في الباب السابق عند قوله ويندب تلقينه (قوله لا يسقط حد) اي في المسئتين لعدم شبهة وقت الفعل كما ذكره الشارح هناك وقوله اتفاق ذكره في الفتح عن جامع قضيان في المسئلة الاخيرة وقدم الشارح انه الاصح ومفاده الخلاف وذكر في البحر هناك عن الحيط لوزن في الزنا بها او اشتراها لا يسقط الحد في ظاهر الرواية لانه لا شبهة له وقت الفعل اه ثم ذكر في اول هذا الباب عن الظهيرية خلافا في المسئتين هو انه لا حد فيها عنده بل عند ابى يوسف وروى الخلاف بالمعكس وروى الحسن عن الامام انه لا حد في الشراء بل في التزويج لانه بالشراء تلك عنها بخلاف التزويج قلت ومسئلة الغصب الثانية التي ذكرها المصنف توافق ظاهر الرواية (قوله اما بتكينة) اي تمكين الخليفة ولى الحق من الاستيفاء (قوله وبه علم الخ) لانه لم يشترط القضاء هنا فلو قتل الولي القاتل قبل القضاء لم يضمن وكذا لو اخذ ماله من غصبه بخلاف ما لو قتل أحد الزاني قبل القضاء برجمه فانه يضمن كما مر لان القضاء شرطه (قوله ولا ولاية لأحد عليه) اي ليستوفيه وقائدة الإيجاب الاستيفاء فإذا تعذر لم يجب واورد عليه ما المانع من ان يولى غيره الحكم بما ثبتت عنده كافي الاموال قيل ولا يخلص الا ان ادعى ان قوله تعالى قاتلوه فاجلدوا غيرهم ان الخطاب للامام ان يجلد غيره وقد يقال اين دليل الإيجاب الاستيفاء فتح والله سبحانه اعلم

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

تقدم ان الزنا يثبت بالاقرار واليمين وقدم كفيه ثبوته بالاول لان الثاني اندر نادر لضيق شروطه وايضا لم يثبت عنده صلى الله عليه وسلم ولا عند اصحابه بعده الا بالاقرار كافي في الفتح (قوله شهدوا بمحمد متقادم) اي بسبب حد لانه انشهود به لانفس الحد اه ح اي في التعبير تساهل كافي الفتح (قوله لانه) لان الشاهد مخير بين أداء الشهادة والستر فالتأخير ان كان لاختيار الستر فلا تقدم على الاداء بعده لعداوة حركته فيهم فيها وان كان لالستر بصير فاسقا آتيا قتيلا بالمانع بخلاف الاقرار لان الانسان لا يعادى نفسه هداية واورد على قوله يصير فاسقا بان ذلك لو كان الاداء واجبا وليس كذلك الا ان يجاب بأن سقوط الوجوب لاجل الستر فإذا أدى لم يوجد موضع الرخصة المسقط للوجوب تأمل (قوله اذ فيه حق العبد الخ) أي وان كان الغالب فيه حق الله تعالى اه ح قال في الهداية حد الزنا والشرب والسرقة خالص حقه تعالى حتى يصح الرجوع عنها بعد الاقرار فيكون التناقص فيه مانعا وحد القذف فيه حق العبد تأنيه من دفع العار عنه ولهذا لا يصح رجوعه بعد الاقرار والتناقص غير مانع في

فلاحه عليه اتفاق (بخلاف ما لو زني بها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها كما لو زني بحرة ثم نكحها) لا يسقط الحد اتفاقا فتح (والخليفة) الذي لا ولى فوقه (يؤخذ بالقصاص والاموال) لانهما من حقوق العباد فيستوفيه ولى الحق اما بتكينة او بتنه المسلمين وبه علم ان القضاء ليس بشرط لاستيفاء القصاص والاموال بل للتمكين فتح (ولا يحد) ولو لقذف لعلبة حق الله تعالى واقامته اليه ولا ولاية لأحد عليه (بخلاف أمير البلدة) فانه يحد بأمر الامام والله اعلم

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

(شهدوا بمحمد متقادم بلا عذر) كمرض او بعد مسافة او خوف طريق (لمقبل) للثبوت (الا في حد القذف) اذ فيه حق العبد

حقوق العباد ولأن الدعوى فيه شرط فيحمل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب تقييدهم بخلاف السرقة لأن الدعوى ليست بشرط للحد لأنه خالص حقه تعالى على ماسر وإنما تشترط للمال هداية وحاصله أن في السرقة امرين الحد والمال وإنما تشترط الدعوى للزوم المال لا للزوم الحد ولذا ثبت المال بها بعد التقادم لأنه لا يبطل به بخلاف الحد **(قوله)** ويضمن المال الخ عطف على قوله لم تقبل قال في البحر وقولهم بضمان المال مع تصريحهم بوجود التهمة في شهادتهم مع التقادم مشكل لأنه لا شهادة للمتهم ولو لمالك إلا أن يقال أنها غير محققة وإنما الموجود الشبهة اهـ وإنما سقط الحد لاحتمال العداوة وذلك غير محقق لكنه يصير شبهة يسقط بها الحد دون المال **(قوله)** لأنه حق العبد ولأن تأخير الشهادة لتأخير الدعوى لا يوجب فسقا ويبنى انهم لو أواخروا الشهادة لتأخير الدعوى أن لا تقبل في حق المال أيضا كما في الفتح نهر **(قوله)** لانتهاء التهمة لأن الإنسان لا يعادى نفسه كما مر **(قوله)** (الافى الشرب) فإن التقادم فيه يبطل الاقرار عند أبي حنيفة وأبي يوسف بحر عن غاية البيان وأما عند محمد فلا يبطله وسبجي تصحيحه في بابه **(قوله)** هو الأصح اعلم أن التقادم عند الامام مفوض الى رأى القاضى في كل عصر لكن الأصح ما عن محمد أنه مقدر بشهر وهو مروى عنهما أيضا وقد اعتبره محمد في شرب الخمر أيضا وعندهما هو مقدر بزوال الرائحة وجزم به في الكفر في بابه فظاهره كغيره أنه المختار فعلم أن الأصح اعتبار الشهر الا في الشرب بحر وبه ظهر أن ما ذكره المصنف ليس قول محمد على اطلاقه بل هو ماش على قولهما في الشرب وعلى قول محمد في غيره فافهم **(قوله)** وقيل لا اقول هذا هو المذهب لأنه هو المذكور في كافى الحاكم الشهيد حيث قال وإذا شهد الشهود على رجل بزنا قديم لم آخذ بشهادتهم ولا أحدهم اهـ ولذا قال الكرخي أنه الظاهر أى ظاهر الرواية وعلة في العناية بأن عددهم متكامل وأهلية الشهادة موجودة وذلك يمنع أن يكون كلامهم قذفا **(قوله)** بغائبة أى والشهود يعرفونها إذا حاد عليه بعدم معرفتها كما بأتى شرب لالة **(قوله)** ولو على سرقة مثلها القذف كما يشير اليه تعليقه **(قوله)** (لشرطية الدعوى الخ) أى أنها شرط للعمل بالينة لأن الشهادة بالسرقة تتضمن الشهادة بملك المسروق للمسروق منه فلا تقبل بلا دعوى وليست شرطا لثبوت الزنا عند القاضى ولا يقال يحتمل أن الغائبة لو حضرت تدعى النكاح فيسقط الحد لأنها تقول دعواها النكاح شبهة واحتمال دعواها ذلك شبهة الشبهة فلا تعتبر والأدب الى نفى كل حد لأن ثبوتها بالينة والاقرار ويحتمل أن يرجع المقر او الشهود وذلك لا يعتبر لأن نفس هذا الرجوع شبهة واحتمال شبهة الشبهة افاده في الفتح **(قوله)** حد لأنه لا يبنى عليه من له فيها شبهة فانه كما لا يقر على نفسه كاذبا لا يقر على نفسه حال الاشتباه فلما اقر بالزنا كان فرع علمه أنها لم تشبه عليه وصار معنى قوله لم اعرفها أى باسمها ونسبها ولكن علمت بأنها اجنبية فكان هذا كالنصوص عليه بخلاف الشاهد فانه يجوز أن يشهد على من تشبه عليه فلا يكون قول الشاهد لا اعرفها موجبا للحد فتح **(قوله)** لاحتمال أنها امرأته او امته لو قال لاحتمال أن يكون له فيها شبهة لكان اعم اهـ وفي كافى الحاكم وإن قال المشهود عليه ان التى رأوها معى ليست لى بامرأة ولا خادم لم يحسد أيضا لتصور ان تكون أمة ابنة او منكوحته

(ويضمن) المال (المسروق)
لأنه حق العبد فلا يسقط
بالتقادم (ولو اقر به) أى
بالحد (مع التقادم حد)
لانتفاء التهمة (الافى
الشرب) كما سبجي (وتقادمه
بزوال الريح وغيره بمضى
شهر) هو الأصح (ولو
شهدوا بزنا متقادم حد
الشهود عند البعض وقيل
لا) كذا في الحانية (شهد
على زناه بغائبة حد ولو
على سرقة من غائب لا)
لشرطية الدعوى في السرقة
دون الزنا (اقر بالزنا
بمجهولة حد وان شهدوا
عليه بذلك لا) لاحتمال أنها
امرأته او امته

نكاحا فسادا (قوله لا يحد احد) يرشد الى ان من شهد في الزنا
 طوعته لم يحد عليه - لا يحد الرجل الا بغير طوعه - فان طوعه حادثة
 وهي الاكراه وله انه ربما آل مختلفان - كقول في قوله لا يحد احد
 فلاحد والان الطوع يقتضي اشتراكهما في الفعل والبرء - فان طوعه
 يوجد في كل فساد ثم ان الفاعل الشهود على النسبة الى الزنا فاحد يحد
 من ان يكون قدفا وشاعة في الزنا (قوله لا يحد احد) راجع لقوله او في الباء
 كاقضاه كلام الشراح في ردودهم - فانهم يمتنع فعل واحد في ساعة واحدة في
 مكانين متباينين فزنا يحد احد - وطاعه انه لو شهد اربعة بالملوع واربعة
 بالاكرام يحدان وبه جزمه محيي الدين - فلا يحد الا بغير طوعه - لا يحد احد الا بغير طوعه
 يذكروا وقتا واحدا وحزمه - بأن لا يحد ثامر اول الباب السابق من ان الحد يسقط
 دعوى الاكرام اذا - من قال - ولو ان ذلك بعد ثبوت طوعه عليه بالينة والينة المقتضية
 للحد لا بد وان شهد بالملوع اه فقلت هذا اما الظاهر اذا ذكروا وقتا واحدا والافيهن
 حله على فعلين احدهما بالاكرام والاخر بالملوع واسما من في الباب السابق فهو فيما اذا
 شهد اربعة على زناه طوعا واتم شاهدان على الاكرام - فثبت الحد بينهما لامطلاق فيدري
 الحد عنه للشبهة فافهم والله سبحانه اعلم (قوله ولا) بان الحد الوقت وتقارب المكانان او
 اختلف الوقت وتباعدا المكانان او تقاربا - (قوله في زاويتي بيت) اي جانيه (قوله
 لا مكان الوفاق) بان يكون ابتداء الفعل في زاوية ولا انتهاء في اخرى بالاضطراب والحركة
 بخلاف الاول هذا توفيق لا مصادفة والواجب ردؤه لان ما يوجب مشروعا صيانة للقضاء عن
 التعديل اذ لو شهد اربعة قبلوا مع اجمال شهادة كل منهم لوقت آخر وقبولهم مبنى على
 الاستدراك ان لم ينصوا عليه اذ قد في التامع (قوله ولكن هي بكر) اقحام الشارح لفظه
 لكن غير ظاهر لان الواو في كلام المصنف واوالحال والجملة حالية وكذا قوله بعد ولكن هي
 عميان كما أفاده ط (قوله لا يحد احد) اي من الشهود والمشهد عليهم - المسائل الثلاث
 اما الاولى فلان الزنا لا يحد مع بقاء البكارة ونحوها فلا يحدان المهور الكذب ولا الشهود
 لان ثبوت البكارة ونحوها بقول امرأة او اكثر حجة في اسقاط الحد لا في ايجابه واما الثانية
 فبغير اشتراط العدالة لثبوت الزنا ولا بد سواء علم في وقت لا ابتداء او طوير بعده
 لان الفاسق من اهل الاداء والمحصن وان كان في أدائه نوع قصور لثبوت الفسق ولذا لم
 يقتضى شهادة عذبة فثبت شهادة شهودهم - ثم ان الزنا يسقط الحد عليهم ولذا لا يحدان الا في
 لو اتهم اربعة من الفاسق على زنا الفسوق واما الثالثة فلان الشهادة عن الشهادة لا تنحصر
 في الحدود لزيادة الشبهة باحتمال كذب في موضعين في الاموال وفي غيرها ولا يحد القروع
 لان الحاكمي للحد في غير ذلك وكذا الاموال بالاولى ولم يحد عدالة وفرد شهادة
 من وجه برد شهادة القروع - اع ما حد من الرجل (قوله لا يحد احد) حجة عدم
 حد الشهود فيه يؤخذ مما لا يراه ايضا في الشارح من ان يسقط العمل بحددهم - ومن
 الشهادة ثم رآه كذاب في الحد فثبت عليه الحد - لا يحد احد - بل زوجه وبه قال

(كاختلافهم في طوعها او في البذل ولو كان) على كل زنا اربعة) كاذب احد الفريقين يعني ان ذكروا وقتا واحدا وتباعدا المكانين والاقبلت فتح (ولو اختلفوا في زاويتي بيت واحد صغير جدا) اي الرجل والمرأة استحسانا لا مكان التوفيق (ولو شهدوا على زناها) لكن (هي بكر) اورقاء او قرنا (او هم فسقة او شهدوا على شهادة اربعة وان) وسيلة (شهادة اصول) بعد ذلك (لا يحد احد) وكذا لو شهدوا على زناه فوجد مجبوا (ولو شهدوا بالزنا) لكن (هم

الرجوع اخذوا بطائر كلام منظومة وقد حقق المقام في الفتح فراجع (قوله) تجربة الشهود
 واسلامهم) اى وعندهم وقيد بالاختصار بذلك ليكون تركية سواء بان باعط الشهادة او
 بلغظ الاخبار لانه لاخير اجمع عدول ثم ظهروا عبيدا يضمن القذف لانها ليست تركية
 والقاضى قد اخطأ حيث اكتفى بهذا القدر بخر (قوله) اى وان يرجع بل استمر على
 تركيته فلامهم احرار مساكين وكذا قول اخضات فتح (قوله) ولا ينجدون اى الشهود وكذا
 لا يضمنون بخر (قوله) لانه لا يورث) لانهم قد ذفوا حبا وقد مات فلا يورث كما في الفتح قلت ولا
 يرد عليه المسئلة المتقدمة وهى ما اذا رجع احد الاربعة بعد الرجم لما مر من انقلاب شهادته
 بالرجوع فذفا اى لانها حين وقعت كانت معتبرة شهادة ثم افسخت فصار قذفا للحال كما
 حققته في الفتح هناك (قوله) كما لو قتل الخ) هكذا عبر في الدرر واعترض بانه يوم ان الضامن هو
 المزكى وليس كذلك بل هو القاتل فالتشبيه بين الضامين فقط لامع ما لشد اليهما والاضح
 قول الوقاية ضمن الدية من قتل المأمور برجه اوزكى شهود زناه فظهروا عبيدا او كفارا فيهما
 اه (قوله) بعد التركية) قديده لان المراد بالامر هو الكامل وهو ان يكون بعد استيفاء مالا بد
 منه نهر ويأتى بخرزه (قوله) فظهروا كذلك) املوا لم يظهروا كذلك فلاشئ على القاتل
 لكنه يعزى لافتيته على الامم بخر عن الفتح وقدمه الشارح اول الحدود عن التهر بخر
 (قوله) غير اهل) بدل من قوله كذلك (قوله) ضمن الدية) اى في ماله لانه عمدو العاقلة لا تعقل
 العمد وتجب في ثلاث سنين لانه وجب بنفس القتل فيجب مؤجلا كدية فوج (قوله) استجسانا
 والقياس وجوب القصاص لانه قتل نفسا محقونة بالدم عمد فعمل مؤمر به ذاتا مؤمر به الرجم
 فلا يصير فعله منقولاً الى القاضى (قوله) تشبيهة بخره القضاء) اى ظاهرا لانه حين قتله كان القضاء
 بالرجم حجة ظاهرا فاوثر شبهة الاباحة (قوله) قبل الامر) اى قبل القضاء بالرجم كما عبر في
 الفتح لان المراد بالامر الكامل كمر (قوله) او بعده) اى بعد الامر قبل التركية خطا من
 القاضى بخر (قوله) اقتض منه) اى في العمد ووجب في الخطأ الدية على عاقفته في ثلاث
 سنين (قوله) كما يقتض الخ) التشبيه من حيث وجوب القصاص فقط وافاد الفرق بين
 المستثنين من حيث وجوب القصاص هنا وان لم يظهر الشهود عبيدا وذلك ان القاضى يقتله
 قصاصا حق الاستيفاء منه لاولى بخلاف القاضى برجه (قوله) زناى من الردة) اى من باب
 الردة وهذا العزو وكذلك وقع في البحر وعزوا في التهر الى الزناى من الردة (قوله) وان رجم
 بالبناء للمعمول اى من امر القاضى برجه لورجه أحد (قوله) قديته في بيت المال) قال في
 البحر لم يرهل الدية تؤخذ حالا او مؤجلة (قوله) نزل فعليه اليه) اى الى الامام لان الراجح فعل
 ما امر به وقد ظهر عدم حجة الامر بقتل فعله الى الامام وهو عامل للمسلمين فتجب الغرامة في
 مالهم بخلاف ما اذا قتله غير الرجم لانه لم يأتى امره فلم ينتقل فعله اليه كما افاده في الفتح
 (قوله) لاياحته لتحمل الشهادة) ومثله نظر القابلة والحافضة والحنان والطيب وزاد في
 الحلاوة من مواضع حل النظر لامورة عند الحاجة الاحقان والبركة في العنة والرد بالعب
 فتح قلت وكذا لو ادعى الزانى بكارتها ونظمتها بقولى
 ولا انتظار لامورة اجنبى * بلا عذر كقابلة طيب

بحرية الشهود واسلامهم
 ثم رجع قائلا نعمت
 الكذب والا قادية في
 بيت المال اتفاقا ولا ينجدون
 للقذف لانه لا يورث بخر
 (كما لو قتل من امر برجه)
 بعد التركية (فظهروا
 كذلك) غير اهل فان
 القاتل يضمن الدية
 استجسانا لشبهة حجة
 القضاء فلو قتله قبل الامر
 او بعده قبل التركية اقتض
 منه كما يقتض بقتل المتقضى
 بقتله فصااظهر الشهود
 عبيدا او لان الاستيفاء
 لا يزل زناى من الردة وان
 رجم ولم يترك (الشهود
 فوجدوا عبيدا قديته في
 بيت المال) لامثاله امر
 الامام فنقل فعله اليه
 (وان قال شهود الزنا
 نعمتنا النظر قلت)
 لاياحته لتحمل الشهادة
 (الا اذا قالوا) نعمتنا
 (للتلذذ فلا) تقبل
 لفسقم فتح

مطالب

المواضع التى يحل فيها
 النظر الى عورة الاجنبى

وختان وخافضة وحقن شهود زنا بلا قصد مريب

وعلم بكارة في عنة او زنا او حين رد للمعيب

(قوله وان انكر الاحصان) أى استجماع شرائطه المتقدمة كأن انكر النكاح والدخول

فيه والحرية (قوله فشهد عليه رجل وامرأتان) اشار به الى انه يقبل شهادة الساء في الاحصان

عندنا وفيه خلاف زفر والائمة الثلاثة وكيفية الشهادة به ان يقول الشهود تزوج امرأة

وجامها او باضنها ولو قالوا دخل بها يكفى عندها لانه متى اضيف الى المرأة بحرف الباء

يراد به الجماع وقال محمد لا يكفي وتامه في الزيلي والفتح (قوله او ولدت زوجته منه)

أى اذا ولدت في مدة يتصور ان يكون منه جعل واطنا شرعا لان الحكم بثبوت النسب منه

حكم بالدخول بها ولذا يعقب الرجعة زيلي قلت ظاهره ثبوت الاحصان ولو كان ثبوت النسب

بحكم الفرائض كتزويج مشرقى بغير بية وفيه نظر لكن في الفتح ان الفرض انهما مقران

بالولد ومثله في شرح الشلبي تأمل (قوله قبل الزنا) متعلق بولدت والظاهر انه غير قيد

كما يعلم من تعليل الزيلي المذكور آتفا حتى لو ولدت بعد زنا لدون ستة اشهر ثبتت نسبه ويعلم

انه وقت الزنا كان واطنا لزوجته تأمل (قوله فهو محصن باقراره) اى مؤخذة باقراره

فلا يقال انها بانكارها الوط ، لم تصر محصنة فلا يكون هو محصنا أيضا (قوله وبه استغنى الخ)

وجه الاستغناء انه اذا كان احدهما محصنا دون الآخر علم ان كل واحد منهما اذا زنى يجد بما

يستوجبه فالحصن يرحم وغيره يجلد كما افاده التفريع نعم ما في بعض النسخ اعلم لانه يشمل مالو

كان عدم احصان احدهما ببيكارته ولعله اشار الى هذا بقوله فتأمل لا يقال ما في بعض النسخ

غير صحيح كما توهم لان شرط الرجم احصان كل ولم يوجد لانا نقول شرط الرجم احصان

كل من الزوجين لا الزائنين فيرحم من زنى بامرأة اذا كان فيه شروط الاحصان التي منها

دخوله بامرأة محصنة مثله واما المرأة الزنى بها فلا يشترط لرجه ان تكون محصنة بل احصانها

شرط لرجعها هي فان كانت محصنة مثله رجعت معه والا جلدت وهذا ظاهر نهىنا عليه عند

الاحصان أيضا فافهم والحاصل ان الزائنين اما محصنان فيرجحان او غير محصنين فيجلدان او

مختلفان فيرجح المحصن ويجلد غيره (قوله لشبهة الخلاف) اى خلاف العلماء والاختار في

صحته فلم تكن تحتها قطعة وهذه المسئلة قلناها في البحر عن المحيط كذلك فيحتمل ان يكون

استادها الى ابن يوسف لكونه هو الذى خرجها لا لكون غيره قائلا بخلافه ويحتمل ان يكون

فيها خلافاهما والاول اظهر لعدم ذكر المخالف تأمل والله سبحانه اعلم

باب حد الشرب

(وان انكر الاحصان فهو محصن)

عليه رجل وامرأتان او

ولدت زوجته منه قبل

الزنا فهو محصن (رحم ولو حالها

ثم طلقها وقال وطئتها

وانكرت فهو محصن)

باقراره (دونها) لما تقر

ان الاقرار حجة قاصرة

(كما لو قالت بعد الطلاق

كنت نصرانية وقال كانت

مسلمة) فيرجح المحصن

ويجلد غيره وبه استغنى

عما يوجد في بعض نسخ

المتن من قوله (اذا كان

احد الزائنين محصنا يجلد كل

واحد منهما حده) فتأمل

(تزوج بلاولى فدخل بها

لا يكون محصنا عند الثاني)

اشبهه الخلاف ثم والله اعلم

باب حد الشرب

الحرم (بحد مسلم) فلو ارتد

فسكر فأسلم لا يحد لانه

لا يقيم على الكفار ظاهريه

لكن في منية المفتى سكر

الذمي من الحرام

أخره عن الزنا لان الزنا اقبح منه واغلظ عقوبة وقدمه على حد القذف لتيقن الجريمة في

الشارب دون القاذف لاحتمال صدقه وتأخير حد السرقة لانه لصيانة الاموال التسابعة

للفنوس بحر (قوله فلو ارتد فسكر الخ) اقول ذكر في الدر المنثور ان المرتد لا يحد للشرب

سواء شرب قبل رده او فيها فاسلم اه ومثله في كافى الحاكم وسذكر الشارح في حد القذف

عن السراجة لواعق الذمي حرمة الحر فهو كالسليم اى فيحد (قوله لانه لا يقيم على الكفار)

يعني انه لما شرب في ردة لم يكن اهلا لقيام حد الشرب عليه لانه لا يقيم على الكفار واذا كان وقت الشرب غير مومجب للحد لا يحد بعد الاسلام بخلاف ما اذا نزل اوسرق ثم اسلم فانه يحد له وجوبه قبله كما يفيد ما في البحر عن الظهيرية قافهم **(قوله حد في الاصح)** افعى به الحسن واستحسنه بعض المشايخ والمذهب انه اذا شرب الخمر وسكر منه انه لا يحد في التبرع عن فتاوى قارى الهداية ومعنى في المنظومة المحية على الاول كما ذكره الشارح في الدر المنتقى قات وعبارة الحاكم في الكافي من الاشارة ولا حد على الدمى في الشراب اه ولم يحك فيه خلافا وهو اطلاقه يشمل ما لو سكر منه **(قوله حرمة السكر في كل ملة)** هذا ذكره قارى الهداية قلت ولى فيه نظرا فان الخمر لم تكن محرمة في صدر الاسلام وقد كان الصحابة يشربونها ورما سكروا منها كما جاء صريحا فمن ذلك ما في الفتح عن الترمذى عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاما فدعانا وسقانا من الخمر فاخذت الخمر منا وحضرت الصلاة فقدموني فقرأت قل يا ايها الكافرون لا اعبد ما تعبدون ونحن نعبد ما تعبدون قال فانزل الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقر بوا الصلاة واتم سكارى الآية اه فلو كان السكر حراما لزم تفسير الصحابة ثم رأيت في تحفة ابن حجر قال وشربها المسلمون اول الاسلام قيل استصحبا لما كان قبل الاسلام والاصح انه بوحي ثم قيل المباح الشرب لاغية العقل لانه حرام في كل ملة وزيفه المصنف يعني التورى وعليه فالمراد بقولهم بحرمة في كل ملة انه باعتبار ما استقر عليه امر ملتنا اه وهذا مؤيد لما بحثه لكن في جوابه الاخير نظر **(قوله فلا يحد آخرس)** سواء شهد الشهود عليه او اشار باشارته المهودة وافاد ان الاعشى يحد كافي البحر **(قوله للشبهة)** لانه لو كان ناطقا بمحمل ان يخبر بما لا يحد به كما كراه او غص بلقمة قال في البحر ولو قال المشهود عليه بشرب الخمر ظنتها لنا ولا اعلم انها خير لم يقبل وان قال ظنتها ليذا قبل لانه بعد الغلبان والشدة يشارك الخمر في الذوق والرائحة **(قوله طائع)** مكرر مع قول المتن طوعا ح **(قوله غير مضطر)** فلو شرب للعطش المهلك مقدار ما يرويه فسكر لم يحد لانه بأمر مباح وقولوا وشرب مقداره وزيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار فهتاني وبه صرح الحاكم في الكافي **(قوله شرب الخمر)** هي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد فان لم يقذف فليس بخمر عند الامام خلافا لهما وقولهما اخذا ابو حفص الكبير خاتية ولو خاط بالماء فان كان مغلوبا حد وان كان الماء غالبا لا يحد الا اذا سكر نهر وفي اشارة القهستاني من قال انها لم تسبق خرا بالطبخ لم يحد شاربها الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي ان لا يحد شارب العرق مالم يسكر ومن قال انها بقيت خرا فالحكم عنده بالعكس واليه ذهب الامام السرخسي وعليه الفتوى كما في تمة الفتاوى اه قلت علم بهذا ان المعتمد المتقى به ان العرق لم يخرج بالطبخ والتصعيد عن كونه خرا فيحد بشرب قطرة منه وان لم يسكر وما اذا سكر منه فلا شبهة في وجوب الحد به وقد صرح في منية المصل نجاسته ايضا فلا يفرنك ما اشاعه في زماننا بعض الفسقة المولعين بشربه من انه طاهر حلال كأنه قاله قياسا على ما قالوه في ماء الطابق اى الغطاء من زجاج ونحوه فانه قياس فاسد لان ذاك فيما لو احرقت نجاسة في بيت فاساب ماء الطابق ثوب انسان تجس قياسا لاستحسانا ومثله حمام فيها نجاسات ففرق حيوانها وكونها وتقاطر فان الاستحسان فيها عدم النجاسة للضرورة لعدم امكان

حد في الاصح حرمة
السكر في كل ملة (ناطق)
فلا يحد آخرس للشبهة
(مكلف) طائع غير
مضطر (شرب الخمر ولو
قطرة)

مطلب
في نجاسة العرق ووجوب
الحد بشربه

لكان الواجب تقيد به او كان يقال فشرب قطرة به قد بدع اصل الابرار بتبع حرمه السكر في كل ملة ما قدمناه ففهم «تمة» لو شرب الخلال ثم دخل الحرم حد لكن و الاجأ الى الحرم لم يحدلانه قد علمه بخلاف ما اذا شرب في الحرم لانه قد استخفه قهستاني عن العمادى وبأنى انه لو شرب في دار الحرب لا يحد فعله من مجموع ذلك انه لا يحد للشرب عشرة ذمى على المذهب ومردت وان شرب قبل رذته وان اسلم بعد الشرب وصبي وبجنون واخرس ومكره ومضطر لعقل مهلك وملتهج الى الحرم وجاهل بالحرمه حقيقة وحكما ومن شرب في غير دارنا وبه يعلم شروط الحد هنا **(قوله)** بعد الافاقة اى الصحو من السكر وهو متعاق بقوله يحد مسلم **(قوله)** فظاهره انه يعاد جزم به في البحر قال في الشرح لالاية وفيه تأمل اه وبين وجهه فيما نقل عنه بأن الام حاصل وان لم يكن كاملا و يصدق عليه انه حد فلا يعاد بعد محو اه قلت وفي نظرنا في الفتح ولا يحد السكران حتى يزول عنه السكر تحصيلاً لمقصود الاتزجار وهذا باجماع الأئمة الاربعة لان غيبوبة العقل او غلبة الطرب تخفف الام ثم ذكر حكاية حاصلها ان السكران وضع على ركبته جرة حتى طفت وهو لا يلبث اليها حتى افاق فوجد الام قال واذا كان كذلك فلا يفيد الحد فأنته الاحال الصحو وتأخير الحد لعذر جاز اه وحينئذ فلا يلزم من ان الامام لو اخطأ فحداه قبل صحوه ان يسقط الواجب عليه من اقامة الحد بعد الصحو ولا يرد انه لو قطع يسار السارق لاقطع بينه ايضا للفرق الواضح فان الاتزجار حاصل باليسار ايضا وان كان الواجب قطع العين ولأنه لو قطعت العين ايضا يلزم تقويت المنفعة من كل وجه وذلك اهلاك ولذا لا يقطع لو كانت يساره مقطوعة او ابها مها **(قوله)** اذا اخذ الشارب شرط تقدم دلائل جوابه وهو قوله يحد مسلم الخ وضمير اخذ يعود عليه وهو المراد بالشارب والمراد اخذه الى الحاك **(قوله)** وريح مائثر الخ قال في الفتح فالشهادة بكل منهما اى من شرب اتمر والسكر من غيره مفيدة بوجود الرائحة فلا بد مع شهادتهما بالشرب ان يثبت عند الحاك ان الريح قئم حال الشهادة وهو بأن يشهدا به وبالشرب او يشهدا به فقط فيأمر القاضى باستكاه فيستكاه ويخير بأن ريحها موجود اه **(قوله)** وهو مؤث سماعى (الاولى وهي لعوده الى الريح ولكنه ذكر ضميرها لتذكير الخبر والمؤث السماعى هو ما لم يقترن لفظه بعلامة تأنيث ولكنه سمع مؤثا بالاستناد ان كان رابعيا كهذه العقرب قتلها او بالتصغير ان كان ثلاثيا كمينه في تصغير عين وهذه النار اضرمتها وذلك في الفاظ محصورة **(قوله)** بعد المسافة أفاد أن زوالها لمعالجة دواء لا يمنع الحد كما في حاشية مسكين معزاي الى المحيط **(قوله)** ولا يثبت الشرب بها لانها قد تكون من غيره كاقيل يقولون لى انك قد شربت مدامة **(قوله)** فقلت لهم لابل أكلت السفرجل وانك بوزن امنع ونك من يابه اى اظهر رائحة فك فتح **(قوله)** بالرائحة بدل من قوله بها **(قوله)** ولا يثبتها مصدر نقاباً اه ح لاحتمال انه شربها مكرها أو مضطرا فلا يجب الحد بالشك و اشار الى انه لو وجد سكران لا يحد من غير اقرار ولا يثبت لاحتمال ما ذكرنا أو أنه سكر من الباخ بخر لكنه يعزى بمجرد الريح او السكر كما في القهستاني **(قوله)** رجلين احتراز عن رجل وامرأتين لان الحدود لا تثبت بشهادة النساء للشبهة كافي البحر **(قوله)**

(بعد الافاقة) فلو حد قبلها
فظاهره انه يعاد عصى (اذا
اخذ) الشارب (وربح ما
شرب) من خمر او نبيذ ففتح
فن قصر الرائحة على اتمر
فقد قصر (موجودة) خبر
الريح وهو مؤث سماعى
غاية (لان تقطع) الرائحة
(بعد المسافة) وحينئذ
فلا بد ان يشهدا بالشرب
طائعا و يقولوا اخذناه
وربحها موجودة (ولا
يثبت) الشرب (بها)
بالرائحة (ولا يثبتها بل
بشهادة رجلين

يسألها الامام (اشار الى مافي البحر عن القبة من انه ليس لقاضي الرستاق اوقفه
او المتفقه او ائمة المساجد اقامة حد الشرب الاجتوبة الامام **(قوله عن ماهيتها)** لاحتمال
اعتقادهم ان باقي الاشربة خمر **(قوله لاحتمال الاكرام)** لكن لو قال اكرهت لا يقبل لانهم
شهدوا عليه بالشرب طائعا والام تقبل شهادتهم وتامة في البحر **(قوله لاحتمال التقادم)**
هذا مبنى على قول محمد بان التقادم مقدر بالزمان وهوشهر والا فالشرط عندها ان يؤخذ
والريح موجودة كامرا فاده في البحر فالتقادم عندها مقدر بزوال الرائحة وهو المنعتمد كما
في الباب السابق والحاصل ان التقادم يمنع قبول الشهادة اتفاقا وكذا يمنع الاقرار عندها
لا عند محمد ورجح في غاية البيان قوله وفي الفتح انه الصحيح قال في البحر والحاصل ان المذهب
قولهما الا ان قول محمد ارجح من جهة المعنى اه **(قوله من السكر)** بفتح السين والكاف
وهو عصير الرطب اذا اشتدد وقيل كل شراب اسكر غايبة قلت وهذا ظاهر على قوله والله لا يحد
بالسكر من الاشربة المباحة وكذا على قول محمد انه يجعل عدم توافقي الشاهدين على المشروب
كالوشهد اثنان انه زنى بفلاة واثنان انه زنى بفلاة غيرها تأمل **(قوله ظهيرية)** ومثله في
كافي الحاكم **(قوله او باقراره)** عطف على قوله بشهادة رجلين وقدر الشارح ثبت اطول
الفصل قال في البحر وفي حصرة الثبوت في البينة والاقرار دليل على ان من يوجد في بيته الخمر
وهو فاسق او يوجد القوم مجتمعين عليها ولم يره احد شربوها لا يحدون واما يعزرون وكذا
الرجل معه ركوة من الخمر اه بل تقدم انه لو وجد سكران لا يحد بلاينة او اقرار بل يعزر
(قوله مرة) رد لقول ابى يوسف انه لا بد من اقراره مرتين بحر ولم يتعرض لسؤال القاضي
المقر عن الخمر ماهي وكيف شربها واين شرب وبني ذلك كافي الشهادة ولكن في قول المصنف
وعلم شربه طوعا اشارة الى ذلك شر نبلاية تأمل **(قوله متعلق بعد)** اى تعلقا معنويا لانه
مفعول مطلق عامله محمد **(قوله كامر)** فلا يضرب الرأس والوجه ويضرب بسوط لانه له
ويتزع عنه ثيابه في المشهور الا الازار احترازا عن كشف العورة بحر وفي شرح الوهبانية
والمرأة تحذف ثيابها **(قوله فلو اقر سكران)** اى اقر على نفسه بالحدود الخالصة حقا لله تعالى
كحد الزنا والشرب والسرقه لا يحد الا انه يضمن المسروق بخلاف حد القذف لان فيه
حق العبد والسكران كالصاحي فيها فيه حقوق العباد عقوبة له لانه ادخل الآفة على نفسه
فاذا اقر بالقذف سكران حبس حتى يصحو فيحد للقذف ثم يحبس حتى يخف عنه الضرب
فيحد للسكر وينبى ان يقيد حده للسكر بما اذا شهدا عليه به والا فيمجرد سكره لا يحد
لاقراره بالسكر وكذا يؤاخذ بالاقرار بسبب القصاص وسائر الحقوق من المال والطلاق
والعتاق وغيرها فتح ملخصا وقوله عقوبة له الخ يدل على انه لو سكر مكرها او مضطرا لا
يواخذ بحقوق العباد ايضا **(قوله او اقر كذلك)** اى بعد زوال ريحها وهذا على قولهما ان
التقادم يبطل الاقرار وانه مقدر بزوال الرائحة **(قوله فيعمل الرجوع فيه)** لاحتمال صدقه
وانه كاذب في اقراره واذا اقر وهو سكران يزيد احتمال الكذب فيدراغته الحد ايضا **(قوله)**
ثم نبوته الخ هذا بيان لدليلهما على اشتراط قيام الرائحة وقت الاقرار فعند عدم قيامها
ينتهي الحد اعمد ما يدل عليه لان الاجماع لم يكمل الا بقول من اشترط قيامها لكن قدما

يسألها الامام عن ماهيتها
وكيف شرب (لاحتمال
الاكرام (وفي شرب)
لاحتمال التقادم (واين
شرب) لاحتمال شربه
في دار الحرب فاذا بينوا
ذلك حبسه حتى يسأل
عن عدالتهم ولا يقضى
بظاهرها في حد ما خاية
ولو اختلفا في الزمان او
شهد احدها بسكره من
الخمر والآخر من السكر
لا يحد ظهيرية (او) يثبت
(باقراره مرة صاحب
ثمانين سوطا) متعلق
بعد (للحر ونصفها للعبد
وفرق على بدنه كحد الزنا)
كامر (فلو اقر سكران او
شهدوا بعد زوال ريحها)
لا بعد المسافة (او اقر
كذلك او رجع عن اقراره
لا) يحد لانه خالص حق
الله تعالى فيعمل الرجوع
فيه ثم نبوته باجماع
الصحابه ولا اجماع الا
برأى عمر وابن مسعود
رضي الله عنهم اجمعين وهما
شرطا قيام الرائحة

تصحیح قول محمد بعدم الاشتراط وبيانه في الفتح (قوله والسكران الخ) بيان لحقيقة السكر الذي هو شرط لوجوب الخلد في شرب ماسوى اسم من الاشربة ولما كان السكر متفاوتا اشترط الامام اقصاء درأ للحد وذلك بان لا يميز بين شئ وشئ لان ما دون ذلك لا يعبر عن شبهة الصحو نعم وافقهما الامام في حق حرمة القدر المسكر من الاشربة بالمباحة باعتبار فيها اختلاط الكلام وهذا معنى قوله في الهداية والمعتبر في القدر المسكر في حق الحرمة ما قاله اجماعا اخذا بالاحتياط اه و ذكر في الفتح انه ينبغي ان يكون قوله كقولهما ايضا في السكر الذي لا يصح معه الاقرار بالحدود لانه يكون ادرا للحدود وكذا في الذي لا تصح معه الردة اذ لو اعتبر فيه اقصاء لزم ان تصح ردة فبادونه مع ان يجب ان يخاطب في عده تكفير المسلم والامام انما اعتبر اقصى السكر للاختياط في درء حد السكر واعتبار الاقصى هنا خلاف الاحتياط هذا حاصل ما في الفتح قلت لكن ينبغي ان تصح ردة فيما دون الاقصى بالنسبة الى فسخ النكاح لان فيه حق العبد وفيه العمد بالاحتياط ايضا كالاجنبي (قوله ولو ارتد السكران لم يصح) اى لم يصح ارتداده اى لم يحكم به قال في الفتح لان الكفر من باب الاعتقاد او الاستخفاف ولا اعتقاد للسكران ولا استخفاف لانهما فرع قيام الادراك وهذا في حق الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى فان كان في الواقع قصد ان يشكك به ذا كرا المعناه كفر والا لا اه وقد علمت انما المراد بالسكر هنا (قوله فلا تحرم عرسه) اى بسبب الردة في حالة السكر اما لو طلقها فانه يقع كباي تى بيانه (قوله وهذا الخ) يعنى ان حكم السكران من محرم كالصاحي الا في سبع لا تصح ردة ولا اقراره بالحدود الخالصة ولا الشهادة على شهادة نفسه ولا تزويجه الصغير باكثر من مهر امثل او الصغيرة باقل ولا تطايقه زوجه من وكله بتطليقها حين صحوه ولا يبيعه متاع من وكله بالبيع صاحبا ولا رد الغاصب عليه ما غصبه منه قبل سكره هذا حاصل مدعى الاشياء وانزاعه بحشيه احموى في الاخبار بان المنقول في العمدية ان حكم السكران فيها كالصاحي فيه الغاصب من الضمان بارد عليه وفي مسألة الوكالة بالتطليق بان الصحيح الوقوع نص عليه في الحاشية والبحر اه وقدمنا اول كتاب الطلاق وكتبنا هناك عن التحرير ان السكران ان كان سكره بصريق محرم لا يبطل تكليفه فلزمه الاحكام وتصح عباراته من الطلاق والمناق والبيع والاقرار وتزويج الصغير من كف والاقرار والاستقراض لان العقل قائم وانما عرض فوات فهم الخطأ بمصعبته ففي حق الائتم ووجوب القضاء ويصح اسلامه كالسكره لارادته لعدم القصد اه وقدم الشارح هناك انه اختلف التصحيح في طلاق من سكر مكرها او مضطرا وقدمنا هناك ان الراجح عدم الوقوع وقدمنا انما عن الفتح انه كالصاحي فيما فيه حقوق العباد عقوبة له (قوله لكن دون حرمة الحر) لان حرمة الحر قطعية بكفر مكرها بخلاف هذه (قوله لا يحد بل يعزر) اى بما دون الحد كافي الدر المنقذ عن المنع لكن فيه ايضا عن القهستاني عن من البزدوى انه يحد بالسكر من النبيج في زماننا على المقتضى به اه تأمل قل في الشرح وفي الجواهر ولو سكر من النبيج وطلق تطاق زعرا وعليه الفتوى اه وقد تقدم عن قاضيان تصحيح عدم الوقوع فليتأمل عند الفتوى اه وتقدم اول الطلاق عن تصحيح العلامة قسم انه اذا سكر من النبيج والاقيون

(والسكران من لا يعرف بين الرجل والمرأة و السماء والارض وقلا من يختلط كلامه) غالبا قلوبهم مستقبيا فليس سكران بحر (ويختار للفتوى) اصعب دليل الامام فتح (ولو ارتد السكران) لم يصح (فلا تحرم عرسه) وهذه إحدى المسائل السبع المستتاة من انه كالصاحي كما بسطه المصنف معزيا للاشياء وغيرها ونقل في الاشربة عن الجوهرية حرمة اكل النبيج وحشيشة واقيون لكن دون حرمة احر ولو سكر بالكلية لا يحد بل يعزر انتهى وفي النهر التحقيق ما في العناية

يقع زجرا وعليه الفتوى وقد منا هناك عن النهر انه سرح في البدائع وغيرها بعدم الوقوع
لانه لم يزل عقله بسبب هو معصية والحق التفصيل ان كان للتداوى فكذلك وان لاهو وادخال
الآفة قصدا فينبغي ان لا يتردد في الوقوع اه قلت ويدل الاول لتعليل البدائع وللتاني لتعليل
العلامة قاسم وقد منا هناك ايضا عن الفتوح ان مشايخ المذهبين من الحنفية والشافعية اتفقوا
على وقوع طلاق من غاب عقله بالحشيشة وهي ورق القنب بعد ان اختلفوا فيها قبل ان
يظهر أمرها من الفساد **(قوله ان البنج مباح)** قيل هذا عندها وعند محمد مأسكر كثيره
فقليله حرام وعليه الفتوى كما يأتي اه أقول المراد بما أسكر كثيره الخ من الاشربة وبه
عبر بعضهم والالزم تحريم القليل من كل جامد اذا كان كثيره مسكرا كالزغفران والغبير
ولم أر من قال بحرمتهما حتى ان الشافعية القائلين بلزوم الحد بالقليل مأسكر كثيره خصوه
بالمائع وايسالو كان قليل البنج أو الزغفران حراما عند محمد لزم كونه نجسا لانه قال مأسكر
كثيره فان قليله حرام نجس ولم يقل احد بنجاسة البنج ونحوه وفي كافي الحاكم من الاشربة
الآسرى ان البنج لأبأس بتداويه واذا أراد ان يذهب عقله لا ينبغي ان يفعل ذلك اه وبه علم
ان المراد الاشربة المائعة وان البنج ونحوه من الجامدات انما يحرم اذا أراد به السكر وهو
الكثير منه دون القليل المراد به التداوى ونحوه كالتطيب بالعبر وجوزة الطيب ونظير
ذلك ما كان سميقاتا كالحمودودة وهي السقمونيا ونحوها من الادوية السمية فان استعمال
القليل منها جائز بخلاف القدر المضر فانه يحرم فافهم واعلم هذا التحرير **(قوله لانه
حشيش)** لا معنى لهذا التعليل وليس في عبارة العناية اه ح قلت وكذا ليس هو
في عبارة النهر ويمكن الجواب بانه اشارة الى ما قلناه فلما راد التعايل بانه من الجامدات لامن
المائعسات التي فيها الخلاف فان قليلها حرام اولا فافهم **(قوله اقيم عليه بعض الحد)**
اي حد الزنا او السرقة او الشرب كما في الكافي قات واما حد القذف ففيه تفصيل سياتي
في آخر الباب الآتي **(قوله ثم اخذ الخ)** اقدم الشارح هذه المسئلة بين كلامي المصنف
اشارة الى ان استئفاف الحد للشرب الثاني لا ينقيد بما اذا اقيم عليه بعض الحد فحول العبارة
عن اصلها وكلها بما يناسبها وأني باو في قوله ولو شرب الخ ليجعله مسئلة مستأنفة ولا يخفى
ما فيه من حسن الصنعة **(قوله الامر الخ)** اي في اثناء الباب السابق وقال في الهداية هناك ان
التقادم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الاقامة بعد القضاء حتى لو هرب بعدما ضرب
بعض الحد ثم اخذ بعدما تقادم الزمان لم يحسد لان الامضاء من القضاء في باب الحدود قلت لكن
هذا ظاهر في حد الزنا والسرقة فان التقادم مقدر فيهما بشهر كامر اما في حد الشرب
فانه مقدر عندهما بزوال الرائحة وعند محمد بشهر ايضا والمعتمد قولهما كامر وقيام الرائحة
انما يشترط عند الاقرار او عند الرفع الى الحاكم الالبعد المسافة ولا يحسد الالبعد الصحو كامر
ولم يشترطوا قيام الرائحة عند اقامة الحد بل الصحو مظنة زوالها فاذا كان عدم اكل
الحد بسبب زوال الرائحة على قولهما يلزم ان لا يقام الحد الا مع قيام الرائحة ولم من قال بذلك
فالظاهر ان هذا تفرع على قول محمد فقط ولا يصح ان يقال انه مفرع على قولهما ايضا
بأن تفرض المسئلة فيما اذا اقر بالشرب فهرب لان التقادم يبطل الاقرار عندها كما تقدم

ان البنج مباح لانه حشيش
اما السكر منه فحرام (اقيم
عليه بعض الحد فهرب) ثم
اخذ بعد التقادم لا يحسد
لما مر ان الامضاء من القضاء
في باب الحدود

لرجوع المحذور فانه يلزم عليه ان المقر لا يحد الا اذا بقيت الرائحة موجودة وان يرجع عن اقراره الصادر عند قيام الرائحة وايضا فالهرب رجوع عن الاقرار فلا حاجة معه الى التقدم هذا ماظهر لي فتأمله **(قوله)** ولو شرب اوزنى ثانيا اي قبل اكمال الحد كما هو صورة المتن او قبل اقامة شئ منه ففي صورتين يحد حدا كاملا بعد الفعل الاخير ويدخل ما بقي من الاول في الثاني بخلاف ما اذا أقيم عليه حد الشرب فشرب ثانيا او حد الزنا فزنى ثانيا فانه يحد للثاني حدا آخر وبخلاف ما اذا اختلف الجنس وسيجيء تمام الكلام على ذلك في باب القذف **(قوله والالا)** اي لا يضمن لان فعلها غير مضاف اليه **(قوله)** مصنف عمادية اي نقله المصنف عن العمادية ح

باب حد القذف

(قوله) وشرعا الرمي بالزنا الاول ما في العناية من انه نسبة المحسن الى الزنا صريحا او دلالة اذا الحد انما هو في المحسن نهر قلت لكن الاحصان شرط الحد وله شروط اخر ستذكر والكلام في الحقيقة الشرعية المشروطة بما يأتي وينبغي ان يقيد ايضا بكونه على سبيل التعبير والشم ليخرج شهادة الزنا **(قوله)** لكن في النهر الخ عزاء في النهر الى الحليبي من الشافعية معلل بأن الايذاء في قذف هؤلاء دون في الحرة الكبيرة المسترة وذكره في البحر بحثا غير معزى ونقل ايضا عن شرح جمع الجوامع ان القذف في الحلوة صغيرة عند الشافعية قال وقواعدنا لانأناه لان العلة فيه لحوق العار وهو مفقود في الحلوة واعترضه في النهر بأنه في الفتح استدلل الاجماع بآية والذين يرمون المحصنات ويحدثن اجتنابوا السبع الموبقات وعد منها قذف المحصنات اي وهذا صادق على قذف المحصنة في الحلوة بحيث لم يسمعه احد واعترضه ايضا الباقي في شرح الملتقى بأن المذكور في شرح جمع الجوامع عن ابن عبد السلام أنه ليس بكبيرة موجبة للحد لان تنافا المفسدة وقال محبيه الثاني ان المحقق من هذه العبارة نفىيجاب الحد لان في كونه كبيرة ايضا لتوجه النفي على القيد وقال الزركشي ايضا ان هذا ظاهر فيما اذا كان صادقا دون الكاذب لجرامته على الله تعالى اي فهو كبيرة وان كان في الحلوة وقال الشارح في شرح الملتقى قلت والذي حررته في شرح منظومة والد شيخنا تهما شيخنا النجم الغزي الشافعي انه من الكبار وان كان صادقا ولا شهود له عليه ولو من الوالد لولده أو لولده ولده وان لم يحد به بل يعزى ولو غير محسن وشرط الفقهاء الاحصان انما هو لوجوب الحد لا لكونه كبيرة وقدروى الطبراني عن والته عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قذف ذميا حمله يوم القيامة بسياط من نار ثم من المعلوم ضرورة ان قذف المؤمن عاتبة رضى الله تعالى عنها كفر سواء كان سرا أو جهرا وكذا القول في مريم وكذا الرمي بالواطئة اه اي انه من الكبار ايضا وسيأتي بيان حكمه في باب التعزير **(قوله)** كية اي قدرا وهو ثمانون سوطا ان كان حرا ونصفها ان كان الفاذق عبدا بحر **(قوله)** فيثبت برجلين بيان لقوله وثبوتنا وأشار الى انه لا مدخل فيه لشهادة النساء كما مر وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي ونثبت ايضا باقرار الفاذق مرة كافي البحر ولا يستحلف على ذلك ولا يبين في شئ من الحدود الا انه يستحلف في السرقة لاجل المال فان أبي ضمن المال ولم يقطع واذا اختلف الشاهدان في الزمان لم تبطل

(و) لو (شرب) اوزنى
(ثانيا يستأنف الحد)
لتداخل التحد كسبيجي
(فرع) سكران واصاح
جميع به فرسه فصدم انسانا
فئات ان قادرا على منعه
ضمن والا لامصنف عمادية

باب حد القذف

هو لغة الرمي وشرعا الرمي
بالزنا وهو من الكبار
بالاجماع فتح لكن في النهر
قذف غير المحسن كصغيرة
ومملوكة وحرمة متبكرة
من الصفائر (هو كحد
الشرب كية وثبوتنا) فيثبت
برجلين بسألهما

شهادتهما عنده كما في الاقرار بالمال او بالطلاق أو العتاق وعندهما لا يحد القاذف وان شهد احدهما بالقذف والآخر على الاقرار به لم يحد اتفاقا استحسانا وكذا تبطل لو اختلفا في اللغة التي قذف بها او شهدا عندهما ان قال ابان الزانية والآخر انه قال لست لايك اه مخلصان كما في الحاكم **(قوله عن ماهيته)** اي حقيقته الشرعية المارة **(قوله وكيفيته)** اي اللفظ الذي قذف به اه ح قلت فيه ان هذا اللفظ ركن القذف والكيفية الحالة والهية كما يقال كيف زيد فقول صحيح اوسقم وقدمر تفسير السؤال عن الكيفية في الشهادة على الزنا بالعلو او الاكراه فالظاهر ان يقال هنا كذلك اذ لو اكراه القاذف على القذف لم يحد لكن ظاهر ما في الكافي ان السؤال عن هذا غير لازم حيث قال وان جاء المقذوف بشاهدين فشهدا انه قد فقه مثلاً عن ماهيته وكيفيته فان لم يزيدا على ذلك لم تقبل فان القذف يكون بالحجارة وغير الزنا وان قالوا نشهد انه قال يازاني قبلت شهادتهما وحددت القاذف اه فظاهره ان السؤال عن الماهية والكيفية انما هو اذا شهدا بالقذف اما لو شهدا بأنه قال يازاني لا يلزم السؤال عن ذلك اصلاً اذ لو كان مكراً لبناء فليتأمل وعلى هذا فيمكن ان يراد بالكيفية انه صريح او كتابه فتأمل وفي حاشية مسكين عن الحموي وينبغي ان يسألهما عن المكان لاحتمال قذفه في دار الحرب او البنى وعن الزمان لاحتمال قذفه في صباه لاحتمال التقادم لانه لا يبطل به بخلاف سائر الحدود ثم رأيت الاول في البدائع اه **(قوله الا اذا شهد الخ)** تكلمنا عليه آنفاً **(قوله كما يحبس ليهود)** الاولى لشاهد بصيغة المفرد قال في النهر فأن لم يعرف عدائهما حبسه القاضي حتى يسأل عنهما وكذا لو اقام شاهداً واحداً عدلاً وادعى ان الثاني في المصر حبسه يومين او ثلاثة ولو زعم ان له بينة في المصر حبسه الى آخر المجلس قالوا والمرد بالمجلس في الاولين حقيقته وفي الثالث الملازمة **(قوله ولا يكفاه)** اي لا يأخذ به كفيلاً الى المجلس الثاني وقال ابو يوسف يأخذه نهر وسأني توضيحه في عبارة المتن **(قوله ويحد الحر الخ)** اي الشخص الحر فلا ينافي قوله ولو ذمياً او امرأة فافهم ولو أمر من تعرض لشروط القاذف وبني ان يقال ان كان عاقلاً بالغاً ناطقاً طائعاً في دار العدل فلا يحد الصبي بل يعزر ولا المجنون الا اذا سكر بمحرم لانه كالصاحي فيما فيه حقوق العباد كامر ولا المكروه ولا الاخرس اعدم الصبر بحالنا كما صرح به ابن الشلي عن النهاية ولا القاذف في دار الحرب او البنى كامر واما كونه علماً بالحرمة حقيقة او حكماً بكونه ناشئاً في دار الاسلام فيحتل ان يكون شرطاً ايضاً لكن في كافي الحاكم حربي دخل دار الاسلام بأمان فقدف مسلماً لم يحد في قول ابى حنيفة الاول ويحد في قوله الاخير وهو قول صاحبيه اه فظاهره انه يحد ولو في فور دخوله ولعل وجهه ان الزنا حرام في كل ملة فيحرم القذف به ايضاً فلا يصدق بالجهل هذا ما ظهر لي ولم أر من تعرض لشيء منه **(قوله ولو ذمياً)** الاولى ولو كافر اليشمل الحربي المستأمن كما علمته آنفاً وسيدكره المصنف ايضاً **(قوله قاذف المسلم الحر الخ)** بيان لشروط المقذوف **(قوله النابتة حريته)** اي بأقرار القاذف أو بالينة اذا انكر القاذف حريته وكذا لو انكر حريته نفسه وقال انا عبد وعلى حد العبد ان القول قوله بغير الحانية **(قوله والا)** اي وان لم يكن المقذوف مسلماً حر ابان كان كافراً او مملوكاً وكذا من ليس بمحصن اذا قذفه بالزنا فانه يعزر ويبلغ به غايته كما سيذكره

الامام عن ماهيته وكيفيته
الا اذا شهدا بقوله يازاني
ثم يحبس ليهود
كما يحبس ليهود
احضارهم في ثلاثة ايام
والا لظهيرية ولا يكفاه
خلاقاً للثاني نهر (ويحد
الحر والاعد) ولو ذمياً
او امرأة (قذف المسلم
الحر) النابتة حريته والا
ففيه التعزير

في به (قوله) صالح (مدل) خرج حتى وانحون لانه لا يتصور منهما الزنا اذ هو فعل محرم
واخرمه. تكليف وفي الشهيرة اذ قد غلاما. مرهقا ودعى غلام النور بالن او
بالاحتلام. لا يجد في ذنوب بقوله بحر فهذا يستثنى من قوله. وراقد. وقلا. فاصددة واحكامهما
احكام العاقلين شر بلائية (قوله) العفيف عن فعل الزنا) زاد الشارح في باب المعان وتهمته
واحترازه عن قذف ذنوب ليس له أب معروف وبأن في أنه لا يجد قذفه لان التهمة موجودة
فينبغي ذكر هذا التقيد هنا. واذ من ذكره ناعلان الزنا في الشرع اعلم بما يوجب الحد وما لا
يوجه وهو الوطء في غير الملك وشبهته حتى لو وطئ جارية ابنة لا يجد الزنا ولا يجد قذفه بالزنا
فدل على ان فعله زنا وان كان لا يجد به كقصدناه عن الفتح اول الحدود واما الوطئ جاريته قبل
الاستبراء فليس بزنا لانه في حقيقة الملك كوطء زوجته الحائض وانما هو ووطء محرم لعارض
والزنا لا بد ان يكون وطئا محرمًا لعينه كيان في بيانه عند قوله او رجل وطئ في غير ملكه ولهذا قيل
مسكين قوله عفيف عن الزنا احتراز عن الوطء الحرام في الملك قاله بالخرج الوطئ عن ان يكون
محصنا. فمقيل انه لا يصح ان يراد بالزنا هنا المصطح ولا غيره غير صحيح فقيم (قوله) فيقص
عن احصان الرحم بشئين) الاول شئين بدون الباء الجارة لان نقص يتبدى بنفسه اقاده ط
هذا وقدما ان شروط الاحصان تسعة فتدبر (قوله) وبقي من الشروط الخ) قلت بقي منها ايضا
على ما في شرح الوهبانية ان لا يكون له ولد اخرية ابنة وان يكون له عبده الحر الملية وان
يطالب بمذوف حدود لا يموت قبل ان يجد القاذف لان الحدود لا تورث (قوله) ان لا يكون
اي يتقذوف ويد القاذف (قوله) او اخرس) لانه لا يدينه من الدعوى وفي اشارة الى اخرس احتمال
يدرا به احد (قوله) او مجبوا) هو متقصد المذكور لاثنتين جميعا كما فسره في باب العين ولا يخفى
ان مقطوع الذكر وحده مثله اهـ ووجه ان الزنا منه لا يتصور فيدبحفه عاريا بالقذف لظهور
كذب القاذف. مدل (قوله) او خصي) يفتح الحاء من سات خصيته وبقي ذكره والشارح تبع في
التعبير صاحب الشرح وهو وهم سري من ذكر المحبوب تتقارنهما في الخيال قال في المحيط بخلاف
ما هو قذف خصي او عتبان لان الزنا منهما متصور لان لهما آلة الزنا هـ (قوله) او ملك قدس
كذا في شرح الوهبانية عن ثلث وشبهه. مصنف في التاج وهو خلاف نص المذهب ففي كافي
احكام رجل اشترى جارية شراء فسد فوطئ ثم قذفه انسان قال على قذفه الحد اهـ ومتعلق
الغفستاني وكذا في الفتح فان لان الشراء الفاسد يوجب الملك بخلاف النكاح الفاسد لا يثبت فيه
ملك فيذا يستقص حصانه. لوطء فيه فلا يجد قذفه اهـ ونحوه في حـ عن الحنفية قلت وقد يجاب بان
المراد بانك الفاسد ظهر فيه فساد الملك بالاستحقاق ففي الحاشية اشترى جارية فوطئها ثم
استحققت قذفه. سان لا يجد (قوله) حتى لو ارتد) وكذا لو زنى او وطئ وطئا حراما او صار
معتوها او اخرس وبقي كذب. لا يجد قذفه كافي الحاكم (تبيينه) ذكر في التمه عن السراجية
لو قذف حتى بلغ مشكلا لا يجد قذفه ووجهه ان نكاحه موقوف وهو لا يفيد اخل اهـ واعترضه
الحموي بأنه لا يدخل للنكاح اثبات التقيد للحل في النكاح حد القذف حتى يترتب على عدمه عدم
وجوب الحد وانما ذلك في حد الزنا بالرجح اهـ قلت مراد التمه ان الحنفية لو تزوج ودخل فقذفه
آخرا لا يجد لانه وطئ في غير ملكه اذ لا يصح النكاح الا اذا زال الاشكال (قوله) صريح الزنا

(البالغ العاقل العفيف)
عن فعل الزنا فينقص عن
احصان الرحم بشئين
النكاح والدخول وبقي
من الشروط ان لا يكون
ولده او ولد ولده واخرس
او مجبوا او خصيا او وطئ
بنكاح او ملك فسد اوى
رتقاء او قراء وان وجد
الاحصان وقت الحد حتى
لو ارتد سقط حد القاذف
ولو اسلم بعد ذلك فتح
(بصريح الزنا) ومنه انت
ازنى من فلان او منى

بأى لسان كان شرباً ليلية وغيرها واحترز عمالو قال وطأك فلان حراما أو جامعك حراما فلاحد بجر وكذا لو قال خربت بقلالة أو عرض فقال است بران كافي السكافي وفيه وإن قال قد اخبرت بأنك زان أو اشهدني رجل على شهادته أنك زان أو قال اذهب فقتل فلان أنك زان فذهب الرسول فقال له ذلك عنه لم يكن في شيء من ذلك حد **(قوله على مافى الظهيرية)** ويخالفه مافى الفتح عن المبسوط أنت زنى من فلان أو أننى الناس لاحد عليه وعلاه فى الجوهرية بأن معناه أنت اقدر الناس على الزنا وقتل فى الفتح ايضا عن الحاتية أنت أننى الناس أو أننى من فلان عليه الحد وفى أنت أننى منى لاحد عليه اه قلت ووجهه مافى الظهيرية ظاهر لان فيه النسبة الى الزنا صريحا ومافى المبسوط ناظر الى احتمال التأويل ومافى الحاتية من التفرقة مشكل وقد يوجه بأن قوله أنت أننى من فلان فيه نسبة فلان الى الزنا وتشريك المخاطب معه فى ذلك القذف بخلاف أنت أننى منى لان فيه نسبة نفسه الى الزنا وذلك غير قذف فلا يكون قذفا للمخاطب لانه تشريك له فيما ليس بقذف **(قوله عن شرح المنار)** اى لابن ملك فى بحث الكناية اه ح قلت ومثله فى المغرب حيث قال التليك من الفاسط الصريخ فى باب السكاح ومنه حديث ماعز انكبتها قال نعم **(قوله لم يجز)** الظاهر ان ذكر لم سبق قلم قال فى المحيط ولو قال لغيره يازانى برفع الهمزة ذكر فى الاصل انه اذا قال غنيت به الصعود على شيء انه لا يصدق ويحد من غير ذكر خلاف لانه نوى ما لا يحتمل لفظه لان هذه الكلمة مع الهمز انما يراد به الصعود اذا ذكر مقرونا بمحل الصعود يقال زانى الجبل وزانى السطح اما غير مقرون بمحل الصعود انما يراد به الزنا الا ان العرب قد تهمز المين وقد تباين الهمزة فقد نوى ما لا يحتمله فلا يصدق اه ح قلت وقوله من غير ذكر خلاف صريح بالخلاف فى كافى الحاكم فقال وقال محمد لاحد عليه ومثله فى الحاتية فما ذكره الشارح قول محمد فافهم **(قوله او بقوله زانأت فى الجبل)** اى وإن قال غنيت به الصعود خلافا لحمد فلا يحد عنده لانه حقيقة فى الصعود عنده **(قوله بالهمز)** فلو أتى بالياء المتناة حد اتفاقا وكذا لو حذف الجبل كما افاده فى غاية البيان ولو قال على الجبل قيل لا يحد وجزم فى المبسوط بانه يحد قال فى الفتح وهو الاوجه لان حالة الغضب تعين تلك الارادة وكونها فوقه وتعين الصعود مسلم فى غير حالة السباب نهر وفى البحر عن غاية البيان وهو المذهب عندى **(قوله فلاحد)** للكذب ولان فيه نفى الزنا لان نفى الولادة نفى للوطء بجر وكذا لو نفاه عن امه فقط للصدق لان النسب ليس لامه بجر **(قوله لاييه المعروف)** اى الذى يدعى له وكذا است من ولد فلان او لست لاب او لم يلدك ابوك بخلاف لست من ولادة فلان فانه ليس بقذف بجر عن الظهيرية وبه علم ان التقييد بأبيه المعروف احتراز عما لو نفاه عن شخص معين غير ابيه لاعمالو نفاه عن اب مطلق شامل لاييه وغيره قال فى البحر وأشار المصنف الى انه لو قال أنك ابن فلان لغير ابيه فالحكم كذلك من التفصيل اه **(قوله لانها المقدوفة فى الصورتين)** لان نفى نسبه من ابيه يستلزم كونه زانيا فإلزم ان امه زنت مع ابيه فخافت به من الزنا نهر ونحوه فى الفتح قلت وفيه نظر بل يستلزم كون المقدوف هو الام وحدها كما صرح به اولاما زنا الاب فغير لازم لانه اذا ولد على فراش ابيه وقد نفي القاذب نسبه عن ابيه لزم منه ان امه زنت برجل آخر لان المراد بالاب ابوه المعروف الذى يدعى

على مافى الظهيرية ومثله التليك كما نقله المصنف عن شرح المنار ولو قال يازانى بالهمز لم يحد شرح تكملة **(او قوله زانأت فى الجبل)** بالهمز فانه مشترك بين الفاحشة والصعود وحالة الغضب تعين الفاحشة **(او لست لاييك)** ولو زاد و لست لامك او قال لست لاوبوك فلا حد **(او لست بأبن فلان لاييه)** المعروف به **(و الحال ان امه محصنة)** لانها المقدوفة فى الصورتين اذ المعتبر احصان المقدوفة

له كامر يحصن ذلك لو اريد بالاب من خاق هومن مائه شئيد يكون قدفا للاء ولان عقلت به
 من مائه للالاب المعروف لكنه يخالف قوله قبله لاييه المعروف هذا مظهر على قائله **(قوله**
لا الطالب) هو الذي يقع القذف في نسبه كما يأتي والمراد به هنا الابن وهذا اذا كانت المقدوفة
 حية فلو حية فالطالب هي وعلى كل فالشرط احصائها لا احصان ابنها **(قوله في غضب)**
 اذ في الرضا براديه المعاتبه بنى مشابهته له في اسباب المروءة هداية **(قوله يتعلق بالصور**
الثلاث) فيه رد على البحر حيث لم يقيد بالغضب في الثانية بل أطلق فيها تبعا لظاهر عبارة
 الهداية لكن أولها الشراح فأجروا التفصيل في الكل وذكر في الشرح الوهبانية انه ظاهر
 المذهب والاعتماد عليه وتام تحقيقه في النهر **(قوله بطلب المقدوف المحصن)** لعل المراد به
 المحصن في نفس الامر والا فشرط الاحصان علم تامر فيكون اشارة الى ما بحثه في الفتية
 حيث نقل انه اذا كان غير غفيف في السر له مطالبة القاذف ديانة ثم قال وفيه نظر لانه اذا كان
 زانيا لم يكن قدفه موجبا لمحد وايد في النهر بأن رفع العار يحوز لاملزم والالاتع عفوه
 عنه وأجبر على الدعوى وهو خلاف الواقع اه قلت بل في التارخانية وحسن ان لا يرفع
 القاذف الى القاضي ولا يطالبه بالحد وحسن من الامام ان يقول له قبل الثبوت أعرض عنه
 ودعه اه فثبت كان الطالب غير لازم بل يحسن تركه فكيف يحل طلبه ديانة اذا كان القاذف
 صادقا **(قوله لانه حقه)** عبارة النهر لان فيه حقه من حيث دفع العار عنه اه وهذه العبارة
 اولى لان فيه حق الشرع ايضا بل هو الغالب فيه كما هو في الهداية وشروحها **(قوله**
ولو المقدوف غائبا الخ) ذكر هذا التعميم في التارخانية نقلا عن المضمرات واعتمده في الدرر
 وقال ولا بد من حفظه فانه كثير الوقوع منح قلت ولعله يشير الى ضعف ما في حاوي الزاهدي
 سمع من الناس كثيرة ان فلانا يزني بفلاته فتكلم ماسمعه منهم لا آخر مع غيبة فلان لا يجب حد
 القذف لانه غيبة لا رمى وقذف بالزنا لان الرمي والقذف به انما يكون بالطالب كقوله يا زاني
 أو يا زانية **(قوله حال القذف)** احتراز عن حال الحد لما في البحر عن كافي الحاكم غاب
 المقدوف بعد ما ضرب بعض الحد لم يتم الا وهو حاضر لاحتمال العفو اه وسينه عليه الشارح
(قوله وان لم يسمعه احد نهر) لم أره في النهر هنا وانما ذكره اول الباب عن البلقيني الشافعي
 وقدما الكلام عليه **(قوله وان أمره المقدوف بذلك)** اي بالقذف لان حق الله تعالى فيه
 غالب ولذا لم يسقط بالعفو كما يأتي بخلاف ما لو قال لا آخر اقتلى فقتله حيث يسقط القصاص
 لانه حقه ويصح عفوه عنه **(قوله وينزع عنه الفرو والحشو)** لانهما يتعان وصول الالم
 ومقتضى هذا انه لو كان عليه ثوب ذو بطانة غير محشو لا ينزع والظاهر انه ان كان فوق قبض
 نزع لانه يصير مع القميص كالخشو او قريبا منه كذا في الفتح **(قوله بخلاف حد شرب وزنا)**
 فانه فيها يجرد من ثيابه كامر **(قوله لصدقه)** لان معناه الحقيقي نفي كونه مخلوقا من مائه
 واعتراضهم في الفتح بأن في نفيه عن أبيه احتمال هذا مع احتمال الحجاز وهو نفي المشابهة وقد
 حكموا حالة الغضب فجعلوها قريبة على ارادة المعنى الثاني الحجازي ونفيه عن جده له معنى
 مجازي ايضا وهو نفي المشابهة ومعنى آخر وهو نفي كونه أبأعلى له بأن لا يكون ابوه مخلوقا
 من مائه بل زنت به جدته وحالة الغضب تعين هذا الاخير اذ لا معنى لاخباره في حالة الغضب

لا الطالب بمعنى (في غضب)
 يتعلق بالصور الثلاث
 (بطلب المقدوف) المحصن
 لانه حقه (ولو) المقدوف
 (غائبا) عن مجلس القاذف
 (حال القذف) وان لم
 يسمعه احد نهر بل وان
 امره المقدوف بذلك شرح
 تكملة (وينزع الفرو
 والحشو فقط) اظهارا
 للتحفيف باحتمال صدقه
 بخلاف حد شرب وزنا
 (لا) يحد (لمست بأين فلان
 جده) لصدقه

بانك لم تخاف من ماء جدك ولا تخلف الان يوجد اجماع فيه على نفي التفصيل كالأجماع على ثبوته
 هناك اه ملخصا قلت وقد يجاب بالفرق وهو ان فيه عن ابيه قدف صريح لانه انعى الحقيقى
 وحالة الغضب تنفى احتمال المجاز وهو المعاتبه بنى المشابهة فى الاخلاق فقد ساعدت القرينة
 الحقيقة بخلاف نفيه عن جده فان معناه الحقيقى ليس قدفا بل هو صدق لكن القرينة وهى
 حالة الغضب تدل على ارادة القدف فيلزم منه العدول عن الحقيقة الى المجاز لانبات الحد
 وهو خلاف القاعدة الشرعية من انه يحاط فى درته لا فى ابائه على انه لا مانع من ان يأتى
 فى حالة الغضب بكلام موهم للشتم والسب بظاهره ويريد به معناه الحقيقى احتيالا لدفع الحد
 عنه ولصيانة ديانته من ارادة المنكر والزور الذى هو من السبع الموبقات بل حال المسلم
 يقتضى ذلك بخلاف نفيه عن ابيه فانه قدف صريح بحقيقته مع زيادة القرينة كقولنا فى العدول
 عنه تقويت حق المقدوف بلاموجب هذا ماظهرلى فتدبره **(قوله)** وينسبه اليه) اى الى
 جده بان قال له انت ابن فلان لجده **(قوله)** لانهم آباء مجازا) اما لجده فلانه الاب الاعلى
 واما الحال فلما اخرجه الديلى فى الفردوس عن ابن عمر مرفوعا الحال والد من لا والد له
 واما الم فلقوله تعالى والله آباءك ابراهيم واسماعيل واسحق فان اسمعيل كان عما يعقوب
 عليهم السلام واما الرب فله ربية وقيل فى قول نوح ان ابى من اهلى انه كان ابن امرأته افاده
 فى الفتح **(قوله)** ولا يقوله يا ابن ماء السماء) لانه يراد به التشبيه فى الجود والسماحة لان ماء
 السماء لقب به عامر بن حارثة الازدى لانه فى وقت القحط كان يقبم ماله مقام الفطر فهو
 كالسما عطاء وجودا وتامه فى الفتح **(قوله)** وفيه نظر) لان حالة الغضب تأتى عن قصد
 التشبيه كقوله ابن كمال قلت وقد اورد هذا فى الفتح سؤالا وأجاب عنه بأنه لما لم يعد استعماله
 لنفى النسب يمكن ان يجعل المراد به فى حالة الغضب التكم به عليه كقولنا فى قوله لست بعربى
 لما لم يستعمل للنفي يحمل فى حالة الغضب على سبه بنى الشجاعة والسخاء ليس غير اه قلت
 واستعمال مثل ذلك فى التكم سائق لغة وشائع عرفا كما يقال فى حال الخصام يا ابن النى
 يا ابن الكرام يا كامل يا مؤدب ونحوه ذلك مما لا يقصد حقيقته فافهم * **(تنبيه)** قال فى الفتح
 وقد ذكر انه لو كان هناك رجل اسمه ماء السماء وهو معروف يحد فى حال السباب بخلاف
 ما اذا لم يكن اه واقره فى البحر والنهر قلت لكن يبنى تقيده بما اذا لم يكن ذلك الرجل
 مشهورا بالكرم ونحوه والا فهو اصل المسئلة اذا لفرق بين كونه حيا او ميتا ولا خصوصية
 ايضا لهذا الاسم بل مثله كل اسم مشهور بصفة جميلة او قبيحة فان ماء السماء والبطى
 مثالان هذا ماظهرلى **(قوله)** يانبطى) البط جيل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق
 ثم استعمل فى اخلاط الناس وعوامهم والجمع انباط مثل سبب واسباب الواحد نباطى
 بفتح النون وضمها وزيادة الالف مصباح * **(تنبيه)** فى البحر ان ظاهر كلامهم انه لا يحد
 فى هذه المسائل سواء كان فى حالة الغضب او الرضا **(قوله)** فى النهر الخ) عبارته يبنى ان
 يعز به اى بقوله يانبطى لان النسبة الى الاخلاق الدينية تجعل شتا فى الغضب وبؤيده ما
 فى المبسوط لو قال لهامشى لست بهامشى عزز وعلى هذا لو نسب لغير قبيلته او نساء عنها
(قوله) وفيه) اى فى النهر عن التناحرانية عن اى يوسف **(قوله)** يا حبل الزنا) الظاهر انه محرك

(وينسبه اليه اولى خاله)
 اولى عمه اورابه) بتشديد
 الباء مرهيه ولو غير زوج
 امه زبلى لانهم آباء مجازا
 (ولا يقوله يا ابن ماء السماء)
 وفيه نظر ابن كمال (ولا)
 بقوله (يانبطى) لعربى
 فى النهر متى نسب لغير قبيلته
 او نساء عنها عزز وفيه
 يا فرخ الزنا يا بيض الزنا
 يا حبل الزنا يا سخله الزنا

الميم بقريئة ما قبله وما بعده وهو ولد الضأن في السنة الاولى والسخلة تعلّق على الذكر والانتى من اولاد الضأن ساعة تولد والجمع سخال ونجمع ايضا على سخل مثل ثمرة وتمر مصاح **(قوله** قذف) لان هذه الالفاظ تنبئ عن الولادة فكانت بمعنى يا ولد الزنا **(قوله بخلاف يأكش الزنا)** لانه لا ينبئ عن ذلك اولانه يطلق على سيد القوم وقادهم كافي القاموس **(قوله يا حرام زاده)** لان معناه المتولد من الوطء الحرام فيع حاله الحيض كما سيذكره الشارح مع دفع ما يرد عليه في باب التعزير **(قوله وفيها)** اى فى الغنية **(قوله فلاحد)** اى على كافى الولد بقوله يا ولد الزنا **(قوله لانه ليس بزنا)** لان الزنا ادخل رجل ذكره فتح **(قوله فيراد زنت واخذت البذل)** اى بلا استئجار قال في البحر فان قيل بل معناه زنت بدرهم استوجرت عليه فينبى ان لا يحد في قول ابى حنيفة قلنا هذا محتمل ايضا فيقابل المحملان ويبقى قوله زنت **(قوله** لعدم العرف بأخذه للمال) هكذا علل في الفتح والتهر وفيه نظر فانه كايحتمل ان يكون هو الآخذ يحتمل ان يكون هو الدافع بل هو الاظهر بقريئة العرف وهو ان الرجل يدفع المال بمقابلة الزنا نعم قديا أخذ على اللواط به بدلا لكن الكلام في الزنا واللواط غيرهما فأملىد ما قلنا ما فى البحر ولو قال لرجل زنت بغير او بئافه او ما شبه ذلك لاحد عليه لانه نسب الى اتيان البهيمة فان قال بأمه اودار او ثوب فعليه الحد كذا في الحاية والظهيرية اه **(قوله** وانما يطالبه اى الحد **(قوله بسبب)** متعلق بالقذف **(قوله وهم الاصول والفروع)** شمل الاصول الجد والاختلافه قول الحاية لو قال جلدك زان لاحد عليه ما فى الظهيرية من انه لا يدري اى جد هو وفي الفتح لان في اجداده من هو كافر فلا يكون قاذفا ما لم يبين مسلما بخلاف انت ابن ابن الزانى لانه قذف لجده الادنى وشمل ايضا الام قطاب بقذف ولدها ويستثنى من الاصول ابوالام وام الام وما فى الفتح عن الحاية من ذكره ابوالاب بدل ابى الام سبق قلم فان الموجود فى الحاية ابوالام وخريج الاخ والمم والعمة والمولى كفى فى الحاية افاد ذلك كله فى البحر قلت والمراد بالاخ والمم اخو الميت وعمه **(قوله محجوب)** كالجدا وابن الابن مع وجود الاب او الابن ط **(قوله** اورق او كفر) لانه لا يشترط احصان الطالب كامر **(قوله** لو ولد بنت) فله المطالبة بقذف جده وعن محمد خلافه والمذهب الاول لان الشين يلحقه اذا النسب ثابت من الطرفين بحر اى طرف الاب وطرف الام قلت ويشكل استثناء ابى الام وام الام من الاصول كامر فليس لهما الطاب بقذف ولد البنت وهنا اثبتوا لابن البنت الطلب بقذف احدهما ويمكن دفع الاشكال بكون الاستثناء المار مبني على قول محمد فليأمل ثمن المراد بالنسب الجزئية فانها متى ثبوت حق المطالبة هنا كفى الفتح والا فالتسب للاب فقط فليس فيه دليل على ان ابن الشريفة شريف ولذا قال الشارح في باب الوصية للأقارب من كتاب الوصايا ان الشرف من الام فقط غير معتبر كفى وأخر فتاوى ابن نجيم وبه اتفق شيخنا الرملى فعوله مزينة فى الجملة اه وسأبى تمامه هناك ان شاء الله تعالى **(قوله** ولومع وجود الأقرب) مرتبط بقوله وانما يطالبه الخ ودخل المساوى بالاولى **(قوله** للحوقهم العار) من اضافة المصدر الى مفعوله والعار بالرفع فاعل المصدر ط **(قوله** بسبب الجزئية) اى يكون الميت جزءا منهم او كونهم جزءا منه ط **(قوله** فى الغائب) اى فى قذف الغائب وكذا فى الحاضر

قذف بخلاف يأكش الزنا او يا حرام زاده وفيها لوجدها بوم نسب فلاحد (ولا) حد (بقوله لامرأة زنت بغير او بشور او بحمار او بفرس) لانه ليس بزنا شرعا (بخلاف زنت ببقرة او بشاة) او بئافه او بحمارة (او بشوب او بدرام) فانه يحذف لانها لا تصلح للإبلاج فيراد زنت واخذت البذل ولو قيل هذا لرجل فلاحد لعدم العرف بأخذه للمال (و) انما يطالبه بقذف الميت من يقع القذف في نسبة (ب) سبب (قذفه) اى الميت (وهم الاصول والفروع) وان علوا وسفلوا ولو كان الطالب محجوبا او محروما عن الميراث بقتل اورق او كفر (او ولد بنت) ولو مع وجود الأقرب او عفوه او تصديقه للحوقهم العار بسبب الجزئية قيد بالميت لعدم مطالبتهم فى الغائب لجواز تصديقه اذا حضر (قال بابن الزائين وقد مات ابواه فعليه حد واحد)

مطلب

فى الشرف من الام

للتداخل الآتي ثم موت ابويه ليس بقيد بل **قوله** ٣٣٧ **قائده** في المطالبة ذكر في آخر المبسوط ان متوثة قالت لرجل يا ابن

الزنايين خُاف بها إلى ابن أبي
ليل فاعترفت فخذها حدين
في المسجد فبلغ ابا خنيفة
فقال اخطأ في سبع مواضع
بني الحكم على اقرار
المتوثة والزماها الحد
وحدها حدين واقامهما
معا وفي المسجد وقائمة
وبلا حضرة ولها وقال
في الدرر ولم يتعرف ان
ابو حيان فتكون الحصومة
لهما او ميثان فتكون
الحصومة للابن (اجتمعت
عليه اجناس مختلفة)
بأن قذف وشرب وسرق
وزنى غير محصن (يقام
عليه الكل) بخلاف المتحد
(ولا يوالى بينها) خيفة
الهلاك بل يحبس حتى يبرأ
(فيبدأ بحد القذف) لحق
العبد (نم هو) اى الامام
(يخير ان شاء بدأ بحد الزنا
وان شاء بالقطع) لثبوتهما
بالكتاب (ويؤخر حد
الشرب) لثبوتها باجتهاد
الصحابه ولو وفقاً ايضا بدأ
بالفقه ثم بالقذف ثم برجم
لومحضا ولغا غيرها بجر
وفي الحواشي القدسي ولو
قتل ضرب للقذف وضمن
للسرقه ثم قتل وترك ما بقي
ويؤخذ ماسرقه من تركته
لعدم قطعته (ولا يطالب

بالاولى **قوله** للتداخل الآتي) اى في آخر الباب و اشار الى ان هذه المسئلة من فروع تلك
فكان المناسب ذكرها هناك **قوله** ليس بقيد اى في التداخل فان عليه حدا واحدا وان كانا
حين **قوله** بل قائده في المطالبة اى في ثبوت المطالبة للابن بخلاف ما اذا كانا حين فان
الطلب لهما ط عن المنع **قوله** خاف بها) الذى رأته في المبسوط فان بها والظاهر انه بالنسبة
للمجهول لما في التارخائية وغيرها ان مواضع الخطأ انه ضربها بغير خصم وهذا يقتضى
ان الرجل المذكور لم يرفعها اليه **قوله** على اقرار المتوثة) واقرارها هدم مبسوط **قوله**
وأزماها الحد) والمتوثة ليست من اهل العقوبة مبسوط اى لا يلزمها الحد ولو ثبت عاها
ذلك بالبينة فالزماها به خطأ من حيث ذاته وكونه باقرارها خطأ آخر فافهم **قوله** وحدها
حدين) ومن قذف جماعة لإيقام عليه الاحد واحد مبسوط **قوله** واقامهما معا) ومن
اجتمع عليه حدان لا يوالى بينهما كما يأتى قريبا **قوله** وفي المسجد) وليس للامام ان يقيم
الحد في المسجد مبسوط **قوله** وقائمة) وانما تضرب المرأة قاعدة مبسوط **قوله** وبلا حضرة
ولها) وانما يقيم الحد على المرأة بمحضرة ولها حتى اذا انكشف شئ من بدنها في اضطرابها
ستر الولى ذلك عليها مبسوط فالمراد بالولى من يحل نظره اليها من زوج او محرم **قوله** وقال في
الدرر الخ) ومثله في الفتح والبحر **قوله** غير محصن) يأتى محترزه قريبا **قوله** بخلاف المتحد)
فانه يتداخل كما مر آنفاً ويأتى آخر الباب بيانه **قوله** (ولا يوالى) الظاهر انه مبنى للمجهول
ليناسب قوله قبله يقام عليه الكل ويحتمل بناؤه للفاعل وكذا قوله فيبدأ لكنه خلاف المتبادر
من عبارة الشارح حيث لم يفسره بالامام بل فسر به الضمير البارز فقط والا كان المناسب
تقديمه فافهم **قوله** لحق العبد) اى لما فيه من حق العبد وان كان الغالب فيه حق الله تعالى
(**قوله** ولو قفا) اى قفا عين رجل نهر والذى يظهر ان المراد به ذهاب البصر ولى اى
لا اذهاب الحدقة لانه لا يمكن فيه القصاص اذا مراد انه لو فعل مع هذه الجنائيات ما يوجب
القصاص فيما دون النفس من اذهاب البصر ونحوه فيبدأ به لانه خالص حق العبد ثم بالقذف
لانه مشوب بمحقة **قوله** لو محصنا) اما لو غير محصن فانه بخير لانه يقام عليه الكل ولا يلحق شئ
كاسر **قوله** ولغا غيرها) هو حد السرقة والشرب لانه محض حق الله تعالى وقد فاته محله
(**قوله** وضمن للسرقة) يغنى عنه ما ذكره بعده وقيد بالضمان لانه لا يقطع لان القطع حقه
تعالى **قوله** وترك ما بقي) اى حد السرقة والشرب كالو لم يوجد مع القتل غيرها قال في النهر
ومتى اجتمعت الحدود لحق الله تعالى وفيها قتل نفس قتل وترك ماسوى ذلك لان المقصود
الزجر له ولغيره وأنهم ما يكون باستيفاء النفس والاشتغال بما دونه لا يشيده وفي احكام
الدين من الاشياء مانعه ولم ار الى الآن ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وبينى
تقديم القصاص قطعاً لحق العبد وما اذا اجتمع قتل الزنا والردة وبينى تقديم الرجح لان به
يحصل مقصودها بخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه يفوت الرجح اهـ **قوله** لعده قطعه)
فان الضمان انما يسقط اضرورة القطع ولم يوجد نهر **قوله** (وعبد) الواو بمعنى او فلذا
افرد الضمير بعده تأمل **قوله** اى اصله وان علا) ذكرنا كان او اتى فلا يطالب اباه او جده
وان علاو أمه وجدته وان علت بحر **قوله** بقذف أمه) اى الميتة نهر فلو حية كانت

(ولد) اى فرع وان سفل (وعبد اباه) اى اصله وان علا (وسيده) لف وتشر مرتب (بقذف امه الحرة

المطالبة لهما كما مر قال في البحر وأشار الى انهما اى الولد والعبد لا يطالبان بقذفهما بالاولى
 اه اى بقذف الاب والمولى لهما **(قوله المحصنة)** علم منه انه لا بد ان تكون حرة **(قوله**
أونحوه) اى كالام وغيرهما يتابع القدرح في نسيه كما مر بيانه **(قوله ملك الطلب)** اى حيث
 لم يكن مملوكا للقاذ فسقوط حق بعضهم لا يوجب سقوط حق السابقين بحر وقيد بقوله
 للقاذف لانه لو كان مملوكا لغيره له الطلب كما افاده ابو السعود الا زهرى **(قوله عزير)**
 ذكره في النهر بحثا اخذنا مما في القبة لوقال لآخر يا حرام زاده لا يحد ولوقاله الولد لولده
 يعزير فاذا وجب التعزير بالشتيم فبالقذف اولى فقوله في البحر وفي نفسى منه شئ لتصريحهم
 بان الولد لا يعاقب بسبب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه شئ فالشتيم اولى اه ممنوع
 نهر ووجه المنع ان الاولوية بالعكس كاعلمته ولا يلزم من سقوط الحد بالقذف سقوط التعزير
 به لسقوط الحد بشبهة الابوة لكون الغالب فيه حق الله تعالى بخلاف التعزير ولانه لا يلزم
 من سقوط الاعلى سقوط الأدنى لكن لا يخفى ان قولهم لا يعاقب الولد بسبب ولده يشمل
 التعزير لانه عقوبة بقيت توقف صاحب البحر على حاله وقد يجاب بان القاضي لم يعاقبه لاجل
 ولده بل لمخالفته امر الله تعالى **(قوله ولا ارت فيه)** اى اذا مات المذدوف قبل اقامة الحد على
 القاذف أو بعد اقامة بعضه بطل الحد وليس لوارثه اقامته وهذا بخلاف ما اذا كان المذدوف
 ميتا فان الطلب يثبت لاصوله وفروعه اصاله لا بطريق الارث وتامه في البحر **(قوله خلافا**
لشافعي) الاولى ذكره بعد قوله فيه وعنه لان الخلاف في الكل ومبنى الخلاف ان الغالب
 في حد القذف حق الشرع عندنا وعنده حق العبد فعنده يورث ويصح الرجوع عنه والعفو
 والاعتياض نظرا الى جانب حق العبد وعندنا بالعكس نظرا الى جانب حقه تعالى وبيان
 تحقيق ذلك في الفتح **(قوله ولا اعتياض)** مقتضاه ان القاذف اذا دفع شئ للمذدوف ليسقط
 حقه رجع به قال المولى سرى الدين في حواشى الزيلعي وهل يسقط الحد ان كان ذلك بعد
 ما رفع الى القاضي لا يسقط وان كان قبله سقط كذا في فصول العمادى اه قلت ينبغي ان
 يكون العفو على هذا التفصيل ولا ينافيه قولهم انه لا يبطل بالعفو لجملة على ما بعد المرافعة
 ابو السعود اقول والمنقول خلافه في الحانية ولا يسقط هذا الحد بالعفو ولا بالبراء بعد ثبوته
 وكذا اذا عني قبل الرفع الى القاضي اه **(قوله ولا صلح)** فلا يجزى المال وسقوط الحد على
 التفصيل السابق افاده المصنف وأوردان الصلح هو الاعتياض فلا وجه لذلك بعده وأجيب
 بان الاعتياض يعم عقد البيع بخلاف الصلح ط **(قوله ولا عفو)** فلا يسقط الحد بعد ثبوته
 الا ان يقول المذدوف لم يقذفني او كذب شهودى فيظهر ان القذف لم يقع موجبا للحد لانه
 وقع ثم سقط وهذا كما اذا صدقه المذدوف فتح **(قوله فيه)** متعلق برجوع وقوله وعنه متعلق
 باعتياض وما بعده ففيه لف ونشر مرتب **(قوله نعم لو عفا الخ)** فيه رد على بعض معاصري
 صاحب البحر حيث توهم من عدم صحة العفو ان القاضي يقيم الحد عليه مع عفو المذدوف
 متمسكا بقول الفتح لا يصح العفو ويحد قال في البحر وهو غلط فاحش في المبسوط لا يكون
 للامام ان يستوفى لان الاستيفاء عند طلبه وقد تركه الا اذا عاد وطلب فحينئذ يقيم الحد لان
 العفو كان لغوا فكأنه لم يخاصم اه قال فتمين حمل ما في الفتح على ما اذا عاد وطلب اه

المسلمة المحصنة (فلو كان
 لها ابن من غيره) اواب
 اونحوه (ملك الطلب)
 في النهر واذا سقط عنه الحد
 عزير بل بشتيم ولده يعزير
 (ولا ارت فيه خلافا لشافعي
 (ولا رجوع) بعد اقرار
 (ولا اعتياض) اى اخذ
 عوض ولا صلح ولا عفو
 (فيه وعنه) نعم لو عفا
 المذدوف فلا حد للصحة
 المعقول لترك الطلب حتى
 لو عاد وطلب حد شعى

(قوله ولذا الخ) دليل آخر لصاحب البحر استدله على الرد المذكور وهو ما في كافي الحاكم
لغاب المذوف بعد ما ضرب بعض الحد لم يتم الحد الا وهو حاضر لاحتمال العفو فالعفو
الصريح اولى (قوله حدا) اى المبتدئ والحجب لان كلا منهما قذف صاحبه اما الاول
فظاهر وكذا الثانى لان معناه لابل أنت زان اذ هي كلمة عطف يستدرك به القلط فيصير
المذكور فى الاول خيرا لما بعد بل بحر ولا يحدان الا بطلهما ولو بعد العفو والاسقاط
كامر وقرره فى البحر خلافا لما يومه كلام الفتح (قوله اغلبة حق الله تعالى) فلو جعل قصاصا
يلزم اسقاط حقه تعالى وهو لا يجوز بحرقا ولعل اشتراط الطلب ولو بعد الثبوت بالنظر
اى ما فيه من حق العبد (قوله مثلا) اى من كل لفظ غير موجب لحد (قوله ماسيجي) اى
فى باب التعزير (قوله او تضاربا) اى ولو فى مجلس القاضى كما يفيد كلام البحر والتعليل
المذكور (قوله لم يتكافأ) فيعزرها ويبدأ بتعزير المبتدئ منها لانه اظلم كما سيجي
(قوله لهتك مجلس الشرع) اى هتك احترامه فلم يكن ذلك محض حقهما حتى يعتبر التساوى
فيه وقوله ولتفات الضرب علة لقوله او تضاربا فيه لعل ونشر مراتب (تنبيه) لو تشامتا
بين يدى القاضى هل له العفو عنهما قال فى التهر لم أره والظاهر لا بخلاف قوله اخذت الرشوة
من خصى وقضيت على فقد صرحوا بان له ان يعفو والفرق بين اه قلت وفيه نظر لانهما
اذا تشامتا استوفيا حقهما لكنهما اخلا بجرمة مجلس القاضى فبقى مجرد حقه فصار بمنزلة
قوله اخذت الرشوة فله العفو يدل عليه ما فى الوالوجية لو تشامتا بين يديه ولم ينهيا بالهينان
حبسهما وعزرها فهو حسن ثلاثا يجزئ بذلك غيرها فيذهب ماء وجه القاضى وان عفا
عنهما فهو حسن لان العفو مندوب اليه فى كل امر اه وسنذكر فى التعزير الاختلاف
فى ان الامام هل له العفو والتوفيق لصاحب الفتنة بأن له ذلك فى الواجب حقا لله تعالى
بخلاف ما كان لجناية على العبد فان العفو فيه للمجتبى عليه والظاهر ان تشامتهما عند
القاضى وقوله اخذت الرشوة اجتمع فيه حق الشرع مع حق العبد وهو القاضى وترجع فيه
حقه فكان حق عبد كما يفيد كلام الوالوجية والام لم يكن له العفو تأمل (قوله ولو قال لعرسه)
اى لوقال لزوجته يازانية (قوله وهو من أهل الشهادة) قيد به لانه اذا لم يكن اهلا لها
لا يكون موجب قذفه لعانا بل حدا فيحد اه ح عن ايضاح الاصلاح لان كمال اى فيجدكل
منهما بطلهما كما قاله لغير عرسه وهو المسئلة المارة (قوله نردت به) اى بذلك اللفظ بأن
قالت بل أنت (قوله ولا لعان) لانها لم تحدث فى القذف لم تنبأ اهلا للعان لانه شهادة
ولا شهادة للمحدود فى قذف (قوله الاصل الخ) جواب عما قد يقال لم قدم حدها حتى سقط
العان مع انه لو قدم العان لا يسقط حد القذف عنها لان حد القذف يجزئ على الملاعة
كفى الفتح (قوله والعان فى معنى الحد) استأنف ليان دخول المسئلة تحت هذا الاصل
فافهم (قوله ولذا) اى لكونه فى معنى الحد (قوله بدى بالحد الخ) الاول اى يقول فبدى
بالحد ينتفى العان لان البداء بالحد موقوفة على محاصرة الام اولا فيسقط العان انه بطلت
شهادة الرجل اما لو خاصمت المرأة اولا فلاعن القاضى بينهما ثم خاصمت الام يحد الرجل
للقذف كفى البحر (قوله ولو قالت فى جوابه) اى فى جواب قول الزوج لها يازانية (قوله

مطلب

هل للقاضى العفو عن
التعزير

ولذا لا يتم الحد لا بحضوره
(قال آخر يازانى فقال
الآخر) لا (بل أنت حدا)
لغلبة حق الله تعالى فيه
(بخلاف ما لو قال له مثلا
ياخيت فقال بل أنت)
لم يعزرا لانه حقهما وقد
تساوا (ف) تكافأ بخلاف
ماسيجي ولو تشامتا بين يدى
القاضى او تضاربا لم يتكافأ
لهتك مجلس الشرع
ولتفاوت الضرب (ولو قاله
لعرسه) وهو من أهل
الشهادة (فردت به حدت
ولا لعان) الاصل ان الحدين
اذا اجتمعا وفى تقديم
احدهما اسقاط الآخر
وجب تقديمه احتيا للادراء
واللعان فى معنى الحد ولذا
قالوا لوقال لها يازانية بنت
الزانية بدى بالحد لينتفى
العان (ولو قالت فى جوابه
زيت بك) او معك
(هدرا) اى الحد والعان

للسك (لانه يحتمل انها ارادت به ما قبل النكاح فتجد لثقفها و لا لعان لتصديقها اياه
او ما كان معه بعد النكاح واطلقت عليه زنا للمشاكلة فيجب اللعن دون الحد لوجود
الثقف منه و عدمه منها والحكم بتعيين احدها بعينه متعذر فوقع الشك في كل من
وجوب اللعان والحد فلا يجب واحد منهما بالشك حتى لو زال الشك بأن قالت قبل ان
اتزوجك او كانت اجنبية حدث فقط وهو ظاهرا اه نهر (قوله قيد الخطاطب) اى
بكاف الخطاب فافهم (قوله حد وحده) فى بعض النسخ حد وحدث وهو تحريف لان
الذى فى الحاشية ان قوله أنت اذنى منى ليس بقذف لما قدمناه من ان معناه أنت اقدر على
الزنا نعم على ما مر عن الظاهرية من انه قذف يتحدثى ايضا وقد يقال ان الحد عليها وحدها
لانه اذا كان قذفا يكون تصديقه فى انها زانية على ما هو الاصل فى افعال التفصيل من
اقتضائه المشاركة والزيادة تأمل (قوله ولو كان ذلك) اى المذكور من قوله يا زانية وردا
بقولها زنت بك (قوله حدث) لزوال الشك كاسر (قوله لتصديقها) علة لقوله دونه اى
لا يحد هو ايضا لانها صدقته (قوله يلاعن) لان النسب لزمه بأقراره وبالتنى بعده صار
قاذفا لزوجته فيلاعن نهر (قوله وان عكس) بأن نفاه اولائهم اقربه قبل اللعان حدلانه
لما اكذب نفسه بطل اللعان الذى كان وجب بنى الولد لانه ضرورى صير اليه ضرورة
التكاذب بين الزوجين فكان خلفا عن الحد فاذا بطل صير الى الاصل (قوله لاقراره) اى
سابقا اولاه حقا وللعان يصح بدون قطع النسب كما يصح بدون الولد بجر (قوله فهدر)
اى لا يتعلق به حد ولا لعان بجر (قوله لانه انكر الولادة) وبه لا يصير قذفا ولذا لوقال
لاجنى لست بأبن فلان وفلانة وهما ابواه لا يجب عليه شئ زبائى (قوله لان الهاء تحذف
للترخيم) كذا علله فى الفتح وعلله فى الجوهره بأن الاصل فى الكلام التذكير (قوله قلنا
الاصح) قد علمت ان هذا تعليل المسئلة الواقية وعال لهذه فى الجوهره وغيرها بأنه احال
كلامه فوصف الرجل بصفة المرأة وقال فى الفتح ولهما انه رماه بما يستحيل منه فلا يحد كما
لو قذف مجبوبا وكالوقال أنت محل للزنا لا يحد وكون التاء للمباغة مجاز بل هى لما عهد لها من
التأنيث ولو كان حقيقة فالحد لا يجب بالشك (قوله فى بلد القذف) اى لافى كل البلاد بجر
وهذا اعم من مجهول النسب لانه من لا يعرف له أب فى مسقط رأسه شر نبالية (قوله او من
لا عنت بولده) اى سواء كان حيا أو ميتا وهذا اذا قطع القاضى نسب الولد والحقه بأمه وبقى
العان فوللا عنت بغير ولد او لا عنت بولده ولم يقطع نسبه او بطل اللعان بأكذاب الزوج نفسه
ثم قذفها رجل وجب الحد افاذه فى البحر (قوله لانه) اى الولد فى المستلثين أمارة اى علامة
الزنا ففانت العفة (قوله او بقذف رجل وطى فى غير ملكه الخ) الاصل فيه ان من وطى
وطأ حراما لعينه لا يحد قذفه لان الزنا هو الوطء المحرم لعينه وان كان محرما لغيره يحد قاذفه
لانه ليس بزنا فالوطء فى غير ملكه من كل وجه أو من وجه حرام لعينه وكذا الوطء فى الملك
والحرمة مؤيدة بشرط ثبوتها بالاجماع او بالحديث المشهور عند أى خيفة لتكون ثابتة
من غير تردد بخلاف ثبوت المضاهرة بالنسب والتقييل لان فيها خلافا ولا نص فيها بل هى احتياط
اما ثبوتها بالوطء فهو بنص ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم ولا يعتبر الخلاف مع النص فان

للسك قيد بالخطاطب لانها لو
اجابته بأننى اذنى منى حد
وحده خانية (ولو كان)
ذلك (مع اجنبية حدث
دونه) لتصديقها (اقربولد
ثم نفاه يلاعن وان عكس حد)
للقذف (والولد له فيها)
لاقراره (ولو قال ليس بأبى
ولا بابنك فهدر) لانه انكر
الولادة (قال لامرأة يا زانى
حد اتفاق) لان الهاء تحذف
للترخيم (ولرجل يا زانية لا)
وقال محمد يحد لان الهاء
تدخل للمبالغة ككلامه
قلنا الاصل فى الكلام
التذكير (ولا حد بقذف
من لها ولد لأب) معروف
فى بلد القذف (او من لا عنت
بولده) لانه أمارة الزنا (او)
بقذف (رجل وطى فى
غير ملكه بكل وجه)

كانت الحرمة مؤقتة فالحرمة اغيره وتماه في الهداية وشروحها (قوله كامة مائة) مثل له في الفتح بقوله كوطه الحرمة الاجنبية والمكرهة فالوطوانه اذا كانت مكرهة يسقط احصائها فلا يجد قاذفها لان الاكراه يسقط الاثم لا يخرج الفعل عن كونه زنا فكذلك يسقط احصائها كايستقط احصان المكره الواطي (قوله كامة مشتركة) اي بين الواطي وغيره (قوله اوفي ملكه الحرم ايدا) اسناد الحرمة الى الملك من اسناد مال للمسبب الى سببه لان الحرم هو الامة والملك سببها واحترز بقوله ايدا عن الحرمة المؤقتة وبآتي امتثلتها قريبا وترك اشتراط ثبوت الحرمة بالاجماع (قوله في الاصح) احتراز عن قول الكرخي كالائمة الثلاثة انه يجد قاذفه لقيام الملك فكان كوطه امة المجوسية وجه الصحيح ان الحرمة في المجوسية ونحوها يمكن ارتفاعها فكانت مؤقتة بخلاف حرمة الرضاع فلم يكن المحل تابلا للجل اصلا فكيف يجعل حراما اغيره ففتح (قوله افوات العفة) تعاميل للمسائل الثلاث اي واذا زالت العفة زال الاحصان والنص انما وجب الحد على من رمى المحصنات وفي معناه المحصنين فريمه رمى غيره المحصن ولا دليل يوجب الحد فيه نعم هو محرم بعد التوبة فيعزى فتح (قوله اوفي قذف من زنت في كفرها) الاثمة غير قيد كافي الفتح واطلقه فشعل الحربي والذمي واما اذا كان الزنا في دار الاسلام او في دار الحرب وماذا قال له زينت واطلق نعم ثبت انه زنى في كفره او قال له زينت وانت كافر فهو كالمو قال المقت زينت وانت عبد بحر وما ذكره من شمول الاطلاق والاسناد الى وقت الكفر هو المتبادر من اطلاق المصنف كالكثير والهداية والزبلي والاختيار وغيرها ويخالفه ما في الفتح من ان المراد قذفها بعد الاسلام بزنا كان في نصرانيتها بان قالت زينت وانت كافر كالمو قال قذفتك بالزنا وانت امة فلاحد عليه لانه انما عاقب انه قذفها في حال لو علمنا منه صريح القذف ليجد لان الزنا يتحقق من الكافر ولذا يقيم عليه الجلد حدا لا الرجم ولا يسقط الحد بالاسلام وكذا العبد اده وتبعه في الترتيب لالة ومقتضاء انه لو قال زينت واطلق يجد لان يقال انه يجد مع الاطلاق اذا لم يكن زناه في كفره ثابتا فلو كان ثابتا لا يجد ولذا قيده في البحر بقوله نعم ثبت انه زنى في كفره وهو المفهوم من كلام المصنف كغيره حيث جعل موضوع المسئلة قذف من زنت في كفرها فمقتضاء ثبوت الزنا في حال كفرها واما لو قال قذفتك وانت امة فلا يحتاج الى ثبوت زناها لما مر من التعليل (قوله مات عن وفاة) وكذا لومات عن غير وفاة بالاولى لموته عبد بحر (قوله في حرته) اي التي هي شرط الاحصان (قوله وحد الخ) شروع في محترز قوله اوفي ملكه الحرم ايدا فان الحرمة في هذه المذكورات مؤقتة ومثل الحافض المظاهر منها والصائمة صوم فرض ومثل الامة المجوسية الامة المزدوجة والمشتراة شراء فاسدا لان الشراء الفاسد يوجب الملك بخلاف المتكوة نكاحا فاسدا فان الملك لا يثبت فيه فلذا يسقط احصائه بالوطه فيه فلا يجد قاذفه كافي الفتح (قوله ومسلم) بالجر وفي بعض النسخ ومسلم بالنصب فالاول عطف على لفظ واطي والثاني على محله (قوله اثبت ملكه فبين) اي في هذه المسائل فني بعضها ملك النكاح وفي بعضها ملك البين وحرمة المتعة فيها ليست مؤكدة بل مؤقتة كما علمت فكان الوطه فيها حراما اغيره لانه لم يكن زنا لان الزنا ما كان بلا ملك (قوله وفي الاخرة خلاهما) واصله ان تزوج المجوسي له حكم

كامة مائة (او بوجه) كامة مشتركة (او في ملكه الحرم ايدا كامة هي اختصارا) في الاصح لفوات العفة (او) قذف (من زنت في كفرها) لسقوط الاحصان (او) قذف (مكاتب مات عن وفاة) لاختلاف الصحابة في حرته فأورث شبهة (وحد قاذف واطي عرسه حائضا وامة مجوسية ومكاتب ومسلم نكح محرمه في كفره) لثبوت ملكه فيهن وفي الاخرة خلاهما (د) حد

الصحة عنده وحكم البطلان عندها غايه البيان (قولہ مستأن) بكسر الهم التانيه كما يأتي في بابه (قولہ لا اله الا الله) اي وحد القذف فيه حق العبد كمر (قولہ خلاف حد الزنا والسرقه) اي فلا يلزمه خلا لا يني يوسف (قولہ فيحد في النكل) اي القذف (قولہ غايه) اي غايه البيان (قولہ لكن الح) استدراك على قوله الاخر انه باطلا فانه شامل لما اذا سكر منه فافهم (قولہ ايضا) اي كما يحد للزنا والسرقه لكن قدما ان المذهب انه لا يحد (قولہ وفي السراجيه الح) تنقيح لقوله الاخر (قولہ حد) اي اذا لم يتقدم على ما مر بيانه في الباب السابق (قولہ لا) اي لا يحد لان شهادتهم قامت على مسلم فلم تقبل (قولہ على زناه) اي زنا المذنوف (قولہ اسقوط احصائه) لا يحل للذكره هنا لان جواب المسأله هو قول المصنف حد المذنوف فكلهم في حد المذنوف لاي حد القاذف وقدمنا قريبا عن الفتح ان الزنا يتحقق من الكافر ويقام عليه حد الجلد والرحم ولا يسقط الحد بالاسلام وقدمه الشارح ايضا عند بيان شروط الاحصاء نعم هذا التعليل يناسب سقوط الحد عن القاذف واذا كان جواب المسأله حد المذنوف يلزم منه سقوط الحد عن القاذف فلا يمكن التعليل خارجا عن المناسبة من كل وجه كيف والباب معقود لحد القاذف دون المذنوف ففهم (قولہ كامر) اي نظير ما مر من كونه في اربعة محال (قولہ وقد حرر في البحر الح) اي في باب حد الزنا وذكر مثله هنا في الشرع بلالية عن البدائع والحاصل ان تعبير الدرر بالافرار لا يناسب قوله حد المذنوف وانما يناسب لو قال سقط الحد عن القاذف وهو الاولى لان الباب معقود له لحد المذنوف قال في الفتح فان شهد رجلان او رجل وامرأتان على اقرار المذنوف بالزنا يدرا عن القاذف الحد وعن الثلاثة اي الرجل والمرأتين لان التاب بالبينة كالتاب بالبيعة فكأننا سمعنا اقراره بالزنا اه ونحوه ما ذكره الشارح قريبا عن المختلط فقوله لا تعتبر اصلا الح اي بالنسبة الى حد المذنوف (قولہ لا تسمع مع الاقرار الا في سبع) في وارت وقريدين على الميت فسمع لا تعدى الى تعدي الحكم بالدين الى باقي الورثة وفي مدعى عليه اقرار بالوصاية فيهن الوصي وفي مدعى عليه اقرار بالوكالة فيبتهن الوكيل دفعا للضمر وفي الاستحقاق اذا اقر المستحق عليه لبيته من الرجوع على بائعه وفيما لو خصم الاب بحق عن العبي فقرر لا يخرج عن الخصومة فسمع البينة عليه بخلاف الوصي وامين القضي وفيما لو اقر الوارث له وصيه وفيما لو اقر دابة بعينها من رجل ثم من آخر فيهن الاول على المؤجر قبل وان كان مقرره اه ما خلا (قولہ حد المذنوف) اي دون القاذف كما علمت وترك التصريح به لغتهوره (قولہ يحد مقاده) تقدم بيانه في باب الشهادة على الزنا (قولہ وان يحجز عن البينة للحال الح) اما لوقاه شاهدين لم يركبا او شاهدا واحدا وادعى ان الثاني في الضم فنه يحبس بملايه ايام للتركة او لاحضار الآخر كما قدمناه اول الباب (قولہ الى قيام المجلس) اي مقدار قيام القاضي من مجلسه فح (قولہ ولا يكفل الح) لان سبب وجوب الحد ظهر عند القاضي فلا يكون له ان يؤخر احد الضمير المذنوف بتأخير دفع العار عنه والى آخر المجلس قليل لا يتضرر وفي قول ابن يوسف الآخر وهو قول محمد يكفل فلذا يحبس عنده في دعوى الحد والنقصان ولا خلاف انه لا يكفل بنفس الحد والنقصان وكان

المجلس كذا في الخبر وما لا يسي فيحد في النكل الاخر فاية لكن قد مرنا عن السيرة تصحيح حده بالسكر ايضا وفي السراجيه اذا اعتقدوا حرمة الزنا كانوا كالمسلمين وفيها الوسوق الذي اوزني فأسلم ان ثبت باقراره او بشهادة مسلمين حدوان بشهادة احد الذمة لا اقرار القاذف بالقذف فان اقام اربعة على زناه ولو في كفه اسقوط احصائه كامر (او اقرار بالزنا) اربعة (كامر) عبارة الدرر او اقراره بالزنا فيكون معناه او اقام بيته على اقراره بالزنا وقد حرر في البحر ان البينة على ذلك لا تعتبر اصلا ولا يعول عليها الا انه ان كان منكرا فقد رجع فبلغوا البينة وان كان مقررا لا تسمع مع الاقرار الا في سبع مذكورة في الاشياء ليست هذه منها فلذا غير المصنف العبارة فتابعه (حد المذنوف) يعني اذا لم يمكن الشهادة فيحد متقدمه كذا في الخبر (وان يحجز عن البينة للحال) واستأجل لاحضار شهوده في الضمير يؤجل الى قيام المجلس فن يحجز حد ولا يكفل ليذهب لطالبه بل يحبس ويقال ابعث اليه) من يحضرهم ولو اقام اربعة فساقا انه كاقال

أبو بكر الرازي يقول مراد أبي حنيفة أن القاضي لا يجبره على إعطاء الكفيل وما سماحت نفسه به فلا بأس لأن تساميه نفسه مستحق عليه والكفيل بالنفس إنما يطالب بهذا القدر فتح **(قوله دري الحداح)** لأن الفاسق فيه نوع قصور وإن كان من أهل الاداء والتحمل ولذا لو قضى بشهادته فقد عندنا ثبتت بشهادتهم شبهة الزنا فيسقط الحد عنهم وعن القاذف وكذا عن المذدوف لاشتراط العدالة في التثبت وأما لو كانوا عبيدا أو عبيدا أو محدوين في قذف أو كانوا ثلاثة منهم يحدون للمذدوف دون المشهود عليه لعدم أهلية الشهادة فيهم أو عدم التصاب كما تقدم في باب الشهادة على الزنا قلت والظاهر أن القاذف يحد أيضا لأن الشهود إذا حدوا مع أنهم إنما تكلموا على وجه الشهادة لا على وجه القذف يحد القذف بالاولى ولم أره صريحا وهذا بخلاف شهادة الاثنين على الأقرار كما مر قريبا **(قوله)** يكتب يحد واحد **(الح)** أفاد أن الحد وقع بعد الفعل المتكرر إذ لو حد للاول ثم فعل الثاني يحد حدا آخر للثاني سواء كان قذفا أو زنا أو شربا كما صرح به في الفتح وغيره بغير لكن استثنى ما إذا قذف المحدود ثانيا المذدوف الاول كما يأتي قريبا **(قوله)** أخذ جنسها بأن زنى أو شرب أو قذف مرارا أكثر وكذا السرقة بجر **(قوله)** كما يناله أي عند قوله اجتمعت عليه أجناس مختلفة **(الح)** **(قوله)** بكلمة مثل أتم زناة نهر ومثله يا ابن الزنايين كما مر أول الباب **(قوله)** الاسوطا احتراز عما لو تم الحد ثم قذف رجلا آخر فإنه يحد ثانيا **(قوله)** في المجلس لم أر من صرح بتجترده **(قوله)** ولاشيء للثاني للتدخل والاصل أنه متى بقي عليه من الحد الاول شيء فقد قذف آخر قبل تمامه ضرب بقية الاول ولم يحد للثاني جوهره قلت وقيد ذلك في البحر والنهر بما إذا حضرا جميعا لما في المحيط والتبيين لو ضرب للزنا أو لشرب بعض الحد فهرب ثم زنى أو شرب ثانيا حد جدا مستأنفا ولو كان ذلك في القذف فإن حضر الاول والثاني جميعا أو الاول مكل الاول ولاشيء للثاني للتدخل وإن حضر الثاني وحده يحد حدا مستقبلا للثاني ويحل الاول لعدم دعواه اه أي لعدم دعوى الاول تكميل الحد الواجب له لأنه بمنزلة العفو ابتداء فكملا لإتمامه الحد ابتداء الإبطاء كذلك لا يكمل له إلا بطلانه هذا ما ظهر لي فتأمل والحاصل أنه إنما يكتب تكميل الحد الاول إن طاب المذدوف الاول وحده أو مع الثاني فلو طاب الثاني وحده حدله حدا مستقبلا كحد الزنا والشرب وبه علم أن شرط تكميل الاول حضور الاول فقط وأن التدخل قد يكون بتدخل الثاني فيما بقي من الاول وقد يكون بتدخل ما بقى من الاول في الثاني وذلك فيما يحد به حدا مستقبلا كما علمت آنفا ومر أيضا قبيل هذا الباب في قول المصنف أقيم عليه بعض الحد فهرب وشرب ثانيا يستأنف فإظنه بعض المحققين من التعارض بين ما مر وما هنا فهو خطأ لما علمت من اختلاف الموضوع **(قوله)** وما إذا قذف **(الح)** معطوف كسابقه على قوله ما إذا أخذ **(قوله)** فعق بالبناء للفاعل لأنه لا يلزم لا يتبدى إلا بالهمزة ط عن ابن الشحنة **(قوله)** فإن أخذه الثاني أي طالبه في أثناء الحد أو بعد تمامه **(قوله)** ثم قذفه أي قذف المذدوف أو لا بخلاف ما إذا قذف شخصا آخر بعد حده الاول فإنه يحد للثاني كما قدمناه **(قوله)** لأن المقصود **(الح)** قال في البحر لا يخفى ما فيه فإنه بالحد الاول لم يظهر كذبه في أخبار مستقبل لفيما أخبر به ماضيا قبل الحد ولهذا قل في الفتح وصار كالمقذوف

شخصاً خدبته ثم دفقة بعين ذلك الزنا بان قال أنا باق على سبقي اليه الزنا الذي سبته اليه لا يند ثانياً
فكذلك هذا أملو قذفة بزنا آخر خدبه اه لكن في الظهيرية ومن قذف انساناً فحدثم قذفة ثانياً لم
يحدوا الاصل فيه ما روى أن أبوبكره لما شهد على المغيرة بالزنا وجده عمر لقصور العدد بالشهادة كان
يقول بعد ذلك في الخافل أشهد ان المغيرة لزان فأراد عمر أن يحد ثانياً فمعه على فرجع الى قوله
وسارت المسئلة اجما اه فظهر أن المذهب اطلاق المسئلة كذا كره الزبلي اه مافي البحر وتبعه
في النهراى المذهب أنه شامل لما اذا قذفه بعين الزنا الاول أو بزنا آخر خلافاً لما قاله في الفتح قلت
والذى يظهر لى أن الصواب مافي الفتح وانه اذا صرح بنسبته الى زنا غير الاول يحد ثانياً كافي لو
قذف شخصاً آخر لانه لم يظهر كذبه في القذف الثاني بخلاف ما اذا حدثم قذفة بالزنا الاول أو اطلق
على اطلاقه على الاول لان المحدود بالقذف يكرر كلامه بعد القذف لظاهر صدقه فيما حد بسببه
كما فعله أبوبكره فان قوله أشهد ان المغيرة لزان لم يرد به زنا آخر به ظهر أن مافي الظهيرية لا ينافي
مافي الفتح فلا يصلح الاستدراك به عليه **(قوله)** ومفاده (هـ) أى مفاد ما مر عن الزبلي من استفاء
الحد ثانياً بحيث ان الحد المقذوف انما لو تعدد يحد وقدما التصريح به عن الفتح وغيره فذا قذف شخصاً
بالزنا فحدله ثم قال له يا ابن الزانية فانه يحد ثانياً وان كانت أم المقذوف ميتة وكان الطالب له لان الثاني
قذف لامه وكذا يحد بالاولى لو كانت الام حية فخاصته **(قوله)** ان التعزير يتعدا الخ جزم به
مع ان المصنف قال لم أرم صرح به لكنه يؤخذ من كلامهم اه ط والمراد التعزير الذى هو
حق العبد كإفئده التعليل وسيأتى تمام الكلام على ذلك عند قول المصنف في الباب الآتى
وهو حق العبد **(قوله)** قلنا أى في وجه الاستحسان بإداء الفارق وهو أن حد الزنا أو الشرب
ليس له مطالب مخصوص فكان استيفاءه للقاضى ابتداء والقاضى مندوب أى مأمور بالدرء
أى درء الحد بالسرعة عليه كإمر في الشاهد لا يخبر وهو حديث من رأى عورة فسترها كان كمن
أحى مؤودة فاذا أعرض القاضى عما ندب اليه وأراد استيفاءه لحقته تهمة بذلك فلم يحجز له
استيفاءه بخلاف حد القذف والقود فان له مطالباً وهو المقذوف وولى المقتول حتى قيل ان
اقامة التعزير لصاحبه كالتقصاص كما نقله في المحتج فلم يوجد من القاضى تهمة فيه فكان له
استيفاءه فيما بينه وبين الله تعالى لان القضاء ليس شرطاً لاستيفاء القصاص بل للتمكن كإمر
قيل باب الشهادة على الزنا هذا ما ظهر لى في تقرير هذا المحل فأملاه والله سبحانه أعلم

باب التعزير

لما ذكر الزواجر المقدرة شرع في غير المقدرة وأخرها تصديها وألحقها بالحدود مع ان منه
ما هو محض حق العبد لما أنه عقوبة وتمامه في النهر **(قوله)** هو لغة التأديب مطلقاً أى ضرب
وغيره دون الحد أو أكثر منه واطلاق على التخييم والتعظيم ومنه تعزيره وتوقيره فهو من
اسماء الاضداد **(قوله)** غلط لان هذا وضع شرعى لا أقوى لده يعرف الامن جهة الشرع
فكيف سب لاهل اللغة الجهلين بذلك من اصله الذى في اصحابه مدققة به بالضرب ومنه
سمى ضرب مادون الحد تعزيراً فأشار الى أن هذه الحقيقة الشرعية منقولة عن الحقيقة
الانوية بزيادة قيد هو كون ذلك الضرب دون الحد الشرعى فهو كإلفظ الصلاة والزكاة

ومعاده انه لو قال له يا ابن
الزانية وامه ميتة فخاصمه
حد ثانياً كما لا يخفى واقاد
تقييده بالحد ان التعزير
يتعدى بعدد الفاظه لانه حق
العبد (فرع) عاين القاضى
رجلا زنى او شرب لم يحد
استحساناً وعن محمد يحد
قصاصاً على حد القذف والقود
قلنا الاستيفاء للقاضى وهو
مندوب للدرء بالخبر فالحق
التهمة حواشى السعدية

باب التعزير

(هو) لغة التأديب مطلقاً
وقول القاموس انه يطلق
على ضربه دون الحد غلط
نهر وشرعا

ونحوها المتقولة لوجه المعنى اللغوي فيها وزيادة وهذه دقيقة مهمة تفضل لها صاحب
 الصحاح وغفل عنها صاحب القاموس وقد وقع له نظير ذلك كثيرا وهو غلط يتعين التفضل له
 اه نهر عن ابن حجر المكي واجب بانه لم ياتزم الالفاظ اللغوية فقط بل يذكر المتقولات
 الشرعية والاصطلاحية وكذا الالفاظ الفارسية تكثيرا للفوائد وفيه نظر لان كتابه
 موضوع لبيان المعاني اللغوية حيث ذكرها غيرها كان عليه التنبيه عليه لتلاويع الناظر في
 الاستثناء **(قوله)** تأديب دون الحد الفرق بين الحد والتعزير ان الحد مقدر والتعزير مفوض
 الى رأى الامام وان الحد يدرأ بالشبهات والتعزير يجب معها وان الحد لا يجب على الصبي
 والتعزير شرع عليه والرابع ان الحد يطلق على الذمى والتعزير يسمى عقوبة له لان التعزير
 شرع للتطهير تسارخانية وزاد بعض المتأخرين ان الحد مختص بالامام والتعزير بفعله الزوج
 والمولى وكل من رأى احدا يباشر المعصية وان الرجوع يعمل في الحد لافي التعزير وانه
 يحبس المشهود عليه حتى يسأل عن الشهود في الحد لافي التعزير وان الحد لا يجوز الشفاعة
 فيه وانه لا يجوز الامام تركه وانه قد يسقط بالتقادم بخلاف التعزير ففي عشرة قلت وسيجي
 غيرها عند قوله وهو حق العبد **(قوله)** اكثره تسعة وثلاثون سوطا حديث من بلغ حدافى
 غير حد فهو من المعتدين وحد الرقيق اربعون فقص عنه سوطا وابو يوسف اعتبر اقل
 حدود الاحرار لان الاصل الحرية فقص سوطا في رواية عنه وظاهر الرواية عنه تنقيص
 خمسة كإروى عن علي ويجب تقليد الصحابي فيها لا يدرك بالرأى لكنه غريب عن علي وتاممه
 في الفتح وفي الحاوى القدسي قال ابو يوسف اكثره تسعة وثلاثون سوطا وفي الحر
 خمسة وسبعون سوطا وبه تأخذ اه فلم ان الاصح قول ابى يوسف بحر قلت يحتمل ان
 قوله وبه تأخذ ترجيح للرواية الثانية عن ابى يوسف على الرواية الاولى لكون الثانية هي
 ظاهر الرواية عنه ولا يلزم من هذا ترجيح قوله على قولهما الذى عليهما متون المذهب مع نقل
 العلامة قاسم تصحيحه عن الأئمة ولذا لم يعول الشارح على ما في البحر وعن ابى يوسف انه يقرب
 كل جنس الى جنسه فيقرب اللبس والقبلة من حد الزنا وقذف غير المحصن او المحصن بغير
 الزنا من حد القذف صرفا لكل نوع الى نوعه وعنه انه يعتبر على قدر عظم الجرم وصغره زيلعى
(قوله) واقله ثلاثة اى اقل التعزير ثلاث جلدات وهكذا ذكره القدوري فكانه يرى
 ان مادونها لا يقع به الزجر وليس كذلك بل يختلف ذلك باختلاف الاشخاص فلما عني لتقديره
 مع حصول التصود بدونه فيكون مفوضا الى رأى القاضي يقيمه بقدر ما يرى المصلحة فيه على
 ما بينا تفصيله وعليه مشايخنا رحمهم الله تعالى زيلعى ونحوه في الهداية قال في الفتح فلو
 رأى انه يتزجر بسوط واحد اكتفى به وبه صرح في الخلاصة ومقتضى الاول انه يكمل له
 ثلاثة لانه حيث وجب التعزير بالضرب فاقل ما يلزم اقله اذ ليس وراءه الاقل شي ثم يقتضى
 انه لو رأى انه انما يتزجر بعشرين كانت اقل ما يجب فلا يجوز نفسه عنها فلورأى انه لا يتزجر
 باقل من تسعة وثلاثين صار اكثره اقل الواجب وتبقى فائدة تقديره الاكثر بها انه لو رأى
 انه لا يتزجر الا باكثر منها يقتصر عليها ويبذل ذلك الاكثر بنوع آخر وهو الحبس مثلا
(قوله) لو بالضرب) يعنى ان تقدير التعزير بما ذكره انما هو فيها لو رأى القاضي تعزيره

(تأديب دون الحد اكثره
 تسعة وثلاثون سوطا واقله
 ثلاثة) لو بالضرب وجعله
 في الدرر

بالضرب فليس له الزيادة على الأكثر فلا ينافي ما يأتي من أن التعزير ليس فيه تقدير بل هو مفوض إلى رأي القاضي لأن المراد تفويض أنواعه من ضرب ونحوه كما يأتي (**قوله** على أربع مراتب) تعزير اشراف الاشراف وهم العلماء والعلوية بالأعلام بأن يقول له القاضي بلغني أنك تفعل كذا فيترجيه وتعزير الاشراف وهم نحو الدهاقين بالأعلام والجور إلى باب القاضي والمقصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقه بالجور والحبس وتعزير الاخساء بهذا كله وبالضرب اهـ ومثله في الفتح عن الشافعي والزيلي عن النهاية وبأن الكلام عليه والدهاقين جمع دهقان بكسر الدال وقد انضم وهو معرب يطلق على رئيس القرية والتاجر ومن له مال وعقار مصباح (**قوله** وكله مبنى الح) أي كل ما ذكر من المراتب الاربعة ولا يصح ان يرجع إلى ما في المتن ايضا لان ما ذكر فيه من التقدير لافرق فيه بين القول بالتفويض وعدمه كما علمت ففهم ثم ان ما ذكره من انه مخالف للقول بالتفويض هو ما فهمه في البحر حيث قال وظاهره انه ليس مفوضا إلى رأي القاضي وانه ليس له التعزير بغير المناسب لمستحقه وظاهر الاول أي القول بالتفويض ان له ذلك اهـ قلت وفيه كلام نذكره قريبا (**قوله** فان من كان الح) سند ذكر ما يؤيده قريبا (**قوله** ولا يفرق الضرب فيه) بل يضرب في موضع واحد لانه جرى فيه التخفيف من حيث العدد فلو خفف من حيث التفریق ايضا فيقتل المقصود من الاتزاجار (**قوله** وقيل يفرق) ذكره محمد في حدود الاصل والاول ذكره في أشربة الاصل (**قوله** ووفق الح) فليس في المسئلة روايتان بل اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع وهذا التوفيق مذكور في شروح الهداية والكنز (**قوله** والالا) أي ان لم يبلغ الأكثر بل كان بالادنى كثلاث ونحوها لانه لا يفسد العضو كما في الفتح وبه علم ان المراد بالافصى الأكثر او ما قاربه مما يخشى من جمعه على عضو واحد فاساده فافهم قال الزيلي ويتى المواضيع التي تنق في الحدود أي كالأرأس والمذاكير (**قوله** ويكون) أي التعزير به أي بالضرب الح وليس مراده حصر أنواعه فيما ذكر كما يفهمه قوله الآتي ويكون بالنفي عن البدل الح قلت ويكون ايضا بالشهير والتسويد لشاهد الزور كما سنده آخر الباب (**قوله** وبالصف) هو ان يسط الرجل كفه فضرب بها قفا الانسان او بدنه فاذا قبض كفه ثم ضربه فليس بصف بل يقال ضربه بجمع كفه مصباح (**قوله** فيصان عنه اهل القبلة) وانما يكون لاهل الذمة عند اخذ الجزية منهم (**قوله** لا يأخذ مال في المذهب) قال في الفتح وعن أبي يوسف يجوز التعزير للسلطان بأخذ المال وعندها وباقي الأئمة لا يجوز اهـ ومثله في المعراج وطساراه ان ذلك رواية ضعيفة عن أبي يوسف قال في النشر لبلاية ولا يفتى بهذا لما فيه من تسليط الظلمة على أخذ مال الناس فيما كانوا اهـ ومثله في شرح الوهبانية عن ابن وهبان (**قوله** وفيه الح) أي في البحر حيث قال وافاد في البرازية ان معنى التعزير بأخذ المال على القول به امساك شيء من ماله عنه مدة ليتزجر ثم يعيده الحاكم اليه لان يأخذ الحاكم لنفسه اوليت المال كبطونه الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المساءين أخذ مال احد بغير سبب شرعي وفي المجتبى لم يذكر كيفية الأخذ وأرى ان يأخذها فيه سكتها فان أيس من توبته يصرفها إلى ما يرى وفي شرح الآثار التعزير بالمال

على أربع مراتب وكله مبنى على عدم تفويضه كما ذكر مع انها ليست على اخلاقها فان من كان من اشراف الاشراف لو ضرب غيره فادماه لا يكفي تعزيره بالأعلام وأرى انه بالضرب صواب (**ولا يفرق الضرب فيه**) وقيل يفرق ووفق بأنه ان بلغ اقصاد يفرق والا لا شرح وهبانية (**ويكون بهو**) بالحبس (**بالصف**) على العنق (**وفرك الاذن**) وبالكلام العنيف وبسطر القاضي له بوجه عبوس وبشم غير القذف) مجتبى وفيه عن السرخسي لا يباح بالصف لانه من اعلى ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه اهل القبلة (**لا يأخذ مال في المذهب**) بحر وفيه عن البرازية وقيل يجوز ومعناه ان يتسكك مدة ليتزجر ثم يعيده له فان أيس من توبته صرفه إلى ما يرى وفي المجتبى انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ

مطلب

في التعزير بأخذ المال

كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ اه والاصل ان مذهب عامة التعزير بأخذ المال وسيدكر
 الشارح في الكفالة عن الطرسوسي ان مصادرة السلطان لارب الاموال لا يجوز الاعمال
 بيت المال اى اذا كان يرد لها بيت المال (قوله) التعزير ليس فيه تقدير) اى ليس
 في انواعه وهذا حاصل قوله قبله ويكون به ويصنع مع قل في الفتح وبما ذكرنا من
 تقدير اكثره يعرف مذكر من انه ليس في التعزير شئ مقدر بل مفوض الى رأى الامة
 اى من انواعه فانه يكون بالضرب وبغيره اما ان تقتضى ربه الضرب في خصوص الواقعة
 فانه حينئذ لا يزيد على تسعة ولا يمين اه قت لونه لزيادة من نوع آخر بان يضم الى
 الضرب الحبس كما يذكره المصنف وذات يختلف باختلاف الجنسية والجنى قل انزل الى
 وليس في التعزير شئ مقدر وانما هو مفوض الى رأى الامة على تقتضى جنائهم فان
 العقوبة فيه تختلف باختلاف الجنابة فينبغى ان يبالغ غاية التعزير في الكبيرة كما اذا اصاب
 من الاجنبية كل محرم سوى الجماع او جمع السارق المشاع في الدار ولا يخرج منه وكذا يخطر
 في احوالهم فان من الناس من يترجر باليسير ومنهم من لا يترجر الا بالكثير وذكر في النهاية
 التعزير على مراتب الى آخر ما مر عن المدر * اقول وضاهر عبارته ان قوله وذكر في النهاية
 بيان لقوله وكذا يخطر في احوالهم اى ان احوال الناس على اربع مراتب فلا يكون
 ما في النهاية والمدر مخالفا للقول بالتفاوت حينئذ فيكون اشراف بالترتبة الاولى وهى
 اشراف الاشراف من كان ذامروءة صدرت منه الصغيرة على سبيل الزلة والندور فلذا قوا
 تعزيره بالاغلاء لانه في العادة لا يفعل ما يقتضى التعزير بما فوق ذلك ويحصل الزجاء بهذا
 التقدر من التعزير فلا ينافى انه على قدر الجنابة ايضا حتى لو كان من الاشراف لكنه تعدى
 طوره ففعل اللواط او وجد مع النسقة في مجلس الشرب ونحوه لا يكتفى بتعزيره بالاغلاء في
 يظهر لخروجه عن المروءة لان المراد بها كفى الفتح وغيره الدين والصلاح وسيأتى آخر الباب
 انه لو تكرر منه الفعل يضرب التعزير فهذا صريح فانه بالتكرار ميق ذامروءة وهذا
 مؤيد لما قدمه عن التمر من انه لو ضرب غيره فادماه لا يكتفى بتعزيره بالاغلاء اى لم رأيت
 في الشرع لالية عين ما يحتج به حيث قل ولا يخفى ان هذا اى الاكتفاء بتعزيره بالاغلاء انما هو
 مع ملاحظة السبب فلا بد ان لا يكون مما يبلغ به ادنى الحد كما اذا اصاب من اجنبية غير الجماع
 اه فهذا صريح فان من كان من الاشراف يعزر على قدر جنائسه وانه لا يكتفى فيه
 بالاغلاء اذا كانت جنائسه فاحشة تسقط بها مروءته فقد ثبت بما قلنا عدم مخالفة ما في
 المدر للقول بتفاوته لقاضى وان اعتبر حال الجنابة والجناى خلاف لما فهمه في البحر كما
 قدمنا فغتم هذا التجرير المنفرد (قوله) وعيه مشايخنا) قدمنا عبارة الزيلعي عند
 قوله واقله ثلاثة (قوله) ويكون التعزير بالقتل) رأيت في الصارم انسلول للاعطاء ابن
 تيمية ان من اصول الحنفية ان ما قتل فيه عندهم مثل القتل بالثقل والجماع في غير القتل
 اذا تكرر فلا مام ان يقتل فعلة وكذلك له ان يزيد على الحد المقدر اذا رأى النصيحة في ذلك
 ويحملون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم واتحاه من القتل في مثل هذه الجرائم على
 انه رأى المصلحة في ذلك وسمعونه القتل سياسة وكان حاصده ان له ان يعزر بآخره

(و) التعزير (ليس فيه)

تقدير بل هو مفوض الى

رأى القاضى) وعليه

مشايخنا زيلعي لان المقصود

منه الزجر وحوال الناس

فيه مختلفا بخر (ويكون)

التعزير (بالقتل) من وجد

رجلا

مطابق

يكون التعزير بالقتل

التي تعظم بالتكرار وشرع القتل في جنبها ولهذا أنفي أكثرهم يقتل من أكثر من سب
 النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة وإن أسلم بعد أخذه وقالوا يقتل سياسة اه وسيا تي
 تمامه في فصل الجزية إن شاء الله تعالى ومن ذلك ماسيد كره المصنف من أن للامام قتل
 السارق سياسة اي ان تكرر منه وسيا تي ايضا قيل كتاب الجهاد ان من تكرر الخنق منه
 في انصر قتل به سياسة لسعيه بالمساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل وسيا تي ايضا في باب
 الردة ان الساحر او الزنديق الداعي اذا أخذ قبل توبته ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل ولو أخذ
 بعدها قبلت وان الخناق لا توبة له وتقدم كيفية تعزير الرأوي بالقتل **(قوله مع امرأة)**
 ظاهره ان المراد الحلو بها وان لم ير منه فعلا فيجها كما يدل عليه ما يأتي عن منية المفتي كما تعرفه
 فافهم **(قوله فاهما قتله)** اي ان لم يتمكنها التخلص منه بصياح او ضرب والا لم تكن
 مكروهة فالشرط الآتي معتبر هنا ايضا كما هو ظاهر ثم رأيت في كراهية شرح الوهبانية ونفسه
 ولو استكره رجل امرأة لها قتله وكذا الغلام فان قتله فدمه هدر اذا لم يستطع منعه الا بالقتل
 اه فافهم **(قوله ان كان يعلم)** شرط للقتل الذي تضمنه قوله كمن وجد رجلا **(قوله)**
 ومفاده الخ توفيق بين العبارتين حيث اشترط في الاولى العلم بأنه لا يترجر بغير القتل ولم
 يشترط في الثانية فوفق بحمل الاولى على الاجنبية والثانية على غيرها وهذا بناء على ان
 المراد بقوله في الاولى مع امرأة اي يزني بها وبأبي الكلام عليه **(قوله مطلقا)** زاده المصنف
 على عبارة المنية متابعة لشيخه صاحب البحر **(قوله بما في البرازية وغيرها)** اي كالخانية
 فيها ورأى رجلا يزني بامرأته او امرأة آخر وهو محسن فصاح به فلم يهرب ولم يتبع عن الزنا
 حل له قتله ولاقصاص عليه اه **(قوله فيحمل على المقيد)** اي يحمل قول المنية قتلها
 جميعا على ما اذا علم عدم الاتزجار بصياح او ضرب قات وقد ظهر في التوفيق وجه آخر
 وهو ان الشرط المذكور انما هو فيما اذا وجد رجلا مع امرأة لا تحل له قبل ان يزني بها فهذا
 لا يحل قتله اذا علم انه يترجر بغير القتل سواء كانت اجنبية عن الواجد او زوجة له او محرما منه
 اما اذا وجدته يزني بها فله قتله مطلقا ولذا قيد في المنية بقوله وهو يزني واطلق قوله قتلها
 جميعا وعليه فتقول الخانية الذي قدمناه آنفا فصاح به غير قيد ويدل عليه ايضا عبارة المجتبى
 الآتية ثم رأيت في جنائيات الحاوي الزاهدي ما يؤيده ايضا حيث قال رجل رأى رجلا مع
 امرأته يزني بها او يقبلها او يمسها الى نفسه وهي مضاعة فقتله او قتلها لاضان عليه
 ولا يحرم من ميراثها ان اثبتة بالبينه او بالاقرار ولو رأى رجلا مع امرأته في مفازة خالية
 او رآه مع محارمه هكذا ولم ير منه الزنا ودواعيه قال بعض المشايخ حل قتلها وقال
 بعضهم لا يحل حتى يرى منه العمل اي الزنا ودواعيه ومثله في خزانة الفتاوى اه وفي سرقه
 البرازية لو رأى في منزله رجلا مع اهله او جاره يفجر بخاف ان أخذه ان يقهر فهو في سعة
 من قتله ولو كانت مضاعة قتلها فهذا صريح في ان الفرق من حيث رؤية الزنا وعددها
 تأمل **(قوله مطلقا)** اي لا فرق بين اجنبية وغيرها **(قوله وهو الحق)** مفهوما من مقابلة باطل
 ولم يظهر من كلامه ما يقتضي بطلانه بل ما قلناه بعده عن المجتبى يفيد محتمة وقد علمت مما قررناه
 ما يتفق بكلامهم واما كون ذلك من الامر بالمعروف لا من الحذر فلا يقتضي اشتراط العلم بعدم

مع امرأة لا تحل له (ولو
 اكرمها فلها قتله ودمه
 هدر وكذا الغلام وهبانية
 (ان كان يعلم انه لا يترجر
 بصياح وضرب بتادون
 السلاح والا) بأن علم انه
 يترجر بما ذكر (لا)
 يكون بالقتل (وان كانت
 المرأة مضاعة قتلها)
 كذا عزاء الزيلعي
 للهندواني ثم قال (د) في
 منية المفتي (لو كان مع
 امرأته وهو يزني بها او
 مع محارمه وهما مضاعان
 قتلها جميعا) اه واقره
 في الدرر وقال في البحر و
 مفاده الفرق بين الاجنبية
 والزوجة والمحرم فمع
 الاجنبية لا يحل القتل
 الا بالشرط المذكور
 من عدم الاتزجار المزبور
 وفي غيرها يحل (مطلقا)
 اه ورد في التهر بما في
 البرازية وغيرها من
 التسوية بين الاجنبية
 وغيرها ويدل عليه تنكير
 الهندواني للمرأة ثم ما في
 المنية مطلق فيحمل على
 المقيد ليتفق كلامهم ولذا
 جزم في الوهبانية بالشرط
 المذكور مطلقا وهو الحق

الانزجار تأمل **(قوله)** بلا شرط الاحصان الخ رد على ما في الحاشية من قوله وهو محصن كما قدمناه وجزم به الطرسوسي قال في النهر ورده ابن وهبان بأنه ليس من الحد بل من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو حسن فان هذا المنكر حيث تعين القتل طريقا في ازالته فلا معنى لاشتراط الاحصان فيه ولذا اطلقه البرازي اه قات ويدل عليه ان الحد لا يليه الا الامام **(قوله)** وفي المجتبى الخ عزاء بعضهم ايضا الى جامع الفتاوى وحدود البرازية وحاصله انه يحل ديانة لا قضاء فلا يصدق القاضي الابينة والظاهر انه يأتي هنا التفصيل المذكور في السرقة وهو ما في البرازية وغيرها ان لم يكن لصاحب الدار بينة فان لم يكن المقتول معروفا بالشركة والسرقة قتل صاحب الدار قصاصا وان كان متهمًا به فكذلك قياسا وفي الاستحسان تحجب الدية في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال او رتة شبهة في القصاص لافي المال **(قوله)** وعلى هذا القياس الخ هو من تممة عبارة المجتبى واقره في البحر والنهر ولذا مضى عليه المصنف **(قوله)** المكابر اي الآخذ علانية بطريق الغلبة والقهر قال في المصباح كابرته مكابرة غالبته مغالبة **(قوله)** وقطاع الطريق اي اذا كان مسافرا ورأى قطع طريق له قاتله وان لم يقطع عليه بل على غيره لما فيه من تخليص الناس من شره واذا كان يفيد ما بعده **(قوله)** وجميع الكبائر اي اهلها والظاهر ان المراد بها التعدى ضررها الى الغير فيكون قوله والا عونة والسعاة عطف تفسير او عطف خاص على عام فيشمل كل من كان من اهل الفساد كالساحر وقاطع الطريق واللص والالوطي والحقاق ونحوهم ممن عم ضروره ولا يتجر بغير القتل **(قوله)** والا عونة كأنه جمع معين او عوان بمعناه والمراد به الساعى الى الحكم بالافساد فعطف السعاة عليه عطف تفسير وفي رسالة احكام السياسة عن جمع النسبي سئل شيخ الاسلام عن قتل الا عونة والظلمة والسعاة في ايام الفترة قال يباح قتلهم لانهم ساعدوا في الارض بالفساد ف قيل انهم يمتنعون عن ذلك في ايام الفترة ويحتفون قال ذلك امتناع ضرورة ولوردوا لعادوا لما نهوا عنه كما شاهد قال وسألنا الشيخ أبا شجاع عنه فقال يباح قتله ويثاب قتله اه **(قوله)** وأفتى الناصحي الخ لعل الوجوب بالنظر للامام ونوابه والا باحة بالنظر لغيرهم ط **(قوله)** ويكون بالنفي عن البلد ومنه ما مر من نفي الزاني البكر وفي عمر رضى الله عنه نصيرين حجاج لافتتان النساء بجماله وفي النهر عن شرح البخاري للعيني ان من آذى الناس ينفي عن البلد **(قوله)** وبالهجوم الخ من باب قعد الدخول على غفلة بغتة قال في احكام السياسة وفي المتقى واذا سمع في داره صوت الزامير فادخل عليه لانه لما سمع الصوت فقد اسقط حرمة داره وفي حدود البرازية وغصب النهاية وجناية الدراية ذكر الصدر الشهيد عن اصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد الفسق وأنواع الفساد في داره حتى لا بأس بالمهجوم على بيت المفسدين وهجم عمر رضى الله عنه على نائمة في منزلها وضربها بالدرة حتى سقط خازها فقيل له فيه فقال لا حرمة لها بعد اشتغالها بالحرم والتحقت بالامام وروى ان الفقيه ابا بكر البلخي خرج الى الرستاق وكانت النساء على شط النهر كاشفات الرؤس والذراع فقيل له كيف فعلت هذا فقال لا حرمة لهن انما الشك في ايمانهن كأنهن حريبات وهكذا في جنبايات مجمع الفتاوى وذكر في كراهية البرازية عن الواقعات الحسامية وقدم ابلاء العذر على مظهر

بلا شرط احصان لانه ليس من الحد بل من الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل ان كل شخص رأى مسلما يزني ان يحل له قتله وانما يتمتع خوفا من ان لا يصدق العزى (وعلى هذا) القياس (المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بأذى شئ له قيمة) وجميع الكبائر والا عونة والسعاة يباح قتل الكل ويثاب قتلهم انتهى وافق الناصحي بوجوب قتل كل مؤذ وفي شرح الوهبانية ويكون بالنفي عن البلد وبالهجوم على بيت المفسدين وبالاخراج من الدار وبهدمها وكسر دنان الحبر

ون ملجوه و لا يبق
احرق في يده (وبقيته كل
مسلح ميسرة معتصة)
قوله (و) (معدة) (بأس
ذات غير احكام) (و) (زوج
والنولي كسبي) (فرغ)
من عليه التعزير و قول
لرحل انه على التعزير
فعله ثم رفع للحاكم وانه
يختص به قبة و اقرب
المصنف ومثله في دعوى
الحنية لكن في الفتح
موجب حق لمبعد لبقية
الا امام لتوقفه على
الدعوى الا ان يحكم فيه
فليحذف ضرب غير غير
حق وضربه المضروب
ايضا (يعززان) كما لو
تساوا بين يدي القاضي
وذلك في كسر (ويبدؤ
بؤمة التعزير بالبادي)
لانه اطاق قبة وفي مجمع
الفتاوى حاز المجازاة بشه
في غير موجب حد الاذنبه
وبن القصير بعد صامه
فولت مداه من سبيل
والعفو افضل من عفا
واصبح فجرة على الله
(وبح حاسبه) ولو في يده
ش يذمه من خروج
منه نهر (مع ضربه)
ان حقيق لزيادة ضرب
(وضربه شد) لانه
خلف عددا

عسى بدرة ون كس في و لا حاسبه امام توبه سوا و ترجمه من دره داسكن يصلح
تعزير او عن عمر رضي الله عنى في قتله له حرق بى شمار و بن اصدار الرهد الامر تخريب
در المذبح (قوله) (ي تكسر و قول) (ي فقه) (بى فقه) (احل تخريب) (فى
كرهية بزرية قول في عبون و فتاوى المسقى انه يكسر دهن شمار و لا يضمن الكسر
ولا يكتفى بالذم ماح وكذا من ارق خور اهل الذمة وكسر دهنه وشق رقبة ان كانوا
ضهروها بن مسابين لا يضمن لانهم لما ظهروها بيننا فقد اسقوا احرمها وفى سير العيون
يضمن الا اذا كان مدبرى ذم لانه مختلف فيه وفى المسل يضمن الزق = مسل في منزله دن من
خمر يزيد الخدود خلا يضمن دن عند الثاني وان لم يرد الاخذ لا يضمن عند الثاني وذكر
الحصاف ان الكسر لو دن لادم لا يضمن ولا يضمن واصله فيمن كسر بربطا سلم والفتوى
على قولهما في عدم الخلع = (قوله) (و لا يبق احراق يته) تقدم نقله عن عمر في بيت الحمار
فمراد انه لا يبق عن عمد ما كان ممر عن الحصار بنبه (قوله) (وبقيته الخ) اى التعزير
الواجب حقه تعالى لانه من باب الزايرة منكر والشارع ولى كل احد ذلك حيث قل صلى الله
عليه وسلم من رضى منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبأسانه احدث بخلاف الحدود
ما ثبت توقيف لا بولاء وبخلاف التعزير الذى يجب حقا لمبعد بالقذف ونحوه فانه لتوقفه
على الدعوى لا يبقية الا احكام الا ان يحكم فيه اه فتح (قوله) (قبة) هذا العزو لقوله حال
ميسرة معتصة و اما قوله ببقية كل مسد فقد صرح به في فتح وغيره (قوله) (واما بعده الخ)
تصريح بالمفهوم قول في القبة لانه لو عززه حال كونه مشغولا لا بالحاشية فله ذلك لانه نهى عن
المنكر وكل واحد مأمور به وبعد الفراغ ليس بنهى لان النهى عمما مضى لا يتصور فيتمحض
تعزير او ذك الى الامام اه وذكر قبله ان للمحتسب ان يعزير المعززان عزره بعد الفراغ
منها (قوله) (لكن في الفتح الخ) وعليه فما في القبة محمول على ما اذا كان حقا لله تعالى او حقا
لمبعد وحكمه فيه (قوله) (لا يبقية الا الامام) وقيل لصاحب الحق كاقصاص وجه الاول ان
صاحب حق قد يسرف فيه غافا بخلاف المقدس لانه مقدد كذا في البحر عن اجتبي (قوله)
وذلك في كسر (عطف على يعززان وفيه اشارة الى اجواب عما يتوهم من اطلاق قول مجمع
الفتاوى الا ترى حاز المجازاة بشه الخ والاجواب ان ذلك فيما تمحض حقا لهما وامكن فيه
التساوى كما لو قل له يا حبيبت فقد اى انت بخلاف الخرب فانه يتفاوت بخلاف التثانم
عند القاضي فان فيه عتت محسب الشرع كما مر في اباب السباق وقدمنا تمامه (قوله) (جز
المجازاة مثله) فيه اشارة الى اشتراط إمكان التساوى وتمحض كونه حقا لهما كما قلنا اذ بدون
ذلك لاثابة (قوله) (ان حقيق لزيادة تدب) وذلك بان يرى ان اكثر الضرب في التعزير
وهو تسعة ولا يؤن لا يترجر بها وهو في شد من ترجمه بها يضم اليه الحبس لان الحبس
صاح تعزير بانفراد حتى لو رضى ان لا يضربه ويحسه بما عقوبة فعل فتح قول ط وصح
قيده في اسفها و لمدرو هل لاعدد حموى عن افتاح (قوله) (وضربه شد) اى اشد
من ضرب حد الزنا ويؤخذ من تعيين ان هذا فيه لا عزز بما دون اكثره والا فسدعة
ولا يؤن من شرب الخمر فوق ثمانين حكما فصلا عن اربعين مع تنقيص واحد مع الاشدية

فيقول المعنى الذي لاجله نقص كذا قاله الشيخ قاسم بن قطلوبغا شرب ليلية وإطلاق الأشربة شامل لقوته وجمعه في عضو واحد فلا يفرق الضرب فيه وقد مر الكلام فيه أول الباب وأشار إلى أنه بمجرد من ثيابه كما في غاية البيان وبخالفه ما في الحاشية بضرب التعزير قائما بثيابه ويزع الفرو والحشو ولا يمتد في التعزير اه والظاهر الأول التصريح بالمسوط به بحر وتقدم معنى المد في حد الزنا **(قوله)** فلا يخفف وصفا (كي لا يؤدي إلى فوات المقصود بحر أي الاتزاج **(قوله)** ثم حد الزنا) بالرفع لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والاصل ثم ضرب حد الزنا ط **(قوله)** لا بالقياس رد على صدر الشريعة كما نبه عليه ابن كمال في هامش الإيضاح **(قوله)** لضعف سببه أي فسيه محتمل وسبب حد الشرب متيقن به وهو الشرب والمراد أن الشرب متيقن السببية للحد لامتيقن الثبوت لانه بالينة أو الإقرار وهما لا يوجبان اليقين بحر وهو مأخوذ من الفتح تأمل **(قوله)** وعزير كل مرتكب منكرا الخ هذا هو الأصل في وجوب التعزير كما في البحر عن شرح الطحاوي وظاهره أن المراد حصر أسباب التعزير فيما ذكر مع أنه قد يكون بدون معصية كتعزير العصي والمتم كأياناً في وكفى من خيف منه فتنه بحمله مثلاً كما مر في نفي عمر رضي الله تعالى عنه نصير بن حجاج وذكر في البحر أن الأصل وجوبه باجماع الأمة لكل مرتكب معصية ليس فيها حد ومقدر كتنظر محرم ومس محرم وخلوة محرمة وأكل ربا ظاهر اه قلت وهذه الكلية غير منعكسة لانه قد يكون في معصية فيها حد كزنا غير المحصن فانه يحد حدا وللأمام نفيه سياسة وتعزير كإمر في بابه وروى أحمد أن التجاشي الشاعر جئ به إلى على رضي الله تعالى عنه وقد شرب الخمر في رمضان فضر به ثمانين ثم ضربه من الغد عشرين لكن ذكر في الفتح أنه ضربه العشرين فوق الثمانين لقطره في رمضان كما جاء في رواية أخرى انه قال له ضربتاك العشرين بحجر أمك على الله وافطارك في رمضان اه فاتعزير فيه من جهة أخرى غير جهة الحد **(قوله)** الا اذا كان الكذب ظاهراً الخ سيأتي الكلام فيه **(قوله)** لانه غيبة ظاهره لزوم التعزير وان لم يعلم صاحب الحق لكن مر عن الفتح أن ما يجب حقاً للعبد يتوقف على الدعوى **(قوله)** وكل مرتكب معصية) لعله ذكره مع اغناء ما قبله عنه ليفيد أن المراد بالمتكر ما لا حد فيه قال في الفتح ويعزير من شهد شرب الشاربين والمتجمعين على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه ركوة خمر والمفطر في رمضان يعزير ويحبس وكذا المسلم يبيع الخمر ويأكل الربا والغنى والخنث يعزرون ويحبسون حتى يحدثوا توبة ومن يتهم بالقتل والسرقة يحبس ويحد في السجن إلى أن يظهر التوبة وكذا من قبل اجنبية أو عاقبها أو مسها بشهوة اه **(قوله)** فيعزير بشتي ولده) فيه كلام لصاحب البحر تقدم في حد القذف **(قوله)** وكل من ليس بمحسن) أي احضان القذف ط وحاصله أن من لم يحد قاذفه لعدم احصائه يعزير قاذفه فلا يلزم من سقوط الحد لعدم الاحصان سقوط التعزير **(قوله)** ويبلغ به غايته) أي تسعة وثلاثين سوطاً وهذا معطوف على قوله فيعزير ومقتضاه بلوغ الغاية بشتي ولده وليس كذلك **(قوله)** بحر ما غير جماع) الذي في الفتح والبحر وغيرهما كل بحر ما غير جماع ومفاده انه لا يبلغ الغاية بمجرد لمس أو تقبيل وهو خلاف ما يفيد كلام الشارح **(قوله)** وفيما عداها) أي

مطلب

التعزير قد يكون بدون معصية

فيما في الزور بل نازله الصلاة يسرب حتى يسيل منه الدم في الحجج ولو دعى الامام انه
من نحو لا يصدق الا انه يضرب ضربا شديدا اهـ في ولايته القوم اعادة الصلاة وفي
الحاجة من دهن فاما بعزب اشد التعزير وفي التناحية ان المرأة اذا ارتدت تغير على
لاسلامه بضرر حسنة وسبعين اهـ في قول ابي يوسف ان اكثر ذلك اما على قولهما
فأكبره **(قوله اي شتم)** اطلاق القذف على الشتم مجاز شرعي حقيقة لغوية
بأن **(قوله اي شتم)** اي سواء كان عدلا او مستورا وسيأتي ان الدمى كاستم **(قوله او عام)**
القاضي بفسقه **(ع)** لما يذكره في الفتح بل يذكره في التبر عن الحانية وعلله مني على القول
المرحوم من ان ما عني ان يقضى بعلمة تأمل **(قوله لا يبين سببه)** مثل انه فاسق وهذا تفسير

لقوله مجرد واخبر به محالوين سببا شرعيا كقتيل اجنبية كاذره بعد قلت وهذا مخالف
لما ذكره في الشهادات من ان الشهادة لا تقبل على جرح مجرد عن اثبات حق لله تعالى
او للبعد بل ان يشهدوا على شهود المدعى بانهم فسقة او زناة او اكلة الربا او شرية الحر
او على اقرارهم انه شهدوا بزور وتقبل لو شهدوا على الجرح المركب مثل انهم زنوا ووصفوا
الزنا او ضربوا الحر او سرقوا او كفوا او باعوا العهد او اتى صالحتهم بكذا من المال على ان
لا يشهدوا على بالباطل وطلب رد المال منهم في هذا اثبات حق لله تعالى وهو الحد واثبات
حق العبد وهو المال بخلاف ما قبله لانه ليس فيه اثبات فعل خاص موجب للحد بل غاية ان
عادتهم فعل الزنا او النجس فهو جرح مجرد وقد قال في الفتية هنا ان الشهادة على الجرح المجرد
لا تصح بل تصح اذا ثبت فسقه في ضمن ما يصح فيه الخصومة كجرح الشهود اهـ فهذا يفيد
ان ما بين سببه كقتيل اجنبية مثلا جرح مجرد لانه ليس في ضمن ما يصح فيه الخصومة ولهذا
اورد المصنف وغيره هناك ان اقرارهم بشهادة الزور موجب للتعزير وهو من حقوقه تعالى
واجاب بان الظاهر ان مرادهم بحقه تعالى الحد لا التعزير لانه يسقط بالتوبة فليس في وسع
القاضي الزامه به بخلاف الحد فانه لا يسقط بها قالت والتحقيق انه يفرق بين البابين بان

امراد بالمجرد هنا ما ليس سببه وغير المجرد ما بين له سبب موجب لحق الله تعالى من حد
او تعزير او لحق العبد والمراد بالمجرد في باب الشهادة ما لم يوجب حدا او حق عبد وغير المجرد
ما ثبت في ضمن ما يصح فيه الخصومة من حق لله تعالى او للبعد ووجه الفرق ان المقصود
هنا إسقاط التعزير عن القاذف باثبات ما يوجب صدقه لا اثبات فسق المقذوف ابتداء فلذا
اكتفى ببيان السبب الموجب افسقه ولم يكتب بالمجرد عنه لاحتمال ظن الشاهدين ما ليس
بموجب للفسق مفسقا واما في باب الشهادة فان المقصود اثبات فسق الشاهد ابتداء لان
القاضي يبحث أولا عن عدالة اقبل شهادته فاذا برهن الخصم على جرحه كان المقصود
اثبات فسقه لتسقط عدالته لان الجرح مقدم على التعديل واثبات الفسق مقصودا اظهار
للمحاشنة وقد قالوا انه فسق سببه الجرح فلا تقبل شهادته الا اذا كان في ضمن اثبات حق
الخصم فيه الخصومة لانه لم يبرهن عددا بانتهار المحاشنة بل ثبت ضمنا ولا يدخل في الحق هنا
المراد من تعزير جرحه ان ما يوجب التعزير جرح مجرد في باب الشهادة لا هنا

اي شتم (ع) ما
فاسق الا ان يكون معلوم
الفسق (ع) ككاس مثلا او
علم القاضي بفسقه لان
الشين قد اخفاه بفسقه
قبل قول القائل في (ع)
أراد القاذف (اثباته)
بالينة (مجردا) لا يبين
سببه (لا تسع

مطلب

في الجرح المجرد

فيقبلها بعد بيان سببه لاعتكافه علمت ويدل على ما قلنا من صرحوا به هناك من ان الجرح
المجرد انما لا يقبل لو كان جهرا لانه اظهار للفاحشة اما لو كان سرا فانه يقبل وكذا من صرحوا
به ايضا من انه لا يقبل اذا كان بعد التعديل كما اعتمدته المصنف ومشي عليه هناك فلو كان قبله
قبل والمظاهر ان علة قبوله قبله انه يكون خبرا بفسق الشهود مثلا يقبل القاضي شهادتهم
ولذا يقبل الجرح سرا من واحد ولو كان شهادة لا يقبل ولهداؤا عدلوا بعد الجرح ثبت
عدالتهم وتقبل شهادتهم ولو كان الجرح سرا شهادة مقبولة سقطوا عن حيز الشهادة ولم
يبق لهم مجال التعديل ثبت انه اخبار لاشهادة ونفي رد سؤال القاضي للمزكين عن الشهود دفصار
الحاصل ان الجرح المجرد لا يقبل في باب الشهادة اذا كان على وجه الشهادة جهرا بعد التعديل
والاقبل واما في باب التعزير فانه يقبل بعد بيان سببه ويخرج بذلك عن كونه مجردا
(تنبيه) * سياتي ان التعزير يثبت بشهادة المدعى مع آخر وبشهادة عدل اذا كان في
حقوقه تعالى لانه من باب الاخبار وظاهر كلامه هنا انه لا بد من شاهدين غيره لان تعزير
القاذف ثبت حقا للمتذوف فاذا ادعى القاذف فسق المتذوف لا تنكفي شهادته بنفسه فلا بد
من اقامة البينة على صدق القاذف ليلسقط عنه التعزير الثابت حقا للمتذوف بخلاف ما كان
حقا لله تعالى هذا ما ظهر لي في هذا المقام والسلام **(قوله)** وأراد اثباته اي لا سقط الحد عنه
(قوله) ثبوت الحد اي فكان الجرح ثابتا ضمنا لا قصدا فلم يكن مجردا لكن المناسب للتعديل
بيان السبب ويؤيده ما مر قبل هذا الباب عن الملتصق من انه لو قومه اربعة فساق يدور في الحد
عن القاذف والمتذوف والشهود فعمل ان ثبوت الحد غير لازم وهذا مؤيد لما حققناه آتاهم
ان المراد بالمجرد هنا ما لم يبين سببه لاملأ ثبت ضمنا **(قوله)** حتى لو بينوا الخ) تفرع على قوله
بلا بيان سببه **(قوله)** وكذا في جرح الشاهد قد علمت الفرق بين البابين **(قوله)** ويأتي الخ
قاله صاحب البحر **(قوله)** ليعززه اي يعز الزالمتذوف ويسقط التعزير عن القاذف **(قوله)**
سأل القاضي المشتوم اي ولا يطلب من الشاتم البينة في مثل هذا كما في البحر **(قوله)** من
الفرائض اراد بها ما يشمل الواجبات كذكره بعد **(قوله)** ثبت فسقه) ويأتي ان يلزمه
التعزير لما مر من انه يعز كل مرتكب معصية لاحد فيها **(قوله)** يمس كافر) لم يقيد بكون
المشتوم بذلك مسلما لما يذكره بعد **(قوله)** ان اعتقد المسلم كافرا الخ) اي يكفر ان اعتقد
كافرا لا بسبب مكفر قال في النهر وفي الذخيرة المختار للزوى انه ان اراد الشتم ولا يعتقد
كفرا لا يكفر وان اعتقد كفرا فخطابه بهذا بناء على اعتقاده انه كافر يكفر لانه لما اعتقد
المسلم كافرا فقد اعتقد دين الاسلام كفرا اه **(قوله)** كافر) اي لان اجابته اقرارا بأنه كافر
فيؤاخذ به لرضاء بالكفر ظاهرا الا اذا كان مكرها واما فيما بينه وبين الله تعالى فان كان
متأولا بأنه كافر بالطاغوت مثلا فلا يكفر **(قوله)** فيكون محتملا) قل في الشرب لايؤبر رجح
خلافه حالة السب فلهذا المطلق في الهداية وغيرها **(قوله)** يا فاجر يستعمل في عرف الشرع
بمعنى الكافر والزاني وفي عرفنا اليوم بمعنى كثير الخصام والنازعة قال في البحر وأفاده بعطفه
يا فاجر على يا فاسق التغاير بينهما ولذا قال في الفتية لو اقام مدعى الشتم شاهدين شهد احدهما
انه قاله يا فاسق والآخر على انه قاله يا فاجر لا تقبل هذه الشهادة اه **(قوله)** يا مخنث

ولو قل يا زاني وأراد اثباته

تسمع ثبوت الحد بخلاف

الاول حتى لو بينوا فسقه

بما فيه حق لله تعالى او

لا بعد ثبوت وكذا في جرح

الشاهد ويأتي ان يسأل

القاضي عن سبب فسقه

فان بين سببا شرعيا

كقتيل أجنبية وعناقها

وخلوته بها طاب بينة

ليعززه ولو قل هو ترك

واجب سأل القاضي

استثمو عما يجب عليه

تعامه من الفرائض فان

ما يعز فيها ثبت فسقه لما في

النجني من ترك الاشتغال

بفسقه لا تقبل شهادته

والمراد ما يجب عليه تعلمه

منه نهر) وعز) الشاتم

(يا كافر) وهل يكفر ان

اعتقد المسلم كافرا نعم والا لا

به بقى شرع وبهانية ولو

أجاب به ليك كفر خلاصة

وفي الشرح لا يقبل لا يعز

ما يقبل يا كافر بالله لانه

كافر بالطاغوت فيكون

محتملا (يا خبيث يا سارق

يا فاجر يا مخنث

بفتح النون أما بكسر فمرادف لروى به وقيل انحنت من يؤتى كثره وعليه اقتصر في
 الدر المنسق ونقل بعض المحققين عن الاشارات ان كسر النون اوضح والفتح أشهر وهو من
 خلقه خلق النساء في حر كاته وسكناته وهياته وكلامه وان كان خلقه فإلزامه فيه ومن يتكلمه
 فهو المذموم (قوله يا خائن) هو الذي يخون فيما في يده من الامانات أبو السعود عن الخوى
 (قوله يا سفيه) هو البهيم المفسد وفي عرفنا اليوم بمعنى بذى اللسان (قوله يا بليد) أما
 يعزير لانه يستعمل بمعنى الخيبت الفاجر نهر عن السراج قلت وهو في العرف اليوم بمعنى
 قابل الفهم فيبغى أن لا يعزير به ثم رأيت في الفتح قال وأنا اظن انه يشبه يا ابله ولم يعزروا به
 (قوله يا حق) بمعنى ناقض العقل سبي الاخلاق (قوله يا باجي) هو من يعتقد ان الاشياء
 كلها مباحة (قوله يا عواني) هو الساعي الى الحاك بما ساس خلما (قوله او هزل) عبارة الفتح
 قلت او هزل من تعود بالهزل بالقياس اه (قوله يا زنديق يا منافق) الاول هو من لا يتدين
 بدين والثاني هو من يظن الكفر ويظهر الاسلام كما سيذكر في الردة عن الفتح (قوله يا رافضي)
 قال في البحر ولا يخفى ان قوله يا رافضي بمنزلة يا كافر او يا مبتدع ويعزير لان الرافضي كافر
 ان كان يسب الشيعين ومبتدع ان فضل عليا عليهما من غير سب كما في الخلاصة اه قلت
 وفي كفر الرافضي بمجرد السب كلام سيذكره ان شاء الله تعالى في باب المرتد نعم لو كان يقذف
 السيدة عائشة رضي الله عنها فلا شك في كفره (قوله يا مدعي) اهل البدعة كل من قال
 قولا خالف فيه اعتقاد أهل السنة والجماعة (قوله يا ص) بكسر اللام وتضم در منق
 (قوله الا ان يكون لصا) الاولى ان يقول الا ان يكون كذلك للار بوجه اختصاصه بالصا اذ
 لا فرق بين الكل كما بحثه في العقوبة وقال انه لا تصرف به اه قلت وبدله قوله في الفتح
 وقيد الناطق بما اذا قال لرجل صالح اموال قال فاسق يا فاسق او للص يا ص او لفاجر يا فاجر
 لاشئ عليه والتعليل يفيد ذلك وهو قولنا انه اذا ما الحق به من الشين فان ذلك انما يكون
 فيمن لم يعلم اتصافه بهذه اما من علم فان الشين قد ألحقه بنفسه قبل قول القائل اه كلام الفتح
 قلت ويظهر من هذا وكذا من قول المصنف السابق الا ان يكون معلوم الفسق ان
 المراد التجاهر المشتهر بذلك فلا يعزير شامته بذلك كالم غتابه فيه بخلاف غيره لان فيه ايداه
 بما يعلم اتصافه به وتقدم انه يعزير بالبغيه وهي لا تكون الا بوصفه بما فيه والا كانت بهتانا
 فاذا عزير بوصفه بما فيه تمام تجاهر به ففي شتمه به في وجهه بالاولى لانه اشد في الايداء والاهاة
 هذا ما ظهر في تمامه (قوله كافر) اي عند قوله يا فاسق (قوله ما يخرج مخرج الدعوى)
 قيد للزوم التعزير بالاخبار عن هذه الاوصاف يعني انه اذا ادعى عند الحاكم ان فلانا قتل
 كذا ما هو من حقوق الله تعالى فان المدعي لا يعزير اذا لم يكن على وجه السب والانتقاص بل
 يعزير المدعي عليه لما سيذكره الشارح عن كفالة النهر ان كل تعزير لله تعالى بكفى فيه خبر
 العدل وكذا لو ادعى عليه سرقة او ما يوجب كفرا وعجز عن اثباته بخلاف دعوى زنا كما يأتي
 والفرق وجود النص على حده للقد اذ لم يأت بأربعة من الشهداء (قوله يا ديوت)
 بتثنية المالد ط ومنه القواد في عرف مصر والنساء فتح (قوله يا قوطبان) معرب قلبان
 درر ومثله يا كشيخان وهو الحق خلاه لما في الكثرة من انه لا تعزير فيه كما في الفتح وهو

يا خائن) يا سفيه يا بليد
 يا حق يا مباح يا عواني
 (يا حوى) وقيل يسأل
 فان عني انه من قوم لوط
 عليه الصلاة والسلام لا
 يعزير وان اراد به انه يعمل
 عملهم عذر عنده وحد
 عندهما والصحيح تعزيره
 لو في غضب او هزل فتح
 (يا زنديق) يا منافق
 يا رافضي يا مبتدعي يهودي
 يا نصراني يا ابن النصراني
 نهر (يا ص الا ان يكون
 لصا) لصدق القائل كافر
 والثناء ليس بقيد اذا الاخبار
 كانت او فلان فاسق ونحوه
 كذلك ما يخرج مخرج
 الدعوى قية (يا ديوت)
 هو من لا يغار على امراته
 او محرمة (يا قوطبان)

بالحاء المعجبة كما في القاموس خلافا لما في البحر والنهر من انه بالمهملة (قوله مرادف ديوت)
قال الزبائي هو الذي يرى مع امرأته او محرمه رجلا فيدعه خايها وقيل هو ان تسبب للجمع
بين اثنين لعنى غير ممدوح وقيل هو الذي يبيع امرأته مع غلام بالغ او مع مزارعة الى الضيعة
او بأذن لهما بالادخول غالبا في غيبته (قوله بمعنى معرض) في نهض النسخ معرس بالسين
قال في النهر بعد ما مر عن الزبائي وعلى كل تقدير فهو المعنى بالمعرس بكسر الراء والسين
المهملة والعوام ياحنون فيه فيفتحون الراء ويأتون بالصاد قاله العيني (قوله عزربطاب الولد)
لانه هو المقصود بالشتم والظاهر ان له الطلب وان كان اصله حيا بخلاف قوله ياباين الزانية وانه
يعزر ايضا بطاب الاصل تأمل (قوله وانه يعزر الح) عطف على قوله انه اذا شتم اى ان
في كلام المصنف اجماع ايضا الى ان موجب التعزير لا الحد (قوله لا يقال الح) حاصله انه كان
ينبغي ان يوجب الحد لا التعزير (قوله يسقط الحد) اى حد الزنا لشبهة العقد فلم يكن قد قذف
بالزنا الخالي عن الملك وشبهة فلا يحد القاذف ايضا لكنه يعزر وكتب ابن كمال بهامش شرحه
هنا ان النسبة الى فعل لا يجب الحد بذلك الفعل لا توجب الحد اه فافهم (قوله وهو ظاهر)
لعل وجهه انه صار حقيقة عرفية بمعنى الزانية فهو قذف بصريح الزنا ولان الفحبة
لا تترجم عقد الاجارة الذي هو علة سقوط الحد عند الامام (قوله يامن ياعب بالصبيان) اى
معهم نهر والظاهر ان المراد به في العرف من فعل معهم القبيح بقربة الشتم والغضب (قوله
فيهم حالة الخيض) اى فلم يكن قد قذف بصريح الزنا فلا يوجب الحد بل التعزير (قوله ويباع
في تعزيره) اى فيما اذا عرف بالديانة وقوله او بلا عن اى فيما اذا اقربها فقيه الف ونسر مشوش
كما تفيد عبارة المتح عن جواهر الفتاوى لانه اذا لاعن لا يحتاج الى التعزير واذا اكذب
فنه يلزمه الحد كما في الجواهر ايضا واعترض بأن الديوت من لا يباقر على اهله أو محرمه فهو
ليس بصريح الزنا فكيف يجب الامان باقراره بالديانة قلت الفاساخر ان المراد اقراره بمعناها
لا بلفظها اى بأن قال كنت ادخل الرجال على زوجتي زنونا بها (قوله تلزمه كفارة يمين) لانه
علق رجوعه على الكفر فيعتقد يميناً كافر في بابه واثار الى انه لا يصير كافرا برجوعه لكن
هذا اذا علم انه برجوعه لا يصير كافرا والا ككفر لرضاه بالكفر كافر في محله والى انه لا يلزمه
كفارة في المسئلة الاولى لانه ليس كل رافضى كافرا كافر فلم يكن تعاقبا على الكفر (قوله
لظهور كذبه) اى يميناً كما في الهداية وفي البحر عن الحاوى القدسي الاصل ان كل سب عاد
شينه الى الساب فانه لا يعزر فان عاد الشين فيه الى المسبوب عزراه وانما يعود شينه الى
الساب لظهور كذبه (قوله واستحسن في الهداية) وكذا في الكافي كافي التتارخات ونقل
القهستاني تصحيحه عن الفتاوى وعبارة الهداية وقيل في عرفنا يعزر لانه بعد شيئا وقبل
ان كان المسبوب من الاشراف كالفتها والعلموية يعزر لانه يلحقهم الوحشة بذلك وان كان
من العامة لا يعزر وهذا احسن اه والحاصل ان ظاهر الرواية انه لا يعزر مطلقا ومختار
الهندوانى انه يعزر مطلقا والتفصيل المذكور كما في الفتوح وغيره قال السيد ابو السعود قوى
شيخنا ما اختار الهندوانى بأنه الموافق للضابط كل من ارتكب منكرا أو آذى مسامحا غير حق
بقول أو فعل او اشارة يلزمه التعزير قلت ويؤيده ان هذه الالفاظ لا يقصد بها حقيقة الالفظ

الولد كما ابن الفاسق يا
ابن الكافر واه عزربقوله
ياحبة لا يقال الفحبة عرفا
الحش من الزانية تكونها
تجاءر به بالاجرة لا انقول
لذلك المعنى لم يحد فان
الزنا بالاجرة يسقط الحد
عنده خلافا لهما ابن كمال
لكن صرح في المضمرات
بوجوب الحد فيه قال
المصنف وهو ظاهر (يا ابن
الفساخرة انت مأوى
الاصوص انت مأوى
الزواني يامن يلعب بالصبيان
يا حرام زاده) معناه المتولد
من الوطء الحرام فيعم حالة
الخيض لا يقال في العرف
لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا
لانا نقول كثيرا ما يراد به
الحداء اللهم فلذا لا يحد
* (فروع) * اقرع نفسه
بالديانة او عرف بها لا يقتل
مالم يستحل او يباقر في
تعزيره او بلا عن جواهر
الفتاوى وفيها فاسق ناب
وقال ان رجعت الى ذلك
فاشهدوا عليه انه رافضى
فرجع لا يكون رافضيا
بل عاصيا ولو قل ان رجعت
فهو كافر فرجع تلزمه
كفارة يمين (لا) يعزر
(يا حرام يا خنزير يا كلب
يا تيس يا قرد) ياثور باقر يا حية لظهور كذبه واستحسن في الهداية التعزير لو المخاطب من الاشراف وتبعه الزبلي وغيره

حتى يقال بظهور كذبه ولو لا النظر الى ما فيها من الادى قبل التعزير بها في حق الاشراف
والافضهر الكذب فيها موجود في حق الكل فببني ان يلحق بهم من كان في معناهم ممن
يحمل له بذلك الاذى والوحشة بل كثير من اصحاب الاعس الابية يحصل لهم من الوحشة اكثر
من الفقهاء والعلوية وقد يجاب بان المراد بالاشراف من كان كريم النفس حسن الطبع وذكر
الفقهاء والعلوية لان الغالب فيهم ذلك فمن كان بهذه الصفة بلحقه الشين بهذه الالفاظ المراد
لازهمان نحو البلادة وخبت الطباع والافلا لانه هو الذي اخق الشين بنفسه فلا يعتبر لحوق
الوحشة به كما لو قيل للناسق يا فسق فارجع الى ما استحسنته في الهداية وغيرها ثم رأيت الشارح
في شرح الملتقى قال ولعل المراد بالعلوى كل متق والافاة لتخصيص غير ظاهر بل قال الفقيه ابو
جعفر انه في الاخصة اما في الاشراف فتعزير اه فافهم * (تنبيه) * ذكر في شرحه على الملتقى
ايضاه لوعلى وجه الشرح يعزرون بصريق الحفارة كغير لان اهانة اهل العلم كفر على المختار
فتاوى بديعية لكنه يشكى تما في خلاصة ان سب الحثتين ليس بكفر اه والمراد بالحثتين
عثمان وعلى رضي الله تعالى عنهما (قوله يا بابه) بمعنى الغافل (قوله وابوه ليس كذلك) اى ليس
بمحجوم وكذا التعزير وكان كذلك بالاولى (قوله ووجب الزيلعي الح) كانه لعدم ظهور
الكذب في يابن الحجاج لموت ابيه فاسمعون لا يسمعون كذبه فلحقه الشين بخلاف قوله يا محجوم
لانهم يشاهدون صنعته بخر ودفعه في النهر بأن التفرقة تحكم لان الحكم بتعزيره غير
مفيد بموت ابيه اه قلت والذي رأيت في الزيلعي هكذا ومن الالفاظ التي لا تجب التعزير
قوله يارساق ويا ابن الاسود ويا ابن الحجاج وهو ليس كذلك اه فقوله وهو ليس كذلك اى
ليس بهذه الصفة فليس المراد في الحكم انذ كور كما فهمه الشارح وغيره فافهم (قوله لانه
عرفا بمعنى المؤجر) قال مثلا خسر والمؤجر يستعمل فيمن يؤجر اهله لئلا يكتفه ليس معناه
الحقيق استعاره بل بمعنى المؤجر (قوله يا بابه) هو بالباء الموحدة والغين المعجمة المشددة
ويقال يا بابه وكأنه اتزع من البغاء بخر عن المغرب (قوله هو المأبون) اى الذى لا يقدر
على ترك ان يؤتى في دبره لدودة ونحوها بخر قالت لكن قال المصنف في شرحه تبعا للدرر ان
البغاء من شتم العوام يتنهبون به ولا يعرفون ما يقولون اه وهذا هو المناسب لما مشى عليه
تبعا للمتنون من انه لا تعزير فيه اما على تفسيره بالمأبون فلا ولذا قال في البحر بعدما نقل عن
المغرب انه المأبون وينبى ان يجب التعزير فيه اتفاقا لانه الحق الشين به لعدم ظهور الكذب
فيه ثم استشهد لذلك بما صرح به في الظهيرية من وجوب التعزير في الملعوف وهو المأبى في
الدبر معللا بأنه الحق الشين به بل البغافقوى لان الابنة عيب شديد قلت وحاصله ان المأبون
هو الذى يطلب ان يؤتى بخلاف الملعوف وهو بالعين المهملة والفاء والجيم وفسره في
التارخانية بالمضروب في الدبر وفي القاموس عتج يعفج ضرب وجاريتة جامعها (قوله يعزr
فيهما) اى في مأبوجر ويا بغابنا على ان عرفهم استعمال مؤاجر فيمن يؤجر اهله لئلا يؤبغا
في المأبون وهذا مؤيد لما بحثه في البحر قلت ولا يستعمل في عرفنا هذان اللفظان في الشتم
فيبقى عدم التعزير فيهما كما عليه المتنون (قوله وفي ولد الحرام) هذا ذكره في النهر يحتاج
قال وينبى ان يعزr في ولد الحرام بل اولى من حرام زاده ولم يذكر في النهر عبارة الملقط في

(يا محجوم يا بابه يا ابن الحجاج)
وابوه ليس كذلك (و
اوجب الزيلعي التعزير في
يا ابن الحجاج (يا مؤاجر)
لانه عرفا بمعنى المؤجر
(يا بابه) هو المأبون
بالمعاصرة وفي الملقط
في عرفنا يعزr فيهما وفي
ولد الحرام نهر

الحساء من يضحك عليه
الناس اصابته فهو من
يضحك على الناس وكذا
(باسحرة) واختار في الغاية
التعزير فيها وفي باساحر
يا مقامر وفي الملتقى
واستحسنوا التعزير لو
المقول له ففيها او علويا
(ادعى سرقة) على شخص
(ويحجز عن اثباتها لا يعزروا)
كلو ادعى على آخر بدعوى
(توجب تكفيره وعجز)
المدعى (عن اثبات ما ادعاه)
قانه لاشئ عليه اذا صدر
الكلام على وجه الدعوى
عندما كسر على ما اذا صدر
على وجه السب او الانتعاص
قانه يعزروا فتاوى قارى
الهداية (بمخلاف دعوى
الزنا) قانه اذا ثبت بحد
لما مر (وهو) أى التعزير
(حق العبد) غالب فيه
(فيجوز فيه ابراء والغفوا)

قوله لاقتضائه عكس
الحكم لان المال حيث
أمكن اثباته بدون نسبه
الى السرقة يصير بدعواها
ظاهرا قاصدا نسبته اليها
والاعدل عنها الى دعوى
المال بخلاف دعوى الزنا
لانه لا يمكن اثباتها بالنسبة
الزنا اليه فلم يكن قاصدا
نسبه اليه فيقتضى التعزير
في دعوى سرقة لا في دعوى
الزنا وهذا عكس الحكم اه منه

كلام الشارح ايها (قوله والضابط) قال ابن كمال فخرج بالقيد الاول النسبة الى الامور
الحقيقية فلا يعزروا في يا حمار ونحوه فان معناه الحقيقي غير مراد بل معناه المجازى كالبليد وهو امر
خافي وبالقيد الثاني النسبة الى ما لا يحرم في الشرع فلا يعزروا في يا حمار ونحوه مما يبعد عارا في العرف
ولا يحرم في الشرع وبالقيد الثالث الى ما لا يبعد عارا في العرف فلا يعزروا في يا لاعب الترد ونحوه
مما يحرم في الشرع اه قات وهذا الضابط مبنى على ظاهر الرواية وقد علمت تفصيل الهداية
(قوله بسكون الحاء) اى مع ضم اوله في الموضعين (قوله وفي باساحر) رأيت في البحر الجاه
المعجزة تأمل (قوله يا مقامر) من قامر قامرة وقار قامرة اذا راهنه فغلبه كفى القاموس
(قوله وفي الملتقى) هذه بمعنى ما مر عن الهداية والزيلبي لكنه في الملتقى ذكره بعد
جميع ما مر من الالفاظ وعبارة الهداية والزيلبي توهم ان هذا التفصيل في نحو حمار وخنزير
نما يتحقق فيه كذب القائل فأعاده الشارح آخر ادفع هذا الابهام فافهم (قوله ادعى
سرقة) ذكر في التحرير هذه المسئلة عن القنية وذكر الثانية عن فتاوى قارى الهداية وقوله
بمخلاف دعوى الزنا من كلام القنية و اشار الشارح الى المستلثين بقوله فيما تقدم ما لم يخرج مخرج
الدعوى وقد مرنا ان دخل في ذلك دعوى ما يوجب التعزير حقا لله تعالى (قوله لما مر) اى
قبيل هذا الباب من انه مندوب للدره اى مأثور بالسنة فاذا لم يقدر على اثباته كان مخالفا
للامر وذكرنا الفرق فيما تقدم بورود النص على جلده اذا ثبت بأربعة شهداء وامام في البحر
عن القنية من الفرق بأن دعوى الزنا لا يمكن اثباتها بالنسبة الى الزنا بخلاف دعوى السرقة
فان المقصود منها اثبات المال ويمكنه اثباته بدون نسبه الى السرقة فلم يكن قاصدا نسبته الى
السرقة ففيه نظر لاقتضائه عكس الحكم المذكور فيهما ثم رأيت الخير الرملى نبيه على ذلك
ايضا كما وصحته فيما علقته على البحر فافهم (قوله وهو اى التعزير) لما كان ظاهر كلام
المصنف كالزيلبي وقاضيان ان كل تعزير حق العبد مع انه قديم يكون حق الله تعالى كما بانى زاد
الشارح قوله غالب فيه تبع للدره وشرح المصنف فصار قوله حق العبد مبتدا وقوله غالب فيه
خبره والجملة خبر قوله وهو المراد كما افاده ح ان افراده التى هى حق العبد أكثر من افراده
التي هى حق الله وليس المراد ان الحقين اجتماعا فيه وحق العبد غالب كقبيل بعكسه في حد
القذف اه قات هذا وان دفع الايراد المار لكن المتبادر خلافه وهو انه اجتمع فيه الحقان
وحق العبد غالب فيه عكس حد القذف وقد دفع الشارح الايراد بقوله بعده ويكون ايضا
حقا لله تعالى فعلم ان المراد بالاول ما كان حقا للعبد وان فيه حق الله تعالى ايضا ولكن حق
العبد غالب فيه على عكس حد القذف وبيان ذلك ان جميع ما مر من الالفاظ القذف والشتم
الموجه للتعزير منهي عنها شرعا قال تعالى ولا تنازروا بالاقتاب فكان فيها حق الله تعالى
وحق العبد وغلب حق العبد لحاجته ولذا لو عفا سقط التعزير بخلاف حد القذف قانه
بالعكس كما مر وربما تنحصر حق العبد كما اذا شتم الصبي رجلا قانه غير مكلف بحق الله تعالى هذا
ما ظهر لى في تحقيق هذا المحل فافهم * (تنبيه) * ذكر ابن المصنف في حواشيه على الاشياء
انه يؤخذ من كونه حق عبد جواب حادثة الفتوى هى ان رجلا شتم آخر بألفاظ متعددة من
الفاظ الشتم الموجب للتعزير وهوانه يعزروا لكل واحد منها لان حقوق العباد لا تدخل فيها

تخلاف الحدود وما رآه من صرح به من كلامهم يفيدهم التعزير الذي هو حرامه تعالى ينهى
 القول فيه بالتدخل اه واصل البحث لو اذله انصف وجزم به الشارع جزم قيل هذا
 الباب قات ومقتضى هذا المدة ايضا شتم جماعة بلطف واحد مثل انتم فقة او انما خلاف
 حد القذف كما مر **(قوله بالكفيل)** اي اخذ كفيل بنفس الشاتم ثلاثة ايام اذا قيل المشتم
 لى عليه بيعة جازمة حتى في الحاك **(قوله ذيل)** تمام عبادة الزيلبي وسرع في حق
 الضبيان اه وسأني من **(قوله واليمين)** يعني اذا انكر انه سبه بخلف ويقضى عليه
 بالكدول فنج **(قوله بالله ما قلت)** اي لا يخلفه بالله ما قلت له يا فاسق لاحتمال انه قال ذلك ورد
 عليه المشتم به او دعا عنه او انه فاسق في نفس الامر ولا ينافي للشاتم في ذلك كله ليس عليه
 للمشتوم حق التعزير الذي يدعى كالمواضع على آخر انه استقرض منه كذا وانكر فانه يخلفه
 ماله عليك الا ان الذي يدعى لاحتمال انه استقرض واوفاه او ابراه المدعى **(قوله وشهادة رجل)**
 وامرأين) صرح به الزيلبي وكذا في التارخانية عن المتقي وخلفه ما في الجوهرية لا تقبل في
 التعزير شهادة النساء مع الرجال عندد لانه عتوبة كالحذو القصاص وعندهما تقبل لانه حق أدى اه
 أفاده الشرحي قلت ومقتضى هذا انه لا تقبل فيه الشهادة على الشهادة ايضا عندد مع انه
 جزم الزيلبي وكذا في الفتح والبحر عن الحاتمي بأنها تقبل فلذا جزم المصنف بقبولها في
 النوضين **(قوله كفي حقوق العباد)** اي كافي باقيها **(قوله ويكون حقا لله تعالى)** اي
 خالصه لا على تثقيب اجنبية وحضور مجلس فسق **(قوله فلا عفو فيه)** كذا قاله في فتح
 القدير لكن في الفتية عن مشكل الآثار ان اقامة التعزير الى الامام عندد اثنتا الثلاثة والشافعي
 والعفو اليه ايضا قال الطحاوي وعندى ان العفو للمجنى عليه لا للامام قال صاحب
 الفتية واعلم ما قوله في التعزير الواجب حقا لله تعالى وما قاله الطحاوي فيها اذا جنى على
 انسان اه فهذا يخالف ما في الفتح كافي البحر والنهر قلت لكن ذكر في الفتح اول الباب ان ما
 نص عليه من التعزير كافي وطء جارية امرأته او المشتركة وجب امتثال الامر فيه ومالم ينص عليه
 اذا رأى الامام المصلحة او علم انه لا يترجر الا به وجب لانه زاجر مشروع لحقه تعالى كالحذو وما
 علم انه انترجر بدونه لا ينصب اه فعلم ان قولهم ان العفو فيه للامام بمعنى تفويضه الى رايه ان ظهر
 له المصلحة فيه اقامة وان ظهر عندهما او علم انترجازه بدونه بتركه وبه تندفع المخالفة فافهم
(قوله لا يمين) عطف على قوله فلا وهو هذا اخذه في النهر من قولهم في الاول واليمين
 فقال هو ظاهر في ان ما كان منه حق الله تعالى لا يخلف فيه اه **(قوله كالمواضع)** اي اخذ
 اي اخذ نفسه والذي في النهر اجنبية وهو المناسب لانها لو كانت اخذ المدعى فالظاهر انه
 يكون حق عدله لا يحق به ذلك عار شديد لجملة على الغيرة لحارمه كالانبي في الان يراد اخذ
 النقل **(قوله لا يمين في آياته)** عطف على قوله فلا عفو فهو من التبريع ايضا على كونه
 حق الله تعالى **(قوله له ما آخر)** كذا في الفتح وبأنى انه كفى فيها اخبار عدل واحد وعليه
 فلو كان المدعى عدلا يفي حده **(قوله وغيرها)** كالحاتمي والكاظمي **(قوله ذامروءة)** قال محمد
 رحمه الله المروءة عندى في الدين اصلاح حتى الفتح وغيره **(قوله فتح)** اقول اختصر عبارة
 الفتح خلاصا مختلا مع فيه النهر فانه في الفتح ذكر اه لا ان موجب من التعزير حقا لله تعالى

والكفيل ذيل (واليمين)
 وخلفه ماله له عليك هذا
 الحق الذي يدعى لا بالله ما
 قلت خلاصه (والشهادة)
 على الشهادة وشهادة رجل
 وامرأين (كافي حقوق
 العباد وكون ايضا حقا لله
 تعالى فلا عفو فيه الا اذا علم
 الامام ان حار الخاقل ولا
 يمين كالمواضع عليه انه قيل
 اخته مثلا ويجوز ان ياتيه
 بجمع شهادته فيكون مدعى
 شاهدا لومعه آخر وما في
 الفتية وغيرها لو كان المدعى
 عليه ذامروءة وكان أول
 ما فعل يعطى استحسانا
 ولا يعزير يجب ان يكون في
 حقوق الله في حقوق العباد
 ليس للقاضي اسقاطه ففتح
 وما في كراهية الظهيرية
 رجل يرضى ويضرب الناس
 بيده واسانه فلا بأس بأحلام
 السلطان به لا يترجر

لا يجوز للامام تركه ثم استشكل عليه ما في الحاشية وهو ما نقله الشارح عن القنية فقال انه
يجب ان يكون في حقوق الله تعالى الخ اي واذا كان كذلك ناقض قوله اولا انه لا يجوز للامام
تركه ثم اجاب عنه بأن ما ذكر عن القنية والحاشية سواء حمل على انه من حقوق الله تعالى او
من حقوق العباد لا ينافي ما مر لانه اذا كان المدعى عليه ذامرورة فقد حصل تعزيره بالجر الى
باب القاضي والدعوى ويكون قوله ولا يعزr معناه لا يعزr بالضرب في اول مرة فان عاد عزيره
بالضرب اه ملخصا وبه تعلم ان الشارح اقتصر على محل الاستشكل الخالف لقوله اولا فلا
عقوفه وترك المقصود من الجواب فافهم اقول ويظهر لي دفع المناقضة من وجه آخر وهو ان
ما وجب حق الله تعالى لا يجوز للامام تركه الا اذا علم ان تجار الفاعل كاسر ولا يخفى ان الفاعل
اذا كان ذامرورة في الدين والصالح يعلم من حاله الاتجار من اول الامر لان ما وقع منه
لا يكون عادة الا عن سهو وغفلة ولذا لم يعزr في اول مرة ما لم يعد بل يوغض ليتذكر ان كان ساهيا
وايتعلم ان كان جاهلا بدون جر الى باب القاضي ويؤيد هذا ما سيذكره الشارح آخر الباب من
بناء ما هنا على استثناء ذوى الهيآت من وجوب التعزير **(قوله)** يفيد انه من باب الاخبار اي
فلا يحتاج الى لفظ الشهادة والالى مجلس القضاء كافي كقالة النهر فهذا يخالف ما مر من اشتراط
الشهادة قلت لكن غاية ما افاده فرع الظهيرية انه لا يأتى من أعلم السلطان به وظاهر اطلاقه
انه لا فرق بين كون السلطان عادلا او جائرا يخفى منه قتله لما مر انه يباح قتل كل مؤذى
اذا لم ينجز ولا يخفى انه ليس في هذا تعرض لثبوت تعزيره بمجرد الاخبار عند السلطان فضلا
عن ثبوت عند القاضي على انه يمكن ان يراد بأعلام السلطان الشهادة عليه عنده تأمل **(قوله)**
للقاضي تعزير المتهم ذكروا في كتاب الكفالة ان التهمة تثبت بشهادة مستورين او واحد
عدل فظاهره انه لو شهد عند الحاكم واحد مستور وفاسق بفساد شخص ليس للحاكم حبسه
بخلاف ما اذا كان عادلا او مستورين فان له حبسه بحر قلت ومثله ما لو كان المتهم مشهورا
بالفساد فيكفى فيه علم القاضي كما افاده كلام الشارح وفي رسالة دده افندى في السياسة عن
الحافظ ابن قيم الجوزية الحنبلى ما علمت احدا من ائمة المسلمين يقول ان هذا المدعى عليه بهذه
الدعوى وما اشبهها يخاف ويرسل بالاجس وليس تخليفه وارساله مذهبا لاحد من الائمة
الاربعة ولا غيرهم ولو حافظا كل واحد منهم واطاقناه مع العلم باشتهاره بالفساد في الارض
وكثرة سرقاته وقتلنا لاناخذاه الا بشاهدى عدل كان مخالفا للسياسة الشرعية ومن ظن ان
الشرع تخليفه وارساله فقد غلط غلطا فاحشا لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولاجماع الائمة ولاجل هذا الغلط الفاحش تجرأ الولاة على مخالفة الشرع وتوهوا ان
السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة الامة فتعدوا حدود الله تعالى وخرجوا
عن الشرع الى انواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه لا يجوز وتامة فيها وفي هذا
تصریح بأن ضرب المتهم بسرفة من السياسة وبه صرح الزيلعي ايضا كسياى في السرقة وبه
علم ان للقاضي فعل السياسة ولا يختص بالامام كما قدمناه في حد الزنا مع تعريف السياسة
(قوله) وان لم يثبت اى ما اتهم به اما نفس التهمة اى كونه من اهله فلا بد من ثبوتها كما علمت
(قوله) يكفى في خبر العدل مخالف لما قدمه من انه يجوز اثباته بمذع شهد به لومعه آخر وهو

يفيد انه من باب الاخبار
وان اعلام القاضي بذلك
يكفى لتعزيره نهر قلت وفيه
من الكفالة معزيا للبحر
وغيره للقاضي تعزير المتهم
وان لم يثبت عليه وكل
تعزير لله تعالى يكفى فيه
خبر العدل لانه في حقوقه
تعالى

مطلب
في تعزير المتهم

مصرح به في الفتح وعلاه محمول على عدم العدالة (قوله يقضى فيها بعلمه اتفاقا) واما ما ذهب اليه المتأخرون وهو الخفي به من انه لا يقضى بعلمه في زماننا فيجب حمله على ما كان من حقوق العباد كذا في كفالة النهر وفيه كلام كتبناه في قضاء البحر حاصله ان ما ذكره غير صحيح وسيأتي تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله كاسر) الذي مر تقيده بما اذا بين سببه كتقيد اجنبية وعناقه وقد فسر المحرّد بآلم بين سببه فالمراد بالمجرد هنا ما لم يكن في ضمن ما تنص به الدعوى وقد نما الكلام فيه فافهم (قوله وعليه) اي على ما ذكر من انه من باب الاخبار وانه يمكن فيه خبر العدل (قوله من المحاضر) جمع محضر والمراد به هنا ما يعرض على السلطان ونحوه في شكاية متول او حاكم وينت فيه خطوط اعيان البلدة وختمهم ويسمى في عرفنا عرض محضر (قوله يعمل به الخ) قال في كفالة النهر وظاهره ان الاخبار كما يكون باللسان يكون بالبيان فاذا كتب الى السلطان بذلك ليزجره جاز وكان له ان يعتمد عليه حيث كان معروفا بالعدالة (قوله فقد اخطأ) وانزع المتقدم اي عن الظهيرة ينادي بخطئه نهر (قوله وفي كفالة العني الخ) ذكره في البحر في هذا الباب ومثله في الحانية (قوله واؤديه) الظاهر ان المراد به الضرب ويحتمل انه عطف تفسير ط (قوله والسرقة وضرب الناس) الظاهر ان الواو بمعنى او لصدق التعليل على كل فرد بخصوصه ط (قوله حتى يتوب) المراد حتى تظهر امارات توبته اذا لو قوف لنا على حقيقتها ولا يقدر بسة اشهر اذ قد تحصل التوبة قبلها وقد لا تظهر بعدها كذا حققه الطرسوسي وافره ابن السحنة (قوله وتقييد مسائل الشتم) اي الواقع في الكثر والهداية وهذا ذكره في البحر والنهر والذي في الفتح الانقصار على ما قبله من المسئلة وتعليلها ذكر ذلك آخر الباب (قوله ولعل وجهه مامر في فاسق) اي من انه الحق الشين بنفسه قبل قول القائل واثار بقوله فتأمل الى ضعف هذا الوجه فانه وان كان الحق بنفسه لكننا التزمنا بعقد الذمة معه ان لا تؤذيه اهر وقد يقال انه وصف بما هو فيه فهو صادق كقوله للفساق يافسق مع انه قد يشق عليه الا ان يفرق بأن اليهودي مثلا لا يعتقد في نفسه انه كافر فتأمل (قوله يعزرا المولى عبده) قال في الفتح واذا اساء العبد الادب حل لمولاه تأديبه وكذا الزوجة (قوله ناسيحي) اي من ان الصغر لا يمنع وجوب التعزير (قوله الشرعية الخ) احتراز عمالو امرها نحو وليس الرجال او بالوشم وعمالو كانت لا تقدر عليها لمرض او احرام او عدم ملكها او نحو ذلك (قوله وتركها غسل الجنابة) اي ان كانت مسلمة بخلاف الذمية لعدم خطابها به ويتمعها من الخروج الى الكنائس ط عن حاشية الشامي (قوله وعلى الخروج من المنزل) اي بغير اذنه بعد ابقاء المهر (قوله لو بغير حق) فلو بحق فلها الخروج بلا اذنه وقدم بيانه في التفقات (قوله لو طاهرة الخ) اي وكانت خالية عن صوم فرض ط عن المفتاح (قوله ويلحق بذلك الخ) اشار الى ان تعزير الزوج لزوجته ليس خاصا بالمسائل الاربعة المذكورة في التنون ولذا قال في الوالوية له ضربها على هذه الاربعة وما في ماها وهو صريح الضابط الآتي ايضا وكذا ما نقلناه آنفا عن الفتح من ان له تأديب العبد والزوجة على اساءة الادب لكن على القول بأنه لا يضربها بترك الصلاة بخض الحوازم بما لا تقتصر منفعة عليها كما يفيد التعليل الآتي هناك (قوله ماو ضربت ولدها الخ) هذه ذكرها في البحر بخفا

بعضي فيها علمه اتفاقا وقبل فيها الحرج المحرّد كما مر وعليه فابكتب من المحاضر في حق انسان يعمل به في حقوق الله تعالى ومن افنى بتعزير الكتاب فقد اخطأ اه ملخصا وفي كفالة العني عن الثاني من يجمع الحمر ويشر به و يترك الصلاة احبسه واؤديه ثم اخرج به ومن يهجم بالقتل والسرقة وضرب الناس احبسه واخذه في السجن حتى يتوب لان شر هذا على الناس وشر الاول على نفسه (شتم مسام ذبا عزر) لانه ارتكب معصية وتقييد مسائل الشتم بالمسام اتفاقي فتح وفي الخفية قال اليهودي او مجوسى يا كافر يا ثمة ان شق عليه ومقتضاه ان يعزّر لارتكابه الاثم بجر وافره المصنف لكن انظر فيه في النهر قت ولعل وجهه مامر في يافسق فتأمل (يعزرا المولى عبده و الزوج زوجته) ولو صغيرة ناسيحي (على تركها الزينة) الشرعية مع قدرتها عليها (او تركها) (غسل الجنابة و) على (الخروج من المنزل) لو بغير حق (وتركها الاجابة الى الفرائض) لو طاهرة من نحو

اخذا من مسئلة ضرب الجارية وقال فان ضرب الدابة اذا كان ممنوعا فهذا اولى (قوله غيرة) يفتح الغين المجمة ط وهو منصوب على الحالية أو المصدرية أو التمييز تأمل (قوله ولا تتعظ بوعظه) مفاده انه لا يعزرها او امره ط (قوله او شتمته الخ) سواء شتمها ولا على قول العاصم بحر وثبت التعزير للزوج بما ذكر الى قوله والضابط غير مصرح به وانما اخذه في البحر والنهر من قول البرازية وغيرها وقال لها ان ضربتك بلا جناية فأمرتك بيدك فشمته الخ فضرها لا يكون الامر بيدها لان ذلك كله جناية قال في النهر وهو ظاهر في انه لم تعزرها في هذه المواضع اه قلت وفيه انه اذا كان ذلك جناية علق عليها الامر لا يلزم منه ان يكون موجبه التعزير اذ لو زنت او سرقت فضرها لم يصرا الامر بيدها لكونه ضربا بجناية مع ان هذه الجناية لا توجب التعزير فالاولى الاقتصار على الضابط (قوله ولو نحو يا حمار) يبنى على ظاهر الرواية عدم التعزير في يا حمار يا ابله وعلى القول الثاني من انه يعزr ان كان المقول من الاشراف والا لا يبنى ان يفصل في الزوج الا ان يفرق بين الزوجة وغيرها والموضع يحتاج الى تدبر وتأمل نهر قلت قديظهرلى الفرق بينهما اذ لا شك ان هذا اساءة ادب منها في حق زوجها الذى هو لها كالسيد وقدمنا عن الفتح ان له تعزيرها بأساءة الادب تأمل (قوله او كتمه او شتمته) الضمير لغير المحرم (قوله والضابط الخ) عزاءه في البحر الى البدائع من فصل القسم بين النساء قال وهو شامل لما كان متعلقا بالزوج وبغيره اه اى سواء كان جناية على الزوج او غيره (قوله ولا على ترك الصلاة) عطف على قوله وليس منه الخ لانه في معنى لا يضربها على طاب نفقتها ط (قوله تبعا للدرر) وكذا ذكره في النهاية تبعا لكافي الحاكم كافي البحر وفيه عن القنية ولا يجوز ضرب اختها الصغيرة التي ليس لها ولي بترك الصلاة اذا بلغت عشرة (قوله واستظهره) اى مافى الكنز والملتقى من انه ضربها على ترك الصلاة وبه قال كثير كافي البحر (قوله والاب يعزر الابن عليه) اى على ترك الصلاة ومثلها الصوم كاصرحوا به وتعليل القنية الآتى يفيد ان الام كالأب والظاهر ان الوصى كذلك وان المراد بالابن الصغير بقريته ما بعده اما الكبير فكالا جنى نعم قدم الشارح في الحضانة عن البحر انه اذا لم يكن مأموونا على نفسه فله ضمه لدفع قتة أو عار وتأديبه اذا وقع منه شئ * (فروع) * في فصول العلأى اذا رأى منكرا من والده بأمرها مرة فان قبلا فيها وان كررها سكت عنهما واشتغل بالدعاء والاستغفار لهما فان الله تعالى يكفيه ما امه من امرها * له ام ارملة تخرج الى ولية والى غيرها فحافا ابنا عليها الفساد ليس له منعها بل يرفع امرها للحاكم ليعنها أو يأمره بمنها (قوله ابن سبع) سبع فيه النهر والذى قدمه في كتاب الصلاة امر ابن سبع وضرب ابن عشر اه ح وهكذا ذكره القهستاني عن الملقط والمراد ضربه بيد لا خشبة كما تقدم هناك (قوله ويلحق به الزوج) فله ضرب زوجته الصغيرة على الصلاة كالأب (قوله وفي القنية الخ) وفيها عن الروضة ولو امر غيره بضرب عبده حل للمأمور ضربه بخلاف الحرق قال فهذا تخصيص على عدم جواز ضربه ولد الآمر بامرهم بخلاف المعلم لان المأمور يضربه نيابة عن الاب لمصاحبة والمعلم يضربه بحكم الملك بتعليم ابيه لمصلحة الولد اه وهذا اذا لم يكن الضرب فاحشا كإأتى في المتن قريبا (قوله فيجربى بين الصبيان) اى يشرع في

غيرة ولا تتعظ بوعظه او شتمته ولو نحويا حمار او ادعت عليه او منقت ثيابه او كتمه لسمعها اجنبى او كشفت وجهها لغير محرم أو كتمه او شتمته او اعطت مالم تجر الماد به بلا اذنه والضابط كل معصية لاحد فيها الفلر وسج والمولى التعزير وليس منه ما لو طلبت نفقتها او كوتها وألحت لان لصاحب الحق مقالا بحر (ولا على ترك الصلاة) لان المنفعة لا تعود عليه بل اليها كذا اعتمد المصنف تبعا للدرر على خلاف مافى الكنز والملتقى واستظهره في حنظل المجتبى (والاب يعزر الابن عليه) وقدمنا ان للمولى ضرب ابن سبع على الصلاة ويلحق به الزوج نهر وفي القنية له اكراه طفله على تعلم قرآن وادب وعلم لقرضيته على الوالدين وله ضرب اليتم فيما يضرب والده (الصغر لا يمنع وجوب التعزير) فيجربى بين الصبيان

حقهم كما عبر الزبلي . هل يضرب أعزرا بمجرد عقابه او اذا بلغ عشرين كما في ضربه على الصلاة لم أره نعم في البحر عن القنية مراهق شتم علما فعليه التعزير اه والظاهر ان المراهقة غير قيد تأمل * (تأنيه) * في شهادات البحر لم أر حكم العصى اذا وجب التعزير عليه للتأديب فإع وقل الفخر الرازي عن الشافعية سقوطه لجزره بالبلوغ ومقتضى ما في اليتيمة من كتاب السيران الذي اذا وجب التعزير عليه فإسقط عنه اه قال الحيز الرمي لواجه اسقوطه خصوصا اذا كان حق آدمي **(قوله)** وهذا لو كان حق عبد الخ . بهذا وفق صاحب المحبتي بين قول السرخسي ان الصغير لا يتبع وجوب التعزير وقول الترحمان يمنع بحمل الاول على حق العبد والثاني على حقه تعالى كما اذا شرب العصى او زنى او سرق واقره في البحر والنهر وتبعهم المصنف قلت لكن بشكل عليه ضربه على ترك الصلاة بل ورد انه تقرب الدابة على النفاذ لاعلى العتار فأمل **(قوله)** من حد او عزز اى من حده الامام او عززه كما في الهداية **(قوله)** فدمه هدر اى عندما ومالك واحمد خلافا للشافعي لان الامام مأمور بالحد والتعزير وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة وتامه في الفتح والتبيين قلت ومقتضى التعليل بالامر ان ذلك غير خاص بالامام فقد مر ان لكل مسلم اقامة التعزير حال مباشرة المعصية لانه مأمور بازالة المنكر الا ان يفرق بانه يمكنه الرفع الى الامام فلم تتعين الاقامة عليه بخلاف الامام فأمل **(قوله)** بثل مامر اى من الاشياء التي يباح له تعزيره فيباط **(قوله)** فيقتيد بشرط السلامة اى كائنه في الطريق ونحوه واورد ما لوجامع امراته فماتت أو أفاضها فانه لا يضمن عندنا حنيفة وابي يوسف مع انه مباح واجيب بأنه يضمن المهر بذلك فلو وجبت الدية لوجبت ضمانان يضمنون واحدهن **(قوله)** قال المصنف اخذ من كلام شيخه في البحر **(قوله)** وبهذا اى التاميل المذكور **(قوله)** ضربه فاحشا) قيد به لانه ليس له ان يضربها في التأديب ضربه فاحشا وهو الذي يكسر العظم او يخرق الجلد او يسودد كافي التار خاتية قال في البحر وصرحوا بانه اذا ضربها فغير حق وجب عليه التعزير اه اى وان لم يكن فاحشا **(قوله)** ويضمنه لومات ظهره تقيد الضمان بما اذا كان الضرب فاحشا وبخالفه اطلاق الضمان في الفتح وغيره حيث قل وذكر الحاكم لا يضرب امرأته على ترك الصلاة ويضرب ابنه وكذا المعلم اذا أوبى الضى فمات منه يضمن عندنا والشافعي اه وقال في الدر المنقي يضمن المعلم بضرب العصى وقول مالك واحمد لا يضمن الزوج ولا المعلم في التعزير ولا الاب في التأديب ولا الجد ولا الوصى لو يضرب معتاد والاضمنه باجماع الفقهاء اه لكن سيأتى في الجنايات قبيل باب الشهادة في القتل تفصيل وهو الضمان في ضرب التأديب لا في ضرب التعليم لانه واجب مالم يكن ضربا غير معتاد فانه موجب للضمان مطلقا وسيأتى تمامه هناك **(قوله)** وعن الثاني الخ عبارة الزبلي هكذا وروى عن ابي يوسف ان القاضي اذا لم يزد في التعزير على مائة لا يجب عليه الضمان اذا كان يرى ذلك لانه قد ورد ان اكثر ما عذبوا به مائة فن زاد على مائة فماتت يجب نصف الدية على بيت المال لان ما زاد على المائة غير مأذون فيه فحفل القتل بفعل مأذون فيه وبفعل غير مأذون فيه فيقتضيه اه فعمل ان الكلام في القاضي الذي يرى ذلك اجتهادا او تقليدا وقد مر ان الباب استدلال اثبتا بتدبير من منع حدا في غير حد فهو من المعتدين

(و) هذا لو كان حق عبدا ما
(لو كان حق الله تعالى بان
زنى او سرق) منع) الصغير
منه محبتي (من حدا وعزر
فهلك قدمه هدر الا امرأة
عزرها زوجها) بثل
ما مر (فماتت) لان تأديبه
مباح فيقتيد بشرط السلامة
قل المصنف وبهذا ظهر
انه لا يجب على الزوج
ضرب زوجته اصلا
(ادعت على زوجها ضربا
فاحشا وبث ذلك عليه
عزر كالمعلم بضرب المعلم
العصى ضربا فاحشا)
فانه يعززه ويضمنه لومات
شحن وعن الثاني لو زاد
القاضي على مائة فمات
ف نصف الدية في بيت المال
لقوله بفعل مأذون فيه وغير
مأذون فيقتضيه زبلي
(فروع) وارتدت لتفارق
زوجها تخبر على الاسلام

ومقتضى ما قرناه هناك وجوب الغiban اذا تعدى بالزيادة مطلقا وان هذه الرواية غير
معمدة عند الكل فافهم **(قوله)** واعز خمسة وسبعين جرى على ظاهر الرواية عن ابن يوسف
وقد منا تر جيب قولهما انه لا يبلغ التعزير اربعين **(قوله)** ولا يتزوج بغيره بل تقدم انها لم
على تجديد السكاح بمهر يسير وهذه احدى روايات ثلاث تقدمت في الطلاق * الثانية انها لا ين
ردا اقصدتها السي * الثالثة ما في النوادر من انه يملكها رقيقة ان كان مضر فاط **(قوله)**
ارتحل الى مذهب الشافعي يعزr) اي اذا كان ارتحاله لا لغرض محمود شرعا لما في التاتراخية
حكى ال رجلا من اصحاب ابى حنيفة خطب الى رجل من اصحاب الحديث ابنته في عهد ابى
بكر الجوزجاني فأتى الا ان يترك مذهب فيقرأ خلف الامام ويرفع يديه عند الانعطاف ونحو
ذلك فاجابه فوجه فقال الشيخ بعدما سئل عن هذه واطرق رأيه السكاح جائز ولكن أخاف
عليه أن يذهب ايمانه وقت الزرع لانه استخف بمذهب الذي هو حق عنده وتركه لاجل جيفة
منته ولو ان رجلا برى من مذهب باجتهاد وضح له كان محمودا مأجورا أما انتقال غيره من
غير دليل بل لما يرغب من عرض الدنيا وشبهتها فهو المذموم الآثم المستوجب للتأديب
والتعزير لادراكه المنكر في الدين واستخفافه بدنه ومذهبه اه ماخصا وفيها عن الفتاوى
النسفية الثبات على مذهب ابى حنيفة خير واولى قل وهذه الكلمة اقرب الى الالفة اه
وفي آخر التحرير للمحقق ابن الهمام مسألة لا يرجع فيها قلديه اي عمل به اتفاقا وهل يفقد
غيره في غيره المختار نعم للقطع بأنهم كانوا يستقنون مرة واحدا ومرة غيره غير متزامن فنيا
واحدا فلو التزم مذهب معين كآبى حنيفة والشافعي قليل يلزم وقيل لا وقيل مثل من لم يلتزم
وهو الغالب على الظن لعدم ما يوجب شرعا اه ماخصا قال شارحه المحقق ابن امير حاج
بل الدليل الشرعي اقضى العمل بقول المجتهد وتأييده فيه فيما احتاج اليه وهو فاسألوا
اهل الذكر والسؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعنية فاذا ثبت عنده قول المجتهد
وجب عمله به واما التزامه فلم يثبت من السمع اعتباره ملزما انما ذلك في التذر والافرق في ذلك
ين ان يلتزمه بلفظه او بقلبه على ان قول القائل مثلا قدت فلانا فيما افخى به لتعليل التقليد
والوعد به ذكره المصنف اه قلت وايضا قالوا العامى لا مذهب له بل مذهب مذهب مفتيه
وعاله في شرح التحرير بأن المذهب انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال وبصر بالمذاهب
على حسبه او لمن قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى امامه واقواله واما غيره ممن
قال انا حنفى او شافعى لم يصير كذلك بمجرد القول كقولنا نفعيه او نحوى اه وتقدم تمام
ذلك في المقدمة اول هذا الشرح واما اطلنا في ذلك اثلا يفتقر بعض الجهلة بما يقع في الكتب
من اطلاق بعض العبارات الموهمة خلاف المراد فيحملهم على تنقيص الأئمة المجتهدين فان
العلماء حاشاهم الله تعالى ان يريدوا الازدراء بمذهب الشافعى او غيره بل يطلقون تلك
العبارات بلع من الانتقال خوفا من التلاعب بمذاهب المجتهدين فنحن الله تعالى بهم واما تنا
على جههم آمين يدل لذلك ما في القنية رامزا لبعض كتب المذهب ليس للعامى ان يحول من
مذهب الى مذهب ويستوى فيه الحنفى والشافعى اه وسببنا في ان شاء الله تعالى تمام ذلك
في فصل القبول من الشهادات **(قوله)** قذف بالتعريض) كأن قل انالست بزنان معزr لان

مطلب

فيا اذا ارتحل الى غير مذهبه

وتعزr خمسة وسبعين

سوطا ولا يتزوج بغيره به

يفتى ملقط * ارتحل الى

مذهب الشافعى يعزr

سراجية * قذف بالتعريض

يعزr حاوى * زنى بأمرأة

مئة يعزr اختيار * ادعى

على آخر انه وطئ أمته

وحبلت فقصت فان برهن

مطلب

العامى لا مذهب له

الحمد سقط للشبهة وقد الحق الشين بالمخاطب لان المعنى بل انت زان فعزير وظاهر التقيد
 بالقذف أنه لو شتم بالتعريض لا يعزير **(قوله)** فله قيمة النقصان اى له قدر ناقص من قيمتها
 ولم يذكر انه يحد أولا لعلمه تمام في بابه وتقدم قيل باب الشهادة على الزنا مالوزنى بأمة فقتلها
 انه يجب الحد والقيمة بالقتل وفي افضائها تفصيل طويل **(قوله)** وان حلف خصمه اى
 عند عدم البرهان **(قوله)** حتى يتوب او يموت عبارة غيره حتى يردّها وفي الهندية وغيرها
 قل محمد أحبسه أبدا حتى يردّها أو يموت **(قوله)** يعزير على الورع البارداخ قال في التتارخانية
 روى ان رجلا وجد ثمرة ملقاة فأخذها وعرفها مرارا ومراده اظهار ورعه وديانته
 فقال له عمر رضى الله تعالى عنه كلها يا بارداخ الورع فانه ورع بنفسه الله تعالى وضربه بالدرّة اه قلت
 به علم ان المراد ما كان على وجه الرياء كما أفاده بقوله البارداخ ففهم فلو كان من اهل الورع
 فهو ممدوح كما نقل أن امرأة سألت بعض الأئمة عن الغزل على ضوء العسس حين يمر على
 بيتها فقال من انت فقال انا اخت بشر الحافي فقال لها لا تفعلى فن خرج من
 بيتكم **(قوله)** التعزير لا يسقط بالتوبة لما مر ان الذى اذا لزمه التعزير فاسلم لم يسقط عنه
 لكن هذا مقيد بما اذا كان حقا لبعدها ماوجب حقت الله تعالى فانه يسقط كما في شهادات البحر
 حموى على الاشياء **(قوله)** قلت قد قدمناه لاصحابنا الخ تقدم ذلك عند قوله والشهادة
 على الشهادة وهذا جواب لقول الاشياء ولم أره لاصحابنا اه قلت وفي كفاية كافي الحاكم
 الشهيد و اذا كان المدعى عليه رجلا له مروءة وخطر استحسنت ان لا احبسه ولأعزيره اذا
 كان ذلك اول ما فعل وذكر عن الحسن رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صل الله عليه وسلم
 يخافوا عن عقوبة ذى المروءة الا في الحدود اه وقال البيهقي وفي الاجناس عن كفاية الاصل
 لو ادعى قبل انفسان شقيقة فاحتشوا انه ضربه عن رؤسا طوا وان كان المدعى عليه رجلا له
 مروءة وخطر استحسنت انه لا يعزير اذا كان اول ما فعل وفي نوادر ابن رستم عن محمد وعظ
 حتى لا يعود اليه فان عاد وتكرر منه ضرب التعزير قلت لمحمد والمروءة عندك في الدين
 والصلاح قل نعم وفي التمرناشي ان كان له خطر ومروءة فالقياس ان يعزير وفي الاستحسان
 لان كان اول ما فعل فن فعل اى مرة اخرى علم انه لم يكن ذا مروءة والمروءة مروءة شرعية
 وعقلية رسمية اه ملخصا * (تنبيه) * قال ابن حجر في الفتاوى الفقهية جاء الحديث من
 طرق كثيرة من رواية جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة منها اقبل ذوى الهيات عزراتهم
 الا الحدود وفسرهم الشافعى بأنهم الذين لا يعرفون بالشرف فزل احداهم الزلة فيترك وقيل
 هم اصحاب الصفات دون الكبار وقيل الذين اذا وقع منهم الذنب تابوا والاول اظهر وامتن
 اه ملخصا قلت وقول أئمتنا اذا كان اول ما فعل يشير الى التفسير الاول وكذا ما مر من
 تفسير المروءة **(قوله)** في حديث اتق الله لاتأتى الخ لفظ الجامع الصغير اتق الله يا أبا الوليد
 وقوله لاتأتى اصله لثلاث تاتى تخذف اللام وكذا في المتناوى ح قلت مقتضاه ان تاتى منصوب
 بأن المضمرة بعد اللام المقدرة مع ان شرط اضمار ان عدم وجود لا بعدها مثل لتعلم اى
 الحزين فلو وجدت امتنع الاضمار مثل لثلاث يعلم الا ان يقال سوغ ذلك عدم التصريح
 باللام التعليلية لكنه يتوقف على كون الرواية بالنصب والا فلا يظهر انه نفى بمعنى النهي مثل

فله قيمة النقصان وان
 حلف خصمه فله تعزير
 المدعى مئة * وفي الاشياء
 خدع امرأة انسان
 واخرجهما وزوجها نجس
 حتى يتوب او يموت لسبعه
 في الارض بالفساد * من
 له دعوى على آخر فلم
 يخذله فأمسك أهله بالظلمة
 خوفا وموهم وغرهم
 عزير * يعزير على الورع
 البارداخ كتعريف نحو
 ثمرة * التعزير لا يسقط
 بالتوبة كالحد ثم قال
 واستثنى الشافعى ذوى
 الهيات قلت قد قدمناه
 لاصحابنا عن القنية وغيرها
 وزاد الناطقى في اجناسه
 ما لم يكرر فيضرب التعزير
 وفي الحديث يخافوا عن
 عقوبة ذوى المروءة الا
 في الحد وفي شرح الجامع
 الصغير للمتناوى الشافعى
 في حديث اتق الله لاتأتى
 يوم القيامة يعبر تحمله
 على رقبته

فلارقت ولا فسوق او نهى والياء للاشباع وعلى كل فهو نهى عن المسبب والمراد النهى عن السبب مثل ولا تقتلوا انفسكم لا يفتنكم الشيطان اى لا تنقلوا سبب القتل والفتنة وهنا المراد النهى عن منع زكاة المواشى او السرقة التى هى سبب الاتيان بما ذكر وعلى هذا التقرير يظهر فى الحديث نكات لطيفة لا تخفى على المتأمل ففهم **(قوله له رغاء الح)** الرغاء صوت الابل كما ان الحوار صوت البقر والثواج بالناء المثلثة المضمومة وبعدها همزة مفتوحة ممدودة ثم جيم صوت الغنم ط **(قوله له قال يؤخذ منه)** عبارة الناموسى قال ابن التير اظن ان الحكماء اخذوا بتجريس السارق ونحوه من هذا الحديث ونحوه اهـ ح والتجريس بالقوم التسميع بم قاموس قلت وهو معنى التسمير الذى ذكروه عندنا فى شاهد الزور وفى التارخانية قال ابو حنيفة فى المشهور يطاف به ويشهر ولا يضرب وفى السراجة وعليه الفتوى وفى جامع العتاي التسمير ان يطاف به فى البلد وينادى عليه فى كل محلة ان هذا شاهد الزور فلا تشهدوه وذكر الحنفى فى كتابه انه يشهر على قولهما بغير الضرب والذى روى عن عمر انه يسبح وجهه فتأويله عند السرخسى انه بطريق السياسة اذا رأى المصلحة وعند الشيخ الامام انه التفضيح والتسمير فانه يسمى سوادا اهـ ما خلا سياتى تمامه قيل باب الرجوع عن الشهادة ان شاء الله تعالى والله سبحانه اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب السرقة

كتاب السرقة

(هـ) لغة اخذ الشئ من الغبر خفية ونسبة السرقة سرقة مجاز وشرا باعتبار الحرمة اخذه كذلك بغير حق نصا كان ام لا وباعتبار القطع (اخذ مكلف) ولو اتى او عدا او كافرا

عقبه الحدود لانه منافع الضمان فهستاقى قلت وكأنيهم ترجعوا اليها بالكتاب دون الباب لاشتغالها على بيان حكم الضمان الخارج عن الحدود فكانت غيرها من وجه فافردت عنها بكتاب متضمن لابواب تأمل قال القهستاني وهى نوعان لانها ما ان يكون ضررها بذى المال او بوجوبه بامانة المسلمين فالاول يسمى بالسرقة الصغرى والثانى بالكبرى بين حكمها فى الآخر لانها اقل وقوعا وقد اشتركا فى التعريف واكثر الشروط اى لان المعبر فى كل منهما اخذ المال خفية لكن الخفية فى الصغرى هى الخفية عن عين المالك او من يقوم مقامه كالودع والمستعير وفى الكبرى عن عين الامام المأثم حفظ طرق المسلمين وبلادهم كفى الفتح والشروط تعلم بما تاتى **(قوله له لغة اخذ الشئ الح)** فقد انهم مصدر وهى احدى خمسة فى القاموس سرق منه الشئ يسرق اى من باب ضرب سرقا محرركة وككتف وسرقة محرركة اى ككلمة وكفرجة اى يضم فسكون وسرقة بالفتح اى مع السكون والاسم السرقة بالفتح وكفرجة وككتف اهـ موضحا **(قوله خفية)** يضم الحاء وكسر هاء تن المصباح **(قوله مجاز)** اى من اطلاق المصدر واردة اسم المفعول كلخلق بمعنى المخلوق **(قوله له)** وشرا باعتبار الحرمة الح يعنى ان لها فى الشرع تعريفين تعريف باعتبار كونها محرمة وتعرف باعتبار ترتب حكم شرعى عليها وهو القطع ومرفظيره فى الزنا **(قوله له اخذه كذلك)** اى اخذ الشئ خفية **(قوله له اخذ مكلف)** شمل الاخذ حكما وهو ان يدخل جماعة من اللصوص منزل رجل وبأخذوا متاعه ويحملوه على ظهر واحد ويخرجوه من المنزل فن الكل يقدعون استجسانا وسياتى بجر واخرج الصبي والمجنون لان القطع عقوبة وهما ايضا من اهلها لكنهما يضمعان المال كافى البحر **(قوله له او عدا)** فهو كالحرها لان القطع لا يندفع بخلاف الجلب **(قوله له او كافرا)**

الاولى او ذميا لما في كافي احكام ان الحربي المستامن اذا سرق في دار الاسلام لم يقطع في قلوب
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اقدمه **(قوله)** او مجنونوا حال افقته (الاولى ان يقول
 او مجنونوا في غير حال اخذه لان قوله ولو اثنى الخ تعميم للمكلف فيصير المعنى اخذه مكلف ولو كان
 ذلك المكلف مجنونوا في حال افقته ولا يخفى فيه فانه في حال الافاقة عاقل لا مجنون الا ان يحمل
 حال افاقته طرفا لاخذ فكأنه قل اخذ مجنون في حال افاقته فيصدق عليه اخذ مكلف
 وانما سباه مجنونوا نفرا الى حاله في غير وقت الاخذ فيرجع الى ما قلنا تأمل والحاصل كافي البحر
 والنهر انه اذا كان مجنون ويثق فان سرق في حال افاقته قطع والا فلا اه بقولوا حتى بعد الاخذ
 هل يقطع ام تنتظر افقته قل السيد ابو السعود ظاهر ما قدمه في النهر من انه يشترط لاقامة
 الحد كونه من اهل الاعتبار يقتضي اشتراط افقته الا ان يفرق بين الجلد والقطع بان الذي
 يحصل به الجلد لا فائدة فيه قبلها لزال الالم قبل الاذقة بخلاف القطع اه قلت لكن في حد
 الشرب من البحر اذا أقر السكران بالسرقة ولم يقطع أسكره اخذته مال ثم قال شهد واعليه
 بالشرب وهو سكران قبلت وكذا بالزنا وهو سكران كما اذا زنى وهو سكران وكذا بالسرقة
 وهو سكران ويحد بعد الصبح ويقطع اه فهذا يفيد اشتراط صحوه الا ان يفرق بين الجنون
 والسكر بأن السكر له غاية بخلاف الجنون لكن الظاهر انتظار افقته لاندرأه الحد بالشبهة
 وهي هنا احتمال ابداء ما يسقطه اذا أفق كالا يقطع الاخرس لذلك تأمل **(قوله)** ناطق بصير
 زاد في البحر هنا قيدا آخر وهو كونه صاحب يد يسرى ورجل ينجي شخصيتين وميأني في فصل
 القلع **(قوله)** لجهله بما لا غيره) يعني ان مقتضى حاله ذلك **(قوله)** عشرة دراهم (لما رواه ابو
 حنيفة مرفوعا لا يقطع اليد في اقل من عشرة دراهم ورجح هذه على رواية ربع دينار ورواية
 ثلاثة دراهم لان الاخذ بالاكتر احوط احتيالا للدرء كما بسطه في الفتح واطلق الدراهم
 فانصرف الى المعهودة وهو ان تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل كما في الزكاة بحر
 ومنه في الهداية وغيره ويبحث فيه الكمال بأن الدراهم كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم مختلفة
 صنف عشرة وزن خمسة وصنف وزن ستة وصنف وزن عشرة فمقتضى ترجيحهم الاكثر فيأمر
 ترجيحها ايضا وانما في الشرب لئلاية **(قوله)** لم يقطع مضرورية) اي مع ان ذلك شرط للقطع
 في ظاهر الرواية **(قوله)** جاد) فلو سرق زيوف او نهرجة او ستوفة فلا يقطع الا ان تكون كثيرة
 قيمتها نصاب من الجياد بحر **(قوله)** او مقدارها) اي قيمة فلو سرق نصف دينار قيمته النصاب
 قطع عندنا بحر وهو عطف على عشرة اهـ **(قوله)** فلا يقطع ببقرة) هي القطعة المذابة
 من الذهب والفضة قاموس والمراد الثاني ط وهذا محترز كون العشرة مضرورية ومثله ما
 لو سرق اقل من وزن عشرة فضة تساوي عشرة مسكوكة لا يقطع لانه يخالف للنص في محل
 النص وهو ان يسرق فضة وزن عشرة وكذا في الفتح فأود ان الفضة غير المسكوكة يعتبر فيها
 الوزن والقيمة اي كون وزنها عشرة تساوي عشرة مسكوكة فلا يقطع لو نقص الوزن عن عشرة
 وان بلغ قيمة المسكوكة كسائنا هذه ولا في عكسه كسائلة النقرة **(قوله)** ولا بدنيار) محترز قوله
 او قيمتها او ذمها ان غير الدراهم يقوم بها وان كان ذهبا كافي الفتح **(قوله)** وقت السرقة ووقت
 القلع) فلو كانت قيمته يوم السرقة عشرة وانقص وقت القلع لم يقطع الا اذا كان النقص ليعب

او مجنونوا حال افاقته (ناطق
 بصير) فلا يقطع اخرس
 لاحتمال نطقه بشبهة ولا اعنى
 لجهله بما لا غيره (عشرة
 دراهم) لم يقل مضرورية
 لما في المغرب الدرهم اسم
 للمضرورية (جياد او
 مقدارها) فلا يقطع ببقرة
 وزنها عشرة لتساوي
 عشرة مضرورية ولا بدنيار
 قيمته دون عشرة وتعتبر
 القيمة وقت السرقة
 ووقت القلع

حدث أو لقوات بعض العيين كافي الفتح والنهر (قوله) مكانه) فلو سرق في بلد ما قيمته فيها عشرة
فأخذ في أخرى وقيمتها أقل لا يقطع فتح (قوله) بتقويم عدلين) حال من قوله أو مقدارها (قوله)
عند اختلاف المقومين) أي بان قوموه عدلان بنصاب وعدلان آخران بأقل منه وأماو اختلفوا
بعد اتفاقهم على النصاب فإنه لا يضر كاهو ظاهر (قوله) إذا كان وعاءها عادة) لأن التقصديه
يقع على سرقة الدراهم الأتري أنه لو سرق كسافيه دراهم كثيرة يقطع وإن كان الكيس يساوي
دراهما بخروفيهم منه أنه لو علم بتأني الثوب يقطع كما صرح به في المبسوط لأن المعتبر ظهور قصد
النصاب وكون المسروق كسافيه دلالة التقصيد ولا يقبل قوله لم أقصد لم أعلم كافي الفتح فأقراره
بالعلم بتأني الثوب فيه دلالة التقصيد بالأولى (قوله) ولا ينتظر) أي إذا طلب المالك تضمينه فله
ذلك في الحال لو جود سبه لأنه لا يقدر على تسليمه للحال فصار مستهلكا (قوله) خفية) خرج
به الأخذ مغالبة أو أنها فلا يقطع به لو كان في المصر نهارا وإن دخل خفية استحسانا نهر (قوله)
وابتداء فقط لو ليلا) حتى لو دخل البيت ليلا خفية ثم أخذ المال بمجاهرة ولو بعد مقاتلة من في يده
قطع بجر (قوله) وهل العبرة) أي في الخفية لزعم السارق أن رب الدار لم يعلم به أم لزعم أحدها
وإن كان رب الدار فيه خلاف ويظهر ذلك فيما لوطن السارق أن رب الدار علم به مع أنه لم يعلم
فالخفية هنا في زعم رب الدار لا في زعم السارق ففي الزبلي لا يقطع لأنه جهر في زعمه وفي
الحلاصة والمحيط والذخيرة قطع اكتفاء بزعم الخفية وكذا لو لم يعلم اتفاقا وأما لو علم فلا يقطع فالسئلة
رباعية كما أفاده في البحر (قوله) من صاحب يد صحيحة) حتى لو سرق عشرة ودعية عند رجل
ولو لعشرة رجال يقطع فتح (قوله) فلا يقطع السارق من السارق) هكذا أطلقه الكرخي
والطحاوي لأن يده ليست بدامنة ولا ملك فكان ضائعا فلنا نعم لكن يده يد غضب والسارق
منه يقطع والخفي مافي نوادر هشام عن محمد أن قطعت الأول لم أقطع الثاني وإن دأرت عند الحد
قطعت ومثله في أمالي أبي يوسف كذا في الفتح نهر وعلى هذا التفصيل مشي المصنف في الباب
الآتي * (تنبيه) * في كافي الحاكم ولا يقطع السارق من مال الحربى المستأمن (قوله) مما
لا يتسارع إليه الفساد) سيأتي في هذا في المتن مع أشياء أخر لا يقطع بها فإذا كان مراده استيفاء
الشروط كان عليه ذكر الباقي تأمل (قوله) متقوما مطلقا) أي عند أهل كل دين ط (قوله)
فلا يقطع بسرقة خمر مسلم) هذه العبارة مع التطويل لا تشمل سرقة المسلم خمر الذي ولو قال
فلا قطع بسرقة خمر لكان أخصروا شملها ح (قوله) بدائع) تمام عبارتها على مافي
البحر فلو سرق بعض تجار المسلمين من البعض في دار الحرب ثم خرجوا إلى دار الإسلام فأخذ
السارق لا يقطعه الإمام أه قلت وظاهره أن الحكم كذلك لو سرق في دار البني ثم خرجوا
إلى دار العدل تأمل ولم يذكر سرقة أهل العدل من أهل البني وعكسه وفي كافي الحاكم رجل
من أهل العدل اغار على عسكري البني ليلا فسرقت من رجل منهم مالا فخذه إلى أمام العدل
لا يقطعه لأن لاهل العدل أخذ أموالهم على وجه السرقة وبمسكة إلى أن يتوبوا
أو يموتوا وفي العكس لو أخذ بعد ذلك فأتى به أمام أهل العدل لا يقطعه أيضا لأنه محارب
يستحل هذا أه ما خلا (قوله) من حرز) هو على قسمين حرز بنفسه وهو كل بقعة معدة

ومكانه بتقديم عدلين لهما
معرفتها بقيمة ولا يقطع عند
اختلاف المقومين ظهريه
(مقصودة) بالأخذ فلا يقطع
شوب قيمته دون عشرة وفيه
دينار أو دراهم مصرورة
إلا إذا كان وعاء لها عادة
تجنيس (ظاهرة الأخر) خارج
فلو ابتاع دينار في الحرز
وخرج لم يقطع ولا ينتظر
تعوطة بل يضمن مثله لأنه
استهلكه وهو سبب الضمان
للحال (خفية) ابتداء
وانتهالوا الأخذ نهارا ومنه
ما بين العشاءين وابتداء
فقط لو ليلا وهل العبرة
لزعم أحدها خلاف (من
صاحب يد صحيحة) فلا
يقطع السارق من السارق
فتح (مما لا يتسارع إليه
الفساد) كالجم وفواكه
مجنبي ولا بد من كون
المسروق متقوما مطلقا
فلا يقطع بسرقة خمر مسلم
مسلم كان السارق أو ذميا
وكذا الذي إذا سرق من
ذمي خمر أو خنزيرا أو
مئة لا يقطع أعدم تقومها
عندنا ذكره الباقي (في
دار العدل) فلا يقطع
بسرقة في دار حرب أو بني
بدائع (من حرز)

للاحرار ممنوع من الدخول فيها الا باذن كالدور والحواليات والحُجْم والحِزَان والصناديق او بغيره وهو كل مكان غير معد للاحرار وفيه حافظ كالمساجد والطرق والصحراء وفي القنية لوسرق المدفون في مغارة يقطع بحر قلت وجزم المقدسي يضعف ما في القنية كاذك كره في التناش **(قوله)** بكرة واحدة فلو اخرج بعضه ثم دخل واخرج باقيه لم يقطع زبله وغيره قلت وهذا لو اخرجته الى خارج الدار لما في الجوهره ولو دخل دارا فسرق من بيت منها درهما فأخرجه الى صحنها ثم عاد فسرق درهما آخر وهكذا حتى سرق عشرة فهذه سرقة واحدة فاذا اخرج العشرة من الدار قطع وان خرج في كل مرة من الدار ثم عاد حتى فعل ذلك عشر مرات لم يقطع لانها سرقات اه ومثله في التارخانية لكن ذكر في الجوهره ايضا لو اخرج نصابا من حرز مرتين فصاعدا ان تحلل بينهما اطلاع المالك فاصاح النقب او غلق الباب فالأخراج الثاني سرقة أخرى فلا يجب القطع اذا كان المخرج في كل دفعة دون نصاب وان لم يتحلل ذلك قطع اه ومثله في النهر عن السراج قيل فصل القطع فقوله وان لم يتحلل ذلك قطع يقتضي انه لو اخرج بعض النصاب الى خارج الدار ثم عاد قبل اطلاع المالك واصلاحه النقب او اغلاقه الباب انه يقطع وهو خلاف ما أطلقه هو وغيره من عدم القطع كعاملته لانه لم يصدق عليه انه في كل مرة اخرج نصابا من حرز بل بعض النصاب نعم اطلاع المالك له اعتبار في مسألة اخرى ذكرها في الجوهره ايضا وهي لو نقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئا الا في الليلة الثانية ان كان ظاهرا وعلم به رب المنزل ولم يسده لم يقطع والاقطع اه ووجهه ظاهر وهو انه لو علم به ولم يسده لم يبق حرزا والابق حرزا اذ لم يبق حرزا لزم ان لا تحقق سرقة بعده تلك الحرز **(قوله)** اتحد مالكم (تعدد) فلو سرق واحد من جماعة قطع ولو سرق اثنان نصابا من واحد فلا قطع عليهما فالعبرة بالنصاب في حق السارق لا المسروق منه بشرط ان يكون الحرز واحدا فلو سرق نصابا من منزلين فلا قطع والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة افسس في دار كل واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهما قطع بخلاف ما اذا كانت الدار عظيمة فيها جحر كافى البدائع بحر وستأ في مسألة الجحر **(قوله)** لاشبهة ولا تأويل فيه) اخرج بالاول السرقة من دار ابية ونحوه وبالثاني سرقة مصحف لتأويل اخذه للقراءة افاده ط **(قوله)** وثبت ذلك الخ) لا يصح كون ذلك جزءا من التعريف بل هو شرط للقطع كأفاده بقوله فيقطع ان أقر مرة او شهد رجلان الخ تأمل **(قوله)** واليه رجع الثاني) اي ابو يوسف وكان الاول يقول لا يقطع الا اذا أقر مرتين في مجلسين مختلفين كافى الزبلى **(قوله)** ومن المتأخرين من أفتى بصحته) مقتضى صنيعه ان ذلك صحيح في حق القطع ولا يخفى ما فيه لان القطع حد يسقط بالشبهة والانكار اعظم شبهة مع انه سيأتي انه لا قطع ينكول عن التين وانه لو أقر ثم هرب لا يتبع فيعتن حمل ما ذكره على صحتة في حق الضمان **(قوله)** او شهد رجلان) فلا يقبل رجل وامرأتان للقطع بل للعلم وكذا الشهادة على الشهادة كافى كافى الحاكم **(قوله)** ولو عبدا) تعميم للضمير في عليه القدر بدقوله او شهد رجلان وسأ في الكلام على سرقة العبد في الباب الآتي **(قوله)** وسألهما الامام كيف هي) ليعلم انه اخرج من الحرز او ناول من هو خارج وأين هي ليعلم انها ليست في دار الحرب وكهي ليعلم انها نصاب أم لا **(قوله)** زاد في الدرر) نقله في البحر ايضا عن الهداية وقال السؤال عن الماهية

بكرة واحدة اتحد مالكم أم تعدد (لا شبهة ولا تأويل فيه) وثبت ذلك عند الامام كما يتضح (فيقطع ان أقرها مرة) واليه رجع الثاني (طائعا) فاقراه بها مكرها باطل ومن المتأخرين من أفتى بصحته ظهيرية زاد القهستاني معزيا لحزاة المفتين ويحل ضربه ليقرب وسنحققه (أو شهد رجلان) ولو عبدا شرط حضرة مولاه ولا تقبل على اقراره ولو بحضرته (وسألهما الامام كيف هي واين هي) زاد في الدرر وما هي ومتى هي

لاطلاعها على استراق السمع والنقص من اركان الصلاة وعن الزمان لاحتمال التقادم ذاد في الكافي انه يسألهما عن السرقة او اذسرقه كل مال لاوجب القطع **(قوله** ومن سرق) ليعلم انه ذو رحم محرم منه أم لا **(قوله** وبها) اي المذكورات وهو عطف على قوله وسألهما **(قوله** احتيالا) علة للسؤال **(قوله** ويحبسه حتى يسأل عن الشهود) اي عن عدالتهم قال في الشربلية يشير الى مقاله الكمال ان القاضي لو عرف الشهود بالعدالة قطعه اه وعله على القول بأن القاضي يقضى بعلمه وهو خلاف المختار الآن اه وهذا اشتباه فان قضاء بالقطع بالينة لا بعلمه وعلمه بعدالة الشهود المتوقف عايبا القضاء بالقطع ليس قضاء به حموى قلت على انه مر في الباب السابق ان في حقوقه تعالى يقضى القاضي بعلمه اتفاقا وقد صرح في البحر عن الكشف بأن وجوب القطع حق لله تعالى على الخلو **(قوله** لعدم الكفالة في الحدود) لانه اذا جاز أخذ الكفيل بالنفس لا يجبس **(قوله** الا الزمان) لان تقادم العهد لا يمنع صحة الاقرار بها نوح عن المبسوط والمحيط واعتضه الحموى بأنه يجوز ان تكون السرقة في صباه فلا يبعد قلت لكن قال في حاوى الزاهدى لو ثبت السرقة بالاقرار لا يلزم السؤال عن زمانها حتى قال في اسع لو قال سرت في زمان الصبا يقطع ولا يلتفت الى قوله اه ونفط أسع رمز لكتاب الاسرار **(قوله** الا المكان) المناسب والا المكان بالمعطف لانه في الفتح استثنى الزمان والمكان **(قوله** تحريف) اي لجواز ان يكون في دار الحرب والمراد ان ذكر المكان في عبارة الفتح غير صحيح **(قوله** وكذا المورجع احدثهم) اي احد السارقين المقربين **(قوله** او قال) اي احد السارقين **(قوله** اوشهدا على اقراره) اي اقرار السارق **(قوله** فلا قطع) اي في المسائل الثلاث اما في الاولى فلانه اذا سقط عن البعض شبهة سقط عن الباقين كافي الكافي والرجوع ودعوى الملك شبهة * وامافي الثالثة فلان وجود الاقرار بمنزلة الرجوع وهو لو اقر صريحا يصح رجوعه فكذا لو شهدا على اقراره والسكوت في باب الشهادة جعل انكارا حكما كاذكره المصنف **(قوله** ونقله شارح الوهبانية الخ) حاصله ما نقله عن المبسوط أنه لو اقر ثم هرب لم يقطع ولو في فوره لان الهرب دليل الرجوع ولورجع لا يقطع فكذا اذا هرب بل يضمن المال وأما لو هرب بعد الشهادة ولو قبل الحكم فان أخذ في فوره قطع والا فان حد السرقة لا يقام بالينة بعد التقادم والمعارض في الحدود بعد القضاء قبل الاستيفاء كالمعارض قبل القضاء اه وبه ظهر ان قول المصنف تبعاً للظهيرية فان في فوره لا يقطع صوابه ولو في فوره ليعلم انه بعد التقادم لا يقطع ايضا وأجيب بأنه قيد بالقورية ليصح قوله بخلاف الشهادة لانه بعد التقادم لا يخالف الاقرار الشهادة في عدم القطع على انه اذا كان لا يقطع بالهرب في فور الاقرار لا يقطع بعد التقادم فيه بالاولى كما أقده ح لكن لا يخفى ما في العبارة من الاهام والعبارة المحرزة عبارة كافي الحاكم وهي واذا أقر بالسرقة ثم هرب لم يطلب وان كان ذلك بشهود طلب مادام في فوره ذلك **(قوله** ولا قطع بتكول) اي تكول السارق عن الحلف عند القاضي **(قوله** لاقراره على نفسه) علة للزوم المال في المستثنين لان التكول اقرار معنى واقرار السيد على عبده يوجب توجه المطالبة على نفسه أقده ط **(قوله** ونقل) اي في التهستاني ومثله في الذخيرة وهو تأييد لما قبله حيث سماه جورا شبهها بالعدن

(ومن سرق وبهاها)

احتياالا بدر. ويحبسه حتى

يسأل عن الشهود اعدم

الكفالة في الحدود ويسأل

المقرر عن الكل الا الزمان

وما في الفتح الامكان

تحريف نهر (وصح

رجوعه عن اقراره بها)

وان ضمن المال وكذا

لورجع احدثهم او قال

هو مالى اوشهدا على

اقراره بها وهو يجحد او

يسكت فلا قطع شرح

وهبانية (فان اقراره بها

هرب فان في فوره لا ينع

بخلاف الشهادة) كذا نقله

المصنف عن الظهيرية

ونقله شارح الوهبانية بلا

قيد القورية (ولا قطع

بتكول واقرار مولى على

عبده بها وان لزم المال)

لاقراره على نفسه (و

السارق لا يفي بعقوبته)

لانه جور تخييس وعزاء

القهستاني للواقعات معالا

بأنه خلاف الشرع ومثله

في السراجية ونقل عن

التخييس

فأنى بالسرقه فقال
سبحان الله ما رأيت جورا
أشبه بالعدل من هذا وفي
أكبره الزيادة من انشاخ
من ألقى بصحة اقراره بها
مكرها وعن الحسن نخل
ضربه حتى يقر ما يظهر
العظم وتقل المصنف عن
ابن المغز الحنفى صح انه عليه
الصلاة والسلام امر
الزبير بن العوام بتعذيب
بعض المعاهدين حين كنتم
كثرا حتى بن اخطب ففعل
فدلهم على المال قال وهو
الذى يسع الناس وعليه
العمل والافتاتهادة على
السرقا اندر الامور ثم
نقل عن الزبائى فى آخر
باب قطع الطرقي جواز
ذلك سياسة واقره المصنف
تبعا للبحر وابن الكمال
زاد فى النهروينى التعويل
عليه فى زماننا لغلبة الفساد
ويحمل ما فى التجنيس على
زمانهم ثم نقل المصنف قبله
عن الفقيه لو كسر سنه او
يده ضمن الشاكي ارشه
كالمال لا لو حصل ذلك
بتسوره الجدار او مات
بالضرب لتسوده وعن
الذخيرة لو سعد السطح
لغير خوف التمدب فسقط
مات ثم ظهرت السرقه
على يد آخر

(قوله عن عصام) هم عصام بن يوسف من اصحاب ابى يوسف ومحمد ومن أقران محمد بن
سماه وابن رستم وابى حفص البخارى (قوله المثل) اى سألهم حبان بن جبلة امير بلخ رمل
(قوله ساري ويمن) تعجب من طلب الميمن منه فإنه لا يبالي لاقدام على ما هو اشد جناية لكن
السرع لم يعتبر هذا (قوله فقال) اى عصام (قوله ما رأيت جورا الخ) ساء جورا باعتبار
الصورة والافهو عدل حيث توصل به الى اظهار الحق وتقدم ان للقاضى تعزيز الميهم وقدمنا
بيان (قوله) بصحة اقراره بهامكرها) اى فى حق الضمان لافى حق القطع كما قدمناه (قوله) وعن
الحسن) هو ابن زياد من اصحاب الامام (قوله نخل ضربه الخ) لم يصرح الحسن به بل هو
مفهوم كلامه قال فى البحر وسئل الحسن بن زياد أيعلى ضرب السارق حتى يقر قال ما لم يقطع
اللحم لا يئين العظم ولم يزد على هذا اه كلام البحر وهو ضرب مثل اى ما لم يعاقب لا تظهر
السرقه فى عبارة الشارح فسقط من الكتاب ومن قلعه بدليل انه فى شرحه على المتن فى ذكر عبارة
الحسن على وجهها فلم يكن ما هنا تصرفا منه بسوء فهمه اذ لم يحدد هذا الشارح التفاضل وصل فى
البلادة الى ما زعمه من هو موع بالاعتراض عليه فانهم (قوله) عن ابن العز) اى فى كتابه التنبيه
على مشكلات الهداية حيث قال الذى عليه جمهور الفقهاء فى المتهم بسرقة ونحوها ان ينظر
فاما ان يكون معروفا بالبر لم تجز مطالبته ولا عقوبته وهل يخالف قولان ومنهم من قال يعزز
متهمه واما ان يكون مجهول الحال فيجب حتى يكشف امره قبل شهر او قبل باجتهاد ولى الامر
وان كان معروفا بالنجور فقالت طائفة يضربه الى اى او للقاضى وقالت طائفة يضربه الى
دون القاضى ومنهم من قال لا يضربه وقد ثبت فى الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الزبير
ابن العوام ان يس بعض المعاهدين بالعذاب لما كنتم اخبراه بالمال الذى كان صلى الله تعالى عليه
وسلم قد عاهدكم عليه وقال له أين كنز حتى بن اخطب فقال يا محمد انفذته النفقات والحروب
فقال المال كثير والمسئلة اقرب وقال للزبير دونك هذا فسه الزبير بشئ من العذاب فدلهم
على المال وهو الذى يسع الناس وعليه العمل الخ وتامه فى المنع (قوله ثم نقل) اى الى المصنف
وقوله جواز ذلك اى جواز ضرب المتهم حيث قال نقلا عن الزبائى ومنها اى ومن السياسة
ما حكى عن الفقيه ابى بكر الاعمش ان المدعى عليه اذا انكر فلا امام ان يعمل فيه با أكبر رأيه
فان غاب على ظنه انه سارق وان المسروق عنده عاقبه ويجوز ذلك كالور آه الامام مع الفساد فى
محاسن الشرع وكالور آه يشئ مع السراق وبغلبة الظن احازوا قتل النفس كما اذا دخل عليه
رجل شاهرا سيفه وغلب على ظنه انه يقتله اه (قوله) اقلبة الفساد) تمام عبارة النهرو
وكيف يؤتى للسارق ليلا بالينة بل ولا فى النهار اه يعنى لا يتوقف جواز ضربه على اقامة
الينة حيث كان من اهل التهمة وتقدم فى التعزيز ان للقاضى تعزيز المتهم وقدمنا هناك عن
ابن القيم حكاية الاجماع على ذلك وقد سمعت آنفا تصریح الزبائى بأن هذا من السياسة
وبه يعلم ان للقاضى فعل الساسه (قوله) ويحمل ما فى التجنيس) وهو ما قدمه المصنف من
أنه لا يلقى بعقوبة السارق (قوله) كسر سنه) يضم اوله مبنيا للمجهول وأصل العبارة لو شكوا
لوالى غير حق فأنى نقاد فنبشرك الشكوى عليه فكسر سنه او يده الخ (قوله) كالمال) اى كايضمن
لو غرمه الوالى مالا (قوله) لا حصل) اى لا يضمن الارش لو حسه الوالى فهرب وتسور

جدار السجن فحصل ما ذكر من كسر سته أو يده أو مات. ضرب القائد **(قوله)** كان للورثة أخذ الشاكي بدية أبيهم) الظاهر أنه لا يثنى مأمراً عن أغنية تعليقه بظهور تعديه هنا أي حيث ظهرت السرقة على يد آخر بخلاف ما مر تأمل **(قوله)** تعديه في هذا التسبب) قال في المذخبة بعد عزوه المسئلة لمجموع التوازل قيل هذا الجواب مستقيم في حق الغرامة أصله السعاية غير مستقيم في حق الدية لأنه صعد السطح بأختياره وقيل هو مستقيم في الدية أيضاً لأنه مكره على الصعود للفرار من حيث المعنى اه وقوله أصله السعاية أي أن الأصل في ذات أقصمهم الساعي إذا كان غير حق **(قوله)** وسيجيء في الغصب) حيث قل متاوسر حاوسى إلى سلطان بمن يؤذيه والحال أنه لا يدفع بلا رفع إلى السلطان أو سعى بمن يباشر الفسق ولا يمنع منه أو قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم أنه قد وجد كذا فغرمه السلطان شيئاً لا يضمن في هذه المذكورات ولو غرم السلطان البتة يمثل هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لوسى غير حق عند محمد زجره له أي للساعي وبه يفتى وعزروا ولو الساعي عبداً طوبى بعد عقبه ولو مات الساعي فلم يمسى به أن يأخذ قدر الحسran من تركته هو الصحيح جواهر الفتاوى ونقل المصنف أنه لو مات المشكو عليه بسقوطه من سطح خوفاً غم الشاكي دية لومات بالضرب لتدوره وقد مر في باب السرقة اه قلت أنت خير بأن ما ذكره في باب السرقة مخالف لما عراه إليها ثم حاصل ما كره من ضمان الساعي أنه لو سعى بحق لا يضمن ولو بلا حق فإن كان السلطان يغرم يمثل هذه السعاية البتة يضمن وإن كان قد يغرم وقد لا يغرم لا يضمن والفتوى على قول محمد من ضمان الساعي غير حق مطلقاً ويعزربل قدما باحقة قله بل أنفى بعض مشايخ المذهب بكفره **(قوله)** لم يسرقه منى) المناسب عطفه بأولاً لأنه مسألة ثانية ففى كافى الحاكم أو قال لم يسرقه منى وإنما كنت أو دعت **(قوله)** فلا قطع) اما لو قل عفوت عنه لم يقطع القطع كافى الحاكم أي لأن القطع محض حقه تعالى فلا يملك إسقاطه بخلاف ما قبله لأنه ثبت في ضمن ثبوت حق العبد وقد بطل بأقراره فبطل ما فى ضمنه تأمل **(قوله)** وتذب تلقينه) المناسب ذكره عند قوله أن أقر بها أي تدب الامام أن يلقنه كافى لما أخرجه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أتى بلص قد اعترف ولم يوجد معه مناع فقال صلى الله عليه وسلم ما أخالك سرق قال بلى يا رسول الله فأعاده عليه الصلاة والسلام مرتين أو ثلاثاً فأمر به فقطع وتماهه في الفتح **(قوله)** في حقهما) متعلق بلا قطع ح أي لا قطع في حق الكافر ولا في حق المسلم ولعل وجهه أنها سرقة واحدة فلما بطلت الشهادة في حق المسلم بطلت في حق الكافر وأما الضمان فلا شك في انتفاءه عن المسلم وهل يضمن الكافر حصته منها الظاهر نعم قلت وفي كافى الحاكم لو شهد رجلان على رجلين بسرقة واحد السارقين غائب قطع الحاضر فإن جاء الغائب لم يقطع حتى تعاد عليه تلك البيئة أو غيرها فيقطع اه فليُنظر الفرق بين المسئلتين ولعل وجهه أن الكافر ليس أهلاً للشهادة على المسلم بخلاف شهادة المسلم على الغائب فإن المانع من قبولها الغيبة لا عدم الأهلية **(قوله)** تشارك جمع) أي في دخول الحرز بقريته قوله وإن أخذ المال بعضهم قال في الفتح وأما وضها في دخول الكل لأنه لو دخل بعضهم اشتركوا بعد ذلك في فعل السرقة لا يقطع إلا الداخل إن عرف بعينه وإن لم يعرف عزروا كلهم وأبدحهم إلى أن تظهر توبتهم

٢ مطلب

في ضمان الساعي

كان للورثة أخذ الشاكي بدية أبيهم وبما غرمه للسلطان لتعديه في هذا التسبب وسيجيء في الغصب (قضى بالقطع بينة أو اقرار فصال المسروق منه هذا متاعلم يسرقه منى) وإنما كنت أو دعت (أو قال شهد شهودى يزور أو أقر هو بباطل أو ما أشبه ذلك فلا قطع) وتذب تلقينه لا يقر بالسرقة (كا) لا قطع (لو شهد كافران على كافر وسلم به في حقهما) أي الكافر والمسلم ظهيرة (تشارك جمع وأصاب كلا قدر نصاب قطعوا وإن أخذ المال بعضهم)

اه وقد بقوله واصاب كالنصاب لانه لو اصابه اقل لم يقطع بل يضمن ما اصابه من ذلك جوهره
(قوله استحصانا) والقياس ان يقطع الحامل وحده وهو قول زفر والائمة الثلاثة فتح **(قوله)**
 او محرم اى ذو رجم محرم من المسروق منه بجر **(قوله)** لم يقطع احد اطلقه فشم ما ذاقولى
 الاخذ الكبير القلاء خلا فلا بن يوسف كافي الزيايى **(قوله لا يقطع)** هذا قول ابى حنيفة الاول
 وقوله الاخير يقطع كى اى قريبا وبه صرح فى التارخانية وغيرها **(قوله سوى رجم)** فى بعض
 النسخ سوى جلدوهى الصواب وان كان الاول هو الذى فى الفتح والبحر والثرى فقلع كافي
 الحاكم فقد ردده فى الشرى لانه يخالف لما قدموه فى حد الزنا بالرجم من انه اذا غاب الشهود او
 ما واسقط الحد فتنج استثناء الجلد فانه يقام حال الغيبة والموت بخلافى الرجم لاشتراط بدء الشهود به
 وعبرة كافي الحاكم فى الحدود مصرحة بذلك وكذلك عبارته فى السركة ونصها واذا كان اى
 المسروق منه حاضر او الشاهدان غائبان لم يقطع ايضا حتى يحضروا وقال ابو حنيفة بعد ذلك يقطع
 وهو قول صاحبيه وكذا الموت وكذلك هذا فى كل حد وحقوق سوى الرجم ويمضى القصاص وان لم
 يحضر واستحصانا لانه من حقوق الناس اه فهذا تصريح الحاكم فى الحدود والسركة بما قلنا فثبت به
 اه قات والظاهر ان نسخة الكافى التى وقعت لصاحب الفتح سقط منها قوله وقال ابو حنيفة اى قوله
 وكذلك الموت فوقع الخلل فى اشتراط حضور الشاهدين وفى استثناء الرجم لان الاستثناء وقع من
 القول الاخير الذى رجع اليه الامام فكان الصل عليه لان ما رجع عنه المجتهد بمنزلة المنسوخ ولذا
 صرح فى شرح الوهبانية بتصحيح قوله الاخير جزى الله تعالى الشرى لالى خيرا على هذا
 التنبيه الحسن **(قوله تصحيح خلافة)** اى خلاف قوله لا يقطع وهذا هو الصواب كما علمت
(قوله ويقطع بساج) قال الزمخشري الساج خشب اسود زرين يجلب من بلاد الهند ولا تكاد
 الارض تلبيه والجمع سيجان مثل نارونيران وقال بعضهم الساج يشبه الينوس وهو اقل سوادا منه
 مصباح **(قوله وهذا)** بالفتح والقصر هو الرجم **(قوله يفتح الباب)** كذا فى البحر عن الطلبة ومثله
 فى الفتح والنهر ورايت فى المصباح ضبطه بضمها وقال انه خشب معروف وهو معرب ويجلب من
 الهند واسمه بالعربية ساسم بهمزة وزان جمع **(قوله وعود)** بالضم الخشب جمعه عودان واعواد الة
 من المعازف قاموس قلت والمراد هنا الاول وهو الطيب لان آله الله لا يقطع بها كى اى **(قوله)**
 وادهان جمع دهن كزيت وشيرج **(قوله وورس)** نبات اصفر يزرع باليمن ويصير به قبل هو
 صنف من الكركم وقيل يشبه مصباح **(قوله وصندل)** خشب معروف طبيا الرائحة **(قوله)**
 وفصوص خضر فيدا الحضر اتفاقى درمى **(قوله وزرجد)** جوهر معروف ويقال هو
 الزمرد مصباح **(قوله وامل)** بالتحفيف ما يخدمه الحطب الاحمر غير الزنجفر والدود و يطلق
 على نوع من الزمرد ط وفي بعض النسخ لعاء وهو شجر مجازى كفى القاموس تأمل **(قوله)**
 غير مركب احتراز به عن باب الدار المركب فانه لا يقطع به كى اى ثم انه بشرط للقطع هنا
 ان يكون فى الحرز وان يكون خفيفا لا ينقل حملة على الواحد لانه لا يرغب فى سرقة
 التقليل من الابواب كما فى الهداية والزيايى قال الفتح وينظر فيه بأن نقله لا ينافى ماله
 ولا ينافى انما نقل فيه رغبة الواحد لا الجماعة ولو صح هذا امتنع القطع فى فردة حمل
 من فئس ونحوه وهو منتف واذا اطلق الحاكم فى الكفى القطع اه وأجيب بانه انما يرد

قوله كلاب نصاب كذا بالاصل
 المقابل على خط المؤلف
 والذى فى المتن بأيدىنا كلاب
 قدر نصاب كما ترى اه
 مصححه

استحصانا سدا لسباب
 الفساد ولو فهم صغير او
 مجنون او معتوه او محرم
 لم يقطع أحد (وشرط
 للقطع حضور شاهديهما
 وقته) وقت القطع
 (كحضور المدعى) بنفسه
 (حتى لو غابا وما لا يقطع)
 وهذا فى كل حد سوى
 رجم وقود بجر قلت لكن
 نقل المصنف فى الباب
 الآتى تصحيح خلافة
 فتنه (ويقطع بساج وقا
 وأينوس) بفتح الباء
 (وعود ومسك وادهان
 وورس وزعفران وصندل
 وعبر وفصوص خضر)
 اى زمرد (وياقوت
 وزرجد والؤلؤ وامل)
 وغير زوج واما وباب
 غير مركب

لأنه يقل الثقل من الأبواب قلت لا يخفى أن هذا هو منشأ النظر فاقهم **(قوله ولو متخذين)** أي الأبناء والباب أشار به إلى أن قوله من خشب غير قيد لأن المراد ما دخلته الصنعة فالتحق بالاموال النفيسة بخلاف الاواني المتخذة من الخشب والقصب فلا قطع بها لأن الصنعة لم تغلب فيها حتى لاتضعاف قيمتها ولا تحرز حتى لو غلبت كأواني اللبن والماء من الخشب في بلاد السودان يقطع بها لما ذكرنا وكذا الحصر البغداوة لغلبة الصنعة على الأصل افاده في البحر ومثله في الزيلبي **(قوله ولا يوجد في دار العدل الخ)** الأولى التعبير بدار الاسلام قال في الفتح فاما كونها توجد في دار الحرب فليس شبهة في سقوط القطع لأن سائر الاموال حتى الدنانير والدراهم مباحة في دار الحرب ومع هذا يقطع فيها في دارنا اهـ **(قوله لا يقطع بتافه الخ)** أي اذا سرق من حرز لاشبهة فيه بعد أن أخذ وأحرز وصار تملوكا فتح **(قوله لا يوجد مباحا في دارنا)** أي يوجد جنسه مباحا في الأصل بصورة الأصلية بأن لم يحدث فيه صنعة متقومة غير مرغوب فيه فيخرج بصورة الابواب والاواني من الخشب وبغير مرغوب فيه نحو المعادن من الذهب والفضة والياقوت واللؤلؤ ونحوها من الاحجار فيقطع لكونها مرغوبا فيها وعلى هذا نظر بعضهم في الزرنيخ بأنه ينبغي القطع به لاحترازه في دكاكين العطارين كسائر الاموال بخلاف الخشب لأنه انما يدخل الدور للعمارة فكان احترازه ناقصا بخلاف الساج والابنوس واختلاف في الوسمة والخاء والوجه القطع لاحترازه عادة في الدكاكين كذا في الفتح ومفاده اعتبار العادة في الاحتراز **(قوله لا يحرز عادة)** احتراز عن الساج والابنوس قلت وقد جرت العادة باحتراز بعض الخشب كالخروط والمنشور دقوقا وعواميد ونحو ذلك فينبغي القطع به كما يفيد مامر تأمل **(قوله ولو مليحا)** بتشديد اللام ودخل فيه الطري بالاولى **(قوله وطير)** لأن الطير يطير فيقل احترازه فتح **(قوله وصيد)** هو الحيوان الممنوع المتوحش باصل خلقته اما بقوائمه او بجناحيه فالسلك ليس منه ابن كال **(قوله زرنيخ)** بالكسر فارسي معرب مصباح **(قوله ومغرة)** بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وتحرك الطين الاحمر وظاهر كلام الصحاح والقاموس ان التسكين هو الاصل والتحرير خلافه وظاهر المصباح العكس نوح **(قوله ونورة)** بضم النون حجر الكلس ثم غلبت على اخلاط تضاف الى الكلس من زرنيخ وغيره ويستعمل لازالة الشعر مصباح وكذا ضبطها بالضم في القاموس **(قوله وخزف وزجاج)** الخزف كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا قهوس قال في الفتح ولا يقطع في الآجر والفخار لأن الصنعة لم تغلب فيها على قيمتها وظاهر الرواية في الزجاج انه لا يقطع لأنه يسرع اليه الكسر فكان ناقصا المالية وعن أبي حنيفة يقطع كالخشب اذا صنع منه الاواني اهـ وفي الزيلبي ولا يقطع في الزجاج لأن المكسور منه تافه والمصنوع منه يتسارع اليه الفساد اهـ قلت وظاهره انه لا يقطع في الزجاج وان غلبت عليه الصنعة وهل يقال مثله في الصيني والبلور مع انه قد يبلغ بالصنعة نصبا كثيرة ومفهوم علة الفخار انه يقطع به تأمل **(قوله وكل مهيا لا تكل)** اما غير المهيا مما لا يتسارع اليه الفساد كالخطة والسكر فانه يقطع فيه اجماعا كافي الفتح **(قوله مطلقا)** ولو غير مهيا لأنه عن ضرورة ظاهر اوهي تيسر تناول فتح **(قوله**

ولو متخذين) (من خشب وكذا بكل ماهو من اعز الاموال وانفسها ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل غير مرغوب فيه) هذاهو الاصل (لا يقطع) بتافه) اي حقير (يوجد مباحا في دارنا كخشب لا يحرز) عادة (وخشب وقصب وسك و) لو مليحا (وطير) ولو بطا أو دجاجا في الاصح غاية (و صيد وزرنيخ ومغرة ونورة) زاد في المحبتي واشان ونخم وماج وخزف وزجاج لسرعة كسره (ولا بما يتسارع فساد كبن ولحم) ولو قديدا وكل مهيا لا تكل كخزف في المام قحط لا قطع بتمام مطلقا شئ

وفاكهة رطبة) كالعنب والسفرجل والتفاح والزمان و اشبه ذلك ولو كانت محرورة
 في حظيرة عليها باب مقفل واما الفواكه اليابسة كالجوز واللوز فانه يقطع فيها اذا كانت
 محرورة جوهره (قوله ونمر على شجرة) لانه لا احراز فيها على الشجرة ولو كان الشجر في حرز لما
 في كافي الحاكم وان سرق التمر من رؤس النخل في حائط محرز او حطة في سبيلها لم تحصد لم يقطع
 فان احرز التمر في حظيرة عليها باب او حصدت الحطة وجعلت في حظيرة فسرقت منها قطع
 وكذلك ان كانت في صحراء وصاحبها يحفظها اه (قوله واشربة مطربة) اى مسكرة والطرب
 استخفاف العقل من شدة حزن وجزع حتى يصدر عنه ما لا يليق كما تراه من صياح التكاثر
 وضرب خدودهن وشق جيوبهن او شدة سرور توجب ما هو معهود من التمثالي ثم الشراب
 ان كان حلوا فهو مما يتسارع اليه الفساد او مرأ فان كان خرا فلا قيمة لها او غيره ففى تقويمه
 خلاف ولتأول السارق فيه الارافة فنثبت شبهة الاباحة وتماه في الفتح وشمل ما اذا كان السارق
 مسلما او ذميا كافي البحر (قوله ولو الاناء ذهب) اى على المذهب لان الاناء تابع ولم يقطع
 في المتبوع فكذا في التبعية وفي رواية عن ابي يوسف انه يقطع وهو قول الاثمة الثلاثة ورجحه
 في الفتح فيما تعين ذهبيته بأن الظاهر ان كلا مقصود بالاخذ بل اخذ الاناء اظهر واستشهد
 بما في التجنيس سرق كوزا فيه عسل وقيمة الكوز تسعة وقيمة العسل درهم يقطع وهو نظير
 ما تقدم فمن سرق نوبا لاساوى عشرة مصرور عليه عشرة يقطع اذا علم ان عليه بالاختلاف
 ما اذا لم يعلم اه ملخصا وقره في البحر (قوله وآلات لهو) اى بلا خلاف لعدم تقويمها
 عندها حتى لا يضمن متلفها وعنده وان ضمنها لغير اللهو الا ان يتأول اخذها للهي عن
 عن المنكر فتح (قوله و صلب) هو بهيمة خطين متقاطعين و يقال لكل جسم صلب
 فتح (قوله و شطرنج) بكسر الشين فتح قيل هو عربي وقيل معرب وهو داخل في آلات اللهو
 وكذا الترد بفتح النون (قوله لتأويل الكسر الخ) علة للثلاثة وعن ابي يوسف يقطع
 بالصليب لو قيد رجل في حرز لاشبهه فيه لالوف في مصلاهم لعدم الحرز وجوابه ما قلنا من تأويل
 الاباحة فتح قلت لكن هذا التأويل لا يظهر فيما لو كان السارق ذميا ثم رأيت في الخيرية
 ذكر هذا التفصيل عن ابي يوسف في الذمي ووجه ظاهر لان مصلاهم بمنزلة المسجد فلذا لم
 يقطع بخلاف الحرز فيقطع لانه لا تأويل له الا ان يقال تأويل غيره يكفى في وجود الشبهة
 فلا يقطع تأمل وفي النهر ولو سرق دراهم عليها تمثال قطع لانه انما اعد للتمول فلا يثبت
 فيه تأويل (قوله لانه حرز لا محرز) افاد ان الكلام في الباب الخارج قلو داخل الدار
 فهو محرز فيقطع به افاده ط قات وهذا اذا لم يكن تقبلا على مامر عن الهداية في غير المركب
 و ظاهره ان باب المسجد حرز و ايس كذلك فالاولى تعليل الهداية بقوله ولا يقطع في ابواب المسجد
 لعدم الاحراز فصار كباب الدار بل اولى لانه يحزر بباب الدار ما فيها ولا يحزر بباب المسجد ما فيه
 حتى لا يجب القطع بسرعة متاعه اه زاد في البحر وكذا استار الكعبة وان كانت محرزة لعدم
 المالك (تبييه) قال فخر الاسلام لو اعتاد سرقة ابواب المسجد يجب ان يعزر ويبالغ فيه
 ويحس حتى يتوب قال في البحر وينبغي ان يكون كذلك سارق البرازين من البيض اه قال ط
 وكذا سارق نعال المصلين اه قلت بل كل سارق انتفى عنه القطع لشبهة ونحوها تأمل

(قوله)

قوله ولو كانت محرورة
 هكذا بخطه ولعل صوابه
 محرزة لانه من احراز كما
 يدل عليه سابق الكلام
 ولاحقه اه مصححه

(وفاكهة رطبة ونمر على
 شجرة وبطيخ) وكل ما لا يبق
 حولا (وزرع لم يحصد)
 لعدم الاحراز (واشربة
 مطربة) ولو الاناء ذهب
 (والآت لهو) ولو طبل
 الغزاة في الاصحح لان
 صلاحيته للهو صارت
 شبه غاية (وصليب ذهب
 او فضة وشطرنج ونرد)
 لتأويل الكسر نهان
 المنكر (وباب مسجد)
 ودار لانه حرز لا محرز

قوله مصرور عليه هكذا
 بخطه و لعل صوابه
 مصرورا بالنصب صفة
 لقوله نوبا اه مصححه

(قوله ومصنف) مثل الميم قاموس والضم اشهر مصباح لان الآخذ يتأول في اخذه القراءة والنظر فيه ولانه لامالية على اعتبار المكتوب واحرازه لاجله للجلد والاوراق هداية والاطلاق يشمل الكافر وغير القارئ (قوله ولو محايين) قال نوح افدى في حاشية الدرر هذا اللفظ في اكثر النسخ بالياء بن ولكن الصواب ان يكون بياء واحدة كما يظهر من الصرف اه ومثله في شرح درر البخار (قوله لان الحلية تبع) وعن ابى يوسف يقطع في المصحف المحلى وعنه انه يقطع اذا بلغت الحلية نصبا كما قال في حلية الصبي قال في الفتح والحلاف في صبي لا يمشى ولا يتكلم فلو كان يمشى ويتكلم ويميز لاقطع اجماعا لانه في يد نفسه وكان اخذه خداعا ولا يقطع في الخداع (قوله يعبر عن نفسه) فالمراد بالكبير المعبر عن نفسه بالغنا كان او صلبا بجر (قوله لانه اما غصب) اى ان اخذه بالقهر او خداع اى ان اخذه بالحيلة كلاهما غير سرقة ط (قوله ودفاتر) جمع دفتر بالفتح وقد يكسر جماعة الصحف المضمومة قاموس (قوله فكلم مصنف) اى في تأويل اخذها للقراءة وكون المقصود ما فيها ولا مالا ياله (قوله والا فكتنبور) اى في تأويل اخذها لازالة ما فيها نهي عن المكر والحاصل انه لا يقطع بكتب علوم شرعية او غيرها قال القهستاني فيشمل اى الدفاتر المصحف وكتب العلوم الشرعية والآداب ودواوين فيها حكمة دون ما فيها اشعار مكروهة وكتب العلوم الحكيمة فانهما داخلان في آلات لهو كما اشار اليه في الزاد وغيره اه ثم نقل قول آخر بالقطع بكتب الادب والشعر لكن قال في الفتح والبحر شمل مثل كتب السحر ومثل كتب العربية واختلف في غيرها اى غير كتب الشرعية من العربية والشعر فويل ملحقة بدفاتر الحساب فيقطع فيها وقيل بكتب الشرعية لان معرفتها فتستوقف على اللغة والشعر والحاجة وان قلت كفت في ابراث الشبهة اه فتعليل القول الثاني يفيد ترجيحهم ثم قال ومقتضى هذا انه لا يختلف في القطع بكتب السحر والفلسفة لانه لا يقصد ما فيها لاهل الديانة فكانت سرقة صرفا اه زاد في النهر وينبى ان ينظر في الآخذ لكتب السحر والفلسفة فان كان مولعا بذلك لا يقطع للقطع بان المقصود ما فيها اه قلت لكن كلام الفتح يخالفه لانه جعل كون اهل الديانة لا يقصدونها علة لكونها سرقة صرفا ومعلوم ان السارق لا يلزم ان يكون من الذين لا يقصدونها بل الغالب انه يكون غيرهم من اهل الشر كالسحرة ونحوهم فلم ان الشبهة المسقطه للقطع لا يلزم وجودها في السارق والا كانت علة حقيقة لا شبهة العلة لان الشبهة ما يشبه الثابت وهو ليس بثابت والالزم ثبوت التفصيل المذكور في كتب الشرعية ايضا وكذا في آلات اللهو والطعام في سنة الفحط ولمز من عرج عليه نعم قدمنا عن الذخيرة في الصليب ما يفيد عند ابى يوسف فليتأمل (قوله بخلاف العبد الصغير) لانه مال منتفع به ان كان يمشى ويقل او برضية ان يصير كذلك ان كان بخلافه وتماه في النهر (قوله الماضي حسابها) اى الذى لم يبق لاحد فيه علة فلم يبق الا كاغذ اذا بلغت قيمته نصبا فقطع كذا في تصحيح العلامة قاسم (قوله وكلب وفهد) عطف على ما لاقطع فيه بقرينة تنكيره ولو قال وكلب وفهد كما صنع في الوافي لكان احسن حوى وشمل كلب الصيد والماشية لانه يوجد من جنسه مباح الاصل ولا خلاف العلماء في مالته فاورث شبهة بجر ط (قوله في ودبة) اى تحت يده (قوله

(ومصنف وصي حر)
ولو (محليين) لان الحلية
تبع (وعبد كبير) يعبر
عن نفسه ولونا نأاو مجنونا
او اعمى لانه اما غصب
او خداع (ودفاتر) غير
الحساب لانها لو شرعية
ككتب تفسير وحديث
وقفه فكلم مصنف والا
فكتنبور (بخلاف)
العبد (الصغير) ودفاتر
الحساب (الماضى حسابها)
لان المقصود دورها فيقطع
ان بلغ نصبا اما المعمول بها
فالمقصود علم ما فيها وهو
ليس مال فلا يقطع بالافرق
بين دفاتر تجار ودبوان
وادقاف نهر (كلب وفهد)
ولو عليه طوق من مذهب
(علم السارق) (او لا) لانه
تبع (و لا بخيانة) في ودبة
(ونهب)

أى أخذ قهرا) أى على وجه العلانية (**قوله** أى اختطاف) أى على نية أيضا فالنهب والاختلاس أخذ الشئ علانية إلا أن الفرق بينهما من جهة سرعة الاختذ في جانب الاختلاس بخلاف النهب فإن ذلك غير معتبر فيه ط عن ابن السعود (**قوله** لاستفاد الركن) وهو الحرز في الحيانة والاختذ خفية فيما بعدها ط (**قوله** ونش) أى لأقطع على النباش وهو الذى يسرق اكذبان الموتى بعد الدفن ببحر لأن الحرز بالقبر أو الميت باطل لانه لا يحفظ نفسه والصحراء ليست حرزا حتى لو دفن بها مال فسرق لم يقطع فإى القنية من انه لو سرق المدفون بالمفازة قطع ضعيف مقدسى (**قوله** فى الأصح) لاختلال الحرز بخفر القبر وقيل يقطع اذا كان مقفلا قهستانى (**قوله** ولو اعتاده) أى اعتاد النباش وفيه إشارة الى الجواب عما استدلل به أبو يوسف والأئمة الثلاثة من حديث من نبش قلعنما بحمله على السياسة وتام تحقيقه فى الفتح (**قوله** ومال عامة) وهو مال بيت المال فإنه مال المسلمين وهو منهم وإذا احتاج ثبت له الحق فيه بقدر حاجته فأورث شبهة والحدود تدرا بها بحر (**قوله** أو مشترك) أى بين السارق وبين ذى اليد (**قوله** وحصر مسجد الخ) أى وإن كانت محرزة كفى البحر (**قوله** ومال وقف) ذكره فى البحر بحثا فقال وأما مال الوقف فلم أر من صرح به ولا يخفى انه لا يقطع به وقد علوا عدم القطع فبالو سرق حصر المسجد ونحوها من حرز بعدم المالك وتسبه فى التهر وقال ولو قيل ان كان الوقف على العامة فماله كمال المال وإن كان على قوم محصورين فلعدم المالك حقيقة لكان حسنا اه ولا يخفى جريان العلة الثانية فيهما لكن رده المقدسى والرملى بأنهم صرحوا بأنه يقطع بطاب متولى الوقف وسيأتى التصريح به فى الباب الآتى وصرح به أيضا ابن مالك فى شرح التار فى بحث الحائس قلت ولذا والله أعلم علل فى الفتح عدم القطع فى حصر المسجد بعدم الحرز أى لكون المسجد غير حرز ومفاده أنه يقطع لو سرقها من حرز والمظاهر أن وجه كون الوقف يبقى على ملك الواقف حكما عند الإمام وهذا فى أصل الوقف وأما العلة فقد صرحوا بأنها ملك المستحقين لكن ينبغى أن يقال ان كان السارق له حق فى العلة لا يقطع بسرقة منها سواء كان وقفا على العامة أو على قوم محصورين لثبوت الشركة وكذا وقف المسجد اذا كان للسارق ونظفة فيه بخلاف سرقة لحصره وقاديله اذ حقه فى العلة لافى الحصر تأمل (**قوله** ومثل دينه) أى مثله جنسا لا قدرا ولاصفة كإفاده فابعد (**قوله** ولو دينه مؤجلا) لانه استيفاء لحقه والحال والمؤجل سواء فى عدم القطع استحسانا لان التأجيل لتأخير المطالبة والحق ثابت فيصير شبهة دائرة وإن لم يلزمه الاعضاء الآن ولا فرق بين كون المديون المسروق منه ماضيا أو أخلاقا للشافعى وتامة فى الفتح (**قوله** أو زائدا عليه أجود) أنت خير بان الضمير فى زائدا اواجود عائذ على الدين وفى عليه على المسروق فالمناسب للتعميم ان يقال أو أنقص منه أو أردأ فيعلم حكم الزائد والاجود بالأولى والحاصل أنه لو سرق أكثر من دينه لا يقطع لانه بصير شركا فى ذلك المال بمقدار حقه كما فى الفتح وعلى قياسه يقال فيما لو سرق الاجود تأمل (**قوله** لان التقدين جنس واحد حكما) ولهذا كان للقاضى أن يقضى بها دينه من غير رضا المطلوب بحر قلت وهذا موافق لما صرحوا به فى الحجر ومفاده انه ليس للدائن أخذ الدرهم بدل الدينارين بلا اذن المديون ولا فعل حاكم وقد صرح

قول المحشى ومشارك كذا
بالاصل المقابل على خطه
والذى فى الشرح او مشترك
بأولا بالواو كما ترى اه
مصححه

أى أخذ قهرا (واختلاس)
أى اختطاف لاستفاد الركن
(ونش) لقبور (ولو كان
القبر فى بيت مقفل) فى
الأصح (أو) كان (الثوب
غير الكفن) وكذا لو
سرقه من بيت فيه قبر أو
ميت لتأوله بزيارة القبر
أو التجهيز وللذن بدخوله
عادة ولو اعتاده قطع سياسة
(ومال عامة أو مشترك)
وحصر مسجد واستار
كعبة ومال وقف لعدم
المالك بحر (ومثل دينه
ولو) دينه (مؤجلا أو
زائدا عليه) أو أجود
لصيرته وشريكا (إذا كان
من جنسه ولو حكما) بأن
كان له درهم فسرق دينارين
وبكسبه هو الأصح لان
التقدين جنس واحد
حكما بخلاف العرض

في شرح تلخيص الجامع في باب العين في المساومة بان له الاخذ وكذا في حظر المجتبى وعلاه
محمول على ما اذا لم يمكنه الرفع للحاكم فاذا نظره بمال مديونه له الاخذ ديانة بل له الاخذ من
خلاف الجنس على ما ذكره قريبا **(قوله)** ومنه الحل) أي بسبب ما فيه من الصياغة التحق
بالعرض **(قوله)** ما لم يقل الخ) لانه لا يكون رهنا اوقضاء لدينه الا باذن مالكة فكأنه ادعى
أخذه باذنه فلا يقطع وفي الفتح وعن أبي يوسف لا يقطع بالعروض لان له الاخذ عند بعض
العلماء قلنا هذا قول لا يستند الى دليل ظاهر فلا يصير شبهة دائرة الا ان ادعى الرهن
او القضاء **(قوله)** واطلق الشافعي أخذ خلاف الجنس) أي من النقود او العروض لان
النقود يجوز اخذها عندنا على ما قررناه آتفا قال القهستاني وفيه ايماء الى ان له ان
يأخذ من خلاف جنسه عند المجانسة في المالية وهذا اوسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن
مذهبنا فان الانسان يعذر في العمل به عند الضرورة كافي الزاهدى اه قلت وهذا ما قالوا
انه لا يستند له لكن رأيت في شرح نظم الكثر للمقدسي من كتاب الحجر قال ونقل جدو الذي
لأمة الجمل الاشقر في شرحه للقدوري ان عدم جواز الاخذ من خلاف الجنس كان في
زمانهم لمطاعوهم في الحقوق والفتوى اليوم على جواز الاخذ عند القدرة من أي مال
كان لاسيا في ديارنا لمداومتهم للمقوق شعر

عفاء على هذا الزمان فانه * زمان عقوق لازمان حقوق

وكل رفيق فيه غير مرافق * وكل صديق فيه غير صدوق

(قوله) بخلاف سرقة من غريم أبيه) سقطن من بعض النسخ لفظ غريم وهو خطأ **(قوله)**
(لا) أي لا يقطع لان له ولاية اخذ دين ابنه الصغير بقى لو لم يكن له ولاية لسواء اختياره
اولكونه رفيقا واستظهر ط انه كذلك ويظهر لي خلافه تأمل **(قوله)** كسرقة شيء الخ)
اي اذا سرق شيئا فقطع فيه فرده الى مالكة ثم سرقة ثانيا ولم يتغير المسروق عن الحالة الاولى
لا يقطع والقياس انه يقطع وهو رواية عن أبي يوسف وقول الائمة الثلاثة ويسان في الفتح
(قوله) اما لو تبدل العين) كالوكان غزلا فسرقة فقطع فيه فرده ثم نسج فسرقة فانه يقطع
وعلى هذا الصوف والقطن والكتان وكل عين احدث المالك فيه صنعا بعد القطع
لو احدثه الفاسب ينقطع به حق المالك بحر **(قوله)** كالبيع) اي لو باعه المالك من
السارق ثم اشتراه منه فسرقة يقطع ثانيا عند مشايخ نذاري وقال مشايخ العراق لا يقطع
وظاهر الفتح اعتماد الثاني وذكر في النهر ما يؤيد الاول **(قوله)** على ما في المجتبى) اشار به
الى ما ذكرنا من الخلاف وهذا القول ذكره في المجتبى جازما به بلا حكاية خلاف كما ذكره
المصنف في شرحه **(قوله)** او من ذى رحم محرم) ترجم في الهداية والكثير لهذه المسائل
بقوله فصل في الحرز وهو كما في النهر لغة الموضع الذي يحرز فيه الشيء وشرا ما يحفظ فيه
المال عادة كالدار وان لم يكن لها باب او كان وهو مفتوح لان البناء اقتصد الاحراز والكالونات
والحجيمة والشخص اه ومثله في الفتح لكن قوله وان لم يكن لها باب الخ فيه كلام نذكره عند
مستئلة النقاش **(قوله)** فسقط كلام الزيلي) حيث قال وقوله لا يرضاع لاحاجة الى اخراجه
لانه لم يدخل في ذى الرحم المحرم ورده في البحر بان هذا ظن منه انه متعلق بالرحم وليس كذلك

مطلب

في اخذ الدائن من مال
مديونه من خلاف جنسه

مطلب

يعذر بالعمل بمذهب الغير
عند الضرورة

ومنه الحل فيقطع به مالم
يقطع اخذه رهنا اوقضاء
واطلق الشافعي اخذ
خلاف الجنس للمجانسة
في المالية قال في المجتبى وهو
اوسع فيعمل به عند
الضرورة بخلاف سرقة
من غريم ابنه او غريم واهله
الكبير او غريم مكاتبه
او غريم عبده المأذون
المديون) فانه يقطع لان
حق الاخذ لغيره (ولو
سرق من غريم ابنه الصغير
لا كسرقة شيء قطع فيه
ولم يتغير) اما لو تبدل الدين
او السبب كالبيع قطع على
ما في المجتبى (او من ذى رحم
محرم لا يرضاع) فلو محرمه
برضاع قطع كمن عم هواخ
رضاعا فانه رحم نسب محرم
رضاعا عني فسقط كلام
الزيلي (ولو) المسروق
(مال غيره) اي غير ذى
الرحم

بل متعلق بالحرم أه ح قلت لا يظن بالزيلي انه ظن ذلك لان الرحم وهو القرابة النسبية
لا تكون بالرضاع اصلا حتى يظن ان قوله لا يرضع تقيده بل مبنى كلامه على ان المراد
بالحرم ما يكون محرمته من النسب كما هو المتبادر وكما عبر به في الهداية حيث قل ذى
رحم محرم منه فقوله منه اى من الرحم تصرح بالمراد وعليه فلا يدخل فيه ابن الم الذي
هو اخ رضاعا لانه محرم من الرضاع لامن الرحم ثم رأيت عبار الكثر التي شرح عليها الزيلي
بلفظ منه كعبارة الهداية فتعين ما قلناه وسقط ما سواه فافهم **(قوله بخلاف ماله اذا**
سرق من بيت غيره) اى اذا سرق مال رحمه المحرم من بيت اجنى فانه يقطع لوجود الحرز
وفي الفتح يبنى ان لا يقطع لما في القطع من القطيعة وأجاب في البحر بأن القطع حق الشرع
لاحقه فلا يكون قطيعة واعترضه في النهر بأنه مشترك الا لزام بأنه لو سرق من بيت رحمه
المحرم يقطع ولا يلزم القطيعة لما ذكر قلت أنت خير بأنه لا يصح القول بالقطع فيه لقيام
المانع وهو عدم الحرز بخلاف بيت الاجنى نعم يبنى تقيده بغير قرابة الولاد فلا يقطع في
الولد للشبهة في ماله على ما مر كافي التبيين والبحر والنهر **(قوله اعتبارا للحرز وعدمه)** اى
قطع في المسئلة الاخيرة اعتبارا للحرز ولم يقطع فيها قبلها اعتبارا لعدمه فيه لف ونشر
مشوش وعن هذا قال البر جندى الظاهر انه لا يدخل للقرابة بل المعتبر الحرز ففي كل موضع
كان له ان يدخل فيه بلامانع ولا حشمة لا يقطع سواء كان بينهما قرابة او لا قال الحموى وفيه
نظر فان الصديقين يدخل احدهما بيت الآخر بلامانع ولا حشمة مع انه يقطع فظهر ان
للقرابة المحرمية مدخلا واعترضه الشيخ ابوالسعود بان هذا فيما لم يؤذن له بدخوله
حتى لو سرق من محل جرت عادته بدخوله لم يقطع اه قلت لكن المنقول في الهداية
وغيرها قطع الصديق لانه عاداه في السرقة ولم يفصلوا بين جريان عادة في الدخول او عدمه
وبأنه له مزبذبان عقبيه **(قوله ابن كمال)** حيث قال الموضع التي شأنها الارضاع والمرضة
هى التي في حال الرضاع ملقمة نديها للصبي كذا في الكشف فمن قال هنا مرضعة لم يصب
اه لانه لا يمكن ان يسرق منها في حال ارضاعها له **(قوله لما مر)** اى من اعتبار الحرز
وعن ابي يوسف لا يقطع لدخوله عليها بلا استئذان وحشمة بخلاف الاخت رضاعا
لانعدام هذا المعنى فيها عادة وجه الظاهر انه لا قرابة بينهما والمحرمية بدون القرابة لا تخترم
فتح قلت واذا كان يقطع في السرقة من أمه رضاعا مع الدخول بلا استئذان وحشمة فكذا
في الصديق وبه ظهر أن للقرابة المحرمية دخلا وكذا قولهم لانه عاداه في السرقة فيد الفرق
وهو زوال الصداقة بخلاف القرابة تأمل والله تعالى اعلم **(قوله ولا يسرقه من زوجته)**
اى ولو من وجه كالمبتوتة المعتدة في منزل على حدة ولو سرق بعد انقضاء العدة قطع كافي الحاكم
(قوله وان زوجها بعد القضاء) بالقطع لوجود الشبهة قبل الامضاء وافادانه لا فرق بين كونه
زوجها وقت السرقة أو بعدها قبل القضاء بالقطع او بعده وفي الاخيرة خلاف ابي يوسف ولو
سرق احدهما من الآخر فطلقها قبل الدخول لم يقطع ايضا كافي النهر **(قوله من حرز**
خاصه) يعنى بأن كان خارج مسكنهما صرح به في الهداية والبحر شر نبالية للضمير في له عائد
على المسروق لا على السارق فافهم **(قوله او عرسه)** اى زوجة سيده وكذا اقارب سيده

(بخلاف ماله اذا سرق من
بيت غيره) فانه يقطع اعتبارا
للحرز وعدمه **(وبخلاف**
مرضعته) صوابه مرضعه
بلاته ابن كمال **(مطلقا)**
سواء سرق من بيتها او
بيت غيرها فانه يقطع لما مر
(و لا يسرقه من زوجته)
وان تزوجها بعد القضاء
جوهره **(وزوجها ولو**
كان المسروق من حرز
خاص له) لا **(عبد من**
سيده او عرسه او زوج
سيدته) للاذن بالدخول
عادة

وشريكمثلا قال في البحر والعبد في هذا ما حق بمولاه حتى لا يقطع في سرقة لا يقطع فيها المولى كالسرقة من اقارب المولى وغيرهم لانه ما ذون له بالدخول عادة في بيت هؤلاء الائمة المصالح

(قوله ولا من مكاتبه) لانه حقا في اكسابه نهر (قوله وخخته وصهره) خخته زوج كل ذى رحم محرم منه وصهره كل ذى رحم محرم من امرأته وهذا عند الامام وقال لا يقطع لعدم الشبهة في ملك البعض لانها تكون بالقرابة وهي منتفية وله ان العادة جارية في دخول بعضهم منازل البعض بلا استئذان فتمكنت الشبهة في الحرز وتأخير الزبلى لدليله مؤذن بترجيحه نهر وفي كافي الحاكم ولا يقطع السارق من امرأة ابيه وزوج ابنته وابن امرأته وابويها استحسانا (قوله ومغتم الح) غلله في الهداية بقوله لانه فيه نصيبا وذكر ان ذلك ما تورع عن على رضي الله عنه حكما وتعليلاه وهو انه اتى رجل سرق من المغتم فقال له فيه نصيب وهو خائن فلم يقطعه وكان قد سرق مغفرا رواه عبد الرزاق والدارقطني وهذا ظاهر في ان الكلام فيمن له فيه استحقاق وبه صرح في الفتح لكن في التهر قال في الحواشي السعدية وهذا التعليل يدل على انه لو لم يكن له فيه نصيب يقطع لكن الرواية مطلقة فيختصر القدوري وشرح الطحاوي فلا بد من تعليل آخر اه وفي غاية البيان ينبغي ان يكون المراد من السارق من له نصيب فيه اما من لا نصيب له فيقطع اللهم الا ان يقال انه مباح الاصل وهو على صورته لم يتغير فصار شبهة وفي كلام المصنف يعني صاحب الكنز ما يؤول الى اعتبار الاطلاق حيث قدم انه لا يقطع في المال المشترك واذا كان له حق فيه كان من المشترك فذكره هنا ليس الا لافادة التعميم اه قلت ما ذكر من اطلاق الرواية قد بدعي انه يخصه التعليل المأثور الذي جعلوه دليل الحكم والازم اثبات حكم بلا دليل وما ذكره في غاية البيان من انه مباح الاصل فيه نظر لان مباح الاصل ما يكون تأهله ويوجد مباحا في دار الاسلام كالصيد والحشيش كامر والمغتم قد يكون من اعز الاموال وايضا حكم مباح الاصل انه لا يقطع به وان ملك وسرق من حرز والمغتم ليس كذلك قطعنا نعم قال القهستاني بعد التعليل المأثور ولا يخفى ان الآخذ ان كان من العسكر فالغتم داخل في مال الشركة والا ففى مال العامة اه وهذا في غاية الحسن فان خمس المغتم لذوى الحاجة من العامة ومن سرق من مال العامة لا يقطع لانه يستحق منه عند الحاجة فأورث شبهة كاعلوا به كاقدمناه عن البحر (قوله في وقت جرت العادة بدخوله) فيقطع لو سرق ليلا لان الاذن يختص بالنهار بحر وفيه اشارة الى انه لو اعتاد الناس دخوله في بعض الليل فهو كالنهار كافي المضمرات قهستاني والى ان ذلك اذا كان الباب مفتوحا في الحارز الزاهدى ولو سرق من حمام او خان او رباط او حوانيت التجار وبابها مغلق يقطع وان كان نهارا في الاصح اه (قوله وبيت اذن في دخوله) فلا يقطع بالسرقة منه في الوقت المأذون بالدخول فيه ط (قوله يذنى ان يقطع) البحث لصاحب البحر وبتبعه من بعده ط (قوله لا يعتبر الحرز بالحافظ الح) فلو سرق شيئا من الحمام وصاحبه عنده أو المسروق تحت لا يقطع بخلاف المسجد والفرق ان الحمام بنى للحرز فكان حرزا كالبيت فلا يعتبر الحافظ والمسجد لم يبن لحرز الاموال فيعتبر الحافظ كالطريق والصحراء وتماه في الزبلى وافاد ان الحرز نوعان كما قدمناه عند قوله من حرز (قوله به يفتى) زاد في الفتح

(و) لا (من مكاتبه وخخته وصهره و) (من مغتم) وان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فصار شبهة غاية بخا (وحام) في وقت جرت العادة بدخوله وكذا حوانيت التجار والحانات محبتي (وبيت اذن في دخوله) ولواذن لمخصوصين فدخل غيرهم وسرق ينبغي ان يقطع واعلم انه لا يعتبر الحرز بالحافظ مع وجود الحرز بالمسكان لانه اقوى فلا يعتبر الحافظ في الحمام لانه حرز ويعتبر في المسجد لانه ليس بحرز به يفتى شئ (وكل ما كان حرزا لتويع فهو حرز لانواع كلها

وهو ظاهر المذهب ومقوله القول بأنه يقطع عنده لوسرق من الحماة في وقت الاذن اذا كان نمة حافظ ولا يقطع عندها **(قوله)** فيقطع بسرقة او ثوة من اصطلح لان الحرز كما قدمنا كل بقعة معدة لاحراز ممنوع من الدخول فيها الا بأذن ولا يخفى ان الاصطلاح كذلك وهذا بخلاف الوديعة فإنه يعتبر حرز مثله حتى لو وضع المودع للؤلؤة في الاصطلاح يضمن كاحققناه في تنقيح الفتاوى الحامدية من الوديعة وسنذكره هناك ان شاء الله تعالى **(قوله)** والاول هو المذهب عندنا ان كان اعاده لاجل نسبه الى المحتج كان اخصر عزوه اليه عقب عبارة المتن ولعل المراد افادة الحصر بالجملة المعرفة الطرفين فإنه زائد على ما في المتن ففيه **(قوله)** لكن جزء القهستاني الخ لم ينسبه القهستاني الى احد يعتمد عليه وما متى عليه المصنف قال فيه شمس الائمة السرخسي هو المذهب عندنا كما نقله في الذخيرة وغيرها وقد قل في الفتح انه هو الصحيح كاذكره الكرخي ثم قال ونقل الاسيحي عن بعض الصحابة ان كل شيء يعتبر بحرز مثله فلم ان ما في القهستاني قول البعض وان المذهب المصحح خلافه ولعل قوله انه المذهب سبق نظر فليس في المسئلة اختلاف تصحيح ففهم **(قوله)** ولا يقطع قنفاً بقاف وقافين بينهما الف **(قوله)** هو من يسرق الدراهم الذي في المغرب وغيره هو الذي يعطى الدراهم لينقدها فيسرقها بين اصابعه ولا يشعر به صاحبه **(قوله)** بالفاء اي وبشئتين معجبين بينهما الف **(قوله)** لعلق الباب بالتحريك جمعه اغلاق كسب واسباب مصباح **(قوله)** نهاراً لعل وجهه انه يكون مجامراً وشرط القطع الحفية بخلاف ما اذا كان ليلاً قال الزيلعي ولو كان باب الدار مفتوحاً في النهار فسرق لا يقطع لانه مكابرة لاسرقة ولو كان في الليل بعد انقطاع انتشار الناس قطع اه زاد في الذخيرة عن ابي العباس انه سوى في الليل بين ما اذا كان الباب المفتوح مردوداً او غير مردود في انه يقطع فيهما وفرق بينهما في النهار في انه لو مردوداً قطع والا لا ه قلت ومسئلة الفشاش مذكورة في كافي الحاكم وهي تدل على انه لا يقطع في النهار بلا فرق بين كونه مردوداً او لا لانه اذا لم يقطع بفتح نهاره هو مقفل فاذا كان مفتوحاً مردوداً أولاً فهو كذلك بالاولى فلذا أطلق الزيلعي عدم القطع كما علمت ثم ذكر بعده مسئلة الفشاش المذكورة وهذا علم ان ما قدمناه عن النهر عند قوله او من ذي رحم ليس على الطائفة قدبر **(قوله)** قطع اي لغته الحنية واما لو علم فلا يقطع لانه مجامير **(قوله)** من السطح اي اذا صعد اليه او تناوله من داخل الدار واحترزه به فمما لو سرق ثوباً بسد على حائط الى السكة بخلاف ما اذا كان الى الدار فإنه يقطع كافي البحر **(قوله)** اي بحيث يراه افاد انه ليس المراد بالعندية الحضور بل الاطلاع عليه **(قوله)** ولو الحافظ نائماً عبر بالحافظ لانه اهم من ان يكون هو رب الانتاع وغيره واطاق التائم فشملاً ما اذا نام مضطجعا او لا وما اذا كان انتاع تحت رأسه او تحت حنبه او بين يديه حالة النوم هو الصحيح وقيل باشتراط كونه تحت رأسه او جنبه فتح قال في النهر ونسب بقوله عنده الى انه لو كان لا يساهل لم يقطع وقيل بقطع حكاية في الحنبي اه وبسطه في البحر وفصل الزيلعي بين التائم وغيره فيقطع في الاول لانه اخذ خفية لافي الثاني لانه اختلاس وذلك حيث قال وفي المحيط لو سرق ثوباً عليه وهو رداؤه او قلنسوة او طرف منقطة

فيقطع بسرقة للؤلؤة من اصطلح (على المذهب) وقيل حرز كل شيء معتبر بحرز مثله والاول هو المذهب عندنا بخنبي لكن جزء القهستاني بان الثاني هو المذهب فنبه (ولا يقطع قنفاً) هو من يسرق الدراهم بين اصابعه (وقشاش) بالفاء هو من يهيج لعلق الباب ما يفتح اذا فشق حانوتا او باب دار (نهار او خلا البيت من احد) فلو فيه احد وهو لا يعلم بقطع شئ (ويقطع لو سرق من السطح) نصاباً لانه حرز شرح وهبانية (او من المسجد) اراد به كل مكان ليس بحرز فعم الطريق والصدجاء (ورب انتاع عنده) اي بحيث يراه (ولو) الحافظ نائماً في الاسح

اوسيفه اوسرق من امرأة حليا عليها لابقطع لانها خلسة وليست بخفية سرقة ولو سرق من رجل نائم قلادة عليه وهو لابسها او ملأته وهو لابسها او واضعها قريبا منه بحيث يكون حافظا لها قطع لانه اخذها بخفية وسر اولها حافظ وهو التام اه (قوله ولو من بعض بيوت الدار) اى لافرق بين ان يسرق من البيت الذى اضافه فيه او من بيت آخر فيها (قوله لاختلال الحرز) لان الدار مع جميع بيوتها حرز واحد فبالاخذ فيها اختلال الحرز في جميع بيوتها بحر (قوله لشبهة عدم الاخذ) لان الدار وما فيها في يد صاحبها فتح وفيه ايضا ان الحرز بالمكان لا يجب القطع فيه الا بالاخراج لقيام يد المالك قبل الاخراج من داره فلا يتحقق الاخذ الا بالازالة يده وذلك بالاخراج من حرزه بخلاف الحرز بالحفاظ فانه يقطع كما اخذه لزوال يد المالك بمجرد الاخذ فتم السرقة فيجب موجهها اه (قوله بخلاف الغصب) يعنى ان هذا في حق القطع لسقوط الحد بالشبهة بخلاف ضمان الغصب يعنى لو هلك ماسرقة ولم يخرجها قال في الفتح قال بعضهم لاضمان عليه اذا تلف المسروق في يده قبل الاخراج من الدار ولا قطع عليه والصحيح انه يضمن لوجود التلف على وجه التعدي بخلاف القطع لان شرطه هتك الحرز ولم يوجد اه (قوله المتسعة جدا) اى التى فيها منازل وفي كل منزل مكان يستغنى به اهله عن الانتفاع بصحن الدار وانما يتفقون به انتفاع السكة والا فهى المسئلة السابقة التى لا بد فيها من الاخراج من الدار بحر ونحوه في الزيلعى وفي الكافى يقطع اذا كانت دارا واحدة عظيمة فيها مقاصير كل مقصورة مسكن على حالها اه والمقصورة الحجرية بلسان اهل الكوفة معراج (قوله او اغار) المراد دخل مقصورة على غرة فأخذ بسرعة يقال اغار الفرس والتعلب في العدو اسرع بحر (قوله من اهل الحجر) حال من فاعل اغار (قوله لان كل حجرية حرز) علة للمسلمين اذ لكل مقصورة باب وغلق على حدة ومالك واحد بحرز بمقصورته فكانت المنازل بمنزلة دور في محلة وان كانت الدار صغيرة بحيث لا يغنى اهل المنازل عن الانتفاع بصحن الدار بل يتفقون به انتفاع المنازل فهى بمنزلة مكان واحد فلا يقطع الساكن فيها ولا المأذون له بالدخول فيها اذا سرق من بعض مقاصيرها زيلعى (قوله في الطريق) اى بحيث يراه لانه باقى في يده فصار كأنه أخرجه معه والا فلا يقطع عليه وان خرج واخذه لانه صار مستهلكا قبل خروجه بدليل وجوب الضمان عليه كالودج الشاة في الحرز جوهره (قوله ثم اخذه) اشار الى انه لا يشترط للقطع الاخذ على الفور الا لئلا ط اه (قوله يمتاده السارق) اما لتعذر الخروج مع المتاع او لمكانه الدفع او للفرار زيلعى (قوله فاعبر الكل فعلا واحدا) اى كل من النقب والدخول والاقاء والاخذ حيث لم يفترض عليه يد معتبرة وهذا جواب عن قول زفر انه لا يقطع لان الالقاء غير موجب له (قوله لو لم يأخذ) اى بأن خرج وتركه وقوله او اخذه غيره اى قبل خروجه (قوله فهو مضيع) فعليه ضامه (قوله لان سيره يضاف اليه) اما لو خرج بلا سوق ولا زجر لم يقطع لان للدابة اختيارا فالم يفسد اختيارها بالحملى والسوق لا يقطع نسبة الفعل اليها كما في البحر (قوله لما مر) اى من ان الاخراج يضاف اليه ط (قوله قوة جريه) في بعض النسخ بقوة جريه (قوله لانه اخرجه) اى لان الماء اخرجه بسبب القائه فيه (قوله ويشكل على الأخير)

اى ما لو انقاه في الماء واخرجه بقوة جريه والاستشكل لصاحب النهر قلت وقد يدفع بأن
 الطائر فعله يضاق اليه لان الدابة اختيارا كما مر فاذا لم يجره بل طار بنفسه فقد عرض على
 فعل السارق فعل مختار فلم يضاف اليه نظيره ما اذا خرج الحمار بنفسه بلا سوق في المسئلة المارة
 وكذا ما بانى في الغصب لو حل قيد بعد غيره او رباط دابته او فتح باب اسفلها او قفص طائره
 فذهبت لا يضمن فافهم (قوله بعدم القطع) هو خلاف ما حجه في المبسوط ومتى عليه
 المصنف تبعا للزبلى والفتح والنهاية وفي الفتح انه قول الاثمة الثلاثة فيرجع على ما جزم به
 الحدادى صاحب الجوهره ولا سيما بعد انضاح الجواب بما قلناه (قوله وان نقب ثم ناوله
 آخر الخ) جواب الشرط قوله الا لا يقطع وأفاده لا يقطع المناول ولا تناول لان الاول
 لم يوجد منه الاخراج لاعتراض يد معتبرة على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه
 هناك الحرز فليس السرقة من كل واحد واطلقه فشمعل ما اذا اخرج الداخل يده وناول الخارج
 او أدخل الخارج يده فتناول من بدا الداخل وهو ظاهر المذهب بحر (قوله او أدخل يده
 في بيت وأخذ) اى من غير دخول في البيت وقيد بالبيت احترازا عن الصندوق ونحوه كما بانى
 (قوله ويسمى الناص الظريف) مأثور عن علي رضي الله عنه مع تفسيره بمن يدخل يده
 في نقب البيت كما في الزبلى (قوله لم يقطع في الصحيح) ذكره ايضا في الفتح والبحر
 وينظر الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة ما لو انقاه في الطريق ثم اخذه حيث لم يعتبر الكل
 فعلا واحدا كما اعتبر هناك مع انه في المسلتين لم يوجد اعتراض يد معتبرة على المال قبل خروج
 السارق ولعل الفرق انه هناك تحقق اخراج المال خفية قبل خروجه اما هنا فلا ثم ما اخرج
 وأخذه من النقب لم يأخذه من حرز فصار كما اذا أدخل يده في بيت وأخذ تأمل (قوله
 او طر صرة خارجة) الصرة هي الخرقعة التي يشد فيها الدراهم يقال صررت الدراهم
 أصرها صرا شددتها والمراد هنا الكم المشدودة التي فيها الدراهم نهر فقوله من نفس
 الكم بيان لقوله صرة ولذا زاد لفظ نفس لئلا يشبههم انها من غيره وحاصل صور المسئلة اربعة
 قال في غرر الاذكار اعلم ان الصرة ان جمعت نفس الكم فاما ان جعل الدراهم داخل الكم
 والرباط من خارج او بالعكس وعلى التقديرين فاما ان طر أو حل الرباط فان طر والرباط
 من خارج فلا يقطع وان طر والرباط من داخل بأن داخل يده في الكم فقطع موضع الدراهم
 فآخذها من الكم قطع الاخذ من الحرز وان حل الرباط وهو خارج قطع لانه حينئذ
 لابد ان يدخل يده في الكم فيأخذ الدراهم وان حل الرباط وهو داخل لا يقطع لانه لما حل
 الرباط في الكم بقى الدراهم خارج الكم وآخذها من خارج وعندنا يوسف والاثمة الثلاثة
 يقطع في الوجوه كلها لان الكم حرزاه وتام تحقيقه في الفتح (قوله بفتح القاف) صوابه
 بكسرهما كما في شرحه على الماتى والمنع وغيرها والظلمة وانما وس ط (قوله او حلا عليه)
 اى على البعير فلو على الارض فهي مسئلة الجواب الى الآتية (قوله لان السائق الخ)
 تعليل على التفسير المشوش فقوله لان السائق والقائد راجع لقوله او من قطار وقوله والراعى
 راجع لقوله من مرعى ط (قوله لم يقصدوا للحفظ) بل يقصد الراعى لمجرد الراعى والسائق
 والقائد وكذا الراكب يقصدون قطع المسافة ونقل الاثمة وعند الاثمة الثلاثة كل

بعد القطع (وان) نقب
 ثم (ناوله آخر من خارج)
 الدار (او أدخل يده في
 بيت وأخذ) ويسمى
 الناص الظريف ولو وضعه
 في النقب ثم خرج واخذه
 لم يقطع في الصحيح شئ
 (او طر) اى شق (صرة
 خارجة من) نفس (الكم)
 فلو د خلة قطع وفي الحل
 بعكسه (وسرق) من مرعى
 او (من قصار) بفتح القاف
 الابل على نسق واحد
 (بعيرا او حلا) عليه (لا)
 يقطع لان السائق والقائد
 والراعى لم يقصدوا للحفظ

من الراكب والسائق حافظ حرز فيقطع في اخذ الجمل والحمل والجوالقي والشق ثم الاخذ
واما القائد حافظ للجمل الذي زمامه بيده فقط عندنا وعندهم اذا كان بحيث يراها اذا
التفت اليها حافظ للسلك محرزة عندهم بقوده فتح وبه علم ان القائد ليس على اطلاقه
عندنا لانه حافظ زمامه بيده ولم أر التصريح به في غير هذه العبارة تأمل **(قوله)** وان كان
معها حافظ) اى مع ماذكر من بيع المرعى والقطار والحمل والاطلاق محمد عدم القطع
في مواشى المرعى محمول على عدم الحافظ ولو كان الحافظ هو الراعى اختلف المشايخ فى
البقالى لايقطع وهو الذى فى المتنق عن ابى حنيفة واطلق خواهر زاده ثبوت القطع مع
الحافظ ويمكن التوفيق بان الراعى لم يقصد لحفظها من السراق بخلاف غيره فتح وفى
الاجتنبي وكثير من المشايخ أقنوا بما قاله البقالى نهر **(قوله)** وان شق الحمل) اى جوالقا على
الارض او على ظهر جمل قهستانى وانما قطع لان صاحب المال اعتمد الجوالقي فكان
هاتكا للحرز بخلاف ما اذا أخذ الجوالقي بما فيه وكذا لوسرق من القسطاط فانه يقطع
ولو سرق نفس القسطاط لايقطع بحر ويأتى بيانه **(قوله)** فسرق منه) اى اخرج منه
بيده ما قيمته عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشئ نفسه ثم اخذه لايقطع لان الاخراج
من الحرز شرط قهستانى وفى حاشية نوح افندى قيد بالاخذ من الحمل لانه اذا لم يأخذ منه بالذات
بل اخذ من الارض ماسقط منه بسبب شقه لايقطع لانه لم يأخذ من الحرز اه ومثله فى
اليقوبية قلت ويشكل عليه ما لو تقب فدخل والتى شياً فى الطريق ثم اخذه فانه يقطع
كامر الا ان يجاب بان الانقضاء فى الطريق هناك معناه كامر بخلافه هنا فتأمل **(قوله)**
اوسرق جوالقا الخ) معناه اذا كان الجوالقي فى موضع ليس بحرز كالطريق والمنازة
والمسجد ونحوه حتى يكون محرزا بصاحبه فتح **(قوله)** بضم الجيم) اى مع فتح اللام
وكسرهما وبكسر الجيم واللام الوعاء المعروف وجمعه كصحائف وجواليق وجوالقات
قاموس ونحوه فى الصحاح وفيهما ان القاف والجيم لا يجتمعان فى كلمة الا معربة او صوتا
(قوله) وره يحفظه) اى يحفظ المسروق من الحيوان والحمل والمتاع مالكة او غيره قهستانى
اى فلا يلزم ان يكون الحافظ الجمل او الحمل ابن كمال واذا ان هذه الجملة الحالية قيد
فى مسألة القطار ايضا وايضا وهو ما افاده الشارح اولا بقوله وان كان معها حافظ وهذا
بخلاف مسألة الشق فقد قال السيد ابوالسعود انه يجب فيها القطع مطلقا فان الجوالقي غير محرز
فاعتبر الحافظ وما فيه محرز به فى شقه واخذ ما فيه يقطع وان لم يكن معه حافظ للاخذ من
الحرز وفى اخذه بحملته لايقطع الا ان يكون معه من يحفظه وكأنهم انما تركوا التنبيه على
ذلك لوضوحه اه ملخصا **(قوله)** او بقر به) اى بحيث يراه كامر **(قوله)** او ادخل يده)
وكذا لو ادخل شياً آخر يعلق بالمتاع قهستانى **(قوله)** فى صندوق) بالضم وقد يفتح جمعه
صناديق كصندوق وعصافير قاموس وفى المصباح ان الفتح عامى **(قوله)** او فى جيبه) جيب
القميص ونحوه بالفتح طوقه قاموس وكذا قال فى المصباح جيب القميص بالفتح ماعلى النهر
والجمع اجاب وجيوب والمراد بالجيب هنا ما يشق بجانب الثوب لتحفظ فيه الدراهم وهل
الاطلاق الجيب عليه عربى او عرقى حوى وفى حاشية ابى السعود ان الاخذ من العمامة

(وان) كان معها حافظ
او (شق الحمل فسرق منه
او سرق جوالقا) بضم
الجيم) فيه متاع وره
يحفظه او نائم عليه) او
بقر به) او ادخل يده فى
صندوق غيره او) فى (جيب

أو كمه فأخذ المال قطع) في الكل والاصل ان الحرز ان امكن **قوله** ٢٨٤ - دخوله فهتكم بدخوله والا فبادخال

اليد فيه والاخذ منه
«(فروع)» سرق فسطاطا
منصوباً لم يقطع ولو موقوفاً
أوفى فسطاط آخر قطع
فتح * اخرج من حرز شاة
لا تبلغ نصفاً فبقيت الأخرى
لم يقطع * سرق ما لامن
حرز فدخل آخر وحل
السارق بما معه قطع
الحمول فقط سراج (قال
ان سارق هذا الثوب قطع
ان اضاف) لكونه اقراراً
بالسرقة (وان نونه)
ونصب الثوب (لا) يقطع
لكونه عدة لا اقراراً
وتوضيحه اذا قيل هذا قاتل
زيد معناه انه قتله واذا قيل
هذا قاتل زيدا معناه انه
يقتله والمضارع يحتمل
الحال والاستقبال فلا
يقنع بالشك قلت في شرح
الوهابية ينبنى الفرق بين
العام والجاهل لان العام
لا يفرقون الا ان يقال يحتمل
شبهة لدرء الحد وفيه بعد
(للامام قتل السارق
سياسة) لسيعة في الارض
بالفساد ودرء هذا ان عاد
واما قتله ابتداء فليس من
السياسة في شيء نهر قات
وقدما عنه موزيا للبحر
في باب الوطء الموح للحد

او الحزام كالاخذ من الجيب **(قوله** او كمه) اى بأن وضع شيئاً في داخل الكم من غير ربط
والافهى مسألة الطر تأمل **(قوله** فهتكم) الهتك الخرق والشق **(قوله** فسطاطاً) هو الخيمة
(قوله لم يقطع) لانه ليس محزراً بل ما فيه محزراً به فلذا قطع فيما فيه دونه فتح ونظيره
ما لو سرق الجوالتى كامر **(قوله** ولو موقوفاً) اى ولو كان ملفوفاً عتده يحفظه فتح **(قوله**
قطع) اى اذا اخذه من حرز هو مكان او حافظ **(قوله** فبقيت الأخرى) اى خرجت من
الحرز بنفسها من غير سوقه ولا اخراجها **(قوله** يقطع الحمول فقط) لانه لا عبرة للحامل
الأثرى ان من حلف ان لا يحمل طبقاً لحمل حامل الطبق لم يحنث جوهرة قلت ولذا لو جلس
على المنضلي طائر عليه نجاسة لا تقصد صلاته ومثله صبي يستمسك بنفسه بخلاف من لا يستمسك
لان الحمل يصير حاملاً لاصي والنجاسة **(قوله** لكونه اقراراً بالسرقة الخ) المسئلة
منقولة في الفتح وغيره معللة بأن الاضافة على الحال والنصب على الاستقبال وما هنا
علل به في شرح الوهابية عن التجنيس قلت وتحقيق المقام ان اسم الفاعل لا ينصب
المفعول الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فلو بمعنى الماضى مثل أنا ضارب زيد امس
وجبت اضافته وتسمى اضافة محضة والعامل تجوز اضافته وتسمى غير محضة لانها على
نية العمل والقطع عن الاضافة كما قرر في محله وبه ظهر ان اسم الفاعل حال الاضافة
يحتمل ان يكون بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال لكن لما كان الاصل فيما كان بمعنى الحال
او الاستقبال هو العمل فالاصل في المضاف ان يكون بمعنى الماضى فيكون اقراراً بأنه
سرق الثوب في الماضى ويلزم منه ان يكون متصفاً بسرقة ايضا في الحال فيقطع اما
اذا نصب الثوب لزم ان يكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال فان حمل على الحال لزم
القطع وان حمل على الاستقبال لم يلزم فلا يقطع بالشك وتعيين حله على الاستقبال
فيكون عدة بأنه سوف يسرق هذا الثوب لا اقراراً بأنه هو سارقه في الحال اى هذه
السرقة المدعى بها فافهم ووقع في شرح الوهابية هنا كلام غير محرز قدبر **(قوله** قلت
في شرح الوهابية الخ) وعبارته قلت والقطع المذكور باصراره وعدم رجوعه اما لو
رجع قبل رجوعه كما تقدم وينبئ ان لا يجزى في هذا الاطلاق لان العوام لا يفرقون
يفرق بين العام والجاهل اللهم الا أن يقال يجعل هذا شبهة في درء الحد وفيه بعد والله تعالى
اعلم اه اقول ومعناه انه ينبنى ان يكون التفصيل السابق في حق العالم اما لجاهل فلا يفرق
بين كونه بمعنى الماضى او الحال وانما يقصد الاقرار فيقطع مطلقاً الا ان يجعل الاعراب
شبهة دائمة في حقه فلا يقطع اذا نون وفيه بعد لان التووين دليل عدم ارادة الاقرار هذا
ما ظهر لي فتأمل **(قوله** وهذا ان عاد) ظاهره ولو في المرة الثانية لكن قيد بعضهم بماذا سرق
بعد القطع مرتين وفي حاشية السيد ابى السعود رأيت بخط الحموى عن السراج ما نصه
اذا سرق ثالثاً ورابعاً لئلا يام ان يقتله سياسة لسيعة في الارض بالفساد اه قال الحموى
فما يقع من حكام زماننا من قتله اول مرة زاعمين ان ذلك سياسة جور وظلم وجهل
والسياسة الشرعية عبارة عن شرع مغاظه اه **(قوله** قلت وقدما الخ) فيه كلام قدما
هناك وفي هذا الباب عند تعزير المتهم والله سبحانه اعلم

باب كيفية القطع واباقه

باب كيفية القطع
واباقه

(تقطع بين السارق من زنده) هو مفصل الرسغ (وتحسم) وجوبا وعند الشافعي ندبا فتح (الا في حرور وشديدن) فلا يقطع لان الحد زاجر لا متلف وتحبس ليتوسط الامر (ومن زيته ومؤنته) كأجرة حداد وكافة حسم (على السارق) عندنا لتسببه بخلاف اجرة المحضر للخصوم في بيت المال وقيل على المتمرد شرح وهبانية قلت وفي قضاء الحانية هو الصحيح لكن في قضاء البرازية وقيل على المدعي وهو الاصح كالسارق (ورجله اليسرى من الكعب ان عاد فان عاد) ثالثا (لا وجبس) وعزر ايضا بالضرب (حتى يتوب) اي تظهر امارات التوبة شرح وهبانية وما روى يقطع ثالثا ورابعا ان صح حمل على السياسة او نسخ

لما كان القطع حكم السرقة ذكره عقبها لان حكم الشيء بعقبه بحر (قوله) ت قطع بين السارق) اي ولو كانت شلاء او مقطوعة الاصابع او الاقدام وان كانت اليمنى مقطوعة قبل ذلك قطعت رجله اليسرى فان كانت رجله اليسرى مقطوعة قبل ذلك لم يقطع ويضمن السرقة ويحبس حتى يتوب جوهرية (قوله من زنده) بفتح الزاي وسكون التون (قوله) هو مفصل الرسغ (الاضافة بيانية قال في النهر من مفصل الزند وهو الرسغ قال الجوهري الزند موصل طرف الذراع وهما زندان الكوع والكروسع فالكوع طرف الزند الذي يلي الاقدام والكروسع طرف الزند الذي يلي الخنصر اهـ (قوله) وتحسم) بالحاء المهملة اي تكوى بزيت مغلي ونحوه نهر ومثله في المغرب وقال مسكين الحسم الكي بمجدة محمالة ثلاثا يسيل دمه (قوله وجوبا) اي كافيده قول الهداية لانه لو لم تحسم يؤدي الى التلف فتح وقد صرح به الفهستاني (قوله) الا في حرور وشديدن (والا في حال مرض مفتاح وقيد في البناء بالمرض الشديد افاده ط عن الحموي (قوله) فلا يقطع) انما ذكره ليفيد ان الاستثناء من قوله يقطع لان قوله تحسم وان قرب ذكره ط (قوله) ليتوسط الامر) اي امر الحر والبرد (قوله) مؤنته) اي مؤنة القطع اي ما يفتق فيه وبينها بقوله كأجرة حداد اي من يباشر الحد وهو القطع هذا وقوله وكافة حسم يشمل ثمن الزيت وكذا ثمن حطب واجرة نايفي فيه الزيت * (تنبيه) * يسن عند الشافعي واحد تعليق يده في عنقه لانه عليه الصلاة والسلام امر به وعندنا ذلك مطلق للامام ان رآه ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم في كل من قطعه ليكون سنة فتح (قوله) كالسارق) محل هذه الكلمة عقب قوله على المتمرد قال في شرح الوهبانية قيل اجرة الشخص اي المحضر للخصوم في بيت المال وقيل على المتمرد كالسارق اذا قطعت يده فأجرة الحداد والذهن الذي تحسم به العروق على السارق لانه المتسبب اهـ (قوله من الكعب) اي لامن نصف القدم من معقد الشراك خلافا للروافض (قوله) ان عاد) اي بعدما قطعت يمينه والا بان سرق مرات قبل القطع يمينه للسلك لانه يكتفى بمحد واحد لجنايات اتحد جنسها كما تقدم بيانه قيل باب التعزير (قوله) حتى يتوب الخ) اي او يموت فتح وفي الفهستاني ومدة التوبة مفوضة الى رأى الامام وقيل تمتدة الى ان يظهر سيما الصالحين في وجهه وقيل يحبس سنة وقيل الى ان يموت كما في الكفاية اهـ (قوله) ثالثا ورابعا) اي اليد اليسرى ثم الرجل اليمنى (قوله) ان صح حمل على السياسة او نسخ) اشار الى ما قاله الامام الطحاوى تبعنا هذه الآثار فلم نجد لشيء منها اصلا قال في الفتح وفي المبسوط الحديث غير صحيح ولئن سلم يحمل على الانتساخ لانه كان في الابتداء تعليل في الحدود كقطع ايدى العربيين وارجلهم وسمر أعينهم ثم قال في الفتح بعد نقله مثل مذهبا عن علي وابن عباس وعمر ان هذا قد ثبت ثبوتا لا مرد له وبعيد ان يقطع صلى الله عليه وسلم اربعة السارق ثم يقتله ولا يعاينه مثل علي وابن عباس وعمر من الصحابة الملازمين ولو غابوا لا بد من علمهم عادة فامتاع على رضى الله تعالى عنه اما الضعف ما مر او لعلمه بأن ذلك ليس حدام مستمرا بل من رأى الامام قتله لما شاهد

فيه من السعي بالفساد في الارض وبعد الطباع عن الرجوع فله قتله سياسة فيفضل ذلك القتل
 المغوى اه اى ان قطع اربعة قتل معنى فاذا رأى ان له قتله سياسة فله قتله معنى وهذا يشير
 الى ما قدمناه من ان له قتله سياسة في الثالثة تأمل **(قوله كمن سرق الخ)** اى كالا يقطع بل يحبس
 حتى يتوب من سرق الخ لان القطع حينئذ تقويت جنس المنفعة بمشا ذلك اهلاك وفوت
 الاصبعين منها يقوم مقام فوت الابهام في نقصان البطش بخلاف فوت واحدة غير الابهام قيد
 باليسرى لان اليمنى لو كانت شلاء او ناقصة الاصابع قطع في ظاهر الرواية لان استيفاء الناقص
 عند تعدد الكامل جائز نهر **(قوله)** اور حله اليمنى مقطوعة قيد بقطعهما لان المقطوع
 لو كان هو الاصابع منها فان استعلاء المشى قطعت يده والا لا كما في البحر عن السراج وقد
 باليمنى لانه لو كانت رجله اليسرى مقطوعة قطع قال في كافي الحاكم وان كانت رجله اليسرى
 شلاء قطعت يده اليمنى اه فلو يده اليمنى أيضا مقطوعة لم يقطع كقدمناه اول الباب **(قوله)**
 يقطع اى يقطع يده اليمنى في جميع ماذكر كنافس عليه في غاية البيان خلافا لما يوجهه كلام
 العيني والنهر حيث قالا لا تقطع رجله اليسرى اه واجاب ابن السكيت بانه محمول على ما اذا
 سرق ثانيا والحال ان رجله اليمنى مقطوعة فانه حينئذ لا تقطع رجله اليسرى قال وهذا الحمل
 صحيح لكنه بعيد مخالف لما يقتضيه سياق الكلام **(قوله)** لانه اهلاك اى بتقويت جنس
 منفعة البطش او المشى لانه اذا لم يكن له يدور رجل من طرف واحد لم يقدر على المشى اصلا
 بخلاف ما اذا كان من طرفين فانه حينئذ يضع العصا تحت ابطه ابن كمال **(قوله)** ولا يضمن
 غير أنه يؤدب نهر اى ان كان عمدا بجر عن الفتح **(قوله)** ولو عمدا هذا عند الامام وقالا
 انه يضمن في العمد أرض اليسار وقال زفر يضمن مطلقا اى في العمد والخطأ والمراد بالخطأ
 هو الخطأ في الاجتهاد من القاطع في أن قطعها يجزى نظرا الى اطلاق النص أما الخطأ في
 معرفة العين من اليسار فلا يجعل عفا لانه بعيد يثم به مدعيه وقيل يجعل عفا قال في
 المصنف هو الصحيح والقياس ما قاله زفر نهر **(قوله)** الصحيح ظاهره أنه تصحيح القول بجعل الخطأ عفا
 في شموله العمد والخطأ وهذا لم يذكره في النهر وإنما الذي فيه تصحيح القول بجعل الخطأ عفا
 على التفسير الثانى من تفسيرى الخطأ كما سمعت من عبارة النهر نعم ظاهر الرواية وغيرها اعتماد
 قول الامام وهو ظاهر اطلاق المتن فافهم **(قوله)** اذا امر بخلافه اى بان أمره الحاكم
 بقطع العين يقطع اليسرى امالوا طاق وقال اقطع يده ولم يعين اليمنى فلا ضمان على القاطع
 اتفاقا فالعدم المخالفة اذا لا يتطابق عليهما وكذا لو اخرج السارق يده فقال هذه يمينى لانه قطعها
 بامر به بحر « تنبيه » لم يبين المصنف ان هذا القطع وقع حدا ام لا قيل نعم فلا ضمان على
 السارق لو استهلك العين وقيل لا يضمن في العمد والخطأ كافي البحر والنهر **(قوله)** لانه تلف
 وأخاف الخ اى فلا يرد اتفاقا كمن شهد على غيره ببيع ماله بثمن قيمته ثم رجع هدية وأما
 قلنا انه أخلف لان اليمنى كانت على شرف الزوال فكانت كالنافثة فأخلفها الى خلف
 استمرارها بخلاف ما لو قطع رجله اليمنى اى حيث يضمن لانه وان امتنع به قطع يده لكن لم
 يعوضه من جنس ما تلف عليه من المنفعة لان منفعة البطش ليست من جنس منفعة المشى
 واما ان قطع رجله اليسرى فلا نه لم يعرض عليه شيأ فتح **(قوله)** وكذا لو قطع غير الحداد

(كمن سرق وابهامه)
 اليسرى مقطوعة او شلاء
 او اصبعان منها سواها)
 سوى الابهام (او رجله
 اليمنى مقطوعة او شلاء)
 لم يقطع لانه اهلاك بل
 يحبس ليتوب (ولا يضمن
 قاطع اليد اليسرى) ولو
 عمدا في الصحيح نهر
 اذا امر بخلافه لانه اتلف
 واخلف من جنسه ما هو
 خير منه وكذا لو قطع غير
 الحداد

في الاصح (ولو قطعه احد قبل الامر والقضاء) ٢٨٧ وجب الفصاص في العمد والدية في الخطأ وسقط القطع عن

اي بعد امر القاضي الحداد اما اذا صدر ذلك قبل الامر أصلاً فهو مذكور بعد ط والحاصل ان القاضي اذا امر الحداد بقطعه فقطع اليسرى الحداد أو غيره لا يضمن (قوله في الاصح) قال في الفتح احتراز عما ذكر الاسيغباني في شرحه لمختصر الطحاوي حيث قال هذا كله اذا قطع الحداد بأمر السلطان ولو قطع يساره غيره ففي العمد الفصاص وفي الخطأ الدية (قوله ولو قطعه احد الخ) قال في شرح الطحاوي من وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع قاطع يمينه فهذا لا يخلو اما ان يكون قبل الخصومة او بعدها قبل القضاء او بعده فان كان قبل الخصومة فعلى قاطعه الفصاص في العمد والارث في الخطأ وتقطع رجله اليسرى في السرقة وان كان بعد الخصومة قبل القضاء فكذلك الجواب الا انه لا يقطع رجله في السرقة لانه لما خصم كان الواجب في التبيي وقد فات فسقط وان كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وكان قطعه من السرقة حتى لا يجب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة أو سرق في يده ا ط عن حاشية الشافعي على الزيلعي قال فقول المصنف وسقط القطع الخ تبع فيه شيخه في بحره وقد علمت ما فيه الا ان يحمل على ما اذا كان القطع بعد الخصومة (قوله فصاصاً) احترازه عن القطع للسرقة فانه لا يقطع ثانياً لاتحاد الجلس ط اي فيقع هذا انقطع عن السرقتين السابقتين بخلاف ما اذا سرق بعد القطع كأمير (قوله قطعت رجله اليسرى) لانها المحل وقت القطع ا ح (قوله لا القطع على الظاهر) قل في البحر واثار الشمنى الى انه لا بد من التالين لكن في الكشف الكبير ان وجوب القطع حق لله تعالى على الخلوص ولذا لا يملك المسروق منه الخصومة بدعوى الحد واثباته ولا يملك الفغو بعد الوجوب ولا يورث عنه اه فقد صرح بانه لا يملك طلب القطع الا ان يقال انه لا يملك مجرداً عن طلب المال والظاهر ان الشرط انما هو طاب المال وتشترط حضرته عند القطع لا طلبة القطع اذ هو حقه تعالى فلا يتوقف على طلب العبد اه وفي النهر والظاهر ما جرى عليه الشارح الزيلعي وغيره من الاكتفاء بدعوى المال (قوله على المذهب) وروى عن ابي يوسف انه في الاقرار لا تشترط المطالبة كافي الفتح (قوله لان الخصومة الخ) اذ ان حد السرقة لا يثبت بدعوى الحسبة تأمل (قوله قلت لكنه مخالف لما قدمه) اي في الباب السابق في قوله وشرط للقطع حضور شاهديه او قته (قوله بتأييد ترجيح الاول) اي ما تقدم من اشتراط الحضور وفيه نظر بل مفاده ترجيح ما هنا فان الذي حرره هو ما نقله عن كافي الحاكم ان ما هنا هو قول الامام الاخير فيكون الاول مرجوحاً عنه ولذا صح ما هنا في شرح المظنومة الوهبانية كما حررناه فيما تقدم فافهم (قوله وكل من له يد بحسبة ملك الخصومة) شمل المالك والامير والضامن كالغاصب فانه يجب عليه حفظ المصنوب كالامير فيملك الخصومة لانه لا يقدر على اسقاط الضامن عن نفسه الا بذلك كما أفاده في الفتح وشمل ما اذا كان المالك حاضراً أو غائباً كافي النهر عن السراج (قوله ثم فرع عليه) الاول ثم مثل له ط (قوله ومثول) اي مثول الوقف كافي الزيلعي والفتح وغير في البحر بنتولي المسجد وهذا يرد ما يخفى في البحر في الباب السابق من انه لا يقطع بسرقة مال الوقف وقد مر الكلام فيه هناك (قوله قبض على سوء الشراء) لانه ان سمي الثمن كان مضموناً عليه والا كان امانة بمنزلة المودع وعلى كل فيده بحسبة ملك الخصومة) ثم فرع عليه بقوله (كمودع وغاصب) ومرتهن ومثول وأب ووصي وقبض على سوء الشراء (وصاحب ربا)

السارق) سواء قطع يمينه أم يساره (وقضاء القاضي بالقطع كالامر) على الصحيح (فلا ضمان) كافي وفي السراج سرق فلم يؤخذ بها حتى قطعت يمينه فصاصاً قطعت رجله اليسرى (وطلب المسروق منه) المال لا القطع على الظاهر بحر (شرط القطع مطلقاً) في اقرار وشهادة على المذهب لان الخصومة شرط لظهور السرقة (وكذا حضوره) اي المسروق منه (عند الاداء) للشهادة (و) عند (القطع) لاحتمال ان يقره بالملك فيسقط القطع لاحضور الشهود على الصحيح شرح المظنومة وأقره المصنف قلت لكنه مخالف لما قدمه متاوشراً فليحذر وقد حرره في الشرنبلالية بتأييد ترجيح الاول فأمل ثم فرع على قوله وطلب المسروق الى آخره فقال (قلو أقر أنه سرق مال الغائب توقف القطع على حضوره ومخاصمته) وكذا (لو سرق هذه الدراهم ولا أدري من هي اولاً أخبرك من صاحبها لا قطع) لانه يلزم من جهالة عدم طلبه (و) كل (من له يد بحسبة

ملك الخصومة) ثم فرع عليه بقوله (كمودع وغاصب) ومرتهن ومثول وأب ووصي وقبض على سوء الشراء (وصاحب ربا)

ومثل من ذكر كما في الفتح وغيره المستعير والمستأجر والمضارب والمستبضع **(قوله** بان باع
 درها بدرهمين) الاحسن قول النهر باع عشرة بعشرين وقبضها فسرقت منه اه انحقق
 النصاب الموجب للقطع اه - **(قوله** لان الشراء فاسدا) اى الذى منه الربا بمنزلة المصسوب
 فى ان كلا منهما مضمون على ذى اليد بالقيمة **(قوله** بخلاف معنى الربا) بخالف قوله ويقطع
 بطالب المالك لوسق منهم **(قوله** لانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد) فيه نظر لما فى الاشياء من ان
 الربا لا يملك فيجب عليه رد عينه مادام قائما حتى لو ابرأه صاحبه لا يبرأ منه لان رد عينه القائمة
 حق الشرع اه وبه علم ان صاحب الربا فى عبارة المصنف وهو الذى قبضه لم يملكه بل بقى
 على ملك المعطى فصار المعطى مالكا والقابض ذاب فصاح معطاة كل منهما بمنزلة المصسوب
 كما هو صريح عبارة المصنف الآتية تبعا للكثرة ولصاحب النهر هناك كلام غير محرز فراجع
 ولدير **(قوله** ولا يقع سرقة المقتطع) هذا لم يصرح به فى الحاشية وانما يفهم منها كايخيه فى
 البحر وعبارة الحاشية رجل التقتقط فضاقت منه فوجدها فى يد غيره فلا خصومة بينه
 وبين ذلك الرجل بخلاف الودعية فان فى الودعية يكون للمودع ان يأخذها من الثانى لان
 القطة اثنان كالاول فى ولاية اخذ القطة وليس الثانى كالاول فى اثبات اليد على الودعية اه
 قل فى البحر فينبى ان لا يقطع بطلب الملتقط كما لا يخفى اه وتبعه اخوه فى النهر وكذا
 المقدسى واعتز به السيد ابو السعود بان نفي الخصومة بين الملتقط الاول والثانى لا يدل على
 انه لا خصومة بين الملتقط والسارق منه اه قلت اى لان الملتقط يده يد امانة حتى لا يمكن
 احد من اخذها منه ولو دفعها لآخره ان يستردها منه ولو ذكر احد علامتها ولم يصدقه
 الملتقط انهاله لا يجبر على دفعها اليه فلو لم تكن له يد صحيحة لم يكن له شئ من ذلك وهذا يدل على
 ان له خصامة السارق منه بخلاف ما اذا ضاعت منه فانقطعها غيره فان يد الاول زالت باثبات يد
 مثل يده عليها لان الثانى له ولاية اخذها فليس الاول بعد زوال يده خصامة الثانى واما الودعية
 اذا ضاعت من المودع فن له خصامة ملتقطها اذ ليس له اثبات يد عليها كالمودع ولعل وجه
 الفرق بين المودع والملتقط الاول مع ان كلا منهما يده يد امانة ان يد المودع اقوى لانها باذن
 المالك فكانت يده يد امانك بخلاف يد الملتقط والله تعالى اعلم **(قوله** سرق منه) بالبناء
 للمجهول والجملة صفة لسارق وقوله بعد القطع اى قطع السارق الاول وقوله لم يقطع اى
 السارق الثانى وقوله لان يده اى يد السارق الاول **(قوله** كيانى آتفا) اى قريبا وهو بكسر
 التون ويحوز فى اوله المد والنقص وقرئ بهما كفى القاموس **(قوله** ويقطع بطالب المالك)
 شمل ما اذا حضر المسروق منه او لم يحضر وعن محمد انه لا بد من حضوره وظاهر الرواية
 الاول كفى التهرؤ لزيلى **(قوله** اى من الثلاثة) هم المودع والغاصب وصاحب الربا زليلى
 وغيره ولا يخفى ان المراد بالمالك فى مسئلة الربا هو المعطى لانه باق على ملكه فهذا صريح فى انه
 يقطع السارق بصلبه خلافا لما قدمه عن الشئى ومثل الثلاثة غيرهم ممن مر كما فى الفتح
 وغيره **(قوله** وكذا يصاب الراهن) اى اذا كانت العين قائمة وقد قضى الدين اما اذا لم
 يقبضه او استهلك السارق العين فلا يقطع بخصومته لانه قبل الايذاء لاحق له فى المطالبة
 بالعين وبلاستهلاك صار المرتهن مستوفيا لدينه قال الزياي وينبى ان يقطع بخصومته فيما

بان باع درها بدرهمين
 وقبضها فسرقة منه لان
 الشراء فاسدا بمنزلة
 المصسوب بخلاف معطى
 الربا لانه بالتسليم لم يبق له
 ملك ولا يد شئى ولا يقع
 سرقة المقتطع خاتبة ومن
 لا يده يد صحيحة فلا يملك
 الخصومة كسارق سرق
 منه بعد القطع لم يقطع
 بخصومة احد ولو مالكا
 لان يده غير صحيحة كيانى
 آتفا ويقطع بطالب المالك
 ايضا (وسرق منهم) اى من
 الثلاثة وكذا يصاب الراهن
 مع غير المرتهن على الظاهر
 لانه هو المالك

إذا زادت قبعة الرهن على دينه بما يبلغ نصيباً لأن له المطالبة بما زاد كالوديعة و. انصاه في
 الفتح وهو المذکور فی غایة البیان نهر ای ان له مطالبة السارق بعد الهلاك بما زاد كما غیر به
 الزیلعی فلیس المراد ان له مطالبة المرتبه ان لیس له ذلك **(قوله لا یطلب المالك الح)** ای
 لا یقطع السارق الثاني یطلب الح **(قوله لو سرق)** قید لطلب المالك وطلب السارق
(قوله بعد القطع) ای قطع الاول **(قوله استقوط عصمته)** ای المال لانه لضمان على
 السارق بعدما قطعت یمینه کایذکره نصف فی الفتح وقال مالك والشافعی فی قول یقطع
 بخصوصه المالك لانه سرق نصيباً من حرز لاشبهه فيه ولنا ان المال لما یجب على السارق ضمانه
 كان ساقط التقويم في حقّه وكذا في حق المالك لعدم وجوب الضمان له فید السارق الاول
 لیست يد ضمان ولا امانة ولا مال فكان المسروق مالا غیر معصوم فلا یقطع فيه اه **(قوله)**
 أو بعدمادری شبهة **(كدهواه انه ملكه ونحو ذلك کبابی و اعترض بأن هذا یغی عنه)**
 قوله قبل القطع وفيه ان اشتداد من قوله قبل القطع كون القطع لازماً له وهذا ساقط عنه شبهة
 نعم یعلم حکم الساقط بالاولی لكنه تابع الهدایة لزيادة الايضاح ففهم **(قوله فانه)** ای
 للسارق الاول **(قوله لان سقوط التقويم ضرورة القطع الح)** كذا فی الهدایة وهو یرفع
 ضرورة على انه خبر ان أو یصح على انه مفعول لاجله والحجج یحذف ای ثابت لضرورة
 القطع ای انه امر ضرری للقطع ای انه یلزم من وجوب القطع سقوط التقويم لایتنك عن
 القطع ولا یوجد بدونه لان عدم سقوطه ینافی وجوب القطع کبابی بیان هذا ما ظهر لی وفي
 هذا التعلیل اشارة الى الرد على ما قاله الکرخی والمطحاوی من اطلاق عدم القطع سواء قطع
 الاول او لا كما قدمناه اول کتاب السرقة قلت ومنه فهم هذا التعلیل ان المراد بقوله قبل
 القطع ما اذا لم یقطع الاول اصلاً ويدل علیه ما يأتي من انه لا فرق فی عدم الضمان بین هلاك
 المین واستهلاکهما قبل القطع او بعده فاذا لم تکن مضمونة بالاستهلاك قبل القطع یعنی ثم
 قطع تحقق سقوط التقويم فعمل ان التقويم لا یسقط الا اذا لم یوجد قطع اصلاً تأمل **(قوله)**
 فصار كالغاصب **(ای فی ان له یداً صحیحة هی ید الضمان قوله ثم بعد القطع الح)** ای قطع
 السارق الاول والاولی ذکر هذا قبل قوله بخلاف ماذا سرق الح **(قوله روايتان)** احداها
 له استرداد المسروق من السارق الثاني لحاجته الى الرد الواجب علیه والاخری لالا أن یده
 لیست ید ضمان ولا امانة ولا مال فتح **(قوله واختار الکمال الح)** ای اختار ان القاضی
 یرده من ید الثاني الى المالك ان كان حاضراً والاحتفظ له كما یحفظ اموال الغیب ولا یرده الى
 الاول ولا یبقیه مع الثاني لظهور خیانة کل منهما **(قوله یرده قبل الخصومة)** ای
 الدعوى والشهادة المترتبة علیها أو الاقرار وقید بالرد قبل الخصومة لانه لو یرده بعدها سواء
 قضی بالقطع او لا فانه یقطع نهر **(قوله ولو حکما کأصوله ولو فی غیر عیاله)** ای کوالده وجدّه
 ووالدته وجدته لان لهؤلاء شبهة المالك فیثبت به شبهة الرد بخلاف ما اذا یرده الى عیال اصوله
 لانه شبهة الشبهة وهی غیر معتبرة ومن الرد الحکمى الرد الى فرعه وکذا یرحمه منه ان
 كانوا فی عیاله والرد الى مکتبه وعبده بحر وكذا الى زوجته واجیه ومشاهدة وهو الذى
 یسمى غلامه او مسانیه فتح ونمامه فيه **(قوله او ملکه بعد انقضاء القطع)** لان الامضاء

(لا یطلب المالك) (بمن
 المسروقة) (أو) (یطلب
 السارق لو سرق من سارق
 بعد القطع) (سقوط عصمته
 بخلاف ماذا سرق) (الثاني
 من السارق الاول) (قبل
 القطع) (او بعد مادری)
 شبهة (فانه ولرب المال
 القطع) (لان سقوط التقويم
 ضرورة القطع ولم یوجد
 فصار كالغاصب ثم بعد
 القطع هل للاول استرداده
 روايتان واختار الکمال
 یرده للمالك (سرق شیاً
 ویرده قبل الخصومة)
 عند القاضی (الى مالک)
 ولو حکماً كأصوله ولو
 فی غیر عیاله (أو ملکه)
 ای المسروق (بعد انقضاء
 بالقطع)

من القضاء في الحدود أي فإلّا الحادّث في هذه الحالة كالملك الحادّث قبل القضاء لأن القاضي لم يرض صار كأنه لم يقض فلا يستوفى القطع كما قبل القضاء وهذا لأن القاضي لا يخرج عن عهدة القضاء في باب الحدود بمجرد قوله قضيت بل بالاستيفاء جلدًا أو رجلاً أو قطعاً فلا جرم كان الأمضاء من القضاء بخلاف حقوق العباد فإنه بمجرد قوله قضيت يخرج عن عهدة القضاء وإن السارق لو قطع بعد الملك قطع في ملك نفسه اه ط عن الشّبي **(قوله)** ولو شبهة مع قبض (هكذا وقع التّفيد بالقبض في الهداية ولقال ان يقول لا يشترط القبض لأن الهبة تقطع الخصومة لأنه ما كان يهب لخصم فليأمل شربلاية قلت وهو بحث مخالف للمنفوق مع أنه غير معقول فهو غير مقبول وذلك ان الخصومة قد وجدت لأن الكلام فيما بعد القضاء بالقطع لكنهم عدوا ملك المسروق بعد القضاء شبهة والهبة بدون قبض لا تفيد الملك فلم توجد شبهة ولم يقل أحد باشتراط خصومة أخرى بعد القضاء بالقطع بل طلبه القطع غير شرط على الظاهر كما مر نعم يشترط حضوره عند القطع كما تقدم فأنهم **(قوله)** أو ادعى أنه ملكه أي ما ثبت السرقة عليه بالينة أو بالاقرار بجر **(قوله)** للشبهة أي احتمال صدقه ولذا صح رجوعه بعد الاقرار **(قوله)** أو نقصت قيمته أي بعد القضاء لأن كمال النصاب لما كان شرطاً يشترط قيامه عند الأمضاء لما ذكرنا **(قوله)** بنقصان السعر أي لا ينقصان العين لأن العين لو نقصت فإنه يقطع لأنه مضمون عليه فكمّل النصاب عينا ودينارا إذا استهلكه كله أما نقصان السعر فغير مضمون فافترقا بجر والمراد بنقصان العين فوات بعضها أو حدوث عيب فيها كما قدمناه أول كتاب السرقة **(قوله)** في بلد الخصومة أي وإن كان في البلد التي سرق فيها لم ينقص لما قدمه أول السرقة من أن المعتبر القيمة وقت السرقة ووقت القطع ومكانه **(قوله)** اقرا بسرقة نصاب أي اقر اثنان انهما سرقا نصابا أي جنسه إذ لا بد أن يصيب كلاهما نصاب كما قدمه المصنف **(قوله)** لا يقطع أي المدعى والآخر لانها سرقة واحدة فلا تكون موجبة للقطع وغير موجبة **(قوله)** قطع المقر أي وحده لأن اقراره على غيره لم يصح بتكذيبه فلم توجد السرقة في السرقة **(قوله)** لأن شبهة الشبهة لا تعتبر قال الزيلعي وكان أبو حنيفة أولا يقول لا يجب عليه القطع لأن الغائب ربما يدعي الشبهة عند حضوره ثم رجع وقال يقطع لأن سرقة الحاضر تثبت بالحجة فلا يعتبر الموهوم لأنه لو حضر وادعى كان شبهة واحتمال الدعوى شبهة الشبهة فلا تعتبر اه ح **(قوله)** ولو اقر عبد مكلف (الح) أما لو كان صغيرا لم يقطع ويرد المال لو قائما وكان مأذونا وإن هالكا يضمن وإن كان محجورا وصدقه المولى يرد المال إلى المسروق منه لو قاتلوا هالكا فلا ضمان ولا بعد العتق بجر **(قوله)** قطع (لأن اقرار العبد على نفسه بالحدود والقصاص صحيح من حيث أنه آدمي لأنه لآهية فيه وإذا صح بالقطع صح بالنال بناء عليه ولا فرق بين كون العبد مأذونا أولا صدقه المولى أولا وتماه في البحر **(قوله)** لو قائمة فلو مستهلكة فلا ضمان ويقطع اتفاقا بجر **(قوله)** كالواقعة عليه بينة بذلك أي فانه يقطع بالطريق الأولى ويرد المال إلى المسروق منه بجر **(قوله)** ولا غرم على السارق (التعير بالغرم يفيد أن المسروق غير باق فلو قائما يؤمر بالرد فقول المصنف بعد ويرد العين تصریح بتفهيم قوله ولا غرم ط **(قوله)** وغيرها

ولو شبهة مع قبض (أو ادعى أنه ملكه) وإن لم يبرهن للشبهة (أو نقصت قيمته من النصاب) بنقصان السعر في بلد الخصومة (لم يقطع) في المسائل الأربع (اقرا) بسرقة نصاب ثم ادعى أحدها شبهة) مسقط للقطع (لم يقطع) قيد باقرارها لأنه لو اقر أنه سرق وفلان فأنكر فلان قطع المقر كقوله قتلنا وفلان (ولو سرقا وغاب أحدهما وشهد أي شهد اثنان) على سرقتهما قطع الحاضر) لأن شبهة الشبهة لا تعتبر (ولو اقر عبد) مكلف (بسرقة قطع وترد السرقة إلى المسروق منه) لو قائمة (كالواقعة عليه بينة بذلك) لكن (بشرط حضرة مولاه عند أقامتها) خلافاً للثاني لا عند اقراره بعد اتفاقاً (ولا غرم على السارق) عندما قعمت بينة) هذا لفظ الحديث درر وغيرها

كالهداية **(قوله)** ورواه الكمال بعد قطع يمينه عزاه الى الدارقطني لكن عزاه العلامة نوح الى الدارقطني ايضا بلفظ المتن والمعنى واحد فان ما مصدرية واعل الحديث بالارسال وبجهاة بعض رواته وجوابه مبسوط في الفتح وحاشية نوح على الدرر واستدلوا بعد الحديث بالمعقول ايضا قال في الفتح ولان وجوب الضمان ينافي القطع لانه يتملك بأداء الضمان مستندا الى وقت الاخذ فبين انه اخذ ملكه فلا يقطع في ملكه لكن القطع ثابت قطعاً فابردى الى انتفائه وهو الضمان فهو المتنى **(قوله)** لبقائها على ملك مالكها ولذا قال في الايضاح قال ابو حنيفة لا يحل للسارق الانتفاع بها بوجه من الوجوه وكذا لو خاطها قيصا لا يحل له الانتفاع به لانه ملكه بوجه محذور وقد تعذر ايجاب القضاء به فلا يحل الانتفاع كمن دخل دار الحرب بأمان واخذ شيئاً من اموالهم لم يلزمه الرد قضاء ويلزمه ديانة وكالباغي اذا اتلف مال العادل ثم تاب فنج **(قوله)** في الظاهر من الرواية وفي رواية الحسن لا يظهر سقوط العصمة في حق الاستهلاك **(قوله)** لكنه يفتى الخ قال في الفتح وفي المبسوط روى هشام عن محمد انه انما يسقط الضمان عن السارق قضاء تعذر الحكم بالمائلة فاماديانة يفتى بالضمان للحقوق الحسرة والتقصان للمالك من جهة السارق **(قوله)** قبل القطع يعني ثم قطع لان انتفاء الضمان انما هو بسبب القطع كما علمت وقدم الشارح ايضا ان سقوط التقوم ضرورة القطع **(قوله)** او بعده لكن يفرق بينهما بما في الكافي لو كان قبل القطع فان قال المالك انا اضمنه لم يقطع عندها وان قال انا اختار القطع يقطع ولا يضمن اه قال في البحر لانه في الاولى تضمن رجوعه عن دعوى السرقة الى دعوى المال **(قوله)** فالملك تضمنه اي تضمن المشتري او الموهوب له ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن لا بالقيمة تارخائية عن المحيط وفيها عن شرح الطحاوي لو قطع ثم استهلكه غيره كان للمسروق منه ان يضمنه قيمته اه ومثله في التهر عن السراج وظاهره ان غير المشتري والموهوب له مثلهما لكن ذكر في التارخائية ايضا لو ادعاه عند غيره فهلاك الاصل فيه ان كل موضع لوضعه المالك له ان يرجع على السارق فليس له ان يضمنه وفي كل موضع لوضعه لا يرجع على السارق فهان يضمنه والذي يرجع عليه المودع والمستأجر والمرتهن اه قلت ووجه ظاهر لان ما ثبت فيه الرجوع على السارق يلزم منه ان يكون مضمونا على السارق بعد القطع مع انه غير مضمون عليه بخلاف ما لارجوع فيه عليه لكن هذا التفصيل ظاهر في الهلاك ولذا فرض المسئلة فيما لو ادعاه فهلاك بخلاف الاستهلاك فان المستهلك متعد فلا رجوع له على السارق اصلا بلا فرق بين كونه مشتريا او مودعا او مستأجرا نعم للمشتري الرجوع بالثمن على السارق لانه لما استهلكه وضمن قيمته ملكه من وقت الاستهلاك ف يرجع على السارق بمادفعه اليه من الثمن لا بالقيمة لظهور ان مادفعه اليه لا يملك قبضه ف يرجع به لا بمضمن فاغتنم تحريره هذا المحل فانه من قبض المولى عز وجل **(قوله)** ولو قطع الخ اي لو سرق سرقات فقطع في احدها بخسومة صاحبها وحده فهو اي ذلك القطع بجميعها ولا يضمن شيئاً لارباب تلك السرقات عنده وقالوا يضمن كلها الا التي قطع فيها فان حضروا جميعا وقطعت يده بخسومتهم لا يضمن شيئاً من السرقات بالاتفاق ففتح **(قوله)** ثم اخرجته فلو شقه بعد الاخراج

ورواه الكمال بعد قطع يمينه (وترد العين لوقائمه) وان باعها او وهبها لبقائها على ملك مالكها (ولا فرق) في عدم الضمان (بين هلاك العين واستهلاكها في الظاهر) من الرواية لكنه يفتى بأداء قيمتها ديانة وسواء كان الاستهلاك (قبل القطع او بعده) بحيث وفيه لو استهلكه المشتري منه او الموهوب له فالملك تضمنه (ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئاً) وقالوا يضمن ما لم يقطع فيه (سرق ثوبا فشقه نصفين ثم اخرجته

فقط الخذة بهر وهو منهو بالاولى (قوله قطع) اى عندهم خلاه لاني يوسف ومحل
 الخلاف ما اذا شقه فحشا وهو ما يفتى به بعض العيين وبعض الشفعة على الاصح وخيار مالك
 تضمين النقصان واخذ الثوب قطع عندهم خلاه له اما اذا اختار تضمين القيمة وترك الثوب
 فلا يقطع اتفاق اماليه ويرى به فقط فيقطع فيه اتفاق بهر (قوله فله تضمين
 القيمة) اى من غير خيار بحر اى ليس له تضمين النقصان وانقطع (قوله فيما له) اى
 السارق فصار كما اذا ملكه اياه ماله بعد القضاء لا يقطع على ما تقدم فتح (قوله وهل
 يضمن الخ) اى فيما اذا شقه نصفين ولم يكن اتفاق - (قوله صحح الجازي لا) اى لا يضمن
 كما لا يجمع القطع مع الضمان (قوله وقول الكمال الحق بم) حيث قل والحق ما ذكر
 في عامة الكتب الامهات انه يقطع ويضمن النقصان الى ان قل ووجوب ضمان النقصان
 لا يمنع القطع لان ضمان النقصان وجب باتلاف موفى قبل الاخراج وانقطع باخراج الباقي
 فلا يمنع كما لو اخذ ثوبين واحرق احدهم في البيت واخرج الآخر وقيمته نصاب (قوله
 ومتى اخذ تضمين القيمة) اى فيما اذا كان الشق فحشا اذا كان يسيرا يقطع بالاتفاق كما
 قدمناه قل في الهداية اذ ليس له اختيار تضمين كل القيمة (قوله سمر) اى قريبا من انه
 يتلكه مستندا الى وقت الاخذ (قوله فذبحها واخرجها) قيد بالخراج بعد الذبح لانه
 لو اخرجها جارية وقيمتها عشرة ثم ذبحها يقطع وان انقصت قيمتها بالذبح ط عن الحموى (قوله
 من الحجرين) اى الذهب والفضة (قوله دراهم) مفعول فعل (قوله لتقوم الصنعة عندها
 خلافا له) واصل الخلاف في الغاصب هل يملك الدراهم والدنانير بهذه الصنعة ام لا بناء على انها
 متقومة ام لا ثم وجوب القطع عنده لا يشك لانه لم يملكها على قوله واما على قولهما فقبل
 لا يجب القطع لانه ملكها قبله وقيل يجب لانه صار بالصنعة شيئا آخر فلم يملك عنه وعلى هذا
 الخلاف اذا اخذ حليا او آنية زياي (قوله ففي السارق اتفاق) لان هذه الصنعة بدلت العين
 والاسم بدليل انه تغير بها حكم الربا حيث خرجت عن كونها موزونة بخلاف مسألة الذهب
 والفضة لبقاء الاسم مع بقاء العين كما كانت حكما حتى لا يصح بيع آنية فضة وزنها عشرة
 بأحد عشر كذا يفاد من المنع (قوله انقطع) انقطع باعتبار سرقه الثوب الابيض وهو لم يملكه
 ابيض بوجه ما والمملوك السارق اذ هو المصنوع وكذا يقطع بالخطأ وان ملك الدقيق بحر
 (قوله لارد) اى حال قيامه ولا ضمان اى حال استهلاكه وهذا عندهم وقال محمد برد الثوب
 وبأخذ ما زاد الصبغ لان عين ماله قثم من كل وجه ولهما ان الصبغ قثم صورة ومعنى بدليل
 ان المسروق منه لو اخذ الثوب يضمن الصبغ وحق مالك قثم صورة لامعنى بدليل انه غير
 مضمون على السارق بهر (قوله خلافا لما في الاختيار) اى من انه لو صبغه بعد القطع
 برده وهو مخالف لقول الهداية فن سرق ثوبا فقطع فصبغه احمر لم يؤخذ منه ولقول محمد
 سرق الثوب فقطع يده وقد صبغ الثوب احمر لم يؤخذ منه فانه دليل على انه لا فرق بين ان
 يصبغه قبل القطع او بعده زياي وتبعه في البحر والنهر قلت لكن قول محمد وقد صبغه جارة
 حالية فمن اين يفيد كسبون الصبغ بعد القطع ثم رأيت سعدى جلي اعترض الزيلعي
 بأن عبارة الهداية ليست كما نقلها قلت لان عبارة الهداية هكذا فن سرق ثوبا فصبغه

فقط لانه قيمته ما كان
 بعد شقه ما كان الملو
 بأن يفسد كثير من نصف
 القيمة فله تضمين القيمة
 فيما له مستندا الى وقت
 الاخذ فلا يقطع زياي وهل
 يضمن نقصان الشق مع
 انقطع صحح الجازي لا
 وقول الكمال الحق بومضى
 اختيار تضمين القيمة يسقط
 انقطع سمر ولو سرق شاة
 فذبحها واخرجها لا سمر
 انه لا قطع في الناحية وان
 يبيع ثوبها نصاب بل يضمن
 قيمتها ولو فعل سارق
 من الحجرين وهو قدر
 نصاب وقت الاخذ
 دراهم او دنانير او آنية
 قطع وردت وقلا
 لارد تقوم الصنعة عندها
 خلافا له واما نحو النحاس
 لو جمعه او اثنى فان كان يباع
 وزنا فكذلك وان عددا
 فهي للسارق اتفاقا اختيار
 ولو صبغه احمر او طحين
 الخصة اولت السويق
 فقطع لارد ولا ضمان
 وكذا لو صبغه بعد القطع
 بحر خلافا لما في الاختيار
 ولو صبغه اسود رده
 لان السواد نقصان

أحر ثم قطع **الح** فعبارة الهداية مساوية لعبارة المصنف والكثير وقد ذكر الزيلعي أن مافي
الكثير ذكر مثله في المحيط والكافي ولا يخفى أن هذه العبارة تؤيد مافي الاختيار ولم يبق
للدعوى الزباني دليل فالاعتداد على ماقلوه لا على ماقله فتنبه **(قوله)** خلافاً للثاني (لأن
السواد زيادة عنده كالخمر وعند محمد زيادة أيضاً كالخمر ولكنه لا يقطع حق المالك وعند
أبي حنيفة السواد نقصان ولا يوجب انقطاع حق المالك هداية **(قوله)** وهو اختلاف
زمان **الح**) فإن الناس كانوا لا يلبسون السواد في زمنه ويلبسونه في زمنهما فتح **(قوله)**
سرق في ولاية سلطان **الح**) ذكره مع تعليقه في الدرر وقال في الشربالية ذكره في الفيض
وفي مختصر الظهيرية معزوا إلى الامام الأجل الشهيد **(قوله)** اذلا ولاية **له** **الح**) أي في وقت
السرقة اذ لاشك انهما في وقت الدعوى تحت يده وهل كذلك بقية الحدود والقصاص
ايضاً لم أره والله سبحانه وتعالى أعلم

باب قطع الطريق

أي قطع المارة عن الطريق فهو من الحذف والايصال أو المراد بالطريق: مفادة من اطلاق المحل
على الحال أو الاضافة على معنى في أي قطع في الطريق أي منع الناس المرور فيه أخره عن
السرقة لانه ليس سرقة مطلقاً لأن المتبادر منها الاخذ خفية عن الناس وأطلق عليه
اسمها مجاز الضرب من الاخفاء وهو الاخفاء عن الامام ومن نصهم لحفظ الطريق ولذا
لا يطلق عليه اسمها الا مقيدة بالكبرى ولزوم التقييد من علامات الحجاز كافي الفتح وسعت
كبرى اعظام ضررها لكونه على عامة المسامين أو اعظم جزائها **(قوله)** من قصده أي قصد
قطع الطريق وعبر بمن يفيد انه لا يشترط كون القاطع جماعة فيشمل ما اذا كان واحداً له
منعة بقوته ومجده كافي القهستاني والفتح وشمل العبد وكذا المرأة في ظاهر الرواية الا انها
لا تصلح كإسياني **(قوله)** ولو في المصر لئلا أي بسلاح أو بدونه وكذا نهارة لو بسلاح
كما سيأتي وهذا هو رواية عن أبي يوسف أفنى بها المشايخ دفعاً لشر المتغلبة المفسدين كافي
القهستاني عن الاختيار وغيره ومثله في البحر اما ظاهر الرواية فلا بد ان يكون في صحراء
دارنا على مسافة السفر فصاعداً دون القرى والامصار ولما بينهما كافي القهستاني وفي
كافي الحاكم وإن قطعوا الطريق في دار الحرب على تجار مستأمنين أو في دار الاسلام في موضع
غلب عليه عسكر الخوارج ثم أتى بهم الامام لم يرض الحدود عليهم **(قوله)** وهو معصوم
أي بالعصمة المؤبدة وهو المسلم أو الذي قهستاني والعصمة الحفظ والمراد عصمة دمه وماله
بالاسلام أو عقد الذمة وفي حاشية السيد أبي السعود مفاده لوقوع الطريق مستأناً لا يجد
وبه صرح في شرح النقاية معللاً بأنه لا يخاطب بالشرائع وحكي في المحيط اختلاف المشايخ
فيه **(قوله)** فلو على المستأمنين فلا حد لكن يلزمه التعزير والحبس باعتبار اخافة الطريق
واخفاره ذمة المسلمين فتح قال في الشربالية ويضمن المال لتبوت عصمة مال المستأمن
حالا وإن لم يكن على التأييد ومحل عدم الحد بالقطع على المستأمن فيما إذا كان منفردا
اما إذا كان مع القافلة فانه يجد ولا يصير شبهة بخلاف اختلاط ذي الرحم بانقاسفة كافي

خلافاً للثاني وهو اختلاف
زمان لا بزمان (سرق في
ولاية سلطان ليس سلطان
آخر قطعه) اذلا ولاية
له على من ليس تحت يده
فليحفظ هذا الاصل
(إذا كان السارق كفان

في معصم واحد) قبل
يقطعان وقيل (ان تميزت
الاصلية وامكن اقتصار
على قطعها لم يقطع الزائد)
لانه غير مستحق للقطع
(والا) تكن متميزة قطعاً
هو المختار لانه لا يمكن
من اقامة الواجب الا بذلك
سراج والله تعالى اعلم

باب قطع الطريق

وهو السرقة الكبرى
(من قصده) ولو في المصر
ليلا به يفتى (وهو معصوم
على شخص معصوم)
ولو ذمياً فلو على المستأمنين
فلا حد (فأخذ قبل اخذ
شيء وقال) نفس

الفتح اه قلت لكن لو يقع القتل والاخذ الا في المستأمن فلا حرج في الفتح ايضا
 * (تبيه) * قد علم من شروط قطع الطريق كونه بمن له قوة ومنعة وكونه في دار العدل
 ولو في المصر ولو نهرا ان كان بسلاح وكون كل من القاطع والمقطوع عليه معصوما
 ومنها كما يعلم مما يأتي ان كون القطاع كلهم اجانب لاصحاب الاموال وكونهم عتلاء بالعين
 ناطقين وان يصيب كلامهم نصاب تام من المال المأخوذ وان يؤخذوا قبل التوبة ثم اعلم
 ان القطع يثبت بالاقرار مرة واحدة وعند ابي يوسف بمرتين ويسقط الحد برجوعه
 لكن يؤخذ بالمال ان اقربيه وبثب بشهادة اثنين بمعاينته او بالاقرار به فلو احدهما بالمعاينة
 والاخر بالاقرار لا تقبل ولو قالا قطعوا علينا وعلى اصحابنا لا تقبل لانهما شهدا لانفسهما
 ولو شهدا انهم قطعوا على رجل من عرض الناس وله ولي يعرف او لا يعرف لا يجزئ
 الا بمحض من الخصم وانه في الفتح آخر الباب **(قوله حبس)** وما في الحانية من انه
 يعزر ويخل سبيله خلاف المشهور فتح واقاد ايضا ان الحبس في بلده لافي غيرها خلافا
 لما لك **(قوله)** وهو المراد بالنفي في الآية لان النفي من جميع الارض محال والى بلد اخرى
 فيه ابداء أهلها فلم يبق الا الحبس والمحجوس يسمى منيا من الارض لانه لا ينتفع بطبيات
 الدنيا ولذا ولا يجتمع بأقربيه واحبابه قال في الفتح قال صالح بن عبد القدوس في ذكره
 الشريف في الفرر

خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها فليسنا من الاحياء فيها ولا الموتي
 اذا جاءنا السجان يوما لحاجة فنجبنا وقتلنا جاء هذا من الدنيا

(قوله) وظاهر ان المراد الخ اي وليس المراد ما قاله بعض السلف ان الامام مخبر في هذه
 الاجزئة الاربعة اذ من المقطوع به انها اجزئة على جنابة القطع المتفاوتة خفة وغلظا ولا يجوز
 ان يرتب على اغلظها اخف الاجزئة المذكورة وعلى اخفها اغلظ الاجزئة لانه مما يدفعه قواعد
 الشرع والعقل فوجب القول بالتوزيع على احوال الجنائيات لانهما مقابلة بها فاقضت الانقسام
 فتقدير الآية ان يقتلوا ان قتلوا او يصلبوا ان قتلوا واخذوا المال او تقطع ايديهم وارجلهم
 من خلاف ان أخذوا المال او ينفوا ان اخافوا وتماه في الفتح والزيلي **(قوله)** بعد التعزير
 اي بالضرب والاقبال حبس تعزير ايضا كما مر في باب **(قوله)** او يموت عطف على يتوب **(قوله)**
 وان أخذ اي القاطع اي جنسه الصادق بالواحد والاكثر **(قوله)** واصاب منه كلاف نصاب
 اي اساب كل واحد منهم نصاب السرقة الصغرى **(قوله)** ان كان صحيح الاطراف حتى
 لو كان يسرا شلاء لم تقطع يمينه وكذا لو كانت رجله اليسرى ولو كان مقطوع اليمنى لم تقطع له يد
 وكذا الرجل اليسرى نهر ومفهومة انه لو كانت يده اليمنى شلاء او رجله اليسرى او كلاهما
 قطع كما سبق في السرقة الصغرى من ان استيفاء الناقص عند تعذر الكامل جائز فالمراد
 بقوله ان كان صحيح الاطراف غير المستحقة للقطع او الجمع لما فوق الواحد او اربابا لصحيح
 ما يقابل المقطوع دون الاصل اذاه السيد ابو السعود **(قوله)** ثلاث يموت نفعه علة لقوله
 من خلاف ط **(قوله)** هذا لا ينفذ ولى اي لكونه حدا خالص حق تعالى لا يسع فيه عفو
 غيره فن عفا عنه عصي الله تعالى فتح قال وفي فتاوى قاضيخان وان قتل ولم يأخذ المال

قوله فلست من الاحياء الخ
 انشد الزيلي بلفظ
 * فلست من الاموات فيها
 ولا الاحياء *
 وهذا احسن وانشد
 بعضهم * فلست من الموتي
 فيها ولا الاحياء * ولا يخفى
 انه غير موزون اه منه

(حبس) وهو المراد
 بالنفي في الآية وظاهر ان
 المراد توزيع الاجزئة
 على الاحوال كما تقرر في
 الاصول (بعد التعزير)
 لمباشرة منكر التخويف
 (حتى يتوب) لا بالقول
 بل بظهور سيما الصلحاء
 (او يموت) وان اخذ
 مالا معصوما بأن يكون
 مسلم او ذمى كامرا (واصاب
 منه كلا نصاب قطع يده
 ورجله من خلاف ان كان
 صحيح الاطراف) ثلاث
 يموت نفعه وهذه حالة
 ثانية (وان قتل) معصوما
 (ولم يأخذ) مالا (قتل)
 هذه حالة ثالثة (حدا)
 لا قصاصا (ف) لهذا لا ينفذ
 ولى

يقتل قصاصا وهذا يخالف ما ذكرنا الا ان يكون معناه اذا امكنه اخذ المال فلم يأخذ شيئا ومال الى القتل فانا سنذكر في نظرها انه يقتل قصاصا خلافا لعيسى بن امان والمراد بما سيذكره ما يأتي انه من الغرائب قلت لكن ما اوله عبارة الحانية بعيد والا قرب تأويلها بان المراد بقوله ولم يأخذ المال اى النصاب بل اخذ مادونه وتصور المسئلة حينئذ عين المسئلة الآتى انها من الغرائب **(قوله ولا يشترط الخ)** اى فيقتل القاتل والمعين سواء قتل بسيف او حجر او عصا كائى **(قوله وبهذا الحل)** هو قوله بمخالفة امره **(قوله عن تقدير مضاف)** اى فى قوله تعالى يحاربون الله وتقدير المضاف اولياء الله اه ح قلت والاحسن عباد الله ليشمل الذمى كما به عليه فى الفتح والحاصل انه لما كان المخالفة والعصيان سببا للمحاربة اطلقت المحاربة عليها من اطلاق السبب على السبب **(قوله خير الامام بين ستة احوال)** ترك السابع من الاقسام العقلية وهو ما اذا اقتصر على القطع لانه لا يجوز اه ح اقول الاقسام العقلية عشرة لانه امان ان يقتصر على القطع او القتل او الصلب او يفعل الثلاثة فهذه اربعة او يفعل اثنين منها القطع ثم القتل او عكسه والقطع ثم الصلب او عكسه والقتل ثم الصلب او عكسه فهذه ستة مع الاربعة بعشرة لكن القطع بعد القتل غير مفيد كالزاني اذا مات فى اثناء الجلد كفى الزلوى ومثله القطع بعد الصلب **(قوله ان شاء قطع من خلاف ثم قتل)** اى بلا صلب خلافا لمحمد انه لا يقطع ولما عن ابى يوسف انه لا يترك الصلب **(قوله وبصلب حيا)** اى فيما اذا اختار الامام صلبه او قتلها فلما يلزمه على قول ابى يوسف كذا فى الفتح اما فيما اذا اختار الجمع بين القتل والصلب فلا بد ان يكون القتل سابقا والالم يبق فرق بين الجمع والاقتصار على الصلب **(قوله فى الاصح)** وعن الطحاوى انه يقتل ثم يصلب نوبيا عن المثانة ويأتى جوابه قريبا **(قوله وكيفيته فى الجوهره)** وهى ان تفرز خشبة فى الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى عرضا فيضع قدميه عليها ويربط من اعلاها خشبة اخرى ويربط عليها يديه **(قوله وبيع بطنه برمح)** كذا فى الهداية وغيرها وفى الجوهره ثم يطن بالرمح تدبه اليسر ويخضع بطنه الى ان يموت وفى الاختيار تحت تدبه اليسر ولا يرد ان فى الصلب مثله وهى منسوخة منهى عنها لان الطن بالرمح معتاد فلا مثله فيه ولولم فالصلب مقطوع بشرعيته فكون هذه المثلة الخاصة مستثناة من المنسوخ قطعاً افاده فى الفتح وفيه ايضا ولا يصلى على قاطع الطريق كما علم من باب الشهيد **(قوله على الظاهر)** اى ظاهر الرواية لثلاث تاتى الناس برأىته **(قوله من اخذ مال)** اى ان كان هالكا كما يفيد قوله لا يضمن وذلك لسقوط عصمته بالقطع كمر فى السرقة الصغرى اما لو كان المال باقيا يرد الى مالكه كفى الملتقى **(قوله وتجري الاحكام المذكورة)** من حبس وتعزير او قطع فقط او قتل فقط او تخير ط **(قوله بمباشرة بعضهم)** لانه جزاء المحاربة وهى تحقق بأن يكون البعض رداً للبعض هداية **(قوله وبجرح)** مبتدأ خبره كسيف وقوله لهم اى لقطاع الطريق احتراز عن غيرهم فانه لا يقتل بالقتل بمحجر وعصا لكن القتل هنا ليس بطريق القصاص بل هو حود عن هذا قال فى النهر ان هذه الجملة كالتى قبلها معلومة من قوله قتل حدا الا انه اراد زيادة الايضاح **(قوله ان انضم الى الجرح اخذ)** لم يتقدم للجرح ذكره الاولى تعبير الكثرة وغيره بقوله وان

ولا يشترط ان يكون القتل (موجبا للقصاص) لوجوبه جزاء المحاربة لله تعالى بمخالفة امره وبهذا الحل استغنى عن تقدير مضاف كالا يخفى (و) الحالة الرابعة (ان قتل وأخذ) المال خير الامام بين ستة احوال ان شاء (قطع) من خلاف (ثم قتل او) قطع ثم (صلب) او فعل الثلاثة (او قتل) و صلب او قتل فقط (او صلب فقط) كذا فصله الزيلعي ويصلب (حيا) فى الاصح وكيفيته فى الجوهره (و يبيع) بطنه (برمح) تشير الى الله ويخضعه به حتى يموت ويترك ثلاثة ايام من موته ثم يحلى بينه وبين اهله ليدفونه (لاكثر منها) على الظاهر وعن الثانى يترك حتى يتقطع (وبعد اقامة الحد عليه لا يضمن مافعل) من اخذ مال وقتل وجرح زيلعي (وتجري الاحكام) المذكورة (على الكل) بمباشرة بعضهم (الاخذ والقتل والاخافة) وبجرح وعصا لهم كيف (و) الحالة الخامسة (ان انضم الى الجرح اخذ قطع) من خلاف (وهو جرحه) لعدة اجتناع قطع وضمان

أخذوا ولا جرح قطع الخ (**قوله** وإن جرح فقط) جواب الشرط قوله الآتى فلاحد كسبته عليه الشارح وهذا شروع في ست مسائل لاحد فيها حيث سقط الحد يؤخذ بحق العباد من قصاص اموال كيا تى (**قوله** ولم يأخذ نصابا) اى بأن لم يأخذ شيئا أصلا او أخذ مادون النصاب لانه لما كان الاخذ الموجب لاحد هو النصاب كان مادونه بمنزلة العدم كفى البحر وتقدم ان الشرط ان يصيب كل واحد نصاب اى اذا كانوا جماعة و مثل ما دون النصاب الاشياء التى لا قطع فيها كالتافه وما يتسارع اليه الفساد ككتبه عليه الزيلى (**قوله** ولو كان مع هذا الاخذ) اى أخذ مادون النصاب المفهوم من قوله ولم يأخذ نصابا فافهم (**قوله** لان المقصود هنا المال) اى انه المقصود فى قطع الطريق وهذا جواب عن طعن عيسى بن ابان فى المسئلة بأن القتل وحده يوجب الحد فكيف يتمتع مع الزيادة قال الزيلى وجوابه ان قصدهم المال غالبا فينظر اليه لا غير بخلاف ما اذا اقتصر على القتل لانه تبين ان مقصدهم القتل دون المال فيجدون فعدت هذه من الغرائب اه قلت و بيا نه ان قطع الطريق سى سرقة كبرى لان مقصود القطاع غالبا أخذ المال واما القتل فانما هو وسيلة الى أخذ المال لكن اذا اخافوا فقط او قتلوا فقط فقد رتب عليه الشرع حدا فيتبع لانه تبين انه المقصود دون المال اما اذا وجد مع ذلك أخذ مال ظهر ان مقصودهم ما هو المقصود الاصلى وهو المال حينئذ ينظر اليه فان بلغ نصابا لكل منهم وجب الحد لوجود شرطه والا فلا حد لعدمه وحيث لاحد وجب موجب القتل من قصاص او دية و وجب ضمان المال فافهم (**قوله** او قتل عمدا) قيد بالقتل ليعلم حكم أخذ المال بالاولى بحر (**قوله** ومن تمام توبته رد المال الخ) اى لينقطع به خصومة صاحبه ولو تاب ولم يرد له لم يذكره فى الكتاب و اختلفوا فيه فقيل لا يسقط الحد كسائر الحدود وقيل يسقط أشار اليه محمد فى الاصل لان التوبة تسقط الحد فى السرقة الكبرى بخصوصها للاستثناء فى النص فلا يصح قياسها على باقى الحدود مع معارضة النص فتح و ظاهره ترجيح القول الثانى فقول الشارح قيل لاحد فيه نظر لانه يفيد ضعفه والظاهر ان هذا الخلاف عند عدم التقدم لما فى التهر عن السراج لو قطع الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك واقام فى اهله زمانا ثم قدر عليه درى عنه الحد لانه لا يستوفى مع تقادم المهاداه قال فى التهر وبه علم ان مجرد الترك ليس توبة بل لا بد ان تظهر عليه سبها التى لا تخفى (**قوله** او كان منهم غير مكلف) اى حى او مجنون لانها جناية واحدة قامت بالكل فاذا لم يقع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعض العلة وانه لا يثبت الحكم كالعماد والمحطى اذا اشتركا فى القتل حيث لا يجب القود وعن ابى يوسف يحد الباقون لو باشر العقلاء زيلى (**قوله** او اخرس) اى خلافا لابي يوسف زيلى (**قوله** او كان ذورحم محرمة) كان تامة وذو فاعل والمراد به احد القطاع وقوله من احد المارة متعلق بمحرم والعلة فيه كفا قبله وشمل ما اذا كان المال مشتركا بين المقتلوع عليهم او لا لكن لم يأخذوا الامن ذى الرحم المحرم وما اذا أخذوا منه او من غيرهم فلا يحدون فى الاصح كفى النهر وغيره » (تنبيه) لو كان فى القافة مستأمن لا يمتنع الحد مع ان القلع عليه وحده بمنه كققدمناه والفرق كفى الفتح ان الامتناع فى حق المستأمن انما كان لحال فى عصمة نفسه وماله وهو امر يخصه اما هنا فهو لحال فى الحرز والقافة

(وان جرح فقط) اى لم يقتل ولم يأخذ نصابا قال الزيلى ولو كان مع هذا الاخذ قتل فلاحد ايضا لان المقصود هنا المال وهى من الغرائب (او قتل عمدا) وأخذ المال (فتاب) قبل مسكه ومن تمام توبته رد المال ولو لم يرد له لاحد (او كان منهم غير مكلف) او اخرس (او) كان (ذو رحم محرمة) من أحد (المارة)

حرز واحد فيصير كأن القريب سرق مال القريب وغير القريب من بيت القريب **(قوله)** او شريك مفاوض (اي لو كان في المقتلوع عليهم شريك مفوض لبعض القطع لا يحدون فتح ومقتضاه ان شريك العنان ليس كذلك وينبغي انه لو كان مال الشركة معه في القافة انهم لا يحدون لاختلال الحرز تأمل **(قوله)** او قطع بعض المارة) اي القافة وبه غير في الكثر وهو اظهر وانما لم يقطع لان الحرز واحد وهو القافة فيسار كسارق سرق متاع غيره وهو معه في دار واحدة فتح **(قوله)** واقراء المصنف) وكذا في الزبلي والقهستاني عن الاختيار والفتح عن شرح الطحاوي **(قوله)** وللولي القود الخ) اي في المسائل المذكورة وحاصله انه اذا لم يجب الحد لم يصيروا قطعاً فيضمنون ما فعلوا من قتل عمد او شبه عمد او خطأ او جراحة ورد المال لوقائماً وقيمه لو هلك او مستهلكا فقيده بالقود يعلم منه حكم المال بالاولى او براد بالارش ما يشمل ضمان المال والمراد بالولي من له ولاية المطالبة ويشمل صاحب المال ويشمل المجروح ايضا في اولى المسائل المذكورة وبه اندفع اعتراض البحر على الهداية بأن ذلك للمجروح لاوليه لانه ان افضى الجرح الى القتل ينبغي ان يجب الحد اه اي لومات بالجراحة يرجع الى الحالة الثالثة وهي ماو قتل فقط ينبغي ان يحد فلا يكون لوليه القود **(قوله)** في ظاهر الرواية) كذا نص عليه في المبسوط وهو اختيار الطحاوي خلافا للكرخي من ان المرأة كالصبي وهو ضعيف الوجه مع مصادمته لاطلاق القرآن فالعجب ممن عدل عن ظاهر الرواية كصاحب الدارية والتجنيس والفتاوى الكبرى وغيرهم وتعماه في الفتح **(قوله)** هو المختار) قال في الشرنبلالية هذا غير ظاهر الرواية **(قوله)** قتلن) أي قصاصا لاحدا بدليل قوله وضمن المال وهذا بناء على أن المرأة لا تكون قاطعة طريق قال في الشرنبلالية وهو كذلك مبني على خلاف ظاهر الرواية كافي الفتح اه ح قلت فكان ينبغي للشارح عدم ذكر هذين الفرعين لخالفتها لما مشى عليه المصنف من ظاهر الرواية **(قوله)** ويجوز أن يقتل دون ماله) أي تحت ماله أو فوقه أو قدمه أو ورائه فإن لفظ دون يأتي لمعان المناسبت منها ما ذكرنا وقال بعضهم على ماله **(قوله)** وان لم يبلغ نصيبا) أي نصاب السرقة وهو عشرة دراهم كافي منية المفتي وفي التجنيس دخل اللص دارا واخرج المتاع فله ان يقتله مادام المتاع معه لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك فإن رمى به ليس له ان يقتله لانه لا يتاوله الحديث وفي البرازية وغيرها رجل قتله رب الدار فإن برهن انه كابره قدمه هدر والا فان لم يكن المقتول معروفا بالسرقة والشر قتل به قصاصا وان كان متبها تحجب الدية في ماله استحسانا لان دلالة الحال اورثت شبهة في القصاص لافي المال وفي الفتح اخذ اللصوص متاع قوم فاستأفوا يقوم فحزجوا في طلبهم فان كان ارباب المتاع معهم او غابوا لكن يعرفون مكانهم ولا يقدرون على رد المتاع عليهم حل لهم قتال اللصوص وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدرون على الرد لا يحل وتعماه فيه **(قوله)** بكسر النون) اي ككتف وتسكن للتخفيف ومثله الحلف والحلف وفعله من باب قتل مصباح **(قوله)** في المصنف) وكذا في غيره كافي شرح الشافعي عن الجامع الصغير فهو قيد اتفاق بل غير المصنف يعلم بالاولى وانما قيد به لئلا يتوهم انه لا يكون كذلك في المصنف كافي قطع الطريق **(قوله)** اي خنق مرارا) اراد مرتين فصاعدا بقرينة قوله والآي والأبأن خنق

او شريك مفاوض (او قطع بعض المارة على بعض او قطع) شخص (الطريق ليلا او نهارا في مصر او بين مصريين) وعن الثاني ان قصده ليلا مطلقا او نهارا بسلح فهو قاطع وعليه الفتوى بجرد ودرر واقراء المصنف (فلاحه) جواب للمسائل الست (ولولي القود) في العمدة (او الارش) في غيره (او العفو) فيما (العبد في حكم قطع الطريق كغيره وكذا المرأة في ظاهر الرواية) فتح لكنها لا تطلب مجتبي وفي السراجية والدرر فيهم امرأة فباشرت. الاخذ والقتل قتل الرجال دونها هو المختار * عشر نسوة قتلن واخذن وقتلن قتلن وضمن المال (ويجوز ان يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصيبا) فقتل من يقتله عليه نصيبا ويقتل من يقتله عليه لا إطلاق الحديث من قتل دون ماله فهو شهيد فتح (ومن تكرار الحق) بكسر النون (منه في المصنف) اي خنق مرارا ذكره مسكين (قتل به)

مرة وفي البحر قيد بعدده لانه لو خنق مرة واحدة فلا قتل عند الامام (قوله سياسة) قدما الكلام عليها في حد الزنا (قوله وكل من كان كذلك) كاللوطي والساحر والمواني والزندق والمارق كما قدمناه في اوائل باب التعزير (قوله عند غير ابني خيفة) اي عند صاحبه ومن وافقهما من باقي الائمة اما عند ابني خيفة فتجب الدية على عاقلة كافي البحر والله سبحانه اعلم

بسم الله وبمحمد . والصلاة والسلام على نبيه وعبد . وعلى آله وصحبه وجنده . وبعد فيقول مؤلفه افقر العباد . الى عفو مولاه يوم التناد . محمد امين . الشهر باين عابدين . خادمو العلوم الشرعية . في دمشق الشام المحمية . قد نجز تسويد هذا النصف المبارك . بعون الله جل وتبارك . من الحاشية المسماة رد المختار . على الدر المختار . في صفر الحبر سنة ثمان واربعين ومائتين والف . من هجرة نبينا محمد الذي تم به الالف . صلى الله عليه وسلم وشرفه وعظم . نجاه بحمد الله تعالى مكمل افرا واصلا . ردا للمختار على الدر المختار اسما وفعلا . لاشتاله على تنقيح عباراته . وتوضيح رموزه واشاراته . والاعتناء . ببيان ماهو الصحيح المعتمد . وما هو معترض . ومنقذ . ونحري المسائل المشككة . والحوادث المعضلة التي لم يوضح كثيرا منها احد قبل ذلك . ولا سلك مهامه بيانها سلك . مشحونا بذخا ورزبر المتقدمين . وخلاصة كتب المتأخرين . ورسائلهم المؤلفة في الحوادث القريبة . الجامعة للفوائد العجيبة . كرسائل العلامة ابن نجيم الاربعين . ورسائل العلامة الشرنبلالي الستين وكثير من رسائل العلامة على القاري خاتمة الراسخين . ورسائل سيدي عبدالغني التالبي الحبر المتين . ورسائل العلامة قاسم خاتمة المجتهدين . وحواشي البحر والمنح والاشياء وجامع الفصولين للفهامة الشيخ خير الدين . وفتاويه الحيرية وفتاوى ابن الشلبي والرحيمي والشيخ اسمعيل وفتاوى الزينية والتمراشية والحامدية وفتاوى غيرهم من المفتين . ونحريات شيوخنا ومشايخهم المعترين . وما من به الله تعالى على عبده من الرسائل التي ناهزت الثلاثين . وما حررته ونقحته في كتابي تنقيح الفتاوى الحامدية الذي هو بهجة الناظرين . وغير ذلك من كتب السادة الاخيار المعتمدين . مع بيان ما وقع من سهو او غلط في كتب الفتاوى وكتب الشارحين . ولا سيما ما وقع في البحر والنهر والمنح والاشياء والدرر وكتب المحشين . حتى صار بحمد الله تعالى عمدة المذهب . والطراز المذهب . ومرجع القضاة والمفتين . كما يعلمه من غاص بافكاره في تياره من العلماء العالمين الحاليين عن داء الحسد المضى للجسد الصادقين المتصفين . فدونك كتابا قد اعلمت فيه الفكر . والزمتم فيه الجفن لسهر . وغرست فيه من فنون التحرير افانا . وفقت فيه عن عيون المشكلات اجفانا . واودعت فيه من كنوز الفوائد . عقود الدرر الفرائد . وبسطت فيه من انفع المقاصد . احسن الموائد . وجلوت فيه على منصة الانظار . عرائش ابتكار الافكار . وكشفت فيه بتوضيح العبارات . قناع المخدرات . ولم اكف بتلويح الاشارات . عن تنقيح كشف تحرير الحفيات . فهو يتيمة الدهر . وغنيمة اهل العصر . وماذا لك الا يمحض انعام المولى . الذي هو بكل حمد وشكر احق وأولى . حيث ابرز هذه الجواهر المكنونة .

سياسة لسعيه في الارض
بالفساد وكل من كان كذلك
يدفع شره بالقتل (والا)
بأن خنق مرة (لا) لانه
كالقتل بالثقل وفيه القود
عند غير ابني خيفة رحمه الله
تعالى

والدور الفرائد المصونة * في ميعون أيام خليفة الله في ارضه * القاسم بواجب حقه
وفرضه * رافع الوية الشريفة البديعة ومؤيدها * وموطد أبنيتها النبعة الرفيعة ومشيدها *
المجاهد في سبيل الله حق جهاده * والقاطع لدابر الكافرين بجده واجتهاده * الذي
ابتسمت ثغور ثغور البلاد ببارقات مرهفاته * وبكت عيون عيون ذوى العناد بقاهرات
عزماته * وابدع نظام كتاب الجيوش بأرائه السديده * ورفع افئدة الاكاسرة والقياسرة
بقوة بطشته الشديده * يكادنا برق طلعه يذهب بالابصار * وغصن رافته يمس
لينا كيس الاغصان ذات الازهار * وتكاد صواعق سطوته تزيح صم الجبال * ومواكب
كتائب حوزته تنفي عدد الرمال * من انام الانام في ايامه في ظل الامان * ورعى الرعية
في مراعى الرعاية والاحسان * وأثار بنوار رياض أمنه بلاد المسلمين * فضاء فضاء
سدورهم بنور اليقين * وازاح غيوم غومهم بردع المشركين * فلاح فلاح قلوبهم لآعين
الناترين * وراح راح غفلاتهم بإيقاظ النائمين * فصاح فصاح الستهم بالدعاء له كل حين *
خليفة خلفت انوار غرته ☞ شمس الضحى ونداء يخلف الديما

سالت فواضله للمعنى نعماً ☞ صالت نواضله للمعنى نعماً
السلطان الاعظم * والحقان الافخم * تاج ملوك العرب والعجم * ظل الله في ارضه
للانام * محمود الذات * ممدوح الصفات * لا زالت دعائم سلطنته قائمه * وعيون
الحوادث عنها نائمة * ولا برحت رياض عزته مخضرة بديم الديمومة والابود * ورياحين
ذريته ريانة بطلاوة التأييد * والخلود * ولا زالت اعيان دولته من علمائه وقضاة
ووزرائه * زيل نبراس آرائهم دجى الجور بسناه و سنائه * ولا فتئت نخوم جنوده
الساطعة في افلاك سنامه * شها نواب على مرده اعدائه * آمين آمين آمين * وهذا وقد نجح
هذا السفر المسفر * عن روض ارض مزهر * مقابلة و تصحيحا بحسب الامكان * سوى
ماشد بعروض سهوا ونسيان * لا تخلو عنه جبهة الانسان * وذلك برسم من امر باست كتابه *
رغبة في نيل رضا مولاه ونوابه * الامام الهمام * على القدر والمقام * من امتطى الجوزاء بزمام *
وصال في مواكب العز وحام * واشتهر اشتهاار البدر في الظلام * قاضي قضاة الاسلام * منفذ القضايا
والاحكام بالاتقان والاحكام * ذى الخيرات الحميدة والمآثر الفريدة التي لا ترام * مولانا عبد الحليم
افدى كبحه زياده القاضي سابقا بدمشق الشام * دام في عز وانعام * ومجد واحترام *
بجاء من هو للانبياء ختام * وآله وحجبه السادة الكرام * عليه وعليهم الصلاة والسلام *
في البدء والختام * كتبه اسير وصمة ذنبه * الراجي عفوره * محمداً آمين * الشهير بابن عابدين
غفر الله تعالى له ولوالديه ولكل المسلمين آمين آمين آمين

هذا الكتاب يعبر عنه بالسير والجهاد والمغازي فالسير جمع سيرة وهي فعلة بكسر الفاء من السير
فتكون لبيان هيئة السير وحالته الا انها غلبت في لسان الشرع على امور المغازي وما يتعلق
بها كالنسل على امور الحج وقالوا السير الكبير فوصفوها بصفة المذكر لقيامها بمقام المضاف

[illegible]

اورده بعد اجدود لا نجد
انقصود ووجه البرق غیر
خفی و هو لغة

مطابق
فی فضل الجہاد

مطلبـــــــــــــــــ

المواظبة على فرائض
الصلاة في وقاتها افضل
من الجهاد

في تكثير الشهادة عند
العباد

فَيَعْنِي بِرِيدِ الْجَاهِزَةِ الْغَرِيبَةِ

واصلها للحافظ الاسيوطي رحمه الله تعالى فقال

اذ مات ابن آدم جاء بجري * عليه اجر عد ثلاث عشر
علوم بشها ودعاء نجل * وغرس النخل والصدقات تجري
وراة مصحف ورباط نقر * وحفر البئر او اجراء نهر
وبيت للغريب بناء بأوى * اليه ابناء محل ذكر
وتعليم لقرآن كريم * شهيد للقتال لاجل بر
كذا من سن صالحة ليقى * فخذها من احاديث بشر

(قوله وامن الفتان) ضبط امن بفتح الهمزة وكسر الميم بلا واو وامن بضم الهمزة وزيادة

واو وضبط الفتان بفتح الفاء اى فان القبر وفي رواية ابى داود في سننه وامن من فتان القبر
وبضمها جمع فتن قال القرطبي وتكون للجسس اى كل ذى فتنة قلت والمراد فان القبر من
اطلاق صفة الجمع على اثنين او على اكثر من اثنين فقد وردان فتان القبر ثلاثة واربعة

وقد استدلل غير واحد بهذا الحديث على ان المرباط لا يسئل في قبره كالشهيد علقى على الجامع

الصغير **(قوله هو فرض كفاية)** قال فى الدر المنقى وليس يتطوع اصلا هو الصحيح فيجب على

الامام ان يبعث سرية الى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين وعلى الرعية اعانته الا اذا أخذ

الخراج فان لم يبعث كان كل الائم عليه وهذا اذا غلب على ظنه انه يكافئهم والا فلا يباح قتالهم

بخلاف الامر بالمعروف فاستأني عن الزاهدى اه **(قوله)** اذا حصل المقصود بالبعض هذا

التيد لا بد منه لئلا ينتقض بالتغير العام فانه معه مفروض لغيره مع انه فرض عين لعدم حصول

المقصود بالبعض نهر قلت يعنى انه يكون فرض عين على من يحصل به المقصود وهو دفع

العدو فمن كان بجلاء العدو اذا لم يتمكنهم مدافعتهم يفترض عيناً على من يلهم وهكذا كما

سيأتى ولا يخفى ان هذا عند هجوم العدو او عند خوف هجومه وكلامنا في فرضيته ابتداء وهذا

لا يمكن ان يكون فرض عين الا اذا كان بالمسلمين قلة والعباد بالله تعالى بحيث لا يمكن ان يقوم به

بعضهم حينئذ يفترض على كل واحد منهم عيناً مأملاً **(قوله)** ولعله قدم الكفاية اى الذى هو

فرض كفاية على فرض العين وهو الآتى في قوله وفرض عين ان هجوم العدو **(قوله)** لكثرة

اى كثرة وقوعه **(قوله)** واما قوله تعالى الخ جواب عما مر على قوله ابتداء وعلى عدم تقيده

بغير الاشهر الحرم ثم اعلم ان الامر بالقتال تزل مرتباً فقد كان صلى الله عليه وسلم مأموراً اولا

بالتبليغ والاعراض قاصد بتأثيره واعرض عن المشركين ثم بالجدالة بالاحسن ادع الى

سبيل ربك الآية ثم اذن لهم بالقتال اذن للذين يقتلون الآية ثم امرو بالقتال ان قاتلوهم فان

قاتلوهم فقاتلوهم ثم امروا به بشرط ان لا يسلخ الاشهر الحرم فاذا انسلخ الاشهر الحرم قاتلوا

المشركين ثم امروا به مطلقاً وقتلوا في سبيل الله الآية واستقر الامر على هذا سرخى ملخصاً

يعنى في جميع الازمان والاماكن سوى الحرم كما فى الفهستانى عن الكرماني ثم نقل عن الحائفة

أن الأفضل أن لا يبدأ به في اشهر الحرم اه والمراد بقوله سوى الحرم اذ لم يدخلوا فيه للقتال

فلو دخلوه للقتال حل قتالهم فيه لقوله تعالى حتى يقتلوك فيه وتامه في شرح السير **(قوله)**

ان قام به البعض هذه الجملة وقعت موقع التفسير لفرض الكفاية فتح وحاصله أن

مطلب

المرباط لا يسئل في القبر

كالشهيد

وامن الفتان وبعث شهيدا

آمنا من الفزع الاكبر

وتمامه في الفتح (هو فرض

كفاية) كل ما فرض لغيره

فهو فرض كفاية اذا حصل

المقصود بالبعض والا

ففرض عين ولعله قدم

الكفاية لكثرة (ابتداء)

وان لم يبدأنا واما قوله

تعالى فان قاتلوكم فقاتلوهم

وتحريمه في الاشهر الحرم

ففسوخ بالعمومات قاتلوا

المشركين حيث وجدتموهم

(ان قام به البعض) ولو

فرض الكفاية ما يكفي فيه اقامة البعض عن الكل لان المقصود حصوله في نفسه من مجموع المكلفين كتفصيل الميت وتكفيه ورد السلام بخلاف فرض العين لان المطلوب اقامته من كل عين اى من كل ذات مكلفة بعينها فلا يكفي فيه فعل البعض عن الباقيين ولذا كان افضل كامر لان العناية به أكثر ثم ان فرض الكفاية انما يجب على المسلمين العالمين به سواء كانوا كل المسلمين شرقا ومغربا أو بعضهم قال الفهستاني وفيه رمز الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق البدل وقيل انه فرض على بعض غير معين والاول المختار لانه لو وجب على البعض لكان الآثم بعضا منهما وذا غير مقبول والى انه قد يفسر بحيث لا يجب على احد وبحيث يجب على بعض دون بعض فان ظن كل طائفة من المكلفين ان غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وان لم يمتد منه ان لا يقوم به احد وان ظن كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وان ظن البعض ان غيرهم أتي به وظن آخرون ان غيرهم ما أتى به وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لان الوجوب ههنا منوط بظن المكلف لان تحصيل العلم بفعل الغير وعدمه في امثال ذلك في حيز التعسر فالتكليف به يؤدي الى الحرج وتعمامه في مناهج العقول والى انه لم يجب على الجاهل به وما في حواشي الكشاف للفاضل التفتازاني انه يجب عليه ايضا فخالف للمتداولات اه **(قوله في زمن ما)** مفهومه انه اذا قام به البعض في اى زمن سقط عن الباقيين مطلقا وليس كذلك لما تقدم من انه يجب على الامام في كل سنة مرة أو مرتين وحيث فلا يكفي فعله في سنة عن سنة اخرى **(قوله من المكلفين)** اى العالمين به كامر ونظيره انه لومات واحد من جماعة مسافرين في مفازة فانما يجب تكفيته والصلاة عليه كفاية على باقى رفقائه العالمين به دون غيرهم **(قوله وياك الخ)** كذا في شرح ابن كمال ومثله في الحواشى السعدية **(قوله بقيام اهل الروم مثلا)** اذ لا يدفع بقتالهم الشرع الهنود المسلمين نهر عن الحواشى السعدية ثم قال فيها وقوله تعالى قاتلوا الذين يلونكم من الكفار يدل على ان الوجوب على اهل كل قطر ثم قال في موضع آخر والآية تدل على ان الجهاد فرض على كل من يلى الكفار من المسلمين على الكفاية فلا يسقط بقيام الروم عن اهل الهند واهل ماوراء النهر مثلا كما اشرنا اليه اه قال في النهر ويدل عليه ما في البدائع ولا ينبغي للامام ان يخلى نفرا من الثغور من جماعة من المسلمين فيهم غناء وكفاية لقتال العدو فان قاموا به سقط عن الباقيين وان ضف اهل نجر عن مقاومة الكفرة وخيف عليهم من العدو فعلى من وراءهم من المسلمين الاقرب فالاقرب ان ينفروا اليهم وان يمدوهم بالسلاح والكرع والمال لما ذكرنا انه فرض على الناس كلهم ممن هو من اهل الجهاد ولكن سقط الفرض عنهم لحصول الكفاية ببعض فلم يحصل لا يسقط اه قلت وحاصله ان كل موضع خيف هجوم العدو منه فرض على الامام او على اهل ذلك الموضع حفظه وان لم يقدروا فرض على الاقرب اليهم اعانتهم الى حصول الكفاية بمقاومة العدو ولا ينبغي ان هذا غير مستلزامي قتالناهم ابتداء فتأمل **(قوله بل يفرض على الاقرب فالاقرب الخ)** اى يفرض عليهم عينا وقد يقال كفاية بدليل انه لو قام به الاعداء حصل المقصود فيسقط عن الاقرب لكن هذا ذكره في الدرر فيما لو هم العدو وعبارة الدرر وفرض عين ان هجموا على نجر من ثغور الاسلام فيصير فرض

مطلب

في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية

عيدا انساء (سقط عن الكل والا) يتم به احدي زمن ما (انما تركه) اى انهم الكل من المكلفين وياك ان تنوهم ان فرضيته تسقط عن اهل الهند بقيام اهل الروم مثلا بل يفرض على الاقرب فالاقرب من العدو الى ان تقع الكفاية فلو لم تقع الا بكل الناس فرض عينا كصلاة وصوم ومثله الجنابة والتجهيز وتعمامه في الدرر

عين على من قرب منهم وهم يقدرون على الجهاد ونقل صاحب النهاية عن الذخيرة ان الجهاد اذا جاء النفي انما يصير فرض عين على من يقرب من العدو فاما من وراءهم فيبعد من العدو فهو فرض كفاية عليهم حتى يسعهم تركه اذا لم يحتاج اليهم فان احتيج اليهم بأن عجز من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو او لم يعجزوا عنها لكنهم تكاسلوا ولم يجاهدوا فانه يفترض على من عليهم فرض عين كالصلاة والصوم لا يسعهم تركه ثم ونم الى ان يفترض على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا على هذا التدرج ونظيره الصلاة على الميت فان مات في ناحية من نواحي البلد فعلى جيرانه واهل محله ان يقوموا باسبابه وليس على من كان بعيد من الميت ان يقوم بذلك وان كان الذي بعيد من الميت يعلم ان اهل محله يضعون حقوقه او يعجزون عنه كان عليه ان يقوم بحقوقه كذا هنا اهـ **(قوله)** لا يفرض على صبي (في الذخيرة) للاب ان يأذن للمراهق بالقتال وان خاف عليه القتل وقال السعدى لا بد ان لا يخاف عليه فان خاف قتله لم يأذن له نهر

(لا) يفرض (على صبي) وبالغ له ابوان أو أحدهما لان طاعتهما فرض عين وقال عليه الصلاة والسلام للعباس بن مرداس لما اراد الجهاد الزم أمك فان الجنة تحت رجل أمك سراج وفيه لا يحل سفره خطر الابائنهما

(قوله) وبالغ له ابوان مفاده انهما لا يأتان في منعه والالكانه الخروج حتى يبطل عنهما الانتم مع انهما في سعة من منعه اذا كان يدخلهما من ذلك مشقة شديدة وشمل الكافرين ايضا واحدها اذا كره خروجه مخافة ومشقة والابل لكراهة قتال اهل دينه فلا يطيعه مالم يخف عليه الضيعة اذ لو كان معسرا محتاجا الى خدمته فرضت عليه ولو كافرا وليس من الصواب ترك فرض عين ليتوصل الى فرض كفاية ولو مات ابواه اذن له جده لابييه وجدة لامه ولم يأذن له الاخران اي ابو الام وام الاب فلا بأس بخروجه لقيام ابى الاب وام الام مقام الاب والام عند فقدها والاخران كباقي الاجانب الا اذا عدم الاولان فالمستحب ان لا يخرج الابائنهما ولوله أم أم وأم اب فلاذن لأم الام بدليل تقدمها في الحضانة ولان الاخرى لا تقوم مقام الاب ولوله اب وام اب لا يذني الخروج بلا اذنها لانها كالأُم لان حق الحضانة اُيها واما غيره هؤلاء كالزوجة والاولاد والاخوان والاعمام فانه يخرج بلا اذنها الا اذا كانت تفقههم واجبة عليه وخاف عليهم الضيعة اهـ ملخصا من شرح السير الكبير **(قوله)** لان طاعتهما فرض عين اي والجهاد لم يتعين فكان مراعاة فرض العين اولى كافي التجنيس وأخذ منه في البحر كراهة الخروج بلا اذنهما واعترض على قول الفتح انه يحرم قلت وفيه نظر فان الاولى هنا بمعنى الاقوى والارجح اي ان الاقوى مراعاة فرض العين لقوته ورجحانه على فرض الكفاية بحيث ثبت انه فرض كان خلافه حراما ولذا قال السرخسي فعليه ان يقدم الاقوى نعم قدما اتفاقا عنه في الجد والجدوة والفسادين ان المستحب ان لا يخرج الابائنهما **(قوله)** وقال عليه الصلاة والسلام (الح) دليل آخر على تقديم بر الوالدين وقدما الحديث المتفق عليه وفيه تقديم برهما على الجهاد وفي صحيح البخارى في الرجل الذي جاء يستأذن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد قال احى والدك قال نعم قال ففهيما يجاهدو ذكر بعضهم ان ذلك الرجل هو جائمة بن العباس بن مرداس ثم رأيت في شرح السير الكبير قال وذكر عن ابن عباس بن مرداس انه قال يا رسول الله انى اريد الجهاد قال لك أم قال نعم قال الزم أمك الح **(قوله)** تحت رجل أمك (هو في معنى حديث اللجنة تحت اقدام الامهات ولعل المراد منه والله تعالى أعلم تقبيل رجلها او هو كتابة عن التواضع لها واطلقت اللجنة على سبب دخولها **(قوله)** فيه خطر) كالجهاد وسفر البحر والخطر بالحاء المعجمة والطاء المهملة

مطلب

طاعة الوالدين فرض عين

المفتوحين الاشراف على الهلاك كما في ط عن القاموس **(قوله)** وما لا خطر) كالسفر للتجارة والحج والعمرة يحل بلا اذن الا ان خيف عليهما الضيعة سر خسي **(قوله)** ومنه السفر في طلب العلم) لانه اولى من التجارة اذا كان الطريق آمنا ولم يخف عليهما الضيعة سر خسي **(قوله)** ومفاده الخ) اى لتعليل عدم وجوبه كفاية على العبد والمرأة بكونه حق المولى والزواج اى حق مخلوق فيقدم على حق الخالق لا احتياج المخلوق واستثناء الخالق تعالى يفيد وجوبه كفاية على المرأة لو أمرها به الزوج لارتفاع المانع من حق الخالق تعالى وكذا غير المروجة لعدم المانع من اصله ومثلها العبد لو أمره به مولاه لكن سكت عنه لظهور وجوبه كفاية على العبد باذن مولاه بخلاف المرأة ولو غير مزوجة لانها ليست من اهل القتال لضعف بنتها قال في الهداية في فصل قسمة الغنمة ولهذا اى لمعجزها عن الجهاد لم يلحقها فرضه ولا نها عورده كافي القهستاني عن المحيط قال فلا ينخص المروجة كما ظن وبه ظهر الفرق وهو ان عدم وجوبه على العبد لحق المولى فاذا زال حقه باذنه ثبت الوجوب بخلاف المرأة فانه ليس لحق الزوج بل لكونها ليست من اهله ولذا لم يجب على غير المروجة **(قوله)** وفي البحر الخ) مراد صاحب البحر مناقشة الفتح في دعواه الوجوب على المرأة لو أمرها الزوج بناء على ان المراد وجوبه عليها بسبب أمره لها وفيه ان مراده الوجوب بأمره تعالى لأبامر الزوج بل هو اذن وفك للحجر كما افاده ح رتد علمت عدم وجوبه عليها اصلا الا اذا هم العدو كما يأتى **(قوله)** اى أعرج) فقه في الفتح عن ديوان الادب وهو المناسب لقوله واقطع وفي المغرب انه الذى اقعده الداء عن الحركة وعند الاطباء هو الزمن وقيل القعد المتشنج الاعضاء والزمن الذى طال مرضه اه **(قوله)** واقطع) هو المقطوع اليد والجمع قطعان كأسود وسود ان صحاح **(قوله)** لعجزهم) لقوله تعالى ليس على الاعمى حرج فانها تزلت في اصحاب الا عذار زيلى وفيه اشعار بأن من عجز عنه لسبب من الاسباب لم يفرض عليه كما اشير اليه في الاختيار قهستاني **(قوله)** وممدون بغير اذن غريمه) اى ولو لم يكن عنده وفاء لانه تعلق به حق العزم تحجيس فلو اذن له الدائن ولم يبرئه فاستحب الاقامة لقضاء الدين لان البدء بالواجب اولى فان خرج فلا بأس ذخيرة ولو الدائن غائبا فأوصى بقضاء دينه ان مات فلا بأس بالخروج لوفاء والا فالاولى الاقامة لقضاء دينه هندية وكذا لو كان عنده ودية ربا غائب فأوصى الى رجل بدفعها الى ربا فله الخروج بحر عن التارخانية **(قوله)** لو بأمره) اى لانه حينئذ يثبت له الرجوع بما يودى عنه بخلاف ما اذا كفه لا بأمره فانه لا يرجع للكفيل عليه فلا يحتاج الى استئذنه بل يستأذنه الدائن فقط **(قوله)** ولو بالنفس) لانه عليه حقا بتسليم نفسه اليه اذا طلب منه وقد صرحوا بان للكفيل بالنفس منعه من السفر وتماه في النهر على خلاف ما يحتمل في البحر **(قوله)** فله الخروج) اى بلا اذن الكفيل لعدم توجه المطالبة بقضاء الدين لكن الافضل الاقامة لقضائه ذخيرة **(قوله)** ان علم) اى بطريق الظاهر ذخيرة **(قوله)** فليس له الغزو الخ) لما كان المتن صادقا بمجوازه ووجه زاده قوله فليس الخ ليفيد انه لا يخرج ط قلت وظاهر التعليل بخوف ضياعهم جواز خروجه لو كان في البلدة من يساويه تأمل **(قوله)** وعزم في البرازية السفر) يعنى اطلقه حيث قال اراد السفر **(قوله)** ولا يخفى ان المقيد وهو منعه عن سفر الغزو ويفيد غيره بالاولى اى يفيد منعه عن سفر غير

الغزو بالأولى لأن الغزو وفرض كفاية فذا منع منه يمنع من غيره كسفر التجارة وحق النفل وأما السفر لحج الفرض أو الغزو إذا عجم العدو فهو غير مراد قطعاً فلا حاجة إلى استثنائه على أن في دعوى الأولوية نظراً لأن منعه من سفر الغزو لما فيه من الخطر ولا يلزم منه منعه مما لا خطر فيه كما في سفر الابن بلاذن الأب فإنه يمنع عن سفره للجهاد للتحجارة وطلب العلم لما قلنا وأما ما في البرازية فقد يقال إن المراد به السفر الطويل أو على قصد الرحيل فإن فيه ضياعهم بخلاف غيره فافهم **(قوله وفرض عين)** أى على من يقرب من العدو فإن عجزوا أو تكاسلوا فعلى من يلبسهم حتى يفترض على هذا التدرج على كل المسلمين شرقاً وغرباً كما في عبارة الدرر عن الذخيرة قل في الفتح وكأن معناه إذا دام الحرب بقدر ما يصلح الأعداء ويبلههم الحير والاف فهو تكليف مالا يطاق بخلاف انقاد الأسير وجوبه على الكل متجه من أهل المشرق والمغرب عن علم ويجب أن لا يتأثم من عزم على الخروج وقعوده لعدم خروج الناس وتكاسلهم أو قعود السلطان أو منعه اه وفي البرازية مسلمة سببت بالمشرق وجب على أهل المغرب تخليصها من الأسر ما لم تدخل دار الحرب وفي الذخيرة يجب على من لهم قوة اتباعهم لاخذ ما بأيديهم من النساء والذراري وإن دخلوا دار الحرب ما لم يبلغوا حصونهم ولهم أن لا يتبعوهم للمال **(قوله ان عجم العدو)** أى دخل بلدة بغية وهذه الحالة تسمى الفير العام قال في الاختيار والنفير العام ان يحتاج إلى جميع المسلمين **(قوله فيخرج الكل)** أى كل من ذكر من المرأة والعدو والمديون وغيرهم قل السرخسى وكذلك الغلمان الذين لم يبلغوا إذا أطا قوا القتال فلا بأس بأن يخرجوا ويقاتلوا في النفير العام وإن كره ذلك الآباء والأمهات **(قوله المندنف)** بالناء للمجهول أى الذى لازمه المرض وفى ح عن جامع اللغة الدنف المرض الملازم وفى المصباح دنف دنفان باب تعبه فهو دنف إذا لازمه المرض وأدنفه المرض وأدنف هو يتعدى ولا يتعدى اه **(قوله وشرط لوجوبه القدرة على السلاح)** أى وعلى القتال وملك الزاد أو الراحة كفى قاضيهان وغيره قهستانى وقدمنا عنه اشتراط العلم أيضاً **(قوله لأمن الطريق)** أى من قطاع أو محاربين فيخرجون إلى الفير ويقاتلون من بطريقهم أيضاً حيث أمكن والاستعطا لوجوب لأن الطاعة بحسب الطاقة تأمل **(قوله لم يلزمه القتال)** يشير إلى أنه لو قتل حتى قتل جائز لكن ذكر في شرح السير أنه لا بأس أن يحمل الرجل وحده وإن ظن وأنه يقتل إذا كان يصنع شيئاً يقتل أو يخرج أو يهزم فقد فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد ومدحهم على ذلك فأما إذا علم أنه لا يكتفى فيهم فإنه لا يحمل له أن يحمل عليهم لأنه لا يحصل بحملته شئ من اعزاز الدين بخلاف نهى فسقة المسلمين عن منكر إذا علم أنهم لا يمتنعون بل يقتلونه فإنه لا بأس بالأقدام وإن رخص له السكوت لأن المسلمين يقتعدون ما يأمرهم به فلا بد أن يكون فعله مؤثراً فيهم بخلاف الكفار **(قوله بقل خير المستنفر)** أى طالب النفير وهو الخروج والغزو أو إداة الشاي ويقبل خبر العبد فيه كفى شرح المنطق **(قوله لأنه خبر يشترط في الحال)** أى فلا يكون الوجوب مبنياً على خبر التفاسق فقط أو المراد أن خوف الاشهار قرينة على صدقه تأمل **(قوله وكره الجمل)** يضم الجمل وهو ما يجعل للإنسان في مقابلة شئ بفعله والمراد هنا أن يكلم أمام الناس بأن يقوى بعضهم بعضاً بالكرع أى

(وفرض عين ان عجم العدو فيخرج الكل ولو بلاذن) وبأنهم الزوج ونحوه بالمتع ذخيرة (ولابد) لفرضته (من) قيد آخر وهو (الاستطاعة فلا يخرج المريض المندنف) أما من يقدر على الخروج دون الدفع يأنى ان يخرج لتكثير السواد ارباباً فتح وفي السراج وشرط وجوبه القدرة على السلاح لأمن الطريق فإن علم أنه إذا حارب قتل وإن لم يحارب أسر لم يلزمه القتال (وبقل خير المستنفر ومندى السلطان ولو) كان كل منهما (فاسقا) لأنه خير يشتر في الحال ذخيرة (وكره الجمل) أى أخذ المال من الناس لأجل الغزاة (مع الفى) أى مع وجود شئ في بيت المال درر وصدر الشريعة

مطلب

إذا علم أنه يقتل يجوز له ان يقال بشرط ان يكتفى فيهم والا فلا بخلاف الأمر بالمعروف

الحبل والسلاح وغير ذلك من النفقة والزاد نهر وعلل الكراهة في الهداية بقوله لانه يشبه
 الاجر ولا ضرورة اليه لان مال بيت المال معد للنواب المسلمين اه والثاني يوجب ثبوت
 الكراهة على الامام فقط والاول يوجبها على الغازي وعلى الامام كراهة تسيبه في المنكر وه
 كافي الفتح وظاهر ان الكراهة تحريرية لقول الفتح ان حقيقة الاجر على الصاعه حر ما يشبهه
 مكروه اه قيل ان هذا اما يظهر على قول المتقدمين فالتلخي فساد بل هو على قول الكس
 لان المتأخرين اما اجازوا الاجر على اشياء خاصة نصوا عليها من الطاعات وهي التعليم
 والاذان والامامة لاعلى كل طاعة والاشمل نحو الصوم والصلاة والاقبال به كائنها عليه غير
 مرة وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى في الاجارات واوتخناه في رسالتنا شفاء العليل وبل الغليل
 في اخذ الاجرة على الخبثات والتهاليل فهم **(قوله)** ومفاده (الح) اى مفاد تفسيره الى بما ذكر
 من وجود شئ الخ ونحوه في الذخيرة وغاية البيان وقيد بقوله هنا لان حقيقة التي في الفتح
 ما يؤخذ بغير قتال كالحراج والجزية اما المأخوذ بقتال فيسمى غنيمه كما يأتي في الفصل الآتي
 ولا تنقيد الكراهة بوجوب ذلك فقط وهو الحق كافي المنع والبحر وقال الجواز الاستقراض من
 بقية الأنواع ولذا لم يذكر التي في بعض المعبريات وانما ذكر مال بيت المال اه وسيأتي في
 آخر فصل الجزية بيان مصارف بيت المال وتقدمت منظومة في باب العشر من كتاب الزكاة
(قوله والالا) اى وان لم يوجد شئ في بيت المال لا يكره الجعل للضرورة **(قوله)** لدفع الضرر
 الاعلى وهو تعدى شر الكفار الى المسلمين فتح **(قوله)** بالادنى وهو الجعل المذكور فيلزم
 الضرر الخاص لدفع الضرر العام (تأنيده) من قدر على الجهاد بنفسه وماله لزمه ولا ينبغي له
 اخذ الجعل ومن عجز عن الخروج وماله ينبغي ان يبيع غيره عنه بقاله وعكسه ان اعطاه الامام
 كفائته من بيت المال لا ينبغي له ان يأخذ من غيره جعلاً وإذا قال القاعدة للغازي خذ هذا المال
 لتغزوه عنى لا يجوز لانه استئجار على الجهاد بخلاف قوله فأغز به ومثله الحج والغازي ان يترك
 بعض الجعل للنفقة عياله لانه لا ينبغي له الخروج الابه وتماه في البحر **(قوله)** دعونا هم الى
 الاسلام اى ندبان بلغتهم الدعوة والافوجوب ما لم يتضمن ضرراً كما يأتي **(قوله)** فان اسلموا
 اى بالتلفظ بالشهادتين على تفصيل ذكره في البحر هنا وسيدكره الشارح في آخرباب المرتدع
 التبرى عن دينه لو كان كتاباً على ماسياً بيانه هناك ان شاء الله تعالى وقد يكون الاسلام
 بالفعل كالصلاة بالجماعة والحج وتماه في البحر وتقدم ذلك منظوماً في اول كتاب الصلاة
 واشبعنا الكلام عليه ثمة **(قوله)** فيها اى بالفحولة الكاملة اخذوا ونعمت الحصة **(قوله)** لو
 محالها بان لم يكونوا مرتدين ولا من مشركى العرب كما يأتي بيانه في فصل الجزية قال في النهر
 وينبى للامام ان يبين لهم مقدار الجزية ووقت وجوبها والتفاوت بين الغنى والفقر في
 مقدارها **(قوله)** فاهم مالنا من الانصاف (الح) اى المعاملة بالعدل والقسط والانصاف الاخذ
 بالعدل قال في المنع والمراد انه يجب لهم علينا ويجب لاهم عليهم لو تعرضنا لدمائهم واموالهم او
 تعرضوا لدمائنا واموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض اه وفي البحر وسيأتي في
 اليبوع استثناء عقدهم على الحر والخنزير فانه كقصدنا على العصير والشاة وقدمنا ان الدمى
 مؤاخذ بالحدود والقصاص الا احد الشرب ومرفى النكاح لو اعتقدوا جوازه بلا مهر او شهود

ومفاده ان التي هنا يعم
 الغنيمه فيحفظ (والالا)
 لدفع الضرر الاعلى بالادنى
 (فان حاصرناهم دعوناهم
 الى الاسلام فان اسلموا)
 فيها (والافالى الجزية)
 لو محالها كسيجي (فان
 قبلوا ذلك فاهم مالنا) من
 الانصاف (وعليهم ما علينا)
 من الانصاف

اوفي عدة تركهم وما يدينون بخلاف الرباه (قوله فخرج) اى بالتقييد بالانصاف
والانصاف (قوله اذالكفار لا يخاطبون بها عندنا) الذى تحرر فى النار وشرحه صاحب
البحر انهم مخاطبون بالايمان والعقوبات سوى حد الشرب والمعاملات واما العبادات فقال
السمرقديون انهم غير خاطبين بها اداء واعتقادا وقال البخاريون انهم غير خاطبين بها اداء
فقط وقال العراقيون انهم مخاطبون بهما فيعاقبون عليهما وهو المعتقد اهـ ح (قوله
ويؤيده) اى يؤيد ما ذكر من التقييد بالانصاف والانصاف اى يؤيد خروج العبادات
وحاصله ان لهم حكمتا فى العقوبات والمعاملات الا ما استثنى دون الايمان والعبادات فلا
نطالهم بهما وان عوقبوا عليهما فى الآخرة (قوله ولا يحمل لنا الخ) لان بالدعوة يعلمون اننا
ما نقالهم على اموالهم وسبى عيالهم فرما يجيبون الى المقصود بلا قتال فلا بد من الاستسلام
فتح فلو قالهم قبل الدعوة اثم للنهى ولاغرامة لعدم المعاصم وهو الدين او الاحراز بالدار فصار
كقتل النسوان والصبيان بحر (قوله من لا تبلغه) الاولى من لم ط (قوله بفتح الدال) قال
فى شرحه على الملتقى الدعوة هنا بفتح الدال وكذا فى الدعوة الى الطعام واما فى النسب
فبالكسر كذا قاله الباقيان لكن ذكر غيره انها فى دار الحرب بالضم (قوله وهو) اى الاسلام
(قوله لا يبنى الخ) الظاهر انه بمعنى لا يحمل كىأتى نظيره (قوله خلافا لما نقله المصنف) الاولى
تقديمه على قوله بفتح الخ اى لا يحمل فى زماننا ايضا خلافا لما نقله المصنف عن النابيع من ان ذلك
فى ابتداء الاسلام واما الآن فقد فاض واشتهر فيكون الامام مخيرا بين البعث اليهم وتركه اقال
فى الفتح ويجب ان المدار غلبة ظن ان هؤلاء لم تبلغهم الدعوة (قوله الا اذا تضمن ذلك ضررا)
ذكروا هذا الاستثناء فى الاستحباب مع امكانه فى الوجوب ايضا ط زاد فى شرح الملتقى عن
المحيط ان يطلع فيهم ما يدعوههم اليه ط (قوله كأن يستعدون الخ) المناسب اسقاط التوابع لانه
منصوب بأن المصدرية (قوله بنصب الجانيق) اى على حصولهم لانه عليه الصلاة والسلام
نصبها على الطائف رواه الترمذى ونهر وهو جمع منجنيق بفتح الميم عند الأكثر واسكان التوابع
الاولى وكسر الثانية فارسية معربة تذكر وتأتيها احسن وهى آلة ترمى بها الحجارة الكبارقات
وقد تركت اليوم للاستغناء عنها بالمدافع الحادنة (قوله وحررقهم) اراد حرق دورهم وامتنعهم
قاله العيني والظاهر ان المراد حرق ذاتهم بالجانيق واذا جازت محاربتهم بحررقهم فالهم الى
نهر وقوله بالجانيق اى برمي النار بها عليهم لكن جواز التحريق والتفريق مفيد كما فى
شرح السير بما اذا لم يتمكنوا من الظفر بهم بدون ذلك بلا مشقة عظيمة فان تمكنوا بدونها
فلا يجوز لان فيه اهلاك اطفالهم ونساءهم ومن عندهم من المسلمين (قوله الا اذا غلب الخ)
كذا قيد فى الفتح اطلاق التوابع وتبعه فى البحر والنهر وعلة بأنه افساد فى غير محل الحاجة
وما أبيض الا لها ولا يخفى حسنه لان المقصود كسر شوكتهم والحاق الغيظ بهم فاذا غلب الظن
بحصول ذلك بدون اتلاف وانه يصير لنا لاننا (قوله ونحوه) كراض وقد استغنى به عن
التبيل فى زماننا (قوله سئل ذلك النبي) كذا نقله فى النهر عن ابي الليث اى بأن نقول له هل
ترى أم لا وتعمل بقوله ولم يذكر ما اذا لم يمكن سؤاله (قوله وما اصيب منهم) اى اذا قصدنا
الكفار بالرعى واصبنا اعداء من المسلمين الذين تترس الكفار بهم لانفسهم وذكر السرخسى

فخرج العبادات اذالكفار
لا يخاطبون بها عندنا ويؤيده
قول على رضى الله عنه انما
يذلولوا الجزية لتكون دماؤهم
كدماؤنا واما اموالهم كما موالنا
(ولا) يحمل لنا ان (نقال من
لا تبلغه الدعوة) بفتح الدال
(الى الاسلام) وهو وان
اشتهر فى زماننا شرقا وغربا
لكن لا شك ان فى بلاد الله
من لا شعور له بذلك بقل
بلغه الاسلام لالجزية فى
التاريخية لا يبنى قتالهم
حتى يدعوهم الى الجزية
نهر خلافا لما نقله المصنف
(وندعوهم بانهم بلغته الا
اذا تضمن ذلك ضررا) ولو
بغلبة الظن كأن يستعدون
او يتحسسون فلا يفعل فتح
(والا) يقبلوا الجزية
(لتستين بالله ونحوهم
بنصب الجانيق وحررقهم
وغرقهم وقطع اشجارهم)
ولو مشرة (وفساد زروعهم)
الا اذا غلب على الظن
ظفرنا فيكم فتح (ورميمهم)
بنيل ونحوه (وان تترسوا
بعضنا) ولو تترسوا بنى
سئل ذلك النبي (ونقصهم)
اى الكفار (وما اصيب
منهم) اى من المسلمين
(لادية فيه ولا كفارة)

مطلب

فى ان الكفار مخاطبون

لأن الفروض لا تقرن بالمرامات ﴿ ٣٠٩ ﴾ (ولو فتح الإمام بلدة وفيها مسلم اودى لايحل قتل احد منهم اصلا ولو

اخرج واحد) ما (حل) حينئذ (قتل الباقيين) لجواز كون المخرج هو ذاك فتح (ونهي عن اخراج ما يجب تعظيمه ويحرم الاستخفاف به كمسحف وكتب فقه وحديث وامرأة) ولو عجزوا لداوة هو الاصح ذخيرة واراد بالهي ما في مسلم لا تسافروا بالقرآن في ارض العدو (الافى جيش يؤمن عليه) فلا كراهة لكن اخراج العجائز والامام اولى (واذا دخل مسلم اليهم بأمان جاز حل المصحف معه اذا كانوا يوفون بالعهد) لان الظاهر عدم تعرضهم هداية (و) نهيا (عن غدر وغلول) عن (منة) بعد الظفر بهم اما قبله فلا بأس بها اختيار (و) عن (قتل امرأة

وفي السير الكبير لا بأس لاهل الثغور باتخاذ النساء والذراى ان كانوا بحيث اذا نزل بهم العدو قدروا على دفعه او على ان يخرجوهم الى ارض الاسلام اه منه

ان القول للرأى بينه في انه قصد الكفار لا لولى المسلم المقتول انه تعدد قتله (قوله لان الفروض لا تقرن بالمرامات) أى كالمومات المحدود بالجلد او القطع واورد المضطر الى اكل مال الغير فانه مضمون وأجاب عنه في الفتح بأن المذهب عندنا انه لا يجب عليه اكله فلم يكن فرضا فهو كالماح يتقيد بشرط السلامة كالمرور في الطريق (قوله ولو اخرج واحدا) اراد بالاخراج ما مع الخروج وزاد لفظ ما لتعميم فالمراد أى رجل كان لا يقيد كونه مسلما او ذميا في نفس الامر او بتغليب الظن ولذا قل محمد ولو اخرج واحد من عرض الناس (قوله لجواز كون المخرج هو ذاك) فصار في كون المسلم في الباقي شك بخلاف الحالة الاولى فان كون المسلم والذمى فيه معلوم بالفرض وقوع الفرق فتح قات ونظير هذه المسئلة ما لو تجسس بعض الثوب فقتل طرفا منه ولو لا تحرق فانه يصح ان يصلى به اذ لم يبق متيقن النجاسة وهذا يرد على قولهم اليقين لا يزول بالشك وقدما تحقيق المسئلة في الطهارة عن شرح المنية (قوله ويحرم الاستخفاف به) زاد ذلك وان استلزمه ما قبله لان ذلك علة النهى فان اخراجه يؤدى الى وقوعه في يد العدو وفي ذلك تعريض لاستخفافهم به وهو حرام خلافا لقول الطحاوى ان ذلك انما كان عند قلة المصاحف كي لا تنقطع عن ايدي الناس واما اليوم فلا يكره (قوله وامرأة) اى وعن اخراج امرأة فهو معطوف على ما (قوله هو الاصح) احتراز عن قول الطحاوى المذكور (قوله الا في جيش) اقله عند الامام اربع مائة وقل السرية عنده مائة كآرائه في الحانية وكذا في الشربالية نقلها عنها وعن العناية خلافا لما في البحر عن الحانية من ان اقل السرية مائتان وتبعه في النهر قال في الشربالية وما قاله ابن زياد من ان اقل السرية اربع مائة وقل الجيش اربعة آلاف قاله من تلقاء نفسه نص عليه الشيخ اكل الدين اه وفي الفتح ينبغي ان يكون المعسكر العظيم اثنى عشر الفا لقوله عليه الصلوة والسلام لن تغلب اثنا عشر الفا من قاة اه قلت والتقييد بالفاة لانها قد تغلب بسبب آخر كخيانة الامراء في زماننا (تمة) في الحانية لا ينبغي للمسلمين ان يفروا اذا كانوا اثنى عشر الفا وان كان العدو اكثر وذكرا الحديث ثم قال والحاصل انه اذا غاب على ظنه انه يغلب لا بأس بأن يفروا لا بأس للواحد اذا لم يكن معه سلاح ان يفروا من اثنين اهنا سلاح وذكر قبله ويكره للواحد القوي ان يفروا من الكافرين والمائة من المائتين في قول محمد ولا بأس ان يفروا الواحد من الثلاثة والمائة من ثلثمائة (قوله لكن الخ) قال في الفتح ثم الاولى في اخراج النساء العجائز للطلب والمداواة والسقى دون الشواب ولو احتيج الى المباشرة فالاولى اخراج الاماء دون الحرار (قوله ونهيا عن غدر الخ) عدل عن قول الهداية وغيرها وينبغي للمسلمين ان لا يفدروا لان المشهور عند المتأخرين استعمال ينبغي بمعنى يتبدل ولا ينبغي بمعنى يكره تنزيها وان كان في عرف المتقدمين استعماله في اعم من ذلك وهو في القرآن كثير ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء قال في المصباح وينبغي ان يكون كذا معناه يجب اويستدبح بحسب ما فيه من الطلب اه (قوله عن غدر) أى نقض عهد وغلول يضم الغين الحانية من الغنم قبل قسمته ومثله يضم الميم اسم مصدر مثل به من باب نصرأى قطع اطرافه وشوهه كذا في جامع اللغة ح (قوله اما قبله فلا بأس بها) قال الزيلعي وهذا حسن ونظيره الاحراق بالنار وقيد جوازها قبله في الفتح بما اذا وقعت قتلا كبار ضرب

مطلب — لفظ ينبغي يستعمل في التدوب وغيره عند المتقدمين

فقتله ده ثم ضرب فقتل عنه ثم ضرب فقتل يده وافقه ونحو ذلك اه وهو ظاهر في انه
لو تمكن من كافر حال قيام الحرب ليس له ان يمثل به بل يقتله ومقتضى ما في الاختيار ان له ذلك
كيف وقد عدل بانها بائع في كبتهم واضربهم نهر * (تدبيره) ثبت في الصحيحين وغيرهما
النبي عن ائمة فن كان متأخرا عن قصة العرنيين فالنسخ ظاهر وان لم يدرك فقد تعارض بحرم
ومسبح يقدم الحرم ويتضمن الحكم بنسخ الآخر وامام جني على جماعة بأن قطع انف رجل
واذني رجل ويدي آخر ورجلي آخر وفقاعيني آخر فانه يقتص منه لكل لكن يستأني بكل
فصاح الى بره ما قبله فلهذه مئة ضعفا لا قصد او انما يظهر اثر النهي والنسخ فيمن مثل بشخص
حتى قتله فمقتضى النسخ ان يقتل به ابتداء ولا يمثل به فتح ما اخذ **(قوله)** وغير مكانه كالعبي
واجنحون **(قوله)** وشيخ خرقن اصل المتن وشيخ فان لكن زاد الشارح لفظة خر فيكون عطف
خاص على عام وفي الفتح ثم المراد بالشيخ الثاني الذي لا يقتل من لا يقدر على القتال ولا الصباح
عند النقاء العفيفين ولا على الاحبال لانه يحجى منه الولد فيكثر محارب المسلمين ذكره في الذخيرة
زاد الشيخ ابوبكر الرازي انه اذا كان كامل العقل فقتله ومثله فقتله اذا ارتد والذي لا يقتله
الشيخ الثاني الذي خرف وزال عن حدود العقلاء والمميزين فهذا لاقتله ولا اذا ارتد اه قلت
ومقتضى كلام الرازي انه اذا كان كامل العقل يقتل وان لم يقدر على القتال والصباح
والاحبال ومقتضى ما في الذخيرة انه اذا لم يقدر على ذلك لا يقتل وان كان كامل العقل وهذا هو
الموافق لما في شرح السير الكبير وهذا الظاهر لانه اذا كان عاقلا لكنه لا يقدر على شيء مما
ذكر يكون في معنى المرأة والراهب بل اولى فصار الحاصل ان الشيخ الثاني ان كان خرقا فرائل
العقل لا يقتل وان كان له صباح ونسل لانه في حكم الجنون وان كان عاقلا لا يقتل ايضا ان لم
يقدر على القتال ونحوه وبه تعلم ما في كلام الشارح من عدم الانتظام وكان عليه ان يقول وشيخ
فن لا صباح ولا نسل له او خرقا لا يعقل فلا يقتل ولا اذا ارتد والمراد بمن لا صباح له من
لا يحرض على القتال بصباحه عند النقاء الصفيين **(قوله)** ومقتد وزمن وكذا من في معناها
كباس الشق ومقطوع البني او من خلاف لكن نظيره في الشر نبالية بانه لا ينزل عن رتبة
الشيخ القادر على الاحبال او الصباح اه قلت ومثله يقال في المرأة والصبي والاعمى وقد
يجاب بانه يندفع ما يحذرهم منهم بأخراجهم الى دارنا لما يأتي من ان من لا يقتل يحمل الى دارنا
سوى الشيخ الثاني عادم النفع بالكلية وتعمه فيما علقناه على البحر **(قوله)** وراهب (الح) قال
في الفتح وفي السير الكبير لا يقتل الراهب في صومعته ولا اهل الكنائس الذين لا يخالطون
الناس فان خالطوا قتلوا كالقسيس والذي يحسن ويقيم يقتل في حال افاقته وان لم يقتل اه
قال في الجوهره وكذا يجوز قتل الاخرس والامم واقطع اليد اليسرى واحدى الرجلين لانه
يمكنه ان يقتل راكبا وكذا المرأة اذا قتلت **(قوله)** الا ان يكون (الح) قال في الفتح استثناء من
حكم عدم القتل ولا خلاف في هذا الاحد وصح امره عليه الصلاة والسلام بقتل دريد بن الصمة
وكان عمره مائة وعشرين عاما واكثر وقد عصى لما حجي به في جيش هوازن للرأى وكذا يقتل من
قاتل من كل من قلنا انه لا يقتل كالجنون والصبي والمرأة الا ان الصبي والجنون يقتلان في حال
قتلها ما غيرها من النساء والرهبان وغيرهم فانهم يقتلون اذا قاتلوا بعد الاسر والمرأة

معلق

في بيان نسخ القاتلة

وغير مكلف وشيخ) خر
(فان) لا صباح ولا نسل
له فلا يقتل ولا اذا ارتد
(واعى ومقتد وزمن
ومعتوه وراهب واهل
كنائس لم يخالطوا الناس
(الا ان يكون احدهم
ملكاً او مقاتلاً) او اذا
رأى

الملكه تقتل وان لم تقتل وكذا العبي الملك لان في قتل الملك كسر شوكتهم وقيد في الحوارة
العبي الملك بماذا كان حاضرا (قوله في الحرب) متعلق برأى ومال على تأويل المال بالاتفاق
(قوله ثم لا يتركهم الخ) اي ينبغي ان لا يتركوا من ذكرهم ان لا يقتل بل يحملونهم الى دار الاسلام
اذا كان بالمسلمين قوة على ذلك لما ذكره وثلاثا بل هو لم يتركهم في تركهم عون على المسلمين وكذلك
الصبيان يباعون فيقاتلون واما الشيخ الفاضل الذي لا يقتل ولا يبلق ولا يرى له فان شأنا تركوه
اذ لاقع فيه للكفار او حملوه ليقادى به اسرى المسلمين على قول من يرى المفاداة وعلى القول
الآخر لافادته في حمله ومثله العجزوا حتى لا تلد منه عن السراج ملخصا والمعتمد القول بالمفاداة
كاسيد كره في الباب الآتي وكذلك الرهبان واحباب الصوامع اذا كانوا لا يزوجون بخر اي
ولا يخالطون وبه وفق بعض المشايخ بين هذا ورواية انهم يقتلون افاده القهستاني عن الحفيظ
(قوله وسيجي) اي في الباب الآتي (قوله وفيه فراغ قلنا) اي بان دفاع شره عنا لاشتهار قتله
بذلك (قوله وقد حمل الخ) وكذا فعل عبدالله بن انيس بسفيان بن عبدالله ومحمد بن مسلمة
بكعب بن الاشرف كما بسطه السرخسي وقال عليه اكثر مشايخنا لوفيه غيظهم وفراغ قلنا
بأن يكون المقتول من قواد المشركين او عظماء البارزين اه (قوله وبعبارة الحانية الخ) قال
في النهر ولم أر نبش قبور اهل الذمة ويجب ان يقال ان تحقق ذلك ولم يكن له وارث الايت
المال جاز نبشه ثم قتل ما في الحانية وقال وهذا يعم الذمي اه لكن لا ينبغي ان ما في الحانية ليس فيه
التقيد بتحقيق المال بل الظاهر ان المراد عند توهم ذلك لانه عند التحقيق يجوز التبش في المسلم
لحق آدمي كسقوط ماع او تكفين بشوب منغسوب او دفن مال معه ولو درها كما في جائر البحر
فافهم (قوله ان يبدأ اصله المشترك) لانه يجب عليه احياءه بالاتفاق فيناقضه الاطلاق في
اقتناه هداية والاولى التعايل بأنه كان سبب المجادة لما يأتي قريبا قيد بالبداهة احترازا عما لو قصد
الاصل قتله كبايأت وبالاصل احترازا عن الفرع المشترك وان سفل فللاب ان يبتدى بقتله وكذا
سائر القرايات كما في البحر والنهر وعدل عن تعبير الكثر بالاب لان امه واجداده وجداته من
قبل الاب والام كلاب (قوله كما لا يبدأ قريبه الباغي) اشار الى فائدة التقيد بالمشرك وهي
انه لو كان الحارث باغيا لا يتقيد بكونه اصلا بل يعم الاخ وغيره قال في البحر لانه يجب عليه احياءه
بالاتفاق عليه لآحاد الدين فكذا يترك القتل اه قلت ومفاده تقيد القريب بالرحم المحرم لانه
لا يجب عليه ان ينفق على غيره لكن بردانه يجب عليه الاتفاق على فرعه المشترك وبحجاب بأن
ذلك في غير الحرب لانه لا يجب الاتفاق على الاصول والفروع الحربيين كما مر في بابيه لكن
يلزم منه ان يكون له بدء اصله بالقتل وان لا يصح التعايل المار عن الهداية بانه يجب عليه
احياؤه بالاتفاق كما اورده في الحواشي السعدية فالاولى التعايل بما ذكره في شرح السير ان الاب
كان سبب المجادة فلا يكون سبب اعدامه بالقصد الى قتله كما قدمناه (قوله بل يشغله) اي
بالحاربة بان يعقب فرسه او يطرده عنها او يلجئه الى مكان ولا ينبغي ان ينصرف عنه ويتركه
نهر (قوله فان فقد قتله) اي اذا لم يكن نعمة غيره قتله كذا قاله في النهر ولم اورده وعبارة الزبلي
وان لم يكن نعمة من يقتله لا يمكنه من الرجوع حتى لا يعود حربا على المسلمين ولكنه يباحه الى
مكان يستمسك به حتى يجي غيره بقتله (قوله ولو قتله فهدر) اي باطل لاديه فيه ولا قصاص

اومال (في الحرب ولو قتل
من لا يملك قتله) بمن ذكر
(فعليه التوبة والاستغفار
فقط) كسائر المعاصي
لان دم الكافر لا يقتصم الا
بالامان ولم يوجد ثم لا
يركعونهم في دار الحرب بل
يحملونهم تكثيرا للسبي
وتماهة في السراج وسيجي
(فرعان) الاول لآبأس
يحمل رأس المشرك لوفيه
غيظهم وفيه فراغ قلنا وقد
حمل ابن مسعود يوم بدر
رأس ابى جهل والفاها
بين يديه عليه الصلاة
والسلام فقال النبي عليه
السلام الله اكبر هذا
فرعوني وفرعون امي
كان شره على وعلى امي
اعظم من شر فرعوني على
موسى وامتة ظهيرة
الثاني لآبأس نبش قبورهم
طلبا للمسال تناز خانية
وبعبارة الحانية قبور الكفار
فعمت الذمي (ولا) محل
للفرع ان يبدأ اصله المشترك
بقتل كما لا يبدأ قريبه الباغي
(ويمنع الفرع) عن قتله
بل يشغله (ل) اجل ان
(يقتله غيره) فان فقد قتله
(ولو قتله فهدر) لعدم
العاصم (ولو قصد الاصل
قتله ولم يمكن دفعه الا
بقتله قتله)

لم عليه القوة والاستعداد كما في شرح الملتقى **(قوله لجواز الدفع مطلقا)** أي ولو كان الأب مسامحا فانه إذا أراد قتل ابنه ولا يتحتم من التناخص منه الابتداء كان له قتله لتعنه طريق الدفع شره فيها أولى ولو كان في سفره وعطشا ومع الابن ماء يكتفى لنجاة أحدهما كان للأب شربه ولو كان الأب يموت وينتجى انه لو سمع الماء المشترك يذكر الله تعالى أو رسوله بسوء ان يكون له قتله لما روى ان ابا عبيدة بن الجراح قتل اياه حين سمعه يسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وشرف وكرم فلم يتكرر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك كذا في الفتح **(قوله بمال منهم)** ويصرف مصارف الخراج والجزية ان كان قبل الزول بساحتهم بل برسول امانا اذا نزلنا بهم فهو غنمة نخسبها ونقسم الباقي شهر **(قوله او منا)** أي بنال نعمتيهم ان خاف الامام الهلاك على نفسه والمسلمين أي طريق كان شهر **(قوله لقوله تعالى وان جنحوا للسلم)** أي ماوا قتل في الصباح والسلم بالكسر والفتح الصلح يذكر ويؤث والآية مقيدة برؤية المصلحة اجبا لقوله تعالى ولا تنهوا و تدعوا الى السلم واتم الاعلون افادة في الفتح **(قوله أي تعلمهم بنقض الصلح)** افاد شرط اذا على المتن وهو اعلامهم به لان هذا العهد نقضه لكن لا يجوز قتالهم ايضا حتى يمضي عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من انفاذ الحرب الى اطراف مملكته حتى لو كانوا خربوا حصونهم للامان ونفروا في البلاد فلا بد ان يعودوا الى ما منهم ويعمروا حصونهم كما كانت توقيا عن الغدر وهذا لو نقض قبل مضي المدة اما لو مضت فلا يند البهم ولو كان الصلح يجعل فنقضه قبل المدة رده عليهم بمحضه لانه مقابل بالامان في المدة فيرجعون بمالم يسلم لهم الامان فيه الزيلبي **(قوله لفعله عليه السلام بأهل مكة)** تبع فيه الهداية ورد الكمال حيث قال واما استدلالهم بأنه صلى الله عليه وسلم نبذ الوادعة التي كانت بينه وبين اهل مكة فلا يفي جعله دليلا لقوله الآتي وان بدؤا بخيانة قاتلهم ولم يند البهم اذا كان بانفاقهم لانهم صاروا ناقضين للعهد فلا حاجة الى نقضه وانما قلنا هذا لانه صلى الله عليه وسلم لم يبدأ اهل مكة بل هم بدؤوا بالغدر قبل مضي المدة فقال لهم ولم يند البهم بل سأل الله تعالى ان يعي عليهم حتى يبعثهم هذا هو المذكور لجميع اهل السير والمغازي وتامه في ح **(قوله ولو يقال)** أي ولو كانت خيانة ملكهم بقتال اهل منعة بأذنه أي لا فرق بين قتاله بنفسه او بقتال بعض اتباعه بأذنه **(قوله انتقض حقهم فقط)** أي حق المقاتلين ذوي المنعة بلا اذن ملكهم قال الزيلبي فلا ينتقض في حق غيرهم لان فعلهم لا يلزم غيرهم وان لم يكن لهم منعة لم يكن نقضا للعهد أي بأن قاتل واحدا منهم مثلا ثم ترك القتال يبقى عهده **(قوله بلا مال)** أي بلا اخذه منهم لانه في معنى الجزية وهي لا تقبل منهم شهر ولم يذكر صلحهم على اخذهم المال منا ولا شك في جوازها عند الضرورة كافي اهل الحرب ولكن هل يلزم اعلامهم بنقض العهد قبل انقضائه أم لا لكونهم يحجبون على الاسلام بخلاف اهل الحرب فلا يرجع **(قوله لانه غير معصوم)** لانه يصير قيا للمسلمين اذا ظهر وافتح **(قوله بعد وضع الحرب اوزارها)** أي اقالها والمراد بعد انتهائها وانما يرد عليهم لانه ليس قيا الا لانه لا يرد حال الحرب لانه اعانة لهم فتح **(قوله ولم ينبع الخ)** اراد به التخليك بوجه كالمية فمستأنى بل الظاهر ان الابحار والاعارة كذلك افادته الحموى لان العلة منع مافية تقوية على قتالنا كما افاده كلام المصنف **(قوله بخره)** أي يكره كراهة تحريم فستاني **(قوله كحديث)** وكسلاح مما استعمل بالحرب ولو صغيرا كالابرقة وكذا ماني

لجواز الدفع مطلقا (ويجوز الصلح) على ترك الجهاد (معهم بمال) منهم أو منا (لو خيرا) لقوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها (وتنبذ) أي تعلمهم بنقض الصلح تخبرنا عن الغدر المحرم (لو خيرا) لفعله عليه الصلوات والسلام بأهل مكة (وتقاتلهم) بالانبيذ مع خيانة ملكهم (ولو يقال ذي منعة بأذنه) ولو بدونه انتقض حقهم فقط (و) فصالح (المرتدين) لو غلبوا على بلدة وصارت دارهم دار حرب (لو خيرا) (بأمال والا) بلبوا على بلدة (لا) لان فيه تقرير المرتد على الردة وذلك لا يجوز فتح (وان اخذ) المال (منهم) لم يرد (لا) غير معصوم بخلاف اخذه من بغاة فانه يرد بعد وضع الحرب اوزارها فتح (ولم ينبع) في الزيلبي يحرم ان ينبع (منهم) مافية تقويتهم على الحرب (كحديث

قوله ولا تنهوا التلاوة فلا تنهوا وأما الآية التي فيها ولا تنهوا فهي آية أخرى

إله مصححه

حكمه من الحرير والديباغ فان تملكه مكروه لانه يفسد منه الرابة قهستاني (قوله وعيد)
 لانهم يتوالدون عندهم فيعودون حربا علينا مسلما كان الرقيق او كافرا بخر (قوله
 ولا تحمله اليهم) اى ليع ونحوه فلا بأس لتأجرنا ان يدخل دارهم بامان ومعه سلاح لا يريد
 بيعه منهم اذا علم انهم لا يتعرضون له والا فيمنع عنه كافى المحيط قهستاني وفي كافى الحاكم لوجاء
 الحربى سيف فاشترى مكانه قوسا اورحما او فرسا لم يترك ان يخرج وكذا لو استبدل بسيفه
 سيفا خيرا منه فان كان مثله اودونه لم يمنع والمستامن كالمسلم في ذلك الا اذا خرج بشئ من ذلك
 فلا يمنع من الرجوع به اه نهر (قوله ولو بعد صلح) تعميم للبيع والحل قال في البحر لان الصلح
 على شرف الانقضاء او النقص (قوله فجاز استحسانا) اى اتباعا للنص لكن لا يخفى ان هذا
 اذا لم يكن بالمسلمين حاجة الى الطعام فلو احتاجوه لم يجز (قوله ولا تقتل من آمن الخ) اى
 اذا آمن رجل حرا وامراة حرة كافرا او جماعة او أهل حصن أو مدينة صلح امانهم ولم يجز لاحد
 من المسلمين قتالهم والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام المسلمون شكافا ذماؤهم اى لا تزيد
 دية الشريف على دية الوضيع ويسعى بذمتهم ادناهم اى اقلهم عددا وهو الواحد وتامة في
 الفتح فهو مشتق من الادنى الذى هو الاقل كقوله تعالى ولا أدنى من ذلك ولا اكبر فهو تنصيص
 على صحة امان الواحد او من الدنو وهو القرب كقوله تعالى فكان قاب قوسين او ادنى فهو
 دليل على صحة امان المسلم في ثغر يقرب العدو او من الدناءة فهو تنصيص على صحة امان الفاسق
 افاده السرخسى (قوله اذن لهما في القتال) اى اذا كان الصبي والعبد مأذونين في القتال
 صلح امانهما في الاصح اتفاقا قهستاني عن الهداية خلافا لما نقله ابن الكمال عن الاختيار
 درمتمنى (قوله بعد معرفة المسلمين ذلك) اى كون ذلك اللفظ امانا قلت والظاهر ان الشرط
 معرفة المتكلم به واذا ثبت الايمان به ثبت في حق غيره ايضا من المسلمين ولو لم يعرف معناه فافهم
 (قوله فلا امان لو كان بالبعد منهم) اشار الى ان المراد السباع ولو حكما لما نقله طه عند الهداية
 لونا دهم من موضع يسمعون وعلم انهم لم يسمعوا بأن كانوا نياما او مشغولين بالحرب فذلك
 امان (قوله كتمال) قال السرخسى استدل عليه محمد بحديث عمر رضى الله تعالى عنه ايمان
 رجل من المسلمين اشار الى رجل من العدو ان تعال فانك ان جئت قتلتك فأتاه فهو آمن
 وتأويله اذا لم يفهم او لم يسمع قوله ان جئت قتلتك اما لو علم وسمع فهو في (قوله الى السماء)
 لان فيه بيان انى اعطيتك ذمة الله السماء سبحانه وتعالى او انت آمن بحقه سرخسى (قوله
 ولونادى المشرك) بالرفع على الفاعلية اى لو طلب المشرك الايمان مناصح لو تمتع اى في موضع
 يمنعه عن وصولنا اليه قال في البحر وان كان في موضع ليس بمتمتع وهو ماد سيفه اورحه فهو
 في اه قلت ومفاده انه اذا كان متمتا بصير آنا بمجرد طلبه الايمان وان لم يؤمنه وليس
 كذلك بل هذا اذا ترك منعه وجاء النيا طالبا ففى شرح السير ولو كان في منعة بحيث لا يسمع
 المسلمون كلامه ولا يرونه فانه يحيط النيا وحده بلا سلاح فلما كان بحيث نسمعه نادى بالايمان فهو
 آمن بخلاف ما اذا قبل سال سيفه ماد برحه نحونا فلما قرب استامن فهو في لان البناء على
 الظاهر فيما يتعدى الوقوف على حقيقته جائز ولو في اباحة الدم كالودخل بيته انسان ليلا ولم
 يدركه سارق أو هارب فلو عليه سبب اللصوص له قتله والا فلا ثم قال والحاصل ان من فارق

مجتبى
 الامان

وعيد وخيل (ولا تحمله
 اليهم ولو بعد صلح) لانه
 عليه الصلاة والسلام نهى
 عن ذلك وأمر بالميرة وهى
 الطعام والقماش فجاز
 استحسانا (ولا تقتل من
 آمنه حرا او حرة ولو فاسقا)
 او اعمرى او قاتبا او صبيا او
 عبدا اذن لهما في القتال
 (بأى لغة كان) الايمان
 وان كانوا لا يعرفونها بعد
 معرفة المسلمين (ذلك
 بشرط سماعهم ذلك من
 المسلمين فلا امان لو كان
 بالبعد منهم) ويصح
 بالصرح كما فتى اولاً بأس
 عليكم وبالكناية كتمال
 اذا ظنه امانا وبالإشارة
 بالاصبع الى السماء ولو
 نادى المشرك بالايمان صح
 لو تمتع

... ولا زمني
... الوطى
... حرمه تبع
... لا لاهيه
... ثلاث
... (وتنقض لاهيه)
... (و) بشو (شر)
... وبما شره بلام صالحة يؤدب
... (وبل امن ذم) الا
... مربه به مسلم شفى

مصاب

لوقل على اولادى ففى
دخول اولاد النبات
روايتان

مصاب

لوقل على اولاد اولادى
يدخل اولاد النبات

مصاب

فى دخول اولاد النبات
فى الذرية روايتان

قوله ثم ذكر فيه حكاية
حيث قل وفيه حكاية

ينبى بن يعمر فى الحجاج
امر به ذات يوم فدخل

عليه وهم يشبهه فقتل له
لنقران على آية من كتب الله

تعالى نصا على ان العوبة
من ذرية النبي صلى الله

عليه وسلم او لاقتنات
ولا يريد قتله تعالى مدح

الله واسما فلا والله
تعالى من ذرية نوره

وسايت الى قوله كرا

سنة منذ لستين سنة لم يولد آمناءة والعدة تحمل حكما اذا لم يوجد التصريح بخلافه ولو
وجد حريصا في داره فقل دخلت امان لم يصدق وكذا لوقل ان الرسول الملك الى الخليفة الا اذا
اخرج كتابا يشبه ان يكون كتاب ملكهم وان احتمل انه منتقل لان الرسول آمن كحري به
الرسم جاهليه واسلامه ولا يجد مسلمين في دارهم ليشهد له فلو لم يصحبه دليل ولا كتاب فأخذه
مسلم فهو في جماعة المسلمين عند ابن حنيفة ممن وجد في عسكرنا في دار الحرب فأخذه واحد
لكنه هناك بخمس رواية واحدة وهنا في روايتان وعند محمد هو في لمن اخذه كالصبي
والحشيش وفي انجب الخمس فيه روايتان عن محمد ايضا لم يخلصا **(قوله)** وصح طلبه الخ
هذا غلط وعبرة البحر لوطاب الامان لاهيه لا يكون هو آمناء بخلاف ما اذا طلب للذراريه فانه
يدخل تحت الامان اه فانها صريحة في انه يصح طلب الامان لاهيه وذريته جميعا غير انه
لا يدخل في الاول ويدخل في الثاني اه قلت وظاهره ان الكلام فيما لوقل آمنوا اهلى
او قل آمنوا ذراري فيدخل الطالب في الثاني دون الاول ووجه الفرق خفي اما لوقل
آمنوني على اهلى او على ذراري او على من اوى آمنوني على عشرة من اهل الحصن دخل
هو ايضا لانه ذكر نفسه بضمير الكناية وشرط ما ذكره معه لان على الشرط كنف على ذلك
السر خفى مع فروع آخر ذكرت بعضها ملخصة فيما علقته على البحر **(قوله)** ويدخل في
الاولاد اولاد الابناء الخ اى لوقل آمنوني على اولادى دخل فيه اولاده لصلبه واولادهم من
قبل الذكور دون اولاد النبات لانهم ليسوا باولاده هكذا ذكر محمد ههنا وذكر الحنصاف
عن محمد انه يدخلون بقوله عليه الصلاة والسلام حين اخذ الحسين والحسين اولادنا اكبانا
ووجه الرواية الاولى ان هذا محذور بدليل قوله تعالى ما كان محمد أبأ احد من رجالكم او هو
خاص باولاد قاطعة كاربى انه عليه الصلاة والسلام قال كل الاولاد ينتمون الى آباءهم الا
اولاد فضة فانهم ينسبون الى آباءهم لكنه حديث شاذ وهو مخالف لما تلونا ولوقل
على اولاد اولادى دخل اولاد النبات لان اسم ولد الولد حقيقة لمن ولده ولدك وابنتك ولدك
فمولدته ابنتك يكون ولد ولدك حقيقة بخلاف الاول لان ولدك من حيث الحكم من نسب اليك
وذلك اولاد الابن دون اولاد النبات سر خفى وذكر في الذخيرة ان فيه روايتين ايضا وسأني
تمام تحقيق ذلك في الوقت ان شاء الله تعالى * (تبيه) * سكت الشارح عن دخول اولاد
النبات في الذراري وفي البحر ان فيه روايتين ايضا وكذا قال السرخسي وذكر وجه رواية
عدم الدخول ان اولاد النبات من ذرية آباءهم لا من ذرية قوم الام ووجه رواية الدخول
ان الذرية اسم للفرع المتولد من الاصل والابوان اصلا ن للولد ومعنى الاصلية والتولد في
حاشي الام ارجح لان الولد يتولد منها بواسطة ما الفحل ثم ذكر فيه حكاية **(قوله)** ولوغار عليهم
اى على من آمنهم بعض العسكر الاول **(قوله)** وعلى الواطى المهر اى مهر انتلط **(قوله)**
والولد اى من غير قيمة وهو مسلم ايضا تبع لاهيه كما في البحر **(قوله)** يعنى بعد ثلاث
حضر وفي زمان الاعتماد يوضع على يدي عدل والعدل امرأة مجوز ثقة لا الرجل بحر
(قوله) ويقتض الامام الامم ويعلمهم بذلك كمر قهستاني **(قوله)** يؤدب اى لو علم انه منى
شبهه ولا لاهيه عذر في دفع العقوبة عنه قهستاني **(قوله)** اذا امر به مسلم بان قال له

ونحن وعيسى محمد عيسى من ذرية روح من قبل الاب او من قبل الامه فهت الحجاج ورد به نجعل اه منه **(آمنهم)**

آمنهم فقال الذي قد آمنتكم اوان فلانا المسلم قد آمنكم فيصح في الوجهين اما لو قل له المسلم قل لهم ان فلانا آمنكم فيصح في الوجه الثاني لانه ادى الرسالة على وجهها دون الاول لانه خالف لانه انشاء عقد منه وهو لا يملكه بخلاف قول المسلم له آمنهم لان الذي صار مائكا للامان بهذا الامر فيكون فيه منزلة مسلم آخر وتماه في شرح السرخسي وصرح ايضا بأنه يصح سواء كان الأمر أمير العسكر او رجلا غيره من المسلمين لان امان الذي انثا يصح للبيعة عليه اليهم وتزول التهمة اذا امره مسلم به بخلاف ما لو امره بالقتال اذ لا يتعين به معنى الخبرية في الامان اه وبه ظهر ان ما في الزبائي وغيره من تقيد الأمر بكونه أمير العسكر قيد انفي في لانه الاغلب قافهم **(قوله)** وأسير وتاجر لانهما مقهوران تحت ايديهم فلا يخافونهم والامان يختص بمحل الخوف بحر ثم نقل في البحر عن الذخيرة انه لا يصح امانه في حق باقي المسلمين حتى كان لهم ان يديروا عليهم اما في حقه فصحيح ويصير كالداخل فيهم بأمان فلا يأخذ شيأ من اموالهم بالارضاهم وكذا معنى عدم صحة امان العبد المحجور اى في حق غيره اما في حق نفسه فصحيح بخلاف اه قلت والظاهر ان التاجر المستأمن من كذا كـ * (نبيه) ذكر في شرح السير لو آمنهم الاسير ثم جاء بهم ليلا الى عسكرنا فهم في لكن لا تقتل رجالهم استحيانا لانهم جاؤا للاستئمان للقتال كالمحصور اذا جاء تاركا لقتال بان ألقي السلاح ونادى بالامان فانه يأمن القتل **(قوله)** محجورين عن القتال فلو مأذونين فيه صح في الاصح اتفاقا كما قدمناه **(قوله)** وفي الحاتية الح عبارة تاجر في له عبد كافر فاسلم العبد ثم خدم مولا كانت الخدمة امانا اه وفيه ان تعاليمهم عدم جواز امان الاسير والتاجر بانهم مقهوران تحت ايديهم يقتضى عدم صحة هذا الفرع فتأمل اه ح قلت يتعين حمل قوله كانت الخدمة امانا على معنى كونها امانا في حق العبد نفسه لا في حق باقي المسلمين نظير ما قدمناه عن الذخيرة في الاسير والعبد المحجور ويدل عليه تعبير الحاتية بالحربي اى في دار الحرب من غير ذكر خروج ولا قتال اذ المسئلة ذكرها في الحاتية في فصل اعتاق الحربي العبد المسلم قافهم والله اعلم

باب المغنم وقسمته

لما ذكر القتال وما يسقطه شرع في بيان ما يحصل به **(قوله)** والى مائيل منهم بعد اى بعد الحرب هذا لا يشمل هدية اهل الحرب بل اقدم قتال قال في الهندية المغنمة اسم لما يؤخذ من اموال الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة والى ما أخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنمة الخمس دون النى وما يؤخذ منهم هدية او سرقة او خلسة او هبة فليس بغنمة وهو لا أخذ خاصة اه قلت لكن في شرح السير الكبير لو وادع الامام قوما من اهل الحرب سنة على ما دفعه العبد الجاز لو خيرا للمسلمين ثم هذا المال ليس بى ولا غنمة حتى لا يخمس ولكنه كالخراج يوضع في بيت المال لان الغنمة اسم لما مصاد بايخاف الحيل والركاب والى اسم لما يرجع من اموالهم الى ايدينا بطريق القهر وهذا رجع الينا بطريق المراضاة فيكون كالجزية والخراج يوضع في بيت المال اه ومقتضاه ان ما أخذ بالقتال والحرب غنمة وما اخذه بعده مما وضع عليهم قهرا كالجزية والخراج في وما اخذ منهم بلا حرب ولا قهر كالهدي والصالح فهو لا غنمة ولا في وحكمه حكم النى لا يخمس ويوضع في بيت المال فتأمل

(واسير وتاجر وصى وعبد محجورين عن القتال) وصرح محمد امان العبد وفي الحاتية خدمة المسلم مولاة الحربي امان له (ومجنون وشخص اسلمة ولم يهاجر الينا) لانهم لا يملكون القتال والله اعلم

باب المغنم

وقسمته في المغرب الغنمة مائيل من الكفار غنوة والحرب قائمة فتخمس وباقي الغنائم والى مائيل منهم بعد كخراج وهو لكافة المسلمين

مطلب

بيان معنى الغنمة والى

(قوله اذا فتح الامام بلدة صالحا) ويستر في صالحه الماء الحرامى والعشرى فان كان مأزهم خراجيا صالحهم على الحراج والا فلي العشر افاذه القهستاني ط (قوله وكذا من بعده) فلا يغيره احدلانه بمثلة نقض العهد ط (قوله اى قهرا) كذا في الهداية واتفق الشارحون على ان هذا ليس تفسيره لانه لغة لانها من عنا يعنو عنوة ذل وخضع لكن نقل في البحر عن القاموس ان العنوة القهر واعترضه في النهر بان صاحب القاموس لا يميز بين الحقيقي والجازى بل يذكر المعاني جملة اى يذكر المعاني الاصطلاحية مع اللغوية بالتمييز قلت لكن نقل صاحب النهر في اول باب العشر والحراج عن الفارابي انه من الاضداد يطلق على الطاعة والقهر وكذا قل في المصباح عنا يعنو عنوة اذا اخذ الشئ قهرا وكذا اذا اخذه صلحا فهو من الاضداد وفتحت مكة عنوة اى قهرا اه (قوله قسمها بين الجيش) اى مع رؤس اهلها استرقا قاه واموالهم بعد اخراج خصبها لجهاته فتح (قوله او اقرأها عليها) اى من عليهم برقابهم واراضهم واموالهم ووضع الجزية على الرؤس والحراج على اراضهم عن غير نظر الى الماء الذى تسقى به اه وامام العشر كما السماء والعيون والادوية والآبار اوما الحراج كالانهار التى شقها الاعاجم لانه ابتداء التوظيف على الكافر واما المن عليهم برقابهم واراضهم فمكره الا ان يدفع اليهم من المال ما يتمكنون به من اقامة العمل والنفقة على انفسهم وعلى الاراضى الى ان يخرج العمال والا فهو تكليف بما لا يطاق واما المن عليهم برقابهم مع المال دون الارض او برقابهم فقط فلا يجوز لانه اضرار بالمسلمين بردهم حربا علينا فتح (قوله والاول اولى) عبارة لا اختيار قالوا والاول اولى وغيره في الفتح والبحر بقيل (قوله ووضع عليهم الحراج) اى على ارضهم (قوله وضع العشر لا غير) لانه ابتداء وضع على المسلمين منح «بنية» للشر نبألى رسالة سماها (الدرة اليتيمة في الغنيمة) حاصلها ان تحجير الامام بين ما ذكر مخالف لاجماع الصحابة على ما فعله عمر من عدم قسمة الاراضى بين الغنائم وعدم اخذ الخمس منها كما نقله علماؤنا واقروا قلت وقد يجاب بان ما فعله عمر انما فعله لانه كان هو الاصلح اذذاك كما يعلم من الفسحة لانه لكونه هو اللازم كيف وقد قسم صلى الله عليه وسلم خير بين الغنائم فعمل ان الامام يحجر في فعل ما هو الاصلح فيفعله (قوله وقتل الاسارى) بضم الهمزة وفتحها قاموس والسباع انضم لا غير كما ذكره الرضى وغيره من المحققين اى قتل الذين يأخذهم من المقاتلين سواء كانوا من العرب او العجم فلا تقتل النساء والاذرارى بل يسترقون لمنفعة المسلمين قهستاني (قوله ان يسلمو) فلو اسلموا تعين الاسر (قوله واسترقهم) واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ كذا في المتقى وشرحه (قوله ذمة لنا) اى حقا واجابا لنا عليهم من الجزية والحراج فان الذمة الحق والعهد والامان ويسمى اهل الذمة لادخالهم في عهد المسلمين وامانهم كما قال ابن الاثير وقد ظن ان المعنى يكونوا اهل ذمة لنا قهستاني (قوله الامشركى العرف والمرددين) فانهم لا يسترقون ولا يكونون ذمة لنا بل اما الاسلام او السيف (قوله كاسيحي) اى فى فصل الجزية (قوله فلناتسخ الخ) اى بآية اقولوا المشركين من سورة براءة فانها آخر سورة نزلت فتح وامام اربوى انه عليه الصلاة والسلام من على ابي عزة الجبجى يوم بدر فقد كان قبل النسخ ولذا لما اسره يوم احد قتله وذكر محمد جوابا آخر وهو انه كان من مشركى العرب وهم لا يؤسرون

(اذا فتح الامام بلدة صالحا) جرى على وجهه وكذا من بعده) من الاسراء (وارضها تبقى مملوكة لهم ولو فتحها عنوة) ما فتح اى قهرا (قسمها بين الجيش) ان شاء (او اقرأها عليها بجزية) على رؤسهم (وخراج) على اراضهم والاول اولى عند حاجة الغنائم (او اخرجهم منها) وانزلها قوم اغيرهم ووضع عليهم الحراج) والجزية (لو كانوا كفارا) فلو مسلمين وضع العشر لا غير (وقتل الاسارى) ان شاء ان اسلموا (او استرقهم او تركهم احرا ذمة لنا) الامشركى العرب والمرددين كاسيحي (وحرمتهم) اى اطلاقهم بجانا ولو بعد اسلامهم ابن كمال لتعلق حق القسامين وجوز الشافعى لقوله تعالى فاما منا بعد واما فداء قلنا نسخ بقوله تعالى فقتلوا المشركين حيث وجدتموهم شرح مجمع

فليس في المن عليه ابطال حق ثابت للمسلمين ونحن نقول به فيهم وفي المرتدين وان رأى الامام
النظر للمسلمين في المن على بعض الاسارى فلا بأس به ايضا لانه عليه الصلاة والسلام من على
ثمامة بن اثال الخنفي بشرط ان يقطع الميرة عن اهل مكة ففعل ذلك حتى خطبوا شرح السير
ملخصا وقد نقل في الفتح ان قول مالك واحد كقولنا ثم أيد مذهب الشافعي بنما من قصة
الجحى ونحوها وقد علمت جوابه **(قوله وحرّم فداؤهم الخ)** اى اطلاق اسيرهم بأخذ بدل منهم
اما مال او أسير مسلم فالاول لا يجوز في المشهور ولا بأس به عند الحاجة على ما في السير الكبير
وقال محمد لا بأس به لو بحث لا يرجى منه النسل كالشيخ الفاني كما في الاختيار واما الثاني فلا
يجوز عنده ويجوز عندها والاول الصحيح كما في الزاد لكن في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية
وتمامه في القهستاني وذكر الزيلعي ايضا عن السير الكبير ان الجواز اظهر الروايتين عن
ابن خيفة وذكر في الفتح انه قولهما وقول الأئمة الثلاثة وانه ثبت عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في صحيح مسلم وغيره انه فدّى رجلين من المسلمين رجل من المشركين وفدى بامرأة
ناسا من المسلمين كانوا اسرا بمكة قلت وعلى هذا فقول المتن حرم فداؤهم مقدّم الفداء بالمال
عند عدم الحاجة اما الفداء بالمال عند الحاجة او بأسرى المسلمين فهو جائز **(قوله بعد تمام
الحرب الخ)** عبارة الدرر وصدر الشريعة واما الفداء فقبل الفراغ من الحرب جاز بالمال
للاباسير السلم وبعده لا يجوز بالمال عند علمائنا ولا بالنفس عند الامام وعند محمد يجوز وعن
ابن يوسف روايتان وعند الشافعي يجوز مطلقا قلنا وهذا التفصيل خلاف الظاهر
من كلامهم كما علمت ولذا قال ابن كمال بعد ذكره نحو ماقتناه عنهم وهذا البيان ظاهر في عدم
الفرق بين ان يكون ذلك قبل وضع الحرب او زارها او بعده اه وتبعه في النهر **(قوله
واقفوا انه لا يفادى بنساء وصبيان)** اذا صبيان يبلغون فيقاتلون والنساء بلدن فيكثر
نسلهم منق واهل النع فيما اذا أخذ البدل مالا والا فقد جوزوا دفع اسراهم فداء لاسرا ناعم
انهم اذا ذهبوا الى دارهم يتساون ط **(قوله وخيل وسلاح)** اى اذا أخذناها منهم
فطلبوا المفاداة حال لم يجوز أن نفعل لان فيه تقوية بما يختص بالقتال فلا يجوز من غير
ضرورة منح ط **(قوله الا اذا أمن على اسلامه)** اى وطابت نفسه بدفعه فداء لانه يفيد
تخليص مسلم من غير اضرار المسلم آخر فتح * (تنبيه) * في القنية اراد في دار الحرب ان
يشترى اسارى وفيهم رجال ونساء وعلماء وجهال فالاولى تقديم الرجال والجهال قال وجوابه
ان كان منصوبا من السلف فسمعا وطاعة والافضية الدليل تقديم النساء صيانة لايضاع
المسلمات قلت والعلماء احتراما للعلم اه وعلل البرزائى تأخير العالم لفضله لانه لا ينجح بخلاف
الجاهل درمتمنى وقد يقال يقدم الرجال للانتفاع بهم في القتال ط وهذا ظاهر فيما اذا
اضطر اليهم والافضية الايضاع مقدمة على ذلك الانتفاع تأمل **(قوله العلم به)** علة لسقوطه
من المتن **(قوله بالاولى)** لانه اذا حرم المن وهو الاطلاق يحرم الاطلاق مع الردالى الدار
(قوله وحرّم عقربا الخ) اى اذا أراد الامام العود ومعه مواشى اهل الحرب لم يقدر على
نقلها الى دارنا لا يبقرها كما نقل عن مالك لما فيه من المنة بالحيوان فتح وفي المغرب عقرب
النافع بالسيف ضرب قوائمه **(قوله اذا لا يعذب بالنار الارها)** علة لفهوم قوله بعده وهو

(و) حرم (فداؤهم) بعد
تمام الحرب واما قبله فيجوز
بالمال لالاسير المسلم بدر
وصدر الشريعة وقال
يجوز وهو اظهر الروايتين
عن الامام همنى واقفوا
انه لا يفادى بنساء وصبيان
وخيل وسلاح الا ضرورة
ولا بأسر اسلم مسلم اسرا لا
اذا أمن على اسلامه (و)
حرم (ردمه الى دارهم)
نابت في نسخ الشرح تبعا
لدرر دون المتن تبعا لابن
الكمال للعلم به من منع
المن بالاولى (و) حرم
(عقر دابة شق نقلها) الى
دارنا (فتذبح وتحرق)
بعد اذا لا يعذب بالنار الارها
(كما تحرق اساحة وامتعة
تعذر نقلها وما لا يحرق
منها) كحديد (يدفن بموضع
خفي) وتكسر او انهم
وتراق ادهانهم في حفظهم
(ويرك صبيان ونساء منهم
شق اخر ارجها بأرض
خرابة حتى يموتوا جوعا)
وعطشا للنهي عن قتلهم

عده احرقها قبل الذبح وفي صحيح البخارى قاله لا يعذب بها الا الله واخرج البزار في مسنده
عن عثمان بن حبان قال كنت عند ام الدرداء رضى الله تعالى عنها فأحدثت برغوتا فألقته
في النار فقال سمعت ام الدرداء يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يعذب
بالنار الا الرب النار فتج ما خسا ولا يرد هذا على ما مر من جواز حرق اهل الحرب عند قتالهم
لان ذلك مقيد بما اذا لم يكن الظفر بهم بدونه كما قدمنا عن شرح السير ففهم او ورد الحصى
على جواز احراقها بعد الذبح انه يقتضى ان الميت لا يتألم مع انه ورد انه يتألم بكسر عظمه
قلت قد يجاب بأن هذا خاص ببني آدم لانهم يتعمون ويعذبون في قبورهم بخلاف غيرهم
من الحيوانات والالزم ان لا ينتفع بعظمها ونحوه ثم رأيت ط ذكر نحوه **(قوله ولاوجه**
الى ابقائهم) لئلا يهودوا حربا علينا لان النساء بين النسل والصدان يبلغون فيصرون حربا
علينا ولو الحية واعتزده في الفتح بأن تركهم كذلك اشد من القتل المنهى عنه في حقهم قال
المهم الا ان يضطروا الى ذلك بسبب عدم الحل والميرة فيتركوا ضرورة اه وهو عجيب
فان الوالحي صرح بأن ذلك عند عدم امكان الاخراج لا مطلقا والسئلة في المحيط ايضا بحر
وفيه نظر فان مراد الفتح ان تركهم في ارض خربة بلا طعام ولا شراب اشد من القتل فحيث
لم يمكن اخراجهم فابتعدوا في مكانهم بلا مباشرة السبب في اهلاكهم **(قوله ابقائهم للنسل)**
اي لتتأمل بعد رجوع عسكريا فتؤذى اهل الحرب **(قوله يحرقن بالنار)** اي اذا لم يمكن
دفعهن بمنحل يخفى عليهم ولم تقبل المدة بحيث يتفسخ ط **(قوله ولا تقسم غنيمة ثمة)** على
المشهور من مذهب اصحابنا لانهم لا يملكونها قبل الاحراز وقيل تكره تحريقها بدرا
متقى **(قوله او لحاجة الغزاة)** وكذا لو طلبوا القسمة من الامام وخشى الفتنة كافي الهندية عن المحيط
(قوله فصيح) اي وثبت الاحكام فتح اي من حل الوطء والبيع والعق والارث بخلاف
ما قبل القسمة بدون اجتهاد او احتياج ولو بعد الاحراز بدارنا قال في الدر المنثور والذي قرره
في المنح كغيره انه لا ملك بعد الاحراز بدارنا ايضا بالقسمة فلا يثبت بالاحراز ملك لاحد
بل يتأكد الحق ولهذا لو اعترق واحد من الغائبين عبدا بعد الاحراز لا يعتق ولو كان له ملك ولو
بشركة لعق وحكم استيلاء الجارية بعد الاحراز قبل القسمة وبعدها سواء نعم لو قسمت
الغنيمة على الرايات او العرافة فوقعت جارية بين اهل رايه يسحق استيلاء احدهم وعنته للشركة
الخاصة حيث كانوا قبالا كرامة فأقل وقيل كاربين والادلى تفويضه للامام اه ملخصا وتام
الكلام فيه والحاصل كافي الفتح عن المبسوط ان الحق يثبت عندنا بنفس الاخذ ويتأكد
بالاحراز وبملك بالقسمة كحق الشفعة يثبت بالبيع ويتأكد بالطلب ويتم الملك بالاخذ
ومادام الحق ضمينا لا يجوز القسمة اه ويبقى على هذا ما يأتي في المتن من عدم جواز
البيع قبل القسمة ومن استحقاق المدد لامن مات قبلها كما يأتي بيانه قلت وهكذا كذا اذا لم
يظهر عسكريا على البلد فلو ظهروا عليها وصارت بلاد الاسلام صارت الغنيمة محرزة بدارنا
ويتأكد الحق فصيح القسمة لتمام التنبيه عليه قريبا **(قوله فحل)** عبر بالحل وفيما قبله بالصحة
لانه ليس المراد هنا قسمة التملك بل الايداع ليحملوها الى دار الاسلام ثم يرجعها منهم ويقسمها
كافي الجوهره وغيرها فليس قسمة حقيقة حتى توصف بالصحة **(قوله حوله)** بفتح الحاء كل

ولا وجه الى ابقائهم (وجد
المسلمين حية او عقربا في
رحالهم ثمة) اي في دار
الحرب (يتزعون ذنب
العقرب وانياب الحية)
قطعا المضرر عنا (بالقتل)
ابقاء للنسل تارة خاتية
وفيها مات نساء مسلمات
ثمة واهل الحرب يجامعون
الاموات يحرقن بالنار
(ولا تقسم غنيمة ثمة الا)
اذا قسم عن اجتهاد او
لحاجة الغزاة فصيح او
(للايداع) فحل اذا
لم يكن للامام حوله فان ابوا
اهل يجبرهم بأجر النمل

٣ مطلب
في قسمة الغنيمة

ما احتل عليه من حمار وغيره سواء كانت عليه الاحمال او لم تكن ارجح **(قوله روايتان)**
قال في الفتح والواجه انه ان خاف فرفقهم لوقسمها قسمة الغنيمة يفعل هذا وان لم يخف قسمها
قسمة الغنيمة في دار الحرب لانها تصح للحاجة وفيه اسقاط الاكرام واسقاط الاجرة ارجح قوله
يفعل هذا اي جبرهم باجر المثل **(قوله فاذا تعذر)** اي القسم فلا يداع بسبب عدم الاسرار على
احدى الروايتين او لم يوجد عندهم حيلة على الرواية الاخرى قسمها بينهم حيث ارجح
(قوله ولم تبع الغنيمة قبلها) اي قبل القسمة سواء كان في دار الحرب او بعد الاحراز في دارنا
شربلالية لانها لا تملك قبل القسمة كما علمت قال في الفتح وهذا ظاهر في بيع الغزاة وامايح
الامام لها فذكر الطحاوي انه يصح لانه يجتهد فيه يعني انه لا بد ان يكون الامام رأى المصلحة
في ذلك واقله تخفيف اكرام الحمل عن الناس او عن البهائم ونحوه وتخفيف مؤنة عنهم فيقع
عن اجتهاد في المصلحة فلا يقع جزافا فيعتقد بلا كراهة مطلقا اه وبه يظهر ما في قوله لا
لل امام ولا غيره **(قوله جوهره)** نص عبارتها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة لانه لامات
لاحد فيها قبل ذلك وانما يبيع لهم بالعلم والعاف للحاجة ومن أبيع له تناول شيء لم يحزله
بيعه كمن أباح طعاما لغيره اه فقوله وانما يبيع لهم الجواب سؤال تقديره كيف لا يجوز البيع
مع انه يجوز لهم الانتفاع بالعلم والعاف كما يأتي والجواب ظاهر ولا يخفى انه ليس المراد بيع
شيء بعلم وان كان الظاهر ان الحكم كذلك **(قوله ومدة حقه)** اي اذا حلق المقاتلين في
دار الحرب جماعة يمدونهم ويصرونهم شاركوهم في الغنيمة لما مر من ان المقاتلين لم يملكوا
قبل القسمة وذكر في التارخانية انه لا تقطع مشاركة المدد لهم الا بالاثبات * احداها احراز الغنيمة
بدارنا * الثانية قسمتها في دار الحرب * الثالثة بيع الامام لها ثم لان المدد لا يشارك الجلس في الثمن
اه قال في الشربلالية وتقييده بقوله ثم اي في دار الحرب اشارة الى انه لو فتح العسكر
بلدا بدار الحرب واستظهروا عليه ثم حقه المدد لم يشاركهم لانه صار بلد الاسلام فصارت
الغنيمة محرزة بدار الاسلام نص عليه في الاختيار اه قلت وكذا في شرح السير وزاد ان مثله
لو وقع قتال اهل الحرب في دارنا فلا شيء للمدد * **(تنبيه)** قال في البحر واذا المصنف ان المقاتل
وغيره سواء حتى يستحق الجندى الذي لم يقاتل لمرض او غيره انه لا يتميز واحد على آخر شيء
حتى امير العسكر وهذا بلا خلاف كذا في الفتح وفي المحيط والمتنوع في الغزو وصاحب
الدبوان سواء **(قوله لاسوق)** هو الخارج مع العسكر للتجارة نهر **(قوله لاسوق)** عائد على
الحربي والمردت واقرض الضمير للعطف بأو وزاد في الفتح التاجر الذي دخل بامان وحلق العسكر
وقاتل **(قوله ولومات بعد احدها)** اي بعد القسمة او البيع بناء على ما قدمناه عن الطحاوي
من ان للامام بيع الغنيمة **(قوله او بعد الاحراز بدارنا)** قال في الدر المنثور وينبغي ان يزداد
رابع وهو التفتيل فسيجيئ انه يورث عنه وان كان مات بدار الحرب وان لم يثبت له الملك فيه
وفيها يلغز اي مال يورث ولا يملكه مورثه ولم أر من نيه على ذلك هنا فليظن اه قلت وفي
التارخانية عن المضمرات ومن مات في دار الحرب من الغنائم بعد القسمة او الاحراز بدارنا
او بعد بيع الامام الغنائم في دارنا او في دار الحرب ليقسم الثمن بينهم او بعد ما نقل لهم شيئا
تحريرا او بعد ما فتح الدار وجعلها دار اسلام فانه يورث نصيبه وان مات قبل واحد من هذه

روايتان فاذا تعذر
قال شال لوقسمها فذكر كل
على حقه قسم بينهم والافق
نماشق نقله وسبق حكمه
(ولم تبع) الغنيمة **(قبلها)**
لا الامام ولا غيره يعني
بالمشور اما لو كان شيئا
كطعام جاز جوهره **(ورد)**
(بيع) **(ودفع)** دفع المفسد
فان ان كان رد الغنيمة
خاتبة **(ومدة حقه)** ثم
كمقاتل لاسوق **(وحرز)**
او مرتدا لم يمت **(بلا قتال)**
فان قتله اشاركه **(ولا)**
من مات ثم قبل قسمة
او بيع **(ولومات)** **(بعد)**
احدها ثم او بعد الاحراز
بدارنا يورث نصيبه

بعدمصابة الغنمة لايورث اه والظاهر انه يملك ما قبضه بالتفصيل ثمة ففى كلام الدر المنثور
نظر فندبر **(قوله)** لتأكد ملكه علة لقوله او بعد الاحراز بدارنا فيورث نصيبه اذ اقامت فى
دارنا قبل القسمة لتأكد الملك لانه لا ملك قبل القسمة وهذا لان الحق المتأكد بدارنا كدورث كحق
الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالشفعة وخيار الشرط فتح **(قوله)** استحسانا لعل
وجهه تسمير القبض **(قوله)** وما فى البحر من قياس الوقف اى غلة الوقف فانه قال انهم صرحوا
بأن معلوم المستحق لايورث بعد موته على احد القولين ولم أترجيبا وبنيى التفصيل فمن
مات بعد خروج الغلة واحراز الناظر لها قبل القسمة يورث نصيبه لتأكد الحق فيه كالغنمة بعد
الاحراز بدارنا وان مات قبل الاحراز فبد المتولى لايورث **(قوله)** رده فى النهر حيث قال اقول
فى الدرر والغرر عن فوائد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه
فى معنى الصلة وكذا القاضى وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اه وجزم فى البقية بأنه يورث
بخلاف رزق القاضى وانت خير بأن ما يأخذه القاضى ليس صلة كما هو ظاهر ولا اجرا لان
مثل هذه العبادة لم يزل أحد بجواز الاستنجار عليها بخلاف ما يأخذه الامام والمؤذن فانه
لا ينفك عنهما فبانظر الى الاجرة يورث ما يستحق اذا استحق غير مقيد بظهور الغلة وقبضها
فى يد الناظر وبالنظر الى الصلة لايورث وان قبضه الناظر قبل الموت وبهذا عرف ان القياس
على الغنمة غير صحيح وسيأتى لهذا مزيد بيان فى الوقف ان شاء الله تعالى اه اقول لم يف بما
وعدم بانه فى الوقف وقوله ان ما يأخذه القاضى ليس صلة بخلاف لما فى الهداية وغيره اقول
باب المرتد كذا سيأتى ثم ما يأخذه الامام ونحوه فيه معنى الصلة ومعنى الاجرة والظاهر ان ذلك
منشأ الخلاف المحكى فى الدرر لكن ما جزم به فى الغنمة (٢) يقتضى ترجيح جانب الاجرة وهو
ظاهر لاسما على ما افنى به المتأخرون من جواز الاجرة ومعنى الصلة على الاذان والامامة والتعليم وعن
هذا مشى الامام الطرسوسى فى انفع الوسائل على ان المدرس ونحوه من اصحاب الوظائف اذا
مات فى اثناء السنة يعطى بقدر ما باشر ويسقط الباقي قال بخلاف الوقف على الاولاد والذرية فانه اذا
مات مستحق منهم يعتبر فى حقه وقت ظهور الغلة فان مات بعد ظهورها ولو لم يبد صلاحها صار
ما يستحقه لورثته والسقط اه وتبعه فى الاشياء وافنى به فى الفتاوى الحثيرة فليكن العمل
عليه من التفصيل والفرق بين كون المستحق مثل المدرس او من الاولاد والله تعالى اعلم ثم
رايت الشيخ اسمعيل فى شرحه على الدرر نقل قبيل باب المرتد مثل ذلك عن المفتى ابى السعود
وان المدرس الثانى يستحق الوظيفة من وقت اعطائه السلطان فتلحق بالامام التى قبل المباشرة
بأيام المباشرة حيث كان الاخذ عن ميت لانها من مبادئ ايام المباشرة كأيام التعطيل اه
(تنبيه) * طهر من كلام الطرسوسى ان معلوم المدرس ونحوه يورث عنه بقدر ما باشر وان لم
تظهر الغلة وان معلوم المستحق وفى وقف الذرية يورث عنه بموته بعد ظهور الغلة وان لم يقبضها
الناظر على خلاف ما مر عن البحر وبنيى ان تكون الغلة بعض قبض الناظر لها ملكا
للمستحقين وان لم تقسم حيث كانوا مائة فافل قياسا على الغنمة اذا قسمت على الرايات قبل
ان تقسم على الرؤس فقد مر قريبا انها تملك للشركة الخاصة فالخاص ان غلة الوقف بعد
ظهورها يورث لانه تأكد فيها حق المستحقين وبعد احرازها بيد الناظر صارت ملكا لهم و

مطلب

فى ان معلوم المستحق من
الوقف هل يورث

لتأكد ملكه تشارخانية
وفيهما ادعى رجل شهود
الوقعة وبرهن وقد قسمت
لم تنقض استحسانا ويعوض
بقدر حظه من بيت المال
وما فى البحر من قياس
الوقف على الغنمة رده فى
النهر وحررناه فى الوقف
(وله)

(٢) قوله الغنمة هكذا بخطه
بغير معجمة فنون والذى
سبق بخطه البقية بموحدة
فغير معجمة فليحرر اه
مصححه

في يده امانة لهم يضمونها اذا استهلكها او هلكت بعد امتناعه عن قسمتها اذا طلبوا القسمة
واذا كانت حنطة أو نحوها يصح شراء الناظر حصه أحدهم منها هذا ماظهره لي ويؤيده ما سأتى
في الحوالة ان شاء الله تعالى عن البحر حيث جعل الحوالة على الناظر من المستحق كالحوالة
على المودع والله سبحانه أعلم (قوله اي للغنيين) اي من سهم أو رضى شر نبالية ويأخذ
الجندي ما يكفيه ومن معه من عبيده ونسائه وصبيان الذين دخلوا معه بحر (قوله لا غير)
فخرج التاجر والدخل لخدمة الجندي باجر الا ان يكون قد خبز الحنطة أو طبخ اللحم فلا بأس به
حيث لا نه ملكه بالاستهلاك ولو فعلوا لا ضمان عليهم بحر (قوله بعاف) ولا بأس بعاف
دوابه البر اذا لم يوجد الشعر درمتنى (قوله وطعام) اطلقه فشمل المهيأ لاكل وغيره حتى
يجوز لهم ذبح المواشى وبردون جلودها في الغنمة بحر (قوله ودهن) بالضم ما يدهن
به أما بالفتح فهو مصدر والاول هنا أولى لتاسق المعطوعات خلافاً للعنى كما أفاده في النهر
والمراد بالدهن ما يؤكل لقول الزيلعي ان ما لا يجوز له تناوله مثل الادوية والطيب ودهن
النفسج وما أشبه ذلك اه ولا شك انه لو تحقق بأحدهم مرض يجوز له استعمالها
جاز كما يحسه في الفتح وصرح به في المحيط بحر (قوله وقيد في الوقاية الخ) قال في
الدر المتنى اعلم انه ذكر في فتح القدير ان استعمال السلاح والكرع والفرس انما يجوز
بشرط الحاجة بان مات فرسه أو انكسر سيفه أما اذا أراد أن يوفر سيفه وفرسه باستعمال ذلك
فلا يجوز ولو فعل انهم ولا ضمان عليه ان تلف وأما غير السلاح ونحوه مأمراً لطعام فشرط في
السير الصغير الحاجة الى تناول من ذلك وهو القياس ولم يشترطها في السير الكبير وهو
الاستحسان وبه قالت الاثمة الثلاثة فيجوز لكل من الغنى والفقر تناوله اه ملخصاً وهكذا
ذكره في الشرع نبالية ولا يخفى ترجيح الاستحسان هنا قلت وهو ما اختاره الماتن يعنى صاحب
المتنى وهو الحق كما علمت اه قال في النهر ولو احتاج الكل الى السلاح والنياب قسمها حيث
يحتاج السبي اذا احتجج اليه ولو للخدمة لكونه من فضول الحوائج اه وفسر الحاجة بالفقر
قلت والظاهر انها نعم اذ لو كان غنياً ولا يجده ما يشتره فهو كذلك (قوله فان نهى لم يسبح)
والحاصل منع الانتفاع بسلاح ودواب ودواء الحاجة وحل المأكول مطلقاً الا نهى الامام
فالمتع مطلقاً منع استباحة لفرج مطلقاً لان الفرج لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز
بدارنا ولو ائتمه المأسورة بخلاف امرأته المأسورة ومدبرته وأم ولده ان لم يطأهن الحربى كما
سبحي فليحفظ درمتنى لكن في البحر ينبغي أن يقيد النهى عن المأكول والمشروب بما
اذا لم تكن حاجة فان كانت لا يعمل فيه اه (قوله وبلا بيع وتمول) اي لا يتبع بالكل بالبيع
في دار الحرب قبل القسمة اصلاً احتجج اليه أولاً ولا التمول لعدم الملك وانما البيع الانتفاع
للحاجة والمباح له لا يملك البيع درمتنى والمراد بالقول ان يبقى ذلك الشيء عنده يجعله مالا له
ولذا قال القهستاني واذا استعمل السلاح ونحوه يردده الى المغنم (قوله ردتته) اي اذا اجاز
الامام لانه بيع الفضولى نهر (قوله فان قسمت) اي الغنمة تصدق به اي باليمن لانه اقلته
لا تمكن قسمته فتعذر ايصاله الى مستحقه فيتصدق به كالفقطة كافي الفتح (قوله لا غير فقير)
فلو فقيراً يأكله بحر (قوله لا يملكه أهل الحرب) اي شيئاً غير مملوك لهم لكن يخص منه

اي للغنيين لا غير (الانتفاع
فيها) اي في دار الحرب
(بعاف وطعام وحطب
وسلاح ودهن بلا قسمة)
اطلق الكل تبعاً للكثرة
وقيد في الوقاية السلاح
بالحاجة وهو الحق وقيد
الكل في الظهيرة بعدم
نهى الامام عن اكله فان
نهى لم يسبح فينبى تقييد
التمول به (و) بلا (بيع
وتمول) فلو باع ردتته
فان قسمت صدق به لو غير
فقير ومن وجد مالا يملكه
اهل الحرب كصيد وعسل

ما يشترك فيه العامة لما في البحر لوحش الجندی الحشيش في دار الحرب واستقى الماء وباعه
 طاب له ثمنه **(قوله)** فهو مشترك (أي بين الغائبين فلا يختص به الآخذ بحر **(قوله)** اجازة) أي
 واخذ الثمن ورد في الغنمة وقسمه بين الغائبين بحر **(قوله)** (الا) صادق بصورتين احدهما لو
 كان المبيع قنما والثانية لو كان المبيع انفع من الثمن وظاهر انه فيهما يفسخ البيع ويرد
 المبيع للغنمة مع انه اذا كان قنما والثمن انفع لهم اجازة كافي البحر فيتمين حل قوله او الثمن
 انفع على معنى اوليهلاك والثمن انفع **(قوله)** وبعد الخروج منها (أي من دار الحرب لا أي
 لا يستفيع بشئ) مما ذكر لزوال المبيع ولأن حقهم قنما كد حتى يورث نصيبهم بحر زاد في الكثر
 وغيره وما فضل رده أي والذي فضل في يده مما اخذه قبل الخروج من دار الحرب رده الآخذ
 إلى الغنمة بعد الخروج إلى دارنا لزوال الحاجة التي هي مناط الاباحة وهذا التعليل يفيد
 انه لو كان فقيرا أكله من خبز كافي المحيط هذا كله قبل التقسمة اما بعد هان كان غنيا وكانت
 العين ثمنه تصدق بها وبقيتها لو هالكة وان كان فقيرا انتفع بهانها **(قوله)** من اسلم منهم (أي
 في دار الحرب لأن المستأمن اذا اسلم في دار الاسلام ثم ظهر على داره فجميع ما خلفه فيها من
 الاولاد الصغار والمال في لأن التباين قطع للعصمة وللتبعية بحر **(قوله)** قبل مسكه (قيد به
 لأنه لو اسلم بعده فهو عبد لأنه اسلم بعد انعقاد سبب الملك فيه بحر وقيد في البحر وتبعه في النهر
 بقيد آخر وهو قوله ولم يخرج النيا وفيه كلام يأتي قريبا **(قوله)** فان كانوا اخذوا (أي قبل
 اسلامه **(قوله)** او اودعه معصوما) قيد بالودعية لأن ما كان غنيا في يد مسلم او ذمي فهو في يده عند
 الامام خلافا لهما بحر **(قوله)** سوى طفله (كذا نقله في النهر عن الفتح مع انه في الفتح قال
 بعده وما اودعه مسلما او ذمي ليس قيدا فقد نظر إلى صدر كلامه المومم ولم ينظر إلى مجزئه وستأني
 المسئلة في المستأمن متنا حيث قال وان اسلم ثمة جانا فطهر عليهم فطفله حر مسلم ووديعته مع
 معصوم له وغيره في. ومن ثم قال الزيلعي هناك ان حكم المستأمن واحد وبه ظهر ان قيد
 البحر بقوله ولم يخرج النيا غير صحيح **(قوله)** لا ولده الكبير (لأنه كافر حرني ولا تبعية وكذا
 زوجته بحر ومفاده ان اراد بالكبير البالغ وان الصغير يتبعه ولو كان يعبر عن نفسه خلافا لما
 قيل انه لا يتبعه في الاسلام الا اذا كان صغير الا يعبر عن نفسه كما قدمناه في الجنائز وسند كره
 ايضا في فصل استئمان الكافر فانهم ذلك فانه اخطأ فيه كثير **(قوله)** وحملها (لأنه جزء منها
 فيرق بقرها والمسلم محل للملك بغيره بخلاف المتفصل لأنه حر لانعدام الجزئية عند ذلك بحر
(قوله) وعقاره. وكذا ما فيه من ذرة لم يخصد لأنه في يد اهل الدار اذ هو من جلة دار الحرب فلم
 يكن في يده الاحكاما نهري **(قوله)** وعقاره (القتال) لأنه لما تمرد على مولاه خرج من يده وصارت بها
 لاهل داره بحر **(قوله)** قبل الاسلام او بعده (لأنه لانعقاد سبب الملك فيه للمسلمين والاسلام
 لا يمنع الرق السابق عليه ط **(قوله)** ولا الآخذ (أي هو لمن أخذه خاصة وقدمنا قبل هذا
 الباب عن شرح السير نسبة هذا القول لمحمد **(قوله)** وفي الخمس (أي في وجوب الخمس روايتان
 عن الامام وكذا عن محمد كقدمناه **(قوله)** استأجره (لخدمته سفره الخ) هذه من مسائل الفصل
 الآتي ووجهها غير ظاهر فان أجبر الغازي للخدمة لاسم له لأخذه على خروجه مالا الا اذا
 قاتل وترك العمل كافي شرح السير وفيه لو دخل دار الحرب فاراسهم دفع فرسه لرجل ليقاتل

فهو مشترك فيتوقف بيعه
 على اجزاة الامير فن هلك
 او الثمن انفع اجازة والا
 رده للغنمة بحر (وبعد
 الخروج منها) لا يرضاه
 (ومن اسلم منهم) قبل مسكه
 (عصم نفسه وطفله وكل
 مامعه) فان كانوا اخذوا
 أحرز نفسه فقط (أو
 اودعه معصوما) ولو ذميا
 فلو عند حرب في كماله
 اسلم ثم خرج الياسم يظهرنا
 على الدار فانه في سوى
 طفله التبعية (لا ولده
 الكبير وزوجته وحملها
 وعقاره وعبد المقاتل)
 وأمنه المقاتلة وحملها لأنه
 جزء الام (حرني دخل
 دارنا بغير امان) فأخذه
 أحدا (فهو) ومامعه (في)
 لكل المسلمين سواء (أخذ
 قبل الاسلام او بعده) ولا
 لأخذه خاصة وفي الخمس
 روايتان فنية وفيها استأجره
 لخدمة سفره ففزا بفرس
 المستأجر وسلاحه فسهه
 بينها الا اذا شرط في العقد
 انه للمستأجر

عليه على ان سهم الفرس لصاحبه جائز لانه لو لم يشترط ذلك كان سهم فرسه له ولو كان ذلك قبل الدخول فسهم الفرس لمن ادخله دار الحرب لان السبب وهو الانفصال فارسا قد انعقد له ويكون لصاحب الفرس عليه اجر مثل فرسه اه ملخصا فتأمل والله سبحانه اعلم

فصل في كيفية القسمة

لما فرغ من بيان الغنيمة شرع في بيان قسمتها وافردها بفصل لكثرة شعبها وهي جعل التصيب الشائع معينا نهرا قال في الملتقى وينبئ للامام ان يعرض الجيش عند دخول دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل قال في شرحه وان يكتب اسماءهم وان يؤمر عليهم من كان بصيرا بالموار الحرب وتديرها ولومن الموالي وعليهم طاعته لان مخالفة الامير حرام الا اذا اتفق الأكثر انه ضرر فيتبع اه **(قوله)** المتبر في الاستحقاق اي استحقاق الغنائم لاربعة اقسام الغنيمة لان خمسها يخرجه الامام لله تعالى كما سيأتي قال تعالى فان لله خمس للرسول درمتني **(قوله)** وقت المجاوزة) برفع وقت على انه خبر المبتدأ **(قوله)** اي الانفصال من دارنا اي مجاوزة الدرب وهو الحد الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب نهرا **(قوله)** فلو دخل دار الحرب فارسا هو من معه فرس ولو في سفينة كما في الشر نبالة عن الاختيار وغيره لانه تاهب للقتال على الفرس والمتاهب للشيء كالبلإشر له **(قوله)** فنفق) كفرح ونصر نقد وبنى قاموس ط وشمل ما لو قتل فرسه رجل واخذ منه القيمة كما في البحر ومثله ما لو اخذه العدو كما في شرح السير واحترزه عما لو باعه قبل القتال فانه يستحق سهم راجل كما يأتي **(قوله)** استحق سهمين) سهم لنفسه وسهم لفرسه وهذا عنده وعندهما ثلاثة اسهم له سهم ولفرسه سهمان لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك على ما رواه البخاري وغيره وحمله ابو حنيفة على التفيل توفيقا بين الروايات ملتبس وشروحه واذا كان حديث في البخاري وحديث آخر في غيره رجاله رجال الصحيح او رجال روى عنهم البخاري كان الحديثان متساويين والقول بان الاول اصح تحكم لا نقول به مع ان الجمع وان كان احدهما اقوى اولى من ابطال الآخر وتامه في الفتح **(قوله)** ولا يسهم لغير فرس واحد) وعندنا ي يوسف يسهم لفرسين وما روى فيه يحمل على التفيل ايضا درمتني **(قوله)** صالح لقتال) اعترض بان هذا يعني عن قوله صحيح كبير وفيه انه لا يلزم من كونه صحيحا كبيرا صلاحية للقتال لجواز كونه حرونا او لايجزى فلا يصلح للكر والفرافاده ط لكن مراد المعارض ان كلام المتن يعني عما زاده الشارح فالاولى الجواب بان ما زاد ذلك تفسير القول المتن صالح للقتال نعم كان الاولى تأخير عنه كما فعله في الشر نبالة فافهم **(تنبيه)** يشترط في الفرس ان لا يكون مشتركا فلا سهم لفرس مشترك للقتال عليه الا اذا استأجر احد الشريكين حصة الآخر قبل الدخول درمتني واستفيد منه انه لا يشترط ان يكون الفرس ملكا فيشمل المستأجر والمستعار وكذا المغضوب كما يأتي **(قوله)** لا للمهر فكير) اي بان طال المكث في دار الحرب حتى بلغ المهر وصار صالحا للركوب فقابل عليه لاستحقاق سهم الفرسان بحر **(قوله)** وكان الفرق الخ) هو لصاحب البحر ولا يظهر اذا كان المريض بينا افاده ط قالت وقد ذكر الفرق الامام السرخسي وهو ان المريض كان صالحا للقتال عليه الا انه تعذر لعارض على شرف الزوال فاذا زال صار كأن لم يكن بخلاف المهر فانه ما كان صالحا وانما صار

مصاب

مخالفة الامير حرام

* (فصل في كيفية القسمة)

(المتبر في الاستحقاق)

اسهم فارس وراجل

(وقت المجاوزة) اي

الانفصال من دارنا وعند

الشافعي وقت القتال (فاو

دخل دار الحرب فارسا

نفق) اي مات (فرسه

استحق سهمين ومن

دخل راجلا فشرى فرسا

استحق سهمها ولا يسهم

لغير فرس واحد) صحيح

كبير (صالح لقتال) فاو

مريضان صح قبل الغنيمة

استحقه استحسانه لاول

مهر فكير تسارخانية

وكان الفرق حصول

الارهاب بكبير مريض

لا بالمهر ولو غصب فرسه

صالحا في دار الحرب ويوضحه ان الصغيرة لانفقة لها على زوجها لانها لاتصلح لخدمة الزوج بخلاف المريضة لانها كانت سالحة لكن تعذر ذلك لعارض اه ملخصا **(قوله قبل دخوله)** اى في الحلد الفاصل بين دارنا ودار الحرب **(قوله ثم اخذه)** اى فى المسائل المذكورة اى اخذه قبل القتال فله سهمان استحسانا لانه التزم مؤنة الفرس من حين خروجه من اهله وقاتل عليه فلا يحرم سهمه بعارض غصب ونحوه فيما بين ذلك اما لو قاتل عليه الغاصب حتى غنمو او خرجوا فله سهم الفارس اذا لافرق بين الفرس المصوب والمملوك ولصاحب الفرس سهم راجل الا اذا اصابوا غنائم بعد اخذه فرسه فله منها سهم فارس وللغاصب سهم راجل كما لو كان الغصب بعد دخول دار الحرب وتماه في شرح السير **(قوله فله سهمان)** وكذا لو جازوه اى جازوا الدرب مستأجرا او مستعيرا وحضر به اى حضره الوقمة وكذا الغاصب لكن يستحقه من وجه محظور فيتصدق به جوهره وفى المنح لو رجع الواهب فالموهوب له فارس فيما اصابه قبل الرجوع وراجل فيما اصابه بعده والراجع راجل مطلقا اه در منق اى لانه جازو الدرب راجلا باختياره كالمتجر والمعبر بخلاف المصوب منه **(قوله لالو باعه)** اى باختياره فلو مكرها فله سهم فارس كما في البحر وكالبيع مالورهنه أو أجره أو وهبه بحر **(قوله ولو بعد تمام القتال)** تبع في هذا المصنف حيث قال وفى فتح القدير لوباعه بعد الفراغ من القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف يعنى صاحب الهداية الاصح انه يسقط لانه ظهر ان قصده التجارة اه وهو غلط في الثقل عن الفتح وهذه عبارة الفتح ولوباعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفارس بالاتفاق وكذا اذا باعه حال القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف الاصح انه يسقط لانه ظهر ان قصده التجارة اه ومثله في التبيين والجوهره وعبارة القهستانی موافقة له فلا معنى للاستدراك اه ح ملخصا قلت والظاهر انه سقط من نسخة المصنف ما بين لفظي القتال فحصل الاختلال فاستدراك الشارح عليه في محله نعم كان الاولى له مراجعة عبارة الفتح فافهم **(قوله ولتحفظ هذه القيود)** اى المذكورة في قوله ولا يسهم لغير فرس واحد صحيح كبير صالح للقتال كما هو صريح عبارته في شرحه على المتن واصل ذلك للمصنف فانه بعد ان قيد المتن بقوله صالح للقتال قال ان صاحب الكنز وغيره من اصحاب المتن اخل بما ذكرنا من القيد وان العجب من اصحاب المتن فاتهم بتركه في متونهم قيودا لا بد منها وهى موضوعة لنقل المذهب فيظن من يقف على مسأله الاطلاق فيجربى الحكم على اطلاقه وهو مقيد فيرتكب الخطأ في كثير من الاحكام في الاثناء والقضاء اه فافهم **(قوله وذمى)** ولو أسلم أو بلغ المراهق قبل القسمة والخروج الى دار الاسلام يسهم له كما في شرح السير والظاهر ان العبد اذا اعتق كذلك **(قوله ورضخ لهم)** اى يعطون قليلا من كثير فان الرضيحة هى الاعطاء كذلك والكثير السهم فالرضخ لا يبلغ السهم فتح **(قوله عندنا)** وفى قول للشافعى ورواية عن احمد انه من اربعة الاحماس فتح **(قوله اذا باشروا القتال)** شمل المرأة فانها يرضخ لها اذا قاتلت ايضا واطاق مباشرة القتال في العبد فشمّل ما اذا قاتل بأذن سيده او بدونه كفى الفتح وبه صرح في شرح السير الكبير وقال القياس انه اذا قاتل بلا اذن المولى لا يرضخ له كسأمن قاتل بلا اذن الامام والاستحسان انه يرضخ له لانه غيره

قبل دخوله أو ركه آخر او فر ودخل راجلا ثم أخذه فله سهمان لالو باعه ولو بعد تمام القتال فانه يسقط في الاصح لانه ظهر أن قصده التجارة فتح واقره المصنف لكن نقل في الشرنبلالية عن الجوهره والتبيين ما يخالفه وفي القهستانی لو باعه في وقت القتال فراجل على الاصح ولو بعد تمام القتال فارس بالاتفاق انتهى فتنبه ولتحفظ هذه القيود خوف الخطأ في الاثناء والقضاء (ولا) يسهم (عبد وصبي وامرأة وذمى) ويجنون ومعتوه ومكاتب (ورضخ لهم) قبل اخراج الخمس عندنا (اذا باشروا القتال) أو كانت المرأة تقوم بمصالح المرضى

محبور عما يتحضر منعمة وهو نظير القياس والاستحسان في العبد المحبور اذا آجر نفسه وسلم من العمل اه ملخصا وبه ظهر ان قوله في الوالولية ان العبد اذا كان مع مولاه يقاتل بأذنه ويرضخ له غير قيد خلافا لما فهمه في البحر ولم أر من نبه عليه فتنبه وظهر به ايضا ان قوله في العقوبة ينبغي ان يسهم للعبد المأذون بحث مخالف للمنفول (تنبيه) اقتصر المصنف على المذكورين لان الاجير لا يسهم له ولا يرضخ لعدم اجتماع الاجر والتصيب من الغنمة الا اذا قاتل فانه يسهم له بغير اى بخلاف المذكورين فانهم اذا قاتلوا يرضخ ولا يسهم (قوله أو تدأوى الجرحى) هذا داخل فيما قبله مع انه يومهم التخصيص بهذا النوع فالاولى ان يقول بدله أو تطبخ أو تخبز للغزاة كما في شرح السير ومثل ذلك السقي ومناولة السهام كما في الفتح والحاصل ان المراد حصول منفعة منها للغزاة احتراماً عما اذا خرجت لخدمة زوجها مثلاً (قوله عند الحاجة) ما بدونها فاللأنه لا يؤمن غدرة (قوله وقد استعان عليه الصلاة والسلام الخ) ذكر في الفتح ان في سنده ضعفا وان جماعة قالوا لا يجوز لحديث مسلم انه عليه الصلاة والسلام خرج الى بدر فلحقه رجل مشرك فقال ارجع فلن استعين بمشرك الحديث وروى رجلان ثم قال وقال الشافعي رده عليه الصلاة والسلام المشرك والمشركون كان في غزوة بدر ثم انه عليه الصلاة والسلام استعان في غزوة خيبر يهود من بني قينقاع وفي غزوة حنين بصفوان ابن أمية وهو مشرك فالردان كان لاجل انه كان مخبراً بين الاستعانة وعدمها فلا مخالفة بين الحديثين وان كان لاجل انه مشرك فقد نسخ ما بعده (قوله فيزاد على السهم) اى اذا كان في دلالة منعمة عظيمة للمسلمين فيرضخ له على قدر ما يرى الامام ولو أكثر من سهام الفرسان شرح السير (قوله لانه كالاجرة) اشار الى الفرق بين ما اذا قاتل الذمى حيث لا يبلغ في الرضخ له السهم وما اذا دل حيث تصح الزيادة وهو ان ما يدفع له في هذه الحالة ليس رضخاً بل قائم مقام الاجرة بخلاف ما اذا قاتل فانه لا يبلغ له به السهم لانه عمل عمل الجهاد ولا يسوى في عمله بين من يؤجر عليه ومن لا يقبل منه أفاده في الفتح (تنبيه) قال في الحواشي العقوبة لوجه تخصيص حكم الدلالة على الطريق بالذمى لان العبد ايضا اذا دل يعطى له اجر الدلالة بالغام بالغ الان منع ارادة التخصيص فليأمل اه (قوله سواء) اى في القسم فلا يفضل احدها على الآخر فتح وهو خبر عن قول المصنف والبراذين والعناق وعلى حل الشارح خبر لمبدأ مخدوف اى هذه الاربعة سواء لانه قدر لكل واحد منها على انفراد خبراً فلا يصلح ان يكون خبراً عنها جميعاً ولا يخفى ان ما زاد الشارح من الهجين بوزن عجين والمقرق بوزن محسن يفهم حكمه بالاولى لانه فوق البراذين (قوله لا يسهم للراحلة) هى المركوب من الابل ذكر اكان أو أتنى والتاء فيها للوحدة أول للثقل من الوصفة الى الاسمية والجلل يختص بالذكور ط (قوله لعدم الارباه) اى تخويف العدو اذ لا تصلح للكر والفر (قوله والحسن الباقى) اى الباقى بعد اربعة أخماس الغنائم (قوله عندنا) واماعند الشافعي فيقسم أخماسهم لذوى القربى وسهم للنبي يخلفه فيه الامام ويصرفه الى مصالح المسلمين والباقي للثلاثة للآية زيلى (قوله لليتيم) اى بشرط فقره وقائده ذكره دفع توهم ان اليتيم لا يستحق من الغنمة شيئاً لان استحقاتها بالجهاد واليتيم صغير فلا يستحقها ومثله ما في التأويلات للشيخ اى منصور لما كان فقراً وذوى القربى يستحقون

مطلب

في الاستعانة بمشرك

أوتدأوى الجرحى (أودل الذمى على الطريق) ومفاده جواز الاستعانة بالكافر عند الحاجة وقد استعان عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود ورضخ لهم (ولا يبلغ به السهم الا الا فى الذمى اذ دل) فيزاد على السهم لانه كالاجرة (والبراذين) خيل العجم (والعناق) بكسر العين جمع عتيق كرام خيل العرب والهجين الذى ابوه عربيه وأمه عجمية والمقرق عكسه قاموس (سواء لا) يسهم (لاراحلة والبغل) والحمار لعدم الارباه (والحسن الباقى) يقسم اثنا عدينا (لليتيم

مطلب

في قسمة الحسن

بالفقر فلا فائدة في ذكرهم في القرآن اجاب بأن افهام بعض الناس قد تنقض الى ان الفقير منهم لا يستحق لانه من قيل الصدقة ولا تغل لهم بحر **(قوله)** والمسكين المراد منه ما يشمل الفقير **(قوله)** وجاز صرفه الخ علله في البدائع بان ذكر هؤلاء الاصناف لبيان المصارف لا لاجاب الصرف الى كل صنف منهم شيأ بل لتعيين المصرف حتى لا يجوز الصرف الى غير هؤلاء اه
شربلالية **(قوله)** وقد حققته في شرح الملتقى ونصه والخمس الباقي من المنعم كالمدن والركاز يكون مصرفها للتأني المحتاجين والمساكين وابن السبيل فتقسم عندنا اثلاثا هذه الاموال الثلاثة لهؤلاء الاصناف الثلاثة خاصة غير متجاوز عنهم الى غيرهم فتصرف لكلهم أو لبعضهم فسبب استحقاقهم احتياج يتيم أو مسكنة أو كونه ابن السبيل فلا يجوز الصرف لغيرهم ولا لغيرهم كما في الشربلالية والقهستاني قلت وتقات فيما علقته على التوير عن النية انه لو صرف للغانين لحاجتهم جاز اه ولعله باعتبار الحاجة فلا تنافي حينئذ فنبه اه اقول لامعنى للترجي بعد تصريح النية بقوله لحاجتهم اه ح **(قوله)** من بنى هاشم بيان لذوى القربى وفيه قصور لان المراد بهم هنا بنو هاشم وبنو المطلب لانه عليه الصلاة والسلام وضع سهم ذوى القربى فيهم وترك بنى نوفل وبنى عبد شمس مع ان قرابتهم واحدة لان عبد مناف الجد الثالث للنبى صلى الله عليه وسلم له اولاد هاشم والمطلب بنو نوفل وعبد شمس بحر والمطلب عم الجد الاول وهو عبد المطلب بن هاشم **(قوله)** اي من الاصناف الثلاثة وكذا الضمير في عليهم راجع اليهم والضمير الثانى يغنى عن الاول ولكن زاده مع ما فيه من الركافة ليفيد ان ذوى القربى اذا كانوا من الاصناف الثلاثة يقدمون على من كان منهم ممن ليس من ذوى القربى فيقيم ذوى القربى مقدم على يتيم غيرهم وهكذا قال في الدر المنثور والوضح ان قال خمس الغنيمة والمعدن للمحتاج وذوو القربى منه اولى **(قوله)** لجواز الخ علة لقوله وقدم اى لا غير ذوى القربى يحل له اخذ الصدقة لدفع حاجته بخلافهم فليس في تقديمهم اضرار بغيرهم **(قوله)** ولا حق لاغنيائهم عندنا وعند الشافعى يستوى فيه فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم لذلك كالانبيين لانه لم يفرق في الآية بين الفقير والغنى ولنا ان الخلفاء الراشدين قسموه كما قلنا بمحض من الصحابة فكان اجماعا والنبي صلى الله عليه وسلم كان يعطيهم للتصرة لالفقر لقوله صلى الله عليه وسلم انهم لم يزالوا معى هكذا في الجاهلية والاسلام وشبك بين اسابعه حين اعطى بنى هاشم والمطلب لانهم قاموا معه حين ارادت قريش قتله عليه الصلاة والسلام ودخل بنو نوفل وعبد شمس في عهد قريش ولو كان لاجل القرابة لما خضعهم لان عبد شمس ونوفل اخوان لهاشم لايه وأمه والمطلب كان اخاه لايه فكان اقرب والمر بالنصرة كونهم معه يؤانسونه بالكلام والمصاحبة لا بالمقاتلة ولذا كان لنسائهم فيه نصيب ثم سقط ذلك بموته عليه الصلاة والسلام لعدم تلك العلة وهى النصرة فيستحقونه بالفقر زيلعى ملخصا وحاصله انه كما سقط سهمه صلى الله عليه وسلم بموته عندنا سقط سهم ذوى القربى بموته ايضا فقد علة استحقاقهم حتى قال الطحاوى لا يستحق فقيرهم ايضا لكن الاول وهو قول الكرخي اظهر وقد حقق في الفتح قصة الخلفاء الراشدين اثلاثا كما قلنا لا أخاسا كما قال الشافعى فراجعه * (تنبيه) * في الشربلالية عن البدائع تعطى القرابة كفايتهم اه وفيها

والمسكين وابن السبيل
وجاز صرفه لنصف واحد
فتح وفي النية لو صرفه
للغانين لحاجتهم جاز وقد
حققته في شرح الملتقى
(وقدم فقراء ذوى القربى)
من بنى هاشم (منهم) اى
من الاصناف الثلاثة
(عليهم) لجواز الصدقات
لغيرهم لاهم (ولا حق
لاغنيائهم) عندنا

قوله فكان اقرب هكذا
بخطه ولعل الصواب فكانا
اى عبد شمس ونوفل
تأمل اه مصححه

عن الجوهرية انه يقسم بينهم للذكر كالانثيين قلت واعترضه في الدر المنثور بأنهم ذكروا هذا عن الشافعي لا عندنا قلت على انه ينافيه ما في البدائع **(قوله)** وما نقله المصنف حيث قال وفي الحاوي القدسي وعن ابي يوسف الخمس يصرف الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه وتأخذاه وهذا يقتضى كما نبه عليه شيخنا يعني صاحب البحران الفتوى على الصرف الى الاقرباء الاغنياء فليحفظ اهـ **(قوله)** نظر فيه في النهر حيث قال واقول فيه نظر بل هو ترجيح لاعطائهم وغاية الامر انه سكت عن اشتراط الفقر فيهم للعلم به اهـ وانت اذا تأملت كلام الحاوي رأيت شاعدا لما في البحر وهذه عبارته واما الخمس فيقسم ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقراء ذوى القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع لاغنيائهم شئ وعن ابي يوسف ان الخمس يصرف الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه تأخذاه اذ لو كان كقوله في النهر لكانت رواية ابي يوسف عين ما قبلها فتدبر اهـ قلت لكن انت خير بأن هذه رواية عن ابي يوسف وهي خلاف المشهور عنه والمتون والشروح ايضا على خلافها فالواجب اتباع المذهب في هذه المسئلة الذى اعنى الشراح وغيرهم بتأييد ادلتهم والجواب عما ينافيه فهذا اقوى ترجيح ولا يعارضه ترجيح الحاوي ثم رأيت العلامة الشيخ اسمعيل التالبلى نبه على نحو ماقلته في شرحه على الدرر والغرر **(قوله)** وذكره تعالى اى قوله تعالى فان الله خسه **(قوله)** لانه حكم علق بمشتق وهو الرسالة) عبارة النهر وهو الرسول فيكون مبدأ الاشتقاق علة هو الرسالة ولا رسول بعده اهـ اى كالم قول اذا لقيت علما فأكرمته واذا لقيت فاسقا فأهنته فانه علق فيه الامر بالاكرام والاهانة على مشتق وهو عالم وفاسق فيدل على ان ما اشتق منه ذلك الوصف أعنى العلم والفسق علة الحكم أى أكرمه لعلمه وأهنته لفسقه وبه يظهر ما في عبارة الشارح ثم ان هذا أغلبي لما علمت من أن قوله تعالى ولذى القربى ليس علة القرابة عندنا بل النصرة الا ان يقال مرادهم نفي كون العلة مجرد القرابة بل العلة قرابة خاصة مفيدة بالنصرة على الوجه المار فتدبر * **(تنبيه)** قدما عن الشافعي رحمه الله تعالى أن سهمه صلى الله تعالى عليه وسلم يخلفه فيه الامام بعده أى بناء على انه صلى الله عليه وسلم كان يستحقه لامانته وعندنا لرسالته ولا رسول بعده أى لا يوصف بعد احد بهذا الوصف فلذا سقط بموته بخلاف الامامة والقيام بأمر الامة وبهذا التقرير اندفع ما أورده المقدسى على قولهم ولا رسول بعده من انهم ان ارادوا ان رسالته مقصورة على حياته فمنوع اذ قد صرح في منية المفق بأن رسالة الرسول لا تسقط بموته ثم قال ويمكن ان يقال انها باقية حكما بعد موته وكان استحقاقه بحقيقة الرسالة لا بالقيام بأمر الامة اهـ ولا يخفى ما في كلامه من ايهام انقطاع حقيقتها بعده صلى الله عليه وسلم فقد افاد في الدر المنثور انه خلاف الاجماع قلت واماما نسب الى الامام الاشعري امام اهل السنة والجماعة من انكار ثبوتها بعد الموت فهو افتراء وبهتان والمصرح به في كتبه وكتب اصحابه خلاف مانسب اليه بعض اعدائه لان الانبياء عليهم الصلاة والسلام احياء في قبورهم وقد اقام التكبير على افتراء ذلك الامام العارف ابو القاسم القشيري في كتابه شكاية السنة وكذا غيره كما بسط ذلك الامام ابن السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة الامام

وما نقله المصنف عن البحر من ان ما في الحاوي يفيد ترجيح الصرف لاغنيائهم نظرا فيه في النهر (وذكره تعالى للتبرك) باسمه في ابتداء الكلام اذا الكل لله (وسهمه عليه الصلاة والسلام سقط بموته) لانه حكم علق بمشتق وهو الرسالة

مطلب

في ان رسالته صلى الله عليه وسلم باقية بعد موته

الاشعري (قوله كنعني) بفتح الصاد وكسر الفاء والياء الشددة نهر اى كاسقط الصفي بموته
 صلى الله عليه وسلم (قوله يصطفيه نفسه) اى قبل قسمة الغنيمة واخراج الخمس نهر كما اصطفي
 ذا الفقار وهو يوسف منه ابن الحجاج حين قتله على رضى الله تعالى عنه وكما اصطفي صفيه بنت
 حبي بن اخطف من غنيمة خيبر رواه ابو داود في سننه والحاكم ففتح وفي السرنبالية قال في
 طلبة العيلة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يسانر بالصفي زيادة على سهمه (قوله ومن
 دخل دارهم باذن الامام) ولو واحدا من اهل الذمة ط عن الشامي (قوله او منعة) في المصباح
 هو في منعة بفتح التون اى في عز قومه فلا يقدر عليه من يريده قل الزمخشري وهى مصدر
 مثل الانفة والعظمة اوجع مانع وهم العشرة والحماة وقد تسكن في الشعر لاغير خلافا لمن
 اجازوه مطلقا (قوله خمس) اى يأخذ الامام خمسة والباقي لهم قال في الفتح لان على الامام ان
 ينصرهم حيث اذن لهم كما ان عليه ان ينصر الجماعة الذين لهم منعة اذ ادخلوا بغير اذنه تحاميا
 عن توهين المسلمين والذين فلم يكونوا مع نصرة الامام متلصحين فكان المأخوذ قهرا غنيمة
 (قوله ما أخذوا) بعضهم اجمع مراعاة لعمى من كادروى لفظها في قوله فانار (قوله والا لا)
 اى وان لم يدخلوا باذن الامام ولم يكونوا ذوى منعة بأن دخلوا بلا اذنه وهم ثلاثة فأقل كما فاده
 في الفتح قال وعن ابي يوسف انه قدر الجماعة التى لا منعة لها بسبعة والثى لها منعة بعشرة (قوله
 لانه اختلاس) من خسلت الشئ خلسا من باب ضرب اختطفته بسرعة على غفلة مصباح
 (قوله وفي امنية الحج) افادته تقدير المنعة (قوله والا اجاز) لان الخمس في الثانى واجب بقول
 الامام فله أن يبطله بقوله بخلافه في الاول ولذا لو دخلوا بغير اذنه خمس ما أخذوه بحرجن
 المحيط وحاصله انهم اذا لم يكن لهم منعة لا يجب الخمس الا اذا اذن فيكون قد وجب بسبب
 قوله فله أن يبطله بخلاف ما اذا كانت لهم منعة فانه يجب وان لم يأذن لهم فلم يجب بقوله
 فليس له ابطاله وفي النهر عن التارخانية لو كان بعضهم باذنه وبعضهم بلا اذنه ولا منعة لهم
 فالحكم في كل واحد منهم حالة الاجتماع كما في حالة الانفراد وان كان لهم منعة يجب الخمس
 اه (قوله وتندب للامام) وكذا لا مبر السرية الا اذا نهاه الامام فليس له ذلك الا برضا المسكر
 فيجوز من الاربعة الاخماس بحر (قوله ان ينقل) التفتيل اعطاء الامام الفارس فوق
 سنامه وهو من التفل ومنه النافلة للزائد على الفرض ويقال لولد الولد كذلك ويقال نفل
 تنفيل ونفله بالتخفيف نفلا لغتان فصيحتان فتح (قوله وقتل القتال) قيد به القدورى ولا بد منه
 لانه بعده لا يملكه الامام وقيل ماداموا في دار الحرب يملكه كذا في السراج وقد يؤيد هذا
 القيل ان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من قتل قتيل فله سلبه انما كان بعد الفراغ من حين ولم ار
 جوازه قبل المقاتلة نهر قلت وفيه نظر لان المتقول أن ذلك كان عند الهزيمة تحريضا للمسلمين
 على الرجوع الى القتال وفي الفهستانى ان في قوله وقت القتال اشارة الى انه يجوزنا لتفتيل
 قبله بالاولى والى انه لا يجوز بعده لكن بعد القسمة لانه استقر فيه حق الغائبين اه وفيه
 التصريح بجوازه قبله وعزاه الى المحيط وقوله لكن بعد القسمة الظاهر أنه مبنى على
 التقبل انار عن السراج وبؤيده قول المتون وينقل بعد الاحراز من الخمس فقط فان مفهومه
 انه قبل الاحراز بدارنا يجوز من الكل لكن الظاهر أن هذا المفهوم غير معتبر لانه وقع التصريح

(كالصفي) الذي كان عليه
 الصلاة والسلام يصطفيه
 نفسه (ومن دخل دارهم
 باذن) الامام (او منعة) اى
 قوة (فأخذ خمس) ما أخذوا
 لانه غنيمة (والالا) لانه
 اختلاس وفي المنية لو دخل
 اربعة خمس ولو ثلاثة لا
 الامام ما اصبت لا أخسه
 فلو لهم منعة لم يجوز والاجاز
 (وتندب للامام ان ينقل
 وقت القتال حنا)

مطلب
 في التفتيل

بخلافه ففي التسبع عن الذخيرة لا خلاف ان التنفيل قبل الاصابة واحراز الغنيمة و قبل ان
تضع الحرب اوزارها جائز ويوم الهزيمة ويوم الفتح لا يجوز لان القصد به التحريض على القتال
ولا حاجة اليه اذا انهزم العدو واما بعد الاحراز فلا يجوز الا من المحس اذا كان محتاجا اه
ملخصا وفي متن الملتقى ومتن المختار وللإمام ان ينفل قبل احراز الغنيمة وقبل ان تضع الحرب
اوزارها فقولهم وقبل ان تضع الحرب اوزارها فأنثته دفع توهم الجواز بعد انتهاء الحرب لان
قولهم قبل احراز الغنيمة يشمل ما بعد الاصابة اى اصابة العسكر الغنيمة بالهزيمة و انتهاء
الحرب مع انه غير مراد كما بينه عطف هذا الجملة وفي الفتح التنفيل انما يجوز عندنا قبل الاصابة
فقد ظهر ضعف ما في السراج مع ان صاحب السراج لم يعول عليه في مختصره الجوهرية
حيث قال عن الحنبدى التنفيل اما ان يكون قبل الفراغ من القتال او بعده فان كان بعده
لا يملكه الإمام لانه انما جاز لاجل التحريض على القتال و بعد الفراغ منه لا تحريض اه
قلت وكل ما ورد من التنفيل بعد القتال فهو محمول عندنا على انه من المحس كما بسطه
السرخسي * (نبه) * قولهم ان تضع الحرب اوزارها اقتباس من القرآن وبه يستدل على
جوازه عندنا كما بسطه الشارح في الدر المنثور فراجع (قوله) وتحريضا اى ترغيبا في القتال
(قوله) ساء قتيلاً لقربه منه) اى من القتل ففيه مجاز الاول مثل اعصر خرا لكن قال الزركشي
قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال اى حال التلبس بالفعل لاحال النطق فان حقيقة الضارب
والمضروب لا تتقدم على الضرب ولا تتأخر عنه فهما معه في زمن واحد ومن هذا ظهر ان
قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلاً فله سلبه ان قتيلاً حقيقة وان ما ذكره من انه سعى
قتيلاً باعتبار مشاركته للقتل لا لتحقيق فيه اه وصرح القرافي في شرح التقيج بان المشتق
انما يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال مختلفا فيه في الماضي اذا كان محكوما به اما اذا
كان متعلق الحكم كما هنا فهو حقيقة مطلقا يعنى سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او الماضي
اجماعا وحينئذ فلا مجاز ابو السعود عن الحموى وقوله اذا كان محكوما به كقولك زيد قائم
فانه حكم به على زيد بخلاف جاء القائم فانه جعل متعلق الحكم بالحجي في الاول لابد من ان
يكون متصفا بالقيام حال النطق حتى يصح الحكم عليه بالصفة والا كان مجازا بخلاف الثاني
فان قولك جاء القائم غدا حكم بالحجي على ذات القائم غدا اى على من يسمى قائما غدا اى حال
التلبس بالصفة ومنه من قتل قتيلاً اى شخصا يسمى قتيلاً عند تحقق القتل فيه فانهم (قوله)
او يقول من أخذ شيئا فهو له) هذا الفرع منقول في حواشي الهداية وللكمال فيه كلام
سنذكره مع جوابه عند قول الشارح و جاز التنفيل بالسك (قوله) وقد يكون بدفع مال
كأن يقول له خذ هذه المائة واقتل هذا الكافر تأمل ولم أره (قوله) وترغب مال الظاهر انه
بهزمة مدودة والاضافة على معنى في اى ترغيب في المال مثل ان قلت قتيلاً فلك ألف درهم
لكن يشترط ان لا يصرح بالاجر كما سنذكره قريبا (قوله) فالتحريض الخ) جواب عما يورد على
قوله وندب للإمام الخ وحاصله ان التحريض الواجب قد يكون بالترغيب في ثواب الآخرة او
في التنفيل فهو واجب غير واذا كان التنفيل ادعى الحاصل الى المقصود يكون هو الاولى فصار
المدوب اختيار اسقاط الواجب به لاهو في نفسه بل هو واجب مخير فتح ملخصا وفيه رد لقول

مطلب

الاقتباس من القرآن جائز
عندنا

مطلب

في قولهم اسم الفاعل
حقيقة في الحال
وتحريضا (فيقول من قتل
قتيلاً فله سلبه) ساء قتيلاً
لقربه منه (او يقول من
أخذ شيئا فهو له) وقد يكون
بدفع مال وترغب مال
فالتحريض نفسه واجب
للاسر به واختيار الادعى
للمقصود مندوب

مقابل
كله لا بأس قد تستعمل في
الندوب

والاخره تعبير القدوري
بالأبس لأنه ليس مطرد
لما تركه الأولى بل يستعمل في
الندوب بقدره المصنف
ولذا عبر في السوط
بالاستحباب (ويستحق
الامام لو قتل من قتل قتيل
قله سابه اذا قتل هو)
استحسا (خلاف) ما
قل منك او قل (من قتله
الافى سله) فلا يستحقه
الا اذا عمه بعده ظهيرة
ويستحقه مستحق سله
اورضخ فمع الدمى وغيره
(وذا) أي التفتيل (انما
يكون في مباح القتال فلا
يستحقه يقتل امرأة
وجنون ونحوهم ممن لم
يقاتل وسمع القتال
مقالة الامه ليس بشرط في
استحقاقه (مدقه) ان ليس
في الوضع سمع الكل ايم
كل قتال في تلك السنة ما
يرحمو وان مات الوالي
او عزل مدنيته الثاني نهر
وكذا يكل قتيل لانه
نكرة في سبب الشرط
وهو من

العبارة ان الامر في الآية مصروف عن الوجوب لقرينة (قوله) لا يخالف قول
المصنف ونذب (قوله) بل يستعمل في المندوب) يظهر لي ان محله في موضع يتوهم فيه البأس أي
اشد كرها فان فيه تخصيص الفارسي بزيادة مع قطع المحس بل استعمال نظيره في القرآن
في الواجب كما في قوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما ففي الجناح لما كانوا يفتقدونه من
حرمة السبي بين الصف و امره (قوله) قاله المصنف (أي تبعا للفتح وغيره) (قوله) ولذا (أي لكونه
مندوبا لا خلاف الأولى) (قوله) استحسانا) والمقياس عدمه لان غيره يستحق باجابه وهو لا يملك
الاجاب لنفسه كالتأضي لا يملك القضاء لنفسه وجه الاستحسان انه أوجب النفل للجيش
وهو واحد منهم (قوله) فلا يستحقه (لانه في الاول خصهم بقوله فلا يتناول الكلام وفي
الثاني هو منهم تخصيصه نفسه (قوله) الا اذا عمه (بعده) أي اذا قال ان قتل قتيلافى سله ولم
يقتل حدا حتى قل ومن قتل منك قتيلافه سله يقتل الامير قتيلافه يستحقه لان التفتيل
صادره باعتبار كلاميه ولا فرق بين كونه كلاميين او بكلام واحد لان الاول لم يصح للثمة
بتخصيص وقد ثبت بالتأني فاده السرخسي وحاصله ان التعميم حصل بمجموع الكلامين
لا يثبت فيقتضيه (قوله) ويستحقه) أي السلب (قوله) وغيره) كالناجر والمرأة والعبد يجر
(قوله) أي التفتيل) أي تنفيل الامام بقوله من قتل قتيلافا يجره في مباح القتال أي وان
كان لفظ قتيلافا نكرة لكنه مفيد بمن يباح قتله فيدخل فيه اجير لهم وتاجر منهم وعبد يخدم
مولاه ومريد او ذمي خلق بهم ومريض او مجروح وان لم يستطع القتال وشيخ فان له رأى او
يرجى سله لان قتله مباح نعم لو قتل مسلما كان يقتال في صفهم لم يكن له سله لانه وان كان
مباح الدم لكن سله ليس بغنيمة كأهل البنى الا اذا كان سله للمعركين اعاروه اياه
سرخسي وما ذكره في الدر المنثور عن البرجندی عن الظهيرية من انه يستحق السلب بقتل
من لم يقتال استحسانا لم أره في الظهيرية بل الذي فيها عدم الاستحقاق كاعزاه اليها القهستاني
ففيه (قوله) ممن يقتال) حتى لو قتل العبي سله لانه مباح الدم وكذا المرأة كافي شرح
السير (قوله) وبمع كل قتال في تلك السنة) الاولى السفرة كاعبر في البحر والنهر وفي شر السير
لو قتل في دار الحرب قبل القتال بقي حكمه الى ان يخرجوا من دار الحرب حتى لو رأى مسلم
مشركا نائما فقتله فيه سله كولو قتله في الصف او بعد الهزيمة اما لو قتل بعدما اصطفوا للقتال
فهو على ذلك القتال حتى يتقضى ولو بقي اياه (قوله) وان مات الوالي او عزل) في شرح السير
لوجه مع انداد امير وعزل الامير الاول بطل تنفيله فيما يستقبل لزوال ولايته بال عزل اما لو لم يقدم
امير بل مات اميرهم فأمروا عليهم غيره لم يبطل حكم تنفيل الاول لان الثاني قائم مقامه الا اذا
ابطله الثاني او كان الخليفة قل لهم ان مات اميركم فأمركم فلان فيبطل تنفيل الاول لان
الثاني نائب الخليفة بتقليده من جهته فكانه قتله ابتداء فيقطع حكم رأى الاول برأى
فوقه اه مائخصا وحاصله بطلانه بال عزل وكذا بالموت اذا نصب غيره بعده من جهة الخليفة
لا من جهتهم وهو خلاف في الشرع تبعا للبحر والنهر (قوله) لانه نكرة في سياق الشرط) فيه
ان النكرة في سياق الشرط انما هي في العين الثابت لان الحلف على نفيه دون الشيء كان لم
أكلهم رجلا لانه على الانبات كأنه قتل لا كمن رجلا كفي التحرير ح قلت ذكر في التحرير ايضا

أنه قد يظهر عموم التكررة من المقام وغيره كعمامت نفس وتمرة خير من جرادة واكرم كل رجل اه وهنا كذلك كما أتى تلوه فافهم **(قوله)** بخلاف ان قتلت قتيلًا اى قتل الحاطب قتيلاين مثلا لايع الكل بل له سلب الاول فقط استحسانا والقياس انه كالاول لانه علق استحقيقه بشرط يتكرر فلا ينتهى بقتل الاول وجه الاستحسان انه في الاول للملأعين انسانا بعينه فقد خرج الكلام منه عاما الا ترى أنه يتناول جميع الحاطبين فكما يعم جماعتهم يعم جماعة المقتولين وحقيقة معنى الفرق ان مقصود الامام من تحريضهم المبالغة في النكاية في المشركين والافرق في ذلك بين ان يكون القتال للعشرة مثلا عشرة من المسلمين او واحدا منهم واما الثاني فالمقصود فيه معرفة جلادة ذلك الرجل وذلك يتم بدون اثبات العموم في المقتولين اه ماحضا من شرح السير الكبير وقد خطرلى هذا الفرق قبل رؤيته والله تعالى الحمد وحاصله يرجع الى ان العموم في احدها استفيد من قرينة المقام كما بينا عليه آتافافهم **(قوله)** ولو قال ان قتلت ذلك الفارس الخ اقول هذا اذا صرح بكونه اجرا والا فهو تنفيل لما في السير الكبير للسرخسى ولو قال الامير لمسلم حر أو عبد ان قتلت ذلك الفارس من المشركين فلك على اجر مائة دينار فقتله لم يكن له اجر لانه لما صرح بالاجر لا يمكن حمل كلامه على التنفيل والاستحجار على الجهاد لا يجوز وان قال ذلك لزمي فكذلك عندهما وعند محمد جاز واصل جواز الاستحجار على القتل عنده لا عندهما لانه ازهاق الروح وليس من عمله ولو كان الاسرى قتلى فقال من قطع رؤسهم فله اجر عشرة دراهم ففعل ذلك مسلم او ذمى استحققه لان ذلك ليس من عمل الجهاد ولو اراد قتل الاسرى فاستأجر عليه مسلما أو ذميا فهو على الخلاف اه ماحضا وهذا صريح بأنه لو لم يصرح بالاستحجار يكون تنفيلا ويشهد له فروع كثيرة في السير الكبير ايضا منها من جاء بألف درهم فله الفان جاء رجل بألف لم يكن له غيرها بخلاف من جاء بأسير فهو له وخمسمائة درهم فإنه يعطى ذلك لان المقصود هنا نكاية العدو وفيما قبله لامقصود الامال ولو قال من قتل الملك فله عشرة آلاف دينار صح وان لم يحصل بقتله مال قال حين اصطفوا للقتال من جاء برأس فله مائة دينار فهو على رأس الرجال دون السي لان المقصود في هذه الحالة التحريض على القتال اه ففي هذه الفروع ذكر مال معلوم وقد جعل تنفيلا لاجابة لعدم التصريح بها فقد ظهر ان ما ذكره الشاوح تبعا للنهر عن المنية وكذا ما نقله ح عن فضيخان ليس على اطلاقه واما القول بأن الاستحجار على الطاعات جائز عند المتأخرين ففيه انهم اجازوه في مسائل خاصة للضرورة وليس الجهاد منها ولا يصح حمل كلامهم على كل عبادة كما نهى عليه سابقا فافهم **(قوله)** ولو نفل السرية الخ من فروع قوله وساع القتال الخ **(قوله)** هي قطعة من الجيش الخ قد علمت ما فيه قبل هذا الباب **(قوله)** الربع اى ربع الغنمة اى بأن جعل لهم ربعها يأخذونه دون بقية العسكر زيادة على سهامهم **(قوله)** فلهم النفل اى للسرية والاولى ان يقول فلهما لئلا يتوهم عود الضمير على العسكر **(قوله)** استحسانا والقياس انه لا نفل لهم لان المقصود التحريض ولا يحصل اذا لم يسمعه احد منهم وتكلم الامير بذلك في عسكره كنتكلمه ليلا مع عياله وجه الاستحسان ان ما يتكلم به في عسكره يفشو عادة وان عادة الملوك التكلم بين خواصهم وتامة في شرح السير **(قوله)** وجاز التنفيل بالكل بأن يقول

مطلب

مهم في التنفيل العام بالكل
أو بقدر منه

بخلاف ان قتلت قتيلًا
ولو قال ان قتلت ذلك
الفارس فلك كذا لا يصح
وان قطعت رأس أولئك
القتلى فلك كذا صح
(ولو نفل السرية) هي قسمة
من الجيش من اربعة الى
اربعمائة مأخوذة من
السرى وهو انشئ ليلا
درو (الر) وسمع العسكر
دونها فافهم (النفل)
استحسانا ظهيرية وجاز
التنفيل بالكل

للسرية ما أصبتم فهو لكم سوية بينكم **(قوله)** أو بقدر منه) بأن يقول ما أصبتم فلكم ثلثة سوية بينكم بعد الخمس أو يقول قبل الخمس أى لكم ثلثة بعد اخراج الخمس أو قبل اخراجه أى ثلثة الأربعة الاخماس أو ثلثة الكل **(قوله)** والفرق في الدرر) أى الفرق بين جواز التفيل المذكور للسرية وعدم جوازه للعسكر لكنه لم يذكر في الدرر في الفرق الا التفيل بالكل لانه يعلم منه الفرق في التفيل بقدر منه وعبارة الدرر هكذا في النهاية عن السير الكبير ان الامام اذا قال لاهل المسكر جميعا ما أصبتم فلكم نقلا بالسوية بعد الخمس فهذا لا يجوز وكذا اذا قال ما أصبتم فلكم ولم يقل بعد الخمس فان فعله مع السرية جاز وذلك ان المقصود من التفيل التحريض على القتال وانما يحصل ذلك بتخصيص البعض بشئ وفي التعميم ابطال تفضيل الفارس على الراجل وابطال الخمس ايضا اذا لم يستثن اه قلت وما ذكره من محته للسرية صرح به في الهداية والاختيار والزبلى لكن نقل في البحر عن الكمال النسوية بين العسكر والسرية في عدم الصحة حيث قال لوقال للعسكر كل ما اخذتم فهو لكم بالسوية بعد الخمس او للسرية لم يجوز لان فيه ابطال السهمين اللذين اوجبهما الشرع اذ فيه تسوية الفارس بالرجل وكذا لوقال ما أصبتم فهو لكم ولم يقل بعد الخمس لان فيه ابطال الخمس الثابت بالنص ذكره في السير الكبير قال الكمال وهذا بعينه يبطل ما ذكرناه من قوله من اصاب شئ فهو له لالتحاد اللازم فیهما وهو بطلان السهمين المنصوصين بالنسوية بل وزيادة حرمان من لم يصب شئ أصلا بانتهائه فهو اولى بالبطان والفرع المذكور من الحواشي وبه ايضا يتقضى ما ذكره اى صاحب الهداية من قوله انه لو نقل بجميع المأخوذ جاز اذا رأى المصلحة وفيه زيادة ايماس الباقي وزيادة الفتنة اه وتبعه في النهر اقول وبالله سبحانه التوفيق لا تنافي بين ما نقله الجماعة وما نقله الكمال بحمل الاول على السرية المبعوثة من دار الحرب والثاني على المبعوثة من دار الاسلام وبه يندفع ما اورده الكمال على الفرع المنقول عن الحواشي وغيره كما يعلم ذلك مما ذكره الامام السرخسي في السير الكبير في مواضع متفرقة منه وحاصله ان السرية ان كانت مبعوثة من دار الحرب بأن دخل الامام مع الجيش ثم بعث سرية ونقل لهم ما اصابوا جاز لانهم قبل التفيل لا يختصون بما اصابوا وهذا التفيل للتخصيص على وجه التحريض وان كانت السرية مبعوثة من دار الاسلام لم يكن له ذلك وكذا لو نقل لهم الثلث بعد الخمس او قبل الخمس كان باطلا لانه ما خص بعضهم بالتفيل وليس مقصوده الا ابطال الخمس او ابطال تفضيل الفارس على الراجل فلا يجوز كما لو قال لاهل الخمس فيما أصبتم ابطال الفارس والرجل سواء فيما أصبتم فانه يكون باطلا فكذلك اكل تفيل لا يفيد الا ذلك باطل بخلاف قوله من قتل قتيلاً فله سلبه ومن اصاب منكم شئ فهو له دون باقي اصحابه فانه يجوز لان فيه معنى التخصيص للتحريض لان القتال يختص بالنقل دون باقي اصحابه وهذا وان كان فيه ابطال الخمس عن الاسلاب لكن المقصود منه التحريض وتخصيص القتالين بأبطال شركة العسكر عن الاسلاب ثم يثبت ابطال الخمس عنها تبعاً وقد ثبت تبعاً ما لا يثبت قصدا كالشرب والطريق في البيع والوقف في المنقول يثبت تبعاً للمقار وان كان لا يثبت قصدا ويونحه ان الامام لو ظهر على بلدة له ان يجعلها خراجا ويبطل منها سهام من

أو بقدر منه لسرية لا
لعسكر والفرق في الدرر

اصابها والحس ولو أراد قسمها بين الغائبين ويجعل حصه الحس خراجا للمقاتلة الاغنياء لم يكن له ذلك لانه ابطال الحس مقصودا فلا يجوز وفي الاول ثبت ابطاله تبعا لابطال حق الغائبين في الغنمة فيجوز وان كان في الموضوعين تخلص النعمة للمقاتلة اهـ ملخصا من مواضعه والذي تحرر منه وما مر أن تنفيل كل العسكر بكل المأخوذ او ثلثه مثلا بعد اخراج الحس أو قبله لا يصح وكذا تنفيل السرية المبعونة من دارنا لانها بمنزلة العسكر والتنفيل هو تخصيص بعض المقاتلين بزيادة للتحريض وهذا ليس كذلك لانه جعل كل المأخوذ او ثلثه بين كل المقاتلين سوية بينهم فصار المقصود منه ابطال التفاوت بين الفارس والراجل وابطال الحس ايضا ان لم يستثنه بأن يقل بعد الحس وابطال ذلك مقصودا لا يصح بخلاف السرية المبعونة من الجيش في دار الحرب لان معنى التنفيل موجود فيها لان المراد تمييزها من بين العسكر بجميع المأخوذ او ثلثه مثلا لاجل تحريضها على القتال وان لزم منه ابطال التفاوت والحس لكونه ضمنا لا قصدا فصار بمنزلة قوله للعسكر من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فانه تخصيص للبعض منهم وهو القاتل بزيادة على الباقي وان لزم منه ما ذكر بخلاف قوله لكل العسكر ما اصبتم فهو لكم لانه بمنزلة قوله ذلك للسرية المبعونة من دار الاسلام لعدم المشاركة لها فليس فيه تخصيص بعض دون بعض فلا يصح كإقراره وبهذا التقرير ظهر صحة الفرع المتقول من حواشي الهداية وهو من اصاب شيئا فهو له لانه تخصيص للمصيب بما اصابه فهو بمنزلة قوله من قتل قتيلاً فله سلبه بخلاف قوله ما اصبتم فهو لكم او كل ما اخذتم فهو لكم بالسوية لانه تشريك محض بجميع المأخوذ بين جميع العسكر او السرية لان معناه قسمة جميع ما يأخذ كل واحد بينهم سوية فصار المقصود منه ابطال التفاوت والحس ولا يصح ابطال ذلك قصدا كما علمت وكذا ظهر صحة قوله لو نفل بجميع المأخوذ جاز اي بان قال من اصاب شيئا فهو له بخلاف ما اصبتم فهو لكم لما علمت من أنه تشريك لا تخصيص ولا يراد عليه قوله ان فيه ابطال السهمين اي التفاوت بين الفارس والراجل وكذا ابطال الحس لما علمت من ان ذلك جائز اذا كان ضمنا لا قصدا وهنا حيث وجد تخصيص كل آخر بما اخذته للتحريض فقد تحقق معنى التنفيل وان لزم منه حرمان من لم يصب شيئا فاعتزم تحقيق هذا الحل فانه من فيض المولى عز وجل **(قوله)** ولا ينفل بعد الاحراز هنا وكذا قبل الاحراز بعد الاصابة كما اوضحناه عند قوله وتذب للامام ان ينفل وقت القتال **(قوله)** لجوازه لصنف واحد اشار به الى انه يشترط ان يكون التنفيل المذكور لاحد الاصناف الثلاثة فلا يجوز لغنى كاصرح به الزيلعي والقهستاني وغيرهما وما جئنا في البحر رده في النهر وغيره **(قوله)** وسلبه بفتحين بمعنى المسلوب والجمع اسلاب **(قوله)** مامعه من مركبه وثيابه ومن ذهب وفضة في حقيقته او وسطه وخاتم وسوار ومنطقة في الصحيح نهر عن الحقائق **(قوله)** لا ماعلى دابة اخرى ولا ما كان مع غلامه او في خيمته نهر **(قوله)** حكمه قطع حق الباقيين اي باقى الغائبين وجنبد فلا حس فيها اصابه لاحد ويورث عنه ولومات بدار الحرب شرب لبالية فليحفظ درمنتي قلت ومن حكمه قطع التفاوت ايضا فيستوى فيه الفارس والراجل كما قدمناه عن شرح السير **(قوله)** لا الملك قبل الاحراز هذا عندهما وعند محمد ثبت ووجوب الضمان بالاتلاف قيل على هذا

(ولا ينفل بعد الاحراز هنا) أى بدارنا (الامن الحس) لجوازه لصنف واحد كإمر (وسلبه مامعه من مركبه وثيابه وسلاحه) وكذا ماعلى مركبه لاما على دابة أخرى (والتنفيل حكمه قطع حق الباقيين لا الملك قبل الاحراز بدار لاسلام فلو قال الامام من اصاب جارية فهي له فأصابها مسلم فاستبرأها

(٢) قوله نصبا كذا بالاصل
المقابل على المؤلف وعل
الصواب نصااه مصححه

لم يحل له وطؤها ولا بيعها)
كلاؤخذها المتخصص ثمة
واستبرأها لم يحل له اجماعا
(والسلب لكل ان لم يسفل)
لحديث ليس لك من سلب
قتيلك الاماطات به نفس
امامك فحملنا حديث
السلب على التنفيل قلت
وفي معروضات المفتي ابي
السعود هل يحل وطء الامام
المشتراة من الغزاة الآن
حيث وقع الاشتباه في
قسمتهم بالوجه المشروع
فأجاب لا توجد في زماننا
قسمة شرعية لكن في
الوقت وقع التنفيل الكلي
فبعد اعطاء الجنس لاتبقي
شبهة ابتداء انتهى فليحفظ
والله اعلم

قوله فان لم يقدر على اهله
الح هكذا بخطه وعلاه سقط
من قامه شي والاصل فان
لم يقدر على رده الى اهله
الح اه مصححه

معلل

في حكم الغنيمة المأخوذة
بالقسمة في زماننا

الاختلاف هداية وغيرها قلت والمظاهر ان المراد بنفي ثبوت الملك عندها نفى تمامه والا
فكيف يورث مال لم يملكه مورثه ولم أر من نبه عليه درمستي (قوله لم يحل له وطؤها ولا بيعها)
اي قبل الاحراز خلافا لحمد كامر (قوله لم يحل له اجماعا) اي حتى يخرجها منه يستبرأها ط
عن الشلي (قوله والسلب للكل) اي لكل الجنان لم يسفل الامام به للقتال وخصه الشافعي
رحمته الله بالمقابل درمستي (قوله لحديث الح) ذكر في الفتح ان الحديث ضعيف ولا يضر ضعفه
لاننا سنأس به لاحد محتلي حديث السلب أي قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلًا فله
سلبه بحمله على التنفيل وليس كل ضعيف باطلا وقد تظاهرت احاديث ضعيفة تفيد ان
حديث السلب ليس نصبا (٢) اماما مستمرا والضعيف اذا تعددت طرقه يرتقى الى الحسن فيقلب
الظن بأنه تنفيل وتام تحقيق المقاء فيه (قوله حيث وقع الاشتباه في قسمتهم) الاولى في
قسمتين بضمير النسوة لعوده الى الاماء الان يقال انه عائد الى الغزاة وفيه بعد ثم الواقع الآن
انه لا تقسم غنيمة اصلا كذا ذكره في الجواب (قوله وقع التنفيل الكلي) اي بقول السلطان
كل من اخذ شيأ فهو له مال وقال كل ما اصتبم فهو لكم فانه لا يصح كامر والمراد وقوعه لاي
عسكر كان في اي غزوة كانت والاخالفه مامر من انه يع كل قتال في تلك السنة مالم يرجعوا
لكن يبقى النظر فيما بعد موت السلطان المنفل على هذا الوجه أو بعد عزله وتولية غيره هل
يبقى تنفيل الاول العام ام لا ويتعين عدمه مالم يسفل الثاني مثله وهكذا الى وقتنا هذا فقط ذكر
في الحجة ان امر السلطان لا يبقى بعد موته وما قيل من ان كل سلطان من سلاطين آل عثمان
نصرهم الله تعالى يؤخذ عليه عهد من قبله لا ينفع كما أوضح ذلك في كتابي (تنبيه الولاة
والحكام على شاتم خير الانام) (قوله فبعد اعطاء الجنس لاتبقي شبهة) قد علم بما قدمناه قريبا
عند قوله وجاز التنفيل بالكل انه لا يلزم اعطاء الجنس في التنفيل العام المقصود منه
التخصيص دون التشريك كما يلزم فيه تفاوت الفارس والراجل لسقوط ذلك ضمنا لقصد
على ان الواقع في زماننا عدم القسمة وعدم اعطاء الجنس فكيف تنفي الشبهة على فرض
لزوم الجنس بل الشبهة باقية من حيث انما لانعلم ان سلطان زماننا هل نقل تنفيلها عاما ام لا ولا
يقال ان عدم القسمة اليوم دليل على وجود التنفيل لان جيوش زماننا يأخذون ماتصل اليه
ايديهم سلبا ونهية حتى من بلاد الاسلام ولو ظهر مالكة المسلم لا يدفعه اليه الا بمئة فليس في
حاليهم ما يقتضي حملهم على الكمال وكذا احكام هذا الزمان وامراء الجيوش لا ينفلون ولا
يقيمون ولا يخشون فالظاهر ان ما يؤخذ من الغنائم اليوم حكمه حكم الغلول وقد ذكر في
شرح السير الكبير ان الغال اذا ندم وأتى بماغله الى الامام بعد تفرق الجيش فان شاء رده عليه
وامره بصرفه الى مستحقه وان شاء اشدته منه ودفع خسه لمستحقه ويكون الباقي كاللقطة
فان لم يقدر على اهله تصدق به أو جعله موقوفا في بيت المال وكتب عليه امره وان لم يأت به
الغال الى الامام ان لم يقدر على رده الى اهله فالسلب له ان يتصدق به وان قدر فالحكم فيه
كاللقطة ودفعه الى الامام احب كما في اللقطة فيعطى الجنس منه لاهله وذكر ايضا ان يبيع
الغازي سهمه قبل القسمة باطل كاعتاقه وفي حاوي الزاهدي اشترى جارية مأسورة لم يؤد منها
الجنس من الامير ينفذ ويحل وطؤها وان اشترىها ممن وقعت في سهمه نفذ في اربعة اخماسها

ولا يحل له وطؤها اه اى اذا قسمت ولم تخمس واتماحل في بيع الامير بناء على ان له البيع قبل الاحراز كالمير ويكون المحس حينئذ واجبا في الثمن لانها فيحل وطؤها فاذا لم يوجد تنفيل ولاقسمة ولا شراء من امير الجيش لا يحل الوطء بوجه اصلا لكن لانحكم على كل جارية بعضها من الغنيمة بأنها لم يوجد فيها شئ من ذلك لاحتمال ان من اخذها اشتراها من الامير قارن بغير الحرمة وبقيت الشبهة القوية فان الظاهر من حال الجيوش في زماننا عدم الشراء ولا ترفع الشبهة لعقده عليها لانها حيث كانت مشتركة بين الغائبين واصحاب المحس لم يصح تزويجها نفسها فالاحوط ما نقله بعض الشافعية عن بعض اهل الورع انه كان اذا اراد التسرى بجارية شراها ثانيا من وكيل بيت المال قلت اى لانه اذا حصل اليأس من معرفة مستحقيها من الغائبين صارت بمنزلة اللقطة واللقطة من مصارف بيت المال لكن اذا كان المشتري فقيرا له تملكها ونقل في الفتية عن الامام الوبرى ان من له حظ في بيت المال ظفر بماله وجه لبيت المال فله ان يأخذه ديانة اه ونظمه في الوهبانية وفي البرازية قال الامام الحلواني اذا كان عنده ودعية فمات المودع بلا وارث له ان يصرف الودعية الى نفسه في زماننا لانه لو اعطاها لبيت المال لاضاعت لانهم لا يصرفونه مصارفه فاذا كان من اهله صرفه الى نفسه والا صرفه الى المصرف اه وقدم الشارح هذا في باب العشر من كتاب الزكاة وظاهره ان من له حظ في بيت المال بكونه فقيرا او علما او نحو ذلك ووجدما مرجعه الى بيت المال من اى بيت من البيوت الاربعه الآتية في آخر الجزية له أخذه ديانة بطريق الظفر في زماننا ولا يتقيد أخذه بأن يكون مرجع المأخوذ الى البيت الذى يستحقه والا فصرف تركه بلا وارث ولقطة هو لقط فقير وفقير لاولى له وقوله فاذا كان من اهله اى من اهل بيت المال غير مقيد بكونه من اهل ذلك البيت كاهو ظاهر كلام الوبرى ايضا لانه لو تقيد بذلك لزم ان لا يأخذ مستحق شئ لان بيت المال في زماننا غير منظم وليس فيه بيوت مرتبة ولورد ما وجدته الى بيت المال لزم ضياعه لعدم صرفه الآن في مصارفه كما حرره في باب العشر من الزكاة فعلى هذا اذا اشترى جارية من الغنيمة فان كان ممن يستحق من المحس جازله صرفها الى نفسه بطريق استحقاقه من المحس وان لم يكن مستحقا منه وله استحقاق من غيره كالعالم الغنى ينبغي له ان يملكها لفقير مستحق من المحس ثم يشتريها منه او يملكه خمسه فقط ثم يشتريه منه لانه لو صرفها الى نفسه يبقى فيها المحس فلا يحل له وطؤها لكن قد يقال ان الغنيمة بعد الاحراز صارت مشتركة بين الغائبين واصحاب المحس وقد مر ان من مات بعد الاحراز يورث نصيبه ولكن لما جهلت اصحاب الحقوق وانقطع الرجاء من معرفتهم صار مرجعها الى بيت المال وانقطعت الشركة الخاصة وصارت من حقوق بيت المال كسائر اموال بيت المال المستحقة لعامة المسلمين استحقاقا لا بطريق الملك لان من مات وله حق في بيت المال لا يورث حقه منه بخلاف الغنيمة المحرزة قبل جهالة مستحقيها وتفرقهم فانها شركة خاصة وحيث صار مرجعها بيت المال لم يبق فيها حق المحس ايضا فلمن يستحق من بيت المال ان يملكها لنفسه هذا ما ظهروا وقدرت رسالة لحقق الشافعية السيد السهمودى قال فيها وقد كان شيخنا الوالد قد شري لى امة للتسرى فذا كسر شيخنا العلامة محقق العصر الجلال المحلى في امر الغنائم والشراء من وكيل بيت المال

مطلب

في وطء السراى في زماننا

مطلب

فيمن له حق في بيت المال وظفر بشئ من بيت المال

قوله ظفر بماله وجه الخ
هكذا بخطه ولعل الاصول
وظفر بمال وجه الخ اه
مصححه

فقال له شيخنا الوالد نحن نملكها بطريق الفطر مالنا من الحق الذي لا يصل اليه في بيت المال لان تلك الجارية على تقدير كونها من غنمة لم تقسم قسمة شرعية قد آل الامر فيها الى بيت المال لتعذر العلم بمسحتها فقال شيخنا المحلى نعم لكم فيه حقوق من وجوه اه وهذا موافق لما نقلناه عن الفقيه وعن البرازية والله سبحانه وتعالى اعلم

باب استيلاء الكفار

لما فرغ من بيان حكم استيلائنا عليهم شرع في بيان حكم استيلاء بعضهم على بعض وحكم استيلائهم علينا فتح وبه ظهرا من اضافة المصدر الى فاعله لالى مفعوله ايضا لانه هو ما فرغ من بيانه فاقهم (قوله على بعضهم بعضا) تبع في هذا التعبير صاحب النهر وصوابه بعضهم على بعض كما قال ح او اسقاط لفظ بعضا كما قال ط (قوله بدار الحرب) افاد اطلاقه انه لا يشترط الاحراز بدار المالك حتى لو استولى كفار الترك والهند على الروم و احرزوها بالهند ثبت الملك لكفار الترك ككفار الهند كما في الخلاصة قهستاني ونحوه في البحر و يأتي ما يؤيده لكن ذكر ابن كمال ان الاحراز هنا غير شرط وانما هو مخصوص في المسئلة الآتية وهي قوله وان غلبوا على امواتنا الخ على ما افصح عنه صاحب الهداية اه اى حيث اطلق هنا وقد بالاحراز في الآتية وذكر في الشرنبلالية مثل ما ذكره ابن كمال فتأمل (قوله لاستيلائه على مباح) اى فيملكه بمباشرة سبيه كالاحتطاب والاصطباد (قوله ولو سبي الخ) ذكر المسئلة بتعليقها في الدرر عن واقعات الصدر الشهيد ولم يذكر اموال اهل الذمة لانها كموالاتنا تملك بالاحراز وقوله من دارنا الظاهر انه احتراز عما لو حلق الذي بدار الحرب فسي منها ما لو دخل دارهم على نية العود فالظاهر انه لا يملك بالسبي لبقاء عهد الذمة فله حكمنا تأمل (قوله من ذلك السبي للكافر) فسر اسم الاشارة بما ذكر ليفيد انه راجع الى المسئلة الاولى دون مسئلة الذي لانهم اذا لم يملكوا الذي اذا سبوه لم يملكه منهم فاقهم (قوله اعتبارا بسائر املاكهم) اى كائنا ما كان باقى املاكهم وشمل ما اذا كان بيننا وبين المسيئين موادة لانا لم نقدرهم انما اخذنا ما اخرج عن ملكهم ولو كان بيننا وبين كل الطائفتين موادة كان لنا ان نشترى من السابن لما ذكرنا الا اذا اقتتلوا ابدارنا لانهم لم يملكوه لعدم الاحراز فيكون شراؤنا غدرا بالآخرين لانه على ملكهم وتعامه في البحر عن الفتح وقوله لم يملكوه لعدم الاحراز يدل على اشتراط الاحراز في المسئلة المارة كذا كرهنا * (تنبيه) في النهر عن منية المفتى اذا باع الحربى هناك ولده من مسلم عن الامام انه لا يجوز ولا يجبر على الرد وعن ابى يوسف انه يجبر اذا خاصم الحربى ولو دخل دارنا بأمان مع ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات اه اى لان في اجازه بيع الولد نقض امانه كافي ط عن الوالوجة (قوله ولو عبدا مؤمنا) وكذا الكافر بالاولى وكان الاولى التعبير بالقن ليخرج المذبر والكتاب وام الولد فانهم لا يملكونهم كما سيذكره المصنف ومثل العبد الامه كافي الدرر (قوله و احرزوها بدارهم) وياحق بها البحر الملح ونحوه كفازة ليس وراءها بلاد اسلام نقله بعضهم عن الحموى وفي حاشية ابى السعود عن شرح التظم الهاملى سطح البحر له حكم دار الحرب اه وفي الشرنبلالية قيل باب العشر سئل قارى الهداية عن البحر الملح أمن دار الحرب أو الاسلام اجاب انه ليس من أحد القليلين لانه لا قهر

باب استيلاء الكفار

على بعضهم بعضا او على امواتنا (اذا سبي كافر كافرا) آخر بدار الحرب واخذنا ما له ملكه لاستيلائه على مباح (ولو سبي اهل الحرب اهل الذمة من دارنا) يملكونهم لانهم احرار (وملكنا ما نجده من ذلك) السبي للكافر (ان غلبنا عليهم) اعتبارا بسائر املاكهم (وان غلبوا على امواتنا) ولو عبدا مؤمنا (و احرزوها بدارهم)

مطلب

فيما لو باع الحربى ولده

مطلب

يلحق بدار الحرب المفازة والبحر الملح

لاحد عليه اه قال في الدرالمستقى هناك لكن قدمنا في باب نكاح الكافر ان البحر الملح ملحق بدار الحرب **(قول له)** ما يكونها هو قول ملك واحد ايضا فيجل الاكل والوطء لمن اشتراه منهم كما في الفتح لقوله تعالى للفقراء المهاجرين سباهم فقراء فدل على ان الكفار ما كانوا أموالهم التي هاجروا عنها ومن لا يصل الى ماله ليس فقيرا بل هو ابن سبيل ولذا عطفوا عليهم في آية الصدقات وهذا مؤيد لما ورد من طرق كثيرة وان كانت ضعيفة تفيد هذا الحكم بلا شك كما أوضحه واطال وتحقيقه ابن الهمام **(قول له)** للاستيلاء الخ رد على الهدية حيث ذكر ان عند الشافعي لا يملكونها لان الاستيلاء محظور فلا يفيد الملك ولنا أن الاستيلاء ورد على مال مباح لان العصمة في المال انما ثبتت على منافة الدليل وهو قوله تعالى هو الذي خاق لكم ما في الارض جميعا فانه يقتضي اباحة الاموال وعدم العصمة لكنها ثبتت لضرورة تمكن المالك من الانتفاع فاذا زالت المكنة بالاستيلاء وتباين الدارين عاد مباحا كما كان اه موضعها من الغاية والفتح **(قول له)** لما ان الصحيح الخ حاصله ان هذا التعليل المار عن الهدية مبني على ان الاصل في الاشياء الاباحة وهو رأي المعتزلة والصحيح من مذهب أهل السنة ان الاصل فيها الوقف حتى يرد الشرع بل الوجه ان العصمة ثابتة بخلاف الشرع عندنا فلم تظهر العصمة في حقهم وعند الشافعي هم مخاطبون بالسرائع فظهرت العصمة في حقهم فلا يملكونها بالاستيلاء هذا حاصل ما في المنبع شرح الجمع اقول وفيه نظر من وجوه * الاول ان ما مر عن الهدية ليس مبني على ان الاصل الاباحة لان الخلاف المذكور فيه انما هو قبل ورود الشرع وصاحب الهدية انما ثبت الاباحة بعد ورود الشرع بمقتضى الدليل يعني أن مقتضى الدليل ابحاثها لكن ثبت العصمة بعارض وقد صرح بذلك في اصول البرزدي حيث قال بعد ورود الشرع الاموال على الاباحة بالاجماع ما لم يظهر دليل الحرمة لان الله تعالى أباحها بقوله جعل لكم ما في الارض جميعا * الثاني ان الكفار مخاطبون بالايمان والعقوبات سوى حد الشرب والمعاملات وانما الخلاف بالعبادات كما قدمناه اوائل الجهاد * الثالث ان قوله فلم تظهر العصمة في حقهم اي هو مباح اهم فيه رجوع الى القول بالاباحة كما فاده ط * الرابع أن نسبة الاباحة الى المعتزلة مخالف لما في كتب الاصول فني تحرير ابن الهمام المختار الاباحة عند جمهور الحنفية والشافعية اه وفي شرح اصول البرزدي للعلامة الاكمل قال أكثر اصحابنا وأكثر اصحاب الشافعي ان الاشياء التي يجوز ان يرد الشرع بأبحاثها وحرمتها قبل وروده على الاباحة وهي الاصل فيها حتى أبسح لمن لم يبلغه الشرع أن يأكل ماشاء واليه أشار محمد في الاكراه حيث قال أكل الميتة وشرب الخمر لم يحرم الا بالنهي فجعل الاباحة اصلا والحرمة بعارض النهي وهو قول الجبائي وابي هاشم واصحاب الظاهر وقال بعض اصحابنا وبعض اصحاب الشافعي ومعتزلة بغداد انها على الحظر وقالت الاشعرية وعامة اهل الحديث انها على الوقف حتى ان من لم يبلغه الشرع يتوقف ولا يتناول شيئا فان تناول لم يوصف فعله بحل ولا حرمة وقال عبدالقاهر البغدادي تفسيره لا يستحق نواها ولا عقابا واليه مال الشيخ أبو منصور اه وبسط ادلة الاقوال فيه **(قول له)** ويفترض علينا اتباعهم اي لاستنقاذ أموالنا ماداموا في دار الاسلام فان دخلوا دار الحرب لا يفترض

ما يكونها لا الاستيلاء
على مباح لما ان الصحيح
من مذهب اهل السنة ان
الاصل في الاشياء التوقف
والاباحة رأي المعتزلة بل
لان العصمة من جملة
الاحكام المشروعة وهم
لم يخاطبوا بها فقي في حقهم
مالا غير معصوم فيعابكونه
كما حققه صاحب الجمع
في شرحه ويفترض علينا
اتباعهم

مطلبه

في ان الاصل في الاشياء
الاباحة

والأولى الاتباع بخلاف المذاهب يقتصر إيمانهم مطلقا بغير عن الحيط وقوله مطلقا أي
 وإن دخلوا دار الحرب لكن ما لم يباغوا حصونهم كما قدمناه أول الجهاد عن الذخيرة **(قوله**
فإن أسلموا تقرر ملكهم) أي لا سبيل لأربابها عليها بغير عن شرح الطحاوي وعبد الشراح
 بالتقرر لأن ملكهم بعد الإحراز قبل الإسلام على شرف الزوال إذا غلبنا عليهم وهذا التعبير
 صريح ذكره هذه المسئلة في شرح قوله وإن غلبوا على أموال الخ ليعين أن قوله ملكوها أي
 ملكا على شرف الزوال والأول المناسب ذكرها عند قوله وملكنا ما وجد من ذلك الخ إن
 يقول الآن كانوا أسلموا لتقرر ملكهم تأمل **(قوله ما قبله)** أي قبل الإحراز **(قوله ما قبله)** أي
 قبل القسمة أو بعدها **(قوله فمن وجد ملكه)** الإضافة للعهد أي الذي يملكه الكفار فلو
 دخل في دارنا حربيا بأمان وسرق من مسلم طعاما أو متاعا وأخرجه إلى دارهم ثم اشتراه مسلم
 وأخرجه إلى دارنا أخذه مالكه بلا شيء وكذا لو باع عبد لهم ثم اشتراه مسلم كافي الحيط وغيره
 فيستان **(قوله كما حققه في الدرر)** أي إذا على ما وقع في شرح الجمع لمنصفه من حمل القسمة
 على القسمة بين الكفار حيث قال أنه يخالف جميع الكتب كالأحنفي على أولى الأبصار **(قوله**
بلا شيء) تفسير لقوله بجنا **(قوله ما قبله)** أي قيمته يوم أخذنا العاقم فيستان وفيه أيضا العاقمات
 المالك لا سبيل لوارثه لأن الخيار لم يورث اه أي لانه بخير بين أخذه بالقيمة وتركه لكن نقل
 الساماني عن الحانية لومات المأسور منه بعد إخراج المشتري من العدو لورثته أخذه على
 قول محمد لألبعض الورثة وعن أبي يوسف ليس للورثة أخذه * (تنبيه) * في الشربلية
 عن الجوهره لو كان عبدا فأعتقه من وقع في سهمه نفذ عتقه وبطل حق المالك وإن باعه أخذه
 مالكه بآمن وليس له نقض البيع **(قوله جبرا للضررين الخ)** لأن المالك القديم يتضرر بزوال
 ملكه عنه بالرضا ومن وقع العين في نصيبه يتضرر بالأخذ منه بجنا لانه استحقه عوضا عن
 سهمه في الغنيمة فقلنا بحق الأخذ بالقيمة جبرا للضررين بالقدر الممكن وقبل القسمة المالك فيه
 للامانة فلا يصيب كل فرد منهم ما يبالي بقوة فلا يتحقق الضرر اه درر **(قوله ولو قبلها الخ)**
 مكرر بما قبله **(قوله الذي اشتراه)** الضمير المستتر عائد إلى تاجر لانه وإن تأخر في اللفظ لكنه
 مقدم في المعنى لانه في جواب الشرط فإن التقدیر ولو اشتراه منهم تاجر أخذه بالآمن الذي
 اشتراه به **(قوله وبالقيمة لو اتهمه منهم)** لانه ثبت له ملك خاص فلا يزال إلا بالقيمة بغير وفيه
 إشارة إلى انه لو تذا لافائدة في أخذه كإمرا **(قوله أو ملكه بعقد فاسد)** أي فانه يأخذه بالقيمة
 لو قبلها **(قوله ليس للمالك أخذه)** أي بالحرر والخزير بل يأخذه بقيمة نفسه كفاقه في النهر عن
 السراج الوهاج وحيث لا معنى للاستدراك بل كان عليه أن يقول أو ملكه بعقد فاسد
 كالوشراء بخمر أو خنزير اه ج قلت لكن صاحب السراج قل في الجوهره وإن اشتراه
 بخمر أو خنزير أخذه بقيمة الحر وإن شاء تركه اه إلا أن يحمل هذا على ما إذا كان المبيع مثليا
 وماف السراج على ما إذا كان قيميا تأمل ولقد كره له أخذه بقيمة الخنزير والظاهر أن يحمل
 قيمة الخنزير قائمة مقام المبيع لا مقام الخنزير كاذكروه في الشبهة فيما لو اشترى دارا بخنزير
 وشفعها مسلم بأخذها بقيمة الخنزير وتكون قيمة مقام الدار تأمل **(قوله وكذا لو اشتراه الخ)**
 أي ليس. لكنه أخذه وهذا بعيد لقول ابن وابن ابن **(قوله فلو أو قل قدرا)** كذا لو كان

فإن أسلموا تقرر ملكهم
 (وإن غلبنا عليهم) أي بعد
 ما حاربوا وهايدارهم إياهم
 فهي للملكها بجنا مطلقا
 (من وجد ملكه قبل
 القسمة) بين المسلمين
 لأن الكفار كما حققه
 في الدرر (فهو له بجنا)
 بلا شيء (وإن وجدته
 بعدها فهو له بالقيمة) جبرا
 للضررين بالقدر الممكن
 (ولو) كان ملكه (مثليا فلا
 سبيل له عليه بعدها) اذ لو
 أخذه أخذه بمثله فلا ينفد
 ولو قبلها أخذه بجنا كإمرا
 (وبالآمن) الذي اشتراه به
 (لو اشتراه منهم تاجر) أي
 من العدو وأخرجه إلى
 دارنا بقيمة العرض لو
 اشتراه وبالقيمة لو اتهمه
 منهم زاد في الدرر أو ملكه
 بعقد فاسد لكن في البحر
 شراء بخمر أو خنزير
 ليس للمالك أخذه باتفاق
 الروايات وكذا لو شراء
 بمثله نسيئة أو بمثله قدرا
 ووصفا بعقد صحيح أو فاسد
 لعدم الفائدة فلو باع قدرا

اتاجر اشترى قفيز برصصف قفيز منه **(قوله)** او اردو صفا) كان الشترى قفيز اجيد البارد منه وكذا لو بالعكس **(قوله)** وليس بر بالانه قد علم) اى لا عوض وهذا راجع الى قوله فلو اقبل قدرا اما الارد اوصاف بعد القتال في القدر لا يتوهم كونهما لان جيدها ورديها سواء **(قوله)** ون وصلية) اى واصلة ما بعدها بما قبلها بالشرطية **(قوله)** فقا عينه) المتناسب ان يرسم فقا بآباء مينا للمجهول وصورة النسبة اذا اخذ الكفار عبدا ودخلوا به دار الحرب فاشترى ادم رجل واخرجه الى دار الاسلام ففتحت عنه واخذت رشا فان المولى يأخذه بالخن الذي اخذه به الشترى من العدو ولا يأخذ الارش لان الملك فيه صحيح فكان الارش حاصل في ملكه ولو اخذه فاما يأخذه بمنته لان الارش درهم او دنانير وتماه في العناية **(قوله)** او فقاها المشتري) اشار به الى قول البحر انه لا فرق في الناقى بين ان يكون المشتري او غيره **(قوله)** لان الاوصاف الخ) اى والعين كالوصف لان بها يحصل وصف الاعزاز وقد كانت في ملك صحيح فلا يقابلها شيء منه والعقر كالارض نهى **(قوله)** والقول المشتري الخ) لانه ينكر استحقاق الاخذ بما يدينه المالك القديم كالشترى مع الشفيع **(قوله)** لان البيعة مينة) اى مظهرة وهو علة لنقد وهو اما عند وجود البرهان من احدها فيقبل لان الخ **(قوله)** ايضا) اى كان بينه المالك تقبل اذا برهن وحده كاعلم بما قبله **(قوله)** خلافا للثاني) فان البيعة عنده بيعة المشتري ولا يخفى ان الاوجه الاول لان البيعة لا يثبت خلاف الظاهر والظاهر مع من يكون القول قوله وهو المشتري فيينة المالك اقوى لاثباتها خلافا هذا ما ظهر لي فافهم **(قوله)** وان تكرر الاسر والشراء قيد بالتكرار لان مشتري الاول لو وهبه كان لمولاه اخذه من الموهوب له بقيته كما لو وهبه الكافر لمسلم فتح **(قوله)** لو اردد الاسر على ماله) اى على ملك المشتري الاول فكان الاخذ له حتى لو ابى ان يأخذه لم يلزم المشتري الثاني اعطاه الاول فتح **(قوله)** ثم يأخذ المالك القديم) اى ثم بعد اخذ المشتري الاول من المشتري الثاني اذا اراد ان يملك الاول ان يأخذه من المشتري الاول يأخذ بالثنتين **(قوله)** وقبل اخذ الاول) الظرف متعلق بما بعده وهو قوله لا يأخذه القديم قال في التهر اى لا يأخذه المالك القديم من الثاني ولو كان الاول غائبا او حاضرا ابى عن اخذه لان الاسر ما ورد على ملكه **(قوله)** كى لا يضيع الثمن) اى على المشتري الاول **(قوله)** ومدينا) ظاهر في المدبر المطاق اما التقيد فهل يملكونه او لا في تعليل المنصف بأن الاستيلاء انما يكون سببا للمالك اذا لاقى محلا قابلا للمالك اشارة الى ملكهم المتقدم نبالة **(قوله)** فياخذ ماله) ولو في تاجر اشتراه منهم او واحد من العسكر نهى **(قوله)** تؤدي قيمته) اى لمن وقع في سهمه **(قوله)** وتلك عليهم جميع ذلك) فلو اهدى ملكهم لمسلم هدية من احرارهم ملكه الا اذا كان قرابة له ولو دخل دراهم مسلم بأمان ثم اشترى من احدهم ابنه ثم اخرجته الى دارنا فقهر املاكه وهل يملكه في دراهم خلاف والصحيح لا كما في المحيط وفيه اشعار بان الكفار في دراهم احرار وليس كذلك فانهم ارقاء فيها وان لم يكن ملك لاحد عليهم على ما في المستصفى وغيره فبهتاني ملخصا درمتمى قلت لكن قدما في المتق ان افراد يكونهم ارقاء اى بعد الاستيلاء عليهم اما قبله فهم احرار لما في الظهير بولو قال لعبد نسبك حرا واصلات حر ان علم انه سى لا يعتق والاعتق قال وهذا دليل على ان اهل الحرب احرار اه وامد في المحيط

_____ 12. 3

ثُمَّ قَوْلُهُمْ إِنَّ أَهْلَ الْحَرْبِ
أَرْقَاءُ

قوله وأخذ غيره بالخن بجناحه كما روي في الشرح بالخن فقط ٣٤٠ بدون زيادة كلمة بجناحه ولعله سقط من

قائه لفظة لا قبل بقوله بجناحه
سهوا تأمل اه مصححه

٣ مطلب

إذا شري المستأمن عبدا
ذميا يجبر على بيعه

(ولوندا اليهم دابة ملكوه)

لتحقق الاستيلاء اذ لا يد
للعجماء (وان أبق اليهم
قن مسلم فأخذه قهرا
(لا) خلافا لهما لظهور
يده على نفسه بالخروج
من دارنا فلم يبق محلا
للمالك (بخلاف ما إذا أبق
اليهم بعد ارتداده فأخذه)
ملكوه اتفاقا (ولو أبق
ومعه فرس أو متاع فاشترى
رحل) ذلك (كله منهم
أخذ) للمالك (العبد بجناحه)
لما رآهم لا يملكونه (و)
أخذ (غيره بالخن) لانهم
ملكوه (وعتق عبد مسلم)
أو ذمى لانه يجبر على بيعه
أيضاً زامياً (شراء مستأمن
ههنا وأدخله دارهم)
أقامة لتباين الدارين مقامه
اعتاق كما لو استولوا عليه
وأدخلوه دارهم فأبق منهم
أي لا يبد بالمتأمن لانه لو
شراء حربى لا يعتق عليه
اتفاقا مانع حق استرداده
نهر (كعبد لهم سلم ثمة بجناحه) الى دارنا

دليل عليه أيضا (قوله ولوندا) أي نفر من ب ضرب مصدر ما تدود في البحر عن المغرب
(قوله اذ لا يد لعجماء) أي للذمى لكونها لا تعتق (قوله وان أبق اليهم قن الخ) أي سواء كان المسلم
أو ذمى قيد بقوله اليهم لو أخذوه من دارنا - ملكوه اتفاقا بقوله مسلم احترازا عن
المرد كما يأتي وفي العبد الذمى إذا أبق قولان كفي الفتح وبقوله قهرا الماني شرح الوقاية من
ان الخلاف فيها إذا أخذوه قهرا وقيدوا ما إذا لم يكن قهرا فلا يملكونه اتفاقا نهر (قوله لا)
أي لا يملكونه فيأخذ المالك القديم بلا شيء سواء كان موهوبا منهم لذمى أخرجه أو اشترى
أو مفتوما لكن لو أخذه بعد القسمة يعوض الامام المأخوذ منه من بيت المال وتماغه في الفتح
(قوله لظهور ريدته على نفسه) لانه آدمى مكلف له يدعى نفسه وانما سقط اعتبار ريدته لتمكين المولى
من الانتفاع وقد زالت يد المولى بمجرد دخوله دار الحرب فظهرت يد العبد على نفسه وصار
معصوما بنفسه فلم يبق محلا للمالك بخلاف ما إذا أخذوه من دارنا لان يد المولى قائمة حكما لقيام
يد اهل الدار وتماغه في الفتح (قوله ملكوه اتفاقا) لعدم اليد والعصمة ط (قوله وأخذ غيره
بالخن بجناحه) أي عند الامام وعندها بالخن أيضا اعتبار الحالة الاجتماع بالانفراد ولا تكون يده
على نفسه مانعة من استيلاء الكفار على مامعه لقيام الرق المانع للمالك بالاستيلاء كغيره بخر
ونظرفيه في الفتح بأن ملكهم مامعه لا باحته وانما يصير مباحا اذا لم تكن عليه يد لاحد وهذا
عليه يد العبد (قوله وعتق عبد مسلم) أي عنداني حيفة ومثله ما لو سلم في يده كافي العناية
(قوله لانه) أي المستأمن يجبر على بيعه أي عبد الذمى الذي شراء ولا يمكن من ادخاله
دار الحرب كافي الزامى عن النهاية عن الايضاح (قوله اقامة لتباين الدارين الخ) هذا وجه
قول الامام وقولا لا يعتق لان الازالة كانت مسدقة بطريق معين وهو البيع وقد انقطعت
ولا يالجبر عليه بقي في يده عبدا وله ان يخلص المسلم عن ذل الكافر واجب فيقام الشرط
وهو تباين الدارين مقام العلة وهو الاعتاق تخليصا له كما بقاء مضي الثلاث حيض مقام
التفريق فيما إذا أسلم أحد الزوجين في دار الحرب ابن كمال (قوله كما لو استولوا عليه الخ)
ذكر هذا الفرع في الدرر لكن ذكر في البرازية وكذا في التناخانية عن الملتقط عبد اسره
اهل الحرب والحنقه بدارهم ثم أبق منهم يرد الى سيده وفي رواية يعتق اه وظاهره ان
المرجح عدم العتق وهو ظاهر لان سيده المسلم له حق استرداده كما بوضحه ما يأتي عقبه
(قوله قيد بالمستأمن الخ) عبارة النهر هكذا قيد بشراء المستأمن لان الحربى لو اسر العبد
المسلم وأدخله داره لا يعتق عليه اتفاقا للمانع عنده من عمل المقتضى عمله وهو حق استرداد
المسلم اه وبه يظهر ماني عبارة الشارح من الحال (قوله مانع حق استرداده) الاضافة
بيانية أي مانع هو حق استرداد المولى المسلم عبده وحاصله الفرق من جهة الامام بين هذه
المسئلة وما قبلها وهو ان كلامنا فيمن ملكه الحربى في دارنا ووجب ازالته عن ملكه وهنالم
يملكه قبل ادخاله دارهم فكان للمولى حق استرداده فلو اعتنقه على الحربى حين احضره ابعثنا
حق استرداد المسلم اليه جريا فكان ذلك مانعا من عمل المقتضى عمله أي من تأثير تباين الدارين في
الاعتاق (قوله كعبد لهم سلم) أي كعبت عبداه وهذا على قوله خلافا ليه (قوله سلم ثمة) أي
في دار الحرب وهو قيد الذي اذ لو خرج مرارعا لمولاه فأسلم في دارنا فالحكم كذلك بخلاف

(ما)

ما اذا خرج بأذن مولاه او بأمره حاجة فأسلم في دارنا فان حكمه ان يبيعه الامام ويحفظ ثمنه لمولاه الحربي بخر **(قوله)** اوالى عسكرنا ثمة لا يعلم فيه خلاف بين اهل العلم فتح **(قوله)** و اشتراه مسلم الخ اى يعق حلاقا لهما لان قهر مولاه زال حقيقة بالبيع وكان اسلامه بوجوب ازالة قهره عنه الا انه تعذر الخطاب بالازالة فقيم ماله اثر في زوال الملك مقام الازالة بخر **(قوله)** او عرضه على البيع الخ لانه ما عرضه فقد رضى بزوال ملكه فتح **(قوله)** في هذه التاسع (صور) اقول بل هي احدى عشرة صورة الا ان العبد الذى اشتراه المستأمن وادخله دارهم اما مسلم او ذمى وقوله كانوا استولوا عليه اى على العبد المسلم او الذمى اه ح قلت مسألة الاستيلاء قد علمت ما فيها نعم زاد مسئلتها لو خرج مراغما لمولاه **(قوله)** ولولا لاه احد عليه الخ عزاه في الدرر الى غلاة البيان عن شرح الطحاوى واعترض بان الذى في شرح الطحاوى ولا يثبت ولولا العبد الخارج اليها مسلما لاحد لان هذا عتق حكمى اه فقد خضع بالخارج اليها قالت لكن العذر لمصاحب الدرر ان العتق حكمى في الكل فالظاهر عدم الفرق **(قوله)** لو قل الحربى الخ الذى تقدم من المسائل صح فيه العتق بلا عتاق وهذه بالعكس لان العتق لم يصح فيها مع صريح العتاق والمراد بالحربي من كان مشؤوه دار الحرب سواء اسلم هناك او بقى على حربيته احتراز عن مسلم دخل دار الحرب فاشتري عبدا حرييا فاعتقه فلا يستحسن انه يعتق بالانحالة وله الولاء كما حرره اول باب العتق فراجمه **(قوله)** اخذنا بيده اى لم يخل بيده **(قوله)** لا يعق عند أبى حنيفة حتى لو اسلم والعبد عنده فهو ملكه وعندها يعق لصدور ركن العتق من اهله بدليل صحة عتاقه عبدا مسلما في دار الحرب في محله لكونه مملوكا **(قوله)** لانه معق ببيانه اى بتصريحه بلسانه مسترق ببيانه اى بيده وهذا وجه قول الامام قل الزبلى وهذا لان الملك كاي زول يثبت باستيلاء جديد وهو اخذه له بيده في دار الحرب فيكون عبدا بخلاف المسلم لانه ليس بمحل التملك بالاستيلاء اه والله سبحانه اعلم

باب المستأمن

بكسر الميم اسم فاعل بقرينة التفسير ويصح بالفتح اسم مفعول والسين والتاء للضرورة اى من صار مؤمنا أفاده ط **(قوله)** دار غيره المراد بالدار الاقليم المختص بقهر ملك اسلام او كفر لا ما يشمل دار السكنى حتى يردانه غير مانع فافهم **(قوله)** حرم تعرض لشيء الخ (شمل الشيء) أمته المأمورة لانها من املاكهم بخلاف زوجته وام ولده ومدرته لعدم ملكهم لهن وكذا ما اسروه من ذرارى المسلمين فله تخليصهم من ايديهم اذا قدر أفاده في البحر (تبيته) في كافي الحاكم وان بايعهم الدرهم بدرهمين نقدا او نسيئة او بايعهم بالتمر والحنزير والميتة فلا بأس بذلك لان له ان يأخذ اموالهم برضاهم في قولهما ولا يجوز شيء من ذلك في قول أبى يوسف اه **(قوله)** اذا المسلمون عند شروطهم لانه ضمن بالاستئمان ان لا يتعرض لهم والغدر حرام الا اذا غدر به ملككم فاخذتماله او حبسه او فعل غيره بعلمه ولم يمنعه لانهم هم الذين نقضوا العهد بخر (فلو اخرج الخ) تفريع لكون الملك حراما على حرمة التعرض كما اشار اليه بقوله لا تغدر فافهم **(قوله)** فيصدق به (لحصوله بسبب محذور وهو الغدر حتى لو كان جارية لا يخل له وطؤها ولا لا يشتري منه بخلاف المشتراه شراء فاسدا فان حرمة وطئها على المشتري

اوالى عسكرنا ثمة واشتراه مسلم او ذمى او حرى ثمة او عرضه على البيع وان لم يقبل المشتري بخر (او ظهرنا عليهم) في هذه التسع صور يعق العبد بلا عتاق ولولا لاه احد عليه لان هذا عتق حكمى درر وفي الزبلى لو قال الحربى لعبد اخذنا بيده انت حر لا يعق عند أبى حنيفة لانه معق ببيانه مسترق ببيانه **باب المستأمن**

اى الطالب للامان (هو) من يدخل دار غيره بامان) مسلما كان او حربيا (دخل مسلم دار الحرب بامان حرم تعرضه لشيء) من دم ومال وفريق (منهم) اذا المسلمون عند شروطهم (فلو اخرج) اليها شيئا ملكه (ملكها حراما) للغدر فيصدق به وجوبا

(قوله) سقوط القود أي في العمد لأنه لا يمتنع من ان يقاتل العدو إلا بجمعه لا بجمعه دون الامم
وجامعة المسلمين ولم يوجد ذلك في دار الحرب (قوله) تأخذ أي كسقوط اخذ لوزني اوسرق
لعدم الولاية (قوله) فيها أي في العمد والخطأ (قوله) تعذر الصيانة مثله لقوله في ماله
أي لا على العاقلة لأن وجوب الدية على العاقلة بسبب تركهم صيانتها عن القتل ولا قدرة لهم
عليها مع تبين الدارين وهذا في الخطأ فكان ينبغي ان يزيد ولان العوائل لاتعتل العمد (قوله)
لاطلاق النص هو قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فحرير رقبته مؤمنة بالاتقييد بدار الاسلام
او الحرب درر (قوله) صر أي من اطلاق النص (قوله) ولا شيء في العمد اصلاً أي لا كفارة
لانه لا تجب في العمد غنماً ولا قود لما ذكره وهذا عنده وقالوا في الاسيرين الدية في الخطأ
والعمد وتماه في البحر (قوله) لانه بالاسر الخ بيان للفرق من جهة الامام بين المستأمنين
والاسيرين وذلك ان الاسير صار تبعاً لهم بالقتل حتى صار مقبلاً باقامتهم ومسافراً بسفرهم
كعبد المسلمين فاذا كان تبعاً لهم فلا يجب بقتله دية كاصله وهو الحربي فصار كالمسلم الذي
لم يهاجر اليه وهو المراد بقوله كقتل مسلم من اسلم ثمه أي في دار الحرب فانه لا يجب بقتله الا
الكفارة في الخطأ لانه غير مقوم اعدام الاحراز بالدار فكذا هذا لبطان الاحراز الذي كان
في دارنا بالتبعية لهم في دارهم واما المستأمن فغير مقهور لا يمكن خروجه باختياره فلا يكون
تبعاً لهم وتماه في الزباني (قوله) فسقطت عصمته المقومة هي ما توجب المال او القصاص
عند التعرض للمؤمنة ما توجب الاثم والاولى ثبت بالاحراز بالدار كعصمة المال لا بالاسلام
عندنا فان الذي مع كفره يتقوم بالاحراز والثانية بكونه آدمياً لانه خلق لاقامة الدين ولا
يمكن من ذلك الابصمة نفسه بأن لا يتعرض له احد ولا يباح قتله الا بعرض أفاده الزباني
(قوله) كقتل مسلم اسيراً افادان تصوير المسئلة بالاسيرين غير قيد بل المعبر كون المقتول
اسيراً لان الناطق كون المقتول صار تبعاً لهم بالقتل كما علمت سواء كان القتلى مثله او
مستأناً فلو كان بالعكس بان قتل الاسير مستأناً فإظهار انه كقتل احد المستأمنين صاحبه
كأخيه ح (قوله) ولو ورثته مسلمون ثمه) كذا في غالب النسخ وكان حقاً يقول مسلمون لانه
خير كان المقدرة بعدلو وفي بعض النسخ المسلمون فهو صفة لورثته وخبر كان قوله ثمه والله
سبحانه اعلم

فصل في استئمان الكافر

(قوله) لا يمكن حربي مستأمن الخ) قيد بالمستأمن لانه لو دخل دارنا بلا امان كان ومعه
فيما ولو قال دخلت بأمان الا ان يثبت ولو قال انا رسول الملك فلو معه كتاب علامة تعرف كان
آناً ولو دخل الحرم فهو في عنده وقال لا يؤخذ ولكن لا يطم ولا يسقى ولا يؤذى ولا يخرج
ولو قال مسلم انا آمنتم لم يصدق الا ان يشهد رجلان غيره وسواء اخذ قبل الاسلام او بعده
عند الامام وقالوا ان أسلم قبله فهو حر ولا يختص به الاخذ عنده وظاهر قولهما انه يختص
به اهما خلاصاً من الفتح والبحر وقدمنا بعضه قبل باب المغنم قال الرمي ويؤخذ مما ذكر جواب
حادثة الفتوى وهو انه يخرج كثيراً من سفن اهل الحرب جماعة منهم الاستقاء من التهر
التي بالسواحل الاسلامية فيقطع فيهم بعض المسلمين فيأخذها أي فيكون فيأخذ الجماعة المسلمين

* (فصل في استئمان الكافر)

(لا يمكن حربي مستأمن
فينا سنة)

للإبصار عيناً به وعو.
عائلاً (وقيل له) من قبل
الأمه (ن قت سنة) قيد
الغنى خوز وقت مادونها
كشهر وشهرين در ركن
ينهى ان لا يحقه ضرر
بتقصير امه جد فتح
(وضعا عايت خيرة فان
مكت سنة) بعد قوله (فيو
ذمى) تهر استون ان قول
الامه له ذمت شرط لكونه
ذمى فلو اقمته اوستين
قبل القول فليس بذى
وبه صرح العنبي وقيل
نعوه حزمه في الدرر قل
في الفتح والاول اوجه
(ولا جزية عيه في حول
امكت الا بشرط اخذه
منه فيه و) اذا صار ذميا
(يخرى القصاص بينه
وبين اسلم ويضمن المسلم
قيمة حمزه وخزيرد
المنه وتحب الدية عليه
قله خطأ وبجس كس
الاذنى عنه

مفصلاً

في احكام المسلمين قل ان
يسير ميا

عند الامه وفي كونه بخمس عنه روايتان كقدمناه قبل الامم (قوله) لا يبصر عيناً به (الح)
عين هو الجالسوس و هو من يغير على الامر و جمع عنوان غنية عن الرمي هذه العنة
تتأذى بخمرة تمكبه سنة لا يسطر وضع الجزية عليه ان هو اقامها ثم لم اه (قوله) من قبل
الامه (ي) او شبه ط (قوله) قيد تقي (اي بالنسبة الاقل لا الاكثر فلا يجوز تعديدا اكثر من
سنة بقرينة قوله السابق لا يكتسب ط (قوله) وقيل له (اي يكون ذميا والاول ابدال ه بالا
اي لا يكون شرط (قوله) وبه حزمه في الدرر (اي نقلا عن النهاية عن المبسوط لكن عبارة
المبسوط ينهى الامه ان يتقدم اليه فيأمره الى ان قل وان لا يتقدم له مدة فاعتبر الحول قل
في الفتح وليس بالامه (ي) لا يترى من هذا ان قول الامه له ذمت غير شرط فانه يصدق بقوله له
ان قت طويلا فمعت من تعود فان دمه سنة منه من تعود وفي هذا اشتراط التقدم غير
انه لم يوقت له مدة خاصة ووجه لا يترى حتى يتقدم اليه ه وقوله في البحر والتهر وحده
انما في المبسوط غير صريح في عدم الاشتراط فلا يفتى بتصريح العنبي لا بشرط وهو مبشّر
به قول بهدية لاه لما اقم سنة بغير تقدير الامه (الح) وبه يستغنى عن قول السعدية فاعل
فيه روايتان ففيه وعابه فيبدء المدة من وقت التقدم لا من وقت المدخول (قوله) لا جزية
عيه في حول امكت (لانه اذا صار ذميا بعد فتح في الحول اتاى بخر (قوله) لا بشرط
اخذ منه فيه (اي في الحول اي ان قل له ان اقت حولا اخذت منك الجزية فتح (قوله) اذا
صار ذميا يخرى القصاص (ح) المد قبل صيرورته ذميا فلا يقص بقله عمدا بل الدية قل في
شرح السير الاصل انه يجب على الامه نفقة المستأمن ماداموا في دارنا فكان حكمه كاهل
الذمة الا انه لا يقص على مسلم وذمى يقتل مستأمن ويقص من مستأمن يقتل مثله
ويستوفيه وارثه ان كان معه وذكر ايض ان المستأمن في دارنا اذا ارتكب ما يوجب عتوبة
لا يقص عليه لامافيه حتى العمد من قصاص او حد قدفى وعند ابن يوسف يقام عليه كل ذلك
الا حد احقر كاهل الذمة ولو اقم عبد المستأمن اجبر على بيعه وذمته يخرج به ولو دخل مع
مرأته ومعها اولاد صغار فقتل احدها او صار ذميا فقتلوا سبعة له بخلاف الكبير ولو
ان اشتهاء التبعية بالسوء عن قتل ولا يبصر الصغير تبعاً لآخيه او عمه او جده ولو الاب ميتا
في طهر الرواية وفي رواية الحسن يبصر مسلماً باسلام جده والتصحیح الاول ادل صار مسلماً
باسلام احد الادنى لصار مسلماً باسلام الأعلى فيلزم الحكم بالردة بكل كافر لانه اولاد آدم
ولو احب عليهم السلام ولو اُسيد في دارنا وله اولاد صغار في دارهم لم ينعوه الا اذا خرجوا الى
دارنا قل موت ايجه اه واحصه وسنذكر عنه ان تبعية الصغير ثابت وان كان ممن يعبر عن
نفسه وذكر في موضع آخر ان المستأمن لو قتل مسلماً ولو عمدا او قطع الطريق او تخس
اختا لا قتل به اليه اوزنى تسليمة اذ ذمته كرها او سرق لا يأنقض عهده اه ما يحصا
ومادته من مستأمن في دار قل يبصر ذميا حكمه حكمه يرمى الا في وجوب القصاص
لذمته وعندنا من حدته عقوبات غير ما فيه حتى العمد وفي اخذ ما شئ منه العشر وقدمنا

قبل هذا الباب انه التزم امر المسلمين فيما يستقبل اقول وعلى هذا فلا يحل اخذ ماله بعقد فاسد بخلاف المسلم المستأن في دار الحرب فان له اخذ ماله برضاهم ولو برضا اوقار لان ماله مباح لنا الا ان الغدر حرام وما أخذ برضاهم ليس غدرا من المستأن بخلاف المستأن منهم في دارنا لان دارنا محل اجراء الاحكام الشرعية فلا يحل لمسلم في دارنا ان يعقد مع المستأن الا ما يحل من العقود مع المسلمين ولا يجوز ان يؤخذ منه شيء لا يلزمه شرعا وان جرت به العادة كالذي يؤخذ من زوار بيت المقدس كاقدمانه في باب العاشر عن الحبر الرمي وسياق تمامه في الجزية وبما قررناه يظهر جواب ما ذكر السئوال عنه في زماننا وهو انه جرت العادة ان التجار اذا استأجروا مراكبا من حربي يدفعون له أجرته ويدفعون ايضا مالا معلوما لرجل حربي مقيم في بلاده يسمى ذلك المال سوكرة على انه مهما هلك من المال الذي في المركب بحرق او غرق او نهب او غيره فذلك الرجل ضامن له بمقابلة ما يأخذه منهم وله وكيل عنه مستأن في دارنا يقيم في بلاد السواحل الاسلامية بأذن السلطان يقبض من التجار مال السوكرة واذ هلك من ماله في البحر شيء يؤدى ذلك المستأن للتجار بدله تماما والذي يظهر لي انه لا يحل للتاجر اخذ بدل الهالك من ماله لان هذا التزام مالا يلزم فان قلت ان المودع اذا أخذ أجره على الوديعة يضمها اذا هلكت قلت مستثناة ليست من هذا القليل لان المال ليس في يد صاحب السوكرة بل في يد صاحب المركب وان كان صاحب السوكرة هو صاحب المركب يكون اجرا مشتركا فخذ أجره على الحفظ وعلى الحمل وكل من المودع والاجير المشترك لا يضمن الا يمكن الاحتراز عنه كال موت والغرق ونحو ذلك فان قلت سياتي في قبيل باب كفالة الرجلين قال لا بأس لك هذا الطريق فانه آمن فسلمك وأخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا وأخذ ماله فأنما ضامن ضمن وعلة الشارح هناك بأنه ضمن الغار صفة السلامة للمغرور نصا اه اى بخلاف الاولى فانه لم ينص على الضمان بقوله فأنما ضامن وفي جامع الفصولين الاصل ان المغرور انما يرجع على الغار لو حصل الغرور في ضمن المعاوضة اضمن الغار صفة السلامة للمغرور فصار كقول الطحان لرب البر ابعه في الدلو فجعله فيه فذهب من الثقب الى الماء وكان الطحان عالما به يضمن اذ غره في ضمن العقد وهو يقتضى السلامة اه قلت لا بد في مسألة التفرير من ان يكون الغار عالما بالخطف كما يدل عليه مسألة الطحان المذكورة وان يكون المغرور غير عالم اذ لاشك ان رب البر لو كان عالما بنقب الدلو يكون هو المضيع ماله بأختياره واقتضى المغرور بانى عن ذلك لغة لما في القاموس غره غرا وغرور فهو مغرور وغرير خدعه او طمعه بالباطل فاغتر هو اه ولا يخفى ان صاحب السوكرة لا يقصد تفرير التجار ولا يعلم بمحصول الفرق هل يكون ام لا واما الخطر من اللصوص والقطاع فهو معلوم له وللتجار لانهم لا يعملون مال السوكرة الا عند شدة الخوف طمعا في أخذ بدل الهالك فلم تكن مستثناة من هذا القليل ايضا نعم قد يكون للتاجر شريك حربي في بلاد الحرب فيعقد شريكه هذا العقد مع صاحب السوكرة في بلاده ويأخذ منه بدل الهالك ويرسله الى التاجر فالظاهر ان هذا يحل للتاجر أخذه لان المقدار فاسد جرى بين حربيين في بلاد الحرب وقد وصل اليه ماله برضاهم فلا مانع من أخذه وقد يكون التاجر في بلادهم فيعقد معهم هناك ويقبض البذل في بلادنا او بالعكس ولا شك انه في الاولى

مطلب

ما يؤخذ من التصاري زوار
بيت المقدس لا يجوز

مطلب

مهم فيما يفعله التجار من دفع
ما يسمى سوكرة وتضمن
الحربي ما هلك في المركب

حصل به حصة في البلاد لا تقضى للتأجير بالبدل وان لم يحصل حصاه دبرع به البلد
وكيله المستأمن هنا يحل له اخذه لان العقد الذي صدر في بلادهم لاحكم له فيكون قد اخذ مال
حربي رضاه واما في صورة العكس بأن كانا لعقد في بلادنا والقبض في بلادهم فالظاهر انه
لا يحل اخذه ولو رضاه الحربي لا يثبت على العقد الفاسد الصادر في بلاد الاسلام فيعتبر حكمه
هذامناطهر في تحرير هذه المسئلة فاقضه فانك لا تحمد في غير هذا الكتاب **(قوله)** وتحرر
غيبته كاسل) لانه بعقد الذمة وجب له مالنا فاذا حرمت غيبة المسلم حرمت غيبته بل قلوا ان ظلم
الذي اشد **(قوله)** ويأخذوه بيينة) في بعض النسخ وبأخذونه وهو المناسب لعدم ما يقتضي
حذف النون **(قوله)** ولو من اهل الذمة الخ) قال في الفتح فان اقاموا بيينة من اهل الذمة قبلت
استحسانا لا يهيم لا يكتسبهم اذ متهمان المسلمين لان انسابهم في دار الحرب لا يعرفها المسلمون فصار
كشهادة النساء فيما لا يطعن عليه الرجال فاذا قالوا لانهم له وارثا غيرهم دفع اليهم ائمال واخذ
منهم كغنائما يظهر في ائمال من ذلك قيل هو قولهما لا قول ابى حنيفة كفى المسلمين وقيل بل
قولهم جميعا ولا يقبل كتاب ما كتبهم ولو ثبت انه كتابه اه اى لان شهادته وحده لا تقبل
فكتابه بالاولى **(قوله)** بعد الحول) اى بعد المدة التي عينها له الامام حولا او اقل او اكثر **(قوله)**
كأبيده الاطلاق) كذا بحثه في البحر وسببه في النهر وهذا ظاهر ان خيف عدم عوده والا فلا
كأبيده التعليل الآتى **(قوله)** لان عقد الذمة لا ينقض) لكونه خلفا عن الاسلام بحر
وعبرة الزبلى لان في عوده ضررا بالمسلمين بعوده حربا علينا وبثوابه في دار الحرب وقطع
الجزية اه ولا يخفى ان المفهوم منه ان المراد بالعود للحاق بدارهم بالارجوء **(قوله)** ومفاده
منع الذمى ايضا) كذا في النهر وهو مصرح به في الفتح حيث قال وتثبت احكامه الذمى
في حقه من منع الخروج الى دار الحرب الحقات والمراد الخروج على وجه التحريم اذ لو خرج
تجارة مع امن عوده عادة لا يمنع كاسل بقريضة التعليل المار فقدر ثم رأيت في شرح السير
الكبير ان الذمى لو اراد الدخول اليهم بأمان فانه يمنع ان يدخل فرسامه او سلاحا لان الظاهر
من حاله انه يبيعه منهم بخلاف المسلم الا ان يكون معروفا بعد اوتهم ولا يمنع من الدخول تجارة
على البغال والحمير والسفن لانه للحمل لكن يستحلف انه لم يبيع ذلك منهم **(قوله)** كاتمنع)
الاولى ان يقول كايصير ذميا كما قاله الامام محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا دخل الحربي
دار الاسلام بأمان فانتزى أرض خراج فوضع عليه الخراج فيها كان ذميا اه قال السرخسى
فيوضع عليه خراج رأسه ولا يترك ان يخرج الى داره لان خراج الارض لا يجب الاعلى من هو
من اهل دار الاسلام فكان ذميا وفي الهداية واذا ألزمه خراج الارض فبعد ذلك تلزمه الجزية
اثنه مستقلة لانه يصير ذميا بزمان الخراج فتعتبر المدة من وقت وجوبه **(قوله)** بأن ألزم به
واخذ منه) الظاهر ان المراد بالآخذ استحقاق الآخذ منه وهو معنى الوضع عليه في عبارة
الامام محمد فليس المراد به الآخذ بالفعل بل هو تأكيدي لرد ما قيل انه يصير ذميا بتجره الشراء
وهو خلاف ظاهر الرواية لانه قد بشر بها للتجارة قال في الفتح والمراد بوضعه الزامه به واخذ
منه عند حلول وقته وهو بمثابة السب وهو ذميا بالوضع عليها مع التمكن منها اذا كانت
في ملكه او زانتها بالاجرة وهي في ملك غيره اذا كان خراج مقاسمة فنه يؤخذ منه لامن

(وتحرر غيبته كاسل) فنج
وفيه لو مات المستأمن في
دارنا وورثته ثم وقف ماله
لهم ويأخذونه بيينة ولو من
اهل الذمة فكيف لا يقبل
كتاب ما كتبهم (وإذا أراد
الرجوع الى دار الحرب
بعد الحول) ولو لتجارة
او قضاء حاجة كما يفيد
الاطلاق نهر (منع) لان
عقد الذمة لا ينقض ومفاده
منع الذمى ايضا (ك) يمنع
(لو وضع عليه الخراج)
بان ألزم به وأخذ منه عند
حلول وقته لان خراج
الارض

المالك فيصير به ذميا بخلاف ما إذا كان على المالك أي بأن كان خيرا من ذميا أي دراهم معلومة فإنه على مالك الأرض فلا يصير به المستأجر ذميا لأنه لا يؤخذ منه ما حراج انقاسمة وهو ما يكون جزءا من الحراج كقصفه أو ثلثه فإنه يؤخذ من المستأجر لكن هذا على قولهما أما على قوله فإن الحراج مطلقا على المالك وكذا الخلاف في العشر وقد صرح بذلك السرخسي وهو الموافق لما تقدمه في باب العشر وقد منا ترجيح قول الإمام هنا في أصناف الفتح نظر لإيهامه أن ذلك متفق عليه عندنا وإنه على ذلك في البحر والنهر فنذكر **(قوله كحراج الرأس)** أي في أنه إذا التزم صارا ما ترمنا النقام في دارنا بحر **(قوله أو صار لها الخ)** أي تصير ذمية بذلك وظاهره أن الشكاح حدث بعد دخولها دارنا وليس بشرط فأنهما لو دخلا دارنا ثم صار الزوج مسلما أو ذميا فهو كذلك كما أقدمه في البحر وقيد بالكتابة لأنها لو كانت بحجسية واسلم زوجها يعرض القاضي عليها الإسلام فإن أسلمت والافرق بينهما ولها أن ترجع بعد انقضاء عدتها كفي شرح الدرر **(قوله تتبعها له)** المراد بالتبعية كونها التزمت النقام معه كفي البحر وهذا شامل للزوج النسل والذمي ففهم **(قوله)** وإن لم يدخل بها فالشرط محجور عنه تأنيها كما أشار إليه الزليبي بحر **(قوله لا عكسه)** أي لا يصير المستأمن ذميا إذا نكح ذمية لأنه يمكنه طلاقها فيرجع إلى بدله بل يمكن ما ترمنا النقام وكذا لو دخلا بأمان فأسلمت بحر ومضى الهداية في آخر كتاب الطلاق من أنه يصير ذميا بالزوج في دارنا غلط من الكتاب بخلاف نسخة لاصية أفاده في النهر **(قوله)** على ما مر عن الدرر أي من أنه لا يشترط قول الإمام أن أقت سنة وضعا عليك الجزية **(قوله)** ومنه الخ أي من حكم المهر على حكم غيره من الدين فإن المهر منعه من الرجوع أيضا فإذا منعه وحول صار ذميا **(قوله)** فإن رجع المستأمن ظاهره أنه لا فرق بين كونه قبل الحكم بكونه ذميا أو بعده لأن الذمي إذا لحق بدار الحرب صار حربيا كما سياتي بحر **(قوله فأسر)** أي من غير ظهور على دارهم بأن وجدته مسلما فأسره **(قوله)** بمعنى غاب الأولى تأخير عن قوله عليهم أقول المغرب ظهر عليه غاب **(قوله)** فأخذوه احترازا عما لو هرب كما يأتي **(قوله)** سقط دينه لأن إثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد من عليه سبق إليه من يد العامة فيختص به فيسقط ولا طريق لجعله فيا لأنه الذي يؤخذ قهرا ولا يتصور ذلك في الدين نهر وهذا معنى قوله الآتي سبق يده فهو علة لكل **(قوله)** وساعة أي لو أسلم إلى مسلم دراهم على شيء **(قوله)** ما غصب منه ذكره في البحر بخلافه على في النهر السلم والاجرة **(قوله)** صار ماله أفاد أن الدين ليس ماله لأنه ملك المدينون وللمالك حق المطالبة به ليستوفي مثله لأعنه **(قوله)** كوديته أي عند مسلم أو ذمي ملتي قال ط وكذا غيره بالأولى وفي البحر وإنما صارت وديعته غنيمة لأنها في يده تقديرا لأن يد المودع كيده فقصر فباعت نفسه وإذا صار ماله غنيمة لأخس فيه وإنما يصرف كما يصرف الحراج والجزية لأنه مأخوذ بقوة المسلمين بالاقفال بخلاف الغنيمة **(قوله)** واختلف في الرهن فعند أبي يوسف للمرهين بدنيه وعند محمد بيع ويستوفي دينه والزائدة في أساميين وينبغي ترجيحه لأن ما زاد على قدر الدين في حكم الوديعة بحر وردده في النهر بأن تقديم قول أبي يوسف يؤخذ بترجيحه وهذا لأن الوديعة إنما كانت فيا لما مر أنها في يده حكما ولا كذلك الرهن اه وأجاب الحق بأنه على

الحراج الرأس (أو صار لها) أي مسافة كتابية (زوج مسلم وذمي) لتبعيتها له وإن لم يدخل بها (لا عكسه) لا يمكن طلاقها ولو نكحها هنا فطالبت به بغيرها فلها منه من الرجوع تدرجته فهو لم ينف حتى مضى حول ينبغي صبر ورته ذميا على مدبر عن الدرر ومنه علم حكم الدين الحوادث في داره (فإن رجع) مستأمن (بها) ولو تغير داره (حل دمه) بصلان أمانه (فإن ترك وديعه) عند معصوم مسلم أو ذمي (أو دينه) عليه (فأسر أو ظهر) بالصلاء للمجهول بمعنى غلب عليهم فأخذوه أو قواه سقط دينه) وسلمه وما غصب منه وأجره عين أجراها سبق يده (وصار ماله) كوديته وما عند شريكه ومضايجه ومضى بنيه في داره (فإنه) واختلف في الرهن ورجح في النهر أنه للمرهين بدنيه وفي السراج لو امت من يأخذ الوديعة والقرض

سليم ر تقديم بريد شرح د ثا فيفيد ارجحية الاول في ذ كان الرهن قد ابدن اما
 زائدة فقد صرحوا في كتاب رهن بأنها امانة غير مضمونة وكذا قول ح احق في البحر
 وذكر نحو ذلك **(قوله وجب التمسك اليه)** لان ماله لا يصير قياً الا نسراً او بقتله وبوجود
 حدم ط **(قوله وعيه)** اي على ما ذكر من وجوب التمسك ووجه التمسك ان صل
 غريمه كغايه بويكه ورسوله وهذه المسئلة ذكره في البحر بخلاف قول ارحكه ما اذا كان
 على المستامن دين مسلم وذمى ذاله في دارنا ثم رجع ولا يخفى انه ياتي بقاء المطالبة ويثبت ان
 يوفي من ماله مذكور ووجوب ردت وديعته قياً اه ولا يخفى ان فيما ذكره الشارح تبعاً للنهر
 من بقاء المسئلة على مديتها تقوية بسبب وقد علمت وجهه وقول في النهر فان كانت الوديعة من
 غير جلس بدين باعته لا يفي وفي منها وقد اقيمت بذلك اه **(قوله فله له)** وكذا ديهه ويلزم
 من ذلك انه لو اؤتمل من بعده وجب تسليمه كما لا يخفى **(قوله له ثمة)** اي في دار الحرب عرس
 بالسكر اي زوجة **(قوله و اولاد)** اي ولو صغرا لان الصغير انما يبيع اياه في الاسلام عند
 اتحد الدار بحر اي ولو حكمنا في شرح البحر بروكنا يتبعه اذا كان متبوع في دار الحرب
 واتبع في دار الاسلام اه اي لان المسلم في دار الحرب من اهل دارنا * **(تمية)** * في شرح
 السير الكبير لو دخل الصغير الذي يعبر عن نفسه دارنا لزيارة ابوه في دارنا فله الرجوع الى
 دار الحرب بخلاف اذا كانا مسلمين او احدهما فله يصير مسلماً تبعاً للمسلم منهما لان الذي
 يعبر عن نفسه في حكم التبعية في الاسلام كالذي لا يعبر عن نفسه قل وهذا تبين خطأ من
 يقول من اتخبت ان الذي لا يعبر عن نفسه لا يصير مسلماً تبعاً لابويه فقد نص محمد
 ههنا على انه يصير مسلماً اه والحاصل انه تنقطع تبعية الولد في الاسلام لاحد ابويه ببلوغه
 عاقلاً كما صرح به السير حسي قبل ذلك ومقتضاه انه لو بلغ مجتونا تبقي التبعية وبه ظهر ما في
 فتوى العلامة ابن الشلي من ان الصبي اذا عقل لا يصير مسلماً باسلام احد ابويه فقد علمت
 ان هذا القول خطأ وقد ثبتنا على ذلك في باب نكاح الكافر وفي باب الجنازة عند قوله كسي سي
 مع احد ابويه وفي مؤ ادعي الابن البلوغ وبرهن وادعي ابوه انه قصر وبرهن ايضا بره
 القاضي اهل الخبرة واما لو كانت الدعوى بعد مضي مدة تقدم بينة الاب انه قصر ليجعل الابن
 مسلماً كما فني به الرحبي واما في تحقيد في فتاواه في اخر كتاب الدعوى **(قوله ثم ظهرنا)**
 عليهم اي على دارهم **(قوله فكله)** اي كل ما ذكر من عرمة وما بعدها **(قوله ولو سبي طفله)**
 الخ قول في البحر ولو سبي الصبي في هذه المسئلة وصار في دار الاسلام فهو مسلم تبعاً لابيه لانها
 جتمعا في دار واحدة بخلاف ما قبل اخراجه وهو في على كل حال اه لكن في العزيمة قوله
 ولو سبي اي مع امه فانه لو سبي بدونها لانتظر فائدة التبعية بالاب فانه يحكم باسلامه بتبعية الدار
 على مدمر في كتاب الصلاة اه اي في فصل الجنازة **(قوله لاتحاد الدار)** لانه لما اسلم في دار
 لخر تبعة طفله ذر وذر الدار دار الحرب فاقم وذلك لان ما ثبت يكون باقيا ما لم يوجد
 مزيل ومثله لو سلم بل على الامم اني ذمة لك اقم في دار الحرب وابتعت بالخراج كل
 سنة جاز ويكون طفله ذم بترثه ويكون الاب احب به ذمنا لان الذمى لا يملك بالتمهر وكذا
 لو سلم الاب في دارنا او صار ذمياً ثم رجع حتى ظهرنا على دارهم تبعة طفله ولا سبيل عليه وتامه

مسألة

١٥٠٠ نصي يتبع حد ابوه
 في الاسلام وان كان يعقل
 مالم يتبع وخلافه خصاصاً

وجوب التمسك اليه الصبي
 وعيه فيم في ماله ديهه
 ولو صدرت وديعته قياً
 (وان قيل ومات فقط)
 بلا غلبة عايه (فديته
 وقرضه ووديعة ورثته)
 لان نفسه تصرف معنومة
 فكذلك ماله كولو ظهر عليه
 فظهر فماله له (حربي
 هنا له ثمة عرس واولاد
 ووديعة مع معصوم وغيره
 فاسلم) هنا او صار ذمياً
 (ثم ظهرنا عليهم فكله
 في) لعدم يد وولايته
 ولو سبي طفله اثنا فهو
 قن مسلم (وان سلم ثمة
 جاز) (فصبرنا عليهم
 فطفله حر مسلم) لاتحاد
 الدار (و وديعته مع
 معصومه) لان يد كيد
 محترمة
 قوله لا يعبر لفظة لاهن
 زائدة كما لا يخفى اه جى
 اه من

في شرح السير (قوله وغيره) أي غير ما ذكر من الطفل والوديع مع معصوم وهو أولاده الكبار وعمره وعقاره ووديعته مع حربي درر (قوله اعدم الثيابة) أي ثيابة الغاصب عنه (قوله وللإمام حق أخذدية الخ) زاد لفظ حق إشارة إلى ما في البحر من أن أخذه الدية ليس لنفسه بل ليضهما في بيت المال وهو المقصود من ذكرها هنا والاحتكام القتل أخذاً معلوم ولذا لم ينص على الكفارة للمسيئ في الجنايات (قوله ودية مستأن من أسلم هنا) أما إذا لم يكن مستأن من أسلم لأشئ على قتاله كما في شرح مسكين وتقدم قبيل هذا الفصل ما لو أسلم في دار الحرب فقتله مسلم (قوله إله القتل قصاصاً) لأن الدية وإن كانت انفع للمسلمين من قتله لكن قد تعود عليهم من قتله منفعة أخرى وهي أن يتجزأ أمثاله عن قتل المسلمين ببحر (قوله أو الدية صالحة) أي برضا القتال لأن موجب العمد هو القود ببحر وحاصله أن للإمام أن يقتل أو يصلح على الدية أن رضي القتال بالصلح والظاهر أنه ليس له الصلح على أقل من الدية كإفديه التعليل الآتي إلا إذا لم يمكن إثبات القتل عليه كما في وصي اليتيم تأمل قال في الشر نبالية وهل إذا طلب الإمام الدية ينقلب المقصاص مالا يكفي الولي فينتظر أه قتل الظاهر نعم لقول الفتح وإنما كان للسلطان ذلك أي القتل أو الصلح لأنه هو ولي المقتول قال عليه الصلاة والسلام الساعلن ولي من لا ولي له أه (قوله نظراً لحق العامة) فإن ولايته عليهم نظرية وليس من النظر استقاط حقهم بلاعوض فتح وفيه أيضاً أنه لو كان المقتول لقيطاً للإمام أن يقتل القتال عندهم خلافاً لابن يوسف وتاممه فيه (قوله أو من وجب عليه قود) أي في النفس أما فيما دونها فيقتص منه في الحرم إجماعاً ذكره الشارح في الجنايات ط (قوله التجأ بالحرم) أفاد أنه لم ينشئ القتل فيه فلو أنشأ فيه قتل فيه إجماعاً ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره الشارح في الجنايات وفي شرح السير لو كانوا جماعة دخلوا الحرم للقتال فلا بأس أن تقتاتهم لقوله تعالى حتى يقتلوكم فيه لأن حرمة الحرم لا تلزمنا تحمل أذاهم كالصيد إذا صال على إنسان في الحرم جاز قتله دفعا لإذاه ولو قاتلوا في غيره ثم انهزموا ودخلوا فيه لانتعرض لهم إلا إذا كانت لهم فئة في الحرم وصارت لهم منعة لأن الملتجئ إلى فئة محارب وجب ما ذكر في أهل الحرب هو كذلك في الخوارج والبغاة أه (قوله لا نصير دار الإسلام دار حرب الخ) أي بأن يغلب أهل الحرب على دار من دورنا أو ارتد أهل مصر وغلبوا واجروا الأحكام الكفر أو نقض أهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم في كل من هذه الصور لا نصير دار حرب إلا بهذه الشروط الثلاثة وقال بشرط واحد لا غير وهو اظهار حكم الكفر وهو القياس هندية ويفرع على كونها صارت دار حرب أن الحدود والقود لا يجري فيها وأن الأسير المسلم يجوز له التعرض لما دون الفرج وتنعكس الأحكام إذا صارت دار الحرب دار الإسلام فأعمل ط وفي شرح درر البحار قل بعض المتأخرين إذا تحققت تلك الأمور الثلاثة في مصر المسلمين ثم حصل لأهلها الأمان ونصب فيه قاض مسلم نفذ أحكام المسلمين عاد إلى دار الإسلام فن ظفر من الملاك الإقديمين بشئ من ماله بعينه فهو له بلاشئ ومن ظفر به بعدما باعه مسلم أو كافر من مسلم أو ذمي أخذه باليمن أن شاء ومن ظفر به بعدما وهبه مسلم أو كافر لمسلم أو ذمي وسلمه إليه أخذه بالقيمة أن شاء أه قلت حاصله أنه لما صار دار حرب صار في حكم ما استولوا عليه في دارهم

(وغيره في) ولو عينا غصبها مسلم لعدم الثيابة فتح (وللإمام حق) (أخذدية) مسلم لا ولي له) أصلا (و) دية (مستأن من أسلم هنا من عاقلة قتله خطأ) لقتله نفسا معصومة (وفي العمد له) القتل قصاصاً (أو الدية) صلحا (لا العفو) نظرا لحق العامة (حربي أو مرتد أو من وجب عليه قود التجأ بالحرم لا يقتل بل يحبس عنه الغذاء ليخرج فيقتل) لأن من دخله فهو آمن بالنص وسيجي في الجنايات (لا نصير دار الإسلام دار حرب إلا) بأمور ثلاثة

مطلب

فيما نصير به دار الإسلام دار حرب وبالعكس

(قوله) باجراء احكام اهل الشرك (اى على الاشهاد وان لا يحكم فيها بحكم اهل الاسلام هندية
وقد عره انه لو اجريت احكام المسلمين واحكام اهل الشرك لا تكون دار حرب ط (قوله)
وبانصالتها بدار الحرب) بأن لا يتخلل بينهما بلدة من بلاد الاسلام هندية ط وظاهره ان البحر ليس
فاصلا بل قدمنا في باب استيلاء الكفار ان بحر الملح ملحق بدار الحرب خلافا لما في فتاوى قارى
الهداية قلت وبهذا ظهر ان ما في الشام من جبل تيم الله المسمى بجبل الدروز وبعض البلاد
التامة له كلها دار اسلام لانها وان كانت لها احكام دروز او نصارى ولهم قضاة على دينهم
وبعضهم يعلنون بستم الاسلام والمسلمين لكنهم تحت حكم ولاة أمورنا وبلاد الاسلام محيطة
ببلادهم من كل جانب واذا أرادولى الامر تنفيذ احكامنا فيهم نفذها (قوله) بالامان الاول) اى
الذى كان ثابتا قبل استيلاء الكفار للمسلم بأسلامه وللذى بعقد الذمة هندية ط (تمه)
ذكر في اول جامع المتصولين كل مصرفيه وال مسلم من جهة الكفار يجوز منه اقامة الجمع
والاعباد واخذ الحراج وتقليد القضاء وتزويج الايامى لاستيلاء السلم عليهم واما طاعة الكفرة
فهي موادة ومخادعة واما فى بلاد عليها ولاة كفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد ويصير
القاضى قاضيا بتراضى المسلمين ويجب عليهم طلب وال مسلم اه وقدمنا نحوه فى باب الجمعة
عن البرازية (قوله) وهذا) اى قوله حربى او مرشد الى آخر الباب وقوله ليجب بعضه اى المسئلة
الاولى فانها تستجى فى الجنائيات وقوله ووضوح باقيه اى مسئلة الدار وفى وضوحها نظر والله
سبحانه اعلم

(باجراء احكام اهل الشرك
وبانصالتها بدار الحرب
وبأن لا يبقى فيها مسلم
او ذمى آمنا بالامان الاول)
على نفسه (ودار الحرب
تصير دار الاسلام باجراء
احكام اهل الاسلام فيها)
كجمعة وعيد (وان بقى فيها
كافر اصلى وان لم تتصل
بدار الاسلام) دروز وهذا
ثابت فى نسخ المتن ساقط
من نسخ الشرح فكأنه
تركه ليجب بعضه ووضوح
باقيه

باب العشر والحراج والجزية

شروع فيما على المستأمن فى ارضه من الوظائف المالية اذا صار ذميا بعد الفراغ عما به يصير
ذميا وذكر العشر معه تيمنا لوظيفة الارض وقدمه لما فيه من معنى العبادة نهر وألحق به
الجزية لان المصروف واحد (قوله ارض العرب) فى مختصر تقويم البلدان جزيرة العرب
خمس اقسام تهامة ونجد وحجاز وعروض ويمن فالتهامة فهي الناحية الجنوبية من الحجاز
واما نجد فهي الناحية الى بين الحجاز والعراق واما الحجاز فهو جبل يقبل من اليمن حتى يتصل
بالشام وفيه المدينة وعمران واما العروض فهو الهامة الى البحرين واما سعى الحجاز حجاز الانه
حجز بين نجد والهامة قال الواقدي الحجاز من المدينة الى تبوك ومن المدينة الى طريق الكوفة
وما وراء ذلك الى ان يشارف البصرة فهو نجد ومن المدينة الى طريق مكة الى بلع هبط العرج
حجاز ايضا وما وراء ذلك الى مكة وجدة فهو تهامة وما كان بين العراق وبين وجرة وغمرة
المناطق فهو نجد وما وراء وجرة الى البحر فهو تهامة وما بين تهامة ونجد فهو حجاز اه (قوله)
وهى من حد الشام) نظم بعضهم حدها طولا وعرضا بقوله

جزيرة ارض العرب (وهى من
حد الشام والكوفة الى
اقصى اليمن (وما سلم اهلها)
طوعا (او فتح عنوة

جزيرة هذه الاعراب حدث * بنجد علمه للبحر باق

فاما العلول عند محقيقه * فمن عدن الى ربو العراق

وساحل جدة ان سرت عرضا * الى ارض الشام بالاتفاق

(قوله) ما سلم اهلها) اى والارض التى أسلم اهلها وذكر الضمير هنا وفيما سأتانى مراعاة للفظ
بهم (قوله) عنوة) بالفتح قل الفارابى وهو من الاشداد يطلق على الطاعة والتهنؤ وهو المراد

وقسم بين جيشنا والبصرة)
ايضا باجماع الصحابة
(عشرة) لانه اليق بالنسب
وكذا بستان مسلم او كرمه
كان داره درو ورمي باب
الماشر باثم من هذا وحرنا
في شرح الملتقى ((وسواد)
قرى (العراق وحده من
العذيب) بضم ففتح قرية
من قرى الكوفة (الى عقبة
حلوان) بن عمران بضم
فكون قرية بين بغداد
وهمدان (عرضا ومن
المات) بفتح فسكون ثلثة
قرية شرقي دجلة موقوفة
على العلوية وما قيل من
الثعلبة بفتح فسكون غلط
مضغف عن المغرب (الى
عبادان) بالتشديد حصن
صغير بسط البحر في المثل
ليس وراء عبادان قرية
مستفي (طولا) وبالأيام
اثنا عشر ونوما ونصف
وعرضه عشرة أيام سراج
(وما فتح غوة) ولم يقسم
بين جيشنا

قوله ادريجان هكذا بخطه
بالدال المهملة وذكره هافي
المصباح في الألف مع الذال
المعجمة وما يشاهد وذكر
فيها ضبطين اولهما فتح
المهمزة والراء وسكون الذال
بينهما واولاهما ضم المهمزة
والذال واسكان الراء اه

فماهر **(قوله وقسم بين جيشنا)** احتريزه عما اذا قسم بين قومين غير اهل به فمخرجا كما
في التفت ولو قال بيننا لشمل ما اذا قسم بين المسلمين غير الثمانين فانه عشرين لان الخراج لا يوظف
على المسلم ابتداء ذكره القهستاني در منتقى **(قوله والبصرة ايضا)** والقياس ان تكون
خراجية عند ابي يوسف لانها بقرب ارض الخراج لكنه ترك القياس باجماع الصحابة رضى
الله تعالى عنهم در منتقى وغيره وحاصله انه سياتى ان ما احياه مسلم يعتبر قربه عند ابي يوسف
وعند محمد يعتبر الماء والمعمد الاول والبصرة احياها المسلمون لانها بنيت في ايام عمر بن
الخطاب رضى الله تعالى عنه وهى في حيز ارض الخراج فقياس قول ابي يوسف ان تكون
خراجية **(قوله لانه اليق بالمسلم)** اى لما فيه من معنى العبادة وكذا هو اخف حيث يتعلق
بنفس الخراج وهذا علة لما اسلم اهله او قسم بين جيشنا واما ارض العرب فلا نه لم يزل عنه
صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من الخلفاء اخذ خراج من اراضيهم وكما لارق عليهم لخراج
على اراضيهم نهر وتمامه في الفتح **(قوله وحررناه في شرح الملتقى)** نفسه وفي دار جعلت بستانا
خراج ان كانت لدمى مطلقا خلافا لهما او لمسلم سقاها بمانه اى الخراج وان سقاها بماء العشر
فعشر ولو ان المسلم او لدمى سقاها مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم أحق بالعشر والذي
بالخراج كما في الميراج واستشكل الباقي وجوب الخراج على المسلم ابتداء فيما اذا سقاها بماء
الخراج بل عليه العشر بكل حال وفي الغاية عن المخرجى وهو الاظهر وأجاب في البحر بأن
الممنوع وضع الخراج عليه جبرا اما باختياره فيجوز كما هنا وكما لو احياءه واما باذن الامام وسقاها
بماء الخراج فعليه الخراج اه ح وسياتى الكلام على ماء العشر والخراج **(قوله وسواد قرى
العراق)** اى عراق العرب در في القاموس سواد البلد قراها واما سعى به لحفرة اشجاره
وكثرة زروعه والعراق بالكسر اسم البصرة والكوفة وبغداد ونواحيها در منتقى وعليه
فقوله قرى بدل من سواد أو تفسير على اسقاط اى التفسيرية والاحتراز بعراق العرب عن عراق
العجم وهو من الغرب ادريجان ومن الجنوب شى من العراق وخورستان ومن الشرق مفازة
خراسان وفارس ومن الشمال بلاد الديلم وقرين كافى تقويم البلدان **(قوله قرية من قرى الكوفة)**
الذى في تقويم البلدان انه ماء لبنى تميم وهو اول ماء يلقى الانسان بالبادية اذا سار من قادية
الكوفة يريد مكة اه ولعله أراد بالقرية القادسية المذكورة ويؤيد انه في تقويم البلدان
جمعها الحد فانه قال وامتداد العراق طولا شمالا وجنوبا من الحديثة على دجلة الى عبادان
وامتداده عرضا غربا وشرقا من القادسية الى حلوان **(قوله بضم فسكون)** اى بضم الحاء
وسكون اللام **(قوله من الثعلبة)** الذى رأيت في غير الدالية بياء النسيبة **(قوله غلط)** لانهم من
منازل البادية العذبية بكثير كما نقل عن ذخيرة العقبى **(قوله حصن صغير بسط البحر)** اى
بحر فارس وهو يدور بها فلا يبقى منها في البر الا القليل وهى عن البصرة مرحلة ونصف كذا
في تقويم البلدان **(قوله وبالأيام الخ)** قال في تقويم البلدان والسائر من تكريت وهى على
النهاية الشمالية للعراق الى عبادان وهى على النهاية الجنوبية له على تقويس الحد الشرقى
مسافة شهر وكذلك من تكريت الى عبادان اذا سار على تقويس الحد الغربى اعنى من
تكريت الى الانبار الى واسط الى البصرة الى عبادان فيكون دور العراق مسافة شهرين

وصحة على لسانهم من تكبر في عهد نوح عليه السلام من مريحة وعرض عراق من
القدسية في حوز نوح إحدى عشرة مرحلة في كل واحد منها تسعة اعراف لانه وأما
تجدد سوده في البحر عن ابناء عن شرح اوجير خول سه د مرق مانه وستون فرسجا
وعرضه ثمانون فرسجا ومباحته ستة والاثون ألف حرب في (قوله الامكة) وها
وان فحب غوة لكانه عشرة لانها من جزيرة العرب كمر (قوله) وها قرأه عليه الخ
شرا الى ان قول مصنف تبعنا كذا وأقرأه عليه ليس بشرط في كونها خراجية بل الشرط
عدم قسمتها صرح بذلك في شرح الفخراوي كفي النهر ولم يقيد كونها خراجية بأن تسقى بماء
الخارج لانه لا فرق بينه وبين ما اذا سقيت بماء العسكر كما اذا قسمت بين المسلمين فها عشرة بوان
سقيت بماء الخارج وانما التفصيل في الفرق بين ما سقى بماء العسكر أو بماء الخارج في الارض
الحرة ليس في ما تقدم وما يقرر هاهنا كما حققه في البحر تبعنا للفتح وغيره وبأن تمامه
(قوله) لا يبق الكافر لانه شبه الجزية لما فيه من معنى العقوبة ولان فيه تغليظا حيث
ينبذ من يزرع بخلاف العشر لما فيه من الجوارح لابلارض (قوله) وأرض السواد اى
سواد العراق اى قريه وكذا كل ما فتح غوة وأقرأه عليه اوصو لخوا ووضع الجراج على
ارضهم فها ثمانية لاهنا دمر متى قت وكذا ارض الشام ومصر فتحت غوة على الصحيح
وأقرأه عليها بخراج فقد قل أبو يوسف في كتاب الجراج وهذه الارضون اذا قسمت لهما
ارض عشر وان تركها لادم في ايدى اهلها الذين قهرروا عليها فهو حسن فان المسلمين اقتسما
ارض العراق والشام ومصر ولم يقسموا شيئا من ذلك بل وضع عمر عليها الجراج وليس فيها
خمس اه ما حصا فقد أوداها ثمانية لاهنا (قوله) يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها اى
بالرض والهبة لان لادم اذا فتح ارضا غوة له ان يقر اهلها عليها ويضع عليها الجراج وعلى
رؤسهم الجزية فبقى ارض ثمانية لاهنا وقد مره قبل باب قسمة الغنائم فتح قال في الدر
المنقى وورث عنهم الى أن لا يبق منهم احد فينقل الملك لبيت المال وبأن تمامه (قوله)
ويجب الجراج في ارض الوقف اى الارض خراجية كبراني تقيد في قوله لو خراجية الخ
وحاصل ان الارض تسقى وتخدمها بعد الوقف كما كانت قبله (قوله) فلا عشر ولا خراج لم
يذكر في البحر عشر وانما قد بعد حقق ان الجراج ارتفع عن اراضى مصر امودها
في بيت المال بموت ملاكها قبل وذا اشترها انسان من لادم بشرطه شراء صحيحا ملكها
ولا خراج عليها فلا يجب عليه الجراج لان لادم قد خلت بيد المسلمين ود وقتها وقدمه سلة
من المؤذن فلا يجب خراج فيها وتامه فها كيتبه في التحفة مصر في الاراضى المصرية
اهم ذكر العشر في تلك الرسالة فقال الاثني بصلاله لم يره فلا قلت ولا يخفى ما فيه
لانهم قد صرحوا بان فرضية عشر ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع ونقول وبأن مائة النمار
والزروع وبأنه يجب في ارض الغير الخراجية وبأنه يجب في ارض بعثرى ولا خراجي
كالمأثور والخال من سب وجوبه الارض الثابتة بخارج حقيقة وبأنه يجب في ارض الصى
والخجون والملك لادم فة ارض وبأن الملك غير شرط فيه بل الشرط ملك الجراج فيجب
في الارض الموقوفة لعدم قوله تعالى نفقوا من طبقات ما كتبتم وما اخرجنا لكم من

معا

في ان ارض العراق وشام
ومصر غوة خراجية
ثمانية لاهنا

الامكة (قوله) قرأه عليه
او نقل اليه كذا آخر
فتح صلاح خراجية لانه
اليق بالسكر (قوله) وارض
اسود ثمانية لاهنا
يجوز بيعهم لها وتصرفهم
فيها هدية وعند الاثني
اشلانه هي موقوفة على
المسلمين فلم يجوز بيعهم
فتح) ويجب الجراج في
ارض الوقف لا الماشترقة
من بيت المال اذا وقفها
مشترقا فلا عشر ولا خراج
شرا لانية معريا بالبحر
وكذا لو يوقفها كذا كثره
في شرح المائى (قوله) والصى
والجودون

الارض وقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقوله صلى الله عليه وسلم ما سقت السماء ففي
العشر وما سقى بغرب اودالة ففيه نصف العشر ولأن العشر يجب في الخارج لافى الارض فكان
ملك الارض وعدمه سواء كما في البدائع ولا شك ان هذه الارض المشتراة وجد فيها سبب
الوجوب وهو الارض التامة وشروطه وهو ملك الخارج ودليله وهو ما ذكرنا وقول المتن
يجب العشر في مسقى سماء وسبح الخ فالقول بعدم الوجوب في خصوص هذه الارض يحتاج
الى دليل خاص ونقل صريح ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالارض سقوط العشر المتعلق
بالخارج على انه قد ينزاع في سقوط الخراج حيث كانت من ارض الخارج او سقت بماء بدليل
ان الغازي الذي اختطه الامام دار الاثنى عليه فيها فاذا جعلها بستانا وسقاها بماء العشر
ففيه العشر او بماء الخرج ففيه الخراج كما يأتى مع ان الواقع الآن في كثير من القرى او
المزارع الموقوفة انه يؤخذ منها للميرى النصف او الربع او العشر وقد بينها على ذلك في باب
العشر من كتاب الزكاة **(قوله)** لو كانت الارض خراجية شرط لقوله ويجب الخراج وقوله
والعشر عطف على الخراج **قوله** وقولوا الخ هو موضح به في الهداية وغيرها والحاصل
الاتفاق على انها خراجية وانما اختلف العلماء في انها فتحت عنوة او صلحا ولا يؤثر في كونها
خراجية لانها تكون خراجية اذا لم يسلم اهانتها سواء فتحت عنوة ومن على اهانتها او صلحا
ووضع عليهم الجزية كما مر آنفا **(قوله)** المأخوذ الآن من اراضى مصر اجرة الاخراج وكذا
اراضى الشام كما يأتى عن فضل الله الرومى وقال في الدر المنثور فيؤجرها الامام ويأخذ جميع
الاجرة لبيت المال كدار صارت لبيت المال واختار السلطان استغلالها وان اختار بيعها فله
ذلك اما مطلقا او الحاجة فتبت ان يبيع الاراضى المصرية وكذا الشامية صحيح مطلقا امامن
مالكها او من السلطان فان كان من ماليتها انتقلت بخراجها وان من السلطان فان لعجز
مالكها عن زراعتها فكذلك وان لموت ماليتها فقدما انها صارت لبيت المال وان الخراج
سقط عنها فاذا باعها الامام لا يجب على المشتري خراج سواء وقفها او باعها هلت وهذا نوع
ثالث يعنى لاعشرية ولا خراجية من الاراضى تسمى ارض المملكة وارضى الحوز وهو
مامات ارباب بلا وارث وآل لبيت المال او فتح عنوة وابقى للمسلمين الى يوم القيامة وحكمه
على ما في التتار خاتية انه يجوز للامام دفعه للزراع باحد طريقين اما باقائهم مقام المالك في
الزراعة واعطاء الخراج واما باجارتها لهم بقدر الخراج فيكون المأخوذ في حق الامام خراجا ثم
ان كان دراهم فهو خراج موظف وان كان بعض الخارج فيخراج مقاسمة واما في حق الاكره
فأجرة لا غير لاعشر ولا خراج فلما دل الدليل على عدم لزوم المؤنتين العشر والخراج في اراضى
المملكة والحوز كان المأخوذ منها اجرة لا غير اما في الدر المنثور ملخصا قلت فعل هذا لاشئ
على زراعتها من عشر او خراج الاعلى قولهما بان العشر على المستأجر كما مر في باب على انك
علمت ان المأخوذ ليس اجرة من كل وجه بل هو في حق الامام خراج ولا يجتمع عشر مع خراج
تأمل ثم رأيت في الخيرية الزراع في الارض الوقف عامل بالخصه وهو كالمتأجر وليس عليه
خراج قال في الاسعاف واذا دفع المتولى الارض مزرعة فالخراج او العشر من حصه اهل
الوقف لانها اجارة معنى وبمثله قول اذا كانت الارض لبيت المال وتدفع مزرعة للمزارعين

(او) كانت الارض (خراجية
والعشر لو عشرية) ددر
ومر في الزكاة وقالوا
اراضى الشام ومصر
خراجية وفي الفتح المأخوذ
الآن من اراضى مصر
اجرة الاخراج

مطلب

في جواز بيع الاراضى
المصرية والشامية

قوله امامن ماليتها اى
الذى تملكها يوم الفتح
او بمن ورثه او من شراء
منه او من وارثه اه منه

مطلب

الارضى المملكة والحوز
لاعشرية ولا خراجية

مطلب

لاشئ على زراع الاراضى
السلطانية من عشر او
خراج سوى الاجرة

فلما أخذ منهم بدل اجارة لخراج كما صرح به الكمال وغيره ونما هو مصرح به ان خراج
 المقاسمة لا يلزم بالتعطيلا فلاشي على الفلاح او عطائها وهو غير مستأجر لها ولا جبر عليه بسببها
 وبه علم ان بعض المزارعين اذا ترك الزراعة وسكن مضر فلاشي عليه فانفعلة الظلمة من
 الاضرار به حرام مصرح به في البحر والنهر اه ما خلا لكن اذا كان المأخوذ من المزارعين
 كالربع او الثلث من الغلة بدل اجارة كما مر يلزم ان يكون استئجار الارض ببعض الخارج
 منها وهو فاسد سطها لانه فاعوجه الجواز هنا قال في الدر المنقي والجواب ما قلنا انه جعل في حق
 الامام خراجا وفي حق الاكره اجرة لضرورة عدم صحة الخراج حقيقة وحكما لما مر اه اي
 لعدم من يجب عليه بسبب موت اهلهما وصيرورتها لبيت المال قلت لكن يمكن جعلها
 مزارعة كما مر في كلام الخبرية وهي في معنى الاجارة لا اجارة حقيقة ولهذا قال في الفتح ان
 المأخوذ بدل اجارة ثم اعلم ان اراضي بيت المال المسماة باراضي المملكة وارضى الحوزا اذا
 كانت في ايدي زراعتها لا تنزع من ايديهم ماداموا يؤدونها ماعليها ولا تورث عنهم اذا ماتوا ولا
 يصح بيعهم لها ولكن جرى الرسم في الدولة العثمانية ان من مات عن ابن انتقلت لابنه بجانا
 والا فليت المال ولولاه بنت اواخ لابله اخذها بالاجارة الفاسدة وان عطائها متصرف ثلاث
 سنين او اكثر بحسب تفاوت الارض تنزع منه وتدفع لآخر ولا يصح فراغ احدهم عنها لآخر
 بلا اذن السلطان او نائبه كما في شرح الملتقى وتام الكلام على ذلك قد بسطنا في تنقيح
 الفتاوى الحامدية **(قوله)** الاترى انها ليست مملوكة للزراعة الخ هذا من كلام الفتح واقره
 في البحر قلت لكن عدم ملك الزراعة في الاراضي الشامية غير معلوم لنا الا في نحو القرى
 والمزارع الموقوفة او المعلوم كونها لبيت المال اما غيرها فنراه يتوارثونها وبيعونها جلا
 بعد جيل وفي شعبة الفتاوى الخبرية سئل في اخوة لهم ارض مغروسة ولرجل ارض
 مغروسة مجاورة لها وطريق الكل واحد باع الرجل ارضه هل لهم اخذها بالشفعة ولا يمنع
 من ذلك كونها خراجية اجاب نعم لهم الاخذ بالشفعة وكونها خراجية لا يمنع ذلك اذا الخراج
 لا ينافي الملك ففي التارخانية وكثير من كتب المذهب وارض الخراج مملوكة وكذلك ارض
 العشر يجوز بيعها وايقافها وتكون ميراثا كسائر املاكه فنثبت فيها الشفعة واما
 الاراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها للناس مزارعة لاتباع فلا شفعة فيها فاذا
 ادعى واضع اليد الذي تلقاها شراء او ارثا او غيرها من اسباب الملك انها ملكه وانه يؤدي
 خراجها فنقول له وعلى من يخاصمه في الملك البرهان ان سمحت دعواه عليه شرعا واستوفيت
 شروط الدعوى واما ذكرت ذلك لكثرة وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة
 هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين والله تعالى اعلم اه ما في الخبرية ولا يخفى انه كلام
 حسن جار على القواعد الفقهية وقد قالوا ان وضع اليد والتصرف من اقوى ما يستدل به
 على الملك ولذا تصح الشهادة بانه ملكه وفي رسالة الخراج لابي يوسف وايما قوم من اهل
 الخراج والحرب بادوا فم يبق منهم احد وبقيت ارضهم معقولة ولا يعرف انها في يد احد ولا ان
 احدا يدعى فيها دعوى واخذها رجل خراجها وغرس فيها وادى عنها الخراج او العشر
 ففيه له وهذه الموات التي وصفت لك وليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت

مطلب

لاشي على الفلاح او عطائها
 ولو تركها لا يجبر عليها

الاترى انها ليست مملوكة
 للزراعة كما تملوت المالكين
 شيئا فشيئا بلا وارث فصارت
 لبيت المال

مطلب

القول لذى البدان الارض
 ملكه وان كانت خراجية

مطلب

ليس للامام ان يخرج شيئا
 من يد احد الا بحق ثابت
 معروف

معروف اه وقد مناعته ايضا ان ارض العراق والشام ومصر غنوة خراجيه تركت لاهلها
الذين قهروا عليها وفي شرح السير الكبير للسرخسي فان صالحوهم على اراضيهم مثل ارض
الشام مدائن وقرى فلا يبنى للمسلمين أن يأخذوا شيئا من دورهم وأراضيهم ولأن ينزلوا عليهم
منازلهم لانهم أهل عهد وصالح اه فاذا كانت مملوكة لاهلها فمن أين يقال انها صارت لبيت
المال باحتيال أن اهلها كلهم ماتوا بلا وارث فان هذا الاحتمال لا يبنى المال الذي كان تابنا
وقد سمعت التصريح في المتن تبعا للهداية بأن أرض سواد العراق مملوكة لاهلها بنو ربيعة
لها وتصرفهم فيها وكذلك أرض مصر والشام كما سمعته وهذا على مذهبننا ظاهر وكذا عند من
يقول انها وقف على المسلمين فقد قال الامام السبكي ان الواقع في هذه البلاد الشامية
والمصرية انها في أيدي المسلمين فلا شك انها لهم اما وقفا وهو الاظهر من جهة عمر رضى الله عنه
واما ملكا وان لم يعرف من انتقل منه الى بيت المال فان من بيده شيء لم يعرف من انتقل اليه
منه يبقى في يده ولا يكف بينة ثم قال من وجدنا في يده أو ملكه مكانا منها فيجوز له ان يبيعه
أو وصل اليه وصولا صحيحا اه قال المحقق ابن حجر المكي في فتاواه الفقهية بعد نقله كلام
السبكي فهذا صريح في أن تحكم لدوى الاملاك والاقواف ببقاء ايديهم على ما هي عليه ولا
يضرنا كون اصل الاراضي ملكا لبيت المال او وقفا على المسلمين لان كل أرض نظرنا اليها
بخصوصها لم يتحقق فيها انها من ذلك الوقف ولا الملك لاحتمال انها كانت مواتا واحيت وعلى
فرض تحقق انها من بيت المال فان استمرار اليد عليها والتصرف فيها تصرف المالك في
املاكهم او النظر فيما تحت ايديهم الا زمان المتطاولة قرائن ظاهرة او قطعية على اليد
المفيدة لعدم التعرض لمن هي تحت يده وعدم انتزاعها منه قال السبكي ولو جوزنا الحكم
برفع الموجود المحقق اى وهو اليد بغير بينة بل بمجرد اصل مستصحب لزوم تسايط الظالمة على مافى
أيدي الناس ثم قال ابن حجر بعد كلام طويل اذا تقرر ذلك بانك واتضح اتضا حال يتيق معه
رؤية ان الاراضي التي في أيدي الناس بمصر والشام المحيول انتقالها اليهم تقرر في أيدي اربابها
ولا يتعرض لهم فيها بشيء اصلا لان الائمة اذا قالوا في الكنائس المبينة للكفر انها تبقى ولا
يتعرض لها عملا بذلك الاحتمال الضعيف اى كونها كانت في برية فاتصلت بها عمارة
المصرفا لى ان يقولوا بقاء تلك الاراضي بيد من هي تحت ايديهم باحتيال انها كانت مواتا
فاحيت وانها انتقلت اليهم بوجه صحيح اه وقد اطال رحمه الله تعالى في ذلك اطالة حسنة
ردا على من اراد انتزاع اوقاف مصر واقايمها وادخالها في بيت المال بناء على انها فتحت غنوة
وصارت لبيت المال فالأصح وقفها قال وسبقه الى ذلك الملك الظاهر بيبرس فانه اراد مطالبة
دوى المقارنات بمستندات تشهد لهم بالملك والا انتزعها من ايديهم متعللا بماتعال بذلك
الظالم فقام عليه شيخ الاسلام الامام النووي واعلمه بأن ذلك غاية الجهل والعداوة لا يجل
عند احد من علماء المسلمين بل من في يده شيء فهو ملكه لا يجل لاحد الاعتراض عليه ولا يكف
اثباته ببينة ولا زال النووي رحمه الله تعالى يشفع على السلطان ويعظه الى ان كف عن ذلك
فهذا الخبر الذى اتفقت علماء المذاهب على قبول نقله والاعتراف بتحقيقه وفضله نقل اجماع
العلماء على عدم المطالبة بمستند عملا باليد الظاهر فيها انها وضعت بحق اه قلت وقذا كان

مطلب

فيا وقع من الملك الظاهر
بيبرس من ارادته انتزاع
المقارنات من ملاكها لبيت
المال

مذهب هؤلاء الاعلام ان الاراضى المصرية والشامية اصابها وقف على المسلمين اوليت المال ومع ذلك لم يجوزوا مطالبة احد يدعى شيئا انه ملكه بمسند يشهد له بناء على احتمال انتقاله اليه بوجه صحيح فكيف يصح على مذهبنا بانها مملوكة لاهلها اقر واعادها بالخراج كما قدمناه انه يقال انها سارت لبيت المال وليست مملوكة للخراج لاحتمال موت المالكين لها شيئا فشيئا بلا وارث فان ذلك يؤدى الى ابطال اوقافها وابطال الموارث فيها وتعدى الظلمة على ارباب الايدى الثابتة المحققة في المدد المتطاولة بلا معارض ولا منازع ووضع العشر والخراج عليها لا ينافي ملكيتها كالمرو وهو صريح قول المصنف وغيره هنا ان ارض سواد العراق خراجية وانها مملوكة لاهلها واحتمال موت اهلها بلا وارث لا يصح حجة في ابطال اليد الثابتة للمالك فانه مجرد احتمال لم ينشأ عن دليل ومثله لا يعارض المحقق الثابت فان اصل بقاء الملكية واليد اقوى دليل عليها فلا نزول الا بحجة ثابتة والالزام ان يقال مثل ذلك في كل مملوك بظاهر اليد مع انه لا يقول به احد وقد سمعت نقل الامام النووى الاجماع على عدم التعرض مع ان مذهبنا ان تلك الاراضى في الاصل غير مملوكة لاهلها بل هى وقف واملاك لبيت المال فعلى مذهبنا بالاولى واحتمال كون اهلها ماتوا بلا وارث بعد الامام النووى ابعد البعد وهذا ابن حجر المكي بعد النووى بمئات من السنين وقد سمعت كلامه والحاصل في الاراضى الشامية والمصرية ونحوها ان ما علم منها كونه لبيت المال بوجه شرعى تخكه ما ذكره الشارح عن الفتح وما لم يعلم فهو ملك لاربابه والمأخوذ منه خراج لا اجرة لانه خراجى في اصل الوضع فاغتم هذا التحرير فانه صريح الحق الذى يعرض عليه بالتواجد وانما اطلت في ذلك لاني لم ار من تعرض لذلك هنا بل تبعوا المحقق الكمال في ذلك والحق احق ان يتبع ولعل مراد المحقق ومن تبعه الاراضى التى علم كونها لبيت المال والله تعالى اعلم **(قوله)** وعلى هذا أى على كونها سارت لبيت المال **(قوله)** من وكيل بيت المال متعلق بشرائه وهو من نصبه الامام قبا على بيت المال وأما البيع فيصح بيعه بنفسه بخلاف الشراء فان وصى اليتيم لا يصح شراؤه مال اليتيم فلذا قيد الشراء بكونه من الوكيل وفي الحائنية والخلاصة فان اراد السلطان أن يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري اه وفي التجنيس اه اذا اراد السلطان أن يشتريها لنفسه امر غيره أن يبيعها من غيره ثم يشتريها لنفسه من المشتري لان هذا أبعد من التهمة اه **(قوله)** لانه كوكيل اليتيم) أى كوصيه وساه وكلاء مشاكلة **(قوله)** فلا يجوز الا للضرورة) أى بان احتياج بيت المال لكن نازعه صاحب البحر في رسالته باطلاق ما مر آفا عن الحائنية والخلاصة فانه يدل على جواز البيع للامام مطلقا وبما في الزيلعي من ان للامام ولاية عامة وله ان يتصرف في مصالح المسلمين والاعتراض عن المشترك العام جائز من الامام ولهذا لو باع شيئا من بيت المال صح بيعه بقوله شيئا نكرة في سياق الشرط يعم العقار وغيره لحاجة وغيرها **(قوله)** زائد في البحر) أى زاد على قوله الا للضرورة قوله اورغب في العقار الخ وعبر عن هذه الزيادة في التحفة المرضية بقوله او مصلحة فهم قلت وسند ذكر آخر الباب ان للامام ان يقطع من بيت المال الارض لمن يستحق وان هذا تملك رقبته كما سنحقيقه وعلى هذا فيمكن شراؤها من المستحق **(قوله)** على قول المتأخرين) أى في وصى اليتيم انه ليس له بيع العقار الا في المسائل السبع الآتية وهو المقتضى به وعند المتقدمين له البيع مطلقا واختاره الاسيحابي

وعلى هذا فلا يصح بيع الامام ولا شراؤه من وكيل بيت المال لشيء منها لانه كوكيل اليتيم فلا يجوز الا للضرورة والعياذ بالله تعالى زاد في البحر اورغب في العقار بضمف قيمته على قول المتأخرين المقتضى به

مطلب

في بيع السلطان وشراؤه اراضى بيت المال

وصاحب الجمع وكثير كافي التحفة المرضية (قوله في سبع مسائل) ونفسه وجازيعة عقار صغير من اجني لامن نفسه بضعف قيمته اولنفقة الصغير او دين الميت او وصية مرسلة لا انفاذها الا لمنة او تكون غلته لا تزيد على مؤننه أو خوف خرابه أو نقصانه أو كونه في يده نهاب اه
 ح (قوله فضل الله الرومي) في بعض النسخ الرضى ولعله تحريف (قوله بأن غالب اراضينا) الظاهر ان المراد الاراضى الشامية ويحتمل ان يكون المراد الاراضى الرومية ويؤيد الاول ما قدمناه عن الدر المنقي من قوله وكذا الشامية حيث جعلها مثل المصرية وكان هذا مأخوذ من كلام الفتح المار وقد علمت ما فيه (قوله كالعارية) وجه الشبه بينهما عدم تصرف من هي في يده تصرف المالك من البيع ونحوه اه ح فلا ينافى ما مر عن التناخانية من انها تكون في ايديهم بالاجرة بقدر الخراج وسيدكر الشارح ان من اقلعه السلطان ارضا فله اجارته (قوله ثم يشتريها منه) يعنى من المشتري كما قدمنا التصريح به في عبارة التجنيس وظاهر هذا أنه لا شرط الضرورة في صحة البيع والشراء كما مر (قوله) واذا لم يعرف الحال في الشراء الخ اى لم يعرف انه شراء صحيح وجد فيه الموعود الشرعى بناء على ما مر عن الفتح من انه لا يجوز الا للضرورة (قوله فالاصل الصحة) حملا لحال المسلم على الكمال (قوله وبه عرف الخ) هذا كله ايضا من كلام النهر واصله لصاحب البحر وحاصله ان من اشترى ارضا ثما صار لبيت المال فقد ملكها وان لم يعرف حال الشراء حملا له على الصحة ولاخراج عليها بناء على ما مر من انها ثامات ملاكها بلاورثة عادت لبيت المال وسقط خراجها لعدم من يجب عليه فاذا باعها الامام لم يجب على المشتري خراجها لقبض الامام ثمنها وهو بدل عنها وتقدم ايضا انه لا عشر عليها ايضا وقد منا ما في ذلك وحيث ملكها بالشراء صح وقفه لها وتراعى شروط وقفه قال في التحفة المرضية سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيرها وما ذكره الجلال السيوطي من انه لا يراعى شروطه ان كان سلطانا أو أميرا وأنه يستحق ريعه من يستحق في بيت المال من غير مباشرة للوظائف فمحمول على ماذا وصلت الى الواقف باقطاع السلطان اياه من بيت المال كالايجزى اه وحاصله ان ما ذكره السيوطي لا يخالف ما قلنا لانه محمول على ماذا لم يعرف شراء الواقف لها من بيت المال بل وصلت اليه باقطاع السلطان لها اى بأن جعل له خراجها مع بقاء عنها لبيت المال فلم يصح وقفه لها ولا تنزيم شروطه بخلاف ما اذا ملكها ثم وقفها كما قلنا قلت لكن بقى ماذا لم يعرف شراؤها ولها ولا عدمه والظاهر انه لا يحكم بصحة وقفها لانه لا يلزم من وقفه لها انه ملكها ولهذا قال السيد الحموى في حاشية الاشباه قبيل قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام مانصه وقد أفنى علامة الوجود المولى ابو السعود مفتي السلطنة السلمانية بأن اوقف الملوك والأمراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال أو ترجع اليه واذا كان كذلك يجوز الاحداث اذا كان المقرر في الوظيفة او المرتب من مصاريف بيت المال اه ولا يخفى ان المولى ابا السعود ادرى بحال اوقاف الملوك ومثله ما سيذكره الشارح في الوقف عن الحمية عن المبسوط من ان السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف قرى ومزارع لان اصلها لبيت المال اه يعنى اذا كانت لبيت المال ولم يعلم ملك الواقف لها فيكون ذلك ارسادا لا وقتنا حقيقة اى ان ذلك السلطان الذى وقفه اخرجه من بيت المال

قلت وسيجى في باب الوصى
 جواز بيع عقار الصفى في
 سبع مسائل وافنى مفتى
 دمشق فضل الله الرومي بان
 غالب اراضينا سلطانية
 لا تقراض ملاكها قالت
 لبيت المال فتكون في يد
 زراعتها كالعارية اه وفي
 التبرع عن الواقف لو اراد
 السلطان شراءها لنفسه
 بأمر غير هابيعها لم يشتريها
 منه لنفسه انتهى واذا لم
 يعرف الحال في الشراء من
 بيت المال فالاصل الصحة
 وبه عرف صحة وقف
 المشتراة من بيت المال وان
 شروط الواقفين صحيحة
 وانه لاخراج على اراضها
 (وموات احياء ذمى)

مطلب

في وقف الاراضى التى
 لبيت المال ومراعاة شروط
 الواقف

مطلب

اوقف الملوك والأمراء
 لا يراعى شرطها

وعليه مستحقه من العداة والطابة ونحوهم تولاهاهم على رؤسهم الى امس حقهم من بيت المال ولذا لما أراد السلطان نظام المملكة برقوق في ما يجب وتماثلين وسعامة ان ينقض هذه الاوقاف لكونها أخذت من بيت المال وعقدت بمجالس حاشا لحضرة الشيخ سراج الدين الباقلاني والبرهان بن جماعة وشيخ الحنفية الشيخ اكل الدين شارح الهداية فقال الباقلاني ما وقف على العلماء والعلية لاسيلا الى نقضه لان لهم في الخمس اكثر من ذلك وما وقف على فاطمة وخديجة وانشاء ينقض ووافقته على ذلك الحاضر ون كما ذكره السيوطي في (النفق المستور) في جواز قبض معاوية والخائف (بلا حضور) ثم رأيت نحوه في شرح الملتقى في هذا تصريح بان اوقاف السلاطين من بيت المال ارسادات لا اوقاف حقيقة وان ما كان منها على مصارف بيت المال لا ينقض بخلاف ما وقفه السلطان على اولاده او عتقائه مثلا وانه حيث كانت ارسادات لا يلزم مرادة نبروطها لعدم كونها وقفا صحيحا فان شرط بخته ملك الوائف والسلطان بدون الشراء من بيت المال لا يملكه وقد علمت موافقة العلامة الاكل على ذلك وهو موافق لما مر عن البسوط وعن ابولي ابي السعود ولما سيذكره الشارح في الوقف عن النهر من ان وقف الاقطاعات لا يجوز الا اذا كانت ارضاء وانا اؤيد ذلك الامام فاقطعها رجالا وهذا خلاف ما في النجفة المرضية عن العلامة قاسم من ان وقف السلطان لارض بيت المال صحيح قلت ولعل مراده انه لا زعم لا يغير اذا كان على مصلحة عامة كاتقل الطرسوسي عن قاضيخان من ان السلطان لو وقف ارضاء من بيت مال المسلمين على مصلحة عامة للمسلمين جاز قال ابن وهران لانه اذا ابدى على مصرفه الشرعي فقد منع من مصرفه من امراء الجور في غير مصرفه اه فقد افاد ان المراد من هذا الوقف تأييد صرفه على هذه الجهة المنيعة التي عنها السلطان مما هو مصلحة عامة وهو معنى الارصاد السابق فلا ينافي ما تقدم والله سبحانه اعلم **(قوله باذن الامام)** قيد به لان الاحياء يتوقف على اذنه ط عن الشيخ **(قوله كامر)** انه اذا قتل مع المسلمين اودلهم على الطريق يرضخ له ط **(قوله خراجي)** لانه ابتداء وضع على الكافر وهو اليق به كامر **(قوله)** اعتبر قربه) اى قرب ما احياه ان كان الى ارض الخراج اقرب كانت خراجية وان كان الى العشر اقرب فعشرية نهر وان كانت بينهما فعشرية مراعاة لجانب المسلم ط وهذا عند ابي يوسف واعتبر محمد الماء فان احياه بما الخراج فعخرارية والانعشيرة بحر وبالاول يفتى در متقى **(قوله)** ما قرب الشئ يعطى حكمه) استأنف قصد به التعليل ط كفتاه الدار لصاحبها الانتفاع به وان لم يكن ملكا له ولذا لا يجوز احياه ما قرب من العامر ببحر **(قوله)** وكل منهما ط تسع في هذا صاحب الدرر وهو مخالف لما في الهداية والتبيين والكافي وغيرها من ان اعتبار الماء فيما لو جعل المسلم داره بستانا قال في الكافي لان المونة في غير المنصوص عليه تدور مع الماء فان كانت تسقى بماء بئر وعين فهي عشيرة وان كانت تسقى بانهار الاعاجم فعخرارية ولو بهذا مرة وبهذا مرة فالعشر احق بالمسلم اه ومقتضاه ان المنصوص على انه عشري كارض العرب ونحوها او على انه خراجي كارض السواد ونحوها لا يعتبر فيه الماء وعن هذا قل في الفتح بمكلام والحاصل ان التي قبحت عاودة ان اقر الكفار عليها لا يوظف عليهم الاخراج ولو سقيت بماء انهار وان قسمت بين المسلمين لا يوظف الا عشر وان سقيت بماء الانهار بكل

مطلب

على ما وقفه السلطان برقوق
من ارادته نقض اوقاف
بيت المال

باذن الامام) أو رضى له
كامر (خراجي ولو احياه
مسلم اعتبر قربه) ما قرب
الشئ يعطى حكمه (وكل
منهما) اى العشيرة
والخراجية (ان سقى بماء
العشر اخذ منه العشر
الا ارض كافر تسقى

قوله في النقل المستور هكذا
بالاصل المقابل على خطه
ولعله المستور فيلحذر

ارض مفتوح عنوة بل أحياها مسلم ان كان يصل إليها ماء الانهار فخراجية او ماء عين ونحوه
فمشرية وهذا قول محمد وهو قول أبي حنيفة اه فتحصل ان الماء يعتبر فيما لواحي مسلم
ارضا او جمل داره بستانا بخلاف المنصوص على انه عشرى او خراجى وقد منا عن البراء بن
ان الملقى به قول أبي يوسف انه يعتبر القرب وهو مامش عليه المصنف او لا كالكثر وغيره
وقد منه في متن الماتق فأقار ترجيحه على قول محمد وقال ح وهو المختار كفى المسمى على الكثر
عن شرح في احصارى وعليه المتن واعتبار الماء قول محمد قل في الشر نبالية قوله ولك منها
الح في مخالفة لقوله قبله وما احياه مسلم يعتبر يقربه لانه اعتبر الحيزمة وهنا اعتبر الماء وعلمت
ان ذلك قول أبي يوسف وهذا قول محمد اه **(قوله بناء العشر)** هو ماء السماء والبئر
والعين والبحر الذى لا يدخل تحت ولاية احد وماء الخراج هو ماء انهار حفرتها الاعاج وكذا
سيحون وجيحون ودجلة والفرات خلافا لجمود الحاصل انه ما كان عليه يد الكفر ثم حوينا
قبرا وماسواه عشرى وتامه فيما قدمناه في باب العشر **(قوله خراج مقاسمة الح)** هذا انما
يوضع ابتداء على الكافر كالموظف فإذا فتح بلدة ومن على اهلهما بارضهاله ان يضع الخراج عليها
مقاسمة او موظفا بخلاف ما اذا قسمها بين الجيش فانه يضع العشر قل الخير الرملى خراج
المقاسمة كالموظف مصرفا وكالعشر مأخذا لافرق فيه بين الرطاب والزرع والكرم والنحل
المتصل وغيره فيقسم الجميع على حسب ما يطبق الارض من النصف او الثلث او الربع او
الحس وقد تقرر ان خراج المقاسمة كالعشر لتعلقه بالخراج ولذا يتكرر بتكرار الخراج في
السنة وانما يفارقه في المصروف فكل شئ يؤخذ منه العشر ونصفه يؤخذ منه خراج المقاسمة
وتجبرى الاحكام التى قررت في العشر وفاة وخلافة فإذا عامت ذلك علمت ما يزرع في بلادنا وما
يغرس فإذا غرس رجل في ارضه زيتونا او كرما او اشجارا يقسم الخراج كالزرع ولاشئ عليه
قبل ان يعلم بخلاف ما اذا غرس في الموظف ولو اخذها مقاطعة على دراهم معينة بالتراضى
بأنهى الجواز وكذا لو وقع على عداد الاشجار لان التقدير يجب ان يكون بقدر الطاقة من اى
شئ كان ولان تقدير خراج المقاسمة مفوض لرأى الامام وكل من الانواع الثلاثة يفعل في
بلادنا فبعض الارض تقسم ثمار اشجارها ويأخذون السلطان منها ثلثا او ربعا ونحوه
وبعضها يقطع عليه دراهم معينة وبعضها يعد اشجارها ويأخذ على كل شجرة قدرا معينا
وكذلك جائز عند الطاقة والتراضى على اخذ شئ في مقابلة خراج المقاسمة لمن يستحقه ولاشك
ان اراضى بلادنا خراجية وخراجها مقاسمة كما هو مشاهد وتقديره مفوض الى رأى الامام
اه وبأى تمام الكلام قلت لكن مران المأخوذ الآن من اراضى مصر والشام اجرة لاعسر
ولاخراج والمراد الاراضى التى صارت لبيت المال لا المملوكة او الموقوفة كما قدمناه لكن
هذا الاجرة بدل الخراج كما مر وبأى **(قوله يتعلق بالتمكن من الانتفاع)** بيان لكونه واجبا في
الذمة اى انه يجب في ذمته بمجرد تمكنه من الانتفاع بالارض لا بيمين الخراج حتى لو تمكن من
الزراعة وعطائها وجب بخلاف ما لو تمكن كاسيد ذكره المصنف **(قوله كما وضع الح)** تمثيل
لخراج الوظيفة **(قوله على السواد)** اى قرى العراق **(قوله بدراى كسرى)** احتراز عن ذراع
العاملة وهو ست قبضات فتح والقبضة اربع اصابع **(قوله بالفندان)** بالثقل آلة الحرث

مطلب

في خراج المقاسمة

بناء العشر (اذ الكافر لا يبدأ بالعشر) وان-تى بماء الخراج اخذ منه الخراج (لان الخاء ببناء وهو) اى الخراج (نوعان خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخراج كالحس ونحوه وخراج وظيفة ان كان الواجب شئ في الذمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض كما وضع عمر رضى الله عنه على السواد لىك جريب) هوستون ذراع في ستين بذراع كسرى سبع قبضات وقيل المعتبر في كل بلدة عرفهم وعرف مصر التقدير بالفندان فتح

ويطابق على التورين يحرق عليهم في قران وجمعه فدادين وقد يخفف فيجمع على أفدة وفدن
صباح والمراد هنا الأرض وهو في عرف الشام نومان روماني وخطاطي ومساحة كل معروفة
عند الفلاحين (قوله وعلى الأول الممول بحر) واصله في الفتح وقال ان الثاني يقتضى ان
الجرب يختلف قدره في البلدان ومقتضاه ان يتحد الواجب مع اختلاف المقادير فانه قد
يكون عرف بلد فيه مائة ذراع وعرف أخرى فيه خمسون ذراعا (قوله يبالغ الماء) صفة
لجرب قديمه لما يأتي من انه لاخراج ان غلب الماء على ارضه او انقطع وبه علم ان المراد الماء
الذى تصير به الأرض صالحة للزراعة فصار كقول الكثر جرب صالح للزراعة (قوله صاعا)
مفعول وضع وهو الفقير الهاشمي الذي ورد عن عمر رضي الله تعالى عنه كافي الهداية وغيرها
وهو ثمانية ارطال اربعة اماناء وهو صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وينسب الى الحجاج
فيقال صاع حجاجي لان الحجاج اخرجه بعدما فقد كافي ط عن الشامي (قوله من براوشعير)
اى فهو مخير في اعطاء الصاع من الشعير او البر كافي النهاية معزى الى فتاوى قاضيبحان والصحيح
انه ما يزرع في تلك الأرض كافي الكافي شربلاية ومثله في البحر وبقي ما اذا عطلها والظاهر
ان الامام يغير تأمل (قوله ودرهما) هو وزن سعة كما في الزكاة بحر وهو ان يكون وزنه
اربعة عشر قيراطا جوهره (قوله الرطبة) بالفتح والجمع الرطاب وهي القناء ومن الحبار والبطيخ
والباذنجان وما جرى مجراه والبقول غير الرطاب مثل الكراث شربلاية (قوله متصلة)
يعنى انه يشترط في تلك الاشجار التي للغب والتمر وغيرها ان يكون متصلا بعضها ببعض
بحيث لا يمكن ان يزرع بينها أفاده في شرح الملتقى فلو كانت متفرقة في جوانب الأرض
ووسطها مزروع فلاشئ فيها كالأشئ في غرس اشجار غير مشجرة بحر ط وقوله فلاشئ فيها
اى في الاشجار المتفرقة بل يجب في الأرض لانها اذا كانت متفرقة فهي بستان فيجب بقدر
الطاقة على ما يأتي او المراد لا شئ فيها مقدر تأمل وقوله كالأشئ في غرس الح هذا اذا لم يقصد
شغل ارضه بها فلو استعمل ارضه بقوائم الخلاف وما شبهه او القصب او الحشيش كان فيه
المشرك قدمناه في باب من البدائع او غيرها تأمل (قوله ضعفها) اى ضعف الخمسة وهو عشرة
دراهم لما فيها من الأثمار فان كانت لم تثمر بعد ففيها اخراج الزرع كما في الحانية درمتي (قوله
ولما سواه) اى سوى ما ذكر من الاشياء الثلاثة الموزن عليها (قوله مما ليس فيه توظيف عمر)
قصده اصلاح المتن فان ظاهره ان الزعفران والبستان فيه توظيف عمر كما هو قضية العلف
مع انه ليس كذلك (قوله يحوطها) اى يرعاها ويحفظها أو هو يتشددا لو اوى دار عليها حائط
قال في المصباح حاطه يحوطه حوطارعا وحوط حوله تحويطا ادار عليه نحو التراب حتى
جمعه محيطا به اه (قوله فلو ملته الخ) في المصباح التف النبات بعنه بعض اخلط ثم اعلم
ان حاصل ما ذكره من الفرق بين البستان والكرم هو ان ما كانت اشجاره ملته فهو كرم وما
كانت متفرقة فهو بستان وقد عزاه في البحر الى الظهيرية ومثله في كافي النسفي ومقتضاه ان
الكرم لا يختص بشجر العنب مع ان ما في المتن من عطف النخل على الكرم يفيد انه غيره
وفي الاختيار والجرب الذي فيه اشجار مشجرة ملته لا يمكن زراعتها قال محمد بوضع عليه
تقدر ما يطبق لانه لم يرد عن عمر رضي الله تعالى عنه في البستان تقدير فكان مفوضا الى امر

وعلى الأول الممول بحر
(يبالغ الماء صاعا من براوشعير)
شعير ودرهما) عطف على
صاع من اجود التقدود
زبابي (والجرب الرطبة
خمسة دراهم والجرب
الكرم او النخل متصلة)
قيد فيها (ضعفها ولما
سواه) مما ليس فيه توظيف
عمر (كزعفران وبستان)
هو كل ارض يحوطها
حائط وفيها اشجار متفرقة
يمكن الزرع تحتها فلو ملته
اى متصلة لا يمكن زراعة
ارضها فهو كرم (طاقته
و) غاية الطاقة نصف
الحارج

الامام وقال ابو يوسف لا يزاد على الكرم لان البستان بمعنى الكرم فالوارد في الكرم وارد فيه دلالة وان كان فيه اشجار متفرقة فهي تابعة للارض اه ومفاد هذا ايضا ان الكرم يخص بالغلب والبستان غيره بقربة التعليل اولاً وثانياً وهذا وفق بما في كتب اللغة ومفاده ايضا ان الخلاف بين محمد وابي يوسف في البستان اذا كانت اشجاره ملتفة وان مافي المتن هو قول محمد وعليه جرى في المتن وذكر في البدائع مثل مافي الاختيار حيث قال وفي جريب الكرم عشرة دراهم واما جريب الارض التي فيها اشجار مشمرة بحيث لا يمكن زراعتها بهذا في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف انه قال اذا كان النخل ملتفا جعلت عليه الخراج بقدر ما يطبق ولا يزيد على جريب الكرم عشرة دراهم **(قوله لان التصنيف الخ)** علة لقوله وغاية الطاقة نصف الخارج فلا ينفى انه يجوز النقص عنه فمنهم **(قوله)** فلا يزداد عليه في خراج المقاسة ترك ما لم يوظف مع ان الكلام فيه فكان عليه ان يقول فلا يزداد عليه فيه ولا في خراج المقاسة ولا في الموظيف الخ افاده ح قلت وقد يجاب بأن قوله والتصنيف الخ يفيد انه يجوز وضع النصف او الربع او الخمس فيصير خراج مقاسة لانه جزء من الخارج وهو غير الموظيف فقوله في خراج مقاسة اراد به هذا النوع وقوله ولا في الموظيف الخ اراد به النوع الاول فانهم **(قوله)** ولا في الموظيف على مقدار ما وظفه عمر وكذا اذا قسحت بلدة بعد عمر فأراد الامام ان يضع على ما يزرع خطعة درهمين وقفيروا هي تطبقه ليس له ذلك عند أبي حنيفة وهو الصحيح لان عمر رضي الله تعالى عنه لم يرد لما اخبر بزيادة الطاقة افاده في البحر عن الكافي قال ط وهذا نص صريح في حرمة ما أحدثه الظلمة على الارض من الزيادة على الموظيف ولوسلم ان الاراضي آلت لبيت المال وصارت مستأجرة اه اي لما قدمناه عن التارخانية من ان الامام يد فيها للزراع بأحد طريقين اما بأقاصمهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج واما باجارتها بقدر الخراج فقوله بقدر الخراج يدل على عدم الزيادة قلت لكن المأخوذ الآن من الاراضي الشامية التي آلت الى بيت المال بموجب البراءة والدفاتر السلطانية وكذا من الاوقاف شئ كثير فان منها ما يؤخذ منه نصف الخراج ومنها الربع ومنها العشر والظاهر انه خراج مقاسة في اصل الوضع فيؤخذ بقدره اذا صار يدل أجرة ولعل ما مر من التوظيف كان على سواد العراق فقط والموضوع على الاراضي الشامية كان خراج مقاسة فبقي المأخوذ قدره وقدما التصريح عن الخبر الرمي بأنه خراج مقاسة **(قوله)** وان اطاعت تعميم لقوله ولا يزداد عليه الخ فيشمل ما لم يوظف كما صرح به في قوله وغاية الطاقة نصف الخارج ويشمل خراج المقاسة كما نص عليه في النهر وكذا الموظيف من عمر رضي الله تعالى عنه كافي البحر او من امام بعده كما مر فانهم **(قوله)** وجوزا عند الاطافة اعلم ان قول المصنف وغيره وينقص مما وظف ان لم تعلق بفهم منه انها ان اطاعت لا ينقص منه وهو مخالف لما في الدرابة من جواز النقصان عند الاطافة قال في النهر ولو قيل بوجوبه عند عدم الاطافة وبجوازه عند الاطافة لكان حسنا وعليه يحمل مافي الدرابة فتدبره اه وحينئذ فالفهم من قول المصنف ان لم تعلق انه لا يجب التقبض عند الاطافة فلا ينفى جوازه فقول السارح وجوبا قيد اقبول المصنف وينقص مما وظف لا لقوله في الشرح فينقص الى نصف الخارج وقوله وجوزا اعطى على وجوبها فكانه

لان (التصنيف عين الانصاف فلا يزداد عليه) في خراج المقاسة ولا في الموظيف على مقدار ما وظفه عمر رضي الله تعالى عنه وان اطاعت على الصحيح كفي (وينقص مما وظف) عليها (ان لم تعلق) بأن لم يبلغ الخارج ضعف الخراج الموظيف فينقص الى نصف الخارج وجوبا وجوزا عند الاطافة

قل وينص وجوبا عما لو تظن ان لم تطبق وجوازا ان الطائفة وهذا كلام لا غير عليه وسقط
ما قيل ان مقتضى هذا المطلب ان الخارج من الكرم مثلا لو باع الف درهم جاز اخذ خمسة
ولا قبل به والمراد انه ان باع الخارج ضعف الموطف او أكثر جاز للامام ان ينقص عن الموطف
اه ووجه السقوط ان هذا انما يرد لو كان قوله وجوبا قيدا لقوله فينقص الى نصف
الخارج فبغير معنى قوله وجوازا انه ينقص الى نصف الخارج جوازا عند الاطاعة ولا موجب
لهذا الحمل ففهم (قوله) ينبغي ان لا يزداد على النصف (الح) هذا في خراج المقاسمة ولم يقيد به
لانها من التعبير بالنصف والخمس فن خراج الوظيفة ليس فيه جزء معين تأمل قال في التهر
وسكت عن خراج المقاسمة وهو اذا من الامام عليهم باراضهم ورأى ان يضع عليهم جزءا من
الخارج كنصف او ثلث او ربع فانه يجوز ويكون حكمه حكم العشر ومن حكمه ان لا يزيد
على النصف وينبغي ان لا ينقص عن الخمس قله الحدادي اه وبه علم ان قول الشارح
وينبغي مذكور في غير محله لان الزيادة على النصف غير جائزة كما مر التصريح به في قوله ولا يزداد
عليه وكان عدم التقبيل بمن الخمس غير منقول فذكره الحدادي بحثا لكن قال الحارثي الرمي
يجب ان يحمل على ما اذا كانت تطبق فلو كانت قابلة الربع كثيرة المؤن ينقص اذ يجب ان
يتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة كما في ارض العشر ثم قال وفي الكافي وليس للامام ان يحول
الخارج الموطف الى خراج المقاسمة اقول وكذلك عكسه فيما يظهر من تعليقه لانه قال لان فيه
نقص العهد وهو حرام اه قلت صرح بالعكس القهستاني وقدمنا عن الرمي ان المأخوذ
من الاراضي الشامية خراج مقاسمة وكتبنا ان ماصار منها ليت المال تؤخذ اجرة بقدر
الخارج ويكون المأخوذ في حق الامام خراجا بحيث كان كذلك تعتبر فيه الطائفة وبه يعلم ان
ما يفعله اهل التيار والزعامات من مطالبة اهل القرى بجميع ما ماعنه لهم السلطان على
القرى كالقسم من النصف ونحوه ظلم محض لان ذلك المعين في الدفاتر السلطانية معنى على انه
كان لا يؤخذ من الزراع سوى ذلك القسم المعين والفاضل عنه يبق للزراع والواقع في زماننا
خلافه فان ما يؤخذ منهم الآن ظلما مما يسمى بالذخائر وغيرها شئ كثير ربما يستغرق جميع
الخارج من بعض الاراضي بل يؤخذ منهم ذلك وان لم يخرج الارض شيئا وقد شاهدنا مرارا
ان بعضهم ينزل عن أرضه لغيره بلا شئ لكثرة ما عليه من الظلم وحينئذ فطالبته بالقسم ظلم على
ظلم والمظالم يجب اعدامه فلا يجوز مساعدة اهل التيار على ظلمهم بل يجب ان ينظر الى ما تعليقه
الاراضي كما أفتى به الحارثي الرمي ونقل بعض الشرايع عن شمس الائمة ان من سيرة الاكاسرة
اذا أصاب زرع بعض الرعية آفة عوضوا له ما أنفق في الزراعة من بيت مالهم وقالوا التاجر
شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فاذا لم يعمله الامام شيئا فلا أقل من ان لا يفرمه الخراج
(قوله) فعليه خراج الارض (كذا في البحر عن شرح الطحاوي قال ط والاولى خراج الزرع
كما تله الشرايع عن مجمع الفتاوى في باب زكاة الاموال اي في دفع صاها ودرهما (قوله) الى ان
يضم اوله وكسر ثالثة مبنيا فاعمل قل في انصباح اطعمت الشجرة بالالف ادرك ثمرها
(قوله) فعليه خراج الكرم (اي دائما لانه صار الى الادنى مع قدرته على الاعلى قل في الفتاوى
التهامية قوا من انتقل الى أخس الامرين من غير عذر فعليه خراج الاعلى كمن له أرض

وينبغي ان لا يزداد على
النصف ولا ينقص عن
الخمس حدادي وفيه
لو غرس بارض الخارج
كرما او شجرا فعليه
خراج الارض الى ان يعطي
وكذا لو قلع الكرم وزرع
الحب فعليه خراج الكرم

مطلب

لا يجوز خراج الموطف
الى خراج المقاسمة
وبالعكس

مطلب

لا يلزم جميع خراج المقاسمة
اذا لم تطبق لكثرة المظالم

الزعفران فتركه وزرع الحبوب فعابه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب
فعابه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يفتي به كي لا يطاع الظلمة في احوال الناس كذا في الكافي ح
قال في الفتح اذ يدعى كل ظالم ان ارضه كانت تصاح لزراعة الزعفران ونحوه وعلاجه صعب اه
(قوله) واذا اطعم) معطوف على قوله الى ان يعلم قال في البحر وفي شرح الصحاوي لو ابنت ارضه
كرم ما فعليه خراجها الى ان يعلم فاذا اطعم فان كان ضعف وظيفة الكرم ففيه وظيفة الكرم وان كان
أقل نصفه الى ان ينقص عن قفيز ودرهم فان نقص فعليه قفيز ودرهم اه والقفيز صاع كمر وهذا
بناء على انها كانت للزراعة قبل لا رطبة فالظاهر لزوم خمسة دراهم فلذا قال الشارح ولا ينقص عما
كان تأمل **(قوله)** وكل ما يمكن الخ) مكرر مع ما تقدم ح **(قوله)** على المسناة) قال في جامع اللغة
المسناة العرم وهو ما يبنى للسيل ابرد الماء اه - وحاصله انها ما يبنى حول الارض ليرد السيل عنها
وتسمى حائطا النهر مسناة ايضا والظاهر ان الحكم فيها كذلك لان ذلك ليس محل الزرع فلا يدعى
شاغلا للارض فيكون تابعا لها **(قوله)** قوم) اراد بهم الجمع الاثنين مجازا بقريته قوله احدهما
واو الجمع في شروا باعتبار صورة اسم الجمع ح **(قوله)** فيها كرم) اراد به الجنس كالذي بعده
بقريته الجمع فيما أتى ح **(قوله)** فشرى) عطف على شروا عطف مفصل على مجمل ح **(قوله)**
فلو معلوما) اى علم حصه الكروم وحصه الاراضى من الخراج المأخوذ **(قوله)** والا كان كان
جمله) في بعض النسخ بان كان جملة اى بان كان خراج الضيعة يؤخذ جملة من غير بيان حصه الكروم
وحصه الاراضى **(قوله)** فان لم تعرف الخ) يعنى لم يعرف احدان الكروم كانت اراضى ولا ان
الارضى كانت كروما ح **(قوله)** قسم بقدر الحصص) اى ينظر الى خراج الكروم والارضى
فذا عرف ذلك يقسم جملة خراج الضيعة عليها على قدر حصصها ح عن الحاشية قلت والظاهر ان
المراد انه ينظر الى خراجها خراج وظيفة بأن ينظر كم جريبا فيها فاذا بلغ خراج الكروم
مائة درهم مثلا وخراج الاراضى مائتين يقسم جملة خراج الضيعة عليهما اثنان ثلثه على الكروم
ولثا على الاراضى **(قوله)** قرية) المراد اهلها فلذا قال خراجهم **(قوله)** ان لم يعلم الخ) اى
ان كان لا يعلم ان خراج اراضيهم كان على النسب او لم يترك كما كان «(تنبيه) في الحيرية سئل في
مسجد قرية له ارض لم يعرف عايتها خراج من قديم الزمان ويريد السباى المتكلم على القرية ان
ياخذ عليها خراجا احب ليس له ذلك والقديم يبقى على قدمه وحمل احوال المسلمين على الفلاح
واجب **(قوله)** ولا خراج الخ) اى خراج الوظيفة وكذا خراج المقاسمة والعشر بالاولى تتعلق
الواجب بعين الخراج فيها ومثل الزرع الرطبة والكرم ونحوها خيرية **(قوله)** ما يمكن الزرع فيه
ثانيا) قال في الكبرى والفتوى انه مقدر بثلاثة اشهر نهر **(قوله)** ويمكن الاحتراز عنها) خرج
ما لا يمكن كالجراد كذا في البرازية **(قوله)** كإنعام) وكقردة وسباع ونحو ذلك بحر **(قوله)** وفار
ودودة) عبارة البحر ومنه يعلم ان الدودة والفأرة اذا اكلتا الزرع لا يسقط الخراج اه قلت لاشك
انهما مثل الجراد في عدم امكان الدفع وفي النهر لا يفتي بالتردد في كون الدودة آفة مساوية وانه لا
يمكن الاحتراز عنها قال الحير الرملى واقول ان كان كثيرا غالبا لا يمكن دفعه بحيلة يجب ان يسقط
به وان امكن دفعه لا يسقط هذا هو المتعين للصواب **(قوله)** او تلك الخارج بعد الحصاد) وهو موه
انه لو هلك قبله يسقط الخراج لكن يخالفه التفصيل المذكور فيها لو اصاب الزرع آفة فان الزرع

واذا اطعم فعليه قدر ما يطيق
ولا يزيد على عشرة دراهم
ولا ينقص عما كان وكل ما
يمكن الزرع تحت شجرة
فستان وما لا يمكن فكره
واما الاشجار التي على المسناة
فلا شئ فيها انتهى وفي زكاة
الحاشية قوم شروا ضيعة فيها
كرم وارض فشرى احدها
الكرم والاخر الاراضى
وارادوا قسم الخراج فلو
معلوما فكما كان قبل
الشراء والا كان كان جملة
فان لم تعرف الكروم الا
كرم وما قسم بقدر الحصص
قرية خراجهم متفاوت
فطلبوا التسوية ان لم يعلم
قدره ابتداء ترك على ما كان
(ولاخراج ان غلب الماء
على ارضه او انقطع) الماء
(او اصاب الزرع آفة
سباوية كغفرق وحررق
وشدة برد) الا اذا بقى
من السنة ما يمكن الزرع
فيه ثانيا) اما اذا كانت
الآفة غير سباوية ويمكن
الاحتراز عنها (كأنكل
قردة وسباع ونحوها)
كأنعام وفأر ودودة بحر
(او هلك الخارج بعد
الحصاد لا) يسقط

اسم المقام في ارضه حيث وجب الخراج بهلاكه بأقفة يمكن الاحتراز عنها علم انه يجب قبل الحصاد
 الا ان يجعل الهلاك هنا على ما اذا كان بما لا يمكن الاحتراز عنه فتدفع الخاتمة وقدمنا في باب العشر
 من الزكاة الاختلاف في وقت وجوبه فعنده يجب عند ظهيرة النجدة والامن عليها من الفساد وان
 لم يستحق الحصاد اذا بلغت حدا ينتفع به وعند الثاني عند استحقاق الحصاد وعند الثالث اذا
 حصدت وصارت في الجرين فلو اكل منها بعد بلوغ الحصاد قبل ان تحصد ضمن عندها لا عند محمد
 ولو بعدما صارت في الجرين لا يضمن اجماعا ومن تمامه هناك **(قوله)** وقوله يسقط اي الا اذا
 بقي من السنة ما يمكن فيه من الزراعة كما يؤخذ مما سلف ط قال الحيز الرمي ولو هلك الخراج في
 خراج المقاسمة قبل الحصاد او بعده فلا شيء عليه لتعلقه بالخراج حقيقة وحكمه حكم الشريك
 شركة الملك فلا يضمن الا بالتعدي فلم ذلك فانه مهم ويكثر وقوعه في بلادنا وفي الحانية ما هو
 صريح في سقوطه في حصصه قرب الارض بعد الحصاد ووجوبه عليه في حصص الاكار مع الا ان الارض
 في حصصه بمنزلة المستأجرة اه **(قوله)** ان فضل عما اتفق يذني ان يلحق بالثقة على الزرع ما
 يأخذه الاعراب وحكام السياسة ظالما كما يعلم مما قدمناه **(قوله)** اخذ منه مقدار ما بينا اي ان بقي
 ضعف الخراج كدرهمين وصاعين يجب الخراج وان في أقل من مقدار الخراج يجب نصفه وأشار
 الشارح الى هذا بقوله وتماه في الشرع نبالة فانه مذكور فيها أفاده ح **(قوله)** مصنف سراج
 على حذف العاطف او على معنى مصنف عن السراج فان المصنف في المنع نقل ذلك عن السراج
(قوله) وكذا حكم الاجارة اي لو استأجر ارضا فغلب عليها الماء او انقطع لتأخر الاجرة واما
 لو أصاب الزرع آفة فاما يسقط اجرة ما بقي من السنة بعد الهلاك لا ما قبله لان الاجر يجب بازاء
 المنفعة شيئا فشيئا فيجب اجر ما استوفى لا غيره فيفرق بين هذا وبين الخراج فانه يسقط كافي البحر
 عن الوالوجة قلت لكن في اجارة البرازية عن غنيط الفتوى على انه اذا بقي بعدها هلاك الزرع مدة
 لا يتمكن من الزراعة لا يجب الاجر والا يجب اذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر
 وكذا لو منعه غاصب اه والخراج كذلك كما علمت **(قوله)** فان عطها صاحبها اي عطل الارض
 الصالحة للزراعة در متفق قلت في الحانية له في أرض الخراج ارض سبخة لاتصلح للزراعة اولا
 يصلحها الماء ان أمكنه اصلاحها ولم يصلح فعليه الخراج والا فلا اه ومن التعطيل من وجه ما لو
 زرع الاخضر مع قدرته على الاعلى كما مر قلت ويستثنى من التعطيل ما ذكره في الاسعاف في
 فصل احكام المقابر والربط لو جعل أرضه مقبرة او خانا للغة او مسكنا سقط الخراج عنه وقيل
 لا يسقط والصحيح هو الاول اه وعليه متى في المنظومة الحية وبقي ما لو عجز مالكها عن
 الزراعة لعدم قوته واسبابه فالامام ان يدفعها لغيره مزارعة لياخذ الخراج من نصيب المالك
 ويمسك الباقي للمالك وان شاء آجرها واخذ الخراج من الاجرة وان شاء زرعتها من بيت المال
 فان لم يتمكن باعها واخذ الخراج من ثمنها قال في النهاية وهذا بلا خلاف لانه من باب صرف
 الضرر العام بالضرر الخاص وعن ابى يوسف يدفع للمأجر كفايته من بيت المال قرضا
 ليعمل فيها زباني وفي الذخيرة لو عادت قدرة مالكها ردها الامام عليه الا في البيع **(قوله)**
 يجب الخراج أي في التعطيل فلان التقصير جاء من جهته واما فيما بعده فلان الخراج
 فيه معنى المؤنة فتمكن بقوة على المسلم وقد صح أن الصحابة اشتروا أراضي الخراج

وقوله يسقط ولو هلك به
 ان فضل عما اتفق سى اخذ
 منه مقدار ما بينا مصنف
 سراج وتماه في الشرع نبالة
 معزى البحر قول وكذا حكمه
 الاجارة في الارض
 المستأجرة فان عطها
 صاحبها وكان خراجها
 موظفا او اسلم صاحبها
 (او اشترى مسلم) من ذمى
 (ارض خراج يجب) الخراج
 (ولو منعه انسان من الزراعة
 او كان الخراج) خراج
 (مقاسمة)

مطلب

فيما لو عجز المالك عن زراعة
 الارض الخراجية

الماخوذ من اراضي مصر
اجرة لخراج فما يفعل
الآن من الاخذ من الفلاح
وان لم يزرع ويسعى ذلك
فلاحة واجباره على
السكنى في بلدة معينة يعمر
داره ويزرع الارض حرام
بالاشبة نه ونحوه في
التسريالية معزيا للبحر
حيث قال وتقدم ان مصر
الآن ليست خراجية بل
بالاجرة فلاشي على من لم
يزرع ولم يكن مستأجرا الا
جبر عليه بتسبها فما يفعله
الظلمة من الاضربه حرام
خصوصا اذا اراد الاشتغال
بالعام وقالوا وزرع الاخس
قادر على الاعلى كزعفران
فعليه خراج الاعلى وهذا
يعلم ولا يفتي به كي لا يجبر
الظلمة (باع ارضا خراجية
ان بقى من السنة مقدار ما
يمكن المشتري من الزراعة
فعليه الخراج والا فلي
البائع عناية) ولا يؤخذ
العشر من الخراج من ارض
الخراج لانها لا يجتمعان
خلافا لشافعي (ولا يتكرر
الخراج بتكرر الخراج
في سنة ولو موطئا) بأن
كان خراج مقاسة (تكرر)
لتعلقه بالخراج حقيقة

وكانوا يؤدون خراجها وتامة في الفتح **(قوله لا يجب شي)** لانه اذا منع ولم يقدر على دفعه لم
يمكن من الزراعة ولان خراج المقاسة يتعلق بعين الخراج مثل العشر فاذا لم يزرع مع القدرة
لم يوجد الخراج بخلاف خراج الوظيفة لانه يجب في الذمة بمجرد التمكن من الزراعة **(قوله)**
وقد علمت الخ) حاصله دفع ما يتوهم من قولهم لو عطلها صاحبها يجب الخراج انه لو ترك الزراعة
لعذر او لغيره او رحل من القرية يجبر على الزراعة والعود وليس كذلك اما ولا فلما علمت من
قولهم ان الامام يدفعها لغيره مزارعة او بالاجرة او يبيعها ولم يقولوا باجبار صاحبها واما
ثانيا فلما علم من ان الاراضي الشامية خراجها مقاسة لاوظيفة فلا يجب بالتعليل اصلا واما
ثالثا فلانها لما صارت لبيت المال صار المأخوذ منها اجرة بقدر الخراج والاجرة لا تفرق منها بدون
التزام اما بعد الاجارة وبالزراعة قل الخير الرمي في حاشية البحر اقول رأيت بعض اهل العلم
أفتى بانه اذا رحل الفلاح من قريته ولزم خراب القرية بريحه انه يجبر على العود وربما اغتربه
بعض الجهة وهو محمول على ما اذا رحل لاعن ظلم وجور ولا عن ضرورة بل لغتنا وامر
السلطان باعادته للمصلحة وهي صيانة القرية عن الخراب ولا ضرر عليه في العود واما ما يفعله
الظلمة الآن من الالتزام بالرد الى القرية مع التكاليف الشاقة والجور المفرط فلا يقول به مسلم
وقد جعل الحصني الشافعي في ذلك رسالة اقام بها الظامة على فاعل ذلك فارجع اليها ان شئت
اه **(قوله كي لا تجبري الظلمة)** قال في العناية وردبانه كفى يجوز الكتمان وانهم لو اخذوا كان
في موضعه لكونه واجبا اجيب باننا لو اتينا بذلك لادعى كل ظالم في ارض ليس شأنها ذلك انها
قبل هذا كانت تزرع الزعفران فأتخذ خراج ذلك وهو ظلم وعدوان اه **(قوله باع ارضا)**
خراجية الخ) هذا اذا كانت فارغة لكن اختلفوا في اعتبار ما يمكن المشتري من زراعته
فقبل الخطئة والشعير وقيل اي زرع كان وفي انه بل يشترط ادراك الربيع بكماله الاول وفي واقعات
التاطني ان الفتوى على تقديره بثلاثة اشهر وهذا منه اعتبار لزرع الدخن وادراك الربيع فان
ربيع الدخن يدرك في مثل هذه المدة واما اذا كانت الارض مزروعة فباعها مع الزرع فان
كان قبل بلوغه فالخراج على المشتري مطلقا وان بعد بلوغه وانقضاء حبه فهو كالو باعها فارغة
ولو كان لها ريعان خريفي وربيعي وسلم احدهما للبائع والآخر للمشتري فالخراج عليهما ولو
تداولتها الايدي ولم تمك في ملك احدهم ثلاثة اشهر فلا خراج على احدهما من التارخانية
ملخصا **(قوله عناية)** لم اجده فيها وانما عزاها في البحر الى البناءة وهي شرح المهداية للعيني
(قوله) ولا يؤخذ العشر الخ) اي لو كان له ارض خراجها موظف لا يؤخذ منها عشر الخراج
وكذا لو كان خراجها مقاسة من النصف ونحوه وكذا لو كانت عشيرة لا يؤخذ منها خراج
لانها لا يجتمعان ولذا لم يفعله احد من الخلفاء الراشدين ولا نقل وتامة في الفتح **(قوله)**
ولا يتكرر الخراج الخ) قال في الفتح فالخراج له شدة من حيث تعلقه بالتمكن وله خفة باعتبار
عدم تكرره في السنة ولو زرع فيها مرارا والعشر له شدة وهو تكرر بتكرر خروج الخراج
وخفة بتعلقه بعين الخراج فاذا عطلها لا يؤخذ بشي اه قلت ومن ذلك ان الخراج يسقط
بالموت وبالتداخل كالجزية وقيل لا كالعشر وسأني تمام الكلام عليه في الفصل الآتي
(قوله او وهبه له) بأن اخذه منه ثم اعطاه اياه **(قوله عند الثاني)** اي عند أبي يوسف وقول محمد

(كالعشر) فانه يتكرر (ترك السلطان) او نائبه (الخراج لرب الارض) او وهبه له ولو بشفاعة (جاز) عند الثاني

لا يجوز أن يخرج من يده إلى وجه قول محمد أن كان مراده أنه لا يجوز أن يكون مضافاً إلى الخراج
(قوله) وحل له أو مصرفه أعاده لأن قوله جازي جاز مفعله السلطان بمعنى أنه لا يصح من ولا
يأثم من ذلك حله لرب الأرض وفي القنية وتقدر في مصرفه إلى نفسه أن كان مصرفه كالمعنى
والمجاهد والمعام والمعام والمذاكر والواعظ عن علم ولا يجوز غيرهم وكذا إذا تركه تعالى - فبان
الخراج لأحد بدون علمه اهـ **(قوله)** خلاف المشهور أي مخالف لما نقله العامة عن أبي يوسف فهو
(قوله) لا يجوز إجماعاً لعل وجهه أن العشر مصرفه مصرف الزكاة لا زكاة الخراج ولا
يكون الإنسان مصرفه لزكاة نفسه بخلاف الخراج فإنه ليس زكاة وإنما يوضع على أرض الكفاية
هذا ما ظهر لي تأمل **(قوله)** من باب البرزانية وذلك حيث قال وفي البرزانية السلطان إذا ترك
العشر من هو عليه جائزاً كان أو فقيراً الكفاية كان المتروك له فقيراً فلا ضمان على السلطان وإن
كان غنياً ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج ليت مال الصدقة اهـ قلت روي
حاله على ما نقله ابن القتي من مستحق الخراج والأبواب أن ضمن السلطان ذلك من ماله تأمل
وقد معنا في بابا مشرع عن الأخيرة مثل ما في البرزانية وقال في الدر المنثور ثم رأيت في البرجندى
في بيان مصرف الجزية وكذلك وجد العشر للمعاقلة جاز لأنه مال حصل بقوتهم اهـ فاحفظ
وليكن التوفيق اهـ أي يحمل القول بالنفع على غير المعاقلة والقول بالجواز عليهم قلت لكن
قوله لو وجد العشر للمعاقلة ليس صريحاً في جعل عشرين أرضهم تأمل **(قوله)** وفي النهير
من حال قوله وفي الأشباه من كلامه **(قوله)** أعلم من قول الثاني أي يجوز ترك الخراج
ووجهه أن هر مصرفه **(قوله)** حكم الافتقار إلى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب
الخراج وللإمام أن يقطع كل روات وكل ما ليس فيه مالك لأحد ويعمل بما يرى أنه خير له مسلمين
وأعم أقول وقول أيضاً وكل أرض ليست لأحد ولا عليها التعمارة فتتبعها رجالاً فعصرها فإن
كانت في أرض الخراج أدى عنها الخراج وإن كانت عشرية ففيها العشر وقول في ذكر القطائع
أن عمر اضطرر أموال كسرى وأهل كسرى وكان من فر عن أرضه أو قتل في الحركة وكل مفض
ماء واجبة فكان عمر يقطع من هذا ما يقطع قال أبو يوسف ذلك بمنزلة ما المال الذي لم يكن
لأحد ولا في دياره فالإمام العادل أن يخرجه منه ويعطى من كان له عنه في الإسلام ويضع ذلك
موضعه ولا يخفى به فكذلك هذه الأرض فهذا سبيل القطائع عندى في أرض العراق وإنما
صارت القطائع يؤخذ منها العشر لأنها بمنزلة الصدقة اهـ قلت وهذا صريح في أن القطائع
قد تكون من الموات وقد تكون من بيت المال بل هو من مصارفه وأنه بذلك رتبة الأرض ولذا
قال يؤخذ منها العشر لأنها بمنزلة الصدقة ويدل بقوله أيضاً وكل من أقسمه لولائه العهديون من
من أرض السواد وأرض العرب والجهال من الأصناف التي ذكرنا أن الإمام أن يقطع منها
فلا يخلو لمن يأتي مدحه من الخلفاء أن يرد ذلك ولا يخرجه من يده من هو في يده وارث أو مشترق
قال والأرض عندى بمنزلة مال للإمام أن يخرجه من بيت المال من له عنه في الإسلام ومن يقوى
به على العدو ويعمل في ذلك بالذي يرى أنه خير للمسلمين وأصلح لأمرهم وكذلك الأرضون
يقطع الإمام منها من أحب من الأصناف اهـ فهذا يدل على أن للإمام أن يبطئ الأرض من بيت
المال على وجه التملك لمقتضاها كما يعطى المال حيث رأى المصلحة إذا لفرق بين الأرض والمال في

وحل له أو مصرفه أو الافتدق
به يبقى وما في الخواص من
ترجيح حله لغير المصرف
خلاف المشهور (ولو ترك
العشر لا يجوز إجماعاً
ويخرجه بنفسه للفقراء
سراج خلافاً لما في قاعدة
نصرف الإمام منسوط
بالمصلحة من الأشباه معزيا
للبرزانية قلده وفي النهير يعلم
من قول الثاني حكم
الافتقار من أرض بيت
المال إذ حالها أن الرقبة
ليت المال والخراج له

مطلب

في أحكام الافتقار من
بيت المال

الدفع للمستحق فاعتنم هذه النافذة فأنى لم أر من صرح بها وإنما المشهور في الكتب أن الاقطاع
تأليك الخراج مع بقاء رتبة الأرض ليبت المال **(قوله وحينئذ)** أى حين إذا كانت رقبته ليبت
أما وهذا ظاهر وأما إذا كانت رقبته المقطع له كما قلنا فلا شك في صحة بيعه وغيره **(قوله قوله)**
أجارته الخ) قال ابن نجيم في رسالته في الاقطاعات وصرح الشيخ قاسم في فتوى رفعت له بأن
للجندى أن يؤجر ما أقطعه له الإمام ولا أثر لجواز اخراج الامام له أثناء المدة كما لا تزلجوا
موت المؤجر في أثناء المدة ولا لكونه ملك منفعة لا في مقابلة مال لا تفريقه على أن من صولح على
خدمة عبد سنة كان للعصاة أن يؤجره إلى غير ذلك من النصوص الناطقة بإيجار مملكته من
المنافع لا في مقابلة مال فهو نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداد له لما اعد له
وإذا مات المؤجر أو أخرج الإمام الأرض عن المقطع تنسخ الاجارة لا انتقال الملك إلى غير
المؤجر كما لو انتقل الملك في النظائر إلى خراج عليها اجارة الاقطاع وهي اجارة المستأجر واجارة
العبد الذى صولح على خدمته مدة واجارة الموقوف عليه الغلة واجارة العبد المأذون واجارة
ام الولد اهـ **(تنبيه)** * المراد بهذه الاجارة اجارة الأرض للزراعة لكن إذا كان للأرض زراع
واحدون يديهم عليها وأيام فيها حرث وكبس ونحوه مما يسمى كردار أو يؤدون ما عليها انصح
أجارته غيرهم أما إذا لم يكن لها زراع مخصوص بل يتواردها الناس بعد آخرين ويدفعون
ما عليها من خراج القاسمة فله أن يؤجرها لمن اراد لكن الواقع في زماننا المستأجر يستأجرها
لأجل اخذ خراجها لا للزراعة ويسمى ذلك التزاما وهو غير صحيح كما فني به الخبر الرملى في كتاب
الوقف وكذا في كتاب الاجارة في عدة مواضع فراجع **(قوله)** وانتقل من اقطاعه في زمن سلطان
آخر) كذا في عبارة التهر والظاهر أن قوله انتقل بمعنى مات ولو عبر به لكان أولى **(قوله)** هل
يكون (لاولاده) أى هل تصير الأرض لاولاد المقطع له عملا بقول السلطان ولاولاده فانه بمعنى
أن مات عن اولاد فلاولاده من بعده فهو تعليق معنى **(قوله)** ومقتضى قواعدهم الخ) حاصل
الجواب انها لا تكون لاولاده لبطان التعليق المذكور بموت السلطان المعلق قال في الاشباه
من كتاب الوقف يصح تعليق التقرير في الوظائف اخذا من تعليق القضاء والامارة بجامع
الولاية فلو مات المعلق بطل التقرير فإذا قال القاضي ان مات فلان أو شغرت وظيفة كذا فقد
قررتك فيها صح وقد ذكره في الفروع الوسائل تفقها وهو فقه حسن اه اقول قدم الشارع في فصل
كيفية القسمة في تنزيل انه يتم كل قال في تلك السنة مالم يرجعوا وان مات الوالى أو عزل مالم
ينعمه الثانى ومقتضى هذا ان التعليق لا يبطل بموت المعلق فان قوله من قل قتيلا فله سلبه فيه
تعليق استحقاق الساب على القتلى لكن قدمنا هناك عن شرح السير الكبير خلافة وهو انه يبطل
التنزيل بعزل الامير وكذا بموته اذا نصب غيره من جهة الخليفة لا من جهة العسكر **(قوله ولو)**
اذله السلطان ارضا مواتا) أى من اراضى بيت المال حيث كان المقطع له من اهل الاستحقاق
فيه لا رقبته كما قدمناه او من غير بيت المال والمراد باقطاعه اذنه له باحيائها على قول ابن حنيفة
من اشترط اذنه بصحة الاحياء وهذا لا يختص بكون الخبي مستحقا من بيت المال بل لو كان ذميا
ملك ما احياده **(قوله)** او ملكها السلطان) أى باحياءه أو شراءه من وكيل بيت المال **(قوله)** ثم اقطعها
له) يبنى وهبها له **(قوله)** جاز وقفه لها) وكذا بيعه ونحوه لانه ملكها حقيقة **(قوله)** الارصاد

مطلب

في اجارة الجندى ما اقطعه له
الإمام

وحينئذ فلا يصح بيعه
ولا هبته ولا وقفه ثم له اجارته
تخريجا على اجارة المستأجر
ومن الحوادث لو أقطعها
السلطان له ولاولاده
ونسله وعقبه على ان مات
منهم انتقل نصيبه إلى
أخيه ثم مات السلطان
وانتقل من اقطاعه في زمن
سلطان آخر هل يكون
لاولاده لم أره ومقتضى
قواعدهم الفاء التعليق
بموت المعلق فتدبره ولو
اقطعه السلطان ارضا
مواتا أو ملكها السلطان ثم
اقطعها له جاز وقفه لها
والارصاد من السلطان
ليس بايقاف البتة وفي
الاشباه قبيل القول في
الدين أفنى العلامة قاسم

مطلب

في بطلان التعليق بموت
المعلق

مطلب

في صحة تعليق التقرير في
الوظائف

(الح) الرصد الطريق رصده رصدا من باب قتل فعدت له على الطريق وقعد فلان بالرصد كجعفر وبالمزاد بالكسر والمرصد ايضا اى بطريق الارقاب والانتظار وربك لك بالرصد اى مراقبك فلا يخفى عليه شئ من فعلات ولا تقوته مصباح ومنه سعى الرصد الساطان بعض القرى والمزارع من بيت المال على المساجد والمدارس ونحوها لم يستحق من بيت المال كالقرا والائمة والمؤذنين ونحوهم كأن ما رصده قائم على طريق حاجتهم يراقبها وانما لم يكن وفقا حقيقة لعدم ملك الساطان له بل هو أمين شئ من بيت المال على بعض مستحقه فلا يجوز لمن بعده أن يغيره ويبدله كقدمنا ذلك مبسوطا (قوله بصحة اجارة المقطع) تقدم آثافا وذكرنا عبارة العلامة قاسم والله سبحانه اعلم

بصحة اجارة المقطع وان الامام ان يخرج مقي شاء وقيد من نجيم بغير المواث اما المواث فليس للامام اخراجه عنه لانه تملكه بالاحياء فيحفظ

فصل في الجزية

فصل في الجزية

هذا هو الضرب الثاني من الخراج قدم الاول لقوته لوجوبه وان اسلموا بخلاف الجزية أولا لانه الحقيقة انه هو المتبادر عند الاطلاق ولا يطلق على الجزية الا مقيد اى فيقال خراج الرأس وهذا امارة المجاز وبنت على فعلة دلالة على الهيئة التي هي الاذلال عند الاعطاء نهر وتسمى جالية من جلوت عن البلد جلاء بالفتح والمد خرجت واجبت مثله والجالية الجماعة ومنه قيل لاهل الذمة الذين جلاهم عمر رضى الله عنه عن جزيرة العرب جالية ثم نقلت الجالية الى الجزية التي اخذت منهم ثم استعملت في كل جزية تؤخذ وان لم يكن صاحبها اجلى عن وطنه فقيل استعمل فلان على الجالية والجمع الجوالى مصباح فاطلاقها على الجزية مجاز بمرتين (قوله لانه اجزت على القتل) اى قضت وكفت عنه فاذا قبلها سقط عنه القتل بجر اولائها وجبت عقوبة على الكفر كما في الهداية قال في الفتح ولهذا سميت جزية وهي الجزاء واحد وهو يقال على ثواب الطاعة وعقوبة العصية (قوله والجمع جزى) وفي لغة جزيات مصباح (قوله لا يقدر ولا يغير) اى لا يكون له تقدير من الشارع بل كل ما يقع الصلح عليه يتعين ولا يغير زيادة ولا نقص درر وذلك كما صلح عليه الصلاة والسلام اهل نجران وهم قوم نصارى بقر العين على التي حالة في العام وصالح عمر رضى الله تعالى عنه نصارى بنى تغلب على ان يؤخذ من كل واحد منهم ضعف ما يؤخذ من المسلم من المال الواجب فلزم ذلك وتقدم تقضيه في الزكاة فتح (قوله وما وضع بعد ما قهره والح) هذا الوضع والتقدير لا يشترط فيه رضاهم كافي الفتح (قوله على فقير معتمل) ظاهره ان القدرة على العمل شرط في حق الفقير فقط لقوله الآتى وفقير غير معتمل وليس كذلك بل هو شرط في حق الكل ولذا قال في البناية وغيره لا يلزم الزمن منهم وان كان مفترطا في اليسار وكذا المومر نصف السنة كما في شرح الزايعي فلو حذف الفقير لكان اولى بجر اى لو حذفه من قوله الآتى فيمن لا يوضع عليه الجزية وفقير غير معتمل بأن يقول وغير معتمل ليشمل الفقير وغيره لامن قوله هنا على فقير معتمل كما فهمه في النهر فاعترضه بأنه لو اقتصر على قوله وغير معتمل لما افاد اشتراط القدرة على العمل في حق الغنى كيف وقد قابله به اه قلت الاعتال الاضطراب في العمل وهو الاكتساب والمراد القدرة عليه حتى لو لم يعمل مع قدرته وجبت لمن عمال الارض كما في الفتح وقال قيد بالاعتمال لانه لو كان مريضاً ونصف السنة فصاعدا لا يجب عليه شئ اه وبه ظهر ان التقييد بالمعتمل هنا واقع في محله وان قوله الآتى لا يوضع على زمن واعمى وفقير غير معتمل قصر يخ مضموم القيد هنا وان

هي لغة الجزاء لانه اجزت عن القتل والجمع جزى كلحية ولحقى وهي نوعان (الموضوع من الجزية يصلح لا يقدر ولا يغير) تحرزا عن الغدر وما وضع بعد ما قهره واقرهوا على املاكم يقدر في كل سنة على فقير معتمل (يقدر على تحصيل النقدين بأى وجه كان يناسب وتكفي منحه في اكثر السنة هداية) اثنا عشر درهما في كل شهر درهم وعلى وسط الحال ضعفه في كل شهر درهما (وعلى المكثر ضعفه) في كل شهر اربعة دراهم

عطف الفقير والاعمى على الزمن عطف خاص على عام لان المراد بالزمن العاجز فلواقتصر عليه لاغناه لشموله الفقير وغيره وقد يقال ان غير المعتدل اعم لانه يشمل ما اذا كان سالم الآلات صحيح البدن لكنه لايقدر على الكسب لحرقه وعدم معرفته حرقه يكتسب منها وعلى هذا فتكون القدرة على العمل شرطاً في الفقير فقط اذ لا شك ان غير الفقير يوضع عليه اذا كان صحيحاً غير زمن ولا اعمى وان لم يكن معتلاً بهذا المعنى المذكور فيتين تفسير غير المعتدل بما ذكرنا ليندفع الاستدراك على عبارة المتون ثم رأيت في القهستاني ما يؤيده حيث قال وفيه اشارة الى ان الفقير هو الذى يعيش بكسب يده فى كل يوم فلو فضل على قوته وقوت عياله اخذت منه والا فلا والى ان غيره من لاجل حاجته الى الكسب للنفقة فى الحال (قوله وهذا للتسهيل الخ) الاشارة الى قوله فى كل شهر درهم وقوله فى كل شهر درهمان وقوله فى كل شهر اربعة وفى القهستاني عن المحيط انها تجب فى اوله عندهم لانها جزءا للقتل وبمقدار الذمة يسقط الاصل فوجب خلفه فى الحال الا انه يخاطب باداء الكل عنده فى آخر الحول تخفيفاً وباداء قسط شهرين عند ابى يوسف فى آخرها وقسط شهر عند محمد فى آخره اه ومثله فى التارخانية فما ذكره الشارح تبعاً للهداية قول محمد والحاصل انها تجب فى اول العام وجوبا موسعاً كالصلاة وانما تجب الاداء فى آخره أو فى آخر كل شهرين او شهر للتسهيل والتخفيف عليه (قوله واعتبر ابو جعفر العرف) حيث قال ينظر الى عادة كل بلد فى ذلك الا ترى ان صاحب حسين الغائب الخ يعد من المكثرين وفى البصرة وبغداد لا يعد مكثراً وذكره عن ابى نصر محمد بن سلام فصح (قوله وهو الاصح) صحيحه فى الولوالجية ايضا قال فى الدر المنقى والصحيح فى معرفة هؤلاء عرفهم كفى الكرمانى وهو المختار كفى الاختيار ذكره القهستاني واعترف فى المنع تبعاً للبحر بأنه اى التحديد لم يذكر فى ظاهر الرواية ولا يخفى ان الاول اى اعتبار العرف اقرب لرأى صاحب المذهب واقره فى الترتيب لئلا يفسد فى شرح المجمع وغيره وينبى تفويضه للإمام اى كما هو رأى الامام وفى التارخانية انه الاصح فنصبر اه يعنى ان رأى الامام ان المقدرات التى لم يرد بها نص لاثبت بالرأى بل تفوض الى رأى المبتلى كما قال فى الماء الكثير وفى غسل النجاسة وغير ذلك (قوله ويعتبر وجود هذه الصفات فى آخر السنة الخ) قال فى البحر وينبى اعتبارها فى اولها لانه وقت الوجوب اه ورده فى النهر بأنهم اعتبروا وجودها فى آخرها لانه وقت وجوب الاداء ومن ثم قالوا لو كان فى اكثر السنة غنيا اخذت منه جزية لاغنياء او فقيراً اخذت منه جزية الفقراء ولواعبر الاول لوجب اذا كان فى اولها غنياً فقيراً فى اكثرها ان يحجب جزية الاغنياء وليس كذلك نعم الاكثر كالكل اه واعترضه عثى مسكين بأن ماورده على اعتبار الاول مشترك للالزام اذ هو وارد ايضا على اعتبار الآخر لاقتضائه وجوب جزية الاغنياء اذا كان غنياً فى آخرها فقيراً فى اكثرها اه قلت وحاصله انه اذا كان المعتبر الوصف الموجود فى اكثر السنة فلا فرق بين كونه فى اولها وآخرها وعلى هذا فمن اعتبر آخرها اراد اذا كان ذلك الوصف موجوداً فى اكثرها وعلى هذا فلا اعتبار لمخصوص الاول والاخر لكن سيدكر المصنف ان المعتبر فى الاهلية وعدمها وقت الوضع بخلاف الفقير اذا أسير بعد الوضع حيث يوضع عليه وحاصله على وجه يحصل به التوفيق بينه وبين اعتبار اكثر السنة ان من كان من

وهذا للتسهيل لاليان
الوجوب لانه بأول الحول
بنائية (ومن ملك عشرة
آلاف درهم فصاعداً غنى
ومن ملك مائتى درهم
فصاعداً متوسط ومن ملك
مادون المائتين او اقل
شياً فقير) قاله الكرخى
وهو احسن الاقوال
وعليه الاعتماد بحراً واعتبر
ابو جعفر العرف وهو
الاصح تارخانية ويعتبر
وجود هذه الصفات فى
آخر السنة فصح لانه وقت
وجوب الاداء نهر

عاب وقت الوضع وضعت عليه ودب باليد حتى خرج مكباً ولا موضع عليه وإن صار أهلاً
بعده كسبتي ومن كان حراً وقت وضع نكح فيه نكحاً موضع عليه لا ذنبل بعد بعده
كالتقير إذا يسر وشريش إذا صح لكن بشرط أن يفي من سنة أكثرها وعن هذا فيعتبر
ول السنة لتعرف الأهل من غيره وبه - خلق لأهية لا يعتبر ولها في حق غير الأوصاف بل
يعتبر أكثرها فيه كما أن مريضاً وبها فإن صح بعده في أكثرها وجبت وإذا لم يكن
كان فقيراً غير معتملاً ثم صار فقيراً معتملاً أو متوسطاً أو غنيّاً في أكثرها وعن هذا يجعل متى
تولوا أهية وغيرها من أن الفقير أو يسر في آخر السنة أخذت منه أهية إذا يسر أكثرها
وعنى هذا عكسه بأن كان غنيّاً في أولها فقير في آخرها اعتبر ما وجد في أكثرها لكن على ممر
من أنه يؤخذ في كل شهر فقط يؤخذ من كان غنيّاً في أولها شهرين مثلاً فقط شهرين دون
الباقي ما في التقييد عن النبط يسقط في في جربة السنة إذا صار شيخاً كبيراً أو فقيراً
أو مريضاً نصف سنة أو أكثر أهية وأشار إلى ما ناقض عن نصف سنة لا يجعل عذراً ولذلك
في الفتح تأييداً على المتعمل إذا كان صحيحاً في أكثر السنة والأفلاجزية عليه لأن الإنسان

(ووضع على كنان)

بدخل في اليهود السامرة

لاهم بدخول شريعة

موسى عليه الصلاة والسلام

وفي التصاريح

الآدمي وأما

في الحزبية أخذ منه عتده

حاله (دعوى)

عرب لوصفه فيه عتده

والسلام على محسن

(والتقى محسن)

استرققه خزانة خيرة

عليه (دعوى) (عربي)

لأن

لاخبر عن قبيل مرض فلا يجعل التمثيل منه عذراً وهو ما ناقض عن نصف العام أهية هذا ما
ظهر في تحرير هذا محل به أنه على أنه (قوله ووضعت على كنان) أي ولو عرياً فتح
ولكن كنان من عتده دينا ما أوى أي منزلاً لا يكتب في يهود والتصاريح (قوله السامرة) وعلى
يدخل وهم فرقة من اليهود وتختلف يهود في أكبر الأحكام ومهم السمرى الذي وضع
جعل وعنده مصباح (قوله دارم) سبة على خلاف القيس إلى ارمينية بكسر الهمزة
ولم ينهاها سكة وفتح الياء الشبيهة بعد ثوب وهي حجة البرزوم كفي التصحيح (قوله
تؤخذ منهم عتده خلاف اليهود) أي به عن الله من التصاريح أو من يهود فهم من أهل كنان
عتده وعندهم يهودون كانوا قبليسي من كتب بين بل كعبدة الأوثان كما في الفتح
والنهر فاج قول ظهر كلامهم أن نصبة من العرب ذو كانوا من العجم ملأنا الخلف
ما علمت أن العجمي تؤخذ منه الحزبية وهو مشرك أهية وبؤيده ما نقله السامحاني عن

بدع من أنه عتدهم تؤخذ منه الحزبية إذا كانوا من العجم لاهم كعبدة الأوثان أهية (قوله
ومجوس) من بعد التار فتح (قوله عن مجوس هجر) بنفحذين بل في الفتح بلدة في البحرين أهية
وفي مصباح وقد ضاقت على ناحية بلاد البحرين وعلى جميع الأقاليم وهو المراد بالحدث أهية
وفيه بض البحران على غط ثلثة موضع بين البصرة وعمان وهو من الإلخند (قوله وبنى
مجمعي) لوقن ما كان منشوا في حائل ولا شحس له والتمه ما كان على صورة الإنسان
وهاب ما أنش له ولا صورة ولكنه بعد منح عن سرج ومنه في البحر لكن ذكر
قبله لوقن منه حنة من خشب الحجر وقصة أو جوهر تحت وجمع وزن وكانت العرب
تصنها وتعبد أهية وفي المصباح ومن يصنع سواء كان من خشب وحجر وغيره أهية والعجمي
خلاف العربي (قوله حوزة سرقه ح) وإنما مضرب الحزبية على النساء والعصيان مع
جواز استرقاقهم لاهم صاروا أبناء لأصوالهم في الكفر فكانوا اتباعاً في حكمهم فكانت
الحزبية عن الرجل واتباعه في الفتح أن كان له أسمع والأفهي عنه خاصة فتح (قوله لأن

المعجزة في حقه اظهره لان النمر آن نزل بفتح فمكان كفرهم والحالة هذه اغاطهم من كفر العجم
فتبع واورد في النهر ان هذا يشمل ما اذا كان كتابا اه اى فيخالف ما مر من انها توضع عليه
قلت والجواب انه وان شمله لكن خص بقوله تعالى من الذين اتوا الكتاب اه ثم رأيت في
الشرع لا يلاقى (قول له لا يقبل منهم) اى من العربى الوثنى والمرتد الاسلام وان لم يسلما قتلا
بالسيف وفي الدر المنثور عن البرجندى ان نسبة القبول الى السيف مسامحة (قول له ولو ظهرنا
عليهم ففساؤهم وصبيانهم في) لان ابا بكر رضى الله تعالى عنه استرق نساء خي خيفة وصبيانهم
لما ارتدوا وقسمهم بين الغائبين هداية قال في الفتح الان ذرارى المرتدين ونساءهم يجبرون
على الاسلام بعد الاسترق بخلاف ذرارى عبدة الاوثان لا يجبرون اه اى وكذا نساؤهم
والفرق ان ذرارى المرتدين تبع لهم فيجبرون منهم وكذا نساؤهم لسبق الاسلام منهم
* (نبيه) * قال في الفتح قالوا لواء زنديق قبل ان يؤخذ فأخبر بأنه زنديق وتاب تقبل توبته
فان اخذ ثم تاب لا تقبل توبته ويقتل لانهم باطنية يعتقدون في الباطن خلاف ذلك فيقتل
ولا يؤخذ منه الجزية اه وسأيت في باب المرتد ان هذا التفصيل هو المفتى به وفي الفهستانى
ولا توضع على المبتدع ولا يسترق وان كان كافرا لكن يباح قتله اذا اظهر بدعته ولم يرجع عن
ذلك وتقبل توبته وقال بعضهم لا تقبل توبة الاباحية والشيعة والقرامطة والزنادقة من
الفاطمية وقال بعضهم ان تاب المبتدع قبل الاخذ والاظهار تقبل وان تاب بعدها لا تقبل
كما هو قياس قول ابى خنيفة كما في التهديد السامى اه قال في الدر المنثور واعتمد الاخير صاحب
التوير (قول له وصي) بلا تجنون فتج (قول له وامرأة) الانساء خي تغلب فانها تؤخذ من
نساءهم كما تؤخذ من رجالهم لوجوبه بالصالح كذا في كاسياتى (قول له وابن ام ولد) صورته
استولد جارية لها ولد قد ملكه معها فان الولد يتبع امه في الحرية والتدبير والاستيلاء
* (نبيه) * قال في الدر المنثور ساقط من نسخ الهداية لفظ ابن وتبعه الفهستانى بل زاد وامة
ولا يبنى فان من المعلوم ان الاجزية على النساء الاحرار فكيف بأولاد وانما المراد ان ام الولد
(قول له زفير غير متمثل) تقدم الكلام عليه (قول له لانه لا يقبل له) الاصل ان الاجزية لاسقاط
القتل فمن لا يجب قتله لا توضع عليه الجزية الا اذا اعانوا برأى اموال فتجب الجزية كما في
الاختيار وغيره در منتهى وفهستانى (قول له وجزم الحدادى بوجوبها) اى اذا قدر على
العمل حيث قال قوله ولا على الرهبان الذين لا يخاطبون الناس هذا محمول على انهم اذا كانوا
لا يقدرون على العمل اما اذا كانوا يقدرون فعليهم الجزية لان القدرة فيها موجودة وهم
الذين ضيواها فصار كاستعيل ارض الخراج اه وبه جزم في الاختيار ايضا كما في الشرع لا يلاقى
قال في النهر وجعله في الخاتبة ظاهر الرواية حيث قال ويؤخذ من الرهبان والتسبيس في
ظاهر الرواية وعن محمد انها لا تؤخذ اه (قول له ونقل ابن كمال انه القياس) فيه نظر لانه قال
في شرح قوله ولا على راهب لا يخاطب قالوا الرهبان الصوامع الذى يخاطبون الناس
فقال محمد كان ابو خنيفة يقول بوضع الجزية اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول ابى
يوسف قال عمرو بن ابى عمر قلت ل محمد فما قولك قال القياس ما قال ابو خنيفة كذا في شرح
القدورى الاقلع اه وبه علم ان هذا في المخاطب على ان هذه الصيغة من محمد تفيد اختياره

مطلب

الزندق اذا اخذ قبل التوبة
يقتل ولا يؤخذ منه الجزية

المعجزة في حقه اظهره ولم
يعذر (ورمى) فلا يقبل
منهما الا الاسلام او السيف
ولو ظهرنا عليهم ففساؤهم
وصبيانهم في (وصي)
وامرأة وعبد ومكانب
ومدبر وابن ام ولد (ورمى)

من زمن بزمان زمانة نقص
بعض اعضائه او تعطل
قواه فدخلى الخلل
والشيخ العاجل (واعى)
وفتير غير متمثل وراهب
لا يخاطب لانه لا يقتل
والجزية لاسقاطه وجزء
الحدادى بوجوبها ونقل
ابن كمال انه القياس ومفاده
ان الاخصان بخلافه
فأصل (والمعتبر في الاهلية
للجزية) (بعدمها وقت
الوض) فن افاق واعتق
او بلغ او برى بعد وضع
الامام

قوله اى الطاعنين هكذا
بخطه وامل الاصول
الطاعنون كما لا يخفى اه
مصححه

لم توضع عليه (بخلاف
الفقيه اذا ايسر بعد الوضع
حيث توضع عليه) لان
سقوطها المعجزه وقد زال
اختيار (وحي) اى الجزية
ليست رضائيا بكفرهم كما
طعن الملقه بل انما هي
(عقوبة) لهم على اقامتهم
(على الكفر) فاذا جاز
امهالهم للاستدعاء الى
الايمان بدونها فيها اولى
وقال تعالى حتى يعطوا
الجزية عن يدهم صاغرون
واخذها عليه الصلاة
والسلام من محوس مجر
ونصارى نجران وأقرهم
على دينهم ثم فرغ عليه بقوله
(فسقط بالاسلام) ولو مد
تمام السنة ويسقط المعجل
لجنة لاسنتين فبرد عليه
سنة خلاصة (والموت
والتكريم) للتدخل كما
سبقي (د) ب (المعنى
والزمانة

قول اى حنيفة ولا تفيدان مقابله هو الاستحسان الذى يقدم على القياس ووجه كونه هو
القياس انا لو ظهرنا على دار الحرب لنا ان نقتل الراهب المخالط بخلاف غير المخالط وقدمران
من لا يقتل لا توضع الجزية عليه وهذا القياس هو مفهوم ما جرى عليه اصحاب المتن فيكون
هو المذهب وما مر عن الحائنة يمكن حمله عليه فلا يلزم ان يكون المصنف مشى على خلاف
ظاهر الرواية فانهم (قوله لم توضع عليه) لان وقت الوجوب اول السنة عند وضع الامام
فان الامام يحدد الوضع عند رأس كل سنة لتغير احوالهم ببلوغ الصبي وعق البعد وغيرها
فاذا احتلم وعق البعد بعد الوضع فقد مضى وقت الوجوب فلم يكونا اهلا للوجوب والواجبة
(قوله بخلاف الفقير) اى غير المعتدل اذا ايسر بالعمل فانها توضع عليه ط (قوله لان
سقوطها المعجزه) لان الفقير اهل لوضع الجزية كافي الاختيار اى لكونه حرا مكلفا لكنه معذور
بالفقر فاذا زال اخذت منه لكن ان بقي من الحلول أكثره على ما قدمنا تحريمه (قوله كما
طعن الملقه) اى الطاعنين فى الدين قال فى المصباح لحدا الرجل فى الدين لحدا والحد الحداد
طعن (قوله انما هي عقوبة لهم) ولانها دعوة الى الاسلام بأحسن الجهات وهو ان يسكن بين
المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شره فى الحال فمستأنى (قوله فاذا جاز امهالهم)
اى تأخيرهم بالاجزية للاستدعاء الى الايمان اى لاجل دعائهم اليه بمحاربتهم وقتالهم بدونها
فها اولى اى فامهالهم للاستدعاء الى الايمان بالجزية اولى لان مخالطتهم للمسلمين ورؤيتهم
حسن سيرتهم تدعوهم الى الاسلام كما علمت فيحصل المقصود بلا قتال فيكون اولى هذا ما ظهر
لى فى تقرير كلامه وقد صرح ابو يوسف فى كتاب الحراج بأنه لا يجوز ترك واحد بالاجزية فلم
ان المراد ما قرأناه فتأمل (قوله وقال تعالى الخ) لاجابة الى سوق الدليل الثقلى هنا لان الملقه
معرض على مشروعية هذا الحكم من اصله (قوله ونصارى نجران) بلدة من بلاد همدان من
الذين مضى وفي الفتح روى ابو داود عن ابن عباس رضى الله تعالى عنها قال صالح رسول
الله صلى الله عليه وسلم اهل نجران على الى حلة الصف فى صف والصف فى رجب (قوله ثم
فرغ عليه) اى على كونها عقوبة على الكفر (قوله ولو بعد تمام السنة) يجب ان تحمل
البعدية على المقارنة للتمام لانه لو اسلم بعد تمام مدة فالسقوط بالتكرار قبل الاسلام لا
بالاسلام اه ح قلت لكن تحقق التكرار بدخول السنة الثانية فيه خلاف كما نعرفه
(قوله ويسقط المعجل) على تقدير مصاف ان يسقط رده فالسقوط هنا عن الامام لانه
بخلاف الواقع فى المتن (قوله فيرد عليه سنة) اى لو عجل لسنتين لانه ادى خراج السنة الثانية
قبل الوجوب فيرد عليه اما لو عجل لسنة فى اولها فقد ادى خراجها بعد الوجوب قال فى
الوالمالية وهذا على قول من قال بوجوب الجزية فى اول الحلول كما نص عليه فى الجامع الصغير
وعليه الفتوى (قوله والموت) اى ولو عند تمام السنة فى قولهم جميعا كما فى الفتح (قوله
والتكريم) اى بدخول السنة الثانية ولا يتوقف على مضى فى الاصح كما يأتى قريبا وسقوطها
بالتكرار قول الامام وعندها لا سقط كافي الفتح (قوله والمعنى والزمانة الخ) اى لو حدث
شئ من ذلك وقد بقي عليه شئ لم يؤخذ كفى الوالمالية والحائنة اى لو بقي عليه شئ من اقساط
الشهر وكذا لو كان لم يدفع شئ لكن قدمنا عن القهستانى عن المحيط قيد سقوط الباقي بما

اذا دامت هذه الاعذار نصف سنة فأكثر ومثله ما ذكره الشارح اول الفصل عن الهداية فانهم هذا وفي التارخانية قال في المتنق قال ابو يوسف اذا أغنى عليه او اصابته زمانة وهو موسر اخذت منه الجزية قال الامام الحاكم ابو الفضل على هذه الرواية يشترط للاخذ اهلية الوجوب في اول الحول وعلى رواية الاصل شرطها من اوله الى آخره اه ملخصا قلت وحاصله انه على رواية المتنق يشترط وجود الاهلية في اوله فقط فلا يضر زوالها بعده وعلى رواية الاصل يشترط عدم زوالها وهو مامنى عليه المصنف وليس المراد عدم الزوال أصلا بل المراد ان لا يستمر العذر نصف سنة فأكثر فلا يتأني ما سر فتدبر **(قوله لا يستطيع العمل)** راجع لقوله فقيرا وما بعده **(قوله ولا يصح الخ)** وقيل لا بد من مضي الثانية ليتحقق الاجتماع **(قوله بعكس خراج الارض)** فان وجوبه بأخر الحول لان به يتحقق الانتفاع **(قوله ويسقط الخراج)** اى خراج الارض **(قوله وقيل لا)** جزم به في المتنق **(قوله بحر)** اقره في التهر ايضا **(قوله وعزاه في الحانية)** حيث قال فان اجتمع الخراج فلم يؤد ستين غدا اى خيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كقال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالايجاع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل اه قلت وقد ترك المصنف والشارح هذا القيد وهو المعجز عن الزراعة اى في السنة الاولى وعلى هذا فاعمل لذكر الخراج هناك لانه لا يجب الا بالتمكن من الزراعة فاذا لم يجب لا يقال انه سقط ويظهر ان الخلاف المذكور لا يفي بحمل القول الاول على ما اذا عجز والثاني على ما اذا لم يعجز اذ لا يتأني الوجوب مع المعجز كما مر في الباب السابق ولذا قال فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل وعلى هذا فلم يبق في المسئلة قولان لكنه خلاف الظاهر من كلامهم فان الخلاف محكى في كثير من الكتب وقد علمت انه لا يتأني الخلاف مع المعجز فالظاهر ان الخلاف عند عدمه وعليه فالتناسب اسقاط هذا القيد ولذا ذكر في الحانية هذه المسئلة في باب العشر بدونه ولم يذكر ايضا القول الثاني فانقضى كلامه اعتناء قول الامام انه لا يؤخذ بخراج السنة الاولى لكن في الهندية عن المحيط ذكر صدر الاسلام عن ابي خيفة روايتين والصحيح انه يؤخذ اه وجزم به في المتنق كما قدمناه وبه ظهر ان كلاما من القولين مروى عن صاحب المذهب والمصرح بتصحيجه عدم السقوط فكان هو المعتمد ولذا جزم به في متن المتنق وذكر في العناية الفرق بينه وبين الجزية بأن الخراج في حالة البقاء مؤنة من غير التفات الى معنى العقوبة ولذا لو شرى مسلم ارضا خراجية لزمه خراجها فجاز ان لا يتدخل بخلاف الجزية فانها عقوبة ابتداء وبقاء والعقوبات تتدخل اه وبه الدفع ما في البحر **(قوله وفيها الخ)** اى في الحانية ومحل ذكر هذه المسئلة الباب السابق وقد ذكرها في باب العشر وقدمنا الكلام عليها **(قوله في الاصح)** اى من الروايات لان قبولها من الثابت بقوت المأمور به من اذلاله عند الاعطاء قال تعالى حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون فتح **(قوله والقباض منه قاعد)** وتكون يد المؤدى اسفل ويد القباض اعلى هندية **(قوله ويقول الخ)** هذا في الهداية ايضا لكن لم يحزم به كما فعله الشارح بل قال وفي رواية يأخذ بتليبه وبهزه هذا ويقول اعط الجزية يا ذمى اه ومفاده عدم اعتادها وفي غاية البيان والتليب بالفتح ما على

وصيورته فقيرا او (مقعدا او شيخا كبيرا لا يستطيع العمل) ثم بين التكرار فقال (واذا اجتمع عليه حولان تدخلت و الاصح سقوط جزية السنة الاولى بدخول السنة الثانية) زبلى لان الوجوب بأول الحول بعكس خراج الارض (ويسقط الخراج بالموت في الاصح حاوى و (التدخل) كالجزية (وقيل لا) يسقط كالعشر وينبئ ترجيح الاول لان الخراج عقوبة بخلاف العشر بحر قال المصنف وعزاه في الحانية لصاحب المذهب فكان هو المذهب وفيها لا يحل اكل الغلة حتى يؤدى الخراج (ولا تقل من الذمى لو بعثها على يد ناشئ) في الاصح (بل يكلف ان يأتي بنفسه فيعطى قائما و القباض منه قاعد) هداية ويقول

موضع بيت من بيت وبسبب مخالفة من اخصر (قوله باعدوا به) كذا في غيبة
 بيت في بيت في جده وفتح والتين يضي (قوله ضغفه في نقه) صبح ان يسط
 رجل كفه فيسرب به فلما لاسان اودنه فدا ترض كفه ثم ضربه فيسب صفع بل يقل
 ضربه يجمع مفعول وقد ذكره من الضعف قوله في الترخاية ونقبة اخص في اخص عن شرح
 حذوي وقد حذر عليه قبل (قوله لا ياكفر) مذكور النع من قول باعدوا به ومن
 لا خبا بالتيب والهز وفتح فلاشك بأنه يؤذيه ولهذا يرد بعض المحققين من الشافعية ذلك
 بأنه لا اصل له في السنة ولا فعله احد من اهل البيت (قوله ويؤمن القائل ان اذا به)
 مقتضى انه يعزى لارتكاب لائم بجر وقدره مصنف لكن نظر فيه في النهي قلت ولعل وجهه
 ممر في ياق من انه هو الذي اثنى ابي بن نفسه قبل قوله القائل أفاده الشارح في التعزيز
 ط قال لكن ذكرنا الفرق هناك فأنه (قوله ولا يجوز ان يحدث) يضم الياء وكسر الدال
 وفعله الكافر ومنعوله بيعة كقوله قول شرح والاصم وفي نسخة ولا يحدثوا اي اهل
 لمة اخرج ومن الاحداث قلها في غير موضعها في في البحر وغيره ط (قوله بيعة)
 يكسر معد التصاري ويروى وكذا في كنيصة الا انه غلب البيعة على معد التصاري
 والكنيسة على اليهود قيس في وفي النهي وغيره واهل مصر يطلقون الكنيسة على متبداها
 ويخصون اسم الدبر بمعد التصاري قلت وكذا اهل الشام در منق والوصوة بيت بيتي
 رأس ضول لتبعد فيه بالانقطاع عن الناس بجر (قوله ولا مقبرة) عزاه المصنف الى
 خلاصة ثم ذكر ما يخففه عن جوابه الفتاوى ثم قال والنظر الاول ومن ثمعونا عليه في
 مختصر (قوله) فوقية في المختار نقل تصحيحه في فتح عن شرح شمس الآفة السرخسي في
 اجازات ثم قال انه يفتقر وفي الوهبية انه الصحيح من مذهب لدى عليه المحققون الى ان
 قل فقد علم انه لا اصل لافته بالاحداث في القرى لاحد من اهل زماننا بعد ما ذكرنا من
 تصحيح واختيار حذوي واخذة مشايخ والامتنان في فتوى من افني بما يخالف هذا
 ولا اصل لعمل به ولا اخذ بنحوه ويحجر عليه في فتاوى وفتح لان ذلك منه مجرد اتباع حوى
 نفس وهو حرم له بسبب قوة ترجيح لو كان كلاما مدعيا فكيف مع وجود النقل
 بترجيح الفتوى عليه ذلك والله يوفق قل في النهي واخلاف في غير جزيرة العرب اعمى
 فيمنعون من قراه بخبر لا يجمع بين في جزيرة العرب اه قلت الكلام في الاحداث
 مع ان ارض العرب لا تقر فيها كنيسة ولو قد نعت فضلا عن احداثها لا يمكن ان يكون من السكنى
 به بحدوثه كقولنا في وقد سدد في فتح وشرح السير الكبير وتقدم تحذير جزيرة العرب
 وبسبب التماس (تبيين) في خارج قيل لا معاصر ثلاثة مضمرة السجون كالنكوة والمصرة
 وقد روي في لا يجوز فيه احداث ذات جنة وما فتحه مسلمون عنوة فهو كذلك
 وما فتحه وجاهل وتبع في ارض به جاز لاحداث وافتا لان شرطوا الاحداث
 اه ما يخص وعليه فتوى ولا يجوز ان يحدثوا وقد بنا ان لا يقع صريح على ان الارض اهل او
 على الاحداث لكن صهر روية به لا استثناء فيه كفي البحر ونهرات لكن لا صلحهم
 على ان الارض ليه فيها الاحداث لان اربابهم يسمعون بعد ذلك يمتنعون من الاحداث

اعده باعدوا به وضاعفه
 في غيبة لا ياكفر ويؤمن
 القائل ان دعه به فقه
 (ولا يجوز ان يحدث)
 بيعة ولا كنيسة ولا
 صومعة ولا بيت بار ولا
 مقبرة ولا صنما حاوي
 (في دار الاسلام) ولو قرية
 في المختار فتح

في احكامه لكنائس وايض

لا يجوز احداث كنيسة
 في القرى ومن افني بالجواز
 فهو مخفي ويحجر عليه

تقدم لكنائس من جزيرة
 العرب ولا يمكنون من
 سكناه

في بيت لا مصدر
 وبسبب حدث لكنائس

بعد ذلك ثم لم يحول المسامون من ذلك مصر الا فراسير افاهم الاحداث ايضا فلو رجع المسلمون اليهم ليهدموا ما احدث قبل عودهم كما في شرح السير الكبير وكذا قوله وما فتح عنوة فهو كذلك ليس على اطلاقه ايضا بل هو فيما قسم بين الغائبين او صار مصرا للمسلمين فقد صرح في شرح السير بانهم لو ظهر على ارضهم وجاههم ذمة لا يتعنون من احداث كنيسة لان المنع مختص بامصار المسلمين اني تقام فيها الجمع والحدود فلو صارت مصر للمسلمين منعوا من الاحداث ولا تترك لهم الكنائس القديمة ايضا كقولهم ما بين الغائبين لكن لانهم بل بمجاليهم ساكن لهم لانها مملوكة لهم بخلاف ما صالحهم عليها قبل الظهور عليهم فانه يترك لهم القديمة ويجمعهم من الاحداث بعدما صارت من امصار المسلمين اه ملخصا * (تمة) * لو كانت لهم كنيسة في مصر فادعوا انا صالحهم على ارضهم وقال المسامون بل فتحت عنوة واردوا منهم من الصلوة فيها وجهل الحال لعلول العهد سأل الامام الفقهاء واصحاب الاخبار فان وجدنا راعى به فان لم يجد او اختلف الآثار جعلها ارض صالح وجعل القبول ذميا لاهابا لانها في ايديهم وهم متمسكون بالاصل وتماعه في شرح السير **(قوله وبعاد المنهدم)** وهذا في القديمة التي صالحناهم على ابقائها قبل الظهور عليهم قال في الهداية لان الابنية لا تبقى دائما ولما اقرهم الامام فقد عهد اليهم الاعادة الا أنهم لا يمكنون من نقلها لانه احداث في الحقيقة اه **(قوله اشباه)** حيث قال فائدة نقل السبكي الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة اذ كره السيوطي في حسن المحاضرة قلت يستبطن منه انها اذا قنات لا تفتح ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنيسة بحارة زويلة فقلنا الشيخ محمد ابن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم تجاسر حاكم على فتحها ولا يتاني ما نقله السبكي قول اصحابنا ببعاد المنهدم لان الكلام فيها هدمه الامام لافيا تهدم فابتأمل اه قال الحبر الرملي في حواشي البحر اقول كلام السبكي عام فيها هدمه الامام وغيره وكلام الاشياء يخص الاول والذي يظهر ترجيحه العموم لان العلة فيما يظهر ان في اعادةها بعد هدمه المسلمين استخفافا بهم وبالاسلام واتحادهم وكسرا لشوكتهم ونصرا للكفر واهله غاية الامر ان فيه اثباتا على الامام فيلزم قاعله التعزير كما اذا ادخل الحربى بغير اذنه يصح امانه ويعزر لاقبائته بخلاف ما اذا هدموها بأنفسهم فانها تعد كما صرح به علماء الشافعية وقواعدنا لانها لم تعد العلة التي ذكرناها فيستثنى من عموم كلام السبكي اه * (تبيه) * ذكر الشرنبلالي في رسالة في احكام الكنائس عن الامام السبكي ان معنى قولهم لا تمنعهم من التزمج ليس المراد انه جائز أمرهم به بل بمعنى تركهم وما يدينون فهو من جهة المعاصى التي يقرون عليها كشراب الخمر ونحوه لا نقول ان ذلك جائز لهم فلا يخل للسلطان ولا للقاضى ان يقول لهم افعلوا ذلك ولا ان يعينهم عليه ولا يخل لاحد من المسلمين ان يعمل لهم فيه اه ولا يخل في ظهوره وموافقة قواعدها ثم نقل عن السراج البلقيني في كنيسة لليودما حاله ان الصحابة رض الله تعالى عنهم عند فتح التواحي لم يكن منهم صالح مع اليهود اصلا اه قلت وهذا ظاهر فان البلاد كانت بيد النصارى ولم تزل اليهود مضرورية عليهم الفلة ثم رأيت في حاشية شيخ مشايخنا الرحمي كتب عند قول الشارح في الحطبة الامام بجماع بني أمة مانسه ثم نقض اهل الذمة عهدهم في وقعة النار وقنوعا عن آخرهم فكنا نسلم الآن موضوعه بغير حق

(ويعاد المنهدم) اي لا ما هدمه الامام بل ما نهدهم اشباه آخر الدعاء برفع الصاعون (من غير زيادة على البناء الاول) ولا يعدل

مطلب

لو اختلفنا معهم في انها سليحة او عنوة فن وجد اثر والا تركت بأيديهم

مطلب

اذا هدمت الكنيسة ولو بغير وجه لا يجوز اعادةها

مطلب

ليس المراد من اعادة المنهدم انه جائز أمرهم به بل المراد تركهم وما يدينون

مطلب

لم يكن من الصحابة صالح مع اليهود

اه ويؤخذ من هذا حكم حادثة الفتوى الواقعة في عام ثمانية وأربعين بعد المائتين والالف
 قريبا من كتابي هذا الخجل وهي ان كنيسة لفرقة من اليهود تسمى اليهود القرايين مهجورة
 من قديم لقدم هذه الفرقة وانقطاعهم في دمشق لحضر يهودي غريب هو من هذه الفرقة الى
 دمشق فدفن له النصارى دراهم معلومة واذن لهم في بنائها وان يجعلوها مبداهم وسدق
 لهم على ذلك جماعة من اليهود لقوة شوكة النصارى في ذلك الوقت وبلغني ان الكنيسة
 المذكورة في داخل حارة لليهود مشتملة على دور عديدة وان مراد النصارى شراء الحارة
 المذكورة وادخالها للكنيسة وطلبوا فتوى على صحة ذلك الاذن وعلى كونها صارت معدا
 للنصارى فامتعت من الكتابة وقلت ان ذلك غير جائز فكتب لهم بعض المتهودين طمعا في
 عرض الدين ان ذلك صحيح جائز فقويت بذلك شوكتهم وعرضوا ذلك على والي الامرا لياذن لهم
 بذلك حيث وافق غيرهم الحكم الشرعي بناء على ما فاتهم به ذلك المفتي (٣) ولا أدري ما يؤول
 اليه الامر والى الله المشتكى ومستدنى فيما قلته امور منها ما علمته من ان اليهود لالعهد لهم
 فالظاهر ان كانتهم القديمة اقرت مساكن لماعبد قتيبي كما بقيت عليه وما علمته ايضا من ان
 اهل الذمة تقضوا عهدهم لقا لهم المسلمين مع التنازل الكفار فلم يبق لهم عهد في كانتهم فهي
 موضوعة الآن بغير حق وبأن قريبا عند قوله وسب التي صلى الله عليه وسلم ان عهد اهل
 الذمة في الشام مشروط بأن لا يحدنوا بيعة ولا كنيسة ولا يشتموا مسلما ولا يضربوه وانهم ان
 خالفوا فلا ذمة لهم * ومنها ان هذه كنيسة مهجورة انقطع اهلها وتمطلت عن الكفر فيها فلا
 تجوز الاعانة على تجديد الكفر فيها وهذا اعانة على ذلك بالقدر الممكن حيث تعطلت عن كفر
 اهلها وقد نقل الشرنبلالي في رسالته عن الامام القرافي انه أفق بأنه لا يعاد ما نهىهم من
 الكنائس وان من ساعد على ذلك فهو راض بالكفر والرضا بالكفر كفر اه فعوذ الله من
 سوء المقلب * ومنها ان عداوة اليهود للنصارى أشد من عداوتهم لنا وهذا الرضا والتصديق
 ناشئ عن خوفهم من النصارى لقوة شوكتهم كما ذكرناه * ومنها انها اذا كانت معينة لفرقة
 خاصة ليس لرجل من اهل تلك الفرقة ان يصرفها الى جهة اخرى وان كان الكفر ملة واحدة
 عندنا كدرسة موقوفة على الحنفية مثلا لا يملك أحد أن يجعلها لاهل مذهب آخر وان
 اتحدت الملة * ومنها ان الصلح العمري الواقع حين الفتح مع النصارى انما وقع على ابقاء
 معابدهم التي كانت لهم اذذاك ومن جملة الصلح معهم كما علمته آفا ان لا يحدنوا كنيسة ولا
 صومعة وهذا احداث كنيسة لم تكن لهم بالاشك والتفتت مذاهب الأئمة الاربعة على انهم
 يمتنعون عن الاحداث كما بسطه الشرنبلالي بنقله نصوص أئمة المذاهب ولا يلزم من
 الاحداث ان يكون بناء حادثا لانه نص في شرح السير وغيره على انه لو اردوا ان يتخذوا بيتا
 لهم معدا للسكنى كنيسة يجتمعون فيه يمتنعون منه لان فيه معارضة للمسلمين وازدراء
 بالدين اه اي لانه زيادة مبداهم عارضوا به معابد المسلمين وهذه الكنيسة كذلك جعلوها
 معداهم حادثا فما أفق به ذلك المسكين خالف فيه اجماع المسلمين وهذا كله مع قطع
 النظر عما قصدوه من عمارتها بانقضاء جديدة وزيادتهم فيها فانها لو كانت
 كنيسة لهم يمتنعون من ذلك باجماع أئمة الدين ايضا ولا شك ان من افتاهم وساعدهم

مطلب

مهم حادثة الفتوى في أخذ
 النصارى كنيسة مهجورة
 لليهود

مطلب

فما أفق به بعض المتهودين
 في زماننا

(٣) قوله ولا أدري الخ فقامت
 آل الامر بعد سنة الى ان
 شرعوا في عمارتها على
 احسن ما ارادوا مع غصب
 اماكن حولها أخذوها
 من المسلمين قهرا ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وقوى شوكتهم يخنى عليه سوء الحاقبة والعياذ بالله تعالى **(قوله عن النقض)** بالضم ما انتقض من البناء قاموس **(قوله وتامه في شرح الوهبانية)** ذكر عبارته في النهر حيث قال قال في عقد الفرائد وهذا اى قولهم من غير زيادة يفيد انهم لا يبنون ما كان بالبلن بالآجر ولا ما كان بالآجر بالحجر ولا ما كان بالحجر بدو خشب النخل بالثقي والساج ولا يباضا لم يكن قال ولم أجد في شئ من الكتب المعتمدة أن لاتعاد الا بالنقض الاول وكون ذلك مفهوما اعادته شرعا لغغير ظاهر عندى على انه وقع في عبارة محمد يبنونها وفي اجارة الحاقبة يعمر واو ليس فيها ما يشعر باشتراط النقض الاول وفي الحاقوى القدسي واذا انهدمت البيع والكنائس لذوى الصلح اعادتها بالبلن والطين الى مقدار ما كان قبل ذلك ولا يزيدون عليه ولا يبنونها بالحجر والشيد الآجر واذا وقف الامام بيعة جديدة أو بنى منها فوق ما كان في القديم خربها وكذا ما زاد في عمارتها العتيقة اه ومقتضى النظر ان النقض الاول حيث وجد كافيا للبناء الاول لا يعبدل عنه الى آلة جديدة اذ لا شك في زيادة الثاني على الاول حينئذ اه **(قوله واما القديمة الح)** مقابل قوله ولا يتحدث بيعة ولا كنيسة وكان الاولى ذكره قبل قوله ويعاد المهتم لان اعادة المهتم انما هي في القديمة دون الحادثة **(قوله في الفتحة)** أراد بها المفتوحة عنوة بقرينة مقابلتها بالصلحية **(قوله بحر)** عبارته قال في فتح القدير واعلم ان البيع والكنائس القديمة في السواد لا تهدم على الروايات كلها واما في الامصار فاختلف كلام محمد في العشر والحراج تهدم القديمة وذكر في الاجارة لا تهدم وعمل الناس على هذا فانارأينا كثيرا منها توات عليها أئمة وازمان وهي باقية لم يأمر امام يهدمها فكان متوارثا من عهد الصحابة وعلى هذا لو مصرنا بربة فيهادر أو كنيسة فوق داخل السور يبنون لا يهدم لانه كان مستحقا للامان قبل وضع السور فيحمل ما في جوف القاهرة من الكنائس على ذلك فانها كانت فضاء فأدار العبيد عليها السور ثم فيها الآن كنائس ويبعد من امام يمكن الكفار من احداثها جهارا وعلى هذا ايضا فالكنائس الموضوعة الآن في دار الاسلام غير جزيرة العرب كلها يبنون ان لا تهدم لانها ان كانت في الامصار قديمة فلا شك ان الصحابة او التابعين حين فتحوا المدينة علموا بها وبقوا وبعدها ينظر فان كانت البلدة فتحت عنوة حكمنا بانهم بقوها مساكن لامعا بد فلا تهدم ولكن يمتنعون من الاجتماع فيها للتقرب وان عرف ان فتحت صالحا حكمنا بانهم اقروها معابد فلا يمتنعون من ذلك فيها بل من الاظهار اه قلت وقوله فوق داخل السور يبنون لا يهدم ظاهره انه لم يره منقول او قد صرح به في الذخيرة وشرح السيرة وقوله وبعدها ذلك ينظر الح قدما مالو اختلف في انها فتحة او صلحية ولم يعلم من الآثار والاخبار تبقى في ايديهم **(قوله خلافا في القهستاني)** اى عن التهمة من انها في الصلحية تهدم في المواضع كلها في جميع الروايات **(قوله ويميز الذى الح)** حاصلة انهم لما كانوا مخالطين اهل الاسلام فلا بد من تمييز هم عناكى لا يعامل معاملة المسلم من التوقير والاحلال وذلك لا يجوز وبرايموت احدهم حاجة في الطريق ولا يعرف فيصل على عليه واذا وجب التمييز وجب ان يكون بما فيه صغار لا عزاز لان اذ لا لهم لازم بغير اذى من ضرب او صفع بلا سب يكون منه بل المراد انصافه بهيئة وضعية فتح **(قوله ومر كبه)** مخالفة الهيئة فيه انما تكون اذا ركبوها من جانب واحد وغالب

مطلب

في كيفية اعادة المهتم من الكنائس

عن النقض الاول ان كفى وتامه في شرح الوهبانية واما القديمة فتترك مسكنا في الفتحة ومعبد في الصلحية بحر خلافا لما في القهستاني فتنه (ويميز الذى عنافى زبه) بالكسر لابس وهيئة (ومركبه وصرجه

مطلب

في تمييز اهل الذمة في الملابس

ظني اني سمعته من الشيخ الاخ كذلك نهر قلت وهو كذلك ففي رسالة العلامة قاسم في
الكنائس وقد كتب عمر الى امراء الاجناد ان يخدموا اهل الزمة بالرخاص ويركبوا على
الاكف عرشا (قوله وسلاحه) تبع فيه الدرر وهو مناف لقوله تبع الغيرة من اصحاب الشون
ولا يعمل بسلاح الا ان يحل على ما اذا استعان بهم الامام والمراد من تميزه في سلاحه بان
لا يعمل سلاحا هو بعيد تأمل (قوله الا اذا استعان بهم الامام الخ) ليكنه يركب في هذه الحالة
بالكاف لا يبرج كما قال بعضهم نهر (قوله وذب) بالذال المعجمة اى دفع وطرد لعدو (قوله
وجاز بغل) اى ان لا يكن فيه عز وشرف وتماه في شرح الوهبانية (قوله وهذا) اى جواز
ركوبه بغل او حمار وكان ينبغي تأخير هذه الجملة كلها عن قوله ويركب سرجا كالاكف (قوله
الاضرورة) كما اذا خرج الى قرية او كان مريضا فتح (قوله والمعتمد ان لا يركبوا) كتب
بعضهم هنا ان الصواب يركبون بالنون كما هو عبارة الاشياء لعدم التاصب والجازم وان مخففة
من الثقلية واسمها تميز اقول هذا التصويب خطأ محض لان المخففة من الثقلية التى لا تنصب
المضارع شرطها ان تقع بعد فعل اليقين او ما يؤول منزلة نحو عمل ان سيكون افلا يرون ان
لا يرجع وهذه ليست كذلك بل هى المصدرية التامة ونحو وان تصوموا خير لكم (قوله
مطلقا) اى ولو حارا (قوله في الجامع) اى فى مجامع المسلمين اذا مريهم فتح (قوله كالاكف)
بضمين جمع اكاف مثل حمار مضياح فكان الاولى التعبير بالاكاف المفرد (قوله كابر ذغة)
بدل من قوله كالاكف قال فى الصباح البرذعة بالذال والذال جلس يجعل تحت الرجل والجمع
البراذع هذا هو الاصل وفى عرف زماننا هى للحمار ما يركب عليه بمنزلة السرج للفرس اه
فالمراد هنا المعنى العرفى لا اللغوى (قوله ولا يعمل سلاح) اى لا يستعمله ولا يجعله لانه عن
وكل ما كان كذلك يمتنع عنه قلت ومن هذا الاصل اعرف احكام كثيرة درمتمنى (قوله
ويظهر الكسبيج) يضم الكاف والجرم كفى القهستاني فارسى معرب معناه العجز والذل
كما فى النهر فيشمل القلنسوة والزمار والعل لوجود الذل فيها ولقوله فى البحر وكسبيجات
النصارى قلنسوة سوداء من اللبد مضرية وزمار من الصوف اه فتعبر به بخصوص الزمار
بيان بعض انواعه اه (قوله الزمار) بوزن تقاج وجمعه زمارير مضياح وفى البحر عن
المغرب انه خيط غليظ بقدر الاصبع يشده الذى فوق ثيابه قال القهستاني وينبى ان يكون
من الصوف او الشعر وان لا يجعل له حافة تشده كما يشد المسلم المتطلة بل يعلقه على التبر
والتمثال كما فى المحيط (قوله ولو زرقاه او صفراء) اى خلافا لما فى الفتح من انه اذا كان
المنقود العلامة يعتبر فى كل بلدة متعارفها وفى بلادنا جعلت العلامة فى العمامة فالزمار
بالازرق واليهود بالاصفر واختص المسلمون بالابيض قال فى النهر لانه فى الظاهرية قال
واما لبس العمامة والزمار الابيض خفاء فى حق اهل سلام ومكسرة لقلوبهم وهذا
يؤذن بمنع القبر بها ويؤيده مذكورة فى التارخانية حيث صرح بتميزهم من الفلاس الصغار
واما تكون طوباة من كبرياس مبروغة بالسواد مضرية مفسدة وهذا فى العلامة الاولى واذا
عرف هذا فتعبر من لبس العمام هو الصواب الواضح بالتبديان فايد الله سلطان زماننا
واسعادته ابد * والى كى شد ولا ممره سدد اذ منعهم من لبسها اه قلت وهذا هو الموافق

وسلاحه فلا يركب خيالا
الا اذا استعان بهم الامام
لجارية وذب عنا ذخيرة
وجاز بغل كحمار تارخانية
وفى الفتح وهذا عند
المتقدمين واختار المتأخرون
انه لا يركب اصلا الا لضرورة
وفى الاشياء والمعتمد ان
لا يركبوا ماعنا ولا يلبسوا
العمائم وان ركب الحمار
لضرورة تزل فى الجامع
(ويركب سرجا كالاكف)
كابر ذغة فى مقدمه شبه
الرمانة (ولا يعمل سلاح
ويظهر الكسبيج) فارسى
معرب الزمار من صوف
او شعر وهل يلزم تمييزهم
بكل العلامات خلاف اشياء
والصحيح ان فتحها
عنوة فله ذلك والافعل
الشرط تارخانية (ويمنع
من لبس العمامة) ولو زرقاء
او صفراء على الصواب
نهر ونحوه فى البحر
واعتمده فى الاشياء كما
قدمناه

لما ذكره ابويوسف في كتاب الخراج من الزاهم لبس القلائس الطويلة المضربة وان عمر كان يأمر بذلك ومن منهم من لبس العمام * (تنبيه) * قال في الفتح وكذا تؤخذ نسائهم بالزى في الطرق فيجعل على ملاء اليهودية خرقه صفراء وعلى النصرانية زرقاء وكذا في الحمامات اه اى فيجعل في اغناقهن طوق الحديد كما في الاختيار قال في الدر المنقى قلت وسيجي أن الذمية في النظر الى المسلمة كالرجل الاجني في الاصح فلا تنظر اصلا الى المسلمة فليتنبه لذلك اه ومفاده منعهم من دخول حمام فيه مسلمة وهو خلاف المفهوم من كلامهم هنا تأمل **(قوله وانما تكون طويلة سوداء)** ظاهره ان الضمير للعمامة وليس كذلك بل هو للقائسوة لان المقصود منعهم من العمامة ولو غير طويلة والزاهم بالقائسوة الطويلة كما علمته فكان الصواب ان يقول وانما يلبس قانسوة طويلة سوداء والقائسوة هي التي يدخل فيها الرأس والعمامة ما يدار عليها من منديل ونحوه **(قوله الابريسم)** بكسر الهمزة والراء وفتح السين وهو الحرير قال في المسباح الحريرة واحدة الحرير وهو الابريسم **(قوله كسوف مربع)** اعلاه الفرجية فانه الآن من خصوصيات أهل القرآن والعلمط **(قوله وأبراد رقيقة)** البرد نوع من الثياب مخطط كافي النهاية **(قوله وتماه في الفتح)** حيث قال بل ربما يقف بعض المسلمين خدمة لهم خوفا من ان يتغير خاطره منه فيسبى به عند مستكنته سعاية توجب له منه الضرر ثم قال وتجعل مكابهم خشنة قاسدة اللون ولايل وا طبايسة كطبايسة المسلمين ولاأردية كأرديتهم هكذا أمروا وافقت الصحابة على ذلك اه وقال ايضا ولاشك في وقوع خلاف هذا في هذه الديار اه قلت وفي هذه السنة في البلاد الشامية استأسدت اليهود والتصارى على المسلمين ولله دراقائل

احبانا نوب الزمان كثيرة ❦ وأمر عنها رفعة السفهاء

فتى يفيق الدهر من سكراته ❦ وأرى اليهود بدلة الفقهاء

(قوله وينبغي ان يلازم الصغار) اى الذلل والهوان والظاهر ان ينبغي هنا بمعنى يجب قال في البحر واذا وجب عليهم اظهار الذلل والصغار مع المسلمين وجب على المسلمين عدم تعظيمهم لكن قال في الذخيرة اذا دخل يهودى حمام ان خدمه المسلم طمعا في فلوله فلا بأس به وان تعظيما له فان كان ليليل قلبه الى الاسلام فكذلك وان لم ينو شيئا مما ذكرنا كره وكذا لو دخل ذمى على مسلم فقام له ليليل قلبه الى الاسلام فلا بأس وان لم ينو شيئا أو عظمه اغناه كره اه قال الطرسوسى وان قام تعظيما لذاته وما هو عليه كفر لان الرضا بالكفر كفر فكيف بتعظيم الكفراه قلت وبه علم انه لو قام له خوفا من شره فلا بأس ايضا بل اذا تحقق الضرر فقد يجب وقد يستحب على حسب حال ما يتوقر **(قوله ويضيق عليه في المرور)** بان يلجئ الى أشيق الطريق وبعبارة الفتح ويضيق عليهم في الطريق **(قوله ويجعل على داره علامة)** للتأيقف سائل فيدعوله بالمغفرة او يعامله في التضرع معاملة المسلمين فتح **(قوله لانهما من ارض العرب)** افاد أن الحكم غير مقصور على مكة والمدينة بل جزيرة العرب كلها كذلك كما عبر به في الفتح وغيره وقد متناشد بها والحديث المذكور قاله عليه الصلاة والسلام في مرضه الذى مات فيه كما أخرجه في الموطأ وغيره وبسطة في الفتح **(قوله ولا يلبس)** فيمنع من ان يعطيل فيها المكث

وانما تكون طويلة سوداء

(د) من (نظار الابريسم

والثياب الناعرة الخفيفة

بأهل العلم والشرف)

كسوف مربع وجوز رفيع

وأبراد رقيقة ومن استكنات

وم اشارة يكون بها معظما

عند المسلمين وتماه في الفتح

وفي الشارح وينبغي ان

يلازم الصغار فيا يكون بينه

وبين المسلم في كل شئ

وعليه فيمنع من القعود حال

قيام المسلم عنده وبحر ويحرم

تعظيمه وتكره مصافحته

ولا يبدأ بسلام الحاجة

ولا يزداد في الجواب على

وعايب ويضيق عليه في

المرور ويجعل على داره علامة

وتماه في الاشياء من احكام

الذمى في شرح الوهبانية

للشربلاى وينعون من

استيطان مكة والى قاهما

من أرض العرب عايبه

الصلاة والسلام لا يجتمع

في أرض العرب ديان ولو

دخل لتجارة جاز لا يلبس

وأما دخوله المسجد حرام

فذكر في السير الكبير اتع

وفي الجامع الصغير عدمه

والسير الكبير آخر تصانيف

محمد رحمه الله تعالى

(الذي اذا اشترى دارا) اي اراد شراءها (في مصر لا ينبغي ان يتباع منه فواشترى يجر على بيعها من المسلم) وقيل لا يجر الا اذا كثر رد رقت وفي معروضات المفتي أبي السعود من كتاب الصلاة سئل عن مسجد لم يبق في اطرافه بيت احد من المسلمين واحاط به الكفرة فكان الامام والمؤذن فقط لاجل وظيفتهما يذهبان اليه فؤذان ويصليان به فهل تحل لهما الوظيفة فأجاب بقوله تلك البيوت تأخذها المسلمون بقيمتها جريا على الفور وقد ورد الامر الشريف السلطاني بذلك ايضا فالحاكم لا يؤخر هذا أصلا وفيها من الجهاد وبعد ان ورد الامر الشريف السلطاني بعدم استخدام الذين للعبد والجواري لو استخدم ذمي عبدا او جارية ماذا يلزمه فأجاب يلزمه التعزير الشديد والجلس في الحاشية ويؤمرون بما كان استخفافا لهم وكذا تميز دورهم عن دورنا انتهى فليحفظ ذلك (واذا تشاركى أهل الذمة دورا فإبنا المسلمين ليسكنوا فيها)

حتى يتخذ فيها مسكنا لان حاهم في المقام في أرض العرب مع التزام الجزية لحاكمهم في غيرها بلا جزية وهناك لا يمتنعون من التجارة بل من اطالة المقام فكذلك في أرض العرب شرح السير وظاهره أن حد الطول سنة تأمل (قوله فالظاهر انه اورد فيه ما استقر عليه الحال) أى فيكون المنع هو المعتمد في المذهب قلت لكن الذي ذكره أصحاب المتن في كتاب الحظر والاباحة أن الذي لا يمنع من دخول المسجد الحرام وغيره وذكر الشارح هناك أن قول محمد والشافعي واحدا المنع من المسجد الحرام فالظاهر أن ما في السير الكبير هو قول محمد وحده دون الامام وان أصحاب المتن على قول الامام ومعلوم ان المتن موضوعة لنقل ما هو المذهب فلا بدل عما فيها على ان الامام السرخسي ذكر في شرح السير الكبير ان أبا سفيان جاهد في المدينة ودخل المسجد ولذلك قصة قال فهذا دليل لنا على مالك رحمه الله تعالى بمنعه المشرك من ان يدخل شيئا من المساجد ثم قال ان الشافعي قال يمنعون من دخول المسجد الحرام خاصة للآية انما المشركون نجس فما عندنا لا يمنعون كالأمنون عن دخول سائر المساجد ويستوى في ذلك الحربي والذي (قوله وفي الحاشية الخ) كان الاولى تقديمه على مسألة الاستيطان ثم أن ظاهره أن نساؤهم تميز بالكسبيج دون العبيد مع أنه ليس في عبارة الحاشية ذكر النساء أصلا ونسها ولا يؤخذ عبيد أهل الذمة بالكسبيجات وهكذا نقله عنها في البحر والزهرة وعبارة النهر قالوا ويحب ان تميز نساؤهم ايضا عن نساء في الطرقات والحمامات وفي الحاشية ولا يؤخذ عبيد أهل الذمة بالكسبيجات اهـ (قوله الذي اذا اشترى دارا الخ) قال السرخسي في شرح السير فان مصر الامام في أرضهم للمسلمين كما مصر عررض الله عنه البصرة والكوفة فاشترى بها أهل الذمة دورا وسكنوا مع المسلمين لم يمنعو من ذلك فانا قلنا منهم عقد الذمة ليقفوا على محاسن الدين فمضى ان يؤمنوا واختلاطهم بالمسلمين والسكن معهم يحقق هذا المعنى وكان شيخنا الامام شمس الأئمة الحلواني يقول هذا اذا قلوا وكان بحيث لا تستعمل جماعات المسلمين ولا تنقل الجماعة يسكنهم بهذه الصفة فاما اذا كثروا على وجه يؤدى الى تعطيل بعض الجماعات او تقليلها فمنعوا من ذلك وامروا ان يسكنوا ناحية ليس فيها للمسلمين جماعة وهذا محفوظ عن أبي يوسف في الأمالي اهـ (قوله أى اراد شراءها) انما فسر بهذا القول بعد لا ينبغي ان يتباع منه ط (قوله وقيل لا يجر الا اذا كثر) نقله في البحر عن الصغرى بعد ان نقله عن الحاشية بلا تقيد بالكثرة ولكن لم يبرعته بقل ولا يجرى أن هذا القيد يصلح توفيقا بين القولين وهذا قول شمس الأئمة الحلواني كما علمت آتفاؤمى عليه في الوهبانية وشرحها وكذا قال الحيز الرملى ان الذي يجب ان يعمل عليه التفصيل فلا نقول بالنوع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل بدور الحكم على القلة والكثرة والضرر والمنفعة وهذا هو الموافق للقواعد الفقهية فتأمل اهـ (قوله فاجاب الخ) هذا الجواب مبنى على اختيار الحلواني وغيره قال ط ولم يجب عن السؤال عنه وجوابه انهما يستحقان الوظيفة لقيامهما بالعمل اهـ قلت وانما تركه لظهوره وتيسرها على ما هو الاهم فهو من اسلوب الحكميم كافي قوله تعالى يسألونك عن الالهة الآية (قوله في الحاشية الخ) اي والاستخدام المذكور ينافي الاستخفاف (قوله واذا تشاركى الخ) شروع في الكراه بعد الفراغ من الشراء وظاهر كلام المصنف الفرق بينهما وهو مبنى على

القول بالجبر على البيع مطلقا وقد علمت ان الممول عليه القول بالتفصيل فلا فرق بين الكراء والشراء بل أصل العبارة المذكورة انما هو في الشراء كما نقلناه آتفا عن السرخسي **(قوله في المصنوع)** الظاهر انه غير قيد بعد اعتبار الشرط المذكور **(قوله ليس فيها مسلمون)** هو في معنى ما مر من قوله ليس فيها للمسلمين جماعة لان من شأن المسلمين اقامة الجماعة **(قوله لكن رده الخ)** وعبارته كما رأيت في حاشية المحوى وغيرها قوله في محلة خاصة هذا اللفظ لم أجده لاحد وانما الموجود في الكتب ان الجواز مقيد بما ذكره الحلواني بقوله هذا اذا قلوا بحيث لا تعطل بسبب سكنائهم جماعات المسلمين ولا تنقل اما اذا تعطلت او تقلت فلا يمكن من السكنى فيها ويسكنون في ناحية ليس فيها للمسلمين جماعة فكأن المصنف فهم من الناحية المحلة وليس كذلك بل قد صرح الترمذاني في شرح جامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي انهم يؤمرون ببيع دورهم في امصار المسلمين والخروج عنها وبالسكنى خارجها لئلا تكون لهم منعة كمنعة المسلمين بمنعهم عن ان تكون لهم محلة خاصة حيث قال بعد ما ذكرناه نقلا عن النسفي والمراد بالمتع المذكور عن الامصار ان يكون لهم في المصنوع محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة كمنعة المسلمين فأما سكنائهم بينهم وهم مقهورون فلا كذلك اه قلت وقوله بمنعهم متعلق بقوله صرح وقوله حيث قال اي الترمذاني وحاصل كلامه ان المحلة من محلة المصنوع مع ان الحلواني قال لا يمكن من السكنى فيها اي في المصنوع ويسكنون في ناحية الخ فهو صريح بأنه اذا لم يلزم تقليل الجماعة يسكنون في ناحية خارجة عن المصنوع في غير المحلة وصرح كلام الترمذاني ايضا بمنعهم عن ان يكون لهم محلة خاصة في المصنوع وانما يسكنون بينهم مقهورين يعني اذا لم يلزم تقليل الجماعة فتحصل من مجموع كلام الحلواني والترمذاني انه اذا لم يلزم من سكنائهم في المصنوع تقليل الجماعة امر واما السكنى في ناحية خارج المصنوع ليس فيها جماعة للمسلمين وان لم يلزم ذلك يسكنون في المصنوع بين المسلمين مقهورين لافي محلة خاصة في المصنوع لانه يلزم منه ان يكون لهم في ماصار المسلمين منعة كمنعة المسلمين بسبب اجتماعهم في محلتهم فافهم **(قوله انهم يؤمرون)** مفعول نقل ط **(قوله نقلا)** حال من فاعل صرح بتأويل اسم الفاعل اه ح **(قوله والمراد)** الاوضح ان يقول بأن المراد ويكون متعلقا بصرح ط **(قوله ولهم فيها منعة)** الواو للحال والمنعة بفتح التون جمع مانع اي جماعات يمنعونهم من وصول غيرهم اليهم افاده ح وقوله عارضة صفة منعة وعرضها انما هو بسبب اجتماعهم في محلة خاصة وقوله فاما سكنائهم الخ مقابلة اي ان سكنائهم بين المسلمين لافي محلة خاصة بل متفرقين بينهم وهم مقهورون لهم فلا كذلك اي فلا يكون ممنوعا * (تنبيه) قال في الدر المنثور وكذا يمنعون عن التعلل في بنائهم على المسلمين ومن المساواة عند بعض العلماء نعم يبقى القديم كما في الوهبانية وشروحه وفي المنظومة المحببة ويمنع الذي من ان يسكنوا * او ان يحل منزلا على البنا

في المصنوع (جان) لعود نفعه
اليناوير وانما ما في سلموا
(بشرط عدم تقليل
الجماعات اسكنائهم) شرطه
الامام الحلواني (فان لم
ذلك من سكنائهم امروا
بالاعتزال عنهم والسكنى
بناحية ليس فيها مسلمون)
وهو محفوظ عن ابي يوسف
بحر عن الذخيرة وفي الاشباه
واختلاف في سكنائهم يتنا
في المصنوع والمعتد الجواز
في محلة خاصة انتهى واقره
المصنف وغيره لكن رده
شيخ الاسلام جوى زاده
وجزم بأنه فهم خطأ فكأنه
فهم من الناحية المحلة وليس
كذلك فقد صرح الترمذاني
في شرح الجامع الصغير بعد
ما نقل عن الشافعي انهم
يؤمرون ببيع دورهم في
امصار المسلمين وبالخروج
عنها وبالسكنى خارجها
لئلا يكون لهم محلة خاصة
نقلا عن النسفي والمراد
اي بالمتع المذكور عن
الامصار ان يكون لهم في
المصنوع محلة خاصة يسكنونها
ولهم فيها منعة عارضة
كمنعة المسلمين فأما سكنائهم
بينهم وهم مقهورون فلا
كذلك كذا في فتاوى
الاسكوبي فليحفظ

لا على التعلية في البناء، لكن سئل في الخبرية عن طينة اليهودى رابكة على بيت سلم يريد
 السلم منعه من سكنها ومن التعل على غيره فأجاب بأنه ليس بالعسل ذلك فقد جوار الله دار
 التعلى العلية على دار العسل وسكنها دار ملكها ما تهدم فإنه لا يهدم بنية كما كانت
 من صرح يثبت من شدة في شرح لفظ أوهان وكثير من عهدها وذكر في جواب
 سؤال آخر أنه إذا كان التعل ينتفع من خصوص لا يمنع منه لأهلهم نصوا على أنهم ليس
 لهم رفع بناءهم على المسلمين وعلة منع مقيدة بالتعل على المسلمين فإذا لم يكن ذلك بل يحتفظ
 فلا يمنعون كما هو ظاهر اهـ وقد قرئ الهداية في فتاواه أهل الذمة في المعاملات كالمسلمين
 فاجاز للمسلم فعله في ملكه جاز لهم وما لا فلا وإنما يمنع من تعلية بناءه إذا حصل بخاره ضرر كمنع
 ضوء وهواء قل هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج أن للفاضي
 منهم من السكتى بين المسلمين بل يسكنون منزلهين قل قرئ الهداية وهو الذى أفتى به أنا
 اهـ أى لأنه أن كان له منهم من السكتى بنا فله منهم من التعل بالاولى وذكر في جواب
 آخر لا يجوز لهم ان يعلو بناءه على بناء المسلمين ولا ان يسكنوا دارا عالية البناء بين المسلمين
 بل يمنعون ان يسكنوا محلات المسلمين اهـ وهذا ميل منه الى ما نقله عن ابي يوسف وأفتى به
 اولاً ايضا والخاظر ان قوله هذا هو ظاهر المذهب يرجع الى قوله أهل الذمة في المعاملات
 كالمسلمين ونما كان لا يلزم منه ان يكونوا مثاهم فيما فيه استعماله على المسلمين أفتى في الموضوعين
 بالمتع ما تقدمه الشارح عن الخاوى من انه يفتى ان يلزمه الصغار فيما يكون بينه وبين المسلمين
 في كل شيء ولا يخفى ان استعماله في البناء على جيرانه المسلمين خلاف الصغار بل بحث في الفتح
 انه اذا استعمل على المسلمين حل الامام قتله ولا يخفى ان لفظ استعمل شمل ما نقول وما بالفعل
 وبهذا التقرير اندفع ما ذكره في الخبرية مخافة قدمناه عنه من قوله ان ما أفتى به قرئ
 الهداية من ظاهر المذهب أقوى مدركا للحديث الشريف الموجب لكونهم لهم ما لنا وعليهم
 ما علينا فان قرئ الهداية لم يفت به بل أفتى في الموضوعين بخلافه كما سمعت والحدث الشريف
 لا يفيد ان لهم ما لنا من العز والشرف بل في المعاملات من العقود ونحوها للدلالة الدالة على
 الزامهم الصغار وعدم التمرد على المسلمين وصرح الشافعية بأن منهم عن التعل واجب وان
 ذلك لحق الله تعالى وتعظيم دينه فلا يباح برضا الجار المسلم اهـ وقواعدنا لاتأهأ فقد مر أنه
 نوب تعظيمه ولا يخفى ان الرضا باستعماله تعظيم له هذا ما ظهر في هذا المحل والله تعالى اعلم
 (قوله ينتقض عهدهم اهـ) لانهم بذلك صاروا حربا علينا وعقد الذمة ما كان الالذع شر
 حرابته فيعزى عن القائمة فلا في ولا يبطل أمان ذريته ينتقض عهدهم فتح (قوله الغلبة على
 موضع) اى قرية او حصن فتح وقوله للحرب اى لاجل حربنا وفي بعض النسخ للحرب زيادة
 الالف واحترز بالغلبة المذكورة عما لو كانوا مع أهل الذمة منيوتهم على القتال فانه
 لا ينتقض عهدهم كما ذكره الزبائى وغيره في باب الغاة (قوله او بالحقاق بدار الحرب) لا يبعد
 ان يقال انتقاله الى المكان الذى تغلبوا فيه كانتقاله الى دار الحرب بالاتفاق ان لم يكن ذلك
 المكان مواجا للدار الاسلاميه اى بأن كان متصلا بدار الحرب والاملى قولهما كما في الفتح

وينتقض عهدهم بالغلبة
 على موضع للحرب او
 بالمجا بدار الحرب) زاد
 في الفتح

عن
 فنقض به عهد الدمي
 ينتقض

(قوله او بالامتناع عن قبول الجزية) اى بخلاف الامتناع عن أدائها على ما يأتي لكن الامتناع عن قبولها انما يكون عند ابتداء وضعها وهو حينئذ لم يكن له عهدمة حتى ينتقض ويمكن تصويره فيمن دخل في عهد الذمة تبعاً ثم صار اهلاً للجنون والصبي فاذا أفاق او بلغ اول الحول توضع عليه فاذا امتنع انتقض عهده أفاده ط (قوله او يجعل نفسه طليعة للمشركين) هذا مازاده في الفتح ايضا لكن لم يذكره هنا بل ذكره في النكاح في باب نكاح المشرک (قوله بأن يبعث ليطالع الح) صورته ان يدخل مستأمن ويقيم سنة وتضرب عليه الجزية وقصد التجسس على المسلمين ليخبر العدو ط (قوله فلو لم يعفوه) بأن كان ذمياً اصلياً وطراً عليه هذا القصد ط (قوله وعليه يحمل كلام المحيط) حيث قال لو كان يخبر المشركين يعوب المسلمين او يقاتل رجلاً من المسلمين ليقته لا يكون قضا للعهد وهذا التوفيق اصحاب البحر وأقره في النهر وغيره ويشعر به تعبير الفتح بالطليعة فان الطليعة واحدة الطاليع في الحرب وهم الذين يبعثون ليطالعوا على اخبار العدو كافي البحر عن المغرب (قوله في كل احكامه) فيحكم بموته بالحق واذا تاب تقبل ثوبته وتعود ذمته وتبين منه زوجته الذمية التي خلفها في دار الاسلام اجماعاً ويقسم ماله بين ورثته فتح وتماه في البحر (قوله والمرتب يقتل) لان كفره أغلظ بحر (قوله والمرتب يجبر على الاسلام) اما المرتدة فانهما استرق بعد الاحاق رواية واحدة وقيله في رواية بحر (قوله بقوله نقضت العهد) لانه لا ينتقض عهده بالقول بل بالفعل كما مر بخلاف الأمان للحرى قتل ولعل وجه الفرق أن امان الحرى على شرف الزوال لم تكن من العود متى أراد فهو غير لازم بخلاف عهد الذمة فهو لازم لا يصح الرجوع عنه ولذا لا يمكنه من العود الى دار الحرب فيجبره الامام على الجزية مادام تحت قهره بخلاف ما اذا لحق بدارهم او غلبوا على موضع او جعل نفسه طليعة او امتنع عن قبول الجزية لانه في الاولين صار حرباً علينا كما مر وفي الثالث علم انه لم يقصد العهد بل جعله وصلة الى اضراء بنا وفي الرابع لم يوجد منه ما يدفع عنه القتل بخلاف ما اذا امتنع عن أدائها ولذا قال الزيلعي وغيره لان الغاية التي ينشئ بها القتال التزام الجزية لا ادائها والالتزام باق في أخذها الامام منه جبراً اه وبهذا اندفع ما استشكل في النهر من انه لو امتنع عن قبولها نقض عهده وليس ذلك الا بالقول وجه الدفع ان الانتقاض لم يجز من قوله لا قبل بل من عدم وجود ما يدفع عنه القتل وهو التزام أدائها بخلاف امتناعه عن أدائها بقوله لا تؤديها فانه قول وجد بعد التزامها الدافع للقتل ولا يزول ذلك الالتزام به وكذا بقوله نقضت العهد لما قلنا من انه لازم لا يملك فسخر صريحاً ولا دلالة مادام تحت قهرنا فافهم واندفع به ايضا ما اورده في الدرر من ان امتناعه عن أدائها بقوله لا اعطيها ينافي بقاء الالتزام لما قلنا من لزوم ذلك الالتزام وانه لا يملك نقضه صريحاً فكذلك دلالة بالاولى فيجبر على أدائها مادام مقهوراً في دارنا ثم رأيت الحموى اجاب بنحوه والله تعالى اعلم (قوله بل عن قبولها) اى بل ينتقض عهده بالاياه عن قبولها وقد مرنا تصويره وقد علمت آتفا وجه الفرق بين المسئلتين (قوله ونقل العيني) حيث قال وفي رواية مذكورة في واقعات حسام ان اهل الذمة اذا امتنعوا عن أداء الجزية ينتقض العهد ويقالون وهو قول الثلاثة اه ولا يخفى ضعفها رواية ودراية بحر قلت اما وجه الضعف رواية فلأنه خلاف الرواية

او بالامتناع عن قبول الجزية (او يجعل نفسه طليعة للمشركين) بأن يبعث ليطالع على اخبار العدو فلو لم يعفوه لكان يخبر المشركين لم ينتقض عهده وعليه يحمل كلام المحيط (وصار) الذي في هذه الاربعة صور (كالمرتد) في كل احكامه (الا انه) لو اسر (المرتد) يقتل (ولا يجبر على قبول الذمة) والمرتب يجبر على الاسلام (لا ينتقض عهده) بقوله نقضت العهد (زيلعي) بخلاف الأمان للحرى فانه ينتقض بالقول بحر (ولا بالاياه) عن أداء (الجزية) بل عن قبولها كما مر ونقل العيني عن الواقعات قوله بالاياه عن الاداء قال وهو قول التسالاة لكن ضعفه في البحر

الذخيرة بقوله اذا ذكره بسوء يعتقد ويتدين به فأن قال انه ليس برسول او قتل اليهود بغير حق او نسب الى الكذب فعند بعض الأئمة لا ينتقض عهده اما اذا ذكره بما لا يعتقد ولا يتدين به كالتسبيل الى الزنا او طعن في نسبه ينتقض اهـ (قوله المقارن له) اي لعهد الذمة (قوله فالتاريخ) اي بالسبب (قوله فلو من مسلم قتل) اي ان لم يقب لامطلقا خلافا لما ذكره في الدرر هنا والبرازية وغيرها فانه مذهب المالكية لامذهبا كاسيا في تحريمه فانهم (قوله ويؤدب الذمي ويعاقب الخ) اطلقه فشمّل تأديبه وعقابه بالقتل اذا اعتاده واعلن به كيا في ويدل عليه ما قدمناه آنفا عن حافظ الدين النسفي وتقدم في باب التعزير انه يقتل المكابر بالظلم وقطاع الطريق والمكاس وجميع الظلمة وجميع الكبار وان افنى الناصحي بقتل كل مؤذ وأرأت في كتاب الصارم المسؤول لشيخ الاسلام ابن تيمية الحنبلي مانصه واما بخيفة واصحابه فقاوا لا ينتقض العهد بالسب ولا يقتل الذمي بذلك لكن يعزّر على اظهار ذلك كما يعزّر على اظهار التكرات التي ليس لهم فعلها من اظهار اصواتهم بكتابهم ونحو ذلك وحكاها الطحاوي عن الثوري ومن اصولهم يعني الخيفة ان الما قتل فيه عندهم مثل القتل بالثقل والجلاع في غير القبل اذا تكرر فللامان ان يقتل فاعله وكذلك له ان يزيد على الحد المقدّر اذا رأى المصلحة في ذلك ويحملون مجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم على انه رأى المصلحة في ذلك ويسمونه القتل سياسة وكان حاصله ان له ان يعزّر بالقتل في الجرائم التي تعظمت بالتكرار وشرع القتل في جنسها ولهذا افنى اكثرهم بقتل من اكثّر من سب النبي صلى الله عليه وسلم من اهل الذمة وان اسلم بعد أخذه وقالوا يقتل سياسة وهذا متوجه على اصولهم اهـ فقد افاد انه يجوز عندنا قتله اذا تكرر منه ذلك واظهره وقوله وان اسلم بعد أخذه لم أر من صرح به عندنا لكنه نقله عن مذهبنا وهو ثبت فيقتل (قوله قال العيني الخ) قال في البحر لا اصل له في الرواية اهـ ورده الخبير الرمي بأنه لا يلزم من عدم النقض عدم القتل وقد صرحوا قاطبة بأنه يعزّر على ذلك ويؤدب وهو يدل على جواز قتله زجرا لغيره اذ يجوز الترتي في التعزير الى القتل اذا عظم موجهه ومذهب الشافعي كذهبننا على الاصح قال ابن السبكي لا ينبغي ان يفهم من عدم الانتقاض انه لا يقتل فان ذلك لا يلزم اهـ وليس في مذهبنا ما ينفي قتله خصوصا اذا اظهر ماهو الغاية في التمرّد وعدم الاكثرات والاستخفاف واستعلى على المسلمين على وجه صار متمردا عليهم اهـ ونقل المقدسي ما قاله العيني ثم قال وهو مما يميل اليه كل مسلم والمتون والشروح خلافة اقول ولنا ان تؤدب الذمي تعزيرا شديدا بحيث لو مات كان دمه هدرا اهـ قلت لكن هذا اذا اعلن بالسب وكان مما لا يعتقد كاعلمته آنفا (قوله وتبعه ابن الهمام) حيث قال والذي عندي ان سبه عليه الصلاة والسلام أو نسبة مالا ينبغي الى الله تعالى ان كان مما لا يعتقدونه (٢) كنسبة الولد الى الله تعالى وتقدس عن ذلك اذا اظهره يقتل به وينقض عهده وان لم يظهره ولكن عثر عليه وهو يكتمه فلا وهذا لانه الغاية في التمرّد والاستخفاف بالاسلام والمسلمين فلا يكون جاريا على المقد الذي يدفع عنه القتل وهو ان يكون صاغرا ذليلا الى ان قال وهذا البحث منا يوجب انه اذا استعلى على المسلمين على وجه صار متمردا عليهم يحل للامام قتله او يرجع الى الذل

لان كفره المقارن له لا ينمعه فالتاريخ لا يرفعه فلو من مسلم قتل كاسيحي ويؤدب الذمي ويعاقب على سبه دين الاسلام او القرآن او النبي صلى الله عليه وسلم حاوي وغيره قال العيني واختارى في السب ان يقتل اهـ وتبعه ابن الهمام قلت

قلت ومذهب الشافعية ما في النهاج وشرحه لابن حجر ولوزني بمسألة او أصابها بنكاح او دل اهل الحرب على عودة للمسلمين او فتن مسلما عن دينه او طعن في الاسلام او القرآن او ذكر جهرا لله او رسوله صلى الله عليه وسلم والقرآن او نيا بسوء مما لا يتدينون به فالاصح انه ان شرط انتقاض العهد به انتقض تخالفه الشرط والاشراط ذلك او شك هل شرط او لا على الاوجه فلا ينتقض لانها لا تخل بتقصود المقدّر وصح في اصل الروضة ان لا نقض مطلقا وضعف انتهى اهـ منه

(٢) قوله كنسبة الولد تميل للمني اي ما يعتقدونه اهـ منه

والصغار اه قال في البحر وهو بحيث خالف فيه اهل المذهب اه وقال الحبر الرملي ما بحثه في النقص مسلم مخالفته للمذهب واما ما بحثه في القتل فلا اه اى لما علمت آتفا من جواز التعزير بالقتل ولما أتى من جواز قتله اذا اعلن به **(قوله)** وبه افنى شيخنا اى بالقتل لكن تعزيرا كما قدمناه عنه وينبئ تقييده بما اذا اظهر انه معتاده كما قيد به في المرويات او بما اذا اعلن به كما أتى بخلاف ما اذا عثر وهو يكتمه كما عن ابن الهمام **(قوله)** وبه افنى اى ابوالسعود مفتى الروم بل افنى به اكثر الحنفية اذا اكتر السب كما قدمناه عن الصام المسلول وهو معنى قوله اذا اظهر انه معتاده ومثله ما اذا اعلن به كما مر وهذا معنى قول ابن الهمام اذا اظهره يقتل به فلم يكن كلامه مخالفا للمذهب بل صرح به محرر المذهب الامام محمد كايأتى **(قوله)** بأنه يقتل لم يقيد بما اذا اعتاده كما قيد به اولا فظاهره أنه يقتل مطلقا وهو موافق لما أتى به الحبر الرملي ولما مر عن العيني والمقدسى لكن علمت تقييده بالاعلان او بما في الصام المسلول من اشتراط التكرار **(قوله)** لسبه للانبيا (المراد الجنس والان هو قد سب نبيا واحدا **(قوله)** ويؤيده) اى يؤيد قتل الكافر الساب **(قوله)** في احاديثه الجار والمجور خبر مقدم وما في قوله مانصه نكرة موصوفة بمعنى شئ مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والحبر خبران ونصه مصدر بمعنى خبرنا خبر نصه وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع على انها صفة لما الواقعة مبتدأ وجملة ما خبرها المقدم خبران في قوله ان ابن كمال والمعنى ان ابن كمال شئ منصوصه والحق الخ ثابت في احاديثه الاربعينية فافهم **(قوله)** حيث قال الخ بيانه ان هذا استدلال من الامام محمد رحمه الله تعالى على جواز قتل المرأة اذا اعلنت بالشم فهو مخصوص من عموم النبي عن قتل النساء من اهل الحرب كاذكره في السير الكبير فيدل على جواز قتل الذمي المنهي عن قتله بعقد الذمة اذا اعلن بالشم ايضا واستدل لذلك في شرح السير الكبير بعدة احاديث منها حديث ابى اسحق الهمداني قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال سمعت امرأة من يهود وهي تشتمك والله يا رسول الله انها لحنة الى فقتلتها فأهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمها **(قوله)** تغلي وتغلي (بكسر اللام على الاصل ومنهم من يفتحها مصباح نسبة الى تغلب بن وائل بن ربيعة بوزن تعرب قوم تنصروا في الجاهلية وسكنوا بقرب الروم امتسوا عن أداء الجزية فصالحهم عمر على ضعف زكاتها فهو وان كان جزية في المعنى الا انه لا يراعى فيه شرائطها من وصف الصغار وتقبل من النائب بل شرائط الزكاة واسبابها ولذا اخذت من المرأة لاهليتها لها بخلاف العبي والمجنون فلا يؤخذ من مواشيهم واموالهم كافي النهر **(قوله)** الاخراج اى خراج الارض فانه يؤخذ من طفلهم والمجنون لانه وظيفة الارض وليس عبادة بحر **(قوله)** ضعف زكاتها) فيأخذ السامع من غنمهم السائمة من كل اربعين شاة شاتين ومن كل مائة واحد وعشرين اربع شياه وعلى هذا من الابل والبقر نهر ولاشئ عليهم في بقية اموالهم ورقبة كما في الاقناني يعنى الا اذا مروا على العاشر فانه يأخذ منهم ضعف ما يأخذ من المسلمين ط عن الحموى **(قوله)** كولى القرشى) يعنى ان معق التغلي كمعق القرشى في ان كلامهما لا يتبع اصله حتى توضع

وبه افنى شيخنا الحبر الرملي وهو قول الشافعي ثم رأيت في معروضات المفتي ابي السعد انه ورد امر سلطانى بالعمل بقول ائمتنا القائلين بقتله اذا ظهر انه معتاده وبه افنى ثم افنى في بكر اليهودى قال لبشر التصرف في نيكم عيسى ولد زنا بأنه يقتل لسبه للانبيا عليهم الصلاة والسلام اه قلت ويؤيده ان ابن كمال يشافى احاديثه الاربعينية في الحديث الرابع والثلاثين يا عائشة لا تكوني فاحشة مانصه والحق انه يقتل عندنا اذا اعلن بشمته عليه الصلاة والسلام صرح به في سير الذخيرة حيث قال واستدل محمد لبيان قتل المرأة اذا اعلنت بشمته الرسول بما روى ان عمر بن عدى لما سمع عصماء بنت مروان تؤذى الرسول فقتلها لئلا مدحه صلى الله عليه وسلم على ذلك انتهى فليحفظ **(ويؤخذ من مال بالغ تغلي وتغلي)** لا من طفلهم الا الخراج (ضعف زكاتها) بأحكامها (عما تجب فيه الزكاة) المهودة يتنا لان الصالح وقع كذلك (و) يؤخذ (من مولا) اى معق التغلي (في الجزية والخراج كولى القرشى)

الجزية والحراج عليهما وان لم يوضعا على اصلهما تخفيفا والمعنى لا يلحق اصله في التخفيف ولذا لو كان لمسلم مولى نصراني وضعت عليه الجزية وتماه في الفتح (قوله وحديث الخ) جواب سؤال وهو ان ما علمت به من ان المعنى لا يلحق اصله في التخفيف معارض للنص والجواب ان الحديث المذكور غير مجرى على عمومه بالايجاع فان مولى الهاشمي لا يلحقه في الكفاية للهاشمية ولا في الامامة واذا كان عاما مخصوصا يصح تخصيصه ايضا بما ذكرنا من العلة وتماه في الفتح (قوله ومصرف الجزية والحراج الخ) قيد بالحراج لان العشر مصرفه مصرف الزكاة كما مر (قوله وانما يقبلها الخ) ترك قيدا آخر ذكره في الجوهره وهو ان يكون المهدي لا يطعم في ايمانه لو ردت هديته فلو طمع في ايمانه بالرد لا يقبل منه (قوله وما اخذ منهم بلا حرب) فيه ان ما قبله مأخوذ بلا حرب لكن فسره في التهر بالمأخوذ صلحا على ترك القتال قبل نزول السكر بساحتهم (قوله مصالحنا) نبه بذلك على انه لا يخمس ولا يقسم بين الفانيين ونهر وهو جمع مصلحة بفتح الميم واللام ما يعود نفعه الى الاسلام ط عن القهستاني (قوله كسد نفور) اى حفظ المواضع التي ليس وراءها اسلام وفيه اشعار بانه يصرف الى جماعة يحفظون الطريق في دار الاسلام عن اللصوص قهستاني (قوله وبناء قنطرة وجسر) القنطرة ما بين على الماء للعبور والجسر بالفتح والكسر ما يعبر به النهر وغيره مبنيان كان وغيره كافي المغرب ومثله بناء مسجد وحوض ورباط وكري انهار عظام غير مملوكة كالنيل وجيجون قهستاني وكذا التفقة على المساجد كما في زكاة الحانية فيدخل فيه الصرف على اقامة شعائرها من وظائف الامامة والاذان ونحوها بحر (قوله وكفاية العلماء) هم اصحاب التفسير والحديث والظاهر ان المراد بهم من يعلم العلوم الشرعية فيشمل الصرف والنحو وغيرها حموى عن البرجندی ط وفي التعبير بالكفاية اشار بأنه لا يزاد عليها وسيا في بيانه وكذا يشعر باشتراط فقرهم لكن في حظار الحانية سئل على الرازي عن بيت المال هل للاغنياء فيه نصيب قال لا الا ان يكون عاملا او قاضيا وليس للفقهاء فيه نصيب الا فقيه فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه او القرآن اه قال في البحر اى بأن صرف غالب اوقاته في العلم وليس مراد الرازي الاقتصار على العامل او القاضي بل اشار بهما الى كل من فرغ نفسه لعمل المسلمين فيدخل فيه المفتي والجدى فيستحقان الكفاية مع الغنى اه وذكر قبله عن الفتح ان طالب العلم قبل ان يتأهل عامل لنفسه لكن ليعمل بعده للمسلمين (قوله والعمال) من عطف العام على الخاص لما في القهستاني انه بالضم والتشديد جمع عامل وهو الذي يتولى امور رجل في ماله وعمله كما قال ابن الاثير فيدخل فيه المذكور والواعظ بحق وعلم كما في النية وكذا الوالى وطالب العلم والمحتسب والقاضى والمفتى والمعلم بالاجرا كما في المضمرات (قوله وشهود قسمة) بالسین المهمة اى الذين يشهدون بالقسمة بين الورثة والشركا واستيفاء حقوقهم وفي نسخة وشهود قديمة بالياء المثناة التحتية اى الذين يشهدون على التقويم عند الاختلاف في القيمة ط (قوله ورفاء سواحل) جمع رقيب من رقبته ارقبه من باب قتل اى حفظه والسواحل جمع ساحل وهو شاطئ البحر مصباح فالمراد الذين يحفظون السواحل وهم المرباطون في الغور أو أهم قافهم (قوله ورزق المقاتلة) الرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح ما ينتفع به قاموس وقال الراغب

مطلب

في مصارف بيت المال

و حديث مولى القوم منهم مخصوص بالايجاع (ومصرف الجزية والحراج ومال التغلي و هديتهم للامام) وانما يقبلها اذا وقع عندهم ان قتالالدين لالديناجوهره (وماأخذ منهم بلاحرب)ومنه تركه ذى وما اخذه عاشرمنهم ظهيره (مصالحنا) خبر مصر ف(كسد نفور و بناء قنطرة وجسر وكفاية العلماء) والمتعلمين تجنيس وبه يدخل طلبة العلم فتح (والقضاة والعمال) ككتبة قضاة وشهود قسمة و رقباء سواحل (ورزق المقاتلة وذرايرهم)

الرزق يقال للعطاء الجاري دنيا كان او دنيا ولا ينصب ولما يصل الى الجوف و يتغذى به قهستاني ط **(قوله)** اي ذراري من ذكر الخ لان العلة نعم الكل كاصرح به القهستاني ومن لا مسكين وغيره او عبارة الهداية والكافي يومهم تخصيصهم بالمقاتلة وبه صرح شارح الجمع قال في الشربلية قال في البحر وليس كذلك وتبعه في المنع دزمتقي وفسر الذراري في شرح در البحار بالزوجة والاولاد **(قوله)** لم اره نقل الشيخ عيسى الصفقي في رسالته مانصه قال ابو يوسف في كتاب الخراج ان من كان مستحقا في بيت المال وفرض له استحقاقه فيه فانه يفرض للذرية ايضا تبعاله ولا يسقط بموته وقال صاحب الحاوي الفتوى على انه يفرض للذراري العلماء والفقهاء والمقاتلة ومن كان مستحقا في بيت المال لا يسقط ما فرض للذراريهم بموتهم اه ط قلت لكن قول المتون الآتي ومن مات في نصف الحول حرم من العطاء ينافي ذلك الا ان يجاب بأن ما يجري على الذراري عطاء مستقل خاص بالذراري لا عطاء الميت بطريق الارث بين جميع الورثة تأمل لكن ما مر عن الحاوي لم اره في الحاوي القدسي ولا في الحاوي الزاهدي وراجعت مواضع كثيرة من كتاب الخراج فلم اره فيه والله اعلم نعم قال الحموي في رسالته وقد ذكر علماؤنا انه يفرض لاولادهم تبعاله ولا يسقط بموت الاصل ترجيا اه وذكر العلامة المقدسي ان اعطاهم بالاولى لشدة احتياجهم سببا اذا كانوا يجتهدون في سلوك طريق آباءهم اه ونقل العلامة اليربي عن الخزانة عن مبسوط فخر الاسلام اذا مات من له وظيفة في بيت المال لحق الشرع واعزاز الاسلام كأجر الامامة والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين وللميت ابناء يراعون ويقومون حق الشرع واعزاز الاسلام كإبراهيم وقيم الاب فلا امام ان يعطى وظيفة الاب لابناء الميت لانهم لم يحصلوا مقصود الشرع وانحياز كسر قلوبهم اه قال اليربي اقول هذا مؤيد لما هو عرف الحرمين الشريفين ومصر والروم من غير تكريم من ابقاء ابناء الميت ولو كانوا صفارا على وظائف آباءهم مطلقا من امامة وخطابة وغير ذلك عرفا مرضيا لان فيه احياء خلف العلماء ومساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد أفنى بجواز ذلك طائفة من أكابر الفضلاء الذين يقول على افتنائهم اه قلت ومقتضاه تخصيص ذلك بالذكر دون الاثاث وانت خير بأن الحكم يدور مع عاتقه فان العلة هي احياء خلف العلماء ومساعدتهم على تحصيل العلم فاذا اتبع الابن طريقة والده في الاشتغال بالعلم فذلك ظاهر اما اذا اهل ذلك واشتغل باللهو واللعب او في امور الدنيا جاهلا غافلا معطلا للوظائف المذكورة او بنيب غيره من اهل العلم بشئ قليل ويصرف باقي ذلك في شهواته فانه لا يحل لما فيه من اخذ وظائف العلماء وتركهم بلا شئ يستعينون به على العلم كما هو الواقع في زماننا فان عامة اوقاف المدارس والمساجد والوظائف في أيدي جهلة اكثرهم لا يعلمون شئ من فرائض دينهم وبأ تكون ذلك بلا مباشرة ولا امانة بسبب تمسكهم بان خبر الاب لابنه فيتوارثون الوظائف اباعن جد كلهم جهلة كالانعام ويكبرون بذلك فراهم وعماهم ويتصدرون في البلدة حتى أدى ذلك الى اندراس المدارس والمساجد واكثرها صار بيوتا باعوها او بساتين استغلوها فمن أراد ان يطلب العلم لا يجده مأوى يسكنه ولا شئ يأكله فيضطر الى ان يترك العلم ويكتسب ووقع في زماننا ان رحلا من اكابر دمشق مات عن ولد اجهل منه لا يقرأ ولا

اي ذراري من ذكر مسكين واعتمده في البحر قائلا وهل يعطون بعد موت آباءهم حالة الصغر لم اره والى هنا تمت مصارف بيت المال ثلاثة

مطلب

من له استحقاق في بيت المال يعطى ولده بعده

مطلب

من له وظيفة توجه لولده من بعده

مطلب

تحقيق مهم في توجيہ الوظائف للابن

يكتب فوجه من وظائفه تولية مسجد ومدرسة على رجلين من اعلم علماء دمشق فذهب ولده وعزلهما عن ذلك بالرشوة وفي اواخر الفن الثالث من الاشياء اذا ولي السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته وفي البزازية السلطان اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين بمنع المستحق واعطاء غيره اه ففي توجيه هذه الوظائف لابناء هؤلاء الجلمة ضياع العلم والدين واعانتهم على اضرار المسلمين فيجب على ولاة الامور توجيهها على اهلها وترعهم من ايدي غير الاهل واذا مات احد من اهلها توجه على ولده فان لم يخرج على طريقة والده بعزل عنها وتوجه للاهل اذ لا شك ان غرض الواقف احياء ما وقفه من ذلك فكل ما كان فيه تضييعه فهو مخالف لغرض الشرع والواقف هذا هو الحق الذي لا يحيد عنه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله في هذا) اي ما ذكر من المصالح وقوله مصرف جزية وخراج اي ونحوها مما ذكر معها (قوله مصرف الزكاة) اي في باب المصرف (قوله مصرف السر) اي في فصل كيفية القسمة (قوله وبقي رابع) تقدم هذا مع الثلاثة التي قبله نظما لابن الشحنة في آخر باب العشر من كتاب الزكاة وقدمنا الكلام عليها (قوله وفقير بلاولي) اي ليس له من تجب نفقته عليه قال في البحر يعطون منه نفقتهم وادويتهم ويكفن به موتاهم ويعقل به جنايتهم اه * (تنبيه) * قال في الاحكام العلماء يستحقون من النوع الاول بالعمل مع الغنى ومن النوع الثاني بصفة الفقر ونحوها ومن النوع الثالث بأحد صفات مستحقه ومن النوع الرابع بصفة المرض ونحوه ومن خص استحقاقهم بالاول نظر الى محض صفة العلم اه (قوله يتنايخصه) فلا يخلط بعضه ببعض لان لكل نوع حكما يختص به زيلبي (قوله ليصرفه الاخر) اي اهلها قال الزيلبي ثم اذا حصل من ذلك النوع شيء رده في المستقرض منه الا ان يكون المصروف من الصدقات او من خمس الغنيمة على اهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد فيه شيئا لانهم مستحقون للصدقات بالفقر وكذا في غيره اذا صرفه الى المستحق اه (قوله ويعطى بقدر الحاجة الخ) الذي في الزيلبي هكذا ويجب على الامام ان يتق الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسيبا اه وفي البحر عن الفقيه كان ابو بكر رضي الله تعالى عنه يسوى في العطاء من بيت المال وكان عمر رضي الله تعالى عنه يعطيهم على قدر الحاجة والفقه والفضل والاخذ بهذا في زماننا احسن فتعتبر الامور الثلاثة اه اي فله ان يعطى الاحوج اكثر من غير الاحوج وكذا الافقه والافضل اكثر من غيره واهواظوا به انه لا تراعى الحاجة في الافقه والافضل والافلافاذة في ذكرهما وبؤيده ان عمر رضي الله تعالى عنه كان يعطى من كان له زيادة فضيلة من علم او نسب او نحو ذلك اكثر من غيره وفي البحر ايضا عن الحنيفة والراي الى الامام من تفضيل وتسوية من غير ان يميل في ذلك الى هوى وفيه عن الفقيه وللإمام الخيار في المنع والاعطاء في الحكم اه قلت ومثله في كتاب الخراج لابن يوسف الذي خاطب به هرون الرشيد حيث قال فاما الزيادة على ارزاق القضاة والعمال والولاة والنقصان مما يجري عليهم فذلك اليك من رأيت ان تزيد من الولاة والقضاة في رزقهم فزدهم ومن رأيت ان تحوط رزقه حططت (قوله هو الملقى اليوم) لانهم كانوا يحفظون القرآن ويعلمون احكامه ط (قوله من ذكر) اي ممن يقوم بمصالح

فهذا مصرف جزية
وخراج ومصرف زكاة
وعشر مر في الزكاة و
مصرف خمس وركاز
مر في السبر وبقي رابع
وهو لقطة وتركة بلا
وارث ودية مقتول بلاولي
ومصرفها لقيط فقير وفقير
بلاولي وعلى الامام ان
يجعل لكل نوع يتنايخصه
وله ان يستقرض من احدها
ليصرفه للآخر ويعطى
بقدر الحاجة والفقه
والفضل فان قصر كان الله
عليه حسيبا زيلبي وفي
الحاوي المراد بالحفظ
في حديث حافظ القرآن
ما شادينا روهو الملقى اليوم
ولاشئ لذي في بيت المال
الا ان يهلك لضعفه فيعطيه
ما يسد جوعته (ومن مات)
ممن ذكر

المسلمين كالقضاء والغزاة ونحوهم زيلعي **(قوله في نصف الحول)** المراد به ما قبل آخره بقريته قوله ولو في آخره ط **(قوله حرم من العطاء)** هو ما يثبت في الديوان بأسم كل من ذكرنا من المقاتلة وغيرهم وهو كالجلمكية في عرفنا الا انها شهرية والعطاء سنوي فتح **(قوله لانه صلة)** ولذا سمي عطاء فلا يملك قبل القبض فلا يورث ويسقط بالموت فتح **(قوله في زماننا)** قال في العناية وفي الابتداء كان يعطى كل من كان له ضرب منزلة في الاسلام كأزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأولاد المهاجرين والانصار **(قوله القاضي والمفتي والمدرس)** عبارة البحر مثل القاضي والمفتي والمدرس وهي اولى لشمولها نحو المقاتلة اهـ قلت وهي عبارة الهداية ايضا **(قوله او بعد تمامه)** هذا مفهوم بالاولى لانه اذا استحجب الصرف الى القرب قبل التمام فيمده أولى **(قوله فينبذ الوفاء له)** قال في الفتح والوجه يقتضي الوجوب لان حقه تأكد بتمام عمله في السنة كما قلنا انه يورث سهم الغازي بعد الاحراز بدار الاسلام لتأكد الحق حينئذ وان لم يثبت له ملك وقول فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير وانما خص نصف السنة لان عند آخرها يستحب أن يصرف ذلك الى ورثته فأما قبل ذلك فلا الاعلى قدر عنه يقتضى ان يعطى حصته من العام اهـ **(قوله قيل يجب الخ)** عبارة الزيلعي قيل يجب رد ما بقي من السنة وقيل على قياس قول محمد في نفقة الزوجة يرجع وعندها لا يرجع هو يعتبره بالاتفاق على امرأة ليتزوجها وما يعتبرانه بالهبة اهـ ونقل في الشرنبلالية تصحيح وجوب الرد عن الهداية والكافي ولكن لم أره فيهما في هذا الموضع فليراجع **(قوله فانه يسقط الخ)** حاصله ان ما يأخذه الامام والمؤذن من الوقف بمنزلة ما يأخذه القاضي ونحوه من بيت المال نظر الى انه في معنى الصلة لا تملك الا بالقبض كما مر **(قوله وقيل لا يسقط الخ)** اي ما يأخذه الامام والمؤذن قال في الشرنبلالية جزم في البنية تلخيص الفتية بأنه يورث بخلاف رزق القاضي كافي الاشياء والنظائر اهـ قلت ووجه ما اشار اليه الشارح تبعاً للدرر بقوله لانه كالاجرة اي فيه معنى الاجرة ومعنى الصلة فليس اجرة من كل وجه لكن وجه الاجرة فيه ارجح لجواز اخذ الاجرة على الاذان والامامة والتعليم كما فني به المتأخرون بخلاف القضاء وغيره من الطاعات فانه لا يجوز اصلاً ولعل وجه القول الاول ترجيح معنى الصلة في الكل بناء على اصل المذهب من عدم جواز الاجرة على شيء من الطاعات لكن الفتوى على قول المتأخرين فلذا جزم في البنية بالقول الثاني وفرق بين الامام والقاضي كما قدمناه قيل فصل في كيفية القسمة وقدمنا هناك عن الطرسوسي وغيره ان المدرس ونحوه اذا مات في أثناء السنة يعطى بقدر ما باشر فقط بخلاف الوقف على الاولاد والذرية فان المعتبر فيهم ظهور الغلة فمن مات بعد ظهورها استحق لاقبها وقدمنا هناك ايضا عن المفتي ابي السعود مثل ذلك وان المدرس الثاني يستحق الوظيفة من وقت توجيه السلطان **(قوله وهذا)** اي قوله والمؤذن الخ وقد نقله في الدرر عن فوائد صاحب المحيط **(قوله وتامه في الدرر)** قال فيها وفي فوائد صدر الاسلام ظاهر بن محمود قرية فيها اراضي الوقف على امام المسجد يصرف اليه غلتها وقت الادراك فأخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن تلك القرية لانسترد منه حصته ما بقي من السنة وهو نظير موت القاضي واخذ الرزق ويحمل للامام اكل ما بقي من السنة ان كان فقيراً وكذلك الحكم في طلبة العلم في المدارس والله سبحانه اعلم

(في نصف الحول حرم من العطاء) لانه صلة فلا تملك الا ما قبض وأهل العطاء في زماننا القاضي والمفتي والمدرس صدر شريعة (ولو) مات (في آخره) او بعد تمامه كما صححه أخيراً زاده (يستحب الصرف الى قريته) لانه اوفى تبعه فينبذ الوفاء له ومن تعجله ثم مات او عزل قل الحول قيل يجب رد ما بقي وقيل لا كالنفقة المعجلة زيلعي (والمؤذن والامام اذا كان لهما وقف ولم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط) لانه كالصفة (وكذلك القاضي وقيل لا) يسقط لانه كالاجرة وهذا ثابت في نسخ الشرح ساقط من نسخ المتن وتامه في الدرر وقد لخصناه في الوقف

معلل

فما اذا مات المؤذن او الامام قبل اخذ وظيفتهما

شروع فی بیان احکام الکفر الطاری بعد بیان الاصلی ای الذی لم یسقه ایمان **(قوله)** ورکنها اجراء کلمة الکفر علی اللسان) هذا بالنسبة الى الظاهر الذی یحکم به الحاكم والافتد تكون بدونه كما لو عرض له اعتقاد باطل او نوى ان یکفر بعد حین افاده ط **(قوله)** بعد (الایمان) خرج به الکافر اذا تلفظ بکفر فلا یعطى حکم المرتد ط نعم قد یقتل الکافر ولو امرأة اذا اعلن بشتمه صلی الله علیه وسلم کأمر فی الفصل السابق **(قوله)** وهو تصدیق الخ معنى التصدیق قبول القلب واذعانه لما علم بالضرورة انه من دین محمد صلی الله علیه وسلم بحیث تعلمه العامة من غیر افتقار الى نظر واستدلال کالوحدانية والنبوة والبعث والجزاء ووجوب الصلاة والزکاة وحرمة الخمر ونحوها اه عن شرح المسایرة **(قوله)** وهل هو فقط ای وهل الايمان التصدیق فقط وهو المختار عند جمهور الاشاعرة وبه قال الماتریدی ح عن شرح المسایرة **(قوله)** او هو مع الاقرار قال فی المسایرة وهو منقول عن ابی حنيفة ومشهور عن اصحابه وبعض المحققین من الاشاعرة وقال الخوارج هو التصدیق مع الطاعة ولذا کفروا بالذنب لانتفاء جزأها منه وقال الکرامیة هو التصدیق باللسان فقط فان طابق تصدیق القلب فهو مؤمن ناج والافهوه مؤمن بخلاف فی النار اه ح قلت وقد حقق فی المسایرة انه لا بد فی حقيقة الايمان من عدم ما یدل علی الاستخفاف من قول او فعل ویأتی بینه **(قوله)** والاقرار شرط هو من تمة القول الاول ح اما علی القول الثانی فهو شرط لانه جز من ماهیة الايمان فلا یكون بدونه مؤمناً لاعتدائه تعالی ولا فی احکام الدنیا لکن بشرط ان یدرك زماناً یتکمن فیهِ من الاقرار والایکفیه التصدیق اتفاقاً کما ذکره التفزازانی فی شرح العقائد **(قوله)** لاجراء الاحکام الدنیویة ای من الصلاة علیه وخلفه والدفن فی مقابر المسلمین والمطالبة بالمعشور والزکوات ونحو ذلك ولا یخفى ان الاقرار لهذا الغرض لا بد ان یتكون علی وجه الاعلان والاضهار علی الامام وغیره من اهل الاسلام بخلاف ما اذا کان لاتمام الايمان فانه یتکفی بمجرد التکلم وان لم یظهر علی غیره کذا فی شرح المقاصد **(قوله)** بعد الاتفاق ای بعد اتفاق القائلین بعدم اعتبار الاقرار قال فی شرح المسایرة واتفق القائلون بعدم اعتبار الاقرار علی انه یلزم المصدق انه یعتقد انه متی طوب له به آتی به فان طوب له به فلم یقر به فهو ای کفنه عن الاقرار کفر عناد وهذا ما قالوا ان ترک العناد شرط وفسروه به ای فسروا ترک العناد بان یعتقد انه متی طوب له بالاقرار انی به اه بقى ما لم یعتقد ذلك بان کان خالی الذهن او اعتقد انه متی طوب له لا یأتی به لکنه عند ما طوب له به آتی به فهل یتکفی نظراً لحصول المقصود أو لا یتکفی نظراً لاشتراطهم الاعتقاد السابق فلیحرج اه ح اقول الظاهر ان المراد بالاشتار المذكور نفی اعتقاد عدمه ای لا یعتقد انه متی طوب له به لا یقر وفي شرح المقاصد وشرح التحریر ما یفیده ونصه ثم الخلاف فبما اذا کان قادراً وترك التکلم لاعلی وجه الایاء اذ العاجز کالآخرس مؤمن اتفاقاً والمصر علی عدم الاقرار مع المطالبة به کافر وفاقاً لکون ذلك من امارات عدم التصدیق ولهذا طبقوا علی کفر ابی طالب اه فظهر ان خالی الذهن لو آتی به عند المطالبة مؤمن لعدم

باب المرتد

(هو) لغة الراجع مصلفاً
وشرعاً (الراجع عن دین
الاسلام ورکنها اجراء کلمة
الکفر علی اللسان بعد
الایمان) وهو تصدیق محمد
صلی الله علیه وسلم فی جمیع
ما جاء به عن الله تعالی مما
علم بحیث ضرورة وهل هو
فقط او هو مع الاقرار قولان
واکثر الخفیة علی الثانی
والمحققون علی الاول
والاقرار شرط لاجراء
الاحکام الدنیویة بعد
الاتفاق علی انه یعتقد متی
طوب له به آتی به فان طوب له
به فلم یقر فهو کفر عنادة له
المصنف وفي الفتح

الأصرار على عدم الإقرار ومن اعتقد عدم الإتيان به عندها ليس مؤمنا فلو أتى به عندها كان ذلك إيمانا مستأنفا هذا ما ظهر لي **(قوله من هزل بلفظ كفر)** أي تكلم به باختياره غير قاصد منه وهذا الإتيان في مامر من أن الإيمان هو التصديق فقط أومع الإقرار لأن التصديق وإن كان موجودا حقيقة لكنه زائل حكما لأن الشارع جعل بعض المعاصي إمارا على عدم وجوده كما هزل المذكور وكما لو سجد لصم أو وضع مصحفا في قاذورة فإنه يكفر وإن كان مصدقا لأن ذلك في حكم التكذيب كما أفاده في شرح العقائد وأشار إلى ذلك بقوله للاستخفاف فإن فعل ذلك استخفاف واستهانة بالدين فهو إمارا عدم التصديق ولذا قال في المسامرة والجملة فقد ضم إلى التصديق بالقلب أو بالقلب واللسان في تحقيق الإيمان أمورا لا خلل بها لخلل الإيمان اتفاقا كترك السجود لصم وقتل نبي والاستخفاف به وبالمصحف والكعبة وكذا مخالفة أو انكار ما جمع عليه بعد العلم به لأن ذلك دليل على أن التصديق مفقود ثم حقق أن عدم الإخلال بهذه الأمور أحدا جزء مفهوم الإيمان فهو حينئذ التصديق والإقرار وعدم الإخلال بما ذكر بدليل أن بعض هذه الأمور تكون مع تحقق التصديق والإقرار ثم قال ولا اعتبار التعظيم المنافي للاستخفاف ككفر الحنفية بالغالب كثيرة وأفعال تصدر من المتمسكين لدلتها على الاستخفاف بالدين كالصلاة بلا وضوء وعمدا بل بالمواظبة على ترك سنة استخفافا بها بسبب أنه فعلها النبي صلى الله عليه وسلم زيادة أو استقبحها كمن استقبح من آخر جعل بعض العمامة تحت حلقة أو احفاء شاربها قلت ويظهر من هذا أن ما كان دليل الاستخفاف يكفر به وإن لم يقصد الاستخفاف لأنه لو توقف على قصده لما احتاج إلى زيادة عدم الإخلال بما مر لأن قصد الاستخفاف منافي للتصديق **(قوله فهو ككفر العناد)** أي ككفر من صدق بقلبه وامتنع عن الإقرار بالشهادتين عنادا وخالفه فإنه إمارا عدم التصديق وإن قلنا أن الإقرار ليس ركنا **(قوله والكفر لغة الستر)** ومنه سعى الفلاح كافرا لأنه يستر البذر في الأرض ومنه كفر النعمة وهو موجود في المعنى الشرعي لأنه مستر ما وجب إظهاره **(قوله تكذيبه صلى الله عليه وسلم الخ)** المراد بالتكذيب عدم التصديق الذي مر أي عدم الأذعان والقبول لما علم بحجته به صلى الله عليه وسلم ضرورة أي علما ضروريا لا يتوقف على نظر واستدلال وليس المراد التصريح بأنه كاذب في كذا لأن مجرد نسبة الكذب إليه صلى الله عليه وسلم كفر وظاهر كلامه تخصيص الكفر بمجرد الضروري فقط مع أن الشرط عندنا ثبوته على وجه القطع وإن لم يكن ضروريا بل قد يكون بما يكون استخفافا من قول أو فعل كالمزور ولذا ذكر في المسامرة أن ما ينفي الاستسلام أو يوجب التكذيب فهو كفر فإينافي الاستسلام كل ما قدمناه عن الحنفية أي مما يدل على الاستخفاف وما ذكر قبله من قتل نبي إذا الاستخفاف فيه أظهر وما يوجب التكذيب جحد كل ما تبنت عن النبي صلى الله عليه وسلم ادعاؤه ضرورة وإمامنا يبلغ حد الضرورة كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت بأجماع المسلمين فظاهر كلام الحنفية الأكفاب بمجده قائم لهم لا يشترطوا سوى القطع في الثبوت ويجب حمله على ما إذا عاين المتكبر ثبوته قطعا لأن مناط التكفير هو التكذيب أو الاستخفاف عند ذلك يكون إما إذا لم يعلم فلا إلا أن يذكر له أهل العلم ذلك فيلجأ به وهذا موافق لما قدمناه عنه من أنه يكفر بانكار ما أجمع عليه بعد العلم به ومثله ما في نور العين عن شرح العمدة أطلق بعضهم أن مخالف الأجماع

من هزل بلفظ كفر ارتد وإن لم يعتقه للاستخفاف فهو ككفر العناد والكفر لغة الستر وشرعا تكذيبه صلى الله عليه وسلم في شيء مما جابه من الدين ضرورة والغاية تعرف في الفتاوى

مطلب
في منكر الأجماع

يكفر والحق ان المسائل الاجماعية تارة يصحها التواتر عن صاحب الشرع كوجوب الخمس
وقد لا يصحها فالاول يكفر جاحده لمخالفته التواتر لمخالفته الاجماع اه تم نقل في نور العين
عن رسالة الفاضل الشهير حسام جابي من عظماء علماء الساطن سام بن باز يدخان مانه اذا
لم تكن الآية او الخبر المتواتر قطعي الدلالة او لم يكن الخبر متواترا او كان قطعا لكن فيه
شبهة او لم يكن الاجماع اجماع الجميع او كان ولم يكن اجماع الصحابة او كان ولم يكن اجماع جميع
الصحابة او كان اجماع جميع الصحابة ولم يكن قطعا بأن لم يثبت بطريق التواتر او كان قطعا
لكن كان اجماعا سكوتيا ففي كل من هذه الصور لا يكون الجحد كفرا بظهر ذلك لمن نظر
في كتب الاصول فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك في استخراج فروعه حتى تعرف منه صحة
ما قيل انه يلزم الكفر في موضع كذا ولا يلزم في موضع آخر اه «(نتبه)» في البحر والاصل
ان من اعتقد الحرام حلالا فان كان حراما لغيره كمال الغير لا يكفر وان كان لعينه فان كان
دليله قطعا ككفر والا فلا وقبل التفصيل في العالم أما الجاهل فلا يفرق بين الحرام لعينه ولغيره
وانما الفرق في حقه ان ما كان قطعا ككفر به والا فلا فيكفر اذا قال الجهر ايس بحرام وتامه
فيه **(قوله)** بل افردت بالتأليف من احسن ما ألف فيها ما ذكره في آخر نور العين وهو تأليف
مستقل ومن ذلك كتاب الاعلام في قواطع الاسلام لان حجر المسكي ذكر فيه المكفرات عند
الحنفية والشافعية وحقق فيه المقام وقد ذكر في البحر جملة من المكفرات **(قوله)** قال في البحر
الح (سب ذلك ما ذكره قبله بقوله وفي جامع الفصولين روى الطحاوي عن اصحابنا لا يخرج
الرجل من الايمان الا بسوء ما دخله فيه ثم ما يتقن انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها
اذ الاسلام الثابت لا يزول بالشك مع ان الاسلام يعلو وينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا ان لا يبادر
بتكفير أهل الاسلام مع انه يقضى بصحة اسلام المكروه * أقول قدمت هذا ليعبر ميزاننا في نقله
في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قياس هذه المقدمة
فلتأمل اه ما في جامع الفصولين وفي الفتاوى الصغرى الكفر بشئ عظيم فلا أجعل المؤمن
كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر اه وفي الخلاصة وغيرها اذا كان في المسئلة وجوه
توجب التكفير ووجه واحد يمنع فعلى المذني أن يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسينا
للظن بالمسلم زاد في البرازية الا اذا صرح بأرادة موجب الكفر فلا ينفعه التأويل ح
وفي التارخانية لا يكفر بالاحتمال لان الكفر نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجناية ومع
الاحتمال لانهاية اه والذي تحرر أنه لا يفتى بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن أو
كان في كفره اختلاف ولو رواية ضعيفة فعلى هذا فأكثر ألفاظ التكفير المذكورة
لا يفتى بالتكفير فيها وقد أُلزمت نفسى أن لا أفتى بشئ منها اه كلام البحر بأختصار **(قوله)**
والطوع أى الاختيار احتراز عن الاكراه ودخل فيه الهازل كما مر لانه يعد مستخفا لتعمده
التلفظ به وان لم يقصد معناه وفي البحر عن الجامع الاصغر اذا أطلق الرجل كلمة الكفر عمدا
لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض اصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم يعقد الضمير على
الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندى لانه استخف بدينه اه ثم قال في البحر والحاصل
أن من تكلم بكلمة الكفر هازلا أو لاعبا كفر عند الكل ولا اعتبار بأعتقاده كاصرح به في

بل افردت بالتأليف مع
انه لا يفتى بالكفر بشئ
منها الا فيما اتفق المشايخ
عليه كما سيأتي قال في البحر
وقد ألزمت نفسى ان لا أفتى
بشئ منها (وشرائط صحتها
العقل والصحوة والطوع)

مطلب

ما يشك في انه ردة لا يحكم
بها

الخانية ومن تكلم بها خطئا أو مكرها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامدا عالما كفر عند لكل ومن تكلم بها اختيارا جاهلا بأنها كفر فيه اختلاف اه **(قوله)** ومثوه عزاء في النهر الى السراج وهو الناقص العقل وقيل المدهوش من غير جنون كذا في المغرب وفي احكامات الاشياء ان حكمه حكم الصبي العاقل فصنع العبادات منه ولا تجب وقيل هو كالجنون وقيل كالبالغ العاقل اه قلت والاول هو الذي صرح به الاصوليون ومقتضاه ان تصح رده لكنه لا يقتل كما هو حكم الصبي العاقل تأمل ثم رأيت في الخانية قال وأما ردة المعتوه لم تذكر في الكتب المعروفة قال مشايخنا هو في حكم الردة بمنزلة الصبي اه **(قوله)** وموسوس) بالكسر ولاخالف بالفتح ولكن موسوس له اوليه اى تلقى اليه الوسوسة وقال البث الوسوسة حديث النفس وأما قيل موسوس لانه يتحدث بما في ضميره وعن البث لا يجوز طلاق الموسوس قال يعنى المملوك في عقله وعن الحاكم هو المصاب في عقله اذا تكلم بتكلم بغير نظام كذا في المغرب **(قوله)** وصي لا يقتل) قدر عقله في فتاوى قارى الهداية بأن يبلغ سبع سنين نهر وسبأنى آخر الباب **(قوله)** وسكران) اى ولو من محرم لما في احكامات الاشياء ان السكران من محرم كالصالح الا في ثلاث الردة والاقرار بالحدود والحالصة والشهاد على شهادة نفسه الخ **(قوله)** ومكره عليها) اى على الردة والمراد الاكرام بملجى من قتل او قطع عضو او ضرب مبرح فانه يرخص له ان يظهر ما امر به على لسانه وقلبه مطمئن بالاثبات ولا تبين زوجته استحسانا كما سيجى في باب **(قوله)** فليسا بشرط) هذا في الذكورة بالاتفاق واما في البلوغ فمضاهي خلافا لابي يوسف كابأنى آخر الباب ح **(قوله)** فانه يقتل ولا يعنى عنه) فيده في البحر بما اذا كان سكره بسبب محظور باشره مختارا بلا اكرام والا فهو كالجنون اه ح قلت وما جزم به الشارح من انه لا يعنى عنه اى ان تاب سبأنى ما يخالفه **(قوله)** من ارتد) اى عن الاسلام فلو ان اليهودى تنصرت او تنجست او انصرت الى يهود او تنجست لم يجز على المود لما كان عليه لان الكفر كله ملة واحدة كما في البرجندى وغيره در منقبي وسيد ذكره المصنف **(قوله)** الحاكم) اى الامام والقاضى بحر **(قوله)** لبلوغه الدعوة) مصدر مضاف للمفعول والدعوة فاعل اه ح قال في البحر وعرض الاسلام هو الدعوة اليه ودعوة من بلغته الدعوى غير واجبة **(قوله)** بيان لقمة العرض) الظاهر ان لقمة العرض الاسلام والتجاة من القتل واما هذا فهو لقمة التأجيل ثلاثة ايام لان من انتقل عن الاسلام والعباد بالله تعالى لا بد له غالبا من شبهة فنكتشف له ان ابداعا في هذه المدة تأمل **(قوله)** وقيل ندبا) أى وان استعمل وظاهر الرواية الاول وهو انه لا يتمل بدون استمهال كافي البحر **(قوله)** ان استعمل) أى بعد العرض للتفكير فمستأنى **(قوله)** والا قتله) اى بعد عرض الاسلام عليه وكشف شبهة ط **(قوله)** الا اذا رضى اسلامه) اى فانه يتمل وهل هو حينئذ واجب او مستحب على تردد والظاهر الثانى تأمل **(قوله)** لكنه يضرب الخ) اى اذا ارتد ثانيا ثم تاب ضرب به الامام وخلق سبيله وان ارتد ثالثا ثم تاب ضرب به ضربا وجيعا وحبه حتى تظهر عليه آثار التوبة ويرى انه مخلص ثم خلى سبيله فان عاد فعل به هكذا يجرى عن التارخاية وفي الفتح فان ارتد بعد اسلامه ثانيا قلنا توبته ايضا وكذا ثانيا ورابعا الا ان الكرخى قال فان عاد بعد الثالثة يقتل ان لم ينب في

فلا تصح ردة مجنون ومثوه وموسوس وصي لا يقتل وسكران ومكره عليها واما البلوغ والذكورة فليسا بشرط بدائع وفي الاشياء لا تصح ردة السكران الا الردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعنى عنه (من ارتد عرض) الحاكم) عليه الاسلام استحبابا) على المذهب لبلوغه الدعوة (وتكتشف شبهة) بيان لقمة العرض (ويجس) وجوبا وقيل ندبا (ثلاثة ايام) يعرض عليه الاسلام في كل يوم منها خانية (ان استعمل) اى طلب المهلة والا قتله من ساعته الا اذا رضى اسلامه بدائع وكذا الوارد ثانيا لكنه يضرب وفي الثالثة يحبس ايضا حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فكذلك تارخاية قلت لكن نقل في الزواهر

الحال ولا يؤجل فإن تاب ضربه ضرباً جليماً ولا يبلغ به الحد ثم يحبس ولا يخرج حتى يرى عليه خشوع التوبة وحال الخلق حينئذ يخلى سبيله فإن عاد بعد ذلك فعل به كذلك ابداً مادام يرجع إلى الإسلام قال الكرخي هذا قول أصحابنا جميعاً إن المرتد يستتاب أبداً وما ذكره الكرخي مروى في النوادر قال إذا تكرّر ذلك منه يضرب ضرباً مبرحاً ثم يحبس إلى أن تظهر توبته ورجوعه اه وذلك لإطلاق قوله تعالى فإن تابوا وأقاموا الصلاة الآية وعن ابن عمر وعلى لأقبل توبة من تكررت ردة كالزبدى وهو قول مالك وأحمد والليث وعن ابن يوسف لو فعل ذلك مراراً يقتل غيلة وفسره بأن يتظر فإذا أظهر كلمة الكفر قتل قبل أن يستتاب لانه ظهر منه الاستخفاف اه باختصار وحاصله أن ظاهر قوله وكذا ثالثاً ورابعاً أنه لو استمهل بعد الرابعة يؤجل ولا يحبس بعد التوبة والذي نقله عن الكرخي أنه لا يؤجل بعد الرابعة بل يقتل إلا أن تاب فإنه يضرب ويحبس كما هو رواية النوادر وعن ابن عمر وغيره يقتل ولا توبة له مثل الزبدى (قوله عن آخر حدود الحانية) ونصه وحكى أنه كان ببغداد نصرانيان مرتدان إذا اخذاً تاباً وإذا تركا عادا إلى الردة قال أبو عبد الله البايع يقتلان ولا تقبل توبتهما اه أقول الظاهر أن البايع اختار قول ابن عمر ولا يصح بناءً على رواية النوادر المارة عن الفتح كما لا يخفى فافهم (قوله بلا توبة) أى بلا قبول توبة وليس المراد أنه يقتل إن لم يتب لانه لا نزاع فيه (قوله والاقتل) أى ولو عداً فيقتل وإن تضمن قتله إبطال حق المولى وهذا بالإجماع لإطلاق الأدلة فتح قال في المنع وإطلاق فشمع الإمام وغيره لكن إن قتله غيره أو قطع عضواً منه بلا إذن الإمام أدبه الإمام اه وسأقمتنا وشرحا استثناء أربعة عشر لا يقتلون (قوله لحديث الخ) رواه أحمد والبخارى وغيرهما زيل (قوله بعد نطقه بالشهادتين) كذا قبله في العناية والنهاية وعزاه القهستاني إلى المبسوط والإيضاح وغيرهما وقال وإنما لم يذكره لأن ذلك معلوم لكن مقتضى ما في الفتح عدم اعتدائه لانه عبر عنه بقيل وكأنه تابع لظاهر المتن وهو مفاد كلام الزيلى ويؤيد ما سيذكره في المتن من أن إنكاره الردة توبة ورجوع وقد يوفق بحمل ما هو ظاهر المتن على الإسلام المنجى في الدنيا عن القتل وما في الشروح من اشتراط النطق بالشهادتين أيضاً محمول على الإسلام الحقيقى النافع في الدنيا والآخرة تأمل وذكر في الفتح أن الإقرار بالبعث والنشور مستحب (قوله على وجه العادة) أى بدون تبرى قال في البحر وأذا باشتراط التبرى أنه لو أتى بالشهادتين على وجه العادة لم يرجع عما قال إذ لا يرفع بهما كفره كذا في البرازية وجامع الفصولين اه قلت وظاهره اشتراط التبرى وإن لم يتحل ديناً آخر بأن كفره بمجرد كلمة ردة والظاهر خلافه وإن اشتراط التبرى فيمن التحل ديناً آخر إنما هو شرط لإجراء أحكام الدنيا عليه أما بالنسبة لأحكام الآخرة فكيفه ان تلفظ بالشهادتين مخلصاً كما يدل عليه ما ذكره في اسلام العيسوية (قوله لما مر) أى من أن العرض مستحب ويكره تحريماً عند من أوجب إفاذه في شرح الملتقط (قوله قيد بإسلام المرتد) أى في قوله وإسلامه (قوله لأن الكفار) أى بكفر أصلى والمرتد كفره عارض (قوله كالدهرية) بضم الدال نسبة إلى الدهر بفتحها سموا بذلك لقولهم وما يهلكنا إلا الدهر ح (قوله كالتنوية) وهم المجوس القائلون بالهين أو كالجوس كفى أنفع الوسائل ومقتضاء

عن آخر حدود الحانية
معزياً للبايع ما يفيد قتله
بلا توبة فتبه (فإن أسلم)
فها (والاقتل) لحديث
من بدل دينه فاقتلوه
(وإسلامه إن يتبرأ عن
الاديان) سوى الإسلام
(أو عما انتقل إليه) بعد
نطقه بالشهادتين وتماه
في الفتح ولو أتى بهما على
وجه العادة لم يفعه مالم
يتبرأ بزازية (وكره) تنزيها
للمر (قتله قبل العرض
بلاضمان) لأن الكفر مريح
للدنم قيد بإسلام المرتد
لأن الكفار أصناف خمسة
من ينكر الصانع كالدهرية
ومن ينكر الوحداية
كالتنوية

مطلب

في الكفار خمسة أصناف
وما يشترط في إسلامهم

اهم غيرهم وهو الذي حققه ابن كمال باشا نقلا عن الآمدى مع مشاركة الكل في اعتقاد ان اصل العالم النور والظلمة اى النور المسمى يزدان وشأنه خلق الخير والظلمة المسماة اهرمن وشأنها خلق الشر (قول له كالفلاسفة) اى قوم منهم كما فى النهر والاجفهور الفلاسفة يثبتون الرسل على الباطن وجه لقولهم بالايجاب اى ح اى بالزوم والتوليد لا بالاخيار لانكارهم كونه تعالى مختارا وينكرون كونها بزول الملك من السماء كثيرا مما علم بالضرورة بحجج الانبياء به كحشر الاجساد والجنة والنار والحاصل انهم وان اثبتوا الرسل لكن لاعلى الوجه الذى يشبه اهل الاسلام كما ذكره فى شرح المسيرة فصار اثباتهم بمنزلة الدم وعليه فيصح اطلاق الماشرح تأمل (قول له كالوثنية) فيه ان الوثنية لا يبتكرون الصانع تعالى كاللأبغنى ح قال فى شرح السير وعبد الاوثان كانوا يقولون بالله تعالى قال تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ولكن كانوا يقولون بالوحدانية قال تعالى اذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون اه وهذا زاد فى الدرر على ما فى البدائع وتبعه الماشرح والظاهر ان صاحب البدائع ادخله فى التوبة لانهم جعلوا مع الله تعالى معبودا ثانيا وهو اصنامهم فهم منكرون للوحدانية كالجوس وحكمهم فى الاسلام واحد كما تعرفه (قول له كالعيسوية) هم قوم من اليهود يسبون الى عيسى الاصفهانى يبتكرون عموم رسالة رسولنا صلى الله عليه وسلم وهم اليهود والتصارى قال فى النهر وليس المراد كل التصارى بل طائفة فى العراق يقال لهم العيسوية صرح بذلك فى المحيط والخاتبة اه (قول له فيكنى فى الاولين الخ) عبارة البدائع فان كان من الصنف الاول او الثانى فقال لا اله الا الله يحكم باسلامه لان هؤلاء يتمتعون عن الشهادة أصلا فاذا أقرروا بها كان ذلك دليل إيمانهم وكذلك اذا قال اشهدان محمد رسول الله لانهم يتمتعون عن كل واحدة من كفى الشهادة فكان الاثبات بواحدة منهما اثباتا كانت دلالة الايمان اه اى ويلزم من الايمان باحداها الايمان بالآخرى وهذا صريح فى ان التوبة يبتكرون الرسالة فهم كالوثنية فيكنى فى الكل بأحدى الكلمتين وبه صرح فى انفع الوسائل فقال ان عبدة الاوثان والنيران والمشرى فى الربوبية والمنكر للوحدانية كالوثنية اذا قال الواحد منهم لا اله الا الله يحكم باسلامه وكذا لو قال اشهد ان محمدا رسول الله اوقال اسلمنا او آمنا بالله اه وذكر قبله عن المحيط ان الكافر اذا اقر بخلاف ما اعتقد يحكم باسلامه ونحوه فى شرح السير الكبير وبه علم ان ما فى شرح المسيرة لابن ابي شريف الشافعى من انه يكتفى فى التوبة والوثنى بالشهادتين بدون تبرى فهو على مذهبه والمراد به احداها فانهم (قول له وفى الثالث بقول محمد رسول الله) فلو قال لا اله الا الله لا يحكم باسلامه لانه منكر الرسالة ولا يتمتع عن هذه المقالة ولو قال اشهد ان محمدا رسول الله يحكم باسلامه لانه يتمتع عن هذه الشهادة فكان الاقرار بها دليل الايمان بدائع ومقتضاه ان الاثبات بالثانية يكفيه لان المدار على الاقرار بخلاف معتقده (قول له وفى الرابع بأحدها) علله فى الدرر بأنه منكر للامرين جميعا فأبهما شهد دخل فى دين الاسلام اه وهذا التعليل موافق لما قدمناه عن البدائع وبه صرح ايضا فى شرح السير الكبير وزاد انه لو قال انا مسلم فهو مسلم لان عبدة الاوثان لا يدعون

ومن يقربهما لكن ينكر
بغة الرسل كالفلاسفة
ومن ينكر الكل كالوثنية
ومن يقرب الكل لكن ينكر
عموم رسالة المصطفى صلى
الله عليه وسلم كالعيسوية
فيكنى فى الاولين بقول
لا اله الا الله وفى الثالث
بقول محمد رسول الله
وفى الرابع بأحدهما

هذا الوصف لانفسهم بل يبرؤن على قصد المغايظة للمسلمين وكذا لو قال اما على دين محمد أو على الخنيفة او على دين الاسلام وقد علمت ان هذا الرابع داخل في الاولين والحكم في الكل واحد وهو الاكتفاء بأحد اللفظين عن الآخر وان ما مر عن شرح المسائرة لا يدفع المتقول عندنا فافهم **(قوله)** وفي الخامس بهما مع التبري الخ ذكر ابن الهمام في المسائرة ان اشتراك التبري لاجراء احكام الاسلام عليه لا يتبوت الايمان فيما بينه وبين الله تعالى فانه لو اعتقد عموم الرسالة وتشهد فقط كان مؤمنا عند الله تعالى اه ثم ان الذي في البدائع لو أنى بالشهادتين لا يحكم بأسلامه حتى يتبرأ عن الدين الذي هو عليه وزاد في المحيط لا يكون مسلما حتى يتبرأ من دينه مع ذلك ويقرأه دخل في الاسلام لانه يحتمل انه تبرأ من اليهودية ودخل في النصرانية فاذا قال مع ذلك ودخلت في الاسلام يزول هذا الاحتمال وقال بعض مشايخنا اذا قال دخلت في الاسلام يحكم بأسلامه وان لم يتبرأ مما كان عليه لانه يدل على دخول حادث منه في الاسلام اه ومثله في شرح السير الكبير قلت اشتراط قوله ودخلت في دين الاسلام ظاهر فيما اذا تبرأ من دينه فقط اما اذا تبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام فلا يحتاج اليه لعدم الاحتمال المذكور فلذا لم يذكره الشارح مع صيغة التبري التي ذكرها والظاهر انه لو أنى بالشهادتين وصرح بتعميم الرسالة الى بني اسرائيل وغيرهم او قال واشهد ان محمدا رسول الله الى كافة الخلق الانس والجن يكفي عن التبري ايضا كما صرح به الشافعية * (تنبيه) * قال في الفتح ان اشتراط التبري انما هو فيمن بين اظهروا منهم واما من في دار الحرب لو حمل عليه مسلم فقال محمد رسول الله فهو مسلم او قال دخلت في دين الاسلام او دين محمد صلى الله عليه وسلم فهو دليل اسلامه فكيف اذا أنى بالشهادتين لان في ذلك الوقت ضيقا وقوله هذا انما أراد به الاسلام الذي يدفع عنه القتل الحاضر فيحمل عليه ويحكم به بمجرد ذلك اه قالت واما اكنفي عليه الصلاة والسلام بالشهادتين لان اهل زمته كانوا منكبين لرسالة اصلا كما يأتي ثم اعلم انه يؤخذ من مسألة العيسوي ان من كان كفراه بانكار امر ضروري كحرمة الخمر مثلا انه لا بد من تبرئه مما كان يعتقد لانه كان يقر بالشهادتين معه فلا بد من تبرئه منه كما صرح به الشافعية وهو ظاهر **(قوله)** فيستفسر من جهل حاله ذكر ذلك في التبر بعد ان ذكر انه ليس كل اليهود والنصارى كذلك بل طائفة منهم يقال لهم العيسوية فقال وعلى هذا فينبغي ان يستفسر الآتي بالشهادتين منهم ان جهل حاله اه اي فان ادعى انه عيسوي يعتقد تخصيص الرسالة بغير بني اسرائيل لا يصح اسلامه الا بالتبري وان ادعى انه ينكرها مطلقا اكنفي بالشهادتين فافهم **(قوله)** بل عزم في الدرر الخ في البحر احوال الجهاد عن الذخيرة اما اليهود والنصارى فكان اسلامهم في زمته عليه الصلاة والسلام بالشهادتين لانهم كانوا ينكرون رسالته صلى الله عليه وسلم واما اليوم ببلاد العراق فلا يحكم بأسلامه بهما ما لم يقل تبرأت عن ديني ودخلت في دين الاسلام لانهم يقولون انه رسول الى العرب والعجم الى بني اسرائيل كذا صرح به محمد اه وفي شرح السير للسرخسي واما اليهود والنصارى اليوم ين ظهروا في المسلمين اذا أنى واحد منهم بالشهادتين لا يكون مسلما لانهم جميعا يقولون هذا ليس من نصراني ولا يهودي عندنا نسأله الا قال هذه الكلمة فاذا استفسرته قال رسول الله اليكم

مبحث

في اشتراط التبري مع الاتيان بالشهادتين

وفي الخامس بهما مع التبري
عن كل دين يخالف دين
الاسلام بدائع وآخر
كراهية الدرر وحينئذ
فيستفسر من جهل حاله
بل عزم في الدرر اشتراط
التبري من كل يهودي
ونصراني ومثله في فتاوى
المصنف وابن نجيم وغيرها
وفي رهن فتاوى قارى
الهداية كذا أفنى علماؤنا
والذي أفنى به محته
بالشهادتين بلا تبري

لا الى بنى اسرائيل ثم قل ولو قال انما سلم لم يكن مسلما بهذا لان كل فريق يدعى ذلك لنفسه
 قال سلم هو المستسلم للحق وكل دى دين يدعى انه منقاد للحق وكان شيخنا الامام يقول الا المجوس
 في ديارنا فان من يقول منهم انا مسلم يصير مسلما لانهم يأبون هذه الصفة لانفسهم ويسبون به
 اولادهم ويقولون يا مسلمان اه قلت وما عزاء الى شيخه يعنى الامام الحلوانى جزبه في محل
 آخر وقدمنا عنه قريبا في الوثني انه يصير مسلما بقوله انا سلم او على دين محمد والحنيفية او
 الاسلام فعلى هذا يقال كذلك في اليهود والنصارى في بلادنا فانهم يمتنعون من قول انا مسلم
 حتى ان احدهم اذا اراد منع نفسه عن امر يقول ان فعلته اكون مسلما فاذا قال انا مسلم
 طائعا فهو دليل اسلامه وان لم يسمع منه التعلق بالشهادتين كما صرح به في شرح السير فيمن
 صلى بمجاعة فانه يحكم بأسلامه وبأنه يحكم بالاسلام بمجرد سبب المسلمين في حق الصلاة عليه اذا
 مات وكذا يمتنعون من التعلق بالشهادتين اشد الامتناع فاذا أتى بهما طائفا يجب الحكم
 بأسلامه لانه فوق السبب اذ لا شك ان محمدا انما اشترط التبرى بناء على ما كان في زمنه من
 اقرارهم بالرسالة على خلاف ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من انكارها فاذا
 انكروها في زماننا وامتنعوا من التعلق بالشهادتين يجب ان يرجع الامر الى ما كان في زمنه
 صلى الله عليه وسلم اذ سبق وجه للعدول عنه على ان محمدا انما حكم على ما كان في بلاد العراق
 لا مطلقا كما يوجهه ما في الدرر وعن هذا ذكر العلامة قاسم اسئل عن سامري أتى بالشهادتين
 ثم رجع فأجاب بما حاصله انه ينظر في اعتقاده فانهم ذكروا أن بعض اليهود يخص رسالة نينا
 صلى الله عليه وسلم بالعرب وهذا لا يكتفيه مجرد الشهادتين بخلاف من ينكر الرسالة اصلا
 وبعض من أعمى الله قلبه جعلهم فرقة واحدة في جميع البلاد حتى حكم في نصراني منكر
 للرسالة تلفظ بالشهادتين ببقائه على النصرانية لانه لم يتبرأ اه ملخصا والحاصل ان الذي
 يجب التعميل عليه انه ان جهل حاله يستفسر عنه وان علم كافي زماننا فالامر ظاهر وهذا وجه
 ما يأتي عن قارى الهداية **(قوله)** لان التلفظ بها صار علامة على الاسلام الخ افاد بقوله صار
 الى ان ما كان في زمن الامام محمد تغير لانهم في زمنه ما كانوا يمتنعون عن التعلق بها فلم تكن
 علامة الاسلام فلذا اشترط معها التبرى اما في زمن قارى الهداية فقد صارت علامة الاسلام
 لانه لا يأتي بها الا المسلم كافي زماننا هذا ولذا نقل في البحر اول كتاب الجهاد كلام قارى الهداية
 ثم اعقبه بقوله وهذا يجب التصير اليه في ديار مصر بالقاهرة لانه لا يسمع من اهل الكتاب فيها
 الشهادتان ولذا قديم محمد بالعراق اه ومثله في شرح العلامة المقدسى ونقل ايضا في الدر
 المنتقى كلام قارى الهداية ثم قال وبه افق احمد بن كمال باشا وفي شرح المثنى لعبد الرحمن افندى
 داماد وأفتى البعض في ديارنا بأسلامه من غير تبروه هو المعمول به اه فليحفظ اه وقد اسمعناك
 آنفا ما فيه الكفاية * (خاتمة) * اعلم ان الاسلام يكون بالفعل ايضا كالصلاة بمجاعة
 او الاقرار بها او الاذان في بعض المساجد او الحج وشهود المناسك لا الصلاة وحده وبمجرد
 الاحرام بحر وقدم الشارح ذلك نظما في اول كتاب الصلاة وقدمنا الكلام عليه مستوفى
 وذكرنا هناك انه لا فرق في الاسلام بالفعل بين العيسوي وغيره والمراد انه دليل الاسلام فيحكم
 على فاعل ذلك به والا لحقيقة الاسلام المنجية في الآخرة لا بد فيها من التصديق الجازم مع

لان التلفظ بها صار علامة
 على الاسلام فيقتل ان يرجع
 ما لم يعد (و) اعلم انه

مطلب
 الاسلام يكون بالفعل
 كالصلاة بمجاعة

الاقرار بالشهادتين او بدونه على الخلاف المار **(قوله)** لا يفتي بكفر مسلم امكن حمل كلامه على محل حسن) ظاهره انه لا يفتي به من حيث استحقاقه للقتل ولا من حيث الحكم بينونة زوجته وقد يقال المراد الاول فقط لان تأويل كلامه للتباعد عن قتل المسلم بأن يكون قصد ذلك التأويل وهذا لا يتنافى معاملة بظاهر كلامه فيها هو حق البعد وهو طلاق الزوجة وملكها لنفسها بدليل ماصرحوا به من انه اذا اراد ان يتكلم بكلمة مباحة فغرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بلا قصد لا يصدق القاضي وان كان لا يكفر فيما بينه وبين ربه تعالى فأما ذلك وحرره نقلاً فأتى لم أر التصريح به نعم سيذكر الشارح ان ما يكون كفراً اتفاقاً يبطل العمل والتكاح وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح اهـ وظاهره انه امر احتياط ثم ان مقتضى كلامهم ايضا انه لا يكفر بستم دين مسلم اى لا يحكم بكفره لامكان التأويل ثم رأيت في جامع الفصولين حيث قال بعد كلام اقول وعلى هذا ينبغي ان يكفر من شتم دين مسلم ولكن يمكن التأويل بأن مراده اخلاقه الردية ومعاملته القبيحة لاحقيقة دين الاسلام فينبغي ان لا يكفر حينئذ والله تعالى اعلم اهـ واقره في نور العين ومفهومه انه لا يحكم بفسخ النكاح وفيه البحث الذى قلناه واما امره تجديد النكاح فهو لاشك فيه احتياطاً خصوصاً في حق المهج الا ردال الذين يشتمون بهذه الكلمة فانهم لا يخطر على بالهم هذا المعنى اصلاً وقد سئل في الخبرية عن قاله الحاكم ارض بالشروع فقال لا قبل فأفتى مفت بأنه كفر وبانت زوجته فهل يثبت بكفره بذلك فأجاب بأنه لا يبنى للعالم ان يبادر بتكفير اهل الاسلام الى آخر ما حرره في البحر واجاب بانه في مثله بوجوب تميزه وعقوبته **(قوله)** ولو رواية ضعيفة قال الخبير الرملى اقول ولو كانت الرواية لغير اهل مذنبنا وبدل على ذلك اشترط كون ما يوجب الكفر مجعاً عليه اهـ **(قوله)** كاحرره في البحر) قد مناصبته قيل قوله وشرائط صحته **(قوله)** وجوه) اى احتمالات لما مر في عبارة البحر عن التاخرانية انه لا يكفر بالاحتمال **(قوله)** والا) اى وان لم تكن نيته ذلك الوجه الذى يمنع الكفر بأن اراد الوجه المكفر اولم تكن له نية اصلاً لم يفتحه تأويل المفتى لكلامه وحمله اياه على المعنى الذى لا يكفر كما لو شتم دين مسلم وحل المفتى الدين على الاخلاق الردية لنفى القتل عنه فلا يفتحه ذلك التأويل فيما بينه وبين ربه تعالى الا اذا نواه **(قوله)** وينبغي التعمد بهذا الدعاء صباحا ومساءً) تدخل أوراد الصباح من نصف الليل الاخير والمساء من الزوال هذا فيما عبر فيه بهما واما اذا عبر باليوم واللييلة فمعتبران بتحديد ما من اولهما فلو قدم المأمور به فهما عليه لا يحصل له الموعود به افاده بعض من كتب على الجامع الصغير للسبوطى ط قلت ولم أر في الحديث ذكر صباحا ومساء بل فيه ذكر لائنا كفى الزواجر عن الحكم التزمضى أفلا ادلك على ما يذهب الله به عنك صفار الشرك وكباره تقول كل يوم ثلاث مرات اللهم انى اعوذ بك من ان اشرك بك شيئاً وانا اعلم واستغفر لك لما اعلم وعند احد والطبرانى ايها الناس اتقوا الشرك فانه اخفى من ديب التعل قالوا وكيف تتقي الله يا رسول الله قال قولوا اللهم انا نعوذ بك من ان نشرك بك شيئاً نعلمه ونستغفر لك لما لا نعلمه **(قوله)** ونوبة اليأس مقبولة دون ايمان اليأس) هو بالمتاة التحتية ضد الرجاء وقطع الطمع عن الحياة وعلل قبولها في الدرر تبعاً للبرازية بأن الكافر اجنبى غير عارف بالله تعالى

مطلب

في حكم من شتم دين مسلم

(لا يفتي بكفر مسلم امكن

حمل كلامه على محل حسن

او كان في كفره خلاف ولو)

كان ذلك (رواية ضعيفة)

كاحرره في البحر وعزاه

في الاشياء الى الصغرى

وفي الدرر وغيرها اذا كان

في المسئلة وجوه توجب

الكفر وواحد يمنعه فعلى

المفتى الميل لما يمنعه ثم لو

ينته ذلك فسلم والالم يفتحه

حمل المفتى على خلافه وينبغي

التعمد بهذا الدعاء صباحا

ومساء فانه سبب العصمة من

الكفر بوعد الصادق الامين

صلى الله عليه وسلم اللهم

انى اعوذ بك من ان اشرك

بك شيئاً وانا اعلم واستغفر

لك ما لا اعلم انك انت علام

الغيوب وتوبة اليأس

مقبولة دون ايمان اليأس

درر

مطلب

توبة اليأس مقبولة دون

ايمان اليأس

وابتداً ايماناً وعرفاناً والفاسق حاله حالة البناء والبقاء اسهل من الابتداء والدليل على قبولها مطلقاً قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه وقد اطال في آخر الجزاية في هذه المسئلة ونقل قبله القول بعده قبول كل منهما وعزاه ايضا الى الحنفية والمالكية والشافعية وانقصه لثنا على القارى في شرح بدء الامالى وقد مثلك ميسوطاً في اول باب صلاة الجنان واما ايمان اليأس فذهب اهل الحق انه لا يقع عند الغرغرة ولا عند معاينة عذاب الاستئصال لقوله تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا ولذا اجمعوا على كفر فرعون كما رواه الترمذى في تفسيره في سورة يونس وان خالف في ذلك الامام العارف المحقق سيدى محي الدين ابن عربى في كتابه الفتوحات قال العلامة ابن حجر في الزواجر فانا وان كنا نعتقد جلالة قوله فهو مردود فان العصمة ليست الا لالانبيا مع انه نقل عن بعض كتبه انه صرح فيها بأن فرعون مع هامان وفارون في النار واذا اختلف كلام امام فيؤخذ بما يوافق الادلة الظاهرة وبعرض عما خالفها تم اطال في بيان رده وذكر ايضا انه يستثنى من ايمان اليأس قوم يونس عليه السلام لقوله تعالى الا قوم يونس الآية بناء على ان الاستثناء متصل وان ايمانهم كان عند معاينة عذاب الاستئصال وهو قول بعض المفسرين يجعله كرامة وخصوصية لتبهم فلا يقاس عليها الا ترى ان نبيا صلى الله عليه وسلم قد اكرمه الله تعالى بحياة ابويه له حتى آمن به كما في حديث صححه القرطبي وابن ناصر الدين حافظ الشام وغيرهما فاستفعا بالايان بعد الموت على خلاف القاعدة اكراما لتبعية صلى الله عليه وسلم كما احيا قاتل بنى اسرائيل ليخبر بقاتله وكان عيسى عليه السلام يحيى الموتى وكذلك نبيا صلى الله عليه وسلم احيا الله تعالى على يده جماعة من الموتى وقد صرح ان الله تعالى رد عليه صلى الله عليه وسلم الشمس بعد مغيبها حتى صلى على كرم الله وجهه العصر فكما اكرم بعود الشمس والوقت بعد فواته فكذلك اكرم بعود الحياة ووقت الايمان بعد فواته وما قيل ان قوله تعالى ولا تسئل عن اصحاب الجحيم تزل فيهما لم يصح وخبر مسلم ابى وابوك في التاركان قبل علمه اه ما يخصنا وقد ثما تمام الكلام على ذلك في باب نكاح الكافر **(قوله)** وفيها ايضا شاهد نصرانيان (الح) هذا ساقط من بعض النسخ وسيذكره بعد قوله وكل مسلم ارتد (الح) **(قوله)** على مامر) اى عن الخاتبة معزى بالمبايخي لكن قد ثما ان المروى عن اصحابنا جميعا خلافة **(قوله)** الكافر بسبب (ب) في بعض النسخ والكافر يواو العطف وهو المناسب **(قوله)** فانه يقتل حدا) يعنى أن جزاءه القتل على وجه كونه حدا ولذا عطف عليه قوله ولا تقبل توبته لان الحد لا يسقط بالتوبة فهو عطف تفسير وفاد أنه حكم الدنيا أما عند الله تعالى فهي مقولة كاتى البحر ثم اعلم أن هذا ذكره الشارح مجازة لصاحب الدرر والجزاية والافسيد ذكر خلافة ويأتى تحقيقه **(قوله)** مطلقاً) أى سوا جه تائباً بنفسه أو شهد عليه بذلك بحر **(قوله)** حق عبد) فيه ان حق العبد لا يسقط اذا طالب به كحد القذف فلا بد منها من دليل يدل على ان الحاكم له هذه المطالبة ولم يثبت واما الثابت انه صلى الله عليه وسلم عفا عن كثيرين ممن آذوه وشتموه وقبل اسلامهم كاتى سفيان وغيره **(قوله)** وتامة في الدرر) حيث قل نقلنا عن الجزاية وقال ابن سحنون المالكي اجمع المسلمون ان شاة كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر اه قلت وهذه العبارة مذكورة في الشفاء للقاضى عياض المالكي نقاه عنه الجزاى

مطلب
اجمعوا على كفر فرعون

وفيها ايضا شاهد نصرانيان على نصرانى انه اسلم وهو يتكلم قبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وفي التوازل قبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصرانى بأنه اسلم اه (وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة الا) جماعة من تكررت رده على مامر و (الكافر بسبب ب) من الانبياء فانه يقتل حدا ولا تقبل توبته مطلقاً ولو سب الله تعالى قبلت لانه حق الله تعالى والاول حق عبد لا يزول بالتوبة ومن شك في عذابه وكفره كفر وتامة في الدرر في فصل الجزية

مطلب

في استثناء قوم يونس

مطلب

في احيا ابوى النبي صلى الله عليه وسلم بعد موتها

مطلب

مهم في حكم ساب الانبياء قوله لانه حق عبد هكذا بخطه والذي في الشارح لانه حق الله تعالى والاول حق عبد اه مصححه

واخطأ في فهمها لأن المراد بها ما قبل التوبة والالزم تكفير كثير من الأئمة المجتهدين القائلين بقول توبته وسقوط القتل بها عنه على أن من قتل يقتل وإن تاب يقول أنه إذا تاب لا يعذب في الآخرة كما صرحوا به وقدمناه آنفاً فلم أن المراد ما قلناه قطعاً **(قوله)** والديك والدي الذين خلفوك بكسر الدال على انقطاع الجمع فيهما أو في أحدهما **(قوله)** فيم حضرة الرسالة) أي صاحبها صلى الله عليه وسلم وعليه لا يختص الحكم بالشريف بل غيره مثله لأن آدم عليه السلام أبو جميع الناس ونوح الأب الثاني **(قوله)** باحتال العهد) المتهوون من العبارة السابقة انهما يقولان بأنه لا يم وإن لم يتحقق عهد **(قوله)** فلا كفر) أي لوجود الخلاف في عمومته وتحقق الاحتال فيه **(قوله)** لكن صرح في آخر الشفاء الخ) هذا استدراك على ما في فتاوى المصنف وعبارة الشفاء هكذا قال أبو بكر بن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل وعن قال ذلك مالك بن أنس والليث وأحمد وإسحق وهو مذهب الشافعي وهو مقتضى قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه ولا تقبل توبته عند هؤلاء وبمثله قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأهل الكوفة والأوزاعي في المسلم لكنهم قالوا هي ردة وروى مثله الوليد بن مسلم عن مالك وروى الطبراني مثله عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن ينقصه صلى الله عليه وسلم أو يرى منه أو كذبه أو حاصله أنه نقل الإجماع على كفر الساب ثم نقل عن مالك ومن ذكر بعده أنه لا تقبل توبته فلم أن المراد من نقل الإجماع على قتله قبل التوبة ثم قال وبمثله قال أبو حنيفة وأصحابه الخ أي قال أنه يقتل يعني قبل التوبة لا مطلقاً ولذا استدرك بقوله لكنهم قالوا هي ردة يعني ليست حداً ثم ذكر أن الوليد روى عن مالك مثل قول أبي حنيفة فصار عن مالك روايتان في قبول التوبة وعدمه والمشهور عنه العدم ولذا قدمه وقال في الشفاء في موضع آخر قال أبو حنيفة وأصحابه من يرى من محمد صلى الله عليه وسلم أو كذب به فهو مرتد حلال الدم إلا أن يرجع أه فهذا تصريح بما علم من عبارته الأولى وقال في موضع بعد أن ذكر عن جماعة من المالكية عدم قبول توبته وكلام شيوخنا هؤلاء مبنى على القول بقتله حداً لا كفراً وأما على رواية الوليد عن مالك ومن وافقه على ذلك من أهل العلم فقد صرحوا أنه ردة قالوا ويستتاب منها فإن تاب نكل وإن أبى قتل فحكموا له بحكم المرتد مطلقاً والوجه الأول أشهر وأظهر أه يعني أن قول مالك بعدم قبول التوبة أشهر وأظهر مما رواه عنه الوليد فهذا كلام الشفاء صريح في أن مذهب أبي حنيفة وأصحابه القول بقبول التوبة كما هو رواية الوليد عن مالك وهو أيضاً قول الثوري وأهل الكوفة والأوزاعي في المسلم أي بخلاف الذي إذا سب فإنه لا يقتض عهده عندهم كما مر تحريره في الباب السابق ثم إن ما نقله عن الشافعي خلاف المشهور عنه والمشهور بقبول التوبة على تفصيل فيه قال الإمام خاتمة المجتهدين الشيخ آق الدين السبكي في كتابه السيف المسلول على من سب الرسول حاصل المتقول عند الشافعية أنه متى لم يسلم قتل قطعاً ومتى أسلم فإن كان السب قذفاً فلا وجه الثلاثة هل يقتل أو يجلد أو لا شيء وإن كان غير قذف فلا أعرف فيه نقلاً للشافعية غير قبول توبته وللحنفية في قبول توبته قريب من الشافعية ولا يوجد للحنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلهم قريب من كلام المالكية والمشهور عن أحمد عدم قبول توبته وعنه رواية بقولها فذهب كمن ذهب

معزياً بالبرزخية وكذا لو ابتغى بالطلب فتح وإشباع وفي فتاوى المصنف وينبغي الحق الاستهزاء والاستحفاف به لأنه آق حقه أيضاً وفيها سئل عن قول الشريف لعن الله الديك والدي الذين خلفوك فأجاب الجمع المضاف إليهم بما لا يتحقق عهد خلافاً لأبي هاشم وإمام الحرمين كافي جمع الجوامع وحينئذ فيم حضرة الرسالة فينبغي القول بكفره وإذا كفر بسببه لا توبة له على ما ذكره البرزخي وتوارده الشارحون ثم لو لوحظ قول أبي هاشم وإمام الحرمين باحتال العهد فلا كفر وهو اللائق بمذهبننا لتصريحهم بالليل إلى ما لا يكفر وفيها من نقص مقام الرسالة بأن سب صلى الله عليه وسلم أو فعله بأن غضبه قبله قتل حداً كما مر التصريح به لكن صرح في آخر الشفاء بأن حكمه كالمرتد

ماتك سواء هذا تعبر به بالقول في ذلك اهـ ما حصر فيه هذا الصريح في ان مذهب الحنفية القبول
 وانه لا قول لهم بخلافه وقد سبقه الى نقل ذلك ايضا شيخ الاسلام تقي الدين احمد بن تيمية الحنبلي
 في كتابه الصارم السلولى على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم كما رأيت في نسخة منه قديمة
 عليها خطه حيث قل وكذلك ذكر جماعة آخرون من اصحابنا اى الحنابلة انه يقتل ساب
 الرسول صلى الله عليه وسلم ولا تقبل توبته سواء كان مسلما او كافرا وعامة هؤلاء ما ذكره والمسئلة
 قلوا خلاه لاني حنيفة والشافعي وقولهما اى ابي حنيفة والشافعي ان كان مسلما يستتاب
 فان تاب ولا يقتل كالمرتد وان كان ذميا فقال ابو حنيفة لا ينتقض عهده ثم قل بعد ورقة قل
 ابو الحنابل اذا قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل توبته وفي الكافر اذا سبها ثم اسلم
 روايتان وقل ابو حنيفة والشافعي تقبل توبته في الحاليين اهـ ثم قل في محل آخر قد ذكرنا
 ان المشهور عن ماتك واحمد انه لا يستتاب ولا يسقط القتل عنه وهو قول الليث بن سعد
 وذكر القاضي عياض انه المشهور من قول السلف وجمهور العلماء وهو احد الوجهين لاصحاب
 الشافعي وحكى عن ماتك واحمد انه تقبل توبته وهو قول ابي حنيفة واصحابه وهو المشهور
 من مذهب الشافعي بناء على قبول توبة المرتد اهـ فهذا صريح كلام القاضي عياض في الشفاء
 والسبكي وابن تيمية واثمة مذهبه على ان مذهب الحنفية قبول التوبة بلا حكاية قول آخر
 عنهم وانما حكوا الخلاف في بقية المذاهب وكفى بهؤلاء حجة لو لم يوجد الثقل كذلك في
 كتب مذهبنا التي قبل البرازي ومن تبعه مع انه موجود ايضا كما يأتي في كلام الشارح قريبا
 وقد استوفيت الكلام على ذلك في كتاب سميت به نفيه الولاية والحكماء على احكام شاتم خير الانام
 او احد اصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قولهم ومفاده قبول التوبة) اقول
 بل هو صريح ونص في ذلك كما علمته (قولهم والبرازي تسع صاحب السيف السلولى) الذي قاله
 البرازي انه يقتل حدا ولا توبة له اصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة اوجه تأثبا من قبل
 نفسه كانه يذيق لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحد له لانه تعلق به حق
 العبد الى ان قل ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم السلولى على شاتم الرسول اهـ
 وهذا كلام يقتضى منه غاية العجب كيف يقول لا يتصور فيه خلاف لاحد بعد ما وقع فيه
 اختلاف الائمة المجتهدين مع صدق الناقلين عنهم كما اسمعناك وعزوه المسئلة الى كتاب الصارم
 السلولى وهو لابن تيمية الحنبلي يدل على انه لم يتصفح ما نقلناه عنه من التصريح بأن مذهب
 الحنفية والشافعية قبول التوبة في مواضع متعددة وكذلك صرح به السبكي في السيف
 السلولى والقاضي عياض في الشفاء كما سمعته مع ان عبارة البرازي بطولها اكثرها مأخوذ
 من الشفاء فقد علم ان البرازي قد تساهل غاية التساهل في نقل هذه المسئلة وليته حيث
 لم ينقلها عن احد من اهل مذهبنا بل استند الى ما في الشفاء والصارم اعين النظر في المراجعة
 حتى يرى ما هو صريح في خلاف ما فهمه من نقل المسئلة عنهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى
 العظيم فلقد صار هذا التساهل سببا لوقوع عامة المتأخرين عنه في الخطأ حيث اعتمدوا
 على نقله وقدموه في ذلك ولم ينقل احد منهم المسئلة عن كتاب من كتب الحنفية بل المتقول
 قبل حدوث هذا القول من البرازي في كتبنا وكتب غيرنا خلافا (قولهم وقد صرح

ومفاده قبول التوبة كما لا يخفى
 زاد المصنف في شرحه
 وقد سمعت من مفتي
 الحنفية بمصر شيخ الاسلام
 ابن عبد العال ان الكمال
 وغيره تبعوا البرازي
 والبرازي تبع صاحب
 السيف السلولى وعزاه
 اليه ولم يعزه لأحد من
 علماء الحنفية وقد صرح

في التفتيح) اقول ورثت في كتاب الحراج لابي يوسف مانحه وابنا رجل مسلم سب
رسول الله صلى الله عليه وسلم او كذبه او عابه او تنقصه فقد كفر بالله تعالى وبات منه امرته
فان تاب والا قتل وكذلك المرأة الا ان ابا حنيفة قل لا تنتقل المرأة وتغير على الاسلام اه
وهكذا نقل الحيز الرمي في حاشية البحر ان المسطور في كتب المذهب انهادة وحكمها حكمها
ثم نقل عبارة التفتيح ومعين الحكم والعجب منه انه افق بخلافه في التفتيح والحرية
ورأيت بخط شيخ مشايخنا السامحاني في هذا المجل والعجب كل العجب حيث سمع التفتيح
كلام شيخ الاسلام يعني ابن عبد العاد ورأى هذه الأقوال كيف لا يشعب منه عن ذمت وقد
اسمعى بعض مشايخي رسالة حاديا انه لا يقتل بعد الاسلام وان هذا هو المذهب اه
وكذلك كتب شيخ مشايخنا الرحمي هنا على نسخة ان مقتضى كلام الشفاء وابن ابي حنيفة
في شرح مختصر البخاري في حديث ان فريضة الحج ادركت ابي ابي ان مذهب ابي حنيفة
والشافعي حكمه حكم المرتد وقد عدل ان المرتد تقبل توبته كما نقله هنا عن التفتيح وغيره فذا
كان هذا في سب الرسول صلى الله عليه وسلم في سب الشيوخ اواحداهم بالاولى فقد تحوّر
ان المذهب كالمذهب الشافعي يقول توبته كما هو رواية ضعيفة عن مالك وان نعمت فقه مذهب
مالك ومقدمه انه اما نقل غير اهل المذهب او طرة مجبولة لم يعد كتبها فكن عن بصيرة في
الاحكام ولا تغر بكل امر مستغرب وتغفل عن الضوابط والله تعالى اعلم اه وكذلك قول
الحزمي في حاشية الاشبه نقله عن بعض العلماء ان ما ذكره صاحب الاشياء من عدم قبول التوبة
قد اكدره عليه اهل عصره وان ذمت انما تحفظ لبعض اصحاب مالك كما نقله القاضي عياض
 وغيره امد عن طريقنا فلا اه وذكر في آخر كتاب نور العين ان علامة التحرير الشهير
بخمس جاي الف رسالة في الرد على البرازي وقول في آخرها ولا حاجة قد تبينا كتب الحنفية قد
نجد القول بعد قبول توبة الساب عندهم سوى ما في البرازية وقد علمت بطلانه ومنشأ غلطه
اول الرسالة اه وسيدذكر الشارح عن المحقق المنقي ابي السعود التصريح بان مذهب الامام
الاعظم انه لا يقتل ذائب ويكتفى بتعزيره فهذا صريح السقول عن تقدمه على البرازي ومن
بعه ولا يستد هو ولا من تبعه الى كتاب من كتب الحنفية وانما استند الى فيه اخذ فيه
حيث نقل عن صرح بخلاف مدفعه كما قدمناه وان اردت زيادة البيان في المنقذ فارجع الى
كتبه تلميح الولاة والحكام (قوله) وهو ظاهر في قبول توبته المراد بقبول التوبة في الدنيا بدفع
القتل عنه اما قبولها في الآخرة فهو محل وفق واصرح منه مقدمناه عن كتاب الحراج لابي
يوسف فان تاب والا قتل (قوله كذلك) اي يكون شاملا لتي لكن قوله يا ابن مائة كتاب
ان قوله شريف فهو ممكن فيجوز فيه الخلاف امد في قبول توبته وعدمه والافتد يكون
له مائة اب ليس فيه اي على انه يمكن ان يكون مراده انه اجتمع على انه المشنوء مائة كتاب
والف خير فلا بد لخل اجداده في ذلك وحيث احتمل التأويل فلا يشك بالكفر عندنا كما مر
(قوله) وان شتم الملائكة كالانبياء (هو مصرح به عندنا فقاو) ذاتم احدا من الانبياء
او الملائكة كفر وقد علمت ان الكفر بشتم الانبياء كفر ردة فكذلك الملائكة فان تاب فيها والا
قتل (قوله) فلا يجزى قد علمت تحريزه بما قال (قوله) هل يشافي ان يحكم بقبول توبته

في التفتيح ومعين الحكم
وشرح الصحوي وحواوي
لراحمي وغيرهما بان
حكمه كالمرتد ولغظ
التفتيح من سب الرسول
صلى الله عليه وسلم قاله
مرتد وحكمه حكم المرتد
ويفعل به ويفعل بالمرتد
التي وهو ظاهر في قبول
توبته كما مر عن الشفاء اه
فيحفظ قلت وظاهر
الشفاء ان قوله يا ابن الف
خبر او يا ابن مائة كتاب
وان قوله لها شى لعن الله
ي شتم كذلك وان شتم
ملائكة كالانبياء فيجوز
ومن حوادث الفتوى ما لو
حكم حنفى بكفره بسب
نبي هل يشافي ان يحكم
بقبول توبته الظاهر نعم

لأهلها حادثة أخرى وإن حكم بتوجهه لغيره قلت ثم رأيت في معروضات المفتي في السعود سؤالاً ما يخصه أن طالب علم ذكر عنه حديث نبوي فقال أكن حائزاً لشيء من الله عليه وسيد صدق عمل به - سنة ١٤٠٤ هـ وأجاب بأنه بكفر أو لا حسب استعظامه

الاركارى وناباً بالحكمة
 أشير منى صلى الله عليه
 وسلم في كفرة الأول من
 اعتق رؤى مرجعيد لا يمين
 فلا يقال والثاني يفيد
 الزبدية فبعد اخذ لا تقبل
 توبته اتفاقاً فيقتل وقبه
 اختلف في قبول توبته فتعد
 أبي حنيفة تقبل فلا يقتل
 وعند بقية الأئمة لا تقبل
 ويقتل حداً فذلك ورد
 امر سلطان في سنة ٩٤٤
 لقضاء العتات المحمية
 برعاية رؤى الحائزين أنه
 أن ظهر صلاحه وحسن
 توبته وسلامه لا يقتل و
 يكتب في تزييره وحسبه عملاً
 بقول الإمام الأعظم وإن لم
 يكن من الناس بفهمه خبره
 يقتل عملاً بقول الأئمة
 في سنة ٩٥٥ تقرر هذا
 الأمر آخر في نظر القائل
 من أي الفريقين فيعمل
 بمقتضاه أو فيحفظ وليكن
 التوفيق (أو) الكافر
 بسبب (الشيخين أو)
 بسبب (أحدهم) في البحر
 عن الجوهرة معز بالشهد
 من سبب الشيخين أو
 طعن فيهما ككفر ولاقتل
 توبته وبه أخذ الدروسي

وابوالثوب وهو المختار يقتول حتى يشي جرمه في الأشهاد وأقره المنصف قتلاً وهذا أقوى القول بعده قبول توبة سبب الرسول
 صلى الله عليه وسلم وهو الذي يبنى التعويل عليه في الإفتاء والقضاء رعية لحنب حاضرة المنصفي
 مطلبهم في حكم سبب الشيخين

أى في سبط القتل منه وهو مبنى على ما ذكره بربرى وقد علمت أن أهل المذهب يقولون
 قبول توبته فلا وجه لما ذكره اه ط وكذا قال الرضوي قد علمت أن هذا ليس مذهبه بالحكمة
 كما صحت به كذبته عليه لأنه كاذب حتى عيسى وابن حجر (قوله) لأهلها حادثة أخرى
 (أخ) يعني أن حكمه حتى كفرة بناء على ما ذهبه عنه قول التوبة لا يرفع الخلاف في عدم
 قبول التوبة لأن عدم قبولها حادثة أخرى لما حكاه علي بن الحسين فليسوا بالحكمة بقولها
 وإن قال الحنفى حكمت بالكفر وموجهه لأن موجب تكفير القتل أن لا ياب وهو اشتق عليه
 ولا يزمه القتل أيضاً لأن على أنه لم يوجب آخر من فسح التمسك وحفظ العمل وغير ذلك
 فلا يكون قول الحنفى حكمت بتوجهه حكماً بقتله وإن تاب فالشافعى أن يحكم عدم قتله إذا
 تاب والعجب من المفسر حيث نقل صريحه ما في كتب المذهب من أن الحنفى كالشافعى في
 قول توبته كيف حارب صاحب النهر في هذه المسئلة فكان الصواب أن يبذل الحنفى بالمالكى
 أو الحنفى (قوله سؤالاً) مفعول رأيت وفي بعض نسخ سؤال بالرفع وهو تحريف (قوله)
 وأجاب بأنه كافر أخ) قال الشافعى قول هذا لا يصدر عن أن السعود لأن كلامه القائل يمتثل أن
 كل الأحاديث الموجودة ليست صالحة لأن فيها الموضوع وهذا لا حائل أقرب من غيره وتقدم
 عن الدرر إذا كان في المسئلة وجوه توجب الكفر ووجه واحد يتبعه فعلى المفتى الميل لما يتبعه
 وقوله والثاني أى الحق الشيعى يفيد الزندقة أقول لا أوافقه فيه لأن الزندقة أن لا يتدين بدين الله
 وكتب ط نحوه (قوله) فبعد اخذ (أخ) يفرع على كونه صار زنديقاً وحاصل كلامه أن
 الزنديق لو تاب قبل اخذ أى قبل أن يرفع إلى الحاكم قبل قبول توبته عندنا وبعده لاتفاقاً وورد
 الأمر السلطان للقضاء بأن ينظر في حال ذلك الرجل أن يظهر حسن توبته بعمل يقول أبى حنيفة
 والأفتول باقى الأئمة وانت خبير بأن هذا مبنى على ما مبنى عليه القاضي عياض من مشهور
 مذهب مالك وهو عدم قبول توبته وإن حكمه حكم الزنديق عندهم وشبهه الزبازى كقدمه
 عنه وكذا تبعه في الفتح وقد علمت أن صريح مذهبنا خلافه كما صرح به القاضي عياض وغيره
 (قوله) وليكن التوفيق أى يحمل ما مر عن التمسك وغيره من أنه يفعل به ما يفعل بالمرتد على
 ما إذا تاب قبل اخذ وحمل ما في البرازية على ما بعد اخذ وانت خبير بأن هذا التوفيق
 غير ممكن لتصريح علمائنا بأن حكمه حكم المرتد ولا شك أن حكم المرتد غير حكم الزنديق
 وما يفسل أحد منهم هذا التفصيل ولأن الزبازى ومن تابعه قولا أنه لا توبة له أصلاً سواء بعد
 القدرة عليه والشهادة أو جازاً من قبل نفسه كجهو مذهب المالكية والحائفة قبلهما
 قولاً مختلفان بل مذهبنا مبنيان على أن الزنديق الذى لا تقبل توبته بعد اخذ هو
 المعروف بالزندقة الداعى إلى زندقته كبرائى ومن صدرت منه كلمة استه مرة عن غيظ أو نحوه
 لا يصير زنديقاً بهذا المعنى (قوله) وهو الذى يبنى التعويل عليه) قلت الذى يبنى التعويل
 عليه مانع عليه أهل المذهب من أن يقال واجب ط (قوله) رعية لحنب حاضرة المنصفي

صلى الله عليه وسلم) اقول رعاية جانبيه في اتباع ما ثبت عنه عند المجتهدين (قوله لكن في التبر الخ) قال
السيد المحمدي في حاشية الاشباه حكى عن عمر بن نجيم ان اخاه افقي بذلك فصاب منه النقل فلم يوجد الا
على طرة الجوهره وذلك بعد حرق الرجل اه واقول على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهره
لا وجه له يظهر لما قدمناه من قبول توبه من سب الانبياء عندنا خلافا لما للكنية والخطابه اذا كان
كذلك فلا وجه للقول بعدم قبول توبه من سب الشيخين بل لم يثبت ذلك عن احدهم من الاثمه فيما علم اه
ونقله عنه السيد ابو السعود الازهرى في حاشية الاشباه ط اقول نعم نقل في البرازيه عن الخلاصه ان
الرافضي اذا كان يسب الشيخين وبلغتهما فهو كافر وان يفضل عليهما فهو مبتدع اه وهذا
لا يستلزم عدم قبول التوبه على ان الحكم عليه بالكفر مشكلا لما في الاختيار اتفاق الاثمه على تضليل
اهل البدع اجمع وتخطئهم وسب احدهم الصحابه وبغضه لا يكون كفرا لكن يضلل الخ وذكر
في فتح القدير ان الخوارج الذين يستحلون دماء المسلمين واموالهم ويكفرون الصحابه حكمهم
عند جمهور الفقهاء واهل الحديث حكم البغاة وذهب بعض اهل الحديث الى انهم مرتدون
قال ابن المنذر ولا اعلم احدا وافق اهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضي نقل اجماع الفقهاء
وذكر في المحيط ان بعض الفقهاء لا يكفر احدا من اهل البدع وبعضهم يكفرون البعض
وهو من خالف ببدعته دليلا قطعيا ونسبه الى اكثر اهل السنة والنقل الاول اثبت وابن
المنذر اعرف بنقل كلام المجتهدين نعم يقع في كلام اهل المذهب تكفير كثير ولكن ليس من
كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والنقل عن المجتهدين
ما ذكرنا اه وما يزيد ذلك وضوحا ماصرحوا به في كتبهم متوننا وشروحنا من قواهم ولا تقبل
شهادة من يظهر سب السلف وتقبل شهادة اهل الاهواء الا الخطايبه وقال ابن ملك في شرح
المجمع وترد شهادة من يظهر سب السلف لانه يكون ظاهرا للفسق وتقبل من اهل الاهواء
الجبر والقدر والرفض والخوارج والتشبيه والتعطيل اه وقال الزبلي او يظهر سب السلف
يعنى الصالحين منهم وهم الصحابه والتابعون لان هذه الاشياء تدل على قصور عقله وقلة
مروءته ومن لم ينتع عن مثلها لا ينتع عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان يخفى السب اه
ولم يعلم أحد لعدم قبول شهادتهم بالكفر كما ترى نعم استثنوا الخطايبه لانهم يرون شهادة
الزور لاشياعهم او للحالف وكذا نص المحدثون على قبول رواية اهل الاهواء فهذا فيمن
يسب عامة الصحابه ويكفرهم بناء على تأويل له فاسد فلم أن ماذكره في الخلاصه من انه كافر
قول ضعيف مخالف للمتون والشروح بل هو مخالف لاجماع الفقهاء كما سمعت وقد انف
العلامه ملا على القاري رساله في الرد على الخلاصه وبهذا تعلم قطعنا ما عسى الى الجوهره من
الكفر مع عدم قبول التوبه على فرض وجوده في الجوهره باطل لا اصل له ولا يجوز العمل به
وقدمرناه اذا كان في المسئله خلاف ولو رواية ضعيفه فعلى المفتي أن يميل الى عدله التكفير
فكيف يميل هنا الى التكفير المخالف لاجماع فضلا عن ميله الى قتله وان تاب وقدمرا ايضا
أن المذهب قبول توبه سب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف سب الشيخين والعجب
من صاحب البحر حيث تساهل غاية التساهل في الافناء بقتله مع قوله وقد اذمرت نفسي ان لا افقي
بشيء من ألفاظ التكفير المذكورة في كتب الفتاوى نعم لاشك في تكفير من قذف السيدة

صلى الله عليه وسلم اه
لكن في التبر وهذا
لا وجود له في اصل
الجوهره وانما وجد على
هامش بعض النسخ فالحق
بالاصل مع انه لا ارتباط
له بما قبله انتهى قلت
قوله والخوارج هكذا
يخطئه اهل الانسب بما قبله
وما بعده أن يقول والخروج
تأمل اه مصححه

عائشة رضى الله تعالى عنها او انكر حجة الصديق او اعتقد الالوهية في علي او ان جبريل غلط في الوحي او نحو ذلك من الكفر الصريح المخالف للقرآن ولكن لو تاب قبل توبته هذا خلاصة ما حذرناه في كتابنا تبيينه اولاً والحكماء وان اردت الزيادة فارجع اليه واعتمد عليه ففيه الكفاية لذوى الدراية **(قوله)** ويكتفينا الخ هذا مرتبط بقوله وهذا بقوى القول الخ ط والمراد بالامر الامر السلطاني وقد علمت ما فيه والحاصل انه لا شك والاشبهة في كفر شاتم النبي صلى الله عليه وسلم وفي استباحة قتله وهو المنقول عن الأئمة الاربعة وانما الخلاف في قبول توبته اذا اسلم فعندنا وهو المشهور عند الشافعية القبول وعند المالكية والخلافة بعده بناء على ان قتله حد اولاً واما الرافضي سباب الشيخين بدون قذف للسيدة عائشة ولا انكار لصحبة الصديق ونحو ذلك فليس بكفر فضلاً عن عدم قبول التوبة بل هو ضلال وبدعة وسيأتى تمامه في اول باب البغاة ان شاء الله تعالى **(قوله)** للشيخ محي الدين بن العربي هو محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي الاندلسي العارف الكبير ابن عربي ويقال ابن العربي ولد سنة ٥٦٠ ومات في ربيع سنة ٦٣٦ ودفن بالصالحية وحسبك قول زروق وغيره من الفحول ذاكرين بعض فضله هو اعرف بكل فن من اهلها واذا اطلق الشيخ الاكبر في عرف القوم فهو المراد وتامه في ط عن طبقات النواوي **(قوله)** مض المتصافين اي المتكلفين **(قوله)** لكننا يتقنا الخ لعل يتقنه بذلك بدليل ثبت عنده او بسبب عدم اطلاعه على مراد الشيخ فيها وانه لا يمكن تأويلها فتعين عنده انها مفتراة عليه كما وقع للعارف الشعرائي انه افترى عليه بعض الحساد في بعض كتبه أشياء مكفرة واشاعها عنه حتى اجتمع بعلماء عصره وأخرج لهم مسودة كتابه التي عليها خطوط العلماء فلذا هي خالية عما افترى عليه هذا ومن اراد شرح كتابه التي اعترضها المتكرون فليرجع الى كتاب الرادئين على منقصد العارف محي الدين لسيدى عبدالغنى النابلسي **(قوله)** فيجب الاحتياط الخ لانه ان ثبت افتراءها فالامر ظاهر والا فلا يفهم كل أحد مراده فيها فيخشى على الناظر فيها من الانكار عليه أو فهم خلاف المراد وللحافظ السيوطي رسالة سماها تبيينه الغي بثرمة ابن عربي ذكر فيها أن الناس اختلفوا فيه فرقتين الفرقة المصيبة تعتقد ولايته والاخرى بخلافها تم قال والقول الفصل عندى فيه طريقة لا يرضاهما الفرقان وهى اعتقاد ولايته وتحريم النظر في كتبه فقد نقل عنه انه قال نحن قوم يحرم النظر في كتبنا وذلك ان الصوفية تواطؤوا على اللفاظ اصطلاحوا عليها وارادوا بها معنى غير المعانى المتعارفة منها بين الفقهاء فمن حملها على معانيها المتعارفة كفر نص على ذلك الغزالي في بعض كتبه وقال انه شبهه بالمشابهة في القرآن والسنة كالوجه واليد والعين والاستواء واذا ثبت أصل الكتاب عنه فلا بد من ثبوت كل كلمة لاحتمال أن يدس فيه ما ليس منه من عدو أو ملحد او زنديق وثبت انه قصد بهذه الكلمة المعنى المتعارف وهذا لا سبيل اليه ومن ادعاه كفر لانه من امور القلب التي لا يطلع عليها الا الله تعالى وقد سأل بعض اكار العلماء بعض الصوفية ما حملكم على انكم اصطالحتم على هذه الالفاظ التي يستشنع ظاهرها فقالوا غير على طريقنا هذا أن يدعيه من لا يحسنه ويدخل فيه من ليس اهلهم والمتصدى للنظر في كتبه أو اقراءها لم ينصح نفسه ولا غيره من المسلمين ولا سببان

مطلب

في حال الشيخ الاكبر
سيدى محي الدين بن عربي
نفعا الله تعالى به

ويكتفينا ما مر من الامر
قد بر وفي المعروضات
المزبورة ما معناه أن من
قال عن فصوص الحكم
للشيخ محي الدين بن العربي
انه خارج عن الشريعة
وقد صنفه للاضلال ومن
طالعها ملحد ماذا يلزمه
اجاب نعم فيه كلمات تبين
الشريعة وتكلف بعض
المتصافين لارجاعها الى
الشرع لكننا يتقنا بعض
اليهود افتراءها على الشيخ
قدس الله سره فيجب
الاحتياط بترك مطالعة
تلك الكلمات وقد صدر
أمر سلطاني بالنهاي فيجب
الاجتناب من كل وجه
انتهى فيلحفظ وقد اتى
صاحب القاموس عليه
في سؤال رفع اليه فيه
فكتب اللهم انقلنا بما
فيه رضاء

كان من القاصرين عن علوم الظاهر فانه يفضل ويفضل وان كان عارفاً فليس من طريقتهم اقراء المريدن لكنهم ولا يؤخذ هذا العلم من الكتب اه ملخصا وذكر في محل آخر سمعت ان الفقيه العالم العلامة عز الدين بن عبد السلام كان يطلع في ابن عربي ويقول هو زنديق فقال له يوما بعض اصحابه اريد ان ترى القطب فاشار الى ابن عربي فقال له انت تظن فيه فقال حتى اسون ظاهر الشرع او كما قال اه وللمحقق ابن كمال باننا فتوى قال فيها بعدما ابدع في مدحه وله مصنفات كثيرة منها فصوص حكيمية وفتوحات مكية بعض مسائلها مفهوم النص والمعنى وموافق الامر الالهي والشرع النبوي وبعضها خفي عن ادراك اهل الظاهر دون اهل الكشف والباطن ومن لم يطلع على المعنى المرام يجب عليه السكوت في هذا المقام لقوله تعالى ولاتقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا **(قوله)** شيخ الطريقة حالا وعلماء الطريقة هي السيرة المختصة بالمساكين الى الله تعالى من قطع المنازل والترقي في المقامات والحال عند اهل الحق معنى يرد على القلب من غير تصنع ولا اجتلاب ولا اكتساب من طرب أو حزن أو قبض أو بسط أو هيئة ويزول بظهور صفات النفس سواء تعقبه المثل أولا فاذا دام وصار ملكة يسمى مقاما فالاحوال مواهب والمقامات تحصل ببذل المجهود والعلم هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع ومنه فعلى وهو مالا يؤخذ من الغير وانفعالى مأخذ من الغير اه من تعريفات السيد الشريف قدس سره **(قوله)** وامام الحقيقة هي مشاهدة الربوبية بالقلب ويقال هي سر معنوي لاحدله ولا جهة وهي والطريقة والشرعية متلازمة لان الطريق الى الله تعالى لها ظاهر وباطن فظاهرها الشرعية والطريقة وباطنها الحقيقة فبطون الحقيقة في الشريعة والطريقة كبطون الزبد في لبنه لا يظفر من اللبن بزبد بدون محضه والمراد من الثلاثة اقامة العبودية على الوجه المراد من العبد اه من الفتوحات الالهية للقاضي زكريا **(قوله)** حقيقة (رسما) الحقيقة ضد الحجاز والرسم الاثر أوبقته أو مالا شخص له من الآثار جمعه ارسم ورسوم قاموس والمراد انه الامام من جهة الحقيقة ونفس الامر ومن جهة الاثر الظاهر للبصر **(قوله)** فعلا واسما اي احيا آثارها من جهة الفعل والاسم حتى صارت المعارف قاعة افعالها ومشورة بين الناس **(قوله)** اذا تغافل الخ هذا بيت من بحر البسيط والتغافل الدخول والاسراع والفكر بالكسر ويفتح اعمال النظر في الشيء والحالط الهاسجس قاموس وهو ما يحظر في القلب من تدبير امر مصباح **(قوله)** غباب (كفر باب معظم السيل وكثرته أو موجه والدلاء جمع دلو اي لا يتغير بأخذ الدلاء منه لانها لاتصل الى اسفله لكنزته **(قوله)** تنقاضي عنه الانواء) التناضي بالتاف والصاد المهمة التباعد والانواء جمع نوء وهو النجم واستناه طلب نوءه اي عطاءه قاموس اي انه سحاب تتباعد عن مطره وفيضه التجوم التي يكون المطر وقت طلوعها او تتباعد عنه عطايا الناس اي لانتبهه **(قوله)** الآفاق جمع افق بضم وبضمتين الناحية وما ظهر من نواحي الفلك قاموس **(قوله)** وهو يقينا مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره ايته جملة معرضة بين المبتدأ والخبر ط **(قوله)** وناطق بما كتبه (المراد انه مقربه وان القول طابق الفعل ط والجملة عطف على اصفه **(قوله)** ما انصفته

الذي اعتقده وادين الله به
انه كان رضى الله تعالى عنه
شيخ الطريقة حالا وعلماء
وامام الحقيقة حقيقة ورسما
ومحي رسوم المعارف فعلا
واسما
اذا تغافل فكر المرء في
طرف من علمه غرقت فيه
خواطره غباب لا تذكره
الدلاء * وسحاب تنقاضي
عنه الانواء * كانت دعوته
تخرق السبع الطبايق *
وتفرق بركاته قنملا
الآفاق * وانى اصفه
وهو يقينافوق ما وصفته *
وناطق بما كتبه وغالب
ظنى انى ما انصفته

يقال انفسه انصافاً عاملة بالعدل والقسط مصباح (قوله وما على) ما استفهامية أو نافية أي وما على شيء (قوله يظن الجهل) أي يظن الجهل في غيره فهو مفعول أول أو يظن الظن الجهل فهو مفعول مطلق وقوله عدواناً أي ظلماً مفعول لاجله أو حال وهذا أولى بما قيل ان الجهل بمعنى الجهول مفعول أول وعدواناً مفعول ثان أي ذا عدوان فافهم (قوله برهانا) هو الحجة قاموس فهو حال مؤكدة ط (قوله من مناقبه) جمع منقبة وهي المنفخرة قاموس ط (قوله الالعلی) أي لكن اخاف واشفق اني زدت من جهة الثقصان والتقصير في حقه فقصاصاً تمييز لا مفعول زدت لئلا يرد عليه ما قيل في زاد النقص انه لا مناسبة بين الزيادة والتقصير حتى يتسلط احدهما على الآخر (قوله والكافر بسبب اعتقاد السحر) في الفتح السحر حرام بلا خلاف بين اهل العلم واعتقاد ابا حنيفة كفو عن احتجاجنا ومالك واحد يكفر الساحر بتعلمه وفعله سواء اعتقد الحرمة أولاً ويقتل وفيه حديث مرفوع حد الساحر ضربه بالسيف يعني القتل وعند الشافعي لا يقتل ولا يكفر الا اذا اعتقد اباحتها واما الكاهن فقيل هو الساحر وقيل هو العراف الذي يجردس ويخرس وقيل من له من الجن من يأتيه بالاخبار وقال احتجاجنا ان اعتقد ان الشياطين يفعلون له ما يشاء كفر لا ان اعتقد انه تخيل وعند الشافعي ان اعتقد ما يوجب الكفر مثل التقرب الى الكواكب وانها تفعل ما يمتصه كفر وعند احمد حكمه كالساحر في رواية يقتل وفي رواية ان لم يثبت ويجب ان لا يعدل عن مذهب الشافعي في كفر الساحر والعراف وعدمه واما قتله فيجب ولا يستتاب اذا عرفت مزاولته لعمل السحر لسعيه بالفساد في الارض لا بمجرد علمه اذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره اه وحاصله انه اختار انه لا يكفر الا اذا اعتقد مكفر او به جزم في النهر وتبعه الشارح وانه يقتل مطلقاً ان عرف تعاطيه له ويؤيده ما في الحاشية اتخذ لعبة ليفرق بين المرء وزوجه قالوا هو مرتد ويقتل ان كان يعتقد لها اثرًا ويعتقد التفریق من اللعبة لانه كافر اه وفي نور العين عن المختارات ساحر يسحر ويدعي الخلق من نفسه يكفر ويقتل لردته وساحر يسحر وهو جاحد لا يستتاب منه ويقتل اذا ثبت سحره دفعا للضرر عن الناس وساحر يسحر بحجرة ولا يعتقد به لا يكفر قال ابو حنيفة الساحر اذا اقر بسحره أو ثبت بالينة يقتل ولا يستتاب منه والمسلم والذي والحرو والعبد فيه سواء وقيل يقتل الساحر المسلم لا الكتابي والمراد من الساحر غير المشعوذ ولا صاحب الطلمس ولا الذي يعتقد الاسلام والسحر في نفسه حق امر كان الا انه لا يصلح الا للشر والضرر بالخلق والوسيلة الى الشر شر فيصير مذموماً اه والفرق بين الثلاثة ان الاول مصرح بما هو كفر والثاني لا يدري كيف يقول كما وقع التعمير به في الحاشية لانه جاحد ويعلم منه ان الاول لا يستتاب ايضا ولا يجهل طلباً للتوبة لانها لا تقبل منه في دفع القتل عنه بعد اخذه كياناً في دفع الضرر عن الناس كقطع الطريق والحق ان كانوا مسلمين وبه علم ان الثالث وان كان لا يكفر لكنه يقتل ايضا للاشتراك في الضرر وان قيد الشارح بكونه كافراً بسبب اعتقاد السحر غير قيد بل يقتل ولو كان كافراً اصلياً أو لم يكفر باعتقاده نعم لما كان كلام المصنف في المسلم الذي ارتد قيد بذلك تأمل وعلم به وبما نقلناه عن الحاشية انه لا يكفر بمجرد عمل السحر ما لم يكن فيه اعتقاد أو عمل ما هو مكفر ولذا نقل في تبين المحارم عن الامام ابي

• وما على اذا ما قلت
معتدى * دع الجهول
يظن الجهل عدواناً *
والله والله والله العظيم
ومن «قام حجه لله برهانا»
ان الذي قلت بعض من
مناقبه * مازدت الالعلی
زدت نقصانا * الى ان قال
ومن خواص كتبه انه من
واظب على مطالعتها التشرح
صدره لفق المضلات *
وحل المشكلات * وقد
اتنى عليه الشيخ العارف
عبد الوهاب الشعراني سيما
في كتابه تنبيه الاغبياء *
على قفلة من بحر علوم
الاولياء * فليكن به وبالله
التوفيق (و) الكافر
بسبب اعتقاد (السحر)
لا توبة له

مطلب
في الساحر والزندق

منصوران القول بأنه كفر على الإطلاق خطأ ويجب البحث عن حقيقته فإن كان في ذلك رد
 ملازم في شرط الإيمان فهو كفر والأفلا هـ و الظاهر ان ما نقله في الفتح عن أصحابنا مبني
 على ان السحر لا يكون الا اذا تضمن كفرا وبأني تحقيقه وقدمنا في خطبة الكتاب تعداد
 انواع السحر وتعلم بيان ذلك في رسالتنا المسماة (سل الحسام الهندي لصخرة مولانا خالد
 الثقبندى) **(قوله لسبعه الخ)** اى لاسباب اعتقادها الذى هو ردة لان المرتدة لا تقتل عندنا
 ومقابل الاصح ما في المتنق انها لا تقتل بل تحبس وتضرب كالمتردة كافي الزيلعي **(قوله وكذا**
الكافر بسبب الزندقة) ذل العلامة ابن كمال باشا في رسالته الزنديق في لسان العرب يطلق
 على من ينفي الباري تعالى وعلى من يثبت الشريك وعلى من ينكر حكمته والفرق بينه
 وبين المرتد العموم الوجهي لانه قد لا يكون مرتداً كالمترد زنديقاً أصلياً غير منتقل عن دين
 الاسلام والمرتد قد لا يكون زنديقاً كالمترد او يهود وقد يكون مسلماً فيترد وقد واما
 في اصطلاح الشرع فالفرق أظهر باعتبارهم فيه ابطان الكفر والاعتراف بنبوة نبينا
 صلى الله عليه وسلم على ما في شرح المقاصد لكن القيد الثاني في الزنديق الاسلامي بخلاف غيره
 والفرق بين الزنديق والمنافق والدهرى والملاحد مع الاشتراك في ابطان الكفر أن المنافق
 غير معترف بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم والدهرى كذلك مع انكاره اسناد الحوادث الى
 الصانع المختار سبحانه وتعالى والملاحد وهو من مال عن الشرع القويم الى جهة من جهات
 الكفر من الحد في الدين حاد وعدل لا يشترط فيه الاعتراف بنبوة نبينا صلى الله تعالى عليه
 وسلم ولا بوجود الصانع تعالى وبهذا فارق الدهرى ايضا ولا اضمار الكفر وبه فارق
 المنافق ولاسبغ الاسلام وبه فارق المرتد فالملاحد اوسع فرق الكفر حدا اى هواعم من الكل اه
 ملخصا قلت لكن الزنديق باعتبار انه قد يكون مسلماً وقد يكون كافراً من الاصل لا يشترط فيه
 الاعتراف بالنبوة وسيأتى عن الفتح تفسيره بمن لا يتدين بدين ثم بين حكم الزنديق فقال اعلم
 أنه لا يخلو اما ان يكون معروفاً داعياً الى الضلال اولا والثاني ما ذكره صاحب الهداية
 في التجنيس من انه على ثلاثة اوجه اما أن يكون زنديقاً من الاصل على الشرك او يكون
 مسلماً فيترد او يكون ذمياً فيترد فالاول يترك على شركه ان كان من العجم اى بخلاف
 مشرك العرب فانه لا يترك والثاني يقتل ان لم يسلم لانه مرتد وفي الثالث يترك على حاله لان
 الكفر ملة واحدة اه والاول اى المعروف الداعى لا يخلو من ان يتوب بالاختيار ويرجع
 عما فيه قبل ان يؤخذ اولا والثاني يقتل دون الاول اه وتماه هناك **(قوله لا توبة له)**
 تصريح بوجه الشبه والمراد بعدم التوبة انها لا تقبل منه في نفى القتل عنه كما مر في الساب ولذا
 نقل البيهقي عن الشنقي بعد نقله اختلاف الرواية في القبول وعدمه ان الخلاف في حق الدنيا
 اما فيما بينه وبين الله تعالى فقبل توبته بلا خلاف اه ونحوه في رسالة ابن كمال **(قوله لكن**
في حظر الحانية الخ) استدراك على الفتح حيث لم يذكر هذا التفصيل ونقل في النهر عن
 الدراية روايتين في القبول وعدمه ثم قال وبني ان يكون هذا التفصيل محمل الروايتين
 اه **(قوله المعروف)** اى بالزندقة الداعى اى الذى يدعو الناس الى زندقته اه ح
 فان قلت كيف يكون معروفاً داعياً الى الضلال وقد اعتبر في مفهومه الشرعى أن يعظم

مطلب

في الفرق بين الزنديق
 والمنافق والدهرى والملاحد

(ولو امرأة) في الاصح
 لسببها في الارض بالفساد
 ذكره الزيلعي ثم قال (د)
 كذا الكافر بسبب (الزندقة)
 لا توبة له وجعله في الفتح
 ظاهراً للمذهب لكن في حظر
 الحانية الفتوى على انه (اذا
 اخذ) الساحر او الزنديق
 المعروف الداعى (قبل
 توبته) ثم مات لم يقبل توبته
 ويقتل ولو اخذ بمدهجات
 واقاد في السر

قوله وفي النساء كذا
 بالاصل المقابل على خط
 المؤلف والمناسب حذف
 في كالاول والثاني قبله اه

مصححه

الكفر قلت لا بعد فيه فإن الزنديق يموت كفره ويروج عقيدته الفاسدة ويخرجها في الصورة الصحيحة وهذا معنى إيمان الكفر فلا ينافي إظهاره الدعوى إلى الضلال وكونه معروفاً بالاضلال اه ابن كمال (قوله ان الحقائق لا توبة له) أفاد بصيغة المبالغة ان من خفق مرة لا يقتل قل المصنف قيل الجهاد ومن تكرر الخفق منه في المصر قتل به والا لا ط اه قلت ذكر الحقائق هنا استطرادى لأن الكلام في الكافر الذي لا تقبل توبته والحقائق غير كافر وانه لا تقبل توبته لسعيه في الأرض بالنسداد ودفع ضرره عن العباد ومثله قطع الطريق (قوله الكاهن قيل كالساحر) في الحديث من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد أخرجه أصحاب السنن الاربعة وصححه الحاكم عن ابن هريرة والكاهن كما في مختصر النهاية للسيوطي من يتعاطى الخبر عن الكائنات في المستقبل ويدعى معرفة الاسرار والعراف الشجم وقال الخطابي هو الذي يتعاطى معرفة مكان المرسوق والفضالة ونحوها اه والحاصل ان الكاهن من يدعى معرفة الغيب بأسباب وهي مختلفة فلذا انقسم الى انواع متعددة كالعراف والرمال والتجهم وهو الذي يخبر عن المستقبل بطول التجهم وغشوه والذي يضرب بالحصى والذي يدعى ان له صاحباً من الجن يخبره عما سيكون والكل مذموم شرعاً محكوم عليهم وعلى مصدقهم بالكفر وفي البرازية يكفر بادعاء علم الغيب وبايمان الكاهن وتصديقه وفي التاتارخانية يكفر بقوله انا اعلم المرسوقات او انا اخبر عن اخبار الجن اياي اه قلت فعلى هذا ارباب التقاوم من انواع الكاهن لادعائهم العلم بالحوادث الكائنة واماماً وقع لبعض الخوارج كالانبياء والاولياء بالوحى او الالهام فهو باعلام من الله تعالى فليس مما نحن فيه اه ملخصاً من حاشية نوح من كتاب الصوم قلت وحاصله ان دعوى علم الغيب معارضة لنص القرآن فيكفر بها الا اذا اسند ذلك صريحاً ودلالة الى سبب من الله تعالى كوحى او الهام وكذا لو اسنده الى اماراة عادية بجعل الله تعالى قل صاحب الهداية في كتابه مختارات التوازل واما علم النجوم فهو في نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسماً * حسابى وانه حق وقد نطق به الكتاب قال تعالى والشمس والقمر بحسبان اى سببها بحساب * واستدل الى سبب النجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره وهو جائز كاستدلال الطبيب بالنسب على الصحة والمرض ولو لم يعتقد بقضاء الله تعالى او ادعى علم الغيب بنفسه يكفر اه وتام تحقيق هذا المقام يطلب من رسالت (سل الحساء الهندى) (قوله والداعى الى الاحاد) قد مدنا عن ابن كمال بيانه (قوله والاحادى) اى الذى يعتقد باحادى محرمات وهو معتقد الزنادقة فى فتاوى قارى الهداية الزنديق هو الذى يقول بقاء الدهر ويعتقد ان الاموال والحرمة مشتركة اه وفي رسالة ابن كان عن الامام الغزالى في كتاب التفرقة بين الاسلام والزندقة ومن جنس ذلك ما يدعيه بعض من يدعى التصوف انه بلغ حالة بينه وبين الله تعالى اسقطت عنه الصلاة وحل له شرب المسكر والمناعصى وأكل مال المسلمين فهذا ملاماً أشك في وجوب قتله اذ ضرره في الدين اعظم وينتفع به باب من الاحاد لا يسد وضرر هذا فوق ضرر من يقول بالاحاد مطلقاً فانه يمتنع عن الاصغاء اليه لظهور كفره اما هذا فيزعم انه لم يرتكب الا تخصيص عموم التكليف

مطلب
في الكاهن والعراف

مطلب
في دعوى علم الغيب

قوله والشمس والقمر بحسبان هكذا بخطه والاحاد والشمس والقمر بحسبان بدون واو اه مصححه ان الحقائق لا توبة له وفي الشئى الكاهن قيل كالساحر وفي حاشية البيضاوى مثلاً خسرو الداعى الى الاحاد والاحادى كزنديق وفي الختم كزنديق يدين الكفر ويظهر الاسلام كزنديق

بمن ليس له مثل درجته في الدين ويتداعى هذا الى ان يدعى كل فاسق مثل حاله اه ملخصا
 وفي نورالعين عن التمهيد اهل الاهواء اذا ظهرت بدعتهم بحث توجب الكفر فانه يباح
 قتلهم جميعا اذا لم يرجعوا ولم يتوبوا واذا تابوا واسلموا تقبل توبتهم جميعا الا الاباحية
 والغالية والشيعية من الروافض والقرامطة والزنادقة من الفلاسفة لا تقبل توبتهم بحال
 من الاحوال ويقتل بعد التوبة وقبلها لانهم لم يعتقدوا بالصانع تعالى حتى يتوبوا ويرجعوا
 اليه وقال بعضهم ان تاب قبل الاخذ والاطهار تقبل توبته والا فلا وهو قياس قول أبي
 حنيفة وهو حسن جدا فاما في بدعة لا توجب الكفر فانه يجب التعزير بأى وجه يمكن ان يمنع عن
 ذلك فان لم يمكن بالاحبس وضرب يجوز حبسه وضربه وكذا لو لم يمكن المنع بلا سيف ان كان
 رئيسهم ومقتداهم جاز قتلهم سياسة وامتناعا والمتدع لوله دلالة ودعوة للناس الى بدعته
 ويتوهم منه ان ينشر البدعة وان لم يحكم بكفره جاز للسultan قتلهم سياسة وزجرا لان فساد
 اعلى واعم حيث يؤثر في الدين والبدعة لو كانت كفرا يباح قتل اصحابها عاما ولو لم تكن كفرا
 يقتل معلمهم ورئيسهم زجرا وامتناعا **(قوله)** الذى لا يتدين بدين) يحتمل ان يكون المراد
 به الذى لا يستقر على دين أو الذى يكون اعتقاده خارجا عن جميع الاديان والثانى هو
 الظاهر من كلامه الذى سنذكره عنه وقدمنا عن رسالة ابن كمال تفسيره شرعا بمن يبطل الكفر
 وهذا أهم **(قوله)** وتماه فيه) اى في الفتح حيث قال ويجب ان يكون حكم المنافق في عدم
 قبولنا توبته كالتديق لان ذلك في الزنديق لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة اذا كان
 يخفى كفره الذى هو عدم اعتقاده دينا والمنافق مثله في الاخفاء وعلى هذا فطريق العلم بحاله
 اما بان يعثر بعض الناس عليه او يسره الى من أمن اليه اه * (تنبيه) * يعلم ما هنا حكم
 الدرود والشيامة فانهم في البلاد الشامية يظهرون الاسلام والصوم والصلاة مع انهم
 يعتقدون تناسخ الارواح وحل الحر والزنا وان الالهية تظهر في شخص بعد شخص
 ويحجدون الحشر والصوم والصلاة والحج ويقولون المسمى بها غير المعنى المراد ويتكلمون
 في جناب نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ككلمات فاسية ولامالمة المحقق عبدالرحمن العمادى فيهم
 فتوى مطولة وذكر فيها انهم ينتحلون عقائد النصرية والاسماعيلية الذين يلقبون بالقرامطة
 والباطنية الذين ذكرهم صاحب المواقف ونقل عن علماء المذاهب الاربعة انه لا يحل اقرارهم
 في ديار الاسلام بخزبة ولا غيرها ولا تحل مناكتهم ولا ذبايحهم وفيهم فتوى في الجزية ايضا
 فراجعها والحاصل انهم يصدق عليهم اسم الزنديق والمنافق والملاحد ولا يخفى ان اقرارهم
 بالشهادتين مع هذا الاعتقاد الحديث لا ينفعهم في حكم المرتد لعدم التصديق ولا يصح اسلام
 احدهم ظاهرا الا بشرط التبرى عن جميع ما يخالف دين الاسلام لانهم يدعون الاسلام
 ويقرون بالشهادتين وبعد الظفر بهم لا تقبل توبتهم أصلا وذكر في التارخاية انه سئل فقها
 سمرقند عن رجل يظهر الاسلام والايمان ثم اقر بأى كنت اعتقد مع ذلك مذهب القرامطة
 وأدعو اليه والآن تب وت رجعت وهو يظهر الآن ما كان يظهره قبل من الاسلام والايمان
 قال ابو عبدالكريم بن محمد قتل القرامطة واستئصالهم فرض واما هذا الرجل الواحد
 فبعض مشايخنا قال يتغفل ويقتل اى تطلب غفاته في عرفان مذهبه وقال مذهب يتقل

مطلب

في اهل الاهواء اذا ظهرت
بدعتهم

الذى لا يتدين بدين وكذا
 من علم انه يتكر في الباطن
 بعض الضروريات كحرمة
 الحر وإظهار اعتقاد حرمة
 وتماه فيه وفيه يكفر
 الساحر بتعلمه وفعله
 اعتقد تحريمه او لا ويقتل
 انتهى

مطلب

حكم الدرود والشيامة
والنصرية والاسماعيلية

بلا استفحال لأن من طهر منه ذلك ودعا الناس لا يصدق فيما يدعى بعد من التوبة ولو قبل منه ذلك لهدموا الاسلام وأضلوا المسلمين من غير أن يتمكن قتلهم وأصل ذلك ونقل عدة فتاوى عن الثمنا وغيرهم نحو ذلك لكن تقدم اعتقاد قبول التوبة قبل الاخذ لابعده (قوله لكن في حظر الحانية) اى فى كتاب الحظر والاباحة منها والاستدراك على قول الفتح أولاى أو لم يعتقد تجريمه وقد مدنا انه فى الفتح نقل ذلك عن أصحابنا وانه اختار انه لا يكفر ما لم يعتقد ما يوجب الكفر لكنه يقتل ولعل ما نقله عن الاصحاب مبنى على ان السحر لا ينهم الا بما هو كفر كما يفيد قوله تعالى وما يعلمان من احد حتى يقولوا انما نحن فتنة فلا تكفر وعلى هذا فغير المكفر لا يسمى سحرا ويؤيده ما قدمناه عن المختارات من ان المراد بالساحر غير المشعوذ ولا صاحب الخلمس ولا من يعتقد الاسلام اى بان يظلم او يعتقد ما ينافى الاسلام ولذا قل هنا ولا

يعتده فقد علم انه لا يسمى ساحرا ما لم يعتقد ويفعل ما هو كفر والله سبحانه اعلم (قوله فاستثنى احد عشر) اى من قوله وكل مسلم يرتد فتوبته مقبولة الا احد عشر من تكررت ردة وساب النبي صلى الله عليه وسلم وساب احد الشيخين والساحر والزنديق والحقاق والكاهن والملاحد والاباحى والمناقض ومنكر بعض الضروريات باطنا اهـ قلت لكن الساحر لا يلزم ان يكون مرتد بان يكون مسلما اصليا ثم قول ذلك فانه يقتل ولو كافرا ككافر والحقاق غير كافر وانما يقتل لسبعه باغساد كما قدمناه واما الزنديق الداعى والملاحد وما بعده فيكنى فيه اظهاره للاسلام وان كان كافرا اصليا فعلم ان المراد بيان جملة من لا يقبل توبته سواء كان مسلما ارتد او لم يرتد او كان كافرا اصليا وعليه فكان مناسب ذكر فجاج الطريق وكذا اهل الاهواء كما مر عن التمهيد وكذا العوانى ككافر فى باب التعزير وكذا كل من وجب عليه حد زنا او سرقة او قذف او شرب واما ذكر ساب النبي صلى الله عليه وسلم واوحد الشيخين فقد علمت ما فيه (قوله ان ردة) يستثنى منها الردة بالسحر ككافر وهو الاصح كفى البحر (قوله والحنثى) اى المشكل فانه اذا ارتد لم يقتل ويحبس ويحجر على الاسلام بجر عن التارخانية (قوله ومن اسلامه تبعا) سواء تبعا اهـ قال فى البحر عن البدائع صى ابواه مسلما حتى حكم باسلامه تبعا لابويه فبلغ كافرا ولم يسمع منه اقرار باللسان بعد البلوغ لا يقتل لانعدام الردة منه اذى اسم للتكذيب بعد سابقة التصديق ولم يوجد منه التصديق بعد البلوغ حتى لو اقر بالاسلام ثم ارتد يقتل ولكنه فى الاولى يحبس لانه كان له حكم الاسلام قبل البلوغ تبعا والحكم فى اكسابه كالحكم فى اكساب المرتد لانه مرتد حكما اهـ (قوله والصى اذا اسلم) اى استقللا بنفسه لاتباع ابويه والا فهو المسئلة المارة واطلق عدم قتله فنشمل ما بعد البلوغ فى البحر ولو بلغ مرتدا لا يقتل استحسانا لقيام الشبهة باختلاف العلماء فى صحة اسلامه وسأيت الكلام فى اسلامه وردته وفى مسألة اخرى ذكرها فى البحر والفتح عن المبسوط وهى ما لو ارتد الصبي فى صغره فعلم ان الاولى فيما اذا ارتد حال البلوغ اى قبل ان يقر بالاسلام (قوله والمكره على الاسلام) لان الحكم باسلامه من حيث المظهر لان قيام السيف على رأسه ظاهر فى عدم الاعتقاد فيصير شبهة فى اسقط القتل فتح وفيه بعد نقله هذه المسائل عن المبسوط قل وفى كل ذلك يحجر على الاسلام ولو قتله قتل قبل ان يسلم لا يلزم شئ (قوله ثم رجعا) لان الرجوع شبهة الكذب فى

مطلب

جملة من لا تقبل توبته

لكن فى حظر الحانية لو استعمله للتجربة والامتحان ولا يعتقده لا يكفر وحينئذ فاستثنى احد عشر (و) اعلم ان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا جماعة ٣ (المرأة والحنثى ومن اسلامه تبعا والصى اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا)

٣ مقلد

جملة من لا يقتل اذا ارتد

الشهادة **(قوله)** ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين (هذا على رواية النوادر كاستراء ح
(قوله) وقيل تقبل (يومئذ) المسئلة الأولى اتفاقية وليس كذلك ويمكن ارجاعه للمسلتين
(قوله) ولو على نصرانية قبلت اتفاقية) لأن المرتدة لا تقتل بخلاف المرتد ولكنها تخير على الاسلام
وهذا كله قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيتين
على نصراني انه اسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كافي ح واعتمدت ضحان قول الامام
بعدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لان اى نفس كانت لا تقتل بشهادة
النساء ط عن نوح افندي **(قوله)** من ولدت المرتدة بنتا) لانه يجبر على الاسلام كما لم لكنه
لا يقتل كن كان اسلامه تبعاً لابيويه ولم يصف الاسلام فيبلغ كافر اكابر وقوله بنتا اى المسلمين
غير قيد لمسائتي من ان الزوجين لو ارتدا معا فولدت ولداً يجبر بالضرب على الاسلام وان
حبلت به ثمة **(قوله)** والسكران اذا اسلم) يعنى فان اسلامه يصح فان ارتد لا يقتل كالصبي الماقل
اذا ارتد بحر عن التارخانية قلت اى ان ارتد بعد صحوه لا يقتل لان في اسلامه شبهة **(قوله)**
لان اسلامه حكى) اى بنبعية الدار كما سيأتى في باب **(قوله)** وفي الاستحسان يصح) وهو
المعمول به زمل وهو الصواب ط عن بعض العلماء قلت ووجهه ان الحربي انما يقتل على
الاسلام اصاله فلا يتأتى فيه قياس واستحسان بخلاف الذمى فانه بعد التزام الذمة لا يقتل
عليه فان قياس ان لا يصح اسلامه بالاكرام كما لا يصح ردة المسلم به وفي الاستحسان يصح لكن
لو ارتد لا يقتل وتقدم وجهه **(قوله)** فليستنى اربعة عشر) لان المكروه تحت ثلاثة الحربي
والذمى والمستأمن وشهادة نصرانيتين على نصراني او نصرانية صورتان والباقي ظاهر **(قوله)**
لان انكاره توبة ورجوع) ظاهراً ولو بدون اقرار بالشهادتين وهو ظاهر قول المنون اول
الباب واسلامه ان يتبرأ عن الاديان حيث لم يذكر اقرار بالشهادتين ويحتمل ان يكون
المراد الانكار مع اقرار بهما ويؤيده ما في كافي الحاكم واذا رفعت المرتدة الى الامام فقالت
ما اردت وانا اشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله كان هذا توبة منها اه تأمل ثم
رأيت في الليرى على الاشياء قال كون مجرد الانكار توبة غير مراد بل ذلك مقيد بثلاثة قيود
قال في الذخيرة عن بشر بن الوليد اذا حجد المرتد الردة واقرب بالتوحيد وبمعرفة رسول الله صلى
الله عليه وسلم وبدين الاسلام فهذا منه توبة اه **(قوله)** كجذب عمل) بآنى الكلام عليه **(قوله)**
وبطلان وقف) اى الذى وقفه حال اسلامه سواء كان على قرينة ابتداء او على ذريته ثم على
المساكين لانه قرينة ولباقائها مع وجود الردة واذا عاد مسلماً لا يعود وقفه الا بتجديده واذا
مات او قتل او لحق كان الوقف مبرأاً بين ورثته بحر عن الحصاص **(قوله)** وبنيونة زوجة)
وتكون فسخا عندها وقال محمد فرقة بطلاق ولو هى المرتدة بغير طلاق اجماعاً ثم اذا تاب
واسلم ترتفع تلك البنيونة يرى عن شرح الطحاوى واقرب السيد ابو السعود في حاشية الاشياء
قلت والظاهر ان قوله ترتفع اصله لا ترتفع فسقطت لفظة لا النافية من قبل الناسخ والا فهو
مخالف لفروعهم الكثيرة المقررة في باب نكاح الكافر وغيره المصرحة بلزوم تجديد النكاح
ومنها ما يأتى قريباً وصرح في البحر عن العناية ان البنيونة لا تتوقف على اسلامه كبطلان
وقفه فانه لا يعود صحيحاً باسلامه تأمل **(قوله)** لو فيا قبل توبته) شرط في قوله السابق

زاد في الاشياء ومن ثبت
اسلامه بشهادة رجل
وامرأتين انتهى ولو شهد
نصرانيان على نصراني انه
اسلم وهو يتكر لم تقبل
شهادتهما وقيل تقبل ولو
على نصرانية قبلت اتفاقية
وتماه في آخر كراهية
الدرر ويلحق بالصبي من
ولدت المرتدة بنتاً اذا بلغ
مرتداً والسكران اذا اسلم
وكذا اللقيط لان اسلامه
حكى لاحقيق وقيد في
الحانية وغيرها المكروه
بالحربي أما الذمى والمستأمن
فلا يصح اسلامه انتهى لكن
حمله المصنف في كتاب
الاكرام على جواب القياس
وفي الاستحسان يصح
فليحفظ وجنثة فليستنى
أربعة عشر (شهدوا
على مسلم بالردة وهو مكر
لا يتعذر له) لا التكذيب
المشهد المدلول بل
(لان انكاره توبة ورجوع)
يعنى فيميت القتل فقط
وتثبت بقية احكام المرتد
كخط عمل وبطلان وقف
وبنيونة زوجة لو فيا قبل
توبته والاقتل كالردة
بسبه عليه الصلاة والسلام

فيمتنع القتل ط (قوله لاسر) قدما ما فيه (قوله) وقد رأيت من يغلط في هذا المثل) اى حيث فهم ان الشهادة لا قبل اصلا حتى في بقية الاحكام المذكورة (قوله) فالمستثنى اربعة عشر) صوابه خمسة عشر لان هذا زائد على ما تقدم والوجه فيه انه لم يثبت حقيقة وانما تاب حكما يجعل النكاح توبة فهو داخل في المسلم الذى ارتد ولم يثبت ط (قوله) واولاده واولاد زنا) كذا في فصول العمادى لكن ذكر في نور العين ويجدد بينهما النكاح ان رضى زوجته بالعود اليه والا فلا تخير والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد الردة يثبت نسبه منه لكن يكون زنا اه قلت ولعل ثبوت النسب لشبهة الخلاف فانها عند الشافعى لا تبين منه تأمل (قوله) والثوبة) اى تجديد الاسلام (قوله) وتجديد النكاح) اى احتياطا كافى الفصول المعادية وزاد فيها قصبا ثالثا فقال وما كان خطأ من الالفاظ ولا يوجب الكفر فقائه يقر على حاله ولا يؤمر بتجديد النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن ذلك وقوله احتياطا اى بأمره المقتضى بالتجديد ليكون وطؤه حلالا باتفاق وظاهره انه لا يحكم القاضي بالفرقة بينهما وتقدم ان المراد بالاخلاف ولو رواية ضعيفة ولو في غير المذهب (قوله) بخلاف المرتدة) اى فانها تسترق بعد اللحاق بدار الحرب وتخبر على الاسلام بالضرب والحبس ولا تقبل كاصرح به في البدائع ولا يكون استرقاقها مسقطا عنها الجبر على الاسلام كما لو ارتدت الامة ابتداء فانها تخبر على الاسلام بجر (قوله) يزول ملك المرتدة الخ) اى خلافا لهما وفي البدائع لا خلاف انه اذا اسلم فأمواله باقية على ملكه وانه اذا مات او قتل ولو حتى تزول عن ملكه وانما الخلاف في زوالها بهذه الثلاثة مقصورا على الحال عندها ومستندا الى وقت وجود الردة عنده وتظهر الثمرة في تصرفاته فعندها نافذة قبل الاسلام وعنده موقوفة لوقوف املاكه اه قيد بالملك لانه لا توقف في احباط طاعته وفرقة زوجته وتجديد الايمان فان الارتداد فيها عمل عمله كذا في العناية وتقدم ان من عباداته التى بطلت وقفه وانه لا يعود باسلامه وكذا لا توقف في بطلان ايجاره واستنجاره ووصيته وابطائه وتوكيله ووكانه وتماه في البحر قلت ويستثنى من فرقة الزوجة ما لو ارتدا معا فانه يبقى النكاح كما صرح به في العناية وفي البحر وافاد ان الكلام في الحر ولذا قال في الحسانية وتصرف المكاتب في رده نافذ في قولهم زاد في التهر عن السراج وكسبه حال الردة لولاه (قوله) فان اسلم الخ) جملة مفسرة لما قبلها ط (قوله) ورث كسب اسلامه وارثه المسلم) اشار الى ان المعتبر وجود الوارث عند الموت او القتل او الحكم باللاحق وهو رواية محمد عن الامام وهو الاصح وروى عنه اعتبار وقت الردة وروى اعتبارها معا فعلى الاصح لو كان له ولد كافر او بعد يوم الردة فعق او اسلم بعدها قبل احد الثلاثة ورثه وكذا لو ولد من علوق حادث بعدها اذا كان مسلما بما لا يملكه بان علق من امة مسلمة له وتماه في البحر لكن قوله او الحكم باللاحق خلاف الاصح فان الاصح وهو ظاهر الرواية اعتبار وجود الوارث عند اللحاق وروى عند الحكم به كافي شرح السير الكبير (قوله) ولو زوجته) لانه بالردة كأنه مرض مرض الموت لا اختياره سبب المرض باصراره على الكفر مختارا حتى قتل نهر (قوله) بشرط العدة) قال في التهر هذا يقتضى ان غير المدخول بها لا تثر اصبورتها بالردة اجنبية وليست الردة موتا حقيقيا

كأمر اشباه زاد في البحر وقد رأيت من يغلط في هذا المثل وأقره المصنف وحينئذ فالمستثنى أربعة عشر وفي شرح الوهبانية للشرنبلالى ما يكون كفرا اتفاقا يبطل العمل والنكاح واولاده واولاد زنا وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والثوبة وتجديد النكاح (ولا تترك) المرتدة (على) رده باعطاء الجزية ولا بأمان موقت ولا بأمان مؤبد ولا يجوز استرقاقه بعد اللحاق بدار الحرب بخلاف المرتدة خائبة (والكفر) كله (ملة واحدة) خلافا للشافعى (فلو تنصر يهودى أو عكسه ترك على حاله) ولم يخبر على العمود (ويزول ملك المرتدة عن ماله زوالا موقوفاً) فان اسلم عاد ملكه وان مات او قتل على رده) او حكم بلحقاقه (ورث كسب اسلامه وارثه المسلم) ولو زوجته بشرط العدة زيل

بدليل ان المدخولة انما تعد بعد موته بالحيف لا بالاشهر فلا تنهض سببا للارث والارث وان
استدالى الردة لكن يتقرر عند الموت هذا حاصل ما في الفتح اهـ **(قوله)** بعد قضاء دين اسلامه
الح) هذا اعني قضاء دين اسلامه من كسب الاسلام ودين الردة من كسبها رواية زفر عن
الامام وروى ابو يوسف عنه انه من كسب الردة الا ان لا يفي فيقضى الباقي من كسب الاسلام
وروى الحسن عنه انه من كسب الاسلام الا ان لا يفي فيقضى الباقي من كسب الردة قال في البدائع
والولوية وهو الصحيح لان دين الميت انما يقضى من ماله وهو كسب اسلامه فاما كسب الردة
فلمجاعة المسلمين فلا يقضى منه الدين الا لضرورة فاذا لم يف تحققت نهر فما في المتن تبعا
للكثرة ضعيف كما في البحر قلت لكن الحكم عليه بالضعف غير مسلم فانه جرى عليه اصحاب المتن
كالخيار والوقاية والمواهب والمقتى وهي موضوعة لنقل المذهب كما صرحوا به * **(نتيجه)** *
في قهستاني هذا اذا كان له كسبان والاقتضى مما كان بلا خلاف وهذا ايضا اذا ثبت الدين
بغير الاقرار والا ففى كسب الردة **(قوله)** وكسب رده في اي للمسلمين فيوضع في بيت المال
قهستاني والمراد ما اكتسبه قبل اللحاق اماما اكتسبه في دار الحرب فهو لابنه الذي ارتد
ولحق معه اذا مات مرتدا لانه اكتسبه وهو من اهل الحرب وهم يتوارثون فيما بينهم فلو لحق
معه ابن مسلم ورت كسب اسلامه فقط وتماه في شرح السير **(قوله)** وقال اميراث ايضا لان
زوال ملكه عندها مقصور على الحال كما مر **(قوله)** ككسب المرتدة فانه لورثتها ويرثها
زوجها المسلم ان ارتدت وهي مريضة لقصد ابطال حقه وان كانت محيضة لا يرثها لانها
لا تقتل فلم يتعاق حقه بما لها بالردة بخلاف المرتد والحاصل ان زوجة المرتد ترث منه مطلقا
وزوج المرتدة لا يرثها الا اذا ارتدت وهي مريضة بجر وسأني ايضا **(قوله)** وان حكم بلحاقه
كان الاولى للمصنف ان يذكر الحكم بالبلحاق اولا كما عبر الشارح ويقول وعق مدبره الح
عقفا على ورث لثلاويهم اختصاص العقب بالحكم بالبلحاق وان كان يفهم منه ان الموت والقتل مثله
فانه تطويل بلا فائدة كما أفاده ح **(قوله)** من ثلث ماله الظاهر ان المراد به كسب الاسلام ح
وبه جزم ط بناء على ما مر من الصحيح **(قوله)** وحل دينه لانه بالبلحاق صار من اهل الحرب
وهم اموات في حق احكام الاسلام فصار كالموت الا انه لا يستقر لحاقه بالا بالقضاء لاحتمال العود
واذا تقرر موته ثبتت الاحكام المتعلقة به كما ذكرنا نهر **(قوله)** ويؤدى مكتبة اي يؤدى بدل
كاتبه **(قوله)** والولاء للمرتد اي لا لورثته ابتداء فيرثه العصبية بنفسه بخلاف ما اذا كان للورثة
فانه يدخل فيه الاناث ط **(قوله)** وينبئ الح اعلم ان بعضهم لا يشترط القضاء بالبلحاق بل
يكفى بالقضاء بحكم من احكامه وعامتهم على انه يشترط القضاء به سابقا على القضاء بالاحكام
أفاده في المجتبى ونحوه في الفتح وظاهره ان القضاء بالبلحاق قصدا صحيح وينبئ ان لا يصح
الا في ضمن دعوى حق للعبد لان اللحاق كالموت ويوم الموت لا يدخل تحت القضاء فينبئ
ان لا يدخل اللحاق تحت القضاء قصدا بجر قال في التهر وأقول ليس معنى الحكم بلحاقه
سابقا على هذه الامور ان يقول ابتداء حكمت بلحاقه بل اذا ادعى مدبر مثلا على
وارثه انه لحق بدار الحرب مرتدا وانه عتق بسببه وثبت ذلك عند القاضي حكم اولا
بلحاقه ثم يعق ذلك المدبر كما يعرف ذلك من كلامهم اهـ ونحوه في شرح المقدسي

(بعد قضاء دين اسلامه)
وكسب رده في بعد قضاء
دين رده) وقال اميراث
أيضا ككسب المرتدة
(وان حكم) القاضي
(بلحاقه عتق مدبره)
من ثلث ماله (وام ولده)
من كل ماله (وحل دينه)
وقسم ماله ويؤدى مكتبة
الى الورثة والولاء للمرتد
لانه المعلق بدائع وينبئ ان
لا يصح القضاء به الا في
ضمن دعوى حق العبد نهر

والحاصل ان ما في المجتبى من الخلاف معناه انه لو حكم القاضي بعق المدبر يكتفى عند البعض
لثبوت البتاع ضمنا واما عند العامة فلا بد من حكمه اولا بالبتاع لانه السبب وفي كونه في
حكم الموت خلاف الشافعي فله شبهة الخلاف لا بد من الحكم به اولا ثم بالتعق وليس المراد
انه يحكم بالبتاع قبل دعوى المدبر مثلا حتى يرد ما قاله في البحر فقول الشارح الا في ضمن
دعوى حق العبد معناه ان يسبق دعوى حق العبد فيحكم به اولا ثم بما ادناه العبد لانه الذي
في التمهيد وليس المراد انه يكتفى عن الحكم به بالحكم بما ادعاه لثبت الحكم بالبتاع في ضمن
الحكم الاول ففهمه (قوله وان لم يلج) بيان لتصرفه حال رده بعد بيان حكم املاكه قبل
رده بحر (قوله على اربعة اقسام) نافذ اتفاقا باطل اتفاقا موقوف اتفاقا موقوف عنده
نافذ عندها ط (قوله ما لا يعتمد تمام ولاية) قال الزيلعي لانه لا تستدعي الولاية ولا تعتمد
حقيقة الملك حتى تحت هذه التصرفات من العبد مع قصور ولايته اه ط (قوله الاستيلاء)
صورته اذا حلت بولد وادناه ثبت نسبه منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتوضيح الجارية قام ولد
له بحر ط (قوله والطلاق) اي مادامت في العدة لان الحرمة بالردة غير متأبدة لارتفاعها
بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة بخلاف حرمة الحرمة قائما لانها لا يقع لها فلا يفيد لحوق
الطلاق فائدة فتح من باب نكاح الكافر وقد منا هناك عن الحائفة ان طلاقه انما يقع قبل لحوقه
فلو لحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع الا اذا عاد مسلما وهي في العدة فطلقها او رد
انه كيف يتصور طلاقه وقد بانث برده واجيب بأنه لا يلزم من وقوع البيونة امتناع
الطلاق وقد سلف ان المبانة يلحقها الصريح في العدة بحر اي ولو كان الواقع بذلك
الصريح باننا كالملاق الثلاث او على مال وكذا لو قال انت طالق بانن واما قولهم ان
ان لا يلحق البائن فذلك اذا امكن جعله اخبارا عن الاول حتى لو قال ابتك بأخرى
فتح كما تقدم في الكتابات ففهمه (قوله وتسليم الشفعة والحجر) قال في البحر ولا يمكن توقف
التسليم لان الشفعة بطلت به مصادف واما الحجر فيصح بحق الملك فبحقيقة الملك الموقوف اولى
اه قلت ومفهومه ان له قبل اسلامه الاخذ بالشفعة والذي في شرح السيران ذلك قول محمد
وفي قول ابي حنيفة لا شفعة له حتى يسلم فلو لم يسلم ولم يطلب بطلت شفعة لتركه الطلب بعد
الحكم بان يسلم (قوله ما يعتمد الملة) اي ما يكون الاعتماد في تحمته على كون قاعله معتقدا
لملة من المال ط اي والمراد لامة له اصلا لانه لا يقر على ما انتقل اليه وليس المراد ملة
سبابة مثلا يرد النكاح فان نكاح المخوص والوفاي صحيح ولا ملة لهما سبابة بل المراد الاعم
(قوله نكاح) اي ولو لم ترده منه (قوله والمذيعة) الاولى والمذيعة من التصرفات (قوله
واصدا) اي بالكلب والباذي ومثله الرمي بحر (قوله والشهادة) اي اذاؤها لتحملها ط
وذكر في الاشباه عن شهادات الوفا الحية انما يبطل ما رواه غيره من الحديث فلا يجوز للسامع
منه ان يروي عنه بعد رده اه لكن كلامنا فيما فعله في رده وهذا قبلها (قوله الارث) فلا
يرث احدا ولا يرثه احدنا اكنه في رده بخلاف كسب اسلامه فانه يرثه ورثته كما مر لاستداده
اليه قبلها فهو ارث مسلم من مثله والكلام في ارث المرتدة ففهمه (قوله ما يعتمد المساواة) اي
بين امة قديين في الدين (قوله هو الغاوضة) وذا فوض مساواة ما توفقت اتفاقا ان اسلم نفذت

(و) اعلم ان تصرفات
المرتد على اربعة اقسام
(وينفذ منه) اضافة مالا
يعتمد مولاة وهي خمس
(الاستيلاء والطلاق
وقبول الهبة وتسليم الشفعة
والحجر على عبده) دون
(ويصل منه) انفا
ما يعتمد الملة وهي خمس
(النكاح والمذيعة والصيد
والشهادة والارث ويتوقف
منه) اتفاقا ما يعتمد المساواة
وهو (الغاوضة)

وان هلك بطلت وتصير غنائما من الاصل عندها وتبطل عنده بحر عن الحائبة (قوله أو ولاية متعدية) اى الى غيره (قوله ويتوقف منه عند الامام) بناء على ان زوال الملك كاستيف نهر (قوله وينفذ عندها) الا انه عند ان يوسف تصح كاتصح من الصحيح لان الظاهر عوده الى الاسلام وعند محمد كاتصح من المريض لانها تقضى الى القتل ظاهرا ط عن البحر (قوله والصرف والسلم) من عطلت الخاص لانهما من عقود المبايعة ط (قوله والهبة) هى من قيل المبادلة ان كانت بعوض كافى النهر ومن قيل التبرع ان لم تكن ح (قوله والرهن) لانه مضمون عند الهالك بالدين فهو معاوضة مالا (قوله والصلح عن اقرار) اى فيكون مبادلة واما اذا كان عن انكار او سكوت فالمد كور في كتاب الصلح انه معاوضة في حق المدعى وفداء يمين وقطع نزاع في حق الآخر ومقتضاه ان كان المرتد مدعيا فهو داخل في عقود المبادلة وان كان مدعى عليه يدخل في عقد التبرع افاده ط لكن في كونه تبرعا نظرا لانه لم يدفع المال مجانا بل مفاداة لعيته فهو خارج عن مبادلة المال بالمال وعن عقد التبرع تأمل (قوله لانه مبادلة حكمية) وجهه ما قالوا ان الدين يقضى بثله وتقع المقاصة فقباض الدين اخذ بدل ما تحقق في ذمة الدين ط (قوله والوصية) اى التى في حال ردته اما التى في حال اسلامه فالمد كور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره انها تبطل قرينة كانت او غير قرينة من غير ذكر خلاف وتعممه في الشرع لئلا ينعى عن الفتح (قوله وبقي الخ) لما فرغ من ذكر المنقول في الاقسام الاربعة ذكر اشياء لم يصرحوا بها فافهم (قوله ولا شك في بطلانها) اما الامان فلانه لا يصح من الذمى فمن المرتد اولى واما العقل فلان المرتد لا ينصر ولا ينصر والعقل بالنصرة ح (قوله فينبى عدم جوازها) عبارة النهر فلا ينبى التردد في جوازها منه اه فلفظة عدم من سبق الفلم (قوله بطل ذلك كله) الاشارة ترجع الى التوقف اتفاقا والتوقف عند الامام ط (قوله فكأنه لم يرتد) فلا يعتق مدبره وأم ولده ولا تحل ديونه وله ابطال ما تصرف فيه الوارث لكونه فضوليا بحر ومائع وارثه يعود للملكة بلا قضاء ولا رضا من الوارث درمتمى قلت وكذا يبطل ما تصرف فيه بنفسه بعد اللحاق قبل الحكم به كالوا عتق عبده الذى في دار الاسلام أو باعه من مسلم في دار الحرب ثم رجع تابعا قبل الحكم بلحاقه فإله مردود عليه وجميع ما صنع فيه باطل لانه باللاحق زال ملكه وانما توقف على القضاء دخوله في ملك وارثه فنصرفه بعد اللحاق صاف مالا غير مملوك له فلا ينفذ وان عاد الى ملكه بعد كالبائع بشرط خيار المشتري اذا تصرف في البيع لا ينفذ وان عاد الى ملكه يفسخ المشتري نعم لو أقر بحرية العبد أو بأنه لقان صح لانه ليس بانشاء التصرف بل هو اقرار لازم كالواقر بعد الغير ثم ملكه اه ملخصا من شرح السير الكبير (قوله وكالوا بعد الموت الحقيقى) اى لو احيا الله تعالى ميتا حقيقة وأعادته الى دار الدنيا كان له اخذ ما في يد ورثته بحر الا انه ذكره بعد عود من حكم بلحاقه وكذا ذكره الزيلعي فكان على الشارح ذكره بعد قوله وان جاء بعده كإفاده ح (قوله بقضاء اورضا) لان بقضاء القاضى بلحاقه صار المال ملكا لورثته فلا يعود الا بالقضاء الا ترى ان الوارث لو اعتق العبد بعد رجوع المرتد قبل القضاء برد المال عليه فنذعته ولم يضمن للمرتد شيئا كالوا عتقه قبل رجوع المرتد وبهذا يستدل على انه لا ينفذ عتق المرتد لان العتق يستدعى

او ولاية متعدية (و) هو () التصرف على ولده الصغير (و) يتوقف منه عند الامام وينفذ عندها كل ما كان مبادلة مال بمال او عقد تبرع ك (المبايعة) والصرف والسلم والعتق والتدبير والكتابة والهبة والرهن (والاجارة) والصلح عن اقرار وقض الدين لانه مبادلة حكمية (والوصية) وبقي امانه وعقله ولا شك في بطلانها واما ابداعه واستبداعه والتقاطه ولقطته فينبى عدم جوازها نهر (ان اسلم نفذ وان هلك) بموت او قتل (والحق) بدار الحرب وحكم بلحاقه (بطل) ذلك كله (فان جاء مسلما قبله) قبل الحكم (فكأنه لم يرتد) وكالوا عاد بعد الموت الحقيقى زيلعي (وان) جاء مسلما (بعده) وماله مع وارثه أخذه (بقضاء) اورضا

حقيقة الملك شرح السير ونقله في البحر عن التتارخانية وبه جزم الزيلعي **(قوله)** ولو في بيت المال لا قال في النهر وفي قوله وارثه ايتاء الى انه لاحق له فيها وجده من كسب رده لان اخذه ليس بطريق الحلافة عنه بل لانه في الاتري ان الحرى لا يسترد ماله بعد اسلامه وهذا وان لم يره مسطورا الا ان القواعد تؤيده اه واصل البحث لصاحب البحر وظاهره ان ما وضع في بيت المال لعمد الوارث له اخذه في كلام الشارح ايها كما افاده السيد ابو السعود **(قوله)** او ازاله الوارث عن ملكه سواء كان بسبب يقبل الفسخ كبيع او هبة او لا يقبله كمنق او تدبير واستيلاء فانه يحض ولا عود له فيه ولا يضمه اه فتح **(قوله)** وله ولاء مدبره وأم ولده اذ انهم لا يعودون في الرق لان القضاء بعقدهم قاصح والعق بعد نفاذه لا يقبل البطالان فتح **(قوله)**

مطلب

المعصية تبقى بعد الردة

ولو في بيت المال لانه في نهر
(وان هلك) ماله (او ازاله)
الوارث (عن ملكه لا)
ياخذه ولو قاتما لصحة
القضاء وله ولاء مدبره
وأم ولده ومكاتبه له ان لم
يؤد وان عجز عادر قبالة
بدائع (ويقضى ماترك
من عبادة في الاسلام)
لان ترك الصلاة والصيام
معصية والمعصية تبقى
بعد الرد (وما أدى منها
فيه يبطل ولا يقضى)

من العبادات

مطلب

لوتاب المرتد هل تعود
حسناته

ومكاتبه) مبتدأ وخبر **(قوله)** ان لم يؤد) اي الى الورثة بدل الكتابة في اخذها من المكاتب
واما ان أداه اليهم فلا سبيل له عليه لانه عتق بأداء المال والعق لا يحتمل الفسخ وبأخذ منهم
انال لوقائما والالاضان عليهم كسائر امواله بجر **(قوله)** والمعصية تبقى بعد الردة) نقل ذلك
مع التعليل قبله في الحانية عن شمس الأئمة الحلواني قال القهستاني وذكر القمري اني انه يسقط
عند العامة ما وقع حال الردة وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين اه وتامه
فيه قلت والمراد انه يسقط عند العامة بالتوبة والعود الى الاسلام للحديث الاسلام يجب
ما قبله وامافي حال الردة فيبقى مانع له فيها أو قبلها اذا مات على رده لانه بالردة ازداد فوقه ما هو
اعظم منه فكيف تصالح ماحية له بل الظاهر عود معاصيه التي تاب منها ايضا لان التوبة طاعة
وقد حبطت طاعته وبذلك مافى التتارخانية عن السراجية من اردنهم اسلم ثم كفر ومات فانه
يؤاخذ بعقوبة الكفر الاول والثاني وهو قول الفقيه ابى الليث اه ثم لا يخفى ان هذا
الحديث يؤيد قول العامة ولا ينافيه وجوب قضاء ماتركه من صلاة أو صيام ومطالته بحقوق
العباد لان قضاء ذلك كله ثابت في ذمته وليس هو نفس المعصية وانما المعصية اخراج العبادة
عن وقتها وجناتها على العبد فذا سقطت هذه المعصية لا يلزم سقوط الحق الثابت في ذمته كما
أجاب بعض المحققين بذلك عن القول بتكفير الخج المبرور الكبار والله سبحانه اعلم **(قوله)**
وما أدى منها فيه يبطل) في التتارخانية معزى الى التبعة قيل له لوتاب تعود حسناته قال هذه
المسئلة مختلفة فعند ابى علي وابى هاشم واحسانا انه يعود وعند ابى القاسم الكمي لا ونحن
نقول انه لا يعود ما بطل من نوابه لكنه تعود طاعاته المتقدمة مؤثرة في الثواب بعد اه بجر
وفي شرح المقاصد للمحقق التفتازاني في بحث التوبة ثم اختلفت المعزلة في انه اذا سقط
استحقاق عقاب المعصية بالتوبة هل يعود استحقيق ثواب الطاعة الذي أبطلته تلك المعصية
فقال ابو علي وابو هاشم لان الطاعة تنعدم في الحال وانما يبقى استحقيق الثواب وقد سقط
والساقط لا يعود وقال الكمي نعم لان الكمية لا تزال الطاعة وانما تمنع حكمها وهو المدح
والتعظيم فلا تزال ثمرتها فاذا صارت بالتوبة كأن لم تكن ظهرت ثمرة الطاعة كنور الشمس
اذا زال الغيم وقال بعضهم وهو اختيار المتأخرين لا يعود نوابه السابق لكن تعود طاعته
السالفة مؤثرة في استحقيق ثمراته وهو المدح والثواب في المستقبل بمنزلة شجرة احترقت بالنار
اغصانها وثمارها ثم انطلقت النار فانه تعود اصل الشجرة وعروقها الى خضرتها وثمرتها

اه وهذا يفيد ان الخلاف بين أبي علي وأبي هاشم وبين الكعبي على عكس ما مر وان الخلاف في احباط الكبائر للطاعات لان هؤلاء الجماعة من المعتزلة وعندهم ان الكبيرة تخرج صاحبها من الايمان لكنهم لا يندخله في الكفر وان كان يتخذه في النار ويلزم من اخراجه من الايمان حبس طاعته فالكبيرة عندهم من هذه الجهة بمنزلة الردة عندنا فيصح نقل الخلاف المذكور الى الردة تأمل **(قوله "الحلج")** لان سببه البيت المكرم وهو باق بخلاف غيره من العبادات التي أداها لخروج سببها ولهذا قالوا اذا صلى الظهر مثلاً ثم ارتد ثم تاب في الوقت بعيد الظهر لبقاء السبب وهو الوقت ولذا عترض اقتضاره على ذكر الحلج وتسميته قضاء بل هو إعادة لعدم خروج السبب **(قوله "لانه بالردة الح")** علة لقوله ولا يقضى ولقوله الا الحلج ط **(قوله "اصاب مالا")** اي أخذوا قوله او شيئاً اي فعل شيئاً الح ط **(قوله "يعني المال المسروق لالحلج")** الاولى ذكره عند قول المصنف يؤاخذ به وليس ذلك في عبارة الحائنة ولا هو محل ايها لان قوله او حد مرفوع عطفاً على فاعل يجب لامنصوب عطفاً على مفعول أصاب حتى يحتاج للتأويل **(قوله "واصله")** اي القاعدة فيما ذكر ط **(قوله "انه يؤاخذ بحق العبد")** اي لا يسقط عنه بالردة الا اذا كان ممن لا يقتل بها كالأمة ونحوها اذا لحقت بدار الحرب فصبحت فصارت أمة يسقط عنها جميع حقوق العباد الا القصاص في النفس فانه لا يسقط بيري عن شرح الطحاوي **(قوله "فيه التفصيل")** وهو انه يقضى ما ترك من عبادة في الاسلام كامر واما الحدود ففي شرح السير لو أصاب المسلم مالا او ما يجب به القصاص او حداً فقد نفى ثم ارتد واصابه وهو مرتد ثم لحق ثم تاب فهو مأخوذ به لا لو أصابه بعد الاحاق ثم أسلم وما أصابه المسلم من حدود الله تعالى في زنا او سرقة او قطع طريق ثم ارتد او أصابه بعد الردة ثم لحق ثم أسلم فهو موضوع عنه الا انه يضمن المال المسروق والدم في قطع الطريق بالقصاص او الدية لو خطأ على العاقلة لو قبل الردة وفي ماله لو بعد ما أصابه من حد الشرب ثم ارتد ثم أسلم قبل اللحاق لا يؤخذ به وكذا لو أصابه وهو مرتد محبوس في يد الامام ثم أسلم لان الحدود زواجر عن اسبابها فلا بد من اعتقاد المرتكب حرمة السبب ويؤخذ بما سواه من حدوده تعالى لا اعتقاده حرمة السبب ويمكن الامام من اقامته لكونه في يده فان لم يكن في يده حين اسبابه ثم أسلم قبل اللحاق لا يؤخذ به ايضا اه ما خلا **(قوله "والدية")** اي على عاقلته ان اسباب ذلك قبل الردة وفي ماله ان اسبابه بعدها كامر **(قوله "وحاربنا زمانا")** تأكيد لقوله ثم لحق وكذلك بدون ذلك بالاولى **(قوله "اخبرت بارتداد زوجها")** اي من رجلين او رجل وامرأتين على رواية السير وعلى رواية كتاب الاستحسان يكفي خبر الواحد العدل لان حل الزوج وحرمة امرئيه كولو اخبر بموته والفرق على الرواية الاولى ان ردة الرجل يتعاقب بها استحقاق النكاح كافي في شرح السير الكبير للسرخسي ونقل المصنف عنه ان الاصح رواية الاستحسان ومثله في الشرع نبالية معللاً بأن المقصود الاخبار بوقوع الفرقة لا اثبات الردة **(قوله "او تطلقه نالانا")** يعني ان يكون البائن مثله وظاهره انها في الرجعي لا يجوز لها التزوج ولعله لاحتمال المراجعة ولحور ط **(قوله "فانابها بكتاب")** ظاهره ان غير الثقة لم يأنها بكتاب لا يحل لها وان كان اكبر رأيها صدقه تأمل **(قوله "لأنه بآن تعتد")** اي من حين الطلاق او الموت لان حين الاخبار فيما يظهر

(الحلج) لانه بالردة صار كالكافر الاصلي فذا أساء وهو غنى فعليه الحلج فقط **(مسلم)** اصاب مالا او شيئاً يجب به القصاص او حد السرقة يعني المال المسروق لا الحد خاتية واصله انه يؤاخذ بحق العبد واما غيره ففيه التفصيل **(او الدية)** ثم ارتد او أصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق **(وحاربنا زمانا)** ثم جاء مسلماً يؤاخذ به كله ولو أصابه بعد ما لحق **(مرتد فاسلم لا يؤخذ بشيء)** من ذلك لان الحرب لا يؤاخذ بها بعد الاسلام بما كان أصابه حال كونه محارباً نالنا **(اخبرت بارتداد زوجها فلها التزوج)** بآخريد بعد العدة **(استحسانا)** **(كافي الاخبار)** من ثقة **(بموته او تطلقه)** نالانا وكذا لو لم يكن ثقة فأنابها بكتاب طلاقها واكبر رأيها انه حق لا بأس بأن تعتد وتزوج مبسوط **(والمرتدة)** ولو صغيرة او خنثى ببحر

تأمل ثم لا يخفى انه اذا ظهرت حيايته او انكر الطلاق او الردة ولم تقم عليه بينة شرعية
ينفسخ التكاح الثاني وتعود اليه **(قوله تحبس)** لم يذكر ضربها في ظاهر الرواية و عن
الامام انها تضرب في كل يوم ثلاثة اسواط وعن الحسن تسعة وثلاثين الى ان يموت او تسلم
وهذا قتل بمعنى لان موادة الضرب تفضي اليه كذا في الفتح واختار بعضهم انها تضرب خمسة
وسبعين سوطا وهذا ميل الى قول الثاني في نهاية التعزير قال في الحاشي القدسي وهو المأخوذ
به في كل تعزير بالضرب نهرو جزم الزبلي بأنها تضرب في كل ثلاثة أيام وظاهر الفتح تضعيف
ما مر والظاهر اختصاص الضرب والحبس بغير الصغيرة تأمل وسنذكر ما يؤيده **(قوله ولا
تقتل)** يستثنى الساحرة كاتقدم وكذا من اعلنت بشتم النبي صلى الله عليه وسلم كما مر في
الجزية **(قوله خلافة للشافعي)** اي وباقي الاثمة والادلة المذكورة في الفتح **(قوله لا يضمن شيئا)**
لكنه يؤدب على ذلك لارتكابه ما لا يحل بجر **(قوله وليس للمرتدة التزوج بغير زوجها)** في
كافي الحاكم وان لحقت بدار الحرب كان لزوجها ان يتزوج اختها قبل ان تنقض عدتها فان
سيت او عادت مسلمة لم يضرب ذلك نكاح الاخت وكانت فيما ان سبت وتجر على الاسلام وان
عادت مسلمة كان لها ان تتزوج من ساعتها وظاهره ان لها التزوج بمن شامت لكن قال في
الفتح وقد افنى الدبوسي والصفار وبعض اهل سمرقند بعدم وقوع الفرقة بالردة ردا عليها
وغيرهم مشوا على الظاهر ولكن حكموا بجرها على تحديد التكاح مع الزوج وتضرب خمسة
وسبعين سوطا واختاره قاضيه خان للفتوى اه **(قوله وعن الامام)** اي في رواية النوادر كافي
الفتح **(قوله ولو افنى به الخ)** في الفتح قيل ولو افنى بهذه لأس به فيمن كانت ذات زوج حيا
لفصدها السي بالردة من اثبات الفرقة **(قوله وتكون قته لزوج بالاستيلاء)** قال في الفتح قيل
وفي البلاد التي استولى عليها التتار واجروا احكامهم فيها ونفوا المسلمين كما وقع في خوارزم
وغيرها اذا استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها لانها صارت دار حرب في الظاهر من غير
حاجة الى ان يشترىها من الامام اه **(قوله وفي الفتح الخ)** هذا ذكره في الفتح قبل الذي نقلناه عنه
آخفا وحاصله انها اذا ارتدت في دار الاسلام صارت فيما للمسلمين ففسر على رواية النوادر
بان يشترىها من الامام او يهبها له اما لو ارتدت فيما استولى عليه الكفار وصار دار حرب فله ان
يستولي عليها بنفسه بلا شراء ولا هبة ممن دخل دار الحرب متلصصا وسي منهم وهذا ليس مبني
على رواية النوادر لان الاسترقاق وقع في دار الحرب لا في دار الاسلام **(قوله وصح تصرفها)**
اي لا تتوقف تصرفاتها من مباحة ونحوها بخلاف المرتدة نعم يبطل منها ما يبطل من تصرفاته
المادة **(قوله لانها لا تقتل)** فلم تكن ردتها سببا لزوال ملكها فجاز تصرفها في مالها بالاجماع
بحر عن البدائع قال المقدسي فلو كانت ممن يجب قتلها كالساحرة والزنيقة ينبغي ان تلحق
بالمردة **(قوله واكسابها مطلقا لورثتها)** اي سواء كانت كسب اسلام او كسبردة قال في النهر
سبحان البحر وينبغي ان يلحق بها من لا يقتل اذا ارتدت اشبهة في اسلامه كما مر **(قوله لو مريضة)** لانها
تكون قارة كما قدمناه **(قوله لو صحبة)** اي لو ارتدت حال كونها صحبة **(قوله فلم تكن قارة)**
لانها اذا كانت لا تقتل لم تكن ردتها في حكم مرض الموت فلم تكن قارة فلا يرثها لانها باتت منه
وقدمت كافرة بخلاف ردته لانها في حكم مرض الموت مطلقا فترثه مطلقا **(قوله فتأمل)**

(تحبس) ابدا ولا تحبس
ولا تأكل حقائق حتى
تسلم ولا تقتل خلافا للشافعي
(وان قتلها احدا لا يضمن)
شيئا ولو امة في الاصح
وتحبس عند مولاهما لخدمته
سوى الوطء سواء طلب
ذلك ام لا في الاصح ويتولى
ضربها جميعا بين الحقيين وليس
للمرتدة التزوج بغير زوجها
به بقى وعن الامام تسترق
ولو في دار الاسلام ولو افنى
به حسب القصد هـ السي لا
بأس به وتكون قته للزوج
بالاستيلاء مجتبي وفي الفتح
انهائي للمسلمين فيشرتها
من الامام او يهبها له لو
مصرفا **(وصح تصرفها)**
لانها لا تقتل **(واكسابها)**
مطلقا **(لورثتها)** ويرثها
زوجها المسلم لو مريضة
ومانت في العدة كما مر في
طلاق المريض قلت
وفي الزواهر انه لا يرثها
لو صحبة لانها لا تقتل فلم
تكن قارة فتأمل **(ولدت امة)**
ولدا فادعاه فهو ابنته حرا
يرثه في **(امته)** **(المسلمة مطلقا)**

ولدت له لاقل من نصف حول أو أكثر **٤٢١** لاسلامه تبعاً لأمه والمسلم يرث المرتد (ان مات) المرتد (او لحق بدارهم

ما ذكره في الزواهر مفهوم بما قبله وقدما التصريح به عن البحر وتقدم متنا في باب خلاق المريض أيضاً فلم يظهر وجه الامر بالتأمل نعم يوجد في بعض النسخ قبل قوله قلت مانصه ويرثها زوجها المسلم استحساناً ان ماتت في العدة وثمرت المرتدة زوجها المرتد اتفاقاً خاتية قلت وفي الزواهر الخ وعليه فالامر بالتأمل وارد على اطلاق قول الخاتية ويرثها زوجها المسلم والله سبحانه أعلم **(قوله)** ولدت له لاقل من نصف حول) اي من وقت الارتداد ط **(قوله)** اي (الكتابية) فسر به ليم اليهودية ط **(قوله)** (الاذاجات به لاكثر الخ) استثناء من قوله يرثه أما اذا جازت به لاقل من سنة أشهر كان العلوق في حالة الاسلام فيكون مسلماً يرث المرتد درر **(قوله)** الجبر عليه اي على الاسلام فالظاهر من حاله ان يسلّم درر اي بخلاف ما اذا تنع أمه الكتابية لانها لا تحجر عليه **(قوله)** وظهر عليه) بالبناء للمجهول اي غلب وقهر **(قوله)** في) اي غنيمة يوضع في بيت المال لا لورثته بخر **(قوله)** لان المرتد لا يسترى بل يقتل ان لم يسلّم ولا يشكل كون ماله فيأدون نفسه لان مشركي العرب كذلك بخر **(قوله)** بلا مال) متعاق بلحق بق ما ذالحق ببعض ماله ثم رجع ولحق بالباقي ومقتضى النظر ان ما لحق به اولاً في) وما لحق به ثانياً لورثته ا- **(قوله)** في ظاهر الرواية) لان عوده وأخذه ولحاقه ثانياً يرجع جانب عدم العود ويؤكد فبقر موته وما احتيج للقضاء بالحاق بصبرورته ميراثاً لا يرجع عده عوده فتقرر اقامته ثم فبقر موته فكان رجوعه ثم عوده ثانياً بمنزلة القضاء وفي بعض روايات السير جعله فيألان بمجرد الحاق لا يصير امثال ملكا لورثته والوجه ظاهر الرواية كذا في الفتح تبعاً للثبابة والعناية وفخر الاسلام من ان ظاهر الرواية الاطلاق واعتمده في الكافي وبه سقط اشكال الزلمي عن النهاية فاذا في البحر **(قوله)** وحكمه) اي حكم المالك القديم اذا وجد ملكه في الغنيمة مافر في الجهاد من التفصيل المذكور **(قوله)** لعدم الفائدة) اي في أخذه ودفع مثله **(قوله)** لحق بدارهم) اي بدار اهل الحرب **(قوله)** لجاء المرتد مسلماً) يعني قبل أداء البذل للابن اذ لو كان بعده يكون الولاء لابن وقيد بالكتابة لان الابن اذا درمته جاء الاب مسلماً فان الولاء لابن دون الاب كافي البحر عن التارخاتية وكان الفرق ان الكتابة تقبل النسخ بالتعزيف فم تكن في معنى العتق من كل وجه بخلاف التدبير نهر **(قوله)** كلاهما (الاب) قال في البحر اشار به الى انه لا يملك فسيخ الكتابة لصدورها عن ولاية شرعية وقد صرح به الزلمي وقدما عن الخاتية انه يملك ابطال كتابة الوارث قبل اداء جميع البذل الا ان يقال ان مرادهم انه لا يملك فسخها بمجرد مجيئه من غير ان يفسخها اما اذا فسخها انقضت الا ان جعلهم الوارث كالوكيل من جهته بأداء اه **(قوله)** فالحق) اما لو قتل بعد الحاق ثم جاء ثانياً فلا شيء عليه وكذا او غضب او قذف بصبرورته في حكم اهل الحرب بخر **(قوله)** فدينه في كسب الاسلام) هذا بناء على رواية الحسن المصححة كما قدمناه من ان دين المرتد يقضى من كسب اسلامه) الا ان لا يفي فن كسب رده كما يظهر من عبارة البحر وهذا خلاف ما مشى عليه المصنف كغيره في الدين **(قوله)** عن الخاتية) صوابه عن التارخاتية وفيه رد على قول الفتح لولم يكن له الا كسب رده فقط بخاتية هدر عنده خلافاً لهما قل في البحر والظاهر انه سهو ثم قال وان كان له الكسبان قالوا يستوفى منهما وقال الامام من كسب الاسلام اولاً فان فضل شيء استوفى من كسب الردة **(قوله)** كذا) ظاهره ان الإشارة الى ما قبله من وجوبه في كسب الاسلام ان

وكذا في) امته (التصرياتية) اي الكتابية (الاذاجات به لاكثر من نصف حول منذ ارتد) وكذا لتصفه لعلوقه من ماء المرتد فيتيه لقربه للاسلام بالجبر عليه والميراث لا يرث المرتد وان لحق بماله) اي مع ماله (وظهر عليه فهو) اي ماله (في) لاضه لان المرتد لا يسترى (فان رجع) اي بعد ما لحق بلا مال سواء قضى بلحقه اولاً في ظاهر الرواية وهو الوجه فتح (فالحق) ثانياً بماله وظهر عليه فهو لوارثه لانه بالحاق انتقل لوارثه فكان ماله كادنيا وحكمه مامر انه له) قبل قسمته بلا شيء (وبعدها بقيته) ان شاء ولا يأخذه لومثلاً لعدم الفائدة (وان قضى بعبد) شخص (مرتد لحق) بدارهم (لاينه فكتابه) الابن (جاء) المرتد (مسلماً فبذلها والوالاه) كلاهما (للأب) الذي عاد مسلماً لحمل الابن كالوكيل (مرتد قتل رجلاً خطأ فالحق او قتل فدينه في كسب الاسلام) ان كان والا ففى كسب الردة بخر عن الخاتية وكذا لو اقر بفسب والامه والمكاتب والمدبر

كان الخ وهو صريح عبارة التهر عن الفوائد الظهيرية لكن في الشر نبالية عن فوائد الظهيرية
وان ثبت ذلك باقراره فعندهما يستوفى من الكسبين جميعا وعنده من كسب الردة لان الاقرار
تصرف منه فيصح في ماله وكسب الردة ماله عنده اه ومثله في البحر عن التار خاتبه **(قوله**
كجانيتهم في غير الردة) فيخير السيد بين الدفع والقتل والمكاتب موجب جانيته في كسبه وأما
الجناية عليهم فهدر أفاده في البحر وأما جناية المدير فستأني في الجنائيات ط **(قوله فارتد)**
أفاد ان الردة بعد القتل فلو قبله لا يضمن قاطعه اذ لو قتله لا يضمن كامر **(قوله والعياذ بالله)**
مبتدا وخبر او بالنصب مفعول مطلق اي نعوذ بالعياذ بالله تعالى **(قوله ومات منه)** أي من القتل
أي مات مرتدا فلو مسلما فيأتى **(قوله نصف الدية)** أي ضمن دية اليه فقط وذلك بصف دية
النفس ولا يضمن بالسراية الى النفس شيأ **(قوله لو ارثه)** انما كانت له لانها بمنزلة كسب الاسلام
ط **(قوله لان السراية الخ)** تعاليل للمسئلة الاولى وعلل الثانية في الهداية بأنه صار ميتا تقديرا
والموت يقطع السراية واسلامه حياة حادثة في التقدير فلا يعود حكم الجناية الاولى اه وأما
سقط القصاص لاعراض الردة **(قوله لانه في الخطأ على العاقلة)** الضمير يرجع الى ما ذكر
من ضمان نصف الدية وفيه ان العاقلة لا تعقل الاطراف فليأمل ط أقول لم نر من قال ذلك وانما
المصرح به ان العاقلة لا تعقل مادون نصف عشر الدية والواجب هنا نصف الدية فتحملة
العاقلة بلا شبهة **(قوله كلها)** هذا عندهما وعند محمد الصف بجر **(قوله ارتد القاطع)** لما
بين حكم المقتول المرتد اراد بيان حكم القاطع المرتد ط **(قوله لفوات محل القود)** مقتضاء
عدم الفرق في القاطع بين ان يرتد اولا ط قلت وقد صرحوا في الجنائيات بأن موت القاتل قبل
المقتول مسقط للقود **(قوله فالدية على العاقلة)** لانه حين القتل كان مسلما وتبين ان الجناية
قتل بجر **(قوله ولا عاقلة لمرتد)** أعترض بأنه لا محل له هنا بل محله عند قوله مرتد قتل رجلا
خطأ قلت أشار بذكره هنا اشارة خفية كما هو عادته شكر الله تعالى سعيه الى فائد التقييد
بكون الردة بعد القتل في قوله ارتد القاطع وهي ماله لو كان القتل في حال الردة فانه لاشئ على
العاقلة لانه لا عاقلة للمرتد فاستغنى بالتعليل عن التصريح بالمعلل لان فهمه مما قبله ولا تنس
قوله في خطبة الكتاب قربما خالف في حكم اودليل تحسبه من الاطلاع له ولا فهم عدو لاعت
السبيل الخ فانهم **(قوله وأخذ بماله)** أي اسرع ماله الذي اكتسبه في زمن ردته نهر **(قوله فبدل**
مكاتبته لمولاه الخ) اما على اصلهما فظاهر لان كسب الردة ملكه اذا كان حرا فكذا اذا كان
مكاتباً واما عنده فلان المكاتب انما يملك اكسابه بالكتابة والكتابة لا تنوقف بالردة فكذا اكسابه
بجر **(قوله ولحقا فولدت)** وكذا اذا ولدت قبل الردة ثم لحقها به او احدها الى دار الحرب فانه
خرج عن الاسلام لانه كان بالبيعة لهما او للدار وقد انقضى النكاح فيكون الولد فيأ ويخرج على
الاسلام اذ بلغ كالام فان كان الاب ذهب به وحده والأم مسلمة في دار الاسلام لم يكن الولد
فيأ لانه ابى مسلما تبعا لاه بجر **(قوله فالولدان في كُأصاهما)** هذا ظاهر في الولد فان أمه
تسرق والولد يتبع أمه في الحرية والرق اما ولد الولد فلا يتبع أمه لانه لا يتبع الجد كما يأتي وهذه
حدة في حكم الجد ولا أنه لان أباه تبع والتبع لا يستتبع غيره كما يأتي وأجيب بأنه تبع

كجانيتهم في غير الردة
(قطعت يده عمدا فارتد
والعياذ بالله ومات منه او
لحق) حكمه به (فأه مسلما
فمات منه ضمن القاطع
نصف الدية في ماله لو ارثه)
في المستلثين لان السراية
حلت محل غير معصوم
فاهدرت قيد بالعمد لانه
في الخطأ على العاقلة (و)
قيدنا بالحكم بلحاظه لانه
(ان عاقلة او اسلم ههنا)
ولم يلحق (فمات منه)
بالسراية (ضمن) الدية
(كلها) لكونه معصوما وقت
السراية ايضا ارتد القاطع
فقتل او مات ثم سرى الى
النفس فهدر لو عمد الفوات
محل القود ولو خطأ فالدية
على العاقلة في ثلاث سنين
من يوم القضاء عليهم خاتبة
ولا عاقلة لمرتد (ولو ارتد
مكاتب ولحق) واكتسب
مالا (واخذ بماله) لم يسلم
فقتل فبدل مكاتبته
اولاه وما بقي من ماله
(لو ارثه) لان الردة لا تؤثر
في المكتوبة (زوجان ارتدا
ولحقا فولدت) المرتدة
(ولدا وولده) أي لذلك
المولود (ولد فظهر عليهم)
جميعا (فالولدان في)
كأصلهما

لامه الحربية وفيه انه قد تكون أمه ذمية مستأمنة فالتاس كون العلة في كونه فينا ان حكمه
حكم الحربى كما يأتى فافهم (قوله) والولد الاول يجبر بالضرب (اى والجس نهى بخلاف
ابويه فانهما يجبران بالقتل (قوله) وان جلت به نمة (اشار الى انها لو جلت به في دار
الاسلام يجبر بالاولى وبه يظهر ان تقييد الهداية بالجلب في دار الحرب غير احترازي افاده في
البحر (قوله) تبعيته لابويه (اى في الاسلام والردة وهما يجبران فكذا هو وان اختلفت كيفية
الجبر ط (قوله) لعدم تبعية الجد) ولعدم تبعيته لابييه لان ردة ابيه كانت تبعا والتبع
لا يستتبع خصوصا واصل التبعية ثابتة على خلاف القياس لانه لم يرد حقيقة ولذا يجبر
بالجس لا بالقتل بخلاف ابيه بحر (قوله) على الظاهر (اى ظاهر الرواية وفي رواية الحسن
عنه انه يقع الجد لوجه الاول انه لو تبع الجد لكان الناس كلهم مسلمين تبعا لآدم وحواء
عليهما السلام ولم يوجد في ذريتهما كافر غير مرتد وتماه في الزيلعي والمسائل التي يخالف فيها
الجد الاب ثلاثة عشر ستأتى في الفرائض وذكر في البحر منها هنا احدى عشر ذكرها
الحشى (قوله) حكمه كحربى (فانه يسترى او توضع عليه الجزية او يقتل واما الجد فيقتل
لا محالة لانه المرتد بالاصالة او يسلم بحر عن الفتح (قوله) لانه مسلم (اى تبعا لابييه ولا يتبع امة في الرق
لعدم تحقق الملك عليها وقت ولادته بخلاف ما اذا ولدته بعد السبي ط (قوله) واذا ارتد صبي
عاقل صح) سواء كان اسلامه بنفسه او تبعا لابويه ثم ارتد قبل البلوغ فنحرم عليه امرأته ولا
يبقى وارثا فهستانى ولكن لا يقتل كامرا لان القتل عقوبة وهو ليس من اهلها في الدنيا ولكن
لوقته انسان لم يغر شيئا كامرا اذا ارتدت لا تقتل ولا يغر ما قتلها كافي الفتح عن المبسوط (قوله)
خلافا للثاني) فلا تصح عنده لانها ضرر محض وفي التارخانية عن المتقى ان الامام رجع اليه
ومثله في الفتح (قوله) ولا خلاف في تخليده في النار) فالخلاف انما هو في احكام الدنيا فقط بحر
لان العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع والعقل كما في الاصول
فهستانى (قوله) كاسلامه) فترتب عليه احكامه من عصمة النفس والمال وحل الذبح ونكاح
المسلمة والارث من المسلم فهستانى (قوله) فانه يصح اتفاقا) اى من اثنتا الثلاثة والافقد خالف
في محجة اسلامه زفر والشافعي كافي الفتح فان قيل هو غير مكلف قلنا انما يلزم اذا قلنا بوجوبه
عليه قبل البلوغ كما عن ابي منصور والمنزلة وانه يقع مسقطا للواجب لكننا انما نختار انه يصح
ليترتب عليه الاحكام الدينية والاخرية فتح (قوله) ويجبر عليه بالضرب (اى والجس كما
مرقلت والظاهر ان هذا بعد بلوغه لما مر ان الصبي ليس من اهل العقوبة ولما في كافي الحاكم ان
ارتد الغلام المراهق عن الاسلام لم يقتل فان أدرك كافرا حبس ولم يقتل (قوله) وقيل الذى
يعقل الخ) قال في الفتح بين اى صاحب الهداية ان الكلام في الصبي الذى يعقل الاسلام زاد
في المبسوط كونه بحيث ينظر وبهم ويفهم اه قلت والظاهر ان ما ذكره المصنف بيان اقوله
يعقل الاسلام ومعنى تمييزه المذكور ان يعرف ان الصدق مثلا حسن والكذب قبيح يلام فاعله
وان الفصل حلو والصبر مر ومعنى كونه بحيث ينظر ان يقول ان المسلم في الجنة والكافر
في النار واذا قيل له لا ينبغي لك ان تخالف دين ابوك يقول نعم لو كان دينهما حقا ونحو ذلك
ولا ينبغي ان ابن سبع لا يعقل ذلك غالبا ويحتمل ان يكون المراد المناظرة ولو في امر دنيوى كالمو

في ردة الصبي واسلامه
(و) الولد (الاول يجبر)
بالضرب (على الاسلام)
وان جلت به نمة لتبعيته
لابويه (الثاني) لعدم تبعية
الجد على الظاهر حكمه
كحربى (و) قيد بردهما
لانه (لومات مسلم عن امرأة
حامل فارادت و لحقت
فولدت هناك فلم يظهر عليهم)
اى على أهل تلك الدار (فانه
لا يسترى ويرث أباه) لانه
مسلم (ولو لم تكن ولدته
حتى سبست ثم ولدته في دار
الاسلام فهو مسلم) تبعا لابييه
(مرفوق) تبعا لاه (فلا يرث
أباه) لرفقه بدائع (واذا ارتد
صبي عاقل صح) خلافا
للثاني ولا خلاف في تخليده
في النار لعدم العفو عن
الكفر تلويح (كاسلامه)
فانه يصح اتفاقا (فلا يرث
ابويه الكافرين) تفريع
على الثاني (ويجبر عليه)
بالضرب تفريع على الاول
(والعاقل المميز) وهو ان
سبع فاكثر يجتبي وسر اجبة
(وقيل الذى يعقل ان
الاسلام سبب التجارة ويميز
الحديث من الغيب والحلو
من المر) قائمه الطرسوسى
في انفع الوسائل قتلا
ولم أر من قدره بالسن

اشرى شيئا ودفع الى البائع الثمن وامتنع البائع من تسليم المبيع قائلا لا اسلمه الا الى ابنيك لانك
 قاصر فيقول له لم اخذت مني الثمن فان لم تسلمني المبيع ادفع لي الثمن فهذا ونحوه يقع من ابن
 سبيح نبالا عليه محمد القولان تأمل **(قوله وقد رايت)** بفتح تاء الخطاب **(قوله وسنه سبيح)**
 وقبل ثمان وهو الصحيح واخرجه البخاري في تاريخه عن عروة وقيل عشر أخرجه الحاكم في

المستدرک وقيل خمسة عشر وهو مردود وتام ذلك مبسوط في الفتح وهو اول من اسلم من
 الصبيان الاحرار ومن الرجال الاحرار ابوبكر ومن النساء خديجة ومن الموالي زيد بن حارثة
 وتام تحقيق ذلك في الدر المنقى ونقل عبارته المحشى **(قوله حتى قال الخ)** ذكر في القاموس في
 مادة ودق قال المازني لم يصح ان عليا رضى الله تعالى عنه تكلم بشئ من الشعر غير هذين
 البيتين «تلكم قريش ثمانى لتقتانى» الخ وصوبه الزحمرى اه ومقتضاه ان نسبة ما هنا اليه
 لم تصح **(قوله ظاهر كلامهم)** نعم اتفاقا فائدة وقوعه فراضا عدم فرضية تحديد اقرار آخر بعد
 البلوغ قل في الفتح ومقتضى الدليل انه يجب عليه بعد البلوغ ثم قل لكنهم اتفقوا على ان
 لا يجب على الصبي بل يقع فرضا قبل البلوغ اما عند فخر الاسلام فلانه ثبت اصل الوجوب به
 على الصبي بالسبب وهو حدوث العالم وعقالية دلالة دون وجوب الاداء لانه مخاطب وهو
 غير مخاطب فاذا وجد بعد السبب وقع الفرض كتعجيل الزكاة واما عند شمس الاثمة لا وجوب
 اصلا لعدم حكمه وهو وجوب الاداء فاذا وجد وجد فصار كالسافر يصل الى الجمعة يسقط فرضه
 وليست الجمعة فرضا عليه لكن ذلك للترفيه عليه بعد سببها فاذا فعل ثم اه **(قوله وفي التحريم الخ)**
 هذا قول ثالث وعبرة التحرير في الفصل الرابع وعن ابى منصور الماتريدي وكثير من مشايخ
 العراق والمعتزلة اناطة وجوب الايمان به اى بمقل الصبي وعقابه بتركه ونفاذ باقى الحنفية دراية
 لقوله عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاثة عن التام حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتمل
 وعن المجنون حتى يعقل ورواية لعدم انفساح نكاح المراهقة بعدم وصف الايمان اه
 موفضا من شرحه لابن امير حاج وقال في اول الفصل الثانى وزاد ابونصور ايجابه على الصبي
 المعقل وتقولوا عن ابى حنيفة لو لم يبعث الله تعالى للناس رسولا لوجب عليهم معرفته بقولهم
 وقال البخاريون لا تعلق لحكم الله تعالى بفعل المكلف قل العنة والتلبيغ كالا شعرة وهو
 المختار وحكموا بأن المراد من رواية لا عذر لاحد فى الجهل بخالفه لما يرى من خلق السموات
 والارض وخلق نفسه بعد البعثة وحديثه فيجب حمل الوجوب في قول الامام لوجب عليهم
 معرفته على معنى ينسب وتامه في شرحه المذكور **(قوله لومات بعده)** اى بعد العقل **(قوله**

كفر بعضهم) لان معناه جميع الاشياء مباحة فيدخل فيه ما لا تحوز الماحية فيكون ميسر الحرام
 وهو كفر وهذا باطل لان معناه مسكنة المساكين أو فقر الفقراء فكأنه قال تمسكنا بمسكنة
 المساكين أو أفقرنا باليك بفقر الفقراء ولا دلالة فيه قطع على ما ذكره كذا في الجزاية ونازع في نور
 العين بأن ما ذكره من المعنى هو معناه الوضو اما العرفى الذى جرى عليه اصطلاح الملاحدة
 والتمنذرية فهو ان جميع الاشياء مباحة لك فالحق ان يكفر القائل ان كان من تلك الفئة او اراد
 ما ارادوه ولم يعلم معناه لكنه قاله تقليدا وتشبها بهم او يخشى عليه الكفر فيجدد وجوبا
 او احتياطيا ايمانه وان قاله غير عالم ولا متأمل فهو محطى يلزمه ان يستغفر وغاية الامر ان

معلـ

هل يجب على الصبي الايمان

قلت وقد رايت نقله ويؤيده

انه عليه الصلاة والسلام

عرض الاسلام على على

رضي الله تعالى عنه وسنه

سبع وكان هتخر به حتى قال

«سقتكم الى الاسلام طرا»

«غلاما بالغت او ان حلمي»

«وسقتكم الى الاسلام قهرا»

«بصاره هتتى وسنان عزمى»

ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ

ظاهر كلامهم نعم اتفاقا

وفي التحرير المختار عند

الماتريدي انه مخاطب باداء

الايمان كالبالغ حتى لو مات

بعده بلا ايمان خلد في النار

نهر وفي شرح الوهبانية

«بدرويش درويشان كسر

بعضهم» وصحح ان لا كسر

وهو المحرز

معلـ

في معنى درويش درويشان

لا يرخص في التكلم بامثال هذه المقالة اه ملخصا (قوله قيل بكفره) لعل وجهه انه طلب شيئا لله تعالى والله تعالى غنى عن كل شيء والكل مفتقر ومحتاج اليه وينبغي ان يرجح عدم التكفير فانه يمكن ان يقول أردت اطاب شيئا اكر اما لله تعالى اه شرح الوهبانية قلت فيذنب اويجب التباعد عن هذه العبارة وقدم ان مافيه خلاف يؤمر بالتوبة والاستغفار وتحديد الكاح لكن هذا ان كان لا يدري مايقول اما ان قصد المعنى الصحيح فالظاهر انه لا بأس به (قوله ليس بكفر) فان الحضور بمعنى العلم شائع ما يكون من نحوى ثلاثة الالهو راجعهم والنظر بمعنى الرؤية لم يعلم بأن الله يرى فالعنى يانالم يامن يرى بزازية (قوله ومن يستحل الرقص قالوا بكفره) المراد به التمايل والحفص والرفع بحركات موزونة كما يفعله بعض من يتسب الى التصوف وقد نقل في البرازية عن القرطبي اجماع الائمة على حرمة هذا الغناء وضرب القضيب والرقص قال ورأيت فتوى شيخ الاسلام جلال الملة والدين الكرماني ان مستحل هذا الرقص كافر ونمائه في شرح الوهبانية ونقل في نورالعين عن التهيد انه فاسق لا كافر ثم قال التحقيق القاطع للتراع في امر الرقص والسماع يستدعي تفصيلا ذكره في عوارف المعارف واحياء العلوم وخلصته ماأجاب به العلامة التحرير ابن كمال باشا بقوله مافي التواجد ان حقت من حرج * ولا التمايل ان أخلصت من بأس
فعمت تسمى على رجل وحق لمن * دعاه مولاه ان يسعى على الرأس
الرخصة فيما ذكر من الاوضاع * عند الذكر والسماع * للعارفين الصارفين أوقاتهم الى احسن
الاعمال * السالكين المالكين لضبط أنفسهم عن قبائح الاحوال * فهم لا يستمعون الا من الاله
* ولا يشاقون الا له * ان ذكره ناحوا * وان وجدوه صاحوا * وان شهدوه استراحوا *
وان سرحوا في حضرة قربه ساحوا * اذا غلب عليهم الوجد بقلباته * وشربوا من موارد
أراداته * فهم من طرقة طوارق الهية فخر وذاب * ومنهم من برقت له بوارق اللطف
فتحرك وطاب * ومنهم من طلع عليه الحب من مطلع القرب فسكروا غاب * هذا ما عنى الى
في الجواب * والله تعالى أعلم بالصواب

ومن يك وجده وجدا صحيحا * فلم يحتج الى قول المغنى

له من ذاته طرب قديم * وسكر دائم من غير دن اه

(قوله ومن لولى الخ) من مبتدأ وقال صلته وجهول خبره ولولى متعلق بجوز وطفى مبتدأ خبره بجوز واصل التركيب ومن قال طى مسافة يجوز لولى جهول وهذا قول الزعفراني والقائل بكفره هو ابن مقاتل ومحمد بن يوسف ط (قوله واثباتها الخ) قال في البرازية وقد ذكر علماؤنا ان ماهو من المعجزات الكبار كاحياء الموتى وقلب العصاحية واشقاق القمر واشباع الجمع من الطعام وخروج الماء من بين الاصابع لا يمكن اجراؤه كرامة لولى وطفى المسافة منه لقوله عليه الصلاة والسلام زويت لى الارض فلو جاز لغيره لم يبق فائدة للتخصيص لكن فى كلام القاضي ابى زيد ما يدل على انه ليس بكفر اه قات يدل له ما قالوا فيمن كان بالشرق وتزوج امرأة بالمغرب فأنت بولد يلحقه فتأمل وفي التارخانية ان هذه المسئلة تؤيد الجواز وقد دل العلامة التفتازانى بعد ان حكى عن اكثر المعتزلة المنع من اثبات الكرامات للاولياء وأن

مطلب

فى مستحل الرقص

كذا قول شى لله قيل
بكفره * وياحضر يا ناظر
ليس بكفر * ومن يستحل
الرقص قالوا بكفره *
ولاسيا بالدف يلهو ويصر *
ومن لولى قال طى مسافة *
يجوز جهول ثم بعض
يكفر * واثباتها فى كل
ما كان خارقا * عن النسفى
التجيم روى وينصر *

مطلب

فى كرامات الاولياء

الاستاذ ابا اسحق بن ابي الى قريب من مذهبهم وحكي ما قدمناه وان امام الحرمين قال المرضى عندما تجوز جملة خوارق العادات في معرض الكرامات ثم قال نعم قد يرد في بعض المعجزات نص قاطع على ان احدا لا يأتي بمثله اصلا كالقرآن ثم ذكر بقية الاقوال ثم قال والانصاف ما ذكره الامام النسفي حين سئل عما يحكي ان الكعبة كانت تزور واحدا من الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة قلت النسفي هذا هو الامام نجم الدين عمر مفتي الانس والجن رأس الاولياء في عصره اهـ من شرح الوهبانية وتامه فيه والله سبحانه اعلم

باب البغاة

آخره لقلة وجوده وليان حكم من يقتل من المسلمين بعدم يقتل من الكفار بحرقلت ولم يترجم له بكتاب اشارة الى دخوله تحت كتاب الجهاد لان القتال معهم في سبيل الله تعالى ولذا كان المقتول مناشيدا كاشيا في اذلا يختص الجهاد بقتال الكفار وبه اندفع ما في النهر قال في الفتح والبغاة جمع باغ وهذا الوزن مطرد في كل اسم قاعل معتل اللام كغزاة ورماة وقضاة اهـ وانما جمعه لانه قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج فاستأنى (قوله النبي لغة الطلب الخ) عبارة الفتح البني في اللغة الطلب بغيت كذا اي طلبته قال تعالى حكاية ذلك ما كنا نبني ثم اشهر في العرف في طلب مال يحل من الجور والظلم والباغي في عرف الفقهاء الخارج على امام الحق اهـ لكن في المصباح بغيت بغية طلبته وبني على الناس بغيا ظلم واعتدى فهو باغ والجمع بغاة وبني سعى في الفساد اهـ وفي القاموس الباغية لانهاعدلت عن القصد واصله من بني الجرح اذا ترمى الى الفساد اهـ وفي القاموس الباغي الطالب وفة باغية خارجة عن طاعة الامام العادل اهـ قال في البحر فقوله في فتح التقدير الباغي في عرف الفقهاء الخارج عن امام الحق تساهل لما علمت انه في اللغة ايضا اهـ قلت قد اشهر ان صاحب القاموس يذكر المعاني العرفية مع المعاني اللغوية وذلك مما عيب به عليه فلا يدل ذكره لذلك انه معنى لغوي ويؤيده ان اهل اللغة لا يعرفون معنى الامام الحق الذي جاء في الشرع بعد اللغة نعم قد يعترض على الفتح بأن كلامه يقتضي اختصاص البني بمعنى الطلب وان استعماله في الجور والظلم معنى عرفي فقط وقد سمعت انه اعوى ايضا وقد يجاب بأن مراده بقوله ثم اشهر في العرف الخ العرف اللغوي وان الاصل ومدار اللفظ على معنى الطلب لكن يتايف قول المصباح واصله من بني الجرح الخ فتأمل (قوله وشرعاهم الخارجون) عطفته على ما قبله يقتضي ان يكون التقدير والبني شرعاهم الخارجون وهو فاسد كما افاده ح فكان المناسب ان يقول قال بغاة عرفا الطالبون لما لا يحل من جور وظلم وشرعا الخ افاده ط ويمكن ان يكون على تقدير مبتدأ اي والبغاة شرعا الخ (قوله على الامام الحق) الظاهر ان المراد به ما بين المتعاليب لانه بعد استقرار سلطته ونفوذ قهره لا يجوز الخروج عليه كاحصر جوابه ثم رأيت في الدر المنقذ قال ان هذا في زمانهم واما في زماننا فالحكم للغلبة لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدرى العادل من الباغي كما في العمادية اهـ وقوله بغير حق اي في نفس الامر والا فالشرط اعتقادهم انهم على حق بتأويل والافهم لصوص وآتي تمام بيانه (قوله وتامه في جامع

باب البغاة

النبي لغة الطلب ومنه ذلك ما كنا نبني وعرفا طلب ما لا يحل من جور وظلم فتح وشرعا (هم الخارجون على الامام الحق بغير حق) فلو بحق فليسوا ببغاة وتامه في جامع

قوله عن الامام الحق الذي في عبارة الفتح على امام الحق كما نقله هو قبل ذلك بأسطر والخطب سهل اهـ

مصححه

(الفصولين) حيث قال في اول الفصل الاول بيانه ان المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا
أمينين به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فان فعلوا ذلك اظلم نظامهم به فقيم يسوا من اهل البني
وعليه ان يترك الظلم ويتصقفهم ولا ينبغي للناس ان يعينوا الامام عليهم لان فيه اعانة على
الظلم والان يعينوا تلك الطائفة على الامام ايضا لان فيه اعانة على خروجهم على الامام وان
لم يكن ذلك اظلم نظامهم ولكن لدعوى الحق والولاية فقالوا الحق معنا فهم اهل البني فملى كل
من بقى على القتال ان ينصروا امام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم مامونون على لسان
صاحب الشرع قال عليه الصلاة والسلام الفتنة ثأمة امن الله من يضلها فان كانوا يتكلموا
بالخروج لكن لم يعزموا على الخروج بعد فليس للامام ان يتعرض لهم لان العزم على الخيانة
لم يوجد بعد كذا ذكر في واقعات اللامنى وذكر القلاننى في تهذيبه قال بعض الشايخ لولا
على رضى الله عنه ما درينا القتال مع اهل القبلة وكان على ومن تبعه من اهل العدل وخصمه
من اهل البني وفي زماننا الحكم للعبة ولا تدري العادلة والباغية كلهم يطلبون الدنيا ا ط
لكن قوله ولا ان يعينوا تلك الطائفة على الامام فيه كلام سيأتى (قوله قطاع طريق) وهم
قيمان احدها الخارجون بلا تأويل بمنعة وبلا منعة يأخذون اموال المسلمين ويقتلونهم
ويخيفون الطريق والثاني قوم كذلك الا انهم لا منعة لهم لكن تأويل كذا في الفتح لكنه
عدا الاقسام اربعة وحمل هذا التالى قما منها مستقلا ملحقا بالقطاع من جهة الحكم وفى
النهر هنا تحريف فتنهله (قوله وبغاة) هم كل في الفتح قوم مسلمون خرجوا على امام العدل
ولم يستيحيوا ما استباحه الخوارج من دماء المسلمين وسب ذرارهم اه والمراد خرجوا بتأويل
والا فهم قطاع كما علمت وفى الاختيار اهل البني كل فئة لهم منعة تملكون ويجمعون ويقتلون
اهل العدل بتأويل يقولون الحق معنا ويدعون الولاية اه (قوله وخوارج وهم قوم الحق)
الظاهر ان المراد تعريف الخوارج الذين خرجوا على رضى الله تعالى عنه لان مناط الفرق
بينهم وبين البغاة هو استباحتهم دماء المسلمين وذرارهم بسبب الكفر اذ لا تسب الذرارى
ابتداء بدون كفر لكن الظاهر من كلام الاختيار وغيره ان البغاة اعم فمراد بالبغاة ما يشمل
الفرقتين ولذا فسر في البدائع البغاة بالخوارج لبيان انهم منهم وان كان البغاة اعم وهذا من
حيث الاصطلاح والا فالبنى والخروج متحققان في كل من الفرقتين على السوية ولذا قال
على رضى الله تعالى عنه فى الخوارج اخواننا بغوا علينا (قوله لهم منعة) بفتح التو انى عزة
في قومهم فلا يقدر عليهم من يردهم مصباح (قوله بتأويل) اى بدليل يؤولونه على خلاف
ظاهره كما وقع للخوارج الذين خرجوا من عسكر على عليه بزعمهم انه كفر هو ومن معه من
الصحابه حيث حكم جماعة فى امر الحرب الواقع بينه وبين معاوية وقالوا ان الحكم الله
ومذهبهم ان مرتكب الكبيرة كافر وان التحكيم كبيرة شبه قامت لهم استدلوها مذكورة
مع ردها فى كتب العقائد (قوله ويكفرون اصحاب نبينا صلى الله عليه وسلم) علمت ان
هذا غير شرط فى مسمى الخوارج بل هو بيان من خرجوا على سيدنا على رضى الله تعالى عنه
والا فيكنى فيهم اعتقادهم كفر من خرجوا عليه كما وقع فى زماننا فى اتباع عبد الوهاب الذين
خرجوا من نجد وتلبوا على الحرمين وكانوا يتحلون مذهب الحنابلة لكنهم اعتقدوا انهم

مطلب

فى اتباع عبد الوهاب
الخوارج فى زماننا

مطلب

في عدم التكدير الجوارح
واهل البدع

مطلب

لا عبرة بغير الفقهاء
المجتهدين

كما حققه في الفتح وأما ما
نكفروهم لكونه عن أوائل
وإن كان باطلا بخلاف
المستحل بلا أوائل كما مر
في باب الإمامة (و لا ما
يصير اماما) و مر (بالبيعة
من الأشراف والاسين
وبأن يستحكمه في رعيته
خوفه من قهره وجبروته
فإن باع الناس) الإمام
(ولم ينفذ حكمه فيهم
لعجزه) عن قهرهم
(لا يصير اماما فإذا صار
اماما جاز لا ينزل ان)
كان (له قهر وغلبة) لعوده
بالتقهر فلا يفيد (والا
ينزل به) لا مفيد خاتمه
وتنائه في كتب الكلام

٢ مطلب

الامام يصير اماما بالبيعة
او بالاستحلاف ممن قبله

٣ مطلب

فيما يستحق به الخليفة العزل

هو مسامون وإن من خالف عطفهم مشركون واستباحوا بدعت قتل اهل السنة وقتل
عامة اهلهم حتى كسب الله تعالى شهكهم بخرب بلادهم وطفروهم عما كرم المسامون عام ثلاث
وباريس ومائتين والرب (قوله) حققه في الفتح حيث قل حكم الجوارح عند جمهور الفقهاء
والمجتهدين حكم العامة وذهب بعض المجتهدين الى كفرهم قبل ابن المنذر ولا غير احد وافق اهل
الحدوث على تكفيرهم وهذا يقتضي نقل اجماع الفقهاء وقد ذكر في الحيز ان بعض الفقهاء
لا يكفر احدا من اهل البدع وعضه يكفر من خالف منهم ببدعته دينا قسليا ونسبه الى
اكثر اهل السنة والنقل الاول ثبت و يقع في كلام اهل مذهب تكفير كثير لكن ليس من كلام
الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين ماذ كرنا
وابن المنذر اعرف بنقل مذاهب المجتهدين اه لكن صرح في كتابه المسيرة بالاتفاق على
تكفير المخالف فيما كان من اصول الدين وضروياته كما تقول بقدم العالم ونفي حشر الاجساد
ونفي العلم بالخرائات وان الخراف في غيره كفي مبادئ الصفات ونفي عموم الارادة والقول
بخلق الخمر ان الله وكذا قول في شرح مية المصلي ان ساب الشيخين ومنكر خلافتهم من ساه
على شبهة لا يكفر بخلاف من ادعى ان عليا اله وان جبريل غلط لان ذلك ليس عن شبهة
واستخراج وسع في الاجتهاد بل عن هوى اه وتنائه فيه قلت وكذا يكفر قاذف عائشة
ومكر حجة أبيها لان ذلك مكذب صريح الخمر ان كمر في الباب السابق (قوله) بخلاف
المستحل بلا أوائل (اي من يستحل دماء المسلمين واموالهم ونحو ذلك مما كان قطعي التحريم
ولم يذهب على دليل ككتاب الجوارح كما مر لانه اذا بناء على أوائل دليل من كتاب اوسنة كان في
رأيه اتباع الشرع لامعارضته ومنايذته بخلاف غيره (قوله) والامام (اي الامام الحق الذي
ذكره الاول ولم يذكر شروطه استغناء بتقدمه في باب الامامة من كتاب الصلاة وقدمنا الكلام
عليها هناك فرجعها (قوله) يصير اماما بالبيعة (وكذا باستحلاف امام قبله وكذا بالتغلب
والقهر كما في شرح انقاصد قل في المسيرة وثبت عقد الامامة اماما باستحلاف الخليفة اليه كما
فعل أبو بكر رضي الله تعالى عنه واما بيعة جماعة من العلماء او من اهل الرأي والتدبير وعند
الاشعري يكفي الواحد من العلماء المشهورين من اولى الرأي بشرط كونه بمشهد شهود لدفع
الانكار ان وقع بشرط المعتزلة خمسة وذكر بعض الحنفية اشراط جماعة دون عدد مخصوص
اه ثم قال لو تعذر وجود العلم والمداينة فيمن تصدى للامامة وكان صرفه عنها اشارة فتنة
لا يلقى حكما بانقاد امامته كي لا تكون كمن ياتي قصرا ويهدم مصرا واذا قلب آخر على
التغلب وقدم مكانه اهل الاول وصار الثاني اماما وتجب طاعة الامام عادلا كان او جائرا اذا
ما خالف الشرع فقد علم انه يصير اماما بثلاثة امور لكن الثالث في الامام التغلب وإن لم
تكن فيه شروط الامامة وقد يكون بالتغلب مع البيعة وهو الواقع في سلاطين الزمان نصرهم
الرحمن (قوله) ان ينفذ حكمه (اي بشرط مع وجود البيعة فإذا حكمه وكذا هو شرط أيضا
مع الاستحلاف فيما يظهر بل يصير اماما بالتغلب ونفاذ الحكم والقهر بدون مباينة أو استخلاف
كما عرفت (قوله) لا يفيد عزله (قوله) لا يضر به (اي ان لم يكن له قهر ومنعة
ينزل به) اي باخاره قل في شرح انقاصد نخل عقد الامامة بما ينزول به مقصود الامامة

كالردة والجنون المطبق وصيرورته امير الابرجي خلاصه وكذا بالمرض الذي يسيه معلوم وبالعصم
والصمم والحرس وكذا بخلع نفسه لعجزه عن القيام بمصالح المسلمين وان لم يكن لها بل
اشعره من نفسه وعليه يحمل خلع الحسن نفسه واما خلع نفسه بالاسبب ففيه خلاف وكذا في
الغزاه بالفسق والاكثر على انه لا يغزل وهو اخف من مذهب اشافعي وابي حنيفة رحمه الله
تعالى وعن محمد وايتان ويستحق الغزل بالانفاق اه وفي المسيرة واذا قد علمه لانم حار وقسق
لا يغزل ولكن يستحق الغزل ان يستلزم قلة اه وفي المواقف وشرحه ان الامة خلع الامام
وعزله بسبب يوجه مثل ان يوجد منه ما يوجب اختلال احوال المسلمين وانكسار اموالهم
كما كان لهم نصبه واقامته وانتظامها واعلاؤها وان ادى خلعه الى قلة احتمال اذى المضرتين اه
(قوله) فاذا خرج جماعة مسلمون قيد بذلك لان اهل الذمة اذا غلبوا على بلدة صاروا اهل
حرب كما مر ولو قاتلوا مع اهل النبي لم يكن ذلك نقضا لعهد منهم وهذا لا يرد على المصنف لانهم
اتباع للبيعة المسلمين نهى اهل حكمهم بطريق التبعية **(قوله)** عن طاعة (اي طاعة الامام
وقيده في الفتح بأن يكون الناس به في امان والعراق آمنة اه ومثله ما ذكره عن الدرر ووجهه
انه اذا لم يكن كذلك يكون عاجزا او جارا ظاهرا يجوز الخروج عليه وعزله ان يلزم منه قلة كعامة
آغا **(قوله)** وغلبوا على البلد (الظاهر ان ذكر البلد بيان للواقع غالبا لان انداز على تجمعهم
وتسكهم وهو لا يكون الا في محل يظهر فيه قهرهم والغالب كونه بلدة فلو تجمعوا في قرية
فالحكم كذلك تأمل **(قوله)** اي الى طاعة) اشار الى انه على تقدير مضاف **(قوله)** كشف شبهتهم
استجابا) اي بأن يسلّمهم عن سبب خروجهم فان كان اعظم منه ازاله وان لم يدعوى ان الحق معهم
والولاية لهم فهم بغاة فلو تلبسوا بدعوى جاز لانهم علموا ما يقامون عليه كشر بدين واهل الحرب
بعد بلوغ الدعوة بجر **(قوله)** فن تحيروا مجتمعين) اي مالوا الى جهة مجتمعين فيها الى جماعة
وهذا في معنى قوله وغلبوا على بلد فكأن احداهما يعني عن الآخر على مقتضى **(قوله)** حلّ له قتالهم
بدأ هذا اختيار لما نقله خواهر زاده عن احتجاجنا ان يبدؤهم قبل ان يبدؤا لانه لو انتظر حثيفة
قتالهم ربما لا يمكنه الدفع فيدار على الدليل ضرورة دفع شرهم ونقل القدوري انه لا يبدؤهم
حتى يبدو ظاهرا كلامهم ان المذهب الاول بحر ولو ادفع شرهم بأهون من القتل وجب
بفدر ما يدفع به شرهم بربح **(قوله)** افترض عليه اجابته) والاصل فيه قوله تعالى واولى الامر
منكم وقال صلى الله عليه وسلم اسمعوا واطيعوا ولو امر عليكم عبد حبشي اجدع وروى محمد
وعن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال عليكم بالسمع والطاعة لكل من امرم عليكم ما لم
يأمركم بغير ما امركم بالسمع والطاعة ثم اذا امر العسكر بأمر فهو على اوجه ان علموا انه
نفع بيقين اطاعوه وان علموا خلافه بان كان لهم قوة وللعُدو مدد بالحقهم لا يطيعونه وان
شكوا لزوم طاعتهم وتماه في الذخيرة **(قوله)** والازم بيته) اي ان لم يكن قدورا وعليه يشمل
ما روى عن جماعة من الصحابة انهم قعدوا في الفتنة وربما كان بعضهم في تردد من حل القتال
والمرى عن ابي حنيفة من قوله الفتنة اذا وقعت بين المسلمين فالواجب على كل مسلم ان يغزى
الفتنة ويقعد في بيته محمول على ما اذا لم يكن لهم امام وماروى اذا اتفق المسلمان بسيفيهما
فالقائل والمقتول في نار محمول على اقتتالهما حمية وعصبية كاستنق بين اهل قريتين ومحلين او لاجل

(فذا خرج جماعة مسلمون)
عن طاعته) او طاعة نائبه
الذي الناس به في امان درر
(وغلبوا على بلد دعاهم
اليه) اي الى طاعته (وكشف
شبهتهم) استجابا (فان
تحيروا مجتمعين حل لنا
قتالهم بدأ حتى نفرق
جمعهم) اذا الحكم يدار
على دليله وهو الاجتماع
والامتناع (ومن دعاه الامام
الى ذلك) اي قتاله (افترض
عليه اجابته) لان طاعة
الامام فيما ليس بمعبية فرض
وكيف فيها طاعة بدائع
(نوقدا) والازم بيته درر
مطلب
في وجوب طاعة الامام

وفي أمية و يغو لأجل طم ساعدن ولا يمتنع عنه لا ينبغي لكس معوية الساطن ولا معوية تهـ (ولو ضبو الموادة أجيووا)
 البـ (ان خير المسلمين) كفى اهل الحرب (والالا) يجربوا اخر ٣٠٠ ٣٠٠ ٣٠٠ (ولا يؤخذ منهم شئ) فلو أخذنا منهم رهونا

وأخذوا رهونا هو مئ عذروا
 بنا وقتلوا رهونا لا نقتل
 رهونهم ولكنهم يحبسون
 الى ان يهلك اهل البقي او
 يتوبوا وكذلك اهل الشربة
 اذا فعلوا برهونا ذلت لا
 تفعل برهونهم (و) لكن
 (يجبرون على الاسلام او
 يصبروا ذمة) له (ولو لهم
 فة اجهز على جريحتهم)
 اى اتم قتله (واسمع مولاهم
 والالا) لعده الخوف (والامام
 بالخبر في اسيرهم ان شاء قتله
 وان شاء حبسه) حتى يتوب
 اهل المعق فان تابوا حبسه
 ايضا حتى يحدث توبة سراج
 (وقتلهم بالتحقيق والاغراق
 وغير ذلك كاهل الحرب
 وما لا يجوز قتله من اهل
 الحرب) كنساء وشيوخ
 (لا يجوز قتله منهم) ما يقتلوا
 ولا يقتل عادل محرره مباشرة
 ما لم يرد قتله (ولم تنسب لهم ذرية
 وتحبس اموالهم اى ظهور
 توبتهم) فترد عليهم وبيع
 الكراع اولى لانه انفع
 فتح ويقاس على العبيد
 (وتقتال بسلحهم
 وخيلهم عند الحاجة ولا
 ينفع غيرهما من اموالهم
 مطلقا) ولو عند الحاجة

سراج (ولو قول الباغي ثبت والى السلاح) من يده (كف عنه ولو قتل كف عن لا تقرب امرى لعل انوب (لا يجيب)
 والى السلاح كف عنه ولو قول انا على ذلك ومع السلاح لا) لان وجود السلاح معه قرينة بقاء بغيه ففى القاء كف عنه والا
 لا فتح (ولو قتل باغ مثله فظهر عليهم فلاشئ فيه) لكونه مباح له فتح

لا يجب عليه شيء ولأن الفصاص لا يستوفى إلا بالولاية وهي المنفعة والولاية لامانا عليهم فلم
يجب شيء وصار كالقتل في دار الحرب وعند الأئمة الثلاثة يقتل به فتح **(قوله فلائمه أيضا)** أخذه
في النهر من ظاهر كلام الفتح ومثله في البحر فتأمله **(قوله وقتلانا شهداء)** أي فيقتلهم ما يصنع
بالشهداء كافي **(قوله بل يكفون)** أي بعد أن يغسلوا كما في البحر - **(قوله لانها مائة)** أي
لان هذه الهيئة أو أنه لتأنيت الحرب أي والمائة منهي عنها **(قوله وجوزة بعض المتأخرين)**
لمنع كونه مائة قال في البحر ومنعه في المحيط ورؤس البغاة وجوزة في رؤس أهل الحرب **(قوله)**
أن لم يجر الخ أي بأن أخرجهم أمام العدل قبل تقرر حكمهم لانه حينئذ لم تنقطع ولاية الأمام
فوجب القود فتح **(قوله وان جرى لا)** أي لا يقتل به ولكن يستحق عذاب الآخرة فتح
(قوله مطائنا) يفسره ما بعده قال في البحر إذا قتل عادل باغيا فإنه يرثه ولا تفصيل فيه لانه قتله
بحق فلا يمنع الإرث واصله أن العادل إذا أئلف نفس الباغي أو ماله لا يضمن ولا يأثم لانه مأثور
بقائلهم دفعا لشركهم كذا في الهداية ونحوه وفي البدائع وفي المحيط العادل لو أئلف مال الباغي
يضمن لانه معصوم في حقا ووفق الزباني يحمل الأول على أن لا يفي حال القتال بسبب القتال
إذا لم يمكنه أن يقتلهم إلا بأئلاف شيء من أموالهم كالخيل وأما في غير هذه الحالة فلا معنى لمنع
الضمان لعصمة أموالهم اه ملخصا قلت ويظهر لي التوفيق بوجه آخر وهو حمل الضمان
على ما قبل تحيزهم وخروجهم أو بعد كسرهم وتفرق جمعهم أما إذا تحيزوا لقتلنا مجتمعين فإنهم
غير معصومين بدليل حل قتالناهم وبدل عليه تعاليل الهداية بالأمر بقتالهم إلا لا يؤسر بقتالهم
إلا في هذه الحالة فلو أئلف العادل منهم شيئا في هذه الحالة لا يضمنه لسقوط العصمة بخلاف
غيرها فإنه يضمن لانه حينئذ معصوم في حقا ولم أر من ذكر هذا التوفيق والله تعالى الموفق
(قوله وبالعكس) أي إذا قتل باغ عادلا **(قوله وقت قتله)** متعلق بقوله أنا على باطل فكان
عليه أن يذكره عقبه إذا يلزم قوله ذلك وقت قتله بل اللازم اعتقاده ذلك وقته لكن قد
يأتى لفظ قال بمعنى اعتقدت أملى وعبارة البحر وإن قال قتله وأنا أعلم أني على باطل لم يرته **(قوله)**
افتاتا أي من ابن يوسف وصاحبه **(قوله لعدم الشبهة)** وهي التأويل باعتقاد كونه على حق
(قوله وورثه) أي خلافا لابن يوسف لانه أئلف بتأويل فاسد والفاصد منه ما يحق بالصحيح
إذا ضمنت إليه المنفعة في حق الدفع كافي لمنعة أهل الحرب وتأويلهم والحاصل أن نفى الضمان
منوط بالمنفعة مع التأويل فلو تجردت المنفعة عن التأويل كنقوم تغلبوا على بلدة وقتلوا واستهلكوا
الأموال بلا تأويل ثم ظهر عليهم أخذوا بجميع ذلك ولو انفرد التأويل عن المنفعة بأن انفرد
واحد واثنان وقتلوا وأخذوا عن تأويل ضمنوا إذا تابوا وقدر عليهم وتامه في الفتح
والزباني وفي الاختيار وما أصاب كل واحد من الفريقين من الآخر من دم أو جراحة أو
استهلاك مال فهو موضوع لأدية فيه ولا ضمان ولا قصاص وما كان قائما في يد كل واحد من
الفريقين للآخر فهو لصاحبه قال محمد رحمه الله تعالى إذا تابوا أقتلهم إن غرموا ولا أجبرهم
على ذلك لانهم ألتفوه بغير حق فسقوط المطالبة لا يسقط الضمان فيما بينه وبين الله تعالى وقال
أصحابنا ما فعلوه قبل التحيز والخروج وبعد تفرق جمعهم يؤخذون به لانهم من أهل دارنا
ولامنة لهم كغيرهم من المسلمين أما ما فعلوه بعد التحيز لأضبان فيه لما بينا اه قلت فيحصل

فلائم أيضا وقتلانا شهداء
ولا يصلى على بغاة بل
يكفون ويدفون بدائع
(ويكره نقل رؤسهم إلى
الآفاق) وكذلك رؤس
أهل الحرب لانها مائة
وجوزة بعض المتأخرين
لوفيه كسر شوكتهم أو
فراغ قلبنا فتح ومر في
الجهاد (ولو غلبوا على
مصر فقتل مصرى مثله
عمدا فظهر على المصر
قتل به أن لم يجر على أهله)
في المصر (احكامهم) وإن
جرى لا لاقتطاع ولاية
الامام عنهم (وإن قتل
عادل باغيا ورثه) مطلقا
(وبالعكس إذا قتل الباغي
وقت قتله (أنا على باطل لا)
يرثه افتاق لعدم الشبهة
(وإن قال أنا على حق)
في الخروج على الامام
وأصر على دعواه (ورثه)
أما لو رجع

من ذلك كله أن أهل البني إذا كانوا كثيرين ذوى منعة وتحيزوا لقتالنا متقدين حله بتأويل سقط عنهم ضمان ما ألتفوا من دم أو مال دون ما كان قائما ويضمنون كل ذلك إذا كانوا قليلين لامنعة لهم أو قبل تحيزهم أو بعد تفرق جمعهم وتقدم أن ما ألتفه أهل العدل لا يضمنونه وقيل يضمنونه وقدما التوفيق **(قوله)** تبطل ديانته أى تأويله الذى كان يتدين به واسقطنا ضمانه بسببه فإذا رجع ظهران له لتأويله فلا يرث ويضمن ما ألتف وفي عامة النسخ ديانة بدون ضمير وهو تحريف والموافق لما فى ابن كمال عن غاية البيان هو الأول **(قوله)** عمدا ليس فى كلام الفتح ولكن حمله عليه فى التهرلانه المراد بدليل التعليل ثم قال فى التهرلانه وينبى أن لا يرث منه وهذه ترد على إطلاق المصنف **(قوله)** كافى المستأمن أى كالمو قتل المسلم مستأنا فى دارنا

فتح (قوله) لبقاء شبهة الإباحة علة لعدم وجوب القصاص المفهوم من وجوب الدية أرح **(قوله)** تحريما بحث لصاحب البحر حيث قال وظاهر كلامهم أن الكراهة تحريمة لتعليلهم بالإعانة على المعصية **(قوله)** من أهل الفتنة شمل البغاة وقطاع الطريق واللصوص بحر **(قوله)** أن علم أى أن علم البائع أن المشتري منهم **(قوله)** لأنه إعانة على المعصية لأنه يقتل بعينه بخلاف ما لا يقتل به إلا بضعة تحدث فيه كالحديد ونظيره كراهة بيع المازف لأن المعصية تقام بها عينها ولا يكره بيع الحشب المتخذة هى منه وعلى هذا بيع الخمر لا يصح ويصح بيع الغنم والفرق فى ذلك كله ما ذكرنا فتح ومثله فى البحر عن البدائع وكذا فى الزيلعى لكنه قال بعده وكذا لا يكره بيع الجارية المغنية والكبش التطوح والديك القتال والحمامة والطيارة لأنه ليس عينها منكرا وأما المنكر فى استعمالها المحظور أه قلت لكن هذه الأشياء تقام المعصية بعينها لكن ليست هى المقصود الاصلى منها فان عين الجارية للخدمة مثلا والغناء عارض فلم تكن عين المنكر بخلاف السلاح فان المقصود الاصلى منه هو المحاربة به فكان عينه منكرا اذا بيع لاهل الفتنة فصار المراد بما تقام المعصية به ما كان عينه منكرا بلا عمل صنعة فيه فخرج نحو الجارية المغنية لأنها ليست عين المنكر ونحو الحديد والعصير لأنه وإن كان يعمل منه عين المنكر لكنه بصنعة تحدث فلم يكن عينه وبهذا ظهر أن بيع الامرد ممن يلو ط به مثل الجارية المغنية فليس مما تقوم المعصية بعينه خلافا لما ذكره المصنف والشارح فى باب الحظر والإباحة وبأنى تمامه قريبا **(قوله)** يكره لاهل الحرب مقتضى ما نقلناه عن الفتح عدم الكراهة الا ان يقال المتنى كراهة التحريم والتثبت كراهة التنزيه لأن الحديد وإن لم تقم المعصية بعينه لكن اذا كان بيعه ممن يعمل به سلاحا كان فيه نوع إعانة تأمل **(قوله)** نهر عبارته وعرف بهذا أنه لا يكره بيع ما لم تقم المعصية به كبيع الجارية المغنية والكبش التطوح والحمامة والطيارة والعصير والحشب الذى يتخذ منه المازف وما فى بيع الحائنة من أنه يكره بيع الامرد من فاسق يعلم أنه يعصى به مشكل والذي جزم به فى الحظر والإباحة أنه لا يكره بيع جارية ممن يأبئها فى دبرها أو بيع الغلام من لوطى وهو الموافق لما مر وعندى أن ما فى الحائنة محمول على كراهة التنزيه والمتنى هو كراهة التحريم وعلى هذا فيكره فى الكل تنزيها وهو الذى إليه تطمئن النفس لأنه تسبب فى الإعانة ولم أر من تعرض لهذا والله تعالى الموفق أه **(قوله)** ينفذ بالتشديد مبنا للمجهول **(قوله)** لو عادلا أى لو كان حكم قاضيه عادلا أى

مطلب

فى كراهة بيع ما تقوم المعصية بعينه

تبطل ديانته فلا يرث ابن كمال وفى الفتح لو دخل باغ بأمان فقتله عادل عمد الزمه الدية كافى المستأمن لبقاء شبهة الإباحة (ويكره) تحريما (بيع السلاح من أهل الفتنة ان علم) لأنه إعانة على المعصية (وبيع ما يتخذ منه كالحديد) ونحوه يكره لاهل الحرب (لا) لاهل البنى لدم تفرغهم لعمله سلاحا تقرب زوالهم بخلاف أهل الحرب زيلعى قلت وافاد كلامهم أن ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريما والافتقار إليها نهر وفى الفتح ينفذ حكم قاضيه لو عادلا والالا

مذهب اهل العدل قال في الفتح واذ اولى البغاة قاضيا على مكان غلبوا عليه فقتلوا ماشاء ثم ظهر اهل العدل فرفضت اقصيته الى قاضي العدل نفذ منها ما هو عدل وكذا ما قضى رأى بعض المجتهدين لان قضاء القاضي في المجتهدات نافذ وان كان مخالفا لرأى قاضي العدل اه (قول له ولو كتب قاضيهم الخ) محله اذا كان من اهل العدل والا يقبل كتابه لفسقه كافي الفتح وافاد صحة تولية البغاة القضاء كإسباني في باب والله سبحانه اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب اللقيط

اي كتاب لقط اللقيط قيساني والاولى قول الحموي كتاب في بيان احكام اللقيط لان الكتاب معقول وليان ما هو اعم من لقطه ككتفته وجانيه وارنه وغير ذلك ط (قول له عقبه مع اللقطة بالجهد) تسع في هذا التعبير صاحب النهر وفيه قلب وصوابه عقب الجهاد به مع اللقطة ط قلت لكن في المصباح كل شيء جاء بعد شيء فقد عاقبه وعقبه تعقبيا ثم قال وعقب زيدا عقيب باب قتل وعقوبا جئت بعده ثم قال والسلام يعقب التشهد اي يتلوه فهو عقيب له اه فعلى هذا اذا قلت اعقب زيدا عمرا كان معناه جعلت زيدا تاليا للعمرو لان زيدا فاعل في الاصل كافي البست زيدا جبة وكذا قول اعقب السلام التشهد اي اتيت بالسلام بعد التشهد ومثله اعقب السلام بالتشهد زيادة الباء وعليه فقوله عقب اللقيط بالجهاد معناه أي به عقب الجهاد فلا قلب فيه هذا مظهر لي (قول له امرضيتها) بفتح العين والراء اه اي اتوقع عروض الهلاك والزوال فهما اي كان الانفس والاموال في الجهاد على شرف الهلاك وانما قدمه عليهما لكونه فرضا لعل الله تعالى والالتقاط مندوب (قول له مابلط) اي رفع من الارض ففتح (قول له ثم غلب) اي في اللغة كاهو ظاهر المغرب والمصباح فهو كاستمالمهم اللفظ بمعنى الملقوط ثم تخصيصه بما يلفظه الغم من الحروف (قول له باعتبار المال) لانه يؤل امره الى الالتقاط في العادة وظاهره انه مجاز لغوى بملاقاة الاول مثل اعصر خمر او انظر ما قدمناه في باب كيفية القسمة عند قوله سماه قتيل الخ (قول له شرعا اسم لحي مولود الخ) كذا في البحر وظاهر الفتح اتحاد المعنى الشرعى والغوى وعلى ما هنا فالغايرة بينهما زيادة قيد الحياة وهو غير ظاهر لان الميت كذلك فيها يظهر حتى يحكم باسلامه تبعا للدار فيغسل ويصلى عليه ولو وجد قتيل في محلة تحب فيه الدبة والقسامة كاستدركه تأمل والمراد به ما كان من بنى آدم كما نقل عن الاقناني وقيد بقوله طرحة أهله احترازا عن الضائع (قول له خوفان العيلة) بالفتح الفخر مصباح (قول له ابرام من تيمة الربية) التهمة بفتح الهاء وسكونها الشك والربية مصباح وفيه ايضا الربية الظن والشك المراد بها هنا الزنا (قول له مضيه) اي طارحه او تاركة حتى ضاع اي هالك (قول له ان غاب على ظنه هلاكه) بأن وجده في مفازة ونحوها من المهالك وليس مراد الكثر من الوجوب الاصطلاحي بل الافتراض فلا خلاف بيننا وبين باقي الانعمة كما قد توهم ببحر قال في النهر وفيه ايماء الى انه يشترط في الملتقط كونه مكلفا فلا يصح التقاط العبي والمجنون ولا يشترط كونه مسالما عدلا رشيدا لما ساقى من ان التقاط الكافر صحيح والفاسق أولى وان العبد المحجور عليه يصح التقاطه ايضا فالمحجور عليه بالسفه أولى اه وبأنى قريبا تمام الكلام على المحجور (قول له لا فيندوب) قال في البحر وينبى ان يحرم طرحة بعد

ولو كتب قاضيهم الخ

قاضي كتابا فان علم انه قضى بشهادة عدلين نفذه والا لا

كتاب اللقيط

عقبه مع اللقطة بالجهد امرضيتها لغوات النفس والمال وقدم اللقيط لتعاقبه بالنفس وهي مقدمة على المال (هو) لغة مابلط فمبل بمعنى مفعول ثم غلب على الولد النبوة باعتبار المال وشرعا (اسم لحي مولود طرحة أهله خوفا من العيلة او فرارا من تيمة الربية) مضيه أتم ومحرزه غائره (التقاطه فرض كفاية ان غلب على ظنه هلاكه ولو لم يرفقه) ولو لم يعلم به غيره ففرض عين ومثله رؤية أعمى يقع في برئ شمسي (والافتدوب) لما فيه من الشفقة والاجابة

التقاطه لا، وجب تأييد مدا التقاطه حفظه فلا يملك رده الى ما كان عليه **(قوله وهو حر)** اي في جميع احكامه حتى يحد ذاته لان الاصل في نهي آدم الحرية لانهم اولاد خيبر المسلمين آدم وحواء وانما عرض الرق بعروض الكفر بعضهم وكذا الدار دار الاحرار فتح وشمل ما اذا كان الواجد حراً او عبداً او مكاتباً ولا يكون تبعاً للواجد ولو الجارية وفي المحيط لو وجد المحجور ولا يعرف الا بقوله وقول المولى كذبت بل هو عبدي فالقول للمولى لانه ذواليد الا لا يد للعبد على نفسه وان كان العبد مأذوناً فالقول له لانه لا يد او تأممه في البحر **(قوله مسلم تبعا للدار)** أفاد ان المعتبر في ثبوت اسلامه المكان سواء كان الواجد مسلماً او كافراً وفيه خلاف سيأتي **(قوله الابحجة رقة)** يستثنى منه ما لو كان الملتقط عبداً محجوراً وادعى مولاه انه عبده كامر آفأ وكذا لو ادعاه الملتقط الحر ان لم يكن أقر بأنه لقيط كافى البحر **(قوله على خصم وهو الملتقط)** هذا اذا كان التقيط صغيراً فلو كبيراً ثبت رقة باقامة البيئة عليه وباقراره ايضا كما في الفقهستانى عن التظلم لكن اقراره يقتصر عليه وبأنى بيانه في الفروع **(قوله وما يحتاج اليه)** عبارة المتون ونقته في بيت المال قل في البحر ولو قال وما يحتاج اليه كان أولى لما في التحديد من ان مهره اذا زوجه السلطان في بيت المال وان كان له مال في ماله اهـ **(قوله من نفقة وكسوة)** الخ في التهر قد مر ان النفقة اسم للطعام والشراب والكسوة والسكنى **(قوله ودونه)** ذكره في التهر بحثاً لانه أولى من التزويج **(قوله اذا زوجه السلطان)** اي او وكيله وقيد به لان الملتقط لا يملك تزويجه كما يأتي والظاهر ان تزويج السلطان له مقيد بالحاجة كالمحتاج الى خادم فزوجه امرأته او تخدمه او نحو ذلك والافقية الاتفاق من بيت المال بلا ضرورة والظاهر ان نفقة زوجته في بيت المال ايضا فتأمل **(قوله ان يرهن على التقاطه)** لانه عساه ابنه او وجهه ان لا يتوقف على البيئة بل ما يرجع صدقه لانها لم تقم على خصم حاضر ولذا قال في المبسوط هذه لكشف الحال والبيئة لكشف الحال مقبولة وان لم تقم على خصم فتح **(تأنيده)** أفاد انه لو اتفق الملتقط من ماله فهو متبرع الا اذا اذنه القاضي بشرط الرجوع وسيأتي تأممه في النقطة **(قوله ولودية)** قال في الفتح حتى لو وجد اللقيط قتيلاً في محلة كان على اهلهما دينه لبيت المال وعليهم القسامة وكذا اذا قتله الملتقط او غيره خطأ فالدية على عاقلة لبيت المال ولو عمداً فالخيار الى الامام اهـ اي بين القتل والصالح على الدية وليس له العفو بحر **(قوله كجنايته)** اي على غيره **(قوله لان الغرم بالغنم)** تعليل لقوله كجنايته قال في المصباح والغنم بالغرم اي مقابل به فكما ان المالك يختص بالغنم ولا يشاركه فيه احد فكذلك يحمل الغرم ولا يتحمل معه احد وهذا معنى قولهم الغرم مجبور بالغنم اهـ **(قوله وليس لاحد اخذه منه قهراً)** لانه ثبت حق الحفظ له لسبق يده ويدينى ان يتبرع منه اذا لم يكن اهلاً لحفظه كما نوا في الحاشية وكما يفيد قول الفتح الآتى الاسباب يوجب ذلك بحر قلت وكذا يفيد من سياتى من انه ثبت نسب من ذمى ولكن هو مسلم فيترع من يده قيل عقل الاديان والظاهر ان النزاع فيه واجب كما كان الملتقط فاسقاً يخشى عليه من المجور باللقيط فيتزعم منه قيل حد الاشبهة ولا ينافيه في الحاشية من انه اذا علم القاضي بحره عن حفظه بنفسه واتى به اليه ون الاولى له ان يقيه اهـ لانه اذا رد بالاولى الواجب فوجهه انه اذا لم يقيه منه بعدما أتى

(وهو حر) مسلم تبعا للدار
(الابحجة رقة) على خصم
وهو الملتقط سبق يده
(وما يحتاج اليه) من نفقة
وكسوة وسكنى ودواء
ومهر اذا زوجه السلطان
(في بيت المال) ان يرهن على
التقاطه (وان كان له مال)
او قرابة (ففي ماله) او على
قرابته (ورثته) ولودية (في
بيت المال كجنايته) لان
الغرم بالغنم وليس لاحد
أخذه منه قهراً وهل للامام
الاعظم أخذه بالولاية العامة

مطلب

في قواهم الغرم بالغنم

به اليه علم امانته وديانته وانه حيث لم يقبله منه يدفعه هو الى من يحفظه فلم يعين القاضى لاحد
منه بخلاف ما اذا كان يخشى عليه من الملتقط وبه اندفع مافى النهر **(قوله فى الفتح لا)**
حيث قال لا يبنى للإمام ان يأخذه من الملتقط الاسباب يوجب ذلك لان يده سبقت اليه
فهو احق منه **(قوله فى حرر فى النهر نعم)** حيث قال واقول المذكور فى المبسوط ان الإمام
الاظم ان يأخذه بحكم الولاية العامة الا انه لا يبنى له ذلك وهو الذى ذكره فى الفتح **(قوله)**
وهذا اى عدم اخذه من الملتقط **(قوله لانه انفع للقيط)** لانه يعلمه احكام الاسلام ولانه
محكوم به بالاسلام فكان المسلم اولى بحفظه افاده فى البحر قلت وهذا اذا لم يعقل الاديان
والانزع من الكافر ولو كان هو الملتقط وحده كما يأتى تأمل **(قوله ولو استويا)** بان كانا مسلمين
أو كافرين **(قوله فالرأى للقاضى)** وينبغى ان يرجح ما هو انفع للقيط نهر بأن يقدم العدل
على الفاسق والغنى على الفقير بل ظاهر تعليل الحاشية بأنه انفع للقيط عدم اختصاص
الترجيح بالاسلام فيع ما ذكر فيقضى به للعدل والغنى حيث كان هو الانفع ولذا قال فى البحر وهو
يفيد انه ان امكن الترجيح اخضع به الراجع اه وعلى هذا يحمل قوله ولو استويا اى فى
صفات الترجيح كلها **(قوله استحسانا)** والقياس ان لا تصح دعواها اما الملتقط فلتناقضه
واما غيره فلأن فيه ابطال حق ثابت بمجرد دعوى اعنى الحفظ للملتقط وحق الولد للعامة
وجه الاستحسان انه اقرار للصبي بما ينفعه والتناقض لا يضر فى دعوى النسب وابطال حق
الملتقط ضمنا ضرورة ثبوت النسب وكمن شئ ثبت ضمنا لا قصدا الأثرى ان شهادة القابة
بالولادة تصح ثم يترتب عليها استحقاقه الارث ولو شهدت عليه ابتداء لا يصح نهر **(قوله)**
لو حيا اى لو كان اللقيط حيا وهو مرتبط بقوله بمجرد دعواه **(قوله والاقيالينة)** اى وان كان
اللقيط ميتا وترك مالا أولم يترك فادعى رجل بعد موته انه ابنه لا يصدق الا بحجة بحر عن
الحاشية اى لاحتمال ظهور مال له ولعل وجه الفرق ان دعوى الحى تتمحض للنسب بخلاف
الميت لاستغناؤه عنه بالموت فصارت دعوى الارث ثم رأيت صريحاً فى الفتح وايضا فانه فى
دعوى الحى غير مهم لاقراره على نفسه بوجوب الثقة تأمل **(قوله ومن اثنين مستويين)** اى
اذا ادعى معا فلو سبق احدهما فهو ابنه مالم يبرهن الآخر وقيد بالاستواء اذ لو كان
لاحدهما مرجح فهو اولى كملتقط وخارج فيحكم به للملتقط ولوميا وباسلام الولد ولو
خارجين يقدم من برهن على من لم يبرهن والمسلم على الذمى والحر على العبد والذى الحر على
العبد المسلم افاده فى البحر وكأن الشارح ترك التقييد بالمعية لكون الاسبق له مرجح وهو
السبق لعدم المنازع ومن المرجح وصف احدهما علامة كما يأتى **(قوله كولد امة مشتركة)** اى
فانه لو ادعى كل من الشريكين او الشركاء معا ثبت من الكل فهو تشبيه لمسئلة المتن بهذه كناية
عليه فى الدر المنقى لا تقيد لما فى المتن بما اذا ادعى كل من الملتقطين من جارية مشتركة
خلافا لما فهمه فى البحر من عبارة الحاشية كناية عليه فى النهر ولذا قال بعده ولا يشترط اتحاد
الام وبه صرح فى التارخانية كما يأتى **(قوله وعبارة النية)** مبتدأ ومضاف اليه وقوله ادعى
الح بدل من عبارة وقوله ظاهرة خبر المبتدأ ومثل مافى النية مافى الفتح حيث قال ولا يباحق
بأكثر من اثنين عند ابى يوسف وهو رواية عن احمد عند محمد لا يلحق بأكثر من ثلاثة وفى

فى الفتح لا وأقره المصنف
تبعاً للبحر وحرر فى النهر
نعم لكن لا يبنى أخذه الا
بوجوب (فلو أخذه أحد
وخاصه الاول رد اليه)
الا اذا دفعه باختياره لانه
أبطل حقه (و) هذا اذا
اتحد الملتقط فلو تعدد
فلو تعدد وترجح احدها
ك(لو وجد مسلم وكافر
فتنازع افضى به للمسلم)
لانه انفع للقيط خاتمة ولو
استويا فالرأى للقاضى بحر
بخا (وبتت نسبة من
واحد) بمجرد دعواه
ولو غير الملتقط استحسانا
لو حيا والاقيالينة خاتمة
(ومن اثنين) مستويين
كولد امة مشتركة وعبارة
النية ادعاء أكثر من اثنين
فمن الإمام انه الى حصة
ظاهرة فى عدم قبول
دعوى الزائد

شرح الطحاوي وان كان المدعى اكثر من اثنين فمن ابي خيفة انه جوزوه الى خمسة اه
قال في البحر ولم أر توجيه هذه الاقوال **(قوله ولا يشترط اتحاد الاء)** لما في النهر عن التارخانية
لوعين كل واحد منهما امرأة اخرى قضى بالولد بينهما وهل ثبت نسب الولد من المراتين على
قياس قوله ثبت وعلى قولهما لا **(قوله لكن في القهستاني اخط)** استدراك على مافي النية
وعادة القهستاني هكذا وفيه اى في قول الثقاية ولورجلين اشارة الى انه لو ادعاه اكثر من
رجلين لم يثبت منه وهذا عند ابي يوسف وامام محمد فثبت من الثلاث لا الاكثر وعند ابي
خيفة ثبت من الاكثر اه فقوله من الاكثر يشمل ما فوق الخمسة لكن حيث قيده بغيره بالخفة
يحمل اطلاقه عليه لانه صريح **(قوله ولورجلان وامرأتين)** اعلم انى بالبالغة اشارة الى ان
قوله الآتى فلا بد من شهادة رجلين ليس المراد به الحصر في الرجلين بل المراد به نصاب الشهادة
فهو ان قبول شهادة الفرد فلا ينافي قبول شهادة رجل وامرأتين لان الشهادة على النسب
لا يشترط فيها الرجال بخلاف نحو الحدود والقود فافهم **(قوله على الغير)** اى على الزوج لانه
يلزم من ثبوته منها ثبوته منه لان الولد للفراش **(قوله فلا بد من شهادة رجلين)** ذكر في النهر
ان هذا يخالف مافي النية من انها تصدق ولو ادعت انها ابنها منه اه وذكر في الحاشية الفرق بين
هذا وبين قبول دعوى الرجل بلاينة وهو ان في قول قول الرجل دفع العار عن اللقيط
وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها بلاينة اه ولذا قبل قولها بتصديق الزوج
وشهادة القابلة لانه يثبت نسبة من الزوج فيندفع عنه العار اى عاره بكونه لأب له فانه مظنة
كونه ابن زنا **(قوله خلافا لهما)** فعندها لا يكون لواحدة منهما لكن عن محمد روايتان
احدهما كقول الامام كافي البحر عن البدائع **(قوله الكل من الحاشية)** اى ما ذكر من مسائل
دعوى المرأة والمرأتين **(قوله وان ادعاه خارجان)** اى لا بد لاحدهما عليه وقيده لما في البحر
من ان ظاهر مافي الفتح تقديم ذى اليد على الخارج ذى العلامة **(قوله اى بحسده)** اى كشامة
وسلعة **(قوله لاثبوتها)** لان التوب غير ملازم له فلا يفيد التعيين ط قلت وهذا ذكره في النهر
أخذا من مفهوم قول القدوري بحسده **(قوله ووافق)** قيده لانه لم يوافق فلا ترجيح
وهو ابنتهما وكذا لو اصاب في البعض دون البعض او وصفا ولم يصب واحد منهما اما لو اصاب
احدهما دون الآخر فهو لمن اصاب بحر عن الظهيرية **(قوله رسيقه)** اى لو كانت دعوى
احدهما سابقة على الآخر كن ابنه ولو وصف الثاني علامة لثبوته في وقت لا منازع له فيه
اه فتح فعمل ان المراد السبق في الدعوى لافي وضع اليد لان الكلام في الخارجين فافهم
(قوله وحريته) ذكره في النهر بخنا **(قوله وسنه ان ارخا فان اشتب فينهما)** هذا يوجد
في بعض النسخ قال في البحر وفي الظهيرية رجلان ادعياه وارخت بينة كل منهما بقضى
لمن يشهد له سن العسى فلو السن مشتبهما فعلى قولهما يسقط اعتبار التاريخ وقضى لهما
وعلى قوله في رواية كذلك وفي اخرى لأسبقهما تاريخا وفي التارخانية يقضى به بينهما في
عامة الروايات وهو الصحيح اه ما خصا وحيث كانت العلامة مرجحة فالظاهر اعتبارها هنا
ايضا فيقضى به لذى العلامة قال في الفتح وكلما لم يترجح دعوى واحد من المدعين يكون

ولا يشترط اتحاد الاء نهر
لكن في القهستاني عن
النظم ما يفيد ثبوته من
الاكثر فليحرج (ولو
ادعته امرأة) واحدة
(ذات زوج فان صدقها
زوجها او شهدت لها
القابلة او اقامت بينة)
ولو رجلا وامرأتين على
الولادة (سحت) دعوتها
(والالا) لما فيه من تحمیل
النسب على الغير (وان
لم يكن لهما زوج فلا بد
من شهادة رجلين ولو
ادعته امرأتان و اقامت
احدها البينة فهي اولى به
وان اقامتا جميعا فهو ابنتهما)
خلافا لهما الكل من
الحاشية (وان) ادعاه
خارجان (وصف احدهما
علامة به) اى بحسده
لا يثبته (ويوافق فهو احق)
اذ لم يدارضها اقوى منها
كيفية الآخر وسبقه
وحريته وسنه ان ارخا فان
اشتب فينهما واسلامه
ولو ادعى احدهما انه ابنه
والآخر انه ابنته وذا هو
خنى فلو مشكلا

قضى إلهما والأفلمن ادعى
 انه ابنه ولو شهد للمسلم
 ذميان وللذمي مسلمان
 قضى به للمسلم تشارخانية
 (١) ثبت نسيه (من ذمي و)
 لكن (هو مسلم) استحسانا
 فيترع من يده قيل عتل
 الاديان مالم يبرهن بتسليمين
 انه ابنه فيكون كافرا نهر
 (ان لا يمكن) اى يوجد (في)
 مكان اهل الذمة) كفرتهم
 اويعة او كنيصة والمثلة
 رابعة لانه اما ان يجده مسلم
 في مكانا فسلم او كافر في
 مكانهم فكافر او كافر في
 مكانا او عكسه فظاهر
 الرواية اعتبار المكان اسبقه
 اختيار (و) ثبت (من عبد)
 وهو حر) وان ادعى انه
 ابنه من زوجته الامة عند
 محمد وكلام الزبلي ظاهر
 في اختياره (ولو ادعاء حران
 احدهما انه ابنه من هذه
 الحرة والاخر من الامة
 فالذي يدعيه من الحرة
 اولى) ثبوت من الحائنين
 زبلي (وان وجد معه مال
 فهو له) عملا بالظاهر ولو
 فوقه او تحته او دابة هو
 عليها لاما كان بقره
 (فيصرفه الواجد) وغيره
 (اليه بامر القاضي) في ظاهر
 الرواية لانه مال ضائع
 (ولو قرر)

ابن الهمام وعند الشافعي يرجع الى القافة (قوله قضى إلهما) لانه لم يظهر ترجيح احدهما على
 الآخر فاستويا كالمو وصفا به وصفا ولم يصب واحد منهما كما مر فافهم (قوله والا فلن ادعى انه
 ابنه) مقتضاة ولو ظهر انه أشقى وهو مخالف للمسائل المارة ولذا قال المقدسي يبنى ابنه لمن وافق
 قلت على ان الذي رأيته في التشارخانية وان لم يكن مشكلا وحكم بكونه ابنا فهو للذي يدعى انه
 ابنه اه وهذا الاشكال فيه والشارح تبع في التعبير صاحب البحر وفيه اختصار غل (قوله
 قضى به للمسلم) لان الذميين شهدا على ذمي والمسلمين على مسلم فصحت الشهاداتتان وترجع المسلم
 اه ح (قوله استحسانا) والقياس ان لا يثبت نسيه لان فيه نفي اسلامه الثابت بالدار وجه
 الاستحسان ان دعواه تضمنت شيئين النسب وهو نفع للصغير ونفي الاسلام الثابت بالدار وهو
 ضرره وليس من ضرورة ثبوت النسب من الكافر الكفر لجواز مسلم هو ان كافرا بأن اسلمت
 أمه فصحت دعواه فما ينفعه دون ما يضره فتح (قوله مالم يبرهن) وذكر ابن سماعه عن محمد
 لو عليه زى اهل الشرك كصليب ونحوه فهو ابنه وهو نصراني فتح (قوله بتسليمين) فلو أقام
 بينة من اهل الذمة لا يكون ذميا لانا حكمنا باسلامه فلا يبطل هذا الحكم بهذه البينة لانها شهادة
 قامت في حق الدين على مسلم فلا تقبل بجر عن الحانية (قوله او عكسه) اى مسلم في مكانهم
 (قوله فظاهر الرواية اعتبار المكان) اى في الصورتين وفي بعض نسخ المبسوط اعتبر الواجد
 وفي بعضها اعتبر الاسلام اى ما يصير به الولد مسلما نظرا له ولا يبنى ان يعدل عن ذلك وقيل
 يعتبر بالسبا والزى فتح وعلى مارجحه في الفتح يصير مسلما في ثلاث صور وذميا في صورة واحدة
 وهي ما لو وجد ذمي في مكانهم وهو ظاهر الكثر وغيره وقال في البحر ايضا ولا يعدل عنه
 (قوله اسبقه) اى سبق المكان على الواجد (قوله وهو حر) اى الانحجرة كقوله كقدمه المصنف
 (قوله عند محمد) وقال ابو يوسف يكون عبد الاله يستحيل ان يكون ولد حرا بين رقيقين قلنا
 لا يستحيل لجواز عتقه قبل الانفصال وبعده فلا تبطل الحرية بالشك زبلي وتماه في النهر
 (قوله لثبوت من الحائنين) فيه ان النسب يثبت من جانب الأم ايضا سواء كانت الامة زوجة له
 او مملوكة له فالمراد ثبوت احكامه كما عبر به الزبلي اى كالارث وحق الحضانة ووجوب النفقة
 ونحو ذلك وهذا مختص بالحرة فكانت هذه البينة أكثر اثباتا (قوله عملا بالظاهر) أورد عليه
 ان الظاهر يصالح للدفع لا للاثبات قلنا نعم يدفع بهذا الظاهر دعوى ملك غيره نعم ثبت ملكه
 بقيام يده مع حرية المحكوم بها أفاده في الفتح (قوله ولو فوقه او تحته) دخل فيه الدراهم
 الموضوعة عليه وبنى ان تكون الدراهم التي فوق فراشه او تحته له كلبسه ومهاده وذراره
 بخلاف المدفونة تحته ولم أره بجر (قوله او دابة) مالم يصب عطفًا على فوقه اى ولو كان ذلك
 المال دابة هو عليها اه ح (قوله لاما كان بقره) في بعض النسخ لا مكان بقره وعليها كتب
 ح فقال الظاهر انه سقط لفظ في والاصل لا في مكان بقره عطفًا على فوقه اه قال في النهر وبه
 عرف ان الدار التي هو فيها وكذا البستان لا يكون له الا لولى اه وقد توقف فيه في البحر بعد ان
 نقل عن الشافعية ان الدار له وفي البستان وجهان (قوله لانه مال ضائع) قال في الفتح أى
 لاحافظ له ومالكة وان كان معه فلا قدرته على الحفظ والقاضي ولاية صرف مثله اليه وكذا
 لغبر الواجد بامر والقول له في نفقة مثله وقيل له صرفه عليه بغبر امر القاضي (قوله ولو قرر)

نحسب (و لا بد من تصحيح) في قولنا به حجت ولا هم بمقتضى ثبوتها و عقل عنه
 دحي **(قوله)** لا يفتد في فصل تحتها فيه (ول من علمه من قولنا ملتقى بشبه معتق
 من حيث به حجة كاعتق من هذا لا يكون متبرعا بالاعتق غير أمر نحسب في شاهد يرجع
 كإوصي نحر من كتب بمقتضى **(قوله)** به (الح) صرحه ان له ذلك و بعد ما قرر القاصي
 و لا بد من مقتضى و صرحه خلافه لا يفتد في فصل تحتها فيه (ول من علمه من قولنا ملتقى بشبه معتق
 له و يدكر مسألة تقرير القاصي **(قوله)** ما يعقل عنه بيت المال (ول من علمه من قولنا ملتقى بشبه معتق
 تقرير ذاته له لان غير ما غرم **(قوله)** و يدفعه في حرفة) يبي ان غال ما قبل في وصي اليتم انه
 يعامه لغرم و لا فون يحد فيه فيسبة سبعة حرفة نهر **(قوله)** و يقض هته و صدقته (اي ما و هته
 الغير و تصدق به عليه ذاك فقير **(قوله)** و يس له خسته) الظاهر ان هذا لو بدون اذن
 انصاف و ما به فهو من صح لان و لا يشته له كذا في (ول ما كان وصي بيتهم ان تحتها **(قوله)** ولو
 على احتساب (الح) بقية في سحر عن الذخيرة بقيل **(قوله)** و لا يفتد لمقتضى عليه نكاح) لانه
 يعتمد المولاية من قرابة و ملك و السلطة و لا وجود واحد منها نهر و قد اشرع ان مهره
 في بيت المال اذا زوجه سلطان **(قوله)** و بيع (اي بيعه و كذا اشرع ان يبيع ما له) لبيستحق الفين دينا
 عليه لان الذي اياه يس لا يفتد و الضمانية و ممن ضروريات ذلك اعتبارا بالام قاتها لا يجوز
 بها ذلك مع (ول ما كان تزويجه عند عدم العصبه و تمامه في الفتح **(قوله)** في الاصح) لانه لا يملك
 التلاف منافع و لا يملك تملكها فشيء غير بخلاف الامة لانها تملك تلاف منافع بالاستخدام
 و الاعارة بالاعوض فبالاعوض بالاحارة اولى فتح و قوله و لا يملك تملكها يشمل ما اذا آجره
 يأخذ الاجرة لنفسه او يلقط بل الشارح الثاني لان الاول معلوم من قوله لا يملك تلاف منافع
 و عليه فيشكل قول القهستاني لا يجوز ان يؤجره يأخذ الاجرة لنفسه مع انه خلاف اطلاق
 الشون و على هذا فلا يصح ان يحمل مقابل الاصح من جواز ايجاره على ما اذا آجره لياخذ
 الاجرة لنفسه توفيقا بين القولين ففهم **(قوله)** و باع (الح) اي اللقيط بعد بلوغه **(قوله)**
 و سلم) قيد في وهب و تصدق لان به يحصل الملك للمو هوب له و تصدق عليه **(قوله)** لا يصدق
 في ابطال شيء من ذلك (مفهومه انه يصدق في اقراره بالرق لزيد و هذا اذا كان زيد يدعيه
 وكان قبل ان يقضى عليه بما لا يقضي به الاعلى الاحرار كالحال الكامل و نحوه فلو بعد القضاء
 نحو ذلك لا يقبل لان فيه ابطال حكم الحاكم و لانه مكذب شرعا فهو كما لو كذبه زيد ولو
 كانت اللقيطة امرأة لها زوج كانت امة للمقر له و لا تصدق في ابطال النكاح و لو كان رجلا
 عليه مهر لزوجه لا يصدق في ابطاله لانه دين ظهر وجوبه اه فتح ما خلاصا و تمامه في البحر
 وفيه عن التتار خاتبة اذا اقرانه عبد لا يصدق على ابطال شيء كان فعله الا النكاح لانه زعم
 انه لم يصح لعدم اذن من يزعم انه مولاه فيؤاخذ به زعمه بخلاف المرأة لا يبطل نكاحها اه
(قوله) و مجهول نسب كلقيط (اي فيما ذكر من الاقرار لافي جميع احكامه كما لا يخفى
 و هذه المسئلة ستاتي في آخر كتاب الاقرار بتفاصيلها ان شاء الله تعالى والله سبحانه اعلم

نحسب و لا بد من تصحيح
 صرح) ضمنية لانه قضاء
 في فصل تحتها فيه بلوغه
 بلوغه ان يولي من شاء مد
 يعقل عنه بيت مال خاتبة
 و يدفعه في حرفة و يقض
 هته) و صدقته (و ليس له
 حخته) فهو فعل و ملك سمع
 و لم على احتساب نه ملتقى
 ضمن ذخيرة (وله غله حيث
 شاء) و يبي منعه من مصر
 الى قرية بخر (و لا يفتد
 لمقتضى عليه نكاح و مع
 و كذا) حارة في الاصح
 لان المولاة عليه في ماله
 و نفسه للسلطان حديث
 السلطان ولي من لاولى له
 (فروغ) و باع او كفل
 اودبر او كاتب او اعتق او
 و هب او تصدق و سلم ثم
 اقرانه عبد لزيد لا يصدق
 في ابطال شيء من ذلك لانه
 منهم و تمامه في الخاتبة
 و مجهول نسب كلقيط
 في آخر كتاب القصة

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب اللقطة

تقدم وجه تقديم اللقيط عليها و قول في العناية بها متقاربان لفظا ومعنى و خص اللقيط ببنى

ان اخذها لنفسه لم يبرأ من ضمانها الا بردها الى صاحبها كافي الكافي (قوله لاها كالفص) اي جكما من جهة الحرمة والضمان والا حقيقة الغصب رفع اليد المحقة ووضع المبطلة ولا بد محقة هنا تأمل (قوله وجوب اي فرض) ظاهره ان المراد الفرض القطعي الذي يكفر منكروه وفيه نظر على انه في الفتح لم يفرض الوجوب بالافتراض كقول الشارح بل قال وان غلب على ظنه ذلك اى ضايعها ان لم يأخذها ففي الخلاصة يفرض الرفع اه تأمل (قوله ففتح وغيره) اى كالحلاصة والاحتجى لكن في البدائع ان الشافعي قال انه واجب وهو غير سيدلان الترك ليس تضييعا بل امتناع عن حفظ غير ملتزم كالا امتناع عن قبول الوديعة اه وأشار في الهداية الى التبرى من الوجوب بقوله وهو واجب اذا خاف الضاع على ما قالوا بجر ملخصا وجزم في التبرى بأن مافى البدائع شاذ وان مافى الخلاصة جرى عليه في المحيط والتأريغانية والاخبار وغيرها اه قات وكذا في شرح الوهبانية تبعا للذخيرة (قوله عند خوف ضايعها) المراد بالخوف غلبة الظن كافتقار آفا عن الفتح وهذا اذا أمن على نفسه والا فالترك اولى كما في البحر عن المحيط تأمل (قوله كاسر) اى في اللقيط من قوله التقاطه فرض كفاية اذا غلب على ظنه هلاكه لو لم يرفعه ولو لم يعلم به غيره فرض عين اه ويبنى هذا التفصيل هنا حموى (قوله فلو تركها) اى وقد أمن على نفسه والا فالترك افضل ط (قوله ظاهر كلام التهرلا) الاول ان يقول استظهر في التهر لاواصله لصاحب البحر استدلالا بمافى جامع الفصولين لو افتتح زق فبره رجل فلو لم يأخذ برى ولو اخذه ثم ترك ضمن لوماله كغالب الا لو حاضرا وكذا لو رأى ما وقع من كم رجل اه فقوله وكذا يدل على انه لا يضمن بترك اخذه لكنه يدل على انه لو اخذه ثم تركه يضمنه وهو خلاف ما يأتى قريبا عن الفتح والفرق بينه وبين الزق ان الزق اذا افتتح ثم تركه بعد اخذه لا بد من سيلان شئ منه فالهلاك فيه محقق بخلاف الواقع من الكم لو تركه بعد اخذه لاحتمال ان يلتقطه أمين غيره * (تنبيه) افادانه لا يلزم من الاثم الضمان واستدل له في البحر بما قالوا لو منع المالك عن امواله حتى هلكت بأثم ولا يضمن اه قلت وكذا لو حل دابة مربوطة ولم يذهب بها فهربت او فتحت باب فنقص فيه طير اودار فيها دواب فذهبت فلا يضمن بخلاف ما اذا حل حبل علق فيه شئ او شق زقاقه زيت كافي كافي الخا كم لان السقوط والسيلان محقق بنفس الحل والشق بخلاف ذهاب الدواب او الطير فانه بضلها لا بنفس فتح الباب ومثله ترك اللقطة بعد اخذها فان هلكها ليس بالترك بل بفعل الآخذ بعده وكذا لو تركها قبل اخذها بالاولى بخلاف ترك الزق المتفتح بعد اخذه فان سيلانه بتركه اما لو تركه قبل اخذه فانه لا ينسب سيلانه اليه اصلا (قوله مافى الصيرفية الخ) ذكر الزا هدى هذا الفرع بلفظ رأى حمارة قال الخبر الرملى فلو الحمار لغيره اقيمت بعدم الضمان اه ولا يخفى ظهور الفرق بين حمارة وحمارة غيره فانه اذا كان الحمار له وتركه صار الفعل منسوبا اليه والفتح عائد عليه بخلاف حمارة غيره فانه وان كان الاتلاف محققا وهو يشاهده لكنه لا ينتفع به فهو كالورأى زقا مفتحا كاسر واذا لم يضمن هنا لا يضمن بترك اللقطة بالاولى لعدم تحقق التلف به كما قلنا فانهم (قوله لا يضمن في ظاهر الرواية) هذا اذا اخذها لغيره فلو ليا كلها الا بمرأى لم يردّها الى ربها كافي نور الدين عن الحانية وقد مناه عن كافي الحاكم واطلقه فشمّل ما ردها قبل ان

لانها كالفص (ووجب) اي فرض فتح وغيره (عند خوف ضايعها) كاسر لان مال المسلم حرمة كالفقه فلو تركها حتى ضاعت اثم وهل يضمن ظاهر كلام التهر لا وظاهر كلام المصنف نعم لما في الصيرفية حمارة يأكل حنطة انسان فلم يضمنه حتى أكل قال في البدائع الصحيح انه يضمن انتهى وفي الفتح وغيره لو رقعها ثم ردها لمكانها لم يضمن في ظاهر الرواية

يذهب بها أو بعده قال في الفتح وقيد بعض المشايخ بما إذا لم يذهب بها فلو بعده ضمن وبعضهم
ضمنه مطلقا والوجه ظاهر المذهب اهـ وشمل أيضا ما لو خاف ما عادت الهلاك وهو مؤيد
لما استظهره في النهر كامر **(قوله)** وصح التقاط صبي وعبد (أى ويكون التعريف الى ولى
الصبي كما في المجتبى وينبى أن يكون التعريف الى مولى العبد كالصبي بجماع الحجر فيهما
أما المأذون والمكاتب فالتعريف اليهما نهر وصح أيضا التقاط الكافر لقول الكافي لو أقام
مدعيا شهودا كفارا على ملتقط كافر قبلت اهـ وعليه فنثبت الاحكام من التعريف والتصدق
بعده أو الانتفاع ولم أره صريحا بجر **(قوله)** لا يجنون الخ (مأخوذ من قوله في النهر ينبى
أن لا يتردد في اشتراط كونه عاقلا صاحبيا فلا يصح التقاط المجنون الخ لكن الشارح زاد عليه
المعتوه وقدمنا اول باب المرتد ان حكمه حكم الصبي العاقل ومقتضاه صحة التقاطه تأمل
قال ط وفائدة عدم صحة التقاط المجنون ونحوه انه بعد الاقامة ليس له الاخذ بمن أخذها
منه ومفاد التعليق تنقيد الصحة في الصبي بالمثل اهـ **(قوله)** فان شهد عليه) ظاهر المبسوط
اشتراط العدلين فتح **(قوله)** وبكفيه) اى فى الاشهاد أن يقول الخ وكذا قوله عندى خالة
اوشى فمن سمعتموه الخ ولا فرق بين كون اللفظة واحدة أو أكثر لانها اسم جنس ولا يجب ان
يعين ذهابا أو فسخا خصوصا فى هذا الزمان فتح وقوله اوشى يدل على انه لا يشترط التصريح
بكونه لفظا وبه صرح فى البحر عن الولوجية **(قوله)** ينشد) فى المصباح نشدت الضالة نشدا
من باب قتل طائفتها وكذا اذا عرفتها والاسم نشدة ونشدان بكسرهما وانشدتها بالالف عرفتها
(قوله) عرف) معطوف على اشهد فظاهره ان الاشهاد لا كفى لنفى الضمان وهكذا شرط
فى المحيط لنفى الضمان الاشهاد واشاعة التعريف وحكى فيه فى الظهيرية اختلافا فقال الخلوانى
يكفى عن التعريف اشهاد عند الاخذ بأنه أخذها ليردها وهو المذكور فى السير ومنهم من قال
بأنى على ابواب المساجد وينادى وحاصله ان الاشهاد لا بد منه على قول الامام باقرهم والخلاف
فى انه هل يكفى عن التعريف بعده او لا ولم يقل اخذان التعريف بعد الاخذ يكفى عن الاشهاد
وقت الاخذ خلافا لما فهمه فى الفتح هذا حاصل ما فى البحر والنهر **(قوله)** اى نادى عليها
الخ) اشار الى ان المراد بالتعريف الجهر به كفى الخلاصة لا كما فعله بعضهم حيث دلى رأسه فى
بئر خارج المختبر فنادى عليها فاتفق ان صاحبها كان هناك فسمعه كاحكام السرخصى وممر ان
لفظة الصبي يعرفها ولىه زاد فى القنية او وصيه وهل للملتقط دفعها الى غيره ليعرفها فقبل لعم
محجز وقيل لا مالم بأذن القاضى بجر ملتخصا و فى القهستانى له دفعها لامين وله استردادها
منه وان هلكت فى يده لم يضمن **(قوله)** وفى الجامع) اى محلات الاجتماع كالاسواق وابواب
المساجد بجر وكيوت القهوة فى زماننا **(قوله)** الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها) لم يجعل
للتعريف مدة اتباعا للسرخصى فانه بنى الحكم على غالب الراى فيعرف القليل والكثير الى
ان يطلب على رايه ان صاحبه لا يطلبه وصححه فى الهداية وفى المضمرات والجوهرة وعليه الفتوى
وهو خلاف ظاهر الرواية من التقدير بالحوال فى القليل والكثير كما ذكره الاسيخانى
وعليه قيل يعرفها كل جمعة وقيل كل شهر وقيل كل سنة اشهر بجر قلت والمتون على قول
السرخصى والظاهر انه رواية او تخصيص لظاهر الرواية بالكثير تأمل قال فى الهداية فان كانت

وصح التقاط صبي وعبد
لا يجنون ومدعوش ومعتوه
وسكران لعدم الحفظ منهم
(فان اشهد عليه) بأنه اخذه
ليرده على ربه وبكفيه ان
يقول من سمعتموه ينشد
لقطة فدلوه على (وعرف)
اى نادى عليها حيث
وجدتها وفى الجامع (الى
ان علم ان صاحبها لا يطلبها
او انها تفسد ان بقيت
كالاطعمة) والثمار

شيأ يعلم أن صاحبها لا يضلها كالنواة وقشر الرمان يكون القدوة الماحة حتى حاز الانشغال به
 بالتعريف ولكنه بقي على ملك مالكة لأن التملك من الخمول لا يصح وفي شرح السير الكبير
 لوجود مثل السوط والحبل فهو بمنزلة اللقطة وما حاز في الترخيص في السوط فذلك في المكسر
 ونحوه مما لا يقدح له ولا يطالبه صاحبه بعدما سقط منه وربما القاء مثل النوى وقنور الرمان
 وبعر الابل وجلد الشاة الميتة اما ما قيل ان صاحبه يعلبه فهو بمنزلة اللقطة والداية المعجزة التي
 يعلم ان صاحبها تركها اذا أخذها انسان فعليه ردها استحسانا لان صاحبها اقامتها بحجز فلا
 يزول ملكه عنها بذلك والسوط اما القاء رغبة عنه لقد رثه على حماله ولو ادعى على صاحب
 الدابة المك قلت من اخذها فهي له فتقول لصاحبها جيبته الا اذا نكل او برهن الآخذ فهي له
 وان لم يكن حاصرا حين هذه المقالة وبعد حجة الهبة اذا سمعت الدابة في يده فليس للواهب
 الرجوع لان الزيادة المتصلة تمنع الرجوع اه ملخصا **(قوله)** كانت امانة) جاب قوله فان اشهد
 الخ **(قوله)** مع التمكن منه) أي من الاشهاد اما لو لم يجد من يشهد عند الرفع او خاف انه
 لو اشهد عنده يأخذه منه الظالم فتركه لا يضمن بحره عن الحائبة **(قوله)** ولو يعرفها) مبنى على
 ما مر من ان الاشهاد لا يكفي عن التعريف **(قوله)** ان انكر ربه) أما لوصدقه فلا ضمان
 اجماعا بحر **(قوله)** وبه تأخذ الخ) وكذا ذكر الطحاوي كفي التهر عن الاتفاق قال في البحر
 وفي الوالدية محل الاختلاف فيما اذا اتفقا على كونها لقطة لكن اختلفا هل تنقطها
 للمالك او لا اما اذا اختلفا في كونها لقطة فقال المالك اخذتها غصبا وقال الملتقط لقطة وقد
 اخذتها لك فالملتقط ضامن بالاجماع **(قوله)** ولو من الحرم) لا إطلاق قوله عليه الصلاة
 والسلام اعرف عفاصها اي وعاءها وكادها اي رابطها وعرفها سنة واما قوله عليه الصلاة
 والسلام في مكة ولا تحمل ساقطها الا لمنشد فقال في الفتح لا يعارضه لان معناه لا يحمل الا لمن يعرف
 ولا يحمل نفسه وتخصيص مكة حيث لا دفع وهم سقوط التعريف بها بسبب ان الظاهر ان
 ما وجد بها من لقطة فالظاهر انه للغرباء وقد تقرقوا فلا يفيد التعريف فيسقط **(قوله)** ولقطة
 ولقطة) اي لا فرق بينهما اي في وجوب اصل التعريف ليناسب قوله الى ان علم ان صاحبها
 لا يطالبها فانه يقتضي تعريف كل لقطة بما يناسبها بخلاف ما مر عن ظاهر الرواية من التعريف
 حوالا للكل **(قوله)** فينتفع الرافع) اي من رفعها من الارض اي انقطعا وأنى بالناء فدل على
 انه انما ينتفع بها بعد الاشهاد والتعريف الى ان غلب على ظنه ان صاحبها لا يطالبها والمراد
 جواز الانتفاع بها والتصدق وله امساكها لصاحبها وفي الخلاصة له بيعها ايضا وامساكها فتمها
 ثم اذا جاء ربه ليس له نقض البيع لو ابرأ القاضى والافلو قائمة له ابطاله وان هلكت فان شاء
 ضمن البايع وعند ذلك ينفذ بيعه في ظاهر الرواية وله دفعه للقاضى فيستدق بها او يقرضها من
 ملي او يدفعها مضاربة والظاهر ان له البيع ايضا وفي الحوايى القدسي الدفع الى القاضى ايجاد
 الفعل الاصلح وفي المجتبى التصديق بها في زماننا اولى وينبغي التفصيل بين من يغلب على الظن
 ورعه وعدمه نهر ما حصد * (تنبية) * ظاهر كلامهم متونا وشروحا ان حل الانتفاع للفقير
 بعد التعريف لا يتوقف على اذن القاضى وبخالفه ما في الحائبة من انه لا يحمل ذلك للفقير بلا
 أمره عند عامة العلماء وقال بشر يحل اه بحر ومثله في الشربلية عن البرهان نعم في

(كانت امانة) لم تضمن بلا
 تعد فلو لم يشهد مع التمكن
 منه او لم يعرفها ضمن ان
 انكر ربه اخذ له ولو قبل
 الثاني قوله جيبته وبه تأخذ
 حاوي واقره المصنف
 وغيره (ولو من الحرم او
 قلبة او كثيرة) فلا فرق
 بين مكان ومكان ولقطة
 ولقطة (فينتفع) الرافع (بها)

الهداية والعتابة جواز الانتفاع للغير بأذن الامام لانه يمتد فيه وبأنى قريباً عن النهر وفي النهر
معنى الانتفاع بهامصرها الى نفسه كما في الفتح وهذا لا يحقق ما يقتضيه في يد ائمتكم كما توهمه
في البحر لانها باقية على ملك صاحبها ما لم يتصرف بها حتى لو كانت اقل من نصاب وعندنا ما نصير
به نصاباً حال عاينها لحوال تحت يده لا يجب عليه زكاة اه قلت مقتضاه أنها لو كانت ثوباً فليس
لائمتكم مع انه يصدق عليه انه صرفها الى نفسه فإراد البحر التصرف بها على وجه التملك فلو
دراهم يكون بانفاقها وغيرها بحسبه فهو احتراز عن التصرف بطريق الاباحة على ملك
صاحبها ولذا قال وانما فسرنا الانتفاع بالملك لانه ليس المراد الانتفاع بدونه كالأباحة ولذا ملك
بيعهما وصرف الثمن الى نفسه كما في الخاتبة اه **(قوله لو فقيراً)** قيد به لان الغنى لا يخل له
الانتفاع بها لا بطريق القرض لكن بأذن الامام نهر **(قوله على فقير)** أى ولو ذمياً لاحترياً
كما في شرح السير قال في النهر قالوا ولا يجوز على غنى ولا على طفله الفقير وعبد ولو فعل ينبغي
ان لا يتردد في ضائه **(قوله وقرع)** الضمير عائد الى الغنى المفهوم من قوله والانتصدق بها فلا
بدن براد بقرع الكبر الفقير للمعلمت من انه لا يجوز على طفل الغنى ولو فقيراً **(قوله توضع في)**
بيت المال (للتواب بحر ط **(قوله وفي القنية الح)** عبارتها وما يتصدق به الملتقط بعد
التعريف وغلبة ظنه انه لا يوجد صاحبه لا يجب ايضاً وان كان رجوع وجود المالك وجب
الايصاء اه والمراد الايصاء بضائنها اذا ظهر صاحبها ولم يحجز تصدق الملتقط لا الايصاء بعينها
قبل التصديق بها لكنه مفهوم بالاولى فلذا عمم الشارح وفي النهر ثم اذا امسكها وحضرته
الوفاة اوصى بها ثم الورثة يعرفونها قال في الفتح مقتضى النظر أنهم لو لم يعرفوها حتى هلكت
وجاء صاحبها انهم يضمون لانهم وضعوا ايديهم على اللقطة ولم يشهدوا أى لم يعرفوا قال في
البحر وقد يقال ان التعريف عليهم غير واجب حيث عرفها الملتقط اه قلت الظاهر ان كلام
الفتح فيها اذا لم يشهد الملتقط ولم يعرفها بناء على ما قدمناه عنه من ان الشرط التعريف قبل
هلاكمها لا الاشهاد وقت الاخذ وتقدم ما فيه **(قوله بعد التصديق)** أراد به ما يشمل انتفاع
الملتقط بها اذا كان فقيراً كما في البحر **(قوله او تضمينه)** فيملكها الملتقط من وقت الاخذ
ويكون الثواب له خاتمة **(قوله اجازتها)** الاولى اجازته أى اجازة فعل الملتقط **(قوله الصبي)**
كبالغ أى في اشتراط الاشهاد قال في البحر وفي القنية وجد الصبي لقطاً ولم يشهد بضم كالبالغ
اه قلت والمراد ما يشمل اشهاد وليه او وصيه **(قوله ثم لا يبي او وصيه التصديق)** أى بعد
الاشهاد والتعريف كما في القنية قال في البحر وكذا له تملكها للصبي لو فقيراً بالاولى **(قوله)**
وضائنها في مالهما (كذا بحثه في شرح منظومة ابن وهبان للمصنف حيث قال ينبغي على قول
اصحابنا اذا تصدق بها الاب او الوصى ثم ظهر صاحبها وضمها ان يكون الضمان في مالهما
دون الصبي اه قلت قد يؤيد بحثه بما تى من ان الملتقط تضمين القاضى تأمل به يندفع بحث
البحر بأن في تصديقها باضرار بالضعف اذا حضر المالك والعين هالكة من يد الفقير **(قوله)**
ولو تصدق بأمر القاضى مرتبط بقوله او تضمينه لان امر القاضى لا يزيد على تصدقه بنفسه
(قوله وايهما ضمن لا يرجع به على صاحبه) فان ضمن الملتقط ملكها الملتقط من وقت الاخذ
ويكون الثواب له خاتمة وبه علم ان الثواب موقوف بحر **(قوله او ضال)** الضال هو الانسان

لو فقيراً او الا تصدق بها على
فقير ولو على اماله وفرعه
وعرسه الا اذا عرف انها
لذمى فانها توضع في بيت
المال (تأخر خاتمة وفي القنية
لو رجي وجود المالك وجب
الايصاء (فان جاء مالها)
بعد التصديق (خير بين اجازة
فعله ولو بعد هلاكها) وله
ثوابها (او تضمينه) والظاهر
انه ليس للوصى والاب
اجازتها نهر وفي الوهابية
الصبي كالبالغ فيضمن ان لم
يشهد ثم لا يبي او وصيه
التصدق وضائنها في مالهما
لا مال الصغير (ولو تصدق
بأمر القاضى) في الاصح
(ك) لانه (يضمن القاضى)
او الامام (و فقل ذلك) لانه
تصدق بمال الغير بغير اذنه
ذخيرة (او) يضمن (المسكين
وايها ضمن لا يرجع به
على صاحبه) ولو العين
قائمة أخذها من الفقير
(ولا شئ للملتقط) مال
او بهيمة او ضال (من اجعل

والضالة الحيوان الضائع من ذكر أو أنثى ويقال لغير الحيوان ضائع وقطعة مصباح. فعمل ان
 الضالة بالباء تشمل الانسان الضائع وغيره من الحيوان وبدون تاء خاص بالانسان وهو المناسب
 هنا لعلفه على البهيمة (قوله اصله) اى - واد التقلع من مكان قريب او بعيد بخلاف الآبق
 كما يأتى وفى كافي الحاشى كوان عوضه شيا حسن (قوله فله اجر مثله) عاله فى المحيط بأنها اجارة فاسدة
 واعترضه فى البحر بأنها اجارة اصلا اعدم من قبل واجاب المقدسى بحمله على انه قال ذلك لجمع
 حضر قلت يؤيد ما فى اجارات الولوالجية ضاع له شئ فقال من دلتى عليه فله كذا فالاجارة
 باطلة لان المستاجر له غير معلوم والدلالة ليست بعمل يستحق به الاجر فلا يجب الاجر وان خصص
 بان قال لرجل عينه ان دلتنى عليه فلك كذا ان مثلى له ودله يجب اجر المثل فى المشى لان ذلك عمل
 يستحق بعقد الاجارة الا انه غير مقدر بقدر فيجب اجر المثل وان دله بلامشى فهو والاول سواء
 اه وبه ظهر انه هناكان خصص فالاجارة فاسدة لكون مكان الرد غير مقدر فيجب اجر المثل وان
 عم فباطلة ولا اجر لقوله كاجارة فاسدة الاولى ذكره بصيغة التعليل كالكامل فى المحيط (قوله
 ونذب التقاط البهيمة الخ) وقال الائمة الثلاثة اذا وجد البقر والبعرى والصحرى فالترك افضل لان
 الاصل فى اخذ مال الغير الحرمة واباحة الالتقاط مخافة الضياع واذا كان معها ما تدفع به عن
 نفسها كالقرن مع القوة فى البقر والرفس مع الكدم فى البعير والفرس يقل ظن ضياعها
 ولكنه يتوهم ولنا انها لقطة يتوهم ضياعها فيستحب اخذها وتعرفها صيانة لاموال الناس
 كالشاة وقوله عليه الصلاة والسلام فى ضالة الابل مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء
 وتأكل الشجر فدرها حتى يجدها ربه اجاب عنه فى المبسوط بأنه كذا اذ كان لعلبة اهل الصلاح
 والامانة واما زماننا فلا يأمن وصول يد خائنة اليها بعده فى اخذها احيائها وحفظها فهو
 اولى ومقتضاه ان غلب على ظنه ذلك ان يجب الالتقاط وهذا حق فانا قطع بأن مقصود الشارع
 وصولها الى ربه فاذا تغير الزمان وصار طريق التلف حكمه عنده بلا شك بخلافه وهو
 الالتقاط للحفظ وتماه فى الفتح (قوله وكره الخ) قال فى البحر وبعلم ان التقاط البهيمة على
 ثلاثة اوجه لكن ظاهر الهداية ان صورة الكراهة انما هى عند الشافعى لا عندنا اه قلت وهو
 ايضا ظاهر ما قدمناه اتفاقا عن الفتح (قوله وكدم) بفتح الكاف وسكون الدال فله من باب
 ضرب وقتل وهو العوض بأذى الفم (قوله ان ظن انها ضالة) اى غلب على ظنه بأن كانت
 فى موضع لم يكن يقربه بيت مدر او شعر او قافلة نازلة او دواب فى مراعيها يجر عن الحواى
 (قوله الا اذا قال له قاض الخ) اى بعد اقامة البينة من الملتقط كشرطه فى الاصل وصححه
 فى الهداية لاحتمال ان يكون غضبا فى يده والبيئة لكشف الحال لاللقضاء فلا يشترط لها خصم
 وصرح فى الظهيرية بأن الملتقط كذلك وان قال لابنته فى بقوله بين يدي ثقات اتفق عليها ان
 كنت صادقا وقد منا ان القاضى لو جعل لواء اللقيط للملتقط جاز لانه قضاء فى فصل مجتهد فيه
 فعليه لا يكون متبرعا بالاتفاق بل امره اذا شهد ليرجع كالوصى بجر مخلص (قوله لم يكن دينا
 فى الاصح) لان الامر متردد بين الحسبة والرجوع فلا يكون دينا بالشك بجر (قوله لا يمازعه
 ابن الملك) من انه اذا يمازعه بالاتفاق فادعاه بعد بلوغه وصدقه اللقيط رجع عليه ح (قوله
 نهر) اصله البحر (قوله والمديون) اى الذى يثبت للملتقط الرجوع عليه بما اتفق بقول

اصلا) الا بالشرط كن رده
 فله كذا فله اجر مثله
 تناخرانية كاجارة فاسدة
 (ونذب التقاط البهيمة
 الضالة وتعرفها ما لم يخف
 صياعها) فيجب وكره
 لو معها ما تدفع به عن نفسها
 كقرن لبقير وكدم لابل
 تناخرانية (ولو) كان
 الالتقاط (فى الصحرى)
 ان ظن انها ضالة حاوى
 (وهو فى الاتفاق على اللقيط
 واللقطة متبرع) لقصور
 ولايت (الا اذا قال له قاض
 اتفق ليرجع) فلو لم يذكر
 الرجوع لم يكن دينا فى
 الاصح (او يصدقه اللقيط
 بعد بلوغه) كذا فى الجمع
 اى يصدقه على ان القاضى
 قال لذلك لا يمازعه ابن
 الملك بجر والمديون رب
 الملقطة وابو اللقيط

القاضي اتفق لترجع **(قوله أو سيده)** أي أن ظهر له سيدا قراره بحر **(قوله أو هو بعد بلوغه)** فلو مات صغيرا يرجع على بيت المال كما في القهستاني عن النظم **(قوله وإن كان لها نفع)** بأن كانت بهيمة يحمل عليها الحمار والبغل **(قوله بأذن الحاكم)** الذي في الملتقى وغيره أنه يؤجرها القاضي لكن لا ينجح إذا نكحها **(قوله منه)** أي من بدل الاجارة **(قوله كما قال)** أي العبد الذي ضل عن سيده **(قوله بخلاف الآتي)** فنه لا يؤجره القاضي لأنه يخاف عليه أن يأتى كذا في التبيين وسوى بينهما في الهداية بقوله وكذلك يفعل بالعبد الآتي بحر ووفق المقدسي في شرحه بحمل مافي الهداية على ما إذا كان معه علامة تمنع من الأتياء كالرأية ونقل الشر نبالى عنه وجها آخر وهو حمل على ما إذا كان المستأجر ذا قوة ومنعة لا يخف عليه أو على الأتياء مع اعلام المستأجر بحاله ليحفظه غاية الحفظ أه قل في البحر ولم أر حكمه القبط اذا صار عمز ولا مال له لئلا يؤجره القاضي للنفقة **(قوله ولو الاتفاق أصبح الح)** قالوا إنما يأمر بالاتفاق يومين أو ثلاثة على قدر ما يرى رجاء أن يظهر ما لكها فإذا لم يظهر يأمر ببيعها لأن دارة النفقة مستأصلة فلا نظر في الاتفاق مدة مديدة هداية **(قوله وله منعهما من ربهما أخذ النفقة)** فإن لم يعطها باعها القاضي وأعطى نفقته ورد عليه الباقي ولا فرق بين أن يكون الملتقط اتفق من ماله أو استدان بأمر القاضي ليرجع على صاحبها كافي الحاروي وقد صرحوا في نفقة الزوجة المستدانة بأذن القاضي أن المرة تتمكن من الحوالة عليه بغير رضاه وقياسه هنا كذلك بحر **(قوله فإن هلك بعد حبسه)** أي منع الملتقط القطعة عن صاحبها سقطت النفقة لأنها تصير كالرهن قل في التهر ولم يحكم المصنف في الكافي تبعا لصاحب الهداية فيه خلافا في فهم أنه المذهب وجعله القدوري في تقريبه قول زفر وعند أصحابنا لا يسقط لو هلك بعده وعزاه في الياييع إلى علمائنا الثلاثة أه قلت وظاهر الفتح اعتماد ما ذكره القدوري فانه قال أنه المتقول وكذا نقل في الشرع بلاية عن خط العلامة قاسم أن مافي الهداية ليس بمذهب لأحد من علمائنا الثلاثة وإنما هو قول زفر ولا يساعد الوجه ثم نقل عن المقدسي أنه يمكن أن يكون عن علمائنا فيه روايتان أو اختار في الهداية قول زفر فتأمله أه وعلى مافي الهداية جرى في الملتقى الدرر والبقاية وغيرها **(قوله حبراعيه)** أفاد أن المراد بمدة الدفع عده لزومه كافي البحر **(قوله بلاية)** أراد بها القضاء بها بحر **(قوله فإن بين علامة)** أي مع المطابقة ومر في القبط أن الاصابة في بعض العلامات لا تكفي وظاهر قول التتارخانية أصاب في علامات النقطة كلها أنه شرط ولما أمر ما بين كل من المدعين وأصابا وبني حل الدفع أيها بحر **(قوله بين أول)** لكن هل بحر قيل نعم كالأمر وقيل لا كالأمر بقبض الوديمة اذا صدقه المودع ودفع بالفرق بأن المالك هنا غير ظاهر المودع في مسئلة الوديمة ظاهر فتح (تمه) دفع بالتصديق أو بالعلامة وأقام آخرينة أنه أه فان قائمة اخذها وإن هالكه ضمن أيها شاء فان ضمن القابض لا يرجع على أحد أو الملتقط فكذلك في رواية وفي أخرى يرجع وهو الصحيح لأنه وإن صدقه إلا أنه بالقضاء عليه صار مكد باشرعا فيقبل اقراره نهر عن الفتح **(قوله لأن يده أحق)** لعل وجهه كونها اسبق وإن له حق تملكها بعد التعريف لو فقيرا وفيهم منه بالاولى أنه لو اتزعتها من يده آخره اخذها منه كما قالوا في القبط وهو خلاف مافي الولوجية حيث سوى بين مسئلتى الضياع

أو سيده أو هو بعد بلوغه
(وإن كان لها نفع أجبره)
بأذن الحاكم (واتفق عليها)
منه كما يقال بخلاف الآتي
وسيجى في باب (١٠) أن يمكن
باعها (القاضي وحفظ منها)
ولو الاتفاق أصبح أمره
لأن ولايته نظرية اختيار
فلا يمكن ثمة نظرا فيستند
أمره بفتح تحت (وله منعهما)
من ربهما يأخذ النفقة (فإن
هلك بعد حبسه سقطت
وقبله لا (ولا يدفعها إلى
مدعيها) جبراعيه بلاية
فإن بين علامة حل الدفع
بالحجر (وكذا) ينحل (إن
صدقه معانق) بين أولواه
أخذ كفيل الأمع البيعة في
الأصح نهاية (اللتقط لقطعة
فصاعت منه ثم وجدها
في يد غيره فلا خصومة بينهما
بخلاف الودعية) محتج
ونوازل لكن في السراج
الصحيح أنه لا الخصومة
لأن يده أحق (عليه ديون
ومظالم)

فيمن عليه ديون ومظالم
جهل اربابها

جهل اربابها وأيس) من
عليه ذلك (من معرفتهم
وعليه تصدق بقدرها من
ماله وان استقرت جميع
ماله) هذا مذهب أصحابنا
لا يعلمهم خلافاً لكن في يده
عروض لا يعلم مستحقها

اعتبر بديون البايعين (و)
متى فعل ذلك (سقط عنه
التعالي) من أصحاب الديون
في اعقبي) تحت وفي العدة
وحد نقصة وعرفها وميز
رهباناً شفع بها لفقره
ثم أيسر يجب عليه ان
يتصدق بثله (مات في البادية

حارز رقيقه بيع متاعه
ومركه وحمل ثمنه الى أهله
حصب وجد في الماء ان له
قيمة فلقطة والا فالحال
لا تحده) كسائر المباحات
الاصلية ذرية وفي الحاوي
غريب مات في بيت انسان
ولم يعرف وارثه فتركه
كلقطة مالم يكن كثيراً
فأبليت المال بعد الفحص
عن ورثته سنين

مطلب

فيمن مات في سفره فباع
رقيقه متاعه

مطلب

فيمن وحد حصصاً في نهر
او وجد جوزاً او كثيراً

لا استراخ في انه لاحصومة له ولا يخفى ان ما في السراج يشملها (قوله جهل اربابها) يشمل
ورثتهم فلو علمهم برمه الدفع اليهم لان الدين صار حقهم وفي الفصول العلامية من له على آخر دين
لغلبه ولم يعصه مات رب الدين ما تبق له خصومة في الآخرة عنداكثر المشايخ لانها بسبب الدين
وقد انتقل الى الورثة والمختار ان الخصومة في الظلم بائع للميت وفي الدين للوارث قال محمد بن
الفضل من تناول مال غيره بغير اذنه ثم رد البديل على وارثه بعدموته يرى عن الدين بيق حق
لميت لظلمه اياه ولا يبرأ عنه الا بالتوبة والاستغفار والدعائه اه (قوله فعليه التصديق بقدرها
من ماله) اي الخاص به او المتحصل من المظالم اه وهذا ان كان له مال وفي الفصول العلامية
لو لم يقدر على الاداء لفقره او لنسيانه او لعدم قدرته قال شهاب والتا طي رحمهما الله تعالى
لا يؤخذ به في الآخرة اذا كان الدين ثمن متاع او قرضاً وان كان غصبا يؤخذ به في الآخرة
وان سعى غصه وان عد الوارث دين مورثه والدين غصب او غيره فعليه ان يقضيه من التركة
وان لم يقض فهو في حذبه في الآخرة وان لم يجد المدين ولا وارثه صاحب الدين ولا وارثه
فقتصد امديون او وارثه عن صاحب الدين يرى في الآخرة (قوله كمن في يده عروض لا يعلم
مستحقها) يشمل ما اذا كانت لقصة او غصبا او رشوة فان كانت لقطة فقد علم حكمها وان
كانت غير هاف صاهر وجوب التصديق بايعائها ايضاً (قوله سقط عنه المطالبة الخ) كانه والله
تعالى ان لا يمتزلة المال الضائع والفقراء مصرفة عند جهل اربابها وبالتوبة يسقط اثم
الافد عن الظلم اه (قوله يجب عليه ان يتصدق بثله) المختار انه لا يلزمه ذلك كافي القهستاني
عن الغهيري وكذا في البحر والنهر عن الوالو الحية (قوله حارز رقيقه الخ) الظاهر انه احتراز
عن الاخني اذا الرقيق في السفر مأذون بذلك دلالة كقوله في حواجز احراره عن رقيقه اذا اغنى
عليه وكذا الاتفاق عليه وهذه المسئلة وقعت لمحمد رحمه الله تعالى في سفره مات بعض اصحابه
فباع كتبه وامتنعت فقبل له كيف تفعل ذلك ولست بقاض فقال والله يعلم المفسد من المصالح
يعني ان ذلك من الاصلاح المأذون فيه عادة فانه لو حمل متاعه الى اهله يحتاج الى نفقة ربما
استعرفت المتاع لكن للورثة الخيار ففي ادب الاوصياء عن المحض عن المتقي مات في السفر
فباع رفقاه وتركه وهم في موضع ليس فيه قاض قل محمد جاز بيعهم وللمشترى الانتفاع بما
شتراه منهم ثم اذا جاء الوارث ان شاء اجاز البيع وان شاء اخذ ما وجد من المتاع وضمن ما لم يجد
لان نقصة اذا جاء صاحبها بأخذها فان لم يجد فله ان يضمن الذي اصابها وله ان يجيز التصديق اه
(قوله انه له قيمة فلقطة) وقيل انه كالتفاح الذي يجده في الماء وذكر في شرح الوهبانية ضابطا
وهو ان ملا يسرع اليه الفساد ولا يبعد رمية كحطب وخشب فهو لقصة ان كانت له قيمة ولو
حمه من امكان متفرقة في الفصيح كولو وجد جوزة ثم اخرى وهكذا حتى بلغ ماله قيمة بخلاف
تفاح او كمثرى في نهر جاز به يجوز اخذه وان كبرلانه لم يفسد ولو ترك وبخلاف التوى اذا
وجد مفقود وله قيمة فيجوز اخذه لانه مما يرمى عادة فيصير منزلة المباح ولا كذلك الجوز حتى لو
تركه صاحبه تحت اشجار فهو بمنزلة (قوله مالم يكن كثيراً) ذكر الصميري على تناول التركة
بموتها واحد وان المراد بالكثير ما زاد على خمسة دراهم ثانياً البحر عن الخلاصة والوالو الحية
مات غريب في دار رجل ومعه قدر خمسة دراهم فله ان يتصدق على نفسه ان كان فقيراً كاللقطة

فان لم يجدهم فلهو مصرفا
 (محضة) اى برج (حمام)
 اختلط بها اهلى الغيرة
 لا يبنى له ان يأخذ وان
 اخذه طلب صاحبه ليرده
 عليه) لانه كاللقطة (فان
 فرغ عنه فان) كانت
 الام غريبة لا يتعرض
 لغيرها) لانه ملك الغير
 وان الام لصاحب المحضة
 والغريب ذكر فالفرخ له)
 وان لم يعلم ان يبرجه غريبا
 لاشئ عليه ان شاء الله قلت
 واذا لم يملك الفرخ فان
 فقيرا اكله وان غنيا تصدق
 به ثم اشتراه وهكذا
 كان يفعل الامام الحلواني
 ظهيرية وفي الوهبانية
 مرة تحت اشجار في غير
 امصار لابس بالتاول ما لم
 يعلم انتهى صريحا ودلالة
 وعليه الاعتماد وفيها
 * واخذك تفاحا من النهر
 جاريا * بجوز وكثرى وفي
 الجوز ينكر *

مطلب —

التي شيئا وقال من اخذه فهو له

مطلب —

له الاخذ من نثار السكر
 في العرس

مطلب —

وجد دراهم في الجدار او

استيقظ وفي يده صرة

مطلب — اخذ صوف مئة او جلدها

وفي الحانية ليس له ذلك لانه ليس كاللقطة قال في البحر والاول اثبت وصرح به في المحيط **(قوله)**
 فان لم يجدهم فلهو مصرفا) هذا ذكره في النهر وهو زاد على ما نقله في البحر عن حاوى القدسي
 وقد راجعت الحاوى فلم أجده فيه ايضا **(قوله محضة)** بالحاء المهملة والضاد المعجمة في الصباح
 حضان الطائر يرضه اذا جم عليه **(قوله اى برج)** في المصباح برج الحمام مأواه **(قوله)** اختلط بها
 اهلى الغيرة المراد بالاهلى ما كان يملوكا لغيره **(قوله)** لا يبنى له ان يأخذ لانه ربما يطير فيذهب
 الى محله الاصل فلا يتبقى مامر من ان اللقطة يندب أخذها أفاده ط **(قوله)** لانه ملك الغير)
 لان ولد الحيوان يتبع امه **(قوله)** واذا لم يملك الفرخ اى ولم يعلم مالكة **(قوله)** وفي الوهبانية
 الخ) نقل بالمعنى وترك ما في الوهبانية قيد كون النثار مالا يبقى وكون ذلك في بستان احترازا
 عن القرى والسواد وحاصل ما في شرحها عن الحانية وغيرها ان النثار اذا كانت ساقطة تحت
 الاشجار فلو في المصر لا يأخذ شيئا منها ما لم يعلم ان صاحبها اباح ذلك نصا او دلالة لانه في المصر
 لا يكون مباحا عادة وان كان في البستان فلو النثار مما يبقى ولا يفسد كالجوز واللوز لا يأخذه
 ما لم يعلم الاذن ولو مالا يبقى فيقل كذلك والمعتمد انه لابس باذا لم يعلم انتهى صريحا ودلالة
 او عادة وان كان في السواد والقرى فلو النثار مما يبقى لا يأخذ ما لم يعلم الاذن ولو مالا يبقى اتفقوا
 على ان له الاخذ ما لم يعلم انتهى ولو كان الثمر على الشجر فالأفضل ان لا يأخذ ما لم يؤذن
 له الا في موضع كثير يعلم انهم لا يشعرون بمثل ذلك فله الاكل دون الحمل **(قوله)** وفي الجوز
 ينكر) لانه مما يبقى ولا يرمى عادة بخلاف التفاح والكمثرى لانه لو ترك يفسد ويخالف النوى
 لانه مما يرمى كما مر بيانه في مسئلة الخطب * (فروع) * التي شيئا وقال من اخذه فهو له فلمن سمعه
 او بلغه ذلك القول ان يأخذه والام لم يملكه لانه اخذه اعانة لملكه ليرده عليه بخلاف الاول لانه
 أخذه على وجه الهبة وقد ثبت بالقبض والاقبال انه يجب التحبوس فلا يصح هبة لانا نقول هذه
 جهالة لا تقضي الى المنازعة والملك ثبت عند الاخذ وعنده هو متعين معلوم اصله انه عليه
 الصلاة والسلام قرب بدنان ثم قال من شاء اقتطع ويقرره ان مجرد الاقامة من غير كلام يفيد
 هذا الحكم كمن ينثر السكر والدرهم في عرس وغيره فمن أخذ شيئا ملكه لان الحال دليل على
 الاذن وعلى هذا الوضع الماء والجمد على بابيه بياح الشرب منه لمن مر به من غنى او فقر وكذا اذا
 غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لاحد واباح للناس تمارها وكل ذلك مأخوذ من الحديث اه
 ملخصا من شرح السير الكبير وفي التارخانية عن النابيع اشترى دارا فوجد في بعض الجدار
 دراهم قال ابو بكر انها كاللقطة قال الفقيه وان ادعاه البائع رد عليه وان قال ليست لي فهي
 لقطة اه وفيها سأل رجل عطاء رحمه الله تعالى عن ثياب في المسجد فاستيقظ وفي يده صرة فدنا
 قال ان الذي صرها في يدك لا يربد الا ان يجعلها لك وفي البحر وجد في البادية بعيرا مذبوحا
 قريب الماء لابس بالاكل منه ان وقع في قلبه ان مالكة اباها وعن الثاني طرح ميتة فأخذ
 آخر صوفها له الانتفاع به وللمالك أخذه منه ولو سلخ الجلد وبغعه للمالك ان يأخذه ويرد عليه
 ما زاد البع فيه وفي الحانية وضعت ملاء بها وضعت اخرى ملاءها ثم أخذت الاولى ملاءة
 الثانية لا يبنى الثانية الانتفاع بملاءة الاولى فان ارادت ذلك قالوا يبنى ان تتصدق بها على
 بنتها الفقيرة بنية كون الثواب لصاحبها ان رضيت ثم تستوهب الملاءة من البنت لانهما بمنزلة

اللقطة وكذلك الجواب في المكعب اذا سرق اه وقيد بعضهم بأن يكون المكعب الثاني كالاول او اجود فلو دونه له الانتفاع به بدون هذا التكلف لان اخذ الاجود وترك الاولون دليل الرضا بالانتفاع به كذا في الظهيرية وفيه مخالفة للقطعة من جهة جواز التصديق قبل التعريف وكأنه للضرورة اه ملخصا قلت ما ذكر من التفصيل بين الادون وبغيره انما يظهر في المكعب المسروق وعليه لا يحتاج الى تعريف لان صاحب الادون معرض عنه قصدا فهو بمنزلة الدابة المهزولة التي تركها صاحبها عمدا بل بمنزلة القاء النوى وقشور الرمان اما الواخذ مكعب غيره وترك مكعبه غلطا لظلمة او نحوها ويعلم ذلك بالقرآن فهو في حكم اللقطة لا بد من السؤال عن صاحبه بلافريق بين اجود وادون وكذا لو اشتبه كونه غلطا او عمدا لعدم دليل الاعراض هذا ماظهر لي فتأمله * (فائدة) ذكر ابن حجر في حاشية الايضاح عن بعض الصوفية قدس الله تعالى اسرارهم مانصه اذا ضاع منك شيء فقل يا جامع الناس ليوم الارب فيه ان الله لا يخلع البعاد اجمع بيني وبين كذا ويسمي باسمه فانه يجرب قال النووي وقد جربته فوجدته نائعا لوجود الضالة عن قرب غالبا ونقل عن بعض مشايخه مثل ذلك اه والله سبحانه اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الآبق

اسم فاعل من آبق كعرب وسمع ومنع قاموس والاكثر الاول مصباح ومصدره آبق ويحرك وابق ككتاب وجمعه ككفار وركع قاموس (قوله مناسبه) اي مناسبة الآبق للقيط واللقطة عرضية التلف اي الهلاك والزوال اي زوال بد المالك اي توقع عروض الامرين او احدهما في الثلاثة وهو وجه ذكرها عقب الجهاد فان النفس والاموال فيه على شرف الزوال كامر واعترض في الفتح بأن عرضة ذلك في الآبق بفعل فاعل مختار فالاولى ذكره عقب الجهاد واجاب في البحر بان خوف التلف من حيث الذات في اللقيط اكثر من اللقطة فذكر عقبه واما التلف في الآبق فمن حيث الانتفاع للمولى لان من حيث الذات لانه لو لم يعد الى مولاه لا يموت بخلاف اللقيط فانه لصغره ان لم يرفع يموت فالانسان ترتيب المشايخ (قوله والابق انطلاق الرقيق تمردا) وهو في اللغة الهرب كافي المغرب والتمرّد الخروج عن الطاعة احتراز به عن الضال وهو المملوك الذي ضل عن الطريق الى منزل سيده بلا قصد (قوله من مؤجره) بفتح الجيم اه ح اي مستأجره ولوعير به لكان اولى ط (قوله ومودعه) بفتح الدال اه ح (قوله ووصيه) اي الوصي عليه بأن مات سيده عن اولاد صغار وأقام هو او المتأقضي عنهم وصيا فان العبد يكون داخلا تحت وصايته (قوله اخذه فرض ان خاف ضياعه) اي ان غلب على ظنه ذلك وهذا ذكره في البحر اخذنا من عبارة البدائع وبأن في ما فيه وذكره في الفتح بخلافه المصنف (قوله ويندب اخذه ان قوى عليه) عبارة كافي الحاكم واذا وجد عبدا آبقا وهو قوى على اخذه قال يسه تركه واحب الى ان يأخذه فيردم على صاحبه اه ومفهومه ان قيد القوة على اخذه تأكيد لافادة جواز الترك وانه لا يجب أخذه بل ينذب فهو في الحقيقة لدفع توهم الوجوب عند القوة عليه وبه اندفع ما أورد على المصنف من ان هذا الشرط لا يخص مانحن فيه بل هو عام في سائر التكليف على ان كون القدرة شرطا عاما لا يوجب عدم ذكرها في معرض بيان الاحكام قال تعالى والله على الناس حجة

(اليت)

مطلب

سرق مكعبه ووجد مثله او دونه

قرر الزيادة ان الانسان اذا ضاع له شيء واراد ان يردّه الله سبحانه عليه فليقف على مكان عال مستقبل القبلة ويقرأ الفاتحة ويهدي ثوبها للذي صلى الله عليه وسلم ثم يهدي ثوب ذلك لسيدي احمد بن علوان ويقول يا سيدي احمد يا ابن

علوان ان لم ترد على ضالتي والا تزعلك من ديوان الاولياء فان الله تعالى يرد على من قال ذلك ضالته ببركته اجه وروى مع زيادة كذا في حاشية شرح المنهج للداودي رحمه الله اه مه

كتاب الآبق

مناسبة عرضية التلف والزوال والابق انطلاق الرقيق تمردا كذا عرفت ان الكمال لا يدخل الهارب من مؤجره ومستعيره ومودعه ووصيه (اخذه فرض ان خاف ضياعه ويحرم) اخذه لنفسه ويندب اخذه (ان قوى عليه) والافلا ندب

ما في البدائع حكم اخذه

كقصة (ون ادعاء آخر دفعه اليه ان برهن واستوفى) منه (بكفيل) ان شاء جواز ان بدعيه آخر (ويشتمل) الحاكم يضا (بأنه ما أخرجه عن ملكه بوجه وان لم يبرهن) عطف على ان برهن (واقهر) العبد (انه عبده أو ذكر) المولى (علامته وحليته دفع اليه بكفيل فان انكر المولى بإقائه تخاف جملة) (حلف) الا ان يبرهن على ابقه أو على اقرار المولى بذلك نزيل (فإن ضلت المدة) اى مدة محي المولى (بأه القصى ولو علم مكانه) ثلاثين من المولى بكثرة الثقة (وحفظ ثمنه لصاحبه) امسك من ثمنه ما اتفق منه وان جاء المولى (عده وبرهن) أو علم (دفع باقي الثمن اليه ولا يملك) المولى (نقص بيعه) يبيع القاضي لانه امر الشارع حكمه لا ينقض قلت لكن رأيت في معروضات المرحوم ان السعد مفتي الروم انه صدر امر سلطاني يمنع القضاة عن اعطاء الاذن ببيع عبيد المسلمين وحياته فلا يصح بيع عبيد السباهية فهو اخذها من مشتريها وبرج المشتري ثمنه على البايع وأما عبيد الرعايا

اليت من استطاع اليه سبيلا ولم يصرح بشرط عدم خوف ضياعه لعمه من قوله فرض ان خوف ضياعه ففهم (قوله ما في البدائع الخ) تعليل لقوله اخذه فرض ان خوف ضياعه الخ وقد تبع في ذلك البحر واعترضه في الزهر بأنه قدم عن البدائع ان القول بفرضية اخذ اللقطة عند خوف الضائع قول الشافعي فقول البدائع هنا ان حكم اخذ الباقي حكم اللقطة لا يدل على فرضية اخذه عندنا ثم في الفتح يمكن ان يجري فيه التفصيل في اللقطة بين ان يغلب على ظنه تلفه على المولى ان لم يأخذه مع قدرة تامة عليه فيجب اخذه والا فلا اه قلت لكن تقدم ان مانسه في البدائع الى الشافعي مذهبا فقوله هنا حكمه حكم اللقطة يفيد انه اذا كان اخذها واجبا يكون اخذه مباحا وقد صرح في غير البدائع بان اخذها واجب فاخذ الباقي كذلك فليأتمل (قوله واستوفى منه بكفيل ان شاء) قل في الفتح ثم اذا دفعه اليه عن ينة ففي أولوية اخذ الكفيل وتركه روايتان اه وظاهره ان ذلك في حق القاضي وهو صريح ما في كافى الحاكم قل ط وذكر العلامة نوح قيل رواية عدم اخذ الكفيل اصح لانه ما قام اليه حرم تأخير لان الدفع في هذه الصورة واجب اه قلت لكن في التارخاية ان رواية الاخذ أحوط (قوله ايضا) اى مع الاستيفاء منه بكفيل (قوله بوجه) كبيع أوهبة بنفسه أو بوكيله (قوله دفع اليه بكفيل) اخذ الكفيل هنا رواية واحدة كافي الفتح قال في التارخاية وبذكر في الكتاب ان القاضي يجيز في الدفع اليه او يجب عليه الدفع وقد اختلف المشايخ فيه اه قات ينبغي وجوب الدفع في صورة اقرار العبد وعده في صورة ذكر العلامة تأمل (قوله تخاف جملة) اى اخذ جملة (قوله بذلك) اى باقاه (قوله فان طالت المدة) سيأتى ان القاضي يحبس الباقي تعزيرا وفي التارخاية يحبسه الى ان يحجى طالبه ويكون هذا الحبس بطريق التعزير وينفق عليه في مدة الحبس من بيت المال ثم قل فانه يحجى له طالب وطال ذلك باعه بعد ما حبسه ستة اشهر ويدفع الثمن الى صاحبه اذا وصف حليته وعلامته اه وجواز بيعه ظاهر على انه لا يؤجره خوف الباقى كمر في اللقطة ويأتى (قوله ولو علم مكانه) في الخواشي البيهقيية ينبغي ان يكون هذا اذا تعذر ايصاله الى ملكه وخيف تلفه وقد ذكر في القنية ان مال الغائب لا يباع اذ اعلم مكان الغائب لا مكان ايصاله اه نهر قلت قد يكون ايصاله الى ملكه موجبا لكثرة الثقة فيبضر مالكة وقد لا يمكن معه اخذ ما انفقه عليه القاضي (قوله وأمسك من ثمنه ما اتفق منه) الضمير في منه للقاضي والمراد ما انفقه من بيت المال اى يملك قدر ما اتفق ليرده الى بيت المال (قوله أو علم) بالتشديد الا انه اى وصف علامته وفي المصباح علمته علامة بالتشديد وضعت له امارة يعرفها (قوله دفع باقي الثمن اليه) نقل في التارخاية عن التهذيب انه لا يدفع اليه الثمن الا بالبينة ولا يكتفى بالخاية ونقل عن الكافي انه يجوز ان يكتفى بإفادت يمكن التوفيق بان الاول في وجوب الدفع والثاني في جوازه (قوله عن اعطاء الاذن) اى لو اجد الباقي (قوله وحيث فلا يصح الخ) لانه لا يصح بيعه بلا اذن القاضي وحيث كان القاضي ممنوعا من اعطاء الاذن لا يصح اذنه لانه يستأيد الولاية من السلطان ولكن هذا المنع السلطاني لا يبق بعد موت السلطان اذ اعلم على ما أفاده الخبر الرسمى

في فذوه تأمل (قوله فكذلك) أي لا يصح بيع قاضي لأن تصرفه منوط بالصحة
 وخصوصا بعد ورود الأمر به بذلك (قوله لا يصدق في نفسه) أي لا يصدق في زعمه المذكور
 في حق نقض البيع والألف هو مؤاخذ باقراره على نفسه (قوله إلا أن يكون عنده ولده منها) أي
 ولد ولده في ملكه فيدعي انه ولده منها فيصدق عليه ويثبت النسب ويفسخ البيع اه كافي
 الحاكم الشهيد (قوله أو يبرهن على ذلك) أي على ما زعمه من التدبير ونحوه وأقارن ما ذكره
 المصنف محمول على ما إذا كان مجرد دعوى بلا برهان وبه الدفع مافي البحر من اللقطة من أن
 عدم تصديقه مشكل لانه أي المالك لو باع بنفسه ثم قال هو مدبر أو مكاتب أو أم ولد أو برهن
 قبل برهانه لأن التناقض في دعوى الحرية وفروعهما لا يمنع اه قل في النهر فيحمل على ما إذا
 ما يبرهن اه وبه أحاب المقدسي ايضا (قوله واختلاف في الحال) الاولى للمصنف ذكر هذا
 بعد قوله ويثرب أن قوي عليه ثلاثا يوهم أن لاختلاف في نقض البيع (قوله قيل الخ) عليه
 فهو مما خالف فيه الآتي وبخلافه ايضا في أنه لا يحمل لراذه وأنه لا يحبس وأنه يؤجره وينفق
 عليه من أجرته كاللقطة كافي البحر وسأتي (قوله ولو عرف بينه الخ) بشرى إلى أن محل
 الاختلاف ما إذا لم يعلم أو وجد مولاه ولا مكانه قل في المنتج اما إذا علم فلا ينبغي أن يختلف في
 افضلية اخذه وردة (قوله صدق) أي بينه كافي (قوله من مدسفر) الظاهر أن المعتبر في هذه
 المسافة ما بين مكان لاخذ ومكان سيد العبد سواء أتق من مكان سيده أو غيره كما يشعر به قول
 الهداية ومن رد الآتي على مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا فقد اعتبر مكان الرد ومكان المولى
 وعليه فهو خرج في حاجة مولاه مسافة يومين ثم أتق منها مسافة يومه فخذ رجل وردة على
 مولاه فله أربعون درهما اعتبارا بمكان المولى والظاهر أيضا كإفاده ط أن المعتبر في مكان المولى
 المكان الذي يحصل فيه الرد عليه حتى لو حلقه المولى وقد سار يوما فلقه الواجد بعد
 ماسر يومين فله جعل اليومين فقط (قوله ولو صيدا أو عبدا الخ) جملة معترضة بين اسم إن
 وخبرها وهو قوله ممن يستحق الجعل ودخل في هذا التعميم ما إذا تعدد الراد كائنين فيشتركان
 في الأربعين إذا ردها إلى مولاه وما إذا رده بنفسه أو بنائبه كما إذا دفعه إلى رجل وامره
 أن يأتي به إلى مولاه وإن يأخذ منه الجعل وما إذا اغتصب منه رجل وجاء به إلى مولاه وأخذ
 جملة ثم جاء الآخذ و برهن أنه اخذه من مسيرة سفر فله الجعل ويرجع المولى على الغاصب بما
 دفعه إليه لانه اخذه بغير حق (قوله ممن يستحق الجعل) بأن لم يكن ممن يعمل متبرعا
 بخلاف المتبرع اما لو حوب ذلك العمل عليه كالسلطان أو أحد نوابه أو لكونه يحفظ مال
 سيد العبد كوصي اليتيم وعائلته أو لكونه ممن جرت العادة برده عليه تبرعا اما لاستعانة به أو لانه
 ممن في عياله أو زوجة أو بنت أو شربة (قوله وشحنة) هو حافظ المدينة اه ح (قوله
 وخخير) هو بمعنى المعاهد أي من يهدك على الضربة وأهل الراد به من ينصب الحاكم في
 الطريق لدفع الخصاص عن المسافرين ثم رأيت نقلا عن الحموي أن المراد به هنا الحارس (قوله
 وعائلته) أي من يعمل اليتيم وربيته في حجره بلا وصاية (قوله فقال نعم) كذا شرطه
 في التارخانية معللا بأنه قد وعدله الاعانة بخر قال المقدسي والظاهر أنه ليس بشرط لأن
 الفهر من المتبرع بعمل حيث بشرط عليه جعل اه قلت وفيه غلط من عدم شرط الجعل

فكذلك ذكره من وحش
 وذا من غير الخن وبذلك
 ورد الأمر أيضا انتهى بمعنى
 فيحصد وبه منه (ووزعم)
 المولى (تدبيره أو كتابته)
 أو استلاده (لا يصدق في
 نفسه) لا أن يكون عنده
 ولده منها ويبرهن على ذلك
 نهر (واختلاف في الحال)
 قيل اخذه أفضل وقيل تركه
 ولو عرف بينه فصد له أه
 أولى (في عبد خ) به رجل
 وقوله أحدهم (من
 مال) صدق (ولا شيء عليه
) ومن رده خير قوله الآتي
 أربعون درهم (أه من مدة
 سفر) أكثر (وهو) أي
 والحال أن الراد ولو صيدا
 أو عبدا لكن الجعل مولاه
 (ممن يستحق الجعل) فبده
 لانه لا يحمل المسافر
 وشحنة وخخير ووصي
 يتيم وعائلته ومن استعانه
 كان وحده فبده فله

لا يدل على التبرع والالتزم شرطه في كل المواضع بخلاف ماذا استعان به ووعده الاعانة فإن
اجابته بالقول لماطاب دليل التبرع تأمل (قوله اوكان في عياله) عطف على استعان وشمل
احد الابوين اذ ارد عبد الابن فلا جعل له ادا كان في عيال الابن حكيم بقية الحارة كافي الهداية
وشروحها كفاية البيان والمعراج والفتح والعناية وكذا في البرازية والخوصرة والقهستاني
والنهر على خلاف ما في البحر والمنح حيث سوى بين الابوين والابن ومثله قول الحاربي
القدسى اذا كان الراد في عيال مالك الغلام لا جعل له والا فله الجعل سواء كان اجنيا او ذارح
محرم الا والدين والمولودين (قوله وابن) عطف على سلطان ح (قوله مطلقا) اي
سواء كان الابن في عيال الاب واحد الزوجين في عيال الآخر او لا قال الزبلي لأن رد الابق
على المولى نوع خدمة للمولى وخدمة الاب مستحقة على الابن فلا تقابل بالاجر وكذا خدمة
احد الزوجين الآخر ا هـ ج (قوله وشريك) لان عمله يكون في حصته وحصه شريكه بلا
تمييز فلا اجر له كمن استأجر شريكه على حمل الحمل اشترك بينهما لا يستحق اجرا ومنه ما في
الولولجية لوجاه به وارث الميت ان اخذه وسار به ثلاثة ايام وسلمه في حياة المولى يستحق
الجعل ان لم يكن في عياله وان سلمه بعد موته وليس ولد المولى ولا في عياله وكان معه وارث
آخر قال محمد الجعل في حصه شركائه وقال ابو يوسف لا وقيل قول ابن خنيفة كقول محمد
اه ملخصا قات ولعل وجه الخلاف انه ان نظرت الى ان العمل الموجب للجعل وهو سير ثلاثة
ايام حصل في حياة المولى قبل ان يصير الراد شريكا وجب الجعل وان نظرت الى ان الاستحقاق
بالنسليم وهو يحصل الابدالموت والاشترك لم يجز الجعل ويؤيد الثاني عدم استحقاق الجعل
في موت مولى ام الولد والندبر كما يأتي قريبا تأمل (قوله ووهانية) كذا في بعض النسخ
والذي رأيته في عدة نسخ ووهان وهكذا رأيته معزيا الى نسخة الشارح وهو الصواب لان
الشارح عزاه للولولجية والذي رأيته فيها ووهان وشحنة وهكذا رأيته في التيجس
والظاهر انه في عرفهم اسم لشوع ممن رهب منه من اهل الولايات بقرينة ذكره مع الشحنة
وحينئذ يتم قول الشارح فالستثنى احد عشر فانه به يتم العدد فافهم (قوله اربعون درهما)
بوزن سبعة مثاقيل فتح وان انفق اضعافها بغير امر القاضي كافي الحاكم اما لو انفق بامر فان
له الاربعين مع جميع ما انفق فلا يستحق الاربعين فقط الا اذا كان اتفاقا بغير امر القاضي وبه
سقط اعتراضه في الدر المننتقى على شارح الوهانية بأن تعبيره بلفظ غير من سبق القلم (قوله
فقط صلحه فيما زاد عليها) لانه زيادة على ما ثبت بالنص كما بطل صلح القتال فيما زاد على الدية
قال في البحر بخلاف الصلح على الاقل لانه حط منه (قوله استحسانا) والقياس ان لا
يكون له شيء الا بالشرط كما اذا رد همة ضالة او عبد ضالا وجه الاستحسان ان الصحابة رضى
الله تعالى عنهم اجمعوا على اصل الجعل واختلفوا في مقداره فأوجبنا الاربعين في مدة السفر
ومادونها فيما دونه جمعا بين الروايتين نهر (قوله ولورد امة الخ) اعلم انه في كافي الحاكم عم
اولا في وجوب الجعل في رد الابق فقال بالغا او غير بالغ ثم قال واذا أثبت الامة ولها صبي
رضيع فرد هارجل كان له جعل واحد فان كان ابنها غلاما قد قرب الحرفه الجعل ثمانون درهما
اه قال في الفتح لان من لم يراهق لم يمتير أبقا اه ومقتضاه ان امراد بقوله او غير بالغ هو

اوكان في عياله وابن واحد
الزوجين مطلقا زبلي و
شريك تنف ووهانية
وولولجية فالستثنى احد
عشر (اربعون درهما)
فقط صلحه فيما زاد عليها
(ولو بالشرط) استحسانا
ولوردامة ولها ولد يعقل
الابق فجعلان نهر بخنا
(وان لم يعدلها) عند الثاني

ويبيع العبد فيه) اى فى الجعل (وجعل ٤٥٣) مأذون مدينون على من يستقر له

اشهاد لكن لا بد فيه ان يرد على مولاه واسلامه فيما اذا ابق اومات قبل الرد فيه. (قوله اوبيع العبد فيه) اى ان يدفع صاحب الرقية الجعل والضاهر ان الذى يبيعه هو القاضى (قوله على من يستقر له الملك) وهو المولى ان اختار قضاء دينه او الغرماء ان اختار بيعه فى الدين فيجب الجعل فى الثمن فى كلامه تسامح لان الملك لم يستقر لهم فيه بل فى ثمنه وانما استقر ملكه للمشتري ولائى عليه كفى الفتح (قوله جنى خطا) اى قبل الاباق او بعده قبل الاخذ كما يفيد قوله لا قيد الاخذ واحترزه عما هو جنى فى يد الاخذ فلا يجعل له على احد كقولنا عمدا ثم رده (قوله على من يبيع له) وهو المولى ان اختار فداءه او الاولياء ان اختار دفعه اليهم فلودع المولى الجعل ثم قضى عليه بالدفع الى الاولياء الرجوع على المدفوع اليه بالجعل بحر عن المحظ تأمل (قوله على غصبه) لانه حياته لم تدر اذمته بدفعه وضاهره لزوم الجعل له ولورده الى مالكه ويحرم (قوله وهو تركه التصرف) اى تصرفه بما يتبع رجوع الواهب فى حبه (قوله عبد صى) بالاضافة اى جعل عبد الصى فى مال الصى (قوله كنفقة قصعة) لانه لقصة حقيقة فلو اتفق عليه الاخذ بالا امر القاضى كان متبرعا وباذنه كان له الرجوع بشرط ان يقول على ان ترجع على الاصح بحر (قوله وله حبه مدين نفقته) فان ضاقت المدة ولم يجزى صاحبه باعه القاضى وحفظ ثمنه كما قدمناه بحر فأت وله حبه صى اي لا يجعل قل فى الكفى ومن جاء بالآبق ان ينسكه حتى يأخذ الجعل فان مات فى يده بعد مقضى له القاضى بما سكه بالجعل فلا ضمان عليه ولا جعل وكذلك لو مات قبل ان يرفعا الى القاضى (قوله وقيل يؤجره لثقتة) تقدم الكلام عليه فى اللقطة (قوله بخلاف المقتة والغفل) فان الدابة للثقة تؤجر لينفق عليها من اجرتها والغفل لا يجنس وضاهره انه يؤجره لينفق عليه من اجرته وبه صرح فى كتاب اللقطة (قوله ثم يعدها يبيعه القاضى) اى ويرد يبيعت المال ما اتفق منه كما قدمناه ح والله سبحانه اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب المفقود

مناسبة للآبق ان كلامهم مفقود اهله وهم فى ضالته وأخر عنه ثمة وجوده (قوله هو غائب) اى افاد ان قول الكتز هو غائب لم يدر موضعه معناه لم يدر حياته ولا موته قل فى البحر فليدار اتمامه على الجهل بحياته وموته لاعلى الجهل بمكانه فانهم جعلوا منه كفى المحيط لاسم الذى اسره العدو ولا يدري احي ام ميت مع ان مكانه معلوم وهو دار الحرب فانه اهم من ان يكون عرف انه فى بلدة معينة من دار الحرب او لا اه لكن فى الملتقى وغيره هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته قيل فهذا صريح فى اشتراط جهل المكان فيكون التعويل عليه قت الضاهر ان عدم المكان يستلزم العلم بانوته والحياة غالبا وعدمه عدمه والعصف للتفسير ولوعلم مكانه من دار الحرب مع تحقق الجهل بجهاله وعدم امكان الاطلاع عليه لاشك فى انه مفقود ففهم (قوله فيتوقع قدومه) اى يظلم او ينتظر وقوعه وقوله قدومه بدل اشتغال من الضمير فى يتوقع العائد الى قوله غائب لاننا تاب فاعل لان حذفه لا يجوز (قوله ومرة يدر الحق ولا) اى فانه يوقف ميراثه كما يوقف ميراث المسمى كفى احكامه لانه ان جعل حقه لا يمكن الحكم به

بخلاف ما اذا علم قاته بحكم به ويكون موتا حكما فيقسم ميراثه على ما مر في باب **(قوله وهو في حق نفسه حي)** مقابلة قوله الآتي وميت في حق غيره وحاصله انه يعتبر حيا في حق الاحكام التي تصرفه وهي المتوقعة على ثبوت موته ويعتبر ميتا فيما يتفعه ويصرفه وهو ما يتوقف على حياته لان الاصل انه حي وانه الى الآن كذلك استصحابا للحال السابق والاستصحاب حجة ضعيفة تصالح للدفع للالاباث اى تصالح للدفع ما ليس بثابت لالاباث **(قوله نزع)** اى نزع مال المفقود **(قوله لما سيجي الخ)** فيه ان ما هنا اودعه بنفسه وما سيجي في مال مورثه ط قلت لكن ياتي قريبا انه لو كان له وكيل له حفظ ماله اى لانه لا ينزل بفقد المولى كباقي لكن نقل ابن المؤيد عن جامع الفصولين لو اخذ القاضي ودعية المفقود ممن هي بيده ووضعها عند ثقة لا بأس به اه وهذا بخلاف ما في المعروضات الا ان يقال ما فيها هو في حق امين بيت المال فليس له ذلك وان كان المفقود لا وارث له الا بيت المال لان الوارث حقيقة ليس له ذلك فأمين بيت المال بالاولى وما نقلناه انما هو في القاضي الذي له ولاية حفظ مال الغائب والظاهر انه محمول على ما اذا رأى المصلحة في ذلك بان كان من المال بيده غير ثقة والا فهو عت تأمل **(قوله ولا تفسخ اجارته)** لانها وان كانت تفسخ بموت المؤجر او المستأجر لكنه لم يثبت موته **(قوله المقر بها)** بالبناء للمجهول اى التي اقربها غرماؤه قيد به لما في النهر وبخاص في دين وجب بعقده بلا خلاف لا فيةا وجب بعقد المفقود ولا في نصب له في عقار او عرض فيدرجل ولا في حق من الحقوق اذا جرده من هو عنده او عليه لانه ليس بملك ولا نائب عنه وانما هو وكيل من جهة القاضي وهو لا يملك الخصومة بلا خلاف **(قوله ويقوم عليه)** اعم مما قبله لانه يشمل الحفظ وغيره كحصاد ودياس مثلا **(قوله عند الحاجة الخ)** متعلق بقوله ونصب القاضي وهذا بحث ذكره في البحر حاصله انه انما ينصب اذا لم يكن له وكيل في الحفظ اقامه الغائب قبل فقده لانه لا ينزل بفقده لما في التجنيس جعل داره بيد رجل ليعمرها او دفع ماله ليحفظه وفقد الدافع فله الحفظ لا التعمير الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون وصيا اه واجاب في النهر بان الظاهر انه اى وكيل المفقود لا يملك قبض ديونه التي اقربها غرماؤه ولا غلانه وحينئذ فيحتاج الى النصب وكان هذا هو السر في اطلاقهم نصب الوكيل اه قلت وفيه نظر لان مراد البحر ان القاضي انما ينصب له من يأخذ حقه ويحفظ ماله اذا لم يكن له وكيل في ذلك لان وكيله لا ينزل بفقده وقول النهر الظاهر انه لا يملك قبض ديونه الخ غير مسلم الا ينزل صريح لانه اذا لم ينزل وقد وكله بذلك فالمانع له منه فلذا اعلم لم يعمل الموضح على كلامه **(قوله ليس بخصم فيما يدعى على المفقود)** ولا فيةا يدعى له كاعلمته قال في البحر وكذا ليس لاورثته ما ذكر لانهم يرثونه بعد موته ولم يثبت ثم نقل عن البرازية مات عن اثنين احدهما مفقود فزعم ورثة المفقود انه حي وله الميراث والابن الآخر يزعم موته لاختصومة بينهما لان ورثة المفقود اعترفوا انه لاحق لهم في التركة فكيف يخاصمون عمهم اه لان اعترافهم بحياة اعتراف بأن الحق له **(قوله)** ونحوه اى نحو ما ذكر من رد دعيب او مطالبة لاستحقاق بحر **(قوله)** الاخلاف لما فيه من تضمن الحكم على الغائب وانما الاخلاف المعروف بينهم فيس وكله المالك بقبض الدين هل يملك الخصومة ام لا فنده يملكها

(وهو في حق نفسه حي) بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه **(فلا يملك عرسه غيره ولا يقسم ماله)** قلت وفي معروضات المفتي ابي السعود انه ليس لامين بيت المال نزع من يد من بيده ممن امنه عليه قبل ذهابه لما سيجي معزيا لحزاة المفتين **(ولا تفسخ اجارته)** ونصب القاضي من اى وكلا **(ياخذ حقه)** كغسلاته وديونه المقر بها **(ويحفظ ماله ويقوم عليه)** عند الحاجة فأوله وكيل فله حفظ ماله لا تعمير داره الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون وصيا تخيس **(لكنه)** اى هذا الوكيل المنصوب **(ليس بخصم فيما يدعى على المفقود من دين وودعية وشركة في عقار او رقيق ونحوه)** لانه ليس بملك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بلا خلاف ولو قضى خصومته

وعندها لا اخرج عن الزبلي **(قوله لا ينفذ)** ان قضاء القاضي ثلاثة اقسام قسم يرد بكل حال وهو ما خلف النص او الاجماع وقسم يمضي بكل حال حتى لو رفع الى قاض آخر لا يراه نفعه وامضاء ولا يبطله وهو ما يكون الخلاف فيه لا في نفس القضاء بل في سببه وامتناع كثيرة منها لو قضى شافعي بشهادة المحدودين بعد التوبة او قضى لامرأة بشهادة زوجها اى اجنى نفذ ولو رفع الى حنفى لزمه تنفيذه لان الاختلاف في سبب القضاء وهو ان شهادة هؤلاء هل تصير حجة للحكم ام لا اما نفس الحكم فلا اختلاف فيه والقسم الثالث الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الخلاف فيه في نفس الحكم فقليل ينفذ ايضا وقيل لا ينفذ الا اذا نفذ قاض آخر فاذا نفذ الثاني نفذ حتى لو رفع الى ثالث امضاء واذا ابطله الثاني فليس لاحد ان يجزئه وهذا هو الصحيح وبعضهم صحح الاول وذلك كالموقوفى لولده على اجنى او لامرأته بشهادة رجلين لان نفس القضاء مختلف فيه واختافوا فيما لو قضى على الغائب فقليل هو من هذا القسم فلا ينفذ الا بتنفيذ قاض آخر وهو ما نقله عن الزبلي والكمال بناء على ان الاختلاف في نفس القضاء على الغائب وقيل هو من القسم الثاني فينفذ بلا توقف على تنفيذ قاض آخر وهو ما نقله عن الخلاصة بناء على ان الاختلاف لا في نفس القضاء بل في سببه وهو ان البيئة هل تكون حجة من غير خصم حاضر او لا **(قوله يعنى لو القاضي مجتهد)** ومثله لو كان مقلد المجتهد وهذا ترجيح لما حققه في البحر من كتاب القضاء من ان الخلاف في نفاذ القضاء على الغائب محله ما اذا كان مذهب القاضي صحة هذا القضاء بخلاف القاضي الحنفى وسياً في القضاء ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك **(قوله ولا يبيع القاضي ما لا يخاف فساد)** منقولاً كان أو عقاراً لان القاضي لا ولاية له على الغائب الا في الحفظ وفي البيع ترك حفظ الصورة بلا ما يجي وما يخاف عليه الفساد كالخمر ونحوها يبيعه لانه تعذر حفظ صورته ومعناه فينظر للغائب بحفظ معناه اه من الهداية والفتح وفي جامع الفصولين وشرح الوهبانية للقاضي يبيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد وليس له بيعها لتفقه عيالهما وان باعها لحوف الضياع فصارت دراهم أو دنانير يعطى التفقه منها بطريقه اه وفيه شراء فغالب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري أين هو جاز للقاضي بيع المبيع وايفاء الثمن للبائع لو كان المبيع منقولاً لالو عقاراً وعلى هذا لو رهن المديون وغاب غيبة منقطعة فرفع المرتهن الامر للقاضي لبيع الرهن بدينه ينبغي أن يجوز كما في هذه المسئلة اه قلت ومسئلة بيع المبيع ذكرها المصنف في متفرقات السيوع وذكر في النهر هناك أنه لو غاب بعد قبض المبيع ليس للقاضي بيعه ومسئلة بيع الرهن ذكرها الشارح في كتاب الرهن ومقتضى قياس هذه على المسئلة الاولى تخصيص الرهن بكونه منقولاً تأمل **(قوله مأمورون بالبيع)** أى أمرهم السلطان بذلك أقول كيف يتجه هذا الامر مع مخالفته لما ذكره المصنف تبعاً لما في كتب المذهب كالهداية وغيرها وكافي الحاكم الشهيد بلا حكاية خلاف الا أن يقال انه اذن للقضاء بالحكم على مذهب الغير لكن في حكم القاضي بخلاف مذهب كلام مذكور في كتاب القضاء على أن أمر قضاء زمانه لا يسرى على غيرهم كما حارره في الحرية **(قوله وينفق)** أى الوكيل المتصوب نهر أى ينفق من مال المفقود الحاصل في بيته والواصل من ثمن ما يتسارع

مقاله

قضاء القاضي ثلاثة اقسام

لم ينفذ زاد الزبلي
في القضاء وتبعه الكمال
الا بتنفيذ قاض آخر لكن
في الخلاصة الفتوى على
النفاذ يعنى لو القاضي
مجتهداً نهر (ولا يبيع)
القاضي (ما لا يخاف فساد)
في نفقة ولا في غيره بخلاف
ما يخاف فساداً فانه يبيعه
القاضي ويحفظ ثمنه قلت
لكن في معروضات الخفي
أبى السعود ان القضاء
وأمناء بيت المال في زماننا
مأمورون بالبيع مطلقاً
وان لم يخف فساداً فن
ظهر حياً فله الثمن لان
القضاء غير مأمورين
بفسخه نعم اذا بيع بغير
فاحش فيه فسخته اه فيحفظ
(وينفق على عرسه وقريبه)

اليه الفساد ومن مال مودوع عند مقرودين على مقرونة في الفتح والبحر (قوله ولاداً) نصب على التخيير (قوله وهم احواله وفروعه) اعاد الضمير بالجمع على القريب لانه يصدق على الواحد والاكثر والمراد الاصول وان علوا والفروع وان سفلا ولم يشترط الفقر في الاصول استثناء بامر في النفقات وانما ينفق عليهم لان وجوب النفقة لهم لا يتوقف على القضاء فكان اعانة لهم بخلاف غير الولاد من الاخ ونحوه فان وجوبها يتوقف عليه فكان قضاء على الغائب وهو لا يجوز وهذا الاطلاق مقيد بالدراهم والدنانير والتبر لان حقهم في المعلوم والملبوس فان لم يكن ذلك في ماله احتسب الى القضاء بالقيمة وهي التقدان وقد اعامت انه على الغائب لا يجوز الا في الاب فانه يبيع العرض نفقته استحسانا كما في المبسوط وقدم المصنف في النفقات ان هؤلاء اخذ النفقة من مودعه ومدونه المقرين بالكساح والنسب اذا لم يكونا طاعنين عند القاضي فان ظهر لم يشترط اواحدهما اشترط الاقرار بما حتى هو الصحيح فان انكر الودعية والدين لم ينصب احد من هؤلاء خصما فيه والمسئلة بفروعهما مرت نهر اى مرت في النفقات (قوله خلافاً لمالك) فان عنده تعدد زوجة المفقود عدة

مطالع

في الافتاء) بمذهب مالك في زوجة المفقود

ولاداً وهم احواله وفروعه (ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد مضي اربع سنين) خلافاً لمالك (وميت في حق غيره فلا يرث من غيره) حتى لو مات رجل عن بنتين وابن مفقود ولم يفقد بنتان وابناء والتركة في يد البنتين والكل مقرون بفقد الابن واختصموا للقاضي لا يابى له أن يحرك المسال عن موضعه اى لا ينزع من يد البنتين خزائن المقتنين

الوفاة بعد مضي اربع سنين وهو مذهب الشافعي القديم واما الميراث فذهبوا كذهبنا في التقدير بتسعين سنة والرجوع الى رأى الحاكم وعند احمد ان كان يغيب على حاله المهلاك كمن فقد بين الصفيين او في مركب قد انكسر او خرج حاجة قريبة فلم يرجع ولم يعلم خبره فهذا بعد اربع سنين يقسم ماله وتعددت زوجته بخلاف ما اذا لم يغيب عليه المهلاك كالمسافر لتجارة او لسياحة فانه يفيض للهاكم في رواية عنه وفي اخرى يقدر بتسعين من مولده كما في شرح ابن الشحنة لكنه اعترض على الناظم بأنه لا حاجة للجنح الى ذلك اى لان ذلك خلاف مذهبنا تخذه أولى وقال في الدر المنقي ليس بأولى لقول القهستاني لو أفتى به في موضع الضرورة لأبأس به على ما ظن اه قات ونظير هذه المسئلة عدة تمتد الطهر التي بلغت برؤية الدم ثلاثة أيام ثم امتد طهرها فانها تبقى في العدة الى أن تحيض ثلاث حيض وعند مالك تنقضي عدتها بتسعة أشهر وقد قال في البرازية الفتوى في زماننا على قول مالك وقال الزاهدى كان بعض أصحابنا يقولون بالضرورة واعتزله في النهر وغيره بأنه لا داعي الى الافتاء بمذهب الغير لما كان الترافع الى مالكي يحكم بمذهبه وعلى ذلك مشى ابن وهبان في منطلومته هناك لكن قدما أن الكلام عند تحقق الضرورة حيث لم يوجد مالكي يحكم به (قوله وميت في حق غيره) معطوف على قوله وهو في حق نفسه حتى كامر (قوله وللمفقود بنتان وأبناء) الظاهر أنه بالجمع ابن اذ لا يصح أن يكون مفرداً منصوباً وفي بعض النسخ وابناء بصيغة المثنى وفي بعضها وابن بصيغة المفرد والكل صحيح (قوله والتركة في يد البنتين) اى بنتى الرجل الميت واعلم أن في هذه المسئلة ست صور والمذكور هنا صورة واحدة منها وحاصل الصور أن المال إما أن يكون في يد أجنبي أو في يد البنتين أو في يد أولاد الابن وعلى كل ما أن يتفقوا على الفقد أو ينكره من في يده المال ويدعى أنه مات وأحكام الكل مبنية في الفتح فراجع ان شئت (قوله اى لا ينزع من يد البنتين) بل يقتضى لهما بالنصف ميراثاً ويوقف النصف في أيديهما على حكم ملك الميت فان ظهر المفقود حياً دفع اليه وان ظهر ميتاً أعطى البنتان سدس كل المال من ذلك النصف

والثالث الباقي لأولاد الابن للذكر مثل حظ الأنثيين فتح (قوله ولا يستحق الخ) أي لا يحكم
 باستحقاقه للوصية بعدموت الموصى ولا بعده بل يوقف إلى ظهور الحال فإن ظهر إلى آخر
 ما سبذ كره المصنف (قوله إلى موت أقرانه) هذا ليس خاصا بالوصية بل هو حكمه العام
 في جميع أحكامه من قسمة ميراثه وبنوته وزوجته وغير ذلك (قوله في بلد) هو الأصح بحر
 وقيل المتبرموت أقرانه من جميع البلاد فإن الأعمار قد تختلف طولا وقصرا بحسب الأقطار
 بحسب اجرائه سبحانه العادة ولذا قالوا العقاب أطول أعمارا من الروم لكن في تعرف
 موت أقرانه من البلاد حرج عظيم بخلافه من بلده فأنما فيه نوع حرج محتمل فتح (قوله
 على المذهب) وقيل يقدر بأربعين سنة بتقديم الثاء من حين ولادته واختاره في الكنز وهو
 الأرفق هدية وغاية الفتوى ذخيرة وقيل بمائة وقيل بمائة وعشرين واختار المتأخرون
 ستين سنة واختار ابن الهمام سبعين لقوله عليه الصلاة والسلام أعمار ائمة ما بين الستين إلى
 السبعين فكانت المنتهى غالبا وذكر في شرح الوهبانية أنه حكاه في النابيع عن بعضهم قال
 في البحر والهجب كيف يختارون خلاف ظاهر المذهب مع أنه واجب الاتباع على مقلدي أبي
 حنيفة وأجاب في النهر بأن التفحص عن موت الأقران غير ممكن أو فيه حرج فمن هذا
 اختاروا تقديره بالسنة اه قلت وقد يقال لمخالفة بل هو تفسير لظاهر الرواية وهو موت
 الأقران لكن اختلفوا فيهم من اعتبر أطول ما يعيش إليه الأقران غالبا ثم اختلفوا فيه هل
 هو تسعون أو مائة وعشرون ومنهم وهم المتأخرون اعتبروا الغالب من الأعمار أي أكثر
 ما يعيش إليه الأقران غالبا لأطول فقد روي ستين لأن من يعيش فوقها نادر والحكم للغالب
 وقدره ابن الهمام بسبعين للحديث لانه نهاية هذا الغالب ويشير إلى هذا الجواب بقوله في الفتح
 بعد حكاية الأقوال والحاصل أن الاختلاف ما جاء إلا من اختلاف الرأي في أن الغالب هذا
 في الطول أو مطلقا اه (قوله واختار الزيلعي تفويضه للإمام) قال الفتح في وقت رأى
 المصلحة حكم بموته قال في النهر وفي النابيع قيل يفوض إلى رأي القاضي ولا تقدير فيه
 في ظاهر الرواية وفي الغنية جعل هذا رواية عن الإمام اه قلت والظاهر أن هذا غير
 خارج عن ظاهر الرواية أيضا بل هو أقرب إليه من القول بالتقدير لانه فسر في شرح
 الوهبانية بأن ينظر ويجهد ويفعل ما يغلب على ظنه فلا يقول بالتقدير لانه لا يرد بالشرع بل
 ينظر في الأقران وفي الزمان والمكان ويجهد ثم نقل عن معنى الحنابلة حكايته عن الشافعي ومحمد
 وإنه المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف وقال الزيلعي لانه يختلف باختلاف البلاد
 وكذا غلبة الظن تختلف باختلاف الأشخاص فإن الملك العظيم إذا اقتطع خبره يغلب على
 الظن في أدنى مدة أنه قد مات اه ومقتضاؤه أنه يجتهد ويحكم القرائن القاهرة الدالة على موته
 وعلى هذا يفتي مافي جامع الفتاوى حيث قل وإذا فقد في المهلكة قوته غالب فيحكم به كما إذا
 فقد في وقت الملازمة مع العدو أو مع قطاع الطريق أو سافر على المرض الغالب هلاكه أو كان
 سفره في البحر وما أشبه ذلك حكم بموته لانه الغالب في هذه الحالات وإن كان بين احتمالين
 واحتمال موته ناشئ عن دليل لا احتمال حياته لأن هذا الاحتمال كاحتمال ما إذا بلغ المفقود مقدار
 ما لا يعيش على حسب ما اختلفوا في مقداره نقل من الغنية اه مافي جامع الفتاوى وأفتى به

(ولا يستحق ما وصى له إذا
 مات الموصى بل يوقف
 قسطه إلى موت أقرانه في
 بلده على المذهب) لانه
 الغالب واختار الزيلعي
 تفويضه للإمام

بعض مشايخ مشايخا وقال انه أفتى به قاضى زاده صاحب بحر الفتاوى لكن لا يخفى انه لا بد من مضي مدة طويلة حتى يغلب على الظن موته لا بمجرد فقدة عند ملاقة العدو او سفر البحر ونحوه الا اذا كان ملكا عظيما فانه اذا بقي حيا تشتهر حياته فلذا قلنا ان هذا مبنى على ما قاله الزيلعي تأمل **(قوله وطريق قبول البينة)** فيه ايهام انه يحتاج الى بينة على موت اقرانه وليس بمراد بل المراد ما اذا قامت بينة على موته حقيقة ففي النهر عن التتارخانية ثم طريق موته اما بالبينة او موت الاقران وطريق قبول هذه البينة ان يجعل القاضي **الح** **(قوله)** او ينصب عليه قبا اى اذا لم يكن له وكيل يحفظ ماله ينصب عنه مسخرا لاثبات دعوى موته من زوجته او احد ورثته او غيره **(قوله بقضاء الح)** هو احد قولين قال الفهستاني وفي الفاء من قوله فتعتمد عرسه دلالة على انه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي كما قال شرف الأئمة وقال نجم الأئمة القاضي عبدالرحيم نص على انه يتوقف عليه كفى النية اه وما قاله شرف الأئمة موافق للمتون سائحاني قلت لكن المتبادر من العبارة ان المنصوص عليه في المذهب الثاني ثم رأيت عبارة الواقعات عن الفتية ان هذا اى ماروى عن اى حنفية من تفويض موته الى رأى القاضي نص على انه انما يحكم بموته بقضاء **الح** **(قوله فان ظهر قبله)** هذه القليلة لا مفهوم لها وان ذكرها الكثيرون سائحاني ولذا قال في البحر وان علم حياته في وقت من الاوقات يرث من مات قبل ذلك الوقت من أقاربه اه لكن لو عاد حيا بعد الحكم بموت اقرانه قال ط الظاهر انه كالميت اذا أحيى والمرتب اذا أسلم فالباقى في يد ورثته ولا يطالب بمآذبه قال ثم بعد رقه رأيت المرحوم ابا السعود نقله عن الشيخ شاهين ونقل ان زوجته له والاولاد للثاني اه تأمل **(قوله)** فلهذا القسط اى الموقوف له من الوصية وكذا الارث كما علمت **(قوله)** وبعبارة اى بعدم موت اقرانه وهو متعلق بقوله يحكم لا بقوله ظهر لانه يصير المعنى وان ظهر حيا بعد موت اقرانه يحكم بموته **الح** وهو فاسد كما لا يخفى **(قوله)** فتعتمد منه عرسه للموت اى عدة الوفاة ويرد قسطه من الوصية الى ورثة الموصى **(قوله)** من يرثه الآن اى حين حكم بموته لا من مات قبل ذلك الوقت من ورثته زيلعي وكذا يحكم بعق مدبريه وامهات اولاده في ذلك الوقت بحر **(قوله)** من حين فقده اى ما لم تعلم حياته في وقت كآمر **(قوله)** عند موته اى موت المورث **(قوله)** حجة دافعة فتدفع نبوت حق غيره في ماله **(قوله)** لا مثبتة فلا يثبت له حق في ماله غيره **(قوله)** ولو كان مع المفقود وارث يحجب به **الح** اى يحجب ذلك الوارث بالمفقود ويظهر هذا من المثال السابق حيث لم يعط الاولاد الا المفقود شيئا قبل ظهور حياته لحجبه به واعطى البنات النصف فقط دون الثلثين ووقف لهما السدس والاولاد الا بن الثلث الى ظهور موته فان ظهر حيا أخذ النصف الموقوف **(قوله)** كالحمل فانه لو كان معه وارث لا يتغير ارثه بحال يعطى كل نصيبه وان كان يتقص حقه به يعطى الاقل وان كان يسقطه لا يعطى شيئا فلو ترك ابنا وزوجة حاملا لمعطى الزوجة الثمن لانه لا يتغير والابن نصف الباقي لانه اقل من كل الباقي على تقدير موت الحمل ومن ثلث الباقي على تقدير كون الحمل اثنى ولو ترك زوجة حاملا واخشيقا او عمو لا يعطى شيئا لاحتمال ذكورة الحمل **(قوله)** ولذا حذفه اى حذف قوله ولو كان مع المفقود وارث **الح**

وطريق قبول البينة ان يجعل القاضي من في يده المال خصما عنه او ينصب عليه قبا تقبل عليه البينة نهر قلت وفي واقعات الفتين لقد روى افندى معزيا للفتية انه انما يحكم بموته بقضاء لانه امر محتمل فلم ينضم اليه القضاء لا يكون حجة (ون ظهر قبله) قبل موت اقرانه (حجابه) ذلك (الفسد وبعبارة يحكم بموته في حق ماله يوم علم ذلك) اى موت اقرانه (فتعتمد منه) عرسه للموت ويقسم ماله بين من يرثه الآن (و) يحكم بموته (في) حق (مال غيره من حين فقده فيرد الموقوف له الى من يرث موته عند موته) لما قرر ان الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة لا مثبتة (ولو كان مع المفقود وارث يحجب به لا يعطى) الوارث (شيئا وان انتقص حقه) به (اعطى اقل النصيبين) (ويوقف الباقي كالحمل) وبعبارة الفرائض ولذا حذفه القدورى وغيره

(قوله فرع الخ) عزاه في الدرر الى فصول الاماوى (قوله يبيعهما) في شرح الوهبانية عن الفقيه فقدت مولاها ولا تجد نفقة وخيف عليها الفاحشة فالتقاضي ان يبيعها او يجرها من امرأة ثقة وليس له تزويجها اه والله سبحانه اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشركة

قيل مشروعتها ثابتة بالكتاب والسنة والمعقول واختلفوا في النص المفيد لذلك قال في الفتح ولا شك ان مشروعتها اظهر ثبوتها اذ التوارث والتعامل بها من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم جرا متصل لا يحتاج فيه لاثبات حديث بعينه (قوله من حيث الامانة) فان مال احد الشريكين امانة في يد الآخر كما ان مال المفقود امانة في يد الحاضر بحر وجعل في الفتح هذه مناسبة عامة فيهما وفي الآبق والقطي والقفطة (قوله بل قد تحقق في ماله) هذه مناسبة خاصة ببيانها انه لو مات أبوه وعن ابن آخر فان مال المفقود من التركة على تقدير حياته مشترك اى مختلط مع مال أخيه (قوله يكسر فسكون في المعروف) كذا في الفتح اى المشهور فيها كسر الشين وسكون الراء قال في النهر ولك فتح الشين مع كسر الراء وسكونها (قوله لغة الخلط) قال في الفتح هي لغة خلط التصيين بحيث لا يتميز احدها وما قيل اختلاط التصيين تساهل لانها اسم المصدر والمصدر الشريك مصدر شركت الرجل اشركه شركا فظهر انها فعل الانسان وفعله الخلط واما الاختلاط فصفة للمال تثبت عن فعلهما ليس له اسم من المادة وتامة فيه قلت لكن الشركة قد تحقق بالاختلاط كإياي فيلزم ان لا يكون لها اسم تأمل الا ان يقال ان اهل اللغة لا يسمونها شركة (قوله سعى بها العقد) عبارة الزيلعي ثم يطلق اسم الشركة على العقد مجازا لكونه سببا (قوله لانها سببه) الضمير الاول عائد الى العقد بتأويل الشركة والثاني الى الخلط اه ح والاظهر تذكير الضميرين بكسرة الزيلعي أو يقول لانه سببها اى لان العقد سبب الشركة التي حقيقتهما الخلط فالعلاقة السببية من اطلاق اسم المسبب على سببه قال في الفتح فاذا قيل شركة العقد بالاضافة فهي اضافة بيانية (قوله وشرا الخ) ظاهر كلامهم اتحاد الغوى والشرعى فانها في الشرع تطلق على الخلط وكذا على العقد مجازا تأمل بدليل تقسيمهم لها الى شركة عقد وشركة ملك والثانية تكون بالخلط او الاختلاط الا ان يقال المراد تعريف شركة العقد فقط لانها التي فصلت انواعها الى اربعة من مفاوضة وغيرها تأمل (قوله في شركة العيين) اى الملك فانها في مقابلة العقد الذي هو عرض غير عين وقوله اختلاطهما اى اختلاط المائلين بحيث لا يتميز احدها وعبر بالاختلاط تبعا للفتح مع ان مقتضى ما مر التعبير بالخلط تأمل (قوله اللفظ المفيد له) اى لعقد الشركة وهو الايجاب والقبول ولو معنى كإسائتي (قوله كون الواحد الخ) كذا في البحر عن المحيط والظاهر ان المراد بالواحد المعقود عليه احتراز عن المباحات والنكاح والوقف لما سياتى من قوله وشروطها كون المعقود عليه قابلا للوكالة فان المراد من قوله الوكالة بقوله الاشتراك (قوله وهي ضربان) اى الشركة من حيث هي لا بقيد كونها شركة عقد ففيه شبه الاستخدام والاكان من تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره (قوله شركة ملك) اى اختصاص فالاضافة

(فرع) ليس للتقاضي تزويج امة غائب ومجنون وعندها وله ان يكتسبها ويبيعهما

كتاب الشركة

لا يخفى مناسبتها للمفقود من حيث الامانة بل قد تحقق في ماله عند موت مؤثره (هي) يكسر فسكون في المعروف لغة الخلط سعى بها العقد لانها سببه وشرا (عبارة عن عقد بين المتشاركين في الاصل والربح) جوهره (وركنها) في شركة العيين اختلاطهما وفي العقد اللفظ المفيد له وشروط جوازها كون الواحد قابلا للشركة (وهي ضربان شركة ملك وهي ان يملك متعدد) اثنان فأكثر (عينا)

القول في بيع ثوبين بدينار (قوله وحقق) دخوله في ملك مفسر بالاختصاص ظاهر
 المقصود بيان أن حكمه في حصة ونسب الحق به، لا وحده فقط ولا يترتب من ذكر مسألة
 في باب جريان جميع حكمه، باب فيها كالدين مشترك وله لأخيه في جميع أحكام العين
 وفيه (قوله عه الرشح) حقه أن يقال حيث به الرشح ما في التماسوس الهب والهوب
 ثوبان رشح زهيه عا وربة بائع وربة بالكسر قطعة اه فتدجمل اشعدي بمعنى القطعة
 وهو غير مردها كالأجنبي (قوله على ما هو الحق) قول في الفتح أن بعضهم ذكر من شركة
 الأمانة شركة في دين فقبل بجواب لأن الدين وصف شرعي لا يملك وقد يقال بل يملك شرعا
 ولما جاز به من عليه وقد يقال أن الهبة مجاز عن الاسقاط ولذا لا تجز من غير من عليه والحق
 ما ذكرنا من ملكه وبه ملك ماغته من العين على الاشتراك حتى لو دفع الخ اه وقوله ملك
 ماغته الخ أي لو باع أحدهما عن نصيبه عن غير كسب مثلا ملكه مشتركا بينه وبين الآخر
 وتتمه في الفتح قيل التخياريح (قوله وإن من جيل اختصاصه) أي اختصاص الآخذ بما
 أخذ دون شركه وهذه الحيلة المذكورة في الفتح أيضا وسيأتي غيرها في الصالح (قوله
 بارت) متعلق بقوله يملك متعدد (قوله بأي سبب كان الخ) هو مفهوم قوله بارت أو بيع
 فإن الأول جيزي والثاني اختياري ومن الأول ماؤ اختلط مالهها بلاصنع من أحدها
 ومن الثاني ماؤ ملكا عينا بية أو استبراء على مال حرني أو خلطا مالهها بحيث لا يميز
 كذا في الأقالوسية عين لهما كذا في البحر (قوله ولو متعلق) مرتبط بقوله أن يملك متعدد
 ط (قوله ثم اشترى فيه آخر) سيذكر مصنف مسألة الاشتراك آخر الشركة (قوله
 في (الفتح) الأولى حذفت لأنه اجنبي في التصرف لأبي الامتناع عنه إلا أن يقال قوله اجنبي
 في كاجنبي ويكون هذا بياناً لوجه الشبه ط (قوله عن تصرف مضر) احترازه عن غير
 مضر كالانتفاع بيت وخادم وأرض في غيبة شركه عن مسألتين بيانه (قوله فصالحه بيع
 حصه) تخريج على تشديد بل صاحبه ط (قوله الأفي صورة الخلط) والاختلاط فانه
 لا يجوز لبيع من غير شركه بلا فانه والفرق أن شركة إذا كانت بينهما من الابتداء بأن
 اشترى حصصاً أو ورثها كانت كل حصة مشتركة بينهما فيبيع كل منهما نصيبه شائما جائز من
 شركه ولا جني بخلاف ما إذا كانت باخلط أو الاختلاط كان كل حصة مملوكة للجميع
 جازماً ليس لأخيه شركه فذاً نصيبه من غير الشرك لا يقدر على تسليمه الاخلوطا
 نصيب الشرك فيوقوف على ذاته بخلاف بيعه من الشرك لمقدرة على التسليم والتسلم اه
 فتح وسرقت ومن حصه واختلاط بيع ما فيه ضرر على الشرك أو البائع أو المشتري
 كبيع حصه من ثوبين وبيع بيت معين من دار مشتركة كإثباتي تحريره (قوله
 معهما) جازر عما كان كل من أحدهما بلاذن الآخر من الحاصل يملك مال الآخر
 ويكون معهما منه بغير ما عني (قوله كخصة بغيره) وشه حصة بخطة لأولى لتعذر
 جيزي وفي الأب قوله (قوله أهوكه وشجروا من مشترك) نصيبه يفتنى أن هذا من قيل
 جازر وليس كذا بل قد عرفت البيع فيه من الاجنبي على أن شركه لتضرر الشرك بالتمام
 اه في قوله في نصيبه شرعت وتكرار الحوت أن قوله وكذا معطوف على قول المصنف

في صورة الحائط فيكون استثناء صورة أخرى وهي ما في بيعه ضرر كافنا (قوله) نحوه في فتاوى ابن نجيم) أي في كسب البيع حيث افترى بأنه لو باع أحد الشريكين في البع حصته لأجنبي لا يجوز ولشريكه جاز وافترى أيضا بأنه لو باع حصته من الزرع لأجنبي بلا رضا شريكه لا يجوز ومفاده تعيد الأول أيضا بما إذا لم يرض الشريك أفاده ح وفي الحجة مبرحاً بأن بيع الحصة في البناء والفرس غير الشريك لا يجوز (قوله) وفيها بعد ورفقن ان المصلحة كذلك (واقصه سل في مصلحة بين شريكين باع أحدهما حصته لأجنبي بمن مملوه بدون رضا شريكه هل يجوز البيع أم لا) جواب لا يجوز البيع اه والمراد بالمصلحة الباطنة لا الأرض الباطنة اذ يبيعه مع الأرض جائز والمراد ايضا ما إذا باعه قبل التضيغ لأن فيه ضرراً على الشريك بالقطع قل في جامع الفصولين باع نصيبه من المصلحة رضا شريكه فلو ضره اذ منع لم يحز البيع ونصيب البائع للمشتري مالم يفسخ البيع ولشريكه ان لا يرضى بعد الاجازة اذ في قاعه ضرر والانسان لا يجبر على تحمل الضرر اه ومفاده ان البيع فاسد قبل الفسخ لقوله ونصيب البائع للمشتري الح اعني اذا قبض المبيع (قوله) لكن فيها ملح) افترى بمثله في الفتاوى الحرية واستند الى ما في فتاوى ابن نجيم وبين وجه ذلك حيث قل سل فيما اذا باع أحد الشركاء حصته في الفراس في الأرض المشتركة من اجني واعلمه بما على الحصة من الحكم هل يجوز بيعه لكونه للمساكين بالقاع فلا يضرر اه لا جواب نعم يجوز بيعه لعدم الضرر بعدم التكليف بالقلع ففي فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشريكين في البناء الفراس في الأرض المشتركة حصته من اجني هل يجوز بيعه مناهم لأحباب لم يجوز وكذا من الشريك والله اعلم اه ووجه عدم المطالبة في الأرض المشتركة بالقاع كما هو ضاهر اه ما في الحجة وبه ظهر انه لا مخالفة بين هذا وماتقدمه لأن مناط الفساد حصول الضرر ففهم ولذا قل الطرسوسي بعد كلامه فتحرر لنا من هذه القول ان بيع الحصة من الزرع والتمر والمصلحة بغير الأرض من الاجني او من أحد شريكه لا يجوز فله رضي الشريك قيل لا يجوز ايضا وقيل يجوز ويظهر في التوفيق بحمل الاول على ما اذا قصد المشتري اجبار الشريك على القلع والثاني على ما اذا لم يقصد ذلك وفيه هذا التوفيق من تحليل المحيط لعدم الجواز بقوله لأن فيه ضرراً والانسان لا يجبر على تحمل الضرر اه ورضى به اه كما قالوا فيما اذا باع نصف زرعه من رجل لا يجوز لأن المشتري يعاقب ما كان فيضطرر البائع فيما لم يبيعه وهو النصف الآخر كبيع الجذع في السقف ثم اذا مات المشتري القاع لا يجاب اليه نظراً للشريك لكن ان طالب هو او البائع النقض في البيع لا يجوز وان سكت الى وقت الادراك انقلب جائزاً لزوال المانع وذكر في الحجة ان نصيب البائع يكون للمشتري مالم ينقض البيع اه واما بيع هذه المذكورات من الشريك كارض بغيره فيها زرع لهما لم يدرك فباع أحدهما نصيبه من الزرع لشريكه بدون الأرض ففي رواية يجوز وفي أخرى لا وعليها جواب عامة الاصحاب ولكنها تحمل على ما فيه ضرر بالقاع كبيع رب الأرض من الاكاره حصته من الزرع والتمر فلا يجوز لأنه يكلف الاكاره الخلع فيضطرر اما لو باع الاكاره لرب الأرض فانه يجوز اتفاقاً والدليل قول المحيط لان البائع يطالبه بالقاع

وهو في بيع الحصة الشاملة

من بناء او فري

نحوه في فتاوى ابن نجيم

وفيها بعد ورفقن ان

المصلحة كذلك كان في

بعد ورفقن الحريتين

وهو الزرع البناء الفراس

الشريك في الأرض مشتركة

وله الاجنبى

بفرغ حيايه من ارض ولا يمكن ذلك الا بشيئ سكن فيتصرف المشتري فيها بشيئ وهو
 نصيب نفسه ككلام الفرسوسي ملحقا ثم حرر ان حكم الفرس كزرع وهذا كله فيما
 اذا يدرك الزرع والحر والاجاز لعد الضرر بالقلع كما سيذكره الشارح عن الفتاوى اذا بلغت
 الاشجار اوان القلع جائز الشراء والافسد ومنه الزرع كما في بيع البحر عن الولولجية
 واحاصل ان مبيع اوان قطعه يصح بيع الحصة منه للشريك ولغيره ولو بلا اذن الشريك
 لعدم الضرر والا لم يجز بيعه من الاجنبي بلا اذن الشريك فلو باذنه لم يجز ان كان مراد المشتري
 اجاز الشريك على القلع والا بان سكت الى وقت الادراك يجوز وعلى هذا ما كان في الارض
 المتحركة لانه معد للبقاء فلا يضر احدها فلو اراد القطع قبل بلوغ اوانه لا يحجب
 الى ذلك واذا طاب احدها فصح البيع يحجب لانه فاسد وانما ينقلب جائزا اذا سكت الى وقت
 الادراك واما البناء فذكر الفرسوسي انه اما ان تكون الارض لهما او لغيرهما او لاحدهما
 فان كانت لهما ففي المحيط انه لو باع احدهما حصته من البناء فقط لاجنبي لم يجز ولو باذن
 الشريك لان للبناء مصالته بالهدم وكذا لو كان الشريك له فباع نصفه من رجل لان المشتري
 يصالته بالهدم فيتضرر البائع فيه ببيع ولو باع من شريكه في رواية جاز وفي أخرى لا واختارها
 ابو الليث لان البائع يصالته بتفريق نصيبه من الارض وان كانت الارض لغيرهما ففي
 البدائع والخلاصة لو باع لاجنبي لم يجز لانه لا يمكن تسليمها الا بضرر وهو نقض البناء
 ومقتضا انه لشريكه يجوز لكن ينشئ حمله على ملاضر فيه كالمستأجرها للبناء مدة ومضت
 ائدة لان البائع لاحق له في الارض فلا يمكنه مضاعة امشترى بالقلع بخلاف الارض
 المستأجرة لبقاء حقه في الارض لان لم يجره صلبه منها قبل البيع وكذا لو كانت الارض
 معصومة لان البناء غير مستحق بقاء بل للقلع فهو كالتقوع حقيقة فصيح بيعه ولو لاجنبي
 ومنه الاحكام حتى يدفعها في كل سنة مبالغ مبنية بلا حارة شرعية فينبى ان يكون
 كالتقصو لانه مستحق بقاء وان كانت الارض لاحدهما فن باع احدهما لاجنبي
 لا يجوز وان لشريكه ينشئ حوز سو كان البائع صاحب الارض او الآخر لان البناء
 هنا لا يكون الا بصريح الاذاحة فهو مستحق بقاء بخلاف الزرع في ارض احدهما فانه بطريق
 المزارعة وهي عقد لازم فزرع مستحق بقاء فلهذا يصح بيع صاحب الارض حصته
 في الزرع للمزارع وصح العكس لعدم الضرر هذا خلاصة ما حرره الفرسوسي في انفع
 الوسائل قلت وعرف الآن في العمارة انها تنبى في ارض وقف او أرض بيت المال بعد
 استحكار ارض الوقف مدة ضوابة على مذهب من يراها فذا باع حصته من البناء لاجنبي
 بعدما احكره حصة من الارض او فرغ له عن حق نصرة في الارض تسليمها باذن المتكلم
 عليها صح عدم ضرر وكذا لو تأخر الاحكار او الفراغ عن البيع لارتفاع المفسد كما مر فبا
 لو باع حصته من الشجر قبل الادراك ولم يعلل القلع الى الادراك وعلى هذا فامر عن
 البدائع وخلاصة من عدم حواجز الاجنبي ينشئ حمله على ما اذا كانت الارض مستعارة
 بقرينة التعديل وذلك لان المشتري غير مستعير ولا بد من تسليم المبيع فلا بد من الهدم وفيه
 ضرر على الشريك بخلاف ما اذا كانت في ررض وقف او أرض سلطانية لانه يمكنه تسليم

يبطل
البيع وفي الوقعات دارين
رجلين باع احدهما نصيبه
لاخر لم يجز لانه لا يخلو اما
ان باعه بشرط الترك او
بشرط القاع او الهدم اما
الاول فلا يجوز لانه شرط
منفعة للمشتري سوى البيع
فصار كشرط اجارة في
البيع ولا يجوز بشرط
الهدم والقاع لان فيه ضررا
بالشريك الذي لم يبيع
وفي الفتاوى مشجرة بين
قوم باع احدهم نصيبه مشاعا
والاشجار قد انتهت اوان
القطع حتى لا يضرها القطع
جاز الشراء وللمشتري ان
يقطع لانه ليس في القسم
ضرر وفيه ازالة باع نصيبه
من المشجرة بلا ارض بلا
اذن شريكه ان بلغت اوان
اقتطاعها جاز البيع لانه
لا يتضرر المشتري بالقسم
وان لم يتابع فسد تضرره بها
وفيها باع بناء بلا ارض على
ان يترك المشتري البناء
فالبيع فاسد عمادية من
الفصل الثالث من مسائل
الشيوخ (والاختلاط) بلا
صنع من احدهما فلا يجوز
بيعه الا باذنه لعدم شيوع
الشركة في كل حبة بخلاف
نحو حمام وطاحون وعبد
ودابة حيث يصح بيع حصته

المبيع مع الارض فيقوم المشتري مقام البائع اذا كان قصده بقاء البناء وتزول علة الفساد التي ذكرها وهذا ما استدل اليه الحبر الرملي في علة الجواز تبعا لابن نجيم كما مر لكنه سوى بين الغراس والبناء فيحمل ما مر من عدم الجواز في الغراس الذي لم يبلغ اوان القطع على ما اذا كانت الارض للبائع وقد استوفينا الكلام على هذه المسائل في كتابنا (المعقود الدرر تنقيح الفتاوى الحامدية) فراجع (قوله فتنه) اشار به الى وجه التوفيق الذي ذكرناه بين كلامي ابن نجيم (قوله فلا يجوز بيعه الا باذنه) راجع الى قوله الا في صورة الحائط وما بعده اهـ وقد سقط في بعض النسخ من هنا الى قوله والاختلاط (قوله فلا خران يبطل البيع) كذا في غالب كتب المذهب ملعين بتضرر الشريك بذلك عند القسمة اذ لو صح في نصيبه لتعين نصيبه فيه فاذا وقعت القسمة للداركان ذلك ضررا على الشريك اذ لا سبيل الى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه لان نصفه للمشتري والجمع نصيب البائع فيه لفوات ذلك ببيع النصيب واذا سلم الامر من ذلك انتفى ذلك وسهل طريق القسمة كذا في الحرية من البيع (قوله باع احدهما نصيبه) اي من البناء فقط كما هو صريح العمادية اما بيع النصيب من الدار بتمامها فلا مانع من جوازه افاده ح (قوله بشرط القاع او الهدم) اي قلع الاشجار او هدم البناء والعمارة والذي في ح عن العمادية والهدم بالواو (قوله كشرط اجارة في البيع) اي كولو باع البناء واشترط عليه اجارة الارض وهو مفسد للعقد لان فيه منفعة لاحد المتعاقدين (قوله باع احدهم نصيبه) اي من الشجرة وبغيره في شرح الملتقط (قوله قد انتهت اوان القطع) الاولى قد انتهى اوان قطعها وهذا انما يظهر في شجر يراى منه القطع بخلاف ما يراد منه الشرط (قوله حتى لا يضرها) اي لا يضر الاشجار وفي نسخة لا يضرها بضمير التثنية اي لا يضر الشريك والمشتري (قوله وللمشتري ان يقطع) اي بعد القسمة ط (قوله وفي التوازل) هو عين ما في الفتاوى ط لكن اعاده لان فيه التصريح بقوله بلا ارض وقوله بلا اذن شريكه ومفاده انه لو باع نصيبه من الارض والشجر يصح وان لم يبلغ اوان القطع لانه ليس لاحدهما ان يطالب شريكه بالقلع لان ما تحته ملكه فلا يتضرر احدهما كما في افزع الوسائل عن المحيط وانه لو باع بأذن شريكه او من الشريك نفسه انه يصح ايضا وتقدم الكلام عليه (قوله وفيها الخ) هي مسألة الوقعات ط (قوله والاختلاط بلا صنع من احدهما) كما اذا انشق الكيسان فاختلف ما بينهما من الدراهم ط عن الشاي (قوله اعدم شيوع الشركة الخ) يشير الى الفرق الذي قدمنا عن الفتح والبحر (قوله حيث يصح بيع حصته) اي من غير شريكه (قوله كما سطره المصنف في فتاويه) حاصل ما سطره هو ما قدمنا من ذكر الفرق بين المشترك بالحائط والاختلاط والمشارك بغيرها كأرث ونحوه وانه لا يشترط في صحة البيع الافراز عند التسليم لا تفاقمهم على صحة بيع مشاع لا يمكن افرازه كالحمام والطاحون والعبد والدابة (قوله ثم الظاهر ان البيع) اي الواقع في قول المصنف فصح له بيع حصته الخ وهذا مأخوذ من الجرح لكن اخراج المشترك عن الملك بهية يشترط له كونه غير قابل للقسمة كبيت صغير وحمام وطاحون اما قبلها فلا يصح مالم يقسم فيصير كاشتراك بحائط او اختلاط وبعد القسمة لا حاجة الى اذن

الشريك تأمل (قوله وتامعه في الرسالة المباركة) الى قوله واما الانتفاع ساقط من بعض النسخ قل في النهر و باقي الاحكام في الاشياء المشتركة بينه مستوفى في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة فليكن بها تردد بها بها فانها لمن ابتلى بالافناء نافعة وانوار القبول عليها ساطعة (قوله وزاد الواني) ان محشى الدرر حيث قل قوله الا في صورة الخلط والاختلاط اعترض عليه بأنه ينبغي أن يشير الى استثناء صورة الشفعة أيضا فانهما لو وزنا ارضا بالبحر وزان يبيع احدا والآخر حصته من الارض من غير شريكه الا باذنه ولا يخفى ان هذه الصورة غير خارجة عن صورة الاختلاط اه وفيه تأمل بل هذه الصورة من الشراكة بسبب جبري فاذا آلت اليهما بالارث جز لكل التصرف في حصته وان كان لشريكه الشفعة ط قلت ويؤيده ان قوله الا في صورة الخلط والاختلاط استثناء من حجة البيع بلا اذن الشريك وحاصله توقف الصحة على اذن الشريك وهذا لا يتأتى في الشفعة فان يبيع الحصة من الدار صحيح وان كان للشريك حق التملك بالشفعة فانه اذا ادعى الشفعة يملكها ملكا جديدا وان سكت يبقى ملك المشتري على حاله سواء اذن او لا (قوله واما الانتفاع الخ) محترز قوله عن تصرف مضر (قوله ففي بيت وخادم الخ) قال في جامع الفصولين وفي الكرم يقوم عليه فاذا ادركت الثمرة يبيعه ويأخذ حصته ويقت حصه الغائب فاذا قدم الغائب أجاز بيعه اوضنه القيسة ولو ادى الخراج فتيوع * ارض بينهما زرع احدهما كلها تقسم الارض بينهما فما وقع في نصيبه اقر وما وقع في نصيب شريكه امر بقلعه وضمن نقصان الارض هذا اذا لم يدرك الزرع فلو ادرك او قرب بغيره الزرع الشريك نقصان نصفه لو انقصت لانه غاصب في نصيب شريكه اه قلت هذا اذا كان الشريك حاضرا كما قيد في الحاشية لان قسمة الارض لا تكون مع الغائب ولانه لا يكون غاصبا في صورة الغيبة والا لم يكن له زراعتها نعم يمكن كونه غاصبا لو كانت الزراعة تنقصها لقوله في الفصولين وبقي بأنه لو علم ان الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع كلها ولو حضر الغائب فيه ان ينفع بكل الارض مثل تلك المدة لرضا الغائب في مثله دلالة ولو علم ان الزرع ينقصها او الترك ينفعها ويزيدها قوة فليس للحاضر ان يزرع فيها شيئا أصلا اذ الرضا لم يثبت وكذا لو مات احدهما فالشريك ان يزرع اه قلت وفي القنية لا يلزم الحاضر في الملك المشترك اجر وليس للغائب استعماله بقدر تلك المدة لان المهايأة بعد الخصومة اه وهذا موافق لما سيأتي آخر الباب عن المنظومة المحمية لكنه مخالف لما مر ولما ذكره في تنوير البصائر عن الحاشية ان الدار كالارض وان للغائب ان يسكن مثل ما سكن شريكه وان المشايخ استحسنوا ذلك وهكذا روى عن محمد وعليه الفتوى اه وسيأتي تمامه في الغصب (قوله ينتفع بالكل) في الحاشية للحاضر ان يسكن كل الدار بقدر حصته وفي رواية له ان يسكن منها قدر حصته ولو خاف ان تخرب الدار له ان يسكن كلها اه والفرق بين الروایتين ان الرواية المشهورة انه لو كان له نصف الدار مثلا يسكنها كلها مدة بقدر حصته كنصف سنة ويتركها نصف سنة وعلى الرواية الثانية يسكن نصفها فقط وهذا اذا لم يخف خرابها بالترك فلو خاف يسكنها كلها دائما وذكر في الفصولين وكذا في الحادد يستخدمه الحاضر بحصته ومقتضاه انه يستخدمه يوما ويتركه يوما بقدر حصته

وتامعه في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة وهي نافعة لمن ابتلى بالافناء وزاد الواني الشفعة أيضا فراجعهم وأما الانتفاع به غيبة شريكه ففي بيت وخادم وارض ينتفع بالكل ان كانت الارض ينفعها الزرع والا لا بحر

مطلب

شركة العقد

بخلاف الدابة ونحوها
وتامه في الفصل الثالث
والثلاثين من الفصولين
(وشركة عقد) اى واقعة
بسبب العقد قابلة للوكالة
(وركنها) اى ماهيتها
(الاجاب والقبول) ولو
معنى كلودفع له الفاء قال
اخرج محلها واشترى الربح
بيننا (وشروطها) اى شركة
العقد (كون العقود عليه
قابلا للوكالة) فلا تصح في
مباح كاحتطاب (وعدم ما
يقطعها كشرط دراهم
مسماة من الربح لاحدها)
لانه قد لا يربح غير المسمى
وحكمها الشركة في الربح
(وهى) اربعة مفاوضة
وعنان وتقبل ووجوه وكل
من الاخيرين يكون مفاوضة
وعنانا كما سيبيح
(اما مفاوضة) من التفويض
بمعنى المساواة في كل شئ

مطلب

اشترط الربح متفاهونا صحيح
بخلاف اشترط الحصران

مطلب

في شركة المفاوضة

المغائب فاطلاق الشارح في محل التقييد **(قوله بخلاف الدابة)** لتفاوت الناس في الركوب لا السكنى والاستخدام فصولين وهذا ظاهر اذا كان يسكن وحده اما لو كان له اولاد وعيال كثيرون لاشك ان السكنى تتفاوت أكثر من الركوب وكذا الاستخدام يتفاوت بكثير الاعمال والانشغال فليتأمل وأفاد في شرح الوهبانية ان النفع في الركوب خاصة لافى غيره كالخمر ونحوه **(قوله اى واقعة بسبب العقد)** اشار به الى ان الاضافة من الاضافة الى السبب وهى أقوى الاضافات وقد سلف عن الكمال ان الاضافة للبيان ط **(قوله قابلة للوكالة)** يعنى عنه قول المصنف بعد وشرطها كون المعقود عليه قابلا للوكالة ط **(قوله الاجاب والقبول)** كأن يقول أحدهما شاركك في كذا وقبل الآخر ولفظ كذا كناية عن الشئ اعم من ان يكون خاصا كاليزو البقل أو عاميا كما اذا شاركه في عموم التجارات بحر **(قوله ولومعنى)** يرجع الى كل من الاجاب والقبول ط **(قوله كلودفع له ألفا)** اى وقبل الآخر وأخذها وفعل النقذت الشركة بحر وقوله وأخذها عطف تفسيرا لان المراد القبول معنى وهو بنفس الاخذ **(قوله وشرطها الخ)** أفاد ان كل صور عقود الشركة تتضمن الوكالة وذلك ليكون ما يستفاد بالتصرف مشتركا بينهما فيتحقق حكم عقد الشركة المطلوب منه وهو الاشتراك في الربح اذ لو لم يكن كل منهما وكلا عن صاحبه في النصف وأصيلا في الآخر لا يكون المستفاد مشتركا لاختصاص المشتري بالمشتري فتح **(قوله كاحتطاب)** واحتشاش واصطيد وتكد فان الملك في كل ذلك يخص بمن باشر السبب فتح **(قوله وحكمها الشركة في الربح)** الواو للحال ط اى فيلزم انتفاء حكمها لو لم يربح غير المسمى ويحتمل كون الواو للعطف على قوله وشرطها «(تأنيده)» ويندب الاشهاد عليها وذكر محمد كيفية كتابتها فقال ما اشترك عليه فلان وفلان اشترك على تقوى الله تعالى واذا الامانة ثم يبين قدر رأس مال كل منهما ويقول ذلك كله في أيديهما بشريانه ويبيعان جميعا وشئ ويعمل كل منهما برأيه ويبيع بالنقد والنسيئة وهذا وان ملكه كل بمطلق عقد الشركة الا ان بعض العلماء يقول لا يملكه الا بالتصريح به ثم يقول فما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤس اموالهما وما كان من ضبيعة او تبعة فكذلك ولا خلاف ان اشترط الوضعية بخلاف قدر رؤس المال باطل واشترط الربح متفاهونا عندنا صحيح فيما سيذكر فان اشترط التفاوت فيه كتابه كذلك ويكتب التاريخ كي لا يدعى أحدهما نفسه حقا فيما اشتراه الآخر قبل التاريخ فتح **(قوله وهى)** اى شركة العقد وقوله اربعة خبر عنه وقول المصنف اما مفاوضة مع ما عطف عليه بدل منه تأمل **(قوله وكل من الاخيرين)** اى التقبل والوجوه فهى حينئذ ستة ولا يخفى ما فيه من الرككة فكان عليه ان يقول وهى ستة شركة بالمال وبالاعمال ووجوه وكل اما مفاوضة او عنان كما قاله الشيخان الطحاوى والكرخى وجرى عليه الزيلعى وغيره نعم ما فعله الشارح حسن من حيث ان قول المصنف اما مفاوضة واما عنان خاص بشركة المال بدليل قوله بعده واما تقبل واما وجوه فقصد دفع ما يوهمه المتن من ان الاخيرين لا يكونان مفاوضة ولا عنانا فافهم وسذكر ان شروط المفاوضة في المواضع الثلاثة مختلفة وان الظاهر انها في الاخيرين مجاز **(قوله من التفويض)** او من الفوض الذى منه فاض الماء اذا عم فتح ولذا قال في الهداية لانها شركة عامة في جميع التجارات وفي القاموس

والأفلاحتيل كما إذا دفع عرسا كالإحصى ط (قوله) كل دين لزم أحدهما (الح) يستثنى ما إذا كان الدائن الشريك لنا في الظهيرة لوباع أحدهما من صاحبه ثوبا ليقطعه قيصا لنفسه أو أمة ليطأها أو طعما لاهله جاز البيع بخلاف ما إذا باعه شيئا من الشركة لأجل التجارة اه في صورة الجواز لزمه الثمن ولم يلزمه شركة فاداه في البحر قلت ويكون الثمن نصفه له ونصفه لشريكه كما ذكره الحاكم في الكافي وإنما جاز البيع لأن ذلك مما يختص به المشتري فلا يقع مشتركا بينهما حيث اشتراه لنفسه بخلاف ما إذا اشتراه للتجارة فإنه لا يصح لأنه لا يفيد إذ لو صح عاد مشتركا بينهما كما كان ولهذا قال في الكافي وإن كان لاحدهما عيبد ميراث فاشتراه الآخر للتجارة جاز وكان بينهما اه ووجهه أن الشراء هنا مفيد لأنه لم يكن مشتركا قبل الشراء هذا ما ظهر لي (قوله) تجارة) كمن المشتري في بيع جازر وقيمته في فاسد سواء كان مشتركا أو لنفسه وأجرة ما استأجره لنفسه أو لحاجة التجارة وكذا مهر المشتراة الموطوءة لاحدهما إذا استحتقت فلم يستحق أن يأخذ أيهما شاء بالعقر لأنه وجب بسبب التجارة بخلاف المهر في النكاح بحر (قوله) واستقراض) هو ظاهر الرواية وليس لاحدهما الاقتراض في ظواهر الرواية بحر وسيأتي تمام الكلام عليه (قوله) وغصب) المراد به ما يشبه ضمان التجارة فيدخل فيه الاستهلاك والوديعة الموجودة أو المستهلكة وكذا العارية لأن تقرر الضمان في هذه المواضع يفيد له تملك الأصل فيصير في معنى التجارة بحر وعليه فالأولى أن يقول بتجارة أو ما يشبهها كأستقراض وغصب (الح) وخرج مالا يشبه ضمان التجارة كمهر وبدل خلع أو جناية كما يأتي (قوله) وكفالة بمال بأمره) هذا قول الإمام وقال لا يلزم الآخر لأنها تبرع وله أنها تبرع ابتداء ومعاوضة ابتداء لأن للكفيل تضمين المكفول عنه لو كانت بأمره بخلاف كفالة النفس لأنها تبرع ابتداء وابتداء، وكذا كفالة المسال بلا أمر فلا يلزم صاحبه في الصحيح لانعدام معنى المعاوضة وتامه في الفتح (قوله) ولو لزومه) أي لزوم ما ذكر من الثلاثة بأقراره أي فانه يكون عليهما لأنه أخبر عن أمر يملك استثنائه بحر عن المحيط وسنذكر في الفروع أن إقراره بالاستقراض يلزمه خاصة وبأنى تمامه وما ذكره من لزومه بالأقرار في شركة المفاوضة أما العنان فلا يمتضى إقراره على شريكه بل على نفسه على تفصيل سنذكره عند قول المصنف لأقراره بدن (قوله) لمن لا تقبل شهادته) كأصوله وفروعه وأمراته وعندها يلزم شريكه أيضا الأعيده ومكانه بحر (قوله) ولو معتدته) أي عن نكاح فلو اعتق أم ولده ثم أقرها بدن يلزمها وإن كانت في عدته لأن شهادته لها جائزة بخلاف المعتدته عن نكاح في ظاهر الرواية بحر (قوله) وخلع) على تقدير مضاف أي بدل خلع كما لو عقدت امرأة شركة مفاوضة مع آخر ثم خالعت زوجها على مال لا يلزم شريكها وكذا لو أقرت ببدل الخلع فتج (قوله) وجناية) أي إرش جناية على الأدمى أما الجناية على الدابة أو الثوب فيلزم شريكه في قول الإمام ومحمد لأنه يملك المحني عليه بالضمان نهر عن الحدادي (قوله) وكل ما لا تنصح الشركة فيه) كالصالح عن دم العمد وعن الثقة بحر (قوله) فائدة المزوم (الح) بيان لوجه الفرق بين ما يلزم أحد الشريكين مباشرة الآخر وما لا يلزمه (قوله) أنه إذا ادعى على أحدهما) أي ادعى عليه بيعا أو نحوه فله تحليف

(وكل دين لزم أحدهما) (تجارة) واستقراض (و غصب) واستهلاك (وكفالة بمال بأمره) لزم الآخر ولو لزومه (بأقراره) إلا إذا أقر لمن لا تقبل شهادته له ولو معتدته فيلزمه خاصة كمهر و خلع وجناية وكل مالا نصح الشركة فيه (و) فائدة اللزوم أنه (إذا ادعى على أحدهما فله تحليف الآخر)

الآخر اى الذى لم يباشر العقد لكن يخاف المباشر على البت اى القصد بأن يخاف انى ما يبتك مثلاً لانه فعل نفسه ويخلف الآخر على العلم بأن يخاف انى لا اعلم ان شريكى بائع وانما يخاف الآخر لان الدعوى على احدها دعوى عليهما قال فى البحر ولو ادعى عليهما يستحلف كل واحد البتة لان كل واحد منهما يستحلف على فعل نفسه فليهما نكل عن البين يمتضى الامر عليهما لان اقرار احدهما كاتقارها اه وهذا لو كان كل من المدعى عليهما مباشرين كما يفيد التعليق فلو كان المباشر احدهما يخلف الآخر على العلم لانه فعل غيره كما لا يخفى (قوله ولو ادعى على الغائب) اى على فعل الغائب بأن ادعى على الحاضر بأن شريكك الغائب بأعنى كذا (قوله له تخليف الحاضر على علمه) لانه فعل غيره بحر (قوله له تخليفه البتة) لانه يستحلفه على فعل نفسه بحر قال ح اى البين البتة قالية فتم مقام المقول المطلق المحذوف قيام الصفة مقام الموصوف اه قال فى البحر ولو ادعى على احدهما ارش جراحة خطأ واستحلفه البتة لم يكن له تخليف الآخر وكذا المهر والخلع والصالح عن دم العمد لان هذه الاشياء غير داخلية تحت الشركة فلا يكون فعل احدهما كفعلهما (قوله وبطلت ان وهب الخ) لو قال وبطلت ان ملك احدهما الخ لكان اخصر وافود لشموله ما ذكره الشارح من الصدقة والايصال ط عن ابى السعود (قوله بما يحى) اى فى قوله ولا تصح مفاوضة وعنان بغير التقدين الخ ط (قوله ووصل ليه) مقتضاه اشتراط ذلك فى الموروث ايضا وردة فى الشر بنبلالية بأن الملك حصل بمجرد موت المورث اه ح وهو محمول على النقد العين بخلاف الدين اقول الزيلعى ولو ورث احدهما ديناً وهو دراهم او دنانير لا تبطل حتى تقبض لان الدين لا تصح الشركة فيه افاده ط عن ابى السعود (قوله كعرض) ادخلت الكاف الديون فأنها لا تبطل بها الا بالقبض ط عن البحر (قوله بما ذكر) اى ملك احدهما ما تصح فيه الشركة ط (قوله صارت عنانا) لعدم اشتراط المساواة فيها ط عن المنع (قوله ذكر فيهما المال) لاحاجة اليه لان الكلام فى شركة الاموال اه ح اى لما قدمنا من ان قوله اما مفاوضة واما عنان خاص بشركة المال بدليل عطفه عليه قوله وتقبل ووجوه وقد تابع الشارح النهر والدرر (قوله بغير التقدين) فلا تصحان بالعرض والاباكيلى والموزون والعددى المتقارب قبل الخلط بمنجسه واما بعده فكذلك فى ظاهر الرواية فيكون الخلوط شركة ملك وهو قول الثانى وقال محمد شركة عقد واثراخلاف يظهر فى استحقاق المشروط من الربح واجمعوا انها عند اختلاف الجنس لا تتعقد نهر (قوله والفلوس النافقة) اى الرائجة وكان يغنى عنه ما بعده من التقييد بحريان التعامل والجواز بها هو الصحيح لانها أثمان بأصطلاح الكل فلا تبطل مالم يصطاح على ضد نهر (قوله والتبر والبقرة) فى المغرب التبر مالم يضرب من الذهب والفضة والبقرة القطعة المذابة منها اه زاد فى المصباح وقيل الذوب هى التبر فاذكره الشارح يصالح تفسيراً لهما لاخذ عدم الضرب فى كل منهما لكن الفرق بينهما ان التبر لم يذب فى النار تأمل (قوله ان جرى التعامل بهما) قيد بذلك زيادة على ما فى الكثر ليوافق الرواية المصححة كما أوضحه فى البحر (قوله وصحت) اى شركة الاموال سواء كانت مفاوضة او عنانا بقريته قوله

ولو ادعى على الغائب له تخليف الحاضر على علمه ثم اذا قدم له تخليف البتة والواجبة (وبطلت ان وهب لاحدها او ورث ما تصح فيه الشركة) بما يحى ووصل ليه ولو بصدقة او ايصال نفوات المساواة بقاء وهى شرط كالابتداء (لا) تبطل قبض (لا ما تصح فيه) الشركة (كعرض وعقار و) اذا بطلت بما ذكر (صارت عنانا) اى تقبل اليها (ولا تصح مفاوضة وعنان) ذكر فيهما المال والافهما تقبل ووجوه (بغير التقدين والفلوس النافقة والتبر والبقرة) اى ذهب وفضة لم يضربا (ان جرى) مجرى النقود (التعامل بهما) والا فكعرض (وصحت بعرض) هو المتاع غير التقدين وبحرك قاموس

ثم عقد هذه مفاوضة او مصادرة **(قولہ ان باع كل منهما الخ)** لانه المبيع صار بينهما شركة ملك حتى لا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد بعده صارت شركة عقد فيجوز لكل منهما التصرف في رضى **(قولہ بنصف عرض الآخر)** وكذا لو باعه بالدرهم ثم عقد الشركة في عرض الذي باعه جاز ايضا لرضي ونحوه وقوله الذي باعه يعني الذي باع نصفه بالدرهم **(قولہ وهذا)** اي بيع النصف بالنصف **(قولہ بقدر ما تبين به الشركة)** اوفعه في النهاية بان تكون قيمة عرض احدهما اربع مائة وقيمة عرض الآخر مائة فانه يبيع صاحب الاقل اربعة أخماس عرضه بثمن عرض الآخر فيصير الثمن كله اثمان ويكون الرخ كله بينهما على قدر رأس ما بينهما ٥ وردد لرضي بان هذا اتمل غير محتاج اليه لانه يجوز ان يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف ماله الآخر وان تفاوتت قيمتهما حتى يصير المال بينهما نصفين وكذا العكس جاز وهو ما ذكرنا كانت قيمتهما متساوية فباعت على التفاوت بان باع احدهما ربع ماله بثلاثة أرباع ماله الآخر فبدلت ان قوله باع نصف ماله الخ وقع افتاء او قصدا ليكون شاملا بمفاوضة و معان لان المفاوضة شرطها التساوي بخلاف العنان اه واقره في البحر ولا يخفى عليه فان ما صوره في النهاية هو الواقع عادة لان صاحب الاربع مائة مثلا لا يرضى في العادة ببيع نصف عرضه بنصف عرض صاحب مائة حتى يصير العرضان بينهما نصفين وان أمكن ذلك لكن مضى الكلام بخلاف من المتعارف وبذا حملوا ما في المتن من بيع النصف بالنصف على ما اذا تساوى قيمة وفيه **(قولہ اتفاق)** اي لم يقصد ذكره لخلافه وقد علمت ان قائده موافقة العادة وشروطه بالمفاوضة اي تصا بخلاف ما لا يقل باع بعض عرضه ببعض عرض الآخر فانه وان شمل المفاوضة ايضا كان لا يشعها الا اذا أريد بالبعض النصف دون الاقل ولا كره فيه نعم هو اتفاق بالنظر الى جواز بيع نصفه بالدرهم كما مر **(قولہ ولا نصح بمال غائب)** بل لا بد من كونه حاضرا وامراده حصوله عند عقد الشراء لا عند عقد الشركة فانه لو لم يوجد عند عقدها يجوز الاترى انه لو دفع الى رجل الفاء وقل اخرج منها واشترها والحاصل بيننا اتفاقا ولا يمكن انال حاضرا وقت الشركة فبهرن المأمور على انه فعل ذلك واحضر المال وقت الشراء جاز بخير عن الزاوية ومثله في الفتح وغيره لكن نقل في البحر ايضا عن القنية ما يفيد فسادها لا لا فرق في بلاد دفع ثم انعقادها وقت حضور المال * (فرع) * دفع الى رجل الفاء وقل اشتر بها ببي وبذلك نصفين والرخ لنا والوضعية علينا فهلك المال قبل الشراء لم يضمن وبعده ضمن المشتري النصف بخير عن الذخيرة قلت ووجهه ان لما امره بالشراء نصفين صدر مشتريا بنصف وكية عن الأمر والنصف اصاله عن نفسه وقد اوفى الثمن من مال الأمر فيضمن حصته نفسه والخاهر ان هذه شركة ملك لا شركة عقد كما يستفح قبل الفروع وليس مضرة لما قد فقهه ثلث دفع يقع كثير **(قولہ على موجب الشركة)** اي من البيع والشراء بالرخ وبه **(قولہ وما عدا)** مأخوذة من عن كذا عرض أى ظهر له ان يشاركه في بعض من ماله وتامه في غير **(قولہ من اهل التوكيل)** اي توكيل غيره فنقص من العبي مدون وشجرة وفي حكمه المأمور **(قولہ لكونها لا تقتضي الكفالة)** اي بخلاف المفاوضة كما مر فو ذكر الكفالة مع توفر في شروط مفاوضة انعقدت مفاوضة وان لم تكن متوفرة

(نوع من ماله نصف
شركة بنصف عرض
لا حرج ان عقدت
مفاوضة وصال وعقده
حيثما صح
وهذا لا يرد في قيمة
الرخ بل صاحب الاقل
قد يبيع به شركة
ان كان فقصوه بنصف
عرض الآخر عاق
(ولا يصح ان يملك ودين
مفاوضة ذات اوصاف)
ثم لم يفتى على موجب
شركة (وما عدا) ككسر
وتفاح (ان تضمنت وكية
فقدت) بيان شرطها
(فقدت من اهل التوكيل)
كسرى ومعه بقول يبيع
(وان لم يكن اهل الكفالة)
لكونه لا يقتضي الكفالة
بل التوكلة

معا

لاصح الشركة بمال ثاب

معا

في شركة العنان

كانت عنانهم هل تبطل الكفالة يمكن ان يقال تبطل وان يقال لا تبطل لان لمعنى فيها، في
العنان عدم اعتبار الكفالة لاعتبار عدمها قول في الفتح وقد ترجح الاول بأنها كفالة يتجهول
فلا تصح ارضنا فإذا لم تكن مما تضمنتها الشركة لم يكن ثبوتها الاقصاء اهـ لم يردت لكن
في الخاتمة ولا يكون في شركة العنان كان واحد منهما كفيلا عن صاحبه اذا لم يذكر الكفالة
بخلاف المناقضة اهـ ومقتضاه انه يكون كفيلا اذا ذكر الكفالة وهذا ترجيح للاختار
الثاني ولعل وجهه ان الكفالة متى ذكرت في عقد الشركة تثبت تبعاً لها وضماً الاقصاء لان
الشركة لاتنافي الكفالة بل تستدعيها لكنها لا تثبت فيها الا باقتضاء انقضى لها كلف المناقضة
او بذكرها في العقد تأمل **(قول له ولذا)** اي لكونها لا تقتضي الكفالة ومقتضاه انها لو اقتضت

مصاب

في توقيت اسركة روايتان

(و) لذا (تصح) عدم

وخاسا ومطلقا موقفا

(و) مع التفاضل في المال

دون الربح وعكسه

وبعض المال دون بعض

وبخلاف الجنس كدائير

من احدهم (ودراهم من

الآخر و) بخلاف

(اوصف كبيض وسود

مصاب

في تحقيق حكم التفاضل

في الربح

لم تصح خاصة اي في نوع من انواع التجارة ولا موقفة بوقت خاص قلح وهذا يقتضي ان
المناقضة لا تكون خاصة مع انها تكون كصرح به في البحر اهـ ثم اذا وقفها فهل تنوقف
بالوقت حتى لا تنطبق بعد مضيه فيه روايتان كفي توقيت الوكالة وتامه في البحر عن المحيط و
يذكر ترجيحاً وجزءه في الخاتمة بأنها تنوقت حيث قل والتوقيت ليس بشرط لصحة هذه
الشركة والمضاربة وان وقتاً لذلك وقتاً بأن قل ما اشترت اليوم فهو يتناصح التوقيت فما
اشترى بعد اليوم يكون للمشتري خاصة وكذا لو وقت المضاربة لانها والشركة توكل والوكالة
تأبى بوقت اهـ لكن سيذكر الشارح في كتاب الوكالة عن البرازية الوكيل الى عشرة ايام
وكيل في العشرة وبعدها في الاصح تأمل **(قول له ومع التفاضل في المال دون الربح)** اي بأن
يكون لاحدهما الف وللآخر الفان مثلاً واشترط التساوي في الربح وقوله وعكسه اي بأن
يتساوى المالان ويتفاضلا في الربح لكن هذا مقيد بأن يشترط الأكثر للعامل منهما أو
لاكثرهما عمالاً اما لو شرط للقاعد اولاً فلهما عمالاً فلا يجوز كفي البحر عن الزباني والمكسب
قلت والظاهر ان هذا محمول على ما اذا كان العمل مشروطاً على احدهما وفي انتهى اعلم انهما
اذا شرط العمل عليهما ان تساويا مالا وتفاوتا ربحاً جاز عند علمائنا الثلاثة خلاف لزوم الربح
بينهما على ما شرطوا وان عمل احدهما فقط وان شرطاه على احدهما فان شرطوا الربح بينهما
بقدر رأس مالهما جاز ويكون مال الذي لا يعمل له بضاعة عند العامل له ربحه وعليه وضيعته
وان شرطوا الربح للعامل اكثر من رأس ماله جاز ايضا على الشرط ويكون مال الدافع عند
العامل مضاربة ولو شرطوا الربح للدافع اكثر من رأس ماله لا يصح الشرط ويكون مال الدافع
عند العامل بضاعة لكل واحد منهما ربح ماله والوضعية بينهما على قدر رأس مالهما أبداً هذا
حاصل ما في العناية اهـ ما في التهر قلت وحاصل ذلك كله انه اذا تفاضلا في الربح فان شرطوا
العمل عليهما سوية جاز ولو تبرع احدهما بالعمل وكذا لو شرطوا العمل على احدهما وكان
الربح للعامل بقدر رأس ماله أو أكثر ولو كان الأكثر غير العامل اولاً فلهما عمالاً لا يصح وله
ربح ماله فقط وهذا اذا كان العمل مشروطاً كما يفيد قوله اذا شرطوا العمل عليهما مع فلا يتنافى
ما ذكره الزباني في كتاب المضاربة من انه اذا أراد رب المال ان يجعل المال مضموناً على
المضارب أقرضه كله لا درهما منه وسلمه اليه وعقد اشركة العنان ثم يدفع اليه درهمه ويعمل

فيه المستقرض فإن ربح كان بينهما على ما شرطوا وإن هلك هلك عليه اه و رأيت منه في آخر
 مسوط السرخسي ووجه عدم الشافعية أن العمل هنا لم يشترط على أحد في عقد الشركة بل
 تبرع به المستقرض فيحوز لأصاحب الدرهم الواحد أن يأخذ من الربح بقدر ما شرط من نصف
 أو أكثر أو أقل وإن لم يكن عاملا ويؤيد هذا التوفيق مذكره في البحر قبل كتاب الكفالة في
 تحت ما لا يصلح ما شرط القاسد حيث قال ما نصه قوله والشركة بأن قال شاركك على أن
 تهدي كذا ومن هذا القبيل ما في الشركة البرائة لو شرط العمل على أكثرهما ما لا يربح
 بينهما نصفين ما يخرج الشرط والربح بينهما ألتاما اه وقد وقعت حادثة نوعهم بعض خيفة
 العصر أيها من هذا القبيل وليس كذلك هي تفاضلا في المال وشرطا الربح بينهما نصفين
 ثم تبرع أفضلهما ما لا يعمل فأجبت بأن الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على أكثرهما
 مالا والتبرع ليس من قبيل الشرط والدليل عليه ما في بيوع الذخيرة اشترى حطباً في قرية
 شراء صحيحاً وقال موصولاً بالشراء من غير شرط في الشراء أحله إلى متى لا يفسد العقد لأن
 هذا ليس بشرط في البيع بل هو كلام متداً بعد تمام البيع فلا يوجب فساد اه هذا كلام
 صاحب البحر وهو صريح فيما ذكرناه من التوفيق والله تعالى أنوفق وبقى ما يقع كثيراً
 وهو أن يدفع رجل إلى آخر ألفاً يقرضه نصفها ويشاركة على ذلك على أن الربح ثلثة للدافع
 وثلثة للمستقرض فهذا تساوي في المال دون الربح وهي صورة العكس وصريح ما مر عن
 الزيلعي والكمال أنه لا يصح للدافع أخذ أكثر من نصف الربح إلا إذا كان هو العامل
 فلو كان العامل هو المستقرض كما هو العادة كان له نصف الربح بقدر ماله لكنه محمول على
 ما إذا شرط العمل عليه وإن لم يشترط صح التفاضل كما علمت من التوفيق ومما يكثر وقوعه
 أيضاً أنه يكون لأحدهما ألف فيدفع له آخر ألفين ليعمل بالمثل ويشترط الربح ألتاما وهذا
 جائز أيضاً حيث كان الربح بقدر رأس المال كما مر في عبارة التهر فلو شرط الربح أربعاً مع
 اشتراط العمل لم يصح كما يفيد التقييد بكونه بقدر رأس مالهما ومثله قول الظهيرية وإن
 اشترط الربح على قدر رأس مالهما ألتاما والعمل من أحدهما كان جائزاً * (نتية) * علم
 مما مر أن العمل لو كان مشروطاً عليهما لا يلزم اجتماعهما عليه كما هو صريح قوله وإن عمل
 أحدهما فقط ولذا قال في البرائة اشتركا وعمل أحدهما في غيبة الآخر فلما حضر أعطاه
 حصته ثم غاب الآخر وعمل الآخر فلما حضر الغائب أبى أن يعطيه حصته من الربح إن كان
 الشرط أن يعمل أحدهما وشي فما كان من تخارجهما من الربح فينبهما على الشرط عملاً وعمل
 أحدهما فإن مرض أحدهما ولم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما اه والظاهر أن عدم العمل
 من أحدهما لا فرق إن يكون معذور أو بدونه كما صرح بمثله في البرائة في شركة التثليل معللاً
 بأن العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاقه الربح بحكم الشرط في العقد لا العمل اه
 ولا يخفى أن العلة حارية هنا **(قوله)** وإن تفاوتت قيمتهما (راجع خلاف المجلس والوصف
 واحترازه عن المناوأة فإنه لا بد فيها من تساوي القيمة فيهما في ظاهر الرأية كما في البحر فإنه

وإن تفاوتت قيمتهما

(قوله والربح على مباشرط) أى من كونه بقدر رأس المال أولا لكنه محمول على ماعلمته من التفصيل النار واعداده مع قوله مع التفاضل في المسال دون الربح للتصريح بان هذا الشرط صحيح فافهم نعم ذكره بين المتعاطفات غير مناسب وقيد بالربح لأن الوضعية على قدر المال وان شرطاً غير ذلك كافى الملتقى وغيره (قوله ومع عدم الحائط) فيه اشعار بان المفاوضة يشترط فيها الحائط وهذا قياس وفي الاستحسان لا يشترط كفى المبسوط وغيره ح عن القهستاني (قوله لاستناد الشركة في الربح الى العقد للمال) لأن العقد يسمى شركة ولا بد من تحقق معنى الاسم فيه فلم يكن الحائط شرطاً بحر فلو كان لاحدها مائة درهم وللآخر مائة دينار فاشترى بها فهو على قدر المال وكذا لو اشترى بالدرهم متاعاً ثم بالدينار آخر فوضعا أى خسراناً في أحدهما ورجحاً في الآخر فهو على قدر مالهما اه ملخصاً من كافى الحاكم (قوله فلم يشترط الخ) تفريع على قوله ومع التفاضل وما عطف عليه (قوله فقط) قيد للمشتري أى ولا يطالب شريكه الآخر (قوله لعدم تضمن الكفالة) هذا اذا لم يذكر الكفالة كإقدامه عن الحانية (قوله ويرجع على شريكه بحصته منه) أى بحصة شريكه من الثمن لأن المشتري وكيل عنه في حصته فيرجع عليه بحسابه ان أدى من مال نفسه وان مال الشركة لم يرجع وان كان شراؤه لا يعرف الا بقوله فعليه الحجة لأنه يدعى وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر والقول للمكبر بينه كفاى المنع ونحوه في الزبائى وبقي ما لوصدقه في الشراء للشركة وكذبه في دعوى الأداء من مال نفسه قال الجير الرملى في حاشية المنع والذي يظهر ان القول للمشتري لأنه لما صدقه الآخر في الشراء ثبت الشراء للشركة وبه يثبت نصف الثمن بذمه ودعواه انه دفع من مال الشركة دعوى وفائه فلا تقبل بلاينة ولذا قالوا اذا لم يعرف شراؤه الا بقوله فعليه الحجة لأنه يدعى وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر وهما ليس منكراً بل مقرباً للشراء الموجب لتعلق الثمن بذمه وله تخايفه انه مدافعه من مال الشركة اه ثم لا يخفى انه في صورة ما اذا كذبه في الشراء للشركة ان كان ما اشتراه هالكا فظاهر وان كان قائماً فهو له وان كذبه في أصل الشراء وادعى انه من اعيان الشركة فالقول للمشتري ان كان المال في يده لماسياً فى الفروع انه لو قال ذو اليد استقرضت الفأ فالقول له وبأئى بيانه واما لو ادعى الشراء لنفسه لا للشركة ففي الحانية اشترى متاعاً فقال الآخر هو من شركتنا وقال المشتري هو لى خاصة اشتريته بمالى لنفسى قبل الشركة فالقول له بينه بالله ما هو من شركتنا لأنه حر يعمل لنفسه فيما اشترى اه والظاهر ان قوله قبل الشركة احتراز عن الشراء حال الشركة ففيه تفصيل ذكره في البحر عن المحيط وهو انه لو من جنس تجارتهما فهو للشركة وان اشهد عند الشراء انه لنفسه لأنه في النصف بمنزلة الوكيل بشراؤى معين وان لم يكن من تجارتهما فهو له خاصة اه قلت وبخلافه ما فى فتاوى قارى الهداية ان اشهد عند الشراء انه لنفسه فهو له والا فان نقد الثمن من مال الشركة فهو للشركة اه لكن اعترض بأنه لم يستند لنقل فلا يعارض ما فى المحيط وقد يجاب بحمله على ما اذا لم يكن من جنس تجارتهما تأمل وبقي شئ آخر يقع كثيراً وهو ما لو اشترى أحدهما من شريكه لنفسه هل يصح ام لا لكونه اشترى بما يملك بعضه والذي يظهر لى انه يصح لأنه في الحقيقة اشترى نصيب شريكه بالحصة من الثمن المسعى وان وقع الشراء في الصورة على

مطلب

في دعوى الشريك انه
أدى الثمن من ماله

والربح على مباشرط (مع
(عدم الحائط) لاستناد
الشركة في الربح الى العقد
لالمال فلم يشترط مساواة
واحد وخائط (ويطالب
المشتري بالثمن فقط) لعدم
تضمن الكفالة (ويرجع
على شريكه بحصته منه ان
أدى من مال نفسه) أى
مع بقاء مال الشركة

مطلب

ادعى الشراء لنفسه

ففي بطل الشركة

والا فاشترى له حصة للثلاثين
يصير مستدينا على مال
الشركة بلا اذن بخر
(وتبطل) شركة (بهلاك)
التاليين او احدها قبل
الشراء) والهلاك على
مالكه قبل الخلط وعليهما
بعده (وان اشترى احدها
بماله وهلك) بعده (مال
الآخر) قبل ان يشتري به
شيئا (فاشترى) بالفتح
(بينهما) شركة عقد على
ما شرطوا (ورجع على
شريكه بحصته منه) اى
من الغن لقيام الشركة
وقت الشراء (وان هلك)
مال احدها (ثم اشترى
الآخر بماله فان صرحا
بالوكالة في عقد الشركة)
بان قل على ان ما اشتراه
كل منهما بماله هذا يكون
مشركا نهر وصدر الشرية
(ونشترى مشتركة بينهما
على ما شرطوا) في اصل
المال

٣ مضابط

اشترى على ان ما اشتريا من
تجارة فهو بيتنا

الكل ثم ريت في الفتح من باب البيع القاسد لوضع ماله الى مال المشتري وباعهما بمقد واحد
صح في ماله بالحصة من الثمن على الاصح وقبل لا يصح في شيء املخصا ورأيت في بيوع
الصيرية ايضا اشترى نصف دار مشاعا ثم اشترى جميعها ثانيا قال يجوز في النصف الباقي وفي
فتاوى الصغرى لا يجوز اه (قوله والا) اى ان لم يقبل مال الشركة اى لم يكن في يده مال ناض
بل صار مال الشركة اعيانا وأمتعة فاشترى بدارهم او دنائير نسبة فالشراء خاصة دون شريكه
لانه لو وقع على الشركة صار مستدينا على مال الشركة واحد شريكى الغن لا يملك الاستدانة
الا ان ياذن له في ذلك بخر عن المحيط (قوله وتبطل بهلاك المالكين) لان المقنود عليه فيها
هو المال وبطل العقد بهلاك المقنود عليه كما في البيع وسذكر المصنف تمام الميطلات
في الفصل الآتى (قوله واحدها قبل الشراء) لانها لم تبطل في الهالك بطلت فيها بقباله
لانه ما رضى بشركة صاحبه في ماله الا بشركته في ماله (قوله والهلاك على مالكه) فلا يرجع
بنصف الهالك على الشريك الآخر حيث بطلت الشركة ولو الهالك في يد الآخر لان المال في
يده امانة بخلاف ما لو هلك بعد الخلط لانه يهلك على الشركة لعدم التخيير عن الاتفاقى قل
وظاهره انه اذا تميز بعد الخلط كدارهم بدنائير فهو كعدم الحظ اه وفي كافي الحاكم لو خلاها
الدارهم كان الهالك منها عليهما والباقي بينهما الا ان يعرف كل سى من الهالك او الباقي من
مال احدها بعينه فيكون ذمت له وعليه والباقي من الهالك والقائم بينهما على قدر ما اخلط ولم
يعرف اه ملخصا (قوله وان اشترى احدها) بيان مفهوم تقييد الهالك بما قبل الشراء
(قوله بعده) اى بعد الشراء ونبه زيادته على ان الواو هنا لترتيب احتراز ان عمالو هلك قبله كما
يأتى (قوله فالشترى بينهما) لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر
بعد ذلك بخر (قوله شركة عقد على ما شرطوا) اى من الربح وايهما باع جازبيعه وهذا عند
محمد وعند الحسن بن زياد هي شركة ملك فلا يصح تصرف احدهما الا في نصيبه وظاهر كلام
كثير ترجيح قول محمد كما في النهر (قوله ورجع على شريكه بحصته منه) لانه وكل في حصة
شريكه وقد قضى الثمن من ماله فيرجع عليه بنحسابه وفي المحيط لاحدهما مائة دينار قيمتها الف
وخمسة والآخر الف درهم وشرطا الربح والوضعية على قدر المال فاشترى الثاني جارية
ثم هلك الدناير فالجارية بينهما وربحها احاسا ثلاثة اخماسه للاول وخمسها للثاني لان
الربح يقسم على قدر ما ليهما يوم الشراء ويرجع الثاني على الاول بثلاثة اخماس لانه
وكل عنه بالشراء في الالة اخماس الجارية وقد نقد الثمن من ماله ولو كان على عكسه رجع
صاحب الدناير على الآخر بخمسة الثمن اربعون دينارا ولو اشترى كل واحد منهما بماله غلاما
وقبضا هلكا بهما كان من ماله لان كل واحد حين اشترى كانت الشركة بينهما قائمة اه بخر
ملخصا (قوله تقييد الشركة) علة لتكون الشترى بينهما كامر واماعة الرجوع فكونه
وكلا كما علمت (قوله بان قل) الاولى فلا كفى عبارة النهر واه بهذا التصوير انه ليس المراد
من التصريح بالوكالة ذكر لفظها بل ما يشمل معناها (قوله كل منهما) الاولى كل منا فاداه ح
(قوله بماله هذا) قيد به لان فرض المسئلة في عقد الشركة على مال مخصوص لا لكونه قيدا
ثبوت الوكالة صريحا ففيه قل في الوالولية رجل قل لغيرد ما اشتريت من شيء فهو بيتنا

(وبينك)

وبنك او اشتركا على ان ما اشتريا من تجارة فهو بيتنا يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدر والوقت لان كلا منهما صار وكلا عن الآخر في نصف ما يشتر به وغرضه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء اه وسأني تمامه في الفصل قلت وهذه الشركة تقف في زماننا كثيرا يكون أحد الشريكين في بلدة والآخر في بلدة يشترى كل منهما ويرسل الى الآخر لبيع ويشترى لكنهما شركة مملكت والغالب انهما يعقدان بينهما شركة عقد بئال متساو او متفاضل منهما ويجعلان الربح على قدر رأس المال ويقسمان ربح الشريكين كذلك وهذا صحيح في شركة العقد الا في شركة الملك لان الربح فيها على قدر الملك فإذا شرطوا الشراء بينهما مناصفة يكون الربح كذلك الا اذا شرطوا الشراء على قدر مال شركة العقد فيكون الربح على قدر المال في الشريكين فنبه لذلك فانه يقع كثيرا وبغفل عنه **(قوله لا الربح)** فانه يكون بقدر المال **(قوله اصير ورثتها الخ)** علة لقوله لا الربح وقوله لبقاء الوكالة علة لقوله مشترك بينهما **ح (قوله ولم يتصادقا على الوكالة)** عبارة ابن كمال ولم يتصادقا على الوكالة فيها ط **(قوله كامر)** اي في قوله وعدم ما قطعها الخ وأشار به الى ان التصريح بفسادها بما ذكر مفرغ على ما قدمه من انه يشترط فيها عدم ما قطعها فليس ذلك تكرار محض فافهم وبيان القطع ان اشتراط عشرة دراهم مثلا من الربح لاحدهما يستلزم اشتراط جميع الربح له على تقدير ان لا يظهر ربح الا العشرة والشركة تقتضي الاشتراك في الربح وذلك يقطعها فتخرج الى القرض او البضاعة كافي الفتح **(قوله لانه شرط الخ)** يعني ان علة الفساد ما ذكر من قطع الشركة وليست العلة اشتراط شرط فاسد فيها لان الشركة لا تقصد بالشرط الفاسدة والمصرح به ان هذه الشركة فاسدة فقوله قلت الخ تأييد لقوله لانه شرط الخ واما قوله وظاهره اي ظاهر قوله لعدم فسادها بالشرط فلا محل له للاستغناء عنه بناقبه **(قوله ويكون الربح على قدر المال)** أي وان اشترط فيه التفاضل لان الشركة لما فسدت صار المال مشتركاً شركة ملك والربح في شركة الملك على قدر المال وسأني في الفصل انها لو فسدت وكان المال كله لاحدهما فلا آخر اجر مثله **(قوله وانك من شريكي العنان الخ)** هذا كله عند عدم النهي في الفسخ وكل ما كان لاحدهما اذا انهاء عنه شركة لم يكن له فعله ولهذا لو قال له اخرج لدمياط ولا تجاوزها فجاوزها فهاك المال ضمن حصة شركة لا نقل حصته بغير اذنه وكذا لو ناه عن بيع النسبة بعد ما كان اذن له فيه اه قلت وسأني في المضاربة انه اذا صار المال عروضا لا يصح نهى المضارب عن البيع نسبة لانه لا يملك عزله في هذه الحالة وظاهره ان الشركة ليست كذلك لانه يملك فسخها مطلقا كما سأني في الفصل **(قوله ويبضع الخ)** في القاموس البائع الشريك اه والمراد هنا دفع المال الآخر ليعمل فيه على ان يكون الربح لرب المال ولا شيء للعامل بحر **(قوله ويعبر)** فلو أعار دابة فعطب تحت المستعير فالقياس ان يضمن المعبر نصف شريكه ولكني استحسن ان لا ضمنه وهذا قياس قول ابن حنيفة وابي يوسف ومحمد وكذلك لو أعار ثوبا او دارا أو خادما بحر عن كافي الخ **(قوله وبضرب)** اي يدفع المال مضاربة وهو الاصح اما اذا اخذ مالا مضاربة فان اخذه ليتصرف فيما ليس من تجارتها فالربح له خاصة وكذا فيما هو من تجارتها اذا كان بحضرة صاحبه ولو مع غيبته او مطلقا كان الربح بينهما نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال كذا في المحيط نهر

لا الربح نصير ورثتها (شركة ملك لبقاء الوكالة) المصريح بها ويرجع بحصة نفسه (والا) اي ان ذكرنا مجرد الشركة ولم يتصادقا على الوكالة فيها ابن كمال (فهو لمن اشتراه خاصة) لان الشركة لما بطلت بطل ما في ضمنها من الوكالة (وتفسد بأشراط دراهم) مسائة من الربح لاحدهم) لقطع الشركة كامر لا لانه شرط لعدم فسادها بالشرط وظاهره بطلان الشرط لا الشركة بحر ومصنف قلت صرح صدر الشريعة وابن الكمال بفساد الشركة ويكون الربح على قدر المال (ولكن من شريكي العنان والمفاوضة ان يستأجر) من تجر له او يحفظ المال (وببضع) اي يدفع المال ببضاعة بأن يشترط الربح لرب المال (وبودع) (وبضارب)

وقوله او مطلقا اى عن التقييد بكونه من تجارتهما (قوله لانهما) اى المضاربة دون الشركة
 لكون الوضعية تلزم الشريك ولا تلزم المضارب فتضمن الشركة المضاربة فتح (قوله ويوكل)
 لان التوكيل بالبيع والشراء من اعمال التجارة والشركة انعقدت لهما بخلاف الوكيل صريحا
 ناشرا ليس له ان يوكل به لانه عقد خاص طلب به شراء شئ بعينه فلا يستتبع مثله فتح
 (قوله) ولونهاه بالمفاوض الآخر (التقييد بالمفاوض وبكون النهي عن التوكيل اتفاقى لما مر
 ان كل ما كان لاحدهما فعليه يصح نهى الآخر عنه ط اقول سياق كلاما للبحر يقتضى ان هذا
 خاص بالمفاوضة خلافا لما فهمه ح كما يعلم من مراجعة البحر امكن يخالفه ما فى الحاشية فى فصل
 العنان ولو وكل احدهما رجلا فى بيع او شراء وأخرجه الآخر عن الوكالة صار خارجا عنهما فان
 وكل البائع رجلا يتقاضى ثمن ما باع فليس للآخر ان يخرجها عن الوكالة اه اى لانه ليس
 لاحدهما قبض ثمن مباحه الآخر ولا التحاصة فيه كما يأتى قريبا فكذا ليس له اخراج وكيله
 بالقبض ثم لا يخفى ان النهمير المتصوب فى قول الشارع ولونهاه عائد الى الوكيل كما هو صريح
 عبارة الحاشية لا الى الموكل حتى يكون النهي عن التوكيل ويكون التقييد فيه انفساقا فانهم
 (قوله) ويبيع بتاعز وهان) اى له ان يبيع بجن زائد وانقص قيد بالبيع لان الشراء لا يجوز
 الا بالعرف كما فى الرمي على المنع عن الجوهره وسيد ذكر الشارع فى كتاب الوكالة ان الوكيل له
 البيع بما قل او كثيرا بالعرض وخصاه بالقيمة والتقيد به يقتضى برزاية اه ومقتضا ان المفتى
 به هناك كذلك لكن ذكر العلامة قاسم هناك تصحيح قول الامام وانه اصح الاقوال فافهم
 وفى البحر عن البرزاية وان باع احدهما متاعا ورد عليه قبله جاز ولو بلا قضاء وكذا لو حط
 او أخر من عيب وان بلا عيب جاز فى حصته وكذا لو وهب ولو اقر ببيع فى متاع باعه جاز
 عليهما وبأى تمام ذلك قيل قوله وهو أمين (قوله) وبقد ونسبة) متعلق بقوله يبيع
 اما الشراء فان لم يكن فى يده دراهم ولا دنانير من الشركة فاشترى بدراهم او دنانير فهو له خاصة
 لانه لو وقع مشتركا تضمنت ايجاب مال زائد على الشريك وهو لم يرض بالزيادة على رأس المال
 ولو الجلية ومفاده انه لو رضى وقع مشتركا لانه يملك الاستدانة باذن شريكه كما قدمناه عن البحر
 عن المحيط ومنه ما سأتى قبيل الفروع عن الاشياء وبأى تمامه وما مر من التفصيل فى الشراء
 انما هو فى شركة العنان اما فى المفاوضة فهو عليهما مطلقا كما فى الحاشية (قوله) خلافا
 للاشياء (الذى فيها هو ما نقله عقبه عن الظهيرية (قوله) ومؤنة السفر الخ) اى ما اتفقه على
 نفسه من كرائه ونفقته وطعامه وادامه من جلة رأس المال فى رواية الحسن عن ابى حنيفة قال
 محمد وهذا استحسان فان ربح نحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت من رأس المال خانية
 (قوله) لا يملك الشريك) اى شريك العنان بقرينة قوله اما المفاوض الخ وفى الحاشية من
 فصل العنان ولو شارك احدهما شركة عنان فما اشتراه الشريك الثالث كان نصفه له ونصفه
 بين الشريكين وما اشتراه الذى لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شئ منه للشريك
 الثالث اه ومثله فى الولوالجية وفيها ولو أخذ مالا مضاربة فهو له كولو أجر نفسه اه
 ولكن فيه تفصيل قدمناه قريبا (قوله) ولا الرهن) قال فى الفتح اى رهن عين من مال
 الشركة فان رهن بدین عليهما لم يحجز وضمن ولو ادرته بدین لهما لم يحجز على شريكه فان هلك

لانها دون الشركة
 فتضمنتها (ويوكل) اجنيا
 ببيع وشراء ولونهاه
 المفاوض الآخر صح نهيه
 بحر (ويبيع) بتاعز وهان
 خلاصة (وبقد ونسبة)
 برزاية (وياسر) بالمال له
 حمل او لاهو الصحيح
 خلافا للاشياء وقيل انه له
 حمل بضمن والاظهارية
 ومؤنة السفر والكرام من
 رأس المال ان لم يربح
 خلاصة (لا يملك الشريك)
 (الشركة) الا باذن شريكه
 جوهره (و) لا (الرهن)
 الا باذنه

مطلب

يملك الاستدانة باذن
 شريكه

الرهن في يده وقيمته والدين سواء ذهب بحصته ويرجع شريكه بحصته على المطلوب ويرجع المطلوب بنصف قيمة الرهن على المرتين وان شاء شريك المرتين ضمن شريكه حصته من الدين لان هلاك الرهن في يده كالاستيفاء اهـ (قوله او يكون هو) اي الراهن العاقد أى الذى تولى عقد المبايعه قال في الحانية ولئن ولى المبيعة ان يرهن بالثمن اهـ ط (قوله في موجب) بكسر الجيم ح (قوله وحينئذ) اي حين اذا كان الراهن هو العاقد بنفسه قال في النهر واقراره بالرهن والارتهان عند ولايته العقد صحيح اهـ ط اما لو ولى العقد غيره او كانا ولياه لا يجوز اقراره في حصة شريكه وهل يجوز في حصة نفسه فهو على الخلاف ولا يصح اقراره بعد ما تناقضا الشركة اذا كذبه الآخر تنازعا (قوله ولا الكتابة) لانه ليس من عادة التجار بخر (قوله فله ذلك) اي المذكور من الشركة والرهن الخ (قوله ولو قاض) اي المفاوض (قوله ولا يستعقد عتانا) وما حصة من الربح يكون بينه وبين شريكه ط (قوله ولا يجوز لهما تزويج العبد) اي عبد التجارة واحترز بالعبد عن الامة فان لاحد المتفاوضين تزويجها كافي في الحانية ولا تزويج العبد ولو من امة التجارة استحسانا ط عن الهندية (قوله ولا الهبة) يستثنى منه هبة ثمن مباحة في البحر عن الظهيرية لوباع احد المتفاوضين عتانا من تجارتها ثم وهب الثمن من المشتري او ابراء منه جاز خلافا لابي يوسف ولو وهب غير البائع جاز في حصته فقط اجماعا اهـ قلت لكنته في الاولى يضمن نصيب صاحبه كوكيل البيع اذا فعل ذلك كما في الحانية (قوله ونحوه) اي مالم يس من جنس ما يؤكل ويهدى عادة بقرينة ما بعده (قوله فلم يجز) اي ما ذكر من الهبة في حصة شريكه بل جاز في حصته ان وجد شرط الهبة من التقسيم والقسمة فيما يقسم وكذا الاعناق وتجري فيه احكام عتق احد الشريكين المقررة في باب (قوله وجاز في نحو الخ) محترز قوله اي ثوب ونحوه (قوله ولا القرض) اي الاقراض في ظاهر الرواية اما الاستقراض فقدم انه يجوز ويأتى تمامه في الفروع (قوله اذا صريحا) فلو قال اعمل برأيتك لايكنى (قوله وفيه الخ) ومثله ما في البحر عن البرازية ولو قال كل منهما لآخر اعمل برأيتك فلكل منهما ان يعمل ما يقع في التجارة كالرهن والارتهان والسفر والخلط بماله والشركة بمال الغير لا الهبة والقرض وما كان اتلافا للعمال او تمليكاً من غير عوض فانه لا يجوز ما لم يصرح به نصا (قوله لان الشركة) اي مطلقا (قوله وصح بيع شريك مفاوض) انظر هل المفاوض قيد في كلام المصنف ط عن الحموى (قوله لا يصح اقراره بدین) اي لمن لا تقبل شهادته له اما لغيره فيقبل كما سبق في قوله وكل دين لازم احدهما الخ وهذا اما هو في شريكه المفاوضة اما شريك العنان ففيه تفصيل قال في الحانية ولو اقر أحد شريكي العنان بدین في تجارتها لزم المقر جميع ذلك ان كان هو الذى وليه وان اقر انه ولياه لزمه نصفه وان قران صاحبه وليه لا يلزمه شئ بخلاف شركة المفاوضة فان كل واحد منهما يكون مطالبا بذلك اهـ ونحوه في الفتح وحاصله ان اقرار احد شريكي العنان بدین في تجارتها لا ينضى على الآخر وانما ينضى على نفسه على التفصيل المذكور اما شريك المفاوضة فيحضى عليهما مطلقا فافهم لكن سبأتى في الفروع انه لو قال احد الشريكين اتقرضت الف الف لقلول له ان المال في يده ويأتى الكلام عليه (قوله وفي الخلاصة) استدراك على المتن بأن العين كالدين اهـ ح لكن ما في

او يكون هو العاقد في موجب الدين وحينئذ فيصح اقراره بالرهن والارتهان سراج (و) لا (الكتابة) والاذن بالتجارة (وتزويج الامة) وهذا كله (لوعتانا) اما المفاوض فله كل ذلك ولو قاض ان بأذن شريكه جاز ولا يستعقد عتانا بخر (ولا يجوز لهما) في عتاق ومفاوضة (تزويج العبد) ولا الاعناق (ولو على مال (و) لا الهبة) اي ثوب ونحوه فلم يجز في حصة شريكه وجاز في نحو سلم وخبر وفاكهة (و) لا (القرض) الا باذن شريكه اذا صريحا وفيه اذا قال اعمل برأيتك فله كل التجارة الا القرض والهبة (وكذا كل ما كان اتلافا للمال أو) كان (تمليكاً) امال (بغير عوض) لان الشركة وضعت للاسترباح وتوابعه وما ليس كذلك لا ينظمه عقدها (او صح بيع) شريكه (مفاوض من ترد شهادته له) كأبيه وأبيه وينفذ على المفاوضة اجماعا (لا) يصح اقراره بدین فلا ينفذ على المفاوضة عنده برازية وفي الخلاصة أقر شريك العنان

تجارية لم يجز في حصة

شريك ولو باع أحدها

ليس الآخر أخذته ولا

الخصومة فيما باعه أو أدانته

(وهو) أي الشريك (أمين

في المال فيقبل قوله) عينه

(في) مقدار الربح

والخسران والضيايع

(و الدفع لشريكه ولو)

أدناه (بعد موته) كافي

البحر مستدلا بما في وكالة

الولو الحجة كل من حكي

أمرا لا يملك استئنافه أن

فيه إيجاب الضمان على الغير

لا يصدق وإن فيه نفى

الضمان عن نفسه صدق

انتهى فليحفظ هذا

الضابط (ويضمن بالعدى)

وهذا حكم الأمانات وفي

الحائية التقيد بالمكان

صحيح فلو قال لا تجاوز

خوارزم تجاوزه ضمن حصة

شريكه وفي الأشياء نفى

أحدها شريكه عن الخروج

وعن بيع التسيئة جاز

(كما يضمن الشريك) عنانا

أو مخلوطة بخر (بموت

بجهلا نصيب صاحبه)

على المذهب

٢ مطلب

أقرب بمقدار الربح ثم ادعى

الخطأ

٣ مطلب

في قبول قوله دفعت المال

مدعوت الشريك أو الموكل

المتن في المناقضة وهذا في العنان (قوله بخارية) أي في يده من الشركة أنها الرجل تاريخية (قوله

ليس إلا خرا أخذته) أو دان للمديون أن يتبع من الدفع إليه فن دفع برى من حصة القابض

ولم يبرأ من حصة الآخر فخرج وكذا لا يجوز تأجيله الدين لو أعاقد غيره أو هاعدا في حصة وعندها

يجوز في نصيبه ولو أجاهله العاقد جاز في التصيب عندها وعند أبي يوسف في نصيبه فقط وأصله

الوكيل بالبيع إذا أبرأ عن الثمن أو حط أو أجاهله يصح عندها خلافا لأبي يوسف إلا أن هناك يضمن

لوكله عندها لأنها بخر عن المحيط (قوله في مقدار الربح) فلو أقر بمقداره ثم ادعى الخطأ فيه

لا يقبل قوله كذا نقله أبو السعود عن أقرار الاشياء ط قلت لكن في حاوى الزاهدى قال الشريك

ربحت عشرة ثم قل لا بل ربحت ثلاثة فلأن يخافه أنه لم يربح عشرة أه ومقتضاه أن القول له بينه

لكن لا يخفى أن الأوجه ما في الاشياء لأنه برجوعه متفاض فلا يقبل منه وما في الاشياء عزاء إلى

كافي الحاكم فهو نص المذهب فلا يعارضه ما في الحاوى (قوله والضيايع) أي ضيايع المال كلا

أو بعضا ولو لم يجر تجارة ط (قوله مستدلا بما في وكالة الوالوجية) عبارة الوالوجية ولو وكل

بقبض ودبعية ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وانكرت الورثة أو قال دفعته إليه صدق

ولو كان ديناً لا يصدق لأن الوكيل في الموضوعين حكي أمرا لا يملك استئنافه لكن من حكي أمرا

لا يملك استئنافه أن كان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وإن كان فيه نفى الضمان عن نفسه

صدق الوكيل بقبض الدبعية فيما يحكى بنفى الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما

يحكى يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق أه قلت أي أن الوكيل بقبض

الدين إذا قال قبضته من المديون وهلك عندي أو قال دفعته للموكل الميت لا يصدق بالنسبة

إلى برأء المديون لأن في ذلك الزام الضمان على الميت فإن الدينون تقضى بأمانها فثبت للمديون

بذمة الدائن مثل ما للدائن بذمة فيلتحقان قصاصاً وأما بالنسبة إلى الوكيل نفسه فيصدق لأنه

أمين ويموت الموكل لم ترتفع أمانته وأن بطلت وكالته فلا يضمن ما قبضه ولا يرجع عليه المديون

وقد أوضح المسألة في الخبرية أول كتاب الوكالة فافهم (قوله كل من حكي أمرا الخ) فإن

الوكيل هنا حكي أمرا وهو قبض الدبعية أو الدين في حياة الموكل وهو لا يملك استئنافه بعد

موت الموكل أي لو كان لم يقبض في حياته وأراد استئناف القبض بعد موته لم يملكه لأنه أنزل

عن الوكالة (قوله التقيد بالمكان صحيح الخ) ظاهر التفرع أن التصيب على المكان بل انتهى

لا يكون تقيداً وعبارة البرازية التقيد بالمكان صحيح حتى لو قال أخرج إلى خوارزم ولا

تجاوزه صح فلو تجاوزه ضمن وفي الجوهرة من المضاربة والفاظ التخصيص والتقييد أن يقول

خذ هذا مضاربة بالنصف على أن تعمل به في الكوفة أو فاعمل به في الكوفة أما إذا قال وأعمل به

في الكوفة بالو أو لا يكون تقيداً فله أن يعمل في غيرها لأن الواو حرف عطف ومشورة وليست

من حروف الشرط أه فأذا أنجز التصيب لا يكفي بل لابد من أمر يفيد التقيد كالشرط

وكانه (قوله وفي الاشياء الخ) أعم منه ما قدمناه عن الفتح من أن كل ما كان لأحدها

إذا نهاه عنه شريكه لم يكن له فعله (قوله جاز) أي انتهى (قوله بموت بجهلا الخ) في حاوى

الزاهدى مات الشريك ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات بجهلا يضمن كما

لومات بجهلا لأمين أه أي عين مال الشركة الذي في يده ومثله بقية الأمانات لكن إذا علم

وان ارته بما هما الايضمن ولو ادعى الوارث العلم وانكر المطالب فان فسرها الوارث وقال هي
 كذا وهلك صدق كاسياتي ان شاء الله تعالى في كتاب الوديعه **(قوله)** والقول بخلافه غلط
 وهو عدم تضمين المناوش **(قوله)** وسيجي في الوديعه سيجي هنالضع عشرة موضعا يضمن
 فيها الامين بموته مجهلا **(قوله)** خلافا للاشياء حيث جرى في كتاب الامانات على ما هو الغلط
(قوله) في المحيط سوا به في البحر فان الحادثين وقتا لصاحب البحر سئل عنهما واجاب بتاذكر
 ثم قال ولم أر فيهما الا ما قدمته اى ما مر عن الحانية **(قوله)** فان اجاز فالربح لهما وان لم يجز
 فالبيع في حصته باطل **(قوله)** فاجبت انه غاصب اى كما هو صريح ما قدمه عن الحانية من
 قوله ضمن حصه شريكه **(قوله)** بالاخراج فيه نظرا في مضاربة الجوهره عند قول القدوري
 وان خص له رب المال التصرف في بلد بعينه او في سلعة بعينها لم يجز ان يتجاوز ذلك فان خرج
 الى غير ذلك البلد او دفع المال الى من اخرجه لا يكون مضمونا عليه بمجرد الاخراج حتى
 يشتري به خارج البلد فان هلك المال قبل التصرف فلا ضمان عليه وكذا لو اعاده الى البلد
 عادت المضاربة كما كانت على شرطها وان اشتري به قبل العود صار مخالفا ضامنا ويكون ذلك له
 لانه تصرف بغير اذن صاحب المال فيكون له ربحه وعليه ضيعته لا يطيب له الربح عندها
 خلافا لابي يوسف وان اشترى ببعضه واعاد بقيته الى البلد ضمن قدرا ما اشترى به ولا يضمن
 قدر ما أعاده والظاهر ان الشريكة كذلك **(قوله)** فينبغي ان لا يكون الربح على الشرط
 اى بل يكون له كما علمته منقولا **(قوله)** ومقتضاه فساد الشريكة اى مقتضى الجواب بانه صار
 غاصبا وبأن الربح لا يكون على الشرط ولكن هذا بعد التصرف في المال لا بمجرد الاخراج فلو
 عاد قبل التصرف تبي الشريكة كما علمت فافهم **(قوله)** فأجاب الخ حيث قال ان القول قول
 الشريك والمضارب في مقدار الربح والحسran مع بينته ويلزمه ان يذكر الامر مفصلا
 والقول قوله في الضياع والردالى الشريك اه قلت ببق ماو ادعى على شريكه خيانة مبهمه
 ففي قضاء الاشياء لا يخلف ونقل الحموى عن قارى الهداية انه يخلف وان لم يبين مقدارا لكن اذا
 نكل عن البين لزمه ان يبين مقدار ما نكل فيه ثم قال وانت خير بان قارى الهداية لم يستند
 الى نقل فلا يعارض ما نقله في الاشياء عن الحانية **(قوله)** ومثله المضارب والوصى والمتولى
 سيذكر الشارح في الوقف عن القنية ان المتولى لا تلزمه المحاسبة في كل عام ويكتفى القاضي
 منه بالاجمال لومعروفا بالامانة ولو متهمان يجبره على التعيين شيأ فشيأ ولا يجبس بل يهدده ولو
 اتهمه بخلفه اه والظاهر انه يقال مثل ذلك في الشريك والمضارب والوصى فيحمل اطلاقه
 على غير المتهم اى الذى لم يعرف بالامانة تأمل **(قوله)** نهر بغير عنه قوله الاول وفيه **(قوله)** الى
 سحت المحصول السحت بالضم وبضعتين الحرام او ما خبت من المكاسب فله من الماعراط
 عن القاموس اذ لا يجوز للقاضى الاخذ على نفس المحاسبة لانها واجبة عليه نعم لو كتب سجلا
 أو تولى قسمة وأخذ اجر المثل له ذلك كحدره في البحر من الوقف **(قوله)** واما تقبل عطف
 على قوله امامفاوضة **(قوله)** ويسمى شركة صنائع جمع صناعة كرسالة ورسائل وهى كالصناعة
 حرفة الصانع وعمله **(قوله)** واعمال وايدان لان العمل يكون منهما غالبا ياداهما **(قوله)** ان
 اتفق صانعا الخ اشار الى انه لا بد من العقد او لابلان يتفق على الشركة قبل التقبل لمسألتى قيل

مطلب
 فيما لو ادعى على شريكه
 خيانة مبهمه
 مطلب
 في شركة التقبل

المعروعة وتقبل ثلاثة عمالا بلا عقد شركة فعمله احدثهم فله ثلث الاجر ولا شيء الاخرين وسباني
بيانه والمراد عقد الشركة على التقبل والعمل لما في البحر عن القنية اشترك ثلاثة من الحمالين
على ان يملأ احدثهم الجواني وبأخذ الثاني فيها ويحملها الثالث الى بيت المستاجر والاجر
بينهم بالسوية فهي فاسدة قال فسادها لهذه الشروط فان شركة الحمالين صحيحة اذا اشتركوا
في التقبل والعمل جميعا اه اى وهنا لم يذكر التقبل اصلا بل مجرد العمل مقيدا على كل واحد
بنوع منه لكن لا يشترط كون التقبل منهما معا لما في البحر ايضا لو اشتركوا على ان يتقبل احدهما
للمناع ويعمل الآخر او يتقبله احدهما ويقبله ثم يدفعه الى الآخر للحياطة بالنصف جاز كذا
في القنية لكن من شرط عليه العمل فقط لو تقبل جاز فلو شرط على من عليه العمل ان لا يتقبل
لا يجوز لانه عند السكوت جعل اتيانها اقتضاء ولا يمكن ذلك مع التقي كذا في المحيط اه قلت
وبه علم ان الشرط عدم نفي التقبل عن احدهما لا التخصيص على تقبل كل منهما ولا على عمالهما
لانه اذا اشتركوا على ان يتقبل احدهما ويعمل الآخر بلا نفي كان لكل منهما التقبل والعمل
لتضمن الشركة الوكالة قال في البحر وحكمها ان يصير كل واحد منهما وكلا عن صاحبه
بتقبل الاعمال والتوكيل به حائز سواء كان الوكيل يحسن مباشرة ذلك العمل او لا **(قوله)**
فلا يلزم اتحاد صناعة ومكان) تفريع الاول على كلام المصنف ظاهر واما الثاني فمن حيث انه لم
يقيد بان كان ووجه عدم لزوم كما في الفتح ان اشغى الجوز لشركة التقبل من كون المقصود
تحصيل الربح يتفاوت بين كون العمل في دكاكين او دكان وكون الاعمال من احسان او
جنس **(قوله)** على ان يتقبلا الاعمال اى محنها كتيان مثلا من العمل عرض لا يقبل القبول
افاده القهستاني وعلمت ان التخصيص على تقبل كل منهما او على عمله غير شرط وفي النهر ان
المشترك فيه انما هو العمل ولذا قالوا من سور هذه الشركة ان يجلس آخر على دكانه فيطرح عليه
العمل بالنصف والقياس ان لا يجوز لان من احدهما العمل ومن الآخر الحانوت واستحسن
جوازها لان التقبل من صاحب الحانوت عمل اه ومنها ما في البحر عن البرازية لاحدهما آلة
القضارة والآخر بيت اشتركوا على ان يعملوا في بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا سائر
الصناعات ولو من احدهما أداة القضاة والعمل من الآخر فسدت والربح للعامل وعليه اجر
مثل الاداة اه ونظير هذه الاخيرة مسائل ستأتي في الفصل قيل وتبطل الشركة الخ **(قوله)**
الى يمكن استحقاتها) اى التي يستحقها المستاجر بعقد الاجارة وزاد في البحر قيد ان يكون
العمل حلالا لما في البرازية لو اشتركوا في عمل حرام لم يصح اه وانت خبير بان الحرام لا يستحق
بالاجرة فهم **(قوله)** منه) الاولى ومنها اى الاعمال المذكورة **(قوله)** على المفتي به) اى الذى
هو قول المتأخرين من جواز اخذ الاجرة على التعليم وكذا على الاذان والامامة فهم **(قوله)**
بخلاف شركة دلايين) فان عمل الدلالة لا يمكن استحقاؤه بمقد الاجارة حتى لو استاجر دلايا بيع
له او يشتري ولا اجارة فاسدة اذا لم يبين له أجلا كصرح به في اجارة الختمى ح **(قوله)** ومفتين
لان الغناء حرام **(قوله)** شهود محاكم) اعمد صحة الاستئجار على الشهادة ح **(قوله)** وقراء
محامس وتعاين) يحتمل انه عطف تفسير أو مغاير وهو بفتح التاء المثناة فوق وبعين مهملة بعدها

فلا يلزم اتحاد صناعة ومكان
(على ان يتقبلا الاعمال)
الى يمكن استحقاتها ومنه
تعليم كناية وقرآن ورفقه
على المفتي به بخلاف شركة
دلايين ومفتين وشهود
محامس وقراء محامس وتعاين

الف تم زاي جمع تعزية وهى المأتم بالهمزة والتاء المثناة الفوقية الذى يصنع الاموات لان
عادتهم القراءة بصوت واحد يشتمل على التعليل وعلى قطع بعض الكلمات والابتداء من
اثناء الكلمة ولانه استتجار على القراءة والذى اجازه المتأخرون انما هو الاستتجار على التعليم
خلافا لمن توهم خلافه كاسيأتى فى الاجارات ان شاء الله تعالى وفى الفنية ولا شركة القراء
بالزمزمة فى المجالس والتمازى لانه غير مستحقة عليهم اه وفى القاموس الزمزمة الصوت
البعيد له دوى وتتابع صوت الرعد وذكر ابن الشحنة ان ابن وهبان بالغ فى التكبير على
اقرارهم على هذا فى زمانه وعلى القراءة بالتعليل ومنع من جواز سباعها واطنب فى انكارها
وتماه فى ح **(قوله ووعاظ)** اى شركة وعاظفيا يحصل لهم بسبب الوعظ لانه غير مستحق
عليهم ط **(قوله وسؤال)** بتشديد الهمزة جمع سائل وهو الشحاذ اه ح **(قوله لان)**
التوكيل بالسؤال لا يصح) وما لا تصح فيه الوكالة لا تصح فيه الشركة كاسم **(قوله مطلقا)**
اى سواء شرط الربح على السواء او متفاضلا وسواء تساويا فى العمل او لا وقيل ان شرطاً كثر
الربح لادانها عملاً لا يصح والصحيح الجواز فاذه بالبحر وهذا اذا لم تكن مفاوضة اذا لم تكن
المفاوضة الامع للتساوى كايأتى **(قوله لانه ليس بربح الخ)** اعلم ان التفاضل فى الربح عند
اشتراط التساوى فى العمل لا يجوز قياساً لان الضمان بقدر شرط عليه من العمل فالزيادة
عليه ربح مالم يضمن فلم يجز العقد كفى شركة الوجود ويجوز استحساناً لان ما يأخذ ليس بربحاً
لان الربح انما يكون عند اتحاد الجنس وهنا رأس المال عمل والربح مال فلم يتحد الجنس فكان
ما يأخذ بدن العمل والعمل يتقوم بالتقويم اذا رضيا بقدر معين فيقدر بقدر ما قوم به فلم
يؤدى الى ربح مالم يضمن بخلاف شركة الوجود حيث لا يجوز فيها التفاوت فى الربح عند التساوى
فى المشتري لان جنس المال وهو الثمن الواجب فى ذمتها متحد والربح يتحقق فى الجنس
المتحد فلجواز زيادة الربح كان ربح مالم يضمن وتماه فى العناية **(قوله فيطالب كل واحد منهما)**
بالعمل الخ) هذا ظاهر فيا اذا كانت مفاوضة اما اذا اطلقها او قيدها بالعان فثبت هذين
الحكمين استحسان وفيها سواهما فهى باقية على مقتضى العنان ولذلك اقر يدين من ثمن
مبيع مستهلك او اجر أجبر أو دكان مدة مضت لا يصدق الا بينة لان نفاذ الاقرار على الآخر
موجب للمفاوضة ولم يرض عاليا فلو كان المبيع لم يستهلك او المدة لم تنقض فانه يلزمهما كما فى
الحيط اه ح ملخصاً **(قوله ويبرأ دافهما)** انت الضمير وان عاد على الاجر لتأويله بالاجرة
ط **(قوله والحاصل الخ)** ماسر من قوله ويكون الكسب بينهما انما هو فى الكسب الحاصل
من عملهما وما هنا فى الحاصل من عمل احدهما اى لافرق بين ان يعملوا او يعمل احدهما
سواء كان عدم عمل الآخر لعذر او لا لان العامل معين القابل والشرط مطلق العمل الخ
ما ذكره **(قوله واما وجوه)** ويقال لها شركة المفاضلة فهستانى **(قوله نوعا او انواعا)** افادتها
تكون خاصة وعمامة كفى لله ولذا حذف المصنف المفعول **(قوله اى بسبب جاهتهما)** افاد
وجه التسمية لان من لا مال له لا يبيعه الناس نسيئة الا اذا كان له جاه وجاهة وشرف عندهم
وافاد الكلمات ان الجاه مقلوب الوجه بوضع الواو موضع العين فوزنه عقل الان الواو انقلبت
الف للموجب لذلك وقيل اضيفت الى الوجوه لانها تبدل فيها الوجود اعدم المال **(قوله**

ووعاظ وسؤال لان
التوكيل بالسؤال لا يصح
فنية واشباهه) (ويكون
الكسب بينهما) على ما
شرطاً مطلقاً فى الاصح
لانه ليس بربح بل بدل
عمل فصح تقويته (وكل
ما قبله احدهما يلزمهما)
وعلى هذا الاصل (فيطالب
كل واحد منهما بالعمل
ويطالب كل منهما
بالاجر ويبرأ دافهما
بالدفع اليه اى الى احدهما
(والحاصل من) اجر
(عمل احدهما بينهما على
الشرط) ولو الآخر
مريضاً او مسافراً او متع
عمداً بلا عذر لان الشرط
مطلق العمل لا عمل
القابل ألا ترى ان القصار
لو استعان بغيره واستأجره
استحق الاجر بزانية •
(و) اما (وجوه) هذا
رابع وجوه شركة العقد
(ان عقداها على ان يشترى)
نوعاً او انواعاً (بوجوهما)
اى بسبب جاهتهما (و
يبيعا) فما حصل بالبيع
يدفعان منه ثمن ما اشتريا

مطلب

شركة الوجوه

فإنه سائه) هو على حل الشارح متعلق بقوله اشترى وقصد ذلك دفع ما يوجبه المتن من كونه
مطلوبا ليشتري ويديعا وليس كذلك بل هو مطلوب لقوله بشترى فكان ينبغي للمصنف ذكره
عقبه لانه لا مال لهما فشرأواها يكون بالنسيئة اما البيع فهو اعم **(قوله)** ويكون كل منهما
عنا ومفاوضة بشرطه (فصورة اجتماع شرائط المفاوضة في التقبل كما في الحبط ان يشتري
الصانعان على ان يتقلا جميعا الاعمال وان يضمنا العمل جميعا على التساوى وان يتساويا في
الربح والوضيعة وان يكون كل منهما كنفلا عن صاحبه فبا لحقه بسبب الشركة اه و
صورتهما في الوجود كما في النهاية ان يكون الرجلان من اهل الكفالة وان يكون من المشتري
بينهما نصفين وان يتلفظا بلفظ المفاوضة زاد في الفتح ويتساويا في الربح ويكنى ذكر
مقتضيات المفاوضة عن التلظظ بها كاسانف وتامه في البحر ولا يخفى أنه اذا فقد منها شرط
كانت عتانا وفي التمساني ان شروط المفاوضة في المواضع الثلاثة قد اختلفت ولم يتعرض في
المتداولات الى انها في كل منها حقيقة والظاهر انها في الاول اى في المال حقيقة وفي الباقيين
محازر ترجيح اعلى الاشتراك **(قوله)** من مناصفة المشتري (اى في المفاوضة والعنان وقوله او
مثالته اى في العنان قهستاني **(قوله)** التلا يؤدي الخ) علة لمفهوه ما قبله وهو انه لا يجوز
ان يكون الربح مخالفا لقدر الملك وعبرة الكثير وان شرطا مناصفة المشتري او مثالته فالربح
كذلك وبطل شرط الفضل اه قل في النهر لان استحقاق الربح في شركة الوجود بالضمان
وهو على قدر الملك في المشتري فكان الربح الزائد عليه ربح مالم يضمن بخلاف العنان فان
الفضل في الربح فيها مع التساوى في المال صحيح لانها في معنى المضاربة من حيث ان كلا
منهما يعمل في مال صاحبه فالتحققت بها **(قوله)** بخلاف العنان) اى في شركة الاموال وكذا في
شركة التقبل فانه يجوز فيها التفاضل كاقدمناه لان لاخوذ فيها ليس بربح بل بدل عمل كامر
تقريره ففقه **(قوله)** بان) كما في شركة الاموال وفي المضاربة في حق رب المال **(قوله)** او عمل
كالمضارب في المضاربة **(قوله)** او تقبل) عبارة الدرر اوضان وكذا في البحر وغيره وذلك
لكن اجلس على ذلك انه تليذا بطرح عليه العمل بالنصف وكما في شركة الوجود فان الربح فيها يقدر
الضمان والزائد عليه ربح مالم يضمن فلا يجوز كما مر قل في الدرر ولهذا لوقال لغيره تصرف
في مال على انلى بعض ربحه لا يستحق شيأ لعدم هذه المعاني والله سبحانه اعلم

فصل في الشركة الفاسدة

ما في هذا الفصل مسائل مفترقة من كتاب الشركة فكان الاول ان يترجم بها وان كانت الزيادة
على ما في الترجمة لانظر **(قوله)** واصطاد جعله من المباح وذلك مقيد بما اذا لم يكن للتلمي
او تحذره حرفة والا فلا يثبت كما في الاشياء وسيأتى تمام الكلام على ذلك في باب **(قوله)** وطلب
معدن من كثر المعدن موضع في الارض خلقة والكثير ما وضع بنو آدم والركاز بعهمافلو
قل وطلب معدن وكثير حاهل كافعل في الهندية لكن اولى لان الكثير الاسلامى اقل ط
(قوله) من طين مباح) فن كان الطين او التورة اوسهله الزاجح مملوكا فاشتركا على ان يشتري
ذلك وطبخاه ويديعا جائز وهو كشركة الوجود كذا في الحلاصة معزيا الى الشافعي وتبعه
الجزاى والعينى والمدكور في الفتح ان هذا من شركة الصنائع والاول اظهر نهر **(قوله)**

(باسبسته) وما في
(ويكون كل منهما) من
التقبل والوجود
ومفاوضة) ايضا
(بشرطه) السابق وان
اطلب صانعت عتانا
(وتضمن) شركة كل
من التقبل والوجود
(الوكالة) لاعتمارها في
جميع انواع الشركة
(والكفالة ايضا اذا كانت
مفاوضة) بشرطها
(والربح) فيها (على ما
شرط من مناصفة المشتري)
بفتح الراء (او مثالته)
ليكون الربح بقدر الملك
التلا يؤدي الى ربح مالم
يضمن بخلاف العنان كما
مر وفي الدرر لا يستحق
الربح الا باحدى اثلاث
بمال او عمل او تقبل

فصل في الشركة الفاسدة

لا تصح شركة في احتساب
واحتشاش واصطاد
واستقاء وسائر مباحات
كاجتناء ثمار من جبال
وطلب معدن من كثر
وطبخ آجر من طين مباح
انضمها الوكالة والتوكيل
في اخذ المباح لا يصح

وما حصله احدهما) اى بدون عمل من الآخر **(قوله)** ما حصله معا (الح) يعنى ثم خطاهما وباعاه
 فيقسم الثمن على كيل او وزن ما لكل منهما وان لم يكن وزنا ولا كيليا قسم على قيمة ما لكل
 لكل منهما وان لم يعرف مقدار ما لكل منهما صدق كل واحد منهما الى النصف لانهما
 استويا في الاكساب وكان المكتسب في ايديهما فظاهر انه بينهما نصفان والظاهر يشهد
 له في ذلك فيقبل قوله ولا يصدق على الزيادة على النصف الابينة لانه يدعى خلاف الظاهر اه
فتح (تبيينه) يؤخذ من هذا ما افق به في الحيرة في زوج امرأة وابنها اجتماعا في دار واحدة
 وأخذ كل منهما يكسب على حدة ويجمعان كسبهما ولا يعلم التفاوت والنسوى ولا التميز
 فأجاب بأنه بينهما سوية وكذلك لو اجتمع اخوة يعلمون في تركة ابيهم ونما المال فهو بينهم
 سوية ولو اختلفوا في العمل والرأى اه وقدمنا ان هذا ليس شركة مفادضة مانم يصحرا
 بلظها او يقتضياتها مع استيفاء شروطها ثم هذا في غير الابن مع ابيه لما في الفتية الاب وابنه
 يكتسبان في صنعة واحدة وليكن لهما شئ فالكسب كله للاب ان كان الابن في عياله لكونه
 ممينا له الا ترى لو غرس شجرة تكون الاب ثم ذكر خلافا في المرأة مع زوجها اذا اجتمع
 بعاملهما اموال كثيرة فقبل هي للزوج وتكون المرأة معينة له اذا كان لهما كسب على حدة
 فهو لهما وقيل بينهما نصفان وفي الحاشية زوج يده الحسنة في داره وكلهم في عياله واختلفوا في
 انتاع فهو للاب والبنين الثياب التي عليهم لاغير فان قالوا هم أو امرأته بعد موته ان هذا
 استفدناه بعد موته فقول لهم وان أقروا أنه كان يوم موته فهو ميراث من الاب **(قوله)** بأمانة
 صاحبه) سواء كانت الاطاعة بعمل كما اذا اعانه في الجمع والتابع او الربط او حمل او غيره أو بالالة
 كولو دفع له بغلا او راوية ليستقى عليها او شبكة ليصيد بها حموى وقهستاني ط **(قوله)** لا يجوز
 (به) بفتح الواو على البناء المفعول وقوله نصف ثمن ذلك بالرفع لانه هو النائب عن الفاعل اه
فتح اى يعطى اجر المثل لو كان مثل نصف الثمن او اقل فلو اكثر لازداد على نصف الثمن لانه
 رضى بنصف الثمن ثم التعبير بنصف الثمن وقع في كافي الحساك والهداية وغيرها قل ط
 وذكر في التقاية أن اجر المثل لازداد على نصف القيمة لان المعين وصاحب العدة يطلبان اجر
 المثل عند تمام العمل فريما لا يتيسر البيع عند تمام العمل فكيف يفرض انصف ثمنه حتى
 يطلب حموى وفي القهستاني ولايزداد على نصف القيمة اى قيمة المباح يوم الاخذان كان له قيمة
 والا فينبى ان يكون الحكم فيه التخمين والقياس اه **(قوله)** يؤذن بأختياره) قل في الغاية
 وكذا تقدم دليل ابي يوسف على دليل محمد في المبسوط دليل على انهم اختاروا قول محمد اه
 اى لان الدليل المتأخر يتضمن الجواب عن الدليل المتقدم وهذه عادة صاحب الهداية ايضا
 انه يؤخر دلائل القول المختار وعبارة كافي الحاكم تؤذن ايضا بأختيار قول محمد حيث قل فيه
 اجر مثله لايجاوز نصف الثمن في قول ابي يوسف وقول محمد لاجر مثله بالغا ما بلغ الا ترى انه
 لو اعانه عليه فلم يصب شيأ كان له اجر مثله اه ونقل ط عن الحموى عن المفتاح ان قول محمد
 هو المختار للفتوى وعن غاية البيان أن قول أبى يوسف استحسان اه قات وعليه فهو من
 المسائل التي ترجح فيها القياس على الاستحسان **(قوله)** والربح الح) حاصله أن الشركة الفاسدة
 اما بدون مال أو به من الجانبين او من أحدها حكمه الاولى أن الربح فيها للمعامل كما علمت

مطلب

اجتماعا في دار واحدة
 واكتسبا ولا يعلم التفاوت
 فهو بينهما بالسوية

(وما حصله احدهما فله

(وما حصله معا فلهما)

نصفين ان لم يعلم ما لكل

(وما حصله احدهما باعانة

صاحبه فله ولصاحبه اجر

مثله بالغا ما بلغ عند محمد

وعند ابى يوسف لايجاوز

به نصف ثمن ذلك) قيل

تقديمهم قول محمد يؤذن

بأختياره نهر وعناية

(والربح في الشركة

الفاسدة بقدر المال ولا

عبرة بشرط الفضل)

فلو كل المسال لاحدهما

فلآخر اجر مثله كما

لودفع دابته لرجل

ليؤجرها والاجر بينهما

مطلب

يرجح القياس

والثانية بقدر ائمال ويذكر ان احدهما اجرا لانه لا اجر للشريك في العمل بالمشترك كما ذكره وفي فقرة الصحاح والثالثة لرب المال وللآخر اجر مثله (قوله) فالشركة قسدة لانه في معنى بيع منافع دأى ليكون الاجر بينهما فيكون كله لصاحب الدابة لان العاقد عقد العقد على مالك صاحبه بأمره وللعاقد اجرة مثله لانه لم يرض ان يعمل بجنا فصح (تنبيه) لم يذكروا ما لو كانت الدابة بين اثنين دفعها احدهما للآخر على ان يؤجرها ويعمل عليها على ان تلقى الاجر للعامل والثالث للآخر وهي كثيرة الوقوع ولانك في فسادها لان المنفعة كالعروض لا تصح فيها الشركة وحينئذ فلا اجر بينهما على قدر ملكهما والعامل اجر مثل عمله ولا يشبه العمل في المشترك حتى تقول لا اجر له لان العمل فيما يحمله وهو لغيرها تأمل وتامه في حواشي الشرح بحجر الرمي وبأني قريبا ما يؤيده (قوله) وكذلك السفينة والبيت اى مثل الدابة وفي البحر عن الفينة له سفينة فاشترك مع اربعة على ان يعملوا بسفينته وآلتها والخمس صاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهي فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعليه اجر مثله اهـ (قوله) ولو لاحدهما بغل وللآخر بعير اى وقد اشتركا على ان كلا يؤجر مالم يكن واحد والحاصل بينهما فهو باطل ايضا لان معنى هذا ان كلا قال لصاحبه بيع منافع دأيتك ودأى على ان مثله بينهما ان آجراهما باجر معلوم صفقة واحدة في عمل معلوم قسم الاجر على مثل اجر البغل ومثل اجر الحمل بخلاف ما لو اشتركا على ان يتقبلا الحمولات المعلومه باجرة معلومة ولم يؤجر البغل والحمل كانت صحيحة لانهما شركة التقبل والاجر بينهما نصفان ولا يعتبر زيادة حمل الحمل على حمل البغل كما لا يعتبر في شركة التقبل زيادة عمل احدهما كصباغين لاحدهما آلة الصبغ وللآخر بيت يعمل فيه وان آجر البغل أو البعير بعينه كان كل الاجر صاحبه لانه هو العاقد فلو اعاناه الآخر على التحميل والنقل كان له اجر مثله فصح (قوله) على مثل اجر البغل الاولى اجر مثل البغل وقوله والبعير اى واجر مثل البعير فلو البعير يؤجر بضعف ما يؤجر به البغل مثلا فاصحاب البعير ثلثا الاجر واصحاب البغل ثلثه ط وان آجر كل واحد منهما دأيتة وشرطا عملهما في الدابة أو عمل احدهما من السوق والحمل وغير ذلك كان الاجر مقسوما بينهما على قدر اجر مثل دأيتتهما وعلى مقدار اجر عملهما كما قبل الشركة اهـ قال الخبر الرمي وهو مؤيد لما قلنا (قوله) اعطى بذر القليل رجلا ليقوم عليه فلعنهم بالاوراق على ان ما حصل فهو بينهما فلفياق لصاحب البذر لانه حصل من بذره وللرجل الذي قام عليه قيمة الاوراق واجر مثله على صاحب البذر وعلى هذا اذا دفع البقرة بالعلف ليكون الحادث بينهما نصفين فما حدث فهو لصاحب البقرة وللآخر مثل علفه واجر مثله تنازعنا فيه (قوله) اى شركة العقد اما شركة النك فلا تبطل وقول الدرر تبطل الشركة مطلقا ولاطلاق فيه بالنظر للمفاوضة والغاى ط فمت والمراد ان شركة النك لا تبطل اى لا تبطل الاشتراك فيها بل يبقى ائمال مشترك بين الحى وورثة الميت كما كان والا فلا يخفى ان شركة الميت مع الحى بطلت بموته تأمل (قوله) موت احدهما لانها تتضمن الوكالة اى شرط لها ابتداء وبقاء لانه لا يتحقق ابتداءها الا بولاية التصرف سكن منهما في مال الآخر ولا تبقى الولاية الا ببقاء الوكالة وبه الدفع . قيل الوكالة ثبتت لهما ولا يلزم من بطلان التسع بطلان الاصل ففتح فلو كانوا ثلاثة

فالشركة قسدة والريح للمالك وللآخر اجر مثله وكذلك السفينة والبيت ولو يبيع عليها البر والريح لرب البر وللآخر اجر مثل الدابة ولو لاحدهما بغل وللآخر بعيرة فالاجر بينهما على مثل اجر البغل والبعير نهر (وتبطل الشركة) اى شركة العقد (موت احدهما) علم الآخر اولا لانه عزل حكمي (ولو حكما)

فمات احدهم حتى انفسحت في حقه لا تنسخ في حق الباقيين بحر عن الظاهر به **(قوله)** ان
قضى بلحاقه مرتدا حتى لو عاد مسلما لم يكن بينهما شركة وان لم يقض بلحاقه انقضت على سبيل
التوقف بالاجماع فان عاد مسلما قبل الحكم بقيت وان مات او قتل انقضت ولو لم يلحق
وانقضت المفاوضة على التوقف هل تصير عتاقا عنده لا وعندها نعم بحر عن الوלוالية ملخصا
(قوله) بانكارها اي ويضمن حصة الآخر لان وجود الامن عصب كافى البحر سائحاني
(قوله) وبقوله لا اعمل معك هذا في المعنى فسخ فكان الاولى تأخير عن قوله وبفسخ
احدها وفي البحر عن البرازية اشتركا واشترى ائمة نعم قال احدها لا اعمل معك بالشركة
وغاب فباع الحاضر الاثمة فالخامس للبائع وعليه قيمة المتاع لان قوله لا اعمل معك فسخ
للشركة معه واحدها يترك فسخها وان كان المال عروضا بخلاف المضاربة هو المختار اه **(قوله)**
بخلاف المضاربة والفرق ان مال الشركة في ايديهما معا وولاية التصرف اليهما جميعا
فيملك كل نهي صاحبه عن التصرف في ماله نقدا كان او عروضا بخلاف مال المضاربة فانه بعد
ما صار عروضا ثبت حق المضارب فيه لاستحقاقه برجه وهو المنفرد بالتصرف فلا يملك رب
المال نهيه اه فتح **(قوله)** خلافا لرياضى حيث قيد فسخ احدها الشركة بكون المال دراهم
او دنانير فاذا عدمه لو عروضا كافى المضاربة وهو قول الطحاوى وصرح في الخلاصة بان
احد الشريكين لا يملك فسخ الشركة الا برضا صاحبه قال في الفتح وهذا غلط وقد صحح هو
اي صاحب الخلاصة افراد الشريك بالفسخ والمال عروضا اه ووفق في البحر بين كلامى
الخلاصة واعترضه في النهر وأجنا عنه فيما علقاه على البحر **(قوله)** ويتوقف الخ قيد
للمتن **(قوله)** لانه عزل قصدى لانه نوع حجر فيشترط عليه دفعا للضرر عنه فتح **(قوله)** وبمجنونه
مطلقا فالشركة قائمة الى أن يتم اطباق الجنون فتفسخ فاذا عمل بعد ذلك فالرجح كمال للعامل
والوضعية عليه وهو كالعصب لمال المجنون فيطيب له ربح ماله لا ما ربح من مال المجنون
فيتصدق به بحر عن التتارخانية قال ط وظاهره انه لا يحكم بالفسخ الا باطباق الجنون وهو مقدر
بشهر او بنصف حول على الخلاف **(قوله)** لانه يتصدق الخ والظاهر انه يقال مثل ذلك فيما
اذا تصرف احدهما بالمال في صور بطلان الشركة المارة فان الربح يكون للعامل ويتصدق بما
ربح من مال الآخر **(قوله)** ولم يترك احدهما الخ لان الاذن بينهما في التجارة والزكاة ليست
منها ولان أداء الزكاة من شرط التية وعند عدم الاذن لانية له فلا تسقط عنه لعدمها ط
عن الحموى **(قوله)** وأدياما اي أدى كل منهما عن نفسه وعن شريكه ح وصورته كما قال
ابن كمال بأن أدى كل منهما بغية صاحبه واتفق أدواهما في وقت واحد **(قوله)** وتقاصا اي
ان كانت مفاوضة او عتاقا تساويا فيها ط **(قوله)** اورجع اي بالزيادة ان كانت عتاقا لم يتساوا
فيها المالا ن ط **(قوله)** اشترى احد المتفاوضين قيل التقيد بالمتفاوضين اتفقا وفيه نظر
لان قوله وللبيع اخذ كل منهما لا يشمل العنان لعدم تضمعها الكفالة وايضا فان شريك
العنان له ان يشتري ما ليس من جنس تجارتها ويقع الشراء له ويطلب بأثره وكذا يقع الشراء
له اذا اشترى من جنس تجارتها بعد ما صار المال عروضا كما مر قبيل قول المصنف
وتبطل بهلاك المسالين **(قوله)** باذن الآخر قيد به لانه لو اشترىها للوط بلا اذن كانت

بأن قضى بلحاقه مرتدا
(و) تبطل ايضا بانكارها
وبقوله لا اعمل معك فتح
(و) بفسخ احدها ولو لمال
عروضا بخلاف المضاربة
هو المختار بزازية خلافا
للرياضى ويتوقف على علم
الآخر لانه عزل قصدى
(و) بمجنونه مطلقا فالرجح
بعد ذلك للعامل لكنه
يتصدق بربح مال المجنون
تتارخانية (و) لم يترك احدها
مال الآخر بغير اذنه فان
اذن كل واحد ادياما أو جهل
(ضمن كل نصيب صاحبه)
وتقاصا او رجع بالزيادة
(وان اديا متعاقبا كان
الضمان على الثاني باءاء
صاحبه او لا كما مأمور باءاء
الزكاة او الكفارة اذا
دفع للفقير بعداء الآمر
بنفسه) لان فعل الآمر
عزل حكمى وفيه لا يشترط
العلم خلافا لهما (اشترى
احدا المتفاوضين امة بأذن
الآخر) صريحا فلا يكفي
سكوته (لبيطافهم له) لا
لشركة (بلاشئ) لتضمن
الاذن بالشراء

شركة بحر (قوله باوط) متعلق بالشراء وقوله الهبة بالنصب مفعول تضمن (قوله وقالا) يلزمه نصف الثمن) لانه أدى ديناً عليه خاصة من مال مشترك فيرجع عليه صاحبه بنصيبه بحر والمتون على قول الامام (قوله والبايع الح) لانه دين وجب بسبب التجارة بحر والمراد بالتجارة الشراء فانه من انواعها كما مر في قوله وكل دين لزم احدهما تجارة ففهم (قوله وعقرها) يرجع الى المستحق قال ح فهو شرك مرتب (قوله لا كفاية) متعلق بنصفه والامام فيه للتقوية وهي الداخلة على معمول المتعدي بنفسه اذا كان محمولا على الفعل او متأخرا عن مفعوله وماهنا من الاول ففهم (قوله ومن اشترى) بمعنى المفرد لما في الفتح لو اشترى انسان عبداً وشركا فيه آخر فليقاس ان يكون له نصفه ولكل من اشترى ربعه لان كلا صار ثلثا كما نصف نصيبه وفي الاستحسان لانهما حين الشراء سويان فانفسهما فكل ما اشترى العبد منهما اهـ (قوله ان قبل القبض لم يصح) قال في الفتح اعلم ان ثبوت الشركة فيما ذكرنا كله ينشئ عن صيرورة المشتري بالمال الذي اشركه وهو اشتدائ المال منه فانه على هذا ان من اشترى عبداً فم يقبضه حتى اشرك فيه رجلا لم يجز لانه بيع ما لم يقبض ولو اشركه بعد القبض ولم يسهه اليه حتى هلك لم يلزمه ثمن ويعلم انه لا بد من قبول الذي اشركه لان لفظ اشركتك صار اجاباً للبيع اهـ قلت ومثله قوله في الذخيرة اشترى شيئاً ثم اشرك آخره فيه هذا بيع النصف بنصف الثمن الذي اشتراه به اهـ ومتقضاء انه يثبت فيه بقية احكام البيع من ثبوت خيار العيب والرؤية ونحوه وانه لا بد من علم المشتري بالثمن في المجلس وهو خلاف المتبادر من قول المصنف وان بعده صح الح فتأمل (قوله ولزمه نصف الثمن) بناء على ان مطابق الشركة يقتضي التسوية قل الله تعالى فهم شركاء في الثالث الا ان بين خلافه فتح (قوله ثم اقبه آخر) اما لو اشرك اثنين صفقة واحدة كان العبد بينهما انالاً فتح وكافي (قوله فان كان القائل) اي الثاني (قوله فله ربعه) اي ربع جميع العبد لانه طالب منه الاسراء في نصيبه ونصيبه النصف بحر (قوله ليكون مطلوبه شركته في كامله) لانه حيث لم يعلم بمشاركة الاول يصير طالباً لشراء النصف وقد اجابه اليه * (تايه) * لا يخفى ان هذه الشركة شركة ملك وفي التارخالية عن التمسك والدي عن احد شريكي عنان اشترى بما في يده من المال عروضا ثم قال لا يخفى اشركتك في نصيبى مما اشتريت قل يصير شريكاً له شركة ملك (قوله ما اشتريت اليوم الح) ذكر اليوم غير قيد كافي الهندية وفي كافي الحاكم وان اشركا بالمال على ان ما اشتريا من الرقيق فهو بينهما جاز وكذلك لو قالا في هذا الشهر فخصما العمل والوقت فان قل احدهما اشترت متاعاً فلهك متى وطالب شريكه بنصف ثمنه لم يصدق فان برهن على الشراء والقبض ثم ادعى الهلاك صدق بيمينه وان شرط الربح انالاً بطل الشرط والربح بينهما نصفان ولا يستطيع احدهما الخروج من الشركة الا بمحض من صاحبه اهـ ما حضا زاد في البحر عن الظهيرية وليس لواحد منهما ان يبيع حصه الآخر مما اشترى الا باذن صاحبه لانهما اشتركا في الشراء لا في البيع اهـ فاذا ان هذه شركة ملك لا عقد وقدمنا عن الولوالجية اشتركا على ان ما اشتريا من تجارة فهو بينهما يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدر والوقت لان كلا منهما صار وكيلاً عن الآخر في نصف

لله طه الهبة لا لا طريق لجه لا يهب خرمه وطه لشركة وعنه اشاع فيها لا يصح حذرة وقلا يلزمه نصف الثمن (ولاباع) والمتحقق (اخذك ثمنها) وعقرها بنصفه المتفاوتة للمكافأة (ومن اشترى عند) مثلاً (فقال له آخر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند المدة ولو قل اشركني فيه فقال ثم اقبه آخر و قال مثله وأجيب بنوعان) كان القائل (بالا بمشركة الاول فله ربعه وان لم يعلم فله نصفه) ليكون مغلوبه شركته في كامله (و) حيثئذ (اخرج العبد من ملك الاول) ما اشتريت اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال نعم جاز اشباه وقبها تقبل ثلاثة عملاً لا عقد شركة فعمله احدهم فله ثلث الآخر

ما يشتره وغرضه تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء وفي التارخانية عن
المتقي قال هشام سمعت ابا يوسف يقول في رجل قال لآخر مئة عشرة آلاف فحذها شركة
تشتري بيتي وبينك قال هو جائز والربح والوضعية عليهما اهـ **(قوله ولاشي للآخرين)**
لانهم لما لم يكونوا شركاء كان على كل منهم ثلث العمل لان المستحق على كل منهم ثلثه بثالث
الاجر فاذا عمل احدهم الكل صار متطوعا في الثلثين فلا يستحق الاجر اهـ عن البحر قال
ابن وهبان هذا في القضاء اما في الديانة فينبغي ان يوفيه بقية الاجرة لان الظاهر من حال العامل
انه انما عمل الجميع على ظن ان يعطيه جميع الاجرة فلا ينبغي ان يحجب ظنه **(قوله القول)**
لمتكرر الشركة (اي اذا كان المال في يده فادعى عليه آخرانه شريكه فمواضة فالقول للجاحد مع
يمينه وعلى المدعي اليانة لانه يدعى العقد واستحقاق ما في يده وهو منكر ففتح **(قوله برهن الورثة)**
الح) اي اذا مات احد المفاوضين والمال في يد الحلي فبرهن الورثة على المفاوضة لم يقض لهم
بشيء مما في يد الحلي لانهما شهدا بعقد علم ارتفاعه بالوثق ولانه لاحكم فيما شهدا به على المال
الذي في يده في الحال لان المفاوضة قيامضى لا توجب ان يكون المال الذي في يده في الحال من
شركتهما الا ان يبرهنوا انه كان في يده في حياة الميت او انه من شركتهما فانه حينئذ شهدوا
بالتصريف للميت وورثته خلفاؤه فتح **(قوله برهنوا على الارث)** يعني والمال في ايديهم كافي الفتح
(قوله قضى له بنصفه) اي ترجيح اليقينة على بينتهم لانه خارج يدعى نصف المال على ذي اليد
بعقد المفاوضة مع المورث **(قوله تصرف احد الشريكين في البلد الح)** تخصيص احدهما
بكونه تصرف في البلد والاخر في السفر مبنى على كونه صورة الواقعة اوليفيد ان القول
لذي اليد وان لم يعلم صاحبه بما صنع **(قوله فالقول له ان المال في يده)** لانه حينئذ امين فقد
ادعى ان الالف حق الغير بخلاف ما اذا لم يكن في يده لانه يدعى دين عليه فلو قال لي في هذا المال
الذي في يدي كذا قبل ايضا كما قبل ان لا غير تأمل وهي واقعة الفتوى وبه اقيت رمل على
المنح وافتي ايضا في الحيرة فيما اذا قال الذي في يده المال كنت استدنت من فلان كذا
للشركة ودفعت له دينه بأن القول قوله بيمينه واستدل به بما في المنح عن جواهر الفتاوى وهو
ما ذكره الشارح هنا ويؤيده ما في الحامدية عن محيط المرخسي في فصل ما يجوز لاحد
شريكي العنان لو استقرض احدهما بالمال لزمهما لان الاستقراض تجارة ومبادلة معنى لانه يملك
المستقرض ويلزمه رد مثله فشا به المصارفة او الاستعارة وايهما كان فنقد على صاحبه اهـ
ومثله في الوالوجية وكذا في الحانية من فصل شركة العنان لكن في الحانية ايضا قال احد
شريكي العنان اني استقرضت من فلان الف درهم للتجارة لزمه خاصة دون صاحبه لان قوله
لا يكون حجة لالزام الدين عليه وان امر احدهما صاحبه بالاستدانة لا يصح الامر والائتات
الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لاعلى صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل
بالاستقراض وهو باطل لانه توكيل بالتكدي الا ان يقول الوكيل للمقرض ان فلانا
يستقرض منك الف درهم حينئذ يكون المال على الموكل لاعلى الوكيل اهـ اي لانه يكون
حينئذ رسولا والمستقرض هو المرسل وكذا قال في الوالوجية وان اذن كل منهما لصاحبه

ولا شيء للآخرين
«فروغ» القول لمكرر
الشركة * برهن الورثة
على المفاوضة بإثبات حتى
يبرهنوا انه كان مع الحلي
في حياة الميت * برهنوا
على الارث والحلي على
المفاوضة قضى له بنصفه
فتح * تصرف احد
الشريكين في البلد والاخر
في السفر وأراد القسعة
فقال ذواليد قد استقرضت
الفا فالقول له ان المال
في يده * شروا كسرما
فباعوا ثمرته

مطلب

اذا قال الشريك استقرضت
الفا فالقول له ان المال

لاستبداد عليه برمه خاصة وكان مستقرس ان يأخذه منه وليس له أن يرجع على
شريكه وهو صحيح ان توكيل بالاستقراض باطل فصار لاذن وعدمه سواء اه
قلت ويظهر من هذا أن في النسبة قولين أحدهما مأمور عن الحيد من ان لكل من شريك
العنان الاستقراض لانه تجارة اى مبادلة معنى والثاني عدم الجواز ولو بصريح الاذن
وهو الصحيح لو فقتنه لقولهم ان التوكيل بالاستقراض باطل لانه توكيل بالتكدي
وبما ان الاستقراض تبرع ابتداء فكان في معنى التكدي اى الشحاذة ويتفرع على
ذلك انه لو استقرض بالاذن وهلك القرض يهلك عليهما على القول الاول وعلى الثاني
يهلك عن استقرض لكن لا يخفى ان هذا لا ينافى مأمور عن الجواهر لان ما استقرضه
احدهما يملكه المستقرض لعدم صحة الاذن فينفذ عليه فاذا اخذ المال ووضعه في مال
الشركة وكان ما في يده يصدق فله اخذ نظيره لما قدمه المصنف ان الشريك امين
في المال فيقبل قوله بيمينه واما قوله وليس له ان يرجع على شريكه فذلك فيما اذا هلك
القرض فلا يبنى قبول قوله ان بعض هذا المال قرض واراد اخذ نظيره اذلا رجوع
في ذلك على الشريك وكذا لا ينافى ما قدمناه عند قوله لا يصح اقراره بدين من انه يلزم
المقر جميع الدين ان كان هو الذى وليه اخذ ما قلنا في يشكل عليه مأمور هناك في الشرح
من انه لو اقر بقرينة في يده من الشركة انها لرجل مخير في حصة شريكه الا ان يحجب بان
امراد ما اذا علم بيمينه او اقرار انها من المال المشترك بينهما اذلا يصدق على شريكه بل
اقراره يقتصر عليه هذا ماضى على في هذا المقام فغنته تحريره والسلام **(قوله ودفعوه)**
اى الثمن المفهوم من البيع التزاما والمصنف صرح به اه - **(قوله فسه في التراب)**
اى تراب الكرم الحصين بباب وغلق ولو في الارض المملوكة له لم يضمن ان جعل علامة
والا ضمن كالوضع في المنافسة مطلقا جامع الفصولين والفرق بين الكرم والارض
ان الكرم مغلوب لاجل الثمار فلا بد من كونه حرزا واما الارض فليست مقصودة
سائحاني ففهم **(قوله اقرضه نصفه)** يحتمل ان يكون الاقراض بعد افرازه او قبله
فن قرض الشارع جائز بالاجماع كما في جامع الفصولين في مضاربة التارخانية ولو قال
خذ هذه الالف على ان نصفها قرض على ان تعمل بالنصف الآخر على ان يكون
الربح على حاز ولا يكره فان تصرف بالالف وربح كان بينهما على السواء والوضعية عليهما
لان نصف الالف صار ملكا للمضارب بالقرض والنصف الآخر بضاعة في يده وان على ان
نصفها قرض ونصفها مضاربة بالنصف حاز ولم يذكر الكراهة هنا اه قلت ويظهر عدم
الكراهة في الثاني فالاولى والظاهر ان الشركة كالمساواة لو دفع النصف قرض
على ان يعمل بالالف بالشركة بينهما والربح بقدر السالين مثلا وانه لا كراهة في ذلك لانه
ليس قرض حر نفع **(قوله فضا برب المال حصته)** اى مما كان من الشركة منقح والمراد
انه طلب مال القرضه فن مبر على ان يصير مال الشركة ناسا اى دراهم ودنانير يأخذ
ما اقرضه من حاسبه وان لم يصير لنفعه اخذ متاعا بقيمة الوقت والظاهر انه مقيد برضا

ودفعوه لاحدهم ليحفظه
فدسه في التراب ولم يجده
حلف فقط * دفع لآخر
مالا اقرضه نصفه وعقد
الشركة في اسكن فشرى
امتعة فضا برب المال
حصته لم يصير لنفعه اخذ
المتاع بقيمة الوقت

مطلب

دفع النصف على ان نصفه قرض
ونصفه مضاربة او شركة

شريكه والاقله دفع قرضه من غير المتاع ان كان له غيره او بأمره القاضى ببيعها وانما قلنا ان المراد مال القرض لانه لو كان المراد قسمة حصته من مال الشركة فانه يقوم بقيمته يوم اشترياه ويكون الربح بينهما على قدره كالتقاه في البحر عن النابيع **(قوله)** بينهما متاع الحج ولو كان بينهما بيع حمل عليه احدهما بأمر شريكه فيسقط في الطريق فنحرمه ان كان ترجى حياته ضمن والا فلا ولو نحرمه اجنبى يضمن مطلقا وهو الاصح وكذا الشاة لو ذبحها الراعى على هذا التفصيل ولو ذبحها غيره يضمن ط مخلصا عن الهندية **(قوله)** دابة مشتركة اى بين حاضر وغائب ط **(قوله)** قال البيطارون جمع بيطار معالج الدواب قاموس ط **(قوله)** يضمن اى اذا هلكت لانه اعتمد على خبر اهل المعرفة ومفهومه انه لو فعله من تلقاء نفسه ضمن ط **(قوله)** سكن احدهما الحج تقدمت مسائل الانتفاع بالمشارك في غيبة شريكه اول الباب عند قوله الا في الخلط والاختلاط وقدمنا الكلام عليها **(قوله)** طاحون مشتركة المراد بها كل ما لا يقسم ط **(قوله)** عمرها بصفة الامر اى قال الآخر عمرها مى فافهم **(قوله)** لم يرجع لان شريكه يجبر على ان يفعل معه كما يعلم من الضابط الآتى **(قوله)** فليس بمنطوع مخالفا لما قبله وللضابط **(قوله)** فهو متطوع لانه يجبر على الاتفاق وعلى اداء الخراج ط قال فى جامع الفصولين جاز الجبر على الاتفاق فى فن وزرع ودابة مشتركة ولجبر ذوالسفل على البناء لانه فى الاول يصير المستمتع عن الثقة متلفا حقا قائما لشريكه فيجبر بخلاف الثانى لان حق ذى العلو فائت اذحقه قرار العلو على السفل وللمبقيا لكن يأتى فى الحائط المشترك لو انه قدم وعرضه عريضة قيل لا يجبر وقيل يجبر وهو الاشبه لنصرة الشريك فعلى هذا القول يبنى ان يجبر ذوالسفل على البناء اه ملخصا وذكر قبيله فى فن اوزرع بينهما فغاب احدهما وافترق الآخر يكون متبرعا بخلاف ذى العلو مع ان كلالا يصل الى احياء حقيقه بالاتفاق والفرق ان الاول غير مضطر لان شريكه لو احضره يجبره القاضى على الاتفاق ولو غابا بأمر القاضى الحاضر به ليرجع على الآخر فلما زال الاضطرار كان متبرعا اما ذوالعلو فمضطر فى بناء السفل اذا القاضى لا يجبره لو احضره فلا بأمر غيره ولو غابا والمضطر ليس بمتبرع اه ملخصا وحاصله ان فى الجبر على الاتفاق على القن والزرع قولين وانه يبنى ان يكون ذوالسفل كذلك **(قوله)** والضابط الحج نقل هذا الضابط فى متفرقات قضاء البحر عن الامام الحلوانى قلت ولا بد من تقييده بما اذا كان مريد الاتفاق مضطرا الى انفاق شريكه معه فيقال اذا كان احدهما مضطرا الى الاتفاق معه وافترق بلا اذن الآخر فان كان الآخر المستمتع يجبر على الفعل معه فهو متطوع لممكنه من رفعه الى القاضى ليجبره والا لا اى وان لم يجبر المستمتع لا يكون متطوعا فالاول كافى الثلاث التى ذكرها الشارح وكفى فن وزرع ودابة على احد القولين والثانى كافى سفل انهم فان صاحبه لا يجبر على البناء على ما مر فذوالعلو مضطر الى البناء وصاحبه لا يجبر فاذا افترق ذوالعلو لا يكون متبرعا ومثله الحائط المتهم اذا كان عليه حمله الآخر على ما يأتى ببيان بخلاف ما اذا كان مريد الاتفاق غير مضطر وكان صاحبه لا يجبر كدار يمكن قسمتها وامتنع الشريك من العمارة فانه لا يجبر فلو افترق عليها الآخر بلا اذنه فهو متبرع لانه غير مضطر اذ يمكنه ان يقسم حصته ويعمرها كما صرح به فى الحاشية ويعلم مما يأتى من التقييد بما لا يقسم

مطلب —

* بينهما متاع على دابة فى الطريق سقطت فاكترى احدها بغية الآخر خوفا من هلاك المتاع او قصه رجع بحصته قبة * دابة مشتركة قال البيطارون لابد من كيا فكواها الحاضر لم يضمن * دار بين اثنين سكن احدها وخربت ان خربت بالسكنى ضمن * طاحون مشتركة قال احدهما لصاحبه عمرها فقال هذا العمارة تكسفين لارضى بعمارتك فعمرها لم يرجع جواهر الفتوى * وفى السراجة طاحون مشتركة افترق احدهما فى عمارتها فليس بمنطوع ولو افترق على عبد مشترك او أدى خراج كرم مشترك فهو متطوع الكل من منح المنصف قلت والضابط ان كل من اجر ان يفعل مع شريكه اذا فعله احدهما بلا اذن فهو متطوع والا لا

مهم فيما اذا امتنع الشريك من العمارة والاتفاق فى المشترك

بما وبه علم انه لابد من التقييد بالاضطرار كما قلنا ولازم ان لا يكون متبرعا حيث أمكنته
القسمه ونرى هذا يحمل ما في جامع الفصولين حيث قلنا في تحقيق الاضطراب ثبت فيما
لا يخبر صاحبه لاني يجز في الاول يرجع لاني الثاني لو فعه بلاذن وهذا يخلصك عن الاضطراب
لواقع في هذا الباب اه ما خلا ففهم هذا وفي شرح الوهبانية لشر نبالى حمام بين رجلين
اودولاب ونحوه مما تقوت بقسمته المنفعة المقصودة احتياج الى المزمة وامتنع احدهما
منها قل بعضهم بوجرها القاضي ليرمها بالاجرة او باذن لاحدهما بالاجارة واخذ المزمة منها
وقول بعضهم ان القاضي باذن لغير الآبي بالاتفاق ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي
حصته وفتوى على هذا القول اه ومنه في الخبرية عن الحسانية قلت وهذا زيادة بيان
ما سكت عنه صاحب المذكور وهو انه اذا اضطر ورفع الامر الى القاضي ليجبره ثم امتنع
تعت وبخر باذن القاضي لم يضطر يرجع في التميز ذكر بتذايرج وفي جامع الفصولين حاطط
بينهما وهي وخلف سقوطه فإراد احدهما نقضه وان الآخر يجبر على نقضه ولو هدا حاطط
بينهما في احدهما عن ماله يجبر ولو انه لم يجبر ولكنه يني الآخر فيمنعه حتى يأخذ نصف
ما تعلق لو غرق بامر القاضي ونصف قيمة البناء لو اتفق بلا امر القاضي اه ونقل هذا
حكمه في شرح الوهبانية عن المذخيرة في مسألة الهدام السفل وقول انه الصحيح اختيار
مفتوى فعه ان هذا فيما لا يجبر عليه كحاطط والسفل اما ما يجبر عليه مثل ما لا يقسم لايديه
عند الامتناع من اذن القاضي كما علمت خلافا لما ياتي عن الاشياء وبه يظهر لك ما في قصة
الخبرة حيث سل في عقد لا يقبل القسمه كالمصاحون والتمه اذا احتاج الى مزمة واتفق
احد الشريكين من ماله اجاب لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كحقيقه في
جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه في لو واجبة فان في جامع الفصولين معزبا الى فتاوى
الفضلي طاحونة لهما اتفق احدهما في مرمها بلا اذن الآخر لا يمكن متبرعا اذا لا يتوصل الى
الانتفاع بتقصيه الا به اه فراجع كتب المذهب فان في هذه المسئلة وقع تخير واضطراب في
كلام الاصحاب اه ما خلا قلت ما نقله في جامع الفصولين عن القاضي قل عقبه اقول ينبغي
ان يكون على تفصيل قدمته اه قلت اراد بالتفصيل ممر من اطة الرجوع وعدمه على
الخبر وعدمه وحاصله انه يرضى بما في فتوى الفضلي لان الشريك في الطاحون يجبر لكونها
مما لا يقسم فلا يرجع المعمر بلا اذنه وبلا امر القاضي ويمكن تدويل كلام الفضلي بحمله على
ما اذا اتفق بأمر القاضي او هو قول آخر كما يأتي واما في لو واجبة فقد ذكره في مسألة
السفل وهو ما قدمناه اتفقا عن شرح الوهبانية عن المذخيرة بعنه وهذه المسئلة لا يجبر فيها
الشريك فيرجع عليه المعمر وان عمر بلا اذنه كما علمت ولانقاس عليها مسألة الطاحون
٣ ولذي يحصل في هذا محل ان الشريك اذا لم يضطر الى العمارة مع شريكه بأن أمكنه القسمه
واتفق بلا اذنه فهو متبرع وان اضطر وكان الشريك يجبر على العمل معه فلا بد من اذنه او
امر القاضي فيرجع بما اتفق والا فهو متبرع وان اضطر وكان شريكه لا يجبر فان اتفق
بأذنه وبأمر القاضي رجح بما اتفق ولان قيمة وغنم تخيير هذا المقام الذي هو منزلة

٣ قوله وبني خصل

وقد ثبت هذا

السفل حقيقه

وان عاير الشريك

بدون اذن

ان كان

مكة وقسمه

اما في

في غنى

انه وان

وبعنه بدون

ثم اذا

في سفل

لغته

بلا ولا

اه منه

اقدام الافهام (قوله وصى وناظر) قل في وصايا الحاتبة جدار بين داري صغيرين عليه حمولة
يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصى فطالب احد الوصيين مرمة الجدار واني الآخر قل
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بيعت القاضي امينا ينظر فيه ان علم اني تركه ضررا
عليهما اجبر الآبي ان يفي مع صاحبه وليس هذا كالباء احد المالكين لان ثمة الآبي رضى
بدخول الضرر عليه فلا يجبر امامها الوصي اراد ادخال الضرر على الصغير فيجب ان يره مع
صاحبه اه قات ويجب ان يكون الوقت كل اليتيم فإذا كانت الدار مشتركة بين وقفين
احتاجت الى المرمة فأرادها احد الناظرين واني الآخر يجبر على التعيم من مال الوقت وقد
صارت حادثة الفتوى كذا في متفرقات قضاء البحرح قات بقى لو كانت الشريكة بين بالغ ویتيم
ويبنى انه لو كان الضرر على البالغ لا يجبر وصى الیتيم بخلاف العكس وكذا لو بين يتيمين
والضرر على احدهما بأن كانت حمولة الجداله فيبنى ان يجبر وصى المتضرر لو امتنع وكذا
يقال في الوقت مع الملك تأمل (قوله) وضرورة تعذر قسمة الاضافة لبيان ط (قوله) ككبرى
(نهر) اى تعزيبا (قوله) فان كان الحائط يحمّل القسمة اى يحمّل اسامه القسمة بأن كان عربضا
وفي المسئلة تفصيل لانه اما ان يكون عليه حمولة اولا في الثاني ان طاب احدهما القسمة
واني الآخر قفيل لا يجبر مطلقا وقيل يجبر لو عرصته عريضة وبه يفتى وان طاب احدهما البناء
لا القسمة فلو عريضة لا يجبر الآبي ولو غير عريضة قفيل لا يجبر ايضا وقيل يجبر وهو الاشبه وان
بنى احدهما قفيل لا يرجع مطلقا وقيل لا يرجع لو عريضة لانه غير مضطر فيه وفي الاول وهو
ما اذا كان عليه حمولة فاما ان تكون الحمولة لهما او لاحدهما فان كانت لهما فان طاب
احدهما قسمة عرصة الحائط لا يجبر الآخر ولو عريضة اذ لكل منهما حق في كامل العرصة
وهو وضع الجذوع على جميع الحائط وان طاب احدهما البناء قفيل لا يجبر الآبي لو عريضة
وقيل مطلقا وقيل يجبر مطلقا وبه يفتى اذ في عدم الجبر تعطيل حق شريكه وهو وضع الجذوع
على جميع الحائط ولو بنى بلا اذن قفيل لو عريضة لا يرجع وقيل يرجع وهو الصحيح لانه مضطر
كلو كانت غير عريضة لكن مر ان الفتوى عن ان شريكه يجبر على البناء ولا اضطرار فيما يجبر
عليه كما مر تحقيقه فيبنى ان يفتى بأنه متبرع وان كانت الحمولة لاحدهما وطالب صاحبها القسمة
يجبر الآبي لو عريضة وهو الصحيح وبه يفتى ولو اراد ذو الحمولة البناء واني الآخر فالصحيح
انه يجبر ولو بنى فالصحيح انه يرجع لمسامرته مضطر ولو بناء الآخر والعرصة عريضة
فهو متبرع ثم في كل موضع لم يكن الباني متبرعا كان له منع صاحبه من الاستعاق الى ان يرد
عليه ما اتفق لوقية البناء على ما مر فلو قل صاحبه انما لا تمتع بل بئى قفيل لا يرجع الباني وقيل
يرجع اه جامع الفصولين ما خلا (قوله) والا جبر اى وان لم يحمّل القسمة اجبر الآبي
على البناء وهو الاشبه كما مر (قوله) حكماء اى اى اذا احتاج الى مرمة او القدر او نحو ذلك بخلاف
ما اذا خرب وصار صحرا لانه يمكن قسمة كل في جامع الفصولين (قوله) بلا اذن شريكه اى في
الارض بان كانت مشتركة بينهما بصفتين (قوله) لا يجبر لانه بيع معنى فلا يصح في معذره (قوله)
وان اراد اى غير الزرع (قوله) بقاسمه اى بقاسمه الارض المشتركة بينهما (قوله) بقاسمه اى
بقاع الزرع من نصيبه من الارض ونظيره هذا ما قالوا فيها لو بنى في دار مشتركة وضاب الآخر

٣ مطلب

في الحائط اذا خرب وطالب
احد الشريكين قسمته
او تعميده

رفع البناء فإنه يقاسمه المزرع وبأمره يهدم ما خرج من البناء في حصته **(قوله)** ويضمن المزارع نقصان الأرض بالقلع أي نقصان نصف الأرض لو انتقصت لأنه غالب في نصيب شريكه شرح الملقى **(قوله)** والصواب نقصان المزرع هذا من عند الشارع لأن عبارة المجتبي انتهت عند قوله نقصان الأرض بالغ على وحدته في نسخة متعددة من نسخ المجتبي ولا وجه لتصويب الشارع فمن نقصان المزرع بأرادة مالكه على الخصوص أما نقصان الأرض بالقلع فضر لشريك لكونها ملكهما فإن القسمة وقعت على المزرع فقط لأعلى الأرض أيضا هذا ما ظهر لي فتأمل اهـ ح قات في عبارة قلب والصواب أن يقول فإن القسمة وقعت على الأرض فقط لأعلى المزرع أيضا على أن مدافعه من كلام الشارع غير متعين وبعد من هذا الشارع الفاضل أن يفهم هذا الفهم العاطل بل مراده أن الصواب أن يقول ويضمن المزارع نقصان الأرض بالمزرع ولكنه اختصر العبارة فقال نقصان المزرع من إضافة المصدر إلى فاعله أي ما نقصها المزرع ووجه التصويب أن الأرض ينقصها المزرع لا القلع لأنها تحترق لأجل المزرع فإذا زرعت ونبت المزرع تحتاج إلى حرث آخر بل بعض أنواع المزرع يعطل الأرض بحيث لا يمكن زراعتها حتى تترك عامين أو أكثر أما نفس القلع فليس ضررا للأرض منه فافهم **(قوله)** والابن ثم أجره يرجع أي أجره بأذن القاضي ليأخذ ما نفقه من الأجرة وهذا أحد قولين والثاني أن القاضي بأذنه بالاتفاق ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي حصته وقدمنا عن شرح الوهبانية للشرياني أن الفتوى على هذا القول وعبارة الأشباه كما ذكره الشارع في آخر القسمة والابن ثم أجره يرجع بما اتفق لو بأمر قاض والابقية البناء وقت البناء اهـ وقد معنا أن هذا التفصيل فيما لا يجبر فيه الشريك **(قوله)** باع شريك الخ أي شركة الملك وهذه المسئلة تقدمت متناول الباب عند قوله وكل أجني في مال صاحبه الخ **(قوله)** وهما كل أي الفرس والألف فيه للإطلاق والمراد أنه هلك بيد المشتري **(قوله)** وكان ذاك أي يبيع المقرن بالتسليم إذا بيع وحده لا يوجب الضمان لعدم تحقق الغصب به كما ذكره في كتاب الغصب وفي البرازية قال بعث الوديعه وقبضت منها لا يضمن ما يقل دفعته إلى المشتري **(قوله)** فإن يشاؤا الخ أي الشركاء وفي الحامدية عن فتاوى قاضي الهداية والمنع لهما دابة فباع أحدها نصيبه وسلمها إلى المشتري بغير إذن شريكه فهلك عند المشتري فالشريك يجبر بين أن يضمن شريكه أو المشتري فإن ضمن الشريك جاز يبعه بنصف الثمن له وإن ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع بما ضمن على أحد كما هو حكم الغاصب اهـ وبه علم أن معنى الضمان هو التسليم إلى المشتري بدون إذن الشركاء لا مجرد البيع كما قلنا فافهم ووجه الخيار هو أن البائع كالغاصب والمشتري كالغاصب الغاصب **(قوله)** وإن يكن كل شريك أجر الخ هذه المسئلة سئل عنها الإمام الفضل وأجاب فيها بـ «الرجوع» ثم قال يحتمل أن يقال المستأجر يقوم مقام مؤجره فيما اتفق فيرجع على مؤجره وهو أي مؤجره على شريكه ويحتمل أن يقال المستأجر إنما يرجع على مؤجره بالأمر وأمره أنما يجوز على نفسه لأعلى غيره فالمستأجر متبرع في نصيب شريكه فلا يرجع على أحد اهـ وناقشه في جامع الفصولين بقوله أقول لو لم المؤجر بنفسه فلو كان له الرجوع على شريكه ينبغي أن يرجع المستأجر على مؤجره وهو على شريكه

ويضمن المزارع نقصان الأرض بالقلع والصواب نقصان المزرع وفي قسمة الأشباه المشترك إذا تهدم فأبى أحدهما العمارة فإن احتمل القسمة لأجير وقسم والابن ثم أجره يرجع وتاممه في شركة المظومة الحية وفيها باع شريك حصته لأخر * ولو بالأذن شريك ناظر * فباعا الحظوظ والاختلاط * جوز ذالبيع والتعاطي * ثم الشريك ههنا لوبا ع * حصته من فرس وإتباعا * ذلك منه الاجنبي وهما ك * وكان ذا بغير إذن الشركاء * فإن يشاؤا ضمنوا الشريك او * من اشترى منه على ما قدروا * وإن يكن كل شريك أجرا * حصته حامله من آخر * وكان شخص منهما قد أذا * لذلك في تعميرها وبالبناء * فلا رجوع صاحب للمستأجر * في ذا البناء على الشريك الآخر *

لصحة الامر اذا امر قباله فعلمه فكأنه رم بنفسه فلامعنى لقوله وامره انما يجوز على نفسه
لاعلى غيره ولولم يكن له الرجوع اذا رم بنفسه لم يجوز امره على حق شريكه فلا رجوع فلا يفيد
قوله يقوم مقام مؤجره فالجواب ان احدا الاحتمالين باطل الا ان يكون قولان في رجوع
المؤجر لو رم بنفسه والظاهر ان فيه قوانين على ما يظهر مما تقدم ولو رمه المؤجر بنفسه يتأتى
فيه مامر من تفصيل المطالبة وتركها والحضور والغيبة وامر القاضي وعدمه فينبغي ان
يكون رجوعه على التفصيل اه قلت وهو كلام وجيه لكن تقدم عن فتاوى الفضل انه
لو اتفق في مرمة الطاحون لم يكن متبرعا اى بناء على ان الآبى لايجبر وهو مخالف للضابط
المقدم كما قدمنا نحريره فالظاهر ان كلام الفضل هنا مبنى على ما ذكره في فتاواه فيرجع لو رم
بنفسه او رم مأموره وهو المستأجر لانه امر بما يملك فعلمه فيرجع المستأجر عليه وهو يرجع
على شريكه اما عدم رجوع المستأجر على شريك المؤجر فظاهر لانه اجني عنه وقد كتب
الشارح هنا على الهامش عند قوله فلا رجوع صاح للمستأجر الخ مانصه قلت فظاهر انه يرجع
على الآذن بقى به يرجع بلكه او بحصته فابرجع اه قلت صريح عبارة الفضل المارة انه
يرجع على الآذن وهو المؤجر وانه يرجع بالشكل على الاحتمال الاول وبحصة المؤجر فقط على
الاحتمال الثانى لانه جعله متبرعا في نصيب الشريك واذا قلنا بأنه يثبت للشريك الرجوع
فالظاهر ان مأموره يرجع عليه بالكل اما على مقتضى الضابط المار فلا رجوع للشريك
ويرجع المأمور عليه بحصته فقط والله تعالى اعلم **(قوله)** لو واحد من الشريكين سكن الخ
قدما الكلام على هذه المسئلة اول الباب قبيل شركة العقد **(قوله)** باجرة السكنى اى
ولو معدا للاستغلال لانه سكن بتأويل ملك فلا أجر عليه نعم لو كان وقفا او مال يتيم
يلزمه اجرة شريكه على ما اختاره المتأخرون وهو المتمد كما سيأتى في كتاب الغصب
ان شاء الله تعالى **(قوله)** لكنه الخ هذا في غير الوقف لان الوقف لا تجري فيه القسمة
ولا المهايأة كما أتى والله سبحانه وتعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوقف

هو مصدر وقتت اوقت حبست ومنه الموقوف لحبس الناس فيه للحساب واوقت لغة ردية
حتى ادعى المازنى انها لم تعرف من كلام العرب قال الجوهرى وليس في الكلام اوقتت
الا حرقا واحدا اوقتت على الامر الذى كنت عليه ثم اشتهر في الموقوف فقيل هذه الدار وقف
ولذا جع على الوقاف وقد قال الشافعى رحمه الله تعالى لم يحبس اهل الجاهلية فيما علمت وانما
حبس اهل الاسلام وفي وقف المنية الرباط افضل من العتق نهر **(قوله)** ادخال غيره معه في
ماله هذا في الشركة ظاهر واما في الوقف فلا يثبت الا اذا وقف على نفسه وغيره وما في النهر
اوضح حيث قال مناسبتة بالشركة باعتبار ان المقصود بكل منهما الانتفاع بما يزيد على اصل المال
الا انه في الشركة على ملك صاحبه وفي الوقف يخرج عنه عند الاكثر اه **(قوله)** على
حكم الملك الواقف قدر لفظ حكم تبعاً للاسعاى والشرنبلالية ليكون تعريفاً للوقف اللازم
المتفق عليه اما غير اللازم فانه باق على ملك الواقف حقيقة عنده ولذا قال القهستانى وشراً

لو واحد من الشريكين
سكن * في الدار مدة مضت
من الزم * فليس للشريك
ان يطالبه * بأجرة السكنى
ولا المطالبة * بأنه يسكن
مثل الاول * لكنه ان كان
في المستقبل * يطلب ان
يهانى الشريكا * بحاج
فافهم ودع التشكيكا *

كتاب الوقف
مناسبتة للشركة ادخال
غيره معه في ماله غير
ان ملكه باق فيها لافيه
(هو) لغة الحبس وشراً
(حبس العين على) حكم
(ملك الواقف والتصدق
بالشفعة)

عنده حبس العين ومنع الرقة المملوكة بانقول عن تصرف الغير حال كونها مقتصرة على ملك الواقف فالرقة باقية على ملكه في حياته وملك لورثته بعد وفاته بحيث يباع ويوهب ثم قال ويشكل بالمسجد انه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع التهم الا ان يقال انه تعريف للوقف المختلف فيه اه والحاصل ان المصنف عرف الوقف المختلف والشارح قدر الحكم اختيارا للازم المتفق عليه ولكل جهة هو مولها لكن جهة الشارح ارجح من حيث ان المصنف قال هو حبس العين وذلك لا يناسب تعريف غير اللازم اذ لا حبس فيه لانه غير ممنوع عن بيعه ونحوه بخلاف اللازم فانه محبوس حقيقة وكثيرا ما يخفى رموز هذا الشارح الفاضل على الناظرين خصوصا من هو مولع بالاعتراض عليه فافهم (قوله ولو في الجملة) فيدخل فيه الوقف على نفسه ثم على الفقراء وكذا الوقف على الاغنياء ثم الفقراء لما في النهر عن المحيط لو وقف على الاغنياء وحدهم لم يجز لانه ليس بقربة اما لو جعل آخره للفقراء فانه يكون قربة في الجملة اه وبهذا التعميم صار التعريف جامعاً واستغنى عما زاده فيه الكمال وتبعه ابن كمال من قوله او صرف منفعتها الى من احب وقال لان الوقف يصح لمن يحب من الاغنياء بلا قصد القربة وهو وان كان لا بد في آخره من القربة بشرط التأييد كالفقراء ومصالح المسجد لكنه يكون وقفاً قبل انقراض الاغنياء بلا تصدق اه افاده في النهر واجاب في البحر ايضا بانه قد يقال ان الوقف على الغنى تصدق بالمنفعة لان الصدقة تكون على الاغنياء ايضا وان كانت مجازاً عن الهبة عند بعضهم صرح في الذخيرة بان في التصديق على الغنى نوع قربة دون قربة الفقير اه واعترضه ح بان هذا النوع من القربة لو كفي في الوقف لصح الوقف على الاغنياء من غير ان يجعل آخره للفقراء وعلمت تصريح المحيط بانه لا يصح وسأني قبيل الفصل قلت وال جواب الصحيح ان الوقف تصدق ابتداء وانتهاء اذ لا بد من التصريح بالتصدق على وجه التأييد او ما يقوم مقامه كما يأتي تحقيقه ولكنه اذا جعل اوله على معينين صار كأنه استثنى ذلك من الدفع الى الفقراء كما صرحوا به ولذا لو وقف على بنه ثم على الفقراء ولم يوجد الابن واحد يعطى النصف والنصف الباقي للفقراء لان ما بطل من الوقف على الابن صار للفقراء لان الوقف خرج عن ملك الواقف بقوله صدقة موقوفة اي ابداً فقد ابتداء بالصدقة وختمها كما قاله الحطاب فعمل انه صدقة ابتداء ولا يخرج عنه عن ذلك اشتراط صرفه لعين (قوله والاصح انه عنده جائز الخ) قل في الاسعاف وهو جائز عند علمائنا في حنيفة والشافعية والحنابلة والظاهر في الأصل كان ابو حنيفة لا يميز الوقف فأخذ بعض الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا يجوز الوقف عنده والصحيح انه جائز عند الكل وانما الخلاف بينهم في لزوم وعدمه فعنده يجوز جواز الاعارة فتصرف منفعته الى جهة الوقف مع بقاء العين على حكم ملك الواقف او يرجع عنه حال حياته جازم مع الكراهة وبورث عنه ولا يلزم الا باحد امرين اما ان يتحكم به القاضي او يخرج مخرج الوصية وعندها يلزم بدون ذلك وهو قول عامة العلماء وهو الصحيح ثم ان ابو يوسف يقول يصير وقفاً بمجرد القول لانه بمنزلة الاعتاق عنده وعليه الفتوى وقال محمد لا لا بارعة شروط سأتى اه ملخصاً وبحث في الفتح بانه اذا لمزل ملكه عنده قبل الحكم فللفظ حبس لا معنى له لان له التصرف فيه متى شاء فلم يتحدث الوقف الامشيشة

ولو في الجملة والاصح انه
(عنده) جائز غير لازم
كالعارية (وعندها هو
حبسها)

مطلب
لو وقف على الاغنياء
وحدهم لم يجز

التصدق بالمنفعة وله ان يترك ذلك متى شاء وهذا التقدير كان ثابتا قبل الوقف فلم يبدل لفظ الموقوف شيئا وحيد فقال من اخذ بظاهر ما في الاصل صحيح ونظريه في البحر بأن سلب الفائدة مغلقة غير صحيح لانه يصح الحكم به وبحل الفقير ان يأكل منه وينتفع بالوقف به ويتبع شرطه يصح نصب المتولى عليه وقول من اخذ بظاهر اللفظ غير صحيح لان ظاهره عدم الصحة اصلا ولم يقل به احدوا الا لزم ان لا يصح الحكم به اه قات بل ذكر في الاسعاف انه عنده يكون نذرا بالتصدق حيث قال وحكمه ما ذكر في تعريفه فلو قال ارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة جاز لزاما عند عامة العلماء وعند ابن خنيفة يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملكه على حاله فادامات يورث عنه اه اى فيجب عليه التصديق بغلته **(قوله على حكم ملك الله تعالى)** قدر لفظ حكم ليفيد ان المراد انه لم يبق على ملك الواقف ولا انتقل الى ملك غيره بل صار على حكم ملك الله تعالى الذى لا ملك فيه لاحد سواء ولا فالكل ملك لله تعالى واستحسن في الفتح قول مالك رحمه الله انه حبس العين على ملك الواقف فلا يزول عنه ملكه لكن لا يبرأ ولا يورث ولا يوهب مثل ام الولد والمدير وحققه بما لا مزيد عليه قلت والظاهر ان هذا مراد شمس الأئمة السرخسى حيث عرفه بأنه حبس المملوك عن التملك من الغير فان الحبس يفيد انه باق على ملكه كما كان وانه لا يبرأ ولا يوهب **(قوله وصرف منفعتها على من احب)** عبر به بدل قوله والتصدق بالمنفعة لانه اعم والى التعميم اشار بقوله ولو غنيا افاده ح امكن علمت ان الوقف على الاغنيا وحدهم لا يجوز فالناسب التعبير بالتصدق بالمنفعة الا ان يراد صرف منفعتها على وجه التصديق **(قوله فيلزم)** فترفع على ما افاده التعريف من خروج العين عن ملك الواقف لثبوت التلازم بين الزوم والخروج عن ملكه باتفاق ائمتنا الثلاثة كما ذكره في الفتح **(قوله)** وعليه الفتوى اى على قولهما بلزومه قال في الفتح والحق ترجح قول عامة العلماء بلزومه لان الاحاديث والآثار متقافرة على ذلك واستمر عمل الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ذلك فلذا ترجح خلاف قوله اه ما يخص **(قوله به الاحباب)** اى من يحب برحمه ونفعهم من قريب او فقير اجنبى **(قوله)** يعنى بالنية قيد للثواب اذ للثواب الابالنية **(قوله من اهلها)** وهو المسلم العاقل واما البلوغ فليس بشرط لصحة النية والثواب بها بل هو شرط هنا لصحة التبرع **(قوله لانه مباح الخ)** يعنى قد يكون مباحا كما عبر في البحر والمراد انه ليس موضوعا للعبد به كالصلاة والحج بحيث لا يصح من الكافر اصلا بل التقرب به موقوف على نية التقربة فهو بدونها مباح حتى يصح من الكافر كالعق والنكاح لكن العتق انفذ منه حتى صح مع كونه حراما كالعق للصم بخلاف الوقف فانه لا بد فيه من ان يكون في صورة التقربة وهو معنى ما بأتى في قوله ويشترط ان يكون قرابة في ذاته اذ لو اشترط كونه قرابة حقيقة لم يصح من الكافر هذا ما ظهر لى فتأمل **(قوله فيصدق بها او بئنها)** خاطب الشارح مسألة النذر بالوقف بمسئلة ما لو كانت صيغة الوقف نذرا مع ان حكمها مختلفا فالما النذر به فقال في البحر والثالث المنذور كما لو قال ان قدم ولدى فعلى ان اقف هذه الدار على ابن السبيل فقدم فهو نذر يجب الوفاء به فان وقفه على ولده وغيره ممن لا يجوز دفع زكاته اليهم جاز في الحكم ونذره باق وان وقفه على غيرهم سقط وانما صح النذر لان من جنسه واجبا فانه يجب ان يتخذ الامام للمسلمين

على حكم ملك الله تعالى
وصرف منفعتها على من
احب ولو غنيا فيلزم فلا
يجوز له ابطاله ولا يورث
عنه وعليه الفتوى ابن
الكمال وابن الشحنة
(وسببه ارادة محبوب
النفس) في الدنيا به
الاحباب وفي الآخرة
بالثواب يعنى بالنية من
اهلها لانه مباح بدليل
نحوه من الكافر وقد يكون
واجبا بالنذر فيصدق
بها او بئنها ولو وقفه على
من لا يجوز له الزكاة

مسجدا من بيت المال أو من مالهم ان لم يكن لهم بيت مال كذا في فتح القدير وامامسئلة ماله
كانت صيغة الوقف نذرا فقال في البحر قبل هذا التاسع لو قال هي للسبيل ان تعارفوه. وقفا
مؤيدا للفقراء كان كذلك والاسئل فان قال اردت الوقف صار وقفا لانه محتمل لفظه أو قال
اردت معنى صدقة فهو نذر فيصدق بها أو بنجتها وان لم ينو كانت مبرانا ذكره في التوازل اه
ح قلت صيغة النذر بالوقف التي ذكرها في البحر غير متعينة فليكن الشارح اشار الى صيغة
غيرها تشتمل المستثنين كأن قال ان قدم ولدى فعلى ان اجعل هذه الدار للسبيل وحينئذ فان اراد
بالسبيل الصدقة كانت كذلك وقد ذكر حكمها بقوله فيصدق بها أو بنجتها وان اراد الوقف
او كان متعارفا كانت وقفا وقد افاد حكمها بقوله ولو وقفها الخ ودقة نظر الشارح وإيجازه
في التعبير يفوق ذلك كما لا يخفى على من مارس كتابه فافهم **(قوله جاز في الحكم)** اى صح الوقف
في حكم التبرع اصدوره من اهله في محله وصح تعيينه الموقوف عليه لكنه لا يسقط به النذر
لان الصدقة الواجبة لا بد ان تكون لله تعالى على الخلوص وصرفها الى من لا يجوز شهادته له
فيه نفع له فلم يخص الله تعالى كما صرف اليه الكفارة او الزكاة وقعت صدقة وبقيت في ذمته
(قوله وبهذا) اى بما ذكر من انه يكون قرابة بالنية وبإباحة دونها وواجبا بالنذر **(قوله)**
وحكمه) اى الاثر المترتب عليه **(قوله ما مر في تعريفه)** اى من انه تصدق بالمنفعة **(قوله)**
ومحله المال المتقوم) اى بشرط ان يكون عقارا او منقولا فيه تعامل كاسيأتي بيانه ثم رأيت
هذا مسطورا في الاسعاف **(قوله وركنه الالفاظ الخاصة)** وهى ستة وعشرون لفظا على
ما بسطه في البحر ومنها ما في الفتح حيث قال فرع يثبت الوقف بالضرورة وصورته ان يوصى
بغلة هذه الدار للمساكين ابدا او فلان وبعده للمساكين ابدا فان الدار نصير وقفا بالضرورة
والوجه انها كقوله اذا مت فقد وقفت دارى على كذا اه اى فهو من المعلق بالموت وسيأتي
الكلام عليه وانه كوصية من الثلث وذكر في البحر منها لو قال اشتروا من غلة دارى هذه كل
اشهر بعشرة دراهم خبزا وفرقوه على المساكين صارت الدار وقفا اه وعزاه لذه خيرة وبسط
الكلام عليه في انفع الوسائل وقال لا اعلم في المسئلة خلافا بين الاصحاب قلت ومقتضاء ان
الدار كلها نصير وقفا من ثلث ماله ويصرف منها الخبز الى ما عينه الواقف والباقي الى الفقراء
لانهم مصروف الوقف في الاصل مالم ينص على غيرهم ونظيره ما قدمناه لو وقف على اولاده
وليس له الا ولد واحد فله النصف والباقي للفقراء وقد سئلت عن نظير هذه المسئلة في رجل
اوصى بأن يؤخذ من غلة داره كل سنة كذا دراهم يشتري بها زيت لمسجد كذا ثم باع
الورثة الدار وشرطوا على المشتري دفع ذلك المبلغ في كل سنة للمسجد فأقنيت بعدم صحة
البيع وبأنها صارت وقفا حيث كانت تخرج من الثلث **(قوله واكتفى ابو يوسف بلفظ)**
موقوفة الخ) اى بدون ذكر تأييد أو ما يدل عليه كلفظ صدقة او لفظ المساكين ونحوه
كالمسجد وهذا اذا لم يكن وقفا على معين كزيد او اولاد فلان فإنه لا يصح بلفظ موقوفة
لما فاة التعيين للتأييد ولذا فرق بين موقوفة وبين موقوفة على زيد حيث اجاز الاول دون
الثاني نعم تعيين المسجد لا يضر لانه مؤبد وسيأتي تمامه قال في البحر لا يصح اى موقوفة

جاز في الحكم وبقي نذره
وبهذا عرف صفته وحكمه
ما مر في تعريفه (ومحله المال
المتقوم وركنه الالفاظ
الخاصة) أَرْضَى هَذِهِ
(صدقة موقوفة مؤبدة
على المساكين ونحوه) من
الالفاظ كوقوفة لله تعالى
او على وجه الخير او البر
واكتفى ابو يوسف بلفظ
موقوفة فقط قال الشهيد
ونحن نفق به للعرف

مطلب

قد ثبت الوقف بالضرورة

فقط الاعتد أني يوسف فانه يحملهما بمجرد هذا اللفظ موقوفة على الفقراء واذا كان مفيدا
 لخصوص المصروف اعني الفقراء لزم كونه مؤبدا لان جهة الفقراء لا تنقطع قال الصدر
 الشهيد ومشايخ بلخ يفتون بقول أبي يوسف ونحن نفتي به ايضا المكان العرف لان العرف
 اذا كان يصرفه الى الفقراء كان كالتبصيص عليهم اه قلت وهذا بناء على ان ذكر التأييد
 او ما يدل عليه غير شرط عنده كإسباني بيانه **(قوله)** وشرطه شرط سائر التبرعات (أفاد ان
 الواقف لابد ان يكون مالكا له وقت الوقف ملكا تاما ولو بسبب فاسد وان لا يكون محجورا
 عن التصرف حتى لو وقف الغاصب المصوب لم يصح وان ملكه بعد شراء أو صلح ولو أجاز
 المالك وقف فضولي جاز وصح وقف ما شراء فاسدا بعد القبض وعليه القيمة للبائع وكالشراء
 الهبة الفاسدة بعد القبض بخلاف ما لو اشترى بخيار البائع فوقفها وان أجاز البائع بعده وينقض
 وقف استحق بملك أو شفعة وان جمعه مسجد أو وقف مريض أحاط دينه بماله بخلاف صحيح
 وسباني تمامه مع حكم وقف المهرهون قبل الفصل وكذا وقف محجور لسفه أو دين كذا أطلقه
 الحطاف قال في الفتح وينبغي انه اذا وقفها المحجور لسفه على نفسه ثم على جهة لا تنقطع ان
 يصح على قول أبي يوسف وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم به حاكم اه قال
 في البحر وهو مدفوع بان الوقف تبرع وهو ليس من اهله وفي التهر يمكن ان يحجب بان المنوع
 التبرع على غيره لا على نفسه كاهنا واستحقاق الغيرة انما هو بعدموته **(قوله)** وان يكون قربة
 في ذاته اي بان يكون من حيث النظر الى ذاته وصورته قربة والمراد ان يحكم الشرع بانه لو
 صدر من مسلم يكون قربة حملا على انه قصد القربة لكنه يدخل فيه ماله وقف الذمي على حج
 أو عمره مع انه لا يصح ولو أجرى الكلام على ظاهره لا يدخل فيه وقف الذمي على الفقراء لانه
 لا قربة من الذمي ولو حل على ان المراد ما كان قربة في اعتقاد الواقف يدخل فيه وقف الذمي
 على بيعة مع انه لا يصح فتعين ان هذا شرط وقف المسلم فقط بخلاف الذمي لما في البحر وغيره ان
 شرط وقف الذمي ان يكون قربة عندنا وعندهم كالوقف على الفقراء أو على مسجد القدس
 بخلاف الوقف على بيعة فانه قربة عندهم فقط أو على حج أو عمره فانه قربة عندنا فقط فأفاد ان هذا
 شرط لو وقف الذمي فقط لان وقف المسلم لا يشترط كونه قربة عندهم بل عندنا كوقفنا على حج
 وعمره بخلافه على بيعة فانه غير قربة عندنا بل عندهم **(قوله)** معلوما حتى لو وقف شيئا من
 ارضه ولم يسمه لا يصح ولو بين بعد ذلك وكذا الوقال ووقت هذه الارض أو هذه نعم لو وقف
 جميع حصته من هذه الارض ولو يسم السهام جاز استحسانا ولو قال وهونت جميع الدار فاذا
 هو النصف كان الكل وقفا كافي الحائية نهر اي كل النصف وفي البحر عن المحيط وقف ارضا
 فيها اشجار واستثنائها لا يصح لانه صار مستثنيا الاشجار بمواضعها فيصير الداخل تحت الوقف
 مجهولا **(قوله)** منجزا) مقابلة المعلق والمضاف **(قوله)** لا معلقا) كقوله اذا جاء غدا أو اذا جاء
 رأس الشهر أو اذا كنت فلانا فارضى هذه صدقة موقوفة او ان شئت احببت يكون الوقف
 باطلا لان الوقف لا يحمّل التعاقب بالخطر لكونه مما لا يخلف به كالا يصح تعليق الهبة بخلاف
 النذر لانه يحمّله ويخلف به فلو قال ان كنت فلانا اذا قدم او ان برئت من مرضي هذا فارضى
 صدقة موقوفة يلزمه التصديق بعينها اذا وجد الشرط لان هذا بمنزلة النذر واليعين اسعاف

(و شرطه شرط سائر
 التبرعات) كخبرية وتكليف
 (وان يكون قربة في ذاته)
 معلوما (منجزا) لا معلقا

(قوله الابكائن) اى موجود للحال فلا ينافى عدم تحته معلقا بالثبوت قال فى الاسعاف ولو قال ان كانت هذه الارض فى ملكي فهي صدقة موقوفة فان كانت فى ملكه وقت التكم صحت الوقف والا فلا لان التعاقب بالشروط الكائن تحيز (قوله ولا مضافا) يعنى ما بعد الموت فقد نقل فى البحران محمدانص فى السير الكبير انه اذا اضيف الى ما بعد الموت يكون باطلا عندناى حنيفة اه نعم سياتى فى التشرح انه يكون وصية لازمة من الثلث بالموت لاقبله اما لو قال دارى صدقة موقوفة غدا فانه صحيح كما جزم به فى جامع الفصولين واقفه فى البحر والنهر وسذكره المصنف قبيل باب الصرف فمراد الشارح بالمضاف الاول فلا غلط فى كلامه فافهم (قوله ولا موقفا) كما اذا وقف داره يوما او شهرا قاله الحنصاف وفصل هلال بين ان يشترط رجوعها اليه بعد الوقت فيبطل والا فلا وظاهر الحانية اعتماده بجهنم وباتى تمامه عند قول المصنف واذا وقته بطل (قوله ولا بخيار شرط) معلوما كان او مجهولا عند محمد وصححه هلال اسعاف وفى ط عن الهندية وصح اشتراطه ثلاثة ايام عند الثاني ومحل الخلاف فى غير وقف المسجد حتى لو اتخذ مسجدا على انه بالخيار جاز والشرط باطل اه (قوله ولا ذكر معه اشتراط بيعه الخ) فى الحنصاف لو قال على انى اخراجها من الوقف الى غيره او على ان اهبها واتصدق بئنها او على ان اهبها لمن شئت او على ان ارهنها متى بدالى واخرجها عن الوقف بطل الوقف ثم ذكر ان هذا فى غير المسجد اها المسجد لو اشترط ابطاله او بيعه صح وبطل الشرط قلت ولو اشترط فى الوقف استبداله صح وسياتى بيانه * (تتمه) * لا يشترط قبول الموقوف عليه لو غير معين كالفقراء فلو شخص بعينه وآخره للفقراء اشترط قبوله فى حقه فان قبله فالقابلة له وان رده فالفقراء ومن قبل ليس له الرد بعده ومن رده اول الامر ليس له القبول بعده وتام الفروع فى الاسعاف والبحر ولا يشترط ايضا وجود الموقوف عليه حين الوقف حتى لو وقف على مسجد هيا مكانه قبل ان يبنيه فالصحيح الجواز كاسياتى ولا تحديد العقار بل الشرط كونه معلوما خلافا لما يؤهمه كلام القنية والفتح نعم هو شرط فى الشهادة وسنذكر تمامه عند قوله ولو وقف العقار ببقرة (قوله بطل وقفه) هو المختار جامع الفصولين وغيره (قوله فقتل اومات) اما ان اسلم صح كفى البحر (قوله لو اراد المسلم بطل وقفه) ويصير ميراثا سواء قتل على رده اومات او عاد الى الاسلام الا ان عاد الوقف بعد عوده الى الاسلام ويصح وقف المرتدة لانها لا تقتل بخر وفى هذه المسئلة الغنغار فى الابتداء لافى البقاء عكس القاعدة فان الردة المقارنة لوقف لا تبطله بل يتوقف بخلاف الطائفة فانها تبطله بنا اه وسياتى فى تمام الكلام على ذلك قبيل الفصل الآتى (قوله ولا يسح وقف مسلم او ذمى على بيعه) اما فى المسلم فقدمه كونه قربة فى ذاته واما فى الذمى فقدمه كونه قربة عندنا وعندكم كما مر افاده ح لكن هذا اذا لم يجعل آخره للفقراء فافى الفتح لو وقف اى الذمى على بيعه مثلا فذاخرت يكون للفقراء كان للفقراء ابتداء ولو لم يجعل آخره للفقراء كان ميراثا عنه نص عليه الحنصاف فى وقفه ولم يترك فيه خلافا اه ومثله فى الاسعاف ويظهر منه ان فى عبارة البحر سقطا حيث قل ولو وقف على بيعه فذاخرت كان للفقراء لم يصح وكان ميراثا لانه ليس بقربة عندنا اه قلت ويبنى ان يصح وقفنا على الفقراء مطلقا على قول ابن يوسف المقتبه

الابكائن ولا مضافا ولا موقفا ولا بخيار شرط ولا ذكر معه اشتراط بيعه وصرف منه حاجته فان ذكره بطل وقفه بزازية وفى الفتح لو وقف المرتد فقتل اومات او اراد المسلم بطل وقفه ولا يصح وقف مسلم او ذمى على بيعه

مطلب

فى وقف المرتد والكافر

وهو عدم اشتراط التصريح بالتأييد كأمرو بآتي الان يجاب بان التقيد بالبيعة بنافي التأييد
 كما قدمناه قريبا فتأمل **(قوله** او حربي) لانا قد نهينا عن رهم ط **(قوله** قيل ابو جوسى)
 اشار الى ان الصحيح صحة الوقف عليه ابتداء كما اختاره فى الفتية وفى الاسعاف لو وقف نصراى
 مثلا على مساكين اهل الذمة جاز صرفها لمساكين اليهود والمجوس لكونهم من اهل الذمة
 ولو عين مساكين اهل دينه تعينوا ولو صرفها للقيم الى غيرهم ضمن وان كان اهل الذمة مائة
 واحدة تعين الوقف بمن يعينه الواقف **(قوله** على المذهب) فيه رد على الطرسوسى حيث
 شنع على الخصاف بأنه جعل الكفر سبب الاستحقاق والاسلام سبب الحرمان قال فى الفتح ولا
 نعلم احدا من اهل المذهب تعقب الخصاف غيره وهذا البعد من الفقه فان شرائط الواقف معتبرة
 اذا لم تخالف الشرع وهو مالك فله ان يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن معصية وله ان يخص صنفا
 من الفقراء ولو كان الوضع فى كلهم قربة ولا شك ان التصديق على اهل الذمة قربة حتى جاز ان
 يدفع اليهم صدقة الفطر والكفارات عندنا فكيف لا يعتبر شرطه فى صنف دون صنف من
 الفقراء رأيت لو وقف على فقراء اهل الذمة ولم يذكر غيرهم ليس يحرم منه فقراء المسلمين ولو
 دفع المولى الى المسلمين ضمن فهذا مثله والاسلام ليس سببا لحرمان بل الحرمان لعدم تحقق سبب
 تمككه لهذا المال وهو اعطاء الواقف المالك اه **(قوله** والمالك يزول) اى ملك الواقف فيصير
 الوقف لازما للاتفاق على التلازم بين الزوم والخروج عن ملكه كما قدمناه عن الفتح **(قوله**
 باربعة) هذا على قول الامام لكن فيه اثنان والثانى والثالث لا يزول الملك فيه عند الامام حتى
 كان له الرجوع عنه مادام حيا كاسبية عليه الشارح **(قوله** بافران مسجد) عى بالا فران لانه
 لو كان مشاعا لا يصح اجباعا واذا دانه يلزم بالاقضاء **(قوله** وبقضاء القاضى) اى قضائه يلزومه
 كافى الفتح وغيره فى موضع آخر قبله بقوله اى بخروجه عن ملكه وكل صحيح لما قدمناه عنه آفا
 من التلازم بين الخروج واللزوم * (تنبيه) * قال العلامة ابن الغرس فى القواكه البدرية قالوا
 القضاء بصحة الوقف لا يكون قضاء يلزومه وتوجيهه ان الوقف جائز غير لازم عند الامام لازم
 عندهما فاذا قضى القاضى بصحته احتمل ان يكون قضى بذلك على مذهبه ولا معنى للجواز
 ههنا الا للصحة ولا يلزمها اللزوم فيحتاج فى لزوم الوقف الى التصريح بذلك وفيه نظروجه ان
 الامام لم يقل بكون الوقف جائزا غير لازم مطلقا بل هو عنده لازم اذا علقه بالوقف بالموت وقضى
 به القاضى ولا شك ان القضاء بصحة الوقف قضاء بالوقف فيكون القضاء بصحته مقتضيا للزومه
 فلا يحتاج الى التصريح باللزوم فى القضاء به فليتأمل اه كلام ابن الغرس وحاصله ان القضاء
 بصحته كالتقضاء يلزومه او بخروجه عن ملكه وفيه نظر لانهم اتفقوا على صحة الوقف بمجرد
 القول وانما الخلاف فى اللزوم فالامام لا يقول به وقد تقرر ان كل مجتهد فيه اذا حكم به
 حاكم يراه نفذ حكمه وصار مجمعا عليه فليس لحاكم غيره نقضه والوقف من هذا القبيل فاذا
 حكم يلزومه حاكم يراه لازم اتفاقا وارتفع الخلاف اما لو حكم باصل الصحة فلا لانها ليست
 محل الخلاف ولا نسلم انها تستلزم اللزوم والا لم يكن خلاف فيه مع انه ثابت فقو له يلزم عند
 الامام بالقضاء معناه بالقضاء يلزومه او بخروجه عن ملكه كأمرو اما لو حكم بالصحة بان
 وقع النزاع فيها فقط بان ادعى عبده تعليق عتقه على وقفه ارضه فانكر المولى صحة الوقف

مطلب

شرائط الواقف معتبرة
 اذا لم تخالف الشرع

او حربي قبل ابو جوسى
 وجاز على ذمى لانه قربة
 حتى لو قال على ان من اسلم
 من ولده او انتقل الى غير
 النصرانية فلا شى له لزوم
 شرطه على المذهب
 (والمالك يزول) عن
 الموقوف باربعة بافران
 مسجد كسبجى (وبقضاء
 القاضى

لكنه عاقبه بشرط مثلا فانما العبد انه عاقبه بكائن حكم الحاكم بصحته فهو صحيح ولا يستلزم
الدوام لانه ليس محل النزاع هذا ما ظهر للفكر القاتر قد بره **(قوله)** لانه مجتهد فيه اى انه يسوغ
فيه الاجتهاد والاختلاف بين الائمة فيكون الحكم فيه رافعا للخلاف كقولنا وهذا تعليل لزوال
الملك ولزومه عند الامام اقول بعد ذلك ففهم **(قوله)** وصورته اى صورة قضاء القاضي
بلزومه **(قوله)** ان يسلمه اى يسلم لواقف وقفه بعد ان نصب له متوليا **(قوله)** ثم يظهر الرجوع
اى يدعى عند القاضي انه رجع عن وقفه وبطلان رده اليه لعدم لزومه ويتمتع المتولى من رده
اليه فيحكم القاضي بلزومه فيلزم عند الامام ايضا لارتفاع الخلاف بالقضاء **(قوله)** لا الحكم فان
الصحيح ان يحكمه لا يرتفع الخلاف والقاضي ان يبطله بغير عن الحائية ومنه في الاسعاف
خلاف لما صححه في الجوهره **(تنبيه)** وقل في الاسعاف ولو كان الواقف مجتهدا يرى لزوم الوقف
فامضى رأيه فيه وعزم على زوال ملكه عنه او مقلدا فأنقأ بالجواز قبله وعزم على ذلك
لزوم الوقف ولا يصح الرجوع فيه وان تبدل رأى المجتهد وأفتى المقلد بعدم اللزوم بعد ذلك اه
فهذا مما يزداد على ما يلزمه الوقف لكن قال في النهر بعد تقبله الظاهر ضعفه اه اى لخالفته
لقول المتون يزول قضاء القاضي وايضا فان العبرة لرأى الحاكم فاذا رفع اليه حكم يحكم فيه
برأيه لا يرى الخصم والظاهر ان ما في الاسعاف صحيح بالنسبة الى الديانة لان المجتهد اذا تغير
رأيه لا ينقض ما مضاه اولا وكذا المقلد ليس له الرجوع فيها بتقليده مجتهدا آخر اما لو
رفعت حادثة ذلك المجتهد أو المقلد الى حاكم آخر فانه يحكم برأى نفسه كما قلنا ولذا قال ولا
يصح الرجوع فيه ولينقل ولا يصح الحكم بخلافه فانتم هذا التحرير **(قوله)** وسيجي اى فى
اول اصل الآتى **(قوله)** ان البيئة تقبل بلا دعوى اى فى الوقف لان حكمه هو التصديق بالغة
وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى يصح القضاء بالشهادة من غير دعوى بغير عن المحيط
واشر بهذا الى ان مدعى من تصويره بالدعوى غير لازم لكن قال الخبر الرضى الكلام فى الحكم
الرافع للخلاف لا الحكم بثبوت اصله فانه غير محتاج الى الدعوى عند البعض واما الحكم باللزوم
عند دعوى عدمه فلا يرفع الخلاف الا بعد تمام الدعوى فيه ليصير في حادثة اذ المتنازع فيه
حينئذ اللزوم وعدمه فيرفع الخلاف اه **(قوله)** قضاء على الكفاية اى لاعلى المقضى عليه فقط
كافى دعوى الملك فانه لو ادعى على ذى اليد ان هذا ملكه وحكم به القاضي تسمع دعوى رجل
آخر على المدعى بانه ملكه بخلاف ما اذا حكم لاسان بالحرية ولو عارضة او بسكاح امرأة
او بنسب او بولاء عتاقة فانه لا تسمع دعوى آخر عليه فانه في هذه الاربعة قضاء على كافة الناس
كما افاده في البحر وسيجي في باب الاستحقاق **(قوله)** ورجحه المصنف حيث قال ويبنى ان يفتى به
ويعمل عليه لما فيه من صون الوقف عن التفرغ اليه بالحيل والتلايس والدعاوى المفتعة
قصدا لابطاله ولما فيه من النفع للوقف وقد صرح صاحب الحاوى القدسي بانه يفتى
بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى تقضت الاحارة عند الزيادة الفاحشة
نظرا للوقف وصيانة لحق الله تعالى وابقاء للخيرات اه ط **(قوله)** ان المعتمد الثانى قال
شيخنا حفظه الله تعالى يبنى الاتفاق بهذا ان عرف الواقف بالحيل لانه قد يفتى عقار غيره
ويقتضى القاضي بلزومه لدفع دعوى مالكه والا يفتى بالاول اه وهو حسن وفيه

لانه مجتهد فيه وصورته
ان يسلمه الى المتولى ثم
يظهر الرجوع معين المفق
معزيا للفتح (المولى من
قبل السلطان) لا الحكم
وسيجي ان البيئة تقبل
بلا دعوى ثم هل القضاء
بالوقف قضاء على الكافة
فلا تسمع فيه دعوى ملك
آخر ووقف آخر ام لا
فسمع افنى ابو السعود
مفتى الروم بالاول وبه
جزم في المنظومة المحبية
ورجحه المصنف صونا
عن الحيل لابطاله لكنه
نقل بعده عن البحر ان
المعتمد الثانى وصححه
في الفواكه البدرية وبه
افنى المصنف

جمع بين القولين (قوله اوبالموت الخ) معطوف على قوله بقضاء ومقتضاه انه يزول الملك به وهو ضعيف كما اشار اليه الشارح قال في الهداية وهذا أى زوال الملك في حكم الحاكم صحيح لانه قضاء وفصل مجتهد فيه اما في تعليقه بالموت فالصحيح انه لا يزول ملكه لانه تصديق بتنافعه مؤبدا فيصير بمنزلة الوصية بالنافع مؤبدا فلزمه اهـ والحاصل انه اذا علمت بموته فالصحيح انه وصية لازمة لكن لم يخرج عن ملكه فلا يتصور التصرف فيه ببيع ونحوه بعد موته لما يلزم من ابطال الوصية وله أن يرجع قبل موته كذاثر الوصايا وانما يلزم بعد موته بغير موته في الفتح ومحصل هذا ان المعلق بالموت لا يكون وفقا في الصحيح فلا يزول به الملك قبل الموت ولا بعده بل يكون وصية لازمة بعده حتى لا يجوز التصرف به لاقبله حتى جازله الرجوع عنه وهذا معنى قول الشارح فالصحيح انه كوصية الخ فانه قصد به تحويل كلام المصنف لان كلامه فيما يزول به الملك لا فيما يلزم ولا ينافي هذا ما قدمناه من الاتفاق على التلازم بين اللزوم وأخروج عن الملك لان ذلك في الوقف واما المعلق بالموت فليس وفقا كما علمت فلا يلزم من لزومه وصية ان يخرج عن الملك (قوله فالصحيح انه كوصية) قد علمت انه تحويل لكلام المصنف لا تقريع قال في الفتح وانما كان هذا هو الصحيح لما يلزم على مقابله من جواز تعليق الوقف والوقف لا قبل التعليق بالشروط اهـ واعترضه الخوى بانه تعاقب بكائن وهو كالمتجز فالتقدمنا ان المراد بالكائن المحقق وجوده للحال فافهم (قوله ولولو ارثه الخ) اى يلزم من التملك ولو كان وقفا على وارثه وان ردوه اى الورثة الموقوف عليهم او وارث آخر وفي البحر عن الظهيرية امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم على الاولادهن واولاد اولادهن ابدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا فللقراءة ثم ماتت في مرضها وخلفت بنتين واختلاب والاخت لاترضى بما صنعت وامال لها سوى المنزل جازا الوقف في الثلث ولم يجز في الثلثين فيقسم الثلثان بين الورثة على قدر سهامهم ويوقف الثلث فما خرج من غلته قسم بين الورثة كلهم على قدر سهامهم ما عاش البنتان فاذا ماتتا صرفت الغلة الى الاولادها واولاد اولادها كما شرطت الواقعة لاحق للورثة في ذلك رجل وقف داراله في مرضه على ثلاث بنات له وليس له وارث غيرهن قال الثلث من الدار وقف والثلاثان مطلق يصنعن بهما ما شئن قال الفقيه ابو الليث هذا اذا لم يجز ان اجزى صار الكل وقفا عليهن اهـ وهذا عند ابى يوسف خلافا ل احمد اسعاف اى لانه مشاع حيث وقفه على الثلاثة ولم يقسمه كما يفهم من كلام الاسعاف (قوله ولكنه يقسم) اى اذا ردوه يقسم الثلث الذى صار وقفا اى تقسم غلته كالثنتين فتصرف مصرف الثلثين على الورثة كلهم مادام الموقوف عليه حيا اما اذا مات قسم غلة الثلث الموقوف على من يصير له الوقف كما علمت وبقي ما لمات بعض الموقوف عليهم فانه ينتقل سهمه الى ورثته ما بقى احد من الموقوف عليه حيا كما في الاسعاف (قوله فقول البرازية) عبارتها ارضى هذه موقوفة على ابى فلان فان مات فعلى ولدى وولد ولدى ونسلى ولم تجز الورثة فمضى ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حيا فاذا مات صار كلها للنسل اهـ (قوله اى حكما) اعلم ان خبر المبتدأ وهو قول مدلول أى التفسيرية فكأنه قال مفسر بالارث حكما وحكما كما نميز عن الارث المقدر وحاصله ان المراد انه ارث من جهة الحكم اى من حيث انه يقسم

(اوبالموت اذا عاق به اى بموته كذا مات فقد وقفت دارى على كذا فالصحيح انه كوصية تلزم من الثالث بالموت لاقبله فاقول ولولو ارثه وان ردوه ولكنه يقسم كالثنتين فقول البرازية انه ارث اى حكما

مصاب

في وقف المريض

قوله قال الثلث من الدار وقف الخ اى لان الوقف في المرض وصية تستفد من الثلث فقط بالاجازة لكن صرحوا بأن الوصية للوارث لا تجوز ولعل مرادهم ان وجد المنازع وهو الوارث الآخر لتعلق حقه فان لم يوجد تجوز بالاجازة لكن قديقال اذا لم يوجد غيره فلم لا يجوز في الكل بل توقف جوازاها في الثلثين على الاجازة وقد يحاج بأن الشارع لم يجعل للموصى حقا فيما زاد على الثلث فلم يجز في الزائد وان كانت للوارث بلا منازع الا اذا جازها هذا مظهر الى والله تعالى اعلم اهـ منه

كلارث على الفريضة الشرعية مادام الموقوف عليه حيا والا ففي الحقيقة الثالث وقف والباقي ذلك **(قوله)** فلا خلل في عبارته اي عبارة البرازي وهذا جواب عن قول البحر هي عبارة غير صحيحة مأمرة عن الظهيرية ان الثلثين ملك والثالث وقف وان غلة الثالث تقسم على الورثة مادام الموقوف عليه حيا اه قات والظاهر أن الاعتراض على عبارة البرازي من وجهين الاول مأمرة من قوله فهي ارث وجوابه ما علمت «انها ارث حكما اي حصة الموقوف فقط والثاني قوله فاذا مات صار كلها للنسل فانه غير صحيح ايضا لان الذي يصير للنسل هو الثلث الموقوف أما الثلثان فهما ملك للورثة حيث لم يميزوا والذي يظهر لي في الجواب عن الوجهين ان المضمير في قوله فهي ارث يرجع الى غلة الثالث الموقوف وكذا ضمير قوله صار كلها للنسل او يقال مراده ما اذا كانت الارض كلها تخرج من الثلث فانها حينئذ تصير كلها وقفا وحيث لم يميزوا تقسم غلتها كالارث ثم بعد موت الابن تصير كلها للنسل يؤيده ما قلنا في البرازية ايضا وقف ارضه في مرضه على بعض ورثته فان اجاز الورثة فهو كما قالوا في الوصية لبعض ورثته والا فان كانت تخرج من الثلث صارت الارض وقفا والا فمقدار ما خرج من الثلث يصير وقفا ثم تقسم جميع غلة الوقف ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فراض الله تعالى مادام الموقوف عليه أو أحدهم في الأحياء فاذا انقضوا كالميراث تصرف غلة الارض الى الفقراء ان لم يوص الواقف الى واحد من ورثته ولومات أحد من الموقوف عليهم من الورثة وبقي الآخرون فان الميت في قسمة الغلة مادام الموقوف عليهم احياء كأنه حي فيقسم ثم يجعل سهمه ميراثا لورثته الذين لاحصة لهم من الوقف اه بقي لو وقفها في مرضه ثم مات عن زوجة ولم تحز في البحر ينبغي ان يكون لها السدس والباقي وقف لمافي وصايا البرازية لومات عن زوجة ووصى بكل ماله لرجل فان اجازت فالكل له والا فالسدس لها وخمسة الاسداس له لان الموصي له بأخذ الثلث او لا بقي اربعة فأخذ الربع والثلاثة الباقية له فحصل له خمسة من ستة اه ولا شك ان الوقف في مرض الموت وصية اه **(قوله)** فاعتبروا الوارث الخ قال في البحر والحاصل ان المريض اذا وقف على بعض ورثته ثم على اولادهم ثم على الفقراء فان اجاز لوارث الآخر كان الكل وقفا واتبع الشرط والا كان الثلثان ملكا بين الورثة والثلث وقف مع ان الوصية لبعض لا تستنفذ في شيء لانه لم يتحصص للوارث لانه بعده غيره فاعتبر الغير بالنظر الى الثلث واعتبر الوارث بالنظر الى غلة الثلث الذي صار وقفا فلا يتبع الشرط مادام الوارث حيا وانما تقسم غلة هذا الثلث على فراض الله تعالى فاذا انقض الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اه **(قوله)** بالنظر للغلة) ولهذا الاعتبار قسموها كالثلثين اه ح **(قوله)** والوصية) بالنصب عطفًا على قوله الوارث اي واعتبروا الوصية بالنظر للغير وكان حق العبارة ان يقول واعتبروا الغير بالنظر الى الوصية اي الى لزومها ط وكذا لوردكاهم كما قدمنا عن الظهيرية **(قوله)** وان لم تستنفذ لوارثه) الاوضح ان يقول لعدم نفادها للوارث ويكون غلة لقوله والوصية بالنظر للغير يعني انما اعتبر الغير في لزوم الوصية لعدم نفادها للوارث ط **(قوله)** لانها لم يتحصص له) غلة لقوله واعتبروا الوصية ح **(قوله)** فافهم) امر بالفهم لدقة المقام ثم اعلم ان ما ذكره الشارح من قوله قلت الى هنا ليس هذا محله لان

فلا خلل في عبارته فاعتبروا
الوارث بالنظر للغلة والوصية
وان ردوا بالنظر للغير
وان لم تستنفذ لوارثه لانها
لم تتحصص له بل لغيره بعده
فافهم

خروج الملك بالقضاء او بالتعليق بالموت تفريع على قول الامام ابيان لمسئلة اجماعية كباقي
عن الزهر وما ذكره هنا مصور في مسألة الوقف في المرض فكان عليه ان يذكره آخر الباب
عند الكلام على وقف المريض لان ذكره هنا يوهم ان الوقف في المرض يلزم عند الامام نظير
التعليق بالموت وليس كذلك في البحر عن الهداية ولو وقف في مرض موته قال الطحاوي
هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح انه لا يلزم عند ابي حنيفة وعندها يلزم الا انه يعتبر من
الثالث والوقف في الصحة من جميع المال اه والحاصل ان ما ذكره الشارح صحيح من حيث
الحكم لكنه على قولهما وظاهر كلامهم اعتاده اما على قول الامام الذي الكلام فيه فلا في
الصحيح كعلمته من عبارة البحر والمعجب من نقل صدر عبارة البحر المذكورة ولم ينظر تمامها
فافهم ثم هذا بخلاف ما اذا اوصى ان تكون وقفاً بعد موته فان له الرجوع لانه وصية بعد الموت
والذي تجزئه في مرضه يصير وقف الصحة اذا برئ من مرضه فافترقا كما في الحشاف **(قوله)**
او بقوله الخ ذكر الحياة والموت غير قيد لاغتاء التأييد عنه قال في الاسعاف لو قال ارضى
هذه صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء الا ان محمداً اشترط التسليم الى المتولى واختاره
جماعة وعند الامام يكون نذراً بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملكه على حاله فاذا مات تورث
عنه اه **(قوله)** فانه جائز عندهم اي عند اثنتا الثلاثة وهذا ايضا تحويل لكلام المصنف
عن ظاهره اصلا حاله لان كلامه فيما يزول به الملك عند الامام **(قوله)** لكن الخ افاد انه عند
الصاحين جائز لازم تأمل **(قوله)** وله الرجوع اي مع الكراهة كقدمناه عن الاسعاف
(قوله) جاز من الثالث ويكون كالعبد الموصى بخدمته لانسان فالخدمة له والرقبة على ملك
مالكها فلو مات الموصى له يصير العبد ميراثاً لورثة المالك الا ان في الوقف لا يتوهم انقطاع
الموصى لهم وهم الفقراء فتأبد هذه الوصية اسعاف ودرر **(قوله)** في هذين الامرين اي
فيما اذا علقه بالموت وفيما اذا قال وقفها في حياتي وبعد ثمانى وقد استوى الامران من حيث
انهما يفيدان الخروج واللزوم بموت الواقف بخلاف الامر الاول والرابع وهما ما اذا حكم به
حاكم او افرزه مسجداً فانهما يفيدان الخروج والازوم في حياته بلا توقف على موته كما في
الشرنبلالية فاللزوم فيهما حالى وفي الآخرين مالى **(قوله)** له الرجوع الظاهر ان هذا
على قوله اما على قولهما فالظاهر انه وقف لازم لكن يتأنيبه ما قدمناه في تأنيبه بالموت من انه
لا يكون وقفاً في الصحيح بل هو وصية لازمة بعد الموت لا قبله فله الرجوع قبله بالزم على جعله
وقفاً من جواز تعليقه والوقف لا قبل التعليق تأمل نعم لا تعليق في المسئلة الثانية فاللزوم فيها
ظاهر عندهما **(قوله)** لو غير مسجل اي محكوم به فاطلق التسجيل وهو الكتابة في السجل
واراد ملزومه وهو الحكم لانه في العرف اذا حكم بشئ كتب في السجل ط **(قوله)** منظور
فيه لانه في هذين الامرين له الرجوع بلا اشتراط فقر ولا فسخ قاض على قول الامام كعلمته
وسأبني تمام الكلام على ذلك قيل الفصل عند قول المصنف اطلق القاضي بيع الوقف غير
المسجل لو ارث الواقف فباع صح ولو اغيره لا **(قوله)** ولا يتم الوقف الخ شروع في شروطه
على القول بلزومه كما اشار اليه الشارح بعد **(قوله)** لان تسليم الخ ويشمل تسليمه الى الموقوف
عليهم كما في العزيمة عن الحانية **(قوله)** المسجد بالاقرار اي والصلاة فيه كإيائى وفي

(او بقوله وقفها في حياتي
وبعد وفاتي مؤبداً) فانه
جائز عندهم لكن عند
الامام مادام حيا هو نذر
بالتصدق بالغلة فعليه الوفاء
وله الرجوع ولو لم يرجع
حتى مات جاز من الثالث
قلت في هذين الامرين
له الرجوع مادام حيا غنيا
او فقيراً بأمر قاض او غيره
شرنبلالية فقول الدرر
لو افقر بنفسه القاضي
لو غير مسجل منظور فيه
(ولا يتم) الوقف (حتى
يقض) لم يقل للمتولى
لان تسليم كل شئ بما يليق
به ففي المسجد بالاقرار

مطلب

شروط الوقف على قولهما

المقبرة بدفن واحد فصاعدا باذنه وفي السقاية بشرب واحد وفي الحان بتزول واحد من المارة
 لكن السقاية التي تحتاج الى صب الماء فيها والحان الذي ينزله الحاج بمكة والغزاة بالتزول لابد
 فيهما من التسليم الى المتولي لان تزولهم يكون في السنة مرة فيحتاج الى من يقوم بمصالحه
 والى من يصب الماء فيها اسعاف (قوله وفي غيره) اي غير المسجد ونحوه بما ذكرنا وفي
 الفهستائي ان التسليم ليس بشرط اذا جعل الواقف نفسه قيا ولا يعتبر التسليم للمشرف لانه
 حافظ لا غير اه لكن فيه ان من شرط التسليم وهو محمد لم يصح تولية الواقف نفسه ومن
 صححها وهو ابو يوسف لم يشترطه تأمل (قوله ويفرز) اي بالقسمة وهذا الشرط وان كان
 مفرغا على اشتراط القبض لان القسمة من تمامه الا انه نص عليه ايضا وا ابو يوسف لما لم يشترط
 التسليم أجاز وقف المشاع والخلاف فيما يقبل القسمة اما ما لا يقبلها كالحمام والبئر والرحى
 فيجوز اتفاقا الا في المسجد والمقبرة لان بقاء الشركة يمنع الحلوصل لله تعالى نهر وفتح
 (قوله فلا يجوز وقف مشاع يقسم الح) شمل ما لو استحق جزء من الارض شائع فيعطى في الباقي
 لان الشيوع مقارن كافي الهبة بخلاف ما لو رجع الوارث في الثلاثين بعد موت الواقف في مرضه
 وفي المال ضيق لانه شيوع طار ولو استحق جزء معين لم يسطر في الباقي لعدم الشيوع بحر عن
 الهداية ولو بينهما ارض وقفاها ودفعها معا الى قيم واحد جاز اتفاقا لان المانع من الجواز
 عند محمد هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد ههنا لوجودهما معا منهما وكذا
 لو وقف كل منهما نصيبه على جهة وسلامه معا لقيم واحد لعدم الشيوع وقت القبض وكذا
 لو اختلفا في وقفهما جهة وقيا واتحد زمان تسليمهما لهما اوقال كل منهما لقيمه اقبض نصيبي
 مع نصيب صاحبي لانهما صار كمتول واحد بخلاف ما لو وقف كل واحد وحده وسلم لقيمه
 وحده فلا يصح عند محمد لوجود الشيوع وقت العقد وتمكنه وقت القبض اسعاف وفيه ايضا
 وقفت دارها على بناتها الثلاث ثم على الفقراء ولا مال لها غيرها ولا وارث غيرها فلثقت وقف
 والثلاث ميراث لهن وهذا عند ابى يوسف خلافا لمحمد اه اي لانه مشاع حيث لم تقسمه بينهما
 (قوله ويجعل آخره لجهة قرية لا تنقطع) يعني لابد ان ينص على التأييد عند محمد خلافا لابى
 يوسف اه - وبأني بيان وهذا في غير المسجد اذ لا مخالفة لمحمد في لزومه بل هو موافق
 للامام فيه وتمامه في الشرع بلالية (قوله هذا بيان) اي ما ذكره المصنف تبعا للكتكز وغيره
 من قوله ولا يتم حتى يقبض وأشار الى ما في التهر حيث قال فان قلت هذا مناف لقوله اولوا الملك
 يزول بالقضاء اذ نقاده انه لا يزول بغيره ولو توفرت هذه الشروط قلت الاولى ان يجعل ما قاله
 اولاه على مسألة اجماعية هي ان الملك بالقضاء يزول اما اذا خلا عن القضاء فلا يزول الا بعد هذه
 الشروط عند محمد واخاره المصنف تبعا لعامة المشايخ وعليه الفتوى وكثير من المشايخ
 اخذوا بقول ابى يوسف وقالوا ان عليه الفتوى ولم يرجح احد قول الامام وبهذا التقرير اندفع
 ما في البحر كيف مشى اولاه على قول الامام وثانيا على قول غيره وهذا مما لا ينبغي يعني في المتن
 الموضوع للتعليم اه (قوله لانه كالصدقة) اي فلا بد من القبض والاقرار اه - (قوله
 وجعله ابو يوسف كالاتفاق) فلذلك لم يشترط القبض والاقرار اه - اي فيلزم عنده بمجرد
 القول كالاتفاق بجامع اسقاط الملك قل في الدرر والصحيح ان التأييد شرط اتفاقا لكن ذكره

وفي غيره بنصب المتولي
 وتسليمه اليه ابن كمال
 (ويفرز) فلا يجوز وقف
 مشاع يقسم خلافا للثاني
 (ويجعل آخره لجهة قرية
 لا تنقطع) هذا بيان
 شرائط الحادة على قول
 محمد لانه كالصدقة وجعله
 ابو يوسف كالاتفاق

مطلب

في الكلام على اشتراط
 التأييد

ليس بشرط عند أبي يوسف وعند محمد لا بد أن ينس عليه اه وصححه في الهداية ايضا وقال في الاسعاف لوقال وقت ارضي هذه على ولد زيد وذكر جماعة بأعيانهم لم يصح عند أبي يوسف ايضا لان تعيين الموقوف عليه يمنع ارادة غيره بخلاف ما اذا لم يعين لجملة الاء على الفقراء الا ترى انه فرق بين قوله موقوفة وبين قوله موقوفة على ولدى فصصح الاول دون الثاني لان مطلق قوله موقوفة يصرف الى الفقراء عرفا فاذا ذكر الولد صار مقيدا فلا يبقى العرف فظهر بهذا ان الخلاف بينهما في اشتراط ذكر التأييد وعدمه انما هو في التنصيص عليه او على ما يقوم مقامه كالفقراء ونحوهم واما التأييد معنى فشرط اتفاقا على الصحيح وقد نص عليه محققو المشايخ اه قات ومقتضاء ان المقيد باطل اتفاقا لكن ذكر في البرازية ان عن أبي يوسف في التأييد روايتين الاولى انه غير شرط حتى لوقال وقت على اولادى ولم يزد جازا لوقف واذا انقضوا عاد الى ملكه لو حيا والا فالى ملك الوارث والثانية انه شرط لكن ذكره غير شرط حتى تصرف الغلة بعد الاولاد الى الفقراء اه ومقتضاء انه على الرواية الاولى يصح كل من الوقف والتقييد وعلى الثانية يصح الوقف ويبطل التقييد لكن ذكر في البحر ان ظاهرا المجتبى والخلاصة ان الروايتين عنه فيما اذا ذكر لفظ الصدقة اما اذا ذكر لفظ الوقف فقط لا يجوز اتفاقا اذا كان الموقوف عليه معينا اه قلت وبشبهه ما في الذخيرة لوقال ارضى هذه صدقة موقوفة فهي وقف بلا خلاف اذا لم يعين انسانا فلو عين وذكر مع لفظ الوقف لفظ الصدقة بان قال صدقة موقوفة على فلان جاز ويصرف بعده الى الفقراء ثم ذكر بعده عن المنقبي انه لا يجوز مادام فلان حيا وبعدة يرجع الى ملك الواقف او الى ورثته بعده اه وفيها ايضا لو عين كوقفها على فلان لا يجوز اه فهذا يدل على ان الروايتين عن أبي يوسف فيما اذا ذكر لفظ صدقة مع موقوفة وعين الموقوف عليه واما اذا لم يعنه فيجوز بلا خلاف واذا افرد موقوفة وعين لا يجوز بلا خلاف خلافا لما في البرازية حيث جعل الروايتين فيه فأنه يقتضى صحة الوقف وبخلافه ايضا كلام الاسعاف وقوله في الهداية وقيل ان البأييد شرط بالاجماع الا ان عند أبي يوسف لا يشترط ذكره لان لفظ الوقف والصدقة مني عنه ولهذا قال في الكتاب وصار بعده للفقراء وان لم يسهم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكره بشرط الخ فتقوله لان لفظ الوقف والصدقة يفيد ان الكلام في ذكرهما معا لا في ذكر لفظ الوقف فقط وبوضعه ما في الحاشية لوقال صدقة موقوفة على فلان صح وبصير تقديره صدقة موقوفة على الفقراء لان محل الصدقة الفقراء الا ان غلتها تكون لفلان مادام حيا ولو قال موقوفة على فقراء قرأني او على ولدى لا يصح لانهم يتقطعون فلا يتأيد الوقف بدون التأييد لا يصح الا ان يجعل آخره الفقراء وفرق أبي يوسف بين قوله موقوفة وبين قوله موقوفة على ولدى فتصح الاول لا الثاني اه اى لان الثاني ذكر مقيدا بالموقوف عليه المعين وذلك ينافي التأييد حيث لم يصرح به ولا بما في معناه بخلاف ما اذا قال موقوفة فقط لانصرافه الى الفقراء عرفا فهو مؤبد وكذا صدقة موقوفة على فلان فانه وان قيد بمعين لكننه مطلق لان الصدقة للفقراء فكأنه قال وبعد فلان فعلى الفقراء فيكون مؤبدا لكن اذا لم يقيد بمعين فهو مؤبد بلا خلاف فيصح عند محمد ايضا كما مر لعدم منافي التأييد اصلا ولذا قال في الحاشية لوقال موقوفة ولم يزد لا يجوز الا عند أبي يوسف

مطلب

مهم فرق أبو يوسف بين قوله موقوفة وقوله موقوفة على فلان

مطلب

التأييد معنى شرط اتفاقا

ويكون وفقا على المساكين ولو قل موقوفة صدقة أو صدقة موقوفة ولم يرد جاز عند أبي يوسف ومحمد وهلال وقيل لا ما لم يقل وأخرها للمساكين ابدأ بالصحيح الجواز لأن محل الصدقة في الأصل الفقراء فلا يحتاج إلى ذكرهم ولا انقطاع لهم فلا يحتاج إلى ذكر الابد ايضاح اه
فهذا صريح في ان التصريح بالصدقة تصريح بالتأيد فيجوز عندها بلا خلاف ان لم يعين فلو عين لم يجز عند محمد وجاز عند أبي يوسف ثم بعد انقطاعه يعود إلى الفقراء كما يحكيه في الهداية وعليه المتن كالقدوري والملتي والتفاية وغيرها أو يعود إلى ملك الواقف أو ورثته وسيد ذكر الشارح تصحيحه لكن نقل في الذخيرة ان هذا القول مذكور في شرح الطحاوي وشرح السرخسي وان بعض المشايخ قالوا انه خطأ قلت ويؤيده ما مر عن الاسعاف من ان التأيد معنى شرط اتفاقا واذا عاد إلى الملك لم يكن مؤيدا لالفاظ ولا معنى والحاصل انه لا خلاف عندها في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه اذا ذكر لفظ التأيد أو مافي معناه كالفقراء وكلفظ صدقة موقوفة وموقوفة لله تعالى وموقوفة على وجود البر لانه عبارة عن الصدقة وكذا موقوفة على الجهاد أو على اكفان الموتى أو حفر القبور كما في الحاشية وغيرها وانه لا خلاف في بطلانه لو اقتصر على لفظ موقوفة مع التعيين كموقوفة على زيد خلافا لما في البرازية وانما الخلاف بينهما لو اقتصر بلا تعيين اوجع مع التعيين كصدقة موقوفة على فلان فعند أبي يوسف يصح ثم يعود إلى الفقراء وهو المعتمد وقيل يعود إلى الملك والمراد بالمعين ما يحتمل الانقطاع كأولاد زيد أو فقراء فلان وهم يحصون وفي الذخيرة عن وقف الحطاف قال جعلت هذه الأرض صدقة موقوفة على فلان وولده وولد ولده وأولاد أولادهم فإذا سمي من ذلك ثلاث بطون فهي وقف مؤبد إلى يوم القيمة وبقي ما اذا وقف على عمارة مسجد معين فقل يصح عند أبي يوسف لتأيد مسجدا لعند محمد وقيل يصح اتفاقا وفي البحر عن المحيط انه المختار فانتم تحرر هذا محل فأنتك لا تجده في غير هذا الكتاب والحمد لله تعالى ما لهم الصواب **(قوله)** واختلف الترجيح مع التصريح في كل منهما بأن الفتوى عليه لكن في الفتح ان قول أبي يوسف اوجه عند المحققين **(قوله)** بطل اتفاق هذا اذا شرط رجوعه بعد الوقت والا فهو باطل ايضا عند الحطاف صحيح مؤبد عند هلال كما في الاسعاف وظاهر مافي الحاشية اعتياده كما في البحر ووجهه انه اذا قل صدقة موقوفة يوما أو شهرا فهو مثل مال وقفه على معين فينبغي ان يجزى فيه الخلاف المار بين محمد وأبي يوسف فيصح عند الثاني لان لفظ صدقة يفيد التأيد فيأمنه التوقيت اما اذا شرط رجوعه اليه بعد مضي الوقت فقد ابطال التأيد فيبطل الوقت ثم ذكر في الاسعاف عن هلال انه لو قل صدقة موقوفة بعد موتى سنة يصبح مؤيدا الا اذا قل فإذا مضت السنة فلو وقف باطل فهو كما شرط فقصر الغلة للمساكين سنة الأرض ملك لورثته لانه باشرط البطلان خرجت من الوقت المضى الا انهم بعد الموت إلى الوصية المحضة **(قوله)** وعليه فلو وقف على رجل (أي مفر) وبالفلفظ صدقة ولا يجز اتفاقا كما حققناه قريبا ثم ان هذا لا يصح بناء على بطلان الوقت الموقت بل هو متى على حخته فكان عليه ان يذكره بعد كلامه الحاشية بل الأولى ذكره قبل قوله واذا وقته ليكون تقييما على قول أبي يوسف لكنه على احادي الروايتين عنه وقد علمت انه خلاف انهم قد تناقضوا فاعنه ما نص عليه

واختلف الترجيح
والاخذ بقول الثاني
احوط واسهل بحر وفي
الدرر وصدر الشريعة وبه
يفي وأقره لعنفت (واذا
وقته) يشترط سنة (بطل)
اتفاق درر وعليه فلو
وقف على رجل بعينه
عاد بعد موته لورثة
الواقف به يفى فتح

محققو المشايخ ولما في التون من انه بعد موت الموقوف عليه يعود الفقراء لانه لو عاد للمالك لم يكن موقفا لفظا ولا معنى والتأبيد معنى متفق عليه في الصحيح كمر فلهذا في النهض من ما هنا وان نقل في الفتح عن الاجناس انه به يفتى **(قول له قاب وجزم في الحلية ا)** استدراك على قول الدرر بطل اتفاقا وعبارة الشرع لانه يقول يرد عليه اى على الدرر ما في الحلية رجل وقف داره يوما او شهر او وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقت ويكون وقتا ابداه قلت وعلى ما هنا عليه كلام الدرر لا يرد ما في الحلية لان المراد به ما اذا لم يشترط رجوعه اليه بقربة قوله ولم يزد على ذلك وبه تعلم انه لا محل لقول الشارح مطلقا لانه ليس في كلامه ما يفهم الاطلاق بل ربما يفيد انه يجوز وان شرط رجوعه اليه مع انه يبطل اتفاقا كعامات وقيد في الحلية عقب عبارته المذكورة ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى شهر فالوقت باطل كان الوقت باطلا في قول هلال لان الوقت لا يجوز الامؤيدا فاذا كان التأبيد مشروطا لا يجوز موقفا اه وانما قيد بقوله في قول هلال لانه على قول الخصاف باطل مطلقا كعامات اتفاقا وقيد الضيقة بقوله صدقة موقوفة لانه بدون لفظ صدقة او ما يقوم مقامها لا يصح كمر وبه يظهر ان قوله وقف داره بما ليس صيغة الوقت بل حكاية عنه وصيغته قول الواقف ارضى صدقة موقوفة ونحوه **(قول له ذاتهم ولزم)** لزومه على قول الامام بأحد الامور الاربعة المارة وعندها بمجرد القول ولكنه عند محمد لا يمتح بالقبض والاقرار والتأبيد لفظا وعند ابن يوسف بالتأبيد ولو لمعنى كالم نامر **(قول له ايتلك)** اى لا يكون مملوكا لصاحبه ولا يملك اى لا يقبل التملك لغيره بالبيع ونحوه لاستحالة تملك الخارج عن ملكه ولا يعار ولا يرهن لاقتضاءهما الملك دزر ويستثنى من عدم تملكه ما لو اشترط الواقف استبداله وسيأتي الكلام عليه وعلى بيع الوقف اذا اقرر الواقف وبكسر مسجلا ويستثنى من عدم الاعارة ما لو كان دارا موقوفة للمسكن لان من له السكنى له الاعارة كصرح به في البحر وغيره بخلاف الموقوف للاستغلال قال في الاسعاف ومن وقف دوره للاستغلال ليس له ان يسكنها احدا بلا اجر اه وفي شرح الماتى وجاز بيع المنصف المحرق وشراء آخر ثمنه **(قول له فبطل ا)** لا يصح تفرجه على قوله ولا يرهن لانه في رهن الوقف لا في الرهن به بل هو تفرج على قوله ولا يملك فلهذه ووجهه ان الرهن حبس شئ مالى بحق يمكن استيفاءه منه كالدين والاعيان المضمونة بائنا والقيمة حتى لو هلك الرهن صار المراتين مستوفيا حقه لو مساويا للرهن ولا يخفى ان الاستيفاء انما يتأتى فيما يمكن تملكه والوقف لا يمكن تملكه فلا يصح الرهن به لانه امانة عند المستعير وهو غير مضمون قال في الاشباه في القول في الدين معزيا الى السبكي فرع حدث في الاعصار القرية وقف كتب شرط الواقف ان لاتعار الارهن او لا يخرج اصلا والذي اقول في هذا ان الرهن لا يصح انما لانها غير مضمونة في يد الموقوف تملكه ولا يغال اهما غارية ايضا بل الاخذ بها ان كان من اهل الوقف استحق الانتفاع ويده عايبا يد امانة فشرط اخذ الرهن عايبا فاسد وان اعطى كان رهننا فاسدا ويكون في يد خازن الكتب امانة هذا ان اريد الرهن الشرعى بان اريد مدلوله لغة وان يكون تذكرة فصيح الشرط لانه غرض صحيح وانما المراد الواقف الاقرب المحلل على اللغوى تصحيحا لكلامه وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج الا بتذكرة فصيح

قلت وجزم في الحلية
بصحة الوقت مطلقا
فتنبه وأقره الشرنبلالي
(ذاتهم ولزم لا يملك ولا
يملك ولا يعار ولا يرهن)
فبطل شرط واقف
الكتب الرهن كفى التمديد
ولو سكنه المشتري او
المرتهن فمجان انه وقف
او لغيره

مصاب

في شرط واقف الكتب
ان لاتعار الارهن

ويكون المقصود ان تجوز الواقف الانتفاع مشروط بذلك ولا نقول انها تبقى رهنا بل له
احدها فيضله الحزين برد الكتاب وعلى كل فلا تمت له احكام الرهن ولا يبعه ولا يدل
الكتاب الموقوف يتلفه ان لم يفرط اه ما يخصا قل في الاشياء بعد نقله وقول المحابنا لا يصح
الرهن بالامانات شامل للمكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فذا حلت لم يجب شي بخلاف
الرهن الفاسد فنه مضمون كالصحيح واما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى المغوى فغير بعيد
اه وسأني تمام الكلام على جواز نقل الكتب قيل قوله ويبدأ من غلته بعمارته (قوله) لم
اجر انتم) بناء على المفتي به عندنا آخرين من ان منافع العقار تضمن اذا كان وقفا اوليائهم
او معدا للاستغلال كسبأني في الفصل عند قول المصنف يفتي بالضمان اه وبه اتفق الرمي
وغيره وحزم به في الفتح آخر الباب وعلى هذا فاذكره في القبة ايضا من انه لو سكن الدارسين
يدعى الملك ثم استحققت للوقف لانزله اجرة ماضى اه ضعيف كجزءه في البحر لانه مبني على
قول المتقدمين ووجوب الاجرة قول المتأخرين كنهى عليه في الاسعاف اوده الخير الرمي
ولو بنى اشترى او غرس فسأني حكمه عند مسئلة ابن النصار في سودة الفصل الآتي (قوله)
ولا يقسم الاعنهما اه) اي اذا قضى قض يجوز وقف الشارع ونفذ قضاؤه وصار منفقا
عليه كسائر اختلافات فن طالب بعضهم القسمة فعنده لا يقسم ويتهاون وعندهما يقسم اي
اذا كانت بين الواقف والمالك واجمعوا ان الكل لو كان موقوفة على الابواب فرادوا القسمة
لا يقسم كذا في المحيط درر وهذا معنى قول المصنف الاعنهما اذا كانت بين الواقف
والمالك لا الموقوف عليه (قوله بل يتهاون) قل في فتاوى ابن الشلب القسمة بطريق
اتهاون وهو التناوب في العين الموقوفة كما اذا كان الموقوف ارضا مثلا بين جماعة فتراضوا
على ان كل واحد منهم يأخذ له من الارض الموقوفة قطعة معينة يزرعها لنفسه هذه السنة
ثم في السنة الاخرى يأخذ كل منهم قطعة غيرها فذلك سائع ولكنه ليس بل لازم فلهم ابطاله وليس
ذلك في الحقيقة بقسمة اذا القسمة الحقيقية ان يختص ببعض من العين الموقوفة على الدوام اه
ونحوه في البحر عن الاسعاف ومقتضاه انه ليس لهم استدامة هذه القسمة بل يجب عليهم نقضها
او استبدال الاماكن بعضها ببعض اذ لو استديمت صارت من القسمة المتنوعة بالاجماع
لتأويلها في طول الزمان الى دعوى الملكية او دعوى كل منهم او بعضهم ان مافي يده موقوف
عليه بعينه ولا يخفى مافي ذلك من الضرر ثم لا يخفى ان ما قبل من ان الهاياة في الوقف لا يمكن
ابطالها لانه لا يكون الا بطلب القسمة والقسمة في الوقف متعذرة فهو ممنوع بل يمكن نقضها
وابتالها بأئادته كما كان او باستبدال الاماكن كما قلنا ولو ثبت عدم امكان ابطالها لبطل
ما نقلوه من الاجماع على ان الوقف لا يقسم اي قسمة مستدامة فقد ظهر لك ان هذا كلام
ناشئ عن عدم التدبر تخالفته للاجماع فتدبر بقى ما لو كان الموقوف دارا شرط الواقف سكنها
لاولاده ونسبه قل في الاسعاف تكون سكنها لهم ما بقى منهم احد فلو لم يبق الا واحد وأراد ان
يؤجرها او ما فضل عنه منها ليس له ذلك وانما له السكنى فقط ولو كثرت اولاد الواقف وضافت
الدار عليهم ليس لهم ان يؤجرها وانما تفسط سكنها على عددهم ومن مات منهم بطل ما كان له
من سكنها ويكون من بقى منهم ولو كانوا ذكورا واناثا واراد كل من الرجل والنساء ان يسكنوا

لزم اجر انتم قبة (ولا
يقسم) بل يتهاون

مطلب

سكن دارا ثم ظهر انها
وقف يلزمه اجرة ما سكن

مطلب

في التهاون في ارض الوقف
بين المستحقين

مطلب

فيما اذا ضاقت الدار على
المستحقين

معهم نساءهم وازواجهن معهن جازلهم ذلك ان كانت الدار ذات مقاصير وحجر يغلقي على كل واحدة باب وان كانت دارا واحدة لا يمكن ان تقسط بينهم لاي سكنها الا من جعل لهم الواقف السكنى دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء اه اى لان الواقف قصدت بياتهم وسترهم فلو سكن زوج امرأة معها ولها في هذه الدار اخوات مثلا كان فيه بذلة لها بدخول الرجل عليهن كافي الحضاف بخلاف ما اذا كان لكل منهم حجرة لها باب يغلقي فان لكل ان يسكن بأهله وحشمه وجميع من معه كافي الحضاف ايضا وقدمنا في السرة ان المقصورة الحجرية بلسان اهل الكوفة وانه ذكر محمد فيها لخراج السارق السرقة الى محض الدار انه ان كان فيها مقاصير فأخرجها من مقصورة الى محض الدار قطع قال في الفتح هناك اى اذا كانت الدار عظيمة فيها بيوت كل بيت يسكنه اهل بيت على حدتهم ويستغنون به استغناء اهل المنازل بتنازلهم عن محض الدار وانما ينتفعون به انتفاعهم بالسكة اه وهل المراد هنا بالحجرة كذلك الظاهر نعم كما يفيد قول الحضاف لكل ان يسكن في حجرة بأهله وحشمه وجميع من معه ثم قد صرح الحضاف بأنه اذا لم يكن فيها حجير لا تقسم لابقع فيها مهاباة بينهم وظاهره انه لو كان فيها حجير لا تكتفيهم فهي كذلك اى يسكنها المستحقون فقط دون نساء الرجال ورجال النساء ولذا قال في الفتح بعد نقله كلام الحضاف وعن هذا تعرف انه لو سكن بعضهم فلم يجدا الآخر موصيا يكفيه لا يستوجب اجرة حصته على الساكنين بل ان أحب ان يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة او زوج والا ترك المتضييق وخرج او جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الآخر ثم ذكر ان الحضاف لم يخالفه احد فيما ذكر كيف ونقلوا اجماعهم على الاصل المذكور اى على قولهم لو كان الكل وقفا على اربابه وارادوا القسمة لا يجوز التهايز اه لكن هذا بشكل على قول الشارح بل يتهايزون والتوفيق كما افاده الخبر الرملى يحمل ما في الحضاف وغيره من عدم جواز القسمة والتهايز على قسمة التملك جبرا وما في الشرح تبعاً للاسعاف وغيره على قسمة التراضي بلا لزوم ولذا قالوا ولمن ابي منهم بعد ذلك ابطاله **(قوله فيقسم المشاع)** فاذا تقاسم الواقف مع شريكه فوقع نصيب الواقف في موضع لا يلزمه ان يقفه ثانيا لان القسمة تعين الموقوف واذا اراد الاجتناب عن الخلاف يقف المقسوم ثانيا بغير عن الخلاصة اى اذا لم يكن محكوما بصرته اذ بعد الحكم لم يسبق خلاف وفي البحر عن الظهيرية ولو كانت له ارضون ودورين ودين آخر فوقف نصيبه ثم اراد ان يقاسم شريكه ويجمع الوقع كله في ارض واحدة ودار واحدة فانه جائز في قول ابي يوسف وهلال اه وفي الفتح ولو كان في القسمة فضل دراهم بان كان احد التصفين ايجاد جعل بأزاء الجوده دراهم فان كان الآخذ للدرهم هو الواقف بأن كان غير الموقوف هو الاحسن لا يجوز لانه يصير بانما بعض الوقف وان كان الآخذ شريكه بأن كان نصيب الوقف احسن جاز لان الواقف مشتر لا بائع فكأنه اشترى بعض نصيب شريكه فوقه اه لكن في الاسعاف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا ومنه في الحانية وكذا في البحر عن الظهيرية تأمل **(قوله ان اختلفت جهة وقفهما)** اى بأن كان كل وقف منهما على جهة غير الجهة الاخرى لكن هذا التقيد مخالف لما في الاسعاف حيث قال ولو وقف نصف ارضه على جهة معينة وجعل الولاية عليه لزيد في حياته وبعد مماته ثم وقف النصف الآخر على تلك الجهة او غيرها وجعل

(الاعدهما) فيقسم المشاع
وبه افق قارئ الهداية
وغيره (اذا كانت) القسمة
(بين الواقف و) شريكه
(المالك) او الواقف الآخر
او ناظره ان اختلفت جهة
وقفهما قارئ الهداية
ولو وقف نصف عقار
كله له

مطلب

في قسمة الواقف مع شريكه

مطلب

قسم وجمع حصه الوقف
في ارض واحدة جاز

مطلب

لو كان في القسمة فضل
دراهم من الواقف صح
لا من الشريك

مطلب

اذا وقف كل نصف على
حدة صار وقفين

وخصي غنمه مع وفست
 صابر سنة مع وفست
 كذا له ودمه وورثه
 داب فبشره بقتضى
 وقت من داب وجمه
 يعبه في قري فبشره
 وغمده في منقصة
 حبة (لا موقوف عليه)
 فلا يسمه وقت بين
 مستحقه اجزاء در
 وكفى وخلاصة وغيره
 لان حقهم ليس في بين
 وبه جزم ابن نجيم في
 فتاواه وفي فتاوى قري
 لهدي هذا هو المذهب
 وبعبه جوز ذاب ولو
 لكن مصبه في جزم الآخر
 موضع يكفيه فليس له
 جرة ولا له في جزم
 سماع بقدر ما ساعدته
 لا بهية فلا يكون بعد
 خصمه وبقية ولو ساعدته
 كما احدهم فله في الاذن
 الآخر زمة جرح حصة
 شريكه ووقف عن
 سكه في توافيق
 انشاء له ودمه عند الاحد
 قية فاب وبقية مع
 وبعبه وقت ويأتي
 في العصب (ويزول ملكه
 عن السجد ويصل)

مقابله

في احكام السجد

ولا عليه مائة في حبه ودمه وفاته بخور بعد
 ان كان في يده لانه في كل نصف عن حده صدر وقبض وان تحدث لجهة كما لو كانت
 شريكين فوقفه في كل نصف (قوله) في حبه بقتضى مع الوقت اي بان امر رجلا بان
 يذبحه في كل نصف في كل نصف او يبيع بعبه الثاني من رجل ثم يبيع المستري ثم يشرى
 ذاب منه ان حب وعدا لال واحد لا يباح ان يكون مقدم ومقبول (قوله) له في
 قري لهدي (حيث قل يجوز ان يبيع نفسه ويغزو الوقت من المال ويحكمه بحدته ويجوز للورثة
 بيع مصدر اليهم بقتضى وقتهم من هو عليه بقتضى ان شاء عين جهة وقت وجهه الملك
 بقوله والاولى شرع من الجرمين نقبا متبعة عن نفسه اهـ (قوله) فلا يقسم الوقت بين
 مستحقه جزمه) وكذا لا يجوز شيو فيه جزم كما حرره آخ (قوله) وبعبه جوز ذلك
 هذا ضعيف مخالفه لاحـ (قوله) لان لهية انما تكون بعد الخصومة) مفهومة ثبوت
 ما يذبحه بعد الخصومة وفي مستنبط وقد علمت انه لا بهية في الوقت نعم هذا في الملك كالمصر
 فليس وقت فله (قوله) لزومه اجر حصة شريكه) لانه لما ساعدته بالذابة صار غاصبا ومنافع
 وقت مصدرة على منفي به بخلاف النسبة التي قبل هذه لان الساكن فيها غير غاصب كما قد
 في النهر وجزم لزمي خلافا لزمه في النهر (قوله) ووقفا على سكتها) اي وان كان من له
 السكك ليس له لا يجرى كقوله من عن الامة في ان هذا تضمن لان الجرح قد يدرى (قوله) بخلاف
 الملك مشترك) اي بين المثلين فلو احدهما يذبح وسكنه الآخر لزومه اجر حصة اليه (قوله) ولو
 مرد الاحد) لانه سكته بقتضى مال كذا في في العصب اهـ (قوله) ولو بعض ملك وبعضه
 وقف حصة يشاء وخبر وما عطف عليه خبر كان شجرة بعد ثوابه ما ستر فيها غائدا على
 ان كان يستعمل تحدث عنه والوقوف بالاعتراض يقع الاهتد الى طريق الصواب فانهم
 (قوله) ويأتي في العصب في بعض المسخ بدون ويوعى انه جواب والاخيرة لكن نسخ اجابها
 احسن لان ذات مذكرات من مسائل العصب يأتي في باب وان كانت الاخيرة لمذكر فبشره نصا
 سكتها ودمه لا يذبح نحو ذلك على قسمين منافع الوقت ولما يقوده بما اذا لم يكن بعضه ملكا
 على انه في العصب قل ان في وقت اذا سكته احدهم بالذابة بلا اذن لزم الآخر اهـ فقله
 اذا سكته احدهم اي احد الشريكين يشمل الشريك في الملك او في الوقت واحترز بالذابة
 ثم لا يجرى شريك الوقت مودعا بسكن فيه فيخرج باختياره كالمصر واما اذا كانت الدار كلها
 وقفها على السكك يذبحه جزمه ولو كانت بقتوى ملك كما اذا اشتراها ثم طهره اليه وقف كما قدما
 (قوله) ويؤول ملكه عن السجد اهـ اعلم ان المسجد بخلاف سائر الاوقاف في عدم اشتراط
 التماسه في تملكه عند محمد وفي مع شيوخ عند بن يوسف وفي خروجه عن ملك الواقف
 عند الامامون وبحكمه حاكم كما في مدر وغيره (قوله) والتمسك) شمل الجائزة ومصل
 ميد قول مصدرة يكون مسجد حتى اذا مات لا يورث عنه وقت بعضهم هذا في مصل الجائزة
 ما مصلي بعيد فلا يكون مسجدا مصنفات وانما يعطى له حكم المسجد في صحة الاقتداء بالامام
 وان كان مفصلا عن مصنف وفي سوي ذات فليس له حكم المسجد وقت بعضهم يكون
 مسجدا حاد في الجائزة لا غير وهو واجبة سواء وتجنب هذا المكان عما تجنب عند المساجد

احتياطاً اه خاتبة واسعاف والظاهر ترجيح الاول لانه في الخاتبة يقدم الاشهر **(قوله**
بالفعل) اي بالصلاة فيه في شرح المتن انه يصير مسجداً بلا خلاف ثم قال عند قول المتن وعند
ابن يوسف يزول بمجرد القول ولم يرد انه لا يزول بدونه لما عرفت انه يزول بالفعل ايضا
بلا خلاف اه قات وفي الذخيرة وبالصلاة بجماعة يقع التسليم بلا خلاف حتى انه اذا بنى مسجداً
وأذن للناس بالصلاة فيه جماعة فانه يصير مسجداً اه ويصح ان يرد بالفعل الافراز ويكون
بياناً للشرط المتفق عليه عند الكل كما قدمناه من ان المسجد لو كان شاعراً لا يصح اجماؤه عليه
فقوله عند الثاني مرتبط بقول المتن بقوله جعلته مسجداً وليس الواو فيه بمعنى اوقفهم لكن
عنده لا بد من افرازه بطريقه في النهر عن الفتنه جعل وسط داره مسجداً واذن للناس
بالدخول والصلاة فيه ان شرط معه الطريق صار مسجداً في قولهم جميعاً والا فلا عند ابن
حنيفة وقال لا يصير مسجداً ويصير الطريق في حقه من غير شرط كالأجرارضه ولم يشترط
الطريق اه وفي القهستاني ولا بد من افرازه اي تمييزه عن ملكه من جميع الوجوه فلو كان
الماء مسجداً والسفل حوائط او بالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كافي المكافي
* (تنبه) * ذكر في البحر ان مفاد كلام الحاوي لشرائط كون ارض المسجد ملكاً للباني اه
لكن ذكر الطرسوسي جوازاً على الارض المستأجرة اخذاً من جواز وقف البناء كما سنده
هناك وسئل في الخبرية عن جعل بيت شعر مسجداً فأفتى بأنه لا يصح **(قوله)** وشرط محمد
والامام الصلاة فيه اي مع الافراز كعلمته واعلم ان الوقف انما احتيج في لزومه الى القضاء
عند الامام لان لفظه لا يني عن الاخراج عن الملك بل عن الابقاء فيه لتحصل الغاية على ملكه
فيتصدق بها بخلاف قوله جعلته مسجداً فانه لا يني عن ذلك ليجتاز الى القضاء بزواله فاذا
أذن بالصلاة فيه قضى العرف بزواله عن ملكه ومقتضى هذا انه لا يحتاج الى قوله وفتت
ونحوه وهو كذلك وانه لو قال وقفته مسجداً ولم يأذن بالصلاة فيه ولم يصل فيه احداه لا يصير
مسجداً بلا حكم وهو بعيد كذا في الفتح ملخصاً لقائل ان يقول اذا قال جعلته مسجداً
فالعرف قاض وماض بزواله عن ملكه ايضا غير متوقف على القضاء وهذا هو الذي ينبغي
ان لا يتردد فيه نهراً فأتى على هذا ان يكتفى فيه بالقول عنده وهو خلاف صريح كلامهم
تأمل وفي الدر المنقي وقدم في التنوير والدرر والوقاية وغيرها قول ابن يوسف وعلمت
ارجحته في الوقف والقضاء اه **(قوله)** بجماعة لانه لا بد من التسليم عندها خلافاً لابن
يوسف وتسليم كل شيء بحسبه ففي المقبرة بدفن واحد وفي السقاية بشربه وفي الحان بزواله كما
في الاسعاف واشترط الجماعة لانها المقصودة من المسجد ولذا شرط ان تكون جهراً بأذان
واقامة والام يصير مسجداً قال الزيلعي وهذه الرواية هي الصحيحة وقال في الفتح ولو اتحد الامام
والمؤذن وصلى فيه وحده صار مسجداً بالاتفاق لان الاداء على هذا الوجه كالجماعة قال في النهر
واذ قد عرفت ان الصلاة فيه اقيمت مقام التسليم علمت انه بالتسليم الى المتولى يكون مسجداً
دونها اي دون الصلاة وهذا هو الاصح كافي الزيلعي وغيره وفي الفتح وهو الوجه لان التسليم
اليه يحصل تمام التسليم اليه تعالى وكذا لو سلمه الى القاضي أو نائبه كافي الاسعاف وقيل لا
واختاره السرخسي اه **(قوله)** وقيل يكفي واحد لكن لو صلى الواقف وحده فالصحيح

بالفعل و **(بقوله)** جعلته
مسجداً عند الثاني
وشرط محمد والامام
(الصلاة فيه) بجماعة
وقيل يكفي واحد

انه لا يكتفى لان الصلاة انما تشترط لاجل القبض للعامة وقبضه لنفسه لا يكتفى فكذلك صلته فصح
 واسعاف **(قوله)** وجعله في الحائية ظاهر الرواية) وعليه المتن كالذكر والمتن وغيرهما
 وقد علمت تصحيح الاول ومحجه في الحائية ايضا وعليه اقتصر في الحاكم فهو ظاهر الرواية
 ايضا **(قوله ان الباني الخ)** المتبادر من العبارة ان المراد باني المسجد اولا لكن المناسب ان يراد
 مراد البناء الآن وفي ط عن الهندية مسجد مبنى اراد رجل ان ينقصه وبينه احكم ليس له
 ذلك لانه لا ولاية له بمضمرات الان يخاف ان يهدم ان لم يهدم تارخانية وتأويله ان لم يكن
 الباني من اهل تلك الحائية واما اهلها فاهم ان يهدموه ويجددوا بناءه ويفرشوا الحصى ويعلقوا
 القناديل لكن من مالهم لامن مال المسجد الا يامر القاضي خلاصة ويضمو حيطان الماء
 للشرب والوضوء ان لم يعرف للمسجد بان فأن عرف فالباني اولى وليس لو وثه منهم من قبضه
 والزيادة فيه ولا هل الحائية تحويل باب المسجد حائية وفي جامع الفتاوى لهم تحويل المسجد
 الى مكان آخر ان تركوه بحيث لا يصل في فيه ولهم بيع مسجد عتيق لم يعرف بانيه وصرف ثمنه
 في مسجد آخر اه سألني اه قلت وفي الهندية آخر الباب الاول من احياء الموات نقلا عن
 الكبري اراد ان يحفر بئرا في مسجد من المساجد اذا لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه
 وفيه نفع من كل وجه فله ذلك كذا قال هنا وذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلاة لا يحفر
 ويضمن والقوى على المذكور هنا اه وقد ذكر في البحر حجة وافية من احكام المسجد
 فراجع **(قوله)** واذا جعل تحته سردابا) جمعه سرداب وهو بيت يتخذ تحت الارض لغرض
 تبريد الماء وغيره كذافي الفتح وشرط في الصباح ان يكون ضيقا نهر **(قوله)** او جعل فوقه بيتا الخ
 ظاهره انه لا فرق بين ان يكون البيت للمسجد اولا الا انه يؤخذ من التعليل ان محل عدم كونه
 مسجدا فيما اذا لم يكن وقفا على مصالح المسجد به صرح في الاسعاف فقال واذا كان السرداب
 او العلو لمصالح المسجد او كانا وقفا عليه صار مسجدا اه شر نبلاية قال في البحر وحاصله
 ان شرط كونه مسجدا ان يكون سفله وعلوه مسجدا ليقطع حق العبد عنه لقوله تعالى وان
 المساجد لله بخلاف ما اذا كان السرداب والعلو موقوفا لمصالح المسجد فهو كسرداب بيت
 المقدس هذا هو ظاهر الرواية وهناك روايات ضعيفة مذكورة في الهداية اه **(قوله)** كالوجمل
 الخ) ظاهره انه لا خلاف فيه مع ان فيه خلافا لما ايضا كما قدمناه عن الفتية ونحوه في الهداية
 فكان المناسب ذكر قوله خلافا لما بعده هذه المسئلة ليكون راجعا للمسائل الثلاث **(قوله)**
 وأذن للصلاة) اللام للتعليل لاسالة اذن والاوضح وأذن للناس بالصلاة فيه والمراد الاذن
 مع الصلاة اذ لو لم يصل فيه أحد لا يصح في المسجد المفروض فها اولى كالأختي **(قوله)** اما لو تمت
 المسجدية) اي بالاقول على المفتي به او بالصلاة فيه على قولهما ط وعبارة التارخانية وان كان
 حين بناءه خلى بينه وبين الناس ثم جاء بعد ذلك ببنى لا يترك اه وبه علم ان قوله في النهر واما
 لو تمت المسجدية ثم اراد هدمه ذلك بالبناء فانه لا يمكن من ذلك الخ فيه نظرا لانه ليس في عبارة
 التارخانية ذكر الهدم وان كان الظاهر ان الحكم كذلك **(قوله)** فاذا كان هذا في الواقع الخ
 من كلام البحر والاشارة الى المنع من البناء **(قوله)** ولو على جدار المسجد) مع انه لم يأخذ من هوام
 المسجد شيئا اه ط ونقل في البحر قبله ولا يوضع الجذع على جدار المسجد وان كان من اوقافه

وجعله في الحائية ظاهر
 الرواية) (فرع) * اراد
 اهل الحائية نقض المسجد
 وبناءه احكم من الاول
 ان الباني من اهل الحائية
 اهم ذلك والا لا بزاوية
 واذا جعل تحته سردابا
 لمصالحه) اي المسجد
 (حاش) كمسجد القدس
 (ولو جعل غيرها او)
 جعل (فوقه) بيتا وجعل
 باب المسجد الى الطريق
 وعزله عن ملكه لا يكون
 مسجدا (لا يبيع ويورث
 عنه) حاشاهما (كالوجمل
 وسط دائره مسجدا وان
 للصلاة فيه) حيث لا يكون
 مسجدا الا اذا شرط
 الطريق نزله) (فرع) *
 لو بنى فوقه بيتا للامام
 لا يضر لانه من المصالح
 اما لو تمت المسجدية ثم اراد
 البناء مع ولو قل غيب
 ذلك لا يصدق تارخانية
 ودان هذا في الواقع
 كيف غيره فيجب هدمه
 ولو على جدار المسجد
 ولا يجوز اخذ الاجرة منه

اه قلت وبه علم حكم ما يصنع بعض جيران المسجد من وضع جذوع على جداره فانه لا يحل
 ولودفع الاجرة **(قوله)** ولان يجعل الخ هذا ابتداء عبارة البرازية والمراد بالاستغل ان يؤجر
 منه شيء لاجل عمارته وبالسكنى محليها او عبارة البرازية على ما في البحر ولا مسكنا وقد رد في الفتح
 ما ينه في الخلاصة من انه لو احتاج المسجد الى نفقة تؤجر قطعة منه بقدر ما يتفق عليه بأنه
 غير صحيح قلت وبهذا علم ايضا حرمة أحداث الحلوآت في المساجد كاتفي في رواق المسجد
 الاموى ولا سيما ما يرتب على ذاك من تقدير المسجد بسبب الطبخ والغسل ونحوه ورأت
 تأليفا مستقلا في المنع من ذلك **(قوله)** ولو خرب ما حوله الخ اي ولو لمع بقاء عامرا وكذا
 لو خرب وليس له ما يعمر به وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر **(قوله)** عند الامام والثاني
 فلا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ونقل ماله على مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه او لا وهو الفتوى
 حاوى القدسي واكثر الشايخ عليه جنتي وهو الوجه فتح اه بخر قال في الاسعاف وذكر
 بعضهم ان قول ابن حنيفة كقول ابن يوسف وبعضهم ذكره كقول محمد **(قوله)** وعاد الى
 الملك عند محمد ذكر في الفتح ما معناه انه يتفرع على الخلاف المذكور ماذا انهدم الوقت
 وليس له من الغلة ما يعمر به فيرجع الى الباني او ورثته عند محمد خلافا لابن يوسف لكن عند
 محمد انما يعود الى ملكه ما خرج عن الانتفاع المقصود للواقف بالكتابة كحانوت احترق ولا
 يستأجر بشئ ورباط وحوض محلة خرب وليس له ما يعمر به وأما ما كان معدا للغلة فلا يعود
 الى الملك الا تقضه وتبقى ساحته وفقا لتؤجر ولو بشئ قليل بخلاف الرباط ونحوه فانه موقوف
 للسكنى وامتنعت بانهدامه أمداد الغلة فانهما قد تخرب وتبصر كوما وهي بحيث لو نقل نقضها
 يستأجر ارضها من بني أويغرس ولو قليل فيغفل عن ذلك وتباع لواقعها مع انه لا يرجع اليه
 منها الا النقص واستند في ذلك للاخانية وغيرها وظاهر كلامه اعتاده **(قوله)** وعن الثاني الخ
 جزم به في الاسعاف حيث قال ولو خرب المسجد وما حوله وتفرق الناس عنه لا يعود الى ملك
 الواقف عند ابن يوسف فيباع نقضه بأذن القاضي ويصرف ثمنه الى بعض المساجد اه
(قوله) وملكه حبش المسجد الخ اي الحبش الذي يفرش بدل الحصر كما يفعل في بعض البلاد
 كبلاد الصعيد كما اخبرني به بعضهم قال الزيلعي وعلى هذا حصر المسجد وحشيشه اذا
 استغنى عنها يرجع الى مالكه عند محمد وعند ابن يوسف ينقل الى مسجد آخر وعلى هذا الخلاف
 الرباط والبئر اذا لم ينتفع بهما اه وصرح في الحاشية بأن الفتوى على قول محمد قال في البحر وبه
 علم ان الفتوى على قول محمد في آلات المسجد وعلى قول ابن يوسف في تأييد المسجد اه والمراد
 بالآلات المسجد نحو التديل والحصر بخلاف أفضاه لما قدمنا عنه قريبا من ان الفتوى على
 ان المسجد لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد آخر **(قوله)** وكذا الرباط هو
 الذي يبنى للفقراء من المصباح **(قوله)** الى اقرب مسجد اورباط الخ انفسه وترى مرتب
 وظاهره انه لا يجوز صرف وقف مسجد خرب الى حوض وعكسه وفي شرح الملتقى يصرف
 وقفها لاقرب مجانس لها اه ط **(قوله)** تفريع عن قولهما اي قوله فيصرف الخ مفرع
 على قول الامام واني يوسف ان المسجد اذا خرب بقي مسجدا أبدا لكن علمت ان الفتوى بقول
 ابن يوسف انه لا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد آخر كما مر عن الحاوي نعم هذا التفريع انما

ما
 في لو خرب المسجد وغيره

ولان يجعل شيئا منه مستقلا
 ولا سكنى برزانية (ولو خرب
 ما حوله واستغنى عنه يبقى
 مسجدا عند الامام
 والثاني) ابدا الى قيام
 الساعة (وبه يفتى) حاوى
 القدسي (وعاد الى الملك)
 اي ملك الباني او ورثته
 (عند محمد) وعن الثاني
 ينقل الى مسجد آخر
 بأذن القاضي (ومثله) في
 الخلاف المذكور (حبش
 المسجد وحصره مع
 الاستغناء عنها) وكذا
 (الرباط والبئر اذا لم ينتفع
 بهما فيصرف وقف المسجد
 والرباط والبئر) والحوض
 (الى اقرب مسجد اورباط
 او بئر) او حوض (اليه)
 تفريع على قولهما درر
 وفيها وقف ضيقة على
 الفقراء وسامها للمتولى
 ثم قال لوصيه اعظم من غلثها
 فلانا كذا وفلانا كذا لم
 يصح لخروجه عن ملكه
 بالتسجيل

مطابق
 في نقل انقاض المسجد
 ونحوه

يظهر على ما ذكره الشارح من الرواية الثانية عن أبي يوسف وقد ماته جزءها في الأسعد
وفي الحجة رباط بعد استغنى عنه المارة وبجانبه رباط آخر قل السيد الامام أبو جعفر
غثته الى الرباط الثاني كان مسجد اذا خرب واستغنى عنه اهل القرية فرفع ذلك الى القاضي
فباع الحطب وصرف الفضل الى مسجد آخر جاز وقال بعضهم يصير مبرأنا وكذا حوض العامة
اذا خرب اه ونقل في الذخيرة عن شمس الائمة الحلواني انه سئل عن مسجد او حوض خرب
والاحتياج اليه لتفرق الناس عنه هل للقاضي ان يصرف اوقفه الى مسجد او حوض آخر
فقال نعم ومثله في البحر عن القنية وللشربلالي رسالة في هذه المسئلة اعترض فيها من المتن
تبعا للدرر بما مر عن الحارثي وغيره ثم قال وبذلك تعلم فتوى بعض مشايخ عصرنا ل ومن
قبلهم كالشيخ الامام أمين الدين بن عبد العال والشيخ الامام احمد بن بونس الشافعي والشيخ
زين بن نجيم والشيخ محمد الوفاي فنهى من افنى بنقل بناء المسجد ومنهم من افنى بنقله ونقل ماله
الى مسجد آخر وقدمى الشيخ الامام محمد بن سراج الدين الحارثي على القول المنفي به من
عدم نقل بناء المسجد وذا يوفق الله كورين اه ثم ذكر الشربلالي ان هذا في المسجد
بخلاف حوض ويتر رباط وداية وسيف بشفر وقد بدل وبساط وحصر مسجد فقد ذكر في
التاريخية وغيرها جواز نقلها اه قات لكن الفرق غير ظاهر فليتام والذى ينبغي متابعة
الشيخ المذكورين في جواز النقل بالاخر بين مسجد او حوض كما افنى به الامام ابو شجاع
والامام الحلواني وكفى بهم قدوة لاسيا في زماننا فان المسجد او غيره من رباط او حوض
اذا لم ينقل أخذ القاضي المصوص والمتقلبون كما هو مشاهد وكذلك اوقافه يأكلها النظار
او غيرهم وبغض من عدم النقل خراب المسجد الآخر احتياج الى النقل اليه وقد وقعت حادثة
سئلت عنها في امير اriad ان ينقل بعض الحجر مسجد خراب في سفح قاسيون بدمشق ليلط بها
نحن الجامع الاموي فاقبت بعدم الجواز متابعة للشربلالي ثم بلغني ان بعض المتفليين أخذ
تلك الاحجار لنفسه فدمت على ما أقبت به ثم رأيت الآن في الذخيرة قال وفي فتاوى النسفي
سئل شيخ الاسلام عن اهل قرية رجلو او داعي مسجدها الى الخراب وبعض المتغلبة يستولون
على خشبه ويقولون له دورهم هل واحد لاهل المحلة ان يبيع الحطب بأمر القاضي ويمسك
الفضل يصرفه الى ماض المساجد الى هذا المسجد قال نعم وحكي انه وقع مثله في زمن سيدنا
الامام الاجل في رباط في بعض الطرق خرب ولا ينفع المارة به وله اوقف عامرة فسئل هل
يجوز نقلها الى رباط آخر ينتفع الناس به قال نعم لان الواقف غرضه انتفاع المارة وبحصل
ذلك بالثاني اه **(قوله فلو قبله)** اي قبل التسجيل الذي هو الحكم لا مجرد التسليم الذي
في صدر العبارة لكن هذا انما يظهر على قول الامام بعده لزوم الوقف قبل الحكم ولذا لم يذكر
التسجيل في الحاشية حيث قال وقف ضعة في صحته على الفقراء وأخرجها من يده الى امولى
ثم قال لوصيه عند الموت اعط من غلتها افلان كذا وفلان كذا فجعله لاولئك باطل لانهما
صارت للفقراء اولافلانك افعال حقهم الا اذا شرط في الوقف ان يصرف غلتها الى من شاء
اه والمراد بصلاته انه لا يكون حقا لافلان في غلة الوقف فلو كان فلان فقيرا لايهم اعطاؤه
بل له ان يعطى غيره **(قوله لكن سيحى)** اي آخر الفصل الآتي وفيه كلام سياني **(قوله**

فلو قبله صح قوت كذا
سيحى معرأة فتاوى مؤ
زاده ان مواقف الرجوع
في الشرط ولو مسجلا
قوله هل واحد لاهل محله
الحد يخصه ولعل الاولى
من اهل المحلة تأمل اه
مصححه

اتخذ الواقف (الجهة) بأن وقف وقفين على المسجد احدهما على العمارة والآخر الى ادمه او مؤذنه والامام والمؤذن لا يستقر لقلة المرسوم ولحاكم الدين ان يصرف من فضل وقف ناسخ والعمارة الى الامام والمؤذن باستصواب اهل الصلاح من اهل المحلة ان كان الواقف متحدا لان غرضه احياء وقفه وذلك يحصل بما قلنا بحر عن البرازية وظاهره اختصاص ذلك بالتقاضي دون الناظر **(قوله)** بسبب خراب وقف احدهما اى خراب اما كن احد الواقفين **(قوله)** بأن بنى رجلان مسجدين الظاهر ان هذا من اختلافهما معا اما اختلاف الواقف ففيما اذا وقف رجلان وقفين على مسجد **(قوله)** لا يجوز له ذلك اى الصرف المذكور لكن نقل في البحر بعد هذا عن الولاوية مسجد له اوقاف مختلفة لأبأس للقيم ان يخلط غلتها كلها وان خرب حائوت منها فلا بأس بعمارة من غلة حائوت آخر لان الكل للمسجد ولو كان مختلفا لان المعنى يجمعهما اه ومثله في البرازية تأمل **(تنبيه)** * قال الخیر الرمل اقول ومن اختلاف الجهة ما اذا كان الوقف منزلي احدهما للسكنى والآخر للاستغلال فلا يصرف احدهما للآخر وهي واقعة الفتوى اه **(قوله)** ولو وقف العقار هو الارض مبنية او غير مبنية فتح وفي القاموس هو الضبعة وهو المناسب لقوله ببقره الخ نهر **(قوله)** عبيده الحراثون الاكرة الحراثون من اكرت الارض حرثتها واسم الفاعل اكار للمبالغة مصباح والبراد انهم اذا كانوا عبيده صح بفتحهم تبعاً للارض وكذا آلات الحرث كفا في البحر **(قوله)** صح استحسانا الخ لانه قد ثبت من الحكم تبعاً مالا يثبت مقصودا كالشرب في البيع والبناء في الوقف وهذا قول ابى يوسف ومحمد معه لانه أجاز افراد بعض المتقول بالوقف فالبيع اولى قل في الاسعاف ويدخل في وقف الارض ما فيها من الشجر والبناء دون الزرع والخررة كما في البيع ويدخل ايضا الشرب والطريق كالأجارة ولو جعلها مقبرة وفيها اشجار عظام وابنية لا تدخل ولو زاد في وقف الارض بحقوقها وجميع ما فيها ومنها وعلى الشجرة ثمرة قائمة يوم الوقف قل هلال لا تدخل قياسا وفي الاستحسان يلزمه التصديق بها على وجه النذر لا الوقف وذكر التاطني اذا قل بحقوقها تدخل في الوقف وهذا اولى خصوصا اذا زاد بجميع ما فيها ومنها ولو وقف دارا بجميع ما فيها وفيها حمامات يطرن او بيتا وفيه كوارات عسل يدخل الخلاء والنحل تبعاً للدار والعسل كما لو وقف ضيعة وذكر ما فيها من العيد والدواليب وآلات الحرث اه ملخصا وقوله وذكر ما فيها الخ يفيد عدم الدخول بلا ذكره وبه صرح في الفتح وقد اختصر في البحر عبارة الاسعاف اختصارا محلا **(تنبيه)** * لا يذكر المصنف لصحة الوقف اشتراط تحديد العقار لان الشرط كونه معلوما وقول الفتح اذا كانت الدار مشهورة معروفة صح وقفها وان لم تحدد استغناء بشهرتها عن تحديدها اه ظاهره اشتراط التحديد ولا يخفى ما فيه بل ذلك شرط لقبول الشهادة بوقفيته وتامه في البحر وقال في النفع الوسائل بعدما قسم مسألة التحديد الى سبع صور واما الصورة الثالثة اى مالو لم يحددها اصلا وهم لا يعرفونها فقال الحطاف فيها الوقف باطل الا ان تكون مشهورة وقال هلال الشهادة باطلة لا شك ان الاول يحتاج الى تأويل بمعنى أن الشهادة باطلة كما قل هلال وغيره ولا يجوز العمل بظاهره لان الوقف لا يشترط لصحته التحديد في نفس الامر ولا يجوز الحكم

٣ مضاب

في وقف المتقول تبعاً للعقار

(اتخذ الواقف والجهة وقف)

مرسوم بعض الموقوف

عليه بسبب خراب

وقف احدهما جازل للحاكم

ان يصرف من فاضل

الوقف الآخر عليه

لانهما حينئذ كشي واحد

(وان اختلف احدهما)

بان بنى رجلان مسجدين

او رجل مسجدا ومدرسة

ووقف عليهما اوقافا لا

يجوز له ذلك (ولو وقف

العقار ببقره واكرته)

بفتحيتين عبيده الحراثون

(صح استحسانا تبعاً للعقار

مطلب

لا يشترط التحديد في

وقف العقار

بإسائه بمجرد قول الشهود لم يحددها ولا يعرفها ولا هي مشهورة اه ملخصاً **(قوله)**
 وجاز وقف القن على مصالح الرباط (ظاهره جواز وقفه استقلالاً ويؤيده انه ذكره في الفتح
 عن الخلاصة في مسائل وقف المنقول الذي جرى فيه التعامل فكان ينبغي للشارح ذكره بعد
 قول المصنف ومنقول فيه تعامل للتأيتوهم ان المراد انه وقفه تبعاً للرباط كأقومه في البحر
 حيث قال واما وقف العيد تبعاً للمدرسة والرباط فسيأتي انه يجوز بعض المشايخ اه مع انه
 فيها سيأتي انما ذكر ما في الفتح عن الخلاصة **(قوله)** ونفتحه (اى وان لم يشترطها الواقف وفي
 الاسعاف لوضرتها من الغلة ثم مرض بعضهم استحفظوا ان شرط اجراءها عليهم ماداموا
 أحياء وان قال لعملهم لايجرى شئ على ان تعطل عن العمل ولو باع العاجز واشترى بئنه عبدا
 مكانه جاز اه وقال في موضع آخر وكذلك الدواليب والآلات يبيعهما ويشترى بئنه ماهو
 اصاح للوقف **(قوله)** وجانيته في مال الوقف وعلى التولى ماهو الاصلح من الدفع او القداء
 ولو فداء باكثر من أرض الجنيانية كان متعونا في الزائد فيضنه من ماله فان فداء اهل
 الوقف كانوا متطوعين وبقى العبد على ما كان عليه من العمل اسعاف **(قوله)** لا قود فيه
 كأن وجهه أن في القود ضرر الوقف بفوات البدل اه ح والظاهر ان محل ما ذكره فيما اذا
 رضى القاتل بدفع البدل اما اذا لم يرض الا بتسليم نفسه للقصاص فانه لايجوز لان القصاص
 عندنا هو الاصل ط **(قوله)** بل تجب قيمته (كالوقل خطأ ويشترى به المتولى عبدا ويصير
 وقفا كالوقل المدبر خطأ وأخذ مولا قيمته فانه يشترى بها عبدا ويصير مدبرا وقد صرح
 به في الذخيرة عن الحنابلة بحر **(قوله)** كما صح وقف مشاع قضى بجوازه (ويصير بالقضاء
 متفقا عليه والخلاف في وقف المشاع مبنى على اشتراط التسليم وعدمه لان القسمة من
 تمامه فأبو يوسف أجازاه لانه لم يشترط التسليم ومحمد لم يجزه لاشتراطه التسليم كما مر عند
 قوله ويفرز وقدما ان محل الخلاف فيما يقبل القسمة بخلاف ما لا يقبلها فيجوز اتفاقا الا في
 المسجد والمقبرة وقدما بعض فروع ذلك **(قوله)** لانه يجتهد فيه (اى يسوغ فيه الاجتهاد لعدم
 مخالفتها لنص او اجماع **(قوله)** فللحنفى المقلد الخ) أفاد ان المراد بقوله قضى بجوازه ما يشمل
 قضاء الحنفى وانما خصه بالتفرع للتأيتوهم ان المراد به من مذهب آخر لان امام مذهبا غير
 قائل به لكن لما كان قول اصحابه غير خارج عن مذهبه صح حكم مقلده به ولذا قال في الدرر
 من كتاب القضاء عند الكلام على قضاء القاضي بخلاف مذهب ان المراد به خلاف اصل
 المذهب كالحنفى اذا حكم على مذهب الشافعى واما اذا حكم الحنفى بما ذهب اليه أبو يوسف
 او محمد او نحوهما من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رايه اه فتدأق ان اقوال اصحاب
 الامام غير خارجة عن مذهبه فقد نقلوا عنهم انهم ما قالوا قولالا هو مروى عن الامام
 كما وفتحت ذلك في شرح منطوقى في رسم المفتى وهذا يرتفع الاشكال المشهور الذى
 ذكره الامام الطرسوسى في أفع الوسائل والعلامة ابن الشلبى في فتاواه وهو ان وقف
 الانسان على نفسه اجازاه أبو يوسف ومنعه محمد كما سيأتي ووقف المنقول كالبناء بدون
 ارض والكتب والمصحف منعه أبو يوسف واهله محمد فوقف المنقول على النفس

وجاز وقف القن على
 مصالح الرباط خلاصة
 وفتحه وجانيته في مال
 الوقف ولو قتل عبدا
 لا قود فيه بزانية بل تجب
 قيمته ليشترى بها بدله
 (ك) صاحب وقف (مشاع)
 قضى بجوازه) لانه يجتهد
 فيه فللحنفى المقلد ان يحكم
 بصحة وقف المشاع وبطلانه

مطلب

في وقف المشاع المقضى به

مطلب

مهم اذا حكم الحنفى بما
 ذهب اليه أبو يوسف
 ومحمد لم يكن حاكما بخلاف
 مذهبه

مطلب

مهم اشكال في وقف المنقول
 على النفس

لا يقول به واحد منهما فيكون الحكم به ملقفاً من قولين والحكم الملقف باطل بالإجماع كما
 أول الكتاب وبه يندفع ما أجاب به الطرسوسي من أنه في منية المفتي أفاد جواز الحكم الملقف
 وتعام ذلك مبسوط في كتابنا تنقيح الحامدية في الباب الأول من الوقف **(قوله)** لاختلاف
 الترجيح **(فإن كلا من قول أبي يوسف وقول محمد صحيح بلفظ الفتوى كما)** **(قوله)** قولان
 مصححان أي وقد تساوى في لفظي التصحيح والا فالأولى الأخذ بما هو أكدي التصحيح
 كالوكان أحدهما بلفظ الصحيح والآخر بلفظ عليه الفتوى فإن الثاني أقوى وكذا لو كان
 أحدهما في المتن أو كان ظاهر الرواية أو كان عليه الأكثر أو كان هو الأرفق بالناس فإنه إذا
 صحح هو ومثاله كان الأخذ به أولى كقدمناه في أول الكتاب **(قوله)** بأحدهما أي بأي واحد
 منهما أراد لكن إذا قضى بأحدهما في حادثة ليس له القضاء فيها بالقول الآخر نعم يقضى به
 في حادثة غيرها وكذا المفتي وينبغي أن يكون مطمح نظره إلى ما هو الأرفق والأصلح وهذا معنى
 قولهم أن المفتي يفتي بما يقع عنده من المصلحة أي المصلحة الدينية لأصلحته النبوية **(قوله)**
 كل منقول قصداً أما تبعاً للعقار فهو جائز بلا خلاف عندهما كما مر كالإخلاف في صحة
 وقف السلاح والكرع أي الخيل للآثار المشهورة والخلاف فيها سوى ذلك فعند أبي
 يوسف لا يجوز وعند محمد يجوز ما فيه تعامل من التتولات واختاره أكثر فقهاء الأمصار كما
 في الهداية الصحيح كما في الأسعاف وهو قول أكثر المشايخ كما في الظهيرية لأن القياس قد
 يترك بالتعامل ونقل في الحجة عن السير جواز وقف المنقول مطلقاً عند محمد وإذا جرى فيه
 التعامل عند أبي يوسف وتعامه في البحر والمشهور الأول **(قوله)** وقدم **(قوله)** ففتح أوله وضم ثانيه
 مخففاً ومنقلاً **(قوله)** بل ودرهم ودنانير عزاء في الخلاصة إلى الانصاري وكان من أصحاب
 زفر وعزاه في الحاشية إلى زفر حيث قال وعين زفر شربلالية وقال المصنف في المنح ولما جرى
 التعامل في زماننا في البلاد الرومية وغيرها في وقف الدراهم والدنانير دخلت تحت قول محمد
 المفتي به في وقف كل منقول فيه تعامل كالإيجني فلا يحتاج على هذا إلى تخصيص القول
 بجواز وقفها لمذهب الإمام زفر من رواية الانصاري والله تعالى أعلم وقد افتي مولانا صاحب
 البحر بجواز وقفها ولم يحك خلافاً ما في المنح قال الرمي لكن في الحاشية بمنقول فيه
 تعامل نظر أذهي عما لا ينفع بها مع بقاء عنها على ملك الواقف وأثناء صاحب البحر بجواز
 وقفها بلا حكاية خلاف لا يدل على أنه داخل تحت قول محمد المفتي به في وقف منقول فيه
 تعامل لاحتمال أنه اختار قول زفر وفتي به وما استدلل به في المنح من مسألة البقرة الآتية
 ممنوع بما قلنا إذ ينفع بلبنها وسمنها مع بقاء عنها لكن إذا حكم به حاكم ارتفع الخلاف أه
 ملخصاً قلت أن الدراهم لاتعين بالتعيين فهي وإن كانت لا ينفع بها مع بقاء عنها لكن بدلها
 قائم مقامها لعدم تعيينها فكأنها باقية ولا شك في كونها من المنقول فحيث جرى فيها تعامل
 دخلت فيها إجازة محمد ولهذا لما مثل محمد بأشياء جرى فيها التعامل في زمانه قال في الفتح أن
 بعض المشايخ زادوا أشياء من المنقول على ما ذكره محمد لما رأوا جريان التعامل فيها وذكر
 منها مسألة البقرة الآتية ومسألة الدراهم والمكيل حيث قال في الخلاصة وقف بقرة على
 أن ما يخرج من لبنها وسمنها يعطى لأبناء السبيل قال إن كان ذلك في موضع غلب ذلك في

مطلب

فيما إذا كان في المسئلة
 قولان مصححان

مطلب

في وقف المنقول قصداً

مطلب

في وقف الدراهم والدنانير

لاختلاف الترجيح وإذا

كان في المسئلة قولان

مصححان جاز الإفتاء

والقضاء بأحدهما بحر

ومصنف (و) كما صح

أيضا وقف كل (منقول)

قصداً (فيه تعامل) للناس

(كفأس وقدم) بل

(ودراهم ودنانير) قلت

بل ورد الأمر للقضاء

بالحكم به كما في معروضات

المفتي أبي السمود

ووفهم رجوت ان يكون حائزا وعن الاصل الى كان من الصحاح غير قيم وقت الدراهم
او ما كمال او ما يوزن الشئ وذلك قول نعم قيل وكذب قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بها
في الوجه الذي وقت عليه وما كمال أو يوزن يباع ويدفع ثمنه مضاربة او بضاعة قال فعلى
هذا القياس اذا وقف كرامن الخطة على شرط ان يقرض للفقراء الذين لا بدراهم ليزرعوه
لانفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض غيرهم من الفقراء ابداعلى هذا
السبيل يجب ان يكون حائزا قال ومثل هذا كثير في الري وناحية دوماونداه وبهذا ظهر
حجة ما ذكره المصنف من الحاقها بالمنقول المتعارف على قول محمد الفتى به وانما خصوها
بالنقل عن زفر لانها لم تكن متعارفة اذ ذلك ولانه هو الذي قال بها ابتداء قال في النهر ومقتضى
ما مر عن محمد عدم جواز ذلك اى وقف الخطة في الاقطار المصرية لعدم تعارفه بالكلية
نعم وقف الدراهم والدنانير تعوزف في الديار الرومية اه (قوله مكيل) معطوف على قول
المصنف ودراهم (قوله ويدفع ثمنه مضاربة او بضاعة) وكذا يفعل في وقت الدراهم والدنانير
وما خرج من الربح يتصدق به في جهة الوقف وهذا هو المراد في قول الفرج عن الخلاصة ثم
يتصدق بها فهو على تقدير مضاف اى برحبها وعبارة الاسعاف ثم يتصدق بالفضل (قوله فعلى
هذا) اى القول بصحة وقف المكيل (قوله وجنازة) بالكسر العش وشياها ما يعطى به
الميت وهو في التمشط (قوله لان اتعامل بترك به القياس) فان القياس عدم صحة
وقف المنقول لان من شرط الوقف التأييد والمنقول لا يدوم والتعامل كافي البحر عن التحرير
هو الاكثر استعمالا وفي شرح البيرى عن المبسوط ان الثابت بالعرف كالثابت بالنص اه
وتام تحقيق ذلك في رسالتنا المسماة (نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف) وظاهر
ما مر في مسألة البقرة اعتبار العرف الحادث فلا يلزم كونه من عهد الصحابة وكذا هو ظاهر
ما قدمناه آنفا من زيادة بعض المشايخ اشياء جرى التعامل فيها وعلى هذا فالظاهر اعتبار
العرف في الموضوع او الزمان الذي اشتهر فيه دون غيره فوقف الدراهم متعارف في بلاد الروم
دون بلادنا ووقف الفأس والقدوم كان متعارفا في زمن المتقدمين ولم نسمع به في زماننا
فالظاهر انه لا يصح الآن ولن وجدنا در الايعتر لما علمت من ان التعامل هو الاكثر استعمالا
فتأمل (قوله حديث الحج) رواه احمد في كتاب السنة ووه من عزاء للمسلمين حديث أبى
وائل عن ابن مسعود وهو موقوف حسن وتامه في حاشية المحوى عن المقاصد الحسنة
للسجواى (قوله ومناج) ما يتبع به فهو عطف عام على خاص فيشمل ما يستعمل في البيت
من اثاث المنزل كفراش وبساط وحصير غير مسجد والاوانى والقدور نعم تعوزف وقف
الاوانى من النحاس ونص المتقدمون على وقف الاوانى والقدور احتاج اليها في غسل الموتى
(قوله وهذا) اى جواز وقف المنقول المتعارف (قوله وألحق في البحر السفينة بالمتاع) اى
فلا يصح لكن قال شيخ مشايخنا السامحاني انهم تعاملوا وقتها فلا تردد في صحة اه وكأنه
حدث بمدا صاحب البحر وألحق في المنع وقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدون
لانه متقول فيه تعامل وتامه في الدر المنقي وسأيت عند قول المصنف بنى على ارض الحج
(قوله حاز وقف الاكسية الحج) قلت وفي زماننا قد وقف بعض المتولين على المؤذنين

ومكيل وموزون فيباع
ويدفع ثمنه مضاربة او
بضاعة فعلى هذا لو وقف
كرا على شرط ان يقرضه
لمن لا بدله ليزرع نفسه
فاذا ادرك اخذ مقدار
نما قرضه غيره وهكذا
جاز خلاصة وفيها وقف
بقرة على ان ما خرج من
لبنها او سمها للفقراء
ان اعتادوا ذلك رجوت
ان يجوز (وقدر وجنازة)
وشياها ومسحوف وكتب
لان التعامل بترك به القياس
لحديث ما رآه المسلمون
حسنا فهو عند الله حسن
بخلاف ما لاتعامل فيه
كشباب ومناج وهذا قول
محمد وعليه الفتوى اختيار
والحق في البحر السفينة
بالمناج وفي البرازية حاز
وقف الاكسية على
الفقراء فتدفع اليهم شاة
ثم يردونها بعده وفي الدرر
وقف مصحفا على اهل
مسجد للقرءة

الغراء شتاء، إلا فينبغي الجواز سيما على ما مر عن الزاهدى قد بر شرح الملتقى اى ما ذكره الزاهدى في المجتبى من جواز وقف النقول مطلقا عند محمد ولا يخفى ان هذا في وقف نفس الاكسية، ما لو وقف عقارا بشرط ان يشتري من ربه ا كسية للفقراء، او المؤذنين فلا كلام فيه افاده ط (**قوله** ان يحصون جاز) هذا الشرط مبنى على ما ذكره شمس الائمة من الضابط وهو انه اذا ذكر الواقف مصرفا لابد ان يكون فيهم تنصيب على الحاجة حقيقة كالفقراء، او استعما لايين الناس كاليتامى والزمنى لان الغالب فيهم الفقر فيصح للاغنيا، والفقراء منهم ان كانوا يحصون والا فانقرأهم فقط ومضى ذكر مصرفا يستوى فيه الاغنيا والفقراء فان كانوا يحصون صح باعتبار اعيانهم والا بطل وروى عن محمد ان مالا يحصى عشرة وعن ابي يوسف مائة وهو المأخوذ به عند البعض وقيل اربعون وقيل ثمانون والفتوى انه مفوض الى رأى الحاكم اسعاف وبحر (**قوله** وان وقف على المسجد جاز) ظاهره انه لا يشترط فيه كون اهله ممن يحصون لان الوقف على المسجد لاعلى اهله كما هو المتبادر من المقابلة ولعل وجهه انه يصير كالتنصيب على التأييد بمنزلة الوقف على عمارة مسجد معين فانه يصح في المختار تأييده مسجدا كما قدمناه عند قوله ويجعل آخره جهة قريبة لا تنقطع (**قوله** ولا يكون محصورا على هذا المسجد) هذا ذكره في الخلاصة بقوله وفي موضع آخر ولا يكون الخ اى وذكر في كتاب آخر فهو قول آخر مقابل لقوله ويقرأ فيه فان ظاهره انه يكون مقصورا على ذلك المسجد وهذا هو الظاهر حيث كان الواقف عين ذلك المسجد فافعله صاحب الدرر حيث نقل العبارة عن الخلاصة وأسقط منها قوله وفي موضع آخر غير مناسب لايهامه انه من تحت ما قبله الا ان يكون قد فهم ان قوله ويقرأ فيه يحول على الاولوية فيكون ما في موضع آخر غير مخالف له تأمل لكن في القنية سبل مصحفا في مسجد بعينه للقراءة ليس له بعد ذلك ان يدفعه الى آخر من غير اهل تلك الجهة للقراءة قال في النهر وهذا يوافق القول الاول لا ما ذكر في موضع آخر اه فهذا يفيد انهما قولان متغايران خلافا لما فهمه في الدرر وتبعه الشارح (**قوله** وبه عرف حكم الخ) الحكم هو ما بينه بعد بقوله فان وقفنا الخ ط (**قوله** لم يجز نقلها) ولا سيما اذا كان الناقل ليس منهم نهر ومفاده انه عين مكانها بان يجى مدرسة وعين وضع الكتب فيها لا انتفاع سكانها (**قوله** وان على طابة العلم الخ) ظاهره صحة الوقف عليهم لان الغالب فيهم الفقر كما علم من الضابط المار آنفا وفي البحر قال شمس الائمة فعلى هذا اذا وقف على طابة العلم في بلدة كذا تجوز لان الفقر غالب فيهم فكان الاسم مثبنا عن الحاجة ثم ذكر الضابط المار قلت ومقتضاه انهم اذا كانوا لا يحصون يحتص بفقرائهم فعلى هذا وقف المصحف في المسجد والكتب في المدارس لا يحل لغير فقير وهو خلاف المتبادر من عبارة الخلاصة والفنية والمصحف وقد يقال ان هذا مما يستوى في الانتفاع به الفنى والفقير كاسيأتى من ان الوقف على ثلاثة اوجه منها ما يستوى فيه الفريقان كرباط وخان ومقابر وسقاية وعمله في الهداية بان اهل العرف يريدون فيه التسوية بينهم ولان الحاجة داعية وهنا كذلك فان واقف الكتب بقصد نفع الفريقين ولانه ليس كل غنى بخد كتاب يريد خصوصا وقت الحاجة اليه (**قوله** في جواز النقل تردد) اى الذى تحصل من كلامه انه

مطلب

مضى ذكر الوقف مصرفا
لابدان يكون فيهم تنصيب
على الحاجة

ان يحصون جاز وان وقف
على المسجد حاز ويقرأ فيه
ولا يكون محصورا على
هذا المسجد وبه عرف
حكم نقل كتب الاوقاف
من محالها للانتفاع بها
والفقهاء بذلك مبتلون
فان وقفها على مستحق
وقفه لم يجز نقلها وان على
طابة العلم وجعل مقرها
في خزانته التى في مكان
كذا ففي جواز النقل
تردد نهر

مطلب

في حكم الوقف على طابة
العلم

مطلب

في نقل كتب الوقف من
محلها

أو وقف كتبنا وغير موضعها فإن وقفها على أهل ذلك الموضع . غير ضاها منه لأهلهم ولا غيرهم
وظاهره أنه لا لجل غيرهم الانتفاع بها وإن وقفها على طلبة العلم فكل طالب الانتفاع بها
في محالها وأما نقلها منه فيه تردد ناشئ مما قدمه عن الخلاصة من حكاية القولين من أنه لو
وقف المسحوق على المسجد أى بالاعتين أهله قبل يقرأ فيه أى يختص بأهله المترددين إليه
وقيل لا يختص به أى فيحوز نقله إلى غيره وقد علمت تقوية القول الأول بتأمر عن الفتية
ويبقى ما لو عزم الواقف بأن وقفه على طلبة العلم لكنه شرط أن لا يخرج من المسجد أو المدرسة
كأنه العادة وقدما عند قوله ولا يرهن عن الأشياء أنه لو شرط أن لا يخرج الأبرهن لا يبعد
وجوب اتباع شرطه وحمل الرهن على المعنى اللغوي تبعاً لما قاله السبكي ويؤيده ما قدمناه
قبيل قوله والمالك يزول عن الفتح من قوله أن شرائط الواقف معتبرة إذا لم تخالف الشرع
وهو مالك فله أن يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن معصية وله أن يخص صنفاً من الفقراء وكذا
سائر في فروع الفصل الأول قولهم شرط الواقف كنس الشارع أى في المفهوم والدلالة
وجوب العمل به قلت لكن لا ينبغي أن هذا إذا علم أن الواقف نفسه شرط ذلك حقيقة
أما مجرد كتابة ذلك على ظهر الكتب كأنه العادة فلا يثبت به الشرط وقد أخبرني بعض قوام
مدرسة أن وقفها كتب ذلك ليجعل حيلة لمنع إعادة من يخشى منه الضياع والله سبحانه أعلم
(قوله) ويبدأ من غلته بعمارة أى قبل الصرف إلى المستحقين قال القهستاني العمارة
بالكسر مصدر أو اسم ما يعمره المكان بأن يصرف إلى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان
عليه دون الزيادة أن لا يشترط ذلك كما في الزاهدى وغيره فلو كان الوقف شجرة يخاف هلاكها
كان له أن يشتري من غلته قصباً فيغرسه لأن الشجر يفسد على امتداد الزمان وكذا إذا
كانت الأرض سبخة لا يثبت فيها شيء كان له أن يصالحها كما في المحيط أه ومنه في الحانية
وغيرها ودخل في ذلك دفع المصد الذي على الدار فانه مقدم على الدفع للمستحقين كما في فتاوى
تليد الشارح المرحوم الشيخ اسمعيل وهذه فائدة جليلة قل من تبه لها فإن المرصدين على
الوقف للضرورة تعميره فإذا وجد في الوقف مال ولو في كل سنة شيء حتى تتخلف رغبة الوقف
ويصير يؤجر بأجرة مثله لزم الناظر ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وذكر في البحر
أن كون التعمير من غلة الوقف إذا لم يكن الحراب يصنع أحدولذا قال في الوالوجة رجل أجبر
دار الوقف فيعمل المستأجر رواقها مريضاً للدواب وخبرها يضمن لأنه فعل غير إذن أه
(تنبيه) لو كان الوقف على معين فالعمارة في ماله كسائر بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة
التي وقفه فإن خرب بني كذلك ولا تجوز الزيادة بلا رضاه ولو كان على الفقراء فكذلك وعند
العض نحو زوال الأول أصبح هداية ما يخص به علم أن عمارة الوقف زيادة على ما في زمن الواقف
لا تجوز بالأرض المستحقين وظاهر قوله بقدر ما يبقى الخ منع البياض : الحجرة على الحيطان من
مال الوقف أن لا يمكن فعله الواقف وأن فعله فلا منع بحجر **(قوله)** ثم ما هو أقرب لعمارته الخ
أى فإن انتهت عمارته وفضل من الغلة شيء يبدأ بما هو أقرب للعمارة وهو عمارته المعنوية التي
هي قيام سائرته في الخوى القدسي والذي يبدأ به من ارتفاع الوقف أى من غلته عمارته
نشرط الواقف أو لا ثم ما هو أقرب إلى العمارة ونحو للمصاحبة كالأمه للمسجد والمدرس

(ويبدأ من غلته بعمارة)

ثم ما هو أقرب لعمارته
كأمام مسجد ومدرس
مدرسة يعطون

مطلب

يبدأ من غلة الوقف بعمارة

مطلب

دفع المرصد مقدم على
الدفع للمستحقين

مطلب

كون التعمير من الغلة أن
لا يمكن الحراب يصنع أحد

مطلب

عمارة الوقف على الصفة
التي وقفه

مطلب

يبدأ بعد العمارة بما هو
أقرب إليها

للمدرسة يصرف اليهم الى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك الى آخر المصالح هذا
 اذ لم يكن معينا فان كان الوقف معينا على شئ يصرف اليه بعد عمارة البناء اه قال في البحر
 والسراج بالكسر القناديل ومراده مع زيتها والبساط بالكسر ايضا الحصرم ويلحق بهما
 معلوم خادما وهما الوقاد والفراش فيقدمان وقوله الى آخر المصالح اى مصالح المسجد
 يدخل فيه المؤذن والتاظر ويدخل تحت الامام الخطيب لانه امام الجامع اه ملخصا
 ثم لا يخفى ان تعبير الحاوى يتم فيقدم العمارة على الجمع كاهو اطلاق المتون فيصرف
 اليهم الفاضل عنها خلافا لما يوجهه كلام البحر نعم كلام الفتح الآتى يفيد المشاركة وبأنى
 بيانه فافهم **(قوله بقدر كفايتهم)** اى لا بقدر استحقاقهم المشروط لهم والظاهر ان قول
 الحاوى هذا اذ لم يكن معينا الخ راجع اليه كما فهمه في شرح الملقى وقال ان فرض المسئلة
 فيما اذا كان الوقف على جملة المستحقين بلا تعيين قدر لكل فلو به فلا ينبغي جعل الحكم
 كذلك اه اى بل يصرف الى كل منهم القدر الذى عنه الواقف ثم قال في شرح الملقى ويمكن
 ان يقال لافرق بين التعيين وعدمه لان الصرف الى ما هو قريب من العمارة كالعمارة وهى
 مقدمة مطلقا وقويته نحويزه مخالفة شرط الواقف في سبعة مسائل منها الامام لوشروط له
 ما لا يكفيه بخالف شرطه اه قات وهذا مأخوذ من البحر حيث قال والتسمية بالعمارة
 تقتضى تقديمها اى الامام والمدرس عند شرط الواقف انه اذا ضاق ريع الوقف قسم
 الربع عليهم بالخصه وان هذا الشرط لا يعتبر اه والماصل ان الوجه يقتضى ان ما كان قريبا
 من العمارة يالحق بها في التقديم على بقية المستحقين وان شرط الواقف قسمة الربع على الجمع
 بالخصه اوجب لكل قدرا وكان ما قدره الامام ونحوه لا يكفيه فيعطى قدر الكفاية لئلا يلزم
 تعطيل المسجد فيقدم اولا العمارة الضرورية ثم الالهة من المصالح والتعائر بقدر
 ما يقوم به الحال فان فضل شئ يعطى لبقية المستحقين اذ لا شك ان مراد الواقف انتظام
 حال مسجده او مدرسته لا مجرد انتفاع اهل الوقف وان لزم تعطيله خلافا لما يوجهه كلام
 الحاوى المذكور لكن يمكن ارجاع الاشارة في قول الحاوى هذا اذ لم يكن معينا الخ الى صدر
 عبارته يعنى ان الصرف الى ما هو اقرب الى العمارة كالامام ونحوه انما هو فيما اذ لم يكن
 الوقف معينا على جماعة معمولين كالسجدة والمدرسة اما لو كان معينا كالدار الموقوفة على
 الذرية او الفقراء قاته بعد العمارة يصرف الربع الى ما عساه الواقف بالتقديم احد على احد
 فاعتم هذا التحرير **(قوله كذلك)** اى بقدر الكفاية لا بقدر الشرط واما قوله الآتى فيعطوا
 المشروط وقوله فاهم اجرة عملهم فأتى الكلام فيه **(قوله لثبوته اقتضاء)** لان قصد الواقف
 صرف الغلة مؤبدا والاتى دائمة الاباء العمارة فيثبت شرط العمارة اقتضاء بحر ومنها ما هو
 قريب منها كافرقاته آنفا **(قوله وقطع الجهات)** اى تمتع من الصرف اليها وعبارة الفتح
 وقطع الجهات الموقوف عليها للعمارة ان لا يخف ضرر بين فان خيف قدم اه اى ان من
 يخاف بقطعه ضرر بين كلامه ونحوه يقدم اى على بقية المستحقين من ليس في قطعها ضرر
 بين لا على العمارة فانهم الا ان يكون المراد العمارة الغير الضرورية فان الاداء يقدم
 عليها ويحتمل ان المراد من قوله قدم انه لا يقطع بقرينة صدر العبارة لكن يصير مقاد

بقدر كفايتهم ثم السراج
 والبساط كذلك الى آخر
 المصالح وتماه في البحر
 (وان لم يشترطه الواقف)
 لثبوته اقتضاء وقطع
 الجهات للعمارة ان لا يخف
 ضرر بين فتح فان خيف
 كلامه وخضب وفراش
 قدموا

مثال

في قطع الجهاد لاجل
 العمارة

ان من في قطعه ضرر بين يساوى العمارة فيصرف اولاً فيها وانيه وهو خلاف المقاد من
 اعتبار به في عبارة الحسابى كما مر فما ان يراد به معنى الواو كما هو مفاد كلام البحر
 او يراد بالعمارة في معنى الضرورية كرفع سقف او جدار فيصرف الربع اليها اولاً كما هو
 مفاد التنوين ثم التفاصيل الى الجهات الضرورية الالهة فالاهم دون غيرها كالشاهد والجاني
 وخازن الكتب ونحوهم ويراد بها في الفتح العمارة الغير الضرورية فتقدم الجهات
 الضرورية عليها او تشاركها اذا كان الربع يكفى كلامهما ثم لا يخفى انه لو احتيج قطع
 الكل للعمارة الضرورية قدمت على جميع الجهات وليس من النظر خراب المسجد لاجل
 امام ومؤذن فحاصل ان الترتيب المستفاد من عبارة الحسابى بالنظر الى تقديم العمارة
 الضرورية على جميع الجهات والمشاركة المتفاداة من عبارة الفتح بالنظر الى غير الضرورية
 او اذا كان في الربع زيادة على الضرورية ثم رأيت في حاشية الاشياء التصريح بجعل ما في
 الحسابى على ما قلنا **(قوله فيعطى المشروط لهم)** برفع المشروط نائب فاعل يعطى وفي بعض
 النسخ فيعطوا بالجزم بخذف التوون عطفا على قدموا ونصب المشروط مفعول ثان واعتراض
 بان ما ذكره تابع فيه التبر وهو خلاف ما مر من انهم يعطون بقدر كفايتهم وخلاف ما في
 البحر من اخذ قدر الاجرة قلت لا يخفى عليك ان قول الفتح المار وتقطع الجهات الخ لانهما
 ان من يخاف بقطعه ضرر بين لا يقطع معلومه المشروط له بل يقدمه ويأخذ بخلاف غيره من
 المستحقين كالتاجر والشاد والمباشر ونحو ذلك فانه يقطع ولا يعطى شيئاً الا اذا عمل زمن
 العمارة فله قدر أجرته فقط لا المشروط فانه في الفتح قل بعد قوله قدمه واما الناظر فان كان
 المشروط له من الواقف فهو كأحد المستحقين فإذا قضوا بالعمارة قطع الا ان يعمل كالعامل
 والبناء ونحوها فيأخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئاً اهـ ولهذا قل في التهر وتناد
 في البحر ان مما يخاف بقطعه الضرر بين الامام والخطيب فيعطيان المشروط لهما اما
 المباشر والشاد اذا عملا زمن العمارة فاما يستحقان بقدر اجرة عملهما للمشروط اهـ لكن
 الفاهر ان قوله وافد في البحر سبق قل وصوابه وافاد في الفتح لان ما ذكره هو مفاد كلام
 الفتح كما علمته واما ما في البحر فانه خلاف هذا لانه بعدما ذكر كلام الفتح قل فظاهره
 ان من عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرته لكن اذا كان مما لا يمكن ترك
 عمله الا بضرر بين كلامه والخطيب ولا يراعى معلومه المشروط زمن العمارة فعلى هذا اذا
 عمل المباشر والشاد زمن العمارة يعطيان بقدر اجرة عملهما فقط واما ما ليس في قطعه ضرر
 بين فانه لا يعطى شيئاً اصلاً زمن العمارة اهـ وانت خبير بأن ما نسبته الى ظاهر الفتح خلاف
 الظاهر فان ظاهر الفتح ان من لا يقطع يعطى المشروط لا الاخر ومن يقطع وهو من ليس في
 قطعه ضرر بين لا يعطى ثم ذكر ان الناظر ممن يقطع وانه اذا عمل فله قدر اجرة اي لا مباشره
 له الواقف فأفاد ان من يقطع كالتاجر لا يعطى شيئاً الا اذا عمل وهذا كله كما ترى مخالف لما
 فهمه في البحر من ان من لا يقطع كالامام به الاجر اذا عمل ومن يقطع لا يعطى شيئاً اصلاً اي
 لا اجر ولا مشروطاً وان عمل وفيه ايضا انه جعل للشاد والمباشر اجرة اذا عملا ومقتضاها انهما
 من الشعائر التي لا يقطع وهو خلاف ما صرح به نفسه بعد نحو ثلاث اوراق ثم هو موافق

فيعطى المشروط لهم

لما بحث في الاشياء من انه ينبغي ان باحق هؤلاء يعني الامام والمدرس والحبيب والمؤذن والمقاتل والتاظر وكذا الشاذ والكتاب والجاني زمن العمارة اه لكن رد في التهر مافي الاشياء بانه مخالف للصريح كلامهم كما مر بل التاظر وغيره اذا عمل زمن العمارة كان له اجر مثله كما جرى عليه في البحر وهو الحق اه ومراده بما جرى عليه في البحر ما نقله عن الفتح ومراده بقوله بل التاظر وغيره اى من ليس في قطعه ضرر بين ووجه مخالفته للمنقول ان هؤلاء لهم اجرة عملهم اذا عملوا زمن العمارة فالحاقهم بالامام واخويه يقتضى ان لهم المشروط وليس كذلك كادل عليه كلام الفتح وبه ظهر خلل مافي البحر وصحة ما ذكره الشارح تبعاً للتهر خلافاً لمن نسبهما الى عدم الفهم فافهم نعم في عبارة البحر والتهر خلل من وجه آخر وهو ان كلامهما مبنى على ان المراد بالعمل في عبارة الفتح عمله في وظيفته وهو بعيد لانه اذا عمل في وظيفته واعطى قدر اجرتة لم يقتض بل صدق عليه انه قدم كغيره ممن في قطعه ضرر كالامام وهذا خلاف ماسر من تقديم الهم فالاهم وايضا من لم يعمل عمله المشروط لا يعطى شيئاً اصلاً ولو كان في قطعه ضرر فلا فرق بينه وبين غيره فبتعين حمل العمل في كلام الفتح على العمل في التعمير وعبارة الفتح صريحة في ذلك فانه قال الا ان يعمل كالنساءل والبنا ونحوها فيأخذ قدر اجرتة اه لكن هو مقيد بما اذا عمل بامر القاضى لما في جامع الفصولين لو عمل المتولى في الوقت بأجر جاز وبقى بعده اذ لا يصلح مؤجراً ومستأجراً وضح لو امره الحاكم ان يعمل فيه اه وعليه فما في القضية اذا عمل القيم في عمارة المسجد والوقف كعمل الاجير لا يصدق اجرا محمول على ما اذا كان بامر الحاكم والظاهر ان التاظر غير قيد بل كل من عمل في التعمير من المستحقين له اجرة عمله وانما نسوا على التاظر لانه لا يصلح مؤجراً ومستأجراً اى مستأجراً لنفسه فاذا كان بامر الحاكم كان الحاكم هو المستأجر له بخلاف غيره من المستحقين فان المستأجر له هو التاظر فلا شبهة في استحقاقه الاجرة كالاجنبي وحيث حملنا كلام الفتح على ما قلنا صار حاصله ان من في قطعه ضرر بين لا يقطع زمن التعمير اى بل يبقى على مشروط له الواقف واما غيره فيقطع ولا يعطى شيئاً اصلاً وان عمل في وظيفته نعم يعطى لى اجرة عمله اذا عمل في العمارة ولو هو التاظر لكن لو بامر الحاكم وبهذا التقرير سقط ما قدمناه عن التهر في الرد على الاشياء اذا اجرة على العمل في غير التعمير ثم الظاهر ان المراد بالمشروط ما يكفي لان المشروط له من الواقف لو كان دون كفايته وكان لا يقوم بعمله الا بها يزد عليه ويؤيد ماسياتى في فروع الفصل الاول ان للقاضى الزيادة على معلوم الامام اذا كان لا يكتفيه وكذا الخليل قلت بل الظاهر ان كل من في قطعه ضرر بين فهو كذلك لانه في حكم العمارة فهو مثل ما لو زادت اجرة الاجير في التعمير واما لو كان المشروط له اكثر من قدر الكفاية فلا يعطى الا الكفاية في زمن التعمير لانه لاضرورة الى دفع الزائد المؤدى الى قطع غيره فيصرف الزائد الى من يليه من المستحقين وعلى هذا يحصل التوفيق بين ماسر عن الحوى من انهم يعطون بقدر كفايتهم وبين ما استفيد من الفتح من انهم يعطون المشروط والحاصل ما تقرّر ونحجّر انه يبدأ بالتعمير الضرورى حتى لو استغرق جميع الغلة صرفت كلها اليه ولا يعطى احد ولو اماماً او مؤذناً فان فضل عن التعمير سئى يعطى ما كان اقرب اليه

ثم في خمسة صر من وكه. وكان التعيير مبرص وري مان كان لا يؤدى تركه الى حراب العين
 وحراب الغلة السنة الثانية فيقدم لاه ولاعه ثم من لا يصح حتى مشروط له اذا كان قدر
 كدته ولا يزداد او ينقص ومن لا يمكن في قصه ضرر بين قدمت العمارة عليه وان امكن
 تأخيرها في غلة عام القابل كاهو منقضى خلافا لتون ولا يصح شيئا سالا وان باشر وطيفته
 مداه لوقت محتاج الى التعيير ولكن من عمل من المستحقين في العمارة فله احرة عماله
 لا مشروط ولا فيز الكفاية فهذا غاية ما ظهر في تحرير هذا المقام الذي زلت فيه قدام
 الافياء **(قوله)** وما تناظره الكتاب **(الح)** قد علمت ما في هذا الكلام وما ادعاه في النهار انه الحق
 محاميا في الاشياء بما حذرناه **(قوله ضمن)** هذا اذا كان في تأخير التعيير خراب عين
 او وقت الا فيجوز ان يصرف المستحقين وتأخير العمارة للغة الثانية اذا لم يخف ضررين فان
 خيف قدمه كفي لزوم عن البحر در منقضى **(قوله)** الاظهار **(لا)** قياسا على مودع الابن اذا اتفق
 على لا يوبن بلا دعه ولا اذن القاضي انه يضمن بالرجوع عليهم لانه بانضام تبين انه دفع مال
 نفسه وانه متبرع بحر وفيه نص بل له الرجوع مادام اندفوع فتمالوا لهلك لانه حبة نهر
 اقول لوجه حبة حبة بل عود دفع مال يستحقه غير اندفوع اليه على ظن انه يستحقه اندفوع
 اليه فيسمى الرجوع قائما او مستهلكا كدفع الدين انشون بخلاف مودع الابن فانه مأمور
 بالتخلف زمن ماخذ ونحوه في شرح المقدسي ونقل ط نحوه عن اليرى والحاصل ان الظاهر
 الرجوع مصافا لاعدامه مطلقا ولا تفصيل **(قوله)** ما قطع **(الح)** في الاشياء اذا حصل تعيير
 الوقت في سنة وقطع معلوم المستحقين كله او بعضه فانقطع لا يبقى دينهم على الوقف اذا لحق
 لهم في الغلة زمن التعيير وقادته لوجبات الغلة في السنة الثانية وقاض شئ بعده صرف
 معلوميه هذه السنة لا بعضهم الفاضل عوضا عما قطع **(قوله)** قدر العمارة **(الح)** اي القدر
 الذي يغاب على ظنه الحاجة اليه حموى ويصرف الزيادة على مشروط الواقف اشياء **(قوله)**
 ولا غلة **(الح)** اي والحال انه لا غلة للارض حين يحدث حدث **(قوله)** فليحفظ الفرق **(الح)** قل
 في الاشياء فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة كل سنة والسكرت عنه فانه مع السكرت تقدم
 العمارة عند الحاجة اليها ولا يدخر لها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة
 ويدخر لها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنها للفقراء **(الح)**
(قوله) وزاد المتولى دانقا صورته استأجر المتولى رجلا في عمارة المسجد ب درهم ودانق
 وجرة منه درهم ضمن جميع الاجرة من ماله لانه زاد في الاجر اكثر مما يتغابن فيه الناس
 فيصير مستأجرا لنفسه فاذا انقذ الاجر من مال المسجد كان ضامنا بخر عن الحاجة
 والفاق سدس الدرهم والمدار على مبتغابن فيه اي ما لا يقبل الناس الغبن فيه اذ ما دونه
 يسر لا يمكن الاحتراز عنه **(قوله)** وفي شرحها **(الح)** خير مقدم وحمة قول الشعائر **(الح)** قصد
 بها تحفظها بمقدم **(قوله)** في وقت الفاضل **(الح)** اي فيما لو وقف على مصالح المسجد **(قوله)**
 يعين **(من العمارة)** **(قوله)** اي تقدم **(الح)** اي على شية المستحقين بعد العمارة
 المتبررة **(قوله)** ما وخطيب **(الح)** ظاهره ان جميع من ذكر يكون في قطعه ضرر بين
 وخصه في النهر بالخطيب فقط بشرط ان يحد في البلدة مكة والمدينة ولا يوجد من يخطب حبة

واما شرطه وركب
 واحق وان محو زمن
 العمارة في حرة عماله
 لا يسر بخره في حرة
 وهو حق خلافا في لاشد
 وفيه من حرة تصرف
 تناظر له مع حجة في
 التعيير ضمن وهذا يرجع
 عليه الظاهر لا التعدير
 ما دفعه وقطع بمعاملة
 يستقر رسا وفيها مشروط
 لواقف تقديم العمارة ثم
 الفاضل للفقراء والمستحقين
 لزم حصر امساك قدر
 عمارة كل سنة وان
 يحتاجه لان يجوز ان
 يحدث حدث ولا غلة
 خلافه ما دام يشترطه
 فيحتمل غرق بين بشرط
 وعدمه في الوهبانية وزاد
 المتولى د تقاعى اجر المتولى
 ضمن لكل وقوف اجرة
 له وفي شرحها ليس لبلالى
 عند قوله
 ويدخل في وقت الفاضل
 قيمه ما وخطيب **(الح)** يؤخذ
 يعين الشعائر التي تقدم
 شرطه ما يشترط بعد
 العمارة هي امه وحبيب
 ومدرس ووقد وفرأش
 ومؤذن وناصر وثمن زيب
 وقد ذيل وحصره ما ووضو

بأن الامام اه وفيه نظر كما في الحوى (قوله مباشر) انظر ما المراد به (قوله شاهد) قيل
 المراد به كاتب الغيبة المعروف بالقطعي يعرف اهل الشام (قوله شاد) هو الامام عليه السلام
 لتفقد حاله من تنظيف ونحوه وقيل هو المسمى بالدخني قلت ويؤيده في القاموس
 الاشادة رفع الصوت بالشئ وتعريف الضالة والاهلال والشهادة الدعاء بالابل ودل الطيب
 بالجلد اه (قوله ومزملاتي) هو المشاوي يعرف اهل الشام در منقبي وقيل هو في عرف
 اهل مصر من ينقل الماء من الصهريج الى الجرار وفي القاموس مزمللة كسمة التي يورد فيها
 الماء (قوله قاله في البحر) اي قال مامر من قوله الشعائر الى هنا (قوله قلت ولا تردد)
 رد على قول البحر ويقع الاشتباه الخ (قوله انتهى) اي كلام الترنبلالي في شرح الوهابية
 (قوله لومدرس المدرسة) ولا يكون مدرسا من الشعائر الا اذا لازم التدريس على حكم
 الشرط اما مدرسو زماننا فلا يشاء ولوا انكر الناظر ملازمة المدرس فالقول للمدرس بيمينه
 وكذا لورثته لقيامهم مقامه وكذا كل ذي وظيفة وتامة في حاشية الزملي عند قول البحر
 السادسة وفي الحوى سئل المصنف عن لم يدرس لعدم وجود الطلبة فهل يستحق العلوم
 اجاب ان فرغ نفسه للتدريس بأن حضر المدرسة المعنية لتدريسه استحق العلوم لا مكان
 التدريس لغير الطلبة المشروطين قال في شرح المنظومة المقصود من المدرس يقوم بغير الطلبة
 بخلاف الطالب فان المقصود لا يقوم بغيره اه وسأني قيل الفروع انه لو درس في غيرها
 لتعذر فيه ينبغي ان يستحق العلوقة وفي فتاوى الخانوي يستحق العلوم عند قيام المانع من
 العمل ولم يكن بتقصيره سواء كان ناظرا أو غيره كالجابي (قوله وينبغي الحاقه ببطالة القاضي
 الخ) قال في الاشياء وقد اختلفوا في اخذ القاضي ما رتب له في بيت المال في يوم بطلانه فقال في
 المحيط انه يأخذ لانه يستريح اليوم الثاني وقيل لا اه وفي النية القاضي يستحق الكسفاية من
 بيت المال في يوم البطالة في الاصح وفي الوهابية انه الاظهر فيذني ان يكون كذلك في المدرس
 لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة تكون للمطالعة والتحرير عند ذوى المهمة ولكن
 تعارف الفقهاء في زماننا بطلالة طويلة ادت الى ان صار الغالب البطالة واما المدرس فقليلة اه
 ورده البري بما في الفتية ان كان الراقد قدر للدرس لكل يوم مبلغا فلم يدرس يوم الجمعة
 أو الثلاثاء لا يحل له ان يأخذ ويعصرف اجر هذين اليومين الى مصارف المدرسة من المزمة
 وغيرها بخلاف ما اذا لم يقدر لكل يوم مبلغا فانه يحل له الاخذ وان لم يدرس فيها لم يعرف
 بخلاف غيرها من ايام الاسبوع حيث لا يحل له اخذ الاجر عن يوم لم يدرس فيه مطلقا سواء
 قدر له اجر كل يوم أولا اه ط قلت هذا ظاهر فيما اذا قدر لكل يوم درس فيه مبلغا اما لو
 قال يعطى المدرس كل يوم كذا فيذني ان يعطى ليوم البطالة المتعارفة بقريته ما ذكره في مقابله
 من البناء على العرف فحيث كانت البطالة معروفة في يوم الثلاثاء والجمعة وفي رمضان والعيد
 يحل الاخذ وكذا لو بطل في يوم غير معتاد لتحرير درس الا اذا نص الواقف على تقييد
 الدفع باليوم الذي يدرس فيه كما قلنا وفي الفصل الثامن عشر من التاتارخانية قال الفقيه
 ابوالثيث ومن يأخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لا درس فيه ارجو ان يكون جائزا وفي
 الحاوي اذا كان مشتغلا بالكتابة والتدريس اه (قوله وسبجي) اي عن نظم الوهابية

مطلب

فيمن لم يدرس لعدم وجود
 الطلبة

وجنة نقله للمبضاة فليس

مباشر وشاهد وشاد

وجاب وخازن كتب

من الشعائر فتقدمهم في

دفعها لمسابات ليس بشرح

ويقع الاشتباه في بواب

ومزملاتي قاله في البحر قلنا

ولا تردد في تقديم بواب

ومزملاتي وخادم مطهرة

انتهى قلت انما يكون

المدرس من الشعائر لو

مدرس المدرسة كما هو اما

مدرس الجامع فلا لانه لا

يتعمل لغيره بخلاف

المدرسة حيث تقفل اصلا

وهي ياخذ ايام البطالة كعيد

ورمضان لم أره وينبغي

الحاقه ببطالة القاضي

واختلفوا فيها والاصح انه

ياخذ لانه لا يستريح الا في

من قاعدة العادة محكمة

وسبجي ما لو غاب فليحفظ

مطلب

في استحقاق القاضي

والمدرس اوصيفة في يوم

البطالة

مدقوله ميت المؤذن والامه (**قوله** على من له السكنى) اى على من يستحقها ومفاده انه لو كان من المستحقين غير ساكن فيها يلزمه ان يخرج مع الساكنين لان تركه حلقه لا يسقط حق الوقت فيعمر معهم الا لم يخرج حصته كما يأتى (**قوله** من ماله) فاذا ربح حيطانها بالآجر أو أدخل فيها جذعاً ثم مات ولا يمكن ترك ذلك فليس للورثة تركه بل يقال لمن له السكنى بعده ضمن لورثته قيمة البناء فإن ابي أوجرت الدار وصرفت الغلة اليهم بقدر قيمة البناء ثم أعيدت السكنى الى من له السكنى وليس له ان يرضى بالهدم والقلع وان كان مازماً الاول مثل تخصيص الحيطان وتعيين السفلوح وشبه ذلك لم يرجع للورثة بشئ يخرج عن الظاهرية اى لان ما لا يمكن اخذ عنه فهو في حكم الهالك بخلاف الآخر والجذع ولو بنى الاول ما يمكن رفعه بلا ضرر امر الورثة برفعه وليس للماني تمليك بلا رضاه كما في الاسعاف وفي البحر عن التقي لو بنى واحد من الموقوف عليهم مئذنة الدار وطعن البعض وجفص البعض وبسط فيما لا يجر فطلب الآخر حصته ليسكن فيها فتمنع حتى يدفع حصته ما افق ليس له ذلك والعين والجص صار تبعاً للموقف وله نقض الآخر انما يضر (**قوله** لامن الغلة) لان من له السكنى لا يملك الاستغلال بلا خلاف واختلاف في عكسه والراجح الجواز كما حرره الشرنبلالى في رسالة وبأنى تمامه قريباً (**قوله** اذا الغرم بالغرم) اى المضرة بمقابلة المنفعة (**قوله** بقدر الصفة التى وقفها الواقف) هذا موافق لما قدمناه عن الهداية عند قوله يبدأ من غلته بعمارته والظاهر ان المراد منه منع الزيادة بلا رضاه كما يفيد تمام عبارة الهداية وكذا ما يأتى عن الزيلعي فلا ينافى ما في الاسعاف من انه يقال له ردها مرة لاغنى عنها وهى ما يتبع من خرابها ولا يلزمه ازيد من ذلك اه فلا يلزمه اعادة البناء والحجرة ولا اعادة مثل ما خرب في الحسن والفساسة هذا ما ظهر لى (**قوله** ولو ابنى من له السكنى) اى اكلمهم أو بعضهم فيؤجر حصته الآبى ثم يردّها اليه كفى القهستى والدر المختق والاسعاف (**قوله** عمر الحاكم) اى أو المتولى قهستانى قال في البحر ولو قولوا عمرها المتولى أه القاضى لكان أولى (**قوله** كعمارة الواقف) أتى به مع علمه بما تقدم الاستثناء ط (**قوله** لا يزد في الاصح) يشير الى ان فيه خلافاً لكن هذا ذكره الزيلعي في الموقوف على الفقراء وقدمناه ايضا عن الهداية وكلامنا الآن في الموقوف على معين اى كدبرة الواقف ونحوهم ممن عين لهم السكنى وظاهر كلامهم انه لا خلاف في عدم الزيادة فيه (**قوله** ولا تصح احارة من له السكنى) اى اذا لم يكن متولياً ولو زادت على قدر حاجته ولا مستحق غيره كما قدمناه عند قوله ولا يقسم وقدمنا هناك ما وصفت على المستحقين . وكذا لا تصح احارة من له الغلة كما في البحر وسيأتى في قول المصنف والموقوف عليه الغلة لا يملك الاحارة حتى لو آخر ولم تصح يبنى ان تكون للموقف بجر لكن قال الحائونى انه غاصب وصرحوا بان الاحارة للغاصب اه قلت هذا مبنى على مذهب المتقدمين والمنقضى به ضمان منافع الموقف كما سيأتى قيل قوله يغنى بالضمان في غصب عقار الموقف فاذا كانت الغلة أو السكنى له وحده يبنى ان تكون الاحارة له والا فلا بكل تأمل (**قوله** بل المتولى أو القاضى) ظاهره ان للقاضى الاحارة وله أبى المتولى الا ان يكون المراد التوزيع فالقاضى يؤجرها ان لم يكن لها متول أو كان وأبى الاصح واما مع حضور المتولى فليس للقاضى ذلك بجر

معتبر

احارة من له السكنى
مالك اه

(ولو) كان له توقف داراً
فعمارته على من له السكنى
ولو متعدد من ماله لامن
الغلة اذا الغرم بالغرم بغير
(ولا يزد في الاصح) معنى
انما تجوز العمارة عليه بقدر
الصفة التى وقفها الواقف
(ولو ابنى) من له السكنى
(أو عمر) فله حصة (عمر الحاكم)
اى آخرها الحاكم منه أو من
غيره وعمرها (بأجرتها)
كعمارة الواقف ولا يزد
في الاصح الا برضا من له
السكنى تزيماً ولا يجوز
الآبى على العمارة ولا تصح
احارة من له السكنى بل
المتولى أو القاضى (مردّها)
بعد التعمير (الى من له
السكنى)

مطلب

من له السكنى لا يملك
الاستغلال واختلاف في
عكسه

مطلب

فيما لو أجز من له السكنى

وفي الاشياء في قاعدة الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة بعد ان ذكر فروعا وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله اه قال الرملي وسيأتي ان ولاية القاضي متأخرة عن الشروط له ووصيه تباه ووفاده انه ليس له الاختيار مع حضور المتولي وايداه الرملي في محل آخر واستدله بالقاعدة المارة ولكنه نقل بعده عن اوقف هلال ان القاضي اذا اجر دار الوقف او وكيله بأمره جاز قال وظاهره اطلاق الجواز مع وجود المتولي ووجهه ظاهر اه لكن في فتاوى الخوانساري ان تصفيهم على ان القاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم عند وصي الميت او القاضي يقتضي بالقياس عليه انه هنا كذلك فلا يؤجر الا اذا لم يكن متول او كان وامتنع اه وعليه يحمل كلام هلال * (تنبيه) * لم يذكر الشارحون حكم العمارة من المتولي او القاضي وفي المحيط انها لصاحب السكنى لان الاجرة بدل المنفعة وهي كانت له فكذا بدلهما والقيم انما اجر لاجله اه ومقتضاه انه لو مات تكون ميراثا كالموخر بها بنفسه بحر **(قوله رعاية للحقنين)** حق الوقف وحق صاحب السكنى لانه لو لم يعمرها فقوت السكنى اصلا بحر **(قوله)** فالعمارة على من له الاستغلال الخ (مفهوم قول المتن فعمارته على من له السكنى وهذا معلوم ايضا من قوله يبدأ من غلة الوقف بعمارته وعطف عليه قوله ولو دارا الخ **(قوله)** لانه لا سكنى له) قال في البحر وظاهر كلام المصنف وغيره ان من له الاستغلال لا يملك السكنى ومن له السكنى لا يملك الاستغلال كاصرح به في البرازية والفتح ايضا بقوله وليس للموقوف عليهم الدار سكنها بل الاستغلال كالسكنى للموقوف عليهم السكنى الاستغلال اه وما في الظهيرية من ان العمارة على من يستحق الغلة محمول على ان العمارة في غلتها واما كانت غلتها له صار كان العمارة عليه اه قلت ويؤيده ان الخصاف سوى بين المسئلتين لكنه فرق بينهما في محل آخر بأن من له الاستغلال له السكنى لان سكانه كسكنى غيره بخلاف العكس لانه يوجب فيها حقا لغيره ومن له الاستغلال اذا سكن لا يوجب حقا لغيره وادعى الشرنبلالي في رسالته ان الراجح هذا كما قدمته قريبا وتمامه فيما عاقته على البحر * (تنبيه) * يفهم من كلام الفتح المذكور ان الواقف اذا اطلق ولم يقيد بكونها للسكنى او للاستغلال انها تكون للاستغلال وفي الفتاوى الحبرية المصرح به في كتبنا ان الواقف اذا اطلق الوقف فهو على الاستغلال لا السكنى قال في التلخيص الوهباني

ومن وقت دار عليه فانه ٥٢٧ سوى الاجر والسكنى بها لا تنقر

ثم ذكر عبارة شرحه لابن الشحنة وان المسئلة من التجنيس وفتاوى الخاصي وذكر في الحبرية في محل آخر والحاصل ان الواقف اذا اطلق او عين الاستغلال كان للاستغلال وان قيد بالسكنى قيد بها وان صرح بهما كان لهما جريا على كون شرط الواقف كنس الشارع وهذا كما ترى خلاف ما رجحه الشرنبلالي وسيد ذكر الشارح القولين عند قول المصنف والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة **(قوله)** فلو سكن اي من له الغلة على القول بأنه لا سكنى له **(قوله)** لانه الفائدة لانها اذا اخذت منه دفعت اليه حيث لم يكن له شريك في الغلة كما في البحر **(قوله)** ولو هو المتولي اي لو كان الساكن في دار الغلة هو المتولي **(قوله)** ينبغي الخ (البحث لصاحب النهر **(قوله)** نصب متوليا ليعمرها) الظاهر انه لاحاجة لنصب متول لما مر من انه لو أبى من

مطلب

لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله

رعاية للحقنين فلا عمارة على من له الاستغلال لانه لا سكنى له فلو سكن هل تلزمه الاجرة الظاهر لا لعدم الفائدة الا اذا احتيج للعمارة فياخذها المتولي ليعمر بها ولو هو المتولي ينبغي ان يجبره القاضي على عمارتها مما عليه من الاجرة فان لم يفعل نصب متوليا ليعمرها

مطلب

من له الاستغلال لا يملك السكنى وبالعكس

مطلب

وقف الدار عند الاطلاق يحمل على الاستغلال لا على السكنى

قوله لا تنقر هكذا بخضه ولعله لا تنقر بقاء واحدة ليصح الوزن وليحجراه مصححه

يكن له شيء يعمره ولا تكن اجارته ولا معبره هل تباع النقض من حجر وطوب وخشب
اجاب اذا كان الامر كذلك صح بيعه من الحاكم ويشترى بئنه وقف مكانه فإذا لم يكن
رده الى ورنه الواقف ان وجدوا ولا يصرف للفقراء اه قات الظاهر ان البيع مبنى
على قول ابن يوسف والرد الى الورثة او الى الفقراء على قول محمد وهو جمع حسن حاصله انه
يعمل بقول ابن يوسف حيث امكن والا فيقول محمد تأمل (قوله) قل في الدر المنثور
في كلامه انصفت اشارة الى ان المؤمن لو احتاج الى المزمة اجر بيتا او بيتين وانفق عليه وفي
رواية يؤذن للناس بالتزول سنة ويؤجر سنة اخرى ويرم من اجارته وقول الناطق القياس
في المسجد ان يجوز اجارة سطحه لمزقه محبذ وفي غير جندى والظاهر ان حكم عماره لوقف
المسجد والحدود والبر والمثاليها حكم الوقف على الفقراء اه (قوله نقضه) بكسب
التون على ما ذكره البرجندى اى المنقوض من خشب وحجر واجر وغيره اشرح المثلثي (قوله
ان احتاج) بان احضرت التون الركن المنهدم لثقله بالانتفاع فيؤخره للاحتياج
ولا فبالاقدام بتحقيق الحاجة فلا معنى لمشرط حينئذ لئنه عليه في الفتح والغفلة في البحر
(قوله لاحتياج) الاولى للاحتياج كغيره في الكثرة (قوله فيبيع) فعلى هذا يباع النقض في
موضعين عند تعذر عوده وعند خوف هلاكه بحجر ويزاد ما في الفتح حيث قل واعلم ان
عدم جواز بيعه الا اذا تعذر الانتفاع به انما هو فيما اذا ورد عليه وقف الواقف اما اذا اشتراه
المولى من مستغلات اوقف فانه يجوز بيعه بلا هذا الشرط لان في صيرورته وقفنا خلافا
واختار انه لا يكون وقفنا فليتم ان يبيعه متى شاء لمصاحبة عرخت اه وسأني المسئلة في
المحصل الآتي منه (قوله لا العين) لانها حق الملك اوحق الله تعالى على الخلاف ومنه
يؤخذ عدم جواز قسمة حصر المسجد العتيقة بين المستحقين وكذا ما بقى من شعب رومضان
وزيته الامام والوقدين حوى الا اذا كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن يأخذاه
بالاصريه اذن المدافع فله ذلك كما في البحر عن الفتية ط قات وشجر الوقف ليس له حكم
العين لما في البحر عن الفتح سئل ابو القاسم الصفار عن شجرة وقف يابس بعضها وبقي بعضها
قل ما يابس منها فسيبيله سبيل غاتها وما بقي متروكة على حالها وفي البرازية عن الغضني ان
تسكن شجرة بجوار بيعها قبل الفتح لانه غاتها والثمرة لاتباع الا بعد الفتح كسكن الوقف اه
وفي جامع الفتاوى من غصب وقفا فنقض فله يؤخذ بنقضه يصرف الى ممرته لاني اهل الوقف
لانه بدل الرقة وحققه في الرقة اه (قوله جعل شيء) بالبناء والمعقول وسى ثابت
فعل والاصل ما فسره الشارح وكان المناسب ذكر هذه المسائل فيما مر من الكلام على المسجد
(قوله اى جعل اليانى) ظاهره ان اهل الحلة ليس لهم ذهاب وسنذكر ما يخافه (قوله من
الطريق) اطلق في الطريق فم التافذ وغيره وفي عباراتهم ما يؤيده ط وتامه فيه (قوله
نصيقه ولم يضر بالناظرين) افاد ان الجواز مفيد بهذين الشرطين ط (قوله جاز) ظاهره
انه يصبر له حكم المسجد وقد قال في جامع الفصولين المسجد الذي يتخذ من جانب الطريق
لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بدليل انه لو رفع حوائضه عاد طريقا كما كان قبله اه
شربلاية قات الظاهر ان هذا في مسجد جعل كله من الطريق والكلام فيه ادخل من

(نقضه) اوئنه ان تعذر
اعادة عنه (لى عمارته ان
احتاج والا فحفظه لاحتياج)
الاذا خاف ضياعه فيبيعه
ويستلم منه لاحتياج حوى
(ولا بقسم) نقض اوئنه
(ين مستحق الوقف) لان
حقهم في النافع لا العين
(جعل شيء) اى جعل الباء
شيء (من الطريق مسجدا)
نصيقه ولم يضر بالناظرين
(جاز) لانهما ماسلمين

الطريق في المسجد وهذا الامانع من اخذه حكم المسجد حيث جعل منه مسجد مكة والمدينة وقد مر قيل الوتر والتوافل في بحث احكام المسجد ان ما ألحق بمسجد المدينة ملحق به في الفضيلة نعم تحرى الاول اولى اه فافهم (قوله ككسه) فيه خلاف كما يأتي تحريره وهذا عند الاحتياج كما قفده في الفتح فافهم (قوله لتعارف اهل الامصار في الجوامع) لانعم ذلك في جوامعنا نعم تعارف الناس المرور في مسجده بايان وقد قل في البحر وكذا بكرة ان يتخذ المسجد طريقا وان يدخله بلا طهارة اه نعم يوجد في اطراف محن الجوامع رواقات مسقوفة للمشي فيها وقت المطر ونحوه لاجل الصلاة او للخروج من الجوامع للمرور المارين مطلقا كالطريق العام ولعل هذا هو المراد فمن كان له حاجة الى المرور في المسجد يمر في ذلك الموضع فقط ليكون بعيدا عن المصلين ويكون اعظم حرمة محل الصلاة فتأمل (قوله حتى الكافر) اعترض بأن الكافر لا يمنع من دخول المسجد حتى المسجد الحرام فلا وجه لجله غاية هنا قلت في البحر عن الحاوى ولا بأس ان يدخل الكافر واهل الذمة المسجد الحرام وبيت المقدس وسائر المساجد لمصلحة المسجد وغيرها من المهمات اه ومفهومه ان في دخوله لغبر مهمة بأسا وبه نجه ما هنا فافهم (قوله كاجاز الخ) قال في الشرنبلالية فيه نوع استدراك بما تقدم الا ان يقال ذلك في اتخاذ بعض الطريق مسجدا وهذا في اتخاذ جميعها ولا بد من تقييده بما اذا لم يضرب كاتقدم ولا شك ان الضرر ظاهر في اتخاذ جميع الطريق مسجدا لابطال حق العامة من المرور المعتاد لدوابهم وغيرها فلا يقال به الا بالتأويل بان يراد بعض الطريق لانه فليتأمل اه واجب بان صورته ما اذا كان المقصد طريقان واحتاج العامة الى مسجد فانه يجوز جعل أحدهما مسجدا وليس فيه ابطال حقهم بالكلية (قوله لاعكسه) يعني لا يجوز أن يتخذ المسجد طريقا وفيه نوع مدافعة لما تقدم الا بالنظر للبعض والكل شرنبلالية قلت ان المصنف قد تابع صاحب الدرر مع انه في جامع الفصولين نقل اولاجعل شيئا من المسجد طريقا ومن الطريق مسجدا جاز ثم روى لكتاب آخر لو جعل الطريق مسجدا يجوز لاجل المسجد طريقا لانه لا يجوز الصلاة في الطريق لحاز جعله مسجدا ولا يجوز المرور في المسجد فلم يحز جعله طريقا اه ولا يخفى ان التبادر انهما قولان في جعل المسجد طريقا بقرينة التعليل المذكور ويؤيده ما في التارخانية عن فتاوى ابى الليث وان اراد اهل المحلة ان يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمسلمين فقد قيل ليس لهم ذلك وانه صحيح ثم نقل عن العناية عن خواهر زاده اذا كان الطريق ضيقا والمسجد واسعا لا يحتاجون الى بعضه تجوز الزيادة في الطريق من المسجد لان كلها للعامة اه والتون على الثاني فكان هو المعتمد لكن كلام التون في جعل شيئا منه طريقا واما جعل كل المسجد طريقا فالظاهر انه لا يجوز قولوا واحدا نعم في التارخانية سئل ابو القاسم عن اهل مسجد اراد بعضهم ان يجعلوا المسجد رجة والرجة مسجدا او يتخذوا له بابا او يحولوا بابا عن موضعه وبنى البعض ذلك قال اذا اجتمع اكثرهم وافضلهم ليس للاقل منهم اه قلت ورجة المسجد ساحتها فهذا ان كان المراد به جعل بعضه رجة فلا اشكال فيه وان كان المراد جعل كله فليس فيه ابطاله من كل جهة لان المراد تحويله لجعل الرجة مسجدا ابدله بخلاف جعله طريقا تأمل ثم ظاهر ما نقلناه أن تقييد

مطلب

في جعل شيء من المسجد طريقا

(ككسه) أى يجوز
عكسه وهو ما اذا جعل
في المسجد محر لتعارف
أهل الامصار في الجوامع
وجاز لكل احد ان يمر
فيه حتى الكافر الا الجانب
والحائض والدواب زيلى
(كما جاز جعل) الامام
(الطريق مسجدا لاعكسه)

الشارح او بالآبائي وثانيا بالامام غير قيد نعم في التارخانية وعن محمد في مسجد ضاق بأهله
 لأبأس بأن يلحق به من طريق العامة اذا كان واسعا وقيل يجب ان يكون بأمر القاضي وقيل
 انما يجوز اذا فتحت البلدة عنوة لالو صلحا **(قوله لجواز الصلاة في الطريق)** فيه ان الصلاة
 في الطريق مكروهة كالمرور في المسجد فالصواب لعدم جواز الصلاة في الطريق كما قدمناه
 عن جامع الفصولين يعني ان فيه ضرورة وهي انهم لو ارادوا الصلاة في الطريق لم يجوز
 فكان في جعله مسجدا ضرورة بخلاف جعل المسجد طريقا لان المسجد لا يخرج عن المسجدية
 أبدا فلم يجوز لانه يلزم المرور في المسجد ولا يخفى ان المتبادر من هذا كون المراد مرورا رأى مارولو
 غير جنب وهذا يؤيد أن هذا قول آخر وقد علمت ترجيح خلافه وهو جواز جعل شيء منه
 مسجدا وتسقط حرمة المرور فيه للضرورة لكن لاتسقط عنه جميع احكام المسجد فلذا
 لم يجوز المرور فيه لجنب ونحوه كما مر فافهم **(قوله تؤخذ ارض)** في الفتح ولو ضاق
 المسجد وبجنبه ارض وقف عليه او حانوت جاز ان يؤخذ ويدخل فيه اه زاد في البحر عن
 الحاتية بأمر القاضي وتقيده بقوله وقف عليه اي على المسجد فيفيد انها لو كانت وقفا على
 غيره لم يجوز لكن جواز أخذ المملوكة كرها فيفيد الجواز بالاولى لان المسجد لله تعالى والوقف
 كذلك ولذا ترك المصنف في شرحه هذا القيد وكذا في جامع الفصولين تأمل **(قوله بالقيمة)**
 كرها لما رى عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم لما ضاق المسجد الحرام أخذوا ارضين
 بكرة من اصحابها بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام بحر عن الزيلعي قال في نور العين ولعل
 الأخذ كرها ليس في كل مسجد ضاق بل الظاهر ان يخص بما لم يكن في البلد مسجد آخر اذ لو
 كان فيه مسجد آخر يمكن دفع الضرورة بالذهاب اليه نعم فيه حرج لكن الأخذ كرها أشد حرجا
 منه ويؤيد ما ذكرنا فاعل الصحابة اذ لا مسجد في مكة سوى المسجد الحرام اه **(قوله جاز بالاجماع)**
 كذا ذكره الزيلعي وقال لان شرط الوقف معتبر فبراعى لكن الذي في القدوري انه يجوز
 على قول ابى يوسف وهو قول هلال ايضا وفي الهداية انه ظاهر الرواية وقد رد العلامة قاسم
 على الزيلعي دعواه الاجماع بأن المنقول ان اشتراطها يفسد الوقف عند محمد كما في الذخيرة ونازعه
 في النهر وأطال وأطاب وحاصل ما ذكره ان فيه اختلاف الرواية عن محمد واختلاف المشايخ
 في تأويل ما نقل عنه وان هلالا أدرك بعض اصحاب ابى حنيفة لانه مات سنة خمس وأربعين
 ومائتين ولفظ المشايخ يقال على من دونه اه وفي الفتح هلال الرائي هو هلال بن يحيى
 ابن مسلم البصري نسب الى الرائي لانه كان على مذهب الكوفيين ورأيهم وهو من اصحاب
 يوسف بن خالد البصري ويوسف هذا من اصحاب أبى حنيفة وقيل ان هلالا أخذ العلم عن
 ابى يوسف وزفرو وقع في المبسوط والذخيرة وغيرها الرازي وفي المغرب هو تحريف لانه
 من البصرة لا من الري والرازي نسبة الى الري وهكذا صحح في مسند ابى حنيفة وغيره اه **(قوله)**
 خلافا لما نقله المصنف (اي عن السراجية من انه لا يصح هذا الوقف عند محمد وبه يفتى
(قوله وسجي) اي في الفصل الآتي وهو قول المتن ولاية نصب القيم الى الواقف نعم لو صبه
 نعم للقاضي **(قوله وينزع وجوبا)** مقتضاة اسم القاضي بتركه والاثم بتولية الحائض ولا شك فيه
 بحر لكن ذكر في البحر ايضا عن الحنابلة ان له عزله او ادخال غيره معه وقد يجاب بأن

لجواز الصلاة في الطريق
 لا المرور في المسجد (تؤخذ
 أرض) ودار وحانوت
 (يجنب مسجد ضاق على
 الناس بالقيمة كرها) درر
 وعمادية (جعل) الواقف
 (الولاية لنفسه جاز) بالاجماع
 وكذا لو لم يشترط لاحد
 فالولاية له عند الثاني وهو
 ظاهر المذهب نهر خلافا لما
 نقله المصنف ثم لو صبه
 ان كان والا فلحاكم فتاوى
 ابن نجيم وقارى الهداية
 وسجي (وينزع وجوبا
 برازية

مطلب

في اشتراط الواقف الولاية
 لنفسه

مطلب

في ترجمة هلال الرائي
 البصري

مطلب

بأنم بتولية الحائض

كان في منقوبة ابن وهبان من الوصايا انه لم يذكر في المنقوبة قوله وانما ثم رأيت
 شارح الاشياء انه على ذلك ايضا واما ما ذكره الشارح في باب الوصي عن اجتنابي من انه لو فوض
 ولاية الوصي لمجي صرح استحسانا فيه انما ذكره صاحب المجتبى صرح به نفسه في الجاوي
 بقوله ولو وصي الى صبي في وقته فهو باطل في القياس ولكن استحسان ان يكون الولاية
 اليه انما ذكره وهذا هو مامر عن الاستيفاء في رأي في احتكام المصنف للاستيفاء
 عن فتاوى رشيد الدين قول القاضي اذا فوض التولية الى صبي يميز اذا كان اهلا لم يحفظ
 وتكون له ولاية التصرف كما ان المتصالي يملك اذن المجبي وان كان المولى لا يأن اه
 عليه فيمكن ان يوفق بحمل ما في الاستيفاء وغيره على غير الاهل لم يحفظ بان كان لا يقدري على
 التصرف اما المصادر عليه فتكون توليته من القاضي اذالة في التصرف والقاضي ان يأن
 للصغير وان لا يأن له ولله وبهذا اعلم ان ما شاء من زماننا من تقيد بعض اظهر الاله في الصغير
 لا يعقل وحكم القاضي الحق بصحة ذلك خفا محض ولا سيما اذا شرط الواقف تولية النظر
 الارشد فالارشد من اهل الوقت فانه حينئذ اذا ولي بالغ عاقل رشيد وكان في اهل الوقت
 ارشد منه لا تصح توليته لخالفها شرط الواقف فكيف اذا كان طفلا لا يعقل وشم بالغ رشيد
 ان هذا اهم الضلال البعيد واعتقادهم ان خبر الاب لابنه لا يفيد ما فيه من تغيير حكم
 المهرع ومخالفة شرط الواقف واعضاء الوظائف من تدريس و امامة وغيرها الى غير
 مستحقها كما اوضحنا ذلك في الجهاد في آخر فصل الجزية كيف ولو وصي الواقف بالتولية
 لابنه لا تصح اذناه صغيرا حتى يكبر فتكون الولاية له كامر وكذلك اعتقادهم ان الارشد
 اذا فوض واستند في مرض موته لمن اراد صلاح لان مختار الارشد ارشد فهو باطل لان الرشيد
 في امور الوقت صفة قائمة بالرشيد لا تحصل له بمجرد اختيار غيره له كالاخير الشخص الجاهل
 عالما بمجرد اختيار الغير له في وظيفة التدريس وكل هذه امور ناشئة عن الجهل واتباع
 العادة المخالفة لصريح الحق بمجرد تحكم العقل المختل والاحول والافوة الا بالله العلي العظيم
(قوله) او كان يصرف ماله في الكيمياء لانه استقرى من احوال متعاطيا انها تستجره الى
 ان يخرج من جميع ما في يده وقد ترتب عليه ديون بهذا السبب فلا يبعد ان يجرح الحال الى
 اضاءة مال الوقت ط **(قوله)** وان شرط عدم نزعه هي من المسائل السبع التي يخالف
 فيها شرط الواقف على ما في الاشياء وسأني ط **(قوله)** كالوصي فانه يقرع وان شرط الوصي
 عدم نزعه وان خان ط **(قوله)** فلو ما مونا لا تصح تولية غيره قال في شرح الملق معزيا الى
 الاشياء لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له النظر بلا خيانة ولو عزله لا يصير الثاني
 متوليا ويصح عزل الناظر بلا خيانة لو منصوب القاضي اي لا الواقف وليس للقاضي الثاني
 ان يعيده وان عزله الاول بلا سبب لحل امره على السداد الا ان ثبت اعليته اه واما
 الواقف فله عزل الناظر مطلقا به يقرع ولو لم يجعل ناظرا فذهب القاضي لما كان الواقف اخراجه
 كذا في فتاوى صاحب التتوير اه بتصرف والنفصيل المذكور في عزل الناظر فله في
 البحر عن القنية وذكر المرحوم الشيخ شاهين عن الفصل الاخير من جامع الفتاوى ان اذا كان

مطلب

انما شاع في زماننا من
 تفويض نظر الاوقاف
 للصغير

او كان يصرف ماله في
 الكيمياء فمر بختا وان
 شرط عدم نزعه او ان
 لا يزرعه قاض ولا سلطان
 لحالته لحكم المهرع
 فيعطى كالوصي فلو ما مونا
 لا تصح تولية غيره اشياء

مطلب

في عزل الناظر

لوقف متول من جهة الواقف او من جهة غيره من القضاء لا يملك القاضي نصب متول آخر
 بلا سبب موجب لذلك وهو ظهور خيانة الاول او شيء آخر اه قال وهذا مقدم على ما في
 الفتية اه ابو السعود قال وكذا الشيخ خير الدين اطلق في عدم صحة عزله بلا خيانة وان
 عزله مولانا السلطان فعم الاطلاق ما لو كان منصوب القاضي اه ط قلت وذكر في البحر
 كلاما عن الحائنة ثم قال عقبه وفيه دليل على ان للقاضي عزل منصوب قاض آخر بغير خيانة
 اذا رأى المصلحة اه وهذا داخل تحت قول جامع الفصولين او شيء آخر كما دخل فيه
 ما لم يحجز اوفق وفي البيرى عن حاوى الحصرى عن وقف الانصارى فان لم يكن من يتولى
 من جيران الواقف وقرابته الا برزق ويفعل واحد من غيرهم بالارزق فذلك الى القاضي
 ينظر فيما هو الاصلاح لاهل الوقف اه * (تنبيه) * قال في البحر واستفيد من عدم صحة
 عزل الناظر بلا جنحة عدمها لصاحب وظيفة في وقف بغير جنحة وعدم اهلية واستدل على
 ذلك بمسئلة غيبة المتعلم من انه لا تؤخذ حجرته ووظيفته على حالها اذا كانت غيبته ثلاثة اشهر
 فهذا مع الغيبة فكيف مع الحضرة والمباشرة وستأتى مسألة الغيبة وحكم الاستنابة في
 الوظائف قيل قول المصنف ولاية نصب القيم الى الواقف وفي آخر الفن الثالث من الاشياء
 اذا ولي السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته لان فعله مقيد بالمصلحة خصوصا ان كان
 المقرر عن مدرس اهل فان الاهل لم ينزل وصرح البزازی في الصلح بأن السلطان اذا اعطى
 غير المستحق فقد ظلم مرتين يمنع المستحق واعطاء غير المستحق اه ملخصا وذكر في البحر ايضا
 ان المتولى لو عزل نفسه عند القاضي ينصب غيره ولا ينزل بعزل نفسه حتى يبلغ القاضي
 ومن عزل نفسه الفراغ لغيره عن وظيفة النظر او غيرها ثم ان كان المتزول له غير اهل لا يقرره
 القاضي ولو اهل لا يجب عليه تقريره وافنى العلامة قاسم بأن من فرغ ل انسان عن وظيفته
 سقط حقه وان لم يقرر الناظر المتزول له اه قال القاضي بالاولى وقد جرى التعارف بمصر
 الفراغ بالدرهم ولا يخفى ما فيه وبنيى الابرار العام بعده اه ما في البحر ملخصا لكن يتأني
 هذا ما يأتي في الفصل من ان المتولى اذا اراد اقامة غيره مقامه لاتصح الا في مرض موته
 وسأيت تمام الكلام عليه مع الجواب عنه هناك وذكر صاحب البحر في بعض رسائله ان
 ما ذكره العلامة قاسم لم يستند فيه الى نقل وانه خولف في ذلك اى فلا بد من تقرير القاضي
 وسئل في الحبرية عما اذا قرر السلطان رجلا في وظيفة كانت لرجل فرغ لغيره عنها بمال
 أحاب بانها لمن قرره السلطان لا للمفروغ له اذا الفراغ لا يمنع تقريره سواء قلنا بصحته المتنازع
 فيها او بعدمها الموافق للقواعد الفقهية كما حرره العلامة المقدسى ثم رأيت صريح المسئلة
 في شرح منهاج الشافعية لابن حجر معللا بان مجرد الفراغ سبب ضعيف لا بد من انضمام
 تقرير الناظر اليه اه ملخصا وافنى في الحبرية ايضا بانه لو قرر القاضي رجلا ثم قرر السلطان
 آخر فالعبرة لتقرير القاضي كالموكيل اذا تجزما وكل فيه ثم فعله الموكل وافنى ايضا بأن الناظر
 المشروط له التقرير لو قرر شخصا فهو المعتبر دون تقرير القاضي اخذنا من القاعدة المشهورة
 وهي ان الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة وبه أفنى العلامة قاسم واما اذا لم يشترط
 الواقف له التقرير فالمعتبر تقرير القاضي اه وأفنى في الحبرية ايضا بانه لو فرغ عن الوظيفة

مطلب

لا يصح عزل صاحب
 وظيفة بلا جنحة او عدم
 اهلية

مطلب

في التزول عن الوظائف

مطلب

لا بد بعد الفراغ من تقرير
 القاضي في الوظيفة

مطلب

او قرر القاضي رجلا ثم
 قرر السلطان آخر فالمعتبر
 الاول

مطلب

الناظر المشروط له التقرير
 مقدم على القاضي

بمال فلمفروغ له الرجوع بالمال لانه اعتياض عن حق مجرد و هو لايجوز صرحوا به
 قاطبة قال ومن افنى بخلافه فقد افنى بخلاف المذهب لبنائه على اعتبار العرف الحاس وهو
 خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها للمتأخرين رسائل واتباع الجادة اولى والله
 اعلم وكتبت على ذلك ايضا كتابة حسنة في اول كتاب الصالح من الحيرة فراجعها وسيأتى
 تمام الكلام على ذلك في اول كتاب البيوع وحاصله جواز اخذ المال بالارجوع (قوله
 وجاز جعل غلة الوقف لنفسه الخ) أى كلها او بعضها وعند محمد لايجوز بناء على اشتراطه
 التسليم الى متول وقيل هي مسئلة مبتدأة اى غير مبنية على ذلك وهو اوجه ويتفرع على
 الخلاف مالو وقف على عبيده وامانه صح عند ابى يوسف لا عند محمد واما اشتراط الغلة
 لمديره وامهات اولاده فالاصح صحة اتفاقا لثبوت حريتهم بموته فهو كالوقف على الاجانب
 وشبوته لهم حال حياته تبع لما بعدها وقيد بجعل الغلة لنفسه لانه لو وقف على نفسه قيل
 لايجوز وعن ابى يوسف جوازه وهو المتمد وما فى الحائنية من انه لو وقف على نفسه وعلى
 فلان صح نصفه وهو حصه فلان وبطل حصه نفسه ولو قال ثم على فلان لا يصح شئ منه مبنى
 على القول الضعيف بحر ملخصا لكنه لم يستند فى تضعيفه واعتاده الجواز الى نقل صريح ولعله
 بناء على عدم الفرق بين جعل الغلة لنفسه والوقف على نفسه اذ ليس المراد من الوقف على
 شخص سوى صرف الغلة اليه لان الوقف تصدق بالمنفعة فحينئذ يكون التصحيح المنقول
 فى صحة الاول شاملا لصحة الثانى وهو ظاهر ويؤيده قول الفتح ويتفرع على الخلاف
 مالو وقف على عبيده وامانه الخ مع ان الخلاف المذكور فى جعل الغلة لنفسه (قوله أو
 الولاية) مفاده ان فيه خلاف محمد مع انه قدم ان اشتراط الولاية لنفسه جائز بالاجماع لكن
 لما كان فى دعوى الاجماع نزاع كقدمائه مع التوفيق بأن عن محمد روايتين احدهما توافق
 قول ابى يوسف والاخرى تخالفه فدعوى الاجماع مبنية على الرواية الاولى ودعوى
 الخلاف على الثانية فلاخلل فى الثقلين فلذا مشى الشارح عليهما فى موضعين مشبرا الى صحة
 كل من العبارتين فافهم (قوله وعليه الفتوى) كذا قاله الصدر الشهيد وهو مختار اصحاب
 المتون ورجحه فى الفتح واختاره مشايخ بلخ وفى البحر عن الحاوى انه المختار للفتوى ترغبا
 للناس فى الوقف وتكثير الخير (قوله وجاز شرط الاستبدال به الخ) اعلم ان الاستبدال على
 ثلاثة وجوه الاول ان يشترطه الواقف لنفسه او لغيره او لنفسه وغيره فالاستبدال فيه جائز
 على الصحيح وقيل اتفاقا والثانى ان لا يشترطه سواء شرط عدمه أو سكت لكن صار بحيث
 لا ينفع به بالكلية بأن لا يحصل منه شئ اصلا أو لا يبق بمؤنته فهو ايضا جائز على الاصح اذا
 كان باذن القاضى ورأيه المصلحة فيه والثالث ان لا يشترطه ايضا ولكن فيه نفع فى الجملة
 وبدله خبر منه ريعا ونفعا وهذا لايجوز استبداله على الاصح المختار كذا حرره العلامة
 قتالى زاده فى رسالته الموضوعه فى الاستبدال واطنب فيها عليه الاستدلال وهو مأخوذ من
 الفتح ايضا كما سذكركه عند قول الشارح لا يجوز استبدال العاصر الا فى اربع ويأتى
 بقية شروط الجواز واذا صاحب البحر فى رسالته فى الاستبدال ان الخلاف فى الثالث انما
 هو فى الارض اذا ضعفت عن الاستغلال بخلاف الدار اذا ضعفت بخراب بعضها ولم تذهب

للمفروغ له الرجوع بمال
 الفراغ

مطلب

فى اشتراط الغلة لنفسه

مطلب

فى الوقف على نفس الواقف

مطلب

(وجاز جعل غلة الوقف)

او الولاية (لنفسه عند

الثانى) وعليه الفتوى

(و) جاز (شرط الاستبدال

به)

مطلب

فى استبدال الوقف وشروط

صالحاً فيه لا يجوز حين الاستبدال على كل ما قاله ولا يثبت قياسه على الأرض ومن
الأرض اذا صنعت لا يرغب بها في استبدالها بل في غيرها، ثم إننا لا نرى في استبدالها
مدة طويلة لأجل عدمها، سكتي على أن باب القياس ممدود في زمان وأما العلم بالانتقال من
الكتاب المسمى بحواشي (قول) أرض أخرى (مفعول به الاستبدال وعمل المصدر المقرون
بأن قال) (قول) حبس) أي حين إذن التوقي على قول أبي يوسف وأما هذا إلى أن
اشتراط الاستبدال مشرع على قولهم إن اشتراط الغلبة لنفسه ولهذا قل في البحر وفروع
في الهداية على الاختلاف بين الشيخين شرط الاستبدال لنفسه فيجوز أبو يوسف وأما محمد
وفي حاشية المحرر قول أبي يوسف هو ذكر في حاشية في موضع آخر صراحة شرط احكاماً
ووفق بينهما صاحب البحر في رسالته بطلان الأول على ما ذكرنا شرط بلفظ البيع
وأما الثاني على ما ذكره بنده الاستبدال بقربة تعبير الحاشية بذلك والأفوه مشكل اه
(قول) وشرط بيعه (نظيره أنه لا فرق بين ذكره بلفظ الاستبدال أو البيع وهو خلاف
التوقيع المذكور آنفاً) (قول) أرض أخرى (بأنه أرض) أي وإن يشتري على حد قوله

* ليس عبادة وتقرعني * فقيده لا بشرط البيع فقط ففسد الموقف كما مر أول الباب لأنه
لا يدل على إرادة الاستبدال إلا ذكر اسم الأرض في قوله الكاثيروني عن الشهر بلالي أنه سأل
عن وقت شرط لنفسه الاستبدال وبيع فأجاب بأن الوقت باطل لأنه لما شرط البيع عند
الاستبدال كان عطفه مذكراً لشيء البيع وما قبل واشترى فحين سيكون وقتاً مكانه فبطل
الوقت لقول الحق في ما اشترط بيع الأرض وما قبل الاستبدال عنها ما يكون وقتاً مكانها
فلوقت باطل اه (قول) اذا شاء (ك) وقع في عبارة الدرر وما ذكره في البحر والفتح وأكثر
الكتب التي رتبها على أئمة معزلة للمذخبة والظاهر أنه قيد نبيع الاستبدال فكان المناس
ذكره قبل قوله ويشترى ثلاثاً وهم أنه قيد للاستبدال فيلزم منه اشتراط البيع وإن لم يرد أن يشتري
بئنه غيره وهو مذهبنا وقت كقولنا هذه ما ظهر لي وما مر من تبعه عليه (قول) وإن لم يذكرها

أي الشرط قل في البحر ولو شرط أن يشتري بها أرض أخرى ولم يذكر صريح استنحسانا
وصارت الثانية وقتاً بشرائط الأولى ولا يحتاج إلى الإتيان كالعبد الموصى بخدمته اذا قبل
خصاً واشترى بئنه عبداً آخر ثبت حق الموصى له في خدمته (قول) ثم لا يستبدلها
بثالثة (قل في الفتح إلا أن يذكر عبارة تفيد له ذلك دائماً وكذلك ليس للقيم الاستبدال إلا أن
ينص له عليه وعلى وزن هذا الشرط لو شرط لنفسه أن ينقص من العاقل اذا شاء ويزيد
ويخرج من شاء ومن استبدل به كان له ذلك وليس لقيمة أن يتولى له وإذا أدخل وأخرج مرة
فأبى له نائب الإشراف ولو شرطه لقيم ولو بشرطه لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه اه
وذكر في البحر فروع منه فراجع (قول) ولو لم يساكن (أل) أي رجوع وهذه المبالغة لم
يذكرها في الدرر قلح وما يظهر لي وجهه (قول) بدون الشرط (دخل فيه ما اشترط
عدمه كما سيذكره المراجع وفي شرح الوهبانية عن طرسوي أنه لا غل فيه لكنه مقتضى
فوق عند المذهب لا يهيم قولاً اذا شرط الوقت أن لا يكون بغيره أي أو السلبان كلام
في الوقت أنه شرط باطل ومقتضى الكلام لأن نظيره أعلى وهذا شرط فيه تقويت المصلحة

أرض أخرى حبس (و)
شرط (بيعه ويشترى بئنه
أرض أخرى اذا شاء وقد قل
صارت الثانية كالأولى في
شرائطها وإن لم يذكره ثم
لا يستبدلها) بثالثة لأنه
حكمته بشرط والشرط
جد في الأولى لا الثانية
(و) (ال) الاستبدال ولو
يساكن (أل) بدون
الشرط فصلا يملكه الا
القاضي (درر

مطلب

في اشتراط الإدخال
والإخراج

للموقوف عليهم وقطع قيل الوقت فيكون شرطاً لا فائدة فيه هو وقت ولا مصلحة فلا يقبل اه بشر
(قول) وشرط في البحر الخ عبارته وقد اخذت كلامه في بيان في موضع جواز مائة ضي بلا
شرط الوقت حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منع منه ولو صارت الأرض بحال لا ينفق
بها والمعتد انه لا بشرط يجوز انقاض بشرط ان يخرج عن الانتفاع بالكلية وان لا يكون هناك
ربع للوقت بعمر به وان لا يكون البيع بغير فاحش بشرط في الاسعاف ان يكون المستبدل
قاضي الجثة المفسر بذى العلم والعمل فلا يشهد التطرق الى ابطال او وقف المسلمين كما هو
الغالب في زماننا اه ويجب ان يزداد آخر في زماننا وهو ان يستبدل بعقار بالدرهم ودنانير
فانا قد شاهدنا النظر بأكلونها وقل ان يشتري بها بدلاً ولم تر أحداً من القضاة قفس على ذلك
مع كثرة الاستبدال في زماننا اه وحاصله انه يشترط له خمسة شروط اسقط الشارع منها
الثاني والثالث الظاهرهما لكن في الخامس كلام يأتي قريباً وافاد في البحر زيادة شرط سادس
وهو ان لا يبيع ممن لا تقبل زيادة له ولا يمن له عليه دين حيث قال وقد وقعت حادثتان للفقوى
* احدهما باع الوقف من ابنه الصغير فأجبت بأنه لا يجوز اتفاقاً كولو كيل بالبيع باع من ابنه
الصغير والكبير كذلك خلافهما كما عرفت في الوكالة * ثانيتهما باع من رجله على المستبدل
دين وباعه الوقف بالدين وينبغي ان لا يجوز على قول أبي يوسف وهلال لانهما لا يجوزان البيع
بالعروض فالدين اولى اه وذكر عن الفتية ما يفيد شرطاً سابعاً حيث قال وفي الفتية ما غلظة
دار الوقت بدار أخرى انما يجوز اذا كانا في محلة واحدة او محلة الأخرى خيراً وبالعكس
لا يجوز وان كانت المملوكة أكثر مساحة وقيمة واجرة لاحتمال خرابهما في أدنى غائتين لئلا يمتد
وقلة الرغبة فيها اه وزاد العلامة غلظة في رسالته ثامناً وهو ان يكون البذل والمبدل
من جنس واحد لما في الحلية لو شرط لنفسه استبدالها بدار لم يكن له استبدالها بأرض
وبالعكس او بأرض البصرة فقيدها فهذا فيما شرطه لنفسه فكذلك يكون شرطاً فيما لولا
يشترطه لنفسه بالاولى تأمل ثم انظر في انعدام اشتراط اتحاد الجنس في الموقوفة للاستغلال
لان المنظور فيها كثرة الرابع وقلة المرمية والمؤنة فلو استبدل الخنازير بأرض تزرع ويخص
منها غلة قدر اجرة الخنازير كان احسن لان الأرض ادمى وأبقى واغنى عن كلفة الترميم
والتعمير بخلاف الموقوفة لاسكن الظاهر ان قصد الواقف الانتفاع بالسكن اه ولا يخفى
ان هذه الشروط فيما لم يشترط الواقف استبدالها لنفسه او غيره فلو شرطه لابلزم خروجه عن
الانتفاع ولا مباشرة القاضي له ولا عدم ربع بعمر به كما لا يخفى فانتم هذا التحريم **(قول)**
ولو بالدرهم والدنانير رد لما من البحر من اشتراط كون البذل عقاراً وحاصله ان اشتراط
ذلك انما هو لكون الدرهم يغنى عليها اكل النظار لها واذا كان المشروط كون المستبدل
قاضي الجثة لا يغنى ذلك قات وفيه نظر لان قاضي الجثة شرط الاستبدال فقط لا لاشترائه بالثمن
ايضا فقد يستبدل قاضي الجثة بالدرهم ويبقيها عنده او عند النظار ثم يزل القاضي
ويأتي في السنة الثانية من لا يفتش عليها فتضيع نعم ذكر في البحر ان صريح كلامه في بيان
جوازها بالدرهم ولكن قال قارئ الهداية وان كان للوقت ربع ولكن يرغب شخص
في استبداله ان اعطى مكانه بدلاً أكثر ربعاً منه في صدق احسن من صدق الوقت جائز عندنا

مطلب
في شروط الاستبدال

شرط في البحر خروجه
عن الانتفاع بالكلية
وكون البذل عقاراً
والمستبدل قاضي الجثة
المفسر بذى العلم والعمل
وفي النهر ان المستبدل
قاضي الجثة فانفس به
مطلقة فلا يغنى ضياءه
ولو بالدرهم والدنانير

يوسف والعمل عليه والا فلا فقد عين العقار للبدل فدل على منعه بالدرهم اه واعترضه
 الخير الرملي بأنه كيف يخالف قاضيخان مع صراحته بالجواز بما قاله قارئ الهداية مع انه
 ليس فيه تعرض للاستبدال بالدرهم لابنني ولا اثبات اه قلت لا ينبغي ان قوله ان اعطى
 مكانه بدلا الخ يدل على نفي الجواز بدون العقار بل صرح به في قوله والا فلا نعم رد على البحر
 ان كلام قارئ الهداية لا يعارض كلام قاضيخان لانه فقيه النفس والجواب ان صاحب
 البحر لم ينكر كون النقول في المذهب ماقاله قاضيخان ولكن مراده ان هذا النقول كان
 في زمنهم وان ماقاله قارئ الهداية مبنى على تغير الزمان ويدل على ان مراده هذا قوله فباسبق
 ويجب ان يتراد آخر في زماننا الخ ولا شك ان هذا هو الاحتياط ولا سيما اذا كان المستبدل
 من قضاء هذا الزمن وناظر الوقف غير مؤتمن نعم ما فتى به قارئ الهداية من جواز الاستبدال
 اذا كان للوقف ريع يخالف لما مر في الشروط من اشتراط خروجه عن الانتفاع بالكلية
 وبأن تمام الكلام عليه قريبا **(قوله وكذا لو شرط عدمه)** معطوف على قول المتن واما بدون
 الشرط وقدما عن الطرسوسي ان هذا لا يقل فيه بل قواعد المذهب تقتضيه **(قوله وهي)**
 احدى المسائل السبع **(الثانية شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الاهل * الثالثة**
شرط ان لا يؤجر وقفه اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجارسته او كان في الزيادة نفع
للفقراء فللقاضي المخالفة دون الناظر * الرابعة لو شرط ان يقرأ على قبره فالتعين باطل اي على
القول بكراهة القراءة على القبر والمختار خلافه * الخامسة شرط ان يتصدق بقاض الغلة على
من يسأل في مسجد كذا فللقم الصدق على سائل غير ذلك المسجد وخارج المسجد او على
من لا يسأل * السادسة لو شرط للمستحقين خبزا ولحما معنا كل يوم فللقم دفع القيمة من التقد
وفي موضع آخر لهم طلب المعين واخذ القيمة أي فالخير لهم لاله وذكر في الدر المنثور انه الراجح *
السابعة يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان عالما تقيا وهذه
الاخيرة سيذكرها المشرح في فروع الفصل الآتي وبأن الكلام عليها هناك وزاد عليها أخرى
وهي جواز مخالفة السلطان الشروط اذا كان اصل الوقف لبيت المال **(قوله وزاد ابن**
المصنف في زواهره) اي في حاشيته زواهر الجواهر على الاشياء والتظار ونص عبارة افقع
 الوسائل هكذا اذا نص الوقف على ان احدا لا يشارك الناظر في الكلام على هذا الوقف ورأى
 القاضي ان يضم اليه مشارفا يجوز له ذلك كالوصي اذا ضم اليه غيره حيث يصح اه وهذا
 حاصل ما يأتي عن المعروضات قلت وأوصلها في الدر المنثور الى احدى عشرة فراجع وزاد البيهقي
 مستلثين * الاولى ما اذا شرط ان لا يؤجر بأكثر من كذا وأجر المثل اكثر * والثانية لو شرط
 ان لا يؤجر لتجوه اي لصاحب جاء فأجر منه باجرة معجلة واعترض بأن الغلة الخوف على رقة
 الوقف كما هو مشاهد قلت وينبغي التفصيل بين الخوف على الاجرة والخوف على الوقف ففي
 الاول يصح بتعجيل الاجرة **(قوله وفيها)** اي في الاشياء **(قوله الا في اربع)** الاولى لو شرطه
 الواقف * الثانية اذا غصبه غاصب وأجرى عليه الماء حتى صار بحرا فيضمن القيمة ويشترى
 المتولى بها أرضا بدلا * الثالثة ان يمجده الغاصب ولا يئنه أي وأراد دفع القيمة فللمتولى اخذها
 ليشترى بها بدلا الرابعة ان يرغب انسان فيه ببدل أكثر غلة وأحسن صفقا فيجوز على قول أبي

وكذا لو شرط عدمه وهي
 احدى المسائل السبع التي
 يخالف فيها شرط الواقف
 كما بسطه في الاشياء وزاد
 ابن المصنف في زواهره
 ثمانية وهي اذا نص الوقف
 ورأى الحاكم ضم مشارف
 جاز كالوصي وعزاها
 لانفع الوسائل وفيها
 لا يجوز استبدال العامر
 الا في اربع

مطلب

يجوز مخالفة شرط الواقف
 في مسائل

مطلب

لا يتبدل العامر الا في اربع

قلت لكن في معروضات المفتي ابى ٥٣٩ السعدونه في سنة احدى وخسين وتسعمائة ورد الامر الشريف بنع

استبداله وامر ان يصير
بأذن السلطان تبعاً لترجيح
صدر الشريعة التي
فليحفظ وفيها ايضا لو
شرط الواقف الغزل
والنصب وسائر التصرفات
لمن يتولى من اولاده ولا
يدخلهم احد من القضاة
والامراء وان داخلوهم
فعليهم لعنة الله هل يكن
مدخلتهم فأجاب بأنه
في سنة اربع واربعين
وتسعمائة قد حررت
هذه الوقفيات المشروطة
هكذا فالتولون لو من
الامراء يعرضون للدولة
العلية على مقتضى الشرع
ومن دونهم رتبة يعرض
بآرائهم مع قضاة البلاد
على مقتضى المشروع من
المواد لا يخالف القضاة
التولين ولا المتولون القضاة
بهذا ورد الامر الشريف
فالواقفون لو أرادوا اى
فساد صدر يصدر واذا
داخلهم القضاة والامراء
فعليهم لعنة الله فهو التامعون
لما تقرر ان الشرائط المخالفة
للشرع جميعها لغو وباطل
اتمى فليحفظ (نى على
ارض ثم وقف البناء)
قصدا (بدونها ان الارض
ملوكة لا يصح)
في وقف البناء بدون ارض

يوسف وعليه الفتوى كما في فتاوى قارى الهداية قال صاحب النهر في كتابه اجابة السائل قول
قارى الهداية والعمل على قول أبى يوسف معارض بما قاله صدر الشريعة نحن لانفى به
وقد شاهدنا في الاستبدال ما لا يبعد ويحصى فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة لا بطلال اوقف
المسلمين وعلى تقديره فقد قال في الاسعاف المراد بالقاضى هو قاضى الجنة المفسر بذى العلم
والعمل اه ولعمري ان هذا اعز من الكبريت الاحمر وما رآه الالفاظ يذكر فلا حرج فيه
السد خوفا من مجاوزة الحد والله سائل كل انسان اه قال العلامة البيهقي بعد نقله * اقول
وفي فتح القدير والحاصل ان الاستبدال اما عن شرط الاستبدال او لا عن شرطه فان كان
لخروج الوقف عن انتفاع الموقوف عليهم فينبى ان لا يخلف فيه وان كان لذلك بل اتفق انه
امكن ان يؤخذ بتمنه ما هو خير منه مع كونه متفعلا به فينبى ان لا يجوز لان الواجب ابقاء
الوقف على ما كان عليه دون زيادة ولانه لا موجب لتجوزيه لان الموجب في الاول الشرط وفي
الثاني الضرورة والاضرورة في هذا اذ لا تحجب الزيادة بل ينقبه كما كان اه اقول ماقاله هذا
المحقق هو الحق الصواب اه كلام البيهقي وهذا ما حرره العلامة القتالى كما قدمناه **(قوله**
قلت لكن الخ) استدراك على الصورة الرابعة المذكورة **(قوله منع استبداله)** اى استبدال
العامة اذا قل ريعه ولم يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو الصورة الرابعة بقرينة قوله تبعاً
لترجيح صدر الشريعة فان الذى رجحه هو هذه الصورة كاعلمته آتفاً **(قوله فالتولون الخ)**
لا يخفى ما في هذه العبارة من الرككة والظاهر انها معربة من عبارة تركية وحاصلها انه ورد
الامر بعدم العمل بهذا الشرط فاذا كان المتولى من الامراء لا يستقل بنفسه بل يعرض امر
الوقف على الدولة العلية اى على السلطان لقرب الامر منه فيتصرف بالوقف برأى السلطان
على مقتضى الشرع الشريف وان كان المتولى ممن دون الامراء في الرتبة وهو ممن لا وصول
له بنفسه الى السلطان يعرض امر الوقف برأى الامراء على القضاة ليتصرف معهم على وفق
المشروع من المواد الحادثة ولا يخالف المتولى القاضى اذا امره بالمشروع ولا القاضى المتولى
اذا كان تصرف المتولى على وفق المشروع **(قوله فالواقفون الخ)** حاصله ان الواقفين اذا
شرطوا هذا الشرط ولغوا من يدخل الناظر من الامراء والقضاة كانوا هم المأمونين لانهم
ارادوا بهذا الشرط انه مهما صدر من الناظر من الفساد لا يعارضه احد وهذا شرط مخالف
للشرع وفيه تقويت المصاحبة للموقوف عليهم وتمطيل الوقف فلا يقبل كما قدمناه عن انفع
الوسائل **(قوله نى على ارض الخ)** كان المناسب للمصنف ذكر هذه المسئلة عند قوله ومنقول
فيه تعامل لما تقرر ان البناء والغراس من قسم المنقول ولذا لا تجرى فيه الشفعة كما سنحقيقه
في بابها ولزم من ذكرها هنا الفصل بين مسائل الاستبدال والبيع **(قوله ثم وقف البناء قصدا)**
احتراز به عن وقفه تبعاً للارض فانه جائز بلا نزاع ثم اعلم ان العلامة قاسم افغى بأنه لا يصح
وقف البناء بدون ارض وعزاء الى الاصل للامام محمد والى هلال بن يحيى البصرى والخصاف
والى الوقاعات والمضمرات وقال يحتمل هذا المنع ان يكون لا لعدم التعارف بل لان غير
المنقولات تبقى بنفسها مدة طويلة فتكون متأبدة بخلاف البناء فانه لا بقاء له بدون الارض
فلا يتم الترخيص ثبت انه باطل بالاتفاق والحكم به باطل اه ملخصاً قلت لكن في البحر عن

الحراج واخوانه وصلاح يسامع بين **(قوله في الارض وقت)** مهني على مسمى عليه **(قوله في الارض المحكرة)** اصل الحكر المنع بحر عن الحقل وفي الطريقة الاستحسان فقد اجارة يقصد به استبقاء الارض مقررة للبناء والغرس او لاحد **(قوله فاجب ج)** اي يجوز بيعه ودفنه اما البيع فقدما الكلام عليه محرم في اول كذب اسرحة وام وقف اما جوف في البحر يصح ولا يتصل الاجارة فاذا انقضت او مات احدها صرف الى جهات الوقف اه واما وقف المرحون فسيأتي بيانه قبيل الفصل وام وقف الشجر فهو كوقف بناء وفي البرازية غرس شجرة ووقفها ان غرسها على ارض مملوكة يجوز وقفها لبع الارض وان بدون اسباب لا يجوز وان كانت في ارض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة جائز وفي البناء وان وقف على جهة اخرى ففي الخلاف المذكور في وقف البناء اه **(قوله في الاجارة)** يستثنى منه ما ذكره الحطاف من ان الارض اذا كانت مقررة للاحتكار فلا يجوز بيعها في الاسواق وذكر في اوقاف الحطاف ان وقف حوائط الاسواق يجوز ان كانت الارض باجارة في ايدي الذين بنوها لا يفرجهم السلطان عنها من قبل ان اثارها في ايدي اصحاب البناء توارثوها وتقسم بينهم لا يتعرض لهم السلطان فيها ولا يزعمهم واما له غلة يأخذها منهم وتداولها خاف عن سلف ومضى عليها الدهور وهي في ايديهم يتابعونها ويؤجرونها ويجوز فيها وصايمهم ويهدمون بنائها ويمدونه وينون غيره فكذلك الوقت فيها جائز اه وقدره في امتح وذكرا ايضا انه مخصوص لاطلاق قوله او اجارة وقد علمت وجهه وهو بناء التبيد وهو مؤبد قلنا من تخصيص الوقت بما اذا كانت الارض محكرة * **(تمه)** * في البرازية وقف الكرदार بدون الارض لا يجوز كوقف البناء بالارض اه وفي مزارعة الحيرة الكرदार هو ان يحدث المزارع في الارض بناء او غراسا او كسبا بالتراب صرح به غالب اهل الفتاوى اه قلت فمعي هذا ينبغي التفصيل في الكرदार فان كان كسبا بالتراب فلا يصح وقفه وان كان بناء او غراسا فيه مامر في وقف البناء والشجر ومن الكرदार ما يسهى الآن كذلك في حوائط الوقت ونحوها من رنوف مركبة في الحائوت واغلاق على وجه القرار ومنه ما يسهى قسمة في الماسين وفي الحائات وقد اوتخذه في تنقيح الحامدية والظاهر انه لا يصح وقفه لعدم العرف المشاع بخلاف وقف البناء والشجر فانه مما شاع وذاع في عامة البقاع **(قوله في الزيادة في الارض المحكرة ا)** محل ذكر هذه المسائل في اول الفصل الآتي بمند ذكر اجارة الوقت والحدس ان مستأجر ارض الوقت اذا بنى فيها سم زادت جرة المثل لزيادة فحشمة زمان تكون الزيادة بسبب العمارة والبناء او بسبب زيادة اجرة الارض في نفسها ففي الاول لانزومة الزيادة لاه اجرة عمارته وبنائه وهذا لو كانت العمارة ملكا اما لو كانت للوقت كولو بنى بأمر المظفر ليرجع على لوقت لانزومة الزيادة ولهذا قيدت المحركة وفي الثاني لانزومة الزيادة ايضا كبنائه بيانه في الفصل **(قوله في رفع العمارة)** ينبغي تقيده بما اذا لم يضر رفعه بالارض اخذها منه اه **(قوله في تزوير غيره)** لان النقصان عن اجر المثل لا يجوز من غير ضرورة بخ **(قوله لا تترك في يده بذلك الاجرة)** لان فيه ضرورة بحر عن الحيط وظاهر التعليل تركها بيده ولو بعد فراغ مدة الاجارة لانه لو أمر برفعها لتؤجر من غيره بلزم ضرره وحيث كان يدفع اجرة منها لم يوجد

و الارض وقت ولو بين اواقف وسئل عنه عن البناء والغراس في الارض المحركة هل يجوز بيعه وقفه وهل يجوز وقفه لغيره موهبة او مستجرة فاجب اه وفي البرازية لا يجوز وقف البناء في ارض عارية او اجارة واما الزيادة في الارض المحكرة ففي الثانية حاولت لرجل في ارض وقف فبنى صاحبه ان يستأجر الارض بأجر المثل ان العمارة توفرت تستأجر ما كرمات جرة مرفوع العمارة وتؤجر لغيره ولا تترك في يده بذلك لاجر وشبه في البحر

٢ مصاب

في وقف الكرदार والكند

مصا

في زيادة اجرة الارض المحركة

مصا

في حلفا العمارة بعد قيل مدة الاجارة بأجر المثل

ضرر على الواقف فترك في يده لعدم الضرر على الجانبين وحيفت فلو مات المستأجر كان لورثته الاستبقاء ايضا الا اذا كان فيه ضرر على الوقف بوجه ما بأن كان هو أو وارثه مفسدا اوسى المتاعمة أو متغلبا بخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر كما في حاشية الحبير الرملى من الاجارات وأقرب به في فتاواه الحبرية لكنه مخالف لاطلاق الشون والشروح من انه بعد فراغ المدة يؤمر بالرفع والتسليم وبه أفتى في الحبرية أيضا قيل باب ضمان الاجير في خصوص الارض المحتكرة قلت لكن ينبغي تخصيص اطلاق المتون والشروح واخراج الارض المعدة للاحتكار من هذا الاطلاق ليتوافق كلامهم ويؤيد ذلك ما مر عن الحصاص من صحة وقف البناء في الارض المحتكرة وقدمنا وجهه وهو ان البناء عليها يكون على وجه الدوام فيبقى التأييد المشروط لصحة الوقف ومثل ذلك غالب القرى التي هي وقف أوليت المال فان اهلها اذا علموا ان بناءهم وغراسهم يقطع كل سنة وتؤخذ القرية من ايديهم وتدفع لغيرهم لم يضرها وعده من يقوم بعمارتها ومثل ذلك اصحاب الكرदार في البساتين ونحوها وكذا اصحاب الكدك في الحوائت ونحوها فان ابقاءها في ايديهم سبب لعمارتها ودوام استغلالها في ذلك نفع للاوقاف وبيت المال ولكن كل ذلك بعد كونهم يؤدون أجرة مثلها بلا نقصان فاحش وهذا خلاف الواقع في زماننا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهذا خلاصة ما حورته في رسالتي المسماة (تحرير العبارة فيمن هو احق بالاجارة) فعليك بها فانها بدعية في بابها مغنية لطلابها والله تعالى الحمد **(قوله وفيه)** اى في البحر وعزاه الى المحيط وغيره **(قوله لو زيد عليه)** اى من غير ان يزداد اجرا مثل في نفسه فتاوى الحبرية وبديل له قوله الآتى والظاهر انه لا تقبل الزيادة الخ فظهر ان المراد زيادة متعنت فافهم **(قوله تفسخ عند رأس الشهر)** اى قبل دخوله لانه اذا استأجر مشاهرة كل شهر بكذا نصح في الشهر الاول فقط وكما دخل شهر رحمت فيه **(قوله او يملكه القيم)** هذا فيما اذا ضر رفع البناء فكان عليه ان يقول فان لم يضر رفعه وان ضر لابل يملكه القيم الخ وعبارة البحر ينظر ان كانت اجرته مشاهرة اذا جاء رأس الشهر كان للقيم فسخ الاجارة ثم ينظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف فله رفعه لانه ملكه وان كان يضره فليس له رفعه لانه وان كان ملكه فليس له ان يضر بالوقف ثم ان رضى المستأجر ان يملكه القيم للوقف فالقيمة مبنيا ومزوعا ابهما كان أخف يملكه القيم وان لم يرض لابل يملك لان التملك بغير رضاه لا يجوز فيبقى الى ان يخلص ملكه اه قلت سيأتى في كتاب الاجارات انه ان ضر يملكه القيم لجهة الوقف جبرا على المستأجر كما في عامة الشروح فيقول عليها لانها لنقل المذهب بخلاف نقول الفتاوى اه وذكرتمه في المنح هناك وحاصله انهم في الفتاوى كالحيط والحانية والعمادية جعلوا الحبار للمستأجر ولو كان القلع يضر واصحاب الشروح جعلوا الحبار للناظر ان ضر والا فله مستأجر ولا يخفى ان كلاما في الفتاوى والشروح مخالف لما مر من قوله والافتراك في يده كما نبهنا عليه انفا وعلمت التوفيق على التحقيق **(قوله والظاهر انه لا تقبل الزيادة الخ)** حاصله انها مثل المشاهرة فانه في المشاهرة لا تقبل الزيادة ايضا بل يصبر الى انتهاء الشهر والحاصل انه لا تقبل الزيادة في كل الصور حيث لم تزد اجرة مثله في ذاتها لزم الزم المقدود عدم موجب الفسخ فلو قل والظاهر انها كذلك لكن اخصر واولى افاده الحبير الرملى في حاشية

وفيه لو زيد عليه ان اجارته مشاهرة تفسخ عند رأس الشهر ثم ان ضر رفع البناء لم يرفع وان لم يضر رفعه او يملكه القيم برضا المستأجر فان لم يرض يبقى الى ان يخلص ملكه محيط بقى لو اجارته مساهرة او مدة ضمنية والظاهر انه لا تقبل الزيادة دفعا للضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب البناء لا لزيادة في نفس الارض انتهى

البحر **(قوله)** واما وقف الاقطاعات الخ هي ما يقطعه الامام اى يعطيه من الاراضى رقة او منفعة لمن له حق في بيت المال وحاصل ما ذكره صاحب البحر في رسالته التحفة المرضية في الاراضى المصرية ان الواقف لارض من الاراضى لا يخلو اما ان يكون مالكلها من الاصل بأن كان من اهلها حين يمن الامام على اهلها او تلقى الملك من مالكلها بوجه من الوجوه او غيرها فان كان الاول فلا خفاء في صحة وقفه لوجود ملكه وان كان الواقف غيرها فلا يخلو اما ان وصلت الى يده بأقطاع السلطان اياهاله او بشراء من بيت المال من غير ان تكون ملكه فان كان الاول فان كانت مواتا او ملكا للسلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح قال الشيخ قاسم ان من اقطعه السلطان ارضا من بيت المال ملك المنفعة بمقابلة ما عدله فله اجارتها وتبطل بموته او اخراجه من الاقطاع لان للسلطان ان يخرجها منه اه وان وصلت الارض الى الواقف بالشراء من بيت المال بوجه مسوغ فان وقفه صحيح لانه ملكها ويراعى فيها شروطه سواء كان سلطانا او اميرا او غيرها وما ذكره السيوطي من انه لا يراعى فيها الشروط ان كان سلطانا واميرا فمحمول على ما اذا وصلت الى الواقف بأقطاع السلطان من بيت المال او بئاه على اصل في مذهبه وان كان الواقف لها السلطان من بيت المال من غير شراء فافق العلامة قاسم بان الوقف صحيح اجاب به حين سئل عن وقف السلطان جقق فانه ارصد ارضا من بيت المال على مصالح مسجد وأفتى بأن سلطانا آخر لا يملك ابطاله اه حاصل ما في الرسالة قلت وما افق به العلامة قاسم مشكل لما تقدم من انها ان كانت من حق بيت المال لا يصح وكذا ما سيذكره الشارح في فروع الفصل الآتى عن المبسوط من ان للسلطان مخالفة شرط الواقف اذا كان غالب جهات الوقف قرى ومزارع لان اصلها لبيت المال اى فلم تكن وقفا حقيقة بل هي ارصاد أخرجه الامام من بيت المال وعينها لمن يستحق منه من العلماء ونحوهم كما ونضناه في باب الشر والخراج والخزينة وقدمنا هناك انه اذا لم يعلم شرائه لها ولا عدمه فالظاهر انه لا يحكم بصحة وقفها لان شرطه الملك ولم يعلم ولا يلزم علمه من وقفه لها لان الاصل بقاؤها لبيت المال كما يفيد المذکور عن المبسوط ولهذا أفتى المولى ابو السعود بأن اوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال او تؤول اليه اه واما ما ذكره في النهر هناك من قوله واذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالاصل هو الصحة فالظاهر ان معناه اذا علم الشراء ولكن لم يعلم حاله هل هو صحيح ام لا لعدم وجود شرطه لانه لا يصح الشراء من بيت المال الا اذا كان بالمسلمين حاجة كما مر هناك فيحمل على الاصل وهو الصحة فافهم ولعل مراد العلامة قاسم بقوله ان الوقف صحيح اى لازم لا ينقض على وجه الارصاد المقصود منه وصول المستحقين الى حقوقهم ولم يرد حقيقة الوقف وقدمنا تمام ذلك هناك فراجع **(قوله)** يجعلونها مشتراة صورة اى بدون شرائطه الموسوعة لعدم احتياج بيت المال الى بيعها في هذه الدولة العثمانية اعز الله بها الاسلام والمسلمين ومقتضاء انه لا يكون وقفا حقيقة بل هو ارصاد كما علمته بمأحررناه آنفا فلم يكن مما جهل حال شرائه حتى يحمل على الصحة فافهم **(قوله)** لمصلحة عمت كالوقوف على المسجد بخلافه على معين واولاده فانه لا يصح وان جعل آخره للفقراء كما وضعه العلامة عبدالبر بن الشحنة ط **(قوله)** ويؤجر لان بيت المال معد

مطلب

مهم في وقف الاقطاعات

مطلب

في اوقاف الملوك والامراء

واما وقف الاقطاعات ففي النهر لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا او ملكا للامام فأقطعها رجلا قال واغلب اوقاف الامراء بمصر انما هو اقطاعات يجعلونها مشتراة صورة من وكل بيت المال وفي الوهبانية * ولو وقف السلطان من بيت مالنا * لمصلحة عمت يجوز ويؤجر *

مساح مسلمين فساد به على مصرقه الشرعى رب لاسيا اذا كان يخاف عليه امر الجور
 الذين يصرقونه في غير مصرقه الشرعى فيكون قد منع من شيى منهم ويتصرف ذلك التصرف
 ذكره العلامة عبد البر ط ومفاده انه ايراد لاوقف حقيقة كما قدمناه (قوله قلت له)
 اصله ما في الحاشية لو ان ساطنا اذن اقوم ان يبعوا ارضا من اراضى بلدة حوايت موقوفة
 على المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجدهم قلوا ان كانت البلدة فتحت غزو يستغلونها لتفسير
 ملكا لاهل الغنائم فيجوز امر الساطن ان يهاو اذا فتحت صاحبها على ملك املا كما لا يستغلها فيها
 اه قلت ومفاد التعليل ان المراد بالمتوجة غزوة التي لم تقسم بين الغنائم اذ لو قسمت صارت
 ملكا لهم حقيقة فتأمل (قوله اطلق القاضي) اى اجاز ط عن الواقى (قوله بيع الوقف) اى
 كله او بعضه كما يقتضى به المولى أبو السعود فقال ان لم يكن مسجلا وباعه برى الحاكم يعال وقفية
 ما باعه بالباقي بلى ما كان كما نقله عنه المصنف فى المخرج (قوله غير المسجل) معنى قولهم مسجلا
 اى محكوما بلزومه بان صار للزوم حادثة وقع التنازع فيها لحكم القاضي بالزوم بوجهه
 الشرعى بلى وسمى مسجلا لان المحكوم به يكتب فى سجل القاضي (قوله كان حكما بطلان
 الوقف) اعني في كن باما الى اطلاق القاضي وعبارة البرازة كان حكما بصدقة بيع الوقف اه
 بالاشهر ان الحكم بطلان الوقف يكون بعد بيعه تأمل (قوله كما حققه المصنف) حيث ذكر
 ان هذا ليس مبيعا على قول الامام فقط بعد لزوم الوقف قبل التسجيل بل هو صحيح على قولهما
 اصل الوقف في قبيل ثبته فيه كما صرح به فى البرازة و يؤيده قول قارى الهداية اذا رجع
 الواجب عما وقفه قبل الحكم بلزومه صح عنده لكن الفتوى على خلافه وانه يلزم بالاحكام ومع
 ذلك اذا قضى بصدقه الرجوع فاض حنفى صح ونفذ فاذا وقفه ثانيا على جهة اخرى وحكم به
 حاكم صح ولزومه صارت اعتبار الثانى لتأييده الحكم اه وبه يدفع ما ذكره العلامة قاسم ومن تبعه
 من عدمه التنازع معللا بأنه قضاء بالشروع اه وليس كذلك لما فى السراجية من تصحيح ان المفتى
 يفتى بقول الامام على الاطلاق ثم يقول انى يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد
 ولا يخبر اذا لم يكن مجتهدا وقول الامام مصحح ايضا فقد جزم به بعض اصحاب المتون ولم يعملوا
 على غيره ورجحه ابن كمال فى بعض مؤلفاته واذ كان فى المسئلة قولان مصححان يجوز القضاء
 والافاء بأحدهما هذا حاصل ما ذكره المصنف وفيه نظر فان كتب المذهب مطابقة على ترجيح
 قولهما بلزومه بالاحكام وبأنه المفتى به وفى الفتى الخ فىهم ذكروا أولا قول الامام ليكون المتون
 در صوة النقل مذهبهم ثم ذكروا قولهما وفرعوا عليه واما قول السراجية ان المفتى يفتى بقول
 الامام على الاطلاق ولا يخبر فذلك فى غير ما صرح اهل المذهب بترجيح خلافه ولذا قال اذا
 لم يكن مجتهدا ولا شك ان اهل الاجتهاد فى المذهب رجحوا قولهم فعلى اتباع ترجيحهم والا
 كان يجب ان رجحوا قولهما فى امر رعة والخبر فثبت ان قوله مرجوح والقضاء بالشروع غير
 صحيح واما ما فى به قارى الهداية فقد افق نفسه بخلافه وتدل لكن الفتوى على قولهما انه
 لا شرط للزومه شىى لما شرحه ابو حنيفة فعلى هذا الوقف هو الاول وما قبله ثانيا لا اعتبار به
 الا ان شرطه فى وقفه اه وبس هذا الذى البحر ووقفى الحنفى صحة بيعه بحكمه اطل لانه

مطالـــــــــــــــــ

فى اطلاق القاضي بيع
 الوقف لا وقف او اوارثه
 قلت وفى غير هذا شر نبلى
 وكذا بيع اذ بذلك ان
 فتحت غزوة لا صاحبا لبقاء
 ملك مالكها قبل الفتح
 (الطلاق) القاضي (بيع)
 الوقف غير المسجل
 اوارث الوقف قبض
 (صح) وكان حكما بطلان
 الوقف اعدم تسجيله
 حتى لو باعه الوقف او
 اعنه او رجع عنه ووقفه
 لجهة اخرى وحكم بالثانى
 قبل الحكم بلزوم الاول
 صح الثانى او قومه فى عمل
 الاجتهاد كما حققه المصنف

لا يصح الا بالصحيح المتفق به فهو موزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية فالبيع باطل ولو قضى القاضي بصحته وقد أفق به العلامة قسم وامام أفق به قارى الهداية من صحة الحكم ببيع قبل الحكم بوقفه فمحمول على ان القاضي يجتهد او سهو منه اه فهمم (تأني) صريح كلام القنية المذكور ان البيع باطل لافساد قول المقدسي وشرحه وقد وقع فيه اختلاف وافق بعض مشايخ العصر بفساده ورتب عليه ملك المشتري اياه والصحيح انه باطل وقد بينا ذلك في رسالة لما وقع الاختلاف في البلاد الرومية وأفق مفتيها بسريان الفساد اذا بيع ملك ووقف صفقة واحدة وخالفه شيخنا السيد الشريف محي الدين الشهير بتعالول امير وانف جماعة من المصريين رسائل في ذلك حتى الشافعية كالشيخ ناصر الدين الطيلاوي لما وقع بين قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي وقاضي القضاة محي الدين بن الياس اه **(قوله وأفق به)** اي المصنف في فتاواه **(قوله تبعا لشيخه)** اي صاحب البحر في فتاواه وقد علمت انه في تجرده ما الرضاة **(قوله لكن خارج في النهر)** اي تبعا لبحر كاعلمت ومثل القاضي المجتهد من قد مجتهد ايراد افاده **(قوله لا يصح ببيعهم)** يفيد ان اطلاق القاضي ببيع الوقف لغير الوارث حكمه بطلان الوقف ويعود الى ملك الوارث ثابتا ببيع غير الوارث باطل لانه باع ملك الغير لكن ينبغي ان يكون البيع صحيحا موقوفا على اجازة الوارث كما لا يخفى اهـ لكن ليس في كلام الشارح ما يوجب البطلان لان قوله لا يصح وقوله لا يجوز لا يقتضيه وليس في كلامه ايضا ما يقتضى بطلان الوقف بتجرد اطلاق القاضي ببيع غير الوارث وقوله لانه اذا بطل يعني بعد البيع **(قوله ما في العمادية باق القيم الخ)** ينبغي ان يكون هذا في صورة الاستبدال اهـ وعليه فليمراد بالسوء الشرعي وجود شرط الاستبدال وقيد بامر القاضي لان الاستبدال اذا لم يشترطه الواقف لا يجوز لغير القاضي كمر **(قوله واما المسجل الخ)** ظاهره انه مقابل قول المتن غير المسجل فيكون المراد به المحكوم ببلو ومه وهذا الاشبهة في عدم صحة بيعه ما يصل الى حال يجوز استبداله واما ما انقطع نبوته في الحصاص ان الاواقف التي تقادم امرها ومات شهودها فما كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في ايديهم اجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسانا اذا تنازع اهلهافيها واما يكن لها رسوم في دواوين القضاة القياس فيها عند التنازع ان من أثبت حقا حكم له به اه وسيأتي تمامه في الفروع **(قوله الوقف في مرض موته كهيئة فيه)** اي في مرض الموت اقول الا انه اذا وقف على بعض الورثة ولم يجزده باقيهم لا يبطل اصله واما يبطل ما جعله من الغلة لبض الورثة دون بعض فيصرف على قدر موارثهم عن الواقف مادام الموقوف عليه حيا ثم يصرف بعد موته الى من شرطه الواقف لانه وصية ترجع الى الفقراء وليس كوصية لوارث لا يبطل اصله بالرد نص عليه هلال رحمه الله تعالى فتنبه اهذه الدقيقة شرعا لالة وقدمنا تمام الكلام عليه عند قول المصنف او بالموت **(قوله من الثالث مع القبض)** خبر ثان عن قوله الوقف او متعلق بمحذوف وعبارة الدرر فيعتبر من الثالث ويشترط فيه ما يشترط فيها من القبض والافراز اهـ واصله في الخاتمة حيث قل فيها قل الشيخ الامام ابن الفضل الوقف على ثلاثة اوجه اما في الصحة او في المرض او بعد الموت فالقبض والافراز شرط في الاول

وافق به تبعا لشيخه وقارى الهداية والملائي السعود قالت لكن حمله في النهر على القاضي المجتهد فراجعه (ولو) اطاق القاضي البيع (غيره) اي غير الوارث (لا) صح ببيعهم لانه اذا بطل عاد الى ملك الوارث وبيع ملك الغير لا يجوز دربره في غير طريق شرعي ما في العمادية باق القيم الوقف امر القاضي ورأيه حاز قالت واما المسجل او انقطع نبوته وأراد اولاد الواقف ابطاله فقال المفتي أبو السعود في معرضه قد منع القضاة من استماع هذه الدعوى الخ فيلحظ (الوقف في مرض موته كهيئة فيه) من الثالث مع القبض (فان خرج) الوقف (من الثالث)

مطلب

بيع الوقف باطل لافساد

مصاد

في وقف اذا انقطع نبوته

مصاد

وقف في مرض الموت

كأهية دون الثالث لأنه وصية وأما الثاني فكالأول وإن كان يعتبر من الثالث كأهية في المرض
 وذكر الضحاوي أنه كالضاف إلى ما بعد الموت وذكر السرخسي أن الصحيح أنه كوقف
 الصحة حتى لا يمنع الارت عند أبي حنيفة ولا يلزم إلا أن يقول في حياته وبعد ثمانيه ما خصا
 وبه علم أن المراد بالقبض قبض المتولي وهو مبنى على قول محمد بأشراط التسليم والأفراز كإمر
 بيانه وإن الخلاف في كون وقف المرض كوقف الصحة أو كالمضاف إلى ما بعد الموت فموته
 في كونه لا يلزم على قول الإمام فإذا مات يورث عنه كوقف الصحة أو يلزم فلا يورث كالمضاف
 وحيث مشى الشارح على ترجيح قول أبي يوسف بعدم اشتراط القبض كان الأول له حذف
 قوله مع القبض والثلاويهم أن المراد قبض الموقوف عليه **(قوله)** وأجازته الوارث (أي وإن لم
 يخرج من الثالث **(قوله)** والأبطل) إلا أن يظهر له مال آخر أسعاف وخالية **(قوله)** ولو أجاز
 البعض (أي بعض ورثة جاز بقدره أي نفذ بما زاد على الثلث بقدر ما أجاز به وبطل باقي
 ما زاد وصورته لو كان ماله تسعة ووقف في مرضه ستة ومات عن ثلاثة أولاد فإجاز أحدهم
 نفذ في واحد فيصح الوقف من أربعة وسيأتي في كتاب الوصايا لو أجاز البعض ورد البعض
 جاز على الجيز بقدر حصته وسيأتي بيانه أن شاء الله تعالى **(قوله)** وبطل وقف راهن معسر) فيه
 مسأحة والمراد أنه سيظل في الأسعاف وغيره لو وقف المرهون بعد تسليمه صح وأجبره
 القاضي على دفع ما عليه أن كان موسرا وإن كان معسرا أبطل الوقف وباعه فيما عليه اه
 وكذا لو مات فإن عن وفاء عاد إلى الجهة والأبوع وبطل الوقف كأي الفتح **(قوله)** ومريض
 مديون بمحيط (أي يدين بمحيط بماله فانه يباع وينقص الوقف بحروراً في محتمل المحيط وفي
 ط عن القواكه البدريه الدين المحيط بالتركة مانع من نفوذ الاعتاق والإيقاف والوصية
 بالمال والمخاطاة في عقود العوض في مرض الموت الأجازة الدائنين وكذا يمنع من انتقال الملك
 إلى الورثة فيمنع تصرفهم إلا بالأجازة اه **(قوله)** بخلاف صحيح) أي وقف مديون صحيح فانه
 يصح ولو قصد به المعاطة لأنه صادف ملكه كأي النفع الوسائل عن الذخيرة قال في الفتح وهو
 لازم لا ينفقه أرباب الديون إذا كان قبل الحجر بالاتفاق لأنه لم يتعلق حقهم بالعين في حال صحته
 اه وبه أفني في الحيرية من اليسوع وذكر أنه أفني به ابن نجيم وسيأتي فيه كلام عن المعروضات
(قوله) لو قبل الحجر) أما بعده فلا يصح وقدما أول الباب عند قوله وشرطه شرط سائر
 التبرعات عن الفتح أنه لو وقفه على نفسه على جهة لا تنقطع ينبغي أن يصح على قول أبي يوسف
 المصحح وعند الكل إذا حكم به حاكم اه وتقدم هناك الكلام عليه وحاصله أن وقفه على نفسه
 ليس تبرعاً بل إن عدم صحة وقف المحجور إنما يظهر على قولهما بصحة حجر السفيه أما على قوله
 فلا لانه لا يرى صحة حجره فيبقى تصرفه نافذاً وعن هذا حكم بعض القضاة بصحة وقفه لأن
 القضاء بحجره لا يرفع الخلاف أو فروع الخلاف في نفس القضاء كما صرح به في الهداية فيصح
 الحكم بصحة تصرفه عند الإمام فيصح وقفه لكن الحكم يلزمه بشكل لأن الإمام وإن قال
 بصحة تصرفه لكنه لا يقول يلزم الوقف والمقاتل يلزم ولا يقول بصحة تصرف المحجور فيصير
 الحكم يلزم وقفه مراكباً من مذهبه هذا حاصل ما ذكره في النفع الوسائل وأجاب عنه بأنه في
 منية المفتي جواز الحكم الملتقى وقدما ما فيه عند الكلام على وقف المشاع **(قوله)** فإن شرط

معاً
 في وقف الرهن والمريض
 المديون

أو أجازته الوارث نفذ في الكل
 والأبطل في الزائد على
 الثالث) ولو أجاز البعض
 جاز بقدره وبطل وقف
 راهن معسر ومريض
 مديون بمحيط بخلاف صحيح
 لو قبل الحجر فإن شرط

وفاء دينه) اى وقته على نفسه وشروط وفاء دينه منه كما فى فتاوى ابن نجيم وحذفه الشرح
استغناء بالمقابل وهو قوله ولو وقته على غيره اهـ (قوله يوفى من الغاضل عن كفايته)
اى اذا فضل من غلة الوقف شئ عن قوته فالغرم ان اخذوا منه لان الغلة بقيت على ملكه
ذخيرة (قوله لوله ورثة) اى ولم يخيروا فقوله والاى وان لم يكن له ورثة او كان واجزاوا
اهـ (قوله فلو باعها القاضى) اى فى صورة الحيف اهـ (قوله اى والا فيصل) بالبناء
للمجهول وهذا تصریح بالغموض اى وان لم يمت عن مال بنى بتاعيه من الدين فان الوقف يغير اى
يبطله القاضى ويبيعه للدين قل الشرح لالى فى شرح الوهبانية وهذا يخالف علق العبد الرهن
لا يباع ويسعى فى الدين ان يزد على قيمته ولا يبطل العلق ويبحث فاضل فقال يفتى ان لا يصل
الوقف ويؤخذ من غلته لوفى الدين كسعاية العبد اذا لم يقدر بزمان والجامع بينهما التحويل
الوقف تحرير عن البيع وتعلق حق الغير بقضى من ربه كسعاية العبد بل انه امكن التفتيت
العبد قبل اداء السعاية والمقار باق رعاية للمصاحبة فليتم اى فى شرح الوهبانية قلت
وفيه نظر اظهر الفرق بين الوقف والعبد فان العلق عقد لازمه واستهلاك للرهن من كل وجه
بخلاف الوقف فانه حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة عند الامم ولهذا يدوم
الثواب بدوامه لبقاء على ملكه وقد وقع الخلاف فى عوده الى ملك الوقف بعد خرابه وفى
جواز بيعه اذا اطلقه القاضى للواقف او وارثه كما مر بخلاف العبد بعد العلق فانه لا خلاف
فى عدم عوده الى الملك فلذا كان الوقف موقوفا على الفكك فاذا افتكه نفذ وان لم يفتكه
حتى مات وترك مالا فانه يفتك منه وان لم يترك مالا يبطل لتعذر الفكك من العين بدونه
والمنفعة كالنكسب خارجة عن الرهن فان الذى كان للمرتهن فيه حق الحبس انما هو العين
واما العبد فلا يمكن رده بعد العلق الى الملك بوجه فلذا يستأى ولان العلق من اول الامر
صدر منجز غير موقوف بخلاف الوقف هذا ما ظهر لى (قوله اول الغلة يهل) حكاه قول آخر
فليست اوفيه للتخير لكن علمت ان هذا القول بحث غير منقول وانه قياس مع الفارق فهو
غير مقبول (قوله قات لكن اى) استدرك على قوله بخلاف صحيح اهـ والا قرب انه
استدرك على ما فى الوهبانية فانه فى معناه ايضا (قوله فأجاب لا يصح ولا يلزم اى) هذا مخالف
لصرح المتنول كما قدمناه عن الذخيرة والفتح لا ان يخصص بالمرض المديون وعسارة
القساوى الاسماعيلية لا ينفذ القاضى هذا الوقف ويجوز الوقف على بيعه ووفاء دينه
والقضاة ممنوعون عن تنفيذ كقوله المولى ابوالسعود اهـ وهذا التعبير اظهر وحاصله
ان القاضى اذا منعه السلطان عن الحكم به كان حكمه باطلا لانه وكيل عنه وقد نهى الموكل
صيانة لاموال الناس ويكون جبره على بيعه من قبيل اضلاق القاضى بيع وقفه يسجل وقد
مر الكلام فيه وينبى ترجيح بطلان الوقف بذلك للضرورة (قوله اول الغلة يهل) انفق
للاغنياء فقط فلم يجز لانه ليس بقربة كما مر اول الباب (قوله كساجد اى) وكذا مصاحف
مساجد وكتب مدارس كما هو ظاهر مامر عند قوله ومنقول فيه تعامل (قوله لا احتياج
الكل لذلك) اى للزول فى الحان والشرب من اسقاية الخ زاد فى النهاية ان المتعارف بين
الموقوف لغلة وبين هذا هو العرف فان اهل العرف يريدون بذلك فى الغلة الفقراء وفى غيرهما

وفاء دينه من غلته صح
وان لم يشترط يوفى من
الفضل عن كفايته بلا
سرف ولو وقته على غيره
فغاته بن جعله خاصة
فتاوى ابن نجيم قلت
قيده بتجيط لان غير التجيط
يجوز فى ثلث ما بقى عند
الدين لوله ورثة والا فنى
كله فباعها القاضى ثم ظهر
مال شربى به ارض بدلها
وتامه فى الاسعاف فى باب
وقف المريض وفى الوهبانية
* وان وقف المرهون
ففتكه يجز * فان مات
عن عين تفى لا يغير * اى
والا فيبطل اول الغلة يهل
فليتم قلت لكن فى
معروضات المفتى اى
المسعود سئل عن وقف
على اولاده وهرب من
الديون هل يصح فأجاب
لا يصح ولا يلزم والقضاة
ممنوعون من الحكم
وتسجيل الوقف بمقدار
مشتغل بالدين انتهى فليحفظ
(الوقف) على ثلاثة اوجه
(مالم يقره اول الغلته) ثم
انفق اوى يستوى فيه
الفرقان كرىط وخان
ومقابر وصقاي وقاطر
ونحو ذلك (كساجد
وطواحين وطست
لاحتياج الكل لذلك

السوية بينهم وبين الأغنياء (**قوله** بخلاف الادوية) أى الموقوفة في التبرار خانه فإن الحاجة اليها دون الحاجة الى السقية فان العيشان لو ترك شرب الماء ياتهم ولو ترك المريض الدواء لأتاهم أقدمه ح عن المتبحر (**قوله** فيدخل الأغنياء تبعاً) هذا في التعميم اما في التخصيص فهم مقصودون اهـ ح (**قوله** وبأنه أخرجه من يده) أى سلمه الى المتولى على قول محمد بأن ذلك شرط وقوله صحيح يعنى عنه لأن صحة الوقف باستيفاء شروطه (**قوله** ووارنه يعلم خلافه) أى انه لم يبقه ولم يخرج من يده درر (**قوله** قضاء) اما في الديانة فليسمع دعواه يعنى يسوغ له السعى في إبطاله واخذة لنفسه حيث علم ان اقرار مورثه كاذب في نفس الامر وانه باق على ملكه لان الحكم بخوازه انما هو بناء على ما يقرب له لاعلى نفس الامر (**قوله** وتبطل اوقف امرئ بارتداده الخ) لا محال لذكره هنا وبخلاف اول الباب وقد ذكره هناك عن المتبحر وحاصله مستثنان : احدهم لو وقف ثم ارتد والمعاذ بالله تعالى يبطل وقفه وان عاد الى الاسلام ما لم يعد وقفه مد عوده لحبوط عمله بالردة ونظر فيه ابن الشحنة في شرحه بأن الحبوط في ابطال الثواب لا فيما يتعلق به حق الفقراء وأجاب الشرنبلالي في شرحه بما في الاسعاف من انه لما جعل آخره للمساكين وذلك قرينة فيبطل اهـ قلت وهذا الجواب غير ملائم للسؤال وانما ذكره في الاسعاف جواباً عن سؤال آخر وهو انه اذا وقفه على قوم بأعيانهم لم يكن قرينة فأجاب بما ذكر فالجواب الصحيح ان الوقف على الفقراء قرينة باقية الى حال الردة والردة تبطل القرينة التي قرنتها كما لو ارتد في حال صلاته او صومه بخلاف ماذا ارتد بعد صلاته او صيامه فانه لا يبطل نفس العمل بل ثوابه فقط واما حق الفقراء فاما هو في الصدقة فقط فإذا بطل التصديق الذي هو معنى الوقف بطل حقهم ضمناً وان كان لا يمكن ابطاله قصداً كما يبطل في خراب الوقف وخروجه عن الشفعة هذا ما ظهر لي فافهم * الثانية لو وقف في حال رده فهو موقوف عند الامام فان عاد الى الاسلام صح والان مات او قتل على رده او حكم باحراقه بطل ولا رواية فيه عن ابي يوسف وعند محمد يجوز منه ما يجوز من القوم الذين انتقل الى دينهم ويصح وقف المرتدة لانها لا تقتل الا ان يكون على حيح او عمره ونحو ذلك فلا يجوز كما في شرح الوهبانية ما حصر (**قوله** خال ارتداد) منسوب على الظرفية متعلق باسم لا بأجدر

أى احق خبرها والمعنى لا يكون الوقف حال الردة احق بالبيان من الوقف قبها بل ذلك احق بالبيان لعدم ثبوته هذا ما ظهر لي فافهم والله سبحانه اعلم

فصل في

هذا الفصل مشتمل على بيان احكام اجارة الوقف وغصبه والشهادة عليه والدعوى به والمتولى عليه وما يتبع ذلك وزاد فيه الشارح فروعا مهمة وفوائد جمة (**قوله** يراعى شرط الواقف في اجازته) أى وغيرها مما سيأتى في الفروع من ان شرط الواقف كنص الشارع كما سيأتى بيانه الا في مسائل تقدمت (**قوله** فلم يزد القيم الخ) يعنى اذا شرط الواقف ان لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجارها وكانت اجازتها أكثر من سنة اتفق للفقراء فليس للقيم ان يؤجرها أكثر من سنة بل يرفع الامر للقاضي حتى يؤجرها لان له ولاية النظر لتقديره والمالك والميت وان لم يشترط الوقف للمقيم ذلك بلا اذن القاضي كما في المتبحر عن الحاجة

مطلب
في وقف المرتد

بخلاف الادوية فلم يخرج لغنى بالتعميم او تخصيص فيدخل الأغنياء تبعاً للفقراء قبة (فرع) اقر بوقف صحيح وبأنه أخرجه من يده ووارنه يعلم خلافه جاز الوقف ولا يسمع دعوى ووارنه قضاء درر وفي الوهبانية * وتبطل اوقف امرئ بارتداده * خال ارتداد منه لاوقف اجدر *

فصل يراعى شرط الواقف في اجازته * فلم يزد القيم بل القاضي لان له ولاية النظر

ولواستثنى فقال لا تؤجر أكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء فلقم ذلك اذا رآه خيرا بلا دن
القاضي اسعاف **(قوله فقير)** اى فيها اذا كان الوقف على الفقراء ومثله الوقف على المسجد
وكذا الوقف على اولاد الوقف لان منهم الفقير والغائب بل ومن لم يخلق عند الاجارة **(قوله)**
وغائب وميت) فانه يحفظ القملة ومال المفقود ومال الميت الى ان يظهر له وارث او وصى
(قوله وقيل تقيد بسنة) لان المدة اذا طالت تؤدى الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف
فيها تصرف المالك على طول الزمان يظنه مالكا اسعاف **(قوله مطلقا)** اى في الدار والارض
ح **(قوله وبثلاث سنين في الارض)** اى اذا كان لا يمكن المستأجر من الزراعة فيها لا في
الثلاث كما قيده المصنف تبعا للدرر حيث قال يعنى ان الارض ان كانت مما تزرع في كل سنين
مرة أو في كل ثلاث كان له ان يؤجرها مدة يمكن فيها من الزراعة اه ومثله في الاسعاف
وكذا في الحانية لكن ذكر فيها بعد ذلك قوله وعن الامامة ابى حفص البخارى انه كان يجيز
اجارة الضياع ثلاث سنين فان أجز أكثر اختلفوا فيه وأكثر ما شاع بلخ لا يجوز وقال غيرهم
يرفع الامر الى القاضي حتى يبطله وبه اخذ الفقيه ابو الليث اه وظاهره جواز الثلاث
بلا تفصيل تأمل وان عتار الفقيه جواز الاكثر ولكن للقاضي ابطالها اى اذا كان انفع
للووقف ثم رأيت الشرنبلالى اعترض على الدرر بأنه اخرج المتن عن ظاهره والفتوى على
اطلاق المتن كما اطلقه شارح المجمع وهو قول الامام ابى حفص الكبير اه واعلم ان المسئلة
فيها ثمانية اقوال ذكرها العلامة قتالى زاده في رسالته احدها قول المتقدمين عدم تقدير
الاجارة بمدة ووجهه في انفع الوسائل والمفتى به ما ذكره المصنف خوفا من ضياع الوقف كما علمت
(قوله الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك) هذا احد الاقوال الثمانية وهو ما ذكره الصدر
الشهيد من ان المختار انه لا يجوز في الدور أكثر من سنة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وفي
الضياع يجوز الى ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وهذا امر يختلف باختلاف
المواضع واختلاف الزمان اه وعنه المصنف الى انفع الوسائل وأشار الشارح الى انه
لا يخالف ما فى المتن لان اصل عدول المتأخرين عن قول المتقدمين بعدم التوقيت الى التوقيت
انما هو بسبب الخوف على الوقف فاذا كانت المصلحة الزيادة او النقص اتبعت وهو توفيق
حسن ومن فروع ذلك ما فى الاسعاف دار لرجل فيها موضع وقف بمقدار بيت واحد وليس في
يد المتولى شئ من غلة الوقف وأراد صاحب الدار استئجارها مدة طويلة قالوا ان كان لذلك
الموضع مسلك الى الطريق الاعظم لا يجوز له ان يؤجره مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف
وان لم يكن له مسلك جاز اه وفيما يوافق قارئ الهداية اذا لم تحصل عمارة الوقف الا بذلك
يرفع الامر للحاكم ليؤجره أكثر اه اى اذا احتيج الى عمارته من اجرة يؤجره الحاكم
مدة طويلة بقدر ما يعمره * (تنبه) محل ما ذكر من التقيد ما اذا كان المؤجر غير الواقف
لما فى الفتية أجز الواقف عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت
الاجارة ويرجع بما بقي في تركه الميت اه تأمل ثم ان أرض اليتيم في حكم أرض الوقف كما
ذكره في الجوهره وأفتى به صاحب البحر والمصنف وكذا أرض بيت المال كما افتى به في الحبرية
وقال من كتاب الدعوى ان أراضي بيت المال جرت على رقبته احكام الوقوف المؤبدة **(قوله)**

فقير وغائب وميت (ف)
أعمال الواقف مدتها في
تصايق (تزيادة للقيم (وقية
تقيد بسنة) مطلقا (وبه)
أى بالسنة (يفتى في الد
وبثلاث سنين في الارض
الا اذا كانت المصلحة
بخلاف ذلك وهذا
يخالف زمانا وموض
وفي اجازية

معدب

ارض اليتيم وارض ي
امام في حكم ارض الوقف

لو احتجج بذلك أى الاجارة الى مدة زائدة عن التقدير المذكور أى بأن لم تحصل عمارة الوقت الا بدات بذكرناه آنفاً فرى الهداية **(قوله)** بعقد عقوداً أى عقوداً مترادفة كل عقد سنة بكذا خاتمة والمآل ان هذا فى الدار اما فى الارض فيصح كل عقد ثلاث سنين وصورة ذلك ان يقول أجرتك الدار الفلانية سنة تسع واربعين بكذا وأجرتك لها سنة خمسين بكذا وأجرتك لها سنة احدى وخمسين بكذا وهكذا الى تمام المدة **(قوله)** والثانى لا أى لا يكون لازماً وأراد بالثانى ما عدا العقد الاول لان جميع ما عداه مضاف لكن قال قاضى خان وذكر شمس الأئمة السرخسى أن الاجارة المضافة تكون لازمة فى احدى الرويتين وهو الصحيح وايضا اعترض قاضى خان قولهم ان احتاج القيم الى تمجيل الاجرة بعقد عقوداً مترادفة بأنهم اجمعوا على ان الاجرة لاتملك فى الاجارة المضافة بأشراط التمجيل أى فيكون للمستأجر الرجوع بمخيره من الاجرة فلا يكون هذا العقد مفيداً لكن اجاب العلامة قتالى زاده بأن رواية عدم لزوم الاجارة المضافة مصححة ايضاً وبأن قاضى خان نفسه اجاب فى كتاب الاجارات عن الثانى بقوله لكن يجب عنه بأن ملك الاجرة عند التمجيل فيه روايتان يؤخذ برواية الملك هنا للحاجة وهذا ينافى دعواه الاجماع هنا قلت وقد ذكر الشارح فى اواخر كتاب الاجارة ان رواية عدم اللزوم تأيدت بأن عليه الفتوى أى فتكون أصح التصحيحين لان لفظ الفتوى فى التصحيح اقوى لكن أنت خير بأن رواية عدم اللزوم هنا لاتنعف لانه ثبت للمستأجر الفسخ فيرجع بمآلحه من الاجرة وان قلنا انها تملك بالتمجيل فينبى هذا ترجيح رواية اللزوم للحاجة فخير ما قاله قاضى خان فى رواية الملك **(قوله)** الفتوى على ابطال الاجارة المطلوبة ولو لم يقود أى التحقق المحذور انما فيها وهو أن طول المدة يؤدى الى ابطال الوقت كفى للخبرة قلت لكن الكلام هنا عند الحاجة فإذا اضطر الى ذلك حاجة عمارة الوقت بتمجيل اجرة سنين مستقبلية يزول المحذور الموهوم عند وجود الضرر المتحقق فالظاهر تخصيص بطلان هذه الاجارة بما عدا هذه الصورة وهو جمعها حيلة لتطويل المدة فتدبر ثم رأيت ط نقل عن الهندية أن بعض الصكاكين ارادوا بهذه الاجارة ابقاء الوقت فى بد المستأجر اكثر من سنة فقال الفقيه ابو جعفر انما يعللها صيانة للوقت وعليه الفتوى كذا فى المضمرة اه ملخصا وانت خير بأن هذا دليل على ما قلنا من أن ابطالها عند عدم الحاجة فلا يناسب ذكره هنا فافهم **(قوله)** فلا يجوز بالاقول أى لا يصح اذا كان بغير فاحش كىأتى قال فى جامع الفصولين الا عن ضرورة وفى فتاوى الحائرى شرط اجارة الوقت بدون اجرة المثل اذا ناسه أو كان دين اه قلت ويؤخذ منه ومما عزاه الاشباه جواز اجارة الدار التى عليها مرصد بدون اجرة المثل ووجه ذلك ان المرصد دين على الوقت بنفسه المستأجر اعمارة الدار اعمه مال حاصل فى الوقت فإذا زادت اجرة مثلاً بهذه العمارة التى صارت للوقت لانتزيمه الزيادة لانه اذا اراد الناظر إيجار هذه الدار لم يدفع ذلك المرصد لصاحبه لا يرضى باستئجارها بأجرة مثلاً الآن لكن أفتى فى الحرية بلزوم الاجرة الزائدة ولعله محمول على ما اذا كان فى الوقت مال وأراد الناظر دفع المرصده خفيئذ لاشك فى لزوم الزيادة قدام **(قوله)** لو هو المستحق الضمير راجع للمؤجر وعبرة قارى الهداية سئل عن مستحق لوقت عليه هو ناظره أجره

مطلب

فى الاجارة المطلوبة بمقود

لو احتجج بذلك يعقد عقوداً

فيكون العقد الاول لازماً

لانه ناجز والثانى لالانه

مضاف قلت لكن قال أبو

جعفر الفتوى على ابطال

الاجارة المطلوبة ولو لم يقود

ذكره الكرماني فى الباب

التاسع عشر وأقره قدرى

افدى وسيجى فى الاجارة

(ويؤجره) أجر (المثل)

فلا يجوز (لاقل) ولو

هو المستحق قارى الهداية

مطلب

فى لزوم الاجارة المضافة

تصحيحان

مطلب

لا يصح إيجار الوقت بأقل

من اجرة المثل الا عن

ضرورة

مطلب

فى استئجار الدار المرصد

بدون اجرة المثل

بدون اجرة المثل هل يصح ذلك فأجاب لا يجوز ذلك وإن كان هو المسمى بما يصل إليه من الضرر للوقف بالأجرة اهـ أى لاحتمال موته فيضر بمن بعده من المستحقين وربما يتضرر الوقف ايضا الآن اذا كان محتاجا للتعمير واماميو حد في بعض نسخ الشرح من قوله لجواز ان يموت قبل انقضاء المدة وتفسخ هذه الاجارة اهـ فهو غير ظاهر لانها لا تفسخ بموت الناظر على ان الضرر انما هو في ابقائها بالأجرة القليلة لا في فسخها لانها اذا فسخت توجب بأجر المثل فلا يتضرر احد تأمل ولا يجوز ارجاع الضمير في قوله ولو هو المستحق الى المستأجر اذا ظهر انه لا ضرر في فعل احد بعده لانفساخها بموته فافهم **(قوله)** لا ينقصان يسير (هو ما يتغابن الناس فيه اسعاف اى ما يقبلونه ولا بعده نه غنا) **(قوله)** لا يفسخ العقد اى لو طالب المستأجر فسخه لا يحبه الناظر للزوم الضرر على الوقف قال في الفتح وليس له الاقالة الا ان كانت ادخال للوقف **(قوله)** ولو زاد اجره (اى بعد العقد على أجر مثله اى الذى كان وقت العقد وقيد في الحاوى القدسي الزيادة بالفاحشة قال في البحر وهو يدل على عدم نفعها باليسيرة ولعل المراد بالفاحشة ما لا يتغابن الناس فيها كاسر في طرف النقصان والواحد في العشرة يتغابن الناس فيه كما ذكره في كتاب الوكالة وهذا قيد حسن يجب حفظه فاذا كانت اجرة دار عشرة مثلا وزاد اجر مثلها واحدا فانها لا تنفسخ كالأجر المتولى بتسعة فانها لا تنفسخ بخلاف الدرهمين في الطرفين اهـ قلت لكن نقل اليرى وغيره عن الحاوى الحصري ان الزيادة الفاحشة مقدارها نصف ما أجر به الا اهـ وانت خير بان هذا يرد ما بحثه في البحر نعم في اجارات الخيرية ما يفيد ان المراد بها قدر الخمس وهو عين ما بحثه في البحر وفي الخلاصة ان أجره المتولى بأجر مثله او بقدر ما يتغابن الناس فيه فانه لا تنفسخ الاجارة وان جاء آخرو زاد في الاجرة درهمين في عشرة فهو يسير حتى لو أجر ثمانية واجر مثله عشرة لا تنفسخ اهـ فهذا صريح في ان الخمس قليل في طرف الزيادة والنقصان فلا تنفسخ به الاجارة لكن في وكالة البحر عن السراج ان ما يتغابن الناس فيه نصف العشر او أقل فلو أكثر فلا تم نقل بعده تفضيلا وهوان ما يتغابن الناس فيه في العروض نصف العشر وفي الحيوان العشر وفي المقار الخمس وما خرج عنه فهو مما لا يتغابن فيه ووجهه كثرة التصرف في العروض وقلته في المقار وتوسطه في الحيوان وكثرة الغبن اقلته التصرف فهذا يؤيد بحث البحر هنا وعليه عمل الناس اليوم وانظر ما في جامع الفصولين آخر الفصل السابع والعشرين فانه نقل التفصيل ثم قال وقيل لا يدخل تحت تقويمه المقومير مما ليس له قيمة معلومة فلو علمت كفتحهم شراء يسير الغبن لا ينفذ على الموكل وبه فتى ونقل الخبر الزملى في حاشيته عليه عن البحر والمنح وغيرها ان الاخير هو الصحيح قلت والظاهر ان القول بالتفصيل بيان لهذا القول تأمل * (تنبيه) * حرر في البحر ان طريق علم القاضى بالزيادة ان يجتمع رجلان من اهل البصر والامانة فيؤخذ بقولهما معا عند محمد وعندهما قول الواحد يكتفى اهـ **(قوله)** قيل يعقد ثانيا (اى مع المستأجر الاول كاتبه عليه بعده وقوله به اى بأجر المثل والمراد انه يجدد العقد بالاجرة الزائدة والظاهر ان قبول المستأجر الزيادة يكتفى عن تجديد العقد **(قوله)** في الاشياء الخ) هو عين ما في المتن لكنه نقله لامور سكت عنها المتن * اولها انه ليس المراد بالزيادة ما يشمل زيادة نعمت اى اضرار من واحد او اثنين فانها غير مقبولة بل المراد ان تزيد في نفسها

مطلب

ليس لناظر الاقالة

مطلب

فيا لو زاد أجر المثل بعد
العقد زيادة فاحشة

الا ينقصان يسير أو اذا لم
يرغب فيه الا بال أقل اشياء
(فأجر خص أجره) بعد
العقد (لا يفسخ العقد)
للزوم الضرر (ولو زاد)
أجره (على أجر مثله قيل
يعقد ثانيا به على الاصح)
في الاشياء ولو زاد أجر
مثله في نفسه بلا زيادة
احد فلم يتولى فسخها به
يفتى ومالم يفسخ فله المسمى

عند الشكل كصرح به الاستيجاني وافاد ان الزيادة من نفس الوقت لا من عمارة المستأجر بتاله
 نفسه كافي الارض المحكرة لاجل العمارة كامر قبل الفصل * ثانياً التصحيح بأنه بهنقى
 قانه اقوى * ثالثاً انه لا يفسخ العقد بمجرد الزيادة بل يفسخه التولى كما حرره في انفع
 الوسائل وقال فان امتنع بفسخه اقتضى * رابعاً انه قبل الفسخ لا يجب الا المسمى وانما
 تجب الزيادة بعده **(قوله)** وقيل لا يعقد به ثانياً أى لا يفسخ ولا يعقد بناء على ان اجر المثل يعتبر
 وقت العقد وهذا رواية فتاوى سمرقند وعليها مشى في التجنيس اصحاب الهداية والاساف
 والاولى رواية شرح الطحاوى بناء على ان الاجارة تنعقد شيئاً فشيئاً والوقت يحبله النظر
(قوله) والمستأجر الاول اولى الحق بقيد لقوله يعقد ثانياً والمراد اذا كان مستأجر الاجارة صحبة
 والا فلا حق له وتقبل الزيادة ويخرج كفى البحر وقوله اذا قبل الزيادة أى الزيادة المتبررة عند الشكل
 كامر بيانها فان قبلها فهو الحق والا آجرها من الثاني اذا كانت الارض خالية من الزراعة
 والا وجبت الزيادة على المستأجر الاول من وقتها الى ان يستحصل الزرع لان شغلها بملكه يتبع
 من حصة التجارها غيره فاذا استحصل فسخ وأجر من غيره وكذا لو كان فى فيها وغرس لكن لها
 يبقى الى انتهاء العقد لانه لانها معلومة للبناء والغراس بخلاف الزرع فاذا انتهى العقد فقد
 مر بيانه قبل الفصل فى قوله واما حكم الزيادة فى الارض المحكرة الحق وقدمنا ان المناسب
 ذكرها هنا * **(تنبيه)** * قد علم بما قررناه ان قولهم ان المستأجر الاول اولى انما هو فيها اذا زادت
 اجرة المثل فى اثناء المدة قبل فراغ اجرة وقيد قبل الزيادة اما اذا فرغت مدته فليس بأولى الا اذا
 كان له فيها حق القرار وهو المسمى بالكرد دار على ما قدمناه مبسوطاً فى مسألة الارض المحكرة
 من ان له الاستبقاء بأجرة المثل دفعا للضرر عنه مع عدم الضرر على الوقت وان هذا مستثنى
 من اطلاق عبارات المتون والشروح المفيدة لوجوب القلع والتسليم بمد مضى مدة الاجارة
 فهذا وجه كونه احق بالاستئجار من غيره واما وجهه فى مسألة زيادة اجرة المثل فى اثناء المدة فهو
 ان مدة اجارته قائمة لم تنقض وقد عرض فى اثنائها ما يوجب الفسخ وهو الزيادة المعارضة فاذا
 قبلها ورضى بدفعها كان اولى من غيره لزوال ذلك المسوغ فى اثناء مدته فلا يسوغ فسخها وباجارها
 لغيره بل تؤجر منه بالزيادة المذكورة الى تمام مدته ثم يؤجرها ناظر الوقت لمن اراد وان قبل
 المستأجر الاول الزيادة لزوال علة الاحقية وهى بقاء مدة اجارته الا اذا كان له فيها حق القرار
 فهو احق من غيره ولو بعد تمام المدة لهذه العلة الاخرى كما علمت وبهذا ظهر ان المستأجر لارض
 الوقت ونحوها من جانب اودار اذا لم يكن له فيها حق القرار المسمى بالكرد دار لا يكون احق
 بالاستئجار بعد فراغ مدة استجاره سواء زادت اجرة المثل او لا سواء قبل الزيادة او لا خلافاً لما
 يفهمه اهل زماننا من انه احق من غيره مطلقاً ويسمونه ذا اليد ويقولون انه متى قبل الزيادة
 المعارضة لا تؤجر لغيره وبحكمون بذلك ويقتون به مع كونه مخالفاً لما اطقت عليه كتب المذهب
 من متون وشروح وفتاوى بل مستندهم اطلاق عبارة المصنف هنا وهو باطل قطعاً لما علمت
 من انه مصور فى زيادة اجرة المثل قبل انتهاء مدة الاجارة كما هو صريح عباراتهم ولم يقل احد
 بأطلاقة ولا يخفى مع ذلك ما فيه من الفساد وضياء الاوفى حيث لزم من ابقاء ارض الوقت
 بيد مستأجر واحد مدة مديدة تؤديه الى دعوى تملكها مع انهم منعوا من تطويل مدة

مطلب

مهم فى معنى قولهم المستأجر
 الاول اولى

(وقيل لا) يعقد به ثانياً
 (كزيادة) واحد (تعتا)
 فانها لا تعتبر وسيجي
 فى الاجارة (المستأجر
 الاول اولى من غيره اذا
 قبل الزيادة والموقوف عليه
 الغلة) او السكنى

قوله حيث لزم الحق انظر
 اين فاعل لزم اه مصححه

الاجارة خوفاً من ذلك كعلمته وهذا خلاصه ما ذكرته في رسالتي المسماة (تحرير العبادات) من
هو اولى بالاجارة) وبمراجعتها يظهر لك العجب العجيب وتقف على حقيقة الصواب وحملته
المنع هو اب (قول لا يملك الاجارة) لانه يملك نفع بلا بدل في يملك تملكها ببدل وهو الاجارة
والملك أكثر مما يملك بخلاف الاجارة ط (قول لا بدعى لو غصب منه الوقت) ظهر انه
لا يملك دعوى المين فقط مع ان دعوى الغلة كذبت في جميع الفصول ادعى او وقف عليه انه
وقف عليه لو ادعى باذن القاضي يصح وقتاً وبغير اذنه ففيه رد ايمان والاصح انه لا يصح لأن له
حقاً في الغلة لا غير فلا يكون خصماً في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فدعى احدهم انه
وقف وبغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدة ومستحق غلة الوقت لا يملك دعوى غلة الوقت
وانما يملك المتولى اه فأما ان دعوى الموقوف عليه في الغلة كدعوى عين الوقت لكن تعاليه
للاصح بان له حقاً في الغلة لا غير فيقيد دعواه بها وقد نجا بان عدم سماع دعواه في الغلة اذا
كان الموقوف عليهم جماعة بخلاف ما اذا كان واحداً ودعى بها لانه يريد اثبات حقه فقط ويؤيده
قوله بعد مامر ولو كان الوقت على رجل معين قيل يجوز ان يكون هو المتولى بغير اطلاق
القاضي اذا لم يقدوه وبغيره لا يصح لان حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقت اه فإذا
كان حقه أخذ الغلة وغصبها غاصب ينبغي ان لا يتردد في سماع دعواه عليه ليصل الى حقه وفي
فتاوى الحانوتي والحق ان الوقت اذا كان على معين تصح الدعوى منه وظهره سماعها على
عين الوقت ايضاً ولذلك في نور المين ان الغلة تمام الوقت فيزوال الوقت تزول الغلة فيصير
كان الموقوف عليه ادعى شرط حقه فيبني ان تكون رواية الصحة هي الاصل اه واستشهد في
البرازية لهذه الرواية بعدة مسائل عن الحنفية قالت وكذا في الاسعاف ادعى احد الموقوف
عليهم على واحد منهم انباع الوقت من الغاصب وسلمه اليه ويرهن او ينكح الآخر يقتضي عليه
بقيمته ويشتري بها ضيعة توقف كالأول اه وفي التتارخانية عن المحيط ارض في يد رجل يزعم
انها ملكه فادعى قومه انه وقفها عليهم قبلت بينهم وحكمت عليه بالوقف واخرجتها من يده
وهذه المسئلة تصرح بأن الدعوى من الموقوف عليه محبجة اه قات وبقي ما لو ادعى رجل
على المتولى بانه من الموقوف عليهم وان له حقاً في غلة الوقت او بأن حقه فيها كذا أكثر مما كان
يعطيه وينبغي عدم التردد ايضاً في سماعها لانه يريد مجرد اثبات حقه ويؤيده ما في الاسعاف
لو منع الواقف اهل الوقت ماسعى لهم فطالبوه به الزمه القاضي بدفع ما في يده من غلته اه وكذا
ماسد كره الشارح بعد صفحة عن المصنف والحانية وذكر في البرازية في الفصل السادس
من الوقت عدة مسائل من هذا القبيل منها دعواه انه من فقراء القرابة فراجع وسيد كره
المصنف ان بعض المستحقين ينتصب خصماً عن الكل اذا كان اصل الوقت ثابتاً وهو صحيح في صحة
دعوى احد الموقوف عليهم ولم يقدوه باذن القاضي فيجمل مامر من عدم سماعها رواية
واحدة على ما اذا لم يكن اصل الوقت ثابتاً وهذا مؤيد لما قلناه من صحة دعواه على المتولى بانه
من الموقوف عليهم او باستحقاقه فتأمل هذا واعلم ان عدم ملكة الدعوى في عين الوقت لا ينافي
قبول الشهادة لانها لا تحمل حسبة وان لم تصح الدعوى كما ذكره المصنف قريباً وبأن بانه لم
سيأتي مثاله لو باع داراً ثم ادعى اني كنت وقتها اوقاف وقف على ما يصح ولو اتاه بانه قبلت

(لا يملك الاجارة) ولا
الدعوى لو غصب منه
الوقت

مطلب

الموقوف عليه لا يملك
الاجارة

مطلب

في دعوى الموقوف عليه

مطلب

اذا كان الوقت على معين
فيل يجوز ان يكون هو
المتولى

معتبر في إجازة الموقوف عليه إذا كان مضافاً إليه (الاجابة) ٥٥٤ مذهبنا أو أذن قاض ولو الوفاء على رجل معين

ويأتي في الكلام عليه (قوله لا يوجب) أي بأن يكون مولى من قبل أو يصبه القاضي
مولى ليسمع دعواه كما في بزارية وفيها أيضاً أنه تصح دعوى الواقف (قوله أو أذن قاض)
بالدعوى والاشارة (قوله أو الوفاء على رجل معين الخ) هذا في الدعوى وقد علمت بيانه
وأما في الإجازة فلم يذكره في العمادة على هذا الوجه بل قال والموقوف عليهم لم يملكوا الإجازة
الوقف وقال الفقيه أبو جعفر لو كان لأجر كله للموقوف عليه بأن كان لاجتناف إلى العمارة ولا
شريك معه في الغلة فيختلج بخوض في الدور والحوايت وأما الأراضي فإن شرط الواقف تقديم
العشر والخراج وسائر المؤن وجعل للموقوف عليه الفاضل لم يكن له أن يؤجرها لأنه لو جاز
كان كل الأجر له بحكم العدة فينفوت شرط الواقف ولو لم يشترط يجب أن يخوض ويكون الخراج
والمؤن عليه اه ونحوه في الأسعاف فقد عرصة إجازة الموقوف عليه إذا كان معينا بهذه
الشروط ويشترط ضمان مؤجر باجرة المثل واللام يصح كإمارة عن قارئ الهداية قلت وبني
عدم التردد في صحة إيجاره إذا شرط الواقف التولية والنظر للموقوف عليهم أو للارشد منهم
وكان هو الارشد أو لم يوجد غير ذلك فإنه لا يكون منصب الواقف (قوله وهل تلك السكنى
الخ) قد علمنا بأن ذلك عند قول المتن ولو أني وبجز عمر الحاكم بجرته (قوله كما غلط فيه بعضهم)
فإنما غاطته أنه وقع في عبارة الخلاصة ثم فرج ذلك البعض الضمير للمتولى مع أنه المستأجر
كما به عليه العلامة قاسم في فتاواه مستنداً إلى القول الصريحة لكن قال في البحر يذني أن
يكون ذلك خيانة من المتولى لو علم بذلك وذكر الحنفية أن الواقف أيضاً إذا أجاز بالمثل
لا يتعاقب الناس فيه لم يخبر وبطلان القاضي فإن كان الواقف مأموماً وفعل ذلك على طريق
السهو والغفلة أو إغفاله في يده وأمره بإجارتها بالاسراع وإن كان غير مأموماً أخرجهما من يده
وجعلها في يده من يشق بيده وكذا إذا أجازها الواقف سنين كثيرة ممن يخالف أن يتلف في يده
يطل القاضي الإجازة ويخرجها من يد المستأجر اه فإذا كان هذا في الواقف فالمتولى أولى اه
(قوله كل منه) لا يلى منه يدخل المتولى ط (قوله وعليه تسليم زود السنين الماضية)
لا يفي هذا ما مر من أن الإجازة منه تفسخ كان على المستأجر المسمى لأن موضوعه فيما إذا
أجاز أو لا إجازة المثل ثم زاد الأجر في نفسه ط أي فلا إجازة وقعت من ابتدائها بحجة بخلاف
ما هنا (قوله لأغرامة عليه) وعليه الحرمة ولا يعذر وكذا أهل الحلة قال في الأشباه عن الفقيه
لا يعذر أهل الحلة في الدور والحوايت المسألة إذا أمكنهم رفعه قال في شرح الملتقى فيأتيهم كلهم
بنفس السكوت فما بالك بالمتولى والجاني والكتائب إذا تركوها ولا سيما لأهل الرشوة فعوذ بالله
تعالى اه ط (قوله بمال الساكن) عني وكان من جنس حقه ط عن الخوى (قوله قضاء
وديانة) مرتبط بقوله أخذ ط (قوله ما نفعه مضونة) أي على الغاصب ط (قوله أو بعد) أي
الاستغلال (قوله فعلى المستأجر المسمى الخ) يعني للغاصب كما يفيد ما بعده قال العلامة
البري الصواب أن هذا مفرع على قول المتقدمين أما على ما عليه المتأخرون فعلى
الغاصب أجر المثل اه أي أن كان مضى من المستأجر أجر المثل أو دونه ولو أكثر رد الزائد
المتقى به وهو تضمن مذهب مال ووقف واليتم والمعدن له تضمين المستأجر أيضاً ما أجاز المثل كال

على ما عليه الفتوى حمادة
لأن حقه في الغلة لا المعلن
وهل تلك السكنى من
يستحق الربع في الوهبانية
لا وفي شرحه بشر بن أبي
والتحريم (و) الموقوف
(إذا أجزه المتولى بدون
أجر المثل لزم المستأجر)
المتولى كما غلط فيه بعضهم
(تمامه) أي تمام أجر المثل
(كأب) وكذا وصى خاتبة
(أجره من غير بدونه)
فاته بلزم المستأجر تمامه إذ
ليس لكل منهما ولاية
الخطو والإسقاط وفي الأشباه
عن الفقيه أن القاضي
يأمره بالاستئجار بأجر
المثل وعليه تسليم زود
السنين الماضية ولو كان
القبض كتابه قدرته على
الرفع للقاضي لأغرامة
عليه وانما هي على المستأجر
وإذا ظفر الناظر بمال
الساكن فله أخذ التقصان
منه فيصرفه في مصرفه
قضاء وديانة انتهى في حفظ
قلت وقد أجاز المتولى لما
في غصب الأشباه لو أجز
الغاصب ما نفعه مضونة
من مال وقف أو ياتم أو
معد فعلى المستأجر المسمى
مطابقاً
إذا أجز المتولى ربحاً وحش

لو آجره المتولى بدون اجر المثل كما مر تأمل (قوله) تأويل العقد ليس هذا في عبارة الاشياء ط (قوله في غصب عقار الوقف) بأن كان ارضا اجرى عليها مال حتى صارت لاصحاب الزراعه (قوله) وغصب منافعه) يشمل ما لو عطله ولم ينتفع به كابدل عليه قوله او اتلافها من الاصل في العرف المغايرة فان اتلافها بالاستعمال ولذا قل كالمساكن الخ وبدل عليه ايضا ماساكن في الغصب من قول المصنف سيما المذمور لارض من منافع الغصب استوقفا او عطلها الا في ثلاث فقتضاه ضمانها فيها بالاستيفاء او التعطيل فقول الشرح لالة هناك ويخطر ما لو عطل المتفعة هل يضمن الاجرة كالمساكن اه لا محل له من وجه في الحذف لوقف المستأجر الارض في الاجارة الفاسدة ولم يزرعها لا أجر عليه وكذلك الدار اذا قبضها ولم يسكنها اه لكنه مبنى على قول المتقدمين كما صرح به في الاسعاف ومفاده لزوم الاجرة بالمساكن في الفاسدة على قول المتأخرين وسذكره الشارح في اوائل الاجارات عن الاشياء (قوله) او اسكنه المتولى) اى اسكن فيه غيره لا اذا كان موقوفا للسكنى وانحصرت فيه فان له عارته ولو سكنه المتولى بنفسه ولم يكن للسكنى فانه يلزمه اجر المثل بل قدمنا عن خزانة المفتين انه لو زرع الوقف نفسه بخرجه القاضي من يده (قوله) كان على الساكن اجر المثل) حتى لو باع المتولى دار الوقف فسكنها المشتري ثم باع القاضي البيع كان على المشتري اجرة المثل فخرج وبه افق الرملى وغيره كما قدمنا وما في الاسعافية من الاثناء بخلافه بما للقبه فهو ضعيف كما صرح به في البحر ودخل ما لو كان الوقف مسجدا او مدرسة سكن فيه فتجب اجرة المثل كما افق به في الحامدية قال وافق به الجذ والم والرملى والمقدسى وكذا ما لو كان بعضه ملكا وسكنه الشريك كما مر اول الشركة (قوله) وكذا منافع مال اليتيم) دخل فيه ما وسكنته أمه مع زوجها فيلزم الزوج الاجرة وكذا شريك اليتيم كاساكني تحريره في كتاب الغصب ان شاء الله تعالى وكذا ما لو شرها أحد ثم ظهر أنها اليتيم كما في جامع الفصولين (قوله) فيما اختلف العلماء فيه) حتى تقضى الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا للوقف وصيانة لحق الله تعالى كما في الحاوى القدسي ايضا اى مع ان في المسئلة قولين مصححين وكذا أقنوا بالضم ان في غصب عقاره ومنافعه مع ان العقار لا يضمن بالغصب عندها بل عند محمد وزفر والشافعى وكذا في مسائل كثيرة منها عدم استبدال ما قل ربيع وكذا صحة الوقف على النفس وعدم صحة الاجارة مدة طويلة كما مر والنتيجة يبقى الحصر فافهم (قوله) متى قضى بالقيمة) اى بان غصب ارضا واجرى عليها الما حتى صارت بخر الاتصالح للزراعة اسعاف وقدمنا عن جامع الفصولين لو غصب وقفًا فنقص فما يؤخذ بنقصه يصرف الى مرسته لالى أهل الوقف لانه بدل الرقبة وحققهم في الغلة لافى الرقبة اه (قوله) فيكون وقفا بدل الاول) اى بلا توقف على تلفظ بوقته كفى معين المتقى وغيره كذا في شرح الماتق ط (قوله) حسبة) الحسبة بالكسر الاجر كفى القوموس اى انقص الاجر لا لاجابة مدع افاده ط (قوله اربعة عشر) بهى الوقف وطلاق الزوجة وتعليق صلاحها وحرية الامة وتدميرها والخاص وعلال رمضان والنسب لكن في البحر خلافه وحد الزنا وحد الشرب والابلاء والظهار وحرمة المصاهرة ودعوى المولى نسب العبد اه قلت ويزاد الشهادة بالرضاع كما مشى عليه المصنف في باب (قوله) منها الوقف) اى الشهادة بأصله لاربعة اشياء وأما الدعوى به بأربعة

لا جرائل وعلى موجب
دعوى قبضة لا غير تأويل
العقد انتهى فيحفظ
(يقضى بالقيمة في غصب
عقار الوقف وغصب منافعه)
او اتلافها كما وسكن بلائق
أو اسكنه المتولى بلا جرائل
على الساكن اجر المثل ولو
غيره مد الاستعانة به يقضى
صيانة للوقف وكذا منافع
مال اليتيم دبر (وكذا)
يقضى (بكل ما هو انفع
لوقف في اختلف العلماء
فيه) حاوى القدسي ومتى
قضى بالقيمة سرى بها عقارا
آخر فيكون وقفا بدل الاول
(و) المتى (تقبل فيه
الشهادة) حسبة) بدون
دعوى) اربعة عشر منها
الوقف على ما في الاشياء
لان حكمه التصديق بالغلة
وهو حق الله تعالى بقى او
الوقف على معينين هل
تقبل بلا دعوى في الحانية
ينبنى لا اتفاقا وفي شرح
الوهابية للشيخ حسن

مطلب

سكن المشتري دار الوقف

مطلب

اوضاع التي تقبل فيها
الشهادة حسبة بلا دعوى

فقدم الكلام عليها ويأتي قريباً وبأني بيان المراد بأصله (قوله وهذا التفصيل) أي بين ما إذا كان الوقف على معين فلا تقبل وبين ما إذا قامت على أنه للفقراء أو للمسجد ونحوه فقبل (قوله وفي التارخانية) هو عين التفصيل اهـ (قوله لكن بحث فيه ابن الشحنة اهـ) أي بحث في الاطلاق المذكور في المتن اهـ والاصوب ابداله بـ ابن وهبان ويعود الضمير إلى التفصيل قال المصنف في المنع نقلاً عن الحاتمي و ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إذا كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى اهـ قال ابن وهبان وهذا التفصيل غير محتاج إليه لأن الوقف وإن كان على قوم بأعيانهم فأخذه لا بد وإن يكون جهة بر لا تنقطع كالفقراء وغيرهم في الشهادة تقبل بحقهم أما حالاً أو مآلاً اهـ قال ابن الشحنة التفصيل لا بد منه لأن البيعة إذا قامت بأن هذا وقف يستحقه قوم بأعيانهم لا بد فيه من الدعوى لثبوت استحقاقهم وسأولهم وإن كان أخذه مذكراً بخلاف ما إذا قامت على أنه وقف على الفقراء أو المسجد أو نحو ذلك اهـ قال المصنف أقول ما ذكره ابن وهبان ظاهر جداً وما ذكره ابن الشحنة لا يمتنع حجة عليه لأن كلام ابن وهبان في أن ثبوت أصل الوقف لا يحتاج إلى الدعوى مضافاً وإن كان المستحق لا يدفع له شيء على تقدير عدم دعواه وكلام ابن الشحنة في ثبوت الاستحقاق للموقوف عليه المعين ولا شك في توقفه على الدعوى اهـ قلت لكن في الحادي عشر من دعوى البرازية باع رضائهم ادعى أنه كان وقفها أو قل وقف على قنم تكن له بيعة وأراد تخليف البايع لا يخاف لعدم صحة الدعوى لتقص وإن برهن قال الفقيه أبو جعفر يقبل ويبطل البيع لعدم اشتراط الدعوى في أوقف كما في عتق الأمة وبها أخذ الصدر والصحيح أن الاطلاق غير مرضي فإن وقف لوجه الله تعالى فـ جواب ما قاله وإن حق العبد لا بد فيه من الدعوى اهـ وأنت خير بأن الوقف لا بد أن يكون فيه حق الله تعالى أما حالاً أو مآلاً وهذا التصحيح للتفصيل المار عن الحاتمي يقتضي أن المنشور إليه الحال لا المال والأما يصح قوله وإن حق العبد اهـ وهذا خلاف ما قاله ابن وهبان حيث جعل الوقف كله حقاً لله تعالى باعتبار المال ومؤيد ما قاله ابن الشحنة حيث اعتبر فيه الحال لكن قد يقال التحقيق أن الوقف من حيث هو حق لله تعالى لا به تصدق بالشفعة فلا يشترط له الدعوى لكن إذا كان أوله على معين وأريد ثبات استحقاقه لشرط له الدعوى إن ثبت أصل الوقف بدونها فثبت ما قاله المصنف وهذا في الحقيقة تحقيق وتلفيق بين القولين وتوفيق بنظر دقيق لكن لو كان المدعي هو البايع لا يمكن ثبات استحقاقه لأنه متشكك فلا تصح دعواه وتبقى البيعة مسموعة لا ثبات أصل الوقف ويأتي له زيادة بيان عند قوله باع داراً (قوله لا يشترط) أي أو باذن قض (قوله كما) أي عن عمدية لكن فيه أن مدعى دعوى عين الوقف لو غصبه غاصب أما دعوى المستحق استحقاقه من ثمة أوقف فلا شبهة في صحها ولا يحتاج إلى التدرج أفاده قلت قدمت نصريحاً بأن مدعى غلبة أوقف لا يملك الدعوى بها وهو مشكل يحتاج إلى التدرج وقدما بيانه وقوله فلا شبهة اهـ مؤيد ما قدمته (قوله لا شاهد حسبة في أربعة عشر) هذا مكرر بما تقدم فلاولى الاقتصار على ما بعده أفاده ط (قوله وليس لنا مدع حسبة) يتبين مدع ونصب حسبة على التخيير وفي بعض النسخ مدعى بالياء فهو مضاف وحسبة مجرور به

هذا التفصيل هو المختار وفي التارخانية أن هو حق لله تعالى تقبل والألا لا بد من الدعوى فليحفظ قلت لكن بحث فيه ابن الشحنة ووفق المصنف بقبولها مضافاً لثبوت أصل الوقف مآله للفقراء وباشترط الدعوى لثبوت الاستحقاق نافي الحاتمي لو كان ثمة مستحق ويزيد ما يدفع له شيء من المألة وتصرف كلها للفقراء قلت ومنه دالته لو ادعى استحقاق مع أنه لا تسمع منه على المنقضي به لا تنويعاً كما مر فتدبر وفي الأسباب لنا شاهد حسبة في أربعة عشر وليس لنا مدع حسبة لا في دعوى الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض

قوله ويراد تخليف البايع كلاماً برة البرازية والظاهر أن صوابه المشتري اهـ منه

(قوله) والمنفى به لا اى لاتسمع دعواه فلا يخاف الخصم لو انكر كقدمناه آفعا عن البرازية لكن لو اقام بينة تقبل بطريق الحسبة كما علمت تحريره **(قوله)** ولا جنبي اولى قل فى الاشياء عقب هذا وظاهر كلامهم انها لاتسمع من غير الموقوف عليه اتفاقا اه اى لان الخلاف المذكور فى دعوى الموقوف عليه هل تسمع أم لا والمنفى به لا يظهر ان الاجنبى لاتسمع دعواه اتفاقا لكن قال العلامة الميرى بل اظهر من كلامهم ان الخلاف فيه ايضا لان محل النزاع كون المحل قابلا لدعوى الحسبة أم لا فمن قال بأنه قابل جوز ذلك من الموقوف عليه كما لا يخفى اه وحينئذ يتجه ماصر من التفصيل فاذا كانت الدعوى لاثبات عين الوقف يكون حق الله تعالى فتسمع فيه الدعوى حسبة من الموقوف عليه وغيره الا اذا باع الوقف ثم ادعى فلا تسمع دعواه واما البيئة فأنها تقبل مطلقا اذا كانت لاثبات غلة الوقف فلا تقبل بلا دعوى صحيحة وتقدم الكلام فيه ثم لا يخفى ان شاهد الحسبة لا بد ان يدعى ما يشهد به ان يوجد مدعى غيره وعلى هذا فكل ما قبل فيه الشهادة حسبة يصدق عليه انه تقبل فيه الدعوى حسبة وهذا ينطبق ماصر عن الاشياء الا ان يكون مراده انه لا يسمى مدعيا وان مدعى الحسبة لا يخاف له الخصم عند عدم البيئة فلا يتحقق بدون الشهادة فلذا نقاد فليتأمل وفى الفصولين وفى عتق الامة والطلاق قيل يخلف وقيل لا * **(تنبيه)** «شاهد الحسبة اذا اخرها الغير عذر لا تقبل له سبعة اشياء عن القنية وقيل ابن نجيم فى رسالته المؤلفة فيها تسمع فيه الشهادة حسبة ومقتضاها ان الشاهد فى الوقف كذلك **(قوله)** وقدمر اى عدم سماع الدعوى من الموقوف عليه لو غضب منه الوقف الابتوائية مع زيادة قوله ولو الوقف على معين ولا يخفى ان الدعوى على الغائب دعوى اصل الوقف اى لدعوى الغلة فافهم **(قوله)** لئلا يكون اثباتا للمجهول هذا بناء على قول الامام ان الوقف حبس اصل المالك على ملك الوقف فلا بد من ذكره اقله المصنف ط **(قوله)** وفى العمادية تقبل اى من غير بيان الواقف وهو قول ابن يوسف وعليه مشايخ بلخ كائى جعفر وغيرهم وعليه اقصر الخصاف ومقتضى كون الفتوى على قول ابن يوسف فى الوقف انه يفتى بقوله هنا اقله فى المنحط وفى الأخيرة وقف قديم مشهور لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى التولى انه وقف على كذا مشهور وشهد بذلك فاختار انه يجوز اه وعزاه الى جامع الفصولين وفى الاسعاف عن الحانية وتصح دعوى الوقف والشهادة به من غير بيان الواقف * **(تنبيه)** * ذكر فى الاسعاف لو ادعى ان هذه الارض وقفها فلان على وذو اليد يبيح ويقول هى ملكى لا يصح وان شهدت البيئة انها كانت فى يده يوم وقفها لان الانسان قديق لا يملكه وهو يبيح بأجارة او امانة او ما يخصه ومفاده انه يشترط بعد بيان الواقف بيان انه وقفه وهو يملكه وهذا ظاهر فى نحو هذه الدعوى وكذا لو اختلفا فى انه وقفه قبل ان يملكه او بعد ما باعه ادا لو اختلفا فى ان فلانا وقفه اولا او كان وقفنا قديما مشهورا فباعه احد واستولى عليه ظالم فهذا شرط للحكم بصحة الوقف لا للحكم بنفس الوقف فى فتاوى قارى الهداية سئل هل يشترط فى صحة حكم الحاكم بوقف او بيع او اجارة ثبوت ملك الواقف او البائع او المؤجر وحيازته أم لا اجاب انما يحكم بالصحة اذا ثبت انه مالك لما وقفه او ان له ولاية الاجبار او البيع للمبايع يملك او نباية وكذا فى الوقف وان لم يثبت شئ من ذلك لا يحكم بالصحة

والمنفى به لا الابتوائية فاذا
لاتسمع دعواه فلا جنبي
اولى انتهى وقد مر فبقية
(ويشترط) فى دعوى
الوقف (بيان الواقف) ولو
الوقف قديم (فى الصحيح)
برازية لئلا يكون اثباتا
للمجهول وفى العمادية
تقبل (و) تقبل فيه (الشهادة
على الشهادة وشهادة
النساعة الرجال والشهادة
بالشهرة

مطلب

فى دعوى الوقف بلا بيان
الواقف وبلا بيان له وقف
وهو يملكه

بن يمس وقف ولاحظه وبيع هـ (قوله لاثبات صله) متعلق بالشهادة بالشهرة فقط
 ح وفي صحيح كل من معنى صحة الوقف ويتوقف عليه فهو من اصله وما لا يتوقف عليه فهو من
 شريته (قوله وان صرحوا به) بان قولوا عند القاضي شهد بالتسليم ددر وفي شهادات
 الطيرية شهادة على وقف السباع ان يقول اشهد اشهد به لاني سمعته من الناس او سب
 اني سمعته من الناس ونحوه (قوله ي بالسمع) اشار به الى تأويل الشهادة بالسباع فساغ
 تذكير الضمير فؤد انهم شيء واحد وفي حاشية نوع اقدى الشهادة بالشهرة ان يدعى
 الشؤل ان هذه الصيغة وقف على كذا مشهور ويشهد الشهود بذلك والشهادة بالتسليم ان
 يقول الشاهد شهد بالتسليم هـ ولا يخفى ان المال واحد وان اختلفت المادة ففيه (قوله
 في المختار ح) هذا مختار في اثنين من الشهادات في الكثير وغيره ولا يشهد بما يدعى الا
 بسم وموت وسكح ويدخول وولاية قضى واصل اوقف فله ان يشهد بها اذا اخبره
 بها من سبق له ومن في يده شيء سوى ترفيق بل ان تشهد له به وان فسر للقاضي انه يشهد
 بالتسليم او بمعينة يده لا قبل ولا يعني وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسليم في موضع
 يجوز بالتسليم وفسر انه يشهد به بسمت بمعينة ايدي برؤيته في يده لا قبل لان القاضي
 لا يزيد علما بذلك فلا يجوز له ان يحكم له ومنه في الزبي ميسوط وفي شهادات الطيرية
 الشهادة على الوقف بالسبع فيها خلاف وتون قضية قد اطلقت القول بأنه اذا فسر انه
 شهد بالسباع لا قبل وبه صرح فضيخان وكثير من أصحاب هـ ومنه في فتاوى شيخ
 الاسلام على فتاوى مفتي الروم هـ ما حص من مجموعة شيخ مشايخنا مثلا على التركاني قات
 تكن تقدم له يعني كل مذهب نفع بوقف فيها خالف العلماء فيه كما اشار الى وجه تبع
 بمرور بقوله حفص الاوقف القديمة ح وذكر المصنف عن فتاوى رشيد الدين العقبلي وان
 صرح بالتسليم لان شاهد ربه يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتقن
 القاضي انه يشهد بالتسليم لا بعيان فذن لا فرق بين السكوت والافصاح اشار اليه ظهير الدين
 مرغباتي وهذا خلاف ما يجوز فيه الشهادة بالتسليم فلهما اذا صرحا به لا قبل اه اي
 بخلاف غير وقف من خمسة اذارة فإنه لا يثبت فيها بانه الشهادة بالتسليم فيفرق فيها بين
 السكوت والافصاح وحاصل اننا نختار رجحوا استثناء الوقف منها للضرورة وهي حفظ
 الاوقف القديمة عن الضياع ولان التصريح بالتسليم فيه لا يزيد على الافصاح به والله
 سبحانه عم (قوله لاثبات شريته) المراد من الشرائط ان يقولوا ان قدرا من المائة
 تكذا ثم يصرح بانه كذا مديان الجهة بجر من الشهادات وقوله بعد بيان الجهة
 متعلق بقوله ان يقول لا بين جهة هو بيان مصرف الوقف به من الأصل لا من الشرائط
 ومرت من شريته وصريحه اوقف في كتاب وقته لا شرائط التي يتوقف عليها صحة
 الوقف كسكنى وافرار والتسليم عند القائل به ونحو ذلك ثم امر اول الباب (قوله في
 الاصح) وعنده معنى هـ من شريته عن الشريعة ط (قوله وافرار الشريلائي) وعزاه الى
 العلامة قس (قوله وفيه هـ في مختار بقوله ح) حجب قس في كتاب الشهادات وانت اذا
 عرفت قوله بسمت يتوقف عن تحصيل معنى في مختار لان ذلك هو معنى الثبوت بالتسليم اه

مطالب

في شهادة على الوقف
 بالتسليم

لايثبات صله وان صرحوا
 به (اي بالسباع في المختار
 ولو اوقف على معينين
 حفظ للاوقف القديمة
 عن الاستهلاك بخلاف غيره
 (لا قبل بالشهرة) لاثبات
 (سريته في الاصح) ددر
 وغيرها لكن في مختار
 مختار قبولها على شريته
 فضا واعتمده في المعراج
 وقوله الشريلائي وقوله
 في المختار بقوله بسمت
 ينقص الثبوت المجهولة
 شريته ومصارفه ما كان
 عليه في دواوين الخصدة
 الشئى وجوابه ان ذلك
 للضرورة

اي لان الشهادة بالتسامع هي ان يشهد بما لم يعاينه والعمل بما في دواوين القضاة عمل بما لم يعاين وايضا قولهم المجهولة شرائطه ومصارفه يفهم منه ان ما لم يجهل منها يعمل بتاعلم منها وذلك العلم قد لا يكون بمشاهدة الواقف بل بالتصرف القديم وبه صرح في الذخيرة حيث قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشبهت مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه فهذا عين الثبوت بالتسامع وفي الخيرية ان كان للوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في ايديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا تنازع اهله فيه والايضا نظر الى المهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعا الى القياس الشرعى وهو ان من اثبت بالبرهان حقا حكم له به اه لكن قولهم المجهولة شرائطه الخ يقتضى انها لم تعلمت ولو بالنظر الى المهود من حاله فيما سبق من تصرف القوام لا يرجع الى ما في سجل القضاة وهذا عكس ما في الخيرية فتنبه لذلك «تاييه» ذكر في الحانية والاسعاف ادعى على رجل في يده ضيعة انها وقف واحضر صكافيه خطوط العدول والقضاة الماضين وطالب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ذلك لان القاضي انما يقضى بالحجة والحجة انما هي البيعة أو الاقرار اما الصك فلا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مضروب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي ان يقضى ما لم تشهد الشهود اه قلت وهذا بظاهره ينافى ما هنا من العمل بما في دواوين القضاة والجواب ان العمل بما فيها استحسانا كما في الاسعاف وغيره وما ذكرناه عن الحانية محله ما اذا لم يكن للصك وجود في سجل القضاة اما لو وجد فيه فانه يعمل به كما في حواشي الاشياء ومثله ما قدمناه من قول الخيرية ان كان للوقف كتاب الخ ووجه ظاهر لانه اذا كان له كتاب موافق لما في سجل القضاة يزداد به قوة ولا سيما اذا كان الكتاب عليه خطوط القضاة الماضين فعلى هذا فقول الاشياء في اول كتاب القضاء لا يعتمد على الخط ولا يعمل به الا في كتاب اهل الحرب بطلب الامان الى الامام وفي دفتر السمسار والصراف والبيع يستثنى منه ايضا هذه المسئلة كما افاده البيهقي في تفسير المسئلة ثلاثا وتام بيانها في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية من كتاب الدعوى فراجعه فانه مهم ثم اعلم انه ذكر في الاشياء انه يمكن ان يلحق بكتاب اهل الحرب البراءات السلطانية بالوظائف ان كانت العلة انه لا يزور قال العلامة البيهقي والظاهر هذا ويشهد له ما في الزكاة اذا قال اعطيتها واطهر البراءة يجوز العمل به وعلل بأن الاحتياط في الخط نادر كما في المصنف اه قلت وهذا يؤيد ما ذكره الشارح في رسالة عماها في دفتر الحاقاني المعنون بالطرة السلطانية المأمونة من الزورير الى ان قال فلو وجد في الدفاتر ان المكان الفلاني وقف على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من غير بيعة قال وبذلك يفتى مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في بهجة عبدالله افندي وغيرها اه لكن اتفى في الخيرية بأنه لا يثبت الوقف بمجرد وجوده في دفتر السلطاني لعدم الاعتماد على الخط فنامل (قوله والمدعى اعم) اي من كونه للضرورة او غيرها ولكن فيه نظر فان الكلام

مطلب

في حكم الوقف القديم المجهولة شرائطه ومصارفه

مطلب

احضر صكافيه خطوط العدول والقضاة لا يقضى

مطلب

لا يعتمد على الخط الا في مسائل

مطلب

في البراءات السلطانية والدفتر الحانية

والمدعى اعم بخبر

في جهل الشرائط كما علمت اذ عند علمها لا حاجة الى اثباتها في الكلام عند الضرورة لانهم فكلام
الكمال اتم قائمهم (قوله) وبيان المصنف من اصله (مبتدأ وخبر اي تقبل الشهادة على
المصنف بالتسامع كالشهادة على أصله لان المراد بأصله كل ما تنوقف عليه صحته والا فهو
من الشرائط كما قدمناه وكونه وقفا على الفقراء أو على مسجد كذا تنوقف عليه صحته بخلاف
اشتراط صرف غايته لزيد أو للذرية فهو من الشرائط لامن الأصل ولعل هذا مني على قول
محمد باشتراط التصريح في الوقف بذكر جهة لاستقطاع وتقديم ترجيح قول ابن يوسف بعدم
اشتراط التصريح به فذا كان ذلك غير لازم في كلام الوقف فينبغي ان لا يلزم في الشهادة
بالاولى لعدم تنوقف الصحة عليه عنده ويؤيد هذا ما في الاسعاف والحائفة لا يجوز الشهادة
على الشرائط والجهات بالتسامع اه ولا يخفى ان الجهات هي بيان المصارف فقد ساوى بينها
وبين الشرائط الا ان يراد بها الجهات التي لا تنوقف صحة الوقف عليها وفي التارخاية وعن
ابي الليث تجوز الشهادة في الوقف بالاستئذنة من غير الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف وان
لم يدينوا وجهها ويكون للفقراء اه وفي جامع الفصولين ولو ذكروا الواقف لا المصنف تقبل
لو قديما ويصرف الى الفقراء اه وهذا صريح فيما قلنا من عدم لزومه في الشهادة والظاهر
انه مني على قول ابن يوسف وعليه فلا يكون بيان المصنف من اصله فلا تقبل فيه الشهادة
بالتسامع كما سمعت نقله عن الحائفة والاسعاف والظاهر ان هذا اذا كان المصنف جهة
مسجد أو مقبرة أو نحوها اما لو كان للفقراء فلا يحتاج الى اثباته بالتسامع لما علمت من انه
يثبت بالشهادة على مجرد الوقف فاذا ثبت الوقف بالتسامع يصرف الى الفقراء بدون ذكرهم
كما علم من عبارة التارخاية والفصولين هذا ما ظهر لي في هذا المحل وقد ذكر الحيز الرمي في
حاشية المنح توفيقا آخر بين ما ذكره المصنف وبين ما نقلناه عن الاسعاف والحائفة بجعل
جواز الشهادة على ما اذا لم يكن الوقف ثابتا على جهة بأن ادعى على زيد يتصرف بالملك
بأنه وقف على جهة كذا فشهدوا بالسماع وحمل عدم الجواز على ما اذا كان أصله ثابتا على
جهة فادعى جهة غيرها وشهدوا عليها بالسماع للضرورة في الاول دون الثاني لان اصل
جواز الشهادة فيه بالسماع بالضرورة والحكم بدور مع غلته وجازت اذا قدم قال وقد
رأيت شيخنا الحائفي أجاب بذلك اه ما خلا (قوله) ومضى مستحقه (مبتدأ ومضاف
اليه وقوله) يتصب خصما عن الكل خبر المبتدأ وبأني بلسانه وكذا بعض نظائر الوقف لما
في الحادى عشر من التارخاية وقف ارضه على قرابته فادعى رجل انه منهم والواقف
حي فهو خصمه والا فلقيم ولو متعدد وان ادعى على واحد حاز ولا يشترط اجتماعهم
ولا يكون خصما وارث الميت ولا احد ارباب الوقف (قوله) وكذا بعض الورثة (اي يقوم
مقام جميعهم فيما للميت او عليه وبأني تمامه قريبا) (قوله) فلت الخ) استدراك على قوله
ولاناث لهما (قوله) وكذا لو ثبت اعساره في وجه احد الغرماء (فانه يتصب خصما عن
بقيةهم فلا يحبس لهم ط) (قوله) كما سيحى ط) اراه في فصل الجلس من كتاب القضاء ولا في
كتاب الحجر فاما ذكره في غيرها فلا يراد (قوله) وقالوا تقبل بئنة الافلاس بئنة المدعى
هذا تأييد لقبولها في وجه احد الغرماء لا بيان موضع آخر مما نحن فيه حتى يرد عليه انه لا محل

(وبيان المصنف) كقولهم
على مسجد كذا (من اصله)
لتنوقف صحة الوقف عليه
فتقبل بالتسامع (وبعض
مستحقه) وكذا بعض
الورثة ولاناث لهما كفي
الاشباه قلت وكذا لو ثبت
اعساره في وجه احد الغرماء
كما سيحى فتأمل وقالوا
تقبل بئنة الافلاس بئنة
المدعى

مطلب

فيمن يتصب خصما عن غيره

لذكره هنا لعدم انتصاب احد عن أحد فيه فافهم (قوله) وكذا بعض الاولياء المتساوين
 كذا خبر مقدم وبعض الاولياء مبتدأ مؤخر وجملة ثبت الحق استئناف بياني يعني ان رضى
 بعض الاولياء المتساوين بشكاح غير الكف . قبل العقد أو بعده كرضا الكل لان حق
 الاعتراض ثبت لكل واحد من الاولياء كمالا وهذا على ظاهر الرواية واما على المفتى به
 فالشكاح باطل من اصله لفساد الزمان كما تقدم في باب الولى اهـ ح اى ان تزويجها نفسها لغير
 كف باطل اذا كان لها ولى لم يرض به قبل العقد ولا يفيد رضاه بعده وان لم يكن لها ولى
 فهو صحيح كامر في بابه ثم حيث ثبت الحق لكل من الاولياء كمالا فاذا رضى احدهم فكأنه
 قام مقام غيره في الرضا حتى لا يثبت لغيره حق الاعتراض ولو قال ثبت الاعتراض وكذا
 الانكاح في الصغرة لكان أولى (قوله : كذا الامان) يعنى امان واحد من المسلمين لحربى
 كأمان جميعهم كاتقدم في السير اهـ ح (قوله : والقود) يعنى اذا عفا واحد من اولياء المقتول
 سقط القود كما اذا عفا جميعهم اهـ ح قلت وكذا استيفاء القود فسيأتى في الجنائيات ان للكبار
 القود قبل كبر الصغار خلافا لهما والاصل ان كل ما لا يتجزأ اذا وجد سببه كاملا يثبت لكل
 على الكمال كولاية انكاح وأمان الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا يملك القود حتى
 يبلغ الصغير اجساعا زلبى وذلك كأين للموتى صغير وامراته وهى غير أم الصغير اهـ ط
 (قوله : وولاية المطالبة الحق) قال المصنف من باب ما يحدثه الرجل في الطريق من نحو
 الكنتيف والميزاب ولكل واحد من اهل الخصومة ولو ذميا منه ابتداء ومطالبتة بنقضه
 ورفعته بعده اى بعد البناء سواء كان فيه ضرر أولا ان يخفى لنفسه بغير اذن الامام ولم يكن
 للمطالب مثله اهـ فقولوه بازالة الضرر ليس بقيد بل يقوم احد من له الخصومة بالمطالبة وان
 لم يضر اهـ ط (قوله : والتبعية يقتضى عدم الحصر) يعنى انه زاد ما ذكر ولم يحصر المواضع
 بعدد لانه يمكن بالتبعية الزيادة عليها خلافا لما فعله في الاشباه وقد زاد اليرى مسئلة وهى
 قال محمد رحمه الله تعالى لوقال سالم ويزنغ وميمون احرار واقام واحد منهم البيعة على ذلك
 ثم جاء غيره لا يعيد البيعة لانه اعتاق واحد اهـ قلت ويزاد ايضا ما في الفصل الرابع من
 جامع الفصولين برهن على رجل انه باعه وفلانا الغائب قتا بكذا يقتضى على الحاضر بنصف
 ثمنه لا على الغائب الا ان يحضر وبعد البيعة عليه ولو كان قد ضمن كل منهما ماعلى الآخر
 من الثمن جاز ويقضى عليهما فلا حاجة الى اعادة البيعة على الغائب اهـ وسأأتى في كتاب
 القضاء انه لا يقضى على غائب ولا له الا في مواضع منها ان يكون ما يدعى على الغائب سببا لما
 يدعى على الحاضر كما اذا برهن على ذى اليد انه اشترى الدار من فلان الغائب فحكم على
 الحاضر كان ذلك حكما على الغائب ايضا حتى لو حضر وانكر لم يعتبر قال الشارح هناك وله
 صور كثيرة ذكر منها في المجتبى تسعا وعشرين (قوله : ثم انما يتنصب الحق) قل في جامع الفصولين
 ادعى بيتا راتا لنفسه ولاخوته الغيب وسأهم وقال الشهود لانهم له وارثا غيرهم قبل البيعة
 في ثبوت البيت للميت اذا احد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه الا ترى انه لو ادعى
 على الميت دين بمحضرة احدهم ثبت في حق الكل وكذا لو ادعى احدهم ديننا على رجل للميت
 وبرهن ثبت في حق الكل واجمعوا على انه لا يدفع الى الحاضر الانصبيه يعنى في البيت مشاعا

وكذا بعض الاولياء
 المتساوين يثبت الاعتراض
 لكل كمالا وكذا الامان
 والقود وولاية المطالبة
 بأزالة الضرر العام عن
 طريق المسلمين والتبعية
 يقتضى عدم الحصر ثم انما
 يتنصب احد الورثة خصما
 عن الكل لوفى دعوى دين
 لا عين مالم تكن بيده
 فليحفظ

مطلب

في انتصاب بعض الورثة
 خصما عن الكل

(ينتصب خصما عن الكل) أي إذا كان وقف بين جماعة وواقعه واحد ٥٦٢ فلو احدث منهم أو وكيله الدعوى على واحد منهم

غير مقسوم ثم قال لا يؤخذ نصيب الغائب ويوضع عند عدل وقال أبو حنيفة لا يؤخذ واجمعوا على أن إذا اليد لومقرا لا يؤخذ منه نصيب الغائب هذا في المقار أما في الثقل فعندها يوضع عند عدل وعنده قيل كذلك وقيل لا يؤخذ كما لو كان مقرا ولومات عن ثلاثة بين غائب انسان وبني ابن والدار في يده غير مقسومة فادعى رجل كلها ملكا مرسلأ او الشراء من ابيه بمحكمه بالكل ولو برهن على احدثهم ان الميت غصب شيأ وبعضه بيد الحاضر وبعضه بيد وكيل الغائب قضى على الحاضر بدفع ما بيده دون وكيل الغائب فالخاص ان احد الورثة خصم عن الميت في عين هو في يد هذا الوارث لا فيما ليس بيده حتى لو ادعى عليه عينا من التركة ليست في يده لا نسمع وفي دعوى الدين ينتصب احدثهم خصما عن الميت ولو لم يكن بيده شيء من التركة اه ملخصا ونعام الكلام فيه من الفصل الرابع (قوله ينتصب خصما عن الكل) أي كل المستحقين وكذا بعض النظار كما قدمناه والمسئلة في المحيط والفتية وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد الحى واولاد الميت فبرهن الحى على احدثهم ان الوقف بطنا بعد بعطن والباقي غيب والواقف واحد يقبل وينتصب خصما عن الباقي ولو برهن الاولاد ان الوقف مطلق علينا وعليك فينة الاول أولى (قوله وهذا الخ) وعليه فلا منافاة بين ما هنا وما قدمه من أن الموقوف عليه لا يملك الدعوى لان ذلك فيما اذا لم يكن الوقف تابئا وأراد اثبات انه وقف وممر تقريره (قوله اشترى بمال الوقف) أي بغاة الوقف كما عير به في الحانية وهو أولى احترازا عما لو اشترى ببدل الوقف فإنه يصير وقفا كالاول على شرطه وان لم يذ كر شيأ كالمراء في بحث الاستبدال وفيه في الفتح بما اذا لم يحتج الوقف الى العماردة وهو ظاهر اذ ليس له الشراء كما ليس له الصرف الى المستحقين كالمراء وفي البحر عن الفتية أنما يجوز الشراء باذن القاضي لانه لا يستفاد الشراء من مجرد تفويض القوامة اليه فلو استدان في ثمنه وقع الشراء له اه قلت لكن في التاخرانية قال الفقيه ينبغي ان يكون ذلك بأمر الحاكم احتياطيا في موضع الخلاف (قوله ويجوز بيعها في الاصح) في البرازية بعد ذكر ما تقدم وذكر ابو الليث في الاستحسان يصير وقفا وهذا صريح في انه المختار اه رملى قلت وفي التاخرانية والمختار انه يجوز بيعها ان احتاجوا اليه (قوله كالقاضي) فإنه يسقط حقه الا اذا مات في آخر السنة فيستحب الصرف لورثته كافي الهداية قيل باب المرتد (قوله وقيل لا يسقط) أي بل يعطى بقدر ما باشر ويصير ميراثا عنه كإبائى (قوله قلت قد جزم في البقية الخ) أي جزم به بقضى ترجيحه قلت ووجه ما سذكروه في مسئلة الجامكية ان لها شبه الاجرة وشبه الصلة ثم ان المتقدمين منعوا اخذ الاجرة على الطاعات وافق المتأخرون بجوازه على التعليم والاذان والامامة فالظاهر ان من نظر الى مذهب المتقدمين رجح شبه الصلة فقال بسقوطها بالموت لان الصلة لا تملك قبل القبض ومن نظر الى مذهب المتأخرين رجح شبه الاجرة فقال بعدم السقوط وحيث كان مذهب المتأخرين هو الملقى به جزم في البقية بالثاني بخلاف رزق القاضي فإنه ليس له شبه بالاجرة اصلا اذ لا قائل بأخذ الاجرة على القضاء وعن هذا منى الطرسوسى في افق الوسائل على ان المدرس ونحوه من اصحاب الوظائف اذا مات في اثناء السنة يعطى بقدر ما باشر ويسقط الباقي وقال بخلاف الوقف على الاولاد والذرية فإنه يعتبر فيهم وقت

او وكيله (وقيل لا) ينتصب
فلا يصح القضاء الا بقدر
ما في يد الحاضر ين (وهذا)
أي انتصاب بعضهم (إذا كان
الاصل تابئا والا فلا) ينتصب
أحد المستحقين خصما ونعامه
في شرح الوهبانية (اشترى
التولى بمال الوقف دارا)
لوقف (لا تلحق بالنازل
الموقوفة ويجوز بيعها
في الاصح) لان للزومه
كلما كثر او لم يوجد ههنا
(مات المؤذن والامام ولم
يستوفيا وظفقتما من
الوقف سقط) لانه كالصلة
(كالقاضي وقيل لا) يسقط
لانه كالاجرة كذا في الدرر
قبل باب المرتد وغيره قال
المصنف نعمة وظاهره ترجيح
الاول لحكاية الثاني قيل
قلت قد جزم في البقية
تلخيص الفتية بأنه يورث
بخلاف رزق القاضي كذا
في وقف الاشياء ومغمم النهر
ولو على الامام دار وقف فلم
يستوف الاجرة حتى مات
ان آجرها التولى سقط

مطلب

بعض المستحقين ينتصب
خصما عن الكل

مطلب

اشترى بمال الوقف دارا
لوقف يجوز بيعها

مطلب

في الامام والمؤذن اذا مات

في اثناء السنة مطلب اذا مات المدرس ونحوه يعطى بقدر ما باشر بخلاف الوقف على الذرية (ظهور)

ظهور الغلة فمن مات بعد ظهورها ولو لم يبد صلاحها صار ما يستحقه لورثته والاسقط اه
وتبعه في الاشياء وافق به في الجزية وهو الذي حرره المرحوم مفتي الروم ابوالسعود
العمادى وهذا خلاصة ما قدمناه في كتاب الجهاد قيل فصل القسمة وقيل باب المرتد ولو
كان الوقت يؤجر اقساما فتمام كل قسط بتزلة طلوع الغلة فمن وجد وقته استحق كما فني به
الحانوتي تبعاً للفتح وبما قررناه ظهر سقوط ما نقله البيهقي عن شيخ الشيوخ البيهقي من انه
ينبغي ان يعمل بهذا القول وهو عدم السقوط بالثبوت في حق المدرس والطلبة لا في حق
المؤذن والامام لان الاذان والامامة من فروض الكفاية فلا تكون بمقابلة اجرة اه
ملخصاً فان المتأخرين افترقوا بأخذ الاجرة على الثلاثة * (تنبيه) * ذكر البيهقي ايضا انه سئل
العلامة ابن ظهيرة القرشي الحنفي اذا كان للميت شئ من الصبر والحب ورد ذلك عن السنين
الماضية في حياته وفي السنة التي مات فيها هل يستحقه بقسطه اجاب نعم يستحق نصيبه منه
وان كان مرة من السلطان صار نصيبه في حكم الخلول وذكر الامام ابوالثلاث في التوازل انه
يكون لورثته اه ويؤيده ما في البرازية عن محمد قومه امروا ان يكتبوا مساكين مسجدهم
فكتبوا ورفعوا اسامهم وأخرجوا الدراهم على عددهم ثمان واحد من المساكين قال
يعطى وارثه ان مات بعد رفع اسمه اه ومنه يعلم حكم الامانات الواسلة لاهل مكة المشرفة
والمدينة المنورة على وجه الصلاة والمبرة ثم يموت المرسل اليه وقد اقيمت بدفع ذلك لولده يرمى
(قوله وان أجرها الامام لا) اى لا يسقط معلومه تنزيلاً مقدمه منزلة القبض تأمل لكن
تقدم ان الموقوف عليه الغلة والسكنى لا يملك الاجارة والظاهر ان هذا الفرع مبنى على
القول الاول بالسقوط (قوله أخذ الامام الغلة) اى قبض معلوم السنة بتمامها كافي بالبحر
قال في الهندية امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضى السنة لا يسترد منه الصلاة والعبرة
بوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز وهل ينحل للامام
أكل حصة ما بقى من السنة ان كان فقيراً ينحل وكذا الحكم في طلبة العلم يعطون في كل سنة
شيئاً مقدراً من الغلة وقت الادراك فأخذ واحد منهم قسطه وقت الادراك فتحول عن تلك
المدرسة كذا في المحيط اه وقوله والعبرة بوقت الحصاد ظهره المناقاة لما قدمناه عن
الطرسوسى لكن اجاب في البحر بأن المراد ان العبرة به فيما اذا قبض معلوم السنة قبل مضيتها
لا لاستحقاقه بلا قبض قال مع انه نقل في اقفية عن بعض الكتب انه ينبغي ان يسترد من
الامام حصة مالم يؤم فيه قال ط قات وهو الاقرب لغرض الوقف اه قلت وينبغي تقييد
هذا بما اذا لم يكن ذلك مقدراً لكل يوم لما قدمنا عن الفقيه ان كان الواقف قد قدر للمدرس
لكل يوم مبلغاً فم يدرس يوم الجمعة او الثلاثاء لا ينحل له أجر هذين اليومين وتقدم تمامه قيل
قوله ولوداراً فمادته على من له السكنى (قوله فصار كالجزية) اى اذا مات الذمي في اثناء
السنة لا يؤخذ منه الجزية لما مضى من الخول ويحتمل ان المراد انه اذا عجلها اثناء السنة ثم
اسلم او مات لا تسترد ط (قوله ونظم ابن الشحنة الغيبة الخ) اقول حاصل ما في شرحه
تبعاً للبرازية انه اذا غاب عن المدرسة فأما ان يخرج من المصر او لا فان خرج مسيرة سفر ثم
رجع ليس له طلب ما مضى من معلومه بل يسقط وكذا لو سافر لحج ونحوه وان لم يخرج أسفر

مقابل

اذا مات من له شئ من
الصبر والحب يستحق
نصيبه

وان أجرها الامام لا
عمادية أخذ الامام الغلة
وقت الادراك وذهب قبل
تمام السنة لا يسترد منه غلة
باقى السنة فصار كالجزية
وموت القاضي قبل الخول
وينحل للامام غلة باقى السنة
لو فقيراً وكذا الحكم
في طلبة العلم في المدارس
درر ونظم ابن الشحنة
الغيبة المسقطه للمعلوم
المنقضية للعزل

مقابل

فما اذا قبض المعلوم وغاب
قبل تمام السنة

مقابل

في الغيبة التي يستحق بها
العزل عن الوظيفة ومالا
يستحق

بأن يخرج الى الرستاق فإن اقم خمسة عشر يوما فأكثر من بلا عذر كالخروج للتمزج فكذلك
وان لعذر كطلب المعاش فهو عفو الا ان تزيد غيبته على ثلاثة اشهر فليغريه اخذ حجرته
ووظيفته اى معلومه وان لم يخرج من المنصر فإن اشتغل بكتابة علم شرعى فهو عفو والاجاز
عزله ايضا واختلف فيما اذا خرج للرستاق واقام دون خمسة عشر يوما فغير عذر فقبل يسقط
وقبل لاهذا حاصل ما ذكره ابن الشحنة في شرحه وما يخصه انه لا يسقط مدومه الماضى ولا
يعزل في الآتى اذا كان في المنصر مشغلا بعلم شرعى او خرج لغير سفر واقام دون خمسة
عشر يوما بلا عذر على احد القولين او خمسة عشر فأكثر لكن لعذر شرعى كطلب المعاش
ولم يزد على ثلاثة اشهر وانه يسقط الماضى ولا يعزل لو خرج مدة سفر ورجع او سافر لحج
ونحوه او خرج للرستاق لغير عذر ما لم يزد على ثلاثة اشهر وانه يسقط الماضى ويعزل لو كان
في المنصر غير مشغول بعلم شرعى او خرج منه واقام اكثر من ثلاثة اشهر ولو لعذر قال الخير
الرملى وكل هذا اذا لم ينصب نائباً عنه والا فليس لغيره اخذ وظيفته اه فبني قريبا حكم
النباة هذا وفي الفتية من باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرستاق اسبوعا
او نحوه الموصية بالاستراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع اه وهذا مبنى على
القول بأن خروجه اقل من خمسة عشر يوما بلا عذر شرعى لا يسقط معلومه وقد ذكر
في الاشياء في قاعدة العادة محكمة عبارة الفتية هذه وحملها على انه يسأح اسبوعا في كل
شهر واعترضه بعض محشي بأن قوله في كل شهر ليس في عبارة الفتية ما يدل عليه قلت والاظهر
ما في آخر شرح منية الصلى للحلى ان الظاهر ان المراد في كل سنة * (نتيه) * ذكر الحضاف
انه لو اصاب القيم خرس او عمى او جنن او فوج او نحوه من الآفات فان امكنه الكلام
والامر والنهي والاخذ والاعطاء فله اخذ الاجر والا فلا قال الطرسوسى ومقتضا ان
المدرس ونحوه اذا اصابه عذر من مرض او حرج بحيث لا يمكنه المباشرة لا يستحق المعلوم
لانه ادار الحكم في المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت استحق المعلوم والا فلا وهذا هو
التفقه اه ما يخصا قلت ولا ينافي هذا ما مر من المساحة بأسبوع ونحوه لان القليل مغفّر كما
سوى بالبطالة المتعادة على ما مر بيانه في محله **(قوله)** ومنه اى من التظام لان ابن الشحنة نظم
في هذه المسئلة خمسة آيات فقتصر الشارح على بيتين منها **(قوله)** مطلقا اى سواء كان له
منه بد أو لا لكن بعد كونه مسيرة سفر كما افاده بقوله والحكم في الشرع بسفر ففتح الياء من
السفر قال ناظمه والمراد بقولنا في الشرع بسفر اى من يعد مسافرا شرعا لكن اعترضه
ط بقول القاموس السافر والمسافر لا فعل له **(قوله)** قلت وهذا اى التفصيل المذكور
في الفتية انما هو فيما اذا قال وقت هذا على ساكنى مدرستى واطلق اما لو شرطا تبع
كحضور الدرس اياما معلومة في كل جمعة فلا يستحق المعلوم الا من ياتر خصوصا اذا قال من
غاب عن المدرس قطع معلومه فيجب اتباعه وتامه في البحر **(قوله)** اما فيهما اى في فرض الحج
وصلة الرحم **(قوله)** والمعلوم بانصب عطف على العزل **(قوله)** لا تجز استابة الفقيه لاناية
وتجز يجوز بها وهو بضم اوله بكسر ثانيه ولا الثانية تأكيد للاولى وقوله سائر الارباب اى
اختصاص الوظائف وقوله فذا من باب اى عدم جواز الاستتابة ان لم يكن عذر من باب اولى وقد

ومنه

* وما ليس بد منه ان لم يزد
على * ثلاث شهور فهو
يعنى وبغير * وقد اطبقوا
لا يأخذ السهم مطلقا *
لما قدمضى والحكم
في الشرع بسفر *
* قلت وهذا كله في سكان
المدرسة وفي غير فرض
الحج وصلة الرحم اما فيهما
فلا يستحق العزل والمعلوم
كما في شرح الوهبانية
للمشربللى وفي منظومة
الحجة

* لا تجز استتابة الفقيه لا *
ولا المدرس لعذر حصلا *
كذلك حكم سائر الارباب *
او لم يكن عذر فذا من باب *

مطلب

مهم في الاستتابة في
الوظائف

تابع النظم في هذا ما فهمه الطرسوسي من كلام الحصاف المار آنفا قال فإنه لم يجعل له الاستنباط مع قيام العذر المدكورة فإنها لو جازت لقال ويجعل له من يقوم مقامه الى ذوال عذره واعترضه في البحر بأن الحصاف صرح بأن القيم ان يوكل وكلا يقوم مقامه وله ان يجعل له من المعلوم شيئا وكذا في الاسعاف وهذا كالتصريح بجواز الاستنباط لان النائب وكيل بالاجرة وفي الفقيه استخلف الامام خليفة في المسجد ليؤم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة من اوقاف الامامة شيئا ان كان الامام اكثر السنه وفي استنباطه ان الامام يجوز استخلافه بلاذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفته شاعرة وتصح النيابة قال في البحر وحاصل في الفقيه ان النائب لا يستحق شيئا من الوقف لان الاستحقاق بالتقرير ولم يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل اكثر السنة وسكت عما بينه الاصيل للنائب كمن شهر في مقابلة عمله والظاهر انه يستحق لانها اجارة وقدر في العمل بناء على قول المتأخرين المفتي به من جواز الاستنجار على الامامة والتدريس وتعلم القرآن وعلى القول بعدم جواز الاستنباط اذا لم يعمل الاصيل وعمل النائب كانت الوظيفة شاعرة ولا يجوز للتأخير الصرف الى واحد منهما ويجوز للقاضي عزله وعمل الناس بالقاهرة على الجواز وعده اعتبارها شاعرة مع وجود النيابة ثم قال فلهذا تحرر جواز الاستنباط في الوظائف اه ويؤيده ما مر في الجمعة من ترجيح جواز استنباط الخطيب قال الحبر الرمي في حاشيته ما تقدم عن الخلاصة ذكره في كتاب القضاء من الكثرة والهداية وكثير من المتون والشروح والفتاوى ويجب تقييد جواز الاستنباط بوظيفة قبل الانابة كالتدريس بخلاف التعلم وحيث تحرر الجواز فلا فرق بين ان يكون المستناب مساويا له في الفقه او فوقه او دونه كما هو ظاهر ورأيت لتأخرى الشافعية من قيده بالمساوي وبما فوقه وبعضهم قال بجوازه مطلقا ولو دونه وهو الظاهر والله تعالى اعلم اه وقال في الخبرية بعد نقل حاصل ما في البحر والمسئلة وضع فيها رسائل ويجب العمل بما عليه الناس وخصوصا مع العذر وعلى ذلك جميع المعلوم للمستنبط وليس للنائب الا الاجرة التي استأجره بها اه قلت وهذا اختيار خلاف ما أفق به علامة الوجود المفتي ابو السعود من اشتراط العذر الشرعي وكون الوظيفة مما يقبل النيابة كالافتاء والتدريس وكون النائب مثل الاصيل او خيرا منه وأن المعلوم بتمامه يكون للنائب ليس للاصيل منه شيء اه ونقله البيهقي وقال انه الحق لكنه نقل عن الشيخ بدر الدين الشهاوي الحنفى مثل ما في البحر عن شيخ مشايخه القاضي علي بن ظهيرة الحنفى اشتراط العذرات اما اشتراط العذر فله وجه واما كون النائب مثل الاصيل او خيرا منه فهو بعيد حيث وجدت في النائب اهلية تلك الوظيفة الا ان يراد مثله في الاهلية وبشره اليه ما في فتاوى ابن السلي حيث سئل عن الناظر اذا ضعف قوته عن التحدث على الوقف هل له ان يأذن لغيره فيه بقية حياته وهل له النزول عن النظر احب نعم له استنباطه من فيه العدالة والكفاية ولا يصح نزوله عن النظر المشروط له ولو عزل نفسه لم ينزل اه واما كون المعلوم للنائب فينا فيه ما مر عن البحر من أن الاستحقاق بالتقرير ولا سيما اذا بشر الاصيل اكثر السنة فصريح ما مر عن الفقيه انه لا يستحق النائب شيئا اى الاذا شرط له الاصيل اجرة اما اذا كان المبشر هو النائب وحده وشرط له ان يقب المعلوم لما مر الامامة او التدريس مثلا فلا خفا في اختصاصه بالمعلوم بتمامه وكتبت في تنقيح الحامدية

مطلب

فما اذا شرط المعلوم مباشر
الامامة لا يستحق المستنبط

مطلب

في اذا اجر و يذ كر جهة
تولى

« و التولى لولو وقف أجرا »

« لكنه في صكه ماذ كرا »

« من اى جهة تولى الوقف »

« حوز و اذ لك حيث ياتى »

« و مثله الوصى اذ يختلف »

« حكمه فى ذاعل ما يعرف »

« بحسب التقليد و النص »

ففس »

« كل التصرفات كى للابس »

قلت لكن للسبب و طى رسالة

سهاها الضمانية فى جواز

الاستنابة و نقل الاحاع

على ذلك فليحفظ و لاية

نصب القيم الى الواقف

ثم اوصيه (لقيامه مقامه

و لوجعله على امر الوقف

فقط كان وصيا فى كل شئ »

خلاف للثانى و لو جعل

النظر لرجل ثم جعل آخر

وصيا كانا ناظرين

مطلب

ولاية نصب القيم الى

الواقف ثم اوصيه ثم القاضى

مطلب

الافضل فى زمان ما نصب

التولى بلا اعلام القاضى

وكذا وصى اليتيم

مطلب

الوصى يعير متوليا بالنص

عن اخفى الشيخ عبد الرحمن اقدمى العمادى انه سئل فيما اذا كان مؤدى جامع مرتبات فى
وقوف شرطها واقفوها اهم فى مقابلة ادعية يباشرونها لمواقفين المذكورين وجعل جماعة
من المؤدين لهم توليا عنهم فى ذلك فهل يستحق التواب المباشرون للاذان والادعية المزبورة
المرتبات المرفوعة دون الجماعة المذكورين الجواب نعم (قوله والمتولى لولو وقف أجرا الخ)
فى الاسعاف الناظر اذا اجر او تصرف تصرفا آخر وكتب فى الصك اجر وهو متول على هذا
الوقف و لم يذ كر انه متول من اى جهة قلوا تكون فاسدة اه قلت وهذا مشكل اذ لو كان متوليا
فى نفس الامر من جهة الواقف او القاضى يصح ايجاره والظاهر ان المراد فساد كتابة الصك
لان الصكوك تبى على زيادة الايضاح ولانه لا يمكن للحاكم ان يحكم بفساد ايجاره وبقى تصرفاته
ما لم يصح نفسه ممن له ولاية ذلك يؤيده ما فى السابع والعشرين من جامع الفصولين لو كان
الوصى او المتولى من جهة الحاكم فلا فرق ان يكتب فى الصكوك والسجلات وهو الوصى
من جهة حاكم له ولاية نصب الوصية والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصى من الحاكم
ربما يكون من حاكم ليس له ولاية نصب الوصى فان القاضى لا يملك نصب الوصى والمتولى
الا اذا كان ذكر التصرف فى الاوقف والايام منصوبا عليه فى منشوره فصار حكمه نائب
القاضى فانه لا يدرك ان يذكر وأن فلانا القاضى مأذون بالانابة تحرزا عن هذا الوهم اه قال
فى البحر ولا شك ان قول السلطان جعلتك قاضى القضاة كالتنصيص على هذه الاشياء
فى المنشور كما صرح به فى الخلاصة فى مسألة استخلاف القاضى اه (قوله بحسب التقليد)
متعلق بقوله يختلف (قوله ففس كل التصرفات) اى على الاجارة وذلك كاليبيع والشراء وقوله
كى للابس اى الاحكام وهو علة لقوله ماجوز و ط (قوله سهاها الضمانية) اسما ككشف
الضمانية فى القاموس الضباب بالفتح ندى كاعين اوسحاب رقيق كالدخان ط (قوله ولاية نصب
القيم الى الواقف) قل فى البحر قدما ان الولاية للواقف ثابتة مدة حياته وان لم يشترطها
وان لم عزل المتولى وان من ولاء لا يكون له النظر بعد موته اى موت الواقف الا بالشرط على
قول ابى يوسف ثم ذكر عن التارخانية ما حمله ان اهل المسجد لو اتفقوا على نصب رجل
متوليا لمصلحة المسجد فعند المتقدمين يصح ولكن الافضل كونه باذن القاضى ثم اتفق
التأخرون ان الافضل ان لا يعلموا القاضى فى زمان ما عرف من طمع القضاة فى اموال
الاوقف وكذلك اذا كان الوقف على ارباب معلومين يخصى عددهم اذا نصبوا متوليا وهم من
اهل الصلاح اه قلت وذكروا مثل هذا فى وصى اليتيم وانه لو تصرف فى ماله أحد من اهل
السكة من بيع او شراء جاز فى زماننا للضرورة وفى الحانية انه استحسان وبه يفتى واما ولاية
نصب الامام والمؤذن فسيذكرها المصنف (قوله ثم اوصيه) فلو نصب الواقف عند موته
وصيا ولم يذ كر من امر الوقف شيئا تكون ولاية الوقف الى الوصى بحر ومقتضى قوله وصى
القاضى كوصى الميت الا فى مسائل ان وصى القاضى هنا كذلك لعدم استثنائه من الضابط
المذكور افاده الرملى قلت ووصى الوصى كالوصى كباقي (قوله كن وصيا فى كل شئ) هو
ظاهر الرواية وهو الصحيح تارخانية (قوله خلافا للثانى) فعنده اذا قل له انت وصى فى امر
الوقف فهو وصى فى الوقف فقط وهو قول هلال ايضا وجعل فى الحانية لابيوسف مع ابى حنيفة

فكان عنه روايتان اسعاف وفي التار خاتبة انه قول محمد ايضا وجعل ما في الخاتبة ظاهر الرواية
عن أبي يوسف فكان الاول ان يقول خلافا لمحمد وان يحذف قوله فقط **(قوله)** ما لم يخص
بأن يقول وقت ارضي على كذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلانا وصي في تركاني وجميع
اموري فحينئذ ينفرد كل منهما بما فوض اليه اسعاف ولعل وجهه ان تخصيص كل منهما بشئ
في مجلس واحد قرينة على عدم المشاركة لكن في انفع الوسائل عن الذخيرة ولواوصي لرجل
في الوقف واوصي الى آخر في ولده كانا وصيين فيهما جميعا عند أبي حنيفة وابي يوسف اه
تأمل **(قوله)** فلو وجد كتابا وقف الخ اي كتابان لو وقف واحد وهذا الجواب اخذه في البحر
من عبارة الاسعاف المذكورة ثم قال ولا يقال ان الثاني ناسخ كما تقدم عن الحشاف في الشرائط
اي من انه لو شرط ان لا يتابع ثم قال في آخره على انه لا الاستبدال كان له لان الثاني ناسخ للاول
لانا نقول ان اثوية من الواقف خارجة عن حكم سائر الشرائط لانه فيها التغيير والتبديل
كما بداهه من غير شرط في عقدة الوقف على قول أبي يوسف وامامنا في الشرائط فلا بد من ذكرها
في اصل الواقف اه وفيه نظر بل تعاليه يدل على خلافه فتأمل نعم ذكر في انفع الوسائل
عن الحشاف اذا وقف ارضين كل ارض على قوم وجعل ولاية كل ارض الى رجل ثم اوصى
بعد ذلك الى زيد فلزيد ان يتولى مع الرجلين فان اوصى زيد الى عمرو فلعمر و مثل ما كان
لزيد قال في انفع الوسائل فقد جعل وصي الوصي بمنزلة الواقف حتى جعل له ان يشارك
من جعل الواقف النظر له اه وفي أدب الاوصياء عن التار خاتبة اوصى الى رجل ومكث
زمانا فأوصى الى آخر فيهما وصيان في كل وصاياه سواء تذكر ايضاه الى الاول او نسي لان
الوصي عندنا لا ينزل ما لم يعزله الموصي حتى لو كان بين وصيته مدة او اكثر لا ينزل
الاول عن الوصاية اه وقد قالوا ان الوقف يستقي من الوصية نعم في القية لو نصب القاضي قبا
آخر لا ينزل الاول ان كان منصوبا من الواقف فلو من جهته ويعلمه وقت نصب الثاني
ينزل ومفاده الفرق بين الواقف والقاضي في نصب الثاني ففي الواقف يشارك وفي القاضي يخص
الثاني وينزل الاول ان كان يعلمه وقت نصب الثاني فاعتمد هذا التحرير **(قوله)** طالب
التولية لا يولي كمن طالب القضاء لا يقاد فتح وهل المراد انه لا يبنى الا بلحظ استظهر في البحر
الاول تأمل **(قوله)** الا المشروط له النظر بان قال جعلت نظر وقتي لفلان والظاهر ان
منه ماله شرطه للذكور من الموقوف عليهم ولم يوجد غير ذكر واحد وامالو انحصر الوقف
في واحد لا يلزم ان يكون هو الناظر عليه بلا شرط الواقف كما قدمناه عن جامع الفصولين عند
قوله الموقوف عليه لا يملك الا بيجار ولا الدعوى **(قوله)** بعد موت الواقف الخ قيد به لانه
لومات قبله قال في المحتبى ولاية النصب للواقف وفي السير الكبير قال محمد النصب للقاضي اه
وفي الفتاوى الصغرى الرأي للواقف للقاضي فان كان الواقف ميتا فوصيه اولى من القاضي
فان لم يكن اوصى فالرأي للقاضي اه بحرم مفاده انه لا يملك التصرف في الوقف مع وجود
المتولى ومنه الا بيجار كما حذرنا عند قول المصنف ولو ابي او عجز عمر الحاكم باجرها الخ ويؤيده
قوله في البحر بعدما نقلناه عنه فأفاد ان ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له ووصيه فيستفاد
منه عدم صحة تقرير القاضي في الوظائف في الاوقاف اذا كان الواقف شرط التقرير للمتولى

ما لم يخص وتسامه في
الاسعاف فلو وجد كتابا
وقف في كل اسم متول
وتاريخ الثاني متأخر
اشتركا بحر * (فرع) *
طالب التولية لا يولي الا
المشروط له النظر لانه
مولى فبريد التنفيذ نهر
(ثم) اذامات المشروط
له بعد موت الواقف

مطلب

نصب متوليا ثم آخر
اشتركا

مطلب

التولية خارجة عن حكم
سائر الشرائط لان له
فيها التغيير بلا شرط
بخلاف باقي الشرائط

مطلب

طالب التولية لا يولي

مطلب

ولاية القاضي متأخرة
عن المشروط له ووصيه

وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله يسير اه وأفتى في الحرية بهذا الاستفاد وقال
وبه أفتى العلامة قاسم كقدمناه عند قول المصنف وينزع لوغير مأمون **(قوله)** ولم يوص
اي المشروط له قال في البحر اذا مات المتولى المشروط له بعد الواقف فالقاضي ينصب غيره
وشرط في المجتبى ان لا يكون المتولى أوصى به لآخر عند موته فان اوصى لانيصب القاضي
اه قلت وهذا اذا لم يكن الواقف شرط بعد المتولى المذكور الى آخر لانه يصير مشروطا
ايضا ويأتى بيانه قريبا **(قوله)** للقاضي قيده في البحر بقاضي القضاة أخذامن عبارة جامع
الفصولين التي قدمناها قبل ورقة نم قال وعلى هذا فقولهم في الاستدانة بامر القاضي
المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكروا القاضي في امور الاوقاف بخلاف قولهم
واذا رفع اليه حكم قاض امضاء فانه اعم كالايخفي اه قال في الحرية وهو صريح في ان
نائب القاضي لا يملك ابطال الواقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكره السلطان في
منشوره نصب الولاة والاوصياء وفوض له امور الاوقاف وينبغي الاعتداد عليه وان بحث فيه
شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي لما في اطلاق مثله للتواب في هذا الزمان
من الاختلال والمسئلة لانص فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذا فيما اطلع عليه شيخنا
المذكور وصاحب البحر وانما استخرجها تفقها اه ونقل في حاشيته على البحر عبارة شيخه
الحانوتي بطولها وأقرها ومن جعلتها وما يدل على عدم اختصاص قاضي القضاة باستبدال
الوقف بل يجوز من نائبه ايضا ان نائبه قائم مقامه ولذا كان المفهوم من كلامهم انه اذا شرط
في منشوره تزويج الصغار والصغار كان لمنسوبه ذلك وعبارة ابن الهمام في ترتيب الاولياء
في النكاح ثم السلطان ثم القاضي اذا شرط في عهده ذلك ثم من نصبه القاضي اه ملخصا
* (تنبيه) قدمنا عن البحر ان المتولى يتعزل بموت الواقف الا اذا جعله قيا في حياته وبعد
موته وذكر في الفتية اذا مات القاضي أعزل يبقى مناصبه على حاله قياسا على نائبه في القضاء
اه قال في انفع الوسائل وينبغي ان يحمل على ما اذا عمم له الولاية في حياته وبعد وفاته لان
القاضي بمنزلة الواقف اللهم الا ان يقال ولاية القاضي اعم وفعله حكم وحكمه لا يبطل بموته ولا
عزله وتامه فيه لكنه ذكر ان ولاية الوقف للقاضي وان لم يشرطها السلطان في تقليده ولم
يعزه الى احد وهو خلاف المنقول في جامع الفصولين كما علمت **(قوله)** اذا لولاية لمستحق
لتعليل لما فهم من حصر الولاية بمن ذكر **(قوله)** كامر) اي من قوله والموقوف عليه الغلة
لانك الاجارة الا بتولية وقدمناه قريبا **(قوله)** وما دام احد الخ) المسئلة في كافي الحاكم
ونصها ولا يجعل القيم فيه من الاجانب ما وجد في ولد الواقف واهل بيته من يصلح لذلك فان
لم يجد فيهم من يصلح لذلك فجعله الى اجنى ثم صار فيهم من يصلح له صرفه اليه اه ومفاده تقديم
اولاد الواقف وان لم يكن الوقف عليهم بان كان على مسجد او غيره ويدل له التعليل الآتي
وفي الهندية عن التهذيب والافضل ان يصب من اولاد الموقوف عليه واقربه مادام يوجد
احد منهم يصلح لذلك اه والمظاهر ان مراده بالموقوف عليه من كان من اولاد الواقف
فلا يتأني ما قبله ثم تعيره بالافضل بعيد انه لم نصب احثيا مع وجود من يصلح من اولاد
الواقف يصح وفهم ولا ينافي ذلك ما في جامع الفصولين من انه لو شرط الواقف كون

ولم يوص لاحد فولاية
النصب (للقاضي) اذا لا
ولاية لمستحق الا بتولية
كامر) وما دام احد يصاح
للتولية من اقارب الواقف
لا يجعل المتولى من
الاجانب) لانه اشقق

مطلب

المراد قاضي القضاة في كل
موضع ذكروا القاضي
في امور الاوقاف

مطلب

نائب القاضي لا يملك
ابطال الوقف

مطلب

لا يجعل الناظر من الاجانب
عن الواقف

المتولى من اولاده و اولادهم ليس للقاضى ان يولى غيره بلا خيانة ولو فعل لا يصير متوليا اه
لانه فيما اذا شرطه الواقف وكلاهما عند عدم الشرط و وقع قريبا من او اخر كتاب الوقف من
الخيرية ما يفيد انه فهم عدم الصحة مطلقا كما هو استبادر من لفظ لا يجعل فتأمل و أفنى
ايضا بأن من كان اهل الوقف لا يشترط كونه مستحقا بالفعل بل يكفى كونه مستحقا بعد
زوال المانع وهو ظاهر ثم لا يخفى أن تقديم من ذكر مشروط بقيام الاهلية فيه حتى لو كان خائفا
يولى اجنبى حيث لم يوجد فيه اهل لأنه اذا كان الواقف نفسه يعزل بالخيانة فغيره بالاولى
* (تنبيه) * قدمنا عن اليرى عن حواى الحسرى عن وقف الانصارى انه اذا لم يكن من يتولى
الوقف من جيران الوقف و قرابته الا برزق و يقبل واحد من غيرهم بل ارزق فللقاضى أن
ينظر الاسلح لاهل الوقف **(قوله)** ومن قصده اى قصد الواقف وعبارة الاسعاف اولان من
قصد الواقف نسبة الوقف اليه وذلك فيما ذكرنا **(قوله)** أراد المتولى اقامة غيره مقامه اى
بطريق الاستقلال أما بطريق التوكيل فلا يتقيد بمرض الموت و فى الفتح للناظر أن يوكل
من يقوم بما كان اليه من امر الوقف و يجعل له من جعله شيأ وله ان يعزله ويستبدل
به او لا يستبدل ولو جن العزل وكيه و يرجع الى القاضى فى النصب اه و شمل كلام المصنف
المتولى من جهة القاضى او الواقف كفى فى انفع الوسائل عن التهمة و قول وهو أمر من قوله
فى الفقيه للمتولى ان يفوض فيما فوض اليه ان عمم القاضى التفويض اليه والا فلا اه فان ظاهره
أن هذا الحكم فى المتولى من جهة القاضى فقط **(قوله)** وصحته عطف تفسير أراد به
بيان أن المراد بالحياة ما قبال المرض وهو الصحة لاما يشملهما فافهم **(قوله)** ان كان
التفويض له بالشرط عاماصح لم يظهر لى معنى قوله بالشرط ولعل المراد به اشتراط الواقف
او القاضى ذلك له وقت النصب ومعنى العموم كفى فى انفع الوسائل انه ولاه واقمه مقام نفسه
وجعل له ان يسنده ويوصى به الى من شاء فى هذه الصورة يجوز التفويض منه فى حال الحياة
وفى حالة المرض المتصل بالموت اه **(قوله)** ولا يملك عزله الخ هذا ذكره الطرسوسى بخنا
وقال بخلاف الواقف فان له عزل القيم وان لم بشرطه والقيم لا يملكه كالوكيل اذا أذن له الموكل
فى ان يوكل فوكل حيث لم يملك العزل وكالقاضى اذا أذن له السلطان فى الاستخلاف فاستخلف
شخصا لا يملك عزله الا ان شرط له السلطان العزل وأطال فى ذلك فراجع ان شئت **(قوله)** والا
اى وان لم يكن التفويض له عاما لا يصح وقوله فان فوض فى محته الاولى حذفه لان الكلام
فى الصحة وحينئذ فقوله وان فى مرض موته مقابله لقوله فى حياته واما صح اذا فوض
فى مرض موته وان لم يكن التفويض له عاما لمسا فى الحانية من انه بمنزلة الوصى والوصى ان
يوصى الى غيره اه وسيد ذكر الشارح فى كتاب الاقرار عن الاشياء الفعل فى المرض أحط
رتبة من الفعل فى الصحة الا فى مسألة اسناد الناظر النظر لغيره بالشرط فانه فى مرض الموت
يصح كفى فى الصحة كفى التهمة وغيرها اه ووجهه ما علمته من انه بمنزلة الوصى وما كان الوصى
له عزل من اوصى اليه ونصب غيره اتجه قوله وبأنه ان يكون له العزل والتفويض كلاهما
بخلاف الاسناد فى حال الصحة لانه فى حال الصحة كالوكيل ولا يملك الوكيل العزل كما مر
* (تنبيه) * صرحوا بصحة الفراغ عن النظر وغيره من الوظائف و أفنى العلامة فاسم يسقط

مطلب

اذا قبل الاجنبى النظر
مجا فللقاضى نصبه

مطلب

لناظر ان يوكل غيره

ومن قصده نسبة الوقف
اليهم (أراد المتولى اقامة
غيره مقامه فى حياته)
وصحته (ان كان التفويض
له بالشرط عاماصح)
ولا يملك عزله الا اذا كان
الواقف جعل له التفويض
والعزل (والا) فن فوض
فى محته (لا) يصح وان
فى مرض موته

حق الفراغ بمجرد فراغه لكنه لم يتابع على ذلك فلا بد من تقرير القاضي كقدماء عند قوله ويتزوج لوغير مأمون وأنت خير بأن هذا شامل للفراغ في حال الصحة والمرض فينافي ما هنا من عدم صحة التفويض في حال الصحة بلا تعميم وتوقفت في ذلك مدة وظهر لي الآن الجواب بأن الفراغ مع التقرير من القاضي عزل لا تفويض وبدل عليه قوله في البحر اذا عزل نفسه عند القاضي فإنه ينصب غيره ولا ينزل بعزل نفسه مالم يبلغ القاضي ثم قال ومن عزل نفسه الفراغ عن وظيفة النظر لرجل عند القاضي الخ فهذا صريح فيما قلناه والله الحمد وبه ظهران قولهم هنا لا يصح اقامة المتولى غيره مقامه في حياته وصحته مقيد بما اذا لم يكن عند القاضي اما لو كان عند القاضي كان عزلا لنفسه وتقرير القاضي للغير نصب جديد وهي مسألة الفراغ بعينها وبهذا يتجه عدم سقوط حق الفراغ قبل تقرير القاضي خلافا لما أفنى به العامة قاسم اذ لو سقط قبله انتقض قولهم لا يصح اقامته في صحته بخلافه بعد تقرير القاضي لانه بعده يصير عزلا لنفسه عن الوظيفة ولا يرد ان العزل يكفي فيه مجرد علم القاضي بحكمه فلا حاجة الى التقرير لان الفراغ عزل خاص مشروط فأنه لم يرض بعزل نفسه الا لتبصر الوظيفة لمن نزل له عنها فاذا قرر القاضي المزيل له تحقق الشرط فتحقق العزل وبهذا تجتمع كلماتهم فاعتمد هذا التحرير فإنه فريد **(قوله قال)** اي صاحب الاشياء **(قوله فاجبت ان فوض الخ)** اي اخذاً تامراً آتفاً من الفرق بين حال الصحة والمرض لكن فيه ان مقتضى كلام الواقف عدم الاذن بأقامة غيره مقامه لافي الصحة ولا في المرض حيث شرط انتقاله من بعده للحاكم وكذا نقل المحوى انه يجب انتقاله للحاكم ولو فوض في مرضه لان في التفويض تفويت العمل بالشرط المتصووس عليه من الواقف اه ونقل السيد ابو السعود ان هذه المسئلة مما لم يطلع على نص فيها اه قلت بل هي منصوصة فانفع الوسائل عن اواقف هلال ونصه اذا شرط الواقف ولاية هذه الصدقة الى عبدالله ومن بعد عبدالله الى زيد فمات عبدالله واوصى الى رجل أ يكون الوصى ولاية مع زيد قال لا يجوز له ولاية مع زيد اه ولا يخفى ان قوله فمات عبد الله واوصى الى رجل يقتضى ان ذلك في المرض فاقبل انه محمول على حالة الصحة فلا ينافي ما في الاشياء مردود بل العمل بالتباعد من المتقول مالم يوجد نقل صريح بخلافه ولم يستند في الاشياء الى نقل حتى يعدل عن هذا المتقول الواجب العمل به لانه مقتضى نص الواقف وهذا ما حرره سيدي عبدالغنى النابلسي رادا على الاشياء وبذلك أفنى العلامة الحائوني ايضا فبين شرط النظر للارشد من ذريته ففرغ الارشد لزوجه بنته ومات فقال ينتقل لمن بعده عملا بشرط الوقف وتامه وفي فتاوى الشيخ اسمعيل التفويض المخالف لشرط الوقف لا يصح فإذا شرط للارشد ففوض الارشد في المرض لغير الارشد وظهرت خيائته يولي القاضي الارشد اه وقوله وظهرت خيائته اي خيانة المفوض حيث خالف في تفويضه ذلك شرط الواقف وما اشتهر على الالسنه من ان مختار الارشد أرشد قدما رده عند قوله ويتزوج لوغير مأمون الخ وتام ذلك في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية **(قوله شرط مرتبا)** اي رتب له من ريع الوقف دراه او غيرها **(قوله وفيها)** اي في الاشياء **(قوله لواقف عزل الناظر مطلقا)** اي سواء كان بمنحة او لا وسواء كان

مما

في عرق بين تفويض الناظر الناظر في صحته وبين فراغه عنه

صح وبأنه ان يكون له العزل والتفويض الى غيره كالانشاء بالشهادة قول وسئل عن ناظر معين بالشرط ثم من بعده ما حكم فهل اذا فوض الناظر لغيره ثم مات ينتقل ما حكم فأجبت ان فوض في صحته فصح وان في مرض موته لا مادام المفوض له باقيا لقيامه مقامه وعن واقف شرط مرتبا لرجل معين ثم من بعده للفقراء ففرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للفقراء فأجبت بالانتقل وفيها لواقف عزل الناظر مطلقا

مصاب

شرط لواقف النظر لعبدالله ثم لزيد ليس لعبدالله ان يفوض لرجل آخر

مصاب

لواقف عزل الناظر

شرطه العزل أولا وهذا عند أبي يوسف لانه وكيل عنه وخالفه محمد كفى البحر اى لانه وكيل الفقراء عنده وأما عزل القاضى للناظر فقدمنا الكلام عليه عند قوله ويزرع لو غير مأمون **الح (قوله به يفتى)** والذي فى التجنيس والفتوى على قول محمد اى بعدم العزل عند عدم الشرط وجزم به فى تصحيح القدورى للعلامة قاسم وكذلك المؤلف اى ابن نجيم فى رسالته وهو من باب الاختلاف فى الاختيار اه يرى أى فيه اختلاف التصحيح قلت وهو مبنى على الاختلاف فى اشتراط التسليم الى المتولى فانه شرط عند محمد فلا تنطبق للواقف ولاية الا بالشرط وغير شرط عند ابي يوسف فتبقى ولايته فاختلف التصحيح هنا مبنى على اختلافه هناك **(قوله)** ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولاهما (اقول وقع التصريح بذلك فى حق الامام والمؤذن ولا ريب ان المدرس كذلك بلا فرق فى لسان الحكماء عن الحائفة اذا عرض للامام والمؤذن عذر منعه من المباشرة ستة اشهر للمعتولى ان يعزله ويولى غيره وتقدم ما يدل على جواز عزله اذا مضى شهر يرى اقول ان هذا العزل لسبب مقتضى الكلام عند عدمه ط قلت وسيدكر الشارح عن المؤبدية التصريح بالجواز لو غيره أصحح وبأبى تمام الكلام عليه وقدمنا عن البحر حكم عزل القاضى لمدرس ونحوه وهو انه لا يجوز الانجحة وعدم أهلية **(قوله)** فنصب القاضى (عبارة الاشياء فنصب القاضى له قبا وقضى بقوامته وظاهره ان القضاء شرط لعدم اخراج الوقف له وذكر البيرى ان منصوب الواقف كذلك اذا قضى القاضى بقوامته لا يملك الواقف اخراجه وعزاه للاجناس **(قوله)** ان علم الواقف او القاضى صح) فهو كالوكيل اذا عزل نفسه وقدمنا تمام الكلام على عزل نفسه وفراغه لآخر وظاهر هذا انه ينزل بلا عزل لكنه فى الاشياء فى بحث ما يقبل الاسقاط قال وفى الفئدة الناظر المشروطة النظر اذا عزل نفسه لا ينزل الا ان يخرج الواقف او القاضى اه تأمل **(قوله)** ثم باعها المشتري من آخر (ليس هذا قيدا بل ذكره ليقيد انه لا فرق فى قبول البيعة بين بقائه فى يد المشتري الاول او خروجه عنها الى آخره لانه صورة واقعة سئل عنها ابن نجيم فيمن يملك عقارا فباعه من آخر وباعه المشتري من آخر ومضى على ذلك مدة سنين ثم اظهر البائع مكتوبا شرعيا بأيقاف العقار قبل البيع فأجاب تسمع دعواه وتقبل بيئته واذا ثبت بطل البيع اه **(قوله)** أو قال وقف على) يشير الى انه لا فرق بين ان يكون هو الواقف او غيره رملى **(قوله)** لم تصح (اى الدعوى للتناقص وهو الصحيح كفى الحائفة **(قوله)** فلا يحلف المشتري) لان التحليف يترتب على دعوى صحيحة افاده فى الهندية ط **(قوله)** او ابرز حجة شرعية) اى كتاب وقف له اصل فى ديوان القضاة الماضين كما قدمناه عند قوله وتقبل فيه الشهادة حسبة لا الدعوى الح وفى الفئدة اما الكتاب الشرعى الذى وجد فى يد الخصم هل يدفع الدعوى والفتوى على انه يدفع ويعمل القضاة بكتاب القضاة الماضين اه وظاهر كلامهم ان هذا خاص بالوقف القديم **(قوله)** قلت (اى البيعة لان الدعوى وان بطلت للتناقص بقيت الشهادة وهى مقبولة فى الوقت من غير دعوى هندية ط **(قوله)** ويلزم اجر المثل فيه) اى يلزم المشتري لان منافع الوقف مضمونة وان كانت بشبهة ملك كإمام وقدمنا ان هذا هو الصحيح **(قوله)** لا فى الملك) يستثنى منه ملك اليتيم فانه كالوقف واما المعد للاستغلاف فانه مضمون ايضا

مطلب

فيمن باع دارا ثم ادعى انها وقف

مطلب

فى عزل الواقف لمدرس وامام وعزل الناظر نفسه

به يفتى ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولاهما ولو لم يجعل ناظرا فنصب القاضى لم يملك الواقف اخراجه ولو عزل الناظر نفسه ان علم الواقف او القاضى صح والا لا (باع دارا) ثم باعها المشتري من آخر (ثم ادعى انى كنت وقفها وقال وقف على لم تصح) فلا يحلف المشتري (ولو اقام بيعة) او ابرز حجة شرعية (قبلت) فيبطل البيع ويلزم اجر المثل فيه لا فى الملك لو استحق على المعتمد بزازية وغيرها

لكنه اذا سكنه يتأويل ملك كسكني شريك او مشتر او يتأويل عقد رهن فانه لا يضمن بخلاف عقار الوقت او اليتيم فانه مضمون مطلقا كسكني في الغصب **(قوله)** وليس للمشتري حبسه بالثمن لان الحبس بمنزلة الرهن والوقت لا يرهن ط **(قوله)** وهي اى مسئلة المتق احدى المسائل السبع المذكورة في قضاء الاشياء ايتها سبع * الاولى اشترى عبدا وقضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن يقبل لانه برهن على اقرار البائع انه ملك الغائب * الثانية وهب جارية واستولدها فهو هو بطله ثم ادعى الواهب انه كان دبرها أو استولدها وبرهن يقبل ويستردها والعقر لان التناقض فيما هو من حقوق الحرية لا يمنع صحة الدعوى حملا على انه فعل وندم * الثالثة باعه ثم ادعى انه كان اعتقه وفي الفتح التناقض لا يضر في الحرية وفروغها اه وظاهره قبول دعوى البائع التدبير والاستيلاء فالبينة مثال * الرابعة اشترى ارضا ثم ادعى ان بائعها كان جعلها مقبرة او مسجدا * الخامسة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان اعتقه وبرهن يقبل عند الثاني لا عندها * السادسة مسئلة المتق * السابعة باع الاب مال ولده ثم ادعى العين الفاحش الا اذا قرأه باعه بمن اشمل * الثامنة اذا باع الوصى ثم ادعى كذلك * التاسعة المتولى على الوقت كذلك قل في الغيبة بعد ذكر هذه الثلاثة وكذا كل من باع ثم ادعى الفساد وشرط العمادى التوفيق بأنه لم يكن علما به وذكر فيها اختلافا اه ما في الاشياء ملخصا مع زيادة **(قوله)** واعتمد في الفتح والبحر الخ) أى في باب الاستحقاق من كتاب البيع فانه في الفتح جزم به حيث قال هناك باع عقارا ثم برهن انه وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق ولو برهن انه وقف محكوم بلزومه يقبل اه وجزم به المصنف هناك في منته وقال في شرحه هنا ينبغي ان يقول عليه في الاقواء والقضاء اه قال ط وهذا انما يتأتى على قول الامام اما على المتق به من انه يتم بلفظ الوقف ونحوه فلا اه على ان الوقف يلزم عند الامام ايضا اذا كان مضافا الى الموت او كان في الحياة بعد الموت **(قوله)** وفي العمادية لا تقبل الخ) يخالف لما في شرح المصنف حيث قال ولو اقام بينة قبلت على المختار كما تقدم عن العمادية وبه صرح في الخلاصة والبرازية وفي خزائن الاكل تقبل البينة وينقض البيع قال وبه نأخذ اه **(قوله)** وصوبه الزياي) حيث قال وان اقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو اسوب واحوط **(قوله)** قلت قد قدمنا) اى عن المصنف عند قوله وقبل فيه الشهادة بدون الدعوى **(قوله)** مطلقا) اى سواء كان على معين ابتداء او على الفقراء وهو المراد من قوله هو حق الله تعالى وقدمنا تمام الكلام عليه **(قوله)** تسمع دعواه وبنيته) يعنى الدعوى المقرونة بالبينة اما الدعوى المجردة عن البينة فلا تسمع حتى لا يخاف المشتري كامن وقد صرح في الحانية بعدم سماعها في الصحيح والحاصل ان المتع سماع البينة دون الدعوى المجردة وهو ما ذكره المصنف في المتن هنا وقدمنا عن شرحه ترجيحه وفي الخبرية أحاب لا تسمع دعواه ولكن اذا اقام البينة اختلفوا فيه والاصح القول بنس عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلاوه بان الوقف سمي الله تعالى فاسمع فيه اى فيها دون الدعوى وفرق مصنف بين السجل وقبول وبين نفيه وقبول والاصح مودعها اه والاصح والاداب واه وقف وجبت الاجرة له في ملك المدة اه

مطابق

من سعى في نقض ما تم من جهته فسمعه مردود عليه الا في سبع مسائل

وليس به اشترى حبسه بالثمن منية من الاستحقاق وهي احدى المسائل السبع المستثناة من قولهم من سعى في نقض ما تم من جهته فسمعه مردود عليه واعتمد في الفتح والبحر انه ان ادعى وقتا محكوما بلزومه قبل والا وهو تفصيل حسن اعتمد المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتمد الاول آخر الكتاب بعالم الكثر وغيره وفي العمادية لا تقبل عند الامام وهو المختار وسوبه الزياي قال وهو احوط وفي دعوى المظلومة اخية وهذا في وقف هو حق الله تعالى اما لو كان على العبد لا يخرج قلت قد قدمناه لها مضافا لبوت اصله لما له بالفقراء قد بر وفي فتاوى ابن نجيم ي تسمع دعواه وبنيته

مطابق

بائع ما اشترى من موثق

وقال الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب تقبل على الاصح خلافا لما صوبه الزبائعي اه قات
ويظهر لي ان التحقيق هو التفصيل والتوفيق وذلك ان البائع اذا ادعى فان كان هو الموقوف
عليه تقبل بيته على اثبات اصل الوقف ولا يعطى شيئا من الغلة لعدم صحة دعواه وقدم مر عند
قوله وتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى تحقيق ما ذكره المصنف في شرحه من ان ثبوت اصل
الوقف لا يحتاج للدعوى وان المستحق لا يدفع له شيء بلا دعوى وحديثه فاذا كان البائع هو
المستحق لا تسمع دعواه لتناقضه بخلاف ما اذا كان المدعى غيره من المستحقين لعدم التناقض
منهم واما اذا كان الوقف على الفقراء او على المسجد فتقبل البينة ويثبت الوقف بلا فرق
بين كون المدعى هو البائع او غيره والله سبحانه اعلم * (تنبيه) * بقى ما لو اشترى دارا ثم ادعى
المشتري انها وقف تسمع دعواه على البائع لو هو المتولى والانصب القاضي له متوليا وعلى
قول ابى جعفر وغيره وان لم تسمع الدعوى على غير المتولى للتناقض تقبل الشهادة بدون
الدعوى وتام ذلك في الحيرية في الثالث الثالث من كتاب الوقف **(قوله** الباني اولى) وكذا
ولده وعشيرته اولى من غيرهم اشباه **(قوله** بنصب الامام والمؤذن) اما في العمادة فتقبل في
انفع الوسائل ان الباني اولى اى بلا تفصيل **(قوله** الا اذا عين القوم اصاح من عينه) لان
منفعة ذلك ترجع اليهم انفع الوسائل **(قوله** او على مكان هياء الخ) فيه نظير فان المكان
موجود فيكون وقفا على موجود والذي في المنع عن العمادة هيا موضعا لبناء مدرسة وقبل
ان يبنى وقف على هذه المدرسة وقفا بشرائطه وجعل آخره للفقراء الخ وقيد بهيئة المكان
لانه لو وقف على مسجد سيعمره ولم يهيئ مكانه لم يصح الوقف كما افق به مفتى دمشق المحقق
عبد الرحمن افندي العمادى **(قوله** وتصرف الغلة للفقراء الخ) اقول هذا الوقف يسمى
منقطع الاول قال في الحانية ولو قال ارضى صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له
ولد يصح فاذا ادركت الغلة تقسم على الفقراء وان حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي
توجد بعد ذلك الى هذا الولد لان قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد الحادث
للاستثناء كأنه قال الا ان حدث لي ولد فغلتها له ما بقى اه ومنه ما في الاسعاف وقف على ولده
وليس له الا ولد ابن تصرف الغلة لولد الابن الى ان يحدث للواقف ولد لصلبه فتصرف اليه اه
وقد يكون منقطع الوسط ومنه ما في الحانية وقف على ولديه ثم على اولادها أبدا ما تناسلوا
قال ابن الفضل اذا مات احدها عن ولد يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الى الفقراء
فاذا مات الآخر يصرف الجميع الى اولاد اولاد الواقف لان مراعاة شرط الوقف لازم
والواقف انما جعل اولاد الاولاد بعد انقراض البطن الاول فاذا مات احدها يصرف
النصف الى الفقراء اه * (تنبيه) * علم من هذا ان منقطع الاول ومنقطع الوسط يصرف الى
الفقراء ووقع في الحيرية خلافا حيث قال في تعليل جواب مانصه للانقطاع الذي صرحوا
بأنه يصرف الى الاقرب للواقف لانه اقرب لغرضه على الاصح اه وهذا سبق فلم فأن ما
ذكره مذهب الشافعي فتد قال نفسه في محل آخر من الحيرية والمنقطع الوسط فيه خلاف
قليل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمتظافر على ألسنة علمائنا ثم قال بعد
اسطر في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء واما مذهب

ويطال البيع (الباني)
للمسجد (ولى) من القوم
(بنصب الامام والمؤذن في
المختار الا اذا عين القوم
اصلاح من عينه) الباني (صح
الوقف قبل وجود الموقوف
عليه) فلو وقف على اولاد
زيد ولا ولد له او على مكان
هياء لبناء مسجد او مدرسة
صح (في الاصح) وتصرف
الغلة للفقراء الى ان يولد
لزيد او يبنى المسجد عمادة
زاد في النهر

مطلب

في الوقف المنقطع الاول
والمنقطع الوسط

بنى انه لو وقفه على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته فدرس ٥٧٤ في غير هاتين المدرستين فيها أن تصرف العلوقة

له لا للفقراء كما يقع في الروم
 (فروع مهمة حدثت
 للفتوى) * ارصد الامام
 ارضا على ساقية يصرف
 خراجها لكلفتها فاستغنى
 عنها لحراب البلد فنقلها
 وكيل الامام لساقية هي
 ملك هل يصح أجاز بعض
 الشافعية بأن لارصاد على
 الملك ارصاد على املك
 يعنى فيصح فحينئذ يلزم
 المرصد عليه ادارتها كما
 كانت لما في الحاوى الحوض
 اذا خرب صرفت اوقافه في
 حوض آخر فقدر * دار
 كبيرة فيها بيوت وقف بيتا
 منها على عتيقه فلان والباقي
 على ذريته وعتقه ثم على
 عتقائه قال الوقف الى
 العتقاء هل يدخل من خصه
 بالبيت في التاني اختلف
 الافاء اخذا من خلاف
 مذكور في الذخيرة لكن
 في الحانية اوصى لرجل بمال
 وللفقراء بمال والموصى له
 محتاج هل يعطى من نصيب
 الفقراء اختلفوا الاصح
 نعم * استأجر دارا موقوفة
 فيها اشجار مشمرة هل له
 الاكل منها الظاهر انه اذا
 لم يعلم شرط الوقف
 مطلب
 وقف بيتا على عتيقه فلان
 والباقي على عتقائه هل
 يدخل فلان معهم
 الشافعية قالوا انه يصرف الى اقرب الناس الى الوقف اه (قوله وينبى الخ) وفي
 فتاوى الحانوق بعد كلام فعمل انه اذا شرط الوقف المعلوم لاحد انه يستحقه عند قيام المانع
 من العمل ولم يكن بتقصيره سواء كان ناظرا او غيره كالجابي اه (قوله ارصد الامام ارضا)
 اى اخرجها من بيت المال وعينها لهذه الجهة والارصاد ليس بوقف حقيقة لعدم الملك بل
 بشبهه كما قدمناه (قوله يعنى فيصح) عبارة التهر بعده وهذا لم أره في كلام علمائنا الا انه في
 الخلاصة قال المسجد اذا خرب او الحوض اذا خرب ولم يحتج اليه لتفرق الناس عنه صرفت
 اوقافه في مسجد آخر او حوض آخر اه وعلى هذا فيلزم المرصد عليه ان يديرها لسقى
 الدواب وتسييل الماء كما كانت ولا يتوهم من كونه ارصادا على المالك ان لا يلزم ذلك فقدره
 اه كلام التهر وحاصله ان المتقول عندنا ان الموقوف عليه اذا خرب يصرف وقفه الى مجانسه
 فنصرف اوقاف المسجد الى مسجد آخر واوقاف الحوض الى حوض آخر والارصاد نظير
 الوقف بحيث استغنى عن الساقية الاولى وارصد وكيل الامام الارض على الساقية الثانية
 المملوكة وكان ذلك ارصادا على مالكها يلزم المالك ان يدير تلك الارض اى غلتها وخراجها
 الى سقى الدواب ونحوها ليكون صرفا الى ما يحتاج الى الوقف لان وكيل الامام لم
 يرصدها لينتفع المالك بخراجها كيفما اراد بل ليكون لسقى الماء كما كانت حين ارصدها الامام
 اولوا وظاهر هذا انه لا يلزم المالك ادارة خراج الارض على ساقية التي ارصد عليها وكيل
 الامام بل عليها او على ساقية اخرى اذ لا يلزمه بالارصاد المذكور ان يسبل ملكه كما لا يخفى
 وبهذا التقرير ظهر لك ان الضمير في قوله ادارتها كما كانت عائد الى الارض المرصدة لالى
 الساقية كما لا يخفى والالزم ان يجعل ساقية سيلا للناس جبرا ولا يقول احد قافهم (قوله
 لما في الحاوى الخ) حاصله ان ما خرب تصرف اوقافه الى مجانسه فكذا الارصاد فهو استدلال
 على قوله تلزم ادارتها اى الارض المرصدة كما كانت اى بأن يصرف خراجها في تسييل الماء
 كما قررناه والمقصود الحاق الارصاد بالوقف لانه نظيره ولا يضر كون النقل فيما ذكره من
 وقف الى وقف وفي الحادثة من وقف الى ملك قافهم (قوله في التاني) متعلق بدخول
 اى في الوقف التاني الموقوف على الذرية والعقب ثم على العتقاء والمراد هل يشارك عتيقه فلان
 بقية العتقاء فيما آل اليهم لكونه منهم اولا يدخل لكون الوقف خصه بوقف على حدة
 (قوله مذكور في الذخيرة) عبارتها لو جعل غلة ارضه لفقراء قرابته والتصف الآخر
 للمساكين فاحتاج فقراء قرابته هل يعطون من نصف المساكين قل هلال لاهو قول
 ابراهيم بن خالد السمنى وقال ابراهيم بن يوسف وعلى بن احمد الغاسى وابوجعفر الهندوانى
 يعطون اه نهر (قوله لكن في الحانية الخ) استدراك على قوله اختلف الافاء فان المراد
 به افاء بعض علماء الروم يعنى حيث وجد تصرف الحانية بالاصح فلا وجه للاختلاف بل
 يلزم متابعة الاصح بعد عبارة الحانية وقال في التهر هذا ملخص رسالة كبيرة لمولانا قاضى
 القضاة على جلبي وضعها حين نقض حكم مولانا محمد شاه بأدرنه وكل منهما رد على
 صاحبه وقد علمت ما هو المتمد فاعتمده والله سبحانه الموفق اه قلت وقد رأيت في الحانية
 صريح الواقعة وهو وقف ضيعة نصفها على امرأته ونصفها على ولد زيد على انه ان
 مطلب وقف النصف على ابنه زيد والتصف على امرأته ثم على اولاده يدخل زيد معهم

له لا للفقراء كما يقع في الروم
 (فروع مهمة حدثت
 للفتوى) * ارصد الامام
 ارضا على ساقية يصرف
 خراجها لكلفتها فاستغنى
 عنها لحراب البلد فنقلها
 وكيل الامام لساقية هي
 ملك هل يصح أجاز بعض
 الشافعية بأن لارصاد على
 الملك ارصاد على املك
 يعنى فيصح فحينئذ يلزم
 المرصد عليه ادارتها كما
 كانت لما في الحاوى الحوض
 اذا خرب صرفت اوقافه في
 حوض آخر فقدر * دار
 كبيرة فيها بيوت وقف بيتا
 منها على عتيقه فلان والباقي
 على ذريته وعتقه ثم على
 عتقائه قال الوقف الى
 العتقاء هل يدخل من خصه
 بالبيت في التاني اختلف
 الافاء اخذا من خلاف
 مذكور في الذخيرة لكن
 في الحانية اوصى لرجل بمال
 وللفقراء بمال والموصى له
 محتاج هل يعطى من نصيب
 الفقراء اختلفوا الاصح
 نعم * استأجر دارا موقوفة
 فيها اشجار مشمرة هل له
 الاكل منها الظاهر انه اذا
 لم يعلم شرط الوقف

مطلب

وقف بيتا على عتيقه فلان
 والباقي على عتقائه هل
 يدخل فلان معهم

ماتت المرأة فتصيبها الاولاد ثم ماتت المرأة فالنصف لابنه زيد ونصيب المرأة لساير الاولاد
ولزيد لانه جعل نصيبها بعد موتها الاولاد وزيد منهم ايضا اه ملخصا ولم يحك فيه خلافا
وامامسئلة الوصية المذكورة هنا فقد ذكر في الولوالجية فيها تفصيلا فقال ان اوصى للكل
دفعه واحدة لا يأخذ وان اوصى له ثم اوصى بوصايا آخر ثم اوصى في آخره للفقراء بكذا فله
الاخذ لانه في الاول لما قال بمرة واحدة ميز بينه وبين الفقراء فلا يصح الجمع اه وافى الخانوق
في الوقف بمثابة قياسا عليه فيمن وقف ثلثي كذا على طائفة والثلث على الفقراء فراجع له لكن
ما نقلناه عن الحائفة بخالفه فان ظاهره انه وقف الكل دفعة واحدة وهو ظاهر ما نقله
الشارح عنها ايضا فالظاهر عدم التفصيل في الوقف والوصية والله سبحانه اعلم **(قوله لم**
يأكل) اي بل يبيعها المتولى ويصرفها في مصالح الوقف بحر **(قوله ان غرس للسيل)**
وهو الوقف على العامة بحر **(قوله والا)** اي وان لم يفرسها للسيل بأن غرسها للمسجد
او لم يعلم غرضه بحر عن الخاوي وهذا محل الاستدلال على قوله الظاهر انه اذا لم يعلم شرط
الواقف لم يأكل وهو ظاهر فافهم واصله لصاحب البحر حيث قال ومقتضاه اي ومقتضى ما في
الخواوي انه في البيت الموقوف اذا لم يعرف الشرط ان يأخذها المتولى لبيعها ويصرفها في
مصالح الوقف ولا يجوز للمستأجر الاكل منها اه وضيع يبيعها للتأجير لا للاشجار لما في البحر
عن الظهيرية شجرة وقف في دار وقف خربت ليس للمتولى ان يبيع الشجرة ويعمر الدار ولكن
يكري الدار ويستعين بالكراء على عمارة الدار لا بالاشجرة اه فهذا مع خراب الدار
فكيف يجوز بيعها مع عمارة ثم الظاهر انه في مسئلتنا يدفع الشجرة على وجه المساقاة
للمستأجر قال في الاسعاف ولو كان في ارض الوقف شجر فدفعه معاملة بالنصف مثلا جازاه
ثم ظاهر كلام البحر ان هذه الاشجار في الدار لا تمنع صحة استئجارها لانها لاتعد شاغلة لانها
لا تلحق بالمقصود وهو السكنى بخلاف الاشجار في الارض لان ظلها يمنع الانتفاع بالزراعة
ولهذا شرطوا ان يقدم عقد المساقاة على الاشجار وستأني مسئلة غرس المستأجر والمتولى
(قوله قولهم شرط الواقف كنص الشارع) في الخيرية قد صرحوا بأن الاعتبار في الشروط
لما هو الواقع لا لما كتب في مكتوب الواقف فلو اقيمت بينة لما لم يوجد في كتاب الوقف عمل بها
بل ارب لان المكتوب خط بحر ودلاعية بحر ووجهه عن الحجج الشرعية اه ط **(قوله اي في)**
المفهوم والدلالة الخ كذا عبر في الاشياء والذي في البحر عن العلامة قاسم في الفهم والدلالة
وهو المناسب لان المفهوم عندنا غير معتبر في النصوص والمراد به مفهوم المخالفة المسمى دليل
الخطاب وهو اقسام مفهوم الصفة والشرط والغاية والعدد واللقب اي الاسم الجامد كنوب
مثلا والمراد بعدم اعتباره في النصوص ان مثل قولك اعط الرجل العالم او اعط زيدا ان سأل
او اعطه الى ان يرضى او اعطه عشرة او اعطه ثوبا لا يدل على نفى الحكم عن المخالف للمنطوق
بمعنى انه لا يكون منهيا عن اعطاء الرجل بل هو مسكوت عنه وباقى على عدم الاصل
حتى يأتي دليل يدل على الامر باعطائه او انتهى عنه وكذا في البواقي وتام الكلام على ذلك
في كتب الاصول نعم المفهوم معتبر عندنا في الروايات في الكتب ومنه قوله في انفع الوسائل
مفهوم التصنيف حجة اه اي لان الفقهاء يقصدون بذكر الحكم في المنطوق نفيه عن

مطلب

استأجر دارا فيها اشجار

لم يأكل لما في الخاوي غرس

في المسجد اشجارا آخر ان

غرس للسيل فلكل مسلم

الاكل والافتياع لمصالح

المسجد قولهم شرط

الواقف كنص الشارع

اي في المفهوم والدلالة

مطلب

في قولهم شرط الواقف

كنص الشارع

مطلب

بيان مفهوم المخالفة

مطلب

مفهوم التصنيف حجة

المفهوم غالباً فكفواهم تجب الجملة على كل ذكر حر بالغ عاقل متيقم فأنهم يريدون بهذه الصفات نفى الوجوب عن مخائنها ويستدل به النقيض على نفى الوجوب على امرأة والعبد والنسي الخ وقد يقال ان مراده بقوله في المفهوم انه لا يعتبر مفهومه كما لا يعتبر في نصوص الشارع وفي البيروني نحن لا نقول بالمفهوم في الوقت كاهو مقرر ونص عليه الامام الحطاف وافتي به العلامة قاسم اه وبه صرح في الخبرية ايضا اي فاذا قال وقفت على اولادى المذكور يصرف الى المذكور منهم بحكم المطلق واما الاناث فلا يعطى لهن لعدم ما يدل على الاعطاء الا اذا دل في كلامه دليل على اعطائهن فيكون مثبتا لاعطائهن ابتداءً لا بحكم المعارضة لكن نقل البيروني في محل آخر عن المصنف وخزانة الروايات والسراجة أن تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفى ماعداه في متفاهم الناس وفي المعقولات وفي الروايات قلت وكذا قال ابن أمير حاج في شرح التحرير عن حاشية الهداية للحجازي عن شمس الأئمة الكردى ان تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفى الحكم عما عداه في خطابات الشارع اما في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات يدل اه قال في شرح التحرير وتداوله التأخرون وعليه ما في خزانة الاكمل والحانية لوقيل مالك على اكثر من مائة درهم كان اقرارا بالمائة اه فعلم ان المتأخرين على اعتبار المفهوم في غير النصوص الشرعية وتما تحقيق ذلك في شرحنا على منقولتنا في رسم الفتوى وحيث كان المفهوم معتبرا في متفاهم الناس وعرفهم وجب اعتباره في كلام الواقف ايضا لانه يتكلم على عرفه وعن هذا قال العلامة قاسم ونص ابو عبدالله الدمشقي في كتاب الوقت عن شيخه شيخ الاسلام قول الفقهاء نصوصه كص الشارع يعنى في المفهوم والدلالة لافي وجوب العمل مع ان التحقيق ان لفظه ولفظ الموصى والخالف والتأخر وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشرع اما اه قال العلامة قسم قلت واذا كان المعنى ماذكر فما كان من عبارة الواقف من قيل المفسر لا يحتمل تخصيصا ولا تأويلا يعمل به وما كان من قيل الظاهر كذلك وما احتمل وفيه قرينة عليها وما كان مشتركا لا يعمل به لانه لا عموم له عندنا ويوقع فيه نظرا المجتهد ليرجع أحد مدلوليه وكذلك ما كان من قيل المجمل اذا مات الواقف وان كان حيا يرجع الى بيانه هذا معنى ما فاده اه **(قوله)** وجوب العمل به هذا يخالف ما نقلناه آف نفع انه في البحر نقله ايضا وقال عقبه فعلى هذا اذا ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات المشروط عليه فيها العمل لا يأنم عنده تعالى غايته انه لا يستحق المعلوم اه نعم في الاشياء جزم بما ذكره الشارع وقواه في النهر وعزاه في قضاء البحر الى شرح المجمع قلت ويظهر في عدم التنافي وذلك ان عدم وجوب العمل به من حيث ذاته بدليل انه لو ترك الوظيفة اصلا وباشرها غيره لم يأنم وهذا لاشبهة فيه وجوب العمل به باعتبار حل تناول المعلوم بمعنى انه لو لم يعمل به وتناول المعلوم لم يتناول له بغير حق **(قوله)** الكل من النهر مبتدأ وخبر اي كل هذه القروع مأخوذ من النهر **(قوله)** الجامكية هي ما يرتب في الاوقاف لاصحاب الوظائف كما يفيد كلام البحر عن ابن الصائغ وفي الفتوح الجامكية كاعطاء وهو ما ثبت في الديوان باسم المشاركة او غيرهم الا ان العطاء سنوي والجامكية شهرية **(قوله)** اي في زمن المباشرة الخ يعنى ان

• مطلب —

لا يعتبر المفهوم في الوقت

• مطلب —

المفهوم معتبر في عرف الناس والمعاملات والعقليات

• وجوب العمل به فيجب عليه خدمة وظيفته او تركها لمن يعمل والائتم لاسيا فيا يلزم بتركها تعطيل الكل من النهر وفي الاشياء الجامكية في الاوقاف لها شبه الاجرة اي في زمن المباشرة والحل للاغتيا وشبه الصلة

• مطلب —

الجامكية في الاوقاف

اعتبار شبهها بالاجرة من حيث حل تناولها للاغنياء اذ لو كانت صدقة محضة لم تحل لمن كان غنيا ومن حيث ان المدرس لومات او عزل في اثناء السنة قبل مجيئ الغلة وظهورها من الارض يعطى بقدر ما يباشر ويصير ميراثا عنه كالاجير اذا مات في اثناء المدة ولو كانت صالة محضة لم يعط شيئا لان الصلة لا تملك قبل القبض بل تسقط بالموت قبله بخلاف القاضى اذا مات في اثناء المدة فانه يسقط رزقه لانه ليس فيه شبه الاجرة لعدم جواز اخذ الاجرة على القضاء اما على التدريس وهو التعليم فأجازه المتأخرون وبخلاف الوقف على الاولاد والذرية فان من مات منهم قبل ظهور الغلة سقط ايضا لانه صالة محضة كاحرره الطرسوسى وتقدم تمامه عند قول المصنف مات المؤمن والامام ولم يستوفيا وظيفتهما الخ **(قوله)** لا استرد المعجلة اى لو قبض جاهكية السنة بتمامها ومات في اثناء السنة لا استرد حصة ما بقى لان الصلة تملك بالقبض ويحل له لو قبض كما قدمه الشارح ولو كانت اجرة محضة استرد منه ما بقى **(قوله)** فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء لانه لا بد ان يكون صدقة من ابتدائه لان قوله صدقة موقوفة ابدًا ونحوه شرط لصحته كامر تحريره واشترائه اول الباب وبيننا ان اشتراط صرف الغلة لمعين يكون بمنزلة الاستثناء من صرفه الى الفقراء فيكون ذلك المعين قائما مقامهم فصار فى معنى الصدقة عليه لقيامه مقامهم هذا غاية ما وصل اليه فهمى فى هذا المحل فليتامل **(قوله)** وتمامه فيها قدمنا حاصله **(قوله)** يكره اعطاء نصاب لفقير الخ لانه صدقة فاشبه الزكاة اشباه الا اذا وقف على فقراء قرابته اى فلا يكره لانه كالوصية اشباه ولانه وقف على معينين لاحق لغيرهم فيه فيأخذونه قل واكثر **(قوله)** لبعض العلماء الفقراء متعلق بالمرتبة فان كان ذلك المرتبة بشرط الواقف فلا شبهة فى جواز مارتبه وان كثر وان كان من جهة غيره كالتولى فلا يجوز انصاف هذا ما ظهروا وفى حاشية المحمى المرتبة اعطاء شئ لافى مقابلة خدمة بل لصالح المعطى او علمه او فقره ويسمى فى عرف الروم الزوائد اه **(قوله)** ليس للقاضى ان يقرر وظيفة فى الوقف الخ يعنى وظيفة حادثة لم يشرطها الواقف اما لو قرر فى وظيفة مشروطة جاز الا اذا شرط الواقف التقرير للمتولى كاقدمناه عن الحيرية وقال الحير الرملى فى حاشية البحر وهذا اى عدم التقرير بغير شرط اذا لم يقل ووقف على مصلحة فلو قال يفعل القاضى كل ما هو من مصالحه اه وهذا ايضا فى غير اوقاف الملوك والامراء اما هى فهى اوقاف صورية لاتراعى شروطها كما نفى به المولى ابوالسعود ويأتى قريبا فى الشرح عن المبسوط **(قوله)** الا النظر على الوقف اعلم ان عدم جواز الاحداث مقيد بعدم الضرورة كما فى فتاوى الشيخ قاسم اماما دعت اليه الضرورة واقتضت المصلحة كخدمة الربعة الشريفة وقراءة العشر والحجبة وشهادة الديوان فيرفع الى القاضى ويثبت عنده الحاجة فيقرر من يصلح لذلك ويقدر له اجر مثله او ياذن لاناظر فى ذلك قال الشيخ قاسم والنص فى مثل هذا فى الوالوجية ابوالسعود على الاشباه وعليه فالاعتصار على النظر فيه نظر كأذنه ط قات لكن فى الذخيرة وغيرها ليس للقاضى ان يقرر فراشا فى المسجد بلا شرط الواقف قال فى البحر ان فى تقريره مصلحة لكن يمكن ان يستأجر المتولى فراشا والمنوع تقريره وفى وظيفة تكون حقها ولذا صرح فى الحانية بان للمتولى ان يستأجر خادما للمسجد باجرة المثل واستفيد

مطلب
فان لم مات المدرس او
عزل قبل مجيئ الغلة

فلومات او عزل لا استرد
المعجلة وشبه الصدقة
لتصحیح اصل الوقف
فانه لا يصح على الاغنياء
ابتداء وتمامه فيها يكره
اعطاء نصاب لغير من
وقف الفقراء الا اذا وقف
على فقراء قرابته احتیار
ومنه يعلم حكم المرتبة
الكثير من وقف الفقراء
لبعض العلماء الفقراء
فليحفظ * ليس للقاضى
ان يقرر وظيفة فى الوقف
بغير شرط الواقف ولا
يحمل للمقرر الاخذ الا
النظر على الوقف

مطلب
ليس للقاضى ان يقرر
وظيفة فى الوقف الا بالنظر

منه عدم صحة تقرير القاضى بلا شرط شهادة ومباشرة وطالب بالاولى اه (قوله باجر مثله) وغير بعضهم بالشعر والصواب ان المراد من العشر أجر المثل حتى لو زاد على اجر مثله رد الزائد كما هو مقرر معلوم ويؤيده ان صاحب الوالوجية بعد ان قال جعل القاضى للقيم عشر غلة الوقف فهو اجر مثله ثم رأيت في اجابة السائل ومعنى قول القاضى للقيم عشر غلة الوقف اى التى هى اجر مثله لاماتوهمه ارباب الاغراض الفاسدة الخ يرى على الاشياء من القضاة قات وهذا فيمن لم يشرط له الواقف شيئا واما الناظر بشرط الواقف فله ما عينه له الواقف ولو اكثر من اجر المثل كفى البحر ولو عين له اقل فللقاضى ان يكمل له اجر المثل بطالبه كما بحثه في انفع الوسائل ويأتى قريبا ما يؤيده وهذا مقيد لقوله الآتى ليس للمتولى أخذ زيادة على ما قرره الواقف اصلا (قوله تجوز الزيادة من القاضى الخ) اى اذا اتحد الواقف والجهة كامر في المتن وفي البحر عن القتيه قيل فصل احكام المسجد يجوز صرف شئ من وجوه مصالح المسجد للامام اذا كان يتعطل لو لم يصرف اليه يجوز صرف الفاضل عن المصالح للامام الفقير باذن القاضى ولو زاد القاضى في مرسومه من مصالح المسجد والامام مستغن وغيره يؤم بالمرسوم المعهود تطيب له الزيادة لو علما تقيا ولو نصب امام آخر له اخذ الزيادة ان كانت لقالة وجود الامام لو كانت لمعنى في الاول كفضيلة او زيادة حاجة اه فعمل انه تجوز الزيادة اذا كان يتعطل المسجد بدونها او كان فقيرا او علما تقيا فالناسب العطف بأوفى قوله وكان علما تقيا واما ما في قضاء البحر لوقضى بالزيادة لا ينفذ فهو محمول على ما اذا فقدت منه الشروط المذكورة كأجاب به بعضهم ومقتضى التقيد بالقاضى ان المتولى ليس له ان يزيد للامام (قوله ثم قال) اى في الاشياء (قوله يلحق بالامام) الظاهر انه يلحق به كل من في قطعه ضرر اذا كان المعين لا يكفيه كالناظر والمؤذن ومدرس المدرسة والبواب ونحوهم اذا لم يعملوا بدون الزيادة يؤيده ما في البرازية اذا كان الامام والمؤذن لا يستقر لقالة المرسوم لحاكم الدين ان يصرف اليه من فاضل وقف المصالح والعمارة باستصواب اهل الصلاح من اهل المحلة لو اتحد الوقف لان غرضه احياء وقفه لا لو اختلف او اختلفت الجهة بان بنى مدرسة ومسجدا وعين لكل وقفا وفضل من غلة احدها لا يبدل شرطه (قوله ونقل) اى صاحب الحمية عن الميسوط اى مبسوط خواهر زاده والذى في الاشياء بعدما نقل عن ينبوع السيوطى ما يفيد ان الوظائف المتعلقة باوقاف الامراء والسلاطين ان كان لها اصل من بيت المال او ترجع اليه يجوز لمن كان بصفة الاستحقاق من عالم يعلم شرعى وطالب علم كذلك ان يأكل مما وقفوه غير مقيد بمشروطه ما به وقد اغتر بذلك كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا تناول معالم الوظائف بغير مباشرة ومخالفة الشروط والحال ان ما نقله السيوطى عن فقهاءهم انما هو فيما بقى لبيت المال ولم يثبت له ناقل اما الاراضى التى باعها السلطان وحكم بصحة بيعهم وقفا المشتري فانه لا بد من مراعاة شرائطه ولا فرق بين اوقاف الامراء والسلاطين فان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهى جواب الواقعة التى أجاب عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسبى انه اشترى من وكيل بيت المال ارضا وقفها فاجاب بما ذكرناه

مطلب

المراد من العشر للمتولى اجر المثل

مطلب

في زيادة القاضى في معلوم الامام

بأجر مثله قبة * تجوز الزيادة من القاضى على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان علما تقيا ثم قال بعدور قتيه والخطيب يلحق بالامام بل هو امام الجماعة قلت واعتمده في المنظومة الحمية ونقل عن المبسوط ان السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف قرى ومزارع فيعمل بأمره وان غير شرط الواقف لان اصلها لبيت المال

مطلب

للسلطان مخالفة الشرط اذا كان الوقف من بيت المال

واما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضا للمصاحبة العامة فذكر في الحانية جوازه ولا يراعى مشروطه دائما اه خيئتذ ينبغي التفصيل فيما نقله في الحمية فان كان السلطان اشترى الاراضى والمزارع من وكيل بيت المال يجب مراعاة شرائطه وان وقفها من بيت المال لا تجب مراعاتها اه ط قلت ويفهم من قول الاشياء انما هو فيما بقى من بيت المال ولم يثبت له ناقل الخ انه انما يراعى شروطه اذا ثبت الناقل وهو كون الواقف ملكها بشراء او اقطاع رقبة بان كانت مواتا لامك لاحد فيها فاقطعها السلطان لمن له حق في بيت المال اما بدون ثبوت الناقل فلا لانها بعدما علم انها من بيت المال فالاصل بقاؤها على ما كانت فيكون وقفها ارسادا وهو ما يفرزه الامام من بيت المال ويعينه لمستحقه من العلماء ونحوهم عونا لهم على وصولهم الى بعض حقهم من بيت المال فتجوز مخالفة شرطه لان المقصود وصول المستحق الى حقه وعن هذا قال المولى ابو السعود مفتى دار السلطان ان اوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال او ترجع اليه اه قلت والمراد من عدم مراعاة شرطها ان اللام او نائبه ان يزيد فيها وينقص ونحو ذلك وليس المراد انه يصرفها عن الجهة المعينة بان يقطع وظائف العلماء ويصرفها الى غيرهم فان بعض الملوك اراد ذلك ومنعهم علماء عصرهم وقد اوضحنا ذلك كله في باب العشر والخراج وقدمنا شيئا منه قبيل الفصل عند قوله واما وقف الاقطاعات ولا يقاس على ذلك اوقاف غير الملوك والامراء بل تجب مراعاة شروطهم لان او فهم كانت املاكا لهم **(قوله)** يصح تعليق التقرير في الوظائف هذا ذكره في انفع الوسائل فقها اخذا من جواز تعليق القضاء والامارة بمجامع الولاية فلو مات المعلق بطل التقرير وهو تفقه حسن اشباه قلت ودليله من السنة ما في صحيح البخارى من انه صلى الله عليه وسلم امر في غزوة مؤتة زيد بن حارثة وقال صلى الله عليه وسلم ان قتل زيد جعفر بن ابى طالب فان قتل جعفر فبعده الله بن رواحة الحديث ثم رأت الامام السرخسى في شرح السير الكبير ذكر الحديث دليلا على ذلك وقال فيه ايضا ما حاصله لوجه مع المدامير وعزل الامير الاول بطل تنفيله فيما يستقبل لزوال ولايته بالعزل لالومات اميرهم وامروا عليهم غيره لان الثانى قائم مقامه الا اذا ابطله الثانى او كان الخليفة قال لهم ان مات اميركم فاميركم فلان فانه يبطل تنفيل الاول لان الثانى نائب الخليفة بتقليده من جهته فكأنه قلده ابتداء فينقطع رأى الاول برأى فوقه اه ملخصا وحاصله بطلان تنفيل الامير بعزله وكذا بموته اذا نصب غيره من جهة الخليفة لامن جهة العسكر الا اذا ابطله الثانى ولا يخفى ان التنفيل بقوله من قتل قتيل فله سلبه فيه تعليق استحقاق النفل بالقتل ففيه دليل على قوله فلو مات المعلق بطل التقرير ويدل ايضا على بطلانه بالعزل بقوله له الرجوع قبل الموت او الشغور فالذى حرره في انفع الوسائل انه لا يصح عزله لان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط والتعليق ليس بسبب للحال عندنا وافرقت بين هذه المسئلة وبين ما لو وكله وكالة مرسله ثم قال له كلما عزلتك فانت وكيل في ذلك وكالة مستقبله ثم قال عزلتك في تلك الوكالة كلها فروى عن محمد انه يعزل عن المعلقة وعن ابى يوسف لا يعزل ووجه الفرق ان التعليق عند محمد حصل ضمن الوكالة المنجزة فصار المجموع سببا وقد ثبت ضمنا ما لا يثبت قصدا فلا يمكن ان يقول هنا بصحة العزل

* يصح تعليق التقرير في
الوظائف فلو قال القاضو
ان مات فلان

مطلب

يصح تعليق التقرير في
الوظائف

لانه قسدي في جواب نعم وجواب لا وسبب عدم جدي انه لا يصح العزل هذا خلاصة ما قال به قلت لكن علمت ان الامير الثاني ابطال التقدير والصاهر ان الاول كذلك فكذا يقال هالو رجع عن التعليق يصح لانه قبل موت فلان ليس عزلا بلا حجة لانه لا يتقرر في الوظيفة الا بعد موت فلان وقبله لم يثبت له استحقاق فيها اذ لو ثبت لم يفسد التقرير بموت المعلق فيه. (قوله او شمرت) يفتح الشين والعين المعجمتين اى خلت عن العمل والبلد الشاغر الحامية عن الناصر والمسلمين ط (قوله ليس القاضي عزل الناظر) قيد بالقاضي لان الواقف له عزله ولو بلا حجة به يفتى كما قدمه عند قوله ويرزق لو غير مأمون وقدمنا هناك عن الانباه انه لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط به النظر بلا خيانة ولو عزله لا يصير الثاني متوليا ويصح عزله لو منصوب القاضي وانه في جامع الفصولين قال لا يملك القاضي عزله معاقبا الا بموجب وتقدم تمامه وانه في البحر اخذ منه عدم عزل صاحب وظيفة الا بحجة او عدم اهلية وتقدمه في ايضا بعض موجبات العزل واحكام الفراغ والتقدير في الوظائف (قوله حتى يأتوا عليه خيانة) نعم له ان يدخل معه غيره بمجرد الشكاية والظن كحجره في انفع الوسائل اخذنا من قول الحنفاء ان ظعن عليه في الامانة لا يبنى اخراجه الا بخيانة ظاهرة وما اذا أدخل معه رجلا فأجره باق وان رأى الحاكم ان يجمل لذلك الرجل منه شيئا فلا بأس وان كان المثل قليلا فلا بأس ان يجمل للرجل رزقا من غلة الوقت ويتصرفه اه ماخصا وسيأتي حكمة تصرفه عند قوله ولو ضم القاضي للقيم فقه الخ (قوله وكذا الوصي) اى وصي الميت ليس القاضي عزله بمجرد الشكاية بخلاف الوصي من جهة القاضي كما سيأتي في باب آخر الكتاب (قوله اذا أجرة انسانا) اى وامن عن مصالته بزيادة (قوله ولو فرط في خشب الوقت الخ) وعلى هذا اذا قصر المتولى في عين ضمانها لافيا كان في الذمة كافي البحر فلو ترك بساط المسجد بلا نقض حتى اكته الارضة ضمن ان كان له اجرة وكذا خازن الكتب المتوقفة كما في السير فقه ط عن الحموى والبرى (قوله لا يجوز الاستدانة على الوقف) اى ان لم تكن بامر الواقف وهذا بخلاف الوصي فنه ان يشتري لليتيم شيئا بنسيئة بلا ضرورة لان الدين لا يثبت ابتداء الا في الذمة واليقيم له ذمة صحيحة وهو معلوم فتصور مصالته اما الوقف فلا ذمة له والفقراء وان كانت اهلهم ذمة لكن اكثر اهلهم لا يتصور مطالبتهم فلا يثبت الا على القيم وما وجب عليه لا يملك قضاءه من غلة الفقراء ذكره هلال وهذا هو القياس لكنه ترك عند الضرورة كما ذكره ابو الليث وهو المختار انه اذا لم يكن من الاستدانة بدخول بامر القاضي ان لم يكن بعيدا عنه لان ولايته امر في مصالح المسلمين وقيل يجوز مطلقا للعمارة والمعمد في المذهب الاول اما ماله منه بد كالمصرف على المستحقين فلا كافي التقنية الا امام والخطيب والمؤذن فيها يظهر لقوله في جامع الفصولين لضرورة مصالح المسجد اه والا للحصر والزيت بناء على القول بالعدم من المصالح وهو الراجح هذا خلاصة ما ظال به في البحر (قوله الاول اذن القاضي) فلو ادعى الاذن في الشعر انه لا يقبل الا ببيعة وان كان المتولى مقبول القول لما نه يريد الرجوع في الغلة وهو انما يقبل قوله فيها في يده وعلى هذا فاذا كان الواقع انه لم يستأند بحرم عليه الاخذ من الغلة لانه بلا اذن تبرع بحر (قوله الثاني ان لا تيسر اجارة العين الخ) اطلق

مطلب

ليس للقاضي عزل الناظر

مطلب

للقاضي ان يدخل مع غيره

غيره بمجرد الشكاية

او شمرت وظيفة كذا قدم

قبرئك فيها صحيح ليس

للقاضي عزل الناظر

بمجرد شكاية المستحقين

حتى يأتوا عليه خيانة

وكذا الوصي في النظر اذا

أجر انسانا فظهر ومن

الوقف عليه بعضه في

فرط في خشب الوقت

حتى يوضع في البحر

الاستدانة على الوقف الا

اذا احتيج اليها لصاحبه

الوقف كتعويض ونداء

بذر فيجوز بشرطين

الاول اذن القاضي فلو

بعد منه يستدين بنفسه

الثاني ان لا تيسر اجارة

العين والمصرف من اجرتها

مطلب

في الاستدانة على الوقف

الاجارة فشمعل الطولية منها ولو يعقود فلو وجد ذلك لا يستدين اقادة البيري وماسلف من ان
 المفتي به بطلان الاجارة الطولية فذلك عند عدم الضرورة كما حررناه سابقا فانهم **(قوله**
والاستدانة القرض والشراء نسبية) سواء به الاستقراض اهـ وتفسير الاستدانة كما في الحانية
 ان لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة اما اذا كان للوقف غلة فاتفق من
 مال نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يرجع بذلك في غلة الوقف اهـ ومناده ان المراد بالقرض
 الاقراض من ماله لا الاستقراض من مال غيره لدخوله في الاستدانة وفي فتاوى الحانوتي
 الذي وقفت عليه في كلام اصحابنا ان الناظر اذا اتفق من مال نفسه على عمارة الوقف ايرجع
 في غلته له الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا تقبل منه بل لا بد ان يشهد انه اتفق ايرجع كافي
 الرابع والثلاثين من جامع الفصولين وهذا يقضى ان ذلك ليس من الاستدانة على الوقف
 والا لما جاز الا بأذن القاضي ولم يكف الاشهاد اهـ قلت لكن ينبغي تقييد ذلك بما اذا كان
 للوقف غلة والا فلا بد من اذن القاضي كما افاده ما ذكرناه عن الحانية ومثله قوله في الحانية ايضا
 لا يملك الاستدانة الا بأمر القاضي وتفسير الاستدانة ان يشتري للوقف شيئا وليس في يده
 شيء من الغلة اما لو كان في يده شيء فاشترى للوقف من مال نفسه ينبغي ان يرجع ولو بلا امر
 قاض اهـ وما ذكرناه في اتفاقه بنفسه يأتي مثله في اذنه للمستأجر او غيره بالاتفاق فليس في
 الاستدانة وفي الحيرية سئل في عملة جارية في وقف تهدمت فأذن الناظر لرجل بأن يعمرها
 من ماله فالحكم فيما صرفه من ماله بأذنه أجاب اعلم ان عمارة الوقف بأذن متوليه ايرجع بما
 اتفق يوجب الرجوع باتفاق اصحابنا واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة
 الناظر بنفسه قولين وعمارة مأذونه كما مرته فيقع فيها الخلاف وقد جزم في الفتية والحاوي
 بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم العمارة الى الوقف اهـ قات وفي الفصل الثاني
 من اجارات التناخرانية عن الحاوي سئل عن آجر منزل لرجل وقفه والده عليه وعلى اولاده
 واتفق المستأجر في عمارته بأمر المؤجر قال ان كان للمؤجر ولاية على الوقف يرجع بما أخفق
 على الوقف والا كان المستأجر متطلوعا ولا يرجع على المؤجر اهـ وظاهره مع ما مر عن الحيرية
 انه يرجع وان لم يكن في يد القيم مال من غلة الوقف وهو خلاف ما قدمناه عن الحانية فيما لو اتفق
 من مال نفسه فاعلم ما هنا مبنى على رواية انه لا يشترط في الاستدانة اذن القاضي والا فهو
 مشكل فليتأمل واذا قلنا ببنائه على ذلك فعلى هذا ما يفصل في زماننا في اثبات المرصد من
 تحكم قاض حنبلي يرى صحة اذن الناظر للمستأجر بالعمارة الضرورية بلا امر قاض غير
 لازم **(قوله فوق قيمته)** اي شراؤه بمثل مؤجل فوق ما يباع بمثل حال لان قيمة المؤجل فوق
 قيمة الحال **(قوله ويكون الربح)** اي ما ربحه بائع المتاع بسبب التأجيل **(قوله الجواب نعم)**
 كذا حرره ابن وهبان اشباه لكن في الفتية لو لم يكن فيه غلة للعمارة في الحال فاستقرض
 العشر بثلاثة عشر في السنة واشترى من المقرض شيئا يسيرا بثلاثة دنائير يرجع في غلته
 بالعشرة وعليه الزيادة اهـ قال في البحر وبه المدفوع ما ذكره ابن وهبان من انه لا جواب
 للمشايخ فيها اهـ ومثله في شرح المقدسي وكذا نقل البيري عن التناخرانية مثل ما في الفتية
 وقال وهذا الذي نفقه به ومنشأ ما حرره ابن وهبان عدم الوقوف على تحرير الحكم ممن تقدمه

مطلب

في اتفاق الناظر من ماله على
 العمارة

في اذن الناظر للمستأجر
 بالعمارة

والاستدانة القرض
 والشراء نسبية وهل
 يستولى شراء متاع فوق
 قيمته ثم يبيع للعمارة ويكون
 الربح على الوقف الجواب
 نعم اقر بأرض في يد غيره
 انها وقف

مطلب

لو اشترى القيم العشرة
 بثلاثة عشر فالربح عليه

و محب من مصنف في صاحب الشاهد كيف حذره ورضي به هـ (قوله وكذبه) اي
غير (قوله ثم ملكها) اي مفروا بسبب جبري شبه (قوله نرت وقتنا) مؤاخذه له
بزعمه الشاهد (قوله عمل بمصادقة على الاستحقاق) قول غير كثير بهذا الاطلاق
وقدوا يسقط حق بنجره الاقرار واحق الصواب ان السقوط مقيد بشيود يعرفها للفقير
قل العلامة الكبير الحنفى اقر فقل غلة هذه الصدقة ثلثان دون ودون الناس جميعا بأمر
حق واجب ثابت لازم عرفته ولزمى الاقرار له بذلك قل اصدق على نفسه والزم ما اقربه
مادام حيا فذامت رددت الغلة الى من جعلها الواقف له لانه لما قل ذلك جعلته كأن الواقف
هو الذى جعل ذلك بمقره وعمله ايضا بقوله حوازا ان الواقف قل ان له ان يزيد وينقص
وان يخرج وان يدخل مكانه من رضى فيصدق زيد على حقه اقول يؤخذ من هذا انه لو
عدا القاضي ان المقر ان اقر بذلك لاخذ شي من امال من المقر له عوضا عن ذلك لكان يستبد
بواقف ان ذلك اقر غير معمول لانه اقرار خال عما يوجب تصحيحه بما قاله الامام الحنفى
وهو الاقرار الواقع في زماننا فذمبه ولا قوة لادعاء يرى لى لو علم انه جعل لغيره ابتداء لا يصح
كما افاده شارح بعد (قوله وان خالف كتاب الوقف) حملا على ان الواقف رجع عما شرطه
وشروط ما قرره ذكر الحنفى في باب مستقل الشاهد اقول ان ارضا منه في ذلك الباب وانما

الذى فيه مدقه البيرى آقا وليس فيه التعليل بأنه رجع عما شرطه ولذا قل المحوى انه مشكل
لان لو قل ذ لزم لزم ما في ضمنه من الشروط الا ان يخرج على قول الامام بعد لزمه قبل
الحكم ويحمل كلامه على وقف لم يسجل له محض قلت ويؤيده ما مر عن الدرر قيل قول
المصنف اتحد الوقف والجهة وهذا التوويل يخرج اليه بعد ثبوت النقل عن الحنفى والله
تعالى اعلم (قوله لكن في حق الفقراء خاصة) فذا كان الوقف على زيد واولاده ونسلهم على
الفقراء فقرر زيد بان الوقف عليهم وعلى هذا الرجل لا يصدق على ولده واسله في ادخال النقص
عليهم بل تقسم الغلة على زيد وعلى من كان موجودا من ولده وسبه فما اصاب زيدا منها كان بينه
وبين المقر له مادام زيد حيا فذامت بطل اقراره ويكفى للمقر له حق وان كان الوقف على
زيد ثم من بعده على الفقراء فقرر زيد بهذا الاقرار لهذا الرجل شاركة الرجل في الغلة مادام
حيا فذامت زيد كانت الفقراء ويصدق زيد عليهم وان مات الرجل المقر له وزيد حى فنصف
غلة بالفقراء والنصف لزيد فذامت زيد صارت الغلة كلها بالفقراء اه حنفى ملخصا قلت وانما
عد نصف الغلة للفقراء اذ مات المقر له مع استحقاق الفقراء بعد موت زيد في هذه الصورة
الاخيرة لان اقراره المذكور يتضمن الاقرار انه لاحق له في النصف الذى اقربه للرجل فلا
يرجع اليه بعد موت الرجل فيرجع الى فقراء لعدم من يستحقه غيرهم هذا ماظهر لى ويؤخذ منه
انه لو كان الوقف على زيد وولاده وذريته ثم على الفقراء كما في الصورة الاولى مات الرجل المقر
له يرجع ما كان باخذهم الى الفقراء لا لزيد لاقراره بأنه لاحق له فيه ولا الى اولاده لانه لم يقر
هم به ولم ينقص عنهم شي من حقه وكذا لو كان الوقف على زيد ثم من بعده على اولاده
وذريته ثم على الفقراء ثم مات الرجل المقر له يرجع ما كان باخذهم الى الفقراء لا الى زيد لما قلنا
ولا الى اولاده لانه لا يستحقون شي الا بعد موته فصارت المسئلة في حكم منقضى الوسط الذى

مطلب

في المصادقة على الاستحقاق

وكذبه ثم ملكها صارت
وقفا بعمل المصادقة على
الاستحقاق وان خالف
كتاب الوقف لكن في حق
المقر خاصة فلو اقر بشرط
له الربيع

بأنه قيل الفروع كإحرازناه في تنقيح الحامدية فعلمت هذه الفائدة السيد (قوله أو النظر)
أفاد أن الإقرار بالنظر مثل الإقرار بربع الوقت أى غلته فلو أقر الناظر أن فلانا يستحق معه
نصف النظر مثلا يؤخذ بأقراره ويشاركه فلان في وظيفته مادام أحين بقى ما لومات أحدهما
فإن كانا هو المقر فالحكم ظاهر وهو إبطان الإقرار وانتقال النظر لمن شرطه له الوقت بعده
وأما لومات المقر له فهي مسألة تقع كثيرا وقد سنلت عنها مرارا والذي يقضيه النظر إبطان
الإقرار أيضا لكن لا تعود الحصة المقر بها إلى المقر لما مر وإنما يوجهها القاضى للمقرر ولأن
أراد من أهل الوقت لانا صححنا إقراره حملا على أن الواقف هو الذى جعل ذلك للمقر له
كأمر عن الخصاف فيصير كأنه جعل النظر لائنين قال في الأشباه وما شرطه لائنين ليس لأحدهما
الانفراد وإذا مات أحدهما أقام القاضى غيره وليس للحي الانفراد إلا إذا أقامه القاضى كما
في الأسعاف اه ولا يمكن هنا القول بانتقال مآثره إلى المساكين كقلنا في الإقرار بالغلة
أذلاحق لهم في النظر وإنما حققهم في الغلة فقط هذا ما حذرته في تنقيح الحامدية ولم أر من نه
عليه فأغتمه (قوله صح) أى الإقرار المذكور والشراد أنه يؤخذ بأقراره حيث أمكن
تصحيحه أما لو كان في نفس الأمر أقر كاذبا لا يحل للمقر له نفي مآثره به كصريح جوابه في غير
هذا المحل إذا الإقرار أخبار لا تمليك على أن التأميك هنا غير صحيح (قوله ولو جعله لغيره لا) أى
لا يصير لغيره لأن تصحيح الإقرار إنما هو معاملة له بأقراره على نفسه من حيث ظاهر الحال
تصديقه في إخباره مع إمكان تصحيحه حملا على أن الواقف هو الذى جعل ذلك للمقر له
كأمر أما إذا قال الشروط له الغلة أو النظر جمعت ذلك لفلان لا يصح لأنه ليس له ولاية إنشاء
ذلك من تلقاء نفسه وفرق بين الأخبار والإنشاء نعم لو جعل النظر لغيره في مرض موته يصح
أن لم يخالف شرط الواقف لأنه يصير وصيا عنه وكذلك لو فرغ عنه لغيره وقرر القاضى ذلك الغير
يصح أيضا لأنه يملك عزل نفسه والفراغ عزل ولا يصير المفروغ له ناظرا بمجرد الفراغ بل لا بد
من تقرير القاضى كإحرازناه سابقا فإذا قرر القاضى المفروغ له صار ناظرا بالتقرير لا بمجرد
الفراغ وهذا غير الجعل المذكور هنا فافهم وأما جعل الربع لغيره فقال ط أن كان الجعل بمعنى
التبرع معلومه لغيره بأن يوكله بقبضه له ثم يأخذه لنفسه فلا شبهة في صحة التبرع به وإن كان
بمعنى الإسقاط فقال في الحاشية أن الاستحقاق المشروط كارت لا يسقط بالإسقاط اه قالت
ما عزاه للحاشية الله أعلم بشبوتهم فراجعنا نعم المتقول في الحاشية ما سياتى وقد فرقت في الأشباه
في بحث ما قبل الإسقاط من الحقوق بين إسقاطه لمعين وغير معين وذكر ذلك في جملة مسائل
كثير السؤال عنها ولم نجد فيها نقلا فقال إذا اسقط المشروط له الربع حقه لا لأحد لا يسقط كما
كافهمه الطرسوسى بخلاف ما إذا اسقط حقه لغيره اه أى فإنه يسقط لكن تذكر أنه لا يسقط
مطلقا في رسالته المؤلفة في بيان ما يسقط من الحقوق وما لا يسقط أخذا مما في شهادات
الحاشية من أن كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقت استحقاقا لا يبرم
بأبطاله فلو قال أبطلت حتى كان له أن يأخذه اه قالت لكن لا يخفى أن ما في الحاشية إسقاط
لأحد نعم يبنى عدم الفرق إذا الموقوف عليه الربع إنما يستحقه بشرط الواقف فإذا قال
اسقطت حتى منه فلان أو جعلته له يكون مخالفا لشرط الواقف حيث أدخل في وقته ما لم يررضه

مطلب

في المصادقة على النظر

مطلب

في جعل النظر أو الربع

لغيره

أو أنظر أنه يستحقه فلان

دونه صح ولو جعله لغيره لا

وسيجي آخر الإقرار

الواقف لأن هذا إنشاء استحقاق بخلاف إقراره بأنه يستحقه فلأن فأنه أخبار يمكن تصحيحه كما مر ثم رأيت الخير الرمي أفتي بذلك وقال بعد نقل ما في شهادات الحائنة وهذا وقت المدرسة فكيف في الوقت على الذرية المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تقرير الحاكم وقد صرحوا بأن شرط الواقف كنص الشارع فأشبهه الأثر في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب أن يحذر اهـ **(قوله ولا يكتفى صرف الناظر الخ)** أي لو ادعى رجل أنه من ذرية الواقف متمسكاً بأن الناظر كان يدفع له الاستحقاق لا يكتفى بل لابد من إثبات نسبه وفي الخبرية في جواب سؤال أن الشهادة بأنه هو وابوه وجده متصرفون في أربعة قرارات يثبت به المديعي كمن ادعى حق المرور أورقبة الطريق على آخر وبرهن أنه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئاً كما صرح به غالب علمائنا والشاهد إذا فسر للقاضي أنه يشهد بتعيينه اليد لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يخل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقت بالشهادة بأنه هو وابوه وجده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك وما صرحوا به أن دعوى بنوة الممحتاج إلى ذكر نسبة الأب والام إلى الجد ليس بمعلوماً لأن انتسابه بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم أنه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والمقصود هنا العلم بالنسبة إلى الواقف وكونه ابن عم فلان لا يتحقق به استحقاق من وقف الجد الأعلى لتحقيق العمومة بأنواع منها الم لازم اهـ قلت هذا ظاهر فيها إذا أراد إثبات أنه من ذرية الواقف بمجرد كونه ابن عم فلان الذي هو من ذرية الواقف فيجوز له أن يدعي من أثبات نسبه إلى الجد الجامع وأما لو ادعى أنه من ذرية الواقف المستحقين للوقف فالظاهر أنه يكتفى بإثبات ذلك بدون ذكر النسب إذا كان الوقف على الذرية لأنه يحصل المقصود بذلك لأنه لا يختلف ذلك بخلاف بنوة الممحتاج لأن قد يكون ابن عم للموتى ولا يكون من ذرية الواقف لكونه ابن عم لام تأمل وسيأتي أنه لو وقف على فقراء قرابته لابد من إثبات القرابة وبيان جهتها **(قوله وسيجيء في دعوى ثبوت النسب)** أي في الفروع حيث قال الشارع ولو احضر رجلاً يدعي عليه حقاً لآبيه وهو مقرب له أو لآله أثبات نسبه عند القاضي بخضرة ذلك الرجل ط **(قوله متى ذكر الواقف شرطين متعارضين الخ)** في الاستعاضة لو كتب أول كتاب الوقف لآباء ولا يوهب ولا يملك ثم قال في آخره على أن فلان يبيعه والاستبدال بتمه ما يكون وفقاً مكانه جاز يبيعه ويكون الثاني ناسخاً للاول ولو عكس بأن قال على أن فلان يبيعه والاستبدال به ثم قال آخره لآباء ولا يوهب لا يجوز يبيعه لأنه رجوع عما شرطه أو لا وهذا إذا تعارض الشرطان أما إذا لم يتعارضوا وامكن العمل بهما وجب كما ذكره البيهقي في القاعدة التاسعة من الاشياء وما ذكره داخل تحت قولهم شرط الواقف كنص الشارع فإن النصين إذا تعارضوا عمل بالتأخير منهما ط **(قوله الوصف بعد الجملة الخ)** سيذكر الشارع هذه المسئلة عن نظم المحبة مع ما يناسبها وسيأتي الكلام على ذلك **(قوله متى وقف)** أي على الأولاد لأنه منشأ الجواب المذكور كما تعرفه وبه يظهر قاعدة التقيد بقوله حال سخته **(قوله كما حقه مفتي دمشق الخ)** أقول حاصل ما ذكره في الرسالة المذكورة أنه ورد في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال سواي أولاد في العلية ولو كنت مؤثراً لحدّ الآثرت النساء على الرجال رواه سعيد في سننه وفي صحيح مسلم من

مطلب

لا يكتفى صرف الناظر
لثبوت الاستحقاق

ولا يكتفى صرف الناظر
لثبوت استحقاقه بل لابد
من إثبات نسبه وسيجيء
في دعوى ثبوت النسب
* متى ذكر الواقف
شرطين متعارضين يعمل
بالتأخير منهما عندنا لأنه
ناسخ الاول * الوصف
بعد الجملة يرجع إلى الأخير
عندنا وإلى الجميع عند
الشافعية ولو بالواو ولو ثبت
قولي الأخير اتفاقا الكل
من وقف الاشياء وتامه
في القاعدة التاسعة * متى
وقف حال سخته وقال على
الفريضة الشرعية قسم
على ذكورهم وأنهم
بالسوية هو اختار المنقول
عن الأخبار كما حقه مفتي
دمشق يحيى بن منقار في
الرسالة المرضية على الفريضة
الشرعية

مطلب

متى ذكر الواقف شرطين
متعارضين يعمل بالتأخير

مطلب

هم في قول الواقف على
الفريضة الشرعية

حدث النعمان بن بشير اتقوا الله واعدلوا في اولادكم فالعدل من حقوق الاولاد في العطايا والوقف عطية فيسوى بين الذكر والانثى لانهم فُسروا العدل في الاولاد بالتسوية في العطايا حال الحياة وفي الخاتمة ولو وهب شيئاً لاولاده في الصحة واراد تفضيل البعض على البعض روى عن ابي حنيفة لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل في الدين وان كانوا سواء يكره وروى المولى عن ابي يوسف انه لا بأس به اذا لم يقصد الاضرار والاسوى بينهم وعليه الفتوى وقال محمد يعطى للذكر ضعف للانثى وفي التارخانية معزيا الى تمة الفتاوى قال ذكر في الاستحسان في كتاب الوقف وينبغي للرجل ان يعدل بين اولاده في العطايا والعدل في ذلك التسوية بينهم في قول ابي يوسف وقد اخذ ابو يوسف حكم وجوب التسوية من الحديث وتبعه اعيان المجتهدين وواجبوا التسوية بينهم وقالوا يكون آثماً في التخصيص وفي التفضيل وليس عند المحققين من اهل المذهب فريضة شرعية في باب الوقف الا هذه بموجب الحديث المذكور والظاهر من حال المسلم اجتباب المكروه فلا تصرف الفريضة الشرعية في باب الوقف الا الى التسوية والعرف لا يعارض النص هذا خلاصة ما في هذه الرسالة وذكر فيها انه اتفق بذلك شيخ الاسلام محمد الحجازي الشافعي والشيخ سالم السنهوري المالكي والقاضي تاج الدين الحنفي وغيرهم اه قلت وقد كنت قدما جمعت في هذه المسئلة رسالة سميها (المقود الدرية في قول الواقف على الفريضة الشرعية) حققت فيها المقام وكشفت عن مخدراته النام بما حاصله انه صرح في الظهيرية بأنه لو ارد ان يبر اولاده فالافضل عند محمد ان يجعل للذكر مثل حظ الانثيين وعند ابي يوسف يجعلهما سواء وهو المختار ثم قال في الظهيرية قبيل المحاضر والسجلات عند الكلام على كتابة صلح الوقف ان اراد الوقف على اولاده يقول للذكر مثل حظ الانثيين وان شاء يقول الذكر والانثى على السواء ولكن الاول اقرب الى الصواب واجلب للثواب اه وهكذا رأيته في نسخة اخرى بلفظ الاول اقرب الى الصواب فهذا نص صريح في التفرقة بين الهبة والوقف فتكون الفريضة الشرعية في الوقف هي المفاضلة فاذا اطاقها الواقف انصرفت اليها لانها هي الكلمة المعهودة في باب الوقف وان كان الكامل عكسها في باب الصدقة فالتسوية بينهما غير صحيحة على انهم صرحوا بان مراعاة غرض الواقفين واجبة وصرح الاصوليون بان العرف يصلح مخصصا والعرف العام بين الخواص والعوام ان الفريضة الشرعية يراد بها المفاضلة وهي اعطاء الذكر مثل حظ الانثيين ولذا يقع التصريح بذلك لزيادة التأكيد في غالب كتب الاوقاف بأن يقول يقسم بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ولا تكاد تسمع احدا يقول على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثى لانه غير المتعارف بينهم في هذا اللفظ وفي الاشياء في قاعدة العادة محكمة ان الفاظ الواقفين تبني على عرفهم كما في وقف فتح القدير ومثله في فتاوى ابن حجر ونقل التصريح بذلك عن جماعة من اهل مذهبه وفي جامع الفصولين مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف وقدما نحوه عن العلامة قاسم وقد مر وجوب العمل بشرط الواقف حيث شرط القسمة كذلك وكان عرفه بهذا اللفظ المفاضلة وجب العمل بما اراده ولا يجوز صرف اللفظ عن مدلوله العرفي لانه صار حقيقة

مطلب

مراعاة غرض الواقفين
واجبة والعرف يصلح
مخصصا

عرفية في هذا المعنى . لا طائل على معانيها الحقيقية المغوية ان تعارضها نقل في العرف
 الى معنى آخر فلفظ الفريضة الشرعية اذا كان معناه لغة او شرعا التسوية وكان معناه في العرف
 المتفاضلة وجب حمله على المعنى العرفي كما علمت ولو ثبت ان المتفاضلة في الوقف مكروهة كما
 في الهبة وان النص الوارد في الهبة وارد في الوقف ايضا نقول ان هذا الواقع اراد المتفاضلة
 وارتنكب المكروه فلا يكون في ذلك تقديم العرف على النص بل فيه اعمال النص باثبات
 الكراهة فيها فعلمه واعمال الفقه بحمله على مدلوله العرفي فان النص لا يغير الانفاذ عن معانيها
 ان ارادة بل يبقى المقتضى على مدلوله العرفي وهو المتفاضلة لانه صار علما عليها وهي فريضة شرعية
 في ميراث الاولاد فاذا ذكرها في وقفه على اولاده وجب العمل بمراده وهذا كله بعد تسليم
 ان المتفاضلة في الوقف مكروهة كما في الهبة وقد سمعت التصريح بخلافه عن الظهيرية وقد وقع
 سؤال في او اخر كسب لوقف من الفتاوى الخيرية فيه ذكر الفريضة الشرعية مع عدم التصريح
 بان لا ذكر مثل حفظ الاثنين فجاب فيه بالقسمه بالمتفاضلة واجاب في الخيرية قبله في سؤال آخر
 بذلك ايضا وبه افق مفتي دمشق المرحوم الشيخ اسمعيل تليد الشارح وكذا شيخ مشايخنا
 السائحاني ورأيت مثل ذلك في فتاوى الشهاب احمد بن الشلي الحنفي شيخ صاحب البحر
 ووافقه عليه الشهاب احمد الرمي الشافعي في فتاويه ورأيت مثل ذلك ايضا في فتاوى شيخ
 الاسلام محقق الشافعية السراج البايني ومنه في فتاوى المصنف وعزاه ايضا الى المقدسي
 والعليلاني كما تأتي قريبا فكيف هؤلاء الاعلام اقتصروا بما هو المتعارف من معنى هذا اللفظ وكفى
 بهم قدوة وهذا خلاصة ما ذكرته في الرسالة المذكورة ومن اراد زيادة على ذلك فليرجع اليها
 وليستد عليها ففيها المنقح لمن يتدبر ما يسمع والله الحمد **(قوله ونحوه في فتاوى المصنف)** هذا عجيب
 ل الذي فيها خلافه وهو انصراف الفريضة الشرعية الى القسمه بالمتفاضلة حيث وجد ذكر
 وثبات لم وقع في السؤال الذي سئل عنه المصنف انه ال الوقف ال أي الميراث لانه وأخيه
 الشقيق فاجاب بانها تقسم الغلة بينهما نصفين لاقسمه الميراث اى لا يعطى الاخ الا الم السدس
 والباقي ناشقيني وقال ان هذا هو الموافق لغالب احوال الواقفين وهو قصد التفاوت بين الذكر
 والانثى فاذا قل على حكم الفريضة ينزل على الغالب المذكور ثم قل وقد اجاب بهذا الجواب
 شيخ الاسلام عمدة الانام مفتي الوقت بالقاهرة المحروسة هو الشيخ نور الدين المقدسي وشيخ
 الاسلام محمد الطيللاوى الشافعي مفتي الديار المصرية اه وحاصل كلامه انه حيث وجد
 ذكر فقط كما في وقعة السؤال من اخوين احدهما لاه والآخر شقيق يحمل لفظ الفريضة
 الشرعية على القسمه بالسوية لاعلى قسمه الميراث بينهما لان الغالب من احوال الواقفين ارادة
 التفاوت بين الذكر والانثى فيحمل هذا اللفظ على الغالب اذا وجد ذكر وانثى لا اذا كانا
 ذكرين قلت وهذا الاشك فيه وهو صريح فيما قلنا من حمل اللفظ المذكور على معناه العرفي
 وكان الشارح نظر الى قوله في صدر الجواب تقسم الغلة بينهما نصفين ولم ينظر الى باقيه مع ان
 الضمير في بينهما راجع للاخوين لا الى ذكر وانثى وقد وقع لابن المنقار في رسالته نظير ما وقع
 للشارح فانه نقل عن اللفظ السوي فتنوى استدلالها على كلامه مع انها دالة على خلاف
 مراده فان حاصلا ان وافق شرط النقل نصيب من مات عن غير ولد الى اقرب الطبقات اليه

ونحوه في فتاوى المصنف
 وفيها متى ثبت بطريق
 شرعي وقفية مكان وجب
 نقض البيع ولا يتم على
 البائع مع عدم علمه

قلت شخص عن ابن عمر وبني عم قاجاب اسقال النصب الى الثلاثة وان قوله بالفريضة الشرعية محمول على تفضيل الذكر على الانثى فقط فلا يختص به ابن العم وان كان عصبه وحاصله حمل الفريضة الشرعية على المفاضلة لاعلى التسوية ولاعلى قسمة الميراث من كل وجه وهذا عين ما أوجب المصنف والله الموفق فافهم **(قوله)** والتمتولى اجر مثله (اي اجر مثل المكان المذكور في مدة وضع المشتري يده على القول المختار كما في البرازية وغيرها فتاوى المصنف **(قوله)** فذلك لهما) هكذا عبارة فتاوى المصنف ونفسها واذا زاد المشتري في المكان المذكور زيادة هي مال متقوم كالبناء والغرس فذلك لهما ولهما المطالبة به فيسلك معهما فيه طريقا يظهر نفعها لجهة الوقف ويعظم وقعها اه والظاهر ان يقول فذلك له اي للمشتري والمراد بالانفع للوقف انه ان كان القلع والتسليم للمشتري انفع للوقف بفعل والابان كان القلع يضمر بالوقف بتملكه الناظر للوقف كما مر في بناء المستأجر تأمل قلت وهذا اذا كان النقص ملك المشتري فلو بناه بنصف الوقف فهو للوقف وبقي لو هدمه في البحر عن المحيط لو هدم المشتري البناء ان شاء القاضي ضمن البائع قيمة البناء فينفذ بيعه أو ضمن المشتري ولا ينفذ البيع ويملك المشتري البناء بالضمان ويكون الضمان للوقف لا للموقوف عليهم اه والمراد بالبناء نقضه وهذا اذا لم تمكن اعادته والامر باعادته كاستدركه في الغصب وبقي ايضا لو هدمه وبناء على غير صفته في الحامدية عن فتوى المتقي اني السعود يلزم المشتري قلع ما بناه وقيمة ما قلعه اه قلت وهذا ان لم يكن البناء الثاني انفع للوقف ففي فتاوى قارى الهداية سئل اذا استأجر شخص دارا وقفا ثم انه هدمها وجعلها طاحونا أو فرنا أو غيره ما يلزمه اجاب بنظر القاضي ان كان ما غيرها اليه انفع لجهة الوقف اخذته الاجرة وبقي ما عمر لجهة الوقف وهو متبرع بما افقعه في العمارة ولا يحسبه له من الاجرة وان لم يكن انفع ولا أكثر ربحا الزم بهدم ما صنع واعادة الوقف الى العفة التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق بحاله اه **(قوله)** وفي البرازية ملح) الذي في فتاوى المصنف وكذلك الرجوع بقيمة البناء على البائع اذا نقض المستحق البناء بلا قيد كما في البرازية نقلا عن الذخيرة وفيها نقلا عن الجامع انه انما يرجع على البائع بقيته مبنيا اذا كان المشتري سلم النقص الى البائع وما اذا امسك النقص لا يرجع على البائع بشئ اه ما في فتاوى المصنف وقوله بلا قيد اي قيد التسليم المقيد به في العبارة الثانية ومثله ما استدركه الشارح في باب الاستحقاق عن المنية شري دارا وبني فيها فاستحققت رجع بالثمن وقيمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبائن لا غير اه وقوله يوم تسليمه متعلق بالقيمة حتى لو اتفق في البناء عشرة آلاف وسكن في الدار حتى تغير البناء وتمهد بعضه لم يرجع الا بقيته يوم يسلم البناء للبائع ولو غلا حتى صار بعشرين الفا يرجع بقيته يوم يسلم ولا ينظر الى ما اتفق كذا في الحاشية وبه ظهر ان قول الشارح بعد نقضه متعلق بالرجوع لا بقيمة واشارة الى انه انما يرجع بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيمة حصص وطين كاستدركه في باب الاستحقاق فافهم **(قوله)** بخلاف ما لو استحق المبيع) هذا لما يذكر في فتاوى المصنف ولا في البرازية كما سمعت والحوادث اسقاطه لان ما نحن فيه من استحقاق المبيع وهذا يوم الفرق بين ما لو استحق الوقف وما لو استحقه مالك وما نمره من فرق بينهما والمصنف لم يفرق

مطلب

فيا لو اشترى دارا لوقف وعمر او غرس فيها

مطلب

اذا هدم المشتري او المستأجر دارا لوقف ضمن
ولا تولى اجر مثله ولو بني
المشتري او غرس فذلك
لهما فيسلك معهما بالانفع
للاوقف وفي البرازية معزيا
للجامع انما يرجع بقيمة
البناء بعد نقضه ان سلمه
المشتري للبائع وان امسكه
لم يرجع بشئ بخلاف ما لو
استحق المبيع

لو انقطع نبوته فما كان في دواوين القضاة تابع والا فمن برهن على شيء حكم له به ﴿٥٨٨﴾ والاصرف للفقراء ما لم يظهر وجه

بينهما كما علمت من عبارته في الفتاوى فافهم **(قوله)** لو انقطع نبوته (الح) المراد علم انه وقف بالشهرة ولكن جهات شرائطه ومصارفه بان لم يعلم حاله ولا تصرف قوامه السابقين كيف كانوا يعملون والى من يصرفونه فحينئذ ينظر الى ما في دواوين القضاة فان لم يوجد فيها لا يعطى احد من يدعى فيه حقا ما لم يبرهن فان لم يبرهن يصرف للفقراء لان الوقف في الاصل لهم وقد علم مجرد كونه وقفاً ولم يثبت فيه حق لغيرهم فيصرف اليهم فقط وهذا معنى قولهم بجعلها للقاضي موقوفة الى ان يظهر الحال وقد تمنا تمام تحقيق هذه المسئلة عند قوله وبيان المصرف من اصله فافهم **(قوله)** او وارثه اي اى مات مالكة او وليت المال ان لم يكن له وارث **(قوله)** ولو وقفه السلطان اي بعد ما صار لبيت المال بموت اربابه وقد تمنا ان هذا ايراد لا وقف حقيقي **(قوله)** عاما كالسجد والمقبرة والسقاية ومثله ماوظفه في مسجد ونحوه للعلماء ونحوهم بمن له حق في بيت المال فلا يجوز لاحد ابطاله نعم للسلطان مخالفة شرط واقفه بزيادة ونقص ونحو ذلك لا يصرفه عن جهته الى غير جهة كما مر عند قوله ونقل عن المبسوط **(قوله)** ولو لوجه خاصة كذريته أو عتقائه **(قوله)** لا يصح لان فيه تعطيل حق بقية المسلمين وقد بسط المقام في شرح الوهبانية فراجع **(قوله)** فظاهر كلامهم قبولها كما لو شهد بوقف مدرسة وهو صاحب وظيفة بها فتاوى المصنف وكذا شهادة اهل الحلة بوقف عليها وابناء السيل بوقف على ابناء السيل وهذا في الشهادة باصل الوقف لا فيما يرجع الى الغلة كشهادة باجارة ونحوها فلا تقبل لان له حقا فيها فكان متهماً كافي شهادات البحر وسياً في تمامه هناك ان شاء الله تعالى قيل قوله والاجر الخاص ووجه القبول أن الشهادة تقبل في الوقف حسبة بدون الدعى كما مر **(قوله)** بل يهدده بيمين او ثلاثة فان فعل والايكفي منه باليمين بحر **(قوله)** ولو اتهمه بخلفه اي وان كان امينا كالودع يدعى هلاك الوديعة او ردّها قبل انما يستحلف اذا ادعى عليه شيئاً معلوماً وقيل يخلف على كل حال بحر عن القنية قلت وسياً في قيل كتاب الاقرار انه لا تخلف على حق مجهول الا فيست اذا اتهم القاضي وصى بيمين ومتولى وقف وفي رهن مجهول ودعى سرقة وغصب وخيانة مودع اه **(قوله)** قات وقد منال الح استدراك على قوله ولتوهمها بخبره على التعيين وقد يجاب بحمل ما قدمه على ما اذا كان معروفاً بالامانة **(قوله)** بلا يمين مخالفاً لما في البحر عن وقف الناصحي اذا أجر الواقف أوقيه أو وصيه أو أمنيته ثم قل قضت الغلة فضاغت أو فرقها على الموقوف عليهم وانكر وراف القول له مع يمينه اه ومثله في الاسعاف وكذا في شرح الملتقى عن شروط الظهيرية ثم قال وسيجي في العارية انه لا يضمن ما انكروه بل يدفعه ثانياً من مال الوقف اه وفي حاشية الخبير الرمي الفتوى على انه يخاف في هذا الزمان اه قلت بل نقل في الحامدية عن المفتي ابي السعود انه افق بانه ان كان مفسداً مبدراً لا يقبل قوله بصرف مال الوقف بيمينه وفيها القول في الامانة قول الامين مع يمينه الا ان يدعى امرائكم بذه الظاهر فحينئذ تزول الامانة وتظهر الحيانة فلا يصدق بيري عن احكام الاوصياء وعلى هذا لو ظهرت خيانة ناظر لا يصدق قوله ولو بيمينه وهي كثيرة الوقوع اه وفيها عن فتاوى الشاذلي بعد كلام ومن انصف بهذه الصفات المخالفة للشرع التي صار بها فاسقاً لا يقبل قوله فيها صرفه الا بيمينه اه وبقي هل يقبل قول الناظر الثقة بعد الغزل ايضاً ذكر الحموي في حاشية الاشياء من كتاب الامانات ان ظاهر كلامهم القبول لان

بغضانه بطريق شرعي فيعود الملك واقفه او وارثه او وليت المال ولو وقفه السلطان عاماً جاز ولو لوجه خاصة فظاهر كلامهم لا يصح * لو شهد المتولى مع آخر بوقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبوله * لا تلزم الحاسبة في كل عام ويكتفى القاضي منه بالاجال ولو معروفاً بالامانة ولو متهماً بخبره على التعيين شيئاً ولو لا يجسسه بل يهدده ولو اتهمه بخلفه قية قلت وقد منا في الشركة ان الشريك والمضارب والوصي والمتولى لا يلزم بالتفصيل وان غرض قضائنا ليس الا الوصول لسحت المحصول * لو ادعى المتولى الدفع قبل قوله بلا يمين لكن افق المتلا ابو السعود انه ان ادعى الدفع من غلة الوقف

مطلب

في الوقف اذا انقطع نبوته

مطلب

في محاسبة المتولى وتخلفه

مطلب

في قبول قول المتولى في ضياع

الغلة وتفريقها

مطلب

اذا كان الناظر مفسداً لا يقبل قوله بيمينه

العزل لا يخرج به عن كونه أمينا وإطال فيه فراجع به أفتى المصنف قياسا على الوصي لو ادعى
 بعد بلوغ التيمم انه اتفق كذا قاله يقبل وعلاوه بأنه اسنده الى حالة منافية للضمان **(قوله في وقته)**
 اى وقف الواقف المعلوم من المقام **(قوله قبل قوله)** اى ولو بعد موتهم كما في شرحه على المتلقي
(قوله لا يقبل قوله) لان ما يأخذه الامام ونحوه ليس بمجرد صلة بل فيه شوب الاجرة كما مر
(قوله قال المصنف) اى في فتاواه لكن قال في كتابه تحفة الاقران غير ان الامام على الافتاء بخلافه
 اه وفي حاشية الحبير الرملى والجواب عما قاله ابو السعود انها ليس لها حكم الاجرة من كل وجه
 ومقتضى ما قاله ابو السعود انه يقبل قوله في حق براءة نفسه لاقى حق صاحب الوظيفة لانه
 امين فيما في يده فيلزم الضمان في الوقف لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف فلافتاء بما قاله العلماء
 متعين وقوله يعنى المصنف هو تفصيل في غاية الحسن في غير محله اذ يلزم منه تضييع الناظر اذا
 دفع لهم بلا بينة لتعديه اه قلت وفيه نظر بل الضمان على الوقف لانه عامل له ولا تعدى
 منه اصلا لانه دفع حقا لمن يستحقه فاين التعدى اذا لم يشهد والازم انه يضمن ايضا في مسألة
 استجاره شخصا للبناء اذا دفع له الاجرة بلا بينة ولذا قال في الحامدية بعد نقله كلام الحبير الرملى
 قلت تفصيل ابنى السعود في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة فهي مثلها وقول العلماء يقبل
 قوله في الدفع الى الموقوف عليهم محمول على غير ارباب الوظائف المشروط عليهم العمل ألا ترى
 انهم اذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهي كالاجرة لا محالة وهو كأنه أجبر فاذا اكتفينا
 بين الناظر يضيع عليه الاجر لاسيما نفاذ هذا الزمان وقال المولى عطاء الله افندى في مجموعته
 سئل شيخ الاسلام ذكرى افندى عن هذه المسئلة فأجاب بأنه ان كانت الوظيفة في مقابلة
 الخدمة فهي اجرة لا بد للمتولى من اثبات الاداء بالينة والا فهي صلة وعطية يقبل في ادائه
 قول المتولى مع يمينه واقتاه من بعده من المشايخ الاسلامية الى هذا الزمان على هذا متمسكين
 بخبر المتأخرين الاجرة في مقابلة الطاعات اه **(قوله قلت وسيجي الخ)** حيث قال واما
 اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتزة فلا يقبل قوله في حقهم لكن لا يضمن ما انكروه
 له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كما بسط في حاشية اخى زاده اه قلت وسيجي قبله في الوديعة
 حكم مالومات الناظر مجهلا غلات الوقف فراجع **(قوله في الاصح)** ذكر مثله في البحر
 عن القنية معللا بأن المعزول أجرها للوقف لا لنفسه خلافا لما أفتى به في فتاواه كما نبه عليه
 الرملى **(قوله قال المصنف والذي ترجع عندي لا)** اى لا تصح مصادقته واخذ المصنف
 ذلك من قوله في الولولجية من حكى امرا لا يملك استئنافه ان كان فيه إيجاب الضمان على الغير
 لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق قال وحكاية المتولى ذلك فيه إيجاب الضمان
 على جهة الوقف فينبغي عدم تصديقه وهذا ما ترجع عندي في الجواب اه قلت وهذا يشمل
 المعزول والمضروب فذكر المعزول غير قيد واصرح مما ذكره المصنف ما في دعوى البرازية
 لا ينفذ اقرار المتولى على الوقف ومثله في السابع من العمادية وفي فتاوى الخانوتي من
 الاجارة للتصادق غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار الناظر على الوقف غير صحيح
(قوله ليس للمتولى الخ) فيه كلام يأتي قريبا **(قوله ويجب صرف الخ)** حاصل ما ذكره
 المصنف انه سئل عن قرية موقوفة يريد المتولى ان يأخذ من اهاليها ما يدفعونه بسبب الوقف

في وقته كاولاده وأولاد
 أولاده قبل قوله وان ادعى
 الدفع الى الامام بالجامع
 والبواب ونحوها لا يقبل
 قوله كالمواستأجر شخصا
 للبناء في الجامع بأجرة معلوما
 ثم ادعى تسليم الاجرة اليه
 لم يقبل قوله قال المصنف
 وهو تفصيل في غاية الحسن
 فيعمل به واعتمده ابنه في
 حاشية الاشياء قلت وسيجي
 في العارية معزيا لاني زاده
 لو أجر القيم ثم عزل فقبض
 الاجرة للمضروب في الاصح
 وهل تلك المضروب مصادقة
 المستأجر على التعمير قبل
 نعم قال المصنف والذي
 ترجح عندي لا * ليس
 للمتولى اخذ زيادة على
 ما قرر له الواقف اصلا
 ويجب صرف جميع ما
 يحصل من ثمن وعوائد
 شرعية وعرفية لمصارف
 الوقف الشرعية

مطلب

لا ينفذ اقرار المتولى على
 الوقف

مطلب

فبا يأخذه المتولى من
 العوائد العرفية

من موائد العرفية من سمن ودجاج وغلال أخذوها لمن يحفظ الزرع ومن يعظم تذريته
فمدفع يتولى إلهما منها يسير ويأخذ الباقي مع ما ذكر لنفسه زيادة على معلومه فاجاب جميع
بالتحصل من الوقف من ثمار وغيره مما هو من له ثقات الوقف يصرف في مصارفه الشرعية
كممارته ومستحقه اهـ ماخصا لكن أفق في الطيرية بأنه اذا كان في ربيع الوقف عوائد
قديمة معهوده يتناولها الناظر بسعيه له طلبها لقول الاشباه عن احداث الظهيرية والمعروف
عمره كالشروط شرطه فهو صريح في استحقاقه ما جرت به العادة اهـ ماخصا قلت وبؤيده
في البحر من جواز اخذ الاماء فاضل الشعم في رمضان اذا جرت به العادة وقد ظهر لي انه
لا ينافي ما ذكره المصنف لان هذا في المتعارف أخذه من ربيع الوقف بأن تعورف مثلا ان
هذا الوقف يأخذ متواليه عشر ريعه بحيث كان قديما يجعل كان الواقف شرطه وما ذكره
المصنف فيما يأخذ متوالي من اهل القرية كالذي يهدي له من دجاج وسمن فان ذلك رشوة
وكالذي يأخذه من الغلال المذكورة التي جعلت للمحافظ ففهم لكن الذي يظهر ان الغلال
اذا كانت من ربيع الوقف يجب صرفها في مصارف الوقف واما مثل الدجاج فيجب رده على
اتحابه وهو ما اشار اليه بقوله ويجب على الحاكم امر المرتضى برد الرشوة على الراشي نعم ان
كان ما يأخذه منهم تكلمة اجر المثل يجب صرفه في مصارف الوقف وذلك كما يقع في زماننا
كثير ان المستأجر اذا كان له كذلك او كردار في دكان او عقار لا يستأجر الا بدون اجر المثل
وبدفع للناظر دراهم تسمى خدمة لاجل ان يرضى الناظر بالاجارة المذكورة ففي الحقيقة
من اجرة المثل فاولا بردها على المستأجر يلزم ضرر الوقف والخل للناظر لانه عامل للوقف
بما شرطه له الواقف أو القاضي وقد صرحوا أيضا بان الناظر اذا لم يتمكن أخذ الاجرة من
المستأجر وظفر بمال المستأجر فله أخذ قدر الاجرة منه فهذه الخدمة ان كانت رشوة لا يجب
ردها على الراشي حيث لم يتمكن أخذ اجرة المثل منه بل عليه صرفها في مصارف الوقف وبهذا
علم حكم ما يفعاله الناظر في زماننا من أخذهم ما يسمونه تصديقا فيما اذا مات صاحب الكدك
والكردار فيأخذ الناظر من دراهمه دراهم ليصدق لهم على انتقال ذلك اليهم وكذا اذا اشترى
أحد ذلك يأخذ من المشتري دراهم فان كان ذلك تكلمة اجر المثل فاخذه جائز ان صرفه في
مصارفه والا فلا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله ويجب على الحاكم الخ) لم أجده
في نسختي من فتاوى المصنف (قوله غلب الدعوى الشرعية) الغلب بالكسر غلبة الشيء كما
في القاموس ط وهو متعلق بقوله يجب لان وجوب الحكم على الحاكم بعد الدعوى الشرعية
وقد ادعى الراشي على المرتضى بما دفعه اليه وثبت ذلك وجب على الحاكم أمر المرتضى
برد الرشوة وقدمه (قوله قلت لكن الخ) استدراك على قول المصنف في فتاواه ليس
للمتولى أخذ زيادة على ما يرد له واقف قلت والحوال ان كلام المصنف فيمن شرط له الواقف
شيئا معينا وما سيجي في الوسايا ومر أيضا عقب مسألة الجارية فيمن نصبه القاضي ولم يشرط
له الواقف شيئا كما قدمناه لكن قد معنا أيضا عن أنفع الوسائل بحثنا أن الاول لوعين له
الواقف أقل من اجر المثل فلهذا ضي أن يكمل له اجر المثل بطلبه فهذا مقيد لاطلاق المصنف
كما قدمناه هناك (قوله لو وقف على فقراء قرابته الخ) سيأتي تفسير القرابة والفقر في آخر

مطلب

في تحرير حكم ما يأخذ
المتولى من عوائد

مطلب

فيا يسمى خدمة وتصديقا
في زماننا

ويجب على الحاكم امر
المرتضى برد الرشوة على
الراشي غلب الدعوى
الشرعية الكل من فتاوى
المصنف قلت لكن سيجي
في الوسايا ومر أيضا أن
لا يتولى أجر مثل عمله
ففيه « لو وقف على فقراء
قرابته لم يستحق مدعيها
ولو واليا أصغر الابنية
على فقره وقرابته مع
بيان جهتها فإذا قضى له
استحققه

مطلب

في أحكام الوقف على فقراء
قرابته

الفصل الآتي وفي البرارية وقف على فقراء قرابته فجاء رجل وادعى انه من اقرباء الواقف وهو فقير كلف ان يبرهن على الفقر وانه من اقرب الواقف وانه لا احد تجب عليه نفقته وينفق عليه والفقر وان كان امرا اصليا يثبت بظاهر الحال لكن الظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق وانما شرط عدم الشك لانه بالاتفاق عليه يعد غنيا في باب الوقف وشرط لزومه لانه لو لم يكن واجبا عليه فالظاهر ترك الاتفاق فيكون فقرا قال هلال ولا بد ايضا ان يسأل عنه في السر ثم يستخلفه بالله مالك مال ولاك احد تجب نفقتك عليه وان برهن على ما ذكرنا فاخبر عدلان بغناه فهما اولى والخبر والشهادة هنا سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال لا علم احدا تجب نفقته عليه كفى ولو زعم البعض انه غني ان ادعى ان له مالا يصير به غنيا له ان يخلفه على انه ليس بغني وليس له تخليف المتولى لانه لو اقر لا يلزم شيء فاذا انكر لا يخلف والحكم في ذلك هو الواقف لو حيا والا فمن الوقف في يده ولو احدى الوصيين دون الوارث واخحاب الوقف فان برهن على المتولى انه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لابوين الاولاد لا على الاخوة المطلقة او العمومة وان قالوا لا نعلم له وارثا آخر اعطاه والايتاني زمانا ثم يدفع اليه ويأخذ كفيلا عندها كافي الميراث واذا اراد الرجل اثبات قرابة ولده او فقره فلهذا لا توصفيا بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بانفسهم ووصى الاب مثله فان لم يكن فلام او الم اثبات ذلك لو الصغير في حجرها استحسانا لانه محض نفعه فاشبه قبول الهبة اه ملخصا وتمام الفروع فيها فراجعها وسيأتي آخر الفصل الآتي ماله تعلق بماذا **(قوله من حين الوقف عليه)** اي من حين وجود شرط كونه من اهل الوقف وهو الفقر والقرابة لا من حين القضاء قال في الاسعاف فان شهد له بالفقر بعد مجي الغلة لا يدخل فيها وانما يدخل فيما يحدث منها بعد الشهادة الا ان يشهد له في وقت ويسند فقره الى زمن سابق فانه يقضى له بالاستحقاق من مبدأ الزمن الاول وان طال اه **(قوله اجاب نعم)** اي يقطع حقها بالتزويج الا ان يشترط ان من مات زوجها او مطلقها عاد حقها اسعاف وفتح وفي لسان الحكم لابن الشحنة ان جده اجاب كذلك وان الكافي خالفه وقال يعود الدوام كما كان بالفراق ووقع النزاع بين يدى السلطان وان جده اخرج النقول فوافقه الحاضرون **(قوله فلا شيء الا ان يشترط الخ)** بخلاف ما لو وقف على من يسكن بغداد من فقراء قرابته فانقل بعضهم وسكن الكوفة ثم عاد اليها وسكن فانه يعود حقه لان النظر ههنا الى حالهم يوم قسمة غلة الوقف الا ترى انه لو افقر الاغنياء واستغنى الفقراء تكون الغلة لمن افقر دون من استغنى ولو لم ينظر الى حالهم يوم القسمة لربما لم يدفع الغلة الى الاغنياء دون الفقراء وتمامه في الاسعاف فانهم **(قوله قضى بدخول ولد البنت)** أي في صورة الوقف على الاولاد اولاده **(قوله لا الماضي لومستهلكة)** لان الحكم وان كان يستند الى وقت الوقف لكن في حق الموجود وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة كالحكم بفساد التكاثر بغير ولي لا يظهر في الوطأت الماضية والمهر حتى لو كانت غلات السنين الماضية قائمة يستحق اولاد البنات حصتهم منها شرح الوهبانية عن الفقيه ما خلا لكن تقدم آفا في الوقف الفقراء قرابته انه من قضى له استحقاقه من حين الوقف عليه وفي قضاء الخيرية اوثبت أن الوقف

من حين الوقف عليه
فاوى ابن نجيم وفيها سئل
عن شرط السكينة لزوجه
فلا تله بعد وفاته مادامت
عزبا فمات وتزوجت
وطاقت هل يقطع حقها
بالتزويج اجاب نعم قلت
وكذا الوقف على امهات
اولاده الامن تزويج او على
بني فلان الا من خرج
من هذه البلدة فخرج
بعضهم ثم عاد او على بني
فلان ممن تعلم العلم فترك
بعضهم ثم اشتغل به فلا شيء
له الا ان يشترط انه لو عاد فله
فليحفظ خزانة الفقيه وفي
الوهبانية قضى بدخول
ولد البنت بعد مضي سنين
فله غلة الآتي لا الماضي لو
مستهلكة وقف على بنه
وله ولد واحد فله النصف
والباقي للفقراء او على ولده
له الحكم

مطلب

اذا قل مادامت عزبا
فتزوجت وطلقت يقطع
حقها

فياذا قضى بدخول ولد
البنت

سوية بين زيد وعمرو وكان زيد يتناول زيادة عما يخصه مدهنتين اجاب لعمر و الرجوع عليه
 بما تناوله زائدا عن حقه المدة الاخيرة والقضاء هنا مظهر ومعين لكونه كاشفا فيستند
 لاثبات وعامل حتى يقتصر كقوله انتخاب الاصول والفروع ايضا اه وفي فتاوى ابن نجيم
 سئل عن واقف وقف على ذريته ففرق الناظر العلة سئين على جماعة منهم ثم اثبت واحداً
 منهم وقضى به على الناظر فطالب بما يخصه في الماضي فهل له ذلك اجاب بأنه ان دفع الى الجماعة
 بغير قضاء رجع بما يخصه على الناظر والارجع على الجماعة اخذاً من مسألة الوصي اذا قضى
 دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء رجع الدائن عليه
 والاعلى القابضين ولا يعارضه ما في الفتية لقضى بدخول اولاد البنات الخ لان دخولهم
 يختلف فيه بخلاف ما نحن فيه للانفاق اه وذكر ذلك بعينه في فتاوى الخانوق وحاصله
 ان في دخول اولاد البنات في الوقف على اولاد اولاده خلافاً كما سيأتي تحريره فاذا قضى
 بدخولهم قاته وان وقع دخولهم مستنداً الى وقت الوقف لكن بسبب الاختلاف صار الحكم
 مثبتاً عنهم الآن في العلة القائمة فانهم غلة سنة الحكم وغلة السنين الماضية اذا كانت قائمة
 للاستناد دون المسئلة اشبه الاقتصار بخلاف من يقع خلاف في دخوله ثم اثبت دخوله
 فان القضاء به مظهر انه منهم لا مثبت فيستند ولا يقتصر كما مر فتدبر **(قوله)** لانه مفرد مضاف
 (في) الى الواحد والاكثر بخلاف بنيه وعبارة الاسعاف لان اقل الجمع هنا اثنان واسم الولد
 يصدق على الواحد فانهذا اختلافاً في الحكم اه * **(تنبيه)** * في البحر ولو وقف على اولاده
 وليس له الا واحد او على بنيه وليس له الا ابن واحد كان النصف له والنصف للفقراء هكذا
 سوى بينهما في الحالية وفرق بينهما في فتح القدير فقال في الاولاد يستحق الواحد الكل وفي
 البنين لا يستحق الكل وقال كأنه مبنى على العرف وقد علمت ان المنقول خلافه اه قالت
 والحاصل انه لا فرق بين اولاده وبنيه في ان الواحد يستحق النصف فقط لان اللفظ جمع قوله
 في الوقف اثنان كالوصية بخلاف ولده فان الواحد يستحق الكل لما مر وما ذكره في الفتح
 مشى عليه في ايمان الاشياء حيث قال الجميع لا يكون للواحد الا في مسائل وقف على اولاده
 وليس له الا واحد فله كل العلة بخلاف بنيه الخ وقال في الدر المنقى آخر الوقف واماماً في
 الاشياء فقد عزا للعمدة وكذا ذكره في التارخانية وغيرها فلم يبق الكلام الا في التوفيق
 فأقول وبالله التوفيق قد لا يحل لي انه لا يبعد ان يحمل كلام الحالية على ما اذا وقف على اولاده
 وله ولد ان ثم على الفقهاء مات واحد وبقي واحد وقت وجود العلة فكيفه قوله ولد وقت
 وجود العلة فيندفع عن الاشياء الاشتباه فتدبر ولاقوة الا بالله اه قلت ويكفي في التوفيق
 ما مر عن الفتح من ابقائه على العرف اذ لا شك ان من وقف على اولاده واولادهم يردها
 لو بقي منهم واحداً اخذ الوقف كله وما تقرر علمت ان ما في الفتح منقول ايضا **(قوله)** للمتولى
 الاقالة لو خيراً كذا في البحر عن جامع الفصولين وقال في الاشياء اقالة الناظر عقد الاجارة
 جائزة الا في مستثنين الاولى اذا كان العاقد ناظراً قبله كما فهم من تعليلهم الثانية اذا كان
 الناظر تمجلاً لاجرة كافي القبة ومضى عليه ابن وهبان اه لكن في شرح الوهبانية
 للشرنبلالي اقول هذا ليس فيه تحرير فان قبض الاجرة وعدمه ليس فيه نظر للخبر وعدمه

مطلب

اثبت واحداً من الذرية
 يرجع بما يخصه في الماضي

لانه مفرد مضاف في
 * للمتولى الاقالة لو خيراً
 * آجر بعرض معين صح

مطلب

من وقف على اولاده هل
 يشمل الواحد اولاً

مطلب

في اقالة المتولى عقد الاجارة

بل الظاهر انما هو بالنية مصادحة وهو الذي في البحر عن جامع الفصولين المتولى بملك الاقلة
لوخيرا واطلاقه يشمل القبض وعدمه ويشمل الاقلة عند ناظر قبلة وتؤيده مسألة هي لو باع
القيم دار اشتراها بمال الوقف فله ان يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع باكثر من ثمن
الملك وكذا اذا عزل ونصب غيره فلما منسوب اقلته بالاخلاق كذا في البحر وفي الاشياء المتولى
على الوقف لو اجر الوقف ثم اقل ولا مصادحة لم ينشأ على الوقف فالتصور رايه المصادحة وعدمها
ولذا قل في الدرر اذا باع المتولى او الوصي شيئا باكثر من قيمته لاشتراك اقلته اه مع ان
المبيع اذا عاد ترجع ماله على ما كانت عليه والعين المؤجرة لان في الاجرة ينشأ الزمان لا
بالاستئجار فيفوت النفع الذي لزم بالاستئجار فكان عدم صحة الاقلة مع فوات دفع الزم
من اقله البيع خدما وقد تربوا الضرر باحتياج العين التي كانت مؤجرة لمؤلة كطعام
ومرمة بها اه (قوله) وخصاه بانقوده بناء على ان الناظر وكيل يتصرف بالعرض وبالتقد
وبالنسبة عنده وعدها بالتقود كما سبأ في كتاب الوكالة كذا قيل والمسئلة فظها في
الوهابية (قوله) المستأجر غرس الشجر اه كذا في الوهبانية واد في الفقيه يجوز الاستأجر
غرس الاشجار والكروم في الاراضي الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من
المتولى دون حفر الخيض وانما يدل للمتولى الاذن فيا يزيد الوقف به خيرا ثم قل وهذا
اذا لم يكن لهم حق قرار العمارة فيها اما اذا كان يجوز الحفر والغرس والحط من ترابها
لوجود الاذن في مناهي دلالة اه ولا ينفي ان قوله قات محله عند عدم الضرر بالارض
كما علم بالاولى من قوله وانما لم يحل اعلم ان العادة في زماننا ان الناظر لا يمكن المستأجر من
الغرس الاذنه اذ لم يكن له في الارض حق القرار المسمى بمسألة المسكة فينبغي انه لا يملك ذلك
بدون اذنه ولا سيما وفيه ضرر على الوقف لان الانع ان يغرس الناظر للوقف او يأذن
للمستأجر بالمصادحة وهي ان يغرس على ان الغراس بينه وبين الوقف كجو العادة ولا شك انه
انفع من غرسه لنفسه فقط (قوله) وما يابده مستأجرا وغرسه فله اي اذ يئنه من ماله بلاذن
الناظر ثم اذ لم يضر رفعه بالبناء التقدم رفعه وان ضرر فهو المضيق ماله فليترتب الى ان يتخلص
من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة من غيره اذ لا يملكه عليه حيث
لا يملك رفعه ولو اصابه جوا على ان يجعله للوقف فمن لا يجوز اقل التمسك من مزوع او مينا فيه
صح جامع الفصولين وفي حاشيته لاخير الرمي اقول ظاهره اشتراط الرضا اذ المصالح لا يكون
الاغته مع انهم صرحوا في الاجارة اذا مضت المدة وكان القلع يضر بالارض يحاكم المؤجر
باقل التمسك جبرا واطلاقه يقتضي عدم الفرق بين الوقف وملك اذا لوجه للفرق بينهما في
ذلك فيحمل المصالح على كلامه على مجرد الاخبار بالصحة لا على انه شرط متعين في ذلك اه وفي
الحاشية طرح فيها السرقين وغرس الاشجار ثم مات فلا شجار لورثته ويؤمرون ببقائها ولا
رجوع لهم بما زاد السرقين في الارض عندنا اه وقدعنا مسألة استبقاء المستأجر العمارة
في الارض المحنكرة قبل الفصل عند قول الشارح وأما الزيادة في الارض المحنكرة وقدعنا
مسألة العمارة بأذن الناظر عند مسألة الاستبدال (قوله) والمتولى بناؤه اه اعلم ان البناء
في أرض الوقف فيه تفصيل فان كان الباني المتولى عليه فن كان بمال الوقف فهو وقف سواء

وبخاصة بالتقود للمستأجر

غرس الشجر بالاذن
الناظر اذ لم يضر بالارض
وليس له الحفر الا بأذن
وبأذن لوخيرا والا لوما
بناء مستأجر او غرسه
فله مال ينسوه للوقف
« والمتولى بناؤه وغرسه
لوقف

مطلب

للمستأجر غرس الشجر

مطلب

انما يحل للمتولى الاذن فيما
يزيد الوقف به خيرا

مطلب

في حكم بناء المستأجر
في الوقف بلاذن

مطلب

في حكم بناء المتولى وغيره
في ارض الوقف

الاحاديث حيث لم يترك العمل بهذين فصار احق باطلاق هذا اللفظ عليه والظاهر ان هذا عند عدم العرف أما اذا تعورف اطلاقه على من غلب عليه هذا العلم حتى اشتهر به وصار يطلق عليه انه من اهل الحديث تعين حمله على عرف الواقف كما قدمناه في مسألة ابن المنقار **(قوله)** وجاز على حفر القبور والاكفان **(هو الملقب به كما في البحر عن الفتاوى وفي شرح الوهبانية ان الصحة اظهر **(قوله)** لاعلى الصوفية والعميان في الاصح)** فانه وقع فيه خلاف قال في شرح الوهبانية عن الخلاصة بعد حكاية الخلاف واخرج الامام على السعدى الرواية من وقف الخصاص انه لا يجوز على الصوفية والعميان فرجعوا الى جوابه اه قلت لكن في الاسعاف قال شمس الائمة اذا ذكر مصروف فيهم تخصيص على الحاجة فهو صحيح وان استوى فيه الاغنياء والفقراء فان يحصون صح والابطال الا ان كان في لفظه ما يدل على الحاجة عرفا كالتامى فالوقف عليهم صحيح ويصرف فقرائهم فهذا الضابط يقتضى صحة الوقف على الزمنى والعميان وقرائهم والفقهاء واهل الحديث ويصرف فقرائهم لاشعار الاسماء بالحاجة استعمالا لان المعنى والاشتغال بالمعنى يقطع عن الكسب فيغلب فيهم الفقر وهو اصح مما سيأتى في باب الباطل انه باطل على هؤلاء اه ومقتضاه انه يصح على الصوفية ايضا لان الفقر فيهم اغلب من العميان بل اصطلاحهم تسميتهم بالفقر وهذا ان كانت العلة ما ذكره والا ففى التتار خاتمة عن الامام ابى اليسر ان الصوفية انواع فبهم قوم يضربون بالزنازير ويشربون الخمر الى ان قال فيهم اذا كانوا بهذه المثابة كيف يصح الوقف عليهم اه افاد ان العلة ان منهم من لا يصح الوقف عليهم فلا يكون قرينة ويحتمل ان المراد لا يصح الوقف على هذا النوع منهم اذا عنهم الوقف وهذا وان كان خلاف ظاهر العبارة لكنه من حيث المعنى اظهر لان لفظ الصوفية انما يراد به في العادة من كانوا على طريقة مرضية اما غيرهم فليسوا منهم حقيقة وان سموا انفسهم بهذا الاسم فاذا اطلق الاسم لا يدخلون فيه فيصح الوقف ويستحقه وان سموا انفسهم بهذا الاسم فاذا اطلق الاسم لا يدخلون فيه فيصح الوقف ويستحقه اهل ذلك الاسم حقيقة وحينئذ تكون علة الصحة مامر من غلبة وصف الفقر عليهم فاغتم هذا التحرير **(قوله)** وفي التهر عن الاسعاف الخ تخصيص لما أفتى به ابوالسعود **(قوله)** فهو اولى اى الاعلم بامور الوقف اولى ومثله لو استويا في الديانة والسداد والفضل والرشاد فالاعلم بامور الوقف اولى بحر عن الظهيرية **(قوله)** وكذا لو شرطه لارشدهم فيقدم بعد الاستواء فيه الاسن ولو اتى كما في الاسعاف والاعلم بامور الوقف وأفتى في الاسماعيلية بتقديم الرجل على الاتى والعالم على الجاهل اى بعد الاستواء في الفضيلة والرشد قال في البحر والظاهر ان الرشد صلاح المال وهو حسن التصرف وفيه عن الاسعاف ولو قيل الافضل فالافضل فابى الافضل القبول او مات يكون لمن يابه على الترتيب ذكره الخصاص وقال هلال القياس ان يدخل القاضي بدله رجلا مادام حيا فان مات صارت الولاية لمن يليه في الفضل ولو كان الافضل غير موضع أقام رجلا مقامه واذا مات تنقل لمن يابه فيه واذا صار اهلا بعده ترد الولاية اليه وكذا لو لم يكن فيهم اهل أقام القاضي اجنبيا الى ان يصير فيهم اهل ولو صار المفضل منهم افضل ممن كان افضلهم تنقل الولاية اليه فينظر في كل وقت الى افضلهم كالوقف على الاقفر فالاقفر اه ملخصا قات وبه علم عدم صحة ما أفتى به في الحامدية

مطلب

في اه قف على الصوفية
والعميان

قوله من يحصون اهل
صوابه يحفوا بحدف
النون اه مصححه

وجاز على حفر القبور
والاكفان لاعلى الصوفية
والعميان في الاصح * ولو
شرط النظر الارشاد فلا رشد
من اولاده فاستويا اشتراكا
به أفتى المتلا ابو السعود
عملا بأن افضل الفضيل
ينظم الواحد والمتعدد
وهو ظاهر وفي التهر عن
الاسعاف شرطه لافضل
اولاده فاستويا فلا رشدهم
ولو احدهما ورع والآخر
اعلم بامور الوقف فهو اولى
اذا أمن خيائنه انتهى
جوهرة وكذا لو شرطه
لارشدهم كما في انفع
الوسائل

مطلب

في شرط التولية الارشاد
فالارشاد

مطلب

اذا صار غير الارشاد رشد

انه اذا ثبت احدهما ارشديته انه لا تقبل بينة آخر انه صار ارشد واستند لما في حاوى
 السبوطى ان العبرة لمن فيه هذا الوصف في الابتداء لافى الانشاء وبينت الجواب عنه في
 في تحقيقها وذكرته فيه تفصيلا أخذنا من القواعد المذهبية وهو انه اذا ادعى آخر الارشدية
 قبل الحكم بها للاول وعارضت البيتان اشتراكا في التولية لما مر من ان افضل التفضيل
 بنقطة الواحد والاكثر ولانه لا سيد الى ترجيح احدى البيتين على الاخرى قبل الحكم وان
 كان بعده وقصر الزمن لانسع الثانية لترجح الاولى بالحكم بها فقلغو الثانية واما اذا طال
 بحيث يتمكن ان يصير الثانى ارشد فكذلك الا اذا شهدت الثانية بان صاحبها صار الآن ارشد
 من الاول والله تعالى اعلم اه ثم رأيت التصريح بذلك في فتاوى الشيخ قاسم حيث قال اذا
 قامت بينة اخرى بالارشدية لغيره فلا بد من تصريحها بأن هذا أمر يتجدد وذكر قبله ان
 الشهادة بالارشدية تحتاج ان يكون الاولاد والاولاد الاولاد معلومين محصورين ليكون
 المشهود له ارشد من غيرهم **(قوله)** ولو ضم القاضي للقيم نقعة تقدم عند قول المارح ليس
 للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين انه يضمه اليه اذا طعن في امانته بدون اثبات
 خيانة والاعزاء وتقديم تمام الكلام عليه هناك **(قوله)** والافله ذلك قد يقال انه اذا ضم اليه
 المضمين في امانته وكان للاصيل الاستقلال بالتصرف لم يبق فائدة لضمه اليه الا ان يصور فيها اذا
 ضمه اليه انقلبه لالظن ولا حياة تأمل **(قوله)** ليس للمشرف التصرف ٣ بل لا الحفظ لان
 التصرف في مال الوقف منصوص الى التولى خاتبة والمناظر ان المراد بالحفظ حفظ مال الوقف
 عنده لكن قل في الفتح وهذا يخالف بحسب العرف في معنى المشرف اه ومقتضاه انه لو
 تعوزف تصرفه مع التولى اعتبر ويضمن ان يراد بالحفظ مشاركته للمتولى عند التصرف لئلا
 يفعل ما يضر ويؤيده ما ذكره في مشرف الوصى في الحاشية قال الامام الفضلى يكون
 الوصى اولى بالمسكاتال ولا يكون المشرف وصيا وان ركونه مشرقة انه لا يجوز تصرف
 الوصى الا بعلمه وفي ادب الاوصياء عن فتوى الخاص وبقول الفضلى يفتى وانت خير بان
 الوقف يستحق من الوصية ومسائله تنزع منها وعن هذا افى في الحامدية بأنه ليس للمتولى
 التصرف في امور الوقف بدون اذن المشرف والملاعة وفي الحيرة ان كان الناظر بمعنى
 المشرف فقد صرحوا بان الوصى لا يتصرف الا بمشرف وفيها سئل وفي وقفه ناظر ومتول
 هل لاحدهما التصرف بلا علم الآخر اجاب لا يجوز والقيم والمتولى والناظر في كلامهم تسمى
 واحدا اه قات هذا ظاهر عند الافراد اما لو شرط الواقف متوليا وناظرا عليه كما يقع
 كثيرا فيراد بالناظر المشرف وعن هذا اجبت في حادثة بأنه ليس للمتولى الاتجار بلا علم
 الناظر خلافا لما في الفتاوى الرحيمية من انه لو أجاز للمتولى اجارة شرعية باجرة المثل لا بذلك
 الناظر معارضته لانه في معنى المشرف تأمل وافى في الاسماعيلية بأنه ليس للناظر معارضة
 المتولى الا ان يثبت ان نظيرته بشرطه الواقف اه قات وفيه نظر اذ لو نصبه القاضي
 ناظرا على المتولى اثبتت خيانتة لم يستقل المتولى بالتصرف كما مر عن التهر بل مثله ما
 نصبه عليه للعلم في امانته كما حشناه آنفا تأمل **(قوله)** ليس للمتولى ان يستدين الم (مكرر
 مع ما تقدمه **(قوله)** اذا كان مسجلا) مبنى على قول الامام ان الوقف لا يلزم بل

ليس للمشرف التصرف

ولو ضم الخاصى للقيم نقعة

الى طرح حصة هل الاصيل

ان يستقل بالتصرف لم يره

وافى الشيخ الاح انه

ان ضم اليه حياة لم يستقل

والافله ذلك وهو حسن

نهر وفي فتاوى مؤيد زاده

معربا بالحياة وغيره ليس

للمشرف التصرف بل

الحفظ ليس للمتولى ان

يستدين على الوقف

للعامة الا بان القاضي

ما التولى واجبة يدعون

تسليم الغلة اليه في حياته

ولا بينة لهم صدقوا

بينهم لا سكارهم الضمان

لا يجوز الرجوع عن

الوقف اذا كان مسجلا

ولكن يجوز الرجوع عن

الموقوف عليه المشروط

كأذن والامام والنقد

مصاب

القيم والمتولى والناظر

بمعن واحد

الحكم والتسجيل و مرأن الملقى به قولهما (قولہ) ان كانوا اصالح) الذي رأيت في فتاوى مؤيد زاده اذا لم يكونوا اصالح أو في امرهم تهاون فيجوز للواقف الرجوع عن هذا الشرط اه وهكذا نقله عن أبي شرحه على الملقى ثم نقل عن الخلاصة لا يجوز الرجوع عن الوقت اذا كان مسجلا ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه وتغييره وان كان مشروطا كالمؤذن والامام والمعلم ان لم يكونوا اصالح أو تهاونوا في امرهم فيجوز للواقف مخالفة الشرط اه قال ط اقول وبالله تعالى التوفيق ان ما ذكره من المؤذن والامام ان لم يكونوا اصالح ليس من الرجوع وانما هو مخالفة للشرط لكونها اتفق للواقف بنصب غيرهم من يصلح فهو كما اذا شرط ان لا يرتفع من الولاية فيخان فانه يرتفع ولا يعتبر هذا الشرط ويولى غيره وكذا اذا شرط ان لا يؤجر أكثر من ستة ولا رغبة فيما عينه فانه يخالف وما كان ينبغي للشارح ان يفرد هذا بغيره مستقلا لانه يؤهم انه يجوز له الرجوع في جميع الشروط وليس كذلك اه قات وقد اجاد فيها أفاد اعطاء مولاه غاية المراد وحاصله انه لو شرط الواقف ان يكون الامام او المؤذن او المعلم شخصا معينا يصح الرجوع عنه لو كان متهاونا في مباشرة وظيفته او كان غيره اصالح فهو في الحقيقة تغيير كما عبر به في الخلاصة اى تغيير الشخص المعين بغيره للمصاحبة الراجعة الى المسامحة فهو نظير ما قدمه المصنف من قوله الباني اولى بنصب الامام والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم اصالح ممن عينه وبه ظهر الجواب عما نقله الشارح عن الاشياء من قوله ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولا هما وهو انه جائز لمصاحبة اذا كانا مشروطين في اصل الوقت فبدونه بالاولى وقيل ظهر انه ليس المراد انه يجوز للواقف الرجوع عن شروط الوقت كإفهامه الشارح حتى تكلف في شرحه على الملقى للجواب عما قدمه عن الدرر قيل قول المصنف اتحاد الواقف والجهة من انه ليس له اعطاء الغلة لغيره من عينه لخروج الوقت عن ملكه بالتسجيل اه فانه صريح في عدم صحة الرجوع عن الشروط ولا يخالفه ما في المؤيدية على ما علمت ويدل عليه قوله في البحر ان التولية خارجة عن حكم سائر الشروط لان له فيها التغيير كما بداله واما باقي الشرائط فلا بد من ذكرها في اصل الوقت اه وفي الاسعاف ولا يجوز له ان يفعل الا ما شرط وقت المقد اه وفيه لو شرط وقفه ان يزيد في وظيفة من يرى زيادته او ينقص من وظيفة من يرى نقصانه او يدخل معهم من يرى ادخاله او يخرج من يرى اخراجه جائز ثم اذا فعل ذلك ليس له ان يغيره لان شرطه وقع على فعل يراه فاذا رآه وامضاء فقد انتهى ما رآه اه وفي فتاوى الشيخ قاسم وما كان من شرط معتبر في الوقت فليس للواقف تغييره ولا تخصيصه بعد تقرر ولا سيما بعد الحكم اه فقد ثبت ان الرجوع عن الشروط لا يصح الا التولية ما لم يشرط ذلك لنفسه فله تغيير المشروط مرة واحدة الا ان ينص على انه يفعل ذلك كما بداله والا اذا كانت المصاحبة اقتضت فاعتنم هذا التحريم (قولہ) فانها ٢ اى الكناية كما يعلم بما بعده والمراد بها الضمير وتسمية الضمير كناية اصطلاح الكوفيين أقاده ط (قولہ) لا قرب المكنيات) اى لا قرب المذكورات التي يمكن ان يكون الضمير كناية عنها (قولہ) يقتضى الوضع) اى الاصل وهو عود الضمير الى اقرب مذكور اليه قلت وهذا الاصل عند الحلو عن القرائن ولذا قل في الحبرية سئل عن وقف على ولده حسن وعلى من يحدثه من الاولاد ثم على الاولاد المذكور ثم على اولاده

وان كانوا اصالح اه
جوهرية وفي جواهر
الفتاوى شرطه نفسه
مادام حيا ثم لولده فلان
ما عاش ثم بعده للاعقب
الارشد من اولاده قالها.
تصرف للابن لا للواقف
لان الكناية تصرف
لا قرب المكنيات يقتضى
الواقع

مطلبه

لا يجوز الرجوع عن الشروط

٢ قوله فانها لا يخصصه
والذى في نسخ الشارح
قالها وهو الاوفق بما أتى
لا سيما لا مرجع في الشارح
للضمير في قوله فانها تأمل
اه مصححه

مطلبه

في ان الاصل عود الضمير
الى اقرب مذكور

الاناث واولادهن ثم جدد ما واقف ولد اسمع محمد ثم مات حسن المذكور فهل الضمير في يحدث له راجع الى حسن لانه قريب مذكور أم الى الواقف فيدخل محمد فاجاب مفتي الحنفية بنصر مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي بانه راجع الى الواقف ثم قل في الخبرية ان هذا مما لا يشك ذوقهم فيه اذ هو الاقرب الى الغرض الواقف مع صلاحية اللفظه وقد تقرّر في شروط الواقفين انه اذا كان لفظ مختلان تعين احدهما بالغرض واذا ارجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان

ولد الواقف لصلبه واستحقاق اولاد البنات وفيه غاية البعد ولا تمسك بكونه أقرب مذكور لما ذكرنا من المحذور وهذا لغاية ظهوره غنى عن الاستدلال اهـ (قوله) وكذلك مسائل ثلاث (اي يعتبر فيها الاقرب وان لم يكن هناك ضمير فان الثانية والثالثة لا ضمير فيها ط (قوله) فانها لعبرو فقط (اي فلا يدخل نسل زيد زاد الامام الحنفى فان قال على

عبد الله ويرد وعمره ونسلهما ذلعة لعبد الله وزيد وعمره ونسل زيد وعمره دون نسل عبد الله اهـ (قوله) فانه كور راجع لولد الولد تحسب (اي فقط اى لا يضاف المعطوف دون النضاف اليه ودون المعطوف عليه فقوله على ولدى بقى شاملا للذكور والاناث من صلبه وقوله وولد ولدى الذكور يختص بالذكور من اولاد الذكور والاناث اى بالنضاف فقط

لانه أقرب مذكور ولا يقال انضاف اليه أقرب مذكور لانا نقول الاصل عود الضمير على النضاف كما اذا قال جاء غلام زيد واكرمته اى الغلام لانه المحدث عنه والنضاف اليه ذكر معرفة لانه نضاف غير مقصود بالحكم ويحتمل ان يكون قوله فحسب احترازا عن رجوعه الى النضاف اليه فقط فلا ينافى رجوعه للمعطوف عليه ايضا وهذا وان كان بعيدا من فحوى العبارة لكنه هو الموافق لما نص عليه هلال بقوله قلت اريد ان قل على ولدى وولد

ولدى الذكور قل ففى لمن كان ذكرا من ولده وولد ولده قل الذكور من ولد البنين والبنات قال نعم اه فقد حملناه قيد المعطوف المعطوف عليه دون النضاف اليه ومثله في الاسماء فانه ولو قل على ولدى وولد ولدى الاناث يكون للاناث من ولده دون ذكورهم والاناث من ولد الذكور والاناث وعن فيهما سواء اهـ وهو السائد من كلام الحنفى ايضا لكن

يأتى ان الوصف ينصرف الى ما يليه عندنا وهو مؤيد للاحتيال الاول في عبارة جواهر الفتاوى ومتنقى كلام الاشياء انه قيد للمضاف اليه فقد وتام تحرير المقام في كتابنا تنقيح الحامدية فراجع (قوله) وعكسه وقت الخ) عكس مبتدأ والجملة بعد اريد بها لفظها خبر والمراد انه عكس ما قبله في كون القيد فيه متقدما فيكون لما قبل العاطف بخلاف ما تقدم

فان القيد فيه متأخر فيكون لما بعد العاطف فالضمير في قوله لانه أقرب وفي قوله فيصرف عائد لقيد وهو لفظ بنى للعمر وكذا هو ومتنقى كلامه ان الوصف يعود الى ما يليه سواء تأخر او تقدم فداقل بنى ففراء اولادى وجيرانى ينصرف الى الاول فقط وكذا القول على ذكور اولادى واولادهم فيدخل فيه الاناث من اولاد الذكور يؤيد ان الاصل المعطى على

النضاف ولم أر ما يوسط الوصف مثل على اولادى الذكور واولاد اولادى والظاهر انصرف الاول فقط فيخص الذكور لصلبه وبعبارة الذكور والاناث من اولاد اولاد الذكور والاناث من اولاد اولادهم يخص الذكور والاناث من اولاد الذكور اعمد الضمير اليهم

مطلب

اذا كان لفظ مختلان تعين احدهما غرض واقف

مطلب

فيا اذا قل على ولادى واولاد اولادى الذكور

وكذلك مسائل ثلاث

وقب على زيد وعمره

ونسبه فانه لعبرو فقط

وقفت على ولدى وولد

ولدى الذكور وولد كور

راجع لولد الولد تحسب

وعكسه وقفت على بنى زيد

وعمره ويدخل هو عمره

لانه اقرب الى زيد

فيصرف اليه

مطلب

انما تقدم القيد يكون ما

على العكس

وفي الاسعاف لو قال غني الذكور من ولدي و على اولادهم فهو للذكور من ولده لصلبه
 ولولد الذكور انا انما كانوا اوزذكورا دون بنات الصلب فلا تعطى البنت الصلبة وتعطى
 بنت أختها ولو قال على ذكور ولدي وذكور ولد ولدي كون للذكور من ولده لصلبه
 وللدكور من ولد ولده ويكون الذكور من ولد البنين والبنات فيه سواء ولا يدخل اثني من ولده
 ولا ولد ولده ولو قال على ولدي وعلى اولاد الذكور من ولدي يكون على ولده لصلبه الذكور
 والاناث وعلى الذكور والاناث من ولد الذكور من ولده ولا يدخل بنات الصلب اهـ **(قوله**
 هذا هو الصحيح) راجع لاصل المسئلة ومقابلة القول بان الكسابة تنصرف لواقف لا لاسنه
 كإفاده كلام المنح قيل هذا الفصل والظاهر ان الخلاف في باقي المسائل كذلك **(قوله** قات
 وقدمنا) اي في هذا الفصل حيث قال الوصف بعد اجل يرجع الى الاخير عندنا الخ وبأني
 قريبا وهذا تأكيد لقوله قال ذكور راجع لولد الولد فحسب لكن علمت مخالفتهم لكلام
 هلال والاسعاف **(قوله** عندنا) وعند الشافعي للجميع ان لم يعطف ثم كسر وبأني **(قوله**
 من باب المحرمات) اي في كتاب النكاح **(قوله** وهو الاصل) اي انصرف الشرط الى
 المتعاطفين عندنا وعند الشافعية **(قوله** في الشرط المصريح به) مثل فلانة طالق و فلانة
 ان دخلت الدار فيكون دخول الدار شرطا اطلاقهما لا للمعطوف فقط اهـ ط **(قوله**
 والاستثناء بمشئة الله تعالى) لانه شرط حقيقة وان سمي استثناء عرفا واحترزه عن الاستثناء
 بالافني التلويح اذ اورد الاستثناء عقيب حمل معطوف بعضها على بعض بالواو فلا خلاف
 في جواز رده الى الجميع والاخير خاصة واما الخلاف في الظهور عند الاطراق فذهب الشافعي
 انه ظاهر في العود الى الجميع وذهب بعضهم الى التوقف وبعضهم الى التفضيل ومذهب
 ابي حنيفة انه ظاهر في العود الى الاخرية اهـ والمراد بالتفصيل هو انه ان استقلت النسابة
 عن الاولى بالاضراب عنها فلاخبرة والا فالجميع واحترز بالجل عن الاستثناء عقيب مفردات
 فانه ليس اتفاقا كما في شرح التحرير مثال الاول وقفت داري على اولادي ووقفت بستانى
 على اخوتي اذا اخر جوا ومثال الثاني وقفت داري على اولادي واولادهم اذا اخر حوا
(قوله فتصرف الى مايليه) اي الى مايل العاطف وهو المعطوف المتأخر وهو الوجه من
 صرفها للجميع كما في تحرير ابن الهمام **(قوله** نحو جاء زيد وعمر والعالم) لا يخفى ان الوصف
 هنا لا يمكن صرفه للجميع وان أمكن الاول لكنه غير محل الخلاف فالتناسب تمثيل ابن
 الهمام بقوله كنيم وقريش الطوال فملوا فان الطوال جمع طويل يمكن صرفه للمتعاطفين
 والاخير فقط والثاني مذهبنا وهو الوجه كما علمت والاول مذهب الشافعي قال في جمع
 الجوامع وشرحه الصفة كالاستثناء في العود الى الكل المتعدد على الاصح ولو تقدمت نحو وقفت
 على اولادي واولادهم المحتاجين ووقفت على محتاجي اولادي واولادهم فيعود الوصف في الاول
 الى الاولاد مع اولادهم وفي الثاني الى اولاد الاولاد مع الاولاد وقيل لا أما المتوسطة نحو
 وقفت على اولادي المحتاجين واولادهم فالتحيز اختصاصها بما وليته ونحو ان يقال نعود
 الى مايلها ايضا اهـ * **(تنبيه)** * حاصل ما مر ان كلام من الشرط والاستثناء والوصف يعود
 الى المتعاطفين جميعا عند الشافعي وكذا عندنا الا الوصف في الاخير فقط لكن علمت مخالفتهم

مطلب

الوصف بعد حمل يرجع
 الى الاخير عندنا

هذا هو الصحيح قلت وقدمنا
 ان الوصف بعدم تعاطفين
 الاخير عندنا وفي الزاي
 من باب المحرمات وقولهم
 ينصرف الشرط اليها وهو
 الاصل فلذا ذكر في الشرط
 المصريح به والاستثناء
 بمشئة الله تعالى وأما في
 النسبة المذكورة في آخر
 الكلام فتصرف الى مايليه
 نحو جاء زيد وعمر والعالم
 الى آخره فليحفظ وفي
 المنظومة المحية قال

«الوصف بعد حمل اذا أتى
 * يرجع للجميع فيما باتا *
 عند الامام الشافعي فيما»

مطلب

الشرط والاستثناء يرجع
 الى الكل اتفاقا لا الوصف
 فانه للاخير عندنا

مقدمة على ثلاث وغيره وقد سئل مصنف نحن وقت عن ولادته وعندهم على الفريضة
 شرعية وأيس ثلاث حتى لا تكون مائة ثم عن الولاد موقوف عليه ثم عن الولادهم
 وسأله عن أن من مات عليه عن ولد فقصيه لولده فهل هذا الشرط راجع إلى المصلحة
 ثانية المعصوفة ثم ومعه من حول انفصال بين الأولى والثانية وهو قوله ليس الثلاث
 حتى لا يحصر صرح صاحبنا بأن قوله على أن كذا من قبل الشرط ما فيها من معنى التزوم
 ووجود اجزاء بالإقامة ووجود الشرط كقول تعالى يبايعك على أن لا يشركن أي بشرط
 أن لا يشركن وبأن شرط ما تعقب جملا يرجع إلى الكل بخلاف الصفقة والاستثناء، وفي
 الأخير عندنا ولم يفرق بين نصف بالواو والنصف ثم وعلى هذا فيعود نصيب من
 مات عن ولد لولده عملا بشرط المذكور وهو موافق لغرض الواقفين له مخلصا وظاهره
 أن ضلوع انفصال المذكور لا بشرط (قوله أن كان ذا العطف بواو) قال العراقي في فتاواه
 وقد ضاع أصحها في الأصول والمفرد نصف ولم يقيدوه بأداة ومن حكى الاطلاق أمام
 الحرمين والغزالي وشيخنا وزاد بعضه على ذلك جعل ثم كانوا ككثوثي حكاه عنه الرافعي
 ومثل أمه الحرمين استسبة ثم ثم قيدوا بصريح البحث بما إذا كان ذاك بالواو وتامه فيه
 حموى (قوله في الأخير) متعلق بمرجع الذي هو جواب ما (قوله ولو على البنين وقفا) فجعل
 (ح) يعني وقف على بنى وله بنون وبنايت يدخل فيه البنات لأن البنات إذا جعن مع البنين
 ذكرن بنفسه تذكر ولوله بنات فقط أو قل على بناتى وله بنون لا غير لغة لمساكين ولا شيء
 لهم وتامه في الأسع في وهذا البيت يعني عنه البنات الأخير (قوله وولد الابن كذلك
 بنات) أي كذلك وولد البنات فدخل في النصف وفي نصف إليه على جره هـ أي لو وقف
 على ذرية زيد أدخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات (قوله ووقف الوقت على الذرية) أي لوقف
 على ذرية زيد أو وقف على سبه أبا له أمه أو أدخل فيه ولده وولد البنين وولد البنات
 في ذلك سواء خصف (قوله من غير ترتيب ح) أي أن ما يرتب بين البنون تقسم الغلة يوم
 تنفى عن عددهم من الرجال والنساء والحيثان من ولده نصيبه والأسفل درجة بالسوية بلا
 تفضيل ثم كانت أحدهم نصف سهمه وتقتضى القسمة وتقسيم بين من يكون موجود يوم الثاني
 مائة ما يرتب أن قل بقوله البطن الأعلى على البنين بنوهم ثم لبنين بنوهم بعنا بعد بطل اعتبار
 شرطه وتامه في الخذف (قوله ولو على أولاده ح) على أنه ذكرنا أن ظاهر الرواية المتفق
 به عدم دخول ولاد بنت في الأولاد مصفاة أي سواء قل على أولادى بلفظ جمع أو بلفظ اسم
 الجنس كولدى وسواء يقتصر على البطن الأول كما ذكرنا أو ذكر البطن الثاني مصفاة إلى البطن
 الأول مصفاة إلى ضمير الوافق كولدادى وأولاد أولادى أو المأخذ على الأولاد كولدادى
 وأولادهم عن ما في أكثر الكتب وقول خصف يدخلون في جميع مذكر وقول على الرازي
 أن ذكر البطن الثاني يقتصر اسم الجنس مصفاة إلى ضمير الوافق كولدى وولدولدى لا يدخلون
 وإن بلفظ جمع مصفاة إلى ضمير أولاد كولدادى وأولاد أولادهم دخوا وقل شمس الأئمة
 السرخسي لا يدخلون في بطن أولاد روية واحدة وإنما خلاف في البطن الثاني وظاهر
 الرواية المدخول لأن ولد لولد اسم من ولده ولده وأبنته ولده فمن ولده بنته يكون ولده حقيقا

مصنف

على أن من مات عن ولد من
 قيل شرط

• أن كان ذا عطف أو ما
 • أن كان عطف ثم وقعه
 الأخير، نق فرجه • ووعى
 البنين وقت يجعله • في ذلك
 البنات مدخل • وولد الابن
 كذلك البنات • مدخل في
 ذرية ثبت ما لو وقف
 على الذرية من غير ترتيب
 بالسوية • يتسعين من
 علا والأسفل • من غير
 تفضيل لبعض • فمدخل
 وتقتضى القسمة • في كل سهم
 ويقسم باقي على من عينه
 ولو على أولاده ثم على •
 ولاد ولاد • قد جعل
 • وقد نقه أو ليس في مدخل
 • ولاد بلفظ • مدخل
 بنى • ولادى كذا • أقرب
 وأخوتى ونصف • حتى حسب

مصنف

في تحريرها كما هو على - حول
 أولاد بنت

بخلاف ما اذا قال على ولدى قان ولد البنت لا يدخل في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول
 ولده لصلبه وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفاً وهو اختيار اقوال هلال وصحبه
 في الحانية مستند الكلام محمد في السير الكبير وفي الاسعاف انه الصحيح وجزه به فاقضى انقضاء
 نور الدين الطرابلسي وتبيذ السلي وإبن الشحنة وإبن نجيم والحائقي وغيرهم من المتأخرين
 وكذا الحيزي الرمي في موضع من فتاواه وخالف في موضع آخر وتام تحرير ذلك وترجيح
 ما جرح اليه المتأخرون في كتابي تنقيح الحامدية وقدم في الجهاد بعض ذلك ثم رأيت في فتاوى
 الكازروني جواباً مطلوباً للامامة الشيخ على المتدعي ما يخبره ان الحق ابن الهمام قال في
 الفتح ولو ضم الى الولد ولد الولد فقال على ولدى ولدى واشترك الصليبيون والولاد بنيه
 وأولاد بناته كذا اختاره هلال والحصاف وصحبه في الحانية وأنكر الحصاف رواية حرمان
 أولاد البنات وقال لم أجد من يقوم برواية ذلك عن اصحابنا وانما روى عن ابن حنيفة فيمن
 أوصى بنتاً ماله لولد زيد قان وجدله ولد ذكور وانما لصلبه يوم موت الموصي كان بينهم
 وان لم يكن له ولد لصلبه بل ولد ولد من أولاد الذكور والاناث كان لأولاد الذكور دون
 أولاد الاناث فكأنهم قاسوه على ذلك وفرق الشمس الاثمة بينهما بالفرق المشهور المذكور
 في الحانية وغيرها أي ما قدمناه عنه فهذا ابن الهمام المعروف بالتحقيق عند الخاص والعام
 قد اعتمد على هؤلاء الاثمة العظام اماهال فانه تليد ابن يوسف وأما الحصاف فقد شهد له بالفضل
 شمس الاثمة الحلواني فقال ان الحصاف امام كبير في العلوم يصح الاقتداء به وقد اقتدى به
 اثمة الشافعية وأما قاضخان وشمس الاثمة فما في الطباقات يقتضى عن التطويل واذا كان مثل
 الامام الحصاف لم يجد من يقوم برواية حرمان أولاد البنات في صورة ولدى ولدى يعلم
 أن الصورة التي بانظ الجمع ليس فيها اختلاف رواية قطعاً بل دخول أولاد البنات فيها رواية
 واحدة فمن هذا قال شيخ مشايخنا السري ابن الشحنة ينبغي أن تصحح رواية الدخول قطعاً
 لان فيها نص محمد عن اصحابنا والمراد بهم أبو حنيفة وأبو يوسف وقد انضم الى ذلك ان الناس
 في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم مع كونه
 حقيقة اللفظ وقد وقع شيخنا الصدر الاجل المولى ابن كمال باشا مثل ما وقع من ابن
 الهمام من الاعتقاد على هؤلاء الاثمة العظام قل ويقطع عرق شبهة الاختلاف في صورة
 أولاد أولادى ما نقله في الذخيرة عن شمس الاثمة السرخسي ان اولاد البنات يدخلون رواية
 واحدة وانما الروايتان فيما اذا قل آمنوني على أولادى اه وبهذا البيان اتضح ان ما وقع
 في بعض الكتب كالجنيس والواقعات والمحيط الرضوى من ذكر الخلاف في العبارة
 المذكورة من قبيل نقل الخلاف في احدى الصورتين قياساً على الاخرى مع قيام الفرق
 بينهما وما ذكره في التعليل من ان ولد البنت ينسب لايه لا يساعدهم لانه ان اريد أن
 الولد لا ينسب الى الام لغة وشرعاً فلا وجه له اذ لا شبهة في صحة قول الواقف وقتت على
 أولاد بناتي وان اريد لا ينسب اليها عرفاً فلا يجدى نفعاً في عدم دخول ولد البنت في الصورة
 المذكورة لما عرف ان دخوله فيها يحكم العبارة لا يحكم العرف والدخول يحكم العرف
 انما هو في صورتى الوجه الاول وهما ولدى وأولادى والتعليل المذكور ينطلق عليهما

وقد ذكر شيخ الاسلام ابن الشحنة ان اعراف موافق للحقيقة اللغوية فيجب المصير اليه
 والتمويل عليه اهـ وقد احتاج العلامة الجائز في مثل ما قاله المقدسي **(قوله)** يشترك الاناث
 والذكور) اي عند الاجتماع نفعيا بمذكر على المؤنث **(قوله)** ومما يكثر وقوعه (الح) اعلم
 ان هذه المسئلة وقع فيها اختلاف واشباه ولا سيما على صاحب الاشياء ومما رأيت الامر كذلك
 حتمت فيها حين وصولي الى هذا المحل رسالة سيمتها **(الاقوال)** التي توضح الحلية في مسألة نقض
 القسمة ومسئلة الدرجة الجعلية) وكنت ذكرت شيئا من ذلك في كتابي تنقيح الحامدية
 ووافحت فيه المسائلين بتأخير به العين فمن اراد الوقوف على حقيقة الامر فليرجع الى هذين
 التأليفين فان ذلك يستدعي كلاما طويلا ولنذكر لك خلاصة ذلك باختصار وذلك انه اذا
 وقف على اولاده ثم عني اولادهم وهكذا مرتبا بين البهون وشرط ان من مات عن ولد
 فقصبه لولده او عن غير ولد فقصبه من في درجته ومن مات قبل استحقاؤه لشيء وله ولد له
 ولده مقامه واستحق ما كان يستحقه لو بقي حيا فمات الوافق او غيره عن عشرة اولاد مثلا
 ثم مات احدهم عن ولد يعطى سهمه ولده عملا بالشرط فلو مات بعده آخر عن ولد وعن ولد
 ولده مات والده في حياة أبيه فهل يعطى هذا الولد مع عمه حصة جده لان الوافق جعل درجته
 درجة أبيه وهي درجة الجعلية فيشارك اهل الطبقة الاولى وهي درجة عمه أولا يعطى له شيئا
 فحق السبكي بعدم المشاركة وخض الم بخصه أبيه بناء على ان استوفى في حياة والده لاسبى
 موقوفه عليه ولا من اهل الوقت وانما يعمل بشرطه الاول وهو كل من مات عن ولد فقصبه
 لولده فكل مقامات واحد من العشرة يعطى سهمه لولده دون ولد ولده الذي مات قبل
 الاستحقاق الى ان يموت العاشر من الطبقة العليا فاذا مات هذا العاشر عن ولد لا يعطى
 نصيبه لولده بل تنقض القسمة ويقسم على البطن الثاني قسمة مستأنفة ويبطل قول الوافق
 من مات عن ولد فقصبه لولده ويرجع الى العمل بقوله ثم على اولادهم حيث ترتب بين الطبقات
 وبعد ذلك فكل من مات من البطن الثاني عن ولد فقصبه لولده وهكذا الى ان يموت آخر
 هذه الطبقة الثانية قبلها القسمة وتستأنف قسمة أخرى على الطبقة الثالثة وهكذا الى
 آخر الطبقات كنقص عليه الحضاف وغيره لكن السبكي قسم على التوفى من كل طبقة عند
 استأناف القسمة وأعطى حصة كل ميت لاولاده واد الحضاف قسم على عدد اهل الطبقة
 التي تستأنف القسمة عليها ولم ينظر الى اصولهم فهذا خلاصة ما قاله السبكي وخالفه الحلان
 السيوطي فاختار ان ولد من مات قبل الاستحقاق بقوله ولده عملا بالشرط ويستحق
 من جده مع اعمامه وانه اذا مات احد من اعمامه عن غير ولد استحق معه ايضا لان عدم
 كونه من اهل الوقت ممنوع بل صريح قول الوافق ومن مات من اهل الوقت قبل استحقاؤه
 انه منهم فاهل الوقت يشمل المستحق ومن كان بصدد الاستحقاق وانه اذا مات آخر
 من في الطبقة عن ولد يعطى سهمه لولده وحاصله انه خالفه في شيئين احدهما ان اولاد استوفى
 في حياة والده لا يجرمون مع بقاء الطبقة الاولى بل يستحقون معهم عملا بشرط الدرجة
 الجعلية ثانيهما انه اذا انقضت الطبقة لانقض القسمة كما هو صريح اعطائه سهم آخر من
 مات من الطبقة لولده فقوله في الاشياء اهـ وافق السبكي على نقض القسمة غير صحيح ثم ان

يشترك الاناث والذكور*
 فيه وذلك واضح مسطور*
 ومما يكثر وقوعه من وقف
 على ذريته مرتبا وجعل
 من شرطه ان من مات قبل
 استحقاؤه وله ولد له
 مقامه لو بقي حيا فهل له
 حصة ابيه لو كان حيا
 ويشترك الطبقة الاولى
 اولاد

قوله أولا يعطى له شيئا
 هكذا يخضع لاهل الوقت
 حذف كلمة له بانه الا
 ان يجعل الجار والجور
 نائب فاعل يعطى على قبة
 لوجود المنفوعول به او يقر
 الفعل بالبناء للفاعل تأمل
 اهـ مصححه

مطلب

مهم في مسألة السبكي
 الواقعة في الاشياء في نقض
 القسمة والدرجة الجعلية

صاحب الاشياء قال ان مخالفته للسبكي في اولاد المتوفى في حياة أبيه واجبة وأما نقض القسمة بعد انقراض كل بطن فقد أفتى به بعض علماء العصر وعزوه للخصاف ولم يتبها للفرق بين صورتي الخصاف والسبكي فان صورة السبكي ذكر فيها العطف بكلمة ثم بين الطبقات وصورة الخصاف قال فيها وقت على ولده وولد ولده ونسأهم مرتباً اي قائلاً على أن يبدأ بالبطن الاعلى ثم بالذين يولونهم ثم بالذين يولونهم بطناً بعد بطن فصدر مسألة الخصاف اقتضى اشتراك البطن الاعلى مع الاسفل وقوله على أن يبدأ بالبطن الاعلى اخراج بعد الدخول وصدر مسألة السبكي اقتضى عدم الاشتراك للعطف ثم لا بالواو فنقض القسمة خاص بمسألة الخصاف دون مسألة السبكي فكيف يصح ان يستدل بكلام الخصاف على مسألة السبكي وحاصله ان عبر بالواو بين الطبقات مرتباً بعده بأن يبدأ بالبطن الاعلى تنقض القسمة عند انقراض كل بطن كما قاله الخصاف وان عبر ثم لا يصح القول بنقض القسمة خلافاً للسبكي بل كما مات احد عن ولد يعطى سهمه لولده في جميع البطون هذا خلاصة ما قاله في الاشياء وقد رد عليه جميع من جاء بعده حتى ان العلامة المقدسي ألف في الرد عليه رسالة مستقلة ذكرها الشرنبلالي في مجموع رسائله وحقق فيها عدم الفرق في نقض القسمة بين العطف بنم والعطف بالواو المقترنة بما يفيد الترتيب وقال قد أفتى بذلك جماعة من أفاضل الخفية والشافعية منهم السري عبد البر بن الشحنة الحنفي ونور الدين المحلى الشافعي وبرهان الدين الطرابلسي الحنفي ونور الدين الطرابلسي الحنفي ونور الدين الرملي الشافعي والبرهان ابن أبي شريف الشافعي وعلاء الدين الاخميمي وغيرهم قلت وافتي بذلك ايضا العلامة ابن الشامي في سؤال مرتب ثم وقال الصواب نقض القسمة كما اقتضاه صريح كلام الخصاف ولا اعلم احداً من مشايخنا خالفه في ذلك بل وافته جماعة من الشافعية وغيرهم اه وقد أيد العلامة ابن حجر في فتاواه القول بنقض القسمة على نحو ما مر عن الخصاف ونقل مثله عن الامام الباقر بن غيره في صورة الترتيب ثم فقد تحرر بهذا ان الصواب القول بنقض القسمة بلا فرق بين العطف بنم او بالواو المقترنة بما يفيد الترتيب وان اشتراط الدرجة الجعلية معتبر لكن الذي عليه جمهور العلماء قيام من مات في حياة والده مقام ولده في الاستحقاق من سهم جده وامادخوله في الاستحقاق من عه ونحوه ممن هو في درجة أبيه المتوفى قبل الاستحقاق فقد وقع فيه معترك عظيم بين العلماء فمنهم من قال بدخوله في الموضعين وهو اختيار السيوطي كما مر ووافقه جماعة كثيرون واعتمدته الشرنبلالي وألف فيه رسالة تبع فيها العلامة المقدسي وأفتى جماعة كثيرون من أئمة المذاهب الاربعة بعدم دخوله في الثاني وهو الذي حقه في الرسالة وفي تنقيح الحامدية والله سبحانه اعلم فاغتم توضيح هذا الحل واشكر مولاي عز وجل **(قوله افتي السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطي)** العبارة مقلوبة كما ظهر لك مما قرنتاه فان السبكي أفتى بعدم المشاركة وينقض القسمة والسيوطي خالفه في الامرين لا في احدهما خلافاً للاشياء **(قوله)** وهذه مخالفة واجبة اي يجب القول بمشاركته لاهل درجة أبيه على التفصيل الذي قلناه او مطلقاً **(قوله فبالواو)** اي المقترنة بما يفيد الترتيب بين الطبقات وقوله يشارك صوابه تنقض القسمة **(قوله بخلاف ثم)** فان القسمة لا تنقض فيها بانقراض كل طبقة

افتي السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطي وهذه مخالفة واجبة كما اقده ابن نجيم في الاشياء من القاعدة التاسعة لكنه ذكر بعد ورقتين ان بعضهم يعبر بين الطبقات بنم وبعضهم بالواو فبالواو يشارك بخلاف ثم فراجع متأملاً مع شرح الوهبانية فإنه نقل عن السبكي وافعتين آخرين يحتاج اليهما ليزيل العلماء متحيزين في فهم شروط الواقفين الا من رحم الله

وعدت فليس وصف من اولاد عبود دون ثلاث فئات مستحقة عن ولد ابوها من اولاد الظهور بانه ينقل نصيبها اليها
لصدق كونها من اولاد الظهور باعتبار ابوها كما علم من الاسعاف ٦٠٤ وغيره وفي الاسعاف والتتارخانية لو وقف

وقد علمت ان مصوب النص القسمة في الموضوعين (قوله) ولقد اقيمت الخ) اُفتي بمثله
الحاقوق (قوله) بانه ينقل نصيبها اليها) اي اذا وجد في كلام الواقف ما يدل على انتقال
نصيب الميت لولده (قوله) وفي الاسعاف الخ) هذا كله الى الفصل ساقط من بعض النسخ
ويدل على انه لا يوجد في اصل النسخة ما فيه من التكرار باعادة الحادثة التي اُفتي بها (قوله)
الا ان يكون ازواجهن من ولد ولده) استثناء من قوله دون الاثبات وهذا دليل ما اُفتي به
وهو مراده من قوله كما يعلم من الاسعاف وهذا يؤيد سقوط هذه الجملة من اصل النسخة
(قوله) كل من يرجع الخ) توضيح لما قبله ط وسيدكر في الفصل الآتي تفسير العقب
وانسل والآل والجنس وبأى الكلام عليه والله سبحانه اعلم

فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد

ما قدمه عن جواهر الفتاوى وما بعده الى هنا من متعلقات هذا الفصل فكان المناسب ذكره
فيه (قوله) وبعبارة المواهب) اي مواهب الرحمن للعلامة برهان الدين ابراهيم الطرطوسي
صاحب الاسعاف (قوله) في الوقت على نفسه) اي في فصل الوقت على نفسه وظاهره ان
جميع ما ذكره عبارة المواهب وليس كذلك لان اكثر ما ذكره هنا لم يذكر في المواهب (قوله)
جعل ريعه لنفسه الخ) تقدم هذا في قول المتن وجاز جعل غلة الوقت لنفسه عند الثاني (قوله)
ثم وثم) حكاية ما يذكره الواقف من المصنف ثم في وقته كذوله ثم من بعدى على اولادى ثم
على اولادهم وهذا لا مدخل له في نقل الخلاف لان الخلاف في جعله الربع لنفسه لا لاولاده
وتعوه. ثم من جعل الوقت على النفس باطلا باطل ما عطف عليه ايضا (قوله) يجعله لولده)
متعلق بقوله جاز لكن لا يبعد كونه عند الثاني كما علمت (قوله) ولكن يختص بالصبي) اي
بالبطن الاول ان وجد فلا يدخل فيه غيره من البطون لان لفظ ولدى مفرد وان عم معنى
بخلاف الاولادى بلفظ الجمع على ما يأتي (قوله) وبعم الاثني) اي كالذكر لان اسم الولد مأخوذ
من الولادة وهي موجودة فيهما درر واسعاف (قوله) ما لم يقيد بالذكر) في بعض النسخ
بالذكر وهي كذلك في الدرر (قوله) ويستقل به الواحد) اي بان كان له اولاد حين
الوقف فأتوا الا واحد او لم يكن له الا واحد فان ذلك الواحد يأخذ جميع غلة الوقت لان
لفظ ولدى مفرد مضاف فيم بخلاف الوقت على بنه فان الواحد يستحق نصفها والنصف
الآخر للمفقر لان اقل الجمع اثنان كما في الاسعاف وقد مر في المروع (قوله) فان اتنى
الصبي) اي مات والاولى التي يريه (قوله) دون ولد الولد) لاقتصاره على البطن الاول ولا
استحقاق بدون شرط اسمى وانما صرف للمفقر لا لقطع الموقوف عليه كافي الدرر وهذا
يسمى منقطع الوسط كقدماء (قوله) فيختص بولد الابن) اي لا يشاركه في الغلة من دونه من
البطون ويكون ولد الابن عند عدم الصبي بمنزلة الصبي درر اي لانه ينسب اليه وفي الحصاص
فان لم يكن له ولد لصلبه ولا ولد له وكان له ولد له لولد له فاعلة ولين كان اسفل من البطون

على ما ذكرناه
ولم يدع له ما سوى اولاد
الذكر دون ثلاث لان
يكون ازواجهن من ولد
ولده المذكور كل من يرجع
نفسه الى له نصيب بالاداء
فهو من عقبه وكل من كان
ابوه من غير المذكور من ولد
الواقف فليس من عقبه
اتمى وسيجيء في الوصاية
لو اوصى لآله او لجنسه دخل
كل من ينسب اليه من قبل
آبائه ولا يدخل اولاد ارباب
وانما اوصت الى اهل بيتها
او لجنسها لا يدخل ولدها
الا ان يكون ابوه من قومها
لان الولد انما ينسب لآبيه
لا لأمه قلت وبه تلج جواب
حادثة لو وقف على اولاد
الظهور دون اولاد البطون
فئات مستحقة عن ولدين
ابوها من اولاد الظهور
هل ينقل نصيبها اليها
فأجبت نعم ينقل نصيبها
لها لصدق كونها من
اولاد الظهور باعتبار
والدها المذكور والله اعلم
فصل فيما يتعلق بوقف
الاولاد
من الدرر وغيرها وبعبارة
المواهب في الوقت على نفسه
ولده ونسله وعقبه جمل

ربعه لنفسه ايام حياته ثم وثم جاز عند الثاني وبه يفتى كجمله لولده ولكن يختص بالصبي وبعم الاثني ما لم يقيد (والفرق)
بالذكر ويستقل به الواحد فان اتنى الصبي فلفقره دون ولد الولد الا ان لا يكون حين الوقت صلبى فيختص بولد الابن

والفرق بينه وبين الصبي حيث يدخل مع الصبي من هو سدى به مائل الى جهة اليسار
فقد صاروا مثل النجدة والقبيلة كما تقول اولاد العباس من عبد مصاب فهم من بيت
العباس اذ ما يخص (قولهم ولو تبي) لان نصف الولد عندهم كقدمه (تقولهم ولو تبيح)
وهو صاهر الزولية وبه شبه هلال لان ولادته كانت يمسكون في راسه لا في راسه
ولد الابن دور وقوله بخلاف ولد الابن اني فقه يدخل فيه ولد ابنت وقد تكرر قوله
ولو زاد ولد ولد ي فقط اني مقتصر اعني ليس الاول و الثاني (تقولهم فقه عدي) اني
الجنين قول في المدر يشتركون في اللغة والاعتماد على عبي ولد لان لانه سوى فيهم
حيث يذكر ما يدل على الترتيب بخلاف ما ذكرنا في قول في مدر ثم في عرض
الاولاد والاداء في الصورتين المذكورتين في صورة لاقتصر على بعض الاولاد وصورة
زيادة الثاني صرفت اللغة الى الفقهاء لاقتصر على عريف عيه هي لانه في صورتين
لا يدخل البطن اثنتان حيث يذكر الولد بعد جمع (قولهم ولو زاد بعض اثنتان) ان قول
على ولي وولد ولي وولد ولي دور (قولهم ثم به) اني صرف في الاولاد ما تساموا
لا ينفرد ما بقي واحد من الاولاد وان سفل دور (قولهم ويستوي الاقرب والاعد) اني
يشترك جميع البطون في اللغة لعدم ما يدل على الترتيب وانه مختلف به ما سعى لثلاثة
ايضا صاروا بمثابة لفخذ وتكون لغة لهم ما تساموا قول الاربي له قول عن ويدر ويد
قدمت وبنينا وبينه ثلاثة اهلين واكثر ان هؤلاء ثلاثة عجلة واما بين من ولد زيد
وولد ولده وتسليمه ادا (قولهم لان يذكر ما يدل على الترتيب) ان يقول الاقرب والاقرب
او يقول على ولي ثم على ولد ولي ويقولون ايضا بعد عن طينة يد يد يد يد الوقف
دور (قولهم كما تقول ابي) مرتبة بقوله ثم تساموا بعبارة المدر كذا في صف في ولادة
ما تساموا لا الفقهاء اذا قيل على ولي واولاد الاولاد او قول ابتد اعني الاولاد يستوي
فيه الاقرب والاعد لان يذكر ما يدل على الترتيب كما مر في قول محبة عز من زاده فقه
او قول ابتدا ابي هذا مختلف في احوالية رجل وقب رضى عن ولادة وجعل آخره بفقهاء
فأنت بعضهم قول هلال يصرف الموقف في الثاني فان لم يصرف في الفقهاء لان ولد
اه وهو موافق في الخلاصة والزيادة وخلافة خلافة مقب وسبب في قول في
الاختبار شرح مختار لوقول عن الاولاد يدخل فيه بطون كذا بعد سم الاولاد ولكن
يقدم الجنين الاول فذا انقضى وشئ ثم من بعدهم يشترك جميع البطون فيه على السواء
قريبهم وبعدهم اه وقد استغنى عن ذلك بعد ما مر من قول في سعد ودرج في
سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما مر عن الاختيار وحسب عنه قول في مدر
بما حاصله ان هذه المسألة قد اختلف فيها رضي بين السرخسي في محبة واعتمد عليه صاحب
المدر اه وماتله حق مصابح الكتب المغتبرة كما تحققت وخلافه شد ثم اني مدر غير
موافق لذلك القول الشاذ ايضا لان المؤدى كلامه تقديم ليس لان ثم ليس الثاني ثم
الاشتراك بين الاقرب والاعد بخلاف ما يدل عليه كلام المدر من سواء الاقرب والاعد
اولا و آخره ما في العربية ما يخصا وزده ان قول يعني اني سعد و وعنده به صاحب

ولو في قول من دولة من
يدون ودون من بيت
في صحيحه ولو زاد ولد
وبني فقه فقه عدي
ولو زاد بعض اثنتان
سواء فيسأل في اقرب
ولا بعد لان يذكر
ما يدل على الترتيب
وقال مدر عن الزولية
مقتصر على ولي ولي
اولاد ولادى ووقول
عن ولادى

مدر

وقول عن ولادى
جمع من يدخل في
بطون

الدرر فيه بغير لان كلمة الدرر غير موافق لكل من القولين لكن جزمه بثله في فتح القدير
 وبقديسي في شرحه و لا شبهة في قاعدة الاصل الحقيقة نعم في الحالية وغيرها ذكره الحطاف
 اريد **(قوله)** ولكن سبعة فقل على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء درر قلت فلو
 كان اولاده أربعة وسى منهم ثلاثة يدخل المسكوت عنه فلو قال نعم على اولادهم لم يدخل
 اولاد المسكوت عنه لعدم التضمير في اولادهم الى المسمين بخلاف ما اذا قال نعم على اولاد
 اولادى فهم يدخلون لانهما ضمت اليهم ويدل عليه ما في الاسف لو قال على ولدى واولادهم
 واولاد اولادهم وله اولاد مات بعضهم قبل الوقف يكون على الاحياء واولادهم فقط دون
 اولاد من مات قبل الوقف لان الوقف لا يصلح الا على الاحياء ومن سجدت دون الاموات وقد
 أعاد التضمير الى اولاد الاحياء يوم الوقف دون غيرهم ولو قال على ولدى وولد ولدى واولاد
 اولادهم دخلوا بقوله وولد ولدى فن ولد من مات قبله ولد ولده اه ملخصا **(فروع مهمة)**
 قل على ولدى المخلوقين ونسلي تحدث له ولد اصله يدخل بقوله ونسلي بخلاف ما اذا قال
 ونسبهم ونحدث لا يدخل هو ولا اولاده ولو قال على ولدى المخلوقين ونسلهم وكل ولد
 يحدث لي فيه يدخل المحدثون اولاده ولو قال على ولدى المخلوقين ونسلهم ونسلي من يحدث
 لي دخل اولاد المحدث دونه ولو قال على ولدى المخلوقين وعلى اولاد اولادهم ونسلهم يدخل
 اولاد اولاده بقوله ونسلهم وان تجاوزهم بغير خلاف ما اذا قال على ولدى المخلوقين وعلى
 نسل اولادهم اه ملخصا من الحطاف **(قوله)** صرف نصيبه للفقراء لانه وقف على كل واحد
 منهم بخلاف ما اذا وقف على اولاده ثم للفقراء اى ولم يسم الاولاد مات بعضهم فانه تصرف الى
 الباقي لانه وقف على الكل لا على كل واحد أفاده في الدرر **(قوله)** لم يخص ابنا اى المتولد من
 الواقف بل يكون نصيبها لجميع الاولاد درر لكن مقتضى ما قدمناه في بيان النقص ان يصرف
 نصيبها الى الفقراء **(قوله)** دخل الاناث على الوجة لان جمع المذكور عند الاختلاط
 يشمل الاناث كسلف ط **(قوله)** لا يدخل البنون وكذا لا تدخل الحنى في صورتين لاننا علم
 وهو هندية ط **(قوله)** دغلة للمساكين ولا شئ للبنات او البنين اعدم صدق كل منهما على
 مدلول الآخر برهان ط **(قوله)** ويكون وقفا منقطعا اى منقطع الاول **(قوله)** فان حدث
 ما ذكر اى بان ولده بنون في الاول او بنات في الثاني عاد الوقف اليه اى الى الحادث **(قوله)**
 ويدخل في قسمة الغلة الخ) قل في المنح ثم المستحق من الولد كل من ادرك خروج الغلة
 عائفا في بطن امه حتى لو حدث ولو بعد خروج الغلة بأقل من ستة اشهر استحق ومن حدث
 الى تمامها فصاعدا لا يستحق لاننا نتيقن بوجود الاول في البطن عند خروج الغلة فاستحق فلو
 مات قبل القسمة كان لورثته وهذا في ولد الزوجة اما لو ماتت أمه بولد لاقل من ستة
 اشهر فاعترف به لا يستحق لانه منهم في الاقرار على الغير اعني باقي المستحقين بخلاف ولد
 الزوجة فانه حين يولد ثابت النسب **(قوله)** ما يطوع الغلة) قل في المنح وخروج الغلة اثنى
 هي الشايط وقت انعقاد الزرع حيا وقال بعضهم يوم يصير الزرع منقوما ذكره في الحالية وهذا
 في الحب خاصة وفي وقف الحطاف يوم طلعت الخربة وبنين ان يعتبر وقت امانه المعاهة كما في
 الحب لانه بالانعقاد يأمن المعاهة وقد اعتبر انعقاده واما على طريقة بلادنا من اجارة ارض

مقال

وقف على اولاده

ولكن سمعتم احدهم

صرف نصيبه للفقراء

على امرائه واولاده ثم

مات لم يخص ابنا نصيبها

لانها بشرط ودعيت من

مات منهم الى ولده ووقف

على بنى وعلى اخوتى دخل

الاناث على الوجة وعلى

ناتى لا يدخل البنون و

قل على بنى ولديا فقط

وقل على بنى ولديا بن

والغلة للمساكين ويكون

وقفا منقطعا فن حدث

ما ذكر عاد اليه يدخل في

قسمة الغلة من ولده دون

صنف حول ما يطوع به

لا لاكثر الا اذا ولدت

مبائنه اوام ولده المعقة

مقال

في بيان ما يطوع به بنى

الطيب به الاستحقاق

الوقفان يزودها لنفسه باجرة تستحق على ثلاثة اقسام كل اربعة اشهر فقط فيجب اعتبار ادراك القسط فهو كادراك الغلة فيكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن الافلا هـ **(قوله لدون سنتين)** اى من وقت الابانة والعق وان كان لاكثر من ستة اشهر من وقت وجود الغلة لحكم الشرع بوجود الحمل قبل الطلاق والعق لحزمة الوط، في العدة فيكون موجودا عند طلوع الغلة ا ح **(قوله لتبوت نسبه بلاحل وطئها)** هو معنى قولنا لحكم الشرع الخ وهو تعليل لقوله الا اذا ولدت اى يدخل في قسمة الغلة اذا ولدت مبنته الخ والمراد دخوله في كل غلة خرجت في هذه المدة لتحقق وجوده عندها **(قوله فلوئشل)** اى وطئها بان كانت ام ولد غير معتقة او زوجة او معتدة رجعى **(قوله فلا)** اى لا يدخل الا اذا ولدت لدون ستة اشهر من وقت الغلة ط **(قوله وتقسم بينهم بالسوية)** يعنى عنه قوله سابقا ويستوى الاقرب والا بعد الخ ط **(قوله وان قال للذكر كاثنين الخ)** فيه اختصار واصله ما فى الاسعافى ولوقال بطننا بعد بطن المذكور مثل حظ الانثيين فان جاءت الغلة والبطن الاعلى ذكور واناث يكون بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان ذكورا فقط او اناثا فقط فبالسوية من غير ان يفرض ذكر مع الاناث او انثى مع الذكور بخلاف ما لو اوصى بنات ماله لولد زيد بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وكانوا ذكورا فقط او اناثا فقط فانه يفرض مع الذكور اتى ومع الاناث ذكر ويقسم الثلث عليهم فاصابهم اخذوه وما اصاب المضموم اليهم يرد الى ورنه الموصى والفرق ان ما يبطل من اثاث يرجع ميراثا الى ورنه الموصى وما يبطل من الوقف لا يرجع ميراثا وانما يكون للبطن الثانى وانه لاحقه مادام احد من البطن الاعلى باقيا فلم ان مراده بقوله للذكر مثل حظ الانثيين انما هو على تقدير الاختلاط لا مطلقا وعلى هذا امور الناس ومعانيهم اهـ **(قوله فرض ذكر)** كذا فى كثير من النسخ وفى بعضها ذكر بان نصب فيكون فرض مبنا للفاعل **(قوله)** فالغلة لجميع ولده الخ لانه لم يرب بين البطون ولم يفضل بين الذكور والاناث **(قوله)** ونصيب الميت لولده ايضا اى ما اصاب الميت باخذه ولده منضا الى نصيبه لانه استحقه من وجهين اسعاف وكذا يقال لورث بين البطون وشرط انتقال نصيب الميت لولده كابسطه فى الاسعاف **(قوله بالارث)** الاول حذفه والاقصار على ما بعده لانه ليس ارثا حقيقة ولذا لو كان ولد الميت ذكرا وانثى استحقا سوية ثم هوشيه بالارث من حيث انتقال نصيب الاصل الى فرعه **(قوله لو قال الخ)** اى فى صورة الترتيب بين البطون طبقة بعد طبقة كما صورده الحنفى وتبعه فى الاسعاف وقوله اوسكت معطوف على قوله لو قال والحاصل انه اذا رتب بين البطون لا يعطى للبعان الثانى مالم ينقض الاول الا اذا شرط بعد ذلك ان من مات عن ولد فنصيبه لولده فيعطى لولده وان كان من البطن الثانى فان سكت عن بيان نصيبه لا يعطى لولده بل يرجع لاصل الغلة فيقسم على جميع المستحقين وكذا اذا بين نصيب من مات عن غير ولد بان شرط عوده لا على طبقة او لمن في درجته وطبقته او لمن دونه اتبع شرطه فان لم يوجد ما شرطه عاد نصيب ذلك الميت لاصل الغلة فيقسم على الجميع لا على الفقراء لانه شرط تقديم النسل عليهم فلاحق لهم ما بقى احد من نسله وكذلك لو سكت عن نصيب من مات فانه يرجع الى اصل الغلة

مطلب
قال المذكور كاثنين ولم يوجد
الا ذكور فقط او اناث فقط

لدون سنتين لثبوت نسبه
بلاحل وطئها فلوئشل فلا
لاحتال علوقه بعد طلوع
الغلة وتقسم بينهم بالسوية
ان لم يرب البطون وان
قل لا ذكر كاثنين فكما قال
فلو وصية فرض ذكر مع
الاناث وانثى مع الذكر
ويرجع سهمه للورثة اعدم
صحة الوصية للمعدوم فلا بد
من فرضه اعلم ما يرجع
للورثة ولو قتل على ولدى
ونسلى ابداءا وكلمات واحد
منهم كان نصيبه لنفسه فالغلة
لجميع ولده ونسله جميع
وميتهم بالسوية ونصيب
الميت لولده ايضا بالارث عملا
بالشرط ولو قال وكل من
مات منهم من غير نسل كان
نصيبه لمن فوقه ويكون فوقه
احد اوسكت عنه يكون
راجعا لاصل الغلة لا
للفقراء مادام نسله باقيا
والنسل اسم للولد وولده
ابدا

مطلب
مهم فيما او شرط عود نصيب
من مات لاعن ولد لاعلى
طبقة

فالأقرب لا يعتبر الجمع اتفاقاً لأن الأقرب اسم فريد خرج تفسير الأول وبدخل فيه الحرم وغيره ولكن يقدم الأقرب لصريح شرطه اه ونحوه في الذخيرة **(قوله)** وإن قيده بفقر أنهم (أما) قال من أفقر منهم قال محمد تكون لمن كان غنياً منهم ثم أفقر ونفياً لشرائط تقدم الغنى ولو قيل من احتاج منهم فهي لكل من يكون محتاجاً وقت وجود الغلة سواء كان غنياً ثم احتاج أو كان محتاجاً من الأصل ومثله المسكين والفقير اسعاف **(قوله)** وهو المجوز لأخذ الزكاة أي الفقير هنا هو المجوز الخ لكن ذكر في الاسعاف بعده أنه لو كان ولد غني تجب نفقته عليه لا يدخل في الوقف بل قدمنا في الفروع عند قوله لو وقف على فقراء قرأته أنه لا بد أن لا يكون له أحد تجب نفقته عليه لأنه بالاتفاق عليه يعد غنياً في باب الوقف وذكر في الاسعاف أن الأصل أن الصغير يعد غنياً بغني أبويه وجديه فقط والرجل والمرأة بغني فروعهما وزوجيهما فقط وهذا مذهب أصحابنا قال الحطاف والصواب عندي إعطاؤهم وإن كان نفرض نفقتهم على غيرهم ورده هلال وتامه فيه **(قوله)** فلو تأخر صرفه فهاستحق الخ) ووقف على أولاده فاستحقاق الغلة يعتبر يوم حدوث الغلة على قول عامة المشايخ لا يوم الوقف فلو جرد منهم يوم الوقف والمولود بعده سواء إذا كان موجوداً يوم حدوث الغلة وكذا لو وقف على فقراء قرأته فمن كان فقيراً يوم حدوث الغلة يعطى له ولو استغنى بعده أو كان غنياً قبله اه وفي التارخائية المستحق للغلة من كان فقيراً يوم تحي الغلة عند هلال وبه تأخذ وفي الحائنة وعليه الفتوى ثم ذكر بعده أن الحطاف يعتبر يوم القسمة لا يوم طلوع الغلة وقيل في الفتح وفي وقف الحطاف لو اجتمعت عدة سنين بلا قسمة حتى استغنى قوم وأفقر آخرون ثم قسمت يعطى من كان فقيراً يوم القسمة ولا انظر إلى من كان فقيراً يوم الغلة ثم استغنى اه وبهذا ظهر لك أن قوله شارك المتفق وقت القسمة الخ لا يمتشي على قول هلال ولا على قول الحطاف لأنه يقتضي أن من كان غنياً وقت الغلة ثم أفقر وقت القسمة يستحق مع من كان غنياً وقت القسمة فقيراً وقت الغلة واستحقاق الأول ظاهر على قول الحطاف والثاني على قول هلال فظاهر أن الصواب أن يقال لا يشارك بلا التافيه فيكون كل من المثلتين على قول هلال الغنى به وبدل عليه قوله فلو تأخر الخ فإنه مفرع على قوله قبله يعتبر الفقير وقت وجود الغلة **(قوله)** لأن الصلات الخ) بكسر الصاد جمع صلة وهو تعاليل لما فهم من اختصاص الاستحقاق بمن كان فقيراً وقت وجود الغلة بناء على ما قلنا من أن الصواب لا يشارك بلا التافيه وهذا مؤيد له أيضاً وبيان التعليل حينئذ أن من كان فقيراً وقت الغلة في هذه السنين يستحق غلة كل سنة ولا يصير غنياً بما يستحقه لأنه صلة لا تملك إلا بالقبض فإذا جاء يوم القسمة وكان غنياً يأخذ ما يستحقه في السنين الماضية بصفة الفقر لأن طر والغنى لا يبطل ذلك كالمات بعد طلوع الغلة فإن نصيبه منها لا يبطل بالنوب بل يصير مبرأ لورثته **(قوله)** فلاحظ له) أي من هذه الغلة التي خرجت وهو حل في بطن أمه **(قوله)** لعدم احتاجه) لأن الفقير هو المحتاج والحمل غير محتاج بخلاف الوقف على أولاده فإنه يدخل الحمل لتعاقب الاستحقاق بالنسب وهنا بالفقر **(قوله)** وقيل يستحق) هذا قول الحطاف والأول قول هلال **(قوله)** ولو قيده بصلحائهم) الصالح من كان مستوراً ولم يكن متهرباً ولا صاحب ربة وكان مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الأذى قليل الشر ليس بمعاقر للبيد ولا يتأده عليه

وإن قيده بفقرهم يعتبر الفقير وقت وجود الغلة وهو المجوز لأخذ الزكاة فلو تأخر صرفها سنين لعارض فأفقر الغنى واستغنى الفقير شارك المتفق وقت القسمة الفقير وقت وجود الغلة لأن الصلات انما تملك حقيقة بالقبض وطر والغنى والموت لا يبطل ما استحقه وأما من ولد منهم لدون نصف حول يعد محي الغلة فلا حفظ له لعدم احتاجه فكان بمنزلة الغنى وقيل يستحق لأن الفقير من لشيء له واحمل لشيء له ولو قيده بصلحائهم

مطلب
في تفسير الصالح

الرجال ولا ذقفا للمحسّنات ولا معروف بالكذب فهذا هو الصلاح عندنا ومثله اهل العفاف
والحجر والفضل ومن كان امره على خلاف ما ذكرنا فليس هو من اهل الصلاح ولا العفاف
اسعاف **(قوله او بالاقرب فالاقرب)** المراد بالاقرب اقرب الناس رحما لا الارث والعصوبة
كما في الخبرية وذكر في انفع الوسائل ان ابا يوسف لم يعتبر لفظ اقرب في التقديم بل سوى بينه
وبين الاعد ثم قل وبالحكمة انه ضعيف لانه يلزم منه الغناء صيغة افعال بلا دليل والغناء مقصود
الواقف من تقديم الاقرب اه فالعند اعتبار الاقربيه وهو المشهور وبه افتي في الخبرية لكن
افتي في موضع آخر بخلافه حيث شارك جميع اهل الدرجة في وقف اشترط فيه تقديم الاقرب
من الدرجة اهل والظاهر انه ذهل منه عن هذا الشرط والا فهو ضعيف كما علمت وفي الاسعاف
لوقال على اقرب الناس مني او الى من على المساكين وله ولد وابوان فهي للولد ولواتي لانه
اقرب اليه من ابويه ثم تكون للمساكين دون ابويه لانه لم يقل للاقرب فالاقرب ولوله ابوان
فهي بينهما نصفيين ولوله ام واخوة فللام وكذا لوله ام وجدة لاب ولوله جد لاب واخوة فلجد
على قول من يجعله بمنزلة لاب وعلى القول الآخر للاخوة لان من ارتكض معه في رحم او خرج
معه من صلب اقرب اليه من بينه وبينه حائل ولوله اب وابن ابن فللاب لانه اقرب من التافة
ولوله بنت بنت وابن ابن فبنت البنت لان الوقف ليس من قبيل الارث ولوقال على اقرب
قربة مني وله ابوان وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف اذ لا يقل لهم قربة ولو قال على اقرب
على ان يبدأ بأقربهم الى نسب او رحمتهم من يليه وله اخوان او اخوات يبدأ بمن لا يويه ثم بمن
لاب ولو كان احدها لاب والآخر لام يبدأ بمن لا يويه عنده وقالها سواء والحال والحالة
لابون اولى من العم لام اولاب كمكسه والعلم او العمة لابون مقدم على الحال والحالة عنداني
خفيفة وعلى القول الآخرها سواء ومن لاب منها اولى من لام عنده وعندها سواء وحكم
الفروع اذا اجتمعوا متفرقين حكم الأصول وعندها قربانه من جهة ابيه او من جهة امه
سواء ذكر او كانوا وانانا أو مختلفين ويقدم الاقرب فالاقرب منهم عملا بشرط الوقاف اه ملخصا
وتاممه فيه **(تايه)** قد علم مما ذكرناه ان لفظ الاقرب فالاقرب لا يختص بالقربة مالا يقيد بها بأن يقول
الاقرب من قرأني اما لوقال على اقرب الناس مني يشمل القرابة وغيرها ولذا يدخل فيه الابوان
مع انهما ليسا من القرابة وعلى هذا فلو قل على ان من مات عن غير ولد عاد نصيبه الى من
في درجته يقدم الاقرب فالاقرب في ذلك ووجد في درجته اولادهم وفي الدرجة التي تحتها ابن
اخت يصرف الى اولاد عمه دون ابن اخته خلافا لما افتي به في الخبرية حيث صرفه لابن
الاخت لكونها اقرب وكون اولاد العم ليسوا رحما محرما ولا ينجي انه خطأ لان الاقرب لا يختص
الرحم المحرم لانه اهم من القرابة كما علمت وانظر ما قدمناه قبل ورقة عن الحقائق يظهر لك الحق
(قوله او لا حوج) قال الحسن في رجل اوصى بثلثه للاحوج فالاحوج من قربانه وكان
فيهم من ثلث مائة درهم مثلا ومن ثلث اقل منها يعطى ذوا الاقل الى ان يصير معه مائة درهم ثم
يقسم الباقي بينهم جميعا بالسوية قال الحصاف والوقف عندى بمنزلة الوصية اسعاف **(قوله او)**
بن جاوره (لو على فقراء جرائي فهي عنده للفقير الملاصقة داره لداره الساكن هو فيها
لتخصيصه الجار بالملاصق فيالو اوصى لجيرانه بثلث ماله والوقف مثلها وبه قال زفر ويكون

مطلب

المراد بالاقرب فالاقرب

او بالاقرب فالاقرب او
فلا حوج او بمن جاوره
منهم او بمن سكن مصر
تفيد الاستحقاق به عملا
بشرطه وتاممه في الاسعاف

ومن أحواله حوادث زمانه الى ماخى من مسائل الأوقاف فليُنظر الى كتاب الاسعاف المخصوص بأحكام الأوقاف الملخص
من كتابي هلال والحصاف كذا في البهان ٦١١ - شرح مواهب الرحمن للشيخ ابراهيم بن موسى بن أبي بكر الطرطوسي

الحنفي تزييل القاهرة بعد
دمشق الثوبى في اوائل
القرن العاشر سنة اثنين
وعشرين وتسعمائة وهو
ايضا صاحب الاسعاف
والله اعلم (قول الاشباه)
اختلاف الشاهدين مانع
الافى احدى وأربعين قال
في زواهر الجواهر حاشيتها
للشيخ صالح ابن المصنف
قد ذكر في الشرح المحال
عليه مسائل لا يضر فيها
اختلاف الشاهدين وانا
اذكرها سر دافأقول (الاولى)
شهد احدها ان عليه الف
درهم وشهد الآخر انه اقر
بالف درهم تقبل (الثانية)
ادعى كرخلة جيدة شهد
احدها بالجودة والآخر
بالردية تقبل بالردية وقضى
بالاقل (الثالثة) ادعى مائة
دينار فقال احدها نيسابورية
والآخر بخارية والمدعى
يدعى نيسابورية وهي اجود
يقضى بالخارية بلا خلاف
(الرابعة) لو اختلفا في الهبة
والعطية (الخامسة) لو
اختلفا في لفظ النكاح
والتزويج (السادسة) شهد
احدها انه جعلها صدقة
موقوفة ابدًا على ان يزيد

لجميع السكان في الدور الملاصقة له الاحرار والعبيد والذكور والاناث والمسلمون واهل الذمة
سواء وبعد الابواب وقربها سواء ولا يعطى القيم بعضها دون بل بعض يقسمها على عدد
رؤسهم وعندها تكون للبحران الذين يجمعهم محلة واحدة وتام الكلام على ذلك في الاسعاف
(قول) ومن أحواله حوادث زمانه من هنا الى كتاب البيوع ساقط من بعض النسخ
والظاهر سقوطه من نسخة الاصل خصوصا المسائل الآتية فانها لا ارتباط لها بكتاب
الوقف والظاهر ان الشارح لما انتهى الى هنا بقي معه بياض ورق هو آخر الجزؤ فكتب فيه
هذه المسائل لاعلى انها من الكتاب فألفها التاسخيه ويدل على ذلك ان الشارح في كتاب
الدعوى ذكر عدة المسائل التي لا يخاف فيها المنكر ثم قال ولو لاختصة التطويل لسردتها وذكر
نحوه قبل كتاب الدعوى والا كان الاولى ان يقول قدمتها في محل كذا لكن قوله في الآخر
فالغتم هذا المقام فانه من جواهر هذا الكتاب يقتضى ان مراده جعلها منه الا ان تكون هذه
البارة من جهة ما نقله عن زواهر الجواهر لا من كلامه والله سبحانه اعلم (قول) قول الاشباه
اى صاحبها ط (قول) الافى احدى وأربعين ٣ عبارة الاشباه وقد ذكرت في الشرح ان
المستثنى اثنان وأربعون مسألة وبينتها مفصلة وكذا قال الشارح في كتاب الشهادات الافى
اثنين وأربعين وزاد ابن المصنف ثلاثة عشر أخر تركتها خشية التطويل (قول) في الشرح
المحال عليه) يعنى البحر (قول) وشهد الآخر انه اقر بالف درهم تقبل هو قول ابى يوسف
ورجحه الصدر وقال لا تقبل ومثلها كما في خزائن المال اذا شهد احدها بالطلاق والآخر
باقراره وزاد في الوالجية ما لو شهد احدها على قرض مائة درهم والآخر على الاقرار
بذلك ط (قول) بالردية) الانسب بالرداءة اهـ (قول) يقضى بالخارية بلا خلاف) ومثله
لو شهد احدها بالف بيض والآخر بالف سود والمدعى يدعى الافضل تقبل على الاقل
ووجهه في المسائل الثلاث انها اتفقا على الكمية وافرد احدها بزيادة وصف ولو كان المدعى
يدعى الاقل لا تقبل الا ان وفق بالابراء وتامه في فتح القدير بحر (قول) الرابعة الخ) ذكر
في البحر انه لا يشترط في الموافقة لفظا ان يكون بين ذلك بل اما بعينه او مرادفه حتى لو شهد
احدها بالهبة والآخر بالعطية يقبل اهـ وحينئذ لا وجه للاستثناء لكن قال في البحر بعد
ذلك وقد خرج عن ظاهر قول الامام مسائل وان امكن رجوعها اليه في الحقيقة وحينئذ
فالاستثناء مبنى على ظاهر قول الامام لاعلى ماهو التحقيق في المقام حوى (قول) الخامسة الخ)
فيها ما تقدم في التي قبلها حوى (قول) تقبل على الثالث) وهذا الحكم لو شهد احدها بالكل
والآخر بالنصف فانه يقضى بالنصف المتفق عليه حوى ومجمله ما اذا كان المدعى يدعى الاكثر
ولا فرق بين كون المدعى عليه يقر بالوقف وينكر الاستحقاق او ينكرها واقامت اليينة
بما ذكر ط (قول) السابعة ادعى الخ) لان في البيع يتحد لفظ الانشاء ولفظ الاقرار جامع
الفصولين وفي البحر لا خصوصية لبيع الوفاء ولا للبيع بل كل قول كذلك بخلاف الفعل
والنكاح من الفعل (قول) انها كانت له تقبل) لان الاصل بقاء ما كان على ما عليه كان ط

ثالث غلته وشهد آخر ان لزيد نصفها تقبل على الثالث (السابعة) ادعى انه باع بيع الوفاء شهد احدها به والآخر ان المشتري اقر
بذلك تقبل (الثامنة) شهد احدها انها جاريته والآخر انها كانت له تقبل ٣ مطلب - ذكر مسائل اسطرداية خارجة عن كتاب الوقف

(التاسعة) ادعى انه مصله فشهد احدهما على اقراره بالف قرض والآخرة بالف ودیعة تقبل (العاشرة) ادعى الایراء فشهد احدهما به والآخرة هبة وصدق عليه او حاله جاز (الحادية عشر) ادعى اهمة فشهد احدهما بالبراءة والآخرة الهبة او انه حاله جاز (الثانية عشر) ادعى الكفيل انه شهد احدهما بها والآخرة بالایراء جاز ونبت الایراء (الثالثة عشر) شهد احدهما على اقراره انه اخذ منه العبد والآخرة على اقراره بأنه اودع منه هذا **حج ٦١٢** العبد تقبل (الرابعة عشر) شهد احدهما انه

(قوله ادعى القامطاقا) اى غير مقيد بقرض ولا وديعة قل في البحر وان ادعى احد السببين لا تقبل لانه اكدب شاهده كذا في البرازية **(قوله فشهد احدهما على اقراره بالف قرض الح)** بخلاف ما اذا شهد احدهما بالف قرض والآخرة بالف ودیعة فانها لا تقبل بحر عن البرازية قلت ولعل وجهه ان القرض فعل والاداء فعل آخر بخلاف الشهادة على الاقرار بالقرض والاقرار بالوديعة فان الاقرار بكل منهما قول وهو جنس واحد والمقربه وان كان جنسين لكن اوديعة مضمونة عند انكارها والشهادة اتيما قامت بعد الانكار فكانت شهادة كل منهما قائمة على اقراره بما يوجب الضمان تأمل ثم رأيت في البرازية على بقوله لا تقاها ما على انه وصل اليه منه الف وقدر جد فصار ضامنا **(قوله والآخرة هبة)** الذي في البحر انه وهبه **(قوله جاز)** لانه هبة اثنين من المديون والتصدق به عليه وتحليله منه ابراهم بخلاف ما اذا شهد احدهما على الهبة والآخرة على الصدقة لا تقبل بحر عن البرازية تأمل **(قوله ادعى الهبة)** اى ان الدائن وهبه الدين والوجه فيها ما ذكر في سابقها ط **(قوله نبت الایراء)** لانه اقلها فلا يرجع الكفيل على الاصل برازية اى لان ابراء الطالب للكفيل لا يوجب رجوع الكفيل على الاصل بخلاف هبة الطالب الكفيل فافهم **(قوله شهد احدهما على اقراره انه اخذ منه)** صورتها ادعى رجل عبدا في يد رجل فأنكره المدعى عليه فيهر من المدعى بما ذكر فانها تقبل ومثله يقال في الصورة الآتية ط وجه القبول اتفاق الشاهدين على الاقرار بالاخذ لكن بحكم الوديعة او الاخذ مفردا برازية **(قوله الخامسة عشر شهد احدهما انها ولدت منه الح)** الظاهر ان صورتها فيما لو علق طلاقها على اجل فان الولادة فالزمها الحمل فقد اتفق الشاهدان عليه ٣ ولا يصح تصويرها بالتعليق على الحمل فان الحمل قد تلد لموتها او موت الولد في بطنها فافهم **(قوله السادسة عشر شهد احدهما انه اقر ان الدار له)** هذه الصورة ذكرت في بعض النسخ مرتين السادسة عشر والسابعة عشر فلنأبى ما في بعض النسخ موافقا لما في البحر السادسة عشر شهد احدهما انها ولدت منه ذكرا والآخرة انى تقبل ولكنها متحدة مع الخامسة عشر في التصوير ولذا عطفها عليها في البرازية بأوفق ما نسب ان يذكر بدلها ما في البرازية عن الاقضية شهد احدهما انه اقر انه غصب من فلان كذا والآخرة انه اقر بانه اخذ منه تقبل اه **(قوله انه اقر)** اى ان المدعى عليه اقر ان الدار له اى للمدعى **(قوله والآخرة انه سكن فيها)** اى ان المدعى سكن فيها فهي شهادة بثبوت يد المدعى عليه والاصل في ايد الملك فقد وافقت الاولى تأمل **(قوله والآخرة في الطعام تقبل)** لان الاذن في نوع بيع الانواع كلها لانه لا يخص بنوع كذا كروه في المأذون ط **(قوله بخلافه في الطلاق)** قل في الاشياء والاصح القبول فيها **(قوله آزادی)** كلمة فارسية بمعنى حر قل ط وفي نسخ زيادة لام بين الدال والياء **(قوله طاق)** لان الكلام يتكرر فيمكن انها كتبه في الوقين **(قوله والآخرة انه طاقها مس)**

غصبه منه والآخرة ان فلانا اودع منه هذا العبد يقضى للمدعى (الخامسة عشر) شهد احدهما انها ولدت منه والآخرة انها حملت منه تقبل (السادسة عشر) شهد احدهما انه اقر ان الدار له وقل الآخر انه سكن فيها تقبل (السابعة عشر) شهد احدهما انه اقر ان الدار له والآخرة سكن فيها تقبل (الثامنة عشر) انكر اذن عبده فشهد احدهما على اذنه في التبر والآخرة في الطلوع تقبل (التاسعة عشر) اختلف شاهدا الاقرار تأمل في كونه اقربا عربية او بالخارجية تقبل بخلافه في الطلاق (العشرون) شهد احدهما انه قل اعبدك انت حر والآخرة قال آزادی تقبل (الحادية والعشرون) قال الامر انه ان كنت فلانا فانت طاق فشهد احدهما انها كتبه غدوة والآخرة عشية طلق (الثانية والعشرون) ان طاقك فعبدى حر

فقال احدهما طاقها اليوم والآخرة طاقها مس يقع الطلاق والعناق (ثلاثة والعشرون) شهد احدهما انه خلقها (اى) فلانا البنة والآخرة طاقها اثنين البنة قوله ولا يصح تصويرها بالتعليق على الحمل هو عين ما اثبتة او لا قوله الظاهر ان صورتها فيما لو علق طلاقها على الحمل فاعل الصواب في الثاني ابدال الحمل بالولادة ولجبر اه وصح

أي في اليوم الذي قبل يوم الشهادة لا قبل يوم التعليق لأن المعاق عليه طلاق مستقبل (قوله)
 يقضى بطلقتين ويملك الرجعة) لأنه لا يحتاج إلى قوله البتة في ثلاث بخر عن العيون لأن البتة وباتنه
 أن الثلاث طلاق ما في قوله البتة لغو فكأنه لم يذكره وانفرد بذكره الشاهد الثاني فصار الاختلاف
 بين الشاهدين في مجرد العدد وقد اتفقا على التثنية فيقضى بهما وتلغو الثالثة لانفراد أحدهما
 بها كما عا لفظ البتة لذلك فلذا كان الطلاق رجعيًا ففهم لكن الظاهر أن قبول الشهادة هاتمين على
 قول محمد لأنه في البرازية عزاه اليه وعند أبي حنيفة لا تقبل أصلاً لما في البحر عن الكافي شهد أحدهما
 بالف والآخر ألفين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على ألف إذا كان المدعي يدعي الفين وعلى هذا
 المائة والمائتان والطاقة والمائتان والطاقة والثلاث ثم ذكر في البحر بعد ورقة مستدر كاعلى
 ما في البرازية أن ما في الكافي هو المذهب (قوله) شهد أحدهما أنه اعتق بالعربية (الح) هذا لفظ
 الشاهد ولم يذكر أنه قال أنت حر ولم يذكر الآخر أنه قال أنت آزاد فلا تكون مكررة مع العشرين
 ط تأمل (قوله) اختلاف في مقدار المهر يقضى بالأقل (كذا في البرازية في جامع الفصولين شهدا
 ببيع أو اجارة أو طلاق أو اعتق على مال واختلاف في قدر البذل لا تقبل إلا في النكاح تقبل ويرجع
 في المهر إلى مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضاً بخر قلت الظاهر أن هذا فيما إذا انكر الزوج
 النكاح من أصلاً وكذا البيع ونحوه وما ذكره الشارح فيما إذا اتفقا على النكاح واختلاف في قدر
 المهر ووجه عدم القبول في البيع ونحوه أن العقد بألف مثلاً غير العقد بألفين وكذا النكاح
 على قولهما وعلى قوله باستثناء النكاح أن المال فيه غير مقصود ولهذا يصح بدون ذكره بخلاف البيع
 ونحوه وينبغي أن يكون ما ذكره الشارح على الخلاف المأثور عن الكافي (قوله) تقبل في دار
 اجتماعاً عليه) أي فيما اتفق عليه الشاهدان من الخصومة في دار كذا دون ما زاده الآخر قال في
 جامع الفصولين إذا الوكالة قبل التخصيص وفيها اتفقا عليه ثبت الوكالة لأفياً تفرد به أحدهما
 فلو ادعى وكالة معينة فشهد بها والآخر بوكالة عامة ينبغي أن ثبت المعينة اهـ (قوله) قبل
 إذا شهدا بوقف بات إلا أن حكم المرض ينقض فيما لا يخرج من الثالث وبهذا لا تمتنع أشهاد بخر
 عن جامع الفصولين قال في الأسعاف ثم إن خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفاً والأف بحسابه
 ولو قال أحدهما وقفها في بخته وقال الآخر جعلها وقفاً بعد وفاته لم تقبل وإن خرجت من الثلث
 لأن الثاني شهد بأنها وصية وها مختلفان اهـ (قوله) ادعى مالاً فشهد أحدهما أن المحتال عليه حال
 غريمه بهذا المال (سقط منه شيء يوجد في بعض النسخ وهو وشهد الآخر أنه كفل عن
 غريمه بهذا المال تقبل وهذه المسئلة نقلها في البحر عن القنية لكن عبارة القنية فشهد
 أحدهما أن المحتال عليه حال غريمه بهذا المال الخ قال ط أن الغريم يطلق على الدائن
 وهو المراد بالأل وعل المديون وهو المراد بالثاني وصورته ادعى زيد على عمرو مالا فأقام زيد
 شاهدين شهد أحدهما أن عمرًا حال عليه يعني أن دائنه حال زيد عليه بالله عليه من الدين
 وشهد الثاني أن عمرًا كفل عن مديون زيد بهذا المال وحاصله أن المال على عمرو
 غير أن أحد الشاهدين شهد أن المال لزمه بطريق الاحالة عليه والآخر شهد أن المال لزمه
 بطريق الكفالة والله تعالى أعلم بالصواب وسيأتي هذه الصورة في كلام الشيخ صالح إلا أنه قال
 يقضى بالكفالة لأنها الأقل اهـ لكن هذا التصور لا يوافق عبارة الشارح والموافق لها مالم

يقضى بطلقتين وثلاث
 الرجعة (الرابعة والعشرون)
 شهد أحدهما أنه اعتق
 بالعربية والآخر بالفارسية
 تقبل (الخامسة والعشرون)
 اختلاف في مقدار المهر
 يقضى بالأقل (السادسة
 والعشرون) شهد أحدهما
 أنه وكله بخصومة مع فلان
 في دارسما وشهد الآخر
 أنه وكله بخصومة فيدوى
 شيء آخر تقبل في دار
 اجتماعاً عليه (السابعة
 والعشرون) شهد أحدهما
 أنه وقف في بخته والآخر
 بأنه وقف في مرضه قبل
 (الثامنة والعشرون)
 لو شهد شاهد أنه أوصى
 إليه يوم الخميس وأخبر يوم
 الجمعة جازت (التاسعة
 والعشرون) ادعى مالا
 فشهد أحدهما أن المحتال
 عليه حال غريمه بهذا المال
 تقبل (الثلاثون) شهد
 أحدهما أنه باعه كذا إلى
 شهر وشهد الآخر بالبيع
 ولم يذكر الأجل تقبل
 (الحادية والثلاثون)

شهد احدها انه باعه بشرط الحيار يقبل فيهما (الثانية والثلاثون) شهد واحد انه وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة و آخر عند قاضي البصرة جازت شهادتهما (الثالثة والثلاثون) شهد احدها انه وكله بالقبض والآخر انه جراه قبل (الرابعة والثلاثون) شهد احدها انه وكله بقبض والآخر انه ساعله على قبضه تقبل (الخامسة والثلاثون) شهد احدها انه وكله بقبضه والآخر انه اوصى اليه بقبضه في حياته تقبل (السادسة) ٦١٤

كان يزيد على عمر والثب مثلاً فحال عمر وزيد بالالف على بكر ودفعها بكر ثم ادعى بها بكر على عمرو فشهد احد الشاهدين بما ذكر وشهد الآخر ان بكراً اكفل عمر ابائنه وانه دفع الف لزيد وعلى هذا فغير به في كلام الشارح بالرفع فاعل حال والمراد به عمر والمديون لانه الخيل لزيد على بكر وهذا معنى قول القتيبة ان المحتال عليه احتال عن غريمه اى ان بكراً قبل الحوالة عن غريمه عمرو (قوله) شهد احدها انه باعه بشرط الحيار اى والآخر بالشرط كما يوجد في بعض النسخ (قوله) يقبل فيهما اى في هذه المسئلة والتي قبها الكفر في التي قبها ماسرح يقوله تقبل فلا حاجة الى قوله فيها والمراد انه ثبت البيع وان ثبت الاجل والشرط (قوله) جازت شهادتهما اى على اصل الوكالة بالخصومة (قوله) والآخر انه جراه في باب الف انقصورة من الصحاح الجرى الوكيل والرسول اه وعمل القبول في شرح ادب القاضي للخصاف بقوله لان الجراية الوكالة سواء والجري والوكيل سواء فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلفا في اللفظ وانه لا يمنع (قوله) والآخر انه اوصى اليه بقبضه في حياته تقبل لان الوصاية في الحياة وكالة كان الوكالة بعد الموت وصاية كما صرح به ٢ فالمراد بالوصاية هنا الوكالة حقيقة لتقيدها بقوله في حياته ففهم (قوله) التاسعة والثلاثون (الخ) قال في جامع الفصولين لو اختلف الشاهدان في زمان او مكان او انشاء واقرار بأن شهد احدهما على انشاء والآخر على اقرار فان كان هذا الاختلاف في فعل حقيقة وحكما يعنى في تصرف فعلي كجنابة وغصب او في قول ما يحق بالفعل ككساح تضمنه فعلا وهو احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق واقرار وابراء وتحرير او في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان كان القرض لا يمتح الا بالفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول المقرض اقرضتك فصار كطلاق وتحرير وبيع اه قلت ووجه ان القول اذا تكرر فدلوه واحد فلم يخلف بخلاف الفعل واطلاق الاقرار بقيد ان الوقف غير قيد (قوله) الحادية والاربعون) مكررة مع السابعة والعشرين ح (قوله) وتكون وقفا على الفقراء) لاتفاق الشاهدين على الوقف وهو صدقة (قوله) قلت من كلام الشيخ صالح وما قبله من الشرح المحال عليه وهو البحر (قوله) منها لو اختلفا في تاريخ الرهن في جامع الفصولين ولو شهدا برهن واختلفا في زمانه او مكانه وما يشهدان على معاينة القبض تقبل وكذا شراء وهبة وصدقة لان القبض قديكون غير مرة اه فعلم ان الاختلاف في الشهادة على مجرد العقد (قوله) ومنها لو اتفق الشاهدان على الاقرار (الخ) هذه من اختلاف الشهادة على الاقرار في المكان

بغالب دينه والآخر بتقاضيه تقبل (السابعة) والثلاثون) شهد احدها انه وكله بقبضه والآخر بطلبه تقبل (الثامنة) والثلاثون) شهد احدها انه وكله بقبضه والآخر بطلبه تقبل (التاسعة) والثلاثون) شهد احدها انه امره باخذه او امره لياخذه تقبل (التاسعة) والثلاثون) اختلفا في زمن اقراره في الوقف تقبل (الاربعون) اختلفا في مكان اقراره به تقبل (الحادية والاربعون) اختلفا في وقته في صحته او في مرضه تقبل (الثانية) والاربعون) شهد احدها بوقفه على زيد والآخر بوقفه على عمرو تقبل وتكون وقفا على الفقراء انتهى * قلت وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنف مسائل * منها لو اختلفا في تاريخ الرهن بأن شهد احدها انه رهن يوم الخميس والآخر انه رهن يوم الجمعة تسع عندها خلافاً لمحمد جواهر

الفتاوى * ومنها لو اتفق الشاهدان على الاقرار من واحد بمال واختلفا فقال احدهما كذا جميعاً في مكان كذا وقال الآخر (والى) كذا في مكان كذا تقبل * ومنها لو قال احدهما والمسئلة بخانها كان ذلك بالندوة وقال الآخر كان ذلك بالعشي تقبل وهما في الوالولية * ومنها شهدا على رجل انه طلق امرأته واحدهما يقول انه عين منكوحته بنت فلان والآخر يقول ما عينها انى اعلم واشهد ٢ قال في الوهبانية * حوالة ابراء ضامن وصية * وكالة القذف الرهان المحرر * طلاق شراء بيع القرض دين * اختلاف المكان الوقت ليس يؤثر * وفي القصب والقتل النكاح جنابة * اذا اختلفا في واحد يتقرر * اه منه

ان المرأة التي كانت له سوى ابنة فلان قد طلقها واخرجها من داره قبل هذا التطلاق قال فخر الدين اذا شهدا على الطلاق الا انه عين أحدهما المرأة وذكرها باسمها ولم يعين الآخر التي هي في نكاحه وليس في نكاحه غير امرأة واحدة تصح الشهادة وهي في جواهر الفتاوى * ومنها ادعى ملك داره فشهد له أحدهما انها له اوقال ملكه وشهد الآخر انها كانت ملكه تقبل منية المفتي * ومنها ادعى الفين الفا وخمسة فشهد احدهما بالف والآخر بالف وخمسة فشهد له بالف اجماعا منية * ومنها لو شهد ان له على هذا الرجل الف درهم وشهد ٦١٥ - احدهما انه قد قضا المعلوم منها خمسة والطالب ينكر ذلك فان شهدتهما على الف مقبولة ولو احدى

على الف مقبولة ولو احدى * ومنها ادعى جارية في يد رجل وجاء شاهدين فشهد احدهما انها جاريته غصبها منه هذا وشهد الآخر انها جاريته ولم يقل غصبها منه فثبت الشهادة صح الفتاوى * ومنها شهدا بسرقة بقرعة واختلغا في لونها تقبل عنده خلافا لهما جامع الفصولين * ومنها شهد احدهما بكفالة والآخر بحالة تقبل في الكفالة لانها أقل جامع الفصولين * ومنها شهد احدهما وكه بطلاقها وحدها والآخر انه وكه بطلاقها الاخرى فهو وكيل في طلاق التي اتفقا عليها وهي فيه ايضا ومنها شهدا بوكالة وزاد احدهما انه عزله تقبل في الوكالة لافي العزل وهي منه ايضا ومنها ادعت ارضا شهد احدهما انها ملكها لان زوجها دفعها اليها عوضا عن الدستبان وشهد الآخر انها تملكها لان زوجها

والتي بعدها في الزمان هما مكرتان مع التاسعة والثلاثين والاربعين لانهما وان كانتا في الاقرار بالوقف وهاتان في الاقرار بالمال فان كل اقرار كذلك كاسر فافهم **(قوله)** ان المرأة التي كانت له الخ) بهذا تعين ان المطلقة الآن هي بنت فلان حيث لم يكن في نكاحه غيرها اقله ط **(قوله)** قبل هذا التطلاق اي الذي وقع فيه التعمين من احدا شاهدين ط **(قوله)** ومنها ادعى ملك داره الاولى دار بلا ضمير وهذه المسئلة مكررة مع التاسعة **(قوله)** ومنها ادعى الفين الخ) في بعض النسخ الفا والصواب اسقاط كل منهما والاقصا على قوله الفا وخمس مائة قال في الكثر فان شهد احدهما بالف والآخر بالفين لم تقبل وان شهد الآخر بالف وخمسة والمدعى يدعي ذلك قبلت على الف قال في البحر لا تفاقهما على الف لفظا ومعنى وقد انفرد احدهما بخمسة مائة بالمعطف والمعطوف غير المعطوف عليه فيثبت ما اتفقا عليه بخلاف الف والالفين لان لفظ الف غير لفظ الفين ولم يثبت واحد منهما وتمامه فيه **(قوله)** وشهد احدهما الخ) اي زاد في شهادته انه قضاها خميسة لم تقبل هذه الزيادة لم يثبت معه بها آخر ولا يكون ذلك تكذيبا للشاهد القضا لانه لم يكذب فيما شهد به بل فيما شهد عليه **(قوله)** خلافا لهما استظهر صدر الشريعة قولهما وهذا اذا لم يذكر المدعى لونها ذكره الزبلي ط **(قوله)** شهد احدهما بكفالة مكررة مع التاسعة والعشرين ط **(قوله)** تقبل في الحوالة لانها اقل وهذا اللفظان جعلوا كلفظة واحدة الا يرى ان الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرط ان لا يبرأ كفالة جامع الفصولين قلت ووجه كون الكفالة اقل انها ضم دعة الى دعة في المطالبة فلا يثبت الدين في دعة الكفيل بخلاف الحوالة فانه يثبت في دعة المحال عليه وتثبت مطالبته ايضا فقد اتفق الشاهدان على ثبوت المطالبة واختلغا في ثبوت الدين **(قوله)** ومنها شهد احدهما انه وكه بطلاقها الخ) مكررة مع السادسة والعشرين لان في كل منهما ثبت الوكالة فيما اتفقا عليه لافيا اختلغا فيه لقبول الوكالة التخصيص كما قدمناه **(قوله)** وهي فيه اي هذه المسئلة في جامع الفصولين **(قوله)** تقبل في الوكالة لافي العزل) فهي نظير ما لو شهدا بالف وزاد احدهما ان المطلوب قضا منها خمس مائة والطالب ينكر **(قوله)** عوضا عن الدستبان) بالبدال والسين المهملتين وفي اكثر النسخ الاستبان بالالف واللام قبل السين والذي في جامع الفصولين هو الاول وهو ما يدفعه الزوج للمرأة لاجل الجهاز وتقدم بيانه في باب المهر **(قوله)** لان كل باع الخ) اي والزوج هنا باعها الدار بالدستبان ط **(قوله)** وشهد بالعقد الاولى اسقاط الواو كما رايته مصلحا في نسخة جامع الفصولين فيكون جواب لما وهو اولي من جعل جوابها قوله فاختلف لان اقراران جوابها

زوجها اقرارانها ملكها تقبل لان كل باع مقر بالملك لشتره فكانها اشهدا انه ملكها وقل ترد لانه لما شهد احدهما انه دفعها عوضا وشهد بالعقد وشهد الآخر باقراره بالملك فاختلف المشهود به املوا شهد احدهما ان زوجها دفعها عوضا والآخر باقراره انه دفعها عوضا * قوله تقبل في الحوالة هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح تقبل في الكفالة ويؤيده قوله بعد ذلك قلت ووجه كون الكفالة اقل الخ تأمل اه مصححه

و تزوجت من ميركف فسكت الولي حتى ولدت كان سكوتها رضا زلي * ومنها ما في المحيط رجل زوج رجلا بغير أمره فهناه
 * وقبل البينة فهو رضا لان قبول التهنئة دليل الاجازة * ومنها ان الوكالة تثبت بالصرح ولذا قال في الظهيرية لو قال ابن الم
 لبيبة اني اريد ان ازوجك من نفسي فسكتت فزوجها جاز **٦١٨** ذكره المؤلف في بحره من بحث الاولياء *

ومنه سكوت اهل العلم
 والصلاح في التعديل كما
 في شهادات البحر قال
 * يكفى بالسكوت من اهل
 العلم والصلاح فيكون
 سكوتهم تركية للشاهد ما
 في المنقذ وكان الميث بن
 مساور قضيا فحتاج الى
 تعديل وكان المزكي مريضا
 فعاده الخاضى وسأله عن
 اشهد فسكت المعدل ثم
 سأله فسكت فقال اسألك
 ولا تخيبي فقال المعدل اما
 يكفيك من مثلي السكوت
 قلت قد عد هذه في
 الاشياء معزيا لشهادات
 شرحه فكيف يكون
 زائدة نعم زاده تقيده بكونه
 من اهل العلم والصلاح
 فعداهم الزوائد * ومنها
 لو أن العبد خرج لصلاة
 الجمعة فرآه مولا فسكت
 حله الخروج لها لان
 السكوت بمنزلة الرضا كما
 في جمعة البحر * ومنها ما في
 اتقية بعد ان رقم بعلامة
 (قع عت) ولو زفت اليه
 بلا جهاز فله ان يطالب

نغار الى اول العبارة وترك آخرها قلت لا عجب اصلا بل انما ترك هذه لكونها مذكورة
 في الاشياء فانها المسئلة الخامسة والعشرون والمقصود الزيادة على الاشياء (**قوله**
 لو تزوجت من غيركف الخ) هذه مبنية على ظاهر الرواية واما على رواية الحسن المفتى
 بها فلا ينعقد النكاح ط (**قوله** لان قبول التهنئة دليل الاجازة) اى دليل على ان سكوتها
 وقت التزويج كان رضا واجازة وبهذا يظهر انه لا يلزم ان يكون قبول التهنئة بدون قول
 فافهم (**قوله** ومنها ان الوكالة تثبت بالصرح الخ) الاولى ان يقول تثبت بالسكوت كما تثبت
 بالصرح وفي نسخة كما تثبت بالصرح تثبت بالسكوت وهي اوضح والمراد بالوكالة التوكيل
 كما يفيد التمثيل والافتقار عدد من جملة المسائل المزيد عليها وهو السابع منها سكوت الوكيل
 قبول والمراد به التوكيل لا التوكيل تأمل (**قوله** فكيف يكون الخ) اخلف النسخ في هذه
 العبارة فالذي في اغلب النسخ فكيف يكون ان فيه تقيده بكونه من اهل العلم والصلاح
 فعداه من الزوائد وفي بعضها لكونه باللام ونعدها بالنون بدل الفاء وعليه فقوله لكون
 علة لقوله نعداه والمعنى كيف نعداه من الزوائد لاجل كونه قيد المزكي بكونه من اهل العلم
 والصلاح وحاصله الاعتراض على صاحب زواهر الجواهر بأن قول الاشياء سكوت المزكي
 عند السؤال عن الشاهد تعديل مقيد بكونه من اهل العلم والصلاح فلا يكون زيادة هذا القيد
 زاد عليه مسئلة أخرى وفي بعض النسخ فكيف تكون من الزوائد الا ان يقال فيه تقيده
 بكونه من اهل العلم والصلاح فعداه من الزوائد اه وعليه فهو اعتذار لاعتراض (**قوله**
 بعلامة قع عت) الاول بالقاف والعين الهمزة رمز للقاضي عبد الجبار والثاني بالعين الهمزة
 والتاء رمز لعلاء الدين الترجاني اه ح (**قوله** من الدناير) أى التي يبعثها الزوج الى أبى
 الزوجة بمقابلة الجهاز وهي المسئلة في عرفهم بالديتبان كافتدائه وقدمنا تحقيقه في باب المهر
 واختلاف التصحيح والتوفيق بين ما اذا كان من جملة المسمى بالمهر أو كان المسمى غيره ففي
 الثاني له المطالبة بالجهاز لافي الاول فافهم (**قوله** نج) بالنون والجيم كأدبته في نسخة مصححة
 من القنية وهو رمز لنجم الاثمة الحكيمى وبعد هذا الرمز بقى بانه و يوجد في بعض نسخ
 الشارح فحج بالفاء والحاء وبعده يعنى مضارع عنى وهو تحريف (**قوله** ولو سكت الخ) هو
 المقصود من ذكر هذه المسئلة (**قوله** ومنها اذا ابراه فسكت) اطلقه فشملى سائر الديون وقيدته
 في مديانات الاشياء فحالا عن البدائع بغير بدل الصرف والسلم فبهما يتوقف على القبول اى
 لان الابرأ عنهما يوجب افضاخ عقدهما فلا ينفرد احدهما المتعاقدين به لانه يوجب فوات
 القبض المستحق وزاد الحموى هناك نالته وهي مالو ابرا الطالب الاصل فانه يتوقف على قبوله

تبعث اليها من الدناير وان كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث في عرفهم (نج) يفنى بأنه اذا لم يجز (او)
 بما يليق فله استرداد ما عتبر ما يتخذ الزوج لا ما يتخذها ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يخاصم
 مد ذلك وان يتخذها شئ * ومنها اذا ابراه فسكت صح ولا يحتاج الى القبول هكذا ذكره البرهان في الاختيارات في كتاب
 الاقرار * ومنها سكوت الراهن عند بيع المرتهن الرهن يكون مبطلا في احدى الروايتين ذكره الزلي وغيره

وهي تعلم من الاشياء اول القاعدة * الحمد لله العزيز الوهاب * وهو اعلم بالصواب * (قول الاشياء يخاف انكر في احدى وتلاين مسئلة بينها في الشرح قال الشيخ رحمه الله ٦١٩ شرف الدين في حاشيته عليه المسألة بتدوير البصائر على الاشياء والمنظار

(قول) قال في شرحه المحل عليه ثم اعلم ان المنصف اقتصر على عدم الاستحلاف عندة على الاشياء التسعة وفي الحاشية انه لا يستحلف في احدى وتلاين خصلة بعضها يختلف فيه وبعضها متفق عليه فذكر سردا اختصارا التسعة . وفي توزيع البت صغيرة او كبيرة وعندها يستحلف الاب في الصغيرة * وفي توزيع المولى امته خلافا لهما * وفي دعوى الدائن الوكيل في المستلثين كالوصي * وفيما اذا كان في بدرجل شئ قاعداه رجلان كل اشترى منه فأقر به لاحدها وانكر للآخر لا يخلفه وكذا لو انكرها خلف لاحدهما فشكل وقضى عليه لم يخلف للآخر * وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم من ذي اليد فأقر لاحدها لا يخلف للآخر وكذلك نكل لاحدها لا يخلف للآخر * وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه

أوموته قبل القبول لانه قبول حكما (قوله) وهي تعلم من الاشياء حيث قال ولورأى المرتهن الراهن يبيع الرهن لا يبطل الرهن ولا يكون رضائي رواية اه قال الزبائي والمذهب ما روى العلجاي عن اخبائها انه رضا ويبطل الرهن اه من حاشية الفتال قال ج واعلم ان البائع في عبارة الاشياء هو الراهن وفي عبارة الشارح هو المرتهن كاللائي لكن الحكم لا يختلف لما يأتي ان الرهن لا يبيعه احدها الا برضا الآخر اه * (قمة) * زاد بعضهم ما اذا استأجر احد الودين أو احد الورثة بحضرة الودين من يحمل الجائزة الى المقبرة والآخر حاضر ساكت والسكوت على البدعة والمنكر فإنه رضا أى مع القدرة على الازالة والا فكفاه الانكار باقلب ومالوا وصى لرجل فسكت في حياته فلما مات باع الوصى بعض التركة أو تقضى دينه فهو قبول للوصاية كاعتزاه المحوى الى معين الحكام وزاد البيروني ما لو غرات أمرأته قطعه أو نسجت غزله ليس له تضمينها قيمته محلوجا أو مغزولا ويعدسكوتها رضا وكذا لو عجن العجين أو اضجع شاة فجاء انسان وخبزه أو ذبحها يكون السكوت كالامر دلالة (قوله) قول الاشياء يخلف المنكر في احدى وتلاين صوابه لا يخلف كما يوجد في بعض النسخ وفي بعضها يخلف المنكر الا في احدى وتلاين (قوله) بينها في الشرح) اى في البحر (قوله) على الاشياء التسعة بتقديم التثنية على السبب كالتى بعدها اه وحى ماسياتى في كتاب الدعوى من قوله ٢ ولا تخليف في نكاح أنكره هو أوى ورجعة جدها هو أوى بعد عدة وفي إبطال أنكره احدها بعد المدة واستيلاد تدعيه الأمة ورق ونسب وولاء بأن ادعى على مجهول انه قته أو ابنه وبالعكس وحد ولعان والحاصل ان المفتي به التحليف في الكل الا في الحدود اها واذان ما ذكر من عدم التحليف في هذه التسعة على قول الامام خلاف المفتي به (قوله) وفي توزيع البت عطف على التسعة اى وذكر عدم الاستحلاف في توزيع البت اه ح اى اذا ادعى عليه انه زوجة ابنته صغيرة أو كبيرة وهي مسئلة واحدة والا زادت على العدد المذكور ط (قوله) وعندنا يستحلف الاب في الصغيرة يوجد في بعض النسخ لا يستحلف والذي في البحر بدون لا وصى الصواب (قوله) وفي دعوى الدائن الايضاء) اى دعواه على رجل انك وصى الميت فادفع لى ديني من تركته (قوله) وفي دعوى الدين على الوصى) اى دعواه على الوصى الثانية وصايتها بأن لى على الميت كذا ولا يئنه للمدعى فلا يخلف الوصى اذا انكر الدين (قوله) في المستلثين كالوصى) اى اذا ادعى الدائن على الوكيل بالوكالة فانكرها أو ادعى عليه الدين وهو ثابت الوكالة فانكره ففي المستلثين لا يخلف كالوصى فيهما (قوله) كل اشترى منه) اى ادعى كل منهما انه اشترى منه ذلك الشئ وبعبارة البحر الشراء بالمد (قوله) لا يخلفه) لانه لما اقرب لاحدها صار له فاذا نكل عن العين لا يصير للآخر فلا يخلف لعدم الفائدة (قوله) لو انكرها) اى انكر دعواها (قوله) خاف لاحدها) بتشديد اللام مبني للمجهول اى طلب القاضي تخليفه لاحدها (قوله) لم يخلف للآخر) لان نكله بتزلة اقراره للاول (قوله) وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه) اى ادعى كل منهما ان ذا اليد رهن

فأقر به لاحدها او خلف لاحدها فنكل لا يخلف للآخر وفيما اذا ادعى احدهما الرهن والتسام والآخر الشراء مطلبه — في المواضع التي لا يخلف فيها المنكر ٢

فوق العشرة آلاف نسمة في كل سنة، وبلغت نسبة المواليد في سنة ١٩٨٠ نحو ١٠٠ نسمة في كل ألف نسمة، وبلغت نسبة المواليد في سنة ١٩٨٠ نحو ١٠٠ نسمة في كل ألف نسمة.

[illegible]

پہلے ہی کہیں نہ تھا، جب توں نے موقع ملتا ہے کہ وہ بڑا دلچسپ اور ہنس مٹا رہتا ہے۔

لاستيفاء له لئلا يفكذلك قلت وعلى الاول رجوع هذه الى قول المصنف ولا يستحلف الاب في مال الصبي لانه لما قربها بالصبي ظهر انها من ماله وفيه تأمل * الثانية لو اشترى دارا خضر الشفع فانكر المشتري الشراء قال في النوازل ولوان رجلا اشترى دارا خضر الشفع ونكر المشتري الشراء أو أقر أن الدار لابنه الصغير ولا يثبت على المشتري لانه قد لزمه الاقرار لابنه فلا يجوز الاقرار بقربه بعد ذلك * الثالثة لو كان في يد رجل غلام اوجارية او ثوب ادعاه رجلا فقدمه الى القاضي وقربه لاحدهما ثم اراد الآخر تحليفه فان ادعى مالكا مرسل او شراء لم يثبت له ان يحلفه فان ادعى عليه الغصب فله تحليفه لانه لو اقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا في النوازل * الرابعة ٦٢٢ لو اشترى الاب لابنه الصغير دارا ثم

اختلف مع الشفع في مقدار الحقت بالاصل في غير محايها (قوله لا تسقط عنه اليمين) اي فيحلف للمدعى فان نكل قضى به عليه ويستظر قدم الغائب فان صدق المدعى فيها والادفع له وضمن قيمته للمدعى ط (قوله قلت) من كلام الشرف الغزالي (قوله وعلى الاول) اي القول بعدم التحليف (قوله الى قول المصنف) اي صاحب الاشياء وهو ما مر آتفا عن الاسيحياني (قوله وفي تأمل) لعل وجهه ان قول المصنف فيما تحقق انه مال الصبي وهنا لم يعرف انه ماله الا باقرار الاب ويمكن انه أقر تحيلا لدفع الدعوى عنه ط (قوله فانكر المشتري الشراء) يعني واقرا انها لابنه كذا كرم عن النوازل والا فجرد انكاره الشراء لا يدفع عنه التحليف بل يحلف فان نكل قضى بها عليه كما ذكره في كتاب الشفعة (قوله او اقر أن الدار) الصواب العطف بالواو لا بأو لما علمت وفي جامع الفصولين ادعى شفعة بجوار فقال خصمه هذه الدار لابني هذا الطفل صح اقراره لانه اذا الدار في يده واليد دليل المالك فكان مقرا على نفسه فصح وليس للشفيع تحليفه بالله ما أنشأ فيها لان اقرار الاب بالشفعة على ابنه لم يجز فلا يفيد التحليف وهذا من جملة الحيل في الخصومات ولو برهن الشفع على الشراء كان الاب خصما لقيام مقام الابن (قوله الثالثة) مكررة مع قول البحر وفيها اذا كان في يد رجل شئ فادعاه رجلا نكل الشراء منه ثم في هذه زيادة الدعوى في الملك المرسل كافي الزواهر ح (قوله فالقول للاب بلا يمين) لان الثمن مال الصبي ولا يستحلف في مال الصبي كما مر (قوله فالقول للسارق ولا يمين عليه) الظاهر ان عدم اليمين اذا كانت الدعوى بعد القطع اما لو كانت قبله فعليه اليمين لانه لا يسقط تقوم المسروق الا بالقطع فيكون قبله مضمونا عليه وان سقط الضمان بالقطع بعد تأمل (قوله ويستوى حكمه) وهو عدم الضمان (قوله فيما استهلكه قبل القطع) يعني ثم قطع بعد الاستهلاك أما لو استهلكه ولم يقطع بعد بقي مضمونا عليه لعدم ما يسقط تقوم (قوله فان قال السارق قد هلك الخ) هذا محل الاستدلال على المسئلة وعبر بالهلاك مع ان الكلام في الاستهلاك لانه لا فرق بينهما ولانه لازم الاستهلاك (قوله ولا يمين عليه) لانه ينكر الرد كذا ذكره في كتاب الهبة ط (قوله السابعة)

اختلف مع الشفع في مقدار الثمن فالقول للاب بلا يمين كافي كثير من كتب المذهب * الخامسة لو ادعى السارق انه استهلك المسروق ورب المسروق انه قائم عنده فالقول للسارق ولا يمين عليه قل ابو الليث في النوازل وسل ابو القاسم عن السارق اذا استهلك المسروق بعد ما قطعت يده هل يضمن قال لا ويستوى حكمه فيما استهلكه قبل القطع وبعد القطع قبله فان قال السارق قد هلكه وقال صاحب المال لم استهلكه وهو قائم عنده هل يحلف قال يجب ان يكون القول قول السارق ولا يمين عليه * السادسة اذا وهب لرجل شئ واراد الرجوع فدعى الموهوب له هلاك الموهوب

فلقول قوله ولا يمين عليه كما في الحائنة وغيرها * السابعة ادعى عليه الك وصى فلان الميث فانكر (تقدمت) لانجاف * الثامنة ادعى عليه الك وكيل فلان فانكر انه وكيل فلان لانجاف وها في البرازية * التاسعة قال الواهب اشترطت العوض وقول الموهوب له لم تشترطه فالقول له بلا يمين * العاشرة اشترى العبد شئ فقال البائع انت محجور وقول العبد أنا مأذون فالقول له بدون اليمين * الحادية عشر اذا اشترى عبد من عبد فقال احدهما انا محجور وقال الآخر انا وانت مأذون لنا

فالقول له بلايين * الثانية عشر باع القاضي مال اليتيم فردته المشتري عليه بسبب فقال القاضي إرأني منه لقول موله بلايين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض اليتيم واراد تخليفه لم يخلفه لان قوله على وجه الحكم وكذا كل شيء يدعى عليه * الثالثة عشر لو طالب ابو الزوجة زوجها بالمهر فله ذلك لو صغيرة او كبيرة بكرا ولو اختلف الاب والزوج في بناتها ولاينة للزوج واتمس من القاضي تخليفه على العلم بذلك عن ابي يوسف انه يخلف وذكر الحنابلة انه لا يخلف فلو كمل بعض الدين اذا ادعى المديون ان صاحب الدين ابرأه وانكر الوكيل لا يخلف الوكيل وكذلك هنا كذا في الظهيرية * الرابعة عشر اشترى امة فادعى ان لها زوجا فقال البائع لها زوج عدى فطلقها قبل البيع اومات فالقول له بلايين كذا في المسراحة والله تعالى اعلم * وهذا التحريم من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية الاشباة للشرف الغزالي ايضا * قلت وفي حاشيتها المشيخ صالح زاد سبعة آخر فقول الخامسة ٦٢٣ عشر لو طعن المدعى عليه في الشاهد وقول هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل شهادته فكذلك فأراد

تقديمه هي والثامنة في حجة الاحدى والثلاثين المسارة افاده ح (قوله فالقول له بلايين) لان الأصل في اليمين ان تكون بلا عوض ط (قوله فالقول له بدون اليمين) لعل وجهه ان اقدم البائع على بيعه اعتراف منه بالاذن فلا تسمع دعواه لتناقصه وكذا يقال فيما بعده (قوله فقال القاضي إرأني منه) اي من ذلك العيب (قوله لان قوله على وجه الحكم) فيه ان الحكم القولي يحتاج الى الدعوى وظاهره كما قال ط ان البينة لا تقبل عليه (قوله ٢) او كبيرة بكرا) اما لو كانت كبيرة ثيبا فان الاب ليس له قبض مهرها من الزوج بلا ادنها (قوله على العلم بذلك) اي على انه لا يعلم انها ثيب (قوله فادعى ان لها زوجا) اي ليردها على البائع بخيار العيب لان ذلك ينقص عليه منفعة وهي استمتاعه بها (قوله وقال) اي المدعى عليه هو الشاهد (قوله فأقر بها) اي ادعى انه اقربها (قوله وانما يخلف على نفس الحق) اي لانه قد يكون اقر كذا في الزامه بالخلف على اقراره بانه لم يخلف في الزامه في ذكر هذه المسئلة لانه يخلف اتفاقا وانما الخلاف فيما يخلف عليه (قوله بل لنفسك) اي قرضا او غصبا فهو مضمون عليك بالهلاك (قوله لا يخلف المدعى عليه) بل يكون القول للدافع فقله قال القاضي ببيان لحكم المسئلة ط (قوله بل يبرهن الابن عليهما) اي على انه ابنه وان اباه مات (قوله وقيل يستحلف على العلم) اي على انه ما يعلم اني ابنه وانه مات (قوله الصحيح قول الثاني) في بعض النسخ القول الثاني وهي اولى لان الثاني قولهما لا قول اي يوسف فقط وحيث كان الصحيح التحليف فلا فائدة في استثناء هذه المسئلة وكذا التي بعدها (قوله ثم خرج من دعواه ذلك) اي من نفس دعواه بمعنى انه تركها او من مكان دعواه بذلك (قوله والصحيح انه) اي مدعى المال يستحلف على دعواه اي دعوى المدعى عليه انه ابرأه عن الدعوى كما يخلف على دعوى التحليف جامع الفصولين اي على دعواه ان المدعى حلفني على هذه الدعوى عند فلان

لا يخلف المدعى عليه قال القاضي القول لرب المال لانه أقر بسبب الضمان وهو قض مال الغير مجمع الفتاوى التاسعة عشر رجل قدم رجلا للقاضي وقال ان فلان بن فلان الفلاني توفي ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا وكذا من المال فكأنكر المدعى عليه دعواه فقال الابن استحلفه ما يملك اني ابنه وانه مات لم يخلف بل يبرهن الابن عليهما ثم يخلفه على ما يدعى لايه من المال وقيل يستحلف على العلم الاول قول الامام والثاني قولهما وقال الحلواني الصحيح قول الثاني انه يخلف ولو الحجة * ومنها العشرون لو ادعى عليه الف درهم فقال المدعى عليه القاضى انه قد كان ادعى على هذه الدعوى عند قاضى بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك فأبرأني عن هذه الدعوى خلفه انه لم يبرأني منها فان حلف حلفته له ما له على شيء اختلف فيه والصحيح انه يستحلف على دعواه ولو الحجة * ومنها لو ان رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب معه للقاضي (٢) قوله لو كبيرة بكرا هكذا بنخله والذي في نسخ الشارح لو صغيرة او كبيرة بكرا فيجوز اه مصدحه

القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذت واما الاق مسائل

واراد استحلافه على السبب لا يخلف على السبب (قوله) «قلت وبهذا مع ما فيها صارت اثنين وخمسين فاحفظ وقد افاد الامام الحلو اني ان الجهالة كانت منع قبول البيعة منع الاستحلاف ايضا الا اذا اتهم القاضي

وصى اليتيم او قيم الوقت ولا يدعى شيئا معلوما فانه يخلف نظرا للوقت واليتيم والله تعالى اعلم » (قول الاشياء القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الخ) اي فينقض فيها حكم الحاكم قال ابن المصنف الشيخ صالح بن محمد بن عبدالله في حاشيته عليها المماثلة بزواهر الخواهر في التفسير على الاشياء والتفائر وقد ظفرت بمسائل آخر فرددتها جميعا للفسادة وقسمتها على ثلاثة اقسام ٣ قوله ان هو معمول عندنا هكذا بخطه واهله سقط من فلامه كلمة ما لا يجعل من باب الحذف والاصال فليأتمل اهـ

الخاضى (قوله) واراد استحلافه على السبب (اي سبب الضمان وهو الحرق لا يخلفه على السبب بأن يقول والله ما خرقه لانه قد يخرقه بأذنه او على ما كثر باعه له بخروقا ولا يئنه بل يخلفه لضمان له عليه هذا الحرق افاده ط (قوله) «قوله» سقط من بعض النسخ وهو الظاهر (قوله) وبهذا مع ما فيها صارت اثنين وخمسين (اقول بل هي ثمانية وخمسون في الحاشية احدى والاثون وزاد في البحر ستة وفي تنوير البصائر اربع عشرة وفي الزواهر سبعة اهـ قلت بل هي ستون بزيادة الثانية والثالثة من المسائل الثلاث التي اقتصر عليها في الخلاصة كما زينا عليه وبمسئلة الجهالة الآتية تصير احدى وستين وزدت عليها ثمانى مسائل من جامع الفصولين * الشاهد لو انكر الشهادة لا يخلف * المدعى عليه لو قال كذب الشاهد واراد تخليف المدعى ما يعل انه كاذب لا يخلف * ادعى عليه عتق امته او طلاق زوجته قيل يخلف وقيل لا فيتأمل عند الفتوى * ادعى امرأه وقال كل منهما تزوجتها فأقرت لاحدها وانكرت للآخر لا يخلف له وفاقا * وكذا لو لم تقر وانكرت لاحدها فنكحت لا تخلف الآخر * بالغة زوجها وليها فدعى الزوج رضاها وانكرت لا تخلف * وكذا لو زوجها رجل لا آخر ثم ادعت المرأة به فانكر لا يخلف * ادعى كل منهما انه في يده ولا يئنه واراد احدها تخليف الآخر بالله ما تعلم انه في يدي قيل يخلف وقيل لا اهـ * فصارت تسعة وستين والحمد لله رب العالمين (قوله) منع الاستحلاف ايضا) كما لو ادعى على شريكه خيانة مبهمة (قوله) الا اذا اتهم القاضي الخ (زاد في الاشياء اربعة غيرها تين * الاولى اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطابقة فانه يخلفه كافي القنية * الثانية الرهن المجهول * الثالثة دعوى الغصب * الرابعة في دعوى السرقة اهـ) (قوله) قول الاشياء القاضي اذا قضى الخ) عبارة مع زيادة تفسير للتوضيح القاضي اذا قضى في مجتهد نفذ قضاؤه الا في مسائل نص احتجاجنا فيها على عدم النفاذ لقضى ببطالان الحق بمضى المدة اي خلافا لمن قال انه لا يخاصم ثلاث سنين وهو في المصير بطل حقه لانه قول مهيجور فلا ينفذ قضاء القاضي فيه فاذا رفع الى آخر ابطله وجعل المدعى على حقه كافي الحاشية قلت والغاهاه انه ليس المراد من هذا القول بطلان الحق في الآخرة بل بطلان الدعوى به لكن كونه مهيجورا ليس على الإطلاق ٢ بل هو معمول عندنا حيث قامت قرينة على بطلان الدعوى كما تقدم في مسائل السكوت من عدم سماع الدعوى اذا سكنت عند بيع القريب او احد الزوجين او سكنت مع الاطلاع على تصرف المشتري او سكنت ثلاثا وثلاثين سنة مطلقا فلهذا قالوا بالتفريق للعجز عن الاتفاق غالبا على الصحيح لاحضار اي فانه اذا حكم شافعي على الزوج الحاضر بالفرقة اعجزه عن النفقة نفذ حكمه عندنا بخلاف الغائب لان عجزه غير معلوم فلا ينفذ في الصحيح كفي الذخيرة لظهور مجازفة اليهود وقدمنا تمام الكلام على ذلك في النفقة فاقهه قالوا بصحة نكاح مزنية أبيه وابنه لم يصح عند ابن يوسف اي لان حرمة منصوص عاينها في الكتاب العزيز لان النكاح امة الوطـ وعند محمد يستفاد لان هذا النص ظاهر والتأويل فيه سائق قول او بصحة نكاح امزنيته او بنتها اي على الخلاف السابق وستأتي في عبارة الزواهر في القسم الثاني قال او بنكاح المنة أي لانها منسوخة وقد صح رجوع ابن عباس عن القول بمجوازها قالوا بسقوط المهر بالتقدم أي بان لم يخاصم زوجها

فيه حتى مضت مدة طويلة ثم خاصته يبطل حقها في الصداق والقاضي لا يثبت الى خصومتها
شرح ادب القضاء فلو قضى عليها ببطلانها لم ينفذ قال ابو بعمد تأجيل العين اى فلورفع قضاؤه
لقاض ابطله واجل الزوج حولا خانية قال ابو بعمد صحة الرجعة بالارضاه اى تلغته لتعوله تعالى
ويعولتن احق بردهن قال ابو بعمد وقوع الثلاث على الحبل اوبعدم وقوعها قبل الدخول او
بعدم الوقوع على الحائض اوبعدم وقوع ما زاد على الواحدة اوبعدم وقوع الثلاث بكلمة اى
لخالفته قوله له ان فان طلقها فالتحلل له لان المراهبه الطائفة الثالثة فمن قال لا يقع شيء او وقع واحدة
فقد اثبت الحل للزوج الاول بدون الزوج الثاني وهو خلاف الكتاب فلا ينفذ القضاء به شرح
ادب القضاء قات فاذا ذكر في الفتاوى المنسوبة الى ابن كمال باشا من وقوع طلاق واحدة لا يعمل عليه
ومن افق به من اهل عصرنا فهو جاهل كما وضحته في افتاء طويل قال ابو بعمد وقوعه على الموطوءة
عقبه عبارته في البحر اوبعدم وقوع الطلاق في طهر جامعها فيه قال ابو بصف الجهاز لمن طلقها
قبل الوطء بعد المهر والتجهيز اى لو طلقها قبل الدخول بعد ما قبضت المهر وتجهزت به فنقض
القاضي للزوج بنصف الجهاز لرأيه ان الزوج يدفع المهر رضى بنصفها فيه فصار كأن الزوج
اشتره بنفسه وساقه اليها ثم طلقها قبل الدخول فله نكحته فينفذ لانه قضاء بخلاف النص لانه
تعالى جعل له نصف المهر و اى المسمى في العقد والجهاز غير مسمى فلا ينصف اه ما خصا
من حاشية الاشياء عن المحيط قال ابو شهادة بخط ابية اى شهادته على شيء بسبب رؤيته بخط ابية
قال في شرح ادب القضاء صورته ان الرجل اذا مات فوجد ابنته خط ابية في صك وعلم يقينا انه
خط ابية يشهد بذلك الصك لان الابن خليفة الميت في جميع الاشياء لكن هذا قول بهجور الخ
قات وزاد في البحر بعد هذه المسئلة اوبشاهد ويمين اوفى الحدود والقصاص بشهادة رجل
وامرأتين او بما في ديوانه وقد نسي وبشهادة شاهد على صك لم يذكر ما فيه الا انه يعرف خطه
وخاتمه وبشهادة من شهد على قضية محتومة من غير ان تقرأ عليه بقضاء المرأة في حد او قود
اه لكن صرح في القصولين بنفاذه في هذه المواضع وانما حكي خلافا في الاول فقط ولعله
اسقطها من الاشياء لهذا والله تعالى اعلم قال اوفى قسامة بتل اوفضى فيما فيه القسامة
بانتقل وصورته كفى شرح ادب القضاء ما قاله بعض العلماء اذا كان بين المدعى عليه والمقتل
عداوة ظاهرة ولا يعرف له عداوة على غير المدعى عليه وبين دخوله في المحلة ووجود القتل
مدة قريبة فالقاضي يحلف الولي على دعواه فاذا حلف قضى له بالقصاص وهو خلاف السنة
واجماع الصحابة بل فيه البدية والقسامة عندنا قال ابو التفرقي بين الزوجين بشهادة المرضعة
اوفضى لولده اى لانه قضاء لنفسه من وجه اما لو قضى بشهادة الابن لابيه او بالعكس فيه
خلاف بين الصحابة ثم وقع الاجماع على بطلانها فينفذ قضاؤه عند ابى يوسف بناء على
ان الاجماع المتأخر لا يرفع الخلاف السابق عنده وعند محمد لا ينفذ بناء على انه يرفع عنده
فلم يكن قضاء في فصل مجتهد فيه قال اورفع اليه حكم صبي اوعيد اوكافر اى لو قضى بما حكم
به هؤلاء لا ينفذ لان حكمهم غير نافذ قال اوالحكم بحجر سفيه يعنى لو حجر القاضي على سفيه
فاطلقه آخر جاز وبطل قضاء الاول فليس لقاض ثالث ان ينفذه لان الاول ليس قضا
بل بقوى لعدم المقضى له ولئن كان قضاء نفسه مجتهد فيه فلا يكون حجة ما لم يمتصه قاض آخر

كما لو قضى المحدث في قذف لا يكون حجة ما لم يتصل به الامضاء من قاض آخر هذا حاصل ما في شرح ادب القضاء من باب الحجر وبه علم انه كان عليه ان يقول او الحكم بحجر سفيه ابطله قاض آخر فانه حينئذ لو رفع الى ثالث لا ينفذه اما الواجزة الثانية لزم الثالث تنفيذه فانهم قالوا بصحة بيع نصيب الساكن من قن حرره احدهما اي حرره احد الشريكين معسرا كافي البحر اي لوباع الساكن نصفه وقضى القاضي به ثم اختصموا الى آخر فانه يبطله لان الصحابة اتفقوا على انه لا يجوز استدامة الرق فيه كافي شرح ادب القضاء قال ابو بيع مزرك التسمية عمدا اي عند الثاني وهو الاصح وقال لا ينفذ كما في خزنة الاكل قال ابو بيع ام الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح اي الاظهر عدم النفاذ عند محمد لانه اختلف فيه بين الصحابة ثم وقع الاجماع على عدم جوازه وبه يرفع الخلاف السابق عنده كامر وعندها لا يرتفع فينفذ البيع وذكر السرخسي ان الاكثر على عدم النفاذ وقدما تمام الكلام على ذلك في باب التدبير فراجعه فانه مهم قال ابو بطلان عفو المرأة عن القود اي لو قتل زوجها او ابوها عمدا فعفت عن القاتل فابطله من لا يرى للنساء حقا في التقصاص ثم قبل القود رفع الى قاض آخر فانه لا ينفذ ويحكم بصحة العفو وبطلان القود لخالفته للجمهور وان كان بعد القود فالقاضي الثاني لا يتعرض بشئ لكن ذكر في شرح ادب القضاء ان هذا التفصيل غير شديد بل السيد انه بعد القود يلزمه اي القائد التقصاص لو علما لانه قتل شخصا محقون الدم ولو جاهلا فالدية قال ابو بصحة ضمان الحلاص اي بان قال البائع او اجنبي للمشتري ان استحققت الدار المشتراة من يدك فانا ضامن لك استخلاصها بالبيع او بالهبة واسلمها اليك فهذا الضمان باطل لانه ضمن ما ليس له قدرة على الوفاء به والقائل بانه يصحح لم يستند الى قياس صحيح فالتقضاء به باطل وفسر ابو يوسف ومحمد الحلاص بالرجوع بالنفن عند الاستحقاق فهو والدرك والعهدة واحد عندهما وحينئذ فالتقضاء به صحيح واذ ارتفع الى آخر لا يبطله وتماه في شرح ادب القضاء قال ابو زيادة اهل المحلة في معلوم الامام من اوقاف المسجد اي اذا كانت بلا موجب والا فقد ذكرنا في فروع الفصل الاول من كتاب الوقف انه يجوز للقاضي زيادة مرسوم الامام اذا كان يتعطل المسجد بدونها او كان فقيرا او عالما تقيا قال ابو جمل المطابقة ثلاثا بمجرد عقد الثاني اي بلا دخول كاهو قول سعيد بن المسيب لانه مخالف للآثار المشهورة كافي القنية نعم في قضاء الفتح عن الفصول اذ اطاعها الثاني بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا في العدة ثم طاقها قبل الدخول فتزوجها الاول قبل انقضاء العدة وحكم بصحته نفذ اذ لا اجتهاد فيه مساغ وهو صريح قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طقتنوهن الآية وهو مذهب زفر اه وقدما الكلام على هذه المسئلة في الطلاق فراجعه قال ابو عبد ملك الكافر مال المسلم باحراره بدرهم اي دار اهل الحرب لانه لم يثبت فيه اختلاف بين الصحابة كافي فتح القدير فكان القضاء بمخالف لاجماعهم قال ابو بيع درهم بدرهمين يدا بيد اي لو قضى ببيع الفضة بالفضة متفاضلا مع المتقاضين كاهو قول ابن عباس لم يصح اذ لم يوافق غيره عليه قال ابو بصحة صلاة المحدث اي لو قال ان صليت صلاة صحيحة فامرك بيدك فرغف في اثناء صلاته وقضى قاض بصحتها وبانه صار امر المرأة بيدها فللحنى ابطاله لعدم وجود الشرط المأخوذ من قوله عليه

الصلاة والسلام من قام اورع في صلاته فلينصرف وليتوضأ وليين عن صلاته ما يشكك
 كما في حاشية الاشياء عن تنوير الاذهان فتأمل قال ابو قسامة على اهل حلة بئنا المثل اى
 اذا تلف مال انسان في حلة ففنى بغيرهم بالقسامة قياسا على النفس فهو باطل بخلافه
 للاجماع فللثاني ان ينقضه كما في شرح ادب القضاء قال ابو جند القذف بالتعريض اى كقولها اما
 انا فاست بران وقال به عمر رضى الله تعالى عنه وهو قول منهجور خالفه فيه على رضى الله تعالى
 عنه فلقاضى الثاني ان يبطله ويجعل ذلك الحدود مقبول الشهادة كما في شرح ادب القضاء قال
 ابا القرة في معق البعض اى في مريض اعق بعض عبيده بغير عينة لكن صرح الحطاف
 في ادب القضاء بفساده نعم نقل في تنوير الاذهان عن المحيط انه ينبغي لانه مجتهد فيه وعن
 ابي يوسف لا ينبغي لان استعمال القرعة نوع فمار قال ابو جند تصرف المرأة في مالها بغير اذن
 زوجها ما ينبغي في الكل اى في كل هذه المسائل هذا ما حررته من البرازية والعامة والصيرفة
 والتراخية اه كلام الاشياء بزيادات توضحه مع ذكر المسائل التى زادها في البحر وذكر
 في البحر ايضا عقب ذلك عن السبكي ان القضاء ينقض عند الحنفية اذا كان حكما لادليل عليه
 ٢ وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لادليل عليه سواء كان نصه في الوقف
 نصا او ظاهرا اه وهذا موافق لقول مشايخنا كغيرهم شرط الواقف كنص الشارع فيجب
 اتباعه كما صرح به في شرح المجمع المصنف اه (قوله الاول ما لم يخالف مشايخه) اى في نقضه
 وكذا هو مرجع الضمير بعده واراد بالمشايخ الامام وصاحبه واراد بالاختلاف في قوله واختلاف
 اصحابنا فيه الصالحين ط ٣ قلت لكن المشهور اطلاق اصحابنا على اثنتا الثلاثة اى حنفية
 وصاحبه كذكره في شرح الوهبانية واما المشايخ ففي وقف النهر عن العلامة قاسم ان المراد بهم
 في الاصطلاح من لم يدرك الامام (قوله والثالث ما لا نص فيه عن الامام) اى لا نص فيه ظاهر
 يعتمد عليه فلا ينافي قوله الا ترى في القسم الثالث اذا حكم بالشاهد واليمين في الاموال ثم رفع
 الى حاكم يرى خلافه نقضه عند الثاني وعن الامام لا فاقده ط (قوله وتعارضت فيه
 تصانيفهم) اى تصانيف الاصحاب بمعنى اهل المذهب ٤ قال في جامع الفصولين قضاي القضاء
 على ثلاثة اقسام * الاول حكمه بخلاف نص واجماع وهذا باطل فكل من القضاء نقضه اذا
 رفع اليه وليس لاحد ان يجزئه * الثاني حكمه فيما اختلف فيه وهو ينبغي وليس لاحد نقضه
 * والثالث حكمه بشئ يتعين فيه الخلاف بعد الحكم فيه اى يكون الخلاف في نفس الحكم
 فقبل نقض وقبل توقف على امضاء آخر فلو امضاء يصير كالفاضى الثاني اذا حكم وبخلاف فيه
 فليس الثالث نقضه فلو ابطله الثاني بطل وليس لاحد ان يجزئه اه ط وسأني تمام الكلام على
 هذه الثلاثة في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى (قوله وتعذر على البائع ردها) اى الى
 المشتري (قوله في المواضع) المساكن والحطة اى الحلة والذرع اى عدد الذراع اه ح
 (قوله كقول عثمان البسى) هذا خلاف ما في الزواهر فان الذى فيها ان عثمان البسى قال اذا
 رفع الى قاض آخر ابطله الخ (قوله لخالفته النص الحديث) هو ما ورد انه عليه الصلاة
 والسلام كان يقضى بالشفعة في كل ربيع وحائط فلا يعمل بخلاف من خالف ذلك ط (قوله

مطلب
 ما تحب شرط الواقف
 فهو على نص الحكم
 به حكم بلا دليل

مطلب
 المراد باصحابنا اثنتا الثلاثة
 وبالمشايخ من لم يدرك الامام

* الاول ما لم يخالف
 مشايخنا فيه * والثاني
 ما اختلفوا فيه * والثالث
 ما لا نص فيه عن الامام
 واختلاف اصحابنا فيه
 وتعارضت فيه تصانيفهم
 * (فن القسم الاول) اذا
 باع دارا وقبضها المشتري
 واستحقت منه وتعذر على
 البائع ردها ففنى على
 البائع لا يشتري بدار من مالها
 في المواضع والحطة والذرع
 والبناء كقول عثمان البسى
 ثم رفع لقاض آخر ابطله
 والزم برد الثمن فقط الا
 ان يكون احدث بناء او
 غرسا فيلزمه بقيمة ذلك
 مع الثمن (ومنه) حاكم
 قضى بطلان شفعة
 الشريك ثم رفع لقاض
 آخر فانه ينقضه وبطلت
 الشفعة للشريك بخلافه
 لنص الحديث (ومنه)
 الحدود في قذف

مطلب
 قضاي القضاء على ثلاثة اقسام

إذا قضى بعد ثبوته ثم رفع الحكم لقاض آخر لإبراء إبداله (ومنه) ما لو حكم أمي ثم رفع لمن لم يره نقضه لانه ليس من اهل الشهادة والقضاء فوقها (ومنه) إذا حكم بشدة سنة ٦٢٨ بقتل الصبيان ثم رفع الآخر نقضه لانه كالجنون

وكذا ما أداه التامم في نومه (ومنه) الحكم بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحسام ورفع لآخر لا يعضيه (ومنه) الحكم بأجارة الديون في دينه لا ينفذ (ومنه) القضاء بخط شهود أموات لا ينفذ (ومنه) القضاء بمحو أو بيع الدراهم بالدينارين نسبية (ومنه) القضاء بشهادة اهل الذمة في الاسفار في الوصية ثم رفع لمن لا يراه نقضه (ومنه) إذا قضى بشئ ثم رفع لآخر فنقضه ولم يبين وجه النقض أمضى النقض (ومنه) إذا باع رجل من آخر عبدا أو أمة ومضى على ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب لم يهر البائع ولم تقم بينة بأنه كان موجودا عنده فرده القاضى على البائع ثم رفع حكمه لآخر قائم بطل الرد ويعيده للمشتري (ومنه) إذا حكم بغيره بات المرأة التي لم يدخل بها ثم رفع لحاكم آخر بطل حكمه الاول لخالفته ليس و

إذا قضى بعد ثبوته في مرض النسخ بعد ثبوته اى بعد ان تاب وهي اظهر لان القضاء بشئ لا يكون الا بعد ثبوته عند القاضي لكن كل من النسخين غير موجود في الزواهر على ما نقله الحشى ابو السعود عنها قالت والردوب قبل ثبوته لان الكلام فيما ينقض ولا ينفذه احد وهذا ليس كذلك لما في شرح ادب القضاء واما المحدث في القذف اذا قضى قبل التوبة فالقاضي الثاني يبطل قضاءه لاجل حاله حتى لو نفذ ثم رفع الى قاض ثالث فله ان ينقضه لانه لا يصح قاضيا بالاجماع فكان القضاء الثاني مخالفا للاجماع فكان باطلا واما اذا كان بعد التوبة لا ينفذ قضاءه متدينا لكن لقاض آخر ان ينفذه حتى لو نفذ ثم رفع الى ثالث ليس للثالث ان يبطله اه (قوله) ومنه ما لو حكم أمي الخ في جامع الفصولين ولو أمضى حكم الاعمي نفذ اذ في اهلية شهادته خلاف ظاهره ولورفع حكمه الى قاض لا يرى جواز قضائه أبطله اذ نفس الحكم مجتهد فيه اه وحاصله انه من القسم الثالث من الاقسام المارة آتفا عن جامع الفصولين فيتوقف على امضاء قاض ثان فان امضاه الثاني نفذ فليس لثالث ابطاله وان ابطله الثاني جمل فهو فني حكم المحدث بعد التوبة وعلمت ما فيه (قوله) لانه ليس من اهل الشهادة) غلة للمستأين قبله ط (قوله) وكذا ما أداه التامم في نومه (يعنى اذا أدى التامم شهادة فقضى بها ورفع لقاض آخر نقضه ط (قوله) في شجاج الحسام) قال الشارح في الشهادات وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان مست الحاجة لمنع الشرع عما يستحق به السجن وملاعب الصبيان وحمامات النساء فكان التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع بزازية وصغرى وشر نبالة لكن في الحاوى قبل شهادة النساء في القتل في الحسام بحكم الدية للثأل يهدر الدم اه فليتب عند الفتوى اه ط (قوله) ومنه الحكم بأجارة الديون في دينه (اى لو حكم للدين بأن يؤجر مديونه ليستوفي دينه من أجرته لا ينفذ تخالفه لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة نعم قالوا انه لو كان له كسب يفضل عن حاجته يأمره الحاكم بدفع الفاضل هذا وقد اسقط الشارح من عبارة الزواهر مسألة قبل هذه وهي قوله ومنه اذا قال الرجل لامرأته كلنى أو شربنى يريد الطلاق فقضى عليه القاضى بذلك وفرق بينهما ثم رفع الى من لا يراه نقضه (قوله) ومنه القضاء بخط شهود أموات لان الشاهد لا بد من تطلقه بالشهادة فالحكم بخط حكم بلا شهادة فهو باطل (قوله) نسبية (ومنه) وكذا مع التفاضل كامر (قوله) نقضه لانه لا شهادة لكافر على مسلم (قوله) أمضى النقض (عبارة الزواهر ثم رفع النقض الى آخر أمضى النقض اه اى حلال لحكمه بالنقض على الصحة بأن علم الناقض ان الحكم الاول باطل فعد هذه هنا بالنظر الى هذا تأمل (قوله) ثم ظهر فيه عيب) قيده في شرح ادب القضاء بالجنون فان بعضهم قال يرد العبد به مطلقا لانه انما يكون من نقصان يمكن من اصل الحاققة فيكون من عند البائع (قوله) التي لم يدخل بها) سفة للمرأة (قوله) الآية) فتها من نساككم الانى دخلتمهن فان تكوتوا دخلتمهن فلا جناح عليكم (قوله) ينقض عنده خلافا للثاني) كذا في الزواهر

ربانكم الانى في جنورك الآية * (ومن القسم الثاني) * اذا اختلف الاحزاب على قولين ثم أخذ الناس (وبظهرلى) بأحد قوليه وتركوا الآخر فحكم القاضي بالمتروك لم ينقض عنده خلافا للثاني

(ومنه) اذا وطئ أمراؤه وحكم ﴿ ٦٢٩ ﴾ ببقاء النكاح ثم رفع لاخر يرى خلافا لم يبطله ثم ان الزوج جاهلا فهو في سعة

وان لما لا يحل له انهاء لان
القضاء لا يحل ولا يحرم
خلافه لا في حنيفة رحمه الله
تعالى وذكر الحاكم في
المتن في رجل وطئ أمراؤه
فقتل ان ذلك
لا يحرمهما ثم رفع لاخر فرق
بينهما وذكر ذلك مطلقا
فالظاهر ان ذلك مذهب
او قول الامام في حنيفة نص
ولا تنكحوا وهو الوطء
(ومنه) اذا قضى بخلاف
مذهب غلطا ووافق قول
مجتهد ثم رفع لاخر امضاء
عند الامام وقال لا ينفذ لانه
غلط والغلط ليس بمجتهد
فيه (ومنه) المديون اذا حبس
لا يكون حبسه حجرا عليه
وقال القاسم بن معن حبر فلو
حكم به ثم رفع لاخر نقضه
وقال ينفذه فلو حكم الثاني به
نفذ ولا ينفذ (ومن القسم
الثالث) اذا حكم بالشاهد
والثمين في الاموال ثم رفع
الحاكم يرى خلافا نقضه عند
الثاني وعن الامام لا اختلاف
الآثار (ومنه) اذا قضى
بشهادة الاب لابنه او جده
ثم رفع لاخر لا يراه امضاء
عند الثاني وينقضه عند محمد
(ومنه) اذا تزوج الزاني
بأنثى من الزنا وحكم الحاكم

ويظهر لي ان العبارة مقبولة والصواب ينقض عنده باسقاط لم لان ما ذكره هو المسئلة
الاصولية وهي ان الاجماع اللاحق هل يرفع الخلاف السابق فمذهبها لا وعند محمد نعم فاذا
حكم بالقول المتروك الى الذي تركه اهل الاجماع فعندها لا ينقض حكمه لعدم ارتفاع
الخلاف السابق فكان حكما في محل مجتهد فيه وعند محمد ينقض لارتفاع الخلاف فيكون
حكما مخالفا للاجماع ومثاله ما قدمناه من شهادة الابن لابييه او بالعكس ومن مسئلة بيع المدبر
فتدبر (قوله) ومنه اذا وطئ أمراؤه الخ في شرح أدب القضاء لوطي أمراؤه او بنتها
فخاصته زوجته الى قاض يرى ان الحرام لا يحرم الحلال فقضى بها لزوجها ثم رفعه الى قاضي
يرى ان ذلك يحرمها على زوجها فليس للثاني ان يبطل قضاء الاول لان هذا مما يختلف فيه
الصحاب والعلماء فاذا قضى نفذ قضاؤه بالاجماع فاذا قضى الثاني بخلافه كان قضاؤه مخالفا
للاجماع ثم هل يحل للزوج المقام معها فلو جاهلا وقضى بالمرأه له حل بلا شبهة لا لقضى تحريمها
ولو علما فان قضى عليه بأن كان هو لا يرى تحريمها والقاضي قضى بتحريمها نفذ القضاء عليه
فلا يحل له المقام معها وان قضى له بأن كان هو يرى تحريمها وقضى له بحلها فعند ابي يوسف
كذلك وعندها يحل اه ما خلا ورأيت بهامشه بخط بعض العلماء عند قوله فاذا قضى
نفذ قضاؤه بالاجماع مانعه ذكر في الوقعات الصغرى ان نفاذ القضاء يختلف فيه عند ابي
يوسف لا ينفذ وللثاني ان يبطله وعند محمد ينفذ وليس للثاني ذلك فكان النفاذ المجمع عليه
موقوفا على قضاء ثان بصحة قضاء الاول اه ورأيت نحوه في جامع الفصولين من حكاية
الخلاف المذكور (قوله) وان علما لا يحل له المقام اي ان علما يحرمها معتقدا لها وقضى
له بالحل (قوله) وذكر ذلك مطلقا اي بلا حكاية خلاف (قوله) فالظاهر ان ذلك مذهب أي
مذهب صاحب المتن (قوله) او قول الامام قد علمت أنه قول ابي يوسف (قوله) لخالفته نص
ولا تنكحوا اي مانكح آباؤكم من النساء وهذا لا يصلح دليلا على ما قبله بل انما يصلح دليلا
لمسئلة ذكرها في جامع الفصولين وعبارته ولو قضى بجواز نكاح منية الاب لابن او الابن
الاب لا ينفذ عند ابي يوسف اذا الحادثة نص عليها في الكتاب اه ط (قوله) ومنه اذا قضى
بخلاف مذهب الخ في قضاء البحر لو قضى في المجتهد فيه مخالفا لرأيه ناسيا نفذ عنده وفي العامد
روايتان وعندها لا ينفذ في الوجهين واختاف الترجيح قال في الفتح والوجه الآتي ان يفتي
بقوله لان التارك لمذهب عمدا لا يفعله الا لهوى باطل واما الناس فلان المقلد ما قبله الا
ليحكم بمذهب لا بمذهب غيره هذا كله في القاضي المجتهد فاما المقلد فاما لاوله ليحكم بمذهب ابي
حنيفة فلا يملك مخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه وسأتي تمام الكلام
على هذه المسئلة في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى (قوله) وقال القاسم بن معن حبر اي الحبس
حبر ط قلت والقاسم هذا من اصحاب ابي حنيفة رحمه الله تعالى اخذ عنه محمد بن الحسن
كا في طبقات عبدالقادر (قوله) فلو حكم الثاني اي الحاكم الثاني بأنه حبر نفذ ولا ينفذ
مفاده ان هذا من القسم الثالث من الاقسام التي قدمناها عن جامع الفصولين (قوله) اذا
حكم بالشاهد واليمين قال في جامع الفصولين ذكر في بعض المواضع انه ينفذ وفي بعضها لا ينفذ
وفي اقضية الجامع انه يتوقف على امضاء قاض آخر اه ط (قوله) وعن الامام لا تقدم

بحل ذلك ثم رفع لمن لا يراه ابطله ٢ مطلب — في قضاء القاضي بخلاف مذهب

ان هذا القسم لانص فيه عن الامام وتقدم جوابه (قوله لانه مما يستشعنه الناس) اى بمدونه امر اشيعا لانها بانه حقيقة واحدة لوجود الجزئية وانما قطع الشرع نسبتها اليه فقط اذ الجزئية لا تنقضي بالزمان ثم انه لم يذكر فيه خلافا ومقتضى عدمه من القسم الثالث وجود الخلاف فيه (قوله ثم مات المعتق) بكسر التاء، والذي بعده فتجها ط (قوله انما الولاء لمن اعتق) لان انما تعقيد قصر الولاء على من اعتق ومن احكام الولاء الارث (قوله لا يلزم) اى لا يلزمنا ان نقول مولى الموالاة كذلك اى انه يكون ارثه من احد الجانبين فقط كالقنا في ولاء العتاقة لانه اى الولاء المفهوم من مولى الموالاة مستحق بالعتد لان صورته ان يعقد رجلان مجهولا النسب عقد الموالاة بينهما على ان من مات منهما قبل صاحبه عن غير وارث ورثه الآخر وهذا العقد قائم بهما اى وجد منهما فيتوارثان به من الطرفين بخلاف ولاء العتاقة فان سبيها الاعتاق وهو قائم بالمعتق فقط كالزوجة فانها من اسباب الميراث والارث ثابت بها من الطرفين لقيام عقدها بهما معا فيتوارثان بها وان اختلف مقدار الارث بها من جهة اخرى وهى تفضيل الزوج على الزوجة بذكورته وكونه قوما عليها والله سبحانه اعلم (قوله فاغتنم هذا المقام) اى فزبه بلا مشقة كما في القاموس حيث قال غنم بالكسر غنما بالضم وبالفتح وبالتحريك وغنيمة وغنما بالضم الفوز بالشئ بلا مشقة اه والاغتنام اقصا له فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم * وله الحمد على ما علم وفهم * وصلى الله وبارك وسلم على عبده ورسوله المعظم * وعلى آله وصحبه ومن في سلكه استسلم * لاسيا امامنا الاعظم وقودتنا المقدم * واصحابه ومشايخ مذهبه المحكم * واتباعهم ذو المقام الافخم والمصنف ذو الفضل المسلم والشارح الذى احسن مسائله واحكم * ووالدنا ٢ ومشايخنا واهالينا ومن اسدى الينا معروفنا واكرم * رب اوزعنى ان اشكر نعمتك التى انعمت على وعلى والدى وان اعمل صالحا ترضاه واصلح لى فى ذرىتى انى تبت اليك وانى من المسلمين وتقبل منى هذا العمل وبلغنى فى اكمله غاية الامل * وجنبنى فيه عن الخطأ والحلل * واجعله سببا لغفران الذنب

والزال * ولحسن الختام عند انتهاء الاجل * والحمد لله رب العالمين نجز

هذا الجزء على يد جامعه اقر العباد الى رحمة رب العالمين

* محمد أمين بن عمر عابدين * غفر الله تعالى له ولوالديه

والمسلمين آمين * ثلاث عشرة ليلة بقين

من شعبان المكرم ١٢٤٩ سنة

تسع واربعين ومائتين وألف

من هجرة النبي المعظم

صلى الله عليه

وسلم

م

(ثم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع اوله كتاب البيوع)

لانه مما يستشعنه الناس ذكره فى شرح الطحاوى (رمنه) رجل اعتق عبدا ثم مات المعتق ولا وارث له ثم قضى القاضى بميراثه له متق ثم رفع الحاكم آخر نقضه وجعل ماله لبيت المال عند ابى يوسف وهو الصحيح لقوله عليه الصلاة والسلام انما الولاء لمن اعتق ولا يلزم مولى الموالاة لانه مستحق بالمقد وهو قائم بهما قاستويا كالزوجة فاغتنم هذا المقام فانه من جواهر هذا الكتاب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ثم التصرف الاول بمحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

٣ قوله والدينا مقتضى قوله واتباعهم ذوو الخ ان يقول هنا والذونا الخ بالرفع الا ان يعمل معطوفا على ما قبل لاسيا على ما فيه اه مصححه

